مؤلفات الشريف المرتضى ١٩

بنياد پژوهشهاى اسلامى
آستان قدس رضوى

مركز پژوهشهاى علمى و مطالعات اسلامى آستان قدس رضوى

الفصول المختارة

من العيون والمحاسن والحكايات

الشريف المرتضى

علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى

(٣٥٥-٤٣٦هـ)

تحقيق

حميد الأحمدي الجلفائي

المؤتمر الدولي للذكرى الألفية الشريف المرتضى

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصول المختارة

من العيون والمحاسن

الشريف المرتضى

علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى

(٣٥٥-٤٣٦هـ)

شبكة الفكر
alfeker.net

تحقيق

حميد الأحمدي الخلفاني

مؤلفات الشريف المرتضى / ١٩

سرشناسه: مفید، محمدبن‌محمد، ۳۳۶ - ۴۱۳ق.
عنوان قراردادی: العیون والمحاسن؛ برگزیده.
عنوان و نام پدیدآور: الفصول‌المختاره (من‌العیون والمحاسن والحکایات)/ الشریف‌المرتضی علی‌بن الحسین الموسوی، علم‌الهدی؛ تحقیق: حمید الأحمدي الجلفاني، إشراف: محمّدحسین الدرایتي؛ إعداد: مرکز المؤتمرات العلمیّة والبحوث الحرّة التابع لمؤسسة دارالحدیث.
مشخصات نشر: مشهد المقدّسة: الأستانة الرضویّة المقدّسة، مجمع البحوث الإسلامیّة، ۱۴۴۱ق. - = ۱۳۹۸.
مشخصات ظاهری: ۷۸۸ ص.
فروست: المؤتمر الدولي لذکری ألفیّة الشریف المرتضی. مؤلّفات الشریف المرتضی؛ ۱۹.
شابک: ۹-۳۹۳-۰۶-۶۰۰-۹۷۸.
وضعیت فهرست‌نویسی: فیپا.
یادداشت: کتاب «الفصول‌المختارة»، برگزیدهٔ کتاب «المجالس والعیون والمحاسن» اثر شیخ مفید است.
موضوع: مفید، محمدبن‌محمد، ۳۳۶ - ۴۱۳ق. -- مناظره‌ها.
موضوع: اهل سنّت -- دفاعیه‌ها.
موضوع: اهل سنّت -- ردیه‌ها.
موضوع: شیعه -- دفاعیه‌ها.
موضوع: شیعه -- ردیه‌ها.
موضوع: کلام شیعه امامیه -- قرن ۴ق.
شناسهٔ افزوده: احمدی جلفائی، حمید، ۱۳۵۷- .
شناسهٔ افزوده: سیدمرتضی، علی‌بن حسین، ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.، گردآورنده.
شناسهٔ افزوده: بنیاد پژوهشهای اسلامی.
رده‌بندی دیویی: ۲۹۷/۴۱۸۷۲.
رده‌بندی کنگره: BP ۲۰۹/۶ .
شمارهٔ کتاب‌شناسی ملّی: ۵۵۵۵۸۲۶.

بنیاد پژوهشهای اسلامی
آستان قدس رضوی

مرکز نمایش‌های علمی پژوهش‌های آزاد

المؤتمر الدولي لذکری ألفیّة الشریف المرتضی ـ مؤلّفات الشریف المرتضی/ ۱۹

الفصول المختارة
من العیون والمحاسن والحکایات
الشّریف المرتضی علیّ بن الحسین الموسویّ، علم الهدیٰ

تحقیق: حمید الأحمدي الجلفائي
إشراف: محمّدحسین الدرایتي
الإخراج الفنّي: محمّدکریم الصالحي
تصمیم الغلاف: نیما نقوي

الطبعة الأولی: ۱۴۴۱ق/ ۱۳۹۸ش/ ۴۰۰ نسخة، وزیري/ الثمن: ۹۰۰۰۰۰ ریال إیرانيّ
الطباعة: مؤسّسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضویّة المقدّسة
مجمع البحوث الإسلامیّة، ص.ب: ۳۶۶-۹۱۷۳۵
هاتف و فاکس وحدة المبیعات في مجمع البحوث الإسلامیّة: ۳۲۲۳۰۸۰۳-۰۵۱
مؤسسة العلمیّة-الثقافیّة في دارالحدیث، قم: ص.ب: ۸۱۶-۳۷۱۸۵
هاتف مرکزالمبیع في مؤسسة العلمیّة-الثقافیّة في دارالحدیث: ۳۷۷۴۰۵۴۵-۰۲۵

www.islamic-rf.ir info@islamic-rf.ir

حقوق الطبع محفوظة للناشر

مقدّمة التحقيق

بسم اللّه الرحمٰن الرحيم، و به نستعين

لا يخفى على كلّ من له أدنى معرفةٍ بتأريخ فقه الشيعة و بتأريخ علم الأُصول و الكلام و التفسير و الأدب أنّ السيّد الشريف عليّ بن الحسين الموسويّ البغداديّ، المعروف بعَلَم الهدى و الشريف المرتضى رحمه اللّه (٣٥٥ ـ ٤٣٦ هـ) من ألمع نجوم هذه العلوم، بل هو أوحد أهل زمانه في كلٍّ منها، و كانت لآرائه أهميّة خاصّة في المجالات المذكورة، لا في عصره فحسب؛ بل و ما تلاهُ من العصور إلىٰ يومنا هذا.

لسنا في هذا المقام بصدد ترجمة هذا الرجل الشريف ذي المناقب الجمّة؛ فإنّ مؤسّسة دار الحديث لمّا قرّرت تحقيق جميع تراث هذا العَلَم الألمعيّ تحقيقاً علميّاً جيّداً بمناسبة مرور ألف عام علىٰ رحيله رحمه اللّه، عزمت علىٰ دراسة سيرته و ترجمته و شرح أحواله و آرائه من جميع الجوانب في مجلّد مستقلّ. لكنّنا نتعرّض هنا لأهمّ ما يحتاج القارئ إلى معرفته من ترجمته بنحو الإجمال، و لا سيّما معرفة الأثر الذي بين يديك منه، و هو المسمّى بـ: الفصول المختارة، و قد اهتمّ كاتب هذه السطور بتحقيقه و تصحيحه.

الشريف المرتضى في سطور

هو الشريف أبو القاسم عليّ بن الشريف أبي أحمد الحسين نقيب الطالبيّين بن موسى الأبرش بن محمّد الأعرج بن موسى أبي سبحة بن إبراهيم المرتضى بن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام.

وُلد بمحلّة باب المحوّل من بغداد في رجب سنة ٣٥٥ هـ في أيّام خلافة المطيع العبّاسي، و والدتُه فاطمة بنت أبي محمّد الحسن بن أحمد بن أبي محمّد الحسن صاحب الديلم ابن عليّ بن عمر الأشرف ابن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

تتلمَذ على أشهر علماء عصره في مختلف العلوم و الفنون؛ ففي اللغة و الأدب تتلمَذ مع أخيه المكرّم السيّد الرضيّ رحمه اللّٰه جامع كتاب نهج البلاغة على الأديب الشاعر ابن نباتة السعديّ رحمه اللّٰه، و أيضاً في الشعر و الأدب على أبي عبيد اللّٰه المرزبانيّ ـ و روى أكثر رواياته عنه في كتابه الأمالي ـ و في الفقه و الأُصول على الشيخ المفيد رحمه اللّٰه، و أيضاً فيه و في الحديث و الكلام على: أخي الشيخ الصدوق الحسين بن عليّ بن بابويه رحمه اللّٰه، و سهل الديباجي، و ابن الجندي البغدادي، و عليّ بن محمّد الكاتب، و أحمد بن محمد بن عمران الكاتب، و غيرهم.

فهو في العقيدة و الكلام على مذهب الإماميّة الاثني عشريّة، و قد أخطأ من زعم أنّه من رؤوس المعتزلة أو من الدعاة إليها كما وهمه بعضهم؛[1] بل تواترت مناظراته مع رؤوس المعتزلة و بعض آرائهم المختصّة في آثاره، و هذا أدلّ دليل على بطلان الزعم المذكور.

---

١. راجع: المنتظم، ج ٨، ص ١٢٠؛ روضات الجنّات، ص ٣٨٧.

و أمّا في الفقه و الأُصول، فهو من رؤوس الفئة القائلة بعدم حجّيّة أخبار الآحاد، و من الموسّعين لدائرة حجّية الإجماع في الاستنباط.

و يعدّ بعد أُستاذه الشيخ المفيد رحمه اللّه أقوى رجل في المناظرة، بحيث أصبحت مناظراته في مجالات متعدّدة مع أقطاب العلماء من كافّة المذاهب موجبةً لمزيد شهرته، بحيث نُقل عن أبي جعفر محمّد بن يحيى الغَسّاني الحمصيّ أنّه قال:

ما رأيت رجلاً من العامّة إلّا و هو يثني عليه، و ما رأيت من يبخسه حقّه، و ما رأيت إلّا من يزعم أنّه من طائفته.[١]

و عن الثعالبي صاحب يتيمة الدهر:

و قد انتهت الرئاسة اليوم ببغداد إلى المرتضى في المجد و الشرف و العلم و الأدب و الفضل و الكرم ...[٢].

و نُقل عن الغَسّاني الحمصيّ المذكور سابقاً أيضاً ما يدلّ على رئاسة السيّد رحمه اللّه في علم اللغة و غريبها، حيث يقول:

لو حلف إنسان أنّ السيّد المرتضى كان أعلم بالعربيّة من العرب لم يكن عندي آثماً، و كتابه الأماليّ المعروف بـ: غرر الفوائد و درر القلائد يشتمل على محاسن فنون تكلّم فيها في النحو و اللغة و الشعر و التفسير و الكلام و غير ذلك، حتّى أنّ شيخاً من شيوخ الأدب بمصر قال فيه: و اللّه، إنّي استفدت من كتاب الغرر مسائل لم أجدها في كتاب سيبويه و غيره من كتب النحو.[٣]

و قد عاصر أربعة من الخلفاء العبّاسيّين؛ هم: المطيع (٣٣٤ ـ ٣٦٣ هـ)، و الطائع

---

١. راجع: روضات الجنّات، ص ٣٨٥.

٢. يتيمة الدهر، ج ١، ص ٣٥.

٣. راجع: روضات الجنّات، ص ٣٨٥.

(٣٦٤ ـ ٣٨١ هـ)، و القادر (٣٨٢ ـ ٤٢٢ هـ)، و ابنه القائم (٤٢٢ ـ ٤٣٦ هـ).

توفّي السيّد رحمه اللّٰه سنة ٤٣٦ هـ.

و من أشهر تلامذته: الشيخ أبو جعفر الطوسيّ رحمه اللّٰه، و أبو يعلى سلّار الديلميّ، و أبو الصلاح الحلبيّ، و القاضي ابن البرّاج، و أبو الفتح الكراجكيّ، و جعفر بن محمّد الدوريستيّ، و سليمان الصهرشتيّ، و القاضي عزّ الدين الطرابلسيّ، و القاضي أبو القاسم التنوخيّ، و النقيب الرازيّ، و محمّد الحلوانيّ، و أبو يعلى السيّد محمّد بن حمزة العلويّ، و غيرهم.

ضرروة تحقيق مصنّفاته رحمه اللّٰه

كلّ متأمّل في آثار السيّد المرتضى رحمه اللّٰه المطبوعة إلى زماننا الحاضر يُدرِكُ ضرورةَ تجديد تصحيحها بأسلوبٍ علميٍّ لائق و تحقيقها وفقَ آخر ما توصّل إليه العلم الحديث، و لا سيّما بعد ملاحظة نتيجة عمل المحقّقين في مؤسّسة دار الحديث و التأمّل فيما قدّموهُ في تحقيق التراث من جهات مختلفة؛ من اعتمادهم على مخطوطات قيّمة و نفيسة إلى سائر أعمالهم العلميّة في تحقيق التراث؛ من التقويم و التخريج و التعليق و نحوها، كما اشتهرت هذه المؤسّسة في صناعة التحقيق العلميّة في النطاق العالميّ حقّاً بعد إنجاز تصحيح كتاب الكافي.

أضف إلى هذا، مزيد حاجة آثار السيّد رحمه اللّٰه إلى التصحيح و التحقيق الدقيق المتين جدّاً؛ لما نجده في آثاره المطبوعة من بعض الهفوات، نتيجة إمكانيات التحقيق آنذاك، و عدم التعرّف على المخطوطات القديمه، ما سيُدرِكُه القارئ بأدنى مقارنة بين هذه الطبعة الجديدة و قديمها.

الفصول المختارة من كتاب «العيون و المحاسن»

من أشهر مصنّفات السيّد رحمه اللّٰه المشتهرة بين العامّة و الخاصّة ما يسمّى بـ: الفصول المختارة من كتاب «العيون و المحاسن» الذي يختلف من جهاتٍ مع سائر آثاره و مصنَّفاته، موضوعه في الكلام و الاعتقادات و مناظرات في هذا المجال، و الظاهر أنّه قد صنّفه في عنفوان شبابه، و هو ملخّص من كتاب العيون و المحاسن لأُستاذه الشيخ المفيد رحمه اللّٰه مع إضافات من نفسه في أثناء فصوله.

و في صحّة نسبة هذا الكتاب إلى السيّد المرتضى رحمه اللّٰه و حقيقة كتاب العيون و المحاسن مباحث و كلام سيأتي ذكره مفصّلاً إن شاء اللّٰه تعالى.

مؤلّف الكتاب و نسبته إلى الشريف المرتضى

الكتاب ـ كما هو الواضح من اسمه ـ مختارٌ من كتابٍ يسمّى بـ«العيون و المحاسن»، ثمّ اختلفت الآراء في أنّ هذا الأصل هل هو من مصنَّفات الشيخ المفيد (٤١٣ ق) أُستاذ السيّد رحمهما اللّٰه و لخّصه السيّد و سمّاه بـ: الفصول المختارة، أم هو للشيخ المفيد نفسه؛ بحيث لخّص هو كتابه و سمّاه بهذا الاسم؟

و ممّا يقوّي الاحتمالَ الثانيَ ـ مضافاً إلى كون جُلّ مطالب الكتاب منقولاً عن الشيخ المفيد رحمه اللّٰه ـ أنّه كان قد صنَّف كتاباً باسم «كتاب الفصول من العيون و المحاسن»، حيث ذكره النجاشي رحمه اللّٰه عند ترجمته في رجاله[1]، كما ذكر له أيضاً كتاب «العيون و المحاسن». و هكذا ذكره الشيخ الطوسي رحمه اللّٰه في الفهرست.[2]

---

١. رجال النجاشي، ص ٣٩٩، الرقم ١٠٦٧.

٢. الفهرست، ص ٤٤٥، الرقم ٧١١.

و يؤيّده أيضاً عدمُ ذكر الشيخ النجاشي رحمه اللّٰه و الشيخ الطوسي رحمه اللّٰه هذا الكتاب من مصنّفات السيّد المرتضى رحمه اللّٰه.

لكن يردّه وجودُ شواهدَ و قرائنَ داخليّةٍ و خارجيّةٍ أُخرى، تدلّ على انتسابه للسيّد الشريف المرتضى رحمه اللّٰه؛ منها:

إشارته في بداية الكتاب و جلّ الفصول بنقله المطالب عن أُستاذه الشيخ المفيد رحمه اللّٰه و لا سيّما تصريحه في الموضعين منها باسم نفسه؛ تارة بعبارة «قال الشريف أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسويّ: و استزدت الشيخ ـ أدام اللّٰه عزّه ـ على هذا الفصل من هذا المجلس حيث اعتلَّ بأنّ...»، و تارة أُخرى بعبارة: «قال الشريف أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسويّ ـ أيّده اللّٰه ـ: قلت للشيخ عقيب هذه الحكاية لي: إن حمل هؤلاء القوم ...».

و هكذا المظنون من عبارته: «و ذكرت بحضرة الشيخ أبي عبد اللّٰه ـ أدام اللّٰه عزّه ـ ما ذكره أبو جعفر محمّد بن عبد الرحمٰن بن قِبَةَ الرازيّ رحمه اللّٰه في كتاب الإنصاف حيث ذكر أنّ ...».

و يؤيّده أيضاً انتساب نسخ هذا الكتاب باسم السيّد رحمه اللّٰه كما سيأتي ذكر تعدادها في موضعها من المقدّمة، إن شاء اللّٰه تعالى.

و يؤيّده أيضاً أنّ الشيخ الكراجكي رحمه اللّٰه قد نقل بعض هذه الفصول في كنزه، و صرّح أنّه نقلها من بعض كتب شيخه المفيد رحمه اللّٰه.[١]

و أيضاً الإرجاع في هذا الكتاب إلى أحد من كتب المفيد المعروفة ـ و هو كتاب الكافئة ـ حيث جاء فيه: «و قد استقصيت القول في هذا الباب في كتابي

---

١. راجع: كنز الفوائد، ص ١٣١ و ١٦٦.

المعروف بالمسألة الكافئة».[١]

ثمّ يفهم من مقدّمة المصنّف رحمه اللّٰه أنّه لم يُنتزع من كتاب «العيون و المحاسن» من مصنّفات المفيد رحمه اللّٰه فقط، بل انتزع أيضاً من كتابه المجالس أو ما يعرف بالأمالي، كما أنّ الشيخ الكراجكي رحمه اللّٰه أيضاً قد نقل بعض فصول الكتاب من كتاب الأمالي للشيخ المفيد رحمه اللّٰه.[٢]

فالظاهر من هذه القرائن أنّ فصول الكتاب منتزعة من كتابين للشيخ المفيد رحمه اللّٰه: كتاب العيون و المحاسن، و كتاب الأمالي.

و يفهم أيضاً أنّ الشريف الرضي رحمه اللّٰه قد أضاف بعضَ البحوث فيه بعد مباحثته مع الشيخ رحمه اللّٰه، حيث قال في موضع: «و ذاكرني الشيخ ـ أدام اللّٰه عزّه ـ في هذه المسألة بعد ذلك، فزادني فيها زيادات ألحقتها...»، و قال في موضع آخر: «و استزدت الشيخ ـ أدام اللّٰه عزّه ـ على هذا الفصل من هذا المجلس، حيث اعتلّ بأن... فقلت له: يكون الحال...»، و في موضع ثالث: «قلت للشيخ ـ أيّده اللّٰه ـ عقيب هذه الحكاية لي...».

ثمّ إنّ الكتاب مرتَّبٌ في عدّة فصولٍ جُمعت في جزءين مستقلّين، ترقّمت في الطبعة القديمة إلى ١١٠ فصول، و في الفهرس الذي أعمله المولى مظفّر علي التبريزي رحمه اللّٰه له بلغت الفصول إلى ١٢٠ فصلاً، و في عملنا الجديد بلغت عددها إلى مائة فصلٍ و فصلٍ؛ ليطمئنّ بال المخاطب بل و يوقن بحُسن ترقيمنا وجودة ملاحظاتنا في هذه الصناعة.

و أمّا موضوعه فهو مختار من مناظرات الشيخ المفيد رحمه اللّٰه مع علماء سائر

---

١. الفصول المختارة (المطبوع)، ص ١٤٢.

٢. راجع: كنز الفوائد، ص ١٣١.

الأديان و الفرق المختلفة حول الاعتقادات و المباحث الكلاميّة، نقلاً عن تلميذه الأعظم السيّد الشريف المرتضى رحمه اللّٰه المعروف بعلم الهدى.

و هذا ممّا صنّفه السيّد رحمه اللّٰه في عنفوان شبابه، و كان غرضه نشر عقائد أُستاذه الشريف رحمه اللّٰه، و إن كانت آراؤه في بعض المسائل الواردة في هذا الكتاب تختلف مع ما ذهب إليه في سائر مصنَّفاته قطعاً، و يستفاد ذلك من كلامه في فصل «افتراق الشيعة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام» أنّه قد صنّف هذا الأثر في سنة ٣٧٣ هـ حيث قال:

> قال الشيخ ـ أيّده اللّٰه ـ: و ليس من هؤلاء الفرق التي ذكرناها فرقة موجودة في زماننا هذا ـ و هو من سنة ثلاث و سبعين (٣٧٣) و ثلاثمائة ـ إلّا الإماميّة الاثنا عشرية القائلة بإمامة ابن الحسن المسمّى باسم رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله ...

و بعد ملاحظة مولد السيّد رحمه اللّٰه في سنة ٣٥٥ هـ يتبيّن أنّه صنّفها عند ما كان له من العُمُر ثماني عشرة سنة.

لذا نراه لم ينقد بعض مطالب أُستاذه في هذا الكتاب، و لم يتعرّض لبعض آرائه التي نقدها و خالفها في سائر مصنَّفاته، أو المشهور أنّها ليست موافقةً لرأيه. و لذلك أيضاً لا نرى منهجيّة بحثه في هذا الكتاب متّفقةً مع مناهجة في آثاره التي صنّفها بعدُ.[١]

ترجمة الشيخ المفيد

هو الشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان بن عبد السلام الحارثي، أبو عبد اللّٰه العكبري، البغدادي، المعروف بابن المعلّم، ثمّ اشتهر بالمفيد.

---

١. لاحظ: مكتبة الشريف المرتضى للشيخ حيدر البياتي، برقم: ٤٣/١٦٠.

ولد في سنة ٣٣٦، و قيل : ٣٣٨هـ، في قرية «سويقة ابن البصري»، التابعة لعكبرا على مقربةٍ من بغداد، ثمّ انتقل به أبوه و هو صبيّ إلى بغداد للتحصيل، فاشتغل بالقراءة على أبي عبد اللّه الحسين بن علي المعروف بالجُعَل، ثمّ على أبي ياسر غلام أبي الجيش، الذي اقترح عليه أن يحضر درس المتكلّم الشهير عليّ بن عيسى الرّماني المعتزلي، ففعل.[١]

روى المفيدُ عن طائفةٍ من كبار المشايخ منهم: القاضي أبو بكر محمّد بن عمر الجِعابي، و أبو غالب أحمد بن محمّد الزراري، و أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، و جعفر بن محمّد بن قولويه، و أبو الحسن عليّ بن بلال المهلّبي، و الشيخ الصدوق محمّد بن علي بن بابويه، و محمّد بن أحمد بن الجُنيد الكاتب المعروف بالإسكافي.

و كان شيخ الفقهاء و المحدّثين في عصره، مقدَّماً في علم الكلام، ماهراً في المناظرة و الجدل، عارفاً بالأخبار و الآثار، كثير الرواية و التصنيف.

و كان له مجلسٌ بداره بدرب رباح، يحضره خلقٌ كثيرٌ من العلماء من سائر الطوائف، فتخرّج به جماعةٌ، و برع في المقالة الإماميّة حتّى كان يُقال: له على كلّ إمامي منّة، قال فيه أبو العبّاس النجاشي: أُستاذنا وشيخنا، فضله أشهر من أن يوصف في الفقه و الكلام و الرواية و الثقة و العلم.

و قال ابن النديم: كان دقيق الفطنة، ماضي الخاطر، شاهدته فرأيته بارعاً.

و قال اليافعي: البارع في الكلام و الجدل و الفقه، و كان يناظر أهل كلّ عقيدةٍ مع الجلالة و العظمة في الدولة البويهية.

---

١. و للمترجم مع شيخه الرماني مناظرة، تمكن و هو لا يزال في بداية تلقّيه العلم أن يُفحم فكرة أستاذه، مما أثار إعجابه و لذلك لقّبه بالمفيد. انظر القصة في أعيان الشيعة، و غيره.

و قد برز المفيدُ من بين أعلام عصره بفنّ «المناظرة» التي تعتمد الموضوعية و المنهج و الدليل المتّفق عليه سبيلاً للإقناع، و وضوح النتائج، فخاض ميادين المناظرة في الإلهيات و المسائل الفقهية، إلّا أنّ مناظراته كانت تنصب في الدرجة الأُولى في المسائل الاعتقادية للإماميّة، فكان له الدور البارز في الذبّ عنها و ترويجها، و لهذا نال منه بعض المنساقين وراء عواطفهم[1] مع إذعانهم لقدراته و قابلياته الفكرية و العلمية. و في دليلٍ علىٰ ذلك كتاب العيون و المحاسن الذي نقدّم بين يدي القارئ الفصول المختارة منه.

و يعدّ المفيد أوّل مَن ألّف من الامامية في أُصول الفقه بشكل موسّع، و له في هذا المجال رسالة نقلها تلميذه الكراجكي في كتابه كنز الفوائد، فقد كان الطابع العام للكتب التي أُلفت قبل عصره لا يتعدّى أن يكون دراسة لبعض المسائل الأُصولية.

و صنّف كتباً كثيرة، ذكر منها النجاشي أسماء (١٧٤) كتاباً، منها: المقنعة في الفقه، مناسك الحجّ، الفرائض الشرعية، أحكام النساء، جوابات أهل الدينور، جوابات أبي جعفر القمي، جوابات أهل طبرستان، الرسالة الكافية في الفقه، الإيضاح في الإمامة، الإرشاد، العيون و المحاسن، النقض على عليّ بن عيسى الرماني، النقض على أبي عبد اللّٰه البصري، الردّ على ابن الإخشيد في الإمامة، إيمان أبي طالب، الكلام في وجوه إعجاز القرآن، الجمَل.

و تفقّه به، وروى عنه جماعة، منهم: الشريفان الرضي و المرتضى، أبو العبّاس النجاشي، أبو جعفر الطوسي، أبو يعلى محمّد بن الحسن بن حمزة الجعفري و هو صهره، القاضي أبو الفتح الكراجكي، أحمد بن علي ابن قدامة، أبو الفرج

---

١. أمثال الخطيب البغدادي و الصفدي.

المظفّر بن عليّ بن الحسين الحمداني، و أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عبد الرحمٰن الفارسي.

و قد جمع المفيد بالإضافة إلى علمه الجمّ، فضائل نفسية رفيعة، فكان قويّ النفس، كثير البِرّ، عظيم الخشوع عند الصلاة و الصوم ما كان ينام من الليل إلّا هجعة، ثمّ يقوم يصلّي أو يطالع أو يدرس أو يتلو القرآن.

توفّي ببغداد سنة ثلاث عشرة و أربعمئة، و كان يوم وفاته يوماً مشهوداً، و دفن في داره، ثمّ نقل إلى الكاظميّة، فدفن بمقابر قريش، بالقرب من رجلي الإمام الجواد عليه السَّلام عند قبر شيخه ابن قولويه القمي.

و رثاه الشعراء بمراث كثيرة، منهم: الشريف المرتضى، و مهيار الديلمي، و عبد المحسن الصوري.[1]

و في عصرنا نظم فيه الشاعر الكبير الدكتور السيّد مصطفى جمال الدين[2] قصيدة رائعة، ألقاها في المؤتمر العالمي الذي عُقد في قم المقدسة في الذكرى

---

١. لاحظ: الفهرست لابن النديم، ص ٢٦٦، ٢٩٣؛ رجال النجاشي، ج ٢، ص ٣٢٧؛ فهرست الطوسي، ص ١٨٦، برقم ٧١٠؛ رجال الطوسي، ص ٥١٤، برقم ١٢٤؛ تأريخ بغداد، ج ٣، ص ٢٣١؛ معالم العلماء، ص ١١٢، برقم ٧٦٥؛ الاحتجاج للطبرسي، ج ٢، ص ٥٩٦؛ المنتظم، ج ١٥، ص ١٥٧، برقم ٣١١٤؛ الكامل في التأريخ، ج ٩، ص ٣٢٩؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٤١؛ رجال ابن داود، ص ٣٣٣، برقم ١٤٦٤؛ رجال العلامة الحلّي، ص ١٤٧، برقم ٤٥؛ إيضاح الاشتباه، ص ٢٩٤؛ تأريخ الإسلام (سنة ٤١٣)، ص ٣٣٢، برقم ١١١؛ ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٢٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٣٤٤؛ الوافي بالوفيات، ج ١، ص ١١٦، برقم ١٧؛ البداية و النهاية، ج ١٢، ص ١٧؛ لسان الميزان، ج ٥، ص ٣٦٨، برقم ١١٩٦؛ النجوم الزاهرة، ج ٤، ص ٢٥٨؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ٣٠٤؛ روضات الجنات، ج ٦، ص ١٥٣، برقم ٥٧٦.

٢. و قد وافاه الأجل قبل أيّام في مهجره، بدمشق و ذلك في شهر جمادى الآخرة من عام (١٤١٧ هـ)، الموافق لشهر تشرين الثاني من عام (١٩٩٦ م).

الألفيّة لوفاته، و مطلعها:

جُـذُوركَ فـي بـغدادَ ظـامئةً سَـغْبىٰ و ظِلُّكَ في طـهران يـحتضِنُ العُـرْبَا...
تـــمرُّ بكَ الأفـهامُ غَـرْثَى، فـتنثنِي و قد بَشِمْت حـتّى دخـائلُها الغـضْبَىٰ
تـبادِرُك « النـظَّار » بـالرأيِ نـاضجاً فـــتجعلُه فِـجّاً بأفـواهـهم جَشْـبا
و تـفجوهم مـنْكَ البـديهةُ بـالضحَىٰ وضُوحاً، وبـالسِلْسَالِ مـن رقّـة شُـربا
و تســـتافك الدنـــيا عـبيراً و بـيننا و بينك (ألفٌ) ما سَهىٰ العطر، أو أكْبَىٰ

● **طبعات الكتاب**

١. طبعة في النجف الأشرف سنة ١٣٦٥ هـ.[١]

٢. أُفست من الطبعة المذكورة في إيران.[٢]

٣. أُفست من الطبعة المذكورة في بيروت، دار الأضواء، سنة ١٤٠٥ هـ.[٣]

٤. طبعة مكتبة الداوري سنة ١٣٩٦ هـ.[٤]

٥. طبعة المكتبة الحيدريّة بالنجف الأشرف.[٥]

٦. طبعة مؤتمر الشيخ المفيد رحمه اللّٰه بقمّ سنة ١٤١٣ هـ في ٣٤٢ صفحة.

اعتُمد فيها على ثلاث مخطوطاتٍ موجودةٍ في المكتبة الرضويّة مرقّماتٍ كالتالي: ٧٨١٩ و ٧٨٢٠ و ٩٨٨٢، و على نسخة أُخرى رابعة موجودة في مكتبة الملك بطهران مرقّمةٍ ٢٥٣٨.

---

١. راجع: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ١٦، ص ٢٤٤.
٢. راجع: المصدر السابق؛ مجلّة تراثنا، ج ٨، ص ٣٩٦.
٣. المصادر السابقة.
٤. راجع: المصادر السابقة.
٥. راجع: المصادر السابقة.

٧. و أُعيدت طباعة الطبعة الأخيرة في بيروت من قبل مؤسّسة التأريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلّد ١٢، سنة ١٤٣٣ق / ٢٠١٢م.

● **مخطوطات الكتاب**

لم تصلنا مع الأسف نسخةٌ لهذا الكتاب الشريف كُتبت قبل القرن العاشر تقريباً؛ و على أيّ حال فقد وجدنا للكتاب ما يناهز سبعين مخطوطة تحتفظ بها شتّى المكتبات، و إليك تفصيل الكلام عنها:

١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلاميّ بطهران، برقم ١١٣٨٧، كاتبها مجهول، يُظنّ أنّ تأريخ كتابتها القرن التاسع أو العاشر، بخطّ النسخ القديم، تشاهد عليها آثار المقابلة مع نسخ أُخرى، و فيها خاتم الواقف بعبارة «عبده ميرزا محمّد ابن محمّد عليّ» في سنة ١٢٤٦ هـ، في ١٤٥ ورقة.[١]

٢. مخطوطة مكتبة جامعة إلهيّات بطهران، برقم ٥١، كاتبها مجهول، و يُظنّ أنّ تأريخ كتابتها القرن العاشر، بخطّ النسخ، قابَلَها عبد المهدي بن صالح عام ١٠٩٢ هـ مع نسخةٍ أُخرى.[٢]

٣. مخطوطة مكتبة آية اللّه المرعشي رحمه اللّه برقم ١ / ١٢٩٢٠، استنسخها السيّد عليّ بن أحمد بن كمال بن إبراهيم الحسيني سنة ٩٥٠ ق، بخطّ النسخ، عن نسخة أبي الحسين جعفر بن عليّ بن جعفر بن عبد اللّه الحبشي المكتوبة في سنة ٦٠١ ق. و عليها تملّك السيّد ريحان اللّه الموسوي بتأريخ سنة ١٣٢٠ ق، و أيضاً تملّك السيّد نصير الدين الحسيني، و خاتم بترقيم «خادم فاطمه زين شرف نام شد [فاطمه] «بنت علي» و «الواثق بالنبيّ المكرَّم» «[الحسن] بن محمّد بن شدقم»،

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٢، ص ٣٣ـ١٠٦.

٢. فهرس مخطوطات المكتبة، ص ٧٨٧.

و «هو المالك بالاستحقاق من عواري الزمان لدى الأحقر الجاني عبده الطهراني». و النسخة في ٢١٠ أوراق[١].

٤. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٢٣٦١، كاتبها مجهول، و يظنّ أنّها كُتبت في القرن الحادي عشر، بخطّ النسخ. فيها علائم التصحيح، و خاتم بعبارة «عبده محمّد هادي الحسينيّ» يدلّ على تملّكه هذه النسخة. و النسخة في ١٩٢ ورقة.[٢]

٥. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٢٥٣٠، كاتبها مجهول، و يُظنّ أنّها كُتبت في القرن الحادي عشر، بخطّ النسخ، مصحَّحةٌ مُحشّاةٌ، و في حاشية الورقة ٣٢ يُشاهَد خطُّ آية اللّٰه الشيخ محمّد طه نجف في القرن الرابع عشر. فيها علامة تملّك آية اللّٰه ثقة الإسلام التبريزيّ الشهيد رحمه اللّٰه في سنة ١٣١٣ ق. و النسخة في ١٨٦ ورقة.[٣]

٦. مخطوطة مكتبة گوهرشاد بالمشهد الرضويّ، برقم ١٩٠٦، كاتبها مجهول، و يُظَنّ أنّها كُتبت في القرن الحادي عشر، بخط النسخ، في ٢٠٧ أوراق.[٤]

٧. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ٤١٨٦، كاتبها مجهول، و يُظنّ أنّها كُتبت في القرن الحادي عشر، مصحّحة مُحشّاة، و كُتبت من نسخة أبي الحسن جعفر بن عليّ بن جعفر بن عبد اللّٰه بن الحبشي المكتوبة في عام ٦٠١ هـ. فيها علامات التملّك و خواتيم بخطّ:

المير محمّد صادق الخوانساريّ، و «عبده الراجي أحمد بن الحسين

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٣٥، ص ٣٦٩.
٢. المصدر السابق، ج ٣٦، ص ٢٦١.
٣. المصدر السابق، ج ٣١، ص ٥٨٢.
٤. المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٩٥.

الموسويّ»، و الحسين بن الحسن المشغريّ العامليّ بتأريخ ١٣٠٢ ق بمكّة، و حسين عليّ الإيرَوانيّ بتأريخ ١٢٧٤ هـ، و أبي تراب محمّد هادي بن المحتشم الكاشانيّ بمشهد الإمام الرضا عليه السلام. و النسخة في ١٧٩ ورقة.[١]

٨. مخطوطة مكتبة إحياء التراث الإسلاميّ، برقم ٣٣٦٦/٢، مجهول كاتبها، و يُظنّ أنّها كُتبت في القرن الحادي عشر، بخطّ النسخ، مصحّحة، في ٢١٠ أوراق.[٢]

٩. مخطوطة مكتبة إحياء التراث الإسلاميّ، برقم ٣٠٥٣ هـ، كاتبها مجهول و يظنّ أنّها كُتبت في القرن الحادي عشر، بخطّ النسخ، مصحّحة، و فيها علامة تملّك «عبده محمّدباقر الموسويّ» و «الواثق باللّه الغنيّ مهديّ الحسينيّ»، في ١٠٥ أوراق.[٣]

١٠. مخطوطة مكتبة الشيخ علي حيدر التي انتقلت إلى مكتبة الروضة الرضويّة، برقم ١٧/٢، كاتبها مجهول، مصحّحة محشّاة بحواش برمز «زين العابدين». فيها علامة تملّك «يقيني باللّه يقيني عبده محمّد مهدي ١١١٨» و «... و النبيّ المؤتمن و بالوصيّ ذو المنن و بالحسين و الحسن سنة ١٠٠٧»، في ٢٣٦ ورقة.[٤]

١١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلاميّ بطهران، برقم ٥٣٩٢/٢، ناسخها عيسى بن إبراهيم بن عبد اللّه الأحسائيّ في ٢١ جُمادى الآخرة من سنة ١٠٢٦ هـ، بخطّ النسخ، مصحّحة مقابَلةٌ مع نسخ قديمة أُخرى، في ١٢٦ ورقة.[٥]

١٢. مخطوطة مكتبة آية اللّه المرعشي رحمه اللّه بقمّ، برقم ١٨٠٨، و هي

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ١١، ص ١٩٥.

٢. فهرس مخطوطات مكتبة المحدّث الأُموي، ج ٢، ص ١٠٥٦.

٣. المصدر السابق.

٤. فهرس مخطوطات المكتبة (المؤيّد)، ج ٣، ص ٥٥٢.

٥. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ١٦، ص ٢٩٩.

مصوَّرة النسخة المذكورة سابقاً.[١]

١٣. مخطوطة مكتبة المُتحَف العراقيّ ببغداد، برقم ٣/١٠٨٢٦، كتبها السيّد محمّد بن محمّد الحسينيّ العامليّ سنة ١٠٤٧ هـ، بخطّ النسخ. عليها آثار مقابلة و تصحيح، و في آخرها فهرس للكتاب. و النسخة في ١٥٦ صفحة.[٢]

١٤. مخطوطة مكتبة المُتحَف العراقيّ ببغداد، برقم ١٥٠٢٨، كاتبها مجهول، كُتبت عام ١٠٥٩ ق، عليها آثار مقابلة لجمال بن شاه محمّد عليّ، في ١٤٦ صفحة.[٣]

١٥. مخطوطة مكتبة الملك بطهران، برقم ٢٥٣٨، كتبها محمّدرضا النسّاج الحسينيّ الإسترابادي في ١٠٧٧ هـ، بخطّ النسخ، مصحّحة محشّاة. عليها علامة تملّك محمّد إبراهيم الإصفهانيّ، في ١٣٦ ورقة.[٤]

١٦. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٨٠٢، و هي مصوَّرة النسخة المذكورة سابقاً.[٥]

١٧. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٨٠٣، و هي مصوَّرة النسخة المذكورة سابقاً.[٦]

١٨. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٨٠٤، و هي مصوَّرة النسخة المذكورة سابقاً.[٧]

١٩. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٥٧٧٥/١، كتبها

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٥، ص ٢٤٣.
٢. الأدب في المتحف العراقي، ص ٤٥٢.
٣. المصدر السابق، ص ٤٥٣.
٤. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ١، ص ٤٠١.
٥. المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٤١.
٦. المصدر السابق.
٧. المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٤٢.

عبد العليّ بن عبد الحسين بن فخر الدين الكربلائيّ سنة ١٠٩٨ هـ، بخطّ النسخ، مصحّحة محشّاة، مع علامة تملّك «علي اصغر بن سنجر قاجار تويسركاني» سنة ١٣٤٦ هـ و «حسين بن شيخ عبّاس بلاغي»، في ١٤٠ ورقة.[١]

٢٠. مخطوطة ذكرها صاحب الذريعة في كتب الحاجّ محمّد سلطان المتكلّمين بطهران، بخطّ محمّد رحيم بن محمّد رضا القمّيّ، كتبت في سنة ١٠٩٩ ق.[٢]

٢١. مخطوطة مكتبة كليّة أدبيّات (الآداب) بجامعة طهران، برقم ٧٤/٢ ـ ب، كاتبها مجهول، يُظنّ أنّها كُتبت في القرن الثاني عشر، بخطّ النسخ، في ٢٢ ورقة.[٣]

٢٢. مخطوطة مكتبة العلّامة الطباطبائي رحمه اللّٰه، بشيراز، برقم ٥٠٨، كاتبها مجهول، يظنّ أنّها كتبت في القرن الثاني عشر، بخطّ النستعليق.[٤]

٢٣. مخطوطة مكتبة المعصوميّة بقمّ، برقم ٤٨/٢ ـ ٦٠٠٥، استنسخها الحكيم محمّد سليم الأبهريّ في القرن الثاني عشر، بخطّ النسخ. قوبلت النسخة مع نسخ أُخرى. و النسخة في ٣٥٩ ورقة.[٥]

٢٤. مخطوطة مكتبة جامعة إصفهان، برقم ١٧٧، كاتبها مجهول، كتبت في القرن الثاني عشر، بخطّ النسخ.[٦]

٢٥. مخطوطة المكتبة الوطنيّة بطهران، برقم ١٩٢٧/١، كاتبها مجهول، كتبت في ١١١٦هـ، بخطّ النسخ، في ١٤٨ صفحة.[٧]

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٤، ص ١١٣.
٢. راجع: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ٤، ص ١٢٢، الرقم ٥٨٤.
٣. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ١، ص ١٥٤.
٤. راجع: نسخه‌پژوهي، ج ٢، ص ٢٠١.
٥. فهرس مخطوطات المكتبة، ص ١٤٧.
٦. نشرية نسخه‌هاى خطّي، ج ١١، ص ٩٠٩.
٧. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ١٠، ص ٥٩٧.

٢٦. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١١٨٤/١، و هي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[١]

٢٧. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٨٠٩، و هي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[٢]

٢٨. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٨١٠، و هي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[٣]

٢٩. مخطوطة مكتبة سپهسالار بطهران (مدرسة الشهيد المطهريّ حالياً)، برقم ١٨٧٢/٢، بكتابة أحمد بن عبد اللّٰه بن أحمد بن إسماعيل البحراني في سنة ١١١٩، بخطّ النسخ، في ٩٠ ورقة.[٤]

٣٠. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١١٩٧/٢، و هي مصوَّرة النسخة المذكورة سابقاً.[٥]

٣١. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ٢١٠١/٢، و هي مصوَّرة النسخة المذكورة سابقاً.[٦]

٣٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلاميّ بقمّ، برقم ٣٠٥٣/٢، استنسخها محمّد بن شرف الدين الحسيني في ١١٥٣ هـ، بخطّ النسخ، مصحّحة، و عليها علامة تملّك «محمّد سعيد بن محمّد مهدي رضوي»، في ١٤٨ ورقة.[٧]

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٣، ص ٤٣٦.
٢. المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٤٤.
٣. المصدر السابق.
٤. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٥، ص ٣٧٥.
٥. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٣، ص ٢٤٦.
٦. ميراث شهاب، س ١٨، ش ١ ـ ٣٧.
٧. فهرس مخطوطات مكتبة المحدّث الأُموي، ج ٢، ص ١٠٥٦.

٣٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلاميّ بقمّ، برقم ٤٠٤٢/٢، و هي بقيّة النسخة المذكورة سابقاً.[١]

٣٤. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٥٧٩٦، كاتبها مجهول، كُتبت في القرن الثالث عشر، بخطّ النسخ، مصحّحة محشّاة، في ١٤٥ ورقة.[٢]

٣٥. مخطوطة مكتبة السيّد الشفتيّ بإصبهان، برقم ٤٩/١، كاتبها مجهول، كُتبت سنة ١٢٦٤ هـ بخطّ النسخ، في ١٨٨ ورقة.[٣]

٣٦. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٥٨٠٣/١، استنسخها عليّ بن عبّاس بن عليّ الكرزكاني البحراني في ١٢٧٦ ق، بخطّ النسخ، من نسخة مكتوبة في القرن التاسع و مقابلة مع نسخة أُخرى كتبت سنة ١٠٩٠ هـ، و هذه النسخة أيضاً قوبلت مع نسخة الأصل على ما قال الكاتب، و النسخة في ١٦٨ ورقة.[٤]

٣٧. مصوّرة مكتبة مؤسّسة كاشف الغطاء العامّة، برقم ٣٠٠٥، بخط العالم السيّد حسّون البراقيّ سنة ١٣٠٥ هـ، في ٢٥٠ صفحة.[٥]

٣٨. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد المقدّسة، برقم ٧٨١٩، بخطّ محمّد حسين ابن الشيخ الصادق اللاهيجاني في سنة ١٣٠٩ هـ بخطّ النسخ، في ٤٠٨ صفحة.[٦]

٣٩. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٤٠٣، و هي

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة المحدّث الأُمويّ، ج ٢، ص ١٠٥٦.
٢. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٤٠، ص ١٥٦.
٣. سه كتابخانهٔ اصفهان، ف ـ ص ١٩٠.
٤. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٤٠، ص ١٧٦.
٥. دليل مخطوطات كاشف الغطاء، ص ٢٦٩.
٦. فهرس مخطوطات المكتبة (الألقباني)، ص ٤١٥.

مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[١]

٤٠. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بـقمّ، بـرقم ١٨٠٧، و هـي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[٢]

٤١. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بـقمّ، بـرقم ١٨١١، و هـي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[٣]

٤٢. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بـقمّ، بـرقم ١٨١٢، و هـي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[٤]

٤٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشـهد المـقدّسة، بـرقم ١١٨٦٤، استنسخها السيّد محمّد باقر المدرّس الرضـويّ سـنة ١٣٠٩ هـ، بـخطّ النسخ الجيّد، وقفها تقي المدرّس الرضويّ، في ١٢٠ ورقة.[٥]

٤٤. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بـقمّ، بـرقم ١٨٠٥، و هـي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[٦]

٤٥. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بـقمّ، بـرقم ١٨٠٦، و هـي مصوَّرةٌ من النسخة المذكورة سابقاً.[٧]

٤٦. مخطوطة مكـتبة مـجلس الشـورى الإسـلاميّ بـطهران، بـرقم ٩٧٣٨/١،

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٤، ص ٢٠٦.
٢. المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٤٣.
٣. المصدر السابق.
٤. المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٤٣ و ٢٤٤.
٥. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ١١، ص ٢٥٧.
٦. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٥، ص ٢٤٢.
٧. المصدر السابق.

استنسخها السيّد الحسيني بن إسماعيل الحسيني المشهور بالسيّد حسّون البراقيّ سنة ١٣٢٣ هـ، بخطّ النسخ، استكتبها من نسخة أحمد بن الحسن البخاريّ الهزاركانيّ المكتوبة في ٤٦٦ هـ، في ١٨٤ ورقة.[١]

٤٧. مخطوطة مكتبة جامعة أدبيّات بطهران، برقم ١١٩ ـ ج، كاتبها مجهول، كُتبت سنة ١٣٢٥ هـ، و هي مشوّشة، في ٢٢٨ ورقة.[٢]

٤٨. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٦٧٢، و هي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[٣]

٤٩. مخطوطة مكتبة المُتحَف العراقيّ ببغداد، برقم ٢٩٠٨٧، بكتابة هادي بن الحسين الحسينيّ سنة ١٣٢٦ هـ، تختلف في ترتيب فصولها عن بقيّة النسخ، بخطّ النسخ، في ٢٤٤ صفحة.[٤]

٥٠. مخطوطة مكتبة المُتحَف العراقيّ ببغداد، برقم ٥٤١، استنسخها الأديب الشيخ محمّد طاهر السماويّ سنة ١٣٣٤ هـ، في ٢٨٨ صفحة.[٥]

٥١. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه الحكيم العامّة، برقم ٥٥، و هي بخط محمّد حسين بن الكاظم القزوينيّ ١٣٣٥ هـ، في ١٢٠ صفحة.[٦]

٥٢. مخطوطة مكتبة السيّد مفتي الشيعة بقمّ، برقم ٢٠/١، استنسخها السيّد أبي القاسم الموسوي النجفي الإصفهانيّ سنة ١٣٣٩ هـ، في ٩٧ ورقة.[٧]

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٣١، ص ٧٣.

٢. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ١، ص ٣٧٣.

٣. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٥، ص ٨٩.

٤. فهرس مخطوطات المكتبة، ص ٤٥٣.

٥. المصدر السابق.

٦. معجم المخطوطات النجفيّة، ص ٦٢١.

٧. فهرست مخطوطات المكتبة، ص ٤٦.

٥٣. مخطوطة المكتبة الوطنيّة في طهران، برقم ٢٢٩٣، استنسخها الشيخ محمّد حسن الجواهريّ سنة ١٣٤٣ هـ، بخطّ النسخ و النستعليق، مصحّحة محشّاة، في ١٧٥ ورقة.[١]

٥٤. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، برقم ٧٨٢٠، استنسخها الشيخ عبد الصاحب آل الشيخ عمران ابن الشيخ موسى الدجيليّ سنة ١٣٤٥ هـ، قوبلت مع نسخ أُخرى، في ٢٨٢ صفحة.[٢]

٥٥. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٧٩٩، و هي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[٣]

٥٦. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٨٠٠، و هي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[٤]

٥٧. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٨٠١، و هي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[٥]

٥٨. مخطوطة مكتبة المُتحَف العراقيّ ببغداد، برقم ١٤٨٦٥/١، بخطّ الشيخ عبد الصاحب بن عمران الدجيليّ النجفيّ سنة ١٣٥٠ هـ، في ٢٩٩ صفحة.[٦]

٥٩. مخطوطة مكتبة العلّامة السيّد محمّد صادق بحر العلوم في النجف الأشرف، برقم ٧١، و هي بخطّ السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم سنة ١٣٥٠ هـ.

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ١٢، ص ٣٥١.

٢. فهرس مخطوطات المكتبة(الألفبائي)، ص ٤١٥.

٣. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٥، ص ٢٤١.

٤. المصدر السابق.

٥. المصدر السابق.

٦. فهرس مخطوطات المكتبة، ص ٤٥٣.

و النسخة مصحّحة على يد الناسخ في مجالس عديدة، و هي في ١١٠ ورقة.[١]

٦٠. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه البروجرديّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ٢٢٦، استنسخها المولىٰ محمّد الشريعتيّ سنة ١٣٦٢ هـ. بخطّ النسخ، كتبها بأمر آية اللّٰه العظمىٰ البروجردي رحمه اللّٰه، مصحّحة، و قد قابلها الكاتب مع السيّد عبد الحسين على نسخة أُخرى، و هي ١٨٠ ورقة.[٢]

٦١. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم ٧٧٠/٢، كاتبها مجهول، و كذا تأريخ كتابتها، و هي في ١٤٤ ورقة.[٣]

٦٢. مخطوطة مكتبة الوزيريّ في يزد، برقم ٢٢٥٧/١، كاتبها مجهول، و كذا تأريخ كتابتها، و هي في ١٧٣ ورقة.[٤]

٦٣. مخطوطة مكتبة كلّيّة الحقوق بجامعة طهران، برقم ٢٥٧/٢ ـ ج، كاتبها مجهول، و كذا تأريخ كتابتها، و هي في ٦٤ ورقة.[٥]

٦٤. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، برقم ٩٨٨٢، كاتبها مجهول، و هكذا تأريخ كتابتها. عليها علامة وقف الشيخ عباس‌قلي الواعظ الچرندابيّ، و هي في ١٦٠ ورقة.[٦]

٦٥. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٧٩٦، و هي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[٧]

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة، ص ٩٣.
٢. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ١، ص ١٣٦.
٣. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٦، ص ٢٣٢٦.
٤. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٤، ص ١٢٢١.
٥. فهرس مخطوطات المكتبة، ص ٤١١.
٦. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ١١، ص ٢٥٦.
٧. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٥، ص ٢٤٠.

٦٦. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٧٩٧، و هي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[١]

٦٧. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٧٩٨، و هي مصوَّرة من النسخة المذكورة سابقاً.[٢]

٦٨. مخطوطة المكتبة الوطنيّة بطهران، برقم ٢٦٢٣، كاتبها مجهول، و هكذا تأريخ كتابتها، بخطّ النسخ، مصحّحة. عليها علامة تملّك لطف علي، سنة ١٣٣٢ هـ، في ١٦٦ ورقة.[٣]

٦٩. مخطوطة مكتبة الملك بطهران، برقم ٦٤٢٣/٢، كاتبها مجهول، و هكذا تأريخ كتابتها، مصحّحة، محشّاة برمز «زين العابدين» و «زوزني»، و مقابَلةٌ مع نسخ أُخرى، في ١٠١ ورقة.[٤]

٧٠. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ٦٨٧، استنسخها شمس الدين محمّد الطالقانيّ، و تأريخ كتابتها مجهول، مصحّحة. عليها علامة تملّك «محمّد باقر الموسوي» و «عبده محمّد صادق بن زين العابدين الموسوي»، في ٣٤٦ ورقة.[٥]

٧١. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٨١٣، و هي بقيّة النسخة المذكورة سابقاً.[٦]

---

١. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٥، ص ٢٤٠.
٢. المصدر السابق.
٣. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ١٣، ص ٣٧.
٤. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٩، ص ٣٨٤.
٥. فهرس مخطوطات المكتبة، ج ٢، ص ٢٨٢.
٦. المصدر السابق.

و من خلال التأمّل في قائمة مخطوطات الفصول المختارة يقف القارئ علىٰ أمرٍ مهمّ، و هو أنّ الكتاب كان موضع اهتمام لدىٰ العلماء، حيث استنسخه بعضهم، و تملّكه آخرون، و طائفة ثالثة أمرت باستكتابه و استنساخه، و ليس ذلك إلّا دليلاً علىٰ أهمّيّة الكتاب و نفاسته.

● **الفصل الآخِر من الكتاب**

نبحث هنا عن فصل مزيد على أغلب الطبعات الموجودة من الكتاب في آخرها، حيث يُشاهَد في جُلّ مخطوطات الكتاب، و يبدأ بعبارات مشابهة لسائر الفصول؛ لكن لم يأت به المحقّقون في انتهاء الطبعات، و كأنّهم ظنّوا أنّ هذا الفصل إنّما هو رسالة الحكايات للشيخ المفيد رحمه اللّٰه بعينها، و أنّ وروده في انتهاء المخطوطات ليس يدلّ على أنّه جزءٌ من الفصول المختارة.

لكنّه لا مجال للشكّ في أنّه جزءٌ و فصلٌ من هذا الكتاب؛ و ذلك لشواهد و قرائنَ؛ هي كالتالي:

١. لا شكَّ بأنّ مطالب هذا الكتاب و لا سيّما بعض فصوله قريبةٌ جدّاً من مصنّفات الشيخ المفيد رحمه اللّٰه، و لا مانع مِن أن يختار المصنّف مطالب هذا الكتاب من ثلاثة من آثار الشيخ المفيد رحمه اللّٰه و هي: العيون و المحاسن، و المجالس المحفوظة في فنون الكلام، و رسالة الحكايات.

٢. وجود تغييراتٌ و تصرّفاتٌ في متن هذه الرسالة من قبل الشريف المرتضى بالنسبة إلى ما ورد في الرسالة المطبوعة باسم الشيخ المفيد رحمه اللّٰه، و لا سيّما في بدايته، و خاصّةً في حذف بعض عبارات أُستاذه رحمه اللّٰه في أثناء المطالب.

٣. قد ورد هذا الفصل في نهاية جميع مخطوطات الكتاب بعنوان فصل و جزء

منه، و عُنون بهذا العنوان: «فصل من حكايات الشيخ المفيد»، و أضف إلى ذلك أن النسّاخ كتبوا عبارات فراغهم عن النسخ في آخر هذا الفصل، و لم يَفصِلوا بينه و بين سائر فصول الكتاب.

٤. أنّ هذه الرسالة تمتلك نفس أُسلوب الفصول المختارة، فمقاطعها تبدأ بمثل: «سمعت الشيخ»، و «قال الشيخ»، و «أخبرني الشيخ»، و أضف إلى ذلك دعاءه بدوام حياة الشيخ المفيد رحمه اللّٰه بهذه الصيغة: «أدام اللّٰه عزّه»، و هي نفس الصيغة المكرّرة في الفصول المختارة.

٥. اتّضح من بعض العبارات المذكورة فيها أنّ الراوي لها أيضاً من تلامذة الشيخ المفيد رحمه اللّٰه، و أنّه روى هذه الرسالة في حياة الشيخ رحمه اللّٰه، و هذا الأمر ينطبق على الفصول المختارة.

٦. جاء في نهاية رسالة الحكايات عدّة روايات و هي مذكورة بعينها في مستطرفات السرائر، حيث قام الشيخ ابن إدريس رحمه اللّٰه باستطرافها، و صرّح أنّه استخرجها من كتاب العيون و المحاسن للمفيد رحمه اللّٰه؛ و هذا يدلّ على أنّ قسماً من الحكايات في الأقلّ هو فصل مختار من العيون و المحاسن، و هذا يقوّي أن تكون الحكايات جزءاً من كتاب الفصول المختارة من العيون و المحاسن.[١]

● جهود حول الكتاب

١. ترجمه إلى الفارسيّة الآغا جمال الدين محمّد بن آغا حسين الخوانساري رحمه اللّٰه، طبع بعنوان: دفاع از تشيّع بتصحيح صادق حسن‌زاده و على اكبر زماني نژاد من قِبل «انتشارات مؤمنين» سنة ١٣٧٧ هـ.ش.

---

١. لاحظ تفصيل الكلام في مكتبة الشريف المرتضى للشيخ حيدر البياتي، برقم: ٤٣/١٦٠.

٢. الفهرس لموضوعات الكتاب، للمولى مظفّر علي بن الحسن التبريزي، توجد مخطوطة منه في مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ.

٣. يادداشت‌هايى دربارهٔ كتاب الفصول المختارة، مقالة للشيخ يعقوب الجعفري، طبعت في مجلّة كلام اسلامي، سنة ١٣٧٢ هـ. ش، رقم ٥.

٤. درنگى دربارهٔ الفصول المختارة، للسيّد محمّدرضا الحسيني الجلالي، بترجمة جويا جهانبخش.

● **منهج التحقيق**

لا يخفى على المتأمّل في تراث السيّد المرتضى رحمه اللّٰه أنّ ضرورة تصحيح بعض آثاره أشدّ بالنسبة إلى بعضه الآخر، و منها هذا الكتاب الموسوم بـ: الفصول المختارة، و ذلك لوجود أخطاء كثيرة في الطبعات الموجودة، و لا سيّما خلوّها عن المراجعة العلميّة لمخطوطاته، و افتقارها إلى وضع إعراب بعض الكلمات و علائم الترقيم الفنّيّة المتداولة، و نقصانها من تخريج منقولات الكتاب و أُمور علميّة أُخرى ممّا كان ينبغي أن تُطبع و تُنشر آثار العلماء الصالحين المتقدّمين مزيَّنةً بها.

و منهجنا في تحقيق هذا الكتاب وفق الأُصول و المنهجيّة المتَّبعة في تحقيق سائر الآثار المنشورة من قِبل مؤسّسة دار الحديث بقمّ، كالكافي و شروحه و آثارٍ أُخر صُحّحت و طُبعت بمناسبات مختلفة.

فلقد قمنا بتحقيقه في المرحلة الأُولى بالبحث الميدانيّ الشامل عن النسخ الخطّيّة الموجودة للكتاب و اختيار ما هو الأَولى في إرادة أصحّ متونه و أقربها إلى ما صَدر عن قلم مصنِّفه، و تمّ هذا الاختيار على أساس بعض ملاكات الاختيار و الترجيح في تقويم المتن؛ كتقدّم النسخة تأريخيّاً، أو اعتبار كاتب النسخة، أو سلامتها من الأخطاء الواضحة في الكتابة، و نحوها.

فاخترنا في هذه المرحلة خمس نسخ من بين النسخ الموجودة المذكورة قَبلُ؛ و هي:

١. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٣٩٤٠/١، كتبت عام ٩٥٠هـ. عن نسخة مكتوبة بتأريخ ٦٠١ هـ. كَتَبَ ناسخها الناسخ في آخرها:

تمّ كتاب الفصول، و الحمد للّٰه و المنّة له، و منه البدء و العود، و الصلاة على خير بريّته و صفوته من خلقه محمّد بن عبد اللّٰه نبيّه و حبيبه، و آله الطاهرين، و عترته الطيّبين، و سلّم تسليماً كثيراً.

رمزنا لهذه النسخة بـ«ألف».

٢. مخطوطة مكتبة جامعة إلهيات بطهران، برقم ٥١، كُتبت في القرن العاشر. كتب ناسخها في آخرها:

تمّ كتاب الفصول، و الحمد للّٰه، و المنة له، و منه البدء و العود، و الصلاة على خيرته من بريّته و صفوته من خليقته، محمّد بن عبد اللّٰه نبيّه و حبيبه، و آله الطاهرين، و عترته الطيّبين، و سلّم تسليماً كثيراً، برحمتك يا أرحم الراحمين.

رمزنا لها بـ«ب»، و هي أصحّ النسخ متناً.

٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلاميّ بطهران، برقم ١١٣٨٧، كُتبت في القرن التاسع أو العاشر، و هي ناقصة من الآخر.

رمزنا لها بـ«ج».

٤. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشيّ رحمه اللّٰه بقمّ، برقم ١٥٨٠٣/١، كُتبت سنة ١٢٧٦ عن نسخة مكتوبة في القرن التاسع. كتب الناسخ في آخرها:

تمّ، و آلاؤه عمّ، و وقع الفراغ من انتساخه عصر يوم الأربعاء من شهر

المحرّم المنتظر بسنة ١٢٧٦ من الهجرة، و أسأل اللّه الهداية و التوفيق لكشف السرائر، و أستعيذ به عن سوء الوساوس و الخواطر، و نصلّي على محمّد و آله ما تلاحقت الهموم بالخواطر و الخطوط بالدفاتر، و رزقني اللّه التوفيق ثانياً في مقابلة هذا الكتاب الحريّ المسمّى بالفصول المنتقاة من العيون و المحاسن، إملاء الشيخ المفيد أبي عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان الحائريّ [كذا] قدس سرّه، انتقاه علم الهدى ذو المجدين أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسويّ السيّد المرتضى رضي اللّه عنه، مع ما انتسخه منه، كان نسخ في سالف الزمان قبل زماننا هذا بأربعمائة و خمسين سنة و نيّف، و وقعت المقابلة في مجالس آخرها عصر يوم الإثنين الثالث و العشرين من شهر ربيع الثاني من سنة ١٠٩٠، و قد فرغت من تسويد هذه الأوراق باليوم السابع عشر من شهر المحرّم، و أنا الأقلّ الجاني و الأسير الفاني أقلّ الخليقة بل لا شيء في الحقيقة، الذي إذا غاب لم يوصف، و إن حضر لم يعرف، المسرف على نفسه و المشرف على رمسه، عليّ بن عبّاس بن عليّ البحرانيّ [الكرزكانيّ]، حامداً مصلّياً مستغفراً على محمّد و آله الطاهرين، و الحمد للّه ربّ العالمين.

و في حاشية الصفحة الانتهائيّة كُتب بخطّ آخر ما نصُّه:

«كرزكان» قرية واقعة في دولة البحرين، يذكرها في كتاب الذريعة من تصانيف الشيعة تأليف آغا بزرگ و في ذيلها أيضاً كُتب:

عبد الحليم الشيخ حسين الشيخ عليّ الشيخ أحمد الشيخ عليّ الشيخ عبّاس الشيخ عليّ بن عبد اللّه بن عبد الحسين بن (؟) الكرزكانيّ مسكناً البحرانيّ موطناً، الموجود حاليّاً في جزيرة الحاج صلبوخ المعروفة جزيرة مينو، و معه أعمامه و إخوته، و لهم مسجد معروف باسم الحسين عليه السلام

الواقع في ردّة الچومة بقيّة أعمامه آل عبّاس[1] كوّة الشيخ من توابع المحمّرة ـ خرّمشهر.

رمزنا لها بـ«د».

٥. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلاميّ بإيران، برقم ٩٧٣٨/١، كُتبت في ١٣٢٣ هـ. عن نسخة مكتوبة سنة ٤٦٦ هـ.

و كتب الناسخ في آخرها:

تمّ الكتاب [كذا] من الفصول بحمد اللّٰه و مَنّه، و الصلاة على نبيّه محمّد و عترته الطاهرين الأخيار، و سلّم و كرّم، و فرغ من تحريره أحمد بن الحسن ابن محمّد بن الحسين البخاري الهزارگانيّ، ليلة الخميس قبيل صلاتها في منتصف شهر اللّٰه المبارك ربيع الآخر سنة ٤٦٦ أربعمائة وستّ و ستّين هجريّة بقاسان في الحيدريّة الصفويّة، عمّرها اللّٰه لطول بقاء مدرّسها مولانا الإمام جمال الدين شرف الإسلام سلطان العلماء ضياء الشريعة ـ أدام اللّٰه ظلّه، و أيّده و غفر اللّٰه له ـ و أستغفر اللّٰه لجميع المؤمنين و المؤمنات، الأحياء منهم و الأموات. الحمد للّٰه على تمام النعمة، و الصلاة على نبيّ الرحمة محمّد و آله الطاهرين.

تمّ بعون اللّٰه على يد السيّد حسين ابن السيّد أحمد ابن السيّد حسن ابن السيّد إسماعيل الحسينيّ الشهير بالسيّد حسّون البراقيّ النجفيّ أصلاً و مولداً و مسكناً و منشأً و مدفناً إن شاء اللّٰه، عصريّة يوم الأحد سابع عشر رجب سنة ١٣٤٣ هجريّة، على مهاجرها ألف ألف صلاة و عترته، و الحمد للّٰه ربّ العالمين.

---

١. نسبة إلى جدّهم الشيخ عبّاس الكرزكاني جدّ الشيخ عبد الحليم.

و كُتب في حاشية هذه الصفحة الأخيرة أيضاً:

قرأ و صحّح على مولانا ضياء اللّه تاج الإسلام، أدام اللّه ظلّه بحمده و مجده.

و كُتب أيضاً:

قرأ و صحّح على مولانا ضياء اللّه تاج الإسلام، أدام اللّه ظلّه بمنّه وجوده.

رمزنا لها بـ«س».

ثمّ قمنا بعد هذه المرحلة بمقابلة النسخ المختارة مع الطبعة المختارة في التحقيق ـ و هي طبعة مؤسّسة التأريخ العربيّ في بيروت في عام ١٤٣٣ ق ـ و ذكرناها في طول التحقيق باسم «المطبوع».

و تبيّن لنا في أثناء التحقيق تشابُه نُسخَتَي «ألف» و «ب» و استنساخُها من أصل واحد، بينما سائر النسخ المختارة مستَنسَخةٌ من أصل آخر، و تَبيَّن أيضاً أنّ نسخة «ب» أصحّ بالنسبة إلى النُّسخ الأربع الأُخرى.

ثم بذلنا وسعَنا في تقديم نصٍّ صحيح، بل أصحّ النصوص و أقربها إلى ما صَدَر من قلم المصنّف رحمه اللّه. و عند المقارنة بين النسخ في ضبط الكلمات، رجّحنا الراجحَ على المرجوح و ثبّتنا الراجحَ في المتن و نقَلنا المرجوحَ الصحيحَ في الهامش، و أهمّ معايير و ملاكات الترجيح في هذا المضمار، بعد أصل الموافقة للقواعد النحويّة و الصرفيّة المسلَّمة: ملاءمة النسخة للسياق و الذوق الحديثيّ، و اتّحادها مع أكثر النسخ الموجودة.

ثمّ قمنا بتوضيح بعض المفردات الغامضة و العبارات المشكلة لتسهيل فهم النصّ للمخاطب، و لا سيّما ترجمة الأعلام الواردة في المتن، حيث بلغ عدد الأشخاص و الأعلام المترجَمة في الكتاب إلى أكثر من ٩٠ شخصاً.

و قمنا أيضاً بوضع الإعراب على قياس رأي المشهور بين النحويّين و علماء

علم اللغة في الموارد المشتبهة في قراءة الكلمات، و بخاصّةٍ إعراب آخر الكلمات، ثمّ تخريج الأحاديث و المنقولات الواردة في نصّ الكتاب.

ثمّ جعلنا رقم صفحات الطبعة السابقة (و هي طبعة مؤتمر الشيخ المفيد رحمه اللّٰه بقمّ سنة ١٤١٣ه) في حاشية الكتاب؛ لإرجاع سائر الكتب المطبوعة من تراث الشريف المرتضى رحمه اللّٰه إلى الطبعة السابقة.

ثمّ ببعض العمليّات الفنّيّة المجوِّدة؛ كترقيم الفصول و وضع عناوين واضحة لكلٍّ منها بين المعقوفين، و وضع العلائم التنسيقيّة المختلفة من الفوارز و النقاط و نحوها، و أيضاً تنسيق الهوامش بأساليب علميّة متعارفة، و تزيين الأثر بأنواع الفهارس النافعة للقرّاء الكرام.

● شكر و تقدير

في الخاتمة أحمد اللّٰه على منّه عليّ في سبيل إنجاز تحقيق هذا الكتاب و تصحيحه بأسلوب علميّ بديع، و أشكره مقرّاً بالعجز عن أداء حقّ شكره تعالى، و أرجو أن يكون عملي مثمراً للمحقّقين نافعاً للمخاطبين.

و أرى من الواجب عليّ أن أتقدّم أخيراً بالشكر الجزيل للأخ الفاضل المحقّق الشيخ مهدي المهريزيّ رئيس مؤتمر السيّد المرتضى رحمه اللّٰه، و أيضاً للأخ العزيز المحقّق الفاضل الشيخ محمّد حسين الدرايتيّ ـ حفظه اللّٰه ـ حيث استفدنا في تحقيق هذا الكتاب من آرائه و إرشاداته، و أيضاً الفاضلين: الشيخ حبّ اللّٰه النجفيّ، و الشيخ وليّ اللّٰه القربانيّ؛ لمراجعتهما تحقيق الكتاب، و الأخ العزيز محمّدكريم صالحي للإخراج الفنّي للكتاب، تغمّدهم اللّٰه العليّ القدير بواسع عفوه و كرمه و رحمته.

حميد الأحمدي الجلفائي

نماذج من تصاوير النسخ

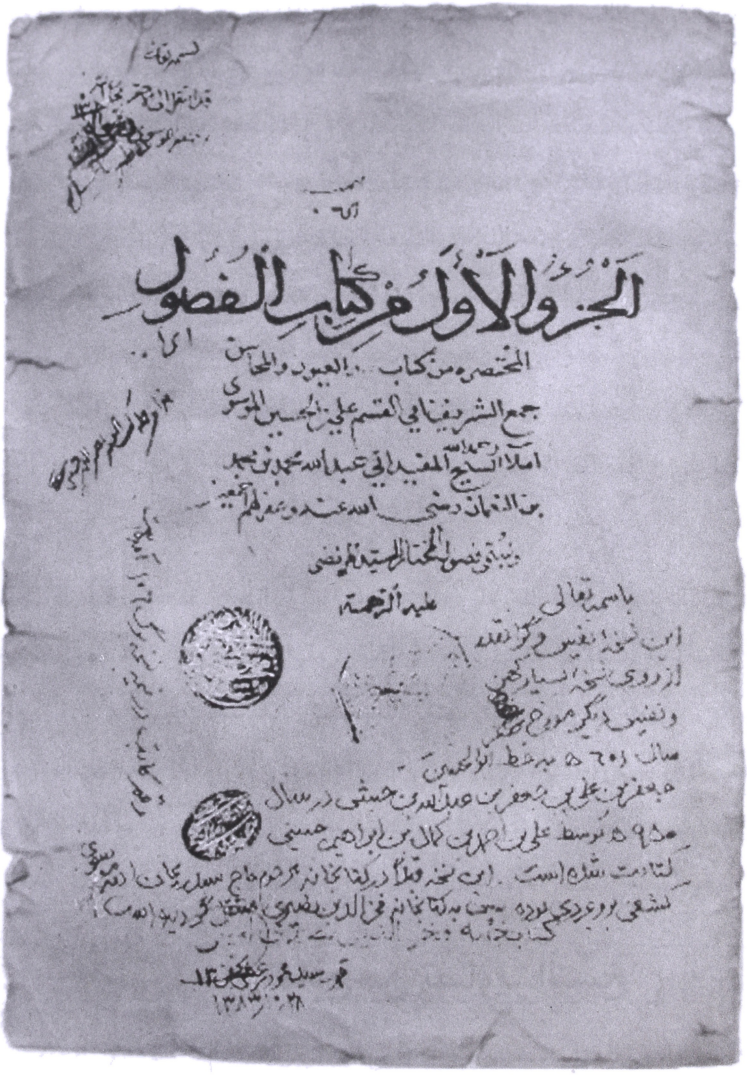
الجزء الأول من كتاب الفصول

المختصر من كتاب العيون والمحاسن

جمع الشريف أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي

أملاه الشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد

بن النعمان رضي الله عنه وعن أهلهم أجمعين

وهي تتلو فصول المختار للسيد رضي

عليه الرحمة

باسمه تعالى

صورة ظهر الصفحة الأُولى من نسخة «ألف»

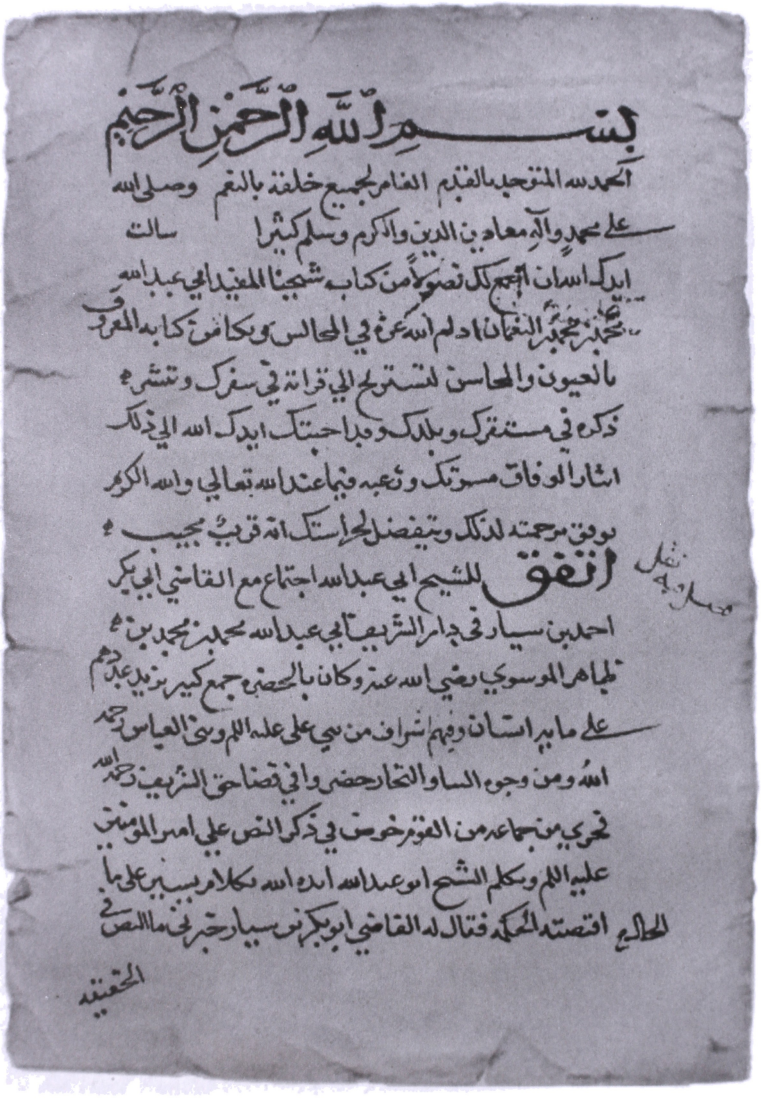

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتوحد بالقدم القائم لجميع خلقه بالنعم وصلى الله على محمد وآله معادن الدين والكرم وسلم كثيرا سالت ايدك الله ان اجمع لك نصوصا من كتابه شيخنا المفيد ابي عبد الله محمد بن محمد النعمان اد لم الله عز في المجالس ومن كتابه المعروف بالعيون والمحاسن لتستريح الى قراءته في سفرك وتنشره ذكره في مستقرك وبلدك وقد اجبتك ايدك الله الى ذلك اشارا لوفاق مسرتك وتعجبه فيما عند الله تعالى والله الكريم يوفق برحمته لذلك وبتفضل لحاجتك انه قريب مجيب

اتفق للشيخ ابي عبد الله اجتماع مع القاضي ابي بكر احمد بن سيار في جامع الشريف ابي عبد الله محمد بن محمد بن طباطبا الموسوي رضي الله عنه وكان بالحضرة جمع كثير من زيد عبدهم على ما بيد اسنادهم وفيهم شيوخ من بني علي عليه السلام وبني العباس رحمة الله ومن وجوه السادة التجار حضر واني فتضاحق الشريف رحمه الله فجرى من جماعة من القوم خوض في ذكر النص على امير المؤمنين عليه السلام وتكلم الشيخ ابو عبد الله ايده الله بكلام بسيط على ما الحاضرين اقتضته الحكمة فقال له القاضي ابو بكر بن سيار خبرني ما النص في الحقيقة

صورة ظهر الصفحة الأولى من نسخة «ألف»

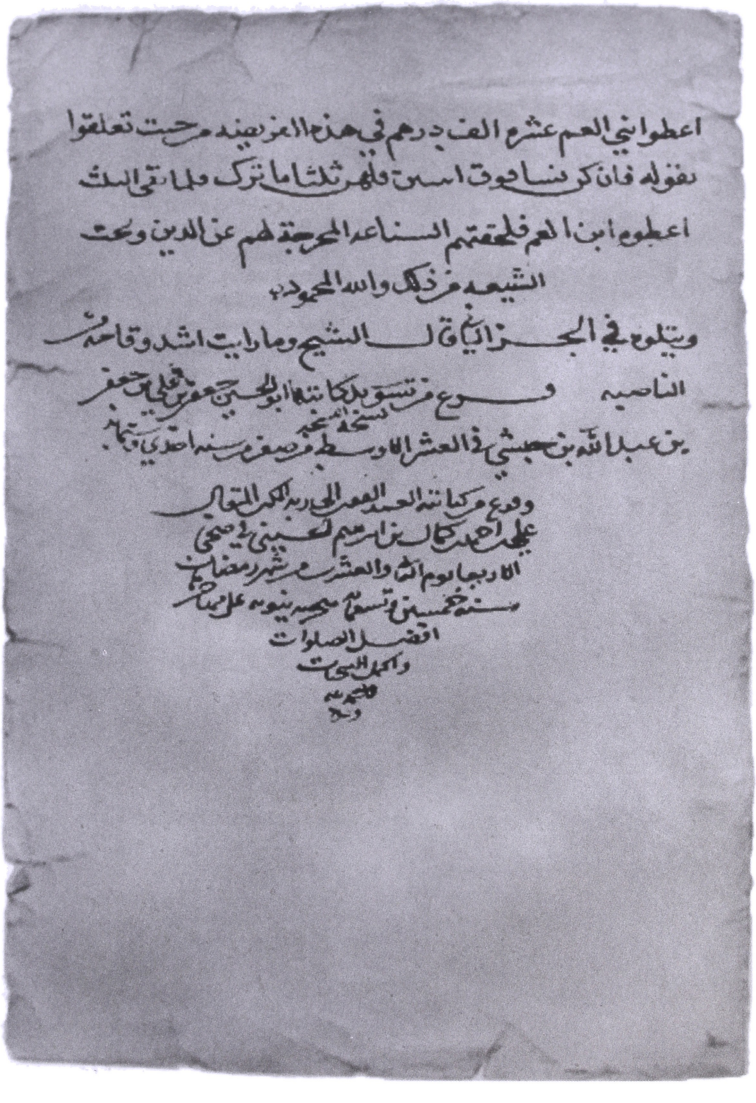

صورة نهاية الجزء الأول من نسخة «ألف»

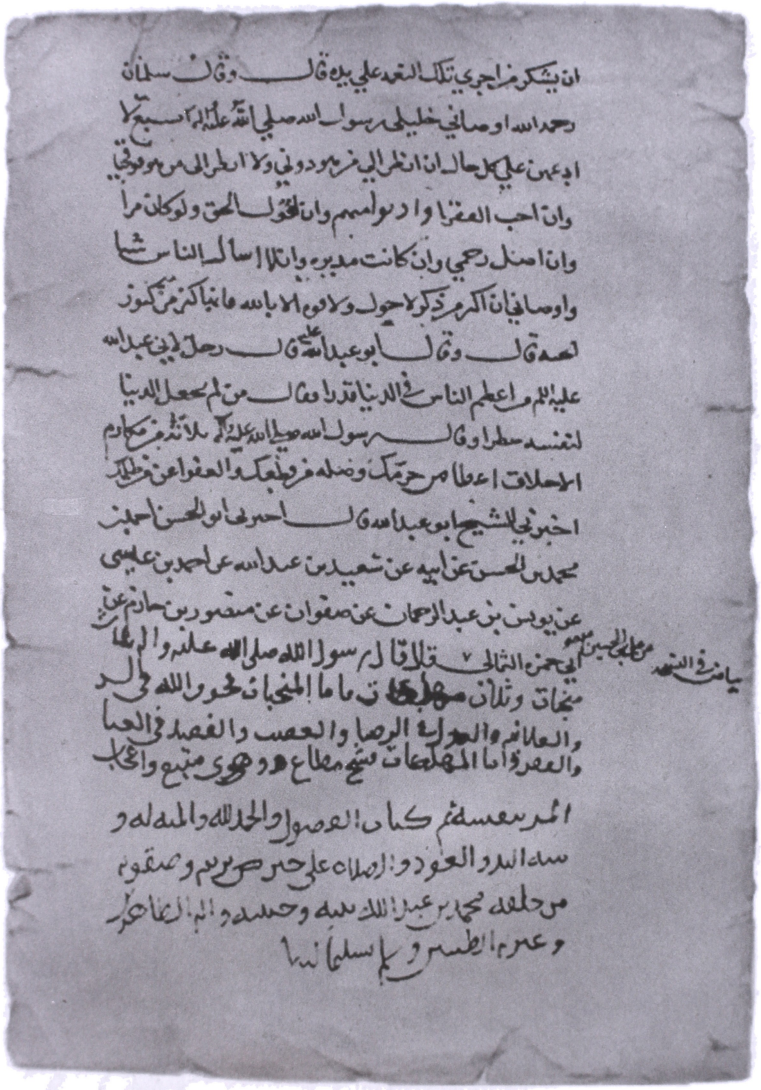

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ألف»

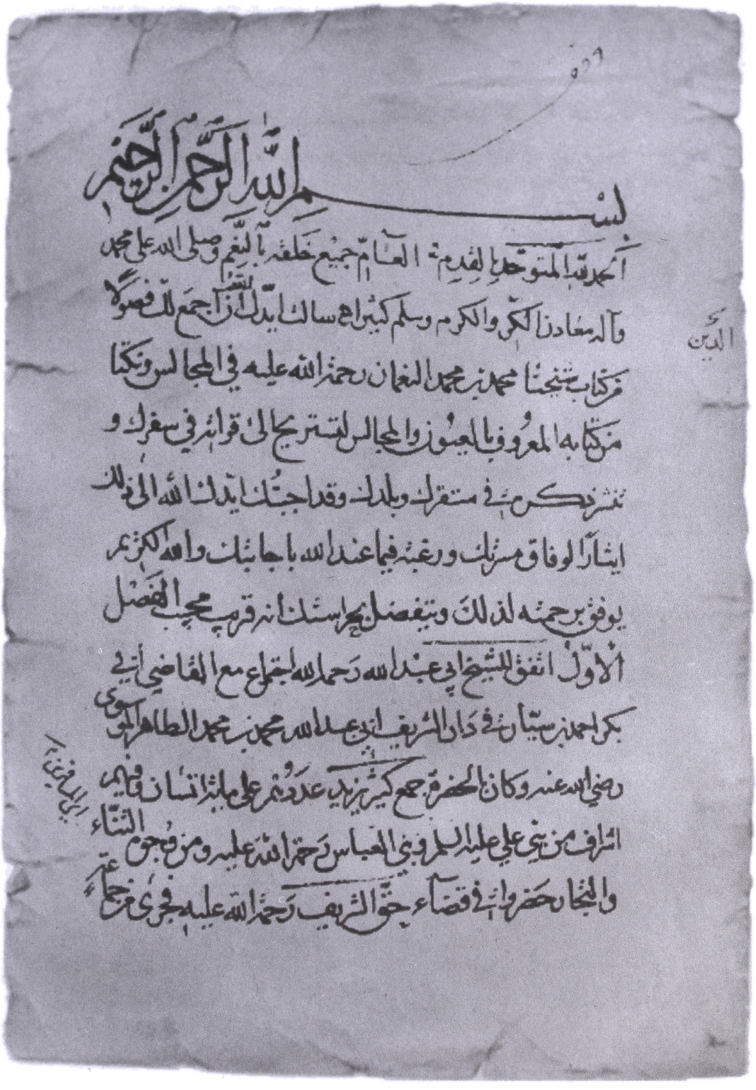

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتوحد بالقدم العالم جميع خلقه بالعلم وصلى الله على محمد
وآله معادن الحكم والكرم وسلم كثيرا اما سألك ايدك الله أن أجمع لك فصولا
من كتاب شيخنا محمد بن محمد النعمان رحمة الله عليه في المجالس ونكتا
من كتابه المعروف بالعيون والمجالس لتستريح الى قراءته في سفرك و
تستريح به في مستقرك وبلدك وقد اجبتك ايدك الله الى ما سألت
ايثارا للوفاق ومسرتك ورغبة فيما عند الله باجابتك والله اكرم
يوفر برحمته لذلك ويتفضل بما استلت انه قريب مجيب الفضل
الأول اتفق للشيخ ابي عبد الله رحمه الله اجتماع مع القاضي ابي
بكر احمد بن سيار في دار الشريف ابي عبد الله محمد بن محمد الطاهر الموسوي
رضي الله عنه وكان الحضرة جمع كثير يزيد عددهم على مائتي انسان فيهم
اشراف من بني علي عليه السلام وبني العباس رحمة الله عليه ومن وجوه الشاء
والتجار حضروا في قضاء حق الشريف رحمة الله عليه فجرى من جماعة

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ب»

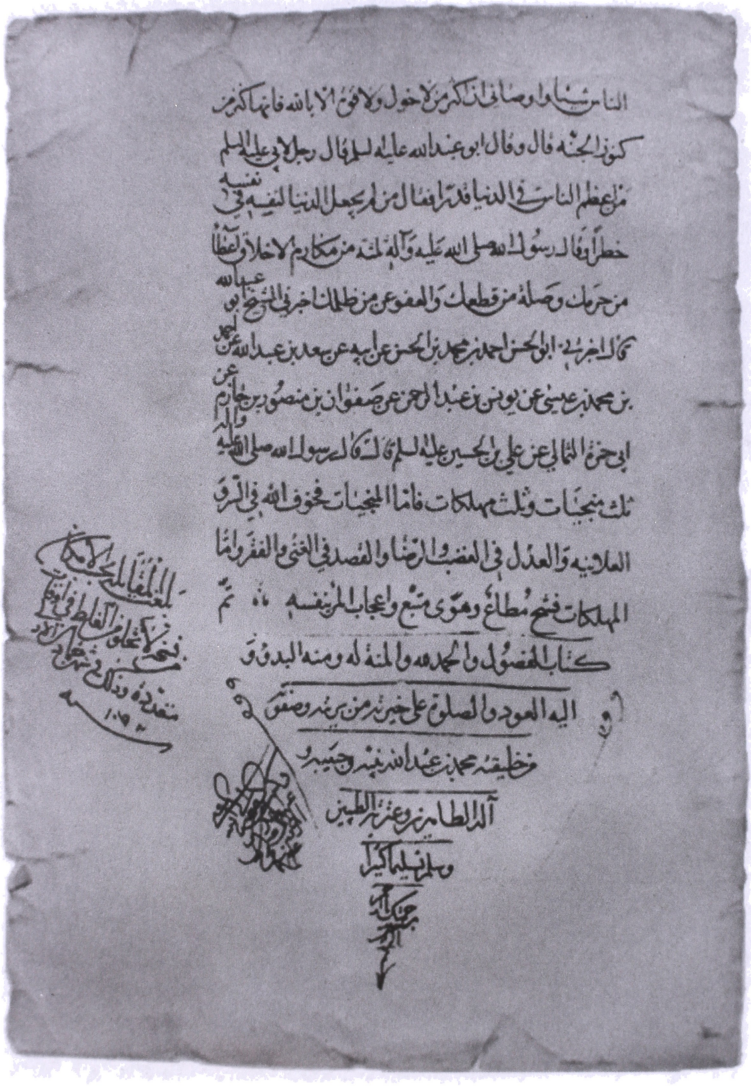

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ب»

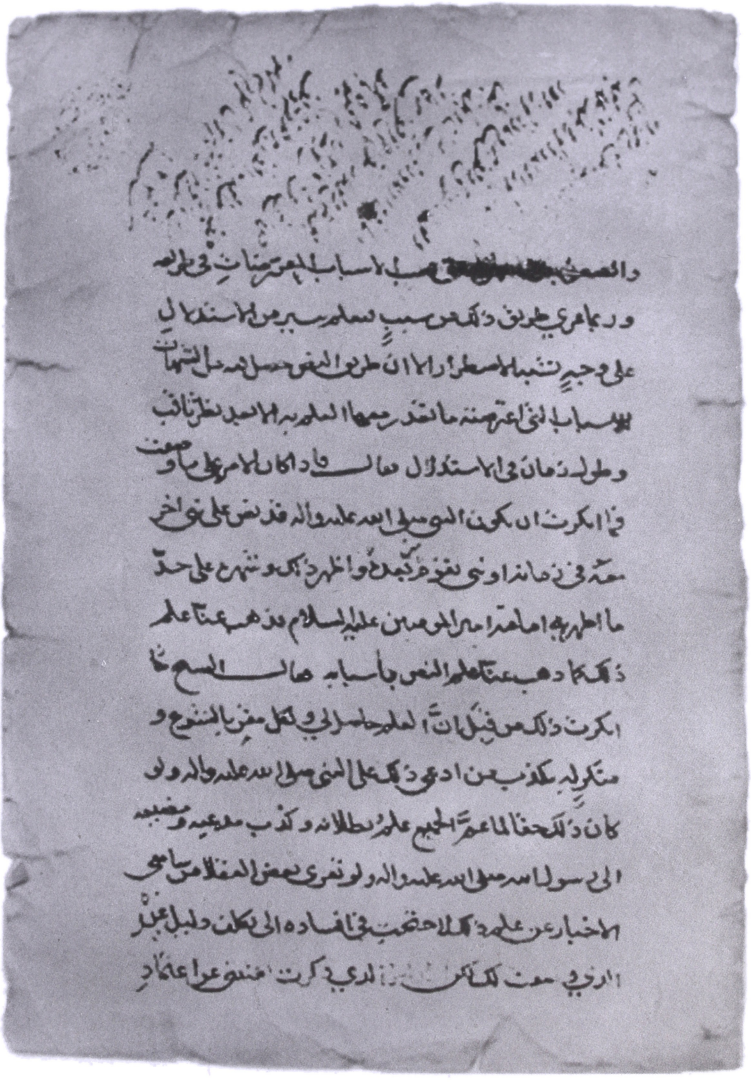

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ج»

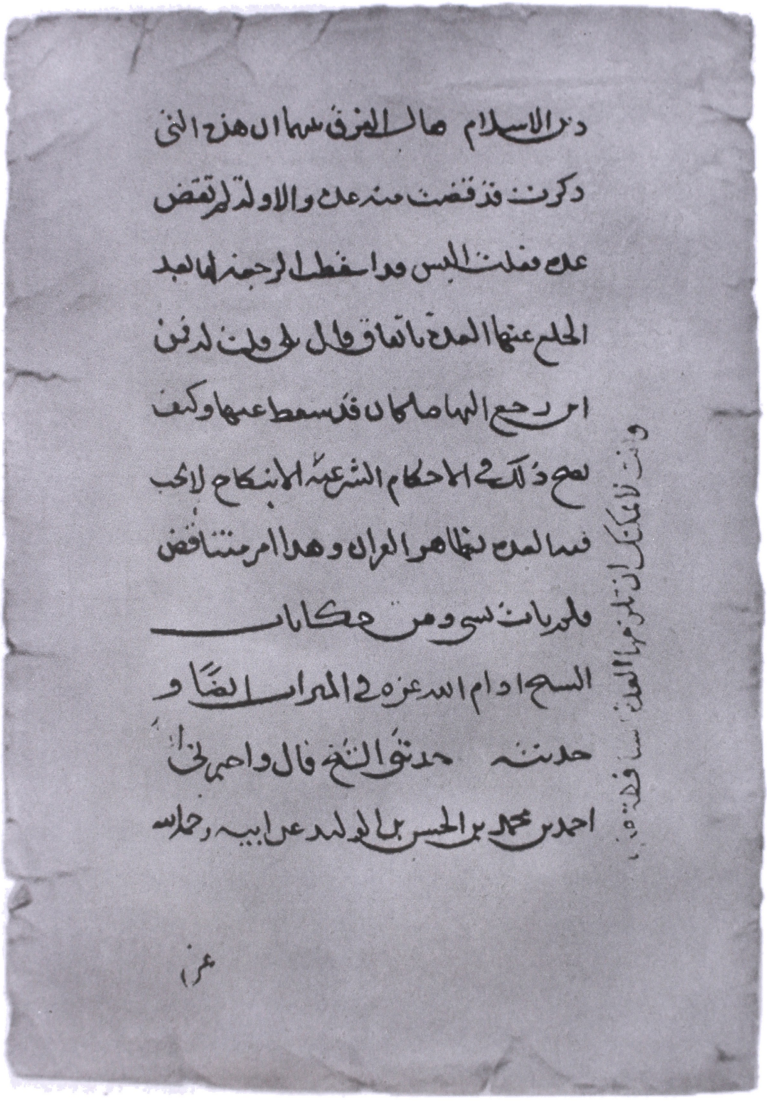

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ج»

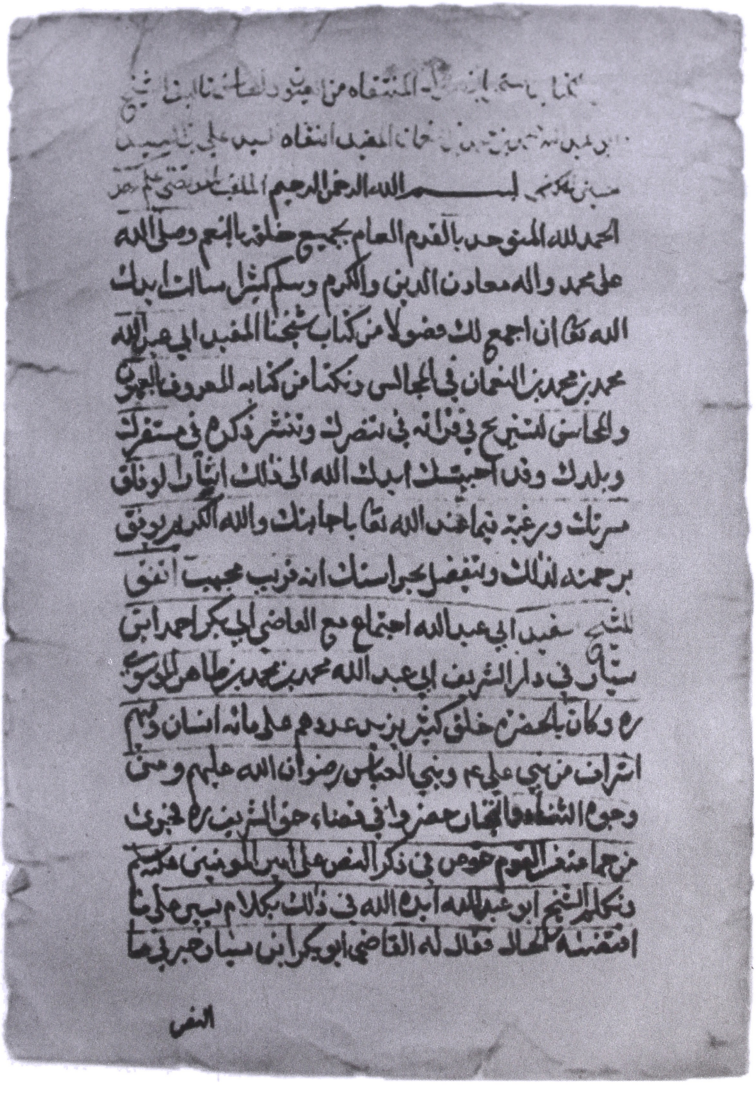

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «د»

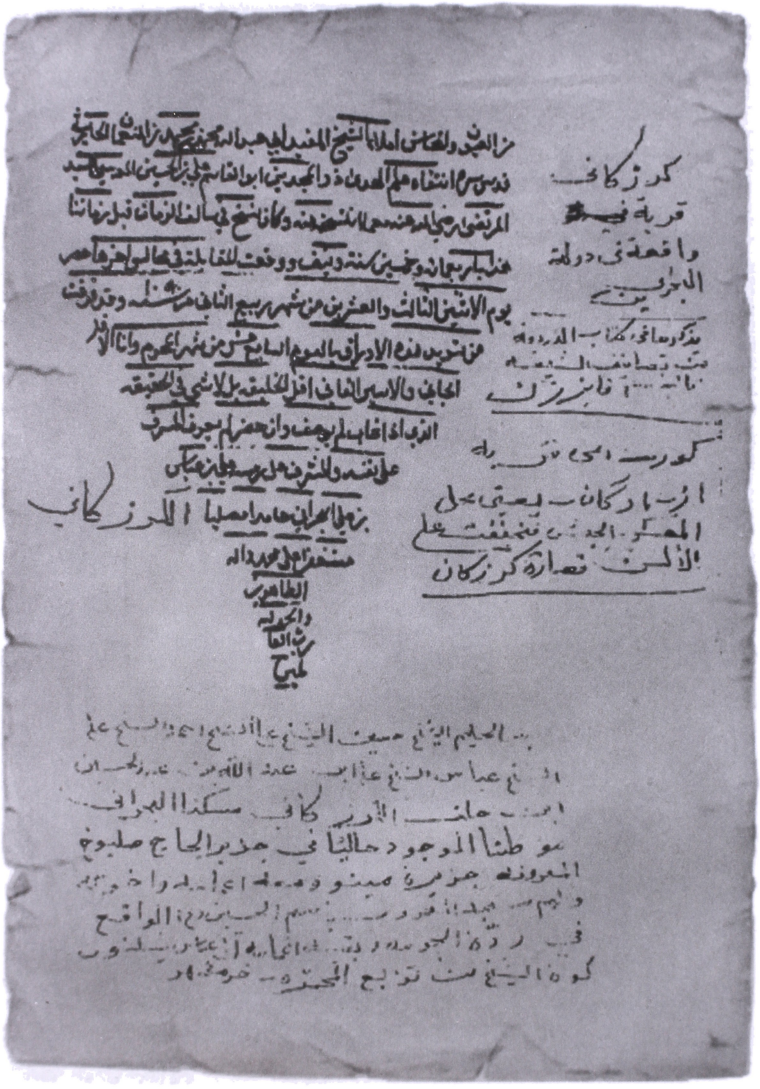

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «د»

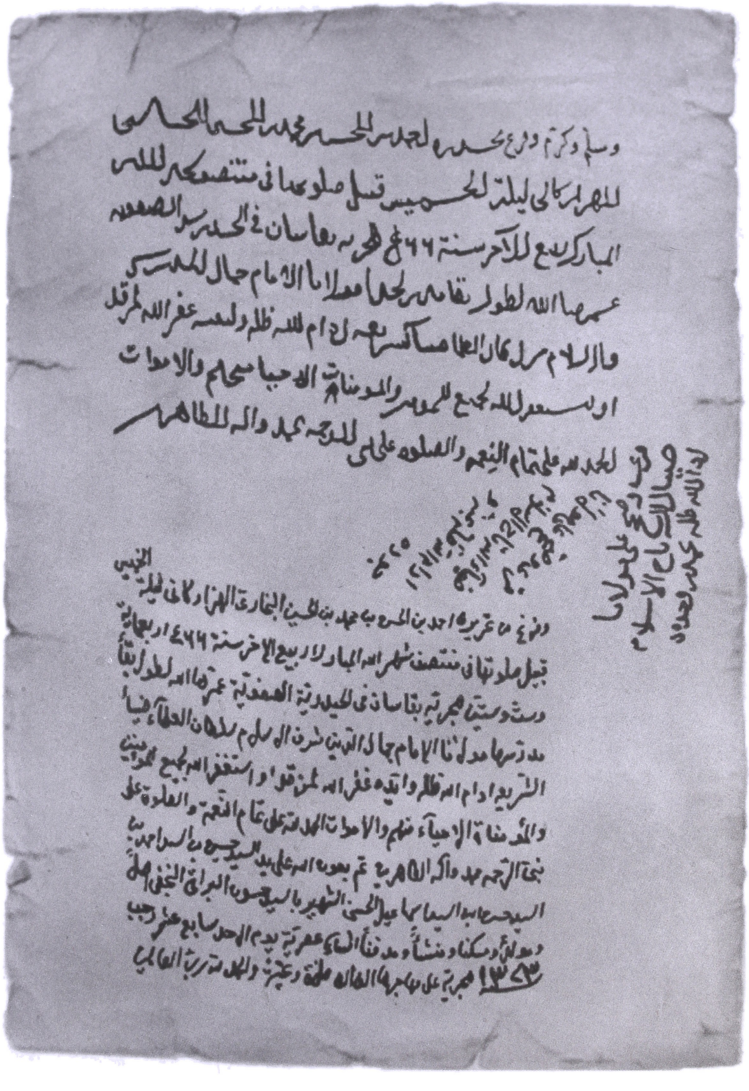

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «س»

الفصول المختارة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمدُ لِلّهِ المُتَوَحِّدِ بِالقِدَمِ، العامِّ لِجَميعِ خَلقِه بالنِّعَمِ، و صَلَّى اللّٰهُ علىٰ[١] مُحَمَّدٍ و آلِه مَعادِنِ الدِّينِ و الكَرَمِ، و سَلَّمَ كَثيراً.

سألتَ ـ أيَّدَكَ اللّٰهُ ـ أن أجمَعَ لَكَ فُصولاً مِن كلامِ[٢] شَيخِنا و مَولانا[٣] المُفيدِ أبي عَبدِ اللّٰهِ[٤] مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ النُّعْمانِ في المَجالِسِ و نُكَتاً مِن كِتابِهِ المَعروفِ بـ«العُيونِ و المَحاسِنِ»[٥]؛ لِتَستَريحَ إلىٰ قِراءَتِه في سَفَرِكَ، وَ تَنشُرَ ذِكرَهُ في مُستَقَرِّكَ و بَلَدِكَ، و قد أجَبتُكَ ـ أيَّدَكَ اللّٰهُ ـ إلىٰ ذلكَ؛ إيثاراً لِوِفاقِ مَسَرَّتِكَ، و رَغبةً فيما عِندَ اللّٰهِ سُبحانَه بإجابتِكَ[٦]، و اللّٰهُ الكريمُ يوفِّقُكَ[٧] برحمتِهِ لذلكَ، و يتفضَّلُ بِحِراسَتِكَ، إنَّهُ قَريبٌ مُجيبٌ.

---

١. في المطبوع: + «سيّدنا».

٢. في «ب، د، س»: «كتاب».

٣. في «ألف، د، س»: - «و مولانا».

٤. في «ب»: - «و مولانا المفيد أبي عبد اللّٰه».

٥. في «ب»: «و المجالس».

٦. في «ألف، ب»: - «بإجابتك».

٧. في «ألف، ب، د، س»: «يوفّق». و نسخة «ج» ناقصة هنا.

الفَصلُ الأوّلُ[1]

[في مَعنَى النَّصِّ]

١٨ اتَّفَقَ للشَّيخِ المُفيدِ[2] أبي عَبدِ اللّٰهِ اجتِماعٌ مَعَ القاضي أبي بَكرٍ أحمدَ بنِ سَيّارٍ[3] في دارِ السَّلامِ بِدارِ[4] الشَّريفِ أبي عَبدِ اللّٰهِ مُحَمّدِ بنِ مُحَمّدِ بنِ طاهِرٍ الموسَويِّ[5]

---

١. هكذا في «ألف، ب»، كما في الموارد الآتية إلى آخر الكتاب. و في «د، س»: - «الفصل الأوّل». و نسخة «ج» ناقصة هنا؛ لكن ذهبتْ في الموارد التالية إلى سبيل «د» و «س». و في المطبوع: «فصل» بدل «الفصل الأوّل»، و هكذا في الموارد التالية إلى آخر الكتاب.
فعلى هذا الأساس، اخترنا في جميع الموارد المشابهة في بداية الفصول ما هو مذهب «ألف، ب»، و لا نذكر أحوال النسخ في غير هذا المورد.

٢. في «ألف، ب»: - «المفيد».

٣. هو غير أحمد بن محمّد بن سيّار من رجال الإمام الهادي و العسكري عليهما السلام و المترجم في رجال الكشّي و رجال الطوسي و رجال البرقي و غيرها من كتب الأصحاب؛ بل هو من العامّة، ولي القضاء في بغداد بين عام ٣٥٦ إلى ٣٥٧ق، ثمّ صرف عن القضاء في السنة ٣٦٠ق، ولم نعثر له على شيء في كتب رجال الفريقين غير هذا. راجع: المنتظم، ج ١٤، ص ١٨٩ ـ ٢٠٢؛ البداية و النهاية، ج ١١، ص ٣٠٣. و راجع أيضاً: رجال الكشّي، ص ٦٠٦، ح ١١٢٨؛ رجال الطوسي، ص ٤١١، الرقم ٢٣؛ و ص ٤٢٧، الرقم ٣؛ رجال البرقي، ص ٦١.

٤. في «ألف، ب، د»: - «السلام بدار».

٥. الرجل من مشايخ الشيخ المفيد رحمه الله، روى عنه في الأمالي و المزار كثيراً. و روى عنه أيضاً الشيخ الطوسي رحمه الله في التهذيب بلا واسطةٍ، و وصفه بالشريف الفاضل، و في سائر كتبه بواسطة الشيخ المفيد رحمه الله. و سيأتي أيضاً ذكره في مناظرة الشيخ المفيد رحمه الله مع الورثاني في الكتاب، و هو غير مذكور ←

رحمه اللّٰه و كانَ بالحَضرَةِ جَمعٌ[١] كَثيرٌ يَزيدُ عَدَدُهُم علىٰ مِائةِ إنسانٍ، و فيهِم أشرافٌ مِن بَني عَليٍّ عليه السلام و بَني العَبّاسِ ـ رحمةُ اللّٰهِ عَلَيه ـ و مِن وُجوهِ الناسِ و التُّجّارِ حَضَرُوا في قضاءِ حَقٍّ لِلشَّريفِ رحمه اللّٰه فَجَرىٰ مِن جَماعةٍ مِنَ القومِ خَوضٌ فِي ذكرِ النَّصِّ عَلىٰ أميرِ المؤمِنينَ[٢] عليه السلام، و تَكلَّمَ الشيخُ أبو عَبدِ اللّٰهِ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ في ذلكَ[٣] بكلامٍ يَسيرٍ علىٰ مَا اقتَضَتهُ[٤] الحالُ.

فقالَ لهُ القاضي أبو بَكرِ[٥] بنُ سَيّارٍ: أخبِرني مَا النّصُّ في الحَقيقةِ[٦]؟ و ما مَعنىٰ هذهِ اللَّفظةِ؟

فقالَ لهُ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: «النَّصُّ» هو الإظهارُ و الإبانةُ؛ مِن ذلكَ قَولُهم: فُلانٌ قد نَصَّ قَلوصَهُ[٧]، إذا أبانَها بالسَّيرِ، و أبرَزَها مِن جُملةِ الإبِلِ، و لذلكَ سُمِّيَ المِفرَشُ العالي: «مِنَصَّةً»؛[٨] لأنَّ الجالِسَ عَلَيهِ يَبِينُ بالظُّهورِ مِن الجَماعةِ، فَلَمّا

↔ في كتب رجال الأصحاب القديمة، و قد ترحّم و ترضّى عليه الشيخان المذكوران عند ذكر رواياته في بعض المواضع. راجع: التهذيب، ج٦، ص١٠٦، ح١٨٥؛ الأمالي للمفيد، ص٣٩، ح٦؛ و ص٤٢، ح٩؛ المزار للمفيد، ص ١٨٥ وص ٢٢٠؛ معجم رجال الحديث، ج١٨، ص٢٠٨، الرقم ١١٧٢٧.

١. في «د»: «خلق».

٢. في المطبوع: + «عليّ بن أبي طالب».

٣. في «ألف»: – «في ذلك».

٤. هكذا في «ألف، ب، د». و نسخة «ج» ناقصة هنا. و في «س»: «انتسب» و في المطبوع: «اقتضاه». و عند الأكثر استعمال «الحال» مؤنّثاً، و يُذكّر أيضاً، فَمَن ذَكّر الحالَ جَمَعَهُ أحوالاً، و من أنّثها جَمَعَهُ حالات. راجع: لسان العرب، ج١١، ص١٩٠ و ١٩١ (حول).

٥. في المطبوع: + «أحمد».

٦. في «س»: «أفضليّته».

٧. «القَلوص»: كلُّ أُنثى من النَّعام، أو من الإبل، و الضخمة من الحبارى أيضاً. و من النوق: الشابّة، و هي بمنزلة الجارية من النساء. راجع: كتاب العين، ج٣، ص٢٩؛ الصحاح، ج٣، ص١٠٥٤ (قلص).

٨. «المِنَصَّة» بكسر الميم يقال أيضاً للتي تقعد عليها العروس، أو لما تظهر عليه العروس لِتُرى. راجع: كتاب العين، ج٤، ص١٥٧؛ المحكم و المحيط الأعظم، ج٨، ص٢٧١؛ الصحاح، ج٣، ص١٠٥٨ (نصص).

أظهَرَهُ المِفرَشُ سُمِّيَ «مِنَصَّةً»، علىٰ ما ذَكرناهُ.

و مِن ذلكَ أيضاً قَولُهُم: قد نَصَّ فُلانٌ مَذهَبَه، إذا أظهَرَهُ و أبانَهُ.

و مِنهُ قَولُ الشاعِرِ[١]:

و جِيدٌ كجِيدِ الرِّئْمِ لَيسَ بفاحِشٍ إذا هِيَ نَصَّتهُ و لا بِمُعَطَّلِ[٢]

يُريدُ:[٣] إذا هِيَ أظهَرَتهُ.

١٩ و قد قيلَ: إذا هِيَ[٤] نَضَّتهُ. و المَعنىٰ في هذا يَرجِعُ إلَى الإظهارِ.[٥] فأمّا هذهِ اللَّفظةُ فإنّها قد جُعِلَت مُستَعمَلةً في الشَّريعةِ عَلَى المَعنَى الذي قَدَّمتُ، و مَتىٰ أرَدتَ حَدَّ المَعنىٰ مِنها قُلتَ: حَقيقةُ النَّصِّ هو القَولُ المُنبِئُ عَن المَقولِ فيه علىٰ سَبيلِ الإظهارِ.

فقالَ القاضي: ما أحسَنَ ما قُلتَ! و لقد أصَبتَ فيما أوضَحتَ و كَشَفتَ، فَخَبِّرنِيَ الآنَ إذا كانَ النَّبيُّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه قد نَصَّ علىٰ إمامةِ أميرِ المؤمِنينَ[٦] عليه السلام، فقد أظهَرَ فَرضَ طاعتِه، و إذا أظهَرَ فَرضَ طاعتِه[٧] استحالَ أن يَكونَ مَخفِيّاً، فما بالُنا لا نَعلَمُه إن كانَ الأمرُ علىٰ ما ذَكرتَ في حَدِّ النَّصِّ و حَقيقتِه؟!

---

١. في المطبوع: «امرئ القيس» بدل «الشاعر».

٢. الديوان لامرئ القيس، ص ٤٤.

٣. في المطبوع: + «به».

٤. في «ألف، د»: - «هي». و في «ب، س»: - «إذا هي».

٥. قال ابن فارس: «النون و الضاد أصلان صحيحان، أحدُهما يدلّ على تيسير الشيء و ظهوره، و الثاني على جنس من الحركة». و عن ابن الأعرابي أيضاً: «النَّضّ: الإظهار». و قال الأزهري: «النَّضّ: الحاصل. و نَضَّضَ الرجلُ، إذا كثر ناضّه، و هو ما ظهر و حصل من ماله». راجع: تهذيب اللغة، ج ١١، ص ٣٢٢؛ معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٣٥٧ (نضض).

٦. في المطبوع: + «عليّ بن أبي طالب».

٧. في المطبوع: «أظهره» بدل «أظهر فرض طاعته».

فقالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: أمّا الإظهارُ مِن النَّبيِّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه، فقد وَقَعَ و لَم يَكُ[١] خافياً في حالِ ظُهورِه، و كُلُّ مَن حَضَرَهُ فقَد عَلِمَهُ، و لَم يَرْتَبْ فيه، و لَا اشتَبَهَ عَلَيه. و أمّا[٢] سؤالُكَ عن عِلّةِ فَقدِكَ[٣] العِلمَ به الآنَ و في هذا الزَّمانِ، فإن كُنتَ لا تَعلَمُهُ علىٰ ما أخبَرتَ به عن نَفسِكَ، فذلكَ لِدُخولِ الشُّبهةِ عَلَيكَ في طَريقِه؛ لِعُدولِكَ عن وَجهِ النَّظَرِ في الدليلِ المُفضي بكَ إلىٰ حَقيقتِه، و لَو تأمَّلتَ الحُجّةَ فيه بِعَينِ الإنصافِ لَعَلِمتَهُ، و لَو كُنتَ حاضِراً في وَقتِ إظهارِ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله له لَما أخلَلتَ بعِلمِه[٤]؛ و لكِنّ العِلّةَ في ذَهابِكَ عنِ اليَقينِ فيه ما وَصَفناهُ.

فقالَ: و هَل يَجوزُ أن يُظهِرَ النَّبيُّ صلى اللّٰه عليه و آله شَيئاً في زَمانِه فيَخفىٰ على مَن[٥] يَنشَأُ بَعدَ وَفاتِه، حَتّىٰ لا يَعلَمَهُ إلّا بنَظَرٍ ثاقِبٍ[٦] و استِدلالٍ عَلَيهِ؟

فَقالَ[٧] لهُ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ تَعالىٰ ـ: نَعَمْ[٨]، يَجوزُ ذلكَ؛ بَل لا بُدَّ مِنه[٩] لِمَن غابَ عنِ المَقامِ في عِلمِ ما يُحتاجُ[١٠] فيهِ إلى[١١] النَّظَرِ و الاِستِدلالِ، و لَيسَ يَجوزُ أن يَقَعَ لهُ بِهِ عِلمُ الاِضطِرارِ؛ لأنّه مِن جُملةِ الغائباتِ، غَيرَ أنّ الاِستِدلالَ في هذا البابِ يَختَلِفُ في الغُموضِ و الظُّهورِ و الصُّعوبةِ و السُّهولةِ علىٰ حَسَبِ الأسبابِ المُعترِضاتِ في

---

١. في «ألف، د، س»: «ولم يكن».

٢. في المطبوع: «فأمّا».

٣. في «ألف»: «فَقد».

٤. في «ألف»: «لعلمه» بدل «بعلمه». و في «س»: «لعلّك أضللت بعلمه» بدل «له لما أخللت بعلمه».

٥. في جميع النسخ التي قوبلت: «عمّن» بدل «على من»؛ لكن غير شائع جدّاً.

٦. الثاقِبُ: النافذُ، و المُضيءُ، و النَيِّرُ. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٢٤٠ و ٢٤١ (ثقب).

٧. المطبوع: «قال».

٨. في «د»: - «نعم».

٩. هكذا في «ب، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: - «منه».

١٠. هكذا في «د».

١١. في المطبوع: «من».

طُـرُقِه، و رُبَّـما عَـرِيَ طَـريقُ[١] ذلكَ مِـن سَـبَبٍ، فَـيُعلَمُ بـيَسيرٍ مِـن الاِسـتِدلالِ
٢٠ علىٰ وَجهٍ يُشبِهُ الاِضطِرارَ، إلّا أنّ طَريقَ النَّصِّ حَصَلَ فيه مِن الشُّبُهاتِ للأسبابِ
التي اعتَرَضَتهُ ما تَعَذَّرَ معها العِلمُ به إلّا بعدَ نَظَرٍ ثاقِبٍ و طولِ زَمانٍ في الاِستِدلالِ.

فقالَ: فإذا كانَ الأمرُ علىٰ ما وَصَفتَ، فما أنكَرتَ أن يَكونَ النَّبيُّ صلى اللّٰه عليه و آله قد نَصَّ علىٰ نَبيٍّ آخَرَ معه في زَمانِه أو نَبيٍّ يَقومُ مِن بَعدِه مَقامَهُ و أظْهَرَ ذلكَ و شَهَرَهُ[٢] علىٰ حَدٍّ ما أظهَرَ بهِ إمامةَ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام، فذَهَبَ عَنّا عِـلمُ ذلكَ، كما ذَهَبَ عَنّا عِلمُ النَّصِّ و أسبابِه[٣]؟!

فقالَ له[٤] الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: أنكرتُ ذلكَ مِن قِبَلِ أنّ العِلمَ حاصِلٌ لي[٥] و لِكُلِّ مُقِرٍّ بالشَّرعِ و مُنكِرٍ لهُ بكَذِبِ مَن ادَّعىٰ ذلكَ علىٰ عهدِ[٦] رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، و لَو كانَ ذلكَ حَقّاً لَما عَمَّ الجَميعَ عِلمُ بُطلانِه و كَذِبِ مُدَّعيهِ و مُضيفِهِ إلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ[٧] صلى اللّٰه عليه و آله، و لَو تَعَرّىٰ بَعضُ العُقَلاءِ مِن سامِعي الأخبارِ عَن عِلمِ ذلكَ لَاحتَجتُ في إفسادِه إلىٰ تَكَلُّفِ دَليلٍ غَيرِ الذي[٨] وَصَفتُ؛ لكنّ الدليلَ الذي ذَكَرتُ يُغنيني عن اعتمادِ غَيرِه، فإن كانَ النَّصُّ عَلَى الإمامةِ نَظيرَهُ فيَجِبُ أن يَعُمَّ العِلمُ بِبُطلانِه جَميعَ سامِعي الأخبارِ، حَتّى لا يَختَلِفَ منهم[٩] في اعتقادِ ذلكَ

---

١. في «ألف»: + «من».

٢. في «ألف»: «و أشهره». و «شَهَرَهُ» و «شَهَّرَهُ» على بناء التفعيل و «أشهره» على بناء الإفعال، كلّها بمعنى. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٤٣٢ (شهر).

٣. هكذا في «ألف، ب»: «و أسبابه». و في سائر النسخ و المطبوع: «بأسبابه».

٤. هكذا في «ألف، د» و في سائر النسخ و المطبوع: - «له».

٥. في المطبوع: + «و لك».

٦. هكذا في «س» و لم يرد في سائر النسخ و المطبوع.

٧. في «ب» و المطبوع: «النبيّ» بدل «رسول اللّٰه».

٨. في «ب» و المطبوع: «ما».

٩. هكذا في «د، س».

اثنانِ، و في تَنازُعِ الأُمّةِ فيه و اعتقادِ جَماعةٍ صِحَّتَه و العِلمَ به و اعتقادِ جَماعةٍ بُطلانَه دَليلٌ علىٰ فَرقِ ما بَينَهُ و بَينَ ما عارَضتَ به.

ثُمَّ قالَ له[١] الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: هَلّا[٢] أنصَفَ القاضي مِن نَفْسِه، و التَزَمَ ما ألزَمَهُ خُصومُه فيما شارَكَهُم[٣] فيه مِن نَفْيٍ[٤] ما تَفرَّدوا بِه؟! فَفَصَلَ بَينَهُ و بَينَ خُصومِه في قَولِه: إنّ النَّبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله قد نَصَّ علىٰ رَجمِ الزاني و فَعَلَهُ، و مَوضِعِ قَطعِ السارِقِ و فَعَلَهُ، و علىٰ صِفَةِ الطَّهارةِ و الصَّلاةِ، و حُدودِ الصَّومِ و الحَجِّ و الزَّكاةِ و فَعَلَ ذلكَ، و بَيَّنَهُ، و كرَّرَهُ، و شَهَرَهُ، ثُمّ التَّنازُعُ مَوجودٌ في ذلكَ، و إنّما نَعلَمُ[٥] الحَقَّ فيه و ما عَلَيه العَمَلُ مِن غَيرِهِ بضَربٍ مِنَ الاِستِدلالِ.

بَل في قَولِه: إنّ انشِقاقَ القَمَرِ لِرَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله كانَ ظاهراً في حَياتِه، و مَشهوراً في عَصرِه و زمانِه، و قد أنكَرَ ذلكَ جَماعةٌ مِن المُعتَزِلةِ و غَيرِهم مِن أهلِ المِلَلِ و المُلحِدَةِ[٦]، و زَعَمُوا أنّ ذلكَ مِن تَوليدِ أصحابِ السِّيَرِ و مُؤَلِّفي المَغازي[٧] و ناقِلي الآثارِ[٨]، و لَيسَ يُمكِنُه أن يَدَّعِيَ[٩] علىٰ[١٠] مَن[١١] ٢١

---

١. هكذا في «ب، ج».

٢. في «د، س»: «هل». و في «ب»: «ألا».

٣. في «ألف، ج»: «شركهم».

٤. هكذا في «ب» و المطبوع. و في «ج»: «في معنى». و في سائر النسخ: «من معنى».

٥. هكذا في «ألف». و في سائر النسخ و المطبوع: «يعلم».

٦. في «د»: «و الملاحدة».

٧. «المَغازي» في الأصل: مواضع الغَزْو. و الغَزْو: السير إلى قتال العدوّ و انتهابه. و استعمل لمناقب الغُزاة و غَزواتهم. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٢٣ ـ ١٢٥ (غزو).

٨. في «ألف، ج، د، س»: «الأثر».

٩. في «د، س» و حاشية «ج»: «يمكننا أن ندّعي» بدل «يمكنه أن يدّعي».

١٠. في «ألف»: «عليه».

١١. في «د»: «ما».

خالَفَ[١] فيما ذَكَرناهُ عِلمَ الاِضطِرارِ، و إنّما يَعتَمِدُ[٢] علىٰ غَلَطِهِم في الاِستِدلالِ، فما يُؤمِنُه أن يَكونَ النَّبيُّ صلى اللّٰه عليه و آله قد نَصَّ علىٰ نَبيٍّ مِن بَعدِه، و إن عَرِيَ مِن العِلمِ بذلكَ علىٰ سَبيلِ الاِضطِرارِ؟ و بِمَ يَدفَعُ أن يَكونَ قد حَصَلَت[٣] له شُبُهاتٌ حالَت بَينَهُ و بَينَ العِلمِ بذلكَ، كَما حَصَلَ لِخُصومِه فيما عَدَدناهُ و وَصَفناهُ؟

و هذا ما لا فَصلَ[٤] فيه.

فقالَ لهُ[٥]: لَيسَ يُشبِهُ أمرُ النَّصِّ علىٰ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام جَميعَ ما ذَكَرتَ؛ لأنّ فَرضَ النَّصِّ عندَكَ فَرضٌ عامٌّ، و ما وَقَعَ فيه الاِختِلافُ فيما قَدَّمتَ فإنّها[٦] فُروضٌ خاصّةٌ، و لَو كانَتْ في العُمومِ كهُوَ لَما وَقَعَ فيها[٧] الاِختِلافُ.

فقالَ لهُ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ: فقَدِ انتَقَضَ الآنَ جَميعُ ما اعتمَدتَهُ، و بانَ فَسادُه، و احتَجتَ في الاِعتِمادِ إلىٰ غيرِه؛ و ذلكَ أنّكَ جَعَلتَ مُوجِبَ العِلمِ و سَبَبَ ارتِفاعِ الخِلافِ ظُهورَ الشَّيءِ في زَمانٍ ما و اشتِهارَه[٨] بينَ المَلَإِ، و لَم تَضُمَّ إلىٰ ذلكَ غَيرَهُ، و لا شَرَطتَ فيه مَوصوفاً سِواهُ[٩]؛ فلَمّا نَقَضناهُ عَلَيكَ، و وَضَحَ لَكَ[١٠] دَمارُهُ[١١]،

---

١. في «د، س» و حاشية «ج»: «خالفنا».

٢. في «د، س»: «نعتمد».

٣. في «ج»: «حصل»، و هو الأولى؛ بملاحظة ما يأتي بعده مذكّراً.

٤. في «ألف، ج»: «فضل».

٥. في «ألف، ج، س»: - «له».

٦. في «ألف، د، س»: - «فإنّها».

٧. في «ألف، د، س»: «فيه».

٨. في «د»: + «ما». و في «س»: + «في».

٩. في «ألف، د، س»: - «سواه».

١٠. في «ألف، د، س»: «عندك».

١١. «الدَّمار»: الهَلاك، و الخَراب. راجع: كتاب العين، ج٨، ص٣٩؛ لسان العرب، ج٤، ص٢٩١ (دمر).

عَدَلتَ إلَى التعَلُّقِ بِعُمومِ الفَرضِ[١] و خُصوصِه، و لَم يَكُ[٢] هذا جارياً فيما سَلَفَ. و الزيادةُ في الإعتِلالِ انقِطاعٌ، و الإنتِقالُ مِن اعتِمادٍ إلَى اعتِمادٍ أيضاً انقِطاعٌ. عَلىٰ أنّه مَا الذي يُؤمِنُكَ أن يَنُصَّ علىٰ نَبيٍّ يَحفَظُ شَرعَهُ، و يَكونَ فَرضُ العِلمِ[٣] بـه خاصّاً في العِبادِ[٤] ـ كما كانَ الفَرضُ فيما عَدّدناهُ زعمته[٥] خاصّاً ـ فهَل[٦] مِن فَصلٍ يُعقَلُ؟ فَلَم يأتِ بشَيءٍ تَجِبُ حِكايتُه.

١. في «ج»: + «عندك».

٢. في «د، س»: «و لم يكن».

٣. هكذا في «ج، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «العمل».

٤. هكذا في «د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «العبادة».

٥. هكذا في «د». و في «ألف»: «زعمت». و في سائر النسخ و المطبوع: - «زعمته».

٦. هكذا في المطبوع.

الفصلُ الثاني

[مَعنَى المَولىٰ و بَيانُ النَّصِّ الجَليِّ علىٰ إمامةِ عليٍّ عليه السلام]

٢٢ و ذَكرتُ يَوماً[١] بحَضرَةِ الشَّيخِ[٢] ما ذَكَرَهُ أبو جَعفرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ الرحمٰنِ بنِ قِبَةَ[٣] الرازيِّ رحمه اللّٰه في كِتابِ «الإنصافِ» حيثُ ذَكَرَ: إنّ شَيخاً مِن المُعتَزِلةِ أنكَرَ

---

١. في المطبوع: - «يوماً».

٢. في المطبوع: + «أبي عبد اللّٰه أدام اللّٰه عزّه».

٣. في «ج»: «قنة»، و لم نجد له شاهداً من كتب الرجال. و أمّا «قِبَة» ـ بالقاف المكسورة و فتح الباء الموحّدة ـ ذكره النجاشي رحمه الله في رجاله، ص ٣٧٥، الرقم ١٠٢٣ من المصنّفين في الدفاع عن الإمامة، و ذكر كتابه الإنصاف في هذا المضمار أيضاً، و قال: «محمّد بن عبد الرحمٰن بن قبة الرازي أبو جعفر، متكلّم، عظيم القدر، حسن العقيدة، قويٌّ في الكلام، كان قديماً من المعتزلة، و تبصّر و انتقل، له كتاب في الكلام، و قد سمع الحديث و أخذ عنه ابن بطّة، و ذكره في فهرسته الذي يذكر فيه من سمع منه، فقال: و سمعت من محمّد بن عبد الرحمٰن بن قبة له كتاب الإنصاف في الإمامة، و كتاب المستثبت نقض كتاب أبي القاسم البلخي، [و] كتاب الردّ على الزيدية، و كتاب الردّ على أبي عليّ الجبّائي، [و] المسألة المفردة في الإمامة. سمعت أبا الحسين بن المهلوس العلويّ الموسويّ رحمه الله يقول في مجلس الرضيّ أبي الحسن محمّد بن الحسين بن موسى، و هناك شيخنا أبو عبد اللّٰه محمّد بن محمّد بن النعمان رحمه الله: سمعت أبا الحسين السوسنجردي رحمه الله، و كان من عيون أصحابنا و صالحيهم المتكلّمين، و له كتاب في الإمامة معروف به، و كان قد حجّ على قدميه خمسين حجّة، يقول: مضيت إلى أبي القاسم البلخي إلى بلخ بلد زيارتي الرضا عليه السلام بطوس، فسلّمت عليه، و كان عارفاً بي، و معي كتاب أبي جعفر بن قبة في الإمامة المعروف بالإنصاف، فوقف عليه و نقضه بـ «المسترشد في الإمامة»، فعدت إلى الريّ، فدفعت الكتاب إلى ابن قبة، فنقضه بـ «المستثبت في

↔

أن تَكونَ العَرَبُ تَعرِفُ المَولىٰ سَيِّداً و إماماً، قالَ: فأَنشَدتُه قَولَ الأَخطَلِ[١]:

فـمَا وَجَـدَت فـيها قُـرَيشٌ لأَمـرِها أعَـفَّ و أوفـىٰ[٢] مِـن أَبـيكَ و أَمـجَدا
و أَورىٰ بِـزَنْدَيهِ، و لَـو كـانَ غَـيرُهُ غَداةَ اختِلافِ الناسِ[٣] أَكدىٰ و أَصلَدا[٤]
فأصبَحتَ مَولاها مِـن النـاسِ كُـلِّهِم[٥] و أَحرىٰ قُرَيشٍ أن تُـهابَ و تُـحمَدا[٦]

↔ الإمامة»، فحملته إلى أبي القاسم فنقضه بـ«نقض المستثبت»، فعدت إلى الريّ فوجدت أبا جعفر قد مات رحمه الله». و ذكره المصنّف رحمه الله أيضاً في كتابه كمال الدين في موضعين بجواباته عن شبهات أبـي الحسن عليّ بن أحمد بن بشّار و أبي زيد العلويّ. راجع: كمال الدين، ج ١، ص ٥٤ و ص ٩٤.

١. «الأخطل» هو غياث بن غوث بن الصلت بـن الطـارقة. [الطـارق] الجـزيري الشـاعر، المـتوفّى سنة ٩٠ من الهجرة. و يقال: ابن مسيحان بن عمرو بن الفدوكس بن عمرو بن تـغلب. يكـنّى أبـا مالك، و يقال في سبب تسميته بالأخطل أنّه هجا رجلاً من قومه، فقال له: يا غـلام، إنّك لأخـطل أي طويل الأُذنين و قيل: إنّ عتبة بن الزغل حمل حمالة فأتى قومه يسأل فيها، فجعل الأخطل يتكلّم ـ و هو يومئذ غلام ـ فقال عتبة: مَن هذا الغلام الأخطل؟ فَلُقِّبَ به. و قيل غير ذلك. كان نـصرانـيّاً من أهل الجزيرة، بدع في الشعر حتّى عَدّوه هو و جرير و الفرزدق طبقة واحدة، و هو كما يعدّونه من شعراء بني أُميّة. له ديوان مطبوع في بيروت، و شـرحـه ابـن السكّـيت يـعقوب بـن إسـحاق (ت ٢٤٦ ق) كما ذكره النجاشي رحمه الله. و أمّا الأبيات أنشدها في عبد الملك بن مروان. راجع للمزيد: رجال النجاشي، ص ٤٤٩، الرقم ١٢١٤؛ الأغاني، ج ٨، ص ٢٨٠؛ إكمال الكمال، ج ٦، ص ١٢٢؛ جمهرة ابـن حـزم، ص ٢٨٨؛ هـدية العـارفين، ج ١، ص ٨١٣؛ و ج ٢، ص ٥٣٦؛ مـعجم المـطبوعات العربية لسركيس، ج ١، ص ٣٠٨.

٢. هكذا في «ألف، ج، د، س» و ديوان الأخطل المطبوع. و نسخة «ب» ناقصة هنا و فـي المـطبوع: «أولى». و يؤيّده أنّ الشيخ المفيد رحمه الله ضبطه في أقسام المولى و رسالة في معنى المولى و ابن بطريق في العمدة: «و أوفى».

٣. في ديوان الأخطل: «الأمر».

٤. في «ألف»: «أكدى و أجلدا» بدل «أكدى و أصلدا». و في ديوان الأخطل: «أكبى و أصلدا» بـدلها. و في أقسام المولى: «يورى لأصلدا» بدلها.

٥. في ديوان الأخطل: «بعده».

٦. ديوان الأخطل، ص ٧٥ و ٧٦. و راجع أيضاً: أقسام المولى، ص ٤٠؛ رسالة في معنى المولى، ص ١٨ و ٣٣؛ الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٢٧٠؛ العمدة لابن بطريق، ص ١١٢.

قالَ أبو جَعفَرٍ رحمه اللّٰه: فأُسكِتَ الشَّيخُ كأنّما أُلقِمَ حَجَراً، و جَعَلتُ أَستَحسِنُ ذلكَ.

فقالَ لِيَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ[١] ـ: قد قالَ لِيَ أيضاً شَيخٌ مِن[٢] المُعتَزِلةِ: إنّ الذي تَدَّعونَهُ[٣] مِنَ النَّصِّ الجَلِيِّ علىٰ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام شَيءٌ حادِثٌ، و لَم يَكُ مَعروفاً[٤] عندَ مُتَقدِّمِي الشيعةِ، و لَا اعتَمَدَهُ أحَدٌ منهم في حُجَّتِه[٥]، و إنّما بَدا بِه و ادَّعاهُ ابنُ الراوَنْديِّ، و ناضَلَ عَنهُ[٦]، و لَم يَسبِقْهُ إليهِ أحَدٌ، و لَو كانَ مَعروفاً فيما سَلَفَ لَما أَخَلَّ[٧] السَّيِّدُ[٨] ابنُ مُحَمَّدٍ رحمه اللّٰه به في شِعرِه،

---

١. في المطبوع: «أبو عبد اللّٰه أدام اللّٰه عزّه» بدل «أيّده اللّٰه».

٢. في «ج»: «بعض» بدل «أيضاً شيخ من».

٣. في «ألف»: «يدّعونه».

٤. في «ألف، ج، د»: «حُجّة».

٥. في المطبوع: + «في كتابه في الإمامة».

٦. هكذا في «د، س». و في «ألف، ج» و المطبوع: «عليه»، ولا يساعده اللغة؛ و أمّا «ناضل عنه»، أي: حامى، و جادَلَ، و دافع عنه. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٦٥؛ المصباح المنير، ص ٦١٠ (فضل).

٧. «أخلّ به»؛ أي: قصّر فيه، و تركه، و لم يأت به. راجع: المصباح المنير، ص ١٨٠ (خلل).

٨. في المطبوع: + «إسماعيل». و الرجل هو السيّد أبو هاشم إسماعيل بن محمّد بن يزيد بن وداع الحميري (١٠٥ ق ـ ١٧٣ ق) شاعر معروف. قيل: إنّ أبويه كانا أباضيّين، و لمّا سئل عن كيفيّة تشيّعه قال: «غاصت عليّ الرحمة فاستنقذتني». و هو المعظَّم عند علماء الشيعة من القديم؛ لقصائده المعروفة الجميلة في الولاية، و أزلفه الإمام الصادق عليه السلام، و أراه من دلائل الإمامة ما حفظ له المجد و الكرامة: حديث انقلاب الخمر لبناً، و حديث القبر، و حديث انطلاق لسانه عند مرضه، و غيره. و كان الصادق عليه السلام يستمع شعره في الحسين عليه السلام فيبكي حتّى يسمع البكاء من داخل البيت. و قيل: كان هو ثالث ثلاثة اشتهروا بكثرة النظم و جيادته، و اثنان منهم: بشّار، و أبو العتاهية. و قد كتب كثير من علماء الشيعة ـ من المتقدّمين و المتأخّرين ـ شروحاً على قصائده الجليلة، منهم السيّد المرتضى رحمه الله، حيث شرح قصيدته الرائيّة المسمّاة بالمذهّبة، و طبع أوّل مرّة بمصر سنة ١٣١٣ ق. و توفّي رحمه الله في الرميلة ببغداد عام ١٧٣ ق. للمزيد راجع: الغدير، ج ٢، ص ٢٣١ ـ ٢٧٢.

و لا تَرَكَ ذِكرَهُ في[١] نَظمِه، معَ إغراقِهِ في ذِكرِ فَضائلِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام و مَناقِبِه[٢] حَتّىٰ تَعلَّقَ بشاذِّ الحَديثِ، و أَورَدَ مِنَ الفَضائِلِ ما لَم يُسمَعْ[٣] إلّا مِنه، فما بالُهُ إن كُنتم صادقينَ لَم يَذكُرِ النَّصَّ الجَلِيَّ، و لا اعتَمَدَهُ في شَيءٍ مِن مَقالِه، و هو الأصلُ المُعَوَّلُ عليهِ لَو ثَبَتَ؟

٢٣ فقُلتُ له: قد ذَهَبَ عَنكَ ـ أيّها الشَّيخُ ـ مَواضِعُ مَقالِه في ذلكَ؛ لِعُدولِكَ عنِ العِنايةِ بِروايةِ شِعرِ هذا الرَّجُلِ، و لو كُنتَ مِمَّن صَرَفَ هِمَّتَهُ إلىٰ تَصَفُّحِ[٤] قَصائدِه لَعَرَفتَ ما ذَهَبَ عَلَيكَ[٥] مِن ذلكَ، و أَسكَنتكَ المَعرفةُ بِه[٦] عَنِ الإعتِمادِ علىٰ مَا اعتَمَدتَهُ مِن خُلُوِّ شِعرِهِ علىٰ ما ذَكرتَ[٧] في الإستِدلالِ[٨] بذلكَ، و قد قالَ السَّيِّدُ[٩] ابنُ مُحَمّدٍ رحمه اللّٰه في قَصيدَتِهِ الرائيَّةِ التي يَقولُ فيها[١٠]:

الحَمدُ لِلّهِ حَمداً كَثيرا وَليُّ المَحامِدِ رَبّاً غَفورا[١١]

حَتّى انتَهىٰ إلىٰ قَولِه:

---

١. في «ب»: - «ذكره في».
٢. في «ب»: - «و مناقبه».
٣. في «ألف»: «لم تُسمع». و في المطبوع: «لم نسمع به».
٤. «التصفّح»: التعرّف، و رؤية صفحات الكتاب. راجع: لسان العرب، ج٢، ص٥١٤؛ المصباح المنير، ص٣٤٢(صفح).
٥. في «ج»: «عنك».
٦. في «ج»: + «و أغنتك».
٧. في المطبوع: «وصفتَ».
٨. في «ج» و المطبوع: «استدلالك».
٩. في المطبوع: + «إسماعيل».
١٠. في المطبوع: «في أوّلها» بدل «فيها».
١١. ديوان السيّد الحميري، ص٢١٠، الرقم٧٨.

و فـيهم[١] عَـلِيٌّ وَصـيُّ النَّـبِيِّ[٢] بِـمَحضَرِهِم قـد دَعـاهُ[٣] أَميرا[٤]
و كانَ الخَـصيصَ بـه فـي الحياةِ و صـــاهَرَهُ و اجـتَباهُ عَشـيرا[٥]

أ فَلا تَرى[٦] أنّه قَد أخبَرَ في نَظمِهِ أنّ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله دَعا عَلِيّاً عليه السلام في حياتِهِ بإمرَةِ المؤمِنينَ، و احتَجَّ بذلكَ فيما ذَكَرَهُ مِن مَناقِبِه عـليه السلام؟!

فَسَكَتَ الشَّيخُ، و كانَ مُنصِفاً[٧].

---

١. في «ألف، د، س»: - «و فيهم».
٢. «د»: «الرسول».
٣. «د»: + «فيهم».
٤. ورد هذا البيت في ديوان السيّد هكذا:
«عـلِيٌّ إمـامٌ وصـيُّ النـبيّ بمحضره قـد دعـاه أمـيراً».
٥. ديوان السيّد الحميري، ص ٢١٠ ـ ٢٢٤، الرقم ٧٨. و راجع أيضاً: المناقب لابن شـهر آشـوب، ج ٢، ص ٢٥٥؛ الطرائف، ص٢٦؛ الصراط المستقيم، ج ٢، ص٥٦؛ نهج الإيمان لابن جبر، ص٤٧٦.
٦. في «د»: «أو لا تدر». و في «س»: «أ ما ترى».
٧. في «ج»: «منطقيّاً».

الفصلُ الثالثُ

[مُناظَرةُ عَليِّ بنِ مِيثَمٍ معَ أبي الهُذَيلِ العَلّافِ]

و حدَّثَنِيَ الشَّيخُ أبو عَبدِ اللّٰهِ[1] ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ قالَ:

سَأَلَ أبو الحَسَنِ[2] عليُّ بنُ مِيثَمٍ أبا الهُذَيلِ العَلّافَ[3] فقالَ له:. . . . . .

---

١. في «ألف، د، س»: - «أبو عبد اللّٰه».

٢. في «ب»: - «أبو الحسن». و في «ج»: «أبو الحسين»، و هو سهو لم نجد له في كتب الرجال و التراجم شاهداً. و الرجل هو عليّ بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمّار أبو الحسن مولى بني أسد، كوفيّ سكن البصرة، من وجوه المتكلّمين من الأصحاب في زمن الإمام الرضا عليه السلام؛ بل قال الشيخ رحمه الله في الفهرست و العلّامة رحمه الله في الخلاصة: «هو أوّل من تكلّم على مذهب الإماميّة». عَدَّهُ الشيخ الطوسي رحمه الله في رجاله من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام، و له مجالس و كتب كثيرة ذكرها النجاشي رحمه الله و الشيخ رحمه الله و ابن النديم رحمه الله. و قد حكى الشيخ الصدوق رحمه الله في العيون: «حدّثنا الحاكم أبو عليّ الحسين بن أحمد البيهقي، قال: حدّثنا الصولي، قال: حدّثني عون بن محمّد الكندي، قال: سمعت أبا الحسن عليّ بن ميثم يقول، و ما رأيت أحداً قطّ أعرف بأُمور الأئمّة عليهم السلام و أخبارهم و مناكحهم منه [أي من عليّ بن ميثم]...». و ذكره أيضاً ابن حجر في لسان الميزان و ذكر مناظرته مع أبي الهذيل. و سيأتي في الكتاب مناظرته مع ضرار، و مكالمته مع الملحد في وجود الصانع. راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ١٤، ح ٢؛ رجال النجاشي، ص ٢٥١، الرقم ٦٦١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥٠، الرقم ٣٧٤؛ خلاصة الأقوال، ص ١٧٦، الرقم ٩؛ رجال ابن داود، ص ١٣٥، الرقم ١٠٢٢؛ لسان الميزان، ج ٤، ص ٢٦٦، الرقم ٧٣٣.

٣. هو محمّد بن الهذيل بن عبد اللّٰه بن مكحول البصريّ أبو الهذيل العلّاف، مولى عبد القيس، و رأس المعتزلة و مقدّمهم، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطاء. ذكره الطوسي رحمه الله في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام، و ذكر ابن النديم له مصنّفات عديدة، و قال الخطيب ←

أ لَسْتَ[١] تَعلَمُ أنّ إبليسَ يَنهىٰ عنِ الخَيرِ كُلِّه، و يأمُرُ بالشَّرِّ كُلِّهِ؟

فقال: نعمْ[٢].

قالَ: أفيَجوزُ أن يأمُرَ بالشَّرِّ كُلِّه و هوَ لا يَعرِفُه، و يَنهىٰ عنِ الخَيرِ كُلِّه و هو لا يَعرِفُه؟

قالَ: لا.

فقالَ لهُ أبو الحَسنِ[٣] رحمه اللّٰه: قد ثَبَتَ أنّ إبليسَ يَعلَمُ الشَّرَّ كُلَّه و الخَيرَ كُلَّه.

قالَ أبو الهُذَيلِ: أَجَلْ.

قالَ: فأَخبِرني عن إمامِكَ الذي تَأتَمُّ به بَعدَ الرَّسولِ صلى اللّٰه عليه و آله؛ هَل يَعلَمُ الخَيرَ كُلَّه و الشَّرَّ كُلَّه؟

قالَ: لا.

قالَ له: فإبليسُ أعلَمُ مِن إمامِكَ إذَنْ.

فَانقَطَعَ أبو الهُذَيْلِ.

٢٤ و قالَ أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ مِيثَم يَوماً آخَرَ لأبي الهُذَيْلِ: أخْبِرْني عمَّن أَقَرَّ على نَفسِه بالكَذِبِ و شَهادةِ الزُّورِ؛ هل تَجوزُ شَهادتُه في ذلكَ المَقامِ علىٰ آخَرينَ؟

فقالَ[٤] أبو الهُذَيْلِ: لا يَجوزُ ذلكَ.

↔ في تأريخ بغداد: «و كان خبيث القول، فارقَ إجماع المسلمين، و ردّ نصّ كتاب اللّٰه عزّ و جلّ...». و للمزيد راجع: رجال الطوسي، ص٢٩٧، الرقم ٤٣٤٢؛ الفهرست لابن النديم، ص٢٠٣؛ تأريخ بغداد، ج٤، ص١٣٦، الرقم ١٧٩٨؛ سير أعلام النبلاء، ج١٠، ص٥٤٣، الرقم ١٧٣؛ الملل و النحل، ج١، ص٦٦.

١. هكذا في «ب، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «ليس».

٢. في «ب»: «بلى».

٣. «ج»: «أبو الحسين».

٤. في «ألف»: «و قال». و في المطبوع: «قال».

قالَ[١] أبو الحَسَنِ[٢]: أ فَلَستَ تَعلَمُ أنّ الأنصارَ ادَّعَتِ الإمرَةَ لِنَفْسِها[٣] ثُمَّ أكذَبَت[٤] أنفُسَها[٥] في ذلكَ المَقامِ، و شَهِدَت عَلَيها بِالزُّورِ، ثمّ أقَرَّت بها لأبي بَكرٍ و شَهِدَتْ بها له؛ فكيفَ تَجوزُ[٦] شهادةُ قومٍ[٧] أكذَبُوا أنفُسَهم وشَهِدُوا عَلَيها بالزُّورِ، مع ما أخَذْنا رَهْنَكَ به[٨] مِنَ[٩] القَولِ في ذلكَ؟!

فقالَ لِيَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّهُ ـ: هذا كلامٌ موجَزٌ في البَيانِ، و المَعنىٰ فيه عَلَى الإيضاحِ: أنّه إذا كانَ الدليلُ عِندَ مَن خالَفَنا على إمامَةِ أبي بَكرٍ إجماعَ المُهاجِرينَ[١٠] عليهِ فيما زَعَمَهُ و الأنصارِ[١١]، ـ و كانَ مُعتَرِفاً[١٢] بِبُطلانِ شَهادةِ الأنصارِ له مِن حيثُ أقَرَّت علىٰ أنفُسِها بباطلِ ما ادَّعَتهُ مِن استِحقاقِ الإمامَةِ ـ فقد صارَ وجودُ شَهادتِهِم كعَدَمِها، و صارَ[١٣] الشاهدُ بإمامةِ أبي بَكرٍ بَعضَ الأُمّةِ لا كُلَّها، و بَطَلَ مَا ادَّعَوهُ مِن الإجماعِ عَلَيها. و لا خِلافَ بَينَنا و بَينَ خُصومِنا أنّ إجماعَ[١٤]

---

١. في «ج»: «فقال». و في «ألف» و المطبوع: + «له».

٢. في «ج»: «أبو الحسين».

٣. في «ألف»: «أنفسها». و في «ج، س»: «لأنفسها». و في «د»: «لأنفسهم».

٤. في «ب، ج»: «كذّبت». و في «د»: «أكذبوا».

٥. في «د»: «أنفسهم».

٦. في «ألف، ب، د»: «يجوز».

٧. في المطبوع: + «قد».

٨. في «ب، س»: – «به».

٩. في «ب»: + «هذا».

١٠. في «ب، ج»: + «و الأنصار».

١١. في «ب»: «الأنصار» بدون واو العطف. و في «ج، د»: – «و الأنصار».

١٢. في «ج»: «مقرّاً».

١٣. هكذا في «ج». و في سائر النسخ و المطبوع: «و حصل».

١٤. في «ج، س»: – «إجماع».

بَعضِ الأُمّةِ لَيسَ بِحُجّةٍ فيما ادّعاهُ، و أنّ الغَلَطَ جائزٌ عَلَيه[1]، و في ذلكَ فَسادُ الاِستِدلالِ على إمامةِ أبي بكرٍ بِمَا ادّعاهُ القَومُ، و عَدَمُ البُرهانِ عليها مِن جَميعِ الوُجوهِ.

١. هكذا في «ألف، ب، ج، س». و «عليه» أي على البعض.

الفَصلُ الرابِعُ

[أشعارٌ مِن زَيدِ بنِ عَليٍّ عليه السلام في الخِلافةِ]

و حَدَّثَنِيَ الشَّيخُ، قَالَ ـ وَ حَدَّثَ عَنِ الحُسَينِ بنِ زَيدٍ[1] ـ قَالَ: حَدَّثَنِي مَولَايَ قَالَ: كُنتُ مَعَ زَيدِ بنِ عَلِيٍّ عليه السلام بِواسِطَ، فَذَكَرَ قَومٌ أبا بَكرٍ وَ عُمَرَ و عَلِيّاً، عليه السلام فَقَدَّمُوا أبابَكرٍ وَ عُمَرَ عَلَيهِ، فلَمّا قامُوا قالَ لِي زَيدٌ رحمه اللّٰه: قَد

---

١. هو الحسين بن زيد الشهيد ابن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، المعروف بذي الدمعة، ذكره النجاشي و الشيخ الطوسي و البرقي و الكشّي و ابن داود و غيرهم من أصحاب الرجال في كتبهم من دون توثيق صريح، و قال النجاشي: «... الذي كان أبو عبد اللّٰه عليه تبنّاه و ربّاه، و زوّجه ببنت الأرقط، و روى هو عن أبي عبد اللّٰه عليه السلام و أبي الحسن عليه السلام، و كتابه تختلف الرواية له...». و ذكره أيضاً الشيخ الصدوق رحمه الله في مشيخة كتاب الفقيه، ج ٤، ص ٥١١، و روى فيه ابن أبي عمير عنه. و وقع في أسانيد عليّ بن جعفر و الكليني و البرقي و الشيخ الطوسي و غيرهم من أعاظم المحدّثين، و أيضاً في سند أربع روايات من الفقيه. و روى هو في غالب الموارد عن جعفر بن محمّد عليهما السلام إلّا في رواية من الفقيه، ج ٢، ص ٥٨٣، ح ٣١٨٣ روى عن أبي جعفر عليه السلام. و للمزيد راجع: المحاسن، ج ١، ص ١٣٨، ح ٢٤؛ و ج ٢، ص ٤٢٠، ح ١٩٥؛ الأُصول الستّة عشر، ص ١٤٣، ح ٥٠؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٧٠؛ و ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٧٥؛ و ص ٢٦٦، ح ٥٤؛ الكافي، ج ٤، ص ١٤٠، ح ٣؛ و ج ٥، ص ١٤٤، ح ١٣؛ و ص ١٥١، ح ٥ و...؛ رجال النجاشي، ص ٥٢، الرقم ١١٥؛ رجال البرقي، ص ١٩؛ رجال الكشّي، ص ١٢٧ و ١٢٨، ح ٢٠٣ و ٢٠٤؛ رجال الطوسي، ص ١٨٢، الرقم ٢١٩٨؛ رجال ابن داود، ص ١٠٧، الرقم ٤١٢؛ الفقيه، ج ٣، ص ٢٩٦، ح ٤٠٦١؛ و ص ٣٨٢، ح ٤٣٣٩؛ و ج ٤، ص ٣، ح ٤٩٦٨، عمدة الطالب، ص ٢٤١؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، ج ٧، ص ٢٩٣.

سَمِعتُ كَلامَ هؤُلاءِ[١]، و قد قُلتُ أبياتاً، فادفَعْها إلَيهِم، و هِيَ:

٢٥ و مَن[٢] شَرَّفَ الأَقوامَ يَوماً بِرَأيِهِ[٣] فَإنَّ عَلِيّاً شَرَّفَتهُ المَناقِبُ
و قَولُ رَسُولِ اللّهِ ـ و الحَقُّ قَولُهُ و إنْ رُغِمَت مِنهُم أُنوفٌ كَواذِبُ ـ:
بِأنَّكَ مِنّي يا عَلِيُّ ـ مُعالِناً ـ كَهارُونَ مِن مُوسىٰ؛ أَخٌ لِي و صاحِبُ
دَعاهُ بِبَدرٍ فاستَجابَ لأَمرِهِ[٤] و ما زالَ[٥] فِي ذاتِ الإلهِ يُضارِبُ
فما زالَ يَعلُوهُم بِهِ و كأنَّهُ شِهابٌ تَلَقّاهُ القَوابِسُ ثاقِبُ[٦]

---

١. في «س»: + «القوم».
٢. في «ألف، ب»: «من» بدون واو العطف.
٣. «ب»: «تراثه». و في المناقب لابن شهر آشوب: «ترابه». و في غرر الأخبار: «بركنه».
٤. غرر الأخبار: «دعاءه».
٥. في «ألف، د، س» و غرر الأخبار: «و طاعن» بدل «و ما زال». و في الدرّ النظيم: «و سارع» بدله.
٦. نُقل في: المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٢٠؛ غرر الأخبار للديلمي، ص٢٢٨؛ نهج الإيمان لابن جبر، ص ٤٠٩ و ٤١٠؛ الصراط المستقيم، ج ١، ص ٣٢٤؛ الدرّ النظيم، ص ٣٩٧؛ أعيان الشيعة، ج ٧، ص ١٢٤.

الفَصلُ الخامسُ

[حديثُ الإمامِ السجّادِ عليه السلام في علّةِ فضيلةِ أهلِ البَيتِ عليهم السلام عَلىٰ سائِرِ الناسِ]

و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ مُرسَلاً قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ[1] عَلِيَّ بنَ الحُسَينِ عليهما السلام[2] فقالَ لَهُ: يَا ابنَ رَسُولِ اللّٰهِ، أَخبِرنِي بِماذا[3] فُضِّلتُمُ النّاسَ جَمِيعاً وَ سُدتُموهُم؟

فقالَ عليه السلام[4]: أنا أُخبِرُكَ بِذلكَ؛ اعلَمْ أنّ النّاسَ كُلَّهُم لا يَخلُونَ مِن أَن يَكُونُوا أحَدَ ثَلاثَةٍ: إمّا رَجُلٌ أسلَمَ عَلىٰ يَدِ جَدِّنا رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، فَهُوَ مَولًى لنا، و نَحنُ ساداتُه، و إلَينا يَرجِعُ بِالوَلاءِ؛ أو رَجُلٌ قاتَلناهُ، فقَتَلناهُ، فَمَضىٰ إلَى النّارِ؛ أو رَجُلٌ أخَذنا مِنهُ الجِزيَةَ عَن يَدٍ و هُوَ صاغِرٌ[5]. وَ لَارابِعَ لِلقَومِ. فأيُّ فَضلٍ لَم نَحُزْهُ؟ و[6] شَرَفٍ لَم نُحَصِّلْهُ بِذلكَ؟!»[7]

---

١. في المطبوع: + «زين العابدين».

٢. في «ب» و حاشية «ج»: + «زين العابدين».

٣. في «ب»: «بم». و في «د»: «ماذا».

٤. في «ب» و المطبوع: + «له».

٥. إشارة إلى الآية ٢٩ من سورة التوبة (٩): ﴿قاتِلُوا الَّذينَ لا يُؤمِنُونَ بِاللّٰهِ وَ لا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَ لا يُحَرِّمُونَ ما حَرَّمَ اللّٰهُ وَ رَسُولُهُ وَ لا يَدينُونَ دينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذينَ أُوتُوا الْكِتابَ حَتّٰى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَ هُمْ صاغِرُونَ﴾.

٦. في «د، س»: + «أيّ».

٧. البحار، ج ١٠، ص ١٤٦، ح ٣ نقلاً عن الفصول المختارة.

الفَصلُ السادسُ

[في إبطالِ إمامةِ أبي بكرٍ مِن جِهةِ الإجماعِ]

و مِن كلامِ الشَّيخِ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ في إبطالِ إمامةِ أبي بَكرٍ مِن جِهَةِ الإجماعِ؛ سَأَلَهُ المَعروفُ بالكَتْبِيِّ[1]، فقالَ لَه: ما الدَّليلُ عَلىٰ فَسادِ إمامةِ أبي بَكرٍ؟

فقالَ لَه: الأدِلَّةُ علىٰ ذلكَ كَثيرةٌ، و أنا أذكُرُ لَكَ[2] مِنها دَليلاً يَقرُبُ مِن[3] فَهمِكَ؛ و هو: أنّ الأُمَّةَ مُجمِعةٌ عَلىٰ أنّ الإمامَ لا يَحتاجُ إلىٰ إمامٍ، و قد أجمَعَتِ الأُمَّةُ علىٰ أنّ أبا بَكرٍ قالَ عَلَى المِنبَرِ: وَلِيتُكُم و لَستُ بِخَيرِكُم؛ فإنِ استَقَمتُ فَاتَّبِعُوني، و إنِ اعوَجَجتُ فَقَوِّمُوني.[4]

---

١. لم نجد أيّة قرينة من منابع الفريقين في تميز هذا الرجل المعروف بالكتبي.

٢. في «ألف، س»: - «لك».

٣. في المطبوع: «إلى».

٤. ورد الخبر في منابع أهل السنّة مع اختلاف في بعض عباراته، فمنها: المعيار و الموازنة للإسكافي، ص ٣٩ و ٣٢١؛ تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ص ١٠٩؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٣٠، ص ٣٠٤؛ البداية و النهاية لابن كثير، ج ٥، ص ٢٦٩؛ تخريج الأحاديث و الآثار للزيلعي، ج ٢، ص ٤٠٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٧، ص ١٥٦ و ١٥٨؛ الكشّاف للزمخشري، ج ٣، ص ٤١؛ تفسير الرازي، ج ٢٣، ص ١١٧؛ تمهيد الأوائل للباقلاني، ص ٤٩٣ و ٤٩٤، تفسير القرطبي، ج ٣، ص ٢٦٢؛ كنز العمّال، ج ٥، ص ٦٣٦، ح ١٤١١٩.

فاعتَرَفَ بحاجتهِ إلىٰ رعيَّتِه و فَقرِه[١] إليهم في تَدبيرِه، و لا خِلافَ بَينَ ذَوِي العُقولِ أنّ مَنِ احتاجَ إلَى الرَّعيَّةِ[٢] فهُوَ إلَى الإمامِ أحوَجُ، و إذا ثَبَتَ[٣] حاجةُ أبي بَكرٍ إلَى الإمامِ بَطَلَت إمامتُه بالإجماعِ المُنعقِدِ علىٰ أنّ الإمامَ لايَحتاجُ ٢٦
إلىٰ إمامٍ.

فلَم يَدرِ الكَتْبيُّ بِمَ يَعترِضُ، و كانَ بالحَضرةِ[٤] مِن المُعتَزِلةِ رَجُلٌ[٥] يُعرَفُ بعَزْرالةَ[٦]، فقالَ: ما أنكَرتَ علىٰ مَن قالَ لكَ: إنّ الأُمّةَ أيضاً مُجمِعةٌ علىٰ أنّ القاضِيَ لا يَحتاجُ إلىٰ قاضٍ، و الأميرَ لايَحتاجُ إلىٰ أميرٍ؛ فَيَجِبُ علىٰ هذا الأصلِ أنْ توجِبَ عِصمةَ الأُمَراءِ و القُضاةِ[٧]، أو تَخرُجَ عَن الإجماعِ؟!

فقالَ لَهُ الشَّيخُ: إنّ سُكوتَ[٨] الأوّلِ أحسَنُ مِن كَلامِكَ هذا، و ما كُنتُ أظُنُّ أنّه يَذهَبُ عَلَيكَ[٩] الخَطأُ في هذا الفَصلِ، أو تَحمِلُ نَفسَكَ عَلَيه مَعَ العِلمِ بِوَهْنِه؛ وذلكَ أنّه لا إجماعَ فيما ذَكرتَ، بَلِ الإجماعُ في ضِدِّه؛ لأنّ الأُمّةَ مُتّفِقَةٌ علىٰ أنّ القاضِيَ الذي هو دونَ الإمامِ يَحتاجُ إلىٰ قاضٍ هو الإمامُ، و الأميرَ مِن قِبَلِ الإمامِ[١٠] يَحتاجُ

---

١. في «ج»: «في السقيفة» بدل «إلى رعيّته و فقره».
٢. في «ب» و المطبوع: «رعيّته».
٣. في «ألف، د»: «ثبتت».
٤. في «ج»: «بالمجلس».
٥. في «ب»: – «من المعتزلة». و في المطبوع: «رجل من المعتزلة» بدل «من المعتزلة رجل».
٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت بتقديم المعجمة على المهملة. و في «س»: «بغزالة». و ضُبط في بعض المصادر بتقديم الراء المهملة على الزاي، و لم نجد للرجل ذكراً في منابع الفريقين.
٧. في «ألف، ب»: – «و القضاة». و في «د»: «القضاة و الأُمراء» بدل «الأُمراء و القضاة».
٨. في «ألف»: «سكوتك». و في «ب»: «أُسلوب».
٩. في «ج»: + «هذا».
١٠. في «ب»: «الأمير».

إلىٰ أميرٍ هو الإمامُ، و ذلكَ مُسقِطُ[١] ما[٢] تَعلَّقتَ بـه، اللّـهمّ إلّا أن تَكـونَ أشَـرتَ بالأميرِ و القاضي إلىٰ نَفسِ الإمامِ، فهُوَ كما وَصَفتَ غَيرُ مُحتاجٍ إلىٰ قاضٍ يَتقَدَّمُه أو أميرٍ عليه، و إنّما استَغنىٰ عن ذلكَ لِعِصمَتِه[٣]، و كمالِه؛ فأينَ مَوضِعُ إلزامِكَ ـ عافاكَ اللّٰهُ ـ؟ فَلم يَأْتِ بشَيءٍ.

١. في «ج»: «يسقط».

٢. في «د، س»: «لما».

٣. في «ج، س»: «بعصمته».

الفَصلُ السابعُ

[مُناظَرةٌ مَعَ الشَّطَويّ حَولَ الخِلافةِ]

و مِن كلامِ الشَّيخِ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ أيضاً: سَأَلَهُ رَجُلٌ مِن المُعتَزِلةِ يُعرَفُ بأبي عَمرٍو الشَّطَويِّ[1]، فقالَ له: أ لَيسَ قد أجمَعَتِ[2] الأُمّةُ علىٰ أنّ أبا بكرٍ و عُمَرَ كانَ ظاهِرُهُمُا الإسلامَ؟

فقالَ[3] الشَّيخُ: نَعَمْ، قد أجمَعوا علىٰ أنّهما قد[4] كانا علىٰ ظاهِرِ الإسلامِ زَماناً؛ فأمّا أن يَكونوا مُجمِعينَ علىٰ أنّهما كانا في سائِرِ أحوالِهما علىٰ ظاهِرِ الإسلامِ، فلَيسَ في هذا إجماعٌ؛ للاتِّفاقِ[5] علىٰ أنّهما كانا علَى الشِّركِ، و لوُجودِ طائفةٍ كثيرةِ العَدَدِ تَقولُ: إنَّهما كانا بَعدَ إظهارِهِما الإسلامَ علىٰ ظاهِرِ كُفرٍ[6] بِجَحدِ ٢٧

---

١. في «ب» و حاشية «ج»: «بأبي عمرو السيوطي». و في «ج، س»: «بأبي عمر الشطوي» و ضبطه في البحار، ج ١٠، ص ٤١٢، ح ٥ بعنوان «أبي عمرو الشوطي». و الظاهر أنّ كلّها من تصحيف النسّاخ، و «الشَّطَوي» منسوب إلى «شَطا»، و هي اسم قرية بناحية مصر، تُنسب إليها الثياب الشطويّة. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٩٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٣٢.

٢. في «ألف، ب، س»: «اجتمعت».

٣. في «ب» و المطبوع: + «له».

٤. في «ب، د، س»: - «قد».

٥. في «ج»: «بل الاتّفاق» بدل «للاتّفاق».

٦. في «ب»: «كفرا».

النَّصِّ، و إنّه[١] قد[٢] كانَ يَظهَرُ منهما النِّفاقُ في حَياةِ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله.

فقالَ الشَّطَويُّ[٣]: قد بَطَلَ ما أرَدتُ أن أُوردَهُ[٤] علىٰ هذا السؤالِ بما أَورَدتَ[٥]، و ما[٦] كُنتُ أظُنُّ أنّك تُطلِقُ[٧] القَولَ علىٰ ما سألتُكَ.

فقالَ لهُ الشَّيخُ: قد سَمِعتَ ما عندي، و قد عَلِمتَ ما الذي أرَدتُ، فلَم أُمَكِّنْكَ مِنه؛ و لكنّي[٨] أنا أضطَرُّكَ إلَى الوُقوعِ فيما ظَنَنْتَ أنّكَ توقِعُ خَصمَكَ فيه؛ أ لَيسَ الأُمّةُ مُجمِعةً[٩] علىٰ أنّه مَنِ اعتَرَفَ بالشَّكِّ في دِينِ اللّٰهِ ـ عزّ و جلّ ـ و الرَّيبِ في نُبوّةِ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله فقَدِ اعتَرَفَ بالكُفرِ، و أقَرَّ به عَلى نَفسِه[١٠]؟

فقالَ: بَلىٰ.

فقالَ لَهُ الشَّيخُ: فإنّ الأُمّةَ مُجمِعةٌ[١١] ـ لا خِلافَ[١٢] بَينَها ـ علىٰ أنّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ قالَ: ما شَكَكتُ مُنذُ يَومِ أَسلَمتُ إلّا يَومَ قَاضىٰ فيه رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله أهلَ مَكّةَ؛ فإنّي جئتُ إلَيه، فقُلتُ لَهُ: يا رَسولَ اللّٰهِ، أ لَستَ بِنَبيٍّ؟

---

١. في «ب»: «و إنّهما». و في «ج»: «و لأنّه».

٢. في «د، س» و المطبوع: - «قد».

٣. في حاشية «ج»: «السيوطي».

٤. في «ج، د، س»: «أن أُبنيه».

٥. في «ب»: «أوردته». و في «د»: «أردت».

٦. في «ج»: «و قد». و في «ألف، ب»: - «ما».

٧. قوله: «تُطْلِقُ القولَ» إفعالٌ من طَلُقَ يَطْلُقُ طُلوقةً و طُلوقاً؛ أي: صار لسانه فصيحاً و أسرع في النطق. يُقال: رجل طَلْقُ اللسان؛ أي فصيح. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٢٩ (طلق).

٨. في «د، س»: «و لكنّني».

٩. في «ألف، ب»: «مجتمعة».

١٠. في «ألف، ب»: - «على نفسه».

١١. في «ألف، ب»: «مجتمعة».

١٢. في «د، س»: «اختلاف».

فقالَ: «بَلىٰ».

فقُلتُ: أ لَسنا بِالمؤمِنينَ؟

قالَ: «بَلىٰ».

فقُلتُ[١] لَهُ: فعَلامَ تُعطِي هذِهِ الدَّنيّةَ مِن نَفسِكَ؟

فَقَالَ: «إنّها لَيسَت بِدَنيّةٍ؛ ولكِنّها خَيرٌ لَكَ».

فقُلتُ لَهُ: أ فلَيسَ[٢] وَعَدتَنا أن نَدخُلَ مَكّةَ؟

قالَ: «بَلَىٰ».

قُلتُ: فما بالُنا لا نَدخُلُها؟

قالَ: «وَعَدتُكَ[٣] أن تَدخُلَها العامَ؟»

قُلتُ: لا.

قَالَ: «فَسَنَدخُلُها[٤] إن شاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ».[٥]

فاعتَرَفَ بشَكِّه في دِينِ اللّٰهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ و نُبوّةِ رَسولِ اللّٰهِ[٦] صلى اللّٰه عليه و آله، و ذَكَر مَواضِعَ شُكوكِه، و بَيَّنَ جِهاتِها، و إذا كانَ الأمرُ عَلىٰ ما وَصَفناهُ فقَد حَصَلَ الإجماعُ علىٰ كُفرِه بَعدَ إظهارِ[٧] الإيمانِ[٨] واعتِرافِه بمُوجِبِ ذلكَ علىٰ نَفسِه.

---

١. في المطبوع: - «له».

٢. في «س»: «أ ليس». و في المطبوع: «أ ليس قد».

٣. في المطبوع: «أوعدتك».

٤. في «ج»: «ستدخلها».

٥. المصنّف للصنعاني، ج ٥، ص ٣٣٩؛ صحيح ابن حبّان، ج ١١، ص ٢٢٤؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٠، ص ١٤؛ جامع البيان للطبري، ج ٢٦، ص ١٢٩، و في كلّها مع اختلاف في اللفظ.

٦. في «ألف، ب»: «رسوله» بدل «رسول اللّٰه». و في «س»: «محمّد» بدله.

٧. في «د»: «إظهاره».

٨. في «ب»: «إيمانه».

ثُمَّ ادَّعىٰ خُصومُنا مِنَ الناصِبةِ أنّه تَيَقَّنَ بَعدَ الشَّكِّ، و رَجَعَ إلَى الإيمانِ بعد الكُفرِ، فاطَّرَحنا قَولَهُم ـ لِعَدَمِ البُرهانِ مِنهم[1] ـ واعتَمَدنا علَى الإجماعِ فيما ذَكرناهُ.

فلَم يأتِ بشَيءٍ أكثَرَ مِن أن قالَ: ما كُنتُ أظُنُّ أنّ أحَداً يَدَّعِي الإجماعَ علىٰ كُفرِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ حتّى الآنَ.

فقالَ الشَّيخُ: فالآنَ[2] قد عَلِمتَ ذلكَ و تَحَقَّقتَه، ولَعَمري إنّ هذا مِمّا لَم يَسبِقْني إلَى استِخراجِه أحَدٌ، فإن كانَ عِندَكَ شَيءٌ فَأورِدْه.

فلَم يَأتِ بِشَيءٍ.

---

١. في «ألف»: «منه». و في «ج، د، س»: – «منهم». و في المطبوع: «عليه».

٢. في «د، س»: – «فالآن».

الفَصلُ الثامِنُ

[مُناظَرةٌ بَينَ ضِرارٍ و هِشامِ بنِ الحَكَمِ حَولَ الخِلافةِ]

و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ قالَ: دَخَلَ ضِرارُ بنُ عَمرٍو الضَّبِّيُّ[١] عَلىٰ يَحيَى بنِ خَالِدٍ البَرمَكِيِّ[٢]، فقالَ لَهُ: يَا أَبا عَمرٍو، هَل لَكَ فِي مُناظَرةِ رَجُلٍ هُوَ رُكنُ الشِّيعَةِ؟ فقالَ ضِرارٌ: هَلُمَّ مَن شِئتَ.

فبعَثَ إلىٰ هِشامِ بنِ الحَكَمِ رحمه اللّٰه[٣] فَأَحضَرَهُ، فقالَ لَهُ: يا أبا مُحَمَّدٍ، هٰذا

---

١. «ضرار بن عمرو الضبّي» كان من رؤوس المعتزلة، و شيخ الضراريّة من فِرق الجبريّة، كان في بدء أمره تلميذاً لواصل بن عطاء المعتزلي، ثمّ خالفه في خلق الأعمال و إنكار عذاب القبر. و قيل: قد حكم أحمد بن حنبل على كفره و قتله. و للمزيد راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤٤، الرقم ١٧٥؛ الملل و النحل، ج ١، ص ٨٠؛ الفرق بين الفرق، ص ٢٠١؛ اعتقادات فرق المسلمين للفخر الرازي، ص ٦٩؛ التنبيه و الردّ، ص ٤٣؛ رجال الكشّي، ص ٢٥٩، الرقم ٤٧٧.

٢. «يحيى بن خالد البرمكي» وزير هارون الرشيد، و هو الملعون الذي سمّ مولانا الإمام الكاظم عليه السلام بأمر هارون، و كان جدّه بَرمك من مجوس بلخ، و كان يخدم النوبهار، و هو معبد كان للمجوس بمدينة بلخ. راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ١ و ٢ و ٣؛ مقاتل الطالبيّين، ص ٣٣٥ و ٣٣٦، وفيات الأعيان، ج ٦، ص ٢١٩؛ لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٠٤؛ قاموس الرجال للتستري، ج ١١، ص ٤٦، الرقم ٨٣٣٠.

٣. «هشام بن الحكم» أبو محمّد الكنديّ البغداديّ الكوفيّ، قد ذكر الصدوق رحمه الله طريقه إليه في المشيخة، الرقم ٥٥، و هو من أصحاب الصادق عليه السلام و أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ذكره النجاشي في رجاله، و وثّقه بقوله: «كان ثقة في الروايات، حسن التحقيق بهذا الأمر»، و روى كتبه ↔

ضِرَارٌ، و هُوَ مَن [١] قَد عَلِمتَ فِي الكَلامِ وَ الخِلافِ لَك، فكَلِّمهُ فِي الإمامةِ.

فقالَ [٢]: نَعَمْ.

ثُمَّ أقبَلَ عَلىٰ ضِرارٍ، فقالَ: يا أبا عَمرٍو، خَبِّرْنِي [٣] عَلامَ تَجِبُ الوَلايةُ و البَراءَةُ؛ أ عَلَى الظّاهِرِ، أم عَلَى الباطِنِ؟

فقالَ ضِرارٌ: بَل عَلَى الظّاهِرِ؛ فإنّ الباطِنَ لايُدرَكُ إلّا بِالوَحيِ.

قالَ هِشامٌ: صَدَقتَ، فَخَبِّرْنِيَ [٤] الآنَ: أيُّ الرَّجُلَينِ كانَ أذَبَّ [٥] عَن وَجهِ رَسولِ اللّٰهِ

↔ بتوسّط ابن أبي عمير. و الطوسي رحمه الله في فهرسته بقوله: «كان من خواصّ سيّدنا و مولانا موسى بن جعفر عليه السلام و كانت له مباحث كثيرة مع المخالفين في الأُصول و غيرها. وكان له أصل... و كان ممّن فتق الكلام في الإمامة، و هذّب المذهب بالنظر...»، و روى كتبه بتوسّط صفوان و ابن أبي عمير. و قال في رجاله: «بقي بعد أبي الحسن عليه السلام». و روى الكشّي روايات كثيرة إلى حدّ الاستفاضة في مدحه، و أيضاً روايات قليلة يشمّ منها الذمّ و القدح؛ لا سيّما بروايته عن عمر بن يزيد أنّه كان ابن أخي هشام يذهب في الدين مذهب الجهميّة خبيثاً فيهم. و نقل البرقي في رجاله عن كتاب سعد: «له كتاب، و كان غلمان أبي شاكر الزنديق جسمي رؤيي». هذا، و لكن ردّ المتأخّرون اتّهام التجسيم عنه، من أنّه من قِبل حُسّاده، و الأخبار الدالّة على هذا المدّعى ضعيفَة كلّها، و لا يمكن الاعتماد عليها، و لا سيّما أنّ الرواية عن صفوان بن يحيى ـ و هو الذي روى كتابه ـ معارضة بما دلّ على أنّه لم يكن قائلاً بالجسم. ثمّ ورد في كتب الأصحاب روايات أُخر دلّت على عدم اعتقاده بالتجسيم، و استقصاها السيّد الخوئي رحمه الله في معجمه. راجع للمزيد: رجال النجاشي، ص ٤٣٣، الرقم ١١٦٤؛ رجال الكشّي، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٨، ح ٤٥٧ ـ ٤٨٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٣، الرقم ٧٨٣؛ رجال الطوسي، ص ٣١٨، الرقم ٤٧٥٠؛ و ص ٣٤٥، الرقم ٥١٥٣؛ رجال البرقي، ص ٣٥ و ٤٨؛ رجال ابن داود، ص ٣٦٧، الرقم ١٦٤٣؛ و ص ٥٢٥، الرقم ٥٣١؛ خلاصة الأقوال، ص ١٧٨، الرقم ١؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٩٧، الرقم ١٣٣٥٨.

١. في «ب، د»: «ممّن».

٢. في المطبوع: + «له».

٣. في «د»: «نبّئني».

٤. في المطبوع: «فأخبرني».

٥. «الذَّبُّ»: الدَّفْعُ، و المَنْعُ، و الدِّفاعُ. يقال: فلان يَذُبُّ عن حريمه ذَبّاً؛ أي: يدفع عنهم. و ذَبَّبَ: أكثر الذَّبَّ. و «أذبّ» هنا اسم للتفضيل. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣٨٠ (ذبب).

صلى اللّٰه عليه و آله بِالسَّيفِ، و أقتَلَ لِأَعْداءِ اللّٰهِ ـ عزّ و جلّ ـ بَينَ يَدَيهِ، و أكثَرَ[١] آثاراً[٢] فِي الجِهادِ؛ أَ عَلِيُّ بنُ أبِي طالِبٍ، أو أبو بَكرٍ؟

فقالَ:[٣] عَلِيُّ بنُ أبِي طالِبٍ؛ ولكِنَّ أبا بَكرٍ كانَ أشَدَّ يَقِيناً.

فقالَ هِشامٌ: هذا هُوَ الباطِنُ الذي قد تَرَكنا الكَلامَ فيه، و قد اعتَرَفتَ لِعَلِيٍّ عليه السلام بِظاهِرِ عَمَلِه مِن الوَلايةِ[٤] ما لَم يَجِبْ[٥] لأبِي بَكرٍ.

فقالَ ضِرارٌ: هذا هُوَ[٦] الظاهِرُ، نَعَمْ.

ثُمَّ قالَ[٧] هِشامٌ[٨]: أ فلَيسَ إذا كانَ الْباطِنُ مع الظاهِرِ فَهُوَ الفَضلُ الذي لايُدفَعُ؟

فقالَ[٩] ضِرارٌ: بَلىٰ.

فقالَ[١٠] هِشامٌ: أ لَستَ تَعلَمُ أنّ النَّبِيَّ[١١] صلى اللّٰه عليه و آله قالَ لِعَلِيٍّ: أنتَ[١٢] مِنّي بِمَنزِلَةِ هارونَ مِن مُوسىٰ، إلّا أنّهُ لانَبِيَّ بَعدِي»[١٣]؟

---

١. في «ج»: + «ثواباً و».

٢. في «ألف»: «إيثاراً».

٣. في «د» و المطبوع: + «بل».

٤. في «ج» و المطبوع: + «و أنّه يستحقّ بها من الولاية».

٥. في «ب»: «لم تجب».

٦. في «ألف، ب»: – «هو». و في «د، س»: + «الكلام».

٧. في المطبوع: + «له».

٨. في «ج»: + «له».

٩. في المطبوع: + «له».

١٠. في المطبوع: + «له».

١١. في المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «النبيّ».

١٢. في «ألف، ب»: «أنّه».

١٣. الكافي، ج ٨، ص ٢٦، ضمن ح ٤؛ و ص ١٠٧، ح ٨٠؛ المحاسن، ج ١، ص ١٥٩، ح ٩٧؛ الخصال، ↔

فقالَ[١] ضِرارٌ: نَعَمْ.

فقالَ[٢] لَهُ[٣] هِشامٌ: أ فَيَجُوزُ أَن يَقولَ لَهُ هذا القَولَ إلّا و هُوَ عِندَهُ فِي الباطِنِ مؤمِنٌ؟

قالَ: لا.

قالَ هِشامٌ: فقَد صَحَّ لِعَلِيٍّ عليه السلام ظاهِرُه و باطِنُه، و لَم يَصِحَّ لِصاحِبِكَ[٤] ظاهِرٌ وَ لاباطِنٌ. و الحَمدُ لِلّٰهِ[٥].

⇔ ص ٣١١، ح ٨٧. مسند أحمد، ج ١، ص ١٨٤؛ و ج ٣، ص ٣٢؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٠؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٤٥، ح ١٢١؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠٤، ح ٣٨١٤.

١. في المطبوع: «قال».

٢. في المطبوع: «قال».

٣. في «د، س» و المطبوع: - «له».

٤. في «ج، د» و المطبوع: + «لا».

٥. في «ج»: + «ربّ العالمين». و في «د، س»: + «وحده».

الفَصلُ التاسِعُ

[مُناظَرةٌ بَينَ ضِرارٍ و عَليِّ بنِ مِيثَمٍ في الخِلافةِ]

و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ أيضاً قالَ: جاءَ ضِرارٌ إلىٰ أبي الحَسَنِ عَلِيّ بنِ مِيثَمٍ رحمه اللّه[١] فقالَ له: يا أبا الحَسَنِ، قد جِئتُكَ مُناظِراً.

فقالَ له أبو الحَسَنِ: و فيمَ تُناظِرُني؟

قالَ[٢]: في الإمامَةِ.

فقالَ[٣]: ما جِئتَني و اللّهِ مُناظِراً؛ و لكنّكَ جئتَ مُتَحَكِّماً.

قالَ[٤] ضِرارٌ: و مِن أينَ لكَ ذلكَ؟

قالَ أبو الحَسَنِ: عَليَّ البيانُ عنهُ؛ أنتَ تَعلَمُ أنّ المُناظَرةَ رُبَّمَا انتَهَت إلىٰ حَدٍّ يَغمُضُ فيه الكلامُ[٥]، فتتوَجَّهُ[٦] الحُجَّةُ عَلَى الخَصْمِ، فيَجهَلُ[٧] ذلكَ، أو يُعانِدُ، و إن

---

١. تقدّم ذكره في الفصل الثالث من الكتاب، فراجع.

٢. في المطبوع: «فقال».

٣. في «د، س» و المطبوع: «فقال».

٤. في المطبوع: + «له».

٥. في «د، س»: «الكلام فيه» بدل «فيه الكلام».

٦. في «د، س»: «فيتوجّه».

٧. في «د، س»: «فيحمل».

لَم يَشعُرْ بذلكَ منهُ[١] أكثَرُ مُستَمِعيه، بَل كُلُّهُم؛ و لكِنّي أدعوكَ إلى مَنصَفةٍ[٢] مِنَ القَولِ؛ اخْتَرْ[٣] أحَدَ الأَمرَينِ[٤]: إمّا أن تَقبَلَ قولي في صاحِبي و أقبَلَ قَولَكَ في صاحِبِكَ، فهذِه واحدةٌ.

فقالَ[٥] ضِرارٌ: لا أفعَلُ ذلكَ.

قالَ لهُ أبو الحَسَنِ: و لِمَ لا تَفعَلُ[٦]؟

قالَ: لأنّني إذا قَبِلتُ قَولَكَ في صاحِبِكَ قُلتَ لي: إنّه كانَ وَصيَّ رَسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله، و أفضَلَ مَن خَلَفَهُ[٧]، و خَليفتَهُ علىٰ قَومِه، و سَيِّدَ المُسلمِينَ، فلا يَنفَعُني بَعدُ إن قَبِلتُ ذلكَ مِنكَ أنّ أقولَ: إنّ[٨] صاحِبي كانَ صِدّيقاً، و اختارَهُ المُسلِمونَ إماماً؛ لأنّ الذي قَبِلتُه مِنكَ يُفسِد عليَّ هذا[٩].

قالَ له[١٠] أبو الحَسَنِ: فَاقبَلْ قَولي في صاحِبِكَ و أقبَلُ قَولَكَ في صاحِبي.

قال ضِرارٌ: و هذا لا يُمكِنُ أيضاً؛ لأنّي إذا قَبِلتُ قَولَكَ في صاحِبي قُلتَ لي: كانَ ضالّاً مُضِلّاً ظالِماً لآلِ محمّدٍ صلى اللّه عليه و آله قَعَدَ في[١١] غيرِ مَجلِسِه، و دَفَعَ

---

١. في «ألف» و المطبوع: - «منه».

٢. «المَنْصَفُ» من كلّ شيء: وسطه، أو جانبه العدل و الإنصاف. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٣٣١ (نصف).

٣. في المطبوع: «و هو أن تختار» بدل «اختر».

٤. في «ألف، د، س»: «أمرين» بدون الألف و اللام.

٥. في المطبوع: «قال».

٦. في المطبوع: «لا تفعله».

٧. في «ج»: «خلق اللّه بعده» بدل «خلفه».

٨. نسخة «ألف» مشوّشة هنا. و في المطبوع: - «أقول: إنّ».

٩. في المطبوع: «هذا عليّ» بدل «عليّ هذا».

١٠. في «ألف، ب»: - «له».

١١. في «د، س»: - «في».

الإمامَ عن حَقِّه، و كانَ في عَصرِ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله مُنافِقاً؛ فلا يَنفَعُني قَبولُكَ قَولي فيه: إنّه كانَ خَيِّراً صالحاً[١]، و صاحِباً أميناً؛ لأنّه قدِ انتَقَضَ بقَبولي قَولَكَ فيهِ[٢]: إنّه كانَ ضالاً مُضِلّاً.

فقالَ لهُ أبو الحَسَنِ رحمه اللّٰه: فإذا كُنتَ لا تَقبَلُ قَولَكَ في صاحِبِكَ و لا قَولي فيه[٣] و لا قولَكَ في صاحِبي[٤]، فما جِئتَني إلّا مُتَحَكِّماً، و لَم تَأتِني مُناظِراً.[٥]

---

١. «ألف، ب»: «فاضلاً».

٢. في المطبوع: + «بعد ذلك».

٣. في «س»: - «ولا قولي فيه».

٤. في «ب»: - «ولا قولك في صاحبي». و في «س»: + «ولا قولي فيه».

٥. في «ج»: «باحثاً ناظراً». بدل «مناظراً» و في «د، س»: «باحثاً ولا مناظراً» بدله. و في المطبوع: «مباحثاً مناظراً» بدله.

الفَصلُ العاشِرُ

[مُناظَرةٌ مَعَ جَمعٍ مِنَ المُعتَزلَةِ في الحَسَدِ]

٣٠

و مِن كلامِ الشَّيخِ أيضاً؛ حَضَرَ[١] الشّيخُ مَجلِساً للنَّقيبِ أبي الحَسَنِ العُمَريِّ[٢] رحمه اللّه، و كانَ بالحَضرَةِ جَمعٌ كثيرٌ،[٣] و فيه القاضي أبو مُحَمّدٍ العُمانيُّ[٤] و أبو بَكرِ بنُ

---

١. في «ج»: «قد حضر». و في المطبوع: «و حضر».

٢. في «ألف، ب، ج»: - «العمري». و «أبو الحسن العمري» هو «عليّ بن أبي الغنائم أحمد العلوي العمري» النسّابة، صاحب كتاب المجدي في أنساب الطالبيّن، و هو مشهور معتبر عند علماء الفريقين، ولّي على الطالبيّين أربع سنين في عهد عضد الدولة، فلمّا ماتَ عضد الدولة خرج إلى الموصل سنة ٤٢٣ ق. للمزيد راجع: مقدّمة آية اللّه المرعشي النجفيﷺ على كتاب المجدي في أنساب الطالبيّن طبعة مكتبة المرعشي؛ مستدركات علم رجال الحديث، ج ٥، ص ٢٨٥.

٣. في «ج»: + «كان».

٤. في «ج»: «النعماني»، و هو من تصحيف النسّاخ، و الرجل معروف عند علماء الشيعة، و مذكور في كتب الرجال و التراجم كثيراً، و هو أبو محمّد الحسن بن عليّ بن أبي عقيل العُمانيّ -بضمّ العين و تخفيف الميم- نسبة إلى عُمان كغُراب، مملكة معروفة على ساحل بحر اليمن و الهند، من أعيان الفقهاء و المتكلّمين، و وثّقه النجاشي في رجاله، و ذكر له كتباً في الفقه و الكلام، و كتاباً أيضاً في الإمامة، و من أشهر كتبه في الفقه المستمسك بحبل آل الرسولﷺ. و ذكره الشيخ الطوسيﷺ و ابن داودﷺ أيضاً صحيحاً في الحديث، و سيأتي عن المصنّفﷺ أنّه من أهل الاعتزال.
هذا، و لكن ذكره الشيخ الطوسيﷺ في الرجال بعنوان «الحسن بن عيسى أبو عليّ»، و قال السيّد الخوئيﷺ بعد ذكر قرائن العنوانين: «... من المحتمل أن يكون عيسى اسم أبي عقيل الذي هو جدّ الحسن، و بذلك يرتفع التنافي بين كلامي النجاشي و الشيخ». راجع: رجال النجاشي، ص ٤٨، الرقم ←

الدَّقّاقِ[١]، فتَخاوَضوا في ضُروبٍ مِن الحِكاياتِ، فجَرىٰ ذِكرُ الحَسَدِ، فقالَ أبو بَكرٍ: سُئِلَ الحَسَنُ البَصريُّ[٢] فقيلَ له: أيُّها الشَّيخُ، هل يَكونُ في أهلِ[٣] الإيمانِ حَسَدٌ.

فقالَ[٤]: يا سُبحانَ اللّٰهِ! أ وَ ما[٥] عَلِمتُم ما جَرىٰ بَينَ إخوَةِ يوسُفَ و يوسُفَ عليه السلام؟ أ وَ ما قَرَأتُم قِصَّتَهُم في مُحكَمِ القُرآنِ؟ فكَيفَ يَجوزُ أن يُخرِجَ

↔ ١٠٠؛ رجال الطوسي، ص ٤٢٥، الرقم ٦١١٨؛ رجال ابن داود، ص ١١٠، الرقم ٤٢٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٢٥، الرقم ٢٩٤٢.

١. الرجل ترجمه الخطيب في تأريخ بغداد، ج ٣، ص ٤٤٧، الرقم ١٦١٠ بعنوان «محمّد بن محمّد بن جعفر أبو بكر الفقيه الشافعيّ القاضي المعروف بابن الدقّاق، صاحب الأُصول». و نُقل في وفاته عام ٣٩٢ق. و هو من أهل الاعتزال، كما سيأتي عن المصنّف رحمه الله في إدامة الحكاية.

٢. «أبو سعيد الحسن البصري»، منسوب إلى البصرة، من أعاظم محدّثي العامّة و فقهائهم، المترجم في كتبهم، المتوفّى عام ١١٠ق، تلمذ على أمير المؤمنين عليه السلام؛ لكن المفهوم من الأخبار الواردة في كتبنا أنّه كان يعارضه في عقائده و حروبه، و مال إلى الانحراف في مجالات الفقه و الكلام، و نُقلت عنه آراء شاذّة في منابع الفريقين؛ لكن اختلف بعض المحقّقين في انحرافه، و احتُمل أنّ الروايات القادحة فيه تكون من جَعل الجاعلين ـ من الأصحاب و المخالفين ـ لأغراض مختلفة. فراجع إن شئت بعض المؤلّفات المحقّقة في ترجمته، كالموارد التالية: فقه الحسن البصري و منهجه الأُصولي للحوري الهيتي، طبعة دار الكتب العلميّة ـ بيروت ١٤٢٩ق؛ الحسن البصري إمام أهل البصرة لكامل محمّد عويضة، طبعة بيروت؛ الحسن البصري للسيّد الجميلي، طبعة مكتبة الهلال ـ بيروت ١٣٧٥ق؛ الحسن البصري، آثاره و أقواله و مواعظه لأحمد فريد المزيدي، طبعة دار الكتب ـ بيروت ١٤٣٤ق؛ القول في سماع الحسن عن علي عليه السلام لمحمّد طاهر القادري، طبعة لاهور ١٤٢٨ق؛ حسن بصري لمهدي العمادي، طبعة السنائي ـ طهران ١٣٨٤ش. و راجع أيضاً: رجال النجاشي، ص ٣٠٦، الرقم ٨٤٠ (في ذكر كتاب الردّ على الحسن البصري لفضل بن شاذان)؛ الكافي، ج ٢، ص ١١٣، ح ٢؛ الفقيه، ج ٣، ص ١٥٩، ح ٣٥٨٣؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٥١؛ الخرائج، ج ٢، ص ٥٤٧، ح ٨؛ معاني الأخبار، ص ١٢٠، ح ١؛ مجموعة ورّام، ج ١، ص ٣٨ ـ ١٤٥؛ و ج ٢، ص ٢٢ ـ ٣١٠؛ بحار الأنوار، ج ٤٢، ص ١٤١، الباب ١٢٣ (في حال الحسن البصري)؛ تأريخ ابن خلّكان، ج ١، ص ١٢٨ و ١٢٩.

٣. في «ألف، ب»: - «أهل».

٤. في المطبوع: - «يا».

٥. في المطبوع: «أما» بدل «أ وَ ما».

الحَسَدُ عنِ الإيمانِ؟!

فاستَحسَنَ هذه الحِكايَةَ أبو مُحَمّدٍ العُمانيُّ[١] ـ و هو مُعتَزِليُّ المَذهَبِ، و الحاكي أيضاً مِنَ المُعتَزِلةِ[٢] ـ فقالَ الشَّيخُ لَهم: إنّ نَفسَ هذا الإستدلالِ الذي استَحسَنتُموهُ يوجِبُ أنّ[٣] كَبائرَ الذُّنوبِ لا تُخرِجُ أيضاً[٤] عنِ الإيمانِ؛ و ذلكَ أنّه لا خِلافَ أنّ ما صَنَعَهُ إخوَةُ يوسُفَ عليه السلام بأخيهِم ـ مِن: إلقائِه ﴿فِي غَيابَةِ الجُبِّ﴾[٥]، و بَيعِه بالثَّمَنِ البَخسِ، و كَذِبِهم علَى الذِّئبِ، و ما أَوصَلوهُ إلىٰ قَلبِ أَبيهِم نبيِّ اللّٰهِ يَعقوبَ عليه السلام مِن الحُزنِ ـ كانَ كبيراً في[٦] الذُّنوبِ، و قد قَصَّ اللّٰهُ تَعالىٰ قِصَصَهُم[٧]، و أخبَرَ[٨] عن سؤالِهم أباهُم الإستِغفارَ عند تَوبتِهم و نَدَمِهم[٩]. فإن كانَ الحَسَدُ لا يُخرِجُ عنِ الإيمانِ ـ بما حُكِيَ عن الحَسَنِ مِن الإستِدلالِ ـ فالكبيرُ مِن الذُّنوبِ أيضاً لا يُخرِجُ عنِ الإيمانِ بذلكَ بِعَينِه، و هذا نَقضُ مَذهَبِ أهلِ الإعتِزالِ.

فلَمْ يَرُدَّ أحَدٌ منهم جَواباً.

---

١. في «ج»: «النعماني».

٢. في «ألف»: «معتزلي» بدل «من المعتزلة». و المراد من الحاكي هو أبو بكر بن الدقّاق الذي قد حكى كلام الحسن البصري.

٣. في المطبوع: + «تكون».

٤. في «ألف، ب»: - «أيضاً».

٥. يوسف (١٢): ١٠ و ١٥. و «الغَيابةُ»: منهبطٌ من الأرض. و «الجُبُّ»: بئرٌ لم تُطْوَ. و قيل: البئر غير البعيدة. راجع: المفردات، ص ٦١٧ (غيب)؛ المصباح المنير، ص ٨٩؛ لسان العرب، ج ١، ص ٢٥٠ (جبب).

٦. في «د، س» و المطبوع: «من».

٧. في «س» و المطبوع: «قصّتهم».

٨. في «ألف، د، س»: «و خبّر».

٩. في «ألف، ب»: - «و ندمهم».

الفصلُ الحادي عَشَرَ

[مُناظَرَةٌ معَ الوَرْثانيِّ في عِصمةِ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله]

و مِن كلامِ الشَّيخِ أيضاً؛ حَضَر الشَّيخُ[١] في دارِ الشَّريفِ أبي عَبدِ اللّٰهِ محمّدِ بنِ محمّدِ بنِ طاهرٍ[٢] رحمه اللّٰه، و حَضَرَ رَجُلٌ من المُتَفقِّهَةِ يُعرَفُ بالوَرْثانِيِّ[٣] ـ و هو مِن فُقَهائِهِم[٤] ـ فقالَ لهُ الوَرْثانيُّ: أ لَيسَ مِن مَذهَبِكَ أنّ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه

---

١. في «ب» و المطبوع: - «الشيخ».

٢. «ألف»: + «الموسوي». و راجع في ترجمة الرجل ما تقدّم ذيل الفصل الأوّل من الكتاب.

٣. كانت «وَرْثان» من بلاد آذربايجان، و بين «وَرْثان» و «بيلقان» سبعة فراسخ. راجع: معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٧٠(ورثان)؛ تهذيب اللغة، ج ١٥، ص ٨٦(أرث).

و أمّا الرجل لم يُعيَّن مع فحصنا العميق، و كلّ مَن يسمّى بالوَرْثاني في كتب الحديث و التراجم ـ من الفريقين ـ هم: أبو الفضل الورثاني (روى عن أبي سعيد الخزّاز) أحمد بن عيسى الصوفي البغدادي، محمّد بن عبد اللّٰه الورثاني (في حوادث سنة ٢٢٥ ق)، أبو الفرج عبد الواحد بن بكر الورثاني الصوفي (ت ٣٧٢ ق)، أبو الحسن عليّ بن داود بن أحمد الورثاني الأذربيجاني المعلّم (ت ٣٣٨ ق)، أبو نصر نعيم بن أحمد بن محمّد بن العطاء الورثاني الجرجاني (في القرن الرابع)، أبو الحسن عليّ بن السري بن الصقر بن حمل الورثاني، أبو الحسن ثابت بن يوسف بن الحسين بن محمّد الورثاني. و احتمال كون الرجل أبا الفرج عبد الواحد بن بكر الورثاني أقوى بملاحظة بعض القرائن و للمزيد راجع: تأريخ مدينة دمشق، ج ٧، ص ١٢٩؛ و ج ١١، ص ٤٤ و ١٤٩؛ و ج ٤، ص ٤٦٨ و ٤٦١؛ و ج ٤٣، ص ٢٨٨ و ص ٤٨٤؛ تأريخ بغداد، ج ١، ص ٣٤٩؛ و ج ٥، ص ٣٣٩؛ الأنساب، ج ٥، ص ٥٨٧؛ تأريخ جرجان، ص ٤٨٠، الرقم ٩٦١؛ معجم البلدان، ج ٥، ص ٤٧١؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ٧١؛ تفسير السلمي، ج ٢، ص ١٤٢؛ إكمال الكمال، ج ٢، ص ١٢٣؛ تأريخ الإسلام للذهبي، ج ١٩، ص ٣٢٣؛ الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٥٠٨.

٤. في «ألف، ب» و المطبوع: «فقهائها».

و آله كانَ مَعصوماً مِنَ الخَطَإِ، مُبَرَّأً مِنَ الزَّلَلِ، مَأموناً عليهِ مِنَ السَّهْوِ و الغَلَطِ، كامِلاً بنَفْسِه، غَنيّاً عن رَعِيَّتِه؟

فقالَ لهُ الشَّيخُ: بَلىٰ، كذلكَ كانَ[١] صلى اللّٰه عليه و آله[٢].

قالَ له: فما تَصنَعُ في قَولِ اللّٰهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَشاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ فَإِذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللّٰهِ[٣]﴾: أ لَيسَ قد أمَرَهُ اللّٰهُ بالاِستِعانَةِ بِهِم في الرَّأيِ و أفقَرَهُ إلَيهِم؟ فكَيفَ يَصِحُّ لكَ مَا ادَّعَيتَ مَعَ ظاهِرِ القُرآنِ و ما فَعَلَهُ النَّبيُّ صلى اللّٰه عليه و آله ؟!

فقالَ[٤] الشَّيخُ: إنّ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله لَم يُشاوِرْ أصحابَهُ لِفَقرٍ مِنهُ إلىٰ رأيِهِم[٥]، و لا[٦] لِحاجةٍ دَعَتهُ إلىٰ مَشوَرَتِهِم مِن حَيثُ ظَنَنتَ و تَوَهَّمتَ؛ بَل لِأمرٍ آخَرَ أنا أذكُرُه لكَ بعد الإيضاحِ عمّا أخبرتُكَ[٧] بِه؛ و ذلكَ أنّا قد عَلِمنا أنّ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله كانَ مَعصوماً مِنَ الكبائِرِ و الصَّغائِرِ[٨] ـ و إن خالَفتَ أنتَ في عِصمَتِه[٩] مِنَ الصَّغائِرِ ـ و كانَ أكمَلَ الخَلقِ باتِّفاقِ أهلِ المِلَّةِ، و أحسَنَهم رأياً، و أوفَرَهم عَقلاً، و أحكَمَهم[١٠] تَدبيراً، و كانتِ الموادُّ بَينَه و بَينَ اللّٰهِ تَعالىٰ مُتَّصِلةً، و المَلائكةُ تَتَواتَرُ[١١] عَلَيهِ.

---

١. في «ب»: + «رسول اللّٰه». و في «ج»: + «هو».

٢. «ألف»: - «كان ﷺ».

٣. آل عمران (٣): ١٥٩.

٤. في المطبوع: + «له».

٥. في «ألف» و المطبوع: «آرائهم».

٦. في «ألف، س» و المطبوع: - «لا».

٧. في «ألف، ب، س»: «خبّرتك».

٨. في «ب، ج، د، س»: - «و الصغائر».

٩. في «د»: «العصمة».

١٠. في المطبوع: «و أكملهم».

١١. في «ج»: «متواترة».

بالتَّوقيفِ[١] عنِ[٢] اللّٰهِ سُبحانَهُ، و التَّهذيبِ، و الإنباءِ له عنِ المَصالِحِ. و إذا كانَ بهذه[٣] الصِّفاتِ لَم يَصِحَّ أن يَدعُوَه داعٍ إلَى اقتِباسِ الرأيِ مِن رَعيّتِه؛ لأنّه لَيسَ أحَدٌ منهم إلّا و هو دونَه في سائرِ ما عَدَدناهُ، و إنّما يَستَشيرُ الحَكيمُ غَيرَهُ علىٰ طَريقِ الاِستِفادةِ و الاِستِعانةِ برأيِه إذا تَيَقَّنَ أنّه أحسَنُ رأياً مِنهُ و أجوَدُ تَدبيراً و أكمَلُ عَقلاً، أو ظَنَّ ذلكَ. فأمّا إذا أحاطَ عِلماً[٤] بأنّه دونَه فيما وَصَفناهُ لَم يَكُنْ لِاستِعانَتِه[٥] ٣٢
في تَدبيرِه برأيِه مَعنىً؛ لأنّ الكامِلَ لا يَفتَقِرُ إلَى الناقِصِ فيما يُحتاجُ فيه إلَى الكمالِ، كما لا يَفتَقِرُ العالِمُ إلَى الجاهِلِ فيما يُحتاجُ فيه إلَى العِلمِ، و الآيةُ بَيِّنةٌ يَدُلُّ[٦] مُتَضَمَّنُها علىٰ ذلكَ؛ ألا تَرىٰ إلىٰ قَولِه تَعالىٰ: ﴿وَشاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ فَإِذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللّٰهِ﴾[٧]، فعَلَّقَ وُقوعَ الفِعلِ بِعَزمِه دونَ رَأيِهم و مَشُورَتِهم، و لَو كانَ إنّما أمَرَهُ بِمَشورَتِهِم لِلاستِضاءَةِ[٨] برَأيِهم لَقالَ له: فإذا أشاروا عَلَيكَ فاعمَلْ، و إذا اجتَمَعَ رأيُهم على أمرٍ[٩] فأمضِه، فكانَ تَعَلُّقُ فِعلِه بالمَشورَةِ دونَ العَزمِ الذي يَختَصُّ به، فلمّا جاءَ الذِّكرُ بما تَلَوناه سَقَطَ ما تَوَهَّمتَه.

و أمّا[١٠] وَجهُ دُعائِه لهم[١١] إلَى المَشورَةِ عَلَيه صلى اللّٰه عليه و آله فإنّ اللّٰهَ ـ عزَّ

---

١. في المطبوع: «بالتوفيق» بتقديم الفاء على القاف.
٢. في المطبوع: «من».
٣. في «ألف»: «كانت هذه» بدل «كان بهذه».
٤. في «ب، د»: «عِلمه».
٥. في «ب، ج» و المطبوع: «للاستعانة».
٦. في «ب، د، س»: «ينبّه» بدل «بيّنة يدلّ».
٧. آل عمران (٣): ١٥٩.
٨. في «ج، د» و المطبوع: «للاستعانة».
٩. في المطبوع: «شيء».
١٠. في المطبوع: «فأمّا».
١١. في المطبوع: «دعائهم» بدل «دعائه لهم».

و جلَّ ـ أمَرَهُ بِتَأَلُّفِهم[١] بمَشورَتِهم و تَعَلُّمِهم[٢] ما[٣] يَصنَعونَهُ عندَ عَزَماتِهم؛ ليَتَأدَّبوا بأدَبِ[٤] اللّٰهِ عزَّ و جلَّ. فاستَشارَهم لذلكَ، لا لِحاجَةٍ[٥] إلى رأيِهم[٦]، علىٰ أنّ هاهُنا وَجهاً آخَرَ بَيِّناً؛ و هو أنّ اللّٰهِ سُبحانَهُ أعلَمَهُ أنّ في أُمّتِه مَن يَبْتَغي له الغَوائِلَ[٧]، و يَتَرَبَّصُ به الدَّوائِرَ،[٨] و يُسِرُّ خِلافَه، و يُبطِنُ مَقتَه، و يَسعىٰ في هَدمِ أمرِه، و يُناقِضُه في دِينِه، و لَم يُعَرِّفْه بأعيانِهِم،[٩] و لا دَلَّه عَلَيهم بأسمائِهم، فقالَ تَعالىٰ:[١٠] ﴿وَمِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفاقِ لاتَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إلىٰ عَذابٍ عَظِيمٍ﴾[١١]، و قالَ ـ جَلَّ اسْمُهُ ـ:﴿وَإذا ما أُنْزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إلىٰ بَعْضٍ هَلْ يَراكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللّٰهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ

---

١. في المطبوع: «أن يتألّفهم» بدل «بتألّفهم».

٢. في «ألف، ج» و المطبوع: «و يعلّمهم». و في «س، د»: «و تعليمهم».

٣. في المطبوع: «بما».

٤. في «د» و المطبوع: «بآداب».

٥. في «د» و المطبوع: «للحاجة».

٦. في «د» و المطبوع: «آرائهم».

٧. «الغَوائل» جمع «الغائلة»، بمعنى الفساد، و الشرّ، و الداهية، و المصيبة، و صفة لخصلة مهلكة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٩٧؛ المصباح المنير، ص ٤٥٧ (غول).

٨. «التربّص»: الانتظار. و «الدوائر» جمع «الدائرة»، بمعنى الهزيمة، و السوء، و الداهية. و في المصحف الشريف: ﴿وَ يَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوائِرَ﴾ [التوبة (٩): ٩٨]؛ أي: و ينتظر بكم صروف الزمان و حوادث الأيّام و العواقب المذمومة. قيل: كانوا ينتظرون موت النبيّ ﷺ ليرجعوا إلى دين المشركين. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٢٩٧ (دور)؛ و ج ٧، ص ٣٩ (ربص)؛ بحار الأنوار، ج ٢٢، ص ٤١.

٩. في «ب، ج، د، س»: «أعيانهم» بدون الباء الجارّة.

١٠. في «ألف، ج»: + ﴿وَ مِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرابِ مُنافِقُونَ﴾.

١١. التوبة (٩): ١٠١.

لا يَفْقَهُونَ﴾،[١] و قالَ تَعالىٰ: ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللّٰهَ لايَرْضىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفاسِقِينَ﴾،[٢] و قالَ: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللّٰهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَما هُمْ مِنْكُمْ وَلٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾،[٣] و قالَ ـ عزّ و جلّ ـ ﴿وَإِذا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قاتَلَهُمُ اللّٰهُ أَنّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾،[٤] و قالَ ـ عزّ من قائلٍ ـ: ﴿وَلا يَأْتُونَ الصَّلاةَ إِلّا وَهُمْ كُسالىٰ وَلا يُنْفِقُونَ إِلّا وَهُمْ كارِهُونَ﴾[٥]، و قالَ تَعالىٰ: ﴿وَإِذا قامُوا إِلَى الصَّلاةِ قامُوا كُسالىٰ يُراءُونَ النّاسَ وَلا يَذْكُرُونَ اللّٰهَ إِلّا قَلِيلاً﴾.[٦] ٣٣

ثمّ قال سبحانَهُ بعدَ أن أنبَأَ[٧] عنهم فِي الجُملةِ: ﴿وَلَوْنَشاءُ لَأَرَيْناكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيماهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾،[٨] فدلَّه عليهم بِمَقالِهم، وجَعَلَ الطَّريقَ له[٩] إلىٰ مَعرفتِهم ما يَظهَرُ مِن نِفاقِهم في لَحْنِ قَولِهم،[١٠] ثُمّ أمَرَهُ بمَشورتِهم؛ لِيَصِلَ بما يَظهَرُ مِنهُم إلىٰ عِلمِ باطِنِهم؛ فإنّ الناصحَ تَبدو نَصيحَتُه في مَشُورَتِه، و الغاشَّ المُنافِقَ يَظهَرُ ذلكَ في مَقالِه،[١١] فاستَشارَهُم صلى اللّٰه عليه و آله لذلكَ، ولأنّ اللّٰهَ ـ

---

١. التوبة (٩): ١٢٧.

٢. التوبة (٩): ٩٦.

٣. التوبة (٩): ٥٦.

٤. المنافقون (٦٣): ٤.

٥. التوبة (٩): ٥٤.

٦. في «ب، س» و المطبوع اختلافات هنا، و أهمّها تقديم الآية التي وردت في سورة النساء (٤): ١٤٢ على الآية السابقة.

٧. في «ج، د، س»: «نبّأه».

٨. محمّد (٤٧): ٣٠.

٩. في «ألف» و المطبوع: - «له».

١٠. في «د، س»: «القول».

١١. «ج، د، س»: «مقالته».

جلّ جلالُهُ ـ جَعَلَ مَشْورتَهُمُ الطَّريقَ[١] إلىٰ مَعرفَتِهِم.

ألا تَرىٰ أنّهم لمّا أشاروا بِبَدرٍ عَلَيه صلى اللّٰه عليه و آله في الأَسرىٰ، فصَدَرَت مَشُورَتُهم عَن نِيّاتٍ مَشُوبَةٍ في نَصيحَتِه،[٢] كَشَفَ اللّٰهُ ـ عزّ وجلّ ـ ذلكَ له،[٣] و ذَمَّهم[٤] عَلَيه، و أبانَ عَن إدغالِهم[٥] فيه، فقالَ ـ جل اسْمُهُ ـ: ﴿ما كانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرىٰ حَتّىٰ يُثْخِنَ فِي الأَرضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيا وَاللّٰهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللّٰهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * لَوْلا كِتابٌ مِنَ ٱللّٰهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيما أَخَذتُمْ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾[٦]، فَوَجَّهَ التَّوبيخَ إليهم، و التَّعنيفَ[٧] على رأيِهم، و أبانَ لرَسولِه صلى اللّٰه عليه و آله عن حالِهم، فيُعلَمُ[٨] أنّ المَشورةَ[٩] لَهُم لَم تَكُن للفَقرِ إلىٰ رأيِهم، و إنّما[١٠] كانَت لِما ذَكَرناهُ.

٣٤ فقالَ شَيخٌ منَ القَومِ يُعرَفُ بالجَرّاحِيِّ[١١] ـ و كانَ حاضِراً ـ: يا سُبحانَ اللّٰهِ!

---

١. في «س»: + «له».

٢. في «د، س»: «نصيحتهم».

٣. في «س»: «له ذلك» بدل «ذلك له». و في «ج»: «ذلك كلّه له». و في «د»: – «ذلك».

٤. في «ألف، ج»: «فذمّهم».

٥. «الإدغال» من «الدَّغَل»: الإفساد، و إدخالٌ في الأمر بما يخالفه و يفسده. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٢٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٣٢١ (دغل).

٦. الأنفال (٨): ٦٧ و ٦٨.

٧. في «ألف»: «التعنّف». و في «س»: «التعنّت». و في «ج»: + «لهم».

٨. «ألف، س»: «فتعلم». و في «ج» و حاشية «ب»: «فعُلم».

٩. في «س» و المطبوع: «آرائهم».

١٠. في «ب»: «و لكن» بدل «و إنّما».

١١. في «ألف»: «بالجرجاني». و في «ب»: «بالجراني». و في حاشية «ب»: «بالحرّاني». و المظنون أنّ الرجل هو القاضي أبوالحسن عليّ بن الحسن الجرّاحي، الذي روى عن عقبة و البغوي و غيرهما، و كان من كبار علماء بغداد، و مات سنة ٣٧٦ق. و يحتمل أيضاً أن يكون أبا محمّد عبد الجبّار بن محمّد بن عبد اللّٰه بن أبي الجرّاح المرزبانيّ الهروي، من رواة جامع الترمذي المتوفّي سنة ٤١٢ق.

↔

أتَرىٰ أنّ أبا بَكرٍ و عُمَرَ كانا مِن أهلِ النِّفاقِ؟! كَلّا، ما نَظُنُّ أنّكَ ـ أيَّدكَ اللّٰهُ ـ تُطلِقُ هذا،[1] و ما رَأَينا[2] يومَ بدرٍ النَّبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله استشارَ[3] غَيرَهما؛ فإن كانا هُما مِنَ[4] المُنافِقينَ، فهذا ما[5] لا نَصبِرُ عَلَيه، و لا نَقوىٰ علَى استِماعِه؛ و إن لَم يَكونا مِن جُملةِ أهلِ النِّفاقِ، فاعتَمِد علَى الوَجهِ الأوّلِ؛ و هو أنّ النَّبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله أرادَ أن يَتألَّفَهم بِالمَشورةِ، و يُعلِّمَهم كيفَ يَصنَعونَ في أُمورِهم.

فقالَ له الشَّيخُ: لَيسَ هذا مِنَ الحِجاجِ[6] في شَيءٍ، و إنّما هو استِكبارٌ و استِعظامٌ مَعدولٌ به عنِ الحُجّةِ و البُرهانِ، و لَم نَذكُرْ إنساناً بعَينِه، و إنّما أتَينا بِمُجمَلٍ مِنَ القَولِ، ففَصَّلَهُ الشَّيخُ، و كانَ غَنيّاً عَن تَفصيلِه. فَضَجَّ[7] الوَرْثانيُّ، و أعلىٰ صَوتَهُ بالصِّياحِ؛ يَقولُ: الصَّحابةُ أجَلُّ قَدْراً مِن أن يَكونوا مِن أهلِ النِّفاقِ، سِيَّما[8] الصِّدّيقُ و الفاروقُ، و أخَذَ في كلامٍ نَحوِ هذا مِن كلامِ السُّوقَةِ[9] و العامّةِ و أهلِ

↔ راجع: المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٣٩٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٢٥٧، الرقم ١٥٤؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ١٢١، الرقم ٥٨١٢؛ الكشف الحثيث، ص ١٨٦، الرقم ٥٠٧؛ لسان الميزان، ج ٤، ص ٢١٦، الرقم ٥٦٨.

١. في «د، س»: «ذلك».

٢. في المطبوع: + «أنّ».

٣. في «ج»: «أراد أن يتألّفهم بالمشورة ولا استشار ببدر» بدل «يوم بدر استشار». و في «ب» و المطبوع: «استشار ببدر» بدلها.

٤. في جميع النسخ التي قوبلت: - «من».

٥. في «ج، د»: «ممّا».

٦. في «ب» و المطبوع: + «أيّها الشيخ».

٧. في «ج، د، س»: «و ضَجّ». و في «ب» و المطبوع: «فصاح».

٨. في «ب»: «ولا سيّما». و في المطبوع: «و سيّما».

٩. «السُّوقَةُ» من الناس: الرَّعيّةُ، للواحد و الجمع و المذكّر و المؤنّث. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٩٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٢٤ (سوق).

الشَّغبِ[١] و الفِتَنِ. فقالَ له الشَّيخُ: دَعْ عَنكَ الضَّجيجَ،[٢] وتَخلَّصْ مِمّا أَورَدتُه عَلَيكَ مِن البُرهانِ، واحتَلْ[٣] لِنَفسِكَ و لِلقَومِ، فقد بانَ الحَقُّ و زَهَقَ الْباطِلُ بأهوَنِ سَعيٍ، و الحَمدُ للّهِ[٤].

١. «الشَّغْبُ» بسكون الغين و فَتحِها: تهييجُ الشرّ و الفتنة و الخصام. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٥٠٤ (شغب).

٢. «الضَّجيج»: الصياح عند المكروه و المشقّة و الجزع. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٧٤ (ضجج).

٣. قوله: «احتَلْ» صيغة الأمر من الحيلة؛ أي: احتمل لنفسك و القوم حيلةً.

٤. في «ألف، ب»: + «ربّ العالمين».

الفَصلُ الثاني عَشَرَ

[في ردِّ شُبهةِ بَعضٍ مِنَ المُعتَزِلَةِ و الحَشْويَّةِ في الخِلافةِ]

و مِن كلامِ الشَّيخِ أيضاً[1] و قد سأله بَعضُ أصحابِه فقالَ له: إنّ المُعتَزِلةَ و الحَشْوِيّةَ[2] يَدَّعونَ أنّ جُلوسَ أبي بَكرٍ و عُمَرَ مَعَ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله فِي العَريشِ[3] كانَ أفضَلَ مِن جِهادِ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام بالسَّيفِ؛ لأنّهما كانا مَعَ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله في مُستَقَرِّه يُدَبِّرانِ الأمرَ مَعَهُ، و لَولا أنّهما أفضَلُ الخَلقِ عِندَهُ لَما[4] اختَصَّهُما بالجُلوسِ مَعَهُ؛ فبأَيِّ شَيءٍ يُدفَعُ[5] هذا؟ ٣٥

---

١. في «ج» و المطبوع: - «أيضاً».

٢. فرق الشيعة، ص ١٥: «الحشويّة: هم القائلون أنّ عليّاً و طلحة و الزبير لم يكونوا مصيبين في حربهم، و أنّ المصيبين هم الذين قعدوا عنهم، و أنّهم يتولّونهم جميعاً، و يتبرّؤون من حربهم، و يردّون أمرهم إلى اللّٰه عزّ و جلّ». و من اعتقادات الحشويّة ـ و هم أكثر أهل الحديث من أهل السنّة، الذين تمسّكوا بالظواهر ـ: الجبر، و التشبيه، و التجسيم، و قدم ما بين الدفّتين من القرآن، و إنكار الخوض في علم الكلام و الجدل و غيرها؛ منهم: سفيان بن سعيد الثوري، و إسحاق بن راهويه، و الحسين بن عليّ الكرابيسي، و داود بن عليّ الأصبهاني و نحوهم. راجع للمزيد: الحور العين، ص ٢٠٤؛ المنية و الأمل، ص ١١٤؛ التعريفات للجرجاني، ص ٣٤١.

٣. «العَريش»: ما يستظلّ به، يُبنى من خشب أو غيره. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠١٠؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٣١٤ (عوش).

٤. في «ب، ج، د، س»: «ما» بدون اللام.

٥. في «د، س»: «تدفع».

فقالَ[١] الشَّيخُ: سَبيلُ هذا القَولِ أنْ يُعكَسَ،[٢] و هذه القضيّةِ أن تُقلَبَ[٣]؛ وذلك أنّ النَّبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله لَو عَلِمَ أنّهما لَو كانا في جُملَةِ المُجاهِدينَ بأنفُسِهما يُبارِزانِ الأقرانَ و يَقتُلانِ الأبطالَ[٤] و يَحصُلُ لهما جِهادٌ يَستَحِقّانِ به الثَّوابَ، لَما حالَ بَينَهما و بَينَ هذه المَنزِلَةِ التي هي أجَلُّ و أشرَفُ و أعلىٰ و أسنىٰ مِنَ القُعودِ عَلىٰ كُلِّ حالٍ؛ بنَصِّ الكتابِ، حَيثُ يَقولُ اللّٰهُ سُبحانَهُ: ﴿لا يَسْتَوِى ٱلقاعِدُونَ مِنَ ٱلمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ وَٱلمجاهِدُونَ فِى سَبِيلِ اللّٰهِ بِأَمْوالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ ٱللّٰهُ ٱلمجاهِدِينَ بِأَمْوالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلى ٱلقاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ ٱللّٰهُ ٱلحُسْنىٰ وَفَضَّلَ ٱللّٰهُ ٱلمجاهِدِينَ عَلى ٱلقاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً﴾[٥].

فلمّا رَأَينَا الرَّسولَ صلى اللّٰه عليه و آله قد مَنَعَهما هذه الفَضيلةَ و أجلَسَهما مَعَهُ عَلِمنا أنَّ ذلكَ لِعِلمِه بأنّهما[٦] لَو تَعَرَّضا لِلقِتالِ أو عُرِضا له لَأفسَدا؛ إمّا بأنْ يَنهَزِما و يُوَلِّيا[٧] الدُّبُرَ ـ كما صَنَعا في يَومِ اُحُدٍ و خَيبَرَ و حُنَينٍ ـ فكانَ[٨] يَكونُ[٩] في ذلكَ عَظيمُ[١٠]

---

١. في «ب» و المطبوع: + «له».

٢. في «ألف»: «أن تعكس».

٣. في «ألف»: «أن يُقَلَّبَ». و في «س»: «القصّة أيّ تَقَلُّبٍ» بدل «و هذه القضيّة أن تُقلب».

٤. في «ج»: «الشجعان». و «الأبطال» جمع «البَطَل»، بمعنى الشجاع. راجع: كتاب العين، ج٧، ص ٤٣١ (بطل).

٥. النساء (٤): ٩٥.

٦. في «ألف، س»: «أنّهما» بدون الباء.

٧. في «أف، ب»: «أو يوليا». و في المفردات، ص ٨٨٧ (ولي): «يقال: وَلّاه دُبُرَهُ، إذا انهزم. و قال تعالى: ﴿وَ إِنْ يُقاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبارَ﴾ آل عمران (٣): ١١١، ﴿وَ مَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾ [الأنفال (٨): ١٦].

٨. في «ألف، ب»: «و كان».

٩. في «ألف»: - «يكون».

١٠. في «د، س»: «أعظم».

الضَّرَرِ علَى المُسلِمينَ، ولا يؤمَنُ وُقوعُ الوَهْنِ فيهم بهَزيمةِ[١] شَيخَينِ مِن جُملتِهم، أو كانا مِن فَرْطِ[٢] ما يَلحَقُهما مِنَ الخَوفِ و الجَزَعِ، يَصيرانِ إلىٰ أهلِ الشِّركِ مُستأمِنَينِ، أو غَيرِ ذلكِ مِنَ الفَسادِ الذي يَعلَمُه اللّٰهُ تَعالىٰ، و لَعَلَّهُ لُطفٌ للأُمَّةِ، بأنْ أمَرَ رَسولَ اللّٰهِ[٣] صلى اللّٰه عليه و آله بحَبسِهما عن القِتالِ. و أمّا[٤] ما تَوَهَّموه مِن أنّه أَحبَسَهُما[٥] لِلاستِعانَةِ بِرَأيِهما، فقَد ثَبَتَ أنّه كانَ صلى اللّٰه عليه و آله كامِلاً و[٦] كانا ناقِصَينِ عن كمالِه، و كانَ مَعصوماً و كانا غَيرَ مَعصومَينِ، و كانَ مؤيَّداً بالملائكةِ و كانا غَيرَ مؤيَّدَينِ، و كانَ يُوحىٰ إليهِ و يُنزَلُ القُرآنُ عَلَيهِ و لَم يَكونا كذلكَ، فأيُّ فَقرٍ يَحصُلُ له ـ مَعَ ما وَصَفناهُ ـ إليهما، لَولا عَمَى القُلوبِ و ضَعفُ الرأيِ و قِلَّةُ الدِّينِ؟

و الذي يَكشِفُ لكَ عن صِحّةِ[٧] ما ذَكَرناهُ آنِفاً في وَجهِ إجلاسِهما مَعَه في العَريشِ قَولُ اللّٰهِ سُبحانَه: ﴿إِنَّ اللّٰهَ اشْتَرىٰ مِنَ المُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْراةِ وَ الإِنْجِيلِ وَالقُرآنِ﴾[٨] الآية، فلا يَخلُو الرَّجُلانِ مِن أنْ يَكونا: مؤمِنَينِ، أو غَيرَ مؤمِنَينِ؛ فإنْ كانا مؤمِنَينِ، فقَدِ اشتَرَى اللّٰهُ ـ عزّ و جلّ ـ أنفُسَهما مِنهما بالجَنّةِ عَلىٰ ٣٦

١. في «ج» و حاشية «د، س»: «لهزيمة». و في «د»: «لهزيمتهم».
٢. في المطبوع: «لفَرْط» بدل «من فَرْط».
٣. في «د، س»: «رسولَه» بدل «رسولَ اللّٰه». و في المطبوع: «نبيّه» بدله.
٤. في «ب، د، س» و المطبوع: «فأمّا»، ولا يخفى أنّ عدم التفريع أولى.
٥. في المطبوع: «حبسهما».
٦. في المطبوع: + «أنّهما».
٧. في «ألف»: + «ذلك».
٨. التوبة (٩): ١١١.

شَرطِ القِتالِ المؤدّي إلَى القَتلِ مِنهما لِغَيرِهما، أو قَتلِ غيرِهما لهما. ولَو كانا كذلكَ لَما حالَ النَّبيُّ صلى اللّه عليه و آله بَينَهما و بَينَ الوَفاءِ بشَرطِ اللّهِ عليهِما مِنَ القِتَالِ،[١] و في مَنعِهما مِن ذلكَ دَليلٌ علىٰ أنّهُما بغَيرِ الصِّفةِ التي يَعتَقِدُها فيهما الجاهِلونَ. فقَد وَضَحَ بِما بيَّنّاهُ أنَّ العَريشَ وَبالٌ عليهِما، و دليلٌ علىٰ نَقصِهما، و أنّه بِالضِّدِّ مِمّا تَوَهَّموه،[٢] و المِنَّةُ للّهِ تعالىٰ.

١. في «ألف» و المطبوع: «القتل».

٢. في المطبوع: + «لهما».

الفَصلُ الثالِثَ عَشَرَ

[حِوارٌ بَينَ الإمامِ الكاظمِ عليه السلام و الرَّشيدِ عِندَ قَبرِ النَّبيِّ صلى اللّه عليه و آله]

٣٧ وَ حَدَّثَنِيَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّهُ عِزَّهُ ـ قَالَ[١]: لَمّا حَجَّ الرَّشيدُ وَ نَزَلَ[٢] المَدِينةَ[٣]، اجتَمَعَ إلَيهِ[٤] بَنُو هاشِمٍ وَ بَقايا المُهاجِرينَ و الأَنصارِ و وُجوهُ النّاسِ، و كانَ فِي القَومِ[٥] أبو الحَسَنِ موسَى بنُ جَعفَرٍ عليه السلام، فَقالَ لَهُمُ الرَّشيدُ: قومُوا بِنا[٦] إلىٰ زيارَةِ رَسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله.

قالَ: ثُمَّ نَهَضَ مُعتَمِداً عَلىٰ يَدِ أبي الحَسَنِ موسَى بنِ جَعفَرٍ عليه السلام حَتَّى انتَهىٰ إلىٰ قَبرِ رَسُولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله، فوَقَفَ عَلَيه[٧] ثُمَّ قالَ: السَّلامُ عَلَيكَ يا رَسولَ اللّهِ! السَّلامُ عَلَيكَ يا ابنَ عَمٍّ! افتِخاراً عَلىٰ قَبائِلِ العَرَبِ الّذِينَ حَضَرُوا مَعَه، وَاستِطالَةً عَلَيهِم بِالنَّسَبِ.

---

١. في المطبوع: «فقال».

٢. في «د، س»: «و دخل».

٣. في «ألف»: - «و نزل المدينة».

٤. في «ب»: «عليه».

٥. في «ألف» و المطبوع: + «سيّدنا».

٦. في المطبوع: - «بنا».

٧. في المطبوع: - «عليه».

قالَ: فنَزَعَ أبو الحَسَنِ موسىٰ[١] عليه السلام يَدَه مِن يَدِه، ثُمّ تَقَدَّمَ فَقالَ: «السَّلامُ عَلَيكَ يَا رَسولَ اللّهِ! السَّلامُ عَلَيكَ يا أَبَتِ!».

قالَ[٢]: فتَغَيَّرَ لَونُ الرَّشيدِ، ثُمَّ قالَ: يا أبا الحَسَنِ، إنّ هذا لَهُوَ الفَخرُ الجَسيمُ[٣].[٤]

---

١. في «ألف، ج»: - «موسى».

٢. في «د، س»: - «قال».

٣. في «ألف، د، س»: - «الجسيم».

٤. كنز الفوائد، ج ١، ص ٣٥٦؛ بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ٢٤٣، ح ٢٥ (كلاهما بلفظ «روي»).

الفَصلُ الرابعَ عَشَرَ

[حِوارٌ بَينَ الإمامِ الرِّضا عليه السلام و المأمونِ في المُفاضَلَةِ]

و حَدَّثَنِيَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ[1] ـ قالَ: رُوِيَ أنّه لَمّا سارَ المأمونُ إلىٰ خُراسانَ وكانَ مَعَهُ الرِّضا عَلِيُّ بنُ موسىٰ عليه السلام فبَيْنا[2] هُما يَتَسايَرانِ[3] إذ قالَ له المأمونُ: يا أبا الحَسَنِ، إنّي فَكَّرتُ في شَيءٍ، ففَتَحَ[4] لِيَ الفِكرُ الصَّوابَ فيه؛ فَكَّرتُ في أمرِنا و أمرِكُم و نَسَبِنا و نَسَبِكم، فوَجَدتُ الفَضِيلةَ فيه واحِدةً، وَ رَأَيتُ اختِلافَ شيعَتِنا في ذلِكَ مَحمولاً عَلَى الهَوىٰ و العَصَبِيّةِ.

فقالَ له أبو الحَسَنِ الرِّضا[5] عليه السلام: «إنّ لِهذا الكَلامِ جَواباً؛ فإنْ شِئتَ ذَكَرتُه لَكَ، و إنْ شِئتَ أَمسَكتُ».

فقالَ له المأمونُ[6]: لَم أقُلْه إلّا لِأعلَمَ ما عِندَكَ فيه.

قالَ له الرِّضا عليه السلام: «أنشُدُكَ اللّٰهَ ـ يا أميرَ المؤمِنينَ[7] ـ لَو أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ بَعَثَ نَبِيَّهُ مُحَمَّداً صلى اللّٰه عليه و آله فخَرَجَ عَلَينا مِن وَراءِ أَكَمَةٍ[8] مِن هذِهِ الآكامِ،

---

١. في «د» و المطبوع: + «أيضاً».
٢. في «ب، د، س»: «فبينما».
٣. في «ب» و المطبوع: «يسيران».
٤. في «ألف، ب»: «فنتج».
٥. في «ألف، د، س»: – «الرضا».
٦. في «د»: + «يا أبا الحسن». و في المطبوع: + «إنّي».
٧. لا يخفى أنّ نظير هذه الخطابات من الأئمّة عليهم السلام لسلاطين وقتهم لا يكون إلّا من باب التقيّة.
٨. «الأكمة»: التلّ، أو الموضع الذي هو أشدّ ارتفاعاً ممّا حوله، جمعه: الآكام. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٠ (أكم).

فخَطَبَ[١] إلَيكَ ابنَتَكَ؛ أكُنتَ تُزَوِّجُهُ إيّاها؟»

فقالَ: يا سُبحانَ اللّهِ! و هَل أحَدٌ يَرغَبُ عَن رَسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله ؟

فقالَ له الرِّضا: عليه السلام «أفتَراهُ كانَ[٢] يَحِلُّ له أن يَخطُبَ إلَيَّ؟»

قالَ: فسَكَتَ المأمونُ هُنَيئةً[٣] ثُمّ قالَ: أنتُم ـ و اللّهِ ـ أمَسُّ[٤] بِرَسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله رَحِماً.[٥،٦]

قالَ الشَّيخُ أيَّدَهُ اللّهُ ـ و إنّما المَعنىٰ في هذا[٧] الكَلامِ أنّ وُلْدَ العَبّاسِ يَحِلّونَ لِرَسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله كما يَحِلُّ له البُعَداءُ في النَّسَبِ مِنهُ، و أنَّ وُلْدَ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام مِن فاطِمةَ عليها السلام ومِن أُمامةَ بِنتِ زَينَبَ بِنتِ[٨] رَسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله يَحرُمنَ عَلَيه؛ لأنّهنَّ[٩] مِن وُلْدِه في الحَقيقةِ، فالوَلَدُ ألصَقُ بالوالِدِ، و أقرَبُ و أحرَزُ للفَضلِ مِن وُلْدِ العَمِّ بِلا ارتِيابٍ بَينَ أهلِ الدِّينِ؛ فكَيفَ يَصِحُّ مَعَ ذلكَ أن يَتَساوَوْا فِي الفَضلِ بِقَرابةِ الرَّسولِ صلى اللّه عليه و آله ؟ فَنَبَّهَه الرِّضا عليه السلام علىٰ هذا المَعنىٰ، و أوضَحَه له.

---

١. في «ب»: «يخطب».

٢. في المطبوع: - «كان».

٣. أي ساعة يسيرة؛ قال الفيّومي في المصباح المنير، ص ٦٤١ (هن): «الهَن: كنايةٌ عن كلّ اسم جنس، و الأُنثى: هَنَةٌ، ولامها محذوفة، ففي لغة هي هاءٌ فَيُصَغَّرُ على هُنَيْهَة، و منه يقال: مكث هُنَيهة؛ أي ساعة لطيفة. و في لغة هي واو، فَيُصَغَّرُ في المؤنّث على هُنَيّة، و الهمز خطأ؛ إذ لا وجه له».

٤. في «د، س»: + «رحماً».

٥. في «د، س»: - «رحماً».

٦. كنز الفوائد، ج ١، ص ٣٥٦ بلفظ «روي»؛ بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٣٤٩ نقلاً عن الفصول للسيّد المرتضىﷺ؛ و ج ٤٩، ص ١٨٧ نقلاً عن العيون و المحاسن و نسبه إلى السيّد المرتضىﷺ.

٧. في المطبوع: «لهذا» بدل «في هذا».

٨. في «ب» و المطبوع: «ابنة».

٩. في «ألف»: «لأنّها».

الفَصلُ الخامِسَ عَشَرَ

[حِوارٌ بَينَ الرِّضا عليه السلام و المأمونِ في المُباهَلةِ]

و حَدَّثَنِي الشَّيخُ أيضاً قالَ: قالَ المأمونُ يَوماً للرِّضا عليه السلام: أخبِرْنِي بأكبَرِ فَضيلةٍ لأَمِيرِ المُؤمِنينَ عليه السلام يَدُلُّ عَلَيها القُرآنُ. قالَ: فقالَ له الرِّضا عليه السلام: «فَضيلتُه في المُباهَلةِ؛ قالَ اللّٰهُ ـ جَلَّ جلالُه ـ: ﴿فَمَنْ حاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ ما جاءَكَ مِنَ ٱلعِلْمِ فَقُلْ تَعالَوْا نَدْعُ أَبْناءَنا وَأَبْناءَكُمْ وَنِساءَنا وَنِساءَكُمْ وَأَنْفُسَنا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ ٱللّٰهِ عَلى ٱلكاذِبِينَ﴾[1]، فدَعا رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله الحَسَنَ وَ الحُسَينَ عليهما السلام فكانا ابنَيهِ، و دَعا فاطِمةَ عليها السلام فكانَت في هذا المَوضِعِ نِساءَه، و دَعا أميرَ المُؤمِنينَ عليه السلام فكانَ نَفْسَه بحُكمِ اللّٰهِ ـ عزّ و جلّ ـ، و قد[2] ثَبَتَ أنّه لَيسَ أحَدٌ مِن خَلقِ اللّٰهِ تَعالىٰ أجَلَّ مِن رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و أفضَلَ، فوَجَبَ أن لا يَكونَ أحَدٌ أفضَلَ مِن نَفْسِ[3] رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله بِحُكمِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ».

قالَ: فقالَ له المأمونُ: أ ليسَ قد ذَكَرَ اللّٰهُ تَعالَى الأبناءَ بلَفظِ الجَمعِ و إنّما دَعا

---

١. آل عمران (٣): ٦١.

٢. في «ألف، ب، ج»: «فقد».

٣. في «ألف»: - «نفس».

رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله ابنَيه خاصّةً، و ذَكَرَ النِّساءَ بلَفظِ الجَمعِ وإنّما دَعا رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله بِنْتَه[١] وَحدَها؟ فَلِمَ لا جازَ أن يَذكُرَ الدُّعاءَ لِمَن هُوَ نَفْسُه و يَكونَ المُرادُ نَفْسَه في الحَقيقةِ دُونَ غَيرِه[٢]؟ فلا يَكونُ لِأمِير المؤمِنينَ عليه السلام مَا ذَكَرتَ مِنَ الفَضلِ.

قالَ: فقالَ له الرِّضا عليه السلام: لَيسَ يَصِحُّ[٣] ما ذَكَرتَ يا أميرَ المُؤمِنينَ، و ذلِكَ أنّ الدّاعِيَ إنّما يَكونُ داعِياً لِغَيرِه كما الآمِرَ آمِرٌ لِغَيرِه،[٤] و لايَصِحُّ أن يَكونَ داعِياً لِنَفْسِه في الْحَقيقةِ كما[٥] لايَكونُ آمِراً لها في الحَقيقةِ، و إذا لَم يَدعُ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله[٦] رَجُلاً[٧] في المُباهَلةِ إلّا أميرَ المُؤمِنينَ عليه السلام[٨] فقَد ثَبَتَ أنّه نَفْسُه الّتي عَناها اللّٰهُ تَعالىٰ في كِتابِه، و جَعَلَ حُكمَه ذلكَ في تَنزيلِه».

قالَ: فقالَ المأمونُ: إذا وَرَدَ الجَوابُ سَقَطَ السؤالُ.[٩]

---

١. في «ب» و المطبوع: «ابنته».

٢. «د، س»: «غيرها».

٣. في المطبوع: «بصحيح» بدل «يصحّ».

٤. في «ج، د، س»: – «كما أنّ الآمر آمر لغيره». و في المطبوع: «كما يكون الآمر آمراً لغيره» بدلها.

٥. في «ج»: + «أنّ الآمر آمر لغيره، ولا يصحّ أن».

٦. في «ألف»: «غير لرسول اللّٰه» بدل «رسول اللّٰه». و في «د، س»: «غير الرسول» بدله.

٧. في «د، س»: + «دعاه». و في «ب»: – «رجلاً».

٨. في «ألف»: – «رجلاً في المباهلة إلّا أمير المؤمنين عليه السلام».

٩. بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٣٥٠، ح ١٠؛ و ج ٣٥، ص ٢٥٨؛ و ج ٤٩، ص ١٨٨ (في كلّها نقلاً عن الفصول المختارة).

الفَصلُ السادسَ عَشَرَ

[قَصيدةُ الفَرَزدَقِ في مَدحِ الإمامِ السجّادِ عليه السلام]

٣٩ قالَ الشَّيخُ: و إنّي[1] لأَستَحْسِنُ قَولَ الفَرَزدَقِ[2] في كَلِمتِه التي يَمدَحُ فيها عليَّ بنَ الحُسَينِ عليه السلام، و إنّه لَيَليقُ بما تَقَدَّمَ في هذه الفُصولِ و يُجانِسُه؛ حَيثُ يَقولُ ـ و هو يَعني زَينَ العابِدينَ عليه السلام ـ:

يَكـــادُ يُـــمسِكُهُ عِـــرفانَ راحَـــتِهِ

رُكـــنُ الحَـطيمِ إذا مـا جـاء يَسـتَلِمُ

---

١. في «ب» و المطبوع: «و إنّني».

٢. هو أبو فراس همّام بن غالب بن صعصعة بـن نـاجية التـميميّ البـصريّ الشـاعر، ولد بـالبصرة سنة ٣٨ ق، و أقام في باديتها مع أبيه، و ظهرت فيه ملكة الشعر و هو غـلام، قـيل: فـجاء بـه أبـوه عليّ بن أبي طالب عليه السلام بعد وقعة الجمل، و أخـبر أنّـه شـاعر، فـقال: «عـلّمه القـرآن»، فـلم يـنظم شعراً حتّى حفظ القرآن. له رواية عن عـدّة مـن الصـحابة، و أرسـل عـن الإمـام عـليّ عليه السلام، ذكـره الكشّـي رحمه الله فـي رجـاله، ص ١٣٠، الرقـم ٢٠٧ و ذكـره شـعره هـذا بـتمامه. ولم يـوثّقه أحـد مـن أصحابنا الرجـاليّين، إلّا أنّ بـعضهم قـال: إنّـه مـمدوح. و ضـعفّه ابـن حبّان و بـعض آخـر مـن عـلماء أهـل السـنّة. للـمزيد راجـع: رجـال الطوسي، ص١١٩، الرقـم ١٢٠٨؛ رجـال ابـن داود، ص ٢٧١، الرقم ١١٦٩؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٨٩، الرقم ٢٢٦؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٣٤٥، الرقم ٦٦٩٨؛ الإصابة، ج ٥، ص ٣٠٠، الرقم ٧٠٥٠؛ هدية العارفين، ج ٢، ص ٥٠؛ معجم المطبوعات العربية، ج ٢، ص ١٤٤٤.

مُشـــتَقَّةٌ مِـــن رَســـولِ اللّٰـهِ نَـبعَتُهُ

طَـابَت عَـناصِرُهُ[١] و الخيمُ[٢] و الشِّيَمُ[٣]

يَنجـابُ[٤] نـورُ الهُـدىٰ عـن نورِ غُرَّتِهِ

كالشَّمسِ يَـنجابُ عـن إشـراقِـها الظُّـلَمُ

يُـغضِي[٥] حَـياءً، و يُـغضىٰ مِـن مَـهابَتِهِ

فَـــما[٦] يُكـــلَّمُ إلّا حـــينَ يَـــبتَسِمُ

هــذا ابــنُ فــاطمةَ، إن كُـنتَ جـاهِلَهُ[٧]

بـــجَدِّه أنـــبياءُ اللّٰـــهِ قـــد خُـتِمُوا

و لَـيسَ قـولُكَ: مَـن هــذا؟ بِـضائِرِهِ[٨]

العُـربُ تَـعرِفُ مَـن[٩] أنكَـرتَ و العَـجَمُ

---

١. في حاشية «ب»: «أُرومته». و في ديوان الفرزدق: «مَغارسه».

٢. «الخِيم» بالكسر: السجّية، و الطبيعة، و الخُلُق، وسعة الخُلق. قيل: الأصل فارسيّ معرّب لا واحد له من لفظه. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ٣١٦؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ١٩٤ (خيم).

٣. «الشِّيَم» جمع «الشيمة»، بمعنى الطبيعة، و الجِبِلّة، و الغريزة. وشيمة الإنسان: خُلُقه. راجع: كتاب العين، ج ٦، ص ٢٩٣؛ المصباح المنير، ص ٣٢٩ (شيم).

٤. في أكثر المصادر الناقلة: «ينشقّ». و «ينجابُ» أيضاً بمعنى «ينشقّ»، مِن جابَ يجوبُ جَوْباً؛ أي: قَطَعَ، و خَرَقَ. و «انجابَ السحابُ»؛ أي: انكشف. راجع: المصباح المنير، ص ٦٩٣؛ لسان العرب، ج ١، ص ٢٨٥ (جوب).

٥. «الإغضاء»: إدناء الجُفون، و غَضّ البصر. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ٤٣١؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٢٨ (غضو).

٦. في المطبوع: «فلا».

٧. في «ألف، ج، د» و حاشية «س»: «تنكره». و في حاشية «ب»: «تناكره».

٨. «الضائر» من الضَّيْر، بمعنى المَضَرّة و الحرج؛ أي المُضرّ له. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٥٤ (ضير).

٩. في «ألف، ج، د» و حاشية «ب»: «ما».

مِـــن مَـعشَرٍ: حُـبُّهُم دِيـنٌ،[١] و بُـغضُهُمُ
كُـــفرٌ، و قُـــربُهُمُ مَـــنجىً و مُـعتَصَمُ
يُســـتَدفَعُ الشَّـــرُّ[٢] و البَـــلوىٰ بـــحُبِّهِمُ
و يُســـتَرَبُّ[٣] بـــهِ الإحســـانُ و النِّـــعَمُ
مُـــقَدَّمٌ بَـــعدَ ذِكـــرِ اللّـــهِ ذِكـــرُهُمُ
فـي كُـلِّ فَـرْضٍ[٤] و مَـختومٌ بِـهِ الكَـلِمُ
إن عُـــدَّ أهـــلُ التُّـــقىٰ[٥] كـانوا أئـمَّتَهُمْ
أو قيلَ: مَن خَيرُ أهـلِ الأرضِ[٦]؟ قيلَ: هُـمُ
لايَســـتَطيعُ[٧] جَـــوادٌ[٨] بُـــعدَ غـــايَتِهِمُ[٩]
ولا يُـــــدانـــيهِمُ قَـــومٌ و إن كَـــرُمُوا
هُـــمُ الغُـيوثُ[١٠] إذا[١١] مـا أَزمـةٌ أَزَمَت[١٢]
و الأُسْدُ[١٣] أُسْدُ الشَّرىٰ[١٤] و البَأسُ مُحتَدِمُ[١٥]

---

١. في «ب»: «فرض».
٢. في «د» و حاشية «ب»: «الضرّ». و في المطبوع: «السوء».
٣. في «د، س» و بعض المصادر: «و يُستزاد». و في حاشية «ج»: «و يستقيم».
٤. في رجال الكشّي: «يوم». و في ديوان الفرزدق و الاختصاص: «بدءٍ».
٥. في حاشية «ج»: «الندى».
٦. في «س»: «خلق اللّه» بدل «أهل الأرض».
٧. في «ألف، د»: «لا يُستَطاع».
٨. في «د»: «جواداً». و في حاشية «ج»: «فخار».
٩. ديوان الفرزدق: «جودهم».
١٠. «الغُيُوث» جمع «الغَيْث» بمعنى المَطَر. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ٤٤٠ (غيث).
١١. في المطبوع: «إذ».
١٢. «الأَزْمة»: الشدّة، و القَحْط. راجع: المصباح المنير، ص ١٣ (أزم).
١٣. «الأُسْد» جمع «الأسد»، و هو معروف من السِّباع. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٧٢ (أسد).
١٤. «الشَّرىٰ»: الناحية، و خَصّ بعضهم به ناحية النهر. و قيل: مأسدة جانب الفرات. يقال: شَرَى الفُرات؛ أي ناحيتُه. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٣٠ (شرى).
١٥. الاختصاص: «تَحْتَدم». و «الاحتدام»: شدّة الحرّ. و احتدام النار: التهابها و شدّتها. راجع: لسان
↔

لا يَـنْقُصُ[١] العُسرُ بَسطاً مِن أكُفِّهِمُ
سِيَّانِ[٢] ذلكَ: إن أثْرَوا[٣]، وإن عَدِمُوا
أيُّ الخَلائِقِ لَيسَت في رِقابِهِمُ
لِأوَّلِيَّةٍ هذا أو لَهُ نِعَمُ[٤]؟
ما قالَ: «لا» قَطُّ إلّا في تَشَهُّدِهِ
لولا التَّشَهُّدُ كانَت لاءَهُ نَعَمُ
مَن يَعْرِفِ[٥] اللّهَ يَعرِفْ[٦] أوَّلِيَّةَ ذا
فَالدِّينُ مِن بَيتِ هذا نالَهُ الأُمَمُ
مَن جَدُّهُ دانَ فَضلُ الأنبياءِ لَهُ
و فَضلُ أُمَّتِهِ دانَت لَهُ الأُمَمُ[٧]

↔ العرب، ج ١٢، ص ١١٧ (حدم).

١. في «ب» و المطبوع: «لا تهبض».

٢. «سيّان» تثنية «السِّيّ»، بمعنى المكان المستوي؛ أي: مثلان. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٣٢٥ (سيي).

٣. «أثرى» من «الثَّرْوَة» بمعنى كثرة المال؛ أي: استغنى، و كثر مالُه. راجع: المصباح المنير، ص ٨١ (ثرو).

٤. لم يَرد هذا البيت في «ألف، ب، ج» و أكثر المصادر. و في «د» ورد بعد البيتين الآتيين.

٥. ديوان الفرزدق: «يشكر».

٦. ديوان الفرزدق: «يشكر».

٧. ديوان الفرزدق، ج ١، ص ٥٠ و ٥١ (مع اختلاف في بعض الألفاظ). و نُقل عنه أيضاً في المصادر التالية: رجال الكشّي، ص ١٣٠، الرقم ٢٠٧؛ الاختصاص، ص ١٩٢؛ الأمالي للسيّد المرتضى، ج ١، ص ٦٧ و ٦٨؛ الإرشاد، ج ٢، ص ١٥١؛ عيون المعجزات، ص ٧١ ـ ٧٣؛ بشارة المصطفى، ج ٢، ص ٢٤٥؛ روضة الواعظين، ج ١، ص ٢٠٠؛ الخرائج، ج ١، ص ٢٦٨؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ١٦٩؛ كشف الغمّة، ج ٢، ص ٤٤، تأريخ مدينة دمشق، ج ٤١، ص ٤٠٢؛ تهذيب الكمال، ج ٢٠، ص ٤٠٠ و ٤٠١؛ وفيّات الأعيان، ج ٥، ص ١٤٥؛ و ج ٦، ص ٩٥ و ٩٦؛ الأغاني، ج ١٤، ص ٧٥؛ و ج ١٩، ص ٤٠؛ التذكرة لابن الجوزي، ص ٣٢٩؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٨، ص ٢١٩ (في كلّ المصادر المذكورة مع اختلافٍ في اللفظ و تقدّمٍ و تأخّرٍ في الأبيات).

و في مِثلِه لعَليٍّ بنِ محمّدٍ العَلَويِّ[١] الحَمّانِيِّ رضى اللّٰه عنه[٢]: ٤٠

بَينَ الوَصيِّ و بَينَ المُصطفَىٰ نَسَبٌ تَحتالُ فيه المَعالي و المَحاميدُ
كانا كشَمسِ نَهارٍ في البُروجِ كما أدارَها تَمٌّ إحكامٌ و تَجويدُ
كسَيرِها انتَقَلا[٣] مِن طاهرٍ عَلَمٍ إلىٰ مُطَهَّرَةٍ آباؤُها صِيدُ
تَفَرَّقا عِندَ عَبدِ اللّٰهِ و اقتَرَنا بَعدَ النُّبوّةِ تَوفيقٌ و تَسديدُ
و ذَرَّ ذو العَرشِ ذَرّاً[٤] طابَ بَينَهما فانبَثَّ نورٌ له في الأرضِ تَخليدُ
نورٌ تَفَرَّعَ عِندَ البَعثِ فانشَعَبَت مِنهُ شُعوبٌ لَها فِي الدِّينِ[٥] تمهيدُ
هُم فِتيَةٌ كَسُيوفِ الهِندِ طالَ بِهِم عَلَى المَطاوِلِ آباءٌ مَناجِيدُ
قَومٌ لَماءُ المَعالي[٦] في وُجوهِهِمُ عِندَ التَّكرُّمِ[٧] تَصويبٌ و تَصعيدُ

---

١. «ب»: - «العلويّ».

٢. في «د»: + «يقول». و الرجل هو عليّ بن محمّد بن جعفر بن محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، يُكنّى أبا الحسن أو الحسين، المعروف بالأفوه، و عرّف بالحمّاني؛ لأنّه كان ينزل بالكوفة في بني حمّان، فنسب إليهم. شعره مشهور معروف، حيث قد نقل ابن شهر آشوب رحمه الله عن ناصر: «لو جاز قراءة شعر في الصلاة لكان شعر الحمّاني»، و هو من شعراء قضيّة الغدير، له ديوانٌ ذَكرَه ابن عنبة و المحقّق الطهراني رحمه الله و غيرهما. و كان مفتياً بالكوفة و مدرّساً؛ قال المسعودي في مروج الذهب: «ولم يكن أحد بالكوفة من آل عليّ بن أبي طالب يتقدّمه في ذلك الوقت». قيل في وفاته: ٢٤٥ ق. راجع: مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٢٢؛ سمط اللآلي، ج ١، ص ٤٣٩؛ الأنساب، ج ٤، ص ٢٣٥ و ٢٣٦؛ المجدي، ص ١٢٦؛ معالم العلماء، ص ١٨٤؛ مستدركات أعيان الشيعة، ج ٢، ص ٢٠٥ ـ ٢١١؛ الذريعة، ج ٣، ص ٧٤٧.

٣. في «س»: «إكسيرها انتقل» بدل «كسيرها انتقلا».

٤. في «ألف، ب، ج»: «ذروا».

٥. في «ج»: «الأرض».

٦. «س»: «الحلم المطاول» بدل «لماء المعالي».

٧. في «س»: «الناس».

يَدْعونَ أحمدَ إنْ عُدَّ[١] الفَخارُ أباً ... و العُودُ يَنبُتُ في أفنانِهِ[٢] العُودُ

و المُنعِمونَ إذا ما لَم تَكُن نِعَمٌ ... و الذائدونَ إذا قَلَّ المَذاويدُ

أَوفَوا مِنَ المَجدِ و العَلياءِ في قُلَلٍ[٣] ... شُمٍّ قَواعِدُهُنَّ الفَضلُ[٤] و الجودُ

ما سُوِّدَ الناسُ إلّا مَن تَمَكَّنَ في ... أحشائِهِ لَهُمُ وُدٌّ و تَسويدُ

بُسْطُ الأَكُفِّ إذا شيمَت مَخائلُهُم ... أُسْدُ اللِّقاءِ إذا صُدَّ الصَّناديدُ

يَزهو المَطافُ إذا طافُوا بِكَعبَتِهِ ... و يَستنيرُ[٥] لَهُم منهَا القَواعِيدُ

في كُلِّ يَومٍ لَهُم بَأسٌ يعاشُ بِهِ ... و لِلْمَكارِمِ مِن أفعالِهِم عِيدُ

مُحَسَّدونَ و مَن يَعقِدْ بِحُبِّهِمُ ... حَبلَ المَوَدَّةِ يَضحىٰ و هوَ مَحسودُ

لا يُنكَرُ[٦] الدَّهرُ إن ألوىٰ بحقِّهِمُ ... فالدَّهرُ مُذ كانَ مَذمومٌ ومَحمودُ

و نَظيرُ هذا بَيتانِ مِن قِبَلِه رحمه اللّٰه أيضاً[٧]:

رَأَت[٨] بَيتِي علىٰ رَغْمِ المُلاحي[٩] ... هوَ البيتُ المُقابِلُ لِلضَّراحِ[١٠]

و والدِيَ المُشارُ بهِ إذا ما ... دَعا الداعِي «بِحَيَّ علَى الفَلاحِ»[١١]

---

١. في «ألف، ج، د، س»: «جدّ».

٢. في «ب»: «أثنائه». و «الأفنان»: الأغصان، جمع الفنن. راجع: المصباح المنير، ص ٤٨٢ (فنن).

٣. في «ألف، د»: «ملك».

٤. في «ألف»: «البواس». و في «ج، د، س»: «البأس».

٥. في «ألف، ج، س»: «و تشرّبت». و في «د»: «ونشرت».

٦. في «ب، ج، س»: «لا تنكر».

٧. في «ب، ج، د، س»: - «أيضاً».

٨. في المناقب لابن شهر آشوب: «و إذ»، و هو الأنسب بالمعنى.

٩. في المطبوع: «الملاح». و «المُلاحي» مِن لَحَا الرجلَ لَحْواً: شتمه. و ملاحاة الرجل: منازعته و مخاصمته؛ أي: على رغم المخالف أو الخصم أو المنازع. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٤٢ (لحو).

١٠. «الضُّراح» بضمّ الضاء: بيت في السماء حيال الكعبة. و قيل: هو البيت المعمور. راجع: كتاب العين، ج ٣، ص ١٠٤؛ النهاية، ج ٤، ص ٨١؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٥٢٧ (ضرخ).

١١. نُقل في: المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٢٣٦؛ كتاب الأربعين للماحوزي، ص ٣٥٥؛ الغدير، ج ٣، ص ٦٥؛ أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٣١٦.

٤١ و في مِثلِ ذلكَ[١] قَولُ العبّاسِ بنِ الحسنِ بنِ عُبَيدِ اللّهِ بنِ العَبّاسِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام[٢] مُحتجّاً بفَضلِه علىٰ قُرَيشٍ التي هيَ أفضَلُ الخَلقِ جَميعاً[٣]:

وقالَت قُرَيشٌ: لَنا مَفخَرٌ ... رَفيعٌ علَى الناسِ لا يُنكَرُ

فقَد صدَقُوا، لهُمُ فَضلُهُمْ ... و بَينَهمُ رُتَبٌ تُبصَرُ[٤]

و أدناهُمُ[٥] رَحِماً بِالنَّبيّ ... إذا فَخَرُوا فَبِهِ المَفخَرُ

بنا الفَخرُ مِنكُم[٦] علىٰ غَيرِكُمْ ... فَأمّا عَلَينا فَلا تَفخَروا

فَفَضلُ النَّبيِّ عَلَيكُم لَنا ... أقَرُّوا بِهِ بَعدَ ما[٧] أنكَرُوا

فإنْ طِرتُمُ بسِوىٰ مَجدِنا ... فإنّ جَناحَكُمُ الأقصَرُ[٨]

---

١. «س»: «هذا».

٢. الرجل ذكره الخطيب في تأريخ بغداد، ج ١٢، ص ١٢٥، الرقم ٦٥٨١ و قال: «من أهل مدينة رسول اللّه ﷺ، قدم بغداد في أيّام هارون الرشيد، و أقام في صحابته، و صحب المأمون بعده، وكان عالماً شاعراً فصيحاً، و يزعم أكثر العلويّة أنّه أشعر ولد أبي طالب...». و عن البخاري: «ما رأيت هاشميّاً أغرب لساناً منه». و هو أكبر ولد أبيه، وله أشعار في مدح أبي طالب و عبد اللّه. و من ولده ابن الأفطسيّة الشاعر، و هو عبد اللّه بن العبّاس، كانت أُمّه أفطسيّة. و توفّي العبّاس بن الحسن ـ على قول الصفدي ـ في عام ١٩٣ ق. للمزيد راجع: المجدي في أنساب الطالبين، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨؛ الوافي بالوفيات، ج ١٦، ص ٣٧٠؛ عمدة الطالب، ص ٣٥١؛ سرّ السلسلة العلويّة، ص ٩٣؛ بحار الأنوار، ج ٤٢، ص ٧٥؛ أعيان الشيعة، ج ٧، ص ٤١٣؛ مستدركات علم الرجال، ج ٤، ص ٣٤٣، الرقم ٧٤١٨.

٣. في «د»: + «و قال شعراً».

٤. في المطبوع: «تقصر».

٥. في «ب، د، س» و كتاب الأربعين: «فأدناهم».

٦. في المجدي: «يفخرون» بدل «الفخر منكم».

٧. في «ألف، ج» و الصراط المستقيم: «بعد أن» بدل «بعد ما». و في «ب، د، س»: «بعد أو» بدله. و في أعيان الشيعة: «أو له» بدله.

٨. نُقل في: المجدي، ص ٢٣٦ (البيت الأوّل و الرابع)؛ الصراط المستقيم، ج ١، ص ٢٢٩؛ كتاب الأربعين للماحوزي، ص ٣٥٥؛ أعيان الشيعة، ج ٧، ص ٤١١.

و مِمّا يَدخُلُ في جُملةِ هذا النَّظمِ مِن نَثرِ الكلامِ[١] قَولُ داودَ بنِ القاسِمِ أبي هاشِمِ[٢] الجَعفَريِّ رحمه اللّٰه، و قد دَخَلَ[٣] علىٰ محمّدِ بنِ عَبدِ اللّٰهِ[٤] بنِ طاهرٍ بَعدَ قَتلِ

---

١. في «س»: - «من نثر الكلام».

٢. في «ألف»: «داود بن أبي القاسم بن أبي هاشم». و في «د»: «داود بن القاسم بن أبي هاشم» و في «س»: «داود بن القاسم». و الرجل هو «أبو هاشم داود بن القاسم بن إسحاق بن عبد اللّٰه بن جعفر بن أبي طالب عليهم السلام» من أجلّة أصحاب جمع من الأئمّة عليهم السلام من الإمام الرضا عليه السلام إلى صاحب الأمر عليه السلام، و روى عن كلّهم؛ بل كان له موقع جليل عند الأئمّة عليهم السلام، و كان منقطعاً إليهم، و له عنهم أخبار و رسائل و روايات قد جمعها أبو عبد اللّٰه الجوهري (ت ٤٠١ق) صاحب مقتضب الأثر في كتاب سُمّي بكتاب «أخبار أبي هاشم الجعفري»، و قد وثّقه النجاشي و الطوسي و الحلّي و ابن شهر آشوب و ابن داود و غيرهم - رحمهم اللّٰه - و ذكر الطوسي أنّ له شعراً جيّداً فهيماً، و أنّه كان مقدّماً عند السلطان، و له كتاب. و وصفه السيّد ابن طاووس رحمه الله بأنّه كان «عالماً عاملاً أديباً ورعاً زاهداً فاضلاً، و لم يكن في آل أبي طالب مثله في زمانه في علوّ النسب، و كان مقدّماً عند السلطان، توفّي سنة ٢٦١ ق».
و قال السيّد ابن طاووس رحمه الله أيضاً: «كان أبوه القاسم بن إسحاق أمير اليمن، رجلاً جليلاً، و هو ابن خالة مولانا الصادق عليه السلام؛ لأنّ أُمّ حكيم بنت القاسم بن محمّد بن أبي بكر أُخت أُمّ فروة أُمّ مولانا الصادق عليه السلام». راجع: رجال النجاشي، ص١٥٦، الرقم ٢١١؛ الإمامة و التبصرة، ص ١٠٦؛ الفهرست للطوسي، ص ١٢٤، الرقم ٢٧٦؛ رجال الطوسي، ص ٣٧٥، الرقم ٥٥٥٣؛ و ص ٣٩٩، الرقم ٥٨٤٧؛ خلاصة الأقوال، ص١٤٢، الرقم٣؛ رجال ابن داود، ص ٩١، الرقم٥٩٣؛ معالم العلماء، ص٤٧؛ إعلام الورى، ص ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٦؛ الذريعة، ج ١، ص ٥٢، الرقم ٢٩٠؛ تأريخ بغداد، ج ٨، ص ٣٦٥، الرقم ٤٤٧١؛ الأنساب، ج ٢، ص ٦٧.

٣. في «د، س»: + «يوماً».

٤. في «ألف، ب، د، س»: - «بن عبد اللّٰه». و هو «محمّد بن عبد اللّٰه بن طاهر»، أمير بن أمير بن أمير، ولي أمارة بغداد في أيّام المتوكّل، و كان أديباً شاعراً، مؤلفاً لأهل العلم و الأدب، قد وقع في سندين من أسانيد الشيخ الصدوق رحمه الله، و في كليهما روى عنه محمّد بن معقل القرميسيني، و في أحد منهما روى عن أبي الصلت الهروي، و في آخرَ رأى هو أبا الصلت المذكور و إسحاق بن راهويه و أحمد بن محمّد بن حنبل عند أبيه و سأل عنهم مسائل و باحثهم. مات في سنة ٢٥٣ ق، و دفن في مقابر قريش، و قد نقل الخطيب في تأريخه أشعار مختلفة عنه، و بأمره قتل أبو الحسين يحيى بن عمر من أعقاب زيد الشهيد، كما سيأتي ذكره بُعيد هذا. راجع: تأريخ بغداد، ج ٣، ص ٣٧ - ٤٠، الرقم ١٠٠٤؛ الخصال، ص ٥٣، ح ٦٨؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٦؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٩، ص ١٧٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٢٥٦، الرقم ١١١٢٧.

يَحيَى بنِ عُمَرَ المَقتولِ بِشاهِي رحمه اللّٰه[١] فقالَ لهُ: أيُّها الأميرُ، إنّا قد جِئناكَ لِنُهَنِّيَكَ بأمرٍ لَو كانَ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله حَيّاً لَعَزَّيناهُ بِه.

و في مِثلِه قَولُ بَعضِ الشيعةِ لِرَجُلٍ مِن الناصِبَةِ في مُحاوَرَتِه[٢] له في فَضلِ آلِ محمّدٍ عليهم السلام: أ رَأَيتَ لَو بَعَثَ اللّٰهُ[٣] نَبيَّه[٤] محمّداً صلى اللّٰه عليه و آله أينَ تَرىٰ كانَ يَحُطُّ رَحلَه و ثِقلَهُ؟

قالَ[٥]: فقالَ له[٦] الناصِبُ: كانَ يَحُطُّه في أهْلِه وَ وَلَدِه.

قالَ[٧]: فقالَ لهُ الشيعيُّ[٨]: فَإنّي قد حَطَطتُ هَوايَ[٩] حَيثُ يَحُطُّ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله رَحلَه و ثِقلَه.

---

١. الرجل هو يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد الشهيد أبو الحسين، كانت أُمّه أُمّ الحسن بنت عبد اللّٰه بن إسماعيل بن عبد اللّٰه بن جعفر بن أبي طالب عليه السلام، خرج بالكوفة في أيّام المستعين و دعا إلى الإمام الرضا عليه السلام، و كان رجلاً فارساً شجاعاً، حتّى قوي أمره جدّاً، فقُتل في عام ٢٥٠ ق، و أُرسل رأسُه إلى محمّد بن عبد اللّٰه بن طاهر و نُقل: لمّا جيء برأسه إلى محمّد بن عبد اللّٰه بن طاهر دخل الناس يهنّونه بالفتح و الظفر، فدخل عليه أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري المذكور و قال ما قال. راجع: تأريخ مدينة دمشق، ج ١٤، ص ٤٤؛ تأريخ الطبري، ج ٧، ص ٤٢٥؛ البداية و النهاية، ج ١١، ص ٨؛ مقاتل الطالبيّين، ص ٤٢٠ ـ ٤٣٠؛ عمدة الطالب، ص ٢٧٣؛ الغدير، ج ٣، ص ٢٧٣.

٢. في المطبوع: «محاورة».

٣. في المطبوع: «أنّ اللّٰه بعث» بدل «بعث اللّٰه».

٤. في «ألف، د، س»: - «نبيّه».

٥. في المطبوع: - «قال».

٦. في المطبوع: + «الرجل».

٧. في المطبوع: - «قال».

٨. في المطبوع: «المتشيّع».

٩. في «ألف»: «رحلي».

وَ مِنهُ قَولُ الكُمَيتِ بن زَيدٍ رحمه اللّٰه[١]:

مـا أُبـالي إذا حَـفِظتُ أبـا القا سِـــم فـــيهِم مَـــلامَةَ اللَّـوّامِ
مَـا أُبـالي و لَـن أُبـالِيَ فـيهِمْ أبَـداً رَغْـمَ[٢] سـاخِطينَ رِغـامِ[٣]
فَـهُمُ[٤] شـيعَتي، و قِسـمي مِـنَ الأُ مَّـةِ حَسـبي مِـن سـائِرِ الأقسـامِ

---

١. «كميت بن زيد بن خنيس بن مجاهد بن وهيب بن عمرو بن سبيع بن مالك بن سعد بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة أبو المستهلّ الأسدي»، شاعر معروف من أهل الكوفة، المولود عام ٦٠ ق، كان في أيّام بني اُميّة، جمع شعره جملة من الأدباء كالأصمعي و ابن السكّيت و السكّري و غيرهم، و جمع شعره من المعاصرين الدكتور داود سلوم و طبع في بغداد، و ترجم ديوانه المدوَّن باللغة الألمانيّة أيضاً. قال أبو عبيدة في وصف شعره: «لو لم يكن لبني أسد منقبة غير الكميت لكفاهم». و قال أبو عكرمة الضبّي: «لولا شعر الكميت لم يكن للّغة ترجمان». و هو من الباذلين سعيَهُ الجزيل في مدح أهل البيت عليهم السلام، و كان من الممدوحين و المقرّبين عند الأئمّة المعصومين عليهم السلام، مات في حياة الإمام الصادق عليه السلام، و رُوي في روايات الأصحاب: أنّ الإمام الباقر عليه السلام رفع يده و قال: «اللّهمّ اغفر للكميت، اللّهمّ اغفر للكميت». و قال عليه السلام له أيضاً: «لا تزال مؤيّداً بروح القدس ما دمت تقول فينا». و له في مدح أهل البيت عليهم السلام كتاب يُسمّى بالهاشميّات، شرحوه كثير من الأُدباء و العلماء، منها شرح لأبي ريّاش القيسي، و شرح محمّد شاكر خيّاط النابلسي، و شرح لمحمّد محمود الرافعي و غيرهم. و قيل: قتله جند يوسف بن عمر الثقفي في عام ١٢٦ ق. راجع: رجال الكشّي، ج ٢، ص ٤٦١ ـ ٤٦٨، ح ٣٦١ ـ ٣٦٧؛ رجال الطوسي، ص ٢٧٤، الرقم ٣٩٦٧؛ معالم العلماء، ص ١٨٥؛ رجال ابن داود، ص ١٥٦، الرقم ١٢٤٧؛ منهج المقال لميرزا محمّد، ص ٢٦٩؛ الذريعة، ج ١٧، ص ٩٠، الرقم ٤٨٤؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٥٠، ص ٢٢٩ ـ ٢٤٧، الرقم ٥٨٢٨؛ و ج ٦٢، ص ٤٣٥، الرقم ٧٩٧٠؛ معجم الشعراء للمرزباني، ص ١٧٠ و ٣٤٧ و ٣٤٨؛ كشف الظنون، ص ٨٠٨؛ معجم المؤلّفين، ج ٨، ص ١٤٧؛ معجم المطبوعات العربيّة، ج ١، ص ٣١١؛ و ج ٢، ص ١٥٧٠؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٢٣٣؛ الكميت بن زيد سيرته و الهاشميّات لعبد المتعال الصعيدي، طبعة ١٩٢٧ ق.

٢. «ألف»: «سخط».

٣. «الرّغام»: التراب. و قيل: التراب اللين، و ليس بالدقيق. و قيل: رمل مختلط بالتراب. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٤٧ (رغم).

٤. هكذا في «ب، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «فيهم».

الفَصلُ السابعَ عَشَرَ

[مَعنىٰ قَولِ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله لأبي بَكرٍ: «لاتَحزَنْ»]

٤٢ و مِن حِكاياتِ الشَّيخِ و كلامِه؛ قالَ الشَّيخُ أيَّدَهُ اللّٰهُ: قالَ أبوالحُسَينِ الخَيّاطُ:[١] جاءَني رَجُلٌ مِن أصحابِ الإمامةِ عن رَئيسٍ لَهُم زَعَمَ أنّه أمَرَه أنْ يَسأَلَني عن قولِ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله لأبي بَكرٍ: ﴿لا تَحْزَنْ﴾[٢]؛ أ طاعةٌ حُزنُ[٣] أبي بكرٍ، أم معصيةٌ؟ قالَ: فإن كانَ طاعةً فقَد نَهاهُ عنِ الطاعةِ[٤]، و إن كانَ معصيةً فقَد عَصىٰ أبو بَكرٍ.

---

١. في «ج»: «الحنّاط»، و هو من سهو النسّاخ، و الرجل هو عبد الرحيم بن محمّد بن عثمان أبو الحسين الخيّاط، إليه تنسب الخياطيّة من المعتزلة، قد ضبط في بعض الكتب بعنوان «أبي الحسن»، و هو أيضاً سهو من النسّاخ. و الرجل معروف عند العلماء و المتكلّمين، كان اُستاذ عبد اللّٰه بن أحمد بن محمود البلخي أبي القاسم الكعبي من كبار المعتزلة أيضاً، قد ذكره المصنّف ـ أعني السيّد المرتضىٰ ـ في آثاره المختلفة، و حكى بعض عقائده. و ذكر أيضاً بعض مقالاته الشهرستاني في الملل و النحل، و البغدادي في الفرق بين الفرق. و لمحمّد بن عبد الوهّاب الجبّائيّ المعتزلي كتاب في ردّ عقائده. و وصَفه ابن النديم ـ على ما نُقل في لسان الميزان عنه ـ بقوله: «كان رئيساً متقدّماً، عالماً بالكلام، فقيهاً، صاحب حديث، واسع الحفظ، يتقدّم سائر المتكلّمين، من أهل بغداد». و للمزيد راجع: تأريخ بغداد، ج ١١، ص ٨٨، الرقم ٥٧٧٠؛ لسان الميزان، ج ٤، ص ٨، الرقم ١٤؛ و ج ٥، ص ٢٧١، الرقم ٩٣٠؛ الملل و النحل، ج ١، ص ١٠٢؛ الفرق بين الفرق، ص ١٠٧؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٢٠؛ تأريخ الإسلام، ج ٢٥، ص ٤٠٤؛ الوافي بالوفيات، ج ١٧، ص ١٨؛ الأمالي للسيّد المرتضى، ج ١، ص ١٦٤ و ١٦٩ و ١٧٨؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٧؛ و ج ٣، ص ٣٠ ـ ٦٠؛ و ج ١١، ص ١٢٠.

٢. إشارة إلى قول اللّٰه تعالىٰ حكاية عنه عليه السلام في سورة التوبة (٩)، الآية ٤٠.

٣. في «ب»: «خوف».

٤. في «ألف، س»: «طاعة» بدون الألف و اللام.

قالَ: فقُلتُ له: دَعِ الجَوابَ اليَومَ؛ و لكِنِ ارجِعْ إليهِ و اسألْه[١] عن قولِ اللّهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ لِموسىٰ عليه السلام: ﴿لا تَخَفْ﴾؛[٢] أيَخلو[٣] خَوفُ موسىٰ عليه السلام مِن أن يَكونَ طاعةً أو معصيةً؟ فإن يَكُن[٤] طاعةً فقَد نَهاهُ عنِ الطاعةِ، و إن يَكُن[٥] معصيةً فقَد عَصىٰ موسىٰ عليه السلام.

قالَ: فمَضىٰ، ثمَّ عادَ إليَّ، فقُلتُ له: رَجَعتَ إليه؟

قالَ: نَعَمْ.

فقُلتُ له: ما قال لَكَ[٦]؟

قالَ: قالَ لِيَ: لا تَجلِسْ إليه.

قالَ الشَّيخُ: و لَستُ أدري صِحَّةَ هذه الحِكايةِ، و لا أُبَعِّدُ أن يَكونَ[٧] تَخَرَّصَها[٨] الخَيّاطُ. و لَو كانَ صادقاً في قوله: إنّ رَئيساً مِن الشيعةِ أنفَذَ[٩] يَسألُه عن[١٠] هذا السؤالِ لَما قَصَّرَ الرَّئيسُ عن إسقاطِ ما أورَدَه مِن الاِعتِراضِ، ويَقوىٰ في النَّفسِ أنَّ الخَيّاطَ أرادَ التقبيحَ علىٰ أهلِ الإمامةِ في تَخَرُّصِ هذه الحِكايةِ، غَيرَ أنّي أقولُ له ولأصحابِه: الفَصلُ بَينَ الأمرَينِ واضِحٌ؛ و ذلكَ أنّي لَو خُلِّيتُ و ظاهِرَ قَولِه تَعالىٰ

---

١. في المطبوع: «فاسأله».
٢. النمل (٢٧): ١٠؛ القصص (٢٨): ٣١.
٣. في «ج، س»: «لا يخلو» بدل «أ يخلو».
٤. في «ألف»: «كان». و في «ب»: «يك».
٥. في «ألف»: «كان». وفي «ب»: «يك».
٦. في «ب» و المطبوع: - «لك».
٧. في «ب، س»: «أن تكون».
٨. في «ب»: «مِن تَخَرُّص» بدل «تخرّصها».
٩. في «د، س»: «أنفذه».
١٠. في «ألف، د، س»: - «عن».

لِموسىٰ عليه السلام: ﴿لا تَخَفْ﴾ و قَولِه لنَبيِّه صلى اللّٰه عليه و آله: ﴿وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾[١] و ما أشبَهَ هذا مِمّا تَوَجَّهَ[٢] إلَى الأنبياءِ عليهم السلام لَقَطَعتُ علىٰ أنّه نَهيٌ لهم عن قَبيحٍ يَستَحِقُّ فاعِلُه الذَّمَّ عَلَيه[٣]؛ لأنَّ في ظاهِرِه[٤] حَقيقةُ النَّهيِ[٥] مِن قَولِه: «لا تَفعَلْ»[٦]، كما أنّ في ظاهِرِ خِلافِه و مُقابِلِه في[٧] الكلامِ حَقيقةُ الأمرِ إذا قالَ له: «افعَلْ»؛ لكنّي عَدَلتُ عنِ الظاهِرِ[٨]؛ لدَلالةٍ عَقليَّةٍ أَوجَبَت علَيَّ العُدولَ عنه، كما توجِبُ[٩] الدَّلالةُ علَيَّ المُرورَ مَعَ الظاهِرِ عندَ عَدَمِ الدليلِ الصارِفِ عنه، و هيَ ما ثَبَتَ مِن عصمةِ الأنبياءِ عليهم السلام التي تُنبئُ عَنِ اجتنابِهِمُ الآثامَ. ٤٣

و إذا كانَ الاِتِّفاقُ حاصِلاً علىٰ أنَّ أبا بَكرٍ لَم يَكُن مَعصوماً كعصمةِ الأنبياءِ عليهم السلام وَجَبَ أن يُجرىٰ كلامُ اللّٰهِ تَعالىٰ فيما ضَمِنَه مِن قِصَّتِه علىٰ ظاهِرِ النَّهيِ وحَقيقتِه، و قُبحِ الحالِ التي[١٠] كانَ عَلَيها، فَتَوَجَّهَ النَّهيُ إليه عنِ استِدامَتِها؛ إذ لا صارِفَ يَصرِفُ[١١] عن ذلكَ مِن عصمةٍ، و لا خَبَرَ عنِ اللّٰهِ سُبحانَهُ فيه[١٢]، ولا عن

---

١. يونس (١٠): ٦٥.

٢. في «ألف» و المطبوع: «يوجّه».

٣. في «ب»: «يستحقّون عليه الذمّ» بدل «يستحقّ فاعله الذمّ عليه».

٤. في «ألف»: + «من».

٥. في «ألف»: «المنهي».

٦. في «د، س»: - «من قوله: لا تفعل».

٧. في «ألف، ج، د، س»: «من».

٨. في المطبوع: + «في مثل هذا».

٩. في «ألف، ج»: «يوجب».

١٠. في «ألف»: «الذي»، و يستلزمه «كان عليه» بعده. و «الحال» يُذكّر و يؤنّث. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ١٩٠ (حول).

١١. في «ألف»: - «يصرف».

١٢. في «د، س»: - «فيه».

رسولِه صلى اللّٰه عليه و آله، فقَد بَطَلَ ما أورَدَهُ الخَيّاطُ، و هوَ فِي الحَقيقةِ رَئيسُ المُعتَزِلَةِ، و بانَ وَهْنُ اعتمادِه.

و يَكشِفُ عن صِحَّةِ ما ذَكَرناهُ: ما تَقَدَّمَ به[١] مَشايِخُنا رَحِمَهمُ اللّٰهُ تعالىٰ: و هو أنَّ اللّٰهَ سُبحانَه لَم يُنزِلِ السَّكينةَ قَطُّ علىٰ نَبيِّه صلى اللّٰه عليه و آله فِي مَوطِنٍ كانَ مَعَه فيهِ أحَدٌ مِن أهلِ الإيمانِ إلّا عَمَّهُم بِنُزولِ[٢] السَّكينةِ و شَمِلَهُم بِها، بذلكَ جاءَ القُرآنُ؛ قالَ اللّٰهُ عزَّ و جلَّ: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَضاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلأَرضُ بِما رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ * ثُمَّ أَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلىٰ رَسُولِهِ وَعلَى المُؤْمِنِينَ﴾[٣]، وَ قالَ تعالىٰ في مَوضِعٍ آخَرَ: ﴿فَأَنْزَلَ ٱللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى ٱلمُؤْمِنِينَ﴾[٤]، و لمّا لَم يَكُن مَعَ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله في الغارِ إلّا أبو بَكرٍ أفرَدَ اللّٰهُ سُبحانَه نَبيَّه صلى اللّٰه عليه و آله بالسَّكينةِ دونَه، و خَصَّهُ بِها، و لَم يُشرِكْهُ مَعَهُ، و قالَ[٥] عَزَّ قائلاً: ﴿فَأَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْها﴾.[٦] فلَو كانَ الرَّجُلُ مؤمِناً لَجَرىٰ مَجرَى المؤمنينَ في عُمومِ السَّكينةِ لهم، و لَولا أنَّهُ أحدَثَ بِحُزنِه[٧] في الغارِ مُنكَراً لِأجلِه تَوَجَّهَ النَّهيُ إلَيه عَن استدامَتِه لَما حَرَمَهُ اللّٰهُ تَعالىٰ مِنَ السَّكينةِ ما تَفَضَّلَ[٨] به علىٰ غيرِه مِن المؤمِنينَ الذينَ كانُوا مَعَ ٤٤

١. في «د، س»: «عن».
٢. في المطبوع: «في نزول» بدل «بنزول».
٣. التوبة (٩): ٢٥ و ٢٦.
٤. الفتح (٤٨): ٢٦.
٥. في «ج» و المطبوع: + «اللّٰه».
٦. التوبة (٩): ٤٠.
٧. في «ألف»: «بخوفه».
٨. في «ألف، د، س»: «يفضل».

رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله في المَواطِنِ الأُخَرِ[١]، علىٰ ما جاءَ في القرآنِ، و نَطَقَ به مُحكَمُ الذِّكرِ بالبَيانِ[٢]، وَ هذا بَيِّنٌ لِمَن تَأَمَّلَهُ.

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: و قَد حَيَّرَ هذا الكلامُ جَماعةً مِن[٣] الناصِبَةِ، و ضَيَّقَ[٤] صُدورَهم، فَتَشَعَّبُوا واختَلَفُوا في الحيلَةِ للتخَلُّصِ منهُ، فما اعتَمَدَ منهم أحَدٌ إلّا علىٰ ما يَدُلُّ علىٰ ضَعفِ عَقلِه و سُخفِ[٥] رأيِه و ضَلالِه عَن الطَّريقِ؛ فقالَ قَومٌ منهم[٦]: إنّ السكينةَ إنّما نَزَلَت علىٰ أبي بَكرٍ. و اعتَلُّوا في ذلكَ بأنّهُ كانَ خائِفاً رَعِباً، و رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله كانَ آمِناً مُطمَئِنّاً. و قالُوا: و الآمِنُ غَنيٌّ عَن السكينةِ، و إنّما يَحتاجُ إلَيها الخائفُ الوَجِلُ[٧].

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: فيُقالُ لهم: قد جَنَيتُم بِجَهلِكم علىٰ أنفُسِكم[٨]، و طَعَنتُم في[٩] كتابِ اللّٰهِ تَعالىٰ بهذا الضَّعيفِ الواهي مِن استِدلالِكم[١٠]؛ و ذلكَ أنّهُ لَو كانَ ما اعتَلَلتُم بِهِ صَحيحاً لَوَجَبَ أنْ لا تكونَ السكينةُ نَزَلَت علىٰ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله في يَومِ بَدرٍ، و لا في يَومِ حُنَينٍ؛ لأنّه لَم يَكُن صلى اللّٰه عليه و آله في

---

١. في المطبوع: «الأُخرى».

٢. في «ألف»: «و التبيان» بدل «بالبيان». و في «د، س»: «بالتبيان».

٣. في «ألف، د، س»: - «من».

٤. في المطبوع: + «عليهم».

٥. «السُّخف»: النقصان و الرقّة و الخفّة في الشيء. يقال: سُخف إسلامه؛ أي نقصه. و سُخفُ العقل: نقصانه و رقّته. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٩١؛ المغرب، ص ٢٦٨ (سخف).

٦. في «ألف، د، س»: «منهم قوم» بدل «قوم منهم».

٧. «الوَجِل» بكسر الجيم: الخائف. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٧٢٢ (وجل).

٨. في «د، س»: «على أنفسكم بجهلكم» بدل «بجهلكم على أنفسكم».

٩. في المطبوع: «على».

١٠. في «ألف، د، س»: «الاستدلال».

هذَينِ المَوطِنَينِ خائفاً[١] و لا جَزِعاً، بَل كانَ آمِناً مُطمَئِنّاً مُتَيقِّناً بِكَونِ الفَتحِ له، و أنّ[٢] اللّٰهَ تَعالىٰ يُظهِرُه ﴿عَلى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ المُشْرِكُونَ﴾[٣]، و فيما نَطَقَ به القُرآنُ مِن نُزولِ السكينةِ عليه ما يُدمِّرُ[٤] علىٰ هذا الاعتِلالِ.

فإن قُلتُم: إنَّ النَّبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله كانَ في هذَينِ المَقامَينِ خائفاً وإن لَم يُبدِ خَوفَه، فلِذلكَ[٥] نَزَلَتِ السكينةُ عَلَيه[٦] فيهما، و حَمَلتُم أنفُسَكُم علىٰ هذه الدَّعوىٰ. ٤٥

قُلنا لكم: و هذه كانَت قِصَّتَه صلى اللّٰه عليه و آله في الغارِ، فبِمَ تَدفَعون ذلكَ؟

فإن[٧] قُلتُم: إنّه صلى اللّٰه عليه و آله قد كانَ مُحتاجاً إلَى السكينةِ في كُلِّ حالٍ؛ لِيَنتَفِيَ عنه الخَوفُ و الجَزَعُ، و لا يَتَعلَّقانِ به في شَيءٍ مِنَ الأحوالِ؛ نَقَضتُم ما سَلَفَ لكم مِن الاعتِلالِ، و شَهِدتُم بِبُطلانِ مَقالِكمُ الذي قَدَّمناه. علىٰ أنَّ نَصَّ التلاوةِ يَدُلُّ علىٰ خِلافِ ما ذَكَرتُموه؛[٨] و ذلكَ أنَّ اللّٰهَ سُبحانَهُ قالَ: ﴿فَأَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا﴾[٩]. فأنبَأَ اللّٰهُ ـ عزَّ و جلَّ ـ خَلقَه: أنَّ الذي نَزَلَت[١٠] عليهِ السكينةُ هوَ المُؤَيَّدُ بالملائكةِ؛ إذ كانَتِ الهاءُ التي في التأييدِ تَدُلُّ علىٰ ما دَلَّت عليهِ الهاءُ التي في نُزولِ السكينةِ، و كانَت هاءُ الكِنايةِ مِن[١١] مُبتَدَإ قَولِه تَعالىٰ:

---

١. في المطبوع: + «ولا رعباً».

٢. في «ألف»: «فإنّ». و في «ب»: «لأنّ».

٣. التوبة (٩): ٣٣؛ الصفّ (٦١): ٩.

٤. دَمَّرَ عليه: أهلكه. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٩١ (دمر).

٥. في «ب» و المطبوع: «و لذلك».

٦. في «د، س»: - «عليه».

٧. هكذا في «ب» و المطبوع. و في سائر النسخ: «و إن».

٨. في «د، س»: «ذكرتم».

٩. التوبة (٩): ٤٠.

١٠. في «ألف، ب»: «أنزلت».

١١. في المطبوع: «في».

﴿إِلّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللّٰهُ﴾ إلىٰ قَولِه ﴿وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْها﴾[١] عَن مُكَنًّى واحدٍ، ولَم يَجُز أن يكونَ[٢] عَن اثنَينِ غَيرَينِ، كما لا يَجوزُ أن يَقولَ القائلُ: «لَقيتُ زَيداً فكلَّمتُه و أكرَمتُه»، فيكونَ الكلامُ لِزَيدٍ بِهاءِ الكِنايةِ، و تَكونَ الكرامةُ لِعَمرٍو أو خالِدٍ أو بَكرٍ. و إذا كانَ المؤيَّدُ بالمَلائكةِ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله باتّفاقِ الأُمَّةِ فقَد ثَبَتَ أنَّ الذي نَزَلَت عَلَيه السكينةُ هوَ خاصَّةً دونَ صاحِبِه، و هذا ما لا شُبهةَ فيه.

و قالَ قَومٌ[٣] منهم: إنَّ السكينةَ و إنِ اختُصَّ بها النَّبيُّ صلى اللّٰه عليه و آله فلَيسَ يَدُلُّ ذلكَ علىٰ نَقصِ الرَّجُلِ؛ لأنَّ السكينةَ إنّما يَحتاجُ إليها الرَّئيسُ المَتبوعُ دونَ التابِعِ.

فيُقالُ لهم: هذا[٤] رَدٌّ علَى اللّٰهِ سُبحانَه؛ لأنّه قد أنزَلَها علَى الأتباعِ المَرؤُوسينَ بِبَدرٍ و حُنَينٍ و غَيرِهما مِن المَقاماتِ، فيَجِبُ علىٰ ما أصَّلتُموه[٥] أن يَكونَ اللّٰهُ سُبحانَهُ فَعَلَ بِهِم ما لم تَكُن[٦] بِهِمُ الحاجَةُ إلَيه، وَ لو فَعَلَ ذلكَ لَكانَ عابِثاً، تَعالَى اللّٰهُ عمّا يَقولُ الظالِمونَ[٧] عُلُوّاً كَبيراً[٨].

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: و هاهُنا شُبهةٌ يُمكِنُ إيرادُها هيَ أقوىٰ مِمّا تَقَدَّمَ، غَيرَ أنَّ القَومَ لَم يَهتَدُوا إليها، ولا أظُنُّ أنّها خَطَرَت بِبالِ أحدٍ منهم، و هيَ أن يقولَ قائلٌ:

---

١. التوبة (٩): ٤٠.

٢. في «ج» و المطبوع: «أن تكون».

٣. في «ألف»: «فريق».

٤. في المطبوع: + «أيضاً».

٥. أصَّلَهُ: جَعَلَهُ أصلاً. راجع: المصباح المنير، ص ١٦ (أصل).

٦. في «ألف، ب»: «لم يكن».

٧. في «د، س»: «المبطلون».

٨. إشارة إلى الآية ٤٣ من سورة الإسراء (١٧): ﴿سُبْحانَهُ وَ تَعالىٰ عَمّا يَقُولُونَ عُلُوّاً كَبيراً﴾.

٤٦ قد وَجَدنا اللّٰهَ سُبحانَهُ ذَكَرَ شَيئَينِ، ثُمَّ عَبَّرَ عن أحَدِهما بِالكِنايةِ، فكانَتِ الكِنايةُ عنهُما مَعاً[١] دونَ أن تَختَصَّ بِأحَدِهما، و هو مِثلُ قَولِه سُبحانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَالفِضَّـةَ وَلا يُنْفِقُونَها فِى سَبِيلِ ٱللّٰهِ﴾[٢]، فَـأَورَدَ لَـفظَ الكِـنايةِ عَـن الفِـضَّةِ خاصَّةً، و إنّما أرادَهُما جميعاً مَعاً، و[٣] قالَ الشاعِرُ:

نَـحنُ بِـما عِـندَنا و أنتَ بِـما عِندَكَ راضٍ و الأمرُ[٤] مُـختَلِفُ[٥]

و إنّما أرادَ: نَحنُ بما عِندَنا راضونَ، و أنتَ راضٍ بِـما عِـندَكَ؛[٦] فَـذَكَـرَ أحَـدَ الأمرَينِ، واستَغنىٰ عَن الآخَرِ، كذلكَ يَقولُ سُبحانَه: ﴿فَأَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾[٧]، و يُريدُهما جَميعاً دونَ أحَدِهما.

و الجَوابُ عن هذا ـ و بِاللّٰهِ التوفيقُ ـ: أنَّ الاقتِصارَ بالكِنايةِ علىٰ أحَدِ المَذكورَينِ[٨]

---

١. في «د» و المطبوع: - «معاً».

٢. التوبة (٩): ٣٤.

٣. في «ج» و المطبوع: + «قد».

٤. في «ب» و المطبوع و معظم المصادر: «و الرأي».

٥. نَسَبَ ابن هشام اللخمي و ابن بري هذا البيت إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصاري؛ لكن نسبه غيرهما ـ ومنهم: العبّاس في معاهد التنصيص، و الشنقيطي في أضواء البيان ـ إلى قيس بن الخطيم الأنصاري، و هو أحد فحول الشعراء في الجاهليّة، قيل: قُتل أبوه و هو صغير، فلمّا بلغ أشدّه قتل قاتل أبيه، و كان ذلك سبب حروب بين قومه و بين الخزرج. و قتل أيضاً قاتل جدّه. و له ولد اسمه «ثابت»، و هو من الصحابة، شهد مع عليّ عليه السلام صفّين و الجمل و النهروان. و للمزيد راجع: شرح ابن عقيل، ص ٥٥؛ معاهد التنصيص، ص ٩٩؛ أضواء البيان، ج ٦، ص ٢١٣؛ و ج ٧، ص ٤٢٧؛ الوافي بالوفيات، ج ٢٤، ص ٢١٩؛ إملاء ما منّ به الرحمٰن، ج ٢، ص ١٧؛ جامع البيان، ج ١٠، ص ١٥٨؛ و ج ٢٢، ص ١٢١؛ و ج ٢٦، ص ٢٠٤؛ تفسير القرطبي، ج ٨، ص ١٢٧ و ص ١٩٣؛ و ج ١٤، ص ٣٠٥؛ التبيان، ج ٢، ص ٢٦٣؛ و ج ٥، ص ٢١١.

٦. في «ج، د»: «بما عندك راض» بدل «راض بما عندك».

٧. التوبة (٩): ٤٠.

٨. في المطبوع: «الأمرين».

دونَ عُمومِ الجَميعِ مَجازٌ و استِعارَةٌ، استَعمَلَه أهلُ اللِّسانِ في مَواضِعَ مَخصوصةٍ، و جاءَ به القُرآنُ في أماكِنَ مَحصورةٍ، و قد ثَبَتَ أنّ الاِستِعارَةَ لَيسَت بأصلٍ يَجري[١] في الكلامِ، و لا يَصِحُّ عَلَيها القياسُ، و لَيسَ يَجوزُ لنا أن نَعدِلَ عن ظَواهِرِ[٢] القُرآنِ وحَقيقةِ الكلامِ إلّا بدليلٍ يُلجِئُ إلىٰ ذلكَ، ولا دليلَ في قَولِه تعالىٰ: ﴿فَأَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾، فيَتَعدّىٰ مِن أجلِه المُكنّىٰ عَنه إلىٰ غَيرِه.

و شَيءٌ آخَرُ: و هوَ أنَّ العَرَبَ إنّما تَستَعمِلُ ذلكَ إذا كانَ المَعنىٰ فيه مَعروفاً، و الالتباسُ منه مُرتَفِعاً، فتَكتَفي[٣] بلَفظِ الواحِدِ عَنِ الاِثنَينِ؛ للاختصارِ، و أمانِها[٤] مِن وُقوعِ الشُّبهَةِ فيه[٥] و الاِرتيابِ. فأمّا إذا لَم يَكُنِ الشَّيءُ مَعروفاً و كانَ الاِلتباسُ عِندَ إفرادِه[٦] مُتَوهَّماً لَم يُستَعمَلْ ذلكَ، ومَنِ استَعمَلَه كانَ عِندَهُم مُلغِزاً[٧] مُعَمِّياً.[٨]

ألا تَرىٰ أنَّ اللّٰهَ سُبحانَهُ لمّا قالَ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَها ٤٧
فِي سَبِيلِ اللّٰهِ﴾[٩]، عَلِمَ كلُّ سامعٍ للخِطابِ أنّه أرادَهُما مَعاً، بما قَدَّمَه مِن كَراهَةِ كَنزِهِما المانعِ مِن إنفاقِهما؟ فلمّا عَمَّ الشَّيئَينِ بذِكرٍ يَتَضَمَّنُهما في ظاهرِ المَقالِ بما يَدُلُّ علىٰ مَعنىٰ ما أخَّرَه مِن ذِكرِ الإنفاقِ اكتَفىٰ بذِكرِ أحَدِهِما لِلاختِصارِ.

---

١. في «ج، س»: «تجري»، و التأنيث باعتبار الاستعارة، و التذكير باعتبار الأصل.

٢. في «ألف»: «ظاهر».

٣. في «ألف، د»: «فيكفي». و في «س»: «فيكتفي».

٤. في «ب»: «و لأمانها». و في المطبوع: «مع الأمن» بدل «و أمانها».

٥. في «ج» و المطبوع: - «فيه».

٦. في «ب»: + «فيه».

٧. «المُلغز» من الكلام: ما عَمَّى المراد فيه، و الملتبس منه. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٤٠٦ (لغز).

٨. أي: مخفيّاً، أو ملتبساً، من التّعمية، بمعنى الإخفاء و التبليس. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٠ (عمي).

٩. التوبة (٩): ٣٤.

و كذلكَ قَولُه تَعالىٰ: ﴿وَإِذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً اَنْفَضُّوا إِلَيْها﴾[١]؛ إنّما اكتَفىٰ بالكِنايةِ عن أحَدِهما في ذِكرِهما معاً لِما قَدَّمَه في ذِكرِهما مِن دليلٍ ما تَضَمَّنَته الكِنايةُ، فقالَ تَعالىٰ: ﴿وَإِذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً اَنْفَضُّوا إِلَيْها﴾، فأَوقَعَ الرّؤيةَ علَى الشَّيئَينِ جَميعاً، و جَعلَهمَا سَبَباً لِلاشتِغالِ بما وَقَعَت عَلَيه مِنهما عن ذِكرِ اللّٰهِ سُبحانَهُ و الصَّلاةِ، و لَيسَ يَجوزُ أن يَقَعَ الالتِباسُ في أنَّهُ أرادَ أحَدَهما مَعَ ما قَدَّمَه[٢] مِنَ الذِّكرِ؛ إذ لَو أرادَ ذلكَ لَخَلَا الكلامُ مِنَ[٣] الفائدةِ المَعقولةِ، فكانَ العِلمُ بذلكَ يُجزِئُ في الإشارةِ إلَيه.

و كذلكَ قَولُه سُبحانَهُ: ﴿وَاللّٰهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾[٤]؛ لمّا تَقدَّمَ[٥] ذِكرُ اللّٰهِ تَعالىٰ علَى التفصيلِ، و ذِكرُ رَسولِه صلى اللّٰه عليه و آله علَى البَيانِ، دَلَّ علىٰ أنَّ الحَقَّ في الرِّضَا لهما جَميعاً، و إلّا لَم يَكُن ذِكرُهما[٦] مَعاً يُفيدُ شَيئاً ـ علَى الحَدِّ الذي قَدَّمناه ـ.

و كذلكَ قَولُ الشاعِرِ:

نَحنُ بِما عِندَنا و أنتَ بِما[٧] عِندَكَ راضٍ و الأمرُ[٨] مُختلِفُ[٩]

لَو لَم يَتَقدَّمْه[١٠] قَولُه: «نَحنُ بما عِندَنا» لَم يَجُزِ الاقتِصارُ علَى الثاني؛ لأنّه لَو

---

١. الجمعة (٦٢): ١١.

٢. في «ب، ج، س»: «قدّم». و في «د»: «تقدّم».

٣. في المطبوع: «عن».

٤. التوبة (٩): ٦٢.

٥. في «ألف»: «من».

٦. في «ب» و المطبوع: - «جميعاً».

٧. في «ألف»: - «نحن بما عندنا و أنت بما». و في «ب، د، س»: - «نحن بما عندنا».

٨. في «ألف» و المطبوع: «و الرأي».

٩. تقدّم تخريجه سابقاً.

١٠. في «ج، س»: «لم يتقدّم». و في «ب»: «لم يقدّم».

حُمِلَ الأوّلُ علىٰ إسقاطِ المُضمَرِ مِن قَولِه: «راضونَ» لَخَلا[1] مِنَ[2] الفائدةِ. فَلمّا كانَ سائرُ ما ذَكَرناه مَعلوماً عِندَ مَن عَقَلَ الخِطابَ جازَ الإقتِصارُ فيه علىٰ أحَدِ المَذكورَينِ: للإيجازِ، و الإختِصارِ.

٤٨ و لَيسَ كذلكَ قولُه تَعالىٰ: ﴿فَأَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾؛ لأنَّ الكلامَ يَتِمُّ فيها و يَنتَظِمُ في وُقوعِ الكِنايةِ عَن النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله خاصّةً دونَ الكائنِ مَعَه في الغارِ، و لايَفتَقِرُ إلىٰ رَدِّ الهاءِ عَلَيهما مَعاً، مَعَ كَونِها في الحقيقةِ كِنايةً عَن واحِدٍ في الذِّكرِ وظاهِرِ اللِّسانِ، و لَو أرادَ بها الجَميعَ لَحَصَلَ الإلتِباسُ و التَّعمِيَةُ و الإلغازُ؛ لأنّه كما[3] يَكونُ التلبيسُ واقِعاً عندَ دليلِ الكلامِ علَى انتِظامِها للجَميعِ مَتىٰ أُريدَ بها الواحِدُ[4] مَعَ عَدَمِ الفائدةِ[5] لَو[6] لَم يَرجِعْ علَى الجَميعِ، كذلكَ[7] يكونُ التلبيسُ حاصلاً إذا أُريدَ بهَا الجَميعُ عندَ عَدَمِ الدليلِ الموجِبِ لذلكَ و كمالِ الفائدةِ معَ الاقتصارِ علَى الواحدِ في المُرادِ.

ألا تَرىٰ أنَّ قائلاً لَو قالَ: «لَقيتُ زَيداً و مَعَه عَمرٌو، فخاطَبتُ زَيداً و ناظَرتُه»، و أرادَ بذلكَ مُناظَرةَ الجَميعِ، لَكانَ مُلْغِزاً مُعَمِّياً[8]؛ لأنّه لَم يَكُن في كَلامِه ما يَفتَقِرُ إلىٰ عُمومِ الكِنايةِ عنهما. و لَو جَعَلَ هذا نَظيراً للآياتِ التي تَقَدَّمَت لَكانَ

---

١. في المطبوع: + «الكلام».

٢. في «ج» و المطبوع: «عن».

٣. في «ج، د، س»: «كان».

٤. في «س» و المطبوع: «الواحدة».

٥. في «ألف»: + «إن». و في «ب»: + «إذ».

٦. في «د»: «و لو».

٧. في «ج، د، س»: «كان».

٨. تقدّم معنى «الملغز» و «المعمّي» قُبيل هذا.

جاهِلاً بِفَرقٍ[١] ما بَينَها وبَينَه مِمّا شَرَحناهُ، فَيُعلَمُ[٢] أنّه لا نِسبةَ بَينَ الأَمرَينِ.

و شَيءٌ آخَرُ، و هو: أنّه[٣] سُبحانَهُ كَنّىٰ بالهاءِ التاليةِ للهاءِ التي في السكينةِ عنِ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله خاصَّةً، فلَم يَجُز أن يَكونَ أرادَ بالأوّلةِ[٤] غَيرَ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله[٥]؛ لأنّه لايُعقَلُ في لِسانِ القَومِ كِنايةٌ عن مَذكورَينِ بلفَظِ الواحدِ و كِنايةٌ تَردُفُها[٦] علَى النَّسَقِ عن واحدٍ مِن الاِثنَينِ، و ليسَ لِذلكَ نَظيرٌ في القرآنِ، و لا في الأشعارِ، و لا في شَيءٍ مِنَ الكلامِ، فلمّا كانَتِ الهاءُ في قَولِه تعالىٰ: ﴿وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْها﴾[٧] كِنايةً عَنِ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله بالاِتّفاقِ ثَبَتَ أنَّ التي قَبْلَها مِن قَولِه: ﴿فَأَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ كِنايةٌ عنه صلى اللّٰه عليه و آله خاصّةً، و بانَ مُفارَقةُ ذلكَ لِجمَيعِ مَا تَقَدَّمَ ذِكرُه مِنَ الآيِ و الشِّعرِ الذي استَشهَدُوا[٨] به، و اللّٰهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوابِ[٩].

---

١. في «د»: «يفرق». و في المطبوع: «لفرق».

٢. في «ب»: «فنعلم». و في «د، س»: «فتعلم».

٣. في المطبوع: «أنّ اللّٰه» بدل «أنّه».

٤. في «د»: «أبا بكر له» بدل «بالأوّلة».

٥. في المطبوع: + «خاصّة».

٦. في «ب، ج»: «يردفها».

٧. التوبة (٩): ٤٠.

٨. في «ألف، ج»: «استشهد».

٩. في المطبوع: + «بمنّه».

الفَصلُ الثامِنَ عَشَرَ

[مُناظَرةُ يَحيَى البَرمَكيِّ و هِشامِ بنِ الحَكَمِ]

٤٩ و أخْبَرَنِيَ الشَّيخُ[١] قالَ: سَألَ يَحيَى بنُ خالِدٍ البَرمَكِيُّ[٢] هِشامَ بنَ الحَكَمِ[٣] بحَضْرَةِ الرَّشيدِ، فقالَ له: خبِّرني[٤] يا هِشامُ عَنِ الحَقِّ[٥]؛ هَل يَكونُ[٦] في جِهتَينِ مُختَلِفتَينِ؟

قالَ هِشامٌ: لَا.

قالَ: فخَبِّرني عَن نَفْسَينِ اختَصَما في حُكمٍ في[٧] الدِّينِ و تَنازَعا و اختَلَفا؛ هَل يَخلُوانِ مِن أن يَكونا: مُحِقَّينِ، أو مُبطِلَينِ، أو[٨] يَكونَ أحَدُهما مُبطِلاً و الآخَرُ مُحِقّاً[٩]؟

---

١. في «ب»: + «أدام اللّٰه تأييده». و في «ج»: + «أيّده اللّٰه».

٢. تقدّم ذكر «يحيى بن خالد البرمَكي» في الفصل الثامن من الكتاب.

٣. في المطبوع: + «بحضرة الرشيد هشام بن الحكم﵁» بدل «هشام بن الحكم﵁ بحضرة الرشيد». و تقدّم ذكر هشام بن الحكم في الفصل الثامن من الكتاب.

٤. في المطبوع: «أخبرني».

٥. في «ألف»: – «عن الحقّ».

٦. في «ألف»: + «الحقّ».

٧. في «د»: «من». و في «ألف»: – «في».

٨. في «ألف، د، س»: + «أن».

٩. في «ألف، د، س»: «أحدهما محقّاً و الآخر مبطلاً» بدل «أحدهما مبطلاً و الآخر محقّاً».

فقالَ[١] هِشامٌ: لا يَخلُوانِ مِن ذلِكَ، ولَيسَ يَجوزُ أن يَكونا مُحِقَّينِ ـ عَلىٰ ما قَدَّمتُ مِنَ الْجَوابِ ـ.

قالَ له يَحيَى بنُ خالِدٍ: فَخبِّرنِي عَن عَلِيّ عليه السلام و العَبّاسِ لَمّا اختَصَما إلىٰ أَبي بَكرٍ في الميراثِ؛ أيُّهُما كانَ المُحِقَّ مِنَ[٢] المُبطِلِ؛ إذ كُنتَ لاتَقولُ: أنَّهُما كانا مُحِقَّينِ ولا مُبطِلَينِ؟

قالَ هِشامٌ: فنَظَرتُ فإذا إنّني إن قُلتُ بأنّ[٣] عَلِيّاً عليه السلام كانَ مُبطِلاً كَفَرتُ و خَرَجتُ عَن مَذهَبي؛ و إن قُلتُ: إنّ العَبّاسَ كانَ مُبطِلاً ضَرَبَ الرَّشيدُ[٤] عُنُقي[٥]، و وَرَدَت عَلَيَّ مَسألَةٌ لَم أكُن سُئِلتُ عَنها قَبلَ ذلِكَ الوَقتِ، ولا أعدَدتُ لها جَواباً، فذَكَرتُ قَولَ أبي عَبدِ اللّٰهِ عليه السلام وهُوَ يَقولُ لِيَ: «يا هِشامُ، لا تَزالُ مُؤَيَّداً بِرُوحِ القُدُسِ ما نَصَرتَنا بِلِسانِكَ»[٦]، فعَلِمتُ أنّي لا أُخذَلُ، و أنّ لِيَ[٧] الجَوابَ في الحالِ، فقُلتُ له: لَم يَكُن مِن أحَدِهِما خَطَأ، و كانا جَمِيعاً مُحِقَّينِ، و لِهذا نَظيرٌ؛ قد نَطَقَ به القُرآنُ في قِصّةِ داوُدَ عليه السلام حَيثُ يَقولُ اللّٰهُ عَزَّ وَجلَّ: ﴿وَهَلْ أَتاكَ نَبَؤُا ٱلخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا ٱلمِحْرابَ﴾ إلىٰ قَولِه: ﴿خَصْمانِ بَغىٰ بَعْضُنا عَلىٰ بَعْضٍ﴾[٨]؛ فأيُّ

---

١. في المطبوع: + «له».

٢. في «ج»: «و أيّهما كان» بدل «من».

٣. في «ألف، ب، د»: «إنّ». و في «س»: «كان».

٤. في «ب»: - «الرشيد».

٥. في «س»: «رأسي».

٦. لم نعثر عليه، اللّهمّ إلّا أنّ الإمام الباقر عليه السلام قاله للكميت، أو قاله النبيّ صلى الله عليه وآله لابن عبيد. راجع: رجال الكشّي، ص ٢٠٨، ح ٣٦٦؛ خصائص الأئمّة، ص ٤٢؛ الإرشاد، ج ١، ص ١٧٧؛ إعلام الورى، ص ١٣٣؛ جامع الأخبار، ص ١١، الطرائف، ص ٣١١؛ العدد القويّة، ص ١٨٨.

٧. في «س»: «عرض» بدل «أنّ لي».

٨. صٓ (٣٨): ٢١ و ٢٢.

المَلَكَينِ كانَ مُخطِئاً و أيُّهُما كانَ مُصِيباً؟

أم تَقولُ: إنّهُما[١] كانا[٢] مُخطِئَينِ، فجَوابُكَ في ذلِكَ جَوابي بعَينِه.

فقالَ يَحيىٰ: لَستُ أقولُ: إنّ المَلَكَينِ أَخطَأا؛ بَل أقولُ: إنّهُما أصابا؛ و ذلِكَ أنّهُما لَم يَختَصِما في الحَقيقةِ، و لا اختَلَفا في الحُكمِ، إنّما أظْهَرا ذلِكَ[٣] لِيُنَبِّها داوُدَ عليه السلام عَلَى الخَطيئةِ، و يُعَرِّفاهُ الحُكمَ، و يوقِفاهُ عَلَيه. ٥٠

قالَ: فقُلتُ له: كَذلِكَ عَلِيٌّ عليه السلام و العَبّاسُ، لَم يَختَلِفا في الحُكمِ، و لا اختَصَما في الحَقيقةِ، و إنّما أظهَرا الاِختِلافَ و الخُصومةَ لِيُنَبِّها أبا بَكرٍ عَلىٰ غَلَطِه، و يوقِفاهُ عَلىٰ خَطَئِه، و يَدُلّاهُ عَلىٰ ظُلمِه لَهُما في الميراثِ، و لَم يَكونا في رَيبٍ مِن أمرِهما، و إنّما كانَ ذلِك مِنهما عَلىٰ حَدِّ ما كانَ مِنَ المَلَكَينِ.

فلَم يُحِرْ جَواباً، و استَحسَنَ ذلِكَ الرَّشيدُ.[٤]

---

١. في «س»: «كلاهما».

٢. في «ج»: + «جميعاً».

٣. في «ألف»: - «ذلك».

٤. بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٢٩٣، ح ٣ (نقلاً عن الكتاب)؛ و ج ٢٩، ص ٦٩ (بلفظ روي).

الفَصلُ التاسعَ عَشَرَ

[مُناظَرةُ خارِجيٍّ مَعَ هِشامٍ عِندَ الرَّشيدِ]

و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ أيضاً قالَ: أحَبَّ الرَّشيدُ أن يَسمَعَ كَلامَ هِشامِ بنِ الحَكَمِ مَعَ الخَوارِجِ، فأمَرَ[1] بإحضارِه و إحضارِ عَبدِ اللّهِ بنِ يَزيدَ الإباضِيِّ[2]، و جَلَسَ بحَيثُ يَسمَعُ كلامَهُمَا و لا يَرَى القومُ شَخصَه، و كانَ بالحَضرَةِ يَحيَى بنُ خالِدٍ[3]، فقالَ يَحيىٰ لعَبدِ اللّهِ بنِ يَزيدَ[4]: سَلْ أبا محمّدٍ ـ يعني هِشاماً ـ عن شَيءٍ.

فقالَ هِشامٌ: إنّه لا مَسألةَ للخَوارِجِ عَلَينا.

فقالَ عَبدُ اللّهِ بنُ يَزيدَ: و كيفَ ذلكَ؟

---

١. في المطبوع: «فأمره».

٢. «عبد اللّه بن يزيد الإباضي» من رؤوس فرقة الإباضيّة من الخوارج و أكابرهم و متكلّميهم، خرج في عهد مروان آخر ملوك بني اُميّة. و الإباضيّة فرقة تنسب إلى عبد اللّه بن إباض التميمي. و الرجل ذكره ابن النديم في الفهرست و ذكر من كتبه: كتاب التوحيد، و كتاب على المعتزلة، و كتاب الاستطاعة، و كتاب الردّ على الرافضة. و في خبر رواه الشيخ الصدوق رحمه الله في كمال الدين قال عليّ الأسواري: إنّه كان من أصدق الناس لهشام بن الحكم، و كان يشاركه في التجارة. راجع: كمال الدين، ج ٢، ص ٣٦٢؛ لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٤٨، الرقم ١٠٨٣؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٣٣؛ مستدركات علم رجال الحديث، ج ٥، ص ١٣٣، الرقم ٨٨٦٣.

٣. «يحيى بن خالد البرمكي» تقدّمت ترجمته في الفصل السابق.

٤. في «ألف، د، س»: + «الإباضي».

قالَ[١] هِشامٌ: لأنّكُم قَومٌ قد اجتَمَعتُم مَعَنا علىٰ وَلايةِ رَجُلٍ و تَعديلِه و الإقرارِ بإمامتِه و فَضلِه، ثُمَّ فارَقتُمونا في عَداوتِه و البَراءَةِ مِنهُ، فنَحنُ علىٰ إجماعِنا[٢] و شَهادَتِكُم لَنا و خِلافُكم عَلَينا غَيرُ قادِحٍ في مَذهَبِنا، و دَعواكُم غَيرُ مَقبولةٍ عَلَينا؛ إذِ الإختِلافُ لا يُقابِلُ الإتِّفاقَ، و شَهادةُ الخَصمِ لخَصمِه مَقبولةٌ، و شَهادَتُه عليهِ مَردودةٌ.

فقالَ يَحيَى بنُ خالِدٍ: لقد قَرَّبتَ قَطعَه يا أبا محمّدٍ، و لكِنْ جارِهِ شَيئاً؛ فإنّ أميرَ المؤمِنينَ ـ أطالَ اللّهُ بَقاهُ ـ يُحِبُّ ذلكَ.

قالَ: فقالَ هِشامٌ: أنا أفعَلُ ذلكَ، غَيرَ أنَّ الكلامَ رُبَّما انتَهىٰ إلىٰ حَدٍّ يَغمُضُ و يَدُقُّ علَى الأفهامِ، فَيُعانِدُ أحَدُ الخَصمَينِ، أو يَشتَبِهُ عَلَيه، فإنْ أحَبَّ الإنصافَ فَليَجعَلْ بَيني و بَينَه واسِطةً عَدْلاً، إن خَرَجتُ عنِ[٣] الطَّريقِ رَدَّني إليه، وإن جارَ في حُكمِه شَهِدَ عَليه.[٤] فقالَ عبدُ اللّهِ بنُ يَزيدَ: لقد دَعا أبو محمّدٍ إلَى الإنصافِ. ٥١

فقالَ هِشامٌ: فمَن[٥] يكونُ هذا الواسِطةُ؟ و ما يَكونُ مَذهَبُه؟ أ يَكونُ مِن أصحابي، أو مِن أصحابِكَ، أو مُخالِفاً للمِلّةِ أو لَنا جميعاً؟

فقالَ عَبدُ اللّهِ بنُ يَزيدَ: اختَرْ مَن شِئتَ، فقَد رَضيتُ بِه.

قالَ هِشامٌ: أمّا أنا فَأرىٰ أنّه إن كانَ مِن أصحابي لَم يؤمَنْ عَلَيه العَصَبيّةُ لِي، و إن كانَ مِن أصحابِكَ لَم آمَنْه في الحُكمِ عَلَيَّ، و إن كانَ مُخالِفاً لَنا جَميعاً[٦]

---

١. في «ب» و المطبوع: «فقال».
٢. في «ألف» و المطبوع: «اجتماعنا».
٣. في المطبوع: «من».
٤. في «ألف، د، س»: + «قال».
٥. في «د، س»: «من» بدون الفاء.
٦. في «س»: - «جميعاً».

لَم يَكُن مأموناً عَلَيَّ و لا عَلَيكَ؛ و لكِن يَكونُ رَجُلاً مِن أصحابي و رَجُلاً مِن أصحابِكَ؛ فيَنظُرانِ[١] فيما بَينَنا، و يَحكُمانِ عَلَينا بموجِبِ الحَقِّ و مَحضِ الحُكمِ بِالعَدلِ.

فقالَ عَبدُ اللّهِ بنُ يَزيدَ: قد[٢] أنصَفتَ يا أبا محمّدٍ، و كُنتُ أنتظِرُ هذا مِنكَ.

فأقبَلَ هِشامٌ علىٰ يَحيَى بنِ خالدٍ، فقالَ له: قد قَطَعتُه ـ أيُّها الوَزيرُ ـ و دَمَّرتُ علىٰ[٣] مَذاهِبِه[٤] كُلِّها بأَهوَنِ سَعيٍ، و لَم يَبقَ مَعَه شَيءٌ، و استَغنَيتُ عَن مُناظَرتِه[٥].

قالَ: فحَرَّكَ الرَّشيدُ السِّترَ، و أصغىٰ[٦] يَحيَى بنُ خالدٍ، فقالَ له[٧]: هذا مُتَكلِّمُ الشيعةِ[٨] واقَفَ الرَّجُلَ مُواقَفةً لَم تَتَضَمَّنْ[٩] مُناظَرَةً، ثُمَّ ادَّعىٰ عَلَيه أنّه قد قَطَعَه و أفسَدَ[١٠] مَذهَبَه، فمُرْه أن يُبِينَ عَن صِحَّةِ ما ادَّعاهُ علَى الرَّجُلِ.

فقالَ يَحيَى بنُ خالِدٍ لِهِشامٍ: إنّ أميرَ المؤمِنينَ يأمُرُكَ أن تَكشِفَ عَن صِحّةِ ما ادَّعَيتَ علىٰ هذا الرَّجُلِ.

قالَ[١١]: فَقال هِشامٌ: إنَّ هؤلاءِ القَومَ لَم يَزالُوا مَعَنا علىٰ وِلايةِ أميرِ المؤمِنينَ عَليٍّ

---

١. في «د»: «ينظران» بدون الفاء. و في المطبوع: «لينظران».
٢. في «ب»: «فقد». و في «د»: «لقد».
٣. في «ألف»: «عليه».
٤. في «ألف»: + «و استغنيتُ عن مناظرته».
٥. في «ألف»: – «و استغنيتُ عن مناظرته».
٦. في «ألف» و المطبوع: «فأصغى».
٧. في «ألف، د، س»: + «الرشيد». و في «ب»: – «له».
٨. في «ج»: + «حاضر».
٩. في «د، س»: «لم يتضمّن».
١٠. في «ألف» و المطبوع: + «عليه».
١١. في «ألف، د، س»: – «قال».

بنِ أبِي طالِبٍ عليه السلام [١] حَتّىٰ كانَ مِن أمرِ الحَكَمَينِ ما كانَ، فأكفَروه بالتحكيم، و ضَلَّلوه بذلكَ، و هُمُ الذينَ اضطَرُّوه إلَيه، و الآنَ [٢] فقَد [٣] حَكَمَ هذا الشَّيخُ - و هُوَ عِمادُ أصحابِه ـ مُختاراً غَيرَ مُضطَرٍّ رَجُلَينِ مُختَلِفَينِ في مَذهَبِهما؛ أحَدُهما يُكَفِّرُه، و الآخَرُ يُعَدِّلُه. فإن كانَ مُصيباً في ذلكَ فأميرُ المؤمِنينَ عليه السلام أولىٰ بالصَّوابِ، [٤] و إن كانَ مُخطِئاً كافِراً فقد أراحَنا مِن نَفسِه بشَهادتِه بالكُفرِ عَلَيها، و النَّظَرُ في كُفرِه و إيمانِه أَولىٰ مِنَ النَّظَرِ في إكفارِه عَلِيّاً عليه السلام.

قالَ: فاستَحسَنَ [٥] ذلكَ الرَّشيدُ، و أمَرَ بصِلَتِه و جائزَتِه.

---

١. في «ألف، س»: - «عليّ بن أبي طالب».

٢. في المطبوع: «و إن» بدل «و الآن».

٣. في «د، س» و المطبوع: «قد».

٤. في المطبوع: + «منه».

٥. في «ألف»: «و استحسن» بدل «قال: فاستحسن».

الفَصلُ العِشرونَ

[في أحوالِ هِشامِ بنِ الحَكَمِ]

٥٢ قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ: و هِشامُ بنُ الحَكَمِ كانَ مِن أكبرِ أصحابِ أبي عبدِ اللّٰهِ جَعفَرِ بنِ مُحَمّدٍ عليه السلام، و كانَ فَقيهاً، و رَوىٰ حَديثاً كثيراً، و صَحِبَ أبا عَبدِ اللّٰهِ عليه السلام، و بَعدَه أبا الحَسَنِ موسىٰ عليه السلام، و كانَ يُكنّىٰ أبا مُحَمَّدٍ و أبا الحَكَمِ، و كانَ مَولىٰ بَني شَيبانَ، وَ كانَ مُقيماً بالكوفةِ، و بَلَغَ مِن مَرتَبَتِه و عُلُوِّه عِندَ أبي عَبدِ اللّٰهِ جَعفَرِ بنِ مُحمّدٍ[1] عليه السلام أنّه دَخَلَ عَلَيه بِمِنًى[2]، و هُوَ غُلامٌ أوّلَ ما اختَطَّ عارِضاه[3]، و في مَجلِسِه شُيوخُ الشِّيعةِ: كَحُمرانَ بنِ أعيَنَ، و قَيسٍ الماصِرِ، وَ يونُسَ بنِ يَعقوبَ، و أبي جَعفَرٍ الأحْوَلِ، و غَيرِهِمْ. فرَفَعَه عَلىٰ جَماعَتِهم، و لَيسَ فيهم إلّا مَن هُوَ أكبَرُ سِنّاً مِنه.

فلمّا رأىٰ أبو عَبدِ اللّٰهِ عليه السلام أنّ ذلِكَ الفِعلَ قد كَبُرَ عَلىٰ أصحابِه، قالَ: «هذا ناصِرُنا بقَلْبِه و لِسانِه و يَدِه».[4] و قالَ له أبو عَبدِ اللّٰهِ عليه السلام ـ و قد سأله

---

١. في «ألف، د، س»: - «جعفر بن محمّد».

٢. في «ألف»: «بمرو».

٣. في «ألف»: «عارضه».

٤. الكافي، ج ١، ص ٤١٧، ضمن ح ٤٣٧ بإسناده عن يونس بن يعقوب عنه عليه السلام. و راجع أيضاً: الإرشاد، ج ٢، ص ١٩٤؛ رجال الكشّي، ص ٢٧٥، ح ٤٩٤.

عَن أسماءِ اللّٰهِ تَعالىٰ و اشتِقاقِها، فأجابَه ثُمّ قالَ له ـ: «أَفَهِمتَ ـ يا هِشامُ ـ فَهماً تَدفَعُ به أعداءَنا المُلحِدينَ مَعَ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ؟»

قالَ هِشامٌ: نَعَمْ.

قالَ أبو عَبدِ اللّٰهِ عليه السلام: «نَفَعَكَ اللّٰهُ به، و ثَبَّتَكَ عَلَيهِ»[١].

قالَ هِشامٌ: فوَ اللّٰهِ ما قَهَرَني أحَدٌ فِي التَّوحيدِ حَتّىٰ قُمتُ مَقامِي هذا.[٢]

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: و قَد رَوىٰ عَن أبي عَبدِ اللّٰهِ عليه السلام ثَمانيَةُ رِجالٍ كلُّ واحِدٍ مِنهُم يُقالُ له: «هِشامٌ»؛ فمِنهُم[٣] أبو محمّدٍ هِشامُ بنُ الحَكَمِ مَولىٰ بَني شَيبانَ هذا، و مِنهُم هِشامُ بنُ سالمٍ مَولىٰ بِشرِ بنِ مَروانَ[٤]، و كانَ مِن سَبيِ الجَوزَجانِ[٥]، و مِنهُم هِشامٌ الكِندِيُّ[٦] الذي يَروي عَنهُ عليُّ بنُ الحَكَمِ، و مِنهُم

---

١. في «ب، د، س»: - «عليه».

٢. الكافي، ج ١، ص ٢١٨، ح ٢٤٦؛ و التوحيد للصدوق، ص ٢٢٠، ح ١٣ بإسنادهما عن هشام بن الحكم؛ و في تصحيح اعتقادات الإماميّة، ص ٧١؛ و الاحتجاج، ج ٢، ص ٢٣٣ كليهما مرسلاً عن هشام بن الحكم، و في كلّها مع اختلاف في اللفظ.

٣. في «د، س»: «منهم» بدون الفاء.

٤. «هشام بن سالم الجواليقيّ الجُعفيّ» مولى بشر بن مروان، وثّقه النجاشي رحمه الله في رجاله، ص ٤٣٤، الرقم ١١٦٥، و قال بأنّه روى عن أبي عبد الله عليه السلام و أبي الحسن عليه السلام، ثمّ أخبر بكتابه بإسناده عن ابن أبي عمير عنه، و مِن كتبه: كتاب الحجّ، و كتاب التفسير، و كتاب المعراج. راجع: رجال الكشّي، ص ٢٨١، ح ٥٠١؛ خلاصة الأقوال، ص ١٧٩، الرقم ٢.

٥. «جوزجان» يقال لكورة واسعة من كور بلخ بخراسان بين المرو رود و بلخ. راجع: معجم البلدان، ج ٢، ص ١٨٢.

٦. قد عدّه البرقي رحمه الله من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، و قال السيّد الخوئي رحمه الله: «إنّ الظاهر أنّه غير هشام بن الحكم الكندي؛ فإنّ البرقي عدّ كلّاً منهما في أصحاب الصادق عليه السلام مستقلّاً». راجع: رجال البرقي، ص ٣٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٤٠، الرقم ١٣٣٨٩.

هِشامٌ المَعروفُ بأبي عَبدِ اللّهِ البَزّازِ[١]، وَ مِنهُم هِشامٌ الصَّيدَنانيُّ[٢]، وَ مِنهُم هِشامٌ الخَيّاطُ[٣]، وَ مِنهُم هِشامُ بنُ يَزيدَ[٤]، وَ مِنهُم هِشامُ بنُ المُثَنّى الكُوفيُّ[٥].

---

١. الرجل غير مذكور في كتب الرجال، إلّا أنّ البرقيﷺ ذكره في رجاله، ص ٣٥ من دون توصيف. و وقع أيضاً في سند من أسانيد الكليني في الكافي، ج ١، ص ٦١، ذيل ح ٤. و راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٢٣٩، الرقم ١٤٤٩٦.

٢. في «ج، د» و المطبوع: «الصيداني». و الظاهر من الشواهد و القرائن أنّ الصحيح ما أثبتناه، و إن كان الرجل غير مذكور في كتب الرجال إلّا في رجال البرقي بعنوان «الصيدلاني» باللام. و وقع بعنوان «الصيدناني» في سند من الكليني‌ﷺ و سند من الشيخﷺ في التهذيب، و الرجل روى عن يونس و عن أبي عبد اللهﷺ، و روى عنه الحسين بن أحمد المنقري. و بهذا العنوان أيضاً وقع في سند من الرازي في الجرح و التعديل برواية شهاب بن عبّاد عنه عن الحسن بن صالح. و أمّا باللام أيضاً وقع في سند من الكليني‌ﷺ و سند من الشيخﷺ في التهذيب (في بعض مخطوطاتها). و الظاهر اتّحاد العنوانين، و أنّ الصحيح هو بالنون. راجع: رجال البرقي، ص ٣٥؛ الكافي، ج ٥، ص ٥٥١، ح ١؛ التهذيب، ج ٦، ص ٣٢٤، ح ٨٩٢؛ الجرح و التعديل، ج ١، ص ٥٨؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٣٣٩، الرقم ١٣٣٨٧ و ١٣٣٨٨.

٣. الرجل غير مذكور في كتب الرجال و الحديث، إلّا أنّ البرقيﷺ ذكره في رجاله بعنوان «هشام الخيّاط»، و الشيخﷺ بعنوان «هشام الحنّاط الكوفي». و الثاني هو الأقوى؛ بملاحظة ذكر «عبد الملك بن هشام الحنّاط» في كتب الرجال و الحديث. راجع: رجال البرقي، ص ٣٥؛ رجال الطوسي، ص ٣١٩، الرقم ٤٧٥٥؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٦، الرقم ٧٣٤٤؛ و ج ٢٠، ص ٣٣٨، الرقم ١٣٣٨٤.

٤. الرجل أيضاً غير مذكور في كتب الرجال و الحديث، إلّا أنّه قد وقع في سند من أسانيد الخزّاز القمّي في كفاية الأثر، ص ٧٠ برواية شعبة عنه عن أنس بن مالك، و سند من ابن شهر آشوب في متشابه القرآن و مختلفه، ج ٢، ص ٥٤ بروايته مرسلاً عن أنس.

٥. قد ذكره النجاشيﷺ و الشيخ الصدوقﷺ و الشيخ الطوسيﷺ بعنوان «هاشم بن المثنّى»، و البرقي بعنوان «هشام بن المثنّى». و وقع بكلا العنوانين في أسانيد الأصحاب، من: الأشعريّ، و الكلينيّ، و الشيخ الصدوق، و الشيخ الطوسيّ، و غيرهم. و روى عنه ابن أبي عمير كثيراً. و الظاهر اتّحاد العنوانين و وقوع التحريف في أحدهما. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٥، الرقم ١١٦٧؛ رجال البرقي، ص ٣٥؛ الفقيه، ج ٢، ص ٥٥٨، ح ٣١٣٨؛ و ج ٤، ص ٤٣٩؛ رجال الطوسي، ص ٣١٩، الرقم ٤٧٦٤.

الفَصلُ الحَادِي والعِشْرونَ

[مُناظَرةٌ حَولَ آيةِ التطهيرِ]

و مِن كلامِ الشَّيخِ ـ أدامَ اللّهُ عِزَّهُ ـ؛ قالَ له رَجُلٌ مِن أصحابِ الحَديثِ مِمَّن يَذهَبُ إلىٰ مَذهَبِ الكَرابِيسِيِّ[1]: ما رَأَيتُ أجسَرَ مِنَ الشيعةِ فيما يَدَّعونَه مِنَ المُحالِ؛ و ذلكَ أنّهم زَعَمُوا أنَّ قَولَ اللّهِ عزَّ و جلَّ: ﴿إِنَّما يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[2] أُنزِلَت[3] في عليٍّ و فاطمَةَ و الحَسَنِ و الحُسَينِ، مَعَ ما في ظاهِرِ الآيةِ مِن[4] أنّها نَزَلَت[5] في أزواجِ النبيِّ صلى اللّه عليه و آله[6]؛ و ذلكَ أنّكَ إذا

---

١. الرجل هو «أبو عليّ الحسين بن عليّ بن يزيد المهلبيّ الكرابيسيّ»، من فقهاء العامّة، صاحب الشافعي. و كان من المجبرة، و له مناظرات مع بعض الأصحاب، و من مصنّفاته: كتاب الأقضية (الذي روى عنه الشيخ المفيدﷺ في المسائل الصاغانيّة في خصوص ذكره بعض الصحابة القائلين بنكاح المتعة)، و كتاب المدلّسين في الحديث، و كتاب الإمامة، و كتاب الجرح و التعديل. توفّي عام ٢٤٥ أو ٢٤٨ ق. و للمزيد راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢٥٦؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٣٠؛ تأريخ بغداد، ج ٨، ص ٦٤؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٥٤٤؛ لسان الميزان، ج ٢، ص ٣٠٣، سير أعلام النبلاء، ج ١٢، ص ٨٠.

٢. الأحزاب (٣٣): ٣٣.

٣. في «ب» و المطبوع: «نزلت».

٤. في «ب، د»: – «من».

٥. في «د، س»: «أُنزلت».

٦. في المطبوع: «رسول اللّه» بدل «النبيّ».

تَأَمَّلتَ الآيةَ مِن أوَّلِها إلىٰ آخِرِها وَجَدتَها مُنتَظِمةً لذِكرِ الأزواجِ[١] خاصّةً، و لَم نَجِدْ لِمَنِ ادَّعَوها له ذِكراً.

فقالَ[٢] الشَّيخُ ـ أيَدَهُ اللّٰـهُ ـ: أجسَرُ الناسِ علَى ارتِكابِ الباطلِ و أبهَتُهم و أشَدُّهم إنكاراً للحَقِّ و أجهَلُهم مَن قامَ مَقامَكَ في هذا الإحتجاجِ، و دَفَعَ ما عَلَيه الإجماعُ و الإتّفاقُ؛ و ذلكَ أنّهُ لا خِلافَ بَينَ الأُمّةِ أنَّ الآيةَ مِنَ القُرآنِ قد تأتي[٣] أوّلُها في شَيءٍ وآخِرُها في غَيرِه، و وَسَطُها في مَعنًى و أوّلُها في سِواه، و لَيسَ طَريقُ الإتِّفاقِ في المَعنىٰ[٤] إحاطةُ وصفِ الكلامِ بالآيِ.

و قد[٥] نَقَلَ المُخالِفُ و المُوافِقُ[٦] أنّ هذه الآيَةَ نَزَلَت في بَيتِ أُمّ سَلَمَةَ ـ رَضِيَ اللّٰـهُ تَعالىٰ عَنْها ـ و رَسولُ اللّٰـهِ صلى اللّٰـه عليه و آله في البَيتِ، و مَعَهُ عَلِيٌّ و فاطِمَةُ و الحَسَنُ و الحُسَينُ عليهم السلام، و قد جَلَّلَهم بعَباءَةٍ[٧] خَيبَرِيّةٍ[٨]، و قالَ: «اللّٰهُمَّ هؤلاءِ أهلُ بَيتي» فأنزَلَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلّ ـ: ﴿**إنَّما يُريدُ اللّٰهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَكُمْ تَطْهيراً**﴾، فتَلاها رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰـه عليه و آله، فقالَت[٩] أُمُّ سَلَمَةَ ـ رَضِيَ اللّٰـهُ عَنْهَا ـ: يا رَسولَ اللّٰـهِ، أ لَستُ مِن أهلِ بَيتِكَ؟

---

١. في «د، س»: «أزواج النبيّ» بدل «الأزواج».

٢. في المطبوع: + «له».

٣. هكذا في «ألف، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «يأتي».

٤. في المطبوع: «معنى» بدون الألف و اللام.

٥. في «ألف، ب، ج»: «فقد».

٦. في «ب»: «الموافق و المخالف» بدل «المخالف و الموافق». و في «د»: «المخالف و المؤالف».

٧. في «ج، د، س»: «بعباء».

٨. في «س»: «خيبري».

٩. في المطبوع: + «له».

فقالَ لها: «إنّكِ إلىٰ خَيْرٍ». و لَم يَقُلْ لَهَا[١]: إنَّكِ مِن أَهلِ بَيتي.

حَتّىٰ رَوىٰ أصحابُ الحَديثِ: أنّ عُمَرَ سُئِلَ عَن هذه الآيةِ؟ فقالَ: سَلُوا عَنها عائشةَ.[٢] فقالَت عائشةُ: إنّها نَزَلَت في بَيتِ أُختي أُم سَلَمةَ، فاسألوها عَنها؛ فـإنّها ٥٤
أعلَمُ بِها مِنّي.

فلَم يَختَلِفْ أصحابُ الحَديثِ من الناصِبَةِ و[٣]أصحابُ الحَديثِ مِن الشيعةِ في خُصوصِها فيمن عَدَدناه، وحَملُ القُرآنِ في التأويل علىٰ ما جاءَ بِهِ الأثَرُ أَولىٰ مِن حَملِه علَى الظنّ و الترجيم[٤].

مَعَ أنّ اللّٰهَ سبحانَه قد دَلَّ علىٰ صِحّةِ ذلكَ بمُتَضَمَّنِ[٥] الآيةِ، حَيثُ يَقولُ: ﴿إِنَّما يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾.[٦]

و إذهـابُ الرِّجسِ لا يَكـونُ إلّا بـالعِصمَةِ مِـنَ الذُّنـوبِ؛ لأنَّ الذُّنـوبَ مِـن أرجَسِ الرِّجسِ، و الخبرُ عنِ الإرادةِ هاهُنا[٧] إنّما هو خبرٌ عن وقوعِ الفِعلِ خاصّةً دونَ الإرادةِ التي يَكونُ بها لفظُ الأمرِ أمراً، لا سيَّما علىٰ ما أذهَبُ[٨] إلَيه في وَصفِ القَديمِ بالإرادةِ، و أفرُقُ بَينَ الخبرِ عنِ الإرادةِ هاهُنا و الخبرِ عنِ الإرادةِ في قَولِه سبحانه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾،[٩] و قولِه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّـهُ بِكُـمُ ٱلْيُسْـرَ وَلا يُـرِيدُ بِكُـمُ

---

١. في المطبوع: - «لها».

٢. في «ألف»: + «فسألوها عن ذلك».

٣. في المطبوع: + «لا».

٤. «التَّرجيم»: القول بالظنّ و الحَدْس، و كذا «الرَّجْمُ». راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٢٧ (رجم).

٥. في المطبوع: - «هذه».

٦. في «ج» و المطبوع: - ﴿وَ يُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾.

٧. في «ألف» و المطبوع: «هنا».

٨. في «ب»: «ذهبوا».

٩. النساء (٤): ٢٦.

﴿ٱلعُسْرَ﴾[١]؛[٢] إذ لَو جَرَت مَجرًى واحداً[٣] لَم يَكُن لِتَخصيصِ أهلِ البَيتِ بها مَعنًى؛ إذ الإرادةُ التي تَقتَضي[٤] الخبَر و البيانَ تَعُمُّ[٥] الخَلقَ كُلَّهُم علىٰ وَجهِها في التفسيرِ و مَعناها، فَلَمَّا خَصَّ اللّٰهُ تعالىٰ أهلَ البيتِ عليهم السلام بإرادةِ إذهابِ الرِّجسِ عنهم دَلَّ علىٰ ما وَصَفناه مِن وُقوعِ إذهابِه عنهم، و ذلكَ موجِبٌ للعصمةِ ـ علىٰ ما ذَكرناه ـ، و في الِاتّفاقِ علَى ارتِفاعِ العصمةِ عَن الأزواجِ دَليلٌ علىٰ بُطلانِ مَقالِ مَن زَعَمَ أنّها فيهنّ.

مَعَ أنّ مَن عَرَفَ شيئاً مِنَ اللِّسانِ و أصلِه لا يَرتَكِبُ[٦] هذا القولَ، و لا تَوَهَّمَ صِحّتَه؛ وذلكَ أنّه لا خِلافَ بَينَ أهلِ العَرَبيّةِ أنّ جَمْعَ المُذَكَّرِ بالميمِ، و جَمْعَ المؤَنَّثِ بالنونِ، و أنّ الفَصلَ بَينَهما بهاتَينِ العَلامتَينِ، و لا يَجوزُ في لُغةِ القَومِ وَضعُ علامةِ المؤَنَّثِ علَى المُذَكَّرِ، و لا وَضعُ عَلامةِ المُذَكَّرِ علَى المؤَنَّثِ، و لا استَعمَلوا ذلكَ في حَقيقةٍ ولا مَجازٍ[٧]، و لمّا وَجَدنا اللّٰهَ سبحانَه قد بَدَأَ في هذه الآيةِ بخِطابِ النِّساءِ و أَورَدَ[٨] عَلامةَ جَمْعِهِنَّ مِن النونِ في خِطابِهنّ، فقالَ: ﴿يا نِساءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ ٱلنِّساءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِ مَرَضٌ[٩]﴾ ـ إلىٰ قولِه: ـ ﴿وَأَطِعْنَ ٱللّٰهَ

٥٥

---

١. في «ألف، د، س»: ـ ﴿وَلا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلعُسْرَ﴾.

٢. البقرة (٢): ١٨٥.

٣. في «ألف، د»: «واحد».

٤. في «ألف، ج، س»: و المطبوع: «يقتضي».

٥. في «ألف، د»: و المطبوع: «يعمّ».

٦. في «د، س»: «لم يرتكب».

٧. في «ب»: «على الحقيقة ولا المجاز» بدل «في حقيقة ولا مجاز».

٨. في «د، س»: «و أفرد». و في المطبوع: «فأورد».

٩. في «د، س»: + ﴿وَ قُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفاً﴾. و في المطبوع: ﴿فَيَطْمَعَ الَّذى فى قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾.

وَ رَسُولَهُ﴾[١]. ثُمّ عَدَلَ بالكلامِ عنهُنّ بَعدَ هذا الفَصلِ إلىٰ جَمْعِ المُذَكَّرِ، فقالَ: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اَللّٰهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ اَلرِّجْسَ أَهْلَ اَلبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً[٢]﴾. فلَمّا جاءَ بالميمِ و أسقَطَ النونَ عَلِمنا أنّه لَم يَتَوَجَّهْ هذا القَولُ إلَى المَذكورِ الأوّلِ؛ بِما بَيَّنّاهُ مِن أصلِ العَرَبِيّةِ و حَقيقتِها. ثُمّ رَجَعَ بَعدَ ذلكَ إلَى الأزواجِ، فقالَ: ﴿وَاذْكُرْنَ ما يُتْلىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آياتِ اللّٰهِ وَالحِكْمَةِ إِنَّ اللّٰهَ كانَ لَطِيفاً خَبِيراً﴾[٣].

فدَلَّ بذلكَ[٤] علىٰ إفرادِ مَن ذَكَرناه مِن آلِ محمّدٍ عليهم السلام بما عَلَّقَه عَلَيهِم مِن حُكمِ الطهارةِ الموجِبَةِ للعِصمَةِ و جَليلِ الفَضيلَةِ.

و لَيسَ يُمكِنُكُم ـ مَعشَرَ المُخالفينَ ـ أنْ تَدَّعُوا أنّه كانَ في الأزواجِ مَذكوراً رَجُلٌ غَيرُ النِّساءِ، أو ذَكَرٌ[٥] لَيسَ بِرَجُلٍ، فَيَصِحَّ التعَلُّقُ[٦] مِنكُم بتَغليبِ المُذَكَّرِ علَى المؤَنَّثِ إذا[٧] كانَ في الجَمْعِ ذَكَرٌ، و إذا لَم يُمكِنِ ادِّعاءُ ذلكَ، و بَطَلَ أن تَتَوَجَّهَ إلَى الأزواجِ، فلا غَيرَ لَهُنّ تَوَجَّهَت إليهِ إلّا مَن ذَكَرنَاه مِمَّن جاءَ فيه الأثَرُ ـ علىٰ ما بَيَّنّاه ـ.

---

١. الأحزاب (٣٣): ٣٢ و ٣٣.

٢. الأحزاب (٣٣): ٣٣.

٣. الأحزاب (٣٣): ٣٤.

٤. في المطبوع: «ذلك» بدون الباء.

٥. في المطبوع: «و ذكر» بدل «أو ذكر».

٦. في حاشية «ج»: «القول».

٧. في «د، س»: «فإذا».

الفَصلُ الثاني والعِشْرونَ

[ما يَدُلُّ علىٰ عَدَمِ مُبايَعَةِ أميرِ المؤمنينَ عليٍّ عليه السلام أبا بَكرٍ]

٥٦ و مِن كلامِ الشَّيخ[١] ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ أيضاً[٢] في الدَّلالةِ علىٰ أنَّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام لَم يُبايعْ أبا بَكرٍ؛ قالَ الشَّيخُ: قد أجمَعَتِ الأُمّةُ على أنَّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام تَأَخَّرَ عن بَيعَةِ أبي بَكرٍ[٣]، فَالمُقَلِّلُ يَقولُ: كانَ تَأَخُّرُه ثَلاثةُ أيّامٍ. و مِنهم مَن يَقولُ: تَأَخَّرَ حتّىٰ ماتَت فاطمَةُ عليها السلام، ثُمَّ بايَعَ بعد مَوتِها. و مِنهم[٤] مَن يَقولُ: تَأَخَّرَ أربعينَ يَوماً. و مِنهم مَن يَقولُ: تَأَخَّرَ سِتّةَ أشهُرٍ.

و المُحقِّقونَ مِن أهلِ الإمامةِ يَقولونَ: لَم يُبايعْ ساعةً[٥] قَطُّ؛ فقَد حَصَلَ الإجماعُ علىٰ تأَخُّرِه عنِ البَيعةِ، ثُمَّ اختَلَفوا في بَيعَتِه بَعدَ ذلكَ علىٰ ما قَدَّمنا به[٦] الشرحَ.

فمِمّا يَدُلُّ علىٰ أنّه لَم يُبايعْ[٧] البَتّةَ: أنّه لَيسَ يَخلو تَأَخُّرُه مِن أن يَكونَ هُدىً

---

١. في المطبوع: «كلامه» بدل «كلام الشيخ».

٢. في «ألف»: - «أيضاً».

٣. في «ألف، د» و حاشية «ج»: + «زماناً».

٤. في «ألف»: - «منهم».

٥. في «د»: + «واحدة».

٦. في «د»: - «به».

٧. «س»: «ما بايع» بدل «لم يبايع».

و تَركُه ضَلالاً[١]، أو يَكونَ ضَلالاً و تَركُه هُدًى و صَواباً[٢]، أو يَكونَ صَواباً و تَركُه صَواباً، أو يَكونَ خَطأً و تَركُه خَطأً. فلَو كانَ التَّأخُّرُ ضَلالاً و باطِلاً لَكانَ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام قد ضَلَّ بَعدَ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله بتَركِ الهُدَى الذي كانَ يَجِبُ عَلَيه[٣] المَصيرُ إليه، و قد أجمَعَتِ الأُمّةُ علىٰ أنَّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام لَم يَقَعْ مِنه ضَلالٌ بَعدَ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله[٤] في طُولِ زَمانِ أبي بَكرٍ و أيّامِ عُمَرَ و عُثمانَ، و صَدْراً مِن أيّامِهِ[٥] حتّىٰ خالَفَتِ الخَوارِجُ عندَ التحكيمِ و فارَقَتِ الأُمّةَ، فبَطَلَ[٦] أن يكونَ تأَخُّرُه عن بَيْعَةِ أبي بَكرٍ ضَلالاً.

و إن كانَ تأَخُّرُه[٧] هُدًى و صَواباً و تَركُه خَطأً و ضَلالاً فلَيسَ يَجوزُ[٨] أن يَعدِلَ عَنِ الصَّوابِ إلَى الخَطَإِ، و لا عَن الهُدىٰ إلَى الضَّلالِ، لا سيَّما و الإجماعُ واقِعٌ علىٰ أنّه لَم يَظهَرْ منه ضَلالٌ في أيّامِ الثلاثةِ الذينَ تَقَدَّموا عَلَيه.

و مُحالٌ أن يكونَ التأخُّرُ خَطأً؛ وتَركُه خَطأً، للإجماعِ علىٰ بُطلانِ ذلكَ أيضاً، و لِما يوجِبُه القياسُ مِن فَسادِ هذا المَقالِ.

٥٧ وَ لَيسَ يَصِحُّ أن يكونَ صَواباً و تَركُه صَواباً؛ لأنَّ الحَقَّ لا يكونُ في جِهتَينِ مُختَلِفتَينِ، و لا علىٰ وَصفَينِ مُتَضادَّينِ، و لأنَّ القَومَ المُخالِفينَ لَنا في هذه المَسألةِ مُجمِعونَ علىٰ أنّه لَم يَكُن إشكالٌ في جَوازِ الاِختيارِ و صِحّةِ إمامةِ أبي بَكرٍ.

---

١. «ألف»: «ضلالة».

٢. «ألف»: «و صواب».

٣. في المطبوع: - «عليه».

٤. في المطبوع: + «ولا».

٥. في حاشية «ب»: «إمامته».

٦. في المطبوع: «و بطل».

٧. في «د، س»: + «عن بيعة أبي بكر».

٨. في «ج، د، س»: + «منه».

و إنّما الناسُ بَينَ قائِلَينِ؛ قائلٍ مِن الشيعَةِ يَقولُ: إنّ إمامةَ أبي بَكرٍ كانَت فاسدَةً، فلا[١] يَصِحُّ القَولُ بها أبَداً. و قائلٍ مِن الناصِبَةِ يَقولُ: إنّها كانَت صَحيحةً.

و لَم يَكُن علىٰ أحَدٍ رَيبٌ في صَوابِها؛ إذ جِهَةُ استِحقاقِ الإمامةِ هوَ ظاهِرُ العَدالةِ و النَّسَبِ و العِلمِ و القُدرةِ على القيامِ بالأُمورِ[٢]، و لَم تَكُن[٣] هذه الأُمورُ مُلْتَبِسَةً[٤] علىٰ أحَدٍ في أبي بَكرٍ عِندَهُم. و علىٰ[٥] ما يَذهَبونَ إلَيه، فلا[٦] يَصِحُّ مَعَ ذلكَ أن يَكونَ المُتَأَخِّرُ عن بَيعَتِه مُصيباً أبَداً؛ لأنّهُ لا يَكونُ متأَخِّراً لفَقدِ الدليلِ، بل لا يَكونُ متأَخِّراً لشُبهةٍ، و إنّما يَتأَخَّرُ ـ إذا ثَبَتَ أنّهُ تَأَخَّرَ ـ للعِنادِ.

فثَبَتَ بِما بَيَّنّاهُ أنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام لَم يُبايِعْ أبا بَكرٍ علىٰ شَيءٍ مِن الوُجوهِ كما ذَكَرناه و قَدَّمناه[٧]، و قد كانتِ الناصِبَةُ غافِلةً عن هذا الاِستِخراجِ في[٨] مُوافَقَتِها علىٰ أنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام[٩] تَأَخَّرَ عنِ البَيعةِ وَقتاً ما، و لَو فَطَنَت لهُ لَسَبَقَت بالخِلافِ فيه عَن الإجماعِ، و ما أبعَدَ أنّهُم سيَرتَكِبونَ ذلكَ إذا وَقَفوا علىٰ هذا الكلامِ، غَيرَ أنَّ الإجماعَ السابِقَ لِمُرتكِبِ ذلكَ يَحُجُّه و يُسقِطُ قَولَه، فَتَهُونُ[١٠] قِصَّتُه، و لا يُحتاجُ مَعَه إلَى الإكثارِ.

---

١. في «ألف»: «ولا». و في «د، س»: «لا».

٢. في «ألف، د، س»: «بالأمر».

٣. في «ألف، د»: «و لم يكن».

٤. هكذا في «ب». و في المطبوع: «تلتبس». و في سائر النسخ و المطبوع: «ملبّسة».

٥. في «د، س»: «على» بدون واو العطف.

٦. في «ألف، د، س»: «و لا».

٧. في «ألف، د، س»: – «و قدّمناه».

٨. في «ب، ج»: «مع».

٩. في «ألف»: + «قد».

١٠. في «ألف» و المطبوع: «فَيُهَوِّنُ».

الفَصلُ الثالثُ والعِشْرونَ

[مناظَرَةُ ابنِ مِيثَمٍ معَ نَصْرانيٍّ في الصَّليبِ]

٥٨ و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ قالَ: قالَ أبو الحَسَنِ عليُّ[١] بنُ مِيثَمٍ رحمه اللّٰه[٢] لرَجُلٍ نَصرانيٍّ: لِمَ عَلَّقتَ الصَّليبَ في عُنُقِكَ؟

قالَ: لأنّه شَبيهُ الشَّيءِ الذي صُلِبَ عَلَيه عيسىٰ عليه السلام .

قالَ أبو الحَسَنِ: أ فكانَ[٣] عيسىٰ عليه السلام[٤] يُحِبُّ أن يُمَثَّلَ به؟

قالَ: لا.

قالَ: فأخبِرْني عن عيسىٰ عليه السلام؛ أكانَ يَركَبُ الحِمارَ و يَمضي عَلَيه في حَوائجِه؟

قالَ: نَعَمْ.

قالَ: أ فكانَ[٥] يُحِبُّ بَقاءَ الحِمارِ حَتّىٰ يَبلُغَ عَلَيه حاجَتَه؟

قالَ: نَعَمْ.

---

١. في «د، س»: - «عليّ».

٢. تقدّمت ترجمة الرجل في الفصل الثالث من الكتاب.

٣. في «ج»: «أو كان». و في «س» و المطبوع: «فكان» بدون همزة الاستفهام.

٤. في «ب»: - «عيسى عليه السلام».

٥. في «ألف، د، س»: «فكان» بدون همزة الاستفهام.

قالَ: فتَرَكتَ ما كانَ يُحبُّ عيسىٰ بَقاهُ و ما كانَ يَركَبُه في حَياتِه بِـمَحَبَّةٍ[١] مـنه و عَمَدتَ إلىٰ ما حُمِلَ عَلَيه عيسىٰ عليه السلام بالكُرهِ مِنه[٢] وأُركِبَه[٣] بالبُغضِ له، فعَلَّقتَه في عُنُقِكَ؟! فقد كانَ يَنبَغي علىٰ هذا القياسِ أن تُعَلِّقَ الحِمارَ في عُـنُقِكَ و تَطرَحَ الصَّليبَ، و إلّا فقَد تَجاهَلتَ.

---

١. في «ج، س»: «لمحبّةً». و في «د»: «محبّة» بدون الباء الجارّة.

٢. في «د، س»: - «منه».

٣. في المطبوع: «ركبه».

الفصلُ الرابعُ و العِشرونَ

[مَبيتُ عليٍّ عليه السلام علىٰ فِراشِ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله]

وَ أخبَرَنِيَ الشَّيخُ ـ أَدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ قالَ: لمّا أرادَ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله الإختِفاءَ مِن قُرَيشٍ و الهَرَبَ مِنهُم إلَى الشِّعبِ ـ لِخَوفِه عَلىٰ نَفسِه ـ استَشارَ أبا طالِبٍ رضي اللّٰه عنه[1] فأشارَ به عَلَيه، ثُمّ تَقدَّمَ أبو طالِبٍ إلىٰ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام أن يَضطَجِعَ عَلىٰ فِراشِ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله؛ لِيَقِيَه بِنَفْسِه، فأجابَه إلىٰ ذلِكَ. فلَمّا نامَتِ العُيونُ جاءَ أبو طالِبٍ و مَعَه أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام، فأقامَ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و اضْطَجَعَ أميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام مَكانَه، فقالَ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام: «يا أبَتاهُ، إنّي مَقتولٌ؟»

فقالَ أبو طالِبٍ رحمه اللّٰه: ٥٩

اصبِرَنْ يا بُنَيَّ فالصَّبرُ أحجىٰ[2] كُلُّ حَيٍّ مَصيرُهُ لِشَعوبِ
قَد بَذَلناكَ و البَلاءُ شَديدٌ لِفِداءِ النَّجيبِ و ابنِ النَّجيبِ

---

١. في المطبوع: + «في ذلك».

٢. «أحجى» من «الحِجا» بمعنى العقل؛ أي: أوفق بحكم العقل. و «أحجى» أيضاً يستعمل بمعنى: أجدر و أولى و أحقّ. و يحتمل كونه بمعنى الحجاب و الستر أيضاً. راجع: كتاب العين، ج ٣، ص ٢٥٨؛ المصباح المنير، ص ١٢٣؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٤٨ (حجو).

لِـــفِداءِ الأغَـــرِّ[١] ذي الحَسَبِ الثّـا قِبِ[٢] و البـاعِ[٣] و الفِـناءِ[٤] الرَّحيبِ[٥]
إن تُـصِبكَ[٦] المَـنونُ[٧] فـالنَّبلُ تُـبري[٨] فـــمُصيبٌ مِـــنها و غَـيرُ مُـصيبِ
كُـــلُّ حَـــيٍّ و إن تَـــمَلَّأَ عَـيشاً[٩] آخِـــذٌ مِـــن سِـهامِها بـنَصيبِ[١٠]

قالَ: فقالَ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام:

---

١. في أكثر المصادر الناقلة: «الأعزّ». و قوله عليه السلام: «الأغرّ» من «الغُرّة» بمعنى أوّل كلّ شيء و رأسه و أبيضه. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ٣٤٧ (غرر).

٢. قال ابن منظور في لسان العرب، ج ١، ص ٢٤٠ (ثقب): «الثاقب: المُضيء... الليث: حَسَبٌ ثاقبٌ: إذا وُصِفَ بشهرته و ارتفاعه. الأصمعي: حَسَبٌ ثاقبٌ: نَيِّرٌ مُتَوَقِّدٌ».

٣. أي: لذي الباع؛ و «الباع» في الأصل: مسافة مدّ اليدين أو الكفّين إذا بَسَطْتهما. و «الباعُ»: السعة في المكارم. و ربّما عبّر به عن المقدرة و الشرف و الفضل و الكرم. يقال: طويل الباع؛ أي كريم مقتدر. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٢٢؛ النهاية، ج ٢، ص ١٦٢ (بوع).

٤. «الفِناء» بالكسر: الساحة أمام الدار. و بالفتح: نقيض البقاء. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٣٧٦؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٦٥ (فني).

٥. «الرَّحيب»: المتّسع. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٤١٣ (رحب).

٦. في «ألف» و المطبوع: «يُصبك».

٧. قال الخليل: «المَنون» الموت، و هو مؤنّث» و سمّيت مَنوناً لأنّها تمنّ الأشياء؛ أي تنقصها». و قال الفيّومي: «المَنون: المَنيّة، أُنثى، و كأنّها اسم فاعل من المَنّ، و هو القطع؛ لأنّها تقطع الأعمار. و المنون: الدهر». راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٣٧٥؛ المصباح المنير، ص ٥٨١ (منن).

٨. في «د»: «تترى». و في «ج» و المطبوع: «يُبري». و «النَّبل» بالفتح: السهام العربيّة، و هي مؤنّثة لا واحد لها، فلا يقال: النَّبلة.
و بَريُ النَّبل: نَحتَها؛ يُقال: بَرى يَبري بَرْياً، إذا نَحَتَ. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٢٤؛ النهاية، ج ٥، ص ١٠ (نبل)؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٧٠ (بري).

٩. في «ب» و المطبوع: «بعيش». و قوله: «تَمَلَّأَ عيشاً»؛ أي عاش مَليّاً، أي طويلاً. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١٥٩ (ملي).

١٠. ديوان أمير المؤمنين عليه السلام، ص ٢٧٢. و راجع أيضاً: روضة الواعظين، ج ١، ص ٥٤؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٦٤؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٣٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٦٤؛ الصراط المستقيم، ج ١، ص ١٧٦.

«أ تأمُرُني بِالصَّبرِ في نَصرِ أحمَد؟ و واللّٰهِ[١] ما قُلتُ الّذي قُلتُ جازِعا
و لكِنّني أحبَبتُ أنْ تَرَ[٢] نُصرَتي و تَعلَمَ أنّي لَم أزَلْ لَكَ طائعا
و سَعيي لِوَجهِ اللّٰهِ في نَصرِ أحمَد نَبِيِّ الهُدَى الْمَحمودِ طِفْلاً و يافِعا[٣]»[٤]

و قالَ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام بَعدَ ذلِكَ:

وَقَيتُ بنَفْسي خَيرَ مَن وَطِئَ الحَصىٰ و مَن طافَ بِالبَيتِ العَتيقِ و بِالحِجرِ
رَسولُ إلهِ الخَلقِ إذ مَكَرُوا بِهِ فَنَجّاهُ ذو الطَّولِ الكَريمُ مِنَ المَكرِ
و بِتُّ أُراعيهِم و هُم[٥] يُنبِئونَني[٦] و قد صَبَرَت[٧] نَفْسي علَى القَتلِ و الأسرِ[٨]
و باتَ رَسولُ اللّٰهِ بِالشِّعبِ[٩] آمِناً و ذلكَ في حِفظِ الإلهِ و في سِترِ

---

١. في «ألف»: «فو اللّٰه». و في «د، س»: «و اللّٰه» بدون إحدى الواوين.

٢. في المطبوع: «إظهار» بدل «أن ترَ».

٣. «اليافع»: الشابّ، أو الغلام، أو الغلام الذي شارف الاحتلام. و قيل: الغلام المراهق لعشرين. و قيل: ناهز البلوغ. و في الأصل يقال لكلّ مرتفع من الأرض. راجع: كتاب العين، ج ٢، ص ٢٦١؛ المصباح المنير، ص ٦٩٢؛ النهاية، ج ٦، ص ٢٩٩ (يفع)؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٦، ص ٢٧١.

٤. ديوان أمير المؤمنين عليه السلام، ص ٢٧٥. و راجع أيضاً: المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٦٥؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٣٣؛ إيمان أبي طالب عليه السلام، ص ٢٧٦؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٤، ص ٦٤.

٥. «ج، د، س»: «و ما». و في ديوان أمير المؤمنين عليه السلام: «متى» بدل «و هم».

٦. في ديوان أمير المؤمنين عليه السلام: «يَنْستُرونني».

٧. في ديوان أمير المؤمنين عليه السلام: «وطّنت».

٨. في المطبوع تقديم و تأخير بين البيت الثالث و البيت الرابع.

٩. في «ب، ج، س»: «في الشعب».

أرَدتُ بِـــــهِ نَـــصرَ الإلهِ تَـــبَتُّلاً
و أضمَرتُهُ حَتّىٰ أُوَسَّدَ[١] في قَبري»[٢]

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ: وَ أكثَرُ الأخبارِ جاءَت بمَبيتِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام علىٰ فِراشِ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله[٣] في لَيلةٍ مَضىٰ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله إلَى الغارِ، و هذا الخبرُ وجدتُه في ليلةِ مُضيِّه إلَى الشِّعبِ، و يُمكِنُ أن يكونَ قد باتَ عليه السلام مَرَّتَينِ علىٰ فِراشِ الرَّسولِ[٤] صلى اللّٰه عليه و آله. و في مَبيتِه عليه السلام حُجَجٌ علىٰ أهلِ الخِلافِ مِن وُجوهٍ شَتّىٰ: ٦٠

أحَدُها: في قَولِهم: إنّ أميرَ المؤمِنينَ آمَنَ برَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و هوَ ابنُ خَمسِ سِنينَ أو سَبعِ سِنينَ أو تِسعِ سِنينَ؛ لِيُبطِلُوا بذلكَ فَضيلةَ إيمانِه، و يَقولوا[٥]: إنّه وَقَعَ مِنه علىٰ سَبيلِ التَّلقينِ، دونَ المعرفةِ و اليقينِ؛ إذ لَو كانَت سِنُّه عندَ دَعوَةِ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله علىٰ ما ذَكَروا له لَم يَكُن أمرُه يَلتَبِسُ عندَ مَبيتِه علَى الفِراشِ و تَشَبُّهِه برَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله حَتّىٰ يَتَوَهَّمَ القَومُ[٦] أنّه هو، فيَرصُدونَه إلىٰ وَقتِ السَّحَرِ؛ لأنَّ جسمَ الطفلِ لا يَلتَبِسُ بجسمِ الرَّجُلِ الكاملِ، فلمَّا التَبَسَ علىٰ قُرَيشٍ الأمرُ في ذلكَ حتّىٰ ظَنُّوا أنَّ عليّاً عليه السلام رَسولُ اللّٰهِ

---

١. وَسَّدَ فلانٌ فلاناً و تَوَسَّدَ؛ أي: وضع على رأسه وِسادَةً. و المراد ما يوضع تحت الرأس في القبر من التراب و نحوه. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٢٨٤ (وسد).

٢. ديوان أمير المؤمنين عليه السلام، ص ٢١٣. و راجع أيضاً: المسترشد في الإمامة، ص ٤٤٠؛ التعجّب من أغلاط العامّة، ص ١٢٣؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٦٩، المجلس ١٦، ضمن ح ١٠٣١؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ١٣١؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٦٠؛ كشف الغمّة، ج ١، ص ٤٠٦.

٣. في «ألف، د، س»: - «على فراش رسول اللّٰه صلى الله عليه و آله».

٤. في «ألف، د، س»: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».

٥. في «ج، د، س»: «و يقولون».

٦. في المطبوع: - «القوم».

صلى اللّٰه عليه و آله بائتاً[١] علىٰ حالِه في مَكانِه، و كانَ هذا في[٢] أوّلِ الدَّعوَةِ و ابتِدائها و عندَ مُضيِّه إلَى الشِّعبِ، دَلَّ علىٰ أنَّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام كانَ عندَ إجابَتِه للرسولِ[٣] صلى اللّٰه عليه و آله بالغاً كاملاً في صورَةِ الرِّجالِ، و مِثلَهُم في الجسمِ و يُقارِبُهم[٤]؛ و إن كانتِ الحُجَجُ علىٰ صِحّةِ إيمانِه و فضيلتِه و أنّه لَم يَقَعْ إلّا بالمَعرفةِ، لا تَفتقِرُ إلىٰ ذِكرِ[٥] هذا، و إنّما أورَدناه استِظهاراً.

و منها: أنَّ اللّٰهَ تعالىٰ قَصَّ عَلَينا في مُحكَمِ كتابِه قِصّةَ إسماعيلَ في تَعبُّدِه بالصَّبرِ علىٰ ذَبحِ أبيه إبراهيمَ عليه السلام له، ثُمَّ مَدَحَه بذلكَ و عَظَّمَه، و قالَ: ﴿**إِنَّ هٰذا لَهُوَ البَلاءُ المُبِينُ**﴾[٦].

و قالَ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله في افتِخارِه بآبائه: «أنا ابنُ الذَّبيحَينِ»[٧]؛ يَعني إسماعيلَ عليه السلام و عَبْدَ اللّٰهِ.

و لِعَبدِ اللّٰهِ في الذَّبحِ قِصّةٌ مَشهورةٌ يَطولُ شَرحُها، يَعرِفُها أهلُ السِّيَرِ، و أنّ أباهُ عبدَ المُطَّلِبِ فَداه بمِائَةِ ناقةٍ حَمراءَ.

و إذا[٨] كانَ ما خَبَّرَ[٩] اللّٰهُ تَعالىٰ به مِن مِحنةِ إسماعيلَ عليه السلام بالذَّبحِ يَدُلُّ

---

١. في «ألف، د، س»: «بائت».

٢. في «ج، د، س»: - «في».

٣. في «ألف، د»: «لرسول اللّٰه» بدل «للرسول».

٤. في «د»: «أو مقاربهم». و في المطبوع: «و مقاربهم».

٥. في «س»: «مثل».

٦. الصافّات (٣٧): ١٠٦.

٧. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٨، ضمن ح ٥٧٦٢؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢٢٦؛ الخصال، ج ١، ص ٥٦، ضمن ح ٧٨؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٢١٠، ح ١؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ١٥٣؛ و ج ٣، ص ٢٤٤.

٨. في «د»: «و إن».

٩. في «ألف» و المطبوع: «أخبر».

علىٰ أجَلٍّ فَضيلةٍ و أفخَرِ مَنقَبَةٍ، احتَجنَا أن نَنظُرَ في حالِ مَبيتِ أميرِ المؤمِنينَ عليه
٦١ السلام علَى الفِراشِ، و هل يُقارِبُ ذلكَ أو يُساويهِ؟ فوَجَدناه يَزيدُ في الظاهرِ عليهِ؛ و ذلكَ أنّ إبراهيمَ عليه السلام قالَ لِابنِه إسماعيلَ عليه السلام: ﴿إِنِّي أَرىٰ فِي المَنامِ أَنِّي أَذبَحُكَ فَانْظُرْ ماذا تَرىٰ قالَ يا أَبَتِ افْعَلْ ما تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شاءَ اللّٰهُ مِنَ الصّابِرِينَ﴾،[١] فاستَسلَمَ لهذه المِحنةِ مَعَ عِلمِه بإشفاقِ الوالدِ علَى الوَلَدِ، و رأفَتِه به،[٢] و رحمَتِه له، و أنّ هذا الفِعلَ لا يَكادُ يَقَعُ مِن الوالدِ بوَلَدِه؛ بَل لَم يَقَعْ فيما مَضىٰ[٣] و لَن[٤] يُتَوهَّمَ فيما يُستَقبَلُ، و كانَ هذا الأمرُ[٥] يَقوىٰ في ظَنِّ إسماعيلَ عليه السلام أنَّ المَقالَ مَعَ[٦] أبيه[٧] خَرَجَ مَخرَجَ الِامتحانِ له في الطاعَةِ دونَ تَحقيقِ[٨] العَزمِ علىٰ إيقاعِ الفِعلِ، فَيَزولُ كثيرٌ مِن الخَوفِ مَعَه، و تُرجَى[٩] السَّلامةُ عِندَه.

و أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام دَعاهُ أبو طالبٍ رحمه اللّٰه إلَى المَبيتِ علىٰ فِراشِ رسولِ اللّٰه[١٠] صلى اللّٰه عليه و آله و فِدائه بنَفسِه، و لَيسَ لهُ مِن الطاعةِ عَلَيه ما للأنبياءِ عليه السلام علَى البَشَرِ، و لَم يأْمُرْه بذلكَ عن وَحيٍ مِن اللّٰهِ تعالىٰ، كما أمَرَ

---

١. الصافّات (٣٧): ١٠٢.
٢. في «ب، د»: - «به».
٣. في المطبوع: «سلف».
٤. في «د» و المطبوع: «و لم».
٥. في المطبوع: «أمراً».
٦. في «ج، د، س»: «من».
٧. في «د، س»: + «قد».
٨. في المطبوع: «تحقّق».
٩. في «ألف، د»: «و يرجى».
١٠. في «ب، ج»: «الرسول» بدل «رسول اللّٰه». و في المطبوع: «النبيّ» بدله.

إبراهيمُ عليه السلام ابنَه و أسنَدَ أمرَه إلَى الوَحيِ، و مَعَ عِلمِ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام أنَّ قُرَيشاً أغلَظُ الناسِ علىٰ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و أقساهُم قَلباً، و ما يَعرِفُه كُلُّ عاقلٍ مِن الفَرقِ بَينَ الإستِسلامِ للعَدُوِّ المُناصِبِ و المُبغِضِ المُعانِدِ الذي يُريدُ أن يَشفِيَ نَفْسَه و لا يَبلُغُ الغايَةَ في شِفائها إلّا بنِهايَةِ التَّنكيلِ[١] و غايَةِ الأذىٰ بضُروبِ الآلامِ، و بَينَ الإستِسلامِ لِلوَلِيِّ المُحِبِّ و الوالِدِ المُشفِقِ الذي يَغلِبُ في الظَّنِّ أنّ إشفاقَه يَحولُ بَينَه و بَينَ إيقاعِ الضَّرَرِ بوَلَدِه؛ إمّا مَعَ الطاعةِ للّٰهِ[٢] تَعالىٰ بالمَسألةِ و المُراجَعَةِ، أو بارتِكابِ المَعصيةِ مِمَّن يَجوزُ عَلَيه ارتِكابُ المَعاصي، أو يُحمَلُ[٣] ذلكَ مِنه علىٰ ما قَدَّمناه مِن الإختِبارِ و التَّوريَةِ في الكلامِ؛ لِيَصِحَّ له مَطلوبُه مِن الإمتِحانِ.

و إذا كانت مِحنةُ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام أعظَمَ مِن مِحنةِ إسماعيلَ عليه السلام بما كَشَفناه ثَبَتَ أنّ الفَضلَ الذي[٤] حَصَلَ[٥] بها[٦] لأميرِ المؤمِنين عليه السلام يَرجَحُ[٧] علىٰ كُلِّ فَضيلةٍ[٨] لأحَدٍ مِن الصَّحابةِ و أهلِ البَيتِ عليهم السلام، و بَطَلَ قَولُ مَن رامَ[٩] المُفاضَلَةَ بَينَه و بَينَ أبي بَكرٍ مِن العامَّةِ و المُعتَزِلَةِ الناصِبَةِ له عليه السلام؛ ٦٢

---

١. نَكَّلَ بِه: أصابَهُ بنازلةٍ. و صَنَع به صنيعاً يحذّر غيرَه و يجعله عبرةً له. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٧٨؛ النهاية، ج ٦، ص ١١٦ (نكل).

٢. في «ألف» و المطبوع: «طاعة اللّٰه» بدل «الطاعة للّٰه».

٣. في المطبوع: «بحمل».

٤. في «ألف، د»: «الفضيلة التي» بدل «الفضل الذي».

٥. في «د»: «حصلت».

٦. هكذا في «ألف، س». و في «ج»: - «بها». و في سائر النسخ و المطبوع: «به».

٧. في «ألف، د، س»: «ترجح».

٨. في المطبوع: + «حصلت».

٩. في «ج»: «أراد».

إذ قد حَصَلَ له فَضلٌ يَزيدُ علَى الفَضلِ الحاصلِ للأنبياءِ عليهم السلام.

و لَعَلَّ قائلاً يقولُ عندَ سَماعِ هذا[١]: فكيفَ[٢] يَسوغُ لكم ما ادَّعَيتُموه فِي هذه المِحنةِ وتَعظيمِها علىٰ مِحنةِ إسماعيلَ عليه السلام ؟ و ذلكَ نبيٌّ، و هذا عندكُم وَصيُّ نَبيٍّ، و لَيسَ يَجوزُ أن يَكونَ مَن لَيسَ بنَبيٍّ أفضَلَ مِن أحَدِ[٣] الأنبياءِ عليهم السلام.

فإنّه يُقالُ له[٤]: لَيسَ في تَفضيلِنا هذه المِحنةَ علىٰ مِحنةِ إسماعيلَ عليه السلام تَفضيلٌ لأميرِ المؤمِنينَ عليه السلام علىٰ أحَدِ[٥] الأنبياءِ عليهم السلام؛ و ذلكَ أنَّ عليّاً عليه السلام و إن حَصَلَ له فَضلٌ لَم يَحُزْه نَبيٌّ فيما مَضىٰ، فإنّ الذي حازَته الأنبياءُ عليهم السلام مِن الفَضلِ الذي لَم يَحصُلْ مِنه شَيءٌ لأميرِ المؤمِنينَ عليه السلام يوجِبُ فَضلَهم عَليه، و يَمنَعُ مِن المُساواةِ بَينَه و بَينَهم أو تَفضيلِه عَلَيهم، كما بَيَّنّاه. و بَعدُ: فإنّ الحُجّةَ إذا قامَت علىٰ فَضلِ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام علىٰ نَبيٍّ مِن الأنبياءِ، و لاحَ علىٰ ذلكَ البُرهانُ، وَجَبَ عَلَينا القَولُ به، و تَركُ الخِلافِ فيه، و لَم يوحِشْنا مِنه خِلافُ العامّةِ الجُهّالِ[٦].

و لَيسَ في تَفضيلِ سَيِّدِ الوَصِيّينَ و إمامِ المُتَّقينَ و أخي رَسولِ رَبِّ العالَمينَ[٧] ـ سَيِّدِ المُرسَلينَ ـ و نَفسِه بحُكمِ التنزيلِ و ناصِرِه في الدِّينِ و أبِي ذُرِّيَّتِه الأئمّةِ

---

١. في «ألف، د، س»: ـ «عند سماع هذا».

٢. في «ألف»: «و كيف». و في المطبوع: «كيف».

٣. في «ألف، ب، ج»: + «من».

٤. في المطبوع: «لهم».

٥. في «د، س»: + «من».

٦. في المطبوع: «الجهلاء».

٧. في «ج»: + «الذي هو».

الراشِدينَ المَيامينِ علىٰ بَعضِ الأنبياءِ المُتَقدِّمينَ[١] أمرٌ يُحيلُه العَقلُ، و لا يَمنَعُ مِنه السُّنّةُ، و لا يَرُدُّه القياسُ، و لا يُبطِلُه الإجماعُ؛ إذ عَلَيه جَمهورُ شيعَتِه،[٢] و قد نَقَلُوا ذلكَ عنِ الأئمّةِ مِن ذُرِّيَّتِه عليهم السلام، و إذا لَم يَكُن فيه إلّا خِلافُ النـاصِبَةِ[٣] و المُستَضعَفينَ مِمَّن يَتَوَلّاه لَم يُمنَعْ من القَولِ به.

٦٣ فإن قالَ قائلٌ: إنّ مِحنةَ إسماعيلَ عليه السلام أجَلُّ قَدْراً مِن مِحنةِ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام؛ و ذلكَ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام قد كانَ عالِماً بأنّ قُرَيشاً إنّما تُريدُ غَيرَه، و لَيسَ غَرَضُها قَتلَه، و إنّما قَصدُها لرَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله دونَه، فكانَ علىٰ ثِقَةٍ مِن السَّلامةِ، و إسماعيلُ عليه السلام كانَ مُتَحَقِّقاً لحُلولِ الذَّبحِ به مِن حَيثُ امتَثَلَ الأمرَ الذي نَزَلَ به الوَحيُ،[٤] فشَتّانَ بَينَ الأمرَينِ.

قيلَ له: إنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام و إن كانَ قد كانَ عالِماً بأنّ[٥] قُرَيشاً إنّما قَصَدَت[٦] رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله دونَه، فقد كـانَ يَـعلَمُ بـظاهِرِ الحـالِ، و ما[٧] يوجِبُ غالِبُ[٨] الظَّنِّ مِن العادَةِ الجاريَةِ شِدّةُ[٩] غَيظِ قُرَيشٍ علىٰ مَن فَوَّتَهم[١٠] غَرَضَهم في مَطلَبِهم[١١]، و مَن حالَ بَينَهم و بَينَ مُرادِهم مِن عَدوِّهم، و مَن لَبَسَ

---

١. في «ألف»: + «في فضيلة من الفضائل».

٢. في «ج»: «الشيعة».

٣. في «د، س»: + «له».

٤. في «د» و المطبوع: «الوحي به» بدل «به الوحي».

٥. في «د، س»: «أنّ» بدون الباء.

٦. في «ب»: «تقصد».

٧. في حاشية «ج»: + «كان».

٨. في «ج» و المطبوع: «غالباً».

٩. في «ب»: «بشدّة».

١٠. في المطبوع: «فوّتَ».

١١. في المطبوع: «مطلوبهم».

عَلَيهمُ الأمرَ؛ حتّىٰ ضَلَّت حيلَتُهم، و خابَت آمالُهم، مِن أنّهم يُعامِلونَه بأضعافِ ما كانَ في أنفُسِهم أن يُعامِلوا به[١] صاحِبَه؛ لِتَزايُدِ حَنَقِهم[٢] و حِقدِهم و اعتِراءِ[٣] الغَضَبِ لهم، فكانَ الخَوفُ مِنه[٤] عندَ هذه الحالِ أشَدَّ مِن خَوفِ الرَّسولِ صلى اللّه عليه و آله، و اليأسُ مِن رُجوعِهم عن إيقاعِ الضَّرَرِ به أقوىٰ مِن يأسِ[٥] النَّبيِّ صلى اللّه عليه و آله. و هذا[٦] هو المَعروفُ الذي لا يَختَلِفُ فيه اثنانِ؛ لأنّه قد كانَ يَجوزُ منهم عندَ ظَفَرِهم بِالنَّبيِّ صلى اللّه عليه و آله أن تَلينَ قُلوبُهم له، و يَتَعَطَّفوا بالنَّسَبِ[٧] و الرَّحِمِ التي بَينَهم و بَينَه، و يَلحَقَهُم مِن الرِّقّةِ عَلَيه ما يَلحَقُ الظافِرِ بالمَظفورِ به، فتبَرُدَ[٨] قُلوبُهم، و يَقِلَّ غَيظُهم، و تَسكُنَ نُفوسُهم، فإذا[٩] فَقَدوا المَأمولَ مِن الظَّفَرِ به، و عَرَفوا وَجهَ الحيلَةِ عَلَيهم في فَوتِهم غَرَضَهم، و عَلِموا[١٠] أنّه بِعليٍّ عليه السلام تَمَّ ذلكَ، ازدادَتِ الدَّواعي لهم إلَى الإضرارِ به و تَوَفَّرَت عَلَيه، و كانَتِ[١١] البَليّةُ أعظَمَ ـ علىٰ ما شَرَحناه ـ.

---

١. في «ألف» و المطبوع: - «به».

٢. في المطبوع: «حقنهم»، و لم نجد له معنى يناسب المقام. و أمّا «الحَنَق»: الغيظ. راجع: كتاب العين، ج ٣، ص ٥١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٠ (حنق)؛ النهاية، ج ١، ص ٤١٦ (حقن).

٣. في حاشية «س»: «و إصابة». و اعترى فلاناً أمرٌ: أصابه. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٣٦؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٤٤ (عرو).

٤. في «ب، ج، س»: «منهم».

٥. في «ألف، ج»: «إياس».

٦. في «ألف، د، س»: «هذا» بدون واو العطف.

٧. في المطبوع: «للنسب».

٨. في المطبوع: «فيبرد».

٩. في «ب» و المطبوع: «و إذا».

١٠. في «ج، د، س»: «و عرفوا».

١١. في «ب، د، س»: «فكانت».

و علىٰ[١] أنّ إسماعيلَ عليه السلام قد كانَ يَعلَمُ أنّ قَتلَ الوالدِ لوَلَدِه لَم تَجرِ[٢] به عادةٌ مِنَ الأنبياءِ و الصالحينَ، و لا وَرَدَت به فيما مَضىٰ عِبادةٌ، فكانَ يَقوىٰ في نَفسِه أنّه علىٰ ما قَدَّمناه مِن الاِختِبارِ، و لَو لَم يَقَعْ له ذلكَ لَجَوَّزَ نَسخَه لِغَرَضٍ ٦٤
توجِبُه الحِكمةُ، أو كانَ[٣] يَجوزُ أن يكونَ في باطنِ الكلامِ خِلافُ ما في ظاهرِه، أو يكونَ تفسيرُ المَنامِ بضِدِّ حَقيقتِه، أو يَحولَ اللّٰهُ تعالى بَينَ أبيه و بَينَ مُرادِه بالاِختِرامِ أو شُغُلٍ[٤] يَعوقُه عنه، و لا مَحالةَ أنّه قد خَطَرَ ببالِه ما فَعَلَه اللّٰهُ تَعالىٰ مِن فِدائِه و إعفائِه عَنِ الذَّبحِ، و لَو لَم يَخطُرْ ذلكَ ببالِه[٥] لَكانَ مُجَوَّزاً عندَه؛ إذ لَو لَم يَجُزْ في عَقلِه لَما وَقَعَ مِن الحَكيمِ سُبحانَه، وعلىٰ أنّه مَتىٰ تَيقَّنَ الفِعلَ تَيقَّنَه مِن مُشفِقٍ رَحيمٍ، و إذا تَيقَّنَه أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام تَيقَّنَه مِن عَدوٍّ قاسٍ حَقودٍ، فكانَ الفَصلُ بَينَ الأمرَينِ لا خَفاءَ به[٦] علىٰ[٧] ذَوي العُقولِ.

فإن قالَ قائلٌ مِنهم في الجَوابِ الأوّلِ: إذا كنتُم قد[٨] فَضَّلتُم عليّاً عليه السلام علىٰ إسماعيلَ عليه السلام في مِحنةِ الاِستِسلامِ للقتلِ، و لم يَمنَعْ ذلكَ مِن فَضلِ إسماعيلَ عليه السلام عليهِ في اُمورٍ توجِبُ التَّفاوُتَ بينَه و بَينَه في الفَضلِ، فما أنكَرتُم أن يَكونَ عليٌّ عليه السلام أفضلَ مِن أبي بَكرٍ بهذه الحالِ[٩]،

---

١. في المطبوع: «على» بدون واو العطف.
٢. في «ألف» و المطبوع: «لم يجر».
٣. في «ألف»: - «كان».
٤. في «ألف»: «بشغل».
٥. في المطبوع: - «بباله».
٦. في «ج»: «فيه».
٧. في المطبوع: «عند».
٨. في المطبوع: - «قد».
٩. في «ألف، د، س»: «الحالة».

و لا يَمنَعَ[١] ذلكَ مِن فَضلِ أبي بَكرٍ عَلَيه في طاعاتٍ أُخَرَ؟

قيلَ له: الفَصلُ بَينَ الأمرَينِ واضِحٌ؛ و ذلكَ أنّه[٢] إنّما فَضَّلْنا إسماعيلَ عليه السلام علىٰ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام مَعَ اختِصاصِه بهذه الفَضيلةِ مِنه؛ لإحاطةِ العِلمِ مِنّا بفَضلِ النُّبُوّةِ لإسماعيلَ عليه السلام الذي لَم يَحصُلْ لأميرِ المؤمِنينَ عليه السلام مِثلُه، ولا حَصَلَ له مَعنىً يُوازيه، و لفَضيلةِ الوَحيِ بِنُزولِ المَلائكةِ، و غَيرِ ذلكَ. فلَو كانَ لأبي بَكرٍ فَضلٌ يُوازي هذه الفَضيلَةَ، أو يَزيدُ عَلَيها، لَوَجَبَ أن يَكونَ مَعروفاً. فلمّا وَجَدْنا أبا بَكرٍ ـ بالاتّفاقِ[٣] ـ عَرِيّاً مِن فَضيلةِ المَبيتِ علَى الفِراشِ و عارياً مِن فَضائلِ[٤] الجِهادِ، و وَجَدْنا كلَّ فَضلٍ يَدّعيهِ[٥] أصحابُه[٦] قد شارَكَه فيه أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام، و زادَ عَلَيه في مَعناهُ، بَطَلَ مَقالُ مَن أوجَبَ الشَّكَّ في حالِه ـ علىٰ ما ذَكَرناه ـ.

و لَو جازَ ذلكَ لقائلٍ أن يَقتَرِحَه بغَيرِ بُرهانٍ، لَجازَ لآخَرَ[٧] أن يوجِبَ الشَّكَّ في فَضلِ بَعضِ أُمّةِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله على كَثيرٍ مِن الأنبياءِ عليهم السلام، و إن لَم يَظهَرْ مِنهم فِعلٌ يُقارِبُ النبوَّةَ، و يَعتمدَ، في ذلكَ علَى المُبهَمِ مِنَ القَول و الشَّكِّ في البَواطنِ دونَ الظَّواهرِ والمَوجود مِنَ الأعمالِ، و لَوَجَبَ أنْ لا يُقطَعَ علىٰ فَضلِ أحَدٍ علىٰ غَيرِه في الظاهرِ؟ لأنّا لا نَأمَنُ أن يَكونَ مَعَ المَفضولِ في الظاهرِ أعمالٌ ٦٥

١. في «ألف»: «و لم يمنع».
٢. في «ألف» و المطبوع: «أنّا».
٣. في المطبوع: – «بالاتّفاق».
٤. في المطبوع: «فضيلة».
٥. في «ألف» و المطبوع: «تدّعيه».
٦. في المطبوع: + «له».
٧. في «د، س»: «لأحد».

باطِنةٌ تُوفى[١] في الفَضلِ[٢] علىٰ ما عَرَفناه، و في ذلكَ أنّه يَجِبُ علىٰ مَن يُخالِفُنا[٣] أنْ لا يأمَنَ أن يَكونَ قد كانَ في بَعضِ الأعرابِ أو غيرِهم مِمَّن صَحِبَ النبيَّ صلّى اللّه عليه و آله وَقتاً ما مَن يَزيدُ في فَضلِه[٤] علىٰ أبي بَكرٍ و عُمَرَ و عُثمانَ، و هذا نَقضُ مَذاهِبِهِم بأسرِها، و هو لازمٌ لهم علىٰ ما أورَدوه مِن السؤالِ.

---

١. لسان العرب، ج ١٥، ص ٤٠٠ (وفي): «و أوفى على الشيء و فيه: أشرَف. و إنّه لَم يوف على الأشراف؛ أي: لا يزال يُوفي عليها».

٢. في «ب»: «تضيل». و في «د، س»: «الفضائل».

٣. في المطبوع: «خالفنا».

٤. في المطبوع: + «عند اللّه».

الفصلُ الخامِسُ و العِشرونَ

[في الرَدِّ علَى المُشَبِّهةِ و بَيانِ مَعنَى المَعرفةِ و الإرجاءِ]

و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ مُرسَلاً عَن عَلِيِّ بنِ عاصِمٍ[1]، عَن عَطاءِ بنِ السّائِبِ، عَن مَيسَرةَ: أنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام[2] مَرَّ بِرَحبَةِ القَصّارينَ بِالكوفةِ، فسَمِعَ رَجُلاً يَقولُ: لا و الّذي احتَجَبَ بِسَبعِ طِباقٍ. قالَ: فعَلاهُ بِالدِّرَّةِ،[3] و قالَ له:[4] «وَيلَكَ، إنّ اللّهَ لا يَحجُبُه شَيءٌ عَن[5] شَيءٍ[6]».

قَالَ الرَّجُلُ: فأُكَفِّرُ[7] عَن يَميني يا أميرَ المُؤمِنينَ؟

---

١. التحقيق أنّ «عليّ بن عاصم» هنا غير «عليّ بن عاصم بن صهيب» المَرمي بالتشيّع في منابع العامّة و الذي مات هو في سنة ٢٠١ ق في خلافة المأمون؛ بل هذا الرجل شيخ الشيعة في وقته، و مات في حبس المعتضد ـ على ما قال أبو غالب الزراري في رسالته ـ، و روى في كمال الدين توقيعاً عن الصاحب الموعود عليه السلام، و روى أيضاً عن الإمام الجواد عليه السلام، و روى عنه محمّد بن عليّ بن عبد الصمد الكوفي، فهو من أصحاب الإمام الجواد عليه السلام و بقي إلى زمان الغيبة، و استشهد الإمام الجواد عليه السلام في سنة ٢٠٣ ق. و هو الذي وصفه الشيخ رحمه الله بالمحدّث عند ترجمة أحمد بن محمّد بن عاصم ابن أُخته. راجع: رسالة أبي غالب الزراري، ص ٨؛ كمال الدين، ص ٤٨٢، ح ١؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٦٢، ح ٢٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٧٠، الرقم ٨٢٣٢.

٢. في «ألف» و المطبوع: + «عليّ بن أبي طالب».

٣. الدِّرَّةُ بكسر الدال: السوطُ يُضربُ به. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٦ (درر).

٤. في «ألف، د، س»: + «يا».

٥. في «ب»: «و لا يحتجب عنه» بدل «عن».

٦. في «ج»: + «ولا يحتجب عنه شيء».

٧. في «ب، ج، د»: «أ فأُكفّر». و في «س»: «إذاً أُكفّر».

فقَالَ:[١] «لا؛ إنّكَ حَلَفتَ بِغَيرِ اللّهِ عَزّ وجَلّ».

قالَ الشَّيخُ رحمه اللّه: و في هذا الحَديثِ حُجّةٌ علَى المُشَبِّهةِ، و حُجّةٌ علىٰ مَذهَبي في المَعرفةِ و الإرجاءِ، و قَولي في ذَبائِحِ أهلِ الكِتابِ:

فأمّا المُشَبِّهَةُ، فإنّها زَعَمَت أنّ اللّهَ تَعالىٰ في السَّماءِ دونَ الأرضِ، و أنّه مُحتَجِبٌ عن خَلقِه بالسَّماواتِ السَّبعِ، و في دليلِ العقلِ ـ علىٰ أنَّ الذي يَحويهِ مَكانٌ و يَستُرُه حِجابٌ لا يَكونُ إلّا جسماً أو جَوهَراً، و الجسمُ مُحدَثٌ، و البُرهانُ قائمٌ علىٰ قِدَمِ اللّهِ سُبحانَه ـ ما[٢] يَمنَعُ مِنَ التشبيهِ ويُفسِدُه، و قَولُ اللّهِ تَعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلبَصِيرُ﴾[٣]، و قَولُ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام بِصَريحِه[٤] يُفسِدُ ذلكَ أيضاً ـ على ما تَقَدَّمَ به الشرحُ ـ. ٦٦

و أمّا[٥] قَولي في المَعرِفَةِ، فإنّي[٦] أقولُ: إنّه لَيسَ يَصِحُّ أن يُعرَفَ اللّهُ تَعالىٰ مِن وَجهٍ و يُجهَلَ مِن وَجهٍ[٧]، و إنّما يَصِحُّ ذلكَ في المَحسوساتِ؛ فتُعرَفُ[٨] بالحِسِّ، و تُجهَلُ[٩] حَقائقُها، لِتَعَلُّقِ العِلمِ بها بالاستِنباطِ.

و أمّا مَذهَبي في الإرجاءِ، فإنّني أقولُ: إنّه[١٠] لا طاعَةَ مِن كافرٍ؛ لأنّه لا يَعرِفُ ربَّه،

---

١. في «ب»: «قال». و في «ج، د، س»: + «له».

٢. في «ألف»: «بما».

٣. الشورى (٤٢): ١١.

٤. في «ب»: «و تصريحه». و في «ج، س»: «تصريحه».

٥. في «ألف، د، س»: «فأمّا».

٦. في «ب» و المطبوع: «فإنّني».

٧. في «د»: «دونه».

٨. في «ألف، د، س»: «فيعرف».

٩. في «ألف، د، س»: «و يجهل».

١٠. في المطبوع: - «إنّه».

و إذا لَم يَعرِفْه لَم تَصِحَّ[١] مِنه طاعَةٌ[٢]؛ إذِ الفعلُ إنّما يَكونُ طاعةً بقَصدِ الفاعلِ بهِ إلَى المُطاعِ، و إذا كانَ جاهلاً بالمُطاعِ لَم يَصِحَّ مِنه توجيهُ الفِعلِ إلَيه. و في قَولِ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام للحالِفِ: «لا كَفّارةَ عَلَيكَ؛ لأنَّكَ لَم تَحلِفْ باللّهِ»[٣] دليلٌ علىٰ صِحّةِ ما ذَهَبتُ إليهِ و بُطلانِ قَولِ مَن خالَفَني في هذا البابِ مِنَ الفِرَقِ كُلِّها و أصحابي خاصّةً الذينَ يُثبِتونَ للكافرِ طاعاتٍ يَزعُمونَ أنَّ اللّهَ يُثيبُه عَلَيها في الدُّنيا.

و أمّا قَولي في ذَبائِحِ أهلِ الكتابِ، فإنَّني أُحَرِّمُها؛ لقَولِ اللّهِ تعالىٰ: ﴿وَلا تَأْكُلُوا مِمّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّياطِينَ لَيُوحُونَ إِلىٰ أَوْلِيائِهِمْ لِيُجادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.[٤]

و إذا ثَبَتَ أنّ اليَهوديَّ لا يَعرِفُ اللّهَ تعالىٰ؛ لاعتقادِه أنَّ اللّهَ ـ عزَّ و جلَّ ـ أَبَدَ شَرعَ موسىٰ عليه السلام و أكذَبَ مُحَمّداً صلى اللّه عليه و آله، و كُفرِه بمُرسَلِ محمّد صلى اللّه عليه و آله، و اعتقادِه أنّ الذي أرسَلَه الشيطانُ دونَ الرحمنِ. و كذلكَ النصرانيُّ لا يَعرِفُ اللّهَ سبحانَهُ؛ لأنّه يَعتَقِدُ أنَّ اللّهَ ـ جَلَّ اسمُه ـ ثالِثُ ثَلاثةٍ، و أنّه ثَلاثةُ أقانيمِ جَوهَرٍ واحدٍ، و أنّ المَسيحَ عليه السلام ابنُه اتَّحَدَ به، و كُفرِهم بمَن أرسَلَ محمّداً صلى اللّه عليه و آله، و اعتقادِهم أنّه جاءَ مِن قِبَلِ الشيطانِ. مَعَ أنّ أكثَرَ اليَهودِ مَشَبِّهةٌ مُجبِرةٌ[٥] يَزعُمونَ أنّ إلهَهم شَيخٌ كبيرٌ أبيضُ

---

١. في «ب، ج، د»: «لم يصحّ».

٢. في «ألف، س»: «طاعته».

٣. الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٤؛ متشابه القرآن للراوندي، ج ١، ص ٧٥؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢١٠، و في كلّها مع اختلاف في اللفظ.

٤. الأنعام (٦): ١٢١.

٥. في «ألف»: «مجبرة مشبّهة» بدل «مشبّهة مجبرة». و في «د»: - «مجبرة».

الرأسِ و اللِّحيَةِ، و يَعتمدونَ في ذلكَ علىٰ ما[١] وَجَدوه في بَعضِ كُتبِ الأنبياءِ أنّه قالَ: صَعِدتُ إلىٰ عَتيقِ الإيامِ[٢]، فوَجَدتُه جالساً علىٰ كُرسيٍّ وحَولَه المَلائكةُ، فرأيتُه أبيضَ الرأسِ و اللِّحيَةِ. ٦٧

و إذا ثَبَتَ أنَّ القومَ لا يَعرِفونَ اللّٰهَ تَعالىٰ ثَبَتَ أنَّ الذي يَظهَرُ مِنهم مِن التسميَةِ لَيسَ يَتَوَجَّهُ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ، و أنّ جَهلَهم باللّٰهِ سُبحانَه يُوَجِّهُ الاسمَ إلىٰ ما يَعتقدونَه إلهاً، وذلكَ غيرُ اللّٰهِ سُبحانَه في الحَقيقةِ. و إذا لَم يَقَعْ[٣] منهُم التسميةُ للّٰهِ في الحَقيقةِ لَم تَحِلَّ ذَبائحُهم.

و الذي يُخالِفُني[٤] في هذا البابِ مِن أصحابِنا لا يَعرِفُ مَعانِيَ هذا الكلامِ، و لا يَعمَلُ[٥] فيما يَذهَبُ إلَيه علَى الواضحِ مِن الأخبارِ، و إنّما يَعتمِدونَ[٦] في ذلكَ علىٰ أحاديثَ شَوادَّ و أُخَرَ لَها مَعانٍ و تأويلاتٌ، و لَم أقصِدْ لِلنَّقضِ[٧] عَلَيهم، فأستَقصي الكلامَ، و إنّما ذَكَرتُ هذه النُّكتةَ لِما اقتَضاه شرحُ الحَديثِ الذي قَدَّمناه.

---

١. في المطبوع: + «زعموا أنّهم».
٢. في المطبوع: + «الأنام».
٣. في «ب، ج»: «لم تقع».
٤. في «د» و المطبوع: «يخالفنا».
٥. في «د»: «ولا يعتمد».
٦. في المطبوع: «يعتمد».
٧. في «ألف، د»: «النقض».

الفَصلُ السادسُ والعِشرونَ

[في حُسنِ العَفوِ معَ صُدورِ الوَعيدِ]

قالَ الشَّيخُ ـ أيّدَهُ اللّهُ ـ حَكىٰ أبو القاسمِ الكَعبيُّ[1] في كتابِ «الغُرَرِ» عن أبي الحُسَينِ[2] الخَيّاطِ، قالَ: حَدَّثَني أبو مُجالِدٍ[3]، قالَ: مَرَّ أبو عَمرٍو

---

١. أبو القاسم الكعبي عبد اللّه بن أحمد بن محمود البلخي، من شيوخ المعتزلة، و من الذين إليه انتهت رئاسة المعتزلة، و إليه تنسب الفرقة الكعبيّة، أخذ الكلام عن أبي الحسين الخيّاط، و انفرد عنه بمسائل، و كان كاتباً لمحمّد بن زيد. و نُقل عن أبي سعيد الاصطخري: ما رأيت أجدل من الكعبي. و أورد مقالاته الشهرستاني و البغدادي في كتابيهما، و له تصنيفٌ في الطعن على المحدّثين، و صنّف كتاباً في العروض يعيب فيه أشياء على الخليل بن أحمد، و ذكر له ابن النديم كتباً في التفسير، و من آثاره أيضاً: عيون المسائل، أدب الجدل، تجريد الجدل، أوائل الأدلّة في أُصول الدين، تحفة الوزراء، الأخبار في معرفة الرجال، كتاب الأسماء و الأحكام، كتاب الإمامة، محاسن آل طاهر، المسترشد في الإمامة، مفاخر خراسان، و المقالات. قيل في وفاته: ٣١٩ ق. و قيل أيضاً: ٣١٧ ق. و للمزيد راجع: طبقات المعتزلة، ص ٨٨؛ تأريخ بغداد، ج ١٢، ص ٣٣٧؛ الملل و النحل، ج ١، ص ١٠٢ و ١٠٣؛ الفرق بين الفرق، ص ١٠٨؛ لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٥٥، الرقم ١١٠٣؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٤٤٤.

٢. في «د» و المطبوع: «أبي الحسن»، و هو سهو واضح، راجع ما تقدّم من الكلام ذيل الفصل ١٧ من الكتاب.

٣. في «ألف، ج» و المطبوع و سير أعلام النبلاء: «أبو مخالد» بالخاء المعجمة. و الرجل هو أحمد بن الحسين البغدادي الضرير المعتزلي، مولى المعتصم، أخذ الكلام عن جعفر بن مبشّر الثقفي، له مناظرة مع داود الظاهري بحضرة الموفّق في خبر الواحد، و يسمّى الداعية. و قيل: صنّف في خلق القرآن. توفّي سنة ٢٦٨ ق، و قيل: ٢٦٩ ق. و قيل: ٢٧٠ ق. راجع: تأريخ بغداد، ج ٤، ص ٣١٦، الرقم ↔

بنِ العَلاءِ[١] بعَمرِو بنِ عُبَيدٍ[٢] ـ و هوَ يَتكَلَّمُ في الوَعيدِ ـ فقالَ[٣]: إنّما أُتِيتُم مِن قِبَل[٤] العُجْمةِ؛ لأنَّ العَرَبَ لا تَرىٰ تَركَ الوَعيدِ ذَمّاً، و إنّما تَرىٰ تَركَ الوَعدِ ذَمّاً، و أنشَدَ:

و إنّـي و إن أوعَـدتُهُ و وَعَـدتُهُ لأُخلِفُ إيعادي و أُنجِزُ مَـوعِدي[٥]

قالَ: فقالَ له عَمرٌو: أ فلَيسَ يُسَمّىٰ تارِكُ الإيعادِ مُخلِفاً؟

قالَ: بَلىٰ.

قالَ: فنُسَمّي[٦] اللّٰهَ تعالىٰ مُخلِفاً إذا لَم يَفعَلْ ما أوعَدَ؟

قالَ: لا.

↔ ٢٠٦٠؛ لسان الميزان، ج ١، ص ١٦٢، الرقم ٥١٥؛ الوافي بالوفيات، ج ٦، ص ٢٠٧، الرقم ٣؛ الملل و النحل، ج ١، ص ٣١؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٥٣، الرقم ١٨٦.

١. أبو عمرو بن العلاء بن عمّار بن عبد اللّٰه التميميّ المازنيّ البصريّ، قيل: اسمه زبان. و قيل: العريان. و قيل: يحيى. و قيل: اسمه كنيته. و هو من أحد القرّاء السبعة، قرأ على أبي العالية الرياحي، و روى عن أنس و إياس. و عنه أخذ: أبو زيد الأنصاري، و أبو عبيدة، و الأصمعي. و هو أكبر النحاة. و عن أبي عبيدة: كان أعلم الناس بالقراءات و العربيّة و الشعر و أيّام العرب. و مدحه الفرزدق و غيره. ولد بمكّة سنة ٦٨ ق، و مات بالكوفة سنة ١٥٤ ق، و دفن بها. راجع: شذرات الذهب، ج ١، ص ٢٣٧؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٤٢، الرقم ١٢١٠؛ ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٥٥٦، الرقم ١٠٤٥٨؛ سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٤٠٧، الرقم ١٦٧؛ البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٢٨.

٢. أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب التيمّي البصريّ، شيخ المعتزلة في عصره و مفتيها، كان أبوه نسّاجاً، ثمّ شرطيّاً للحُجّاج في البصرة. و جدّه من سبي فارس. و قال يحيى بن معين: كان من الدهريّة الذين يقولون: إنّما الناس مثل الزرع. ولد سنة ٨٠ ق، و توفّي سنة ١٤٤ ق. راجع: الكامل لابن عدي، ج ٥، ص ٩٦، الرقم ٣١١؛ سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ١٠٤، الرقم ٤٧؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٧٣، الرقم ٦٤٠٤؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٢٥٢.

٣. في المطبوع: + «يعني أبا عمرو».

٤. في «ألف، ب»: و المطبوع: - «قبل».

٥. نسبه الأزدي في كتاب الماء، ج ٣، ص ١٣٣٢ و الفيروزآبادي في لسان العرب، ج ٣، ص ٤٦٤ (وعد) و غيرهما إلى عامر بن الطُّفَيل.

٦. في «ج»: «فيسمّى». و في «س»: «فتسمّي».

قالَ: فقَد أبطَلتَ شاهِدَكَ.

٦٨ قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ: و وَجَدتُ أبا القاسمِ قدِ اعتَمَدَ علىٰ[١] هذا الكلامِ و استَحسَنَه، و رَأيتُه قد وَضَعَه في أماكِنَ شَتّىٰ مِن كُتُبِه، و احتَجَّ به علىٰ أصحابِنا الراجِئَةِ، فيُقالُ لهُ: إنَّ عَمرَو بنَ عُبَيدٍ ذَهَبَ عن مَوضِعِ الحُجّةِ في الشِّعرِ، و غالَطَ أبا عَمرِو بنِ العَلاءِ أو جَهِلَ مَواضِعَ[٢] العُمدَةِ[٣] مِن كَلامِه؛ و ذلكَ أنّه إذا كانَتِ العَربُ و العَجَمُ و كلُّ عاقلٍ يَستَحسِنُ العَفوَ بَعدَ الوَعيدِ، و لا يُعَلِّقونَ بصاحبِه ذَمّاً، فقَد بَطَلَ أن يَكونَ العَفوُ مِنَ اللّٰهِ تَعالىٰ مَعَ الوَعيدِ قَبيحاً؛ لأنّه لَو جازَ أن يكونَ مِنه قَبيحاً ما هوَ حَسَنٌ في الشاهدِ عندَ كُلِّ عاقلٍ، لجَازَ أن يَكونَ مِنهُ حَسَناً ما هو قَبيحٌ في الشاهدِ عندَ كُلِّ عاقلٍ؛ و هذا نَقضُ العَدلِ[٤]، و المَصيرُ إلىٰ قَولِ أهلِ التَّجويرِ[٥] و الجَبرِ.

مَعَ أنّه إذا كانَ العَفوُ مُستَحسَناً مَعَ الخُلفِ فهوَ أولىٰ بأن يَكونَ حَسَناً مَعَ عَدَمِ الخُلفِ، و نَحنُ إذا قُلنا: إنّ اللّٰهَ سُبحانَهُ يَعفو مَعَ الوَعيدِ، فإنّما نقولُ: إنّه[٦] تَوَعَّدَ[٧] بشَرطٍ يُخرِجُه عنِ[٨] الخُلفِ في وَعيدِه؛ لأنّه حَكيمٌ لا يَعبَثُ.

و إذا كانَ حُسنُ العَفوِ في الشاهدِ مِنّا يَغمُرُ[٩] قُبحَ الخُلفِ حَتّىٰ يُسْقِطَ الذَّمَّ عَلَيه ـ و هو لَو حَصَلَ في مَوضِعٍ لَم يَجرِ به إلَى العَفوِ، أوْ ما حَصَلَ في مَعناهُ مِنَ الحُسنِ،

---

١. في «د، س»: ـ «علىٰ».
٢. في المطبوع: «موضع».
٣. في «ب»: «المعتمد».
٤. في «د، س»: «للعدل».
٥. في «ب» و حاشية «ج»: «الجور».
٦. في المطبوع: «بأنّه».
٧. في «ألف، د، س»: «يوعد».
٨. في «ب، د، س»: «من».
٩. في «ألف، ج»: «يعمّ».

لَكانَ الذَّمُّ عَلَيه قائماً ـ و يَجعَلُ وجودَ الخُلفِ كعَدَمِه في ارتفاعِ اللَّومِ عَلَيه، فهو في إخراجِ الشَّرطِ المشهورِ عنِ القُبحِ إلىٰ صِفَةِ الحُسنِ و إيجابِ الحَمدِ و الشُّكرِ لِصاحِبِه أَحرىٰ و أولىٰ مِن إخراجِه الخُلفَ عَمّا كانَ يُستَحَقُّ عَلَيهِ مِن الذَّمِّ عندَ حُسنِ العَفوِ، و أَوضَحُ في بابِ البُرهانِ. و هذا بَيِّنٌ لِمَن تَدَبَّرَه.

و شيءٌ آخَرُ، و هوَ: أنّا لا نُطلِقُ علىٰ كُلِّ تاركِ الإيعادِ الوصفَ بأنّه مُخلِفٌ؛ لأنّا[1] نُجَوِّزُ أن يكونَ قد شَرَطَ في وَعيدِه شَرطاً أخرَجَه به عَن الخُلفِ، و إن أطلَقْنَا ذلكَ في البَعضِ فلإحاطةِ العِلمِ به[2]، أو عدمِ الدليلِ علَى الشرطِ، فَنَحكُمُ[3] علَى الظاهرِ.

و إن كانَ أبو عَمرِو بنِ العَلاءِ أطلَقَ القَولَ في الجَوابِ إطلاقاً، فـإنّمَا أرادَ بـهِ الخُصوصَ دونَ العُمومِ، و تَكَلَّمَ علىٰ مَعنَى البَيتِ الذي استَشهَدَ به. ٦٩

و ما رَأيتُ أعجَبَ مِن مُتَكلِّمٍ يَقطَعُ علىٰ حُسنِ مَعنىً مَعَ مُضامَّتِه[4] لقَبيحٍ، و يَجعَلُ حُسنَهُ مُسقِطاً لِلذَّمِّ علَى القَبيحِ، ثُمّ يَمتَنِعُ مِن حُسنِ ذلكَ المَعنىٰ معَ تَعَرّيهِ مِن ذلكَ القَبيحِ، ثُمَّ يَفتَخِرُ بهذه النُّكتَةِ عندَ أصحابِه، و يَستَحسِنونَ[5] احتِجاجَهُ المُؤدِّيَ إلىٰ هذه المُناقَضَةِ؛ و لكنّ العَصَبيّةَ تَرينُ[6] القُلوبَ.

---

١. في «ب» و المطبوع: «لأنّه».

٢. في المطبوع: - «به».

٣. في «ج، د»: «فيحكم».

٤. «المُضامّة» من ضَمّ الشيء إلى الشيء، فانضمّ إليه و ضامَّهُ. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٥٨ (ضمم).

٥. في «ب»: «و يستحسن».

٦. «ترين» من الرَّين، و هو الصدأ الذي يعلو السيف و المرآة. يقال: تَرينُ القلوبُ؛ أي: خبثت، و علا عليها الوسخ. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٩٢ (رين).

الفَصلُ السابعُ و العِشرونَ

[علّةُ صَلاةِ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام خَلْفَ القَومِ]

و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ قالَ: سُئِلَ أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إسماعيلَ بنِ مِيثَمٍ رحمه اللّٰه[1] فقيلَ له: لِمَ صَلّىٰ أميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام خَلْفَ القَومِ؟

قالَ: جَعَلَهم بمَنزِلَةِ السَّواري.[2]

قالَ السائلُ: فلِمَ ضَرَبَ الوَليدَ بنَ عُقْبَةَ الحَدَّ بَينَ يَدَي عُثمانَ؟

قالَ: لأنّ الحَدَّ له و إلَيه، فإذا أمكَنَه إقامَتُه أقامَه بكُلّ حيلةٍ.

قالَ: فلِمَ أشارَ عَلىٰ أبي بَكرٍ و عُمَرَ؟

قالَ: طَلَباً مِنه أن يُحيِيَ أحكامَ اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ و[3] يَكونَ دِينُه الْقَيِّمَ، كَما أشارَ يوسُفُ عليه السلام عَلىٰ مَلِكِ مِصرَ نَظَراً مِنه لِلخَلقِ، و لأنّ الأرضَ و الحُكمَ فيها

---

١. تقدّمت ترجمته ذيل الفصل الثالث من الكتاب.

٢. في «ب» و المطبوع: «بمثل سواري المسجد» بدل «بمنزلة السواري». و «السَّواري» يقال لكلّ شيء مرتفع. و «السّواري» أيضاً جمع «السارية» بمعنى الأُسطوانة، أو الدعامة. أي: جعلهم كالسواري في المسجد من الحجارة أو الآجرّ من غير ذوي الأرواح. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٢٩٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٨٢(سري).

٣. في «ج»: + «أن».

إلَيْه، فإذا أمكنَه أن يُظهِرَ مَصالِحَ الخَلقِ فَعَلَ، وَ إن[١] لَم يُمكِنْه ذلِكَ بِنَفْسِه تَوَصَّلَ إلَيْه عَلىٰ يَدَيْ مَن يُمكِنُه؛ طَلَباً مِنهُ لإحياءِ أمرِ اللّٰهِ تَعالىٰ.

قالَ: فلِمَ قَعَدَ عَن قِتالِهم؟

قَالَ: كَما قَعَدَ هارونُ بنُ عِمرانَ عليهما السلام عَنِ السامِرِيِّ و أصحابِه، وَ قد عَبَدُوا العِجلَ.

قَالَ: أ فكانَ ضَعيفاً؟

قالَ: كانَ كَهارونَ عليه السلام حَيثُ يَقولُ[٢]: ﴿ابْنَ أُمَّ إِنَّ القَوْمَ اسْتَضْعَفُونِى وَ كادُوا يَقْتُلُونَنِى﴾[٣]، و كانَ كَنوحٍ عليه السلام إذ قالَ: ﴿أَنِّى مَغْلُوبٌ فانْتَصِرْ﴾[٤]، و كانَ كَلوطٍ عليه السلام إذ قالَ: ﴿لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِى إِلىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾[٥]، و كانَ كَموسىٰ و هارُونَ عليهما السلام إذ قالَ مُوسىٰ[٦]: ﴿رَبِّ إِنِّى لا أَمْلِكُ إِلّا نَفْسِى وَ أَخِى﴾[٧]. ٧٠

قالَ: فلِمَ قَعَدَ[٨] في الشورىٰ؟

قالَ: اقتِداراً مِنه علَى الحُجّةِ، و عِلماً مِنه بِأنّ القَومَ إن ناظَروه و أنصَفوا[٩] كانَ هو الغالِبَ، و لَو لَم يَفعَلْ وَجَبَتِ الحُجّةُ عَلَيهِ؛ لأنّه مَن كانَ له حَقٌّ فدُعِيَ إلىٰ أن يُناظِرَ

---

١. في «ب» و المطبوع: «و إذا».

٢. في «ج»: «قال: يا» بدل «يقول». و في «ألف، ب» و المطبوع: «يقول: يا» بدله.

٣. الأعراف (٧): ١٥٠.

٤. القمر (٥٤): ١٠.

٥. هود (١١): ٨٠.

٦. في «ب»: - «موسى».

٧. المائدة (٥): ٢٥.

٨. في حاشية «ب»: «دخل».

٩. في «د، س»: «أنصفوه».

فيه، فإنْ ثَبَتَ له الحُجّةُ[١] أُعطِيَه، فإن لَم[٢] يَفعَلْ[٣] بَطَلَ حَقُّه، و أدخَلَ بذلِكَ الشُّبهةَ علَى الخَلقِ، و قد قالَ عليه السلام يَومَئذٍ: «اليَومَ أُدخِلتُ في بابٍ إن أُنْصِفتُ فيه وَصَلتُ إلىٰ حَقّي»؛ يَعني: أنّ أبا بَكرٍ استَبَدَّ بها يَومَ السَّقيفةِ و لَم يُشاوِرْه.

قالَ: فلِمَ زَوَّجَ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ ابنَتَه؟

قَالَ: لإظهارِه الشَّهادتَينِ و إقرارِه بفَضلِ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، و أرادَ بذٰلكَ استِصلاحَه و كَفَّه عَنه، و قد عَرَضَ لوطٌ[٤] عليه السلام بَناتَهُ علىٰ قَومِه وهُم كُفّارٌ؛ لِيَرُدَّهم عَن ضَلالَتِهم، فقالَ: ﴿هـٰؤُلاءِ بَناتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللّٰهَ وَلا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِى أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾.[٥][٦]

---

١. في «ألف»: + «سُلمَ الحقُّ». و في المطبوع: + «سُلمَ الحقُّ إليه و».

٢. في «ألف، ب، ج»: «فلم» بدل «فإن لم».

٣. في «س»: + «بطلت حجّته و».

٤. في «د، س»: + «نبيّ اللّٰه».

٥. هود (١١): ٧٨.

٦. راجع أيضاً: المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٧٤؛ بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٣٧٣، ح ٥؛ و ج ٢٩، ص ٤٤٦.

الفصلُ الثامِنُ والعِشرونَ

[كلامٌ في القَضاءِ و القَدَرِ]

و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ مُرسَلاً عَن عَمرِو[1] بنِ وَهْبٍ اليَمانيِّ، قالَ: حَدَّثَنا[2] عَمرُو[3] بنُ سَعدٍ[4]، عَن مُحَمَّدِ بنِ جابِرٍ[5]، عَن أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ[6]،

---

١. في «ألف، ج، س»: «عمر».
٢. في المطبوع: «حدّثني».
٣. في «ألف، ج، د»: «عمر».
٤. في «ب» و حاشية «ج»: «كعب». و في «ج»: «سعيد».
٥. إنّ رجال هذا السند أكثرهم مبهم أو مشترك بين عدّة من الرواة، و لم نجد من المحقّقين مَن ميّزهم. أمّا الأوّل، و هو عمرو بن وهب اليماني، فلم نجده في كتب الرجال و الحديث بهذا العنوان، إلّا أنّ الظاهر كان أبوه «وهب بن منبّه بن كامل اليماني الأبناوي» الراوي عن أنس و جابر بن عبد اللّٰه و عبد اللّٰه بن عبّاس و غيرهم، المتوفّى سنة ١١٤ ق. و يحتمل «عمر» أو «عمرو» أن يكون ابنه، و لم نجد أيّة قرينة على ترجيح أحدهما. راجع: الثقات لابن حبّان، ج ٥، ص ٤٨٧؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٦٣، ص ٣٦٦؛ تهذيب الكمال، ج ٣١، ص ١٤٠، الرقم ٦٧٦٧؛ لسان الميزان، ج ٧، ص ٤٢٨، الرقم ٥١٨٢.
و أمّا الثاني ـ أي عمرو بن سعد ـ الظاهر كون الصحيح في ضبطه «عمير بن سعيد» أو «عمر بن سعيد» على ما يُشاهد في بعض المصادر؛ و هو: أبو يحيى عمير بن سعيد النخعي الكوفي، المتوفّى سنة ١١٥ أو ١٠٧ ق.
و الظاهر أيضاً أنّ الرجل الثالث هو «محمّد بن جابر بن سيّار النخعيّ اليمامي» أخو أيّوب بن جابر؛ لأنّا وجدنا في أسانيد العامّة و طُرقهم رواية «عمير بن سعيد النخعي» عن «محمّد بن جابر النخعيّ اليمامي» كثيرة. راجع: الجرح و التعديل، ج ٧، ص ٢١٩، الرقم ١٢١٥؛ تهذيب الكمال، ج ٢٤، ص ٥٦٥، الرقم ٥١١٠؛ سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٢٣٨، الرقم ٥٠؛ تقريب التهذيب، ج ١، ص ٧٥٥، الرقم ٥١٩٨؛ و ج ٢، ص ٦١، الرقم ٥٧٩٥؛ و ج ٤، ص ٤٤٣، الرقم ١٧١؛ تأريخ الإسلام للذهبي، ج ٧، ص ٣١١ و ٤٣٦.
٦. عدّه الشيخ الطوسي رحمه الله في رجاله من أصحاب الإمام الحسن عليه السلام، و عدّه عدّة أُخر من أصحاب ←

قالَ: قالَ شَيخٌ مِن أهلِ الشامِ ـ حَضَرَ صِفّينَ مَعَ أميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام بَعدَ انصِرافِه[١] مِن صِفّينَ ـ: أخبِرْنا يا أميرَ المُؤمِنينَ عَن مَسيرِنا إلَى[٢] الشامِ؛ أكانَ بقَضاءٍ مِن اللّهِ و قَدَرٍ؟

٧١ قالَ له[٣]: «نَعَمْ يا أخا أهلِ الشامِ، و الذي فَلَقَ الحَبَّةَ و بَرَأَ النَّسَمَةَ! ما وَطِئْنا مَوطِئاً و لا هَبَطنا وادِياً ولا عَلَونا تَلْعَةً إلّا بِقَضاءٍ مِن اللّهِ و قَدَرِه[٤]».

فقالَ الشامِيُّ: عِندَ[٥] اللّهِ أحتَسِبُ عَنايَ إذَن يا أميرَ المؤمِنينَ، و ما أظُنُّ أنّ لِيَ أجراً في سَعيِي إذا كانَ اللّهُ تَعالىٰ قَضاه[٦] عَلَيَّ و قَدَّرَه لِيَ؟

فقالَ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام: «إنّ اللّهَ تَعالىٰ قد أعظَمَ لَكُمُ الأَجرَ علىٰ مَسيرِكُم و أنتُم سائرونَ وعلىٰ مُقامِكُم، و أنتُم مُقيمونَ، و لَم تَكونُوا في شَيءٍ مِن حالاتِكُم مُكرَهينَ، و لا إلَيها مُضطَرّينَ، و لا عَلَيها مُجبَرينَ».

فقالَ الشامِيُّ: فكَيفَ[٧] يَكونُ[٨] ذلكَ و القَضاءُ و القَدَرُ ساقانا، و عَنهُما كانَ مَسيرُنا وَ انصِرافُنا؟!

↔ الإمام الحسين عليه السلام، و هو اسمه عمرو بن عبد اللّه بن ذي يحمد. و قيل: عمرو بن عبد اللّه بن عليّ الهمدانيّ الكوفي، تابعي، روى عن الحارث الأعور. و «السبيع» بطن من همدان. راجع: رجال الطوسي، ص ٩٦، الرقم ٩٥٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٣٩٢، الرقم ٨٠.

١. هكذا في «ب». و في سائر النسخ و المطبوع: «انصرافهم».

٢. في «ألف»: + «أهل».

٣. في «س» و المطبوع: - «له».

٤. في «ألف، ج، س»: «و قدر».

٥. في «ج، د، س»: «فعند».

٦. في «ب»: «قضى».

٧. في «ب، د، س»: «و كيف».

٨. في «ألف، ج، س»: - «يكون».

فقالَ له أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام: «وَيحَكَ يا أخا أهلِ الشامِ، لَعَلَّكَ ظَنَنتَ قَضاءً لازِماً و قَدَراً حَتْماً، لَو[١] كانَ ذلكَ[٢] كَذلكَ لَبَطَلَ الثَّوابُ و العِقابُ، و سَقَطَ الوَعدُ و الْوَعيدُ و الأمرُ مِن اللّهِ تَعالىٰ و النَّهيُ مِنه، و ما كانَ المُحسِنُ أولىٰ بثَوابِ الإحسانِ[٣] مِن المُسِيءِ، و لا المُسِيءُ أَولىٰ بِعُقوبَةِ الذَّنبِ[٤] مِن المُحسِنِ؛ تِلكَ مَقالَةُ عَبَدَةِ الأَوثانِ، و حِزبِ الشَّيطانِ، و خُصَماءِ الرَّحمٰنِ، و شُهَداءِ الزّورِ، و قَدَريّةِ هذه الأُمّةِ و مَجوسِها؛ إنّ اللّهَ تَعالىٰ أمَرَ عِبادَه تَخييراً[٥]، و نَهاهم تَحذيراً، وكَلَّفَ يَسيراً، و أعطىٰ علَى القَليلِ كَثيراً، و لَم يُطَعْ مُكرِهاً[٦]، و لَم يُعصَ مَغلوباً، و لَم يُكَلِّفْ عَسيراً، و لَم يُرسِلِ الأنبياءَ لَعِباً، و لَم يُنزِلِ الكُتُبَ علَى العِبادِ[٧] عَبَثاً، و ما خَلَقَ[٨] السَّماواتِ و الأرضَ ﴿وَما بَيْنَهُما بٰاطِلاً ذٰلِكَ ظَنُّ اَلَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ اَلنّارِ﴾[٩]».

قالَ الشاميُّ: فما القَضاءُ و القَدَرُ اللَّذانِ كانَ مَسيرُنا بِهما و عَنهما؟

قالَ: «الأمرُ مِن اللّهِ تَعالىٰ بذلكَ[١٠]، و الحُكمُ مِنه»، ثُمَّ تَلا: ﴿وَ كانَ أَمْرُ اَللّٰهِ

---

١. في «ب، ج»: «و لو».

٢. في «ألف»: - «ذلك».

٣. في «ألف»: «بالثواب» بدل «بثواب الإحسان». و في حاشية «ب»: «المحسن» بدل «الإحسان».

٤. في «ألف، ب، ج»: «المذنب».

٥. شرح صدر المتألّهين على الكافي، ص ٤٠٥: «تخييراً، مصدرٌ سدّ مسدّ الخبر؛ أي: حال كونهم مختارين، و تحذيراً مفعول له».

٦. في «ألف»: «مكروهاً».

٧. في «ألف»: «عباده».

٨. في «ب، ج»: «و لم يخلق» بدل «و ما خلق».

٩. صٓ (٢٨): ٢٧.

١٠. في المطبوع: «في ذلك» بدل «بذلك».

٧٢ قَدَراً مَقْدُوراً﴾.[١]

فقامَ الشاميُّ مَسروراً فَرِحاً لمّا سَمِعَ هذا المَقالَ و قالَ: فَرَّجتَ عَنّي يا أميرَ المؤمِنينَ، فَرَّجَ اللّهُ عَنكَ! و أنشأ يقولُ:

أنتَ الإمامُ الذي نَرجو بطاعَتِهِ ... يَومَ النُّشورِ مِن الرَّحمٰنِ رِضوانا[٢]

أوضَحتَ مِن دِينِنا ما كانَ مُلتَبِساً ... جَزاكَ رَبُّكَ عَنّا فيه[٣] إحسانا

نَفيُ الشُّكُوكِ مَقالٌ مِنكَ مُتَّضِحٌ ... و زادَ ذا العِلمِ و الإيمانِ إيقانا

فلَن أرىٰ عاذِراً في فِعلِ فاحِشةٍ ... ما كُنتُ راكِبَها ظُلماً و عُدوانا

كَلّا و لا قائلاً يَوماً لِداهِيَةٍ ... أرداهُ فيها لَدَينا غَيرُ شَيطانا

ولا أرادَ و لا شاءَ الفُسوقَ لنا ... قَبلَ البَيانِ لنا ظُلماً و عُدوانا

نَفْسي الفِداءُ لِخَيرِ الخَلقِ كُلِّهِمُ ... بَعدَ النَّبِيِّ عَلِيِّ الخَيرِ مَولانا

أخي النَّبِيِّ و مَولَى المُؤمِنينَ مَعاً ... و أوّلِ النّاسِ تَصديقاً و إيمانا

و بَعلِ بِنتِ رَسولِ اللّهِ سَيِّدِنا ... أكرِم بِهِ و بِها سِرّاً و إعلانا[٤]

---

١. الأحزاب (٣٣): ٣٨.

٢. في «ب، ج»: «غفراناً».

٣. في «ب»: «بالإحسان» بدل «عنّا فيه».

٤. لم ترد الأبيات الثلاثة الأخيرة في «ألف، د، س». و راجع: الكافي، ج ١، ص ٣٨١، ح ٤٠١؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ١٣٨، ح ٣٨؛ الأمالي للسيّد المرتضى، ج ١، ص ١٥٠؛ الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٥؛ تحف العقول، ص ٤٦٨.

الفصلُ التاسِعُ والعِشرونَ

[جَواباتُ الإمامِ الكاظمِ عليه السلام لأسئلةِ أبي حنيفةَ]

أخبَرَنِيَ[1] الشَّيخُ رحمه اللّٰه أيضاً قالَ: قالَ أبو حَنيفةَ: دَخَلتُ المَدينةَ فأتَيتُ[2] جَعفَرَ بنَ مُحَمَّدٍ، فسَلَّمتُ عَلَيه، و خَرَجتُ[3] مِن عِندِه، فرَأَيتُ ابنَه[4] مُوسىٰ في الدِهْليزِ[5] قاعِداً في مَكتَبٍ له، و هو صَبِيٌّ صَغيرُ السِّنِّ، فقُلتُ له: يا غُلامُ، أينَ يُحدِثُ الغَريبُ عِندَكُم إذا أرادَ ذلِكَ؟

فنَظَرَ إلَيَّ، ثُمَّ قالَ: «يا شَيخُ[6]، اجتَنِبْ شُطوطَ الأنهارِ، و مَسقَطَ الثِّمارِ، و فَيءَ النُّزّالِ[7]، و أفنِيَةَ الدُّورِ، و الطُّرُقَ النافِذَةَ، و المَساجِدَ، و ارفَعْ و ضَعْ بَعدَ ذلكَ حَيثُ شِئتَ».

قالَ: فلمّا سَمِعتُ[8] هذا القَولَ مِنه[9] نَبَلَ[10] في عَيني، و عَظُمَ في قَلْبي، فقُلتُ له: ٧٣

---

١. في «ب» و المطبوع: «و أخبرني».

٢. في «ب»: «فدخلتُ على» بدل «فأتيتُ».

٣. في «ب»: «و رجعت».

٤. في «ألف، س»: - «ابنه». و في «ب، ج، د»: «موسى ابنه» بدل «ابنه موسى».

٥. في المطبوع: «دِهْليزِ».

٦. في «ألف»: - «يا شيخ».

٧. في «ألف»: - «و فيء النُّزّال».

٨. في «د، س»: + «منه».

٩. في «ألف، د، س»: - «منه».

١٠. «نَبَلَ» من النُّبْل - بالضمّ - و هو الذَّكاء و النجابة و الفضل. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٢٤؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٦٤٠ (نبل).

جُعِلتُ فِداكَ، مِمَّنِ المَعصِيَةُ؟

فنَظَرَ إلَيَّ[١] نَظَراً[٢] ازدَراني به[٣] ثُمّ قالَ: «اجلِسْ حَتّىٰ أُخبِرَكَ».

فجَلَستُ بَينَ يَدَيه، فقالَ: «إنّ المَعصِيَةَ لا بُدَّ مِن أن تَكونَ[٤] مِن العَبدِ، أو مِن رَبِّه[٥] أو، مِنهما جَميعاً: فإن كانَت مِن اللّهِ تَعالىٰ، فهو أعدَلُ و أنصَفُ مِن أن يَظلِمَ عَبدَه[٦] و يأخُذَهُ بما لَم يَفعَلْه. و إن كانَت مِنهما، فهو شَريكُه، و القَوِيُّ أَولىٰ بإنصافِ عَبدِه الضَّعيفِ. و إن كانَتْ[٧] مِن العَبدِ وَحدَه، فعَلَيه وَقَعَ الأمرُ، و إلَيه تَوَجَّهَ النَّهيُ، و له حَقُّ الثَّوابِ و[٨] العِقابِ، و وَجَبَت له[٩] الجَنّةُ و النّارُ».[١٠]

قالَ أبو حَنيفةَ: فلمّا سَمِعتُ ذلِكَ قُلتُ: ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ وَاللّٰهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ[١١]﴾.[١٢]

---

١. في «ج»: + «ساعة».

٢. في «س»: «منظراً». و في «د»: + «منظراً».

٣. «ازدراني به»؛ أي: احتقرني بنَظَره. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٥٦؛ المصباح المنير، ص ٢٥٣ (زرى).

٤. في «ألف، ج»: «أن يكون».

٥. في المطبوع: «خالقه».

٦. في «ج»: + «الضعيف».

٧. في «ألف، د»: «كان».

٨. في المطبوع: + «عليه».

٩. في «ألف، د، س»: - «له».

١٠. في «ب، ج»: «أو النار».

١١. آل عمران (٣): ٣٤.

١٢. راجع: الأمالي للسيّد المرتضى، ج ١، ص ١٥١ و ١٥٢؛ روضة الواعظين، ج ١، ص ٣٩ و ٤٠؛ دلائل الإمامة، ص ٢٣؛ إعلام الورى، ج ٢، ص ٢٨ و ٢٩؛ متشابه القرآن، ج ١، ص ١٢٠؛ المناقب، ج ٤، ص ٣١٤؛ الطرائف، ج ٢، ص ٣٢٨.

قَالَ الشَّيخُ: و في ذلكَ يَقولُ الشاعِرُ:

لَم تَخلُ أفعالُنا اللاتي نُذَمُّ[١] بِها ... إحدىٰ ثلاثِ مَعانٍ[٢] حينَ نأتيها

إمّا تَفَرُّدُ بارينا بصَنعَتِها[٣] ... فَيَسقُطُ اللَّومُ عَنّا حينَ نُنشيها

أو كانَ يَشرَكُنا فيها فيَلحَقُهُ ... ما سَوفُ يَلحَقُنا مِن لائمٍ فيها

أو لَم يَكُن لإلهي في جِنايَتِها ... ذَنبٌ، فَما الذنبُ إلّا ذَنبُ جانيها[٤]

---

١. في «ألف، ج» و المطبوع: «يذمّ».

٢. في «ب»: «خصال».

٣. في حاشية «د»: «بخلقها».

٤. في «د»: + «و حيث قد بطل القسمان أوّلها فاللازم أنّنا نأتي بتاليها».

الفَصلُ الثلاثونَ

[سؤالُ فَضّالٍ الكوفيِّ لأبي حَنيفةَ حَولَ الخِلافةِ]

و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ مُرسَلاً[١]، قَالَ: مَرَّ فَضّالُ بنُ الحَسَنِ بنِ فَضّالٍ الكُوفيُّ[٢] بأبي حَنيفةَ ـ و هو في جَمْعٍ كَثيرٍ يُملِي عَلَيهم شَيئاً مِن فِقهِه و حَديثِه ـ فقالَ لِصاحِبٍ كانَ مَعَهُ: وَاللّٰهِ، لا أبرَحُ[٣] أو أُخجِلُ أبا حَنيفةَ.

فقالَ[٤] صاحِبُه: إنّ أبا حَنيفةَ مِمَّن قد عَلِمتَ حالَه[٥]، و ظَهَرَت حُجَّتُه.

قالَ[٦]: مَهْ، هَل رَأَيتَ حُجّةَ كافرٍ[٧] عَلَت عَلىٰ مؤمِنٍ[٨]؟

ثُمّ دَنا مِنه فسَلَّمَ عَلَيه، فرَدَّ و رَدَّ القَومُ السَّلامَ بأجمَعِهم[٩].

---

١. في «د، س»: - «مرسلاً». و في المطبوع: «أيضاً مرسلاً».

٢. الرجل غير مذكور في كتب الرجال، و قد حكى المحقّق المامقاني رحمه الله في تنقيح المقال، ج ٢، ص ٣٧٣ عن العلّامة الوحيد رحمه الله أنّه قال: «يظهر من معارضته مع أبي حنيفة كونه من فضلاء الشيعة. و احتمل الحائري كونه أخا عليّ بن الحسن بن فضّال».

٣. في «ج»: «أرجح».

٤. في «ألف، ج»: + «له». و في «ب»: «قال له» بدل «فقال».

٥. في المطبوع: + «و منزلته».

٦. في المطبوع: «فقال».

٧. في «ألف، س»: - «كافر». و في «د»: «مبطل».

٨. في «د»: + «محقّ بعد ما تطمع من ريق أمير المؤمنين».

٩. في المطبوع: «بأجمعهم السلام» بدل «السلام بأجمعهم».

فقالَ: يا أبا حَنيفةَ ـ رَحِمَكَ اللّٰهُ ـ إنّ لِيَ أخاً يَقولُ: إنّ خَيرَ النّاسِ بَعدَ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله عَلِيُّ بنُ أبي طالِبٍ، و أنا أقولُ: إنّ أبا بَكرٍ خَيرُ الناسِ[١]، و بعدَه عُمَرُ، فما تَقولُ أنتَ رَحِمَكَ اللّٰهُ؟

فأطرَقَ مَلِيّاً، ثُمّ رَفَعَ رأسَه، فقالَ: كَفىٰ بمَكانِهما مِن رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله كَرَماً و فَخراً؛ أما عَلِمتَ أنّهما ضَجيعاه في قَبرِه؛ فأيُّ حُجّةٍ أَوضَحُ لَكَ مِن هذه؟!

فقالَ له فَضّالٌ: إنّي قد قُلتُ ذلكَ لأخي[٢]، فقالَ: وَاللّٰهِ، لَئِن[٣] كانَ المَوضِعُ لِرَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله دونَهما فقَد ظَلَما بدَفنِهما في مَوضِعٍ لَيسَ لهما فيه حَقٌّ، و إن كانَ المَوضِعُ لهما فوَهَباه لِرَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله لَقَد أساءا و ما أحسَنا[٤]؛ إذ رَجَعا في هِبَتِهِمَا، و نَكَثا عَهدَهما.

فأَطرَقَ أبو حَنيفةَ ساعَةً، ثُمّ قالَ[٥] له[٦]: لَم يَكُن[٧] و لا لهما[٨] خاصّةً؛ و لكِنّهما نَظَرا في حَقِّ عائِشةَ و حَفصةَ، فاستَحَقّا الدَّفنَ في ذلكَ المَوضِعِ بِحُقوقِ ابنَتَيهِما. فقالَ له فَضّالٌ: قد قُلتُ له ذلكَ، فقالَ: أنتَ تَعلَمُ أنّ النَّبِيَّ صلى اللّٰه عليه و آله ماتَ عَن تِسعِ حَشايا[٩]، و نَظَرْنا[١٠] فإذا لِكُلِّ واحِدَةٍ مِنهُنَّ تُسعُ الثُّمُنِ[١١]، ثُمَّ نَظَرْنا فِي تُسعِ

---

١. في «ج» و المطبوع: + «بعد رسول اللّٰه ﷺ».
٢. في «ج»: «له ذلك» بدل «ذلك لأخي».
٣. في «ب»: «إن».
٤. في المطبوع: + «إليه».
٥. في المطبوع: + «قل».
٦. في «ب، د»: - «له».
٧. في المطبوع: «لهما».
٨. في المطبوع: «له».
٩. «الحَشايا» جمع «الحَشيّة» بمعنى الفِراش. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٩٣؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١٧٩ (حشو).
١٠. في المطبوع: «فنظرنا».
١١. في المطبوع: - «الثمن».

الثُّمُنِ فإذا هو شِبرٌ في شِبرٍ، فكَيفَ يَستَحِقُّ الرَّجُلانِ أكثَرَ مِن ذلِكَ؟! و بَعدُ: فما بالُ عَائشةَ و حَفصةَ تَرِثانِ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و فاطِمةُ ابنَتُه[١] تُمنَعُ[٢] الْميراثَ؟!

فقالَ أبو حَنيفةَ: يا قَومِ، نَحّوه عَنّي؛ فإنّه ـ و اللّٰهِ ـ رافِضيٌّ خَبيثٌ.[٣]

---

١. في «ألف، د، س»: «بنته».

٢. في «ج»: «منعت».

٣. راجع: كنز الفوائد، ج ١، ص ٢٩٥؛ الخرائج و الجرائح، ج ١، ص ٢٢٤؛ الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٨٢؛ طرف من الأبناء و المناقب، ص ٥٨٤؛ الصوارم المهرقة، ص ١٦١؛ بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٢٣٢.

الفَصلُ الحادي و الثَّلاثونَ

[في مَعنَى الكلامِ و المُتَكلِّمِ]

و مِن كلامِ الشَّيخِ أيضاً[١] علىٰ عبدِ اللّٰهِ بنِ كُلّابٍ[٢]، قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰـهُ ـ: استَدَلَّ ابنُ كُلّابٍ علىٰ أنّ مَعنَى الكلامِ[٣] غَيرُ مَعنَى المُتكلِّمِ[٤]، بأن قالَ: قد يَقولُ القائلُ: فُلانٌ مُكَلِّمٌ لِفُلانٍ. و لا يَصِحُّ أن يَقولَ[٥]: هو مُتَكلِّمٌ لِفُلانٍ.

قالَ: فتَعلَمُ أنّ مُتكلِّماً لَفظةٌ[٦] لاتَدُلُّ[٧] علىٰ أكثَرَ مِن موصوفٍ بِالكلامِ، و هو

---

١. في «ج»: «أيّده اللّٰه» بدل «أيضاً». و في «ب»: - «و من كلام الشيخ أيضاً على عبد اللّٰه بن كلاب». و في المطبوع: «أدام اللّٰه عزّه» بدل «أيضاً».

٢. أبو محمّد عبد اللّٰه بن كلّاب القطّان البصريّ المتكلّم على مذهب الحشويّة، ذكر بعض من عقائد الخاصّة في كتاب مقالات الإسلاميّين، و ذكر أبو طاهر الذهلي أنّ الإمام داود بن عليّ الإصفهاني أخذ الكلام و الجدل عن عبد اللّٰه بن كلّاب، و من آثاره: كتاب الصفات، و كتاب خلق الأفعال، و كتاب ردّ المعتزلة. راجع: الأنساب، ج ٥، ص ١١٦؛ تأريخ الإسلام للذهبي، ج ١٧، ص ٤٣٨؛ مقالات الإسلاميّين، ج ١، ص ٢٠٣؛ فرهنگ فرق اسلامى، ص ٣٦٨.

٣. في المطبوع: «المكلّم».

٤. في «ج»: «المكلّم». و في «د»: «التكلّم».

٥. في «ألف، د، س»: «أن يقال».

٦. في «ب»: «لفظة المتكلّم» بدل «متكلّماً لفظة». و في «ج»: «متكلّم لفظة» بدلها. و في المطبوع: «لفظة متكلّم» بدلها.

٧. في «ج، د»: «لا يدلّ».

يجري مَجرَى العالِمِ و المُعَلِّمِ[١] في أنّه لَيسَ مَعنىٰ أحَدِهِمَا مَعنَى الآخَرِ.

فيُقالُ له: لَيسَ بَينَنا و بَينَكَ خِلافٌ في اختِلافِ المَعنَيَينِ، و أنّ أحَدَ الوَصفَينِ يَتَعدّىٰ و الآخَرَ لا يَتَعدّىٰ، و إنّما الخِلافُ بَينَنا و بَينَكَ في[٢] وَجهٍ آخَرَ، و هو: أنَّ هذا الوَصفَ لابُدَّ مِن أن يَتَعدّىٰ إذا كانَ الموصوفُ به حَكيماً و لَم يَكُ مُحتاجاً، و إلّا بَطَلَ المَعقولُ؛ ألا تَرىٰ أنّه مَتىٰ تَعَرَّى المُتَكلِّمُ من الآفَةِ و الحاجَةِ لَم يُعقَلْ في الشاهِدِ إلّا و هو مُكلِّمٌ[٣]، و إنّما يَخرُجُ عن هذا الوَصفِ المُتَعدّي إلىٰ ما يَختَصُّ منه[٤] مِن لَفظِ «مُتَكلِّم» بِآفةٍ تَعرِضُ له، أو لحاجَةٍ به إلىٰ فِعلِ الكلامِ و لا مُتَكلِّمَ[٥] غَيرُه؛ كالمُغَنِّي لِيَطرَبَ، و المُحَدِّثِ نَفْسَه للضَّجَرِ، و المُتَحَفِّظِ لكلامٍ[٦] قَد سَمِعَه، أو يُريدُ تأليفَه، أو يَكونُ مَؤُوفاً[٧] بالنَّومِ الذي يَغمُرُ عَقلَه، أو الجِنّةِ، أو ضَربٍ مِن السَّوداءِ، و ما جانَسَها مِمّا يَغمُرُ العَقلَ، فَيَقَعُ الكلامُ مِنه مَعَ عَدَمِ القَصدِ. فإذا[٨] ثَبَتَ أنّ القَديمَ تَعالىٰ لَيسَ بمُحتاجٍ، و لا يَصِحُّ عَلَيه تَعَلُّقُ الآفاتِ به، فقَد ثَبَتَ أنّه لا يَكونُ مُتَكلِّماً إلّا و هو مُكلِّمٌ، فلَو جازَ خِلافُ ذلكَ مَعَ كونِ الحقيقةِ في الشاهِدِ علىٰ ما بَيَّنّاهُ لَجازَ قَلبُ الحَقائِقِ كُلِّها، و ذلكَ[٩] مُحالٌ فاسِدٌ. علىٰ أنّهُ يُقالُ له: أ لَيسَ

---

١. في «ب، ج»: «و العلم». و في «د، س»: «و التعلّم».

٢. في «د، س»: «من».

٣. في «ج»: «يتكلّم». و في «د، س»: «متكلّم».

٤. في المطبوع: «به».

٥. في «ب، د»: «مكلّم». و في «ج»: «يتكلّم». و في «س»: «يكلّم».

٦. في «ألف»: و المطبوع: «للكلامه».

٧. في المطبوع: «مألوفاً». و «المؤوف» مفعول من الآفة بمعنى العاهة. يقال: طعامٌ مَؤوفٌ؛ أي: أصابته الآفة. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٦ (أوف).

٨. في «ب» و المطبوع: «و إذا».

٩. في المطبوع: «و هو».

٧٦ قد ثَبَتَ أنّ المُكَلِّمَ لا يَكونُ مُكلِّماً[١] إلّا بكلام، كما أنّ المُحَرِّكَ[٢] لا يَكونُ مُحَرِّكاً[٣] إلّا بحَرَكةٍ، و لا[٤] مُسَكِّناً إلّا بسُكُونٍ؟! فلا يَخلُو[٥] القَديمُ تَعالىٰ في كلامِه لِموسىٰ[٦] عليه السلام مِن إحدىٰ مَنزِلَتَينِ: إمّا أن يَكونَ مُكلِّماً له بكلامِه الذي هو عندَه قَديمٌ، فيَلزَمُه[٧] أن يكونَ فيما لَم يَزَلْ مُكلِّماً له، كَما أنّه لَو حَرَّكَه بحَرَكةٍ لم تَزَلْ لَوَجَبَ[٨] أن يَكونَ فيما لَم يَزَلْ له مُحَرِّكاً[٩]، و في هذا نَقضُ مَذهَبِه الذي اجتباه لنَفْسِه في الفَرقِ بَينَ المُكلِّمِ و المُتَكلِّمِ، و إثباتِه[١٠] القَديمَ مُتَكلِّماً دونَ أن يَكونَ مُكلِّماً.

أو يَكونَ مُكلِّماً له بكلامٍ غَيرِ كلامِه القَديمِ، فيَكونَ مُكلِّماً بالكلامِ المُحدَثِ، وذلك أيضاً نَقضُ مَذهَبِه لقولِه: إنّه لا يَكونُ مُكلِّماً إلّا بكلامِه، و مُحالٌ أن يَكونَ كلامُه مُحدَثاً.

---

١. في «ألف، ج، س»: «متكلّماً».
٢. في «ألف»: «المتحرّك».
٣. في «د، س»: «متحرّكاً».
٤. في «ج»: + «المسكّن».
٥. في المطبوع: + «أنّ».
٦. في المطبوع: + «بن عمران».
٧. في المطبوع: «فيلزم».
٨. في «ألف»: «لم يزل الواجب» بدل «لم تزل لوجب».
٩. في «ألف، ب»: «محرّكاً له» بدل «له محرّكاً». و في «د، س»: - «له».
١٠. في المطبوع: «و إثبات».

الفَصلُ الثاني و الثَّلاثونَ

[مُكالَمةُ عليِّ بنِ ميثَمٍ مَعَ المُلحِدِ في وجودِ الصانِعِ]

و أخبَرنِيَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ[1] ـ قالَ: دَخَلَ أبو الحَسَنِ عَليُّ بنُ مِيثَمٍ رحمه اللّٰه[2] علَى الحَسَنِ بنِ سَهلٍ[3] ـ و إلىٰ جانِبِه مُلحِدٌ قد عَظَّمَه و الناسُ حَولَه ـ فقالَ: لقد رَأيتُ ببابِكَ عَجَباً.

قالَ: و ما هو؟

قالَ: رَأيتُ سَفينةً تَعبُرُ بالناسِ مِن جانبٍ إلىٰ جانبٍ بِلا مَلّاحٍ و لا ماصِرٍ[4].

---

١. في «ألف»: «رحمه اللّٰه» بدل «أيّده اللّٰه». و في «ب»: «أدام اللّٰه عزّه أيضاً» بدله. و في المطبوع: «أدام اللّٰه حراسته أيضاً» بدله.

٢. تقدّمت ترجمته ذيل الفصل الثالث من الكتاب.

٣. «الحسن بن سهل النوفلي» أخو الفضل بن سهل المعروف بذي الرئاستين، و يُعرف الحسن بذي القلمين. و أبوهما سهل بن عبد اللّٰه السرخسي، ذكره الشيخ الطوسيﷺ في رجاله في الضعفاء. و قال الشيخ المفيدﷺ في الإرشاد بأنّهما يعارضان المأمون في عزمه على إرجاع الأمر إلى الرضاﷺ. و قال في باب وفاته: «و كان مولانا الرضا يزري على الحسن و الفضل ابني سهل عند المأمون إذا ذكرهما، و يصف له مساويهما، و ينهاه عن الإصغاء إلى قولهما» إلى آخر قوله. راجع: رجال الطوسي، ص ٣٥٦، الرقم ٥٢٧٩؛ خلاصة الأقوال، ص ٢١٣، الرقم ٨؛ الإرشاد، ج ٢، ص ٢٦١؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٤٦، الرقم ٢٨٦٥.

٤. «الماصر»: الحبلُ يُلقى في الماء لِيَمْنَعَ السُّفُنَ عن السير حتّى يؤدّي صاحبُها ما عليه من حقّ السلطان. و «الماصر»: الحاجِز بين الشيئين. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٧٧؛ المفردات، ص ٧٦٩ (مصر).

قالَ: فقالَ له صاحِبُه المُلحِدُ ـ و كانَ بحَضرَتِه ـ: إنّ هذا ـ أصلَحَكَ اللّهُ ـ لَمَجنونٌ.

قالَ: قُلتُ:[١] و كَيفَ ذاكَ[٢]؟

قالَ: خَشَبٌ جَمادٌ لا حيلةَ لهُ و لا قُوّةَ، ولا حَياةَ فيه و لا عَقلَ؛ كَيفَ يَعبُرُ بالناسِ؟!

قالَ: فقالَ أبو الحَسَنِ: فأيُّما[٣] أعجَبُ: هذا، أو هذا الماءُ الذي يَجري علىٰ وَجهِ الأرضِ يَمنةً و يَسرةً بِلا روحٍ و لا حيلةٍ و لا قُوىً، و هذا النَّباتُ الذي يَخرُجُ مِن الأرضِ، و المَطَرُ الذي يَنزِلُ مِن السماءِ تَزعُمُ أنتَ أنّه لا مُدَبِّرَ لِهذا كلِّه، و تُنكِرُ أن تَكونَ سَفينَةٌ تَتَحَرَّكُ[٤] بِلا مُدَبِّرٍ و تَعبُرُ بالناسِ؟!

قالَ: فبُهِتَ المُلحِدُ.

---

١. في «ألف»: «و قلت». و في المطبوع: «فقلت».

٢. في «ألف، د»: – «ذاك». و في «ج»: «ذلك».

٣. في «ب»: «و أيّما». و في المطبوع: «فأيّهما».

٤. هكذا في «ب، ج». و في سائر النسخ و المطبوع: «تحرّك».

الفَصلُ الثالثُ و الثَّلاثونَ

[حِوارٌ مَعَ أميرِ المؤمنِينَ عليه السلام حَولَ عُدولِ القَومِ عنه في الخِلافةِ]

٧٧

و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ مُرسَلاً أيضاً[١] قالَ: وَقَفَ رَجُلٌ مِن بَنِي أسَدٍ عَلىٰ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام فقالَ: يا أميرَ المؤمِنينَ، العَجَبُ فيكُم يا بَني هَاشِم؛ كَيفَ عُدِلَ بهذا الأمرِ عَنكُم و أنتُمُ الأعلَونَ نَسَباً و أشَدُّ[٢] نَوطاً[٣] بالرَّسولِ صلى اللّٰه عليه و آله و فَهماً للْكِتابِ؟!

فقالَ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام: «يا ابنَ دُودانَ[٤]، إنّكَ لَقَلِقُ الوَضينِ[٥]، ضَيِّقُ المَجَمِّ[٦]، تُرسِلُ[٧] .....

---

١. في المطبوع: «أيضاً مرسلاً».

٢. في «ألف، ب، د، س»: - «و أشدّ». و في «ج»: - «أشدّ».

٣. «النَّوط»: التعليق. يقال: ناطَه ينوطُه نَوْطاً؛ أي: علّقه عليه. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٦٥ (نوط).

٤. «ألف»: - «يا ابن دودان». و «دودان»: أبو قبيلة من أسد، و هو دودان بن أسد بن خزيمة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٧١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٦٧ (دود).

٥. «الوَضين»: حزام عريض يشدّ به الرحل على البعير. و يقال للرجل المضطرب في اُموره: إنّه لَقَلِقُ الوَضين. يُراد به خفّته و قلّة ثباته. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٦١؛ النهاية، ج ٥، ص ١٩٩ (وضن)؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٩، ص ٢٤٢.

٦. في «د، س»: «المحزم». و «المَجَمّ»: الصدر. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٠٥ (جمم).

٧. في المطبوع: + «عن».

غَير ذي مَسَدٍ[١]، وَ لَكَ[٢] ذِمامةُ الصِّهْرِ[٣]، و حَقُّ المَسألةِ، و قدِ استَعلَمتَ فاعلَم: كانَت أثَرَةٌ سَخَت بِها نُفوسُ قَومٍ، و شَحَّت عَلَيها نُفوسُ قَومٍ آخَرينَ. «فدَعْ عَنكَ نَهْباً صيحَ في حُجُراتِهِ»[٤].

و هَلُمَّ الخَطْبَ في أمرِ ابْنِ[٥] أبي سُفيانَ، فلَقَد أضحَكَنِيَ الدَّهرُ بَعدَ إبْكائِه، ولا غَرْوَ[٦]، يَئِسَ[٧] القَومُ ـ وَ اللّهِ ـ مِنْ خَفْضي[٨] .....

---

١. في المطبوع: «سَدَد». و «المَسَد»: حبل مفتول من ليف محكم، أو من أيّ شيء كان. و في المصحف الشريف: ﴿في جيدِها حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ﴾ [المسد (١١١): ٥]. و قوله عليه السلام: «ترسل غير ذي مَسَدٍ»، أراد به: أنّك تطلق عنان كلامك من غير تأمّل. راجع: المفردات، ص ٧٦٨؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٤٠٢ (مسد)؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٩، ص ٢٤٢؛ منهاج البراعة، ج ١٠، ص ١٥.

٢. في «ألف، ب، س»: «لك» بدون واو العطف.

٣. في المطبوع: + «لأنّه من أصهاره صلى الله عليه وآله».

٤. شعرٌ من امرئ القيس، و مصرعه التالي: «و لكن حديثاً ما حديث الرواحل». قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ٢٤٤: «و كان من قصّة هذا الشعر أنّ امرأ القيس لمّا تنقّل في أحياء العرب بعد قتل أبيهى نزل على رجل من جديلة طيّئ يقال له: طريف بن ملء. فأجاره و أكرمه، و أحسن إليه، فمدحه، و أقام عنده، ثمّ إنّه لم يولّه نصيباً في الجبلين: أجأ، و سلمى. فخاف أن لا يكون له منعة فتحوّل، و نزل على خالد بن سدوس بن أصمع النبهاني، فأغارت بنو جديلة على امرئ القيس، و هو في جوار خالد بن سدوس، فذهبوا بإبله، و كان الذي عليه منهم باعث بن حويص، فلمّا أتى امرأ القيس الخبر ذكر ذلك لجاره. فقال له: أعطني رواحلك ألحق عليها القوم، فأردّ عليك إبلك، ففعل، فركب خالد في إثر القوم حتّى أدركهم، فقال: يا بني جديلة، أعزتم على إبل جاري؟ فقالوا: ما هو لك بجارٍ. قال: بلى، و اللّه، و هذه رواحله. قالوا: كذلك. قال: نعم. فرجعوا إليه، فأنزلوه عنهنّ، و ذهبوا بهنّ و بالإبل. و قيل: بل انطوى خالد على الإبل، فذهب بها. فقال امرؤ القيس: دع عنك نهباً صيح...» إلى آخر الأبيات.

٥. في المطبوع: - «ابن».

٦. «الغَرْو»: العَجَب. يقال: غروتُ؛ أي: عجبتُ. و «لا غروَ»؛ أي: ليس بعَجَب. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٦٥ (غرو).

٧. في «ب» و حاشية «ج»: «سبق».

٨. «الخَفْض»: سعة العيش، و الدَّعَة، و الراحة، و السكون. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٤ (خفض).

وَ هَيئَتي[١]، و حاوَلوا الإدهانَ[٢] في ذاتِ اللّٰهِ، و هَيهاتَ ذلكَ مِنّي، فإن يَنْحَسِرْ[٣] عَنّا مِحَنُ البَلْوىٰ أحمِلْهم مِن الحَقِّ عَلىٰ مَحْضِه، و إن تَكُن الأُخْرىٰ ﴿فَلا تَذهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَراتٍ﴾[٤]، وَ ﴿تَأْسَ عَلَى ٱلقَوْمِ ٱلفاسِقِينَ﴾[٥].[٦]

قالَ الشَّيخُ: و هذا القَولُ مِن أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام أدَلُّ دليلٍ علىٰ أنّه لَم تَستَقِرَّ به الدارُ، و لَم يَتَمكَّنْ مِن إنفاذِ[٧] الأحكامِ، و أنّه إنّما عَدَلَ عن قَبضِ فَدَكَ و تَركَ حَقِّه[٨] لِضُروبٍ مِن الإستِصلاحِ، و قَد أبانَ عَن ذلكَ أيضاً بكلامِه المشهورِ عندَ الخاصّةِ و العامّةِ، حَيثُ يَقولُ: «أما ـ وَ اللّٰهِ ـ لَو ثُنِيَ[٩] لِيَ الوِسادةُ لَحَكَمتُ بَينَ أهلِ التَّوراةِ بتَوراتِهم و بَينَ أهلِ الإنجيلِ بإنجيلِهم، و بَينَ أهلِ الزَّبورِ بزَبورِهم، و بَينَ أهلِ الفُرقانِ بفُرقانِهم[١٠]، حَتّىٰ يَزْهَرَ[١١] كُلُّ كِتابٍ مِن هذه الكُتُبِ، و يَقولَ:

---

١. «الهَيْئَة» بالفتح: السكنية، و الوقار، و الرفق، و السكون. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٤٠ (هون).

٢. «الإدهان»: الغَشّ، و المصانعة. قال اللّٰه تعالىٰ في سورة الواقعة (٥٦) الآية ٨١: ﴿أَ فَبِهٰذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ﴾. راجع: المفردات، ص ٣٢٠؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٢ (دهن).

٣. هكذا في «ألف، ج» و الإرشاد. و في «ب»: «ينخسر». و في «د، س»: «تنجسر». و في المطبوع: «تنجرّ». و في كفاية الأثر و الأمالي للصدوق و علل الشرائع: «تُرفع».

٤. فاطر (٣٥): ٨.

٥. المائدة (٥): ٢٦.

٦. راجع: كفاية الأثر، ص ٢١٨؛ الأمالي للصدوق، ص ٦١٨، المجلس ٩٠، ح ٥؛ علل الشرائع، ج ١، ص ١٤٦، ح ٢؛ المسترشد في الإمامة، ص ٣٧٢ و ٣٧٣؛ الإرشاد، ج ١، ص ٢٩٤.

٧. في «ب» و المطبوع: + «حكم من».

٨. في «ب، س»: + «منها». و في «ج، س»: + «فيها».

٩. هكذا في جميع النسخ لكنّه في مصادر الفريقين «ثُنِيَتْ».

١٠. في «ألف، د، س»: «القرآن بقرآنهم» بدل «الفرقان بفرقانهم».

١١. هكذا في «ألف، ب، س» و المطبوع. و في «ج»: «يرهق».

يا رَبِّ، إنّ عَلِيّاً قَضىٰ بقَضائكَ.[١]

٧٨ فدَلَّ[٢] علىٰ أنّه عليه السلام غَيرُ مُتَمكِّنٍ مِن إنفاذِ جَميعِ الأحكامِ.

و قد رَوَتِ الناصِبَةُ عَنه عليه السلام أنّه قالَ حِينَ أُفضِيَ الأَمرُ إلَيه[٣] لِقُضاتِه ـ و قد قالُوا له: بِمَ[٤] نَقضي يا أميرَ المؤمِنينَ؟ ـ فقالَ: «اقضُوا بما كُنتُم تَقضونَ؛ حَتّىٰ يَكونَ[٥] الناسُ جَماعةً، أو أموتَ كَما ماتَ أصحابي».[٦]

فدَلَّ علىٰ أنّه عليه السلام قد أخَّرَ القَضاءَ بمَذهَبِه في كثيرٍ مِنَ الأحكامِ، لِمَكانِ الاختِلافِ عَلَيهِ، و انتظاراً لاجتماعٍ[٧] مِنَ المُختَلِفينَ، أو وُجودِ المَصلَحةِ.

---

١. كتاب سليم بن قيس، ج ٢، ص ٨٠٣؛ تفسير الفرات، ص ١٨٨؛ التوحيد، ص ٣٠٥، ح ١، المسائل العكبرية، ص ١٢٣؛ تنزيه الأنبياء، ص ١٤٤؛ التعجّب من أغلاط العامّة، ص ٨٠، الفصل ١٠؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ٣٦٦؛ بشارة المصطفى، ص ٢١٦؛ المناقب، ج ٢، ص ٣٨؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٥٨ و ٢٦٣.

٢. في «ألف»: «يدلّ».

٣. في «ب، ج، د، س»: «إليه الأمر» بدل «الأمر إليه».

٤. في «ج»: «بما». و في «د»: «بمن».

٥. في «ج» و المطبوع: «تكون».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٥٨، ذيل ح ٩٧٠؛ المسائل العكبرية، ص ١٢٣؛ رسائل السيّد المرتضى، ج ١، ص ٣٩٣؛ تنزيه الأنبياء، ص ١٤٤؛ الصوارم المهرقة، ص ١١٥ و ١٦٣؛ الاقتصاد للطوسي، ص ٢١٤، صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢٠٨؛ عمدة القاري، ج ١٦، ص ٢١٨، ح ٧٠٧٣؛ مسند ابن الجعد، ص ١٨١؛ تأريخ بغداد، ج ٨، ص ٤٢.

٧. في «ألف»: «للإجماع».

الفصلُ الرابعُ و الثلاثونَ

[إبطالُ أبي الحسينِ الخَيّاطِ قَولَ المرجئَةِ في الشَّفاعةِ]

و مِن حِكاياتِ[1] الشَّيخِ و كلامِه[2]: قالَ الشَّيخُ[3]: قالَ[4] أبو القاسمِ الكَعبيُّ[5]: سَمِعتُ أبا الحُسينِ[6] الخَيّاطَ يَحتَجُّ في إبطالِ قَولِ المُرجِئَةِ[7] في الشفاعةِ بقَولِه تَعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلعَذابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي ٱلنّارِ﴾[8]، قالَ: و الشفاعةُ لا تكونُ إلّا لِمَنِ استَحَقَّ[9] العِقابَ.

فيُقالُ[10] له: ما كانَ أغفَلَ أبا الحسينِ و أعظَمَ رَقْدَتَه؛ أ تَرىٰ أنّ الراجِئَةَ إذا قالَت:

---

١. في «د، س»: «كلام».

٢. في «د، س»: «و حكاياته».

٣. في «ب» و المطبوع: - «الشيخ».

٤. في «ب، د» و المطبوع: «و قال».

٥. أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخيّ الكعبي، تقدّمت ترجمته ذيل الفصل ٢٦ من الكتاب.

٦. في «ألف، ج» و المطبوع: «الحسن»، و أبو الحسين الخيّاط تقدّمت ترجمته ذيل الفصل ١٧ من الكتاب.

٧. في «ألف»: «الراجية».

٨. الزمر (٣٩): ١٩.

٩. في «د، س»: «يستحقّ».

١٠. في «د» و المطبوع: «قال: فيقال».

إنّ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله يَشفَعُ فيُشَفَّعُ فيمَن يَستَحِقُّ العِقابَ، قالوا: إنّه[١] هو الذي يُنقِذُ مَن في النارِ؟ أم يقولونَ: إنّ اللّٰهَ سُبحانَه هو الذي أنقَذَه بِفَضلِه[٢] و رَحمته، و جَعَلَ ذلكَ إكراماً لِنَبيِّه صلى اللّٰه عليه و آله؟ فأينَ وَجهُ الحُجّةِ فيما تَلاهُ[٣]؟ أوَ ما عَلِمَ أنّ مِن[٤] مَذهَبِ خُصومِه القَولَ بالوَقفِ في الأخبارِ، و أنّهم لا يَقطَعونَ بالظاهرِ علَى العُمومِ و الاستيعابِ؟

فلو كانَ القَولُ يتضَمَّنُ نَفيَ خروجِ أحَدٍ مِنَ النارِ لَما كانَ ذلكَ ظاهراً و لا مَقطوعاً به عندَ القَومِ، فكيفَ[٥]، و نَفْسُ الكلامِ يَدُلُّ علَى الخُصوصِ دونَ العُمومِ بقولِه تَعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلعَذابِ﴾[٦]؟ و إنّما يُعلَمُ مَن المُرادُ بذلكَ بدليلٍ
دونَ نَفسِه، و قد حَصَلَ الإجماعُ علىٰ أنّهُ تَوَجَّهَ إلَى الكُفّارِ، و لَيسَ أحَدٌ مِن أهلِ ٧٩
القِبلةِ يدينُ بجَوازِ الشفاعةِ لِلكُفّارِ، فَيكونُ ما تَعَلَّقَ بهِ الخَيّاطُ حُجَّةً عَلَيه.[٧]

ثُمَّ قالَ أبو القاسمِ: و كانَ أبو الحسينِ ـ يعني الخيّاطَ ـ يَتلو في ذلكَ أيضاً قولَه عزَّ و جلَّ: ﴿تَاللّٰهِ إِنْ كُنّا لَفِى ضَلالٍ مُبِينٍ * إِذ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ ٱلعالَمِينَ * وَما أَضَلَّنا إِلّا المُجْرِمُونَ * فَما لَنا مِنْ شافِعِينَ * وَ لا صَديقٍ حَمِيمٍ﴾[٨].

---

١. في «ألف»: «و الولاية» بدل «قالوا: إنّه».

٢. في المطبوع: «بتفضّله».

٣. في «د»: «أتاه».

٤. في «ب، س»: – «من».

٥. في المطبوع: «و كيف».

٦. الزمر (٣٩): ١٩. و في «ج»: + ﴿أَ فَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِى النّارِ﴾.

٧. «ج»: + «و ممّا يؤكّد ذلك قوله تعالى: ﴿لٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذابِ عَلَى الْكافِرِينَ﴾ [الزمر (٣٩): ٧١]، فهذا وعيد قاطع، و لا يكون كذلك إلّا في الكفّار، و لا شفاعة فيهم عند أحد من الأمّة. و كذلك قوله: ﴿وَ كَذٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر (٤٠): ٦]، و قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس (١٠): ٩٦]».

٨. الشعراء (٢٦): ٩٧ ـ ١٠١.

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ[١] ـ: فيُقالُ له[٢]: ما رَأَيتُ أعجَبَ مِنكُم يا مَعاشِرَ المُعتَزِلَةِ؛ تتكلَّمونَ فيما قد شارَكَكُم الناسُ فيه مِن العَدلِ و التوحيدِ أحسَنَ كلامٍ، حتّىٰ إذا صِرتُم إلَى الكلامِ في الإمامةِ و الإرجاءِ صِرتُم فيهما[٣] عامّةً حَشْويّةً؛ تَخبِطونَ[٤] خَبْطَ عَشْواءَ[٥]، لا تَدرونَ ما تَأتونَ و ما تَذَرونَ؛ و لكِنْ لا عَجَبَ[٦] مِن ذلكَ، و أنتُم إنّما جَوَّدتُم فيما عاوَنَكُم عَلَيه غَيرُكُم، و استَفَدتُموهُ مِن سِواكُم، و قَصَّرتُم فيما تَفَرَّدتُم به، لا سِيَّما في نُصرَةِ الباطلِ الذي لا يَقدِرُ علىٰ نُصرَتِه في الحقيقةِ قادرٌ؛ و لكِنّ العَجَبَ منكُم في ادّعائكُم الفَضيلةَ و البَينونةَ بها مِن سائرِ الناسِ. و لَو ـ وَ اللّٰهِ ـ حَكىٰ[٧] هذا الاستدلالَ مُخالِفٌ لكم لارْتَبنا[٨] بحكايتِه؛ و لكِنْ لا رَيبَ و شُيوخُكم يَحكونَه عن مَشايخِهم، ثُمّ لا يَقنَعونَ حتّىٰ يوردوه علىٰ سَبيلِ التَّبَجُّحِ[٩] به و الاِستِحسانِ له، و أنتَ ـ أيُّها الرَّجُلُ ـ مِن غُلُوِّكَ فيه جَعَلتَه أحَدَ[١٠]

---

١. في «ألف»: ـ «أيّده اللّٰه». و في «ب» و المطبوع: «أدام اللّٰه عزّه» بدله.

٢. في المطبوع: «لهم».

٣. في «ب، ج، س»: «فيها».

٤. «الخَبْط»: كلّ سير على غير هدى، أو المشي على غير الطريق، أو الحركة على غير النحو الطبيعي و على غير اتّساق. و قد جاء بمعنى الفساد و الإفساد. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٨٢؛ المصباح المنير، ص ١٦٣ (خبط).

٥. «العَشْواء»: الظلمة، أو ما بين أوّل الليل إلى ربعه. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧١٩ (عشو).

٦. في «ب»: «أعجب». و في المطبوع: «أعجب العجب» بدل «عجب».

٧. في «ج، د»: + «عنكم». و في «س»: + «اللّٰه عنكم».

٨. في «س»: «لأتينا».

٩. «التبجّح»: إظهار الفرح و المسرّه، و الاغتباط، من «البَجَح» بمعنى الفرح. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٠٥ (بجح).

١٠. في «د»: «إحدى».

الغُرَرِ، و أنتَ[١] و إن كنتَ أعجَميَّ الأصلِ و المَنشَإِ فأنتَ عَرَبيُّ اللِّسانِ صَحيحُ الحِسِّ، و ظاهرُ الآيةِ في الكُفّارِ خاصّةً، لا[٢] يَخفىٰ ذلكَ علَى الأنباطِ[٣] فَضلاً عن غيرِهم، حَيثُ يَقولُ اللّٰهُ تَعالىٰ حاكياً عَن الفِرقَةِ بعَينِها، و هي تَعني[٤] مَعبوداتِها[٥] دونَ اللّٰهِ تَعالىٰ، و تُخاطِبُها[٦]، فتَقولُ:[٧] ﴿إِذ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ ٱلعالَمِينَ﴾[٨]، فيَعترِفونَ بالشِّركِ باللّٰه ـ عزَّ و جلَّ ـ ثُمّ يَقولونَ: ﴿وَما أَضَلَّنا إِلّا المُجْرِمُونَ﴾[٩]، و[١٠] قَبلَ ذلكَ يُقسِمونَ فيَقولونَ: ﴿تَاللّٰهِ إِنْ كُنّا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[١١]. فهَل يا أبا القاسمِ ـ أصلَحَكَ اللّٰهُ ـ تَعرِفُ أحَداً مِن خُصومِكَ فِي الإرجاءِ و الشفاعَةِ يَذهَبُ إلىٰ جَوازِ الشفاعةِ لعُبّادِ الأصنامِ المُشرِكينَ[١٢] باللّٰهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ و الكفّارِ برُسُلِه عليه السلام حتَّى استَحسَنتَ استِدلالَ شَيخِكَ بهذه الآيةِ علَى المُشَبِّهَةِ ـ كما زَعَمتَ ـ و المُجبِرَةِ و مَن ذَهَبَ مَذهَبَهُم مِن العامَّةِ؟ فإنِ ادَّعَيتَ عِلمَ ذلكَ تَجاهَلتَ، وإن زَعَمتَ أنّه ٨٠

---

١. في المطبوع: «فأنت».

٢. في المطبوع: «ولا».

٣. «الأنباط» جمع «النَّبيط» و «النَّبَط»، كالحَبيش و الحَبَش، و هم جيل ينزلون السواد ـ و قيل: سواد العراق ـ و النَّسَبُ إليهم: نَبَطيٌّ، و قيل أيضاً: نَباطي. و عند الجوهري: ينزلون بالبَطائح بين العراقين. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٦٢؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٤١١ (نبط).

٤. في «د، س»: «يعني».

٥. في «ب، س»: + «من». و في «ج»: + «إلهاً من».

٦. في «د، س»: «و يخاطبها».

٧. في «د، س»: «فيقول».

٨. الشعراء (٢٦): ٩٨.

٩. الشعراء (٢٦): ٩٩.

١٠. في «د، س»: + «من».

١١. الشعراء (٢٦): ٩٧.

١٢. في «ألف، د، س»: «و المشركين».

إذا بَطَلَتِ الشفاعةُ للكُفّارِ فقد بَطَلَت لِلفُسّاقِ[١] أتَيتَ بقياسٍ طَريفٍ[٢] مِن القياسِ الذي حُكِيَ عن أبي حَنيفةَ أنّه قالَ فيه: «البَولُ في المسجِدِ أحياناً أحسَنُ مِن بعضِ[٣] القياسِ».[٤]

و كيفَ تَزعُمُ ذلكَ و أنتَ إنّما حَكَيتَ مُجرَّدَ القَولِ في الآيَةِ، و لَم تَذكُرْ وَجهَ الاستدلالِ منها؟ و إنْ ما تَوَهَّمتَ أنّ الحُجّةَ في ظاهرِها غَفلَةٌ عظيمةٌ حَصَلَت مِنكَ. على أنّه إنّما يَصِحُّ القياسُ عَلى العِلَلِ و المَعانِي دونَ الصُّوَرِ و الألفاظِ و الكُفّارُ، فإنّما[٥] بَطَلَ قَولُ مَن ادَّعَى الشفاعةَ لهم أنْ لَو ادَّعاها مُدَّعٍ بِصَريحِ القرآنِ لا غَيرَ، فيَجِبُ أنْ لا تَبطُلَ الشفاعةُ لِفُسّاقِ[٦] المِلّةِ[٧] إلّا بِنَصِّ القُرآنِ أيضاً، أو قَولٍ مِن الرسولِ صلى اللّه عليه و آله يَجري مَجرَى القُرآنِ فِي الحُجّةِ، و إذا عُدِمَ ذلكَ بَطَلَ القياسُ فيه، معَ أنّا قد بَيَّنّا أنّكَ لَم تَقصِدِ القياسَ، و إنّما تَعَلَّقتَ بظاهرِ القرآنِ، و كَشَفنا[٨] عن غَفلَتِكَ في التَّعَلُّقِ[٩] بِه. فَليَتَأمّلْ ذلكَ أصحابُكَ، و ليَستَحيوا لكَ منه.

---

١. في «ب، د»: «فى الفسّاق».

٢. في «ج»: «بطريف قياس» بدل «بقياس طريف». و في حاشية «ج»: «بطريق قياس» بدله.

٣. في المطبوع: + [نقض].

٤. نُقل عنه في: المجموع للنووي، ج ٦، ص ٤٣٤؛ الإحكام لابن حزم، ج ٨، ص ١٠٧٦؛ الكامل لابن عدي، ج ٧، ص ٩؛ تهذيب الكمال للمزي، ج ٣١، ص ٣٨٠؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ٦، ص ٤٠١؛ و ج ١٠، ص ٤٥٦.

٥. في «ب» و المطبوع: «إنّما» بدون الفاء.

٦. في المطبوع: + «أهل».

٧. في «ألف»: «الأُمّة».

٨. في «ألف، د، س»: «فكشفنا».

٩. في المطبوع: «المتعلّق».

عَلىٰ أنّه قَدْ رُوِيَ عَن الباقرِ مُحَمّدِ بنِ عَليِّ بنِ الحُسَينِ بنِ عَليِّ بنِ أبي طالِبٍ عليهم السلام أنّه قالَ: «في هذه الآياتِ[١] دَلالةٌ[٢] عَلىٰ وجودِ[٣] الشَّفاعةِ». قالَ: «و ذلكَ أنّ أهلَ النارِ لَو لَم يَرَوا يَومَ القِيامةِ شافِعينَ يَشفَعونَ لِبَعضِ مَنِ استَحَقَّ العِقابَ فيُشَفَّعونَ و يَخرُجونَ بشَفاعتِهم مِن النارِ أو يُعفَونَ مِنها بَعدَ الإستِحقاقِ، لَما تَعاظَمَت حَسَراتُهم، وَ لا صَدَرَ عَنهم هذا المَقالُ؛ لكِنّهم لمّا رَأوا شافِعاً يَشفَعُ فيُشَفَّعُ، و صَديقاً حَميماً يَشفَعُ لصَديقِه فيُشَفَّعُ، عَظُمَت حَسَراتُهم[٤] عِندَ ذلكَ، قالُوا[٥]: ﴿فَما لَنا مِنْ شافِعِينَ * وَ لا صَدِيقٍ حَمِيمٍ * فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٦].[٧] ٨١

ولَعَمري إنّ مِثلَ هذا الكلامِ لا يَرِدُ إلّا عن إمامِ هُدًى، أو آخِذٍ مِن الأئمّةِ[٨] أئمّةِ الهُدىٰ عليهم السلام؛ فأمّا[٩] ما حَكاهُ أبو القاسمِ فَيَليقُ بمَقالِ[١٠] الخَيّاطينَ، و نتيجةِ عُقولِ السُّخَفاءِ و الضُّعَفاءِ في الدِّينِ.

---

١. في «ألف، د، س»: «هذا الباب» بدل «هذه الآيات». و في «ب»: «هذا الكتاب» بدله.

٢. في «ب»: «دليل».

٣. في «د»: «جواز».

٤. في «ب، ج، س»: «حسرتهم».

٥. في المطبوع: «فقالوا».

٦. الشعراء (٢٦): ١٠٠ ـ ١٠٢.

٧. البحار، ج ١٠، ص ٤٢٨ ـ ٤٣١.

٨. في «ب، د، س»: ـ «الأئمّة».

٩. في «ألف، د، س»: «و أمّا».

١٠. في «ب»: «بمقالة». و في المطبوع: «بمقام».

الفَصلُ الخامسُ و الثَّلاثونَ

[مُناظَرَةٌ في القياسِ و إبطالِه]

و مِن كلامِ الشَّيخِ في إبطالِ القياسِ؛ سُئِلَ الشَّيخُ[1] ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ في مَجلِسٍ لبَعضِ القُضاةِ، و كانَ فيهِ جَمعٌ كثيرٌ مِن الفُقهاءِ و المتكلّمينَ، فقيلَ له: ما الدليلُ علىٰ إبطالِ القياسِ في الأحكامِ الشرعيَّةِ؟

فقالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ: الدليلُ علىٰ ذلكَ أنّني وَجَدتُ الحُكمَ الذي يَزعُمُ[2] خُصومي أنّه أصلٌ يُقاسُ عَلَيهِ، و يُستَخرَجُ مِنه الفَرعُ، قد[3] كانَ جائزاً مِن[4] اللّٰهِ تَعالى التَّعَبُّدُ في الحادثةِ التي هو حُكمُها بخِلافِه مَعَ كونِ الحادثةِ علىٰ حقيقَتِها و بجَميعِ صِفاتِها، فلَو كانَ القياسُ صَحيحاً لَما جازَ في العُقولِ التَّعَبُّدُ في الحادثةِ بخلافِ حُكمِها إلّا مَعَ اختِلافِ حالِها و تَغَيُّرِ الوَصفِ عَلَيها، و في جَوازِ ذلكَ ـ على ما وَصَفناه ـ[5] دَليلٌ على إبطالِ القياسِ في الشرعيّاتِ.

فلَم يَفهَمِ السائلُ مَعنىٰ هذا الكلامِ، و لا عَرَفَه، و التبَسَ علَى الجَماعةِ كلِّها

---

١. في «ب» و المطبوع: + «أدام اللّٰه عزّه أيضاً».

٢. في المطبوع: «تزعم».

٣. في «ج، س»: «و قد».

٤. في «د، س»: + «أمر».

٥. في «د»: – «على ما وصفناه».

طَريقُه، ولَم يَلُحْ لأحَدٍ مِنهم، و لا فَطِنَ به، و خَلَطَ السائلُ، و عارَضَ علىٰ غَيرِ ما سَلَفَ، فوافَقَه الشَّيخُ علىٰ عَدَمِ فَهمِه للكلامِ[١]، و كَرَّرَه عَلَيه فلَم يَحصُلْ له مَعناه.

قالَ الشَّيخُ: فاضطُرِرتُ إلىٰ كَشفِه علىٰ وَجهٍ لا يَخفىٰ علَى الجَماعةِ، فقُلتُ: قد تَقَرَّرَ[٢] أنَّ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله نَصَّ علىٰ تَحريمِ التفاضُلِ في البُرِّ، فكانَ[٣] النَّصُّ في ذلكَ أصلاً، زَعَمتُم أيُّها القائسونَ أنّ الحُكمَ بتَحريمِ التفاضُلِ في الأُرْزِ ٨٢
مَقيسٌ عَلَيه، و أنّه الفَرعُ له، و قد عَلِمنا[٤] أنّ العقلَ يُجَوِّزُ أن[٥] يَتَعَبَّدَ القديمُ ـ سبحانهُ و تعالىٰ ـ بإباحَةِ التفاضُلِ في البُرِّ و هو علىٰ جَميعِ صفاتِهِ بَدَلاً مِن تَعَبُّدِه بحَظرِه فيه، فلَو كانَ الحُكمُ بالحَظْرِ لِعِلّةٍ في البُرِّ أو صِفَةٍ هو عليها لاسْتَحالَ ارتفاعُ الحَظْرِ إلّا بَعدَ ارتفاعِ العِلَّةِ[٦] أو الوَصفِ، و في تقديرِنا وجودَه علىٰ جَميعِ الصفاتِ و المَعاني التي يَكونُ[٧] عَلَيها مَعَ الحَظْرِ عِندَ الإباحةِ[٨] دَليلٌ علىٰ بُطلانِ القياسِ فيه؛ ألا تَرىٰ أنّه لمّا كانَ وصفُ المتحَرِّكِ إنّما لَزِمَه لوجودِ الحرَكةِ أو لِقَطعِه المَكانَينِ استَحالَ تَوَهُّمُ حُصولِ صفَةِ[٩] السُّكونِ له في الحقيقةِ مَعَ وجودِ الحرَكةِ أو قَطعِه المكانَينِ[١٠]، و هذا بَيِّنٌ لِمَن تَدَبَّرَهُ. فلَم يَأتِ القَومُ بشَيءٍ تَجِبُ[١١] حِكايَتُه.

---

١. «د، س»: «الكلام».
٢. في المطبوع: - «قد تقرّر».
٣. في «ألف، ب»: «و كان».
٤. في المطبوع: + «في».
٥. في «ب، ج، د»: + «كان».
٦. في «د، س»: + «في البرّ».
٧. في «ج، د»: «تكون».
٨. في المطبوع: + «و هذا».
٩. في المطبوع: - «صفة».
١٠. في المطبوع: «للمكانين».
١١. هكذا في «ب، ج». و في سائر النسخ و المطبوع: «يجب».

حكايَةُ مَجلِسٍ آخَرَ في هذا الاستدلالِ

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: ثُمّ جَرىٰ هذا الاستدلالُ في مَجلِسٍ آخَرَ، و اعتَرَضَ[١] بَعضُ المعتَزِلَةِ، فقالَ: ما أنكَرتَ علىٰ مَن قالَ لكَ: إنَّ هذا الدليلَ إنّما هو علىٰ مَن زَعَمَ أنَّ للشرعيّاتِ عِلَلاً موجِبةً[٢] كعِلَلِ العَقليّاتِ، و لَيسَ في الفُقَهاءِ مَن[٣] يَذهَبُ إلىٰ ذلكَ، و إنّما يَذهَبونَ إلىٰ أنّها سِماتٌ و عَلاماتٌ غَيرُ موجِبَةٍ؛ لكنّها دالَّةٌ علَى الحُكمِ، و مُنبِئةٌ عنه. و إذا كانَت سِماتٍ و علاماتٍ لَم يمتنِعْ مِن تقديرِ خِلافِ الحُكمِ علَى الحادِثَةِ مَعَ كونِها علىٰ صِفاتِها، و ذلكَ مُسقِطٌ لِما اعتمَدتَ عَلَيه[٤]؟

فقُلتُ له: لَيسَ مُناقَضةُ الفقهاءِ الذينَ أومأتَ إلَيهم حُجّةً عَلَيَّ فيما اعتمَدتُه، و قد ثَبَتَ أنّ حقيقةَ القياسِ هو حَملُ الشيءِ عَلىٰ نَظيرِه في الحُكمِ بالعِلَّةِ الموجِبَةِ له في صاحِبِه، فإذا وَضَعَ هؤلاءِ القَومُ هذه السِّمةَ علىٰ غَيرِ الحقيقةِ فأخطأوا لَم يُخِلَّ خطَؤُهم بمَوضِعِ[٥] الاعتمادِ. مَعَ أنَّ الذي قَدَّمتُه يُفسِدُ هذا الاعتراضَ أيضاً؛ و ذلكَ ٨٣
أنّ السِّمةَ و العلامةَ إذا كانَت تَدُلُّ علىٰ حُكمٍ مِن الأحكامِ فمُحالٌ وجودُها و هي لا تَدُلُّ؛ لأنَّ الدليلَ لا يَصِحُّ أن يَخرُجَ عن حقيقتِه فيَكونَ تارَةً دَليلاً، و تارةً لَيسَ بدَليلٍ، و إذا كنتُم تَزعُمونَ أنَّ العلامةَ هي صِفةٌ مِن صِفاتِ المَحكومِ عَلَيه بالحُكمِ الذي وَرَدَ بهِ النَّصُّ فقَد جَرَت مَجرَى العِلّةِ في استِحالةِ وجودِها مَعَ عَدَمِ مَدلولِها،

---

١. في المطبوع: «فاعترض».

٢. في «ب»: «موجودة».

٣. في «ج»: «أحد».

٤. في المطبوع: + «قال الشيخ أيّده اللّٰه».

٥. في «ب»: «موضع» بدون الباء.

كما يَستَحيلُ وجودُ العِلّةِ مَعَ عَدمِ مَعلولِها، و لَيسَ بَينَ الأمرَينِ فَصلٌ.

فخَلَّطَ هذا الرَّجُلُ تَخليطاً بَيِّناً، ثُمّ[١] ثابَ[٢] إلَيه فِكرُه، فقالَ: هذه السِّماتُ عِندَنا سَمعيّةٌ طارِئةٌ علَى الحوادِثِ، و لَسنا نعلَمُها[٣] عَقلاً و لا اضطِراراً، و إنّما نَعلَمُها سَمعاً و بدَليلِ[٤] السَّمعِ، و عندَنا مَعَ ذلكَ أنَّ العِلَلَ السَّمعيّةَ و الأدِلّةَ السَّمعيّةَ قد تَخرُجُ أحياناً عن مَدلولِها و مَعلولِها، و هي كالأخبارِ العامّةِ التي تَدُلُّ علَى استيعابِ الجِنسِ بإطلاقِها، ثُمّ تَكونُ خاصّةً عندَ قَرائِنِها، و هذا فَرقٌ بَينَ الأُمور العقليّةِ و السَّمعيّةِ.

قالَ الشَّيخُ: فقُلتُ له: إن كانَت هذه السِّماتُ سَمعيّةً طارِئةً علَى الحوادِثِ، و لَيسَت مِن صِفاتِها اللازمةِ لها، و إنّما هي مَعانٍ مُتَجَدِّدَةٌ، فَيجِبُ أن يكونَ الطريقُ إليها السَّمعَ خاصّةً، دونَ العقلِ و الاستنباطِ؛ لأنّها حينَئِذٍ تَجري مَجرَى الأسماءِ التي هي الألقابُ، فلا يَصِلُ عاقِلٌ إلىٰ حقائِقِها إلّا بالسَّمعِ الواردِ بها. و لَو كانَ وَرَدَ بها سَمعٌ لَبَطَلَ القياسُ؛ لأنّه كانَ حينَئِذٍ يكونُ نصّاً علَى الحَمْلِ؛ كقَولِ القائِلِ: «اقطَعوا زَيداً[٥]، فقَد سَرَقَ مِن حِرزٍ»، و إنّما استَحَقَّ القَطعَ؛ لأنّه سَرَقَ مِن حِرْزٍ، لا لغَيرِ ذلكَ مِن شَيءٍ يُضامُّ هذا الفِعلَ أو يُفارقُه[٦]. و هذا نَصٌّ علىٰ قَطعِ كُلِّ سارقٍ مِن حِرْزٍ إذا كانَ التقييدُ فيه علىٰ ما بَيَّناه.

---

١. في «د، س»: - «ثمّ».

٢. في «ج، س»: «أناب». و في «د»: «أثاب». و ثابَ يَثوبُ، إذا رجع. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٢٧ (ثوب).

٣. في «د، س»: «نعلم».

٤. في «ألف»: «بدليل» بدون الواو العطف.

٥. في «ألف»: «يد زيد» بدل «زيداً».

٦. في «ب» و المطبوع: «يقاربه».

فإن كنتم تَذهَبونَ في القياسِ إلىٰ ما ذَكَرناه فالخِلافُ بَينَنَا و بَينَكمْ في الِاسمِ دونَ المَعنىٰ، و المطالَبةُ لكُم بَعدَه بالنُّصوصِ الواردَةِ في سائِرِ ما استَعمَلتُم فيهِ القياسَ، فإن ثَبَتَ لكم زالَ المِراءُ بَينَنا و بَينَكم، و إن لَم يَثبُتْ عَلِمتُم أنّكُم[1] تَدفَعونَ عن مَذاهِبِكُم بغَيرِ أصلٍ مُعتَمَدٍ، و لا بُرهانٍ يُلجَأُ إلَيه. ٨٤

فقالَ: لَسنا نقولُ: إنّ النَّصَّ قد وَرَدَ في الأُصولِ حَسَبَ ما ذَكرتَ، و إنّما تُدرَكُ[2] السِّماتُ بضربٍ مِن الاستِخراجِ و التَّأمُّلِ[3].

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَه اللّه ـ: فقُلتُ لَه:[4] هذا هو[5] الذي يَعجِزُ عنه كلُّ أحَدٍ إلّا أن يَلجَأَ إلَى استِخراجٍ عَقليٍّ[6]، و قد أفسَدنا ذلكَ فيما سَلَفَ، و الآنَ فإن كنتَ صادقاً فتَعاطَ ذلكَ؛ فإن قَدَرتَ عَلَيه أقرَرنَا لكَ بالقياسِ الذي أنكَرناه، و إن عَجَزتَ عنه بانَ ما حَكَمناه به عَلَيكَ مِن دِفاعِكَ عَن الأصلِ المَعروفِ.

فقالَ: لا يَلزَمُني ذِكرُ طَريقِ الاستِخراجِ.

و جَعَلَ يَضجَعُ في الكلامِ، و بانَ عَجزُه.

فقالَ أبو بكرِ بنُ البَاقِلّانِيُّ[7]: لَسنا نَقولُ: هذه العَلاماتُ مَقطوعٌ بها، و لا مَعلومةٌ،

---

١. في المطبوع: + «إنّما».

٢. هكذا في «ب، س». و في «ج»: «يدرك». و في «ألف، د» و المطبوع: «ندرك».

٣. في «ب» و حاشية «ج»: «و التأويل».

٤. في «ب» و المطبوع: – «له».

٥. في «ألف، ب، ج، س»: – «هو».

٦. في «ألف، د، س»: «الاستخراج العقلي» بدل «استخراج عقلي».

٧. هو أبو بكر محمّد بن الطيّب ابن الباقلاني، المعروف بابن الباقلاني، من أهل البصرة، سكن بغداد، و المتكلّم على مذهب الأشعري، و له مناظرات مع الشيخ المفيد ﷺ، و مات عام ٤٠٣ ق. راجع: تأريخ بغداد، ج ٥، ص ٣٧٩؛ وفيّات الأعيان، ج ١، ص ٦٠٩؛ الوافي بالوفيات، ج ٣، ص ١٧٧؛ روضات الجنّات، ج ٧، ص ٣٤٣.

فنَذكُرَ طريقَ استِخراجِها؛ و لكنَّ الذي أذهَبُ إلَيه و هو مَذهَبُ هذا الشَّيخِ ـ و أومَأَ إلَى[١] الأوّلِ ـ القَولُ[٢] بغَلَبةِ الظنِّ في ذلكَ؛ فما غَلَبَ في ظنّي عَمِلتُ عَلَيه و جَعَلتُه سِمةً و عَلامةً، و إن غَلَبَ في ظنِّ غَيري سِواهُ فَعَمِلَ[٣] عَلَيه أصابَ و لَم يُخطِئْ، و كلُّ مُجتهِدٍ عندي[٤] مُصيبٌ، فهَل مَعَكَ[٥] شيءٌ علىٰ[٦] هذا المَذهَبِ؟

فقُلتُ له[٧]: هذا أضعَفُ مِن جَميعِ ما سَلَفَ و أَوهَنُ؛ و ذلكَ أنّه إذا لَم يَكُن لِلّهِ تَعالىٰ دَليلٌ علَى المعنىٰ و لا السِّمةِ، و إنّما تَعَبُّدُكَ علىٰ ما[٨] زَعَمتَ بالعملِ علىٰ غَلَبةِ الظنِّ، فلابُدَّ[٩] أن تَجعَلَ[١٠] لغَلبةِ الظنِّ سَبباً، و إلّا لَم يَحصُلْ ذلكَ في الظنِّ و لَم يَكُن لغَلبتِه طَريقٌ. و هَبْ أنّا[١١] سلَّمْنا لكَ التعبُّدَ بغَلبةِ الظنِّ في الشريعةِ؛ ما الدليلُ علىٰ أنّه قَد يَغلِبُ[١٢] فيما زَعَمتَ؟ و ما السبَبُ الموجِبُ[١٣] له؟ أرِناهُ؛ فإنّا نُطالِبُكَ به ـ كما طالَبْنا هذا الرجُلَ بجِهَةِ الاستِخراجِ لِلسمَةِ و العِلّةِ السّمعيّةِ كما وُصِفَ ـ فإن أوجَدتَنا ذلكَ ساغَ لكَ، و إن لَم تُوجِدناه بَطَلَ ما اعتَمَدتَ عَلَيه. ٨٥

---

١. في «ج، د، س»: + «القول».

٢. في «ج، د»: – «القول». و في «س»: «الأوّل».

٣. في المطبوع: «و عمل».

٤. في المطبوع: – «عندي».

٥. في «د»: «عليك».

٦. في «د»: «في».

٧. في المطبوع: – «له».

٨. في «ألف، ب، د، س»: – «على ما». و في «ج»: «كما» بدله.

٩. في «د، س»: «ولا بدّ». و في «ب، ج»: + «من».

١٠. في «ج» و المطبوع: «أن يجعل». و في «س» على الوجهين.

١١. في «د، س»: + «قد».

١٢. في «د، س»: «غلب».

١٣. في «ألف»: – «الموجب».

فقالَ: أسبابُ غَلبةِ الظنِّ معروفةٌ، و هي كالرجُلِ الذي يَغلِبُ في ظنِّه أنّه[١] إن سَلَكَ هذا الطريقَ نَجا، و إن سَلَكَ غَيرَه هَلَكَ؛ و إن اتَّجَرَ في ضَربٍ مِن المَتاجِرِ رَبِحَ، و إنِ اتَّجَرَ في غَيرِه خَسِرَ؛ و إن رَكِبَ إلىٰ ضَيعَتِه[٢] و السماءُ مُغَيِّمَةٌ[٣] مُطِرَ، و إن رَكِبَ و هي مُصحِيَةٌ[٤] سَلِمَ؛ و إن شَرِبَ هذَا الدَّواءَ انتَفَعَ، و إن عَدَلَ إلىٰ غَيرِه استَضَرَّ؛ و ما أشبَهَ ذلكَ. و مَن خالَفَني في أسبابِ غَلبةِ الظنِّ قَبُحَ كلامُه.

فقُلتُ له: إنّ هذا الذي أورَدتَهُ لا نسبةَ بَينَه و بَينَ الشريعةِ و أحكامِها؛ و ذلكَ أنّه لَيسَ شيءٌ مِنه إلّا و للخَلقِ فيه عادةٌ، و به معرفةٌ، و إنّما[٥] تَغلِبُ[٦] ظُنونُهم حَسَبَ عاداتِهم[٧]، و أماراتُ ذلكَ ظاهرةٌ لهم، و العقلاءُ يَشتَرِكونَ في أكثرِها، و ما اختَلَفوا فيه فلاختلافِ عاداتِهم[٨] خاصّةً، و[٩] الشريعةُ فلا عادةَ فيها، و لا أمارةَ مِن دُرْبَةٍ[١٠] و مُشاهَدَةٍ؛ لأنّ النُّصوصَ قد جاءَت فيها: باختلافِ المُتَّفِقِ في صورتِه و ظاهرِ مَعناه، واتّفاقِ المختلِفِ في الحُكمِ؛ و لَيسَ للعقولِ في رفعِ

---

١. هكذا في «ب، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: - «أنّه».

٢. في «ج» و المطبوع: «ضيعة». و «الضَّيْعة»: العِقار، و الأرض المُغِلَّة، و ما منه معاش الرجل كالصنعة و التجارة و الزراعة و غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٢؛ النهاية، ج ٣، ص ١٠٨ (ضيع).

٣. هكذا في «ب، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «متغيّمة». و المغيّمة من «الغَيْم» بمعنى السحاب. يقال: غامتِ السماء، إذا أطبق بها السحابُ. راجع: المصباح المنير، ص ٤٦٠ (غيم).

٤. «المُصحية» من «الصَّحو» بمعنى ذهاب الغيم. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٩٩ (صحو).

٥. في المطبوع: «فإنّما».

٦. في «ألف»: + «في». و في «ب، د، س»: - «تغلب».

٧. في «د»: «عادتهم».

٨. في «ج، د، س»: «عادتهم».

٩. في المطبوع: + «أمّا».

١٠. «الدُّرْبَة»: العادةُ و الجرأةُ على الأمر، و التجربة، و العقل. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣٧٤ (درب).

حُكمِ منها[١] و إيجابِه[٢] مَجالٌ، و إذا لَم يَكُن[٣] فيها عادةٌ بَطَلَ غَلبةُ الظنِّ فيهَا؛ ألا تَرىٰ أنّه مَن لاعادةَ له بالتجارةِ و لا سَمِعَ بعادةِ الناسِ فيها لا يَصِحُّ أن يَغلِبَ ظَنُّه بربحٍ[٤] في نَوعٍ منها[٥] و لا خُسرانٍ، و مَن لا معرفةَ له بالطُّرُقاتِ و لا بأغيارِها و لا لهُ عادةٌ في ذلكَ و لا سَمِعَ بعادةِ أهلِها فلَيسَ يَغلِبُ ظَنُّه بالسلامةِ في طريقٍ دونَ طريقٍ.

و لو قَدَّرْنا وجودَ مَن لا عادةَ له بالمطَرِ و لا سَمِعَ بالعادةِ فيه لَم يَصِحَّ أن يَغلِبَ في ظَنِّه مَجيءُ المَطَرِ عندَ الغَيْمِ دونَ الصَّحْوِ، و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما[٦] بَيَّنّاه و كانَ الاتّفاقُ حاصِلاً على أنّه لا عادةَ في الشريعةِ للخَلقِ بَطَلَ ما ادَّعيتَ مِن غَلَبةِ الظنِّ، و قُمتَ مَقامَ الأوّلِ في الاقتصارِ علَى الدَّعوىٰ.

فقالَ: هذا الآنَ رَدٌّ علَى الفقهاءِ كلِّهم، و تكذيبٌ لهم فيما يَدَّعونَه مِن غَلَبةِ الظنِّ، و مَن صارَ إلىٰ تكذيبِ الفقهاءِ كلِّهم قَبُحَت مُناظَرتُه. ٨٦

فقُلتُ له: لَيس كلُّ الفقهاءِ يَذهَبونَ[٧] مذهبَكَ في الاعتمادِ في المَعاني و العِللِ علىٰ غلبةِ الظنِّ؛ بل أكثرُهُم يَزعُمونَ أنّهم يَصِلون[٨] إلىٰ ذلكَ بالاستدلالِ و النَّظَرِ، فلَيسَ كلامُنا رَدّاً عَلَى الجَماعةِ، و إنّما هو رَدٌّ عليكَ وعلىٰ فِرقَتِكَ خاصَّةً؛ فإن كنتَ تَقشَعِرُّ مِن ذلكَ، فما ناظَرْناكَ إلّا له، و لا خالَفناكَ إلّا مِن أجلِه. مَعَ أنّ الدليلَ إذا

---

١. في «ألف»: «حكمها» بدل «حكم منها». و في «ج»: «فيها» بدل «منها».

٢. في «ألف، ج، س»: «أو إيجابه».

٣. في «ب»: «لم تك». و في «س»: «لم تكن». و في المطبوع: «لم يك».

٤. في «ب»: «في ربح» بدل «بربح». و في المطبوع: - «بربح».

٥. في المطبوع: «بربح».

٦. في المطبوع: «كما» بدل «على ما».

٧. في «ب» و المطبوع: «يذهب».

٨. هكذا في «ج». و في بعض النسخ و المطبوع: «يزعم أنّه يصل».

أكذَبَ الجَماعَةَ فلَا حَرَجَ علينا في ذلكَ، و لا لَومَ؛ بَلِ اللَّومُ لهم إذ صاروا إلىٰ ما يَدُلُّ الدليلُ [١] علىٰ بُطلانِه، و يَشهَدُ [٢] بفَسادِه.

و لَيسَ قَولي: إنّكم مَعشَرَ المُتَفقِّهةِ تَدَّعونَ غَلبةَ الظنِّ، و لَيسَ الأمرُ في ذلكَ [٣] بأعجبَ مِن قَولِكَ و فِرقَتِكَ [٤]: إنَّ الشيعةَ و المعتزلةَ و أكثرَ المُرجئةِ و جُمهورَ الخوارجِ فيما يَدَّعونَ العِلمَ به مِن مذهبِهم في التوحيدِ و العَدلِ مُبطِلونَ كاذِبونَ مَغرورونَ [٥]، و إنّهم في دَعواهُم العِلمَ بذلكَ [٦] جاهِلونَ. فأيُّ شَناعةٍ تَلزَمُ فيما وَصَفتُ به أصحابَكَ مَعَ الدليلِ الكاشِفِ عن ذلكَ؟

فلَم يأتِ بشيءٍ.

---

١. في المطبوع: «تدلّ الدلائل» بدل «يدلّ الدليل».

٢. في المطبوع: «و تشهد».

٣. في «ب» و المطبوع: «كذلك» بدل «في ذلك». و في «ألف، ج»: + «كما ادّعيتموه».

٤. في «د»: «و فرقتكم».

٥. في «ألف»: – «مغرورون».

٦. في «د، س»: «بذلك العلم الذي يدّعونه» بدل «في دعواهم العلم بذلك».

الفصلُ السادسُ و الثَّلاثونَ

[مُناظرةُ أبي الهُذَيلِ مَعَ أبي الحسنِ عليِّ بنِ مِيثَمٍ في الخِلافةِ]

و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ ـ أيَّدهُ اللّٰهُ ـ قالَ: سَألَ أبو الهُذَيلِ العَلّافُ[1] أبا الحسنِ[2] عليَّ بنَ مِيثَمٍ رحمه اللّٰه[3] عندَ عليِّ بنِ رِياحٍ[4]، فقالَ له: ما الدليلُ علىٰ أنَّ عليّاً كانَ أَولىٰ بالإمامةِ مِن أبي بَكرٍ؟

فقالَ له: الدَليلُ علىٰ ذلكَ إجماعُ أهلِ القِبلةِ[5] أنَّ عليّاً عليه السلام كانَ عندَ وفاةِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مُؤمِناً عالِماً كافياً، و لَم يُجمِعوا بذلكَ علىٰ أبي بَكرٍ.

فقالَ لَه أبو الهُذَيلِ: و مَن لَم يُجمِعْ عَليهِ ـ عافاكَ اللّٰهُ ـ؟

قالَ له أبو الحسنِ: أنا و أسلافي مِن قَبلُ و أصحابيَ الآنَ.

قالَ[6] أبو الهُذَيلِ: فأنتَ و أصحابُكَ ضُلّالٌ تائِهونَ.

فقالَ[7] له أبو الحسنِ: لَيسَ جوابُ هذا الكلامِ إلّا السِّبابَ و اللِّطامَ[8].

---

١. في «ألف»: - «العلّاف». و تقدّمت ترجمته ذيل الفصل الثالث من الكتاب.

٢. في «ألف، ب، د، س»: - «أبا الحسن».

٣. تقدّمت ترجمته ذيل الفصل الثالث من الكتاب.

٤. الرجل غير مذكور في كتب الرجال.

٥. في المطبوع: + «على».

٦. في «ب»: + «له». و في المطبوع: «فقال له».

٧. في المطبوع: «قال».

٨. في «ج» و المطبوع: «ثمّ اللطام». و «اللَّطام» من «اللَّطْم» و هو الضرب على الوجه بباطن الراحة. راجع: تاج العروس، ج ١٧، ص ٦٥١ (لطم).

الفصلُ السابعُ و الثَّلاثونَ

[في رَذالةِ بَني تَيْمِ بنِ مُرّةَ]

قالَ الشَّيخُ ـ أيّدَهُ اللّٰهُ ـ: حَضَرتُ يَوماً مَجلِساً، فجَرىٰ فيهِ كلامٌ في رَذالةِ بَني تَيْمِ بنِ مُرّةَ[1] وَ سُقوطِ أقدارِهم، فقالَ شَيخٌ من الشيعةِ: قد ذَكَرَ أبو عيسَى الوَرّاقُ[2] فيما يَدُلُّ علىٰ ذلكَ قَولَ الشاعِرِ:

و يُقضَى الأمرُ حينَ تَغيبُ تَيْمٌ ... و لا يُستَأذَنونَ و هُم شُهودُ

و إنّكَ لَو رَأيتَ عَبيدَ تَيْمٍ ... و تَيْماً قُلتَ: أيُّهُمُ[3] العَبيدُ[4]؟

فذَكَرَ الشاعرُ أنَّ الرائِيَ لهم لا يُفرِّقُ بَينَ عَبيدِهم و ساداتِهم؛ مِن الضَّعَةِ

---

١. «تَيْم بن مُرّة» رهط أبي بكر، الذين بايعوا معه بعد رحلة النبيّ ﷺ. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٩؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٧٥ (تيم).

٢. أبو عيسى محمّد بن هارون الورّاق، عدّه ابن داود في قسم الممدوحين، و مطعون عند آخرين، و هو من المتكلّمين، و ذكره الشيخ الطوسي ﷺ في طبقة مَن لم يرو عنهم ﷺ، له كتاب في الإمامة، و كتاب في السقيفة، و كتاب اختلاف الشيعة، و غيرها. و للمزيد راجع: رجال النجاشي، ص ٣٧٢، الرقم ١٠١٦؛ رجال الطوسي، ص ٤٣٨، الرقم ٦٢٦٥؛ رجال ابن داود، ص ٣٣٨، الرقم ١٤٩٠؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢١٦؛ المجدي، ص ٣٢٨؛ الملل و النحل، ج ١، ص ٢٤٤.

٣. في المطبوع: «أيّهما».

٤. ورد البيتان في ديوان جرير، ص ٣٣٢ ضمن قصيدة طويلة. و في الأغاني، ج ٧، ص ١٧٧ نسب الإصفهاني البيت الأوّل إلى الأخطل. و نسبها الدينوري في عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢١٣ و ابن حمدون في التذكرة الحمدونيّة، ج ٥، ص ١٠٩ و الحسن العسكري في المصون في الأدب، ص ٢٠ إلى جرير.

و سُقوطِ القَدْرِ، فانتدَبَ لهُ[١] أبو العَبّاسِ هِبَةُ اللّهِ بنُ المُنَجِّم[٢]، فقالَ له: يا شَيخُ، ما أعرَفَكَ بأشعارِ العَرَبِ؛ هذا في تَيمِ بنِ مُرّةَ، أو في تَيْمِ الرَّبابِ؟

و جَعَلَ يَتَضاحَكُ بالرجُلِ، و يَتَماجَنُ عَلَيه، و يقولُ له[٣]: سَبيلُكَ[٤] أن تُؤَلِّفَ دَواوينَ العَرَبِ؛ فإنّ بَصَرَكَ[٥] بها حَسَنٌ.

قال[٦] الشَّيخُ: فقلتُ لهُ: قد جَعَلتَ هذا البابَ رأسَ مالِكَ، و لَو أنصَفتَ في الخِطابِ لَأنصَفتَ في الاحتِجاجِ، و إن أخَذْنا مَعَكَ في إثباتِ هذا الشِّعرِ تَعَلَّقَ البُرهانُ فيه بالرِّجالِ و الكُتُبِ و المُصَنَّفاتِ، و اندَفَعَ المَجلِسُ، و مَضَى الوقتُ؛ و لكنْ بَينَنا و بَينَكَ كُتُبُ السِّيَرِ و كُلُّ مَنِ اطَّلَعَ علىٰ حَديثِ الجَمَلِ و حَربِ البصرةِ[٧]، فهَل رَيبٌ[٨] في شِعرِ عُمَيرِ بنِ الأهلَبِ الضَّبِّيِّ[٩]، و هو يَجودُ بِنَفسِه بالبصرةِ، و قد قُتِلَ بَينَ يَدَيِ الجَمَلِ، و هو يَقولُ:

---

١. في «ج»: «لهم». و في «د»: «إليه».

٢. ذكره القاضي التنوخي في نشوار المحاضرة بعنوان: «أبي العبّاس بن محمّد بن يوسف بن يحيى بن عليّ بن يحيى بن أبي منصور المنجّم، و روى عنه أخباراً كثيرة، و وقع أيضاً في عدّة من أسانيد ابن الجوزي في كتابه المنتظم. راجع: نشوار المحاضرة و أخبار المذاكرة، ج ١، ص ٤١؛ المنتظم، ج ١٣، ص ٢٦٨.

٣. في «ألف» و المطبوع: «يقول» بدون واو العطف.

٤. في «ج»: «شغلك». و في المطبوع: + «إلى».

٥. في «ب»: «نظرك».

٦. في المطبوع: «فقال».

٧. في «ألف، د، س»: - «و حرب البصرة».

٨. في «د»: «رأيت».

٩. «عمير بن الأهلب الضبّي» الشاعر، من عبد مناة بن بكر بن سعد، شهد الجمل مع عائشة و جيشها. راجع: تأريخ الطبري، ج ٢، ص ٥٣١ و ٥٣٢؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٢٥٦؛ تجارب الأمم، ج ١، ص ٥٠٢؛ أنساب الأشراف، ج ١١، ص ٣٨٩.

لقد أَورَدَتنا حَومةَ المَوتِ أُمُّنا فلَم نَنصَرِفْ إلّا و نَحنُ رِواءُ[١]
نَصَرْنا قُرَيشاً ضَلَّةً مِن حُلومِنا و نُصرَتُنا أهلَ الحِجازِ عَناءُ
لقد كانَ عن نَصرِ ابنِ ضَبَّةَ أُمُّهُ و شيعَتَها مَندوحةٌ و غَناءُ
نَصَرْنا بَني تَيْمِ بنِ مُرَّةَ شِقوَةً و هَل تَيْمُ إلّا أعبُدٌ و إماءُ؟[٢]

٨٨ فهذا[٣] رجُلٌ مِن أنصارِ عائشةَ، و ممّن[٤] سُفِكَ دَمُه في وَلايَتِها، يقولُ هذا القَولَ في قَبيلَتِها بلا ارتِيابٍ بَينَ أهلِ السِّيَرِ، و لَم يَكُ بالذي يَقولُه في تلكَ الحالِ إلّا و هو مَعروفٌ عندَ الرِّجالِ غَيرُ مَشكوكٍ فيه عندَ أحَدٍ مِن العارِفينَ بقَبائلِ العَرَبِ في[٥] سائرِ الناسِ.

فأخَذَ[٦] في الضَّجيجِ، و لَم يَأتِ بشَيءٍ.

---

١. المصباح المنير، ص ٢٤٦ (روي): «رَوِيَ من الماء يَرْوىٰ رَيّاً، و الاسمُ الرَّيُّ ـ بالكسر ـ فهو رَيّانُ، و المرأةُ رَيّا، وزان غَضبانَ و غَضْبى، و الجمع في المذكّر و المؤنّث: رِواء، وزان كِتابٍ».

٢. راجع: تأريخ الطبري، ج ٣، ص ٥٣١؛ الكامل في التأريخ، ج ٣، ص ٢٥٢؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٢٥٦.

٣. في المطبوع: «و هو قول» بدل «فهذا».

٤. هكذا في «ألف، ج، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و من».

٥. في المطبوع: «من».

٦. في «د»: «فاحتشدني». و في «س»: «فاحتشد».

الفصلُ الثامِنُ و الثَّلاثونَ

[إثباتُ الحُكْمِ بقَولِ فاطمةَ عليها السلام في قضيّةِ فَدَكَ[1]]

و مِن كلامِ الشَّيخِ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ في إثباتِ الحُكمِ بقَولِ فاطمةَ عليها السلامُ؛ قالَ الشَّيخُ: قد ثَبَتَ عصمةُ فاطمةَ عليها السلامُ بإجماعِ الأُمّةِ على ذلكَ فُتياً مُطلَقةً، و إجماعِهم على أنّه[2] لَو شَهِدَ عليها شُهودٌ بما يوجِبُ إقامةَ الحَدِّ مِن الفِعلِ المُنافي للعصمةِ لَكانَ الشُّهودُ مُبطِلينَ في شَهادتِهم، و وَجَبَ على الأُمّةِ تكذيبُهم، و على السُّلطانِ عُقوبتُهم؛ و لأنَّ[3] اللّٰهَ تعالىٰ قد دَلَّ علىٰ ذلكَ بقَولِه ـ جلَّ جَلالُه ـ: ﴿إِنَّما يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[4]، و لا خِلافَ بَينَ نَقَلَةِ الآثارِ أنَّ فاطمةَ عليها السلامُ كانَت مِن أهلِ هذه الآيةِ، و قَد بَيَّنّا فيما سَلَفَ أنَّ إذهابَ[5] الرِّجسِ عن أهلِ البَيتِ الذينَ عُنوا بالخِطابِ يُوجِبُ عصمتَهم.

و لإجماعِ الأُمَّةِ أيضاً علىٰ قَولِ النَّبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه: «مَن آذىٰ فاطِمةَ فقَد

---

١. «فَدَك» بفتحين، موضع بالحجاز، منصرف و غير منصرف. راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ٣٣٢؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ٢٨٣ (فدك).

٢. في «ج»: «أنّها».

٣. في «ب، ج»: «لأنّ» بدون واو العطف. و في المطبوع: «فإنّ».

٤. الأحزاب (٣٣): ٣٣.

٥. في «ج» و المطبوع: «ذهاب».

آذاني، و مَن آذاني فقَد آذَى اللّٰهَ عَزَّ وَ جَلَّ».[١]

فلَولا أنَّ فاطمةَ عليها السلام كانَت معصومةً مِن الخَطَإِ مُبَرَّأةً مِن الزَّلَلِ لَجازَ منها وُقوعُ ما يَجِبُ أذاها به بالأدَبِ و العُقوبةِ، و لَو وَجَبَ ذلكَ لَوَجَبَ أذاها، و لَو جازَ وُجوبُ أذاها لَجازَ أذىٰ رسولِ اللّٰهِ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه و الأَذىٰ للّٰهِ تعالىٰ. فلمّا بَطَلَ ذلكَ دَلَّ علىٰ أنّها عليها السلامُ كانَت معصومةً حَسَبَ ما ذَكرناه.

و إذا ثَبَتَ عصمةُ فاطمةَ عليها السلامُ وَجَبَ القَطعُ بِقَولِها و استَغنَت عَن الشُّهودِ في دَعواها؛ لأنّ المُدَّعِيَ إنّما افتَقَرَ إلَى الشُّهودِ[٢] له[٣] لِارْتفاعِ العصمَةِ عنه و جَوازِ ادّعائِه الباطلَ، فاستَظهَرَ[٤] بِالشُّهودِ علىٰ قَولِه؛ لِئلّا يَطمَعَ كثيرٌ منَ الناسِ في أموالِ غَيرِهم و جَحْدِ الحقوقِ الواجبَةِ عَليهم، و إذا كانَتِ العِصمةُ مُغنِيةً عن الشَّهادةِ وَجَبَ القَطعُ علىٰ قَولِ فاطمةَ عليها السلام و علىٰ ظُلمِ مانعِها فَدَكَ[٥] و مُطالِبِها بِالبيِّنةِ عليها. ٨٩

و يَكشِفُ عن صِحّةِ ما ذَكَرناه: أنّ الشاهِدَينِ إنّما يُقبَلُ شهادتُهما[٦] علَى الظاهِرِ، مَعَ جَوازِ أن يَكونا مُبطِلَينِ كاذبَينِ فيما شَهِدا به[٧]، و لَيسَ يَصِحُّ الاستظهارُ علىٰ قَولِ مَن قد أُمِنَ مِنه الكَذِبُ بقَولِ مَن لا يؤمَنُ عليه ذلكَ، كما لا يَصِحُّ الاستظهارُ علىٰ قَولِ المؤمِنِ بقولِ الكافِرِ، و علىٰ قَولِ العَدلِ البَرِّ[٨] بقَولِ الفاسِقِ الفاجِرِ.

---

١. تنزيه الأنبياء، ص ١٦٧؛ التعجّب من أغلاط العامّة، ص ١٣٥؛ إعلام الورى، ص ١٤٩.

٢. في «ج»: «الشهادة». و في المطبوع: «للشهود» بدل «إلى الشهود».

٣. في «ألف، ب»: - «له».

٤. في المطبوع: «فيستظهر».

٥. هكذا في المطبوع. و في سائر النسخ: - «فدك».

٦. في المطبوع: «قولهما».

٧. في «ج»: + «استظهاراً على قول المدّعي الذي هو غير المعصوم».

٨. في «ب»: - «البرّ».

و يَدُلُّ أيضاً علىٰ ذلكَ[١]: أنّ النَّبِيَّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه استَشهَدَ عَلىٰ قَولِه، فشَهِدَ له[٢] خُزَيمَةُ بنُ ثابِتٍ[٣] في ناقةٍ نازَعَه فيها مُنازِعٌ، فقالَ له النَّبِيُّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه: «مِن أينَ عَلِمتَ ـ يا خُزَيمةُ ـ أنّ هذه الناقةَ لِي؟ أ شَهِدتَ ابتياعي[٤] لها؟»

فقالَ: لا، و لكِنّي عَلِمتُ أنّها لَكَ مِن حَيثُ عَلِمتُ أنّكَ رَسولُ اللّٰهِ. فأجازَ النَّبِيُّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه شَهادتَهُ كشَهادةِ[٥] رَجُلَينِ، و حَكَمَ بِقَولِه.[٦]

فلَولا أنّ العصمةَ دليلُ الصِّدقِ[٧] و تُغني[٨] عَنِ الشَّهادةِ[٩] لَما حَكَمَ النبيُّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه بقَولِ خُزَيمةَ بنِ ثابتٍ وَحدَه،[١٠] و صَوَّبَه في الشَّهادةِ[١١] علىٰ ما لَم يَرَه

---

١. في «ألف، د، س»: «على ذلك أيضاً» بدل «أيضاً على ذلك».

٢. في المطبوع: - «له».

٣. «خزيمة بن ثابت بن الفاكه الأنصاري» الملقّب بذي الشهادتين؛ لأنّه شهد للنبيّ على يهوديّ في دَينٍ قضاه عليه السلام، فقال: «كيف تشهد و لم تحضره و لم تعلمه؟» قال: يا رسول اللّٰه، نحن نصدّقك على الوحي من السماء، فكيف لا نصدّقك على أنّك قضيتَه؟! فأنفذ شهادتَه و سمّاه «ذا الشهادتين»؛ لأنّه صيّر شهادتَه شهادة رجلين. و هو الذي شهد بدراً و ما بعدها، و شهد صفّين مع أمير المؤمنين عليه السلام، و قُتل يومئذ بعد عمّار. راجع: رجال البرقي، ص ٦٣؛ رجال الكشّي، ج ١، ص ١٨٢؛ رجال الطوسي، ص ٣٨، الرقم ٢٢٦؛ و ص ٦٢، الرقم ٥٤٨؛ رجال ابن داود، ص ١٤٠؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٢١٣؛ أُسد الغابة، ج ٢، ص ١١٤؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٤٨؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٠، ص ١٠٨.

٤. في المطبوع: «شراي».

٥. في «ب، ج، د، س»: «بشهادته».

٦. الانتصار، ص ٤٩١؛ الشافي في الإمامة، ج ٤، ص ٩٦؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٦، ص ٢٧٣.

٧. في المطبوع: + «و».

٨. في «ب، د، س»: «يغني».

٩. في المطبوع: «الاستشهاد».

١٠. في «ألف، ج»: - «بن ثابت». و في «ب»: - «بن ثابت و حده».

١١. في المطبوع: + «له».

و لَم يَحضُرْه، بِاستدلالِه عليه بدليلِ نُبُوَّتِه[١] و صِدقه عنِ[٢] اللّٰهِ سبحانَه فيما أدّاهُ إلىٰ بَريَّتِه.

و إذا وَجَبَ قَبولُ قَولِ فاطمةَ عليها السلامُ بِدَلائِل صِدقِها، و استَغنَت عنِ الشُّهودِ لها، ثَبَتَ أنّ الذي مَنَعَها[٣] حَقَّها و أَوجَبَ عَليها[٤] الشُّهودَ علىٰ صِحّةِ قَولِها قد جارَ في حُكمِه و ظَلَمَ في فِعلِه، و آذَى اللّٰهَ تَعالىٰ و رَسولَه صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه بِإيذائِه فاطمةَ عليها السلامُ[٥]، و قد قالَ اللّٰهُ عزّوَجلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيا وَ الآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذاباً مُهِيناً﴾.[٦]

---

١. «د»: «النبوّة».

٢. في المطبوع: «على».

٣. في المطبوع: «مَن منع» بدل «الذي منعها».

٤. في المطبوع: – «عليها».

٥. في المطبوع: «لفاطمة».

٦. الأحزاب (٣٣): ٥٧. و في «د»: + «و في هذه المقدّمة كفاية لمن تأمّلها؛ لأنّ العاقل تكفيه الإشارة».

الفصلُ التاسعُ و الثَّلاثونَ

[مُناظَرةُ هِشامٍ في مَقالٍ منسوبٍ إلىٰ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام]

و مِن حِكاياتِ الشَّيخِ[1] ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: ٩٠

قالَ سُئِلَ هِشامُ بنُ الحَكَمِ رحمه اللّٰه عَمّا تَرويهِ العامّةُ مِن قَولِ أميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام لمّا قُبِضَ عُمَرُ، و قد دَخَلَ عَلَيه و هو مُسَجًّى[2]: لَوَدِدتُ أن ألقَى اللّٰهَ بصَحيفةِ هذا المُسَجّىٰ.[3]

و في حَديثٍ آخَرَ[4]: إنّي لَأرجو أن ألقَى اللّٰهَ بصَحيفةِ هذا المُسَجّىٰ.[5]

فقالَ هِشامٌ: هذا حَديثٌ غَيرُ ثابتٍ، و لا مَعروفِ الإسنادِ، و إنّما حَصَلَ مِن جِهَةِ القُصّاصِ و أَصْحَابِ الطُّرُقَاتِ. وَ لَو ثَبَتَ لَكانَ المَعْنىٰ فيه مَعروفاً؛ و ذلِكَ أنّ عُمَرَ واطَأَ أبا بَكرٍ و المُغيرةَ[6] و سالِماً مَولىٰ أبي حُذَيفةَ و أبا عُبَيدةَ عَلىٰ كَتْبِ صَحيفةٍ بَينَهم يَتَعاقَدونَ فيها عَلىٰ أنّه إذا ماتَ رَسولُ اللّٰهِ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه لَم يُوَرِّثوا

---

١. في المطبوع: «حكاية» بدل «حكايات الشيخ».

٢. «المُسَجّى»: المُغَطّى. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٧٢ (سجا).

٣. مسند أحمد، ج ١، ص ١٠٩؛ المستدرك للحاكم، ج ٣، ص ٩٤؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٨٦، ح ٥١؛ مسند أبي حنيفة، ص ٢٨.

٤. في المطبوع: + «لهم».

٥. مسند أحمد، ج ١، ص ١٠٩؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ٩٤.

٦. في «ألف، ج»: + «بن شعبة».

أحَداً مِن أهلِ بَيتِهِ ولَم يُوَلّوهم مَقامَه مِنْ بَعدِه.

و كَانَت[١] الصَّحيفةُ لِعُمَرَ؛ إذْ كانَ عِمادَ القَومِ، فالصَّحيفةُ[٢] التي وَدَّ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام و رَجا أن يَلقَى اللّٰهَ ـ عزَّ وَ جَلَّ ـ بها[٣] هي[٤] هذه الصَّحيفةُ لِيُخاصِمَه[٥] بها، و يَحتَجَّ عَلَيه بمُتَضَمَّنِها[٦].

و الدَّليلُ علىٰ ذلكَ: ما رَوَته العامّةُ عَن أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ أنّه كانَ يَقولُ في مَسجِدِ النَّبيِّ[٧] صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه، بَعدَ أن أفضَى الأَمرُ إلىٰ أبي بَكرٍ، بِصَوتٍ[٨] يَسمَعُه أهلُ المَسجِدِ: ألا هَلَكَ أهلُ العُقدةِ، وَ اللّٰهِ ما آسىٰ عَلَيهم، إنّما آسىٰ عَلىٰ مَن يُضِلّونَ مِن الناسِ.

فقيلَ له: يا صاحِبَ رَسولِ اللّٰهِ، مَن هؤُلاءِ أهلُ العُقدةِ؟ و ما عُقدتُهم[٩]؟

فقالَ: قَومٌ تَعاقَدوا بَينَهم إن ماتَ رَسولُ اللّٰهِ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه لَم يُوَرِّثوا أحَداً مِن أهلِ بَيتِه، و لا[١٠] يُوَلُّوهم[١١] مَقامَه. أما وَ اللّٰهِ، لَئِن عِشتُ إلىٰ يَومِ الجُمُعةِ لَأقومَنَّ فيهم مَقاماً أُبَيِّنُ به للناسِ أمرَهم.

قالَ: فما أتَت عَلَيه الجُمُعةُ.

---

١. في المطبوع: «و كانت».
٢. في المطبوع: «و الصحيفة».
٣. في «ج، د، س»: - «بها».
٤. في «د، س»: - «هي».
٥. في المطبوع: «فيخاصمه».
٦. في «ألف»: «بمضمونها».
٧. في المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «النبيّ».
٨. في «ج»: + «عال».
٩. لم نجد الخبر بهذا اللفظ في مصادر العامّة، نعم، قد ورد في مسند أحمد، ج ٥، ص ١٤٠ عن أُبيّ بن كعب هكذا: «هلك أهل العقدة و ربّ الكعبة، ألا لا عليهم آسى؛ و لكن آسى على من يهلكون من المسلمين». و راجع أيضاً: مسند أبي داود الطيالسي، ص ٧٥؛ صحيح ابن خزيمة، ج ٣، ص ٣٣؛ المعجم الأوسط، ج ٧، ص ٢١٧؛ الفائق في غريب الحديث، ج ٢، ص ٣٩٠؛ موارد الظمآن، ج ٢، ص ٩٥.
١٠. «ألف، ب»: «و لم».
١١. في المطبوع: «وَلّوهُم».

الفصلُ الأربعونَ

[في علمِ النَّحوِ و أوّلِ مَن وَضَعَه]

91 و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ مُرسِلاً قالَ: قالَ الصادِقُ عليه السلام: «أعرِبوا حَديثَنا[1]؛ فإنّا قَومٌ فُصَحاءُ».[2]

و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ مُرسِلاً عَن مُحَمَّدِ بنِ سَلّامٍ الجُمَحِيِّ[3]: أنّ أبا الأسوَدِ الدُّؤَلِيَّ[4] دَخَلَ علىٰ أميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام، فرَمىٰ إلَيه رُقعةً فيها: «بِسمِ اللّٰـهِ الرَّحـمٰنِ

---

١. في «ألف، د، س»: «بحديثنا».

٢. الكافي، ج ١، ص ١٣١، ح ١٥٥ بإسناده عن جميل بن درّاج عن أبي عبد اللّٰه عليه السلام؛ مشكاة الأنوار، ص ١٤٢ مرسلاً عنه عليه السلام.

٣. في «ب»: + «قال». و «أبو عبد اللّٰه محمّد بن سلّام بن عبيد اللّٰه الجُمَحي»، من جملة أهل الأدب، و صنّف كتاباً مشهوراً في طبقات الشعراء ـ طبعت و اُرجع إليه كثيراً ـ روى كتابه أحمد بن حنبل و أبو العبّاس أحمد ثعلب. و في مصادر الأصحاب أيضاً عنه روايات متعدّدة، قدم بغداد، و توفّي بها عام ٢٣١ ق، و ذكر ابن النديم له «كتاب غريب القرآن». راجع: الجرح و التعديل، ج ٧، ص ٢٧٨، الرقم ١٥١٠؛ تهذيب الكمال، ج ١٧، ص ١٦٢؛ البداية و النهاية، ج ١١، ص ٧٦؛ الفهرست لابن النديم، ص ٣٧؛ معجم المطبوعات العربيّة، ج ١، ص ٧٠٨.

٤. «أبو الأسود الدؤلي»، اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤليّ الكنانيّ، و قيل غير ذلك، من التابعين، عُرِف بواضع علم النحو و مبتكره، رسّم له الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام شيئاً من اُصول النحو، سكن البصرة في خلافة عمر، و ولّي إمارتها في أيّام عليّ عليه السلام. و عند الأكثر أنّه أوّل من نقّط المصحف. مات بالبصرة سنة ٦٩ ق، و قيل: مات قبيل ذلك. و للمزيد راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٨٥؛ تهذيب الكمال، ج ١٣، ص ٤١٩؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ١٣٥.

الرَّحيم، الكَلامُ[١] ثَلاثَةُ أشياءَ: اسمٌ، و فِعلٌ، و حَرفٌ جاءَ لِمَعنًى. فالإسمُ ما أنبَأَ عَن المُسَمّىٰ، و الفِعلُ ما أنبَأَ عَن حَرَكةِ المُسَمّىٰ، و الحَرفُ ما أَوجَدَ مَعنًى في غَيرِه».

فقالَ أبو الأسوَدِ: يا أميرَ المؤمِنينَ، هذا كَلامٌ[٢] حَسَنٌ، فما تأمُرُني أن أصنَعَ به؟ فإنّني لا أدري ما أرَدتَ بإيقافي عَلَيه.

فقالَ أميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام: إنّي سَمِعتُ في بَلَدِكُم هذا لَحناً كَثيراً[٣] فاحِشاً، فأحبَبتُ أن أرسُمَ كِتاباً مَن نَظَرَ فيه[٤] مَيَّزَ بَينَ كَلامِ العَرَبِ و كَلامِ هؤلاءِ، فابنِ عَلىٰ[٥] ذٰلِكَ».

فقالَ أبو الأسوَدِ: وَفَّقَنا اللّٰهُ بكَ يا أميرَ المُؤمِنينَ لِلصَّوابِ.

قالَ الشَّيخُ: و قَد اختُلِفَ في مَعنَى النَّحوِ؛ ما هو؟ فقيلَ: النحوُ: ما قُصِدَ له؛ تَقولُ: نَحا نَحوَه[٦]؛ أي: قَصَدَ قَصدَه[٧]. و إنّما أرادوا: قَصَدَ نَحوَ الأعرابِ.

و قالَ أبو عُثمانَ المَازِنيُّ: النَّحوُ ناحيةٌ مِن الكلامِ، و العَرَبيّةُ اسمُ اللغةِ؛ يقالُ: هي اللغةُ العَرَبيّةُ يُرادُ به الجَيِّدةُ الفَصيحةُ البيِّنةُ. و قيلَ لِلعَرَبيِّ: عَرَبيٌّ؛ لأنّه عَرَّبَ الألفاظَ؛ أي: بَيَّنَها.

و قالَ الأصمَعيُّ: قالَ رجُلٌ لبَنِيه: يا بَنِيَّ، أصلِحوا ألسِنَتَكُم؛ فإنّ الرَّجُلَ تَنوبُه النائبةُ، يُحِبُّ أن يَتجَمَّلَ فيها، فَيَستَعيرُ مِن أخيه دابَّتَه و ثَوبَه، و لا يَجِدُ مَن يُعيرُه لِسانَه.

---

١. في «ألف، ج»: + «كلّه».

٢. في «د، س»: «الكلام».

٣. في «ب»: - «كثيراً».

٤. في المطبوع: - «فيه».

٥. في «ج، د، س»: «عليه».

٦. في «ألف»: «ينحو» بدل «نحوه». و في «د، س»: «نحاه بنحوه» بدل «نحا نحوه».

٧. في «ج، د، س»: «نحوه».

الفَصلُ الحادي و الأربعونَ

[كلامُ السيِّدِ الحِميَريِّ مَعَ سوّارٍ القاضي و شعرِه فيه]

٩٢ و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ مُرسِلاً عن محمّدِ بنِ أحمدَ بنِ أبانٍ النَّخَعيِّ[١]، قالَ: حَدَّثَني مُعاذُ بنُ سَعيدٍ الحِميَريُّ[٢]، قالَ: شَهِدَ السيِّدُ إسماعيلُ[٣] بنُ محمّدٍ الحِميَريُّ[٤] رحمه اللّٰه عندَ سَوّارٍ القاضي[٥] بشَهادةٍ، فقالَ له: أ لَستَ إسماعيلَ بنَ محمّدٍ الذي يُعرَفُ بالسيِّدِ؟

فقالَ: نَعَمْ[٦].

فقالَ له: كيفَ أقدَمتَ علَى الشَّهادةِ عِندي و أنا أعرِفُ عَداوَتَكَ لِلسَّلَفِ؟!

---

١. غير مذكور في كتب الرجال؛ لكن ابنه إسحاق ـ الذي يُعرف بعبد اللّٰه عقبة، و هو أخو الأشتر ـ ذكره النجاشيﷺ بعنوان «معدن التخليط». راجع: رجال النجاشي، ص ٧٣، الرقم ١٧٧.

٢. لم نجد له ذكراً في مصادر الفريقين إلّا هذا الخبر الذي بين يديك.

٣. في «د، س»: - «إسماعيل».

٤. في «ألف، د، س»: - «الحميري». و تقدّمت ترجمة الرجل ذيل الفصل الثاني من الكتاب.

٥. أبو عبد اللّٰه سَوّار بن عبد اللّٰه بن سَوّار القاضي العنبري (ت ٢٤٥ ق)، المعروف بالقاضي الصغير، و أبوه أبو سَوّار عبد اللّٰه بن قدامة بن عترة المعروف بالقاضي الأكبر، كان سَوّار بن عبد اللّٰه قاضياً بالرصافة من حوالي بغداد، و كان أبوه قاضياً بالبصرة. راجع: تهذيب الكمال، ج ٨، ص ١٩٦؛ معرفة علوم الحديث للنيسابوري، ص ٢٢٦؛ تأريخ بغداد، ج ٩، ص ٢٠٩؛ إكمال الكمال، ج ١، ص ٥٥٧؛ و ج ٦، ص ٢٩٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ٥٤٣، الرقم ١٦٠.

٦. في «ب، ج»: «بلى».

فقالَ له[١] السيِّدُ: قد أعاذَنِيَ اللّٰهُ مِن عَداوَةِ أولياءِ اللّٰه، و إنّما هو شَيءٌ لَزِمَنِي. ثُمَّ نَهَضَ، فقالَ له[٢]: قُم يا رافِضيُّ، فوَ اللّٰهِ ما شَهِدتَ بحَقٍّ.

فخَرَجَ السيِّدُ رحمه اللّٰه و هو يَقولُ:

أبـوكَ ابـنُ سـارِقِ عَـنزِ[٣] النبيِّ ... و أنتَ ابـنُ بِـنتِ أبـي جَـحدَرِ

و نـحنُ عـلىٰ رَغـمِكَ الرافِـضونَ ... لأهـلِ الضَّـلالةِ و المُـنكَرِ[٤]

ثُمّ عَمِلَ شِعراً، و كَتَبَه في رُقعةٍ، و أمَرَ مَن ألقاها في الرّقاعِ بَينَ يَدَي سَوّارٍ[٥].

قالَ: فأخَذَ الرُّقعةَ سَوّارٌ، فلمّا وَقَفَ عليهَا[٦] خَرَجَ إلىٰ أبي جعفرٍ المنصورِ، و كانَ قد نَزَلَ الجِسرَ الأكبَرَ ليَستَعدِيَ علَى السيِّد، فسَبَقَه السيِّدُ إلَى المنصورِ، فأنشَدَ[٧] قصيدتَه التي يَقولُ فيها:

يا أمينَ اللّٰهِ، يا مَنصورُ، يا خَيرَ الوُلاةِ ... إنَّ سَوّارَ بنَ عبدِ اللّٰهِ مِن شَرِّ القُضاةِ

نَـعثَليٌّ[٨] جَـمَليٌّ لكُـمُ غَـيرُ مُـواتـي ... جَدُّهُ سارِقُ عَنْزٍ فَجْرَةٌ مِـن فَـجَراتِ[٩]

---

١. في المطبوع: - «له».

٢. في «ألف، ج، س»: + «سَوّار».

٣. «العَنْز»: الأُنثى من المَعْز. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٤ (عنز).

٤. أخبار القضاة لوكيع، ج ٢، ص ٧٥؛ الأغاني، ج ٧، ص ١٩٠.

٥. في «ألف»: + «ثمّ».

٦. في «ب»: «قرأها» بدل «وقف عليها».

٧. في المطبوع: «فأنشأ».

٨. «النَّعْثَل»: الشيخ الأحمق، و منه حديث عائشة: اقتلوا نَعثلاً، قَتَل اللّٰه نَعْثَلاً. تعني عثمان. و قيل: «نَعْثَل» رجل من أهل مصر كان طويل اللحية كان يشبه عثمان. و قيل: كان أعداء عثمان يسمّونه نَعثلاً تشبيهاً برجل من مصر. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٧٩ و ٨٠؛ القاموس المحيط، ج ٤، ص ٦٠؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٩٣١ (عثل)؛ الإمامة و السياسة، ج ١، ص ٥٢.

٩. في «ألف»: «فخرة من فخرات».

و الذي كانَ يُنادي مِن وَراءِ الحُجُراتِ: يا هَناهُ[١]، اخرُجْ إلَينا، إنّنا أهلُ هَناتِ[٢]
فاكفِنيهِ لا كَفاهُ اللّهُ شَرَّ الطارِقاتِ سَنَّ فينا سُنَناً[٣] كانَت مَواريثَ الطُّغاةِ[٤]

قالَ: فضَحِكَ أبو جَعفرٍ المَنصورُ و قالَ: نَصَبتُكَ قاضِياً، فامدَحْه كما هَجَوتَه، فأنْشَدَ السيِّدُ رحمه اللّه يَقولُ: ٩٣

إنّي امرؤٌ مِن حِميَرٍ أُسرَتي بحَيثُ تَحوي[٥] سَروَهاً[٦] حِميَرُ
آلَيتُ لا أمدَحُ ذا نائِلٍ له سَناءٌ و له مَفخَرُ
إلّا مِنَ الغُرِّ[٧] بَني هاشِمٍ إنّ لهم عِندي يَداً تُشكَرُ
إنّ لهم عِندي يَداً شُكرُها حَقٌّ و إن أنكَرَها مُنكِرُ
يا أحمدَ الخَير الذي إنّما كانَ عَلَينا رَحمةً تُنشَرُ
حَمزَةُ و الطَّيّارُ في جَنّةٍ فَحَيثُ ما شاءَ دَعا جَعفَرُ
مِنهم و هادِينا الذي نَحنُ مِن بَعدِ عَمانا فيه نَستَبصِرُ

---

١. في المطبوع: «هَنات». و قوله: «يا هَناه»؛ أي: يا هذا، و يا فلان. تختصّ بالنداء. و قيل: معناه: يا بُلهاء. و روي عن أبي عبد اللّه عليه السلام أنّه يطلق عند طلب الاسم؛ أي طلب شيء نسي اسمه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٣٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٨٠ (هنا)؛ الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٤، ح ٤٢٨٨.

٢. «الهَن»: كناية عن كلّ اسم جنس، و الأُنثى: هَنَة. يقال: في فلان هنات؛ أي خصال شرّ. و لا يقال في الخير. راجع: المصباح المنير، ص ٦٤١ (هنا).

٣. في «د»: «سنّة».

٤. في «ب، ج، د، س»: + «أطعم أموال اليتامى قومه و الصدقات». و أُضيفت هذه العبارة أيضاً في نقل السيّد الأمين رحمه الله عن النسخة التي كانت بيده من الفصول المختارة. راجع: أعيان الشيعة، ج ٣، ص ٤١٥.

٥. في «ألف، ب»: «يحوي»، و التأنيث باعتبار القبيلة.

٦. «السَّرْو»: المُروءة في شرف، و السخاء، و الكرم. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٨؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٧٨ (سرو).

٧. غُرّة كلّ شيء: شريفه، و مجتباه. و قومٌ غُرٌّ؛ أي شريف. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١١ ـ ٢١ (غرر).

لمّـا دَجـا الدِّيـنُ و رَقَّ الهُـدىٰ و جارَ أهلُ الأرضِ و استَكبَروا
ذاكَ عَـلـيُّ بـنُ أبـي طـالبٍ ذاكَ الذي دانَت له خَـيبَرُ
دانَت، و مـا دانَت له عَـنْوَةً[١] حَتّىٰ تَدَهدىٰ[٢] عَـرشُها[٣] الأكبَرُ
و يَـومَ سَـلْعٍ[٤] إذْ أتـىٰ آتـياً عَمرُو بـنُ عَـبدٍ مُـصلِتاً[٥] يَـخطُرُ
يَـخطُرُ بـالسَّيفِ مُـدِلاً كـما يَخطُرُ فَحلُ الصِّـرمَةِ[٦] الدَّوسَـرُ[٧]
إذ جَـلَّلَ السَّـيفَ علىٰ رَأسِـهِ أبـيَضَ عَـضْباً[٨] حَـدُّهُ مُـبتِرُ[٩]
فـخَرَّ كـالجِذعِ و أَوداجُـهُ يَنصَبُّ[١٠] منها حَـلَبٌ أحـمَرُ[١١]

و كانَ أيضاً مِمّا جَرىٰ له مَعَ سَوّارٍ ما حَدَّثَ به الحارِثُ بنُ عَبدِ اللّٰهِ الرَّبَعِيُّ[١٢]،

---

١. في «د»: «غيره». و «عَنْوَةً»؛ أي قهراً و غلبةً. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣١٥ (عنا).
٢. «تَدَهْدىٰ»؛ أي: تَدَحْرَجَ. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ٧٩ (هدي).
٣. هكذا في «ب، ج، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «عرشه».
٤. «سَلْع»: جبل معروف بالمدينة. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٦١؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٣٤٦ (سلع).
٥. يقال: فلانٌ مُصلتٌ سيفَه؛ أي مجرّداً من غمْده. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٣ (صلت).
٦. «الصرْمَة»: القطعة من الإبل، ما بين العشرين إلى الثلاثين. و قيل: إلى الخمسين. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٧ (صرم).
٧. «الدَّوْسَر»: الضخم الشديد من الإبل و غيره. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٥ (دسر).
٨. «العَضْب»: السيف القاطع. راجع: كتاب العين، ج ١، ص ٢٨٣ (عضب).
٩. «المُبْتِر» من «البَتْر» بمعنى القطع؛ أي قاطع. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣ (بتر).
١٠. «ب»: «يبعث».
١١. راجع: المناقب، ج ٣، ص ١٣٨.
١٢. في المطبوع: «الحرث بن عبيد اللّٰه الربعي». و لم نجد له ذكراً في مصادر الفريقين إلّا في سند هذا الخبر الذي بين يديك، و نقله محمّد بن حيّان في أخبار القضاة، ج ٢، ص ٧٤، و فيه أيضاً: «الحارث بن عبد اللّٰه الربعي». و يؤيّده ضبطُ بعض إخوان الرجل في مصادر العامّة إضافة إلى أبـيهم بـاسم ←

قالَ: كُنتُ جالِساً فِي مَجلِسِ المَنصورِ، و هو بالجِسرِ الأكبَرِ، و سَوّارٌ عِندَه، و السَّيِّدُ يُنشِدُه:

إنّ الإلهَ الذي لا شَـــيءَ يُشـــبِهُهُ آتـاكُـمُ المُـلكَ لِـلدُّنيا و لِـلدِّينِ
آتـاكُـمُ اللّـهُ مُـلكاً لا زَوالَ لَـهُ حَتّىٰ يُـقادَ إلَـيكُم صاحِبُ الصِّـينِ
و صـاحِبُ الهِـندِ مأخـوذاً بِـرُمَّتِهِ و صاحِبُ التُّركِ مَحبُوساً عَلىٰ هُونِ

٩٤ حَتّىٰ أتىٰ على القَصيدةِ، و المَنصورُ مَسرورٌ، فقالَ سَوّارٌ: هذا وَ اللّهِ ـ يا أميرَ المؤمِنينَ ـ يُعطيكَ بِلِسانِه ما لَيسَ في قَلبِه، وَ اللّهِ إنَّ القَومَ الذينَ يَـدينُ بِـحُبِّهم لَغَيرُكُم، و إنّه لَيَنطَوي عَلى[1] عَداوَتِكم.

فقالَ السَّيِّدُ: وَ اللّهِ، إنّه لَكاذِبٌ، و إنّني في مِدحَتِكَ[2] لَصادِقٌ؛ و لكِـنّه حَـمَلَه الحَسَدُ إذ[3] رَآكَ علىٰ هذه الحالِ[4]، و إنّ انقِطاعي إلَيكُم و مَوَدَّتي لَكُم أهلَ البَيتِ لَمُعرِقٌ فيها مِن[5] أبَوَيَّ، و إنّ هذا و قَومَه لَأعداؤكُم في الجاهِلِيّةِ و الإسلامِ، و قد أنزَلَ اللّهُ ـ تَبارَكَ و تَعالىٰ ـ عَلىٰ نَبِيِّه عليه السلام في أهلِ بَيتِ هـذا: ﴿إِنَّ الَّـذِينَ يُنادُونَكَ مِنْ وَراءِ الحُجُراتِ أَكْثَرُهُمْ لايَعْقِلُونَ﴾[6].

↔ «عبد اللّه»، كأوس بن عبد اللّه الربعي، و إسماعيل بن عبد اللّه الربعي، و غيرهما. راجع: الجرح و التعديل، ج ٢، ص ٣٠٤، الرقم ١١٣٣؛ تهذيب الكمال، ج ٣، ص ٣٩٢، الرقم ٥٨٠؛ التأريخ الكبير، ج ٢، ص ١٦، الرقم ١٥٣٠؛ الآحاد و المثاني، ج ٢، ص ٣١٧؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٩، ص ٢٨٠؛ و ج ١٣، ص ٣٤.

١. هكذا في «ب، ج». و في سائر النسخ و المطبوع: «في».

٢. في المطبوع: «مديحك».

٣. في «د، س»: «لمّا».

٤. في «ألف»: «هذا الحال». و في «د»: «هذه الحالة».

٥. في المطبوع: «عن».

٦. الحجرات (٤٩): ٤.

فقالَ المَنصورُ: صَدَقتَ.

فقالَ سَوّارٌ: يا أميرَ المؤمِنينَ، إنّه يَقولُ بِالرَّجعةِ، و يَتَناوَلُ الشَّيخَينِ بالسَّبِّ و الوَقيعةِ فيهما.

فقالَ السَّيِّدُ: أمّا قَولُه إنّي[١] أقولُ بالرَّجعةِ؛ فإنّ قَولي في ذلكَ[٢] عَلىٰ ما قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجاً مِمَّنْ يُكَذِّبُ بِآياتِنا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾.[٣] و قد قالَ في مَوضِعٍ آخَرَ: ﴿وَحَشَرْناهُمْ فَلَمْ نُغادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً﴾[٤]. فعَلِمنا[٥] أنّ هاهُنا حَشرَينِ: أحَدُهما عامٌّ، و الآخَرُ خاصٌّ. و قالَ سُبحانَه: ﴿ربَّنا أَمَتَّنا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنا بِذُنُوبِنا فَهَلْ إِلىٰ خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ﴾[٦].

و قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿فَأَماتَهُ اللّٰهُ مِائَةَ عامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾[٧].

وَ قَالَ اللّٰهُ تَعَالَىٰ ﴿أَ لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَ هُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقالَ لَهُمُ اللّٰهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيٰاهُمْ﴾[٨] فهذا كِتابُ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ، و قد قالَ رَسُولُ اللّٰهِ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه: «يُحشَرُ المُتَكَبِّرونَ فِي صُوَرِ[٩] الذَّرِّ يَومَ القيامةِ»[١٠]. ٩٥

---

١. في المطوع: «بأنّي».

٢. في «ب»: «فإنّي أقول بذلك» بدل «فإنّ قولي في ذلك».

٣. النمل (٢٧): ٨٣.

٤. الكهف (١٨): ٤٧.

٥. في المطبوع: «فعلمت».

٦. غافر (٤٠): ١١.

٧. البقرة (٢): ٢٥٩.

٨. البقرة (٢): ٢٤٣.

٩. في «د، س»: «صورة».

١٠. ثواب الأعمال، ص ٢٢٢؛ مجموعة ورّام، ج ١، ص ١٩٨؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ١٧٩؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٦٦، ح ٢٦١٠؛ الأدب المفرد، ص ١٢٢، ح ٥٦٨؛ كنز العمّال، ج ٣، ص ٥٢٨، ح ٧٧٥٠.

و قالَ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه: «لَم يَجرِ[١] في بَني إسرائيلَ شَيءٌ إلّا و يكونُ في أُمَّتي مِثلُه، حَتَّى الخَسْفُ، و المَسخُ،[٢] و القَذْفُ».[٣]

و قالَ حُذَيفَةُ: «وَ اللّٰهِ، ما أبعَدَ أن يَمسَخَ اللّٰهُ كَثيراً مِن هذه الأُمّةِ قِردَةً و خَنازيرَ».[٤]

فالرَّجعةُ الّتي أذْهَبُ[٥] إلَيها[٦] ما نَطَقَ به القُرآنُ، و جاءَت به السُّنّةُ، وَ إنّي[٧] لَأعتَقِدُ أنّ اللّٰهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ تَعَالَى يَرُدُّ هذا ـ يَعنِي[٨] سَوّاراً ـ إلى الدُّنيا كَلباً أو قِرداً[٩] أو خِنزيراً أو ذَرّةً؛ فإنّه ـ وَ اللّٰهِ ـ مُتَجَبِّرٌ مُتَكَبِّرٌ كافِرٌ. قالَ: فضَحِكَ المَنصورُ، و أنشَدَ السَّيِّدُ يَقولُ:

جـائَنِيتُ[١٠] سَـوّاراً أبـا شَـمْلَةٍ[١١] عِـندَ الإمـامِ الحـاكِـمِ العـادِلِ
فـقالَ قَـولاً خَـطَلاً[١٢] كُـلُّهُ عِندَ الوَرَى الحَافي أوَ النـاعِلِ[١٣]

---

١. في «ج»: «لم يكن».
٢. في «ألف»: – «و المسخ». و في المطبوع: «المسخ و الخسف» بدل «الخسف و المسخ».
٣. بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٢٣٣، ح ٣.
٤. لم نجد الخبر في مصادر الفريقين.
٥. في المطبوع: «نذهب».
٦. في المطبوع: + «هي».
٧. في المطبوع: «و إنّني».
٨. في «ألف»: – «هذا يعني». و في «د، س»: – «يعني».
٩. في «ج»: – «أو قرداً». و في «د»: «قردة».
١٠. لسان العرب، ج ١٤، ص ١٣١ (جثو): «جَثا يَجْثُو و يَجْثي جُثُوّاً و جُثِيّاً، على فَعولٍ فيهما: جلس على ركبتيه للخصومة و نحوها... و أجثاه غيرُه... و جاثيتُ ركبتي على رُكبته، و تَجَاثَوْا على الرُّكَب».
١١. لقبٌ للمنصور.
١٢. في المطبوع: «خطأً».
١٣. أي ذو نَعْل. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٦٨ (نعل).

ما ذَبَّ عَمّا قُلتُ مِن وَصمَةٍ ... في أهلِهِ بَل لَجَّ في الباطِلِ
و بانَ لِلمَنصورِ صِدقي كما ... قد بَانَ كِذبُ الْأَنْوَكِ[1] الْجاهِلِ
يُبغِضُ ذا العَرشِ و مَن يَصطَفِي ... مِن رُسْلِهِ بِالنَّيِّرِ[2] الفاضلِ
و يَشنَأُ الْحَبرَ الجَوادَ الّذي ... فُضِّلَ بِالفَضلِ علَى الفاضِلِ
و يَعتَدي بالحُكمِ في مَعشَرٍ ... أَدَّوا حُقوقَ الرُّسْلِ لِلراسِلِ
فَبَيَّنَ اللّهُ تَزاويقَهُ[3] ... فَصارَ مِثلَ الهائِمِ[4] الهامِلِ[5]

فقالَ[6] المَنصورُ: كُفَّ عَنْهُ.

فقَالَ السَّيِّدُ: يا أميرَ المؤمِنينَ، البادِئُ أظلَمُ، يَكُفَّ عَنّي حَتّىٰ أكُفَّ عَنه. فقالَ المَنصورُ لِسَوّارٍ: قَدْ تَكَلَّمَ[7] بكَلامٍ فيه نَصَفةٌ: كُفَّ عَنه حَتّىٰ لا يَهجُوَكَ.

---

١. «الأنوك»: الأحمق، من «النُّوك» بمعنى الحمق. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٥ (نوك).

٢. في «ج»: «بالبرّ و» بدل «بالنيّر».

٣. «التَّزاويق» من «المُزَوَّق»؛ أي المزيّن بشيء و المُحَسَّن. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٥٠ (زوق).

٤. «الهائم»: المتحيّر. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٠١ (هيم).

٥. في المطبوع: «الهائل». و «الهامل» من «المُهْمَل» بمعنى الإبل التي تركت سُدى، أي المتروك ليلاً أو نهاراً. و قد جاء مطلقاً بمعنى الضالّ. و المهمَل: المتروك. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٧١٠ (همل).

٦. في المطبوع: «قال: فقال».

٧. في «ألف»: «و قد». و في المطبوع: - «قد».

الفصل الثاني و الأربعونَ

[حَول كلام مَروانَ بنِ أبي حَفصةَ: أنّىٰ يكونُ و ليسَ ذلكَ بكائنٍ؟]

و أخبَرَنِيَ الشَّيخُ مُرسِلاً عَن مُحَمَّدِ بنِ عيسَى بنِ عُبَيدٍ اليَقطينِيِّ[١]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَنَاحٍ[٢] عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ[٣]، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو الحَسَنِ العَسْكَرِيُّ: «نِمْتُ و أنـا

---

١. «محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى» مولى أسد بن خزيمة العبيدي أبو جعفر، ذكره النجاشيﷺ، ص ٣٣٣، الرقم ٨٩٦ بقوله: «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبة و مشافهة»، و ذكر له كتباً كثيرة. و نقل الكشّيﷺ عن عليّ بن محمّد القتيبي: «كان الفضل [بن شاذان] يحبّ العبيدي، و يثني عليه، و يمدحه، و يميل إليه، و يقول: ليس في أقرانه مثله». هذا، و لكن ضعّفه الشيخ الطوسيﷺ في الفهرست، ص ٢١٦، الرقم ٦١١ و قال: «ضعيف، استثناه أبو جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة، و قال: لا أروي ما يختصّ برواياته. و قيل: إنّه كان يذهب مذهب الغلاة». و قال في رجاله، ص ٣٩١، الرقم ٥٧٥٨: «ضعيف على قول القمّيّين». و قال العلّامةﷺ في الخلاصة، ص ٢٤٢، الرقم ٢: «الأولى عندي قبول روايته». و وثّقه أيضاً أكثر المتأخّرين، و أجابوا عمّا يدلّ على ضعفه. راجع للمزيد: رجال الكشّي، ص ٨١٧، ح ١٠٢١؛ معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ١١٦ ـ ١٢٦، الرقم ١١٥٣٥ و ١١٥٣٦.

٢. «سعيد بن جناح الأزديّ البغداديّ»، ذكر النجاشيﷺ في موضع فيمن روى عن الإمام الرضا عليه السلام، و أخبر بكتابه بإسناده عن عبد اللّه بن محمّد بن خالد؛ لكن لم يوثّقه. و في موضع آخر بعنوان الكوفي، مولى الأزد، فيمن روى عن أبي الحسن و الرضا عليهما السلام و وثّق الرجل و أخاه أبا عامر، و ذكر له كتاب «صفة الجنّة و النار» و كتاب «قبض روح المؤمن و الكافر». راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٢، الرقم ٤٨١؛ و ص ١٩١، الرقم ٥١٢.

٣. «سليمان بن جعفر بن إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبد اللّه بن جعفر الطيّار أبو محمّد الطالبيّ

↔

أُفَكِّرُ[١] في بَيتِ[٢] ابْنِ أبي حَفصةَ:

أنّىٰ يَكونُ و لَيسَ ذَاكَ بكائِنٍ ... لِبَنِي البَناتِ وِراثَةُ الأعمامِ؟!

فإذا إنسانٌ يَقولُ لِي:

قد كانَ إذ[٣] نَزَلَ القُرآنُ[٤] بفَضلِهِ ... و مَضَى القَضاءُ بهِ مِنَ الحُكّامِ[٥]

إنّ ابنَ فاطِمةَ المُنَوَّهَ باسمِهِ ... حازَ الوِراثةَ عَن بَني الأعمامِ

و بَقَي ابنُ نَثلَةَ[٦] واقِفاً مُتَحَيِّراً ... يَبكِي و يُسعِدُهُ ذَوُو الأرحامِ[٧]

↔ الجعفري»، ذكره النجاشي ﷺ في رجاله فيمن روى عن الإمام الرضا عليه السلام، و وثّقه، و ذكر له كتاب فضل الدعاء. و روى الكشّي ﷺ في مدحه روايةً عن العبد الصالح عليه السلام. و وثّقه أيضاً الشيخ الطوسي ﷺ في رجاله و في الفهرست. راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٢، الرقم ٤٨٣؛ رجال الكشّي، ص ٧٧٢، ح ١٠٠؛ الفهرست، ص ١٣٨، الرقم ٣٢٨؛ رجال الطوسي، ص ٣٣٨، الرقم ٥٠٢٧.

١. في «ج»: «متفكّر». و في «د»: «أتفكّر».

٢. في «ألف»: + «مروان». و هو أبو السمط مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة اليمامي، مولى مروان بن الحكم، مدح في أشعاره المهديّ و الرشيد و سائر خلفاء بني أُميّة، و له أشعار في ذمّ الطالبيّين و آل عليّ عليهم السلام، و جمع من جوائز خلفاء بني أُميّة ثروة واسعة، توفّي ببغداد سنة ١٨٢ أو ١٨١ ق. راجع: تأريخ بغداد، ج ٩، ص ٤٧٦، الرقم ٥٠٩٩؛ سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٤٧٩، الرقم ١٢٤؛ معجم المؤلّفين، ج ١٢، ص ٢٢٠.

٣. في «ج»: «ذا».

٤. في «د، س»: «القضاء». و في المطبوع: «الكتاب».

٥. في المطبوع: «الأحكام».

٦. «نَثْلَة» هي بنت جناب بن لكيب بن مالك بن عمرو بن عامر بن زيد مناة بن عامر، و يريد بابنها العبّاس بن عبد المطّلب. راجع: الوافي بالوفيات، ج ١٦، ص ٣٦٠.

٧. عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ١٨٩، ح ٢ بإسناده عن معمر بن خلّاد و جماعة ذكر نحو الخبر للإمام الرضا عليه السلام؛ الاحتجاج، ج ٢، ص ١٦٧ مرسلاً عن الإمام الكاظم عليه السلام نحو الخبر؛ نهج الإيمان لابن جبر، ص ٣٨٦ نحوه عن الإمام الرضا عليه السلام، و في الأخير نسب الأبيات إلى ابن أبي العوجاء. بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٣٩١، ح ٣ نقلاً عن كتاب الفصول المختارة.

الفَصلُ الثالثُ و الأربعونَ

[الدليلُ علىٰ أنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام أفضلُ الصَّحابةِ]

و مِن كلامِ الشَّيخِ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ سُئِلَ [1] في مَجلسِ الشريفِ أبي الحسنِ أحمدَ بنِ [2] القاسمِ العَلَويِّ المحمّديِّ، فقيلَ له: ما الدليلُ علىٰ أنّ أميرَ المؤمِنينَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ [3] كانَ أفضلَ الصَّحابةِ؟

فقالَ [4]: الدليلُ علىٰ ذلكَ قَولُ النَّبيِّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه: «اللّٰهُمَّ ائتِني بأحَبِّ خَلقِكَ إلَيكَ يأكُلْ مَعِيَ مِن هذا الطائِرِ» [5]، فجاءَ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام.

و قد ثَبَتَ أنَّ أحَبَّ الخَلقِ إلَى اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ أعظَمُهم ثَواباً عندَ اللّٰهِ، و أنّ

---

١. في «ج»: - «سئل».

٢. في «ب»: + «أبي»، و لم نجد له شاهداً من كتب التراجم، و «أبو الحسن أحمد بن القاسم العلوي» والد أبو محمّد الحسن النقيب من مشائخ محمّد بن جرير الطبري و النجاشي و الشيخ الطوسي ـ رحمهم اللّٰه ـ و هو مصنّفُ: خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، و فضل العقيق. راجع: الذريعة، ج ٧، ص ١٦٥، الرقم ٨٨٥؛ و ج ١٦، ص ٢٧٠، الرقم ١١٣٣؛ مستدرك سفينة البحار، ج ٥، ص ٢٤١.

٣. في «ألف، د، س»: - «عليّ بن أبي طالب».

٤. في «د، س»: «قال».

٥. الأمالي للصدوق، ص ٦٥٦، المجلس ٩٤، ضمن ح ٣؛ الخصال، ج ٢، ص ٥٥٥، ضمن ح ٣١؛ الإرشاد، ج ١، ص ٣٨؛ الأمالي للطوسي، ص ٣٣٣، المجلس ١٢، ح ٦٦٧. المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٣٠؛ مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٢٥؛ المعيار و الموازنة، ص ٢٢٤؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ١٠٧؛ مسند أبي يعلى، ج ٧، ص ١٠٥.

أعظمَ الناسِ ثَواباً لا يكونُ إلّا لأنّه أشرَفُهم أعمالاً و أكثرُهم عِبادةً للّهِ[١] تَعالىٰ، و في
٩٧ ذلكَ بُرهانٌ علىٰ فَضلِ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام عَلَى الخَلقِ كُلِّهم سِوَى الرَّسولِ[٢] صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه.

فقالَ له السائلُ: و ما[٣] الدليلُ علىٰ صِحّةِ هذا الخبرِ؟ و ما أنكرتَ أن يَكونَ غَيرَ مُعتَمَدٍ؟ لأنّه إنّما رَواه أنَسُ بنُ مالكٍ وَحدَه، و أخبارُ[٤] الآحادِ لَيسَت بِحُجّةٍ فيما يُقطعُ علَى اللّٰهِ تَعالىٰ بصَوابِه.

فقالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: هذا الخبرُ و إن كانَ مِن أخبارِ الآحادِ علىٰ ما ذَكرتَ مِن أنّ أنَسَ بنَ مالكٍ رَواه وَحدَه، فإنّ الأُمّةَ بأجمَعِهَا قد تَلَقَّته بالقَبولِ، و لَم يَرْووا[٥] أنّ أحَداً رَدَّه علىٰ أنَسٍ، و لا أنكَرَ صِحَّتَه عندَ روايَتِه، فصارَ الإجماعُ عليه هو الحُجّةَ في صَوابِه، و لَم يُخِلَّ ببُرهانِه كونُه مِن أخبارِ الآحادِ كما[٦] شَرَحناه، مَعَ أنّ التَّواتُرَ قد وَرَدَ بأنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام احتَجَّ به في مَناقِبِه يَومَ الدارِ[٧]، فَقَالَ: «أنشُدُكُمُ اللّٰهَ[٨]، هَل فيكُم أحَدٌ قالَ له رَسولُ اللّٰهِ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه: اللّٰهُمَّ ائتِني بأحَبِّ خَلقِكَ إلَيكَ يأكُلْ مَعِيَ مِن هذا الطائِرِ، فجاءَ أحَدٌ غَيري؟» قالوا:[٩]

---

١. في «ألف»: - «للّه».
٢. في المطبوع: «النبيّ».
٣. في «ب»: «ما» بدون واو العطف.
٤. في «ج»: «و الأخبار».
٥. في «ألف»: «و لم تروا».
٦. في «ب، ج، د، س»: «بما».
٧. في «ج»: «يوم الشورى».
٨. في المطبوع: «باللّه»، و كلاهما صحيحان.
٩. في المطبوع: «فقالوا».

اللّٰهُمَّ لا. قالَ[١]: «اللّٰهُمَّ اشهَدْ».[٢]

فاعتَرَفَ الجَميعُ[٣] بصحّتِه، و لَم يَكُ[٤] أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام[٥] يَحتَجُّ بباطلٍ، لا سِيَّما و هو في مَقامِ المُنازَعةِ و التوَسُّلِ[٦] بفَضائلِه إلىٰ أعلَى[٧] الرُّتَبِ[٨] التي هي الإمامةُ و الخِلافةُ للرسولِ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه، و إحاطةُ عِلمِه بأنّ الحاضرينَ مَعَه في الشورىٰ يُريدونَ الأمرَ دونَه، مَعَ قَولِ النَّبِيِّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه: «عَلِيٌّ مَعَ الحَقِّ، و الحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ، يَدورُ حَيثُما دارَ».[٩]

و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما وَصَفناه دَلَّ علىٰ صحّةِ الخبرِ حَسَبَ ما بَيَّنّاه.

فاعترضَ بعضُ المُجبِرةِ فقالَ: إنّ احتجاجَ الشيعةِ بروايةِ أنَسٍ مِن أطرَفِ الأشياءِ؛ و ذلكَ أنّهم يعتقدونَ تفسيقَ أنَسٍ، بَل تكفيرَه، و يقولونَ: إنّه كَتَمَ الشهادةَ فِي النصّ حتّىٰ دَعا عليه أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام ببَلاءٍ لا تُواريهِ[١٠] الثِّيابُ، فبَرِصَ علىٰ كِبَرِ السِّنِّ، و ماتَ[١١] و هو أبرَصُ، فكيفَ يجوزُ أن[١٢] يُستَشهَدَ[١٣] بروايةِ الكافرينَ؟!

---

١. في المطبوع: «فقال».

٢. تقدّم في بداية الفصل.

٣. في المطبوع: «القوم».

٤. في «د، س»: «و لم يكن».

٥. في المطبوع: + «بالذي».

٦. في «د، س»: «و التواصل». و في المطبوع: «و التوسّل» بالسين المهملة.

٧. في «ألف»: - «أعلى».

٨. في «د»: «المراتب».

٩. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٢٦٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٢٩٧؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٩٨، ح ٣٧٣٤ مع اختلاف في اللفظ.

١٠. في «ألف، ب، ج»: «لا يواريه».

١١. في المطبوع: «فمات».

١٢. في «ب» و المطبوع: «بأن».

١٣. في «ألف، ج»: «أن يستشهدوا».

فقالَت المعتزلَةُ: قَد أسقَطَ هذا الكلامَ الرجُلُ، و لَم يَجعَلِ الحُجّةَ في الروايةِ أنَساً، و إنّما جَعَلَها الإجماعَ، فهذا[١] الذي أورَدتَه هَذيانٌ، قَد[٢] تقدّمَ إبطالُه. ٩٨

فقالَ[٣] السائلُ: هَبْ أنّا سَلَّمْنا صِحّةَ الخبرِ، ما أنكرتَ أن لا يُفيدَ مَا ادّعَيتَ مِن فَضلِ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام علَى الجَماعةِ؟ و ذلكَ أنّ المعنىٰ فيه: اللّهمَّ ائتِني بأحَبِّ خَلقِكَ[٤] إليكَ يأكُلْ مَعِيَ مِن هذا الطائرِ، يُريدُ أحَبَّ الخَلقِ إلَى اللّهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ في الأكلِ مَعَه دونَ أن يكونَ[٥] أرادَ أحَبَّ الخَلقِ إلَيه في نَفسِه لكثرةِ أعمالِه؛ إذ قد يجوزُ أن يكونَ اللّهُ سُبحانَه يُحبُّ أن يأكُلَ مَعَ نبيِّه مَن غَيرُه أفضَلُ مِنه، و يَكونَ ذلكَ أحَبّ إلَيه لِلمَصلَحةِ.

فقالَ الشَّيخُ: هذا الذي اعترضتَ به ساقِطٌ؛ و ذلكَ أنّ مَحبّةَ اللّه تَعالىٰ لَيسَت مَيلَ[٦] الطِّباعِ، و إنّما هي الثوابُ، كما أنّ بُغضَه و غضبَه لَيسا باهتياجِ الطِّباعِ، و إنّما هُما العِقابُ، وَ لفظُ «أفعَلِ» في «أحَبِّ» و «أبغَضِ» لَا يتوجّهُ إلّا إلىٰ مَعناهُما مِنَ الثوابِ و العِقابِ، و لا مَعنى على هذا الأصلِ لقَولِ مَن[٧] زَعَمَ أنّ أحَبَّ الخَلقِ إلَى اللّهِ يأكُلُ مَعَ رسولِ اللّهِ صلَّى اللّهُ عليه و آلِه توجَّهَ إلىٰ مَحبّةِ الأكلِ و المبالَغةِ في ذلكَ بلفظِ «أفعَلِ»؛ لأنّه يخرجُ اللفظُ عمّا ذَكرناه مِن الثوابِ إلى ميلِ الطِّباعِ، و ذلكَ مُحالٌ في صفةِ اللّهِ تَعالىٰ سُبحانَه[٨].

---

١. في المطبوع: «و هذا».

٢. في «ب، د»: «و قد».

٣. في «ألف»: «و قال». و في «د، س»: «و قد قال».

٤. في المطبوع: «الخلق».

٥. «د» و المطبوع: – «يكون».

٦. «د، س»: «مثل».

٧. «ألف»: «لمن» بدل «لقول من».

٨. في «ج، د، س»: – «سبحانه».

و شَيءٌ آخَرُ، و هو: أنَّ ظاهِرَ الخطابِ يَدُلُّ علىٰ ما ذَكرناه، دونَ ما عارَضتَ بِه أن لَو كانتِ المحبّةُ علىٰ غيرِ مَعنَى الثوابِ؛ لأنّه صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه قالَ: «اللّهمَّ ائتِني بأحَبِّ خَلقِكَ إلَيكَ يأكُلْ مَعِيَ مِن هذا الطائِرِ»، و قولُه: «بأحَبِّ خَلقِكَ[1] إلَيكَ» كلامٌ تامٌّ، و قولُه[2] بَعدَه: «يأكلْ مَعِيَ مِن هذا الطائِرِ» كلامٌ مُستأنَفٌ لا يَفتقِرُ الأوّلُ إلَيه. و لَو كانَ أرادَ ما ذَكرتَ لَقالَ: اللّهمَّ ائتِني بأحَبِّ خَلقِكَ إليكَ في الأكلِ مَعِيَ. فلمّا كانَ اللفظُ علىٰ خِلافِ هذا و كانَ علىٰ ما[3] ذَكرناه، لَم يَجُزِ العُدولُ عن الظاهِرِ إلىٰ مُحتَمَلٍ علَى[4] المَجازِ[5].

و شَيءٌ آخَرُ، و هو: أنّه لَو تَساوَى المَعنَيانِ في ظاهِرِ الكلامِ لَكانَ الواجبُ عليكَ[6] تحميلَهما اللفظَ[7] معاً دونَ الاقتصارِ علىٰ أحدِهما إلّا بدليلٍ[8]؛ لأنّه لا ٩٩
يَتنافَى[9] الجَمعُ بَينَهما، فيَكونَ أرادَ[10] بقَولِه: «أحبِّ[11] خَلقِكَ إليكَ» في نفسِه و للأكلِ مَعِيَ، وَ إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما بَيَّنّاهُ سَقَطَ اعتراضُكَ.

فقالَ رجلٌ مِن الزَّيديّةِ كانَ[12] حاضراً للسائلِ: هذا الاعتراضُ ساقطٌ علىٰ

---

١. في المطبوع: «الخلق».
٢. في «ب»: - «قوله».
٣. في المطبوع: + «قد».
٤. في «ألف»: - «على».
٥. في «د، س»: «الجواز».
٦. في المطبوع: «علينا».
٧. في «ج»: «حمل اللفظ على المعنيين يحتملهما اللفظين» بدل «تحميلهما اللفظ».
٨. في المطبوع: «بالدليل».
٩. في «س»: «لا يتناول». و في حاشية «ب»: «لا يتأتّى».
١٠. في «ألف»: «المراد».
١١. في «ألف»: «بأحبّ».
١٢. في «س»: «و كان».

أصلِكَ و أصلِنا؛ لأنّا نقولُ جَميعاً: إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لا يُريدُ المُباحَ، و الأكلُ مَعَ النَّبيِّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه مُباحٌ، و لَيسَ بفَرْضٍ و لا نَفْلٍ فيكونَ اللّٰهُ تعالىٰ يُحِبُّه فَضْلاً عن أن يكونَ بعضُه أحَبَّ إلَيه مِن بعضٍ.

و هذا السائلُ مِن أصحابِ أبي هاشم، فلذلكَ أسقطَ الزَّيديُّ كلامَه علىٰ أصلِه؛ إذ كانَ يوافِقُه في الأُصولِ علىٰ مذهبِ أبي هاشم.

فخَلَطَ السائلُ هُنَيئةً، ثُمّ قالَ الزيديُّ[١] للشيخِ: فأنا[٢] أعترضُ باعتراضٍ آخَرَ؛ و هو أن أقولَ: ما أنكرتُ أن يكونَ هذا القولُ إنّما أفادَ أنَّ عليّاً عليه السلام كانَ أفضلَ الخَلقِ في يومِ الطائرِ؛ و لكنْ بِمَ تَدفَعُ[٣] أن يَكونَ قَد فَضَّلَه قَومٌ من الصَّحابةِ عندَ اللّٰهِ بكثرةِ الأعمالِ و المعارفِ بَعدَ ذلكَ؟ و هذا الأمرُ[٤] لا يُعلَمُ بالعقلِ، و لَيسَ مَعَكَ سَمعٌ في نفسِ الخبرِ يَمنَعُ مِن ذلكَ، فدَلَّ[٥] علىٰ أنّه عليه السلام أفضَلُ مِنَ[٦] الصَّحابةِ كُلِّهم إلىٰ وقتِنا هذا؛ فإنّا لَم نسألْكَ[٧] عَن فضلِه عليهم وقتاً بعَينِه.

فقالَ الشيخُ: هذا السؤالُ أَوهَنُ مِمّا تَقَدَّمَ، و الجوابُ عنه أَيسَرُ؛ و ذلكَ: أنّ الأُمّةَ مُجمِعَةٌ علىٰ إبطالِ قَولِ مَن زَعَمَ[٨] أنَّ أحَداً اكتَسَبَ أعمالاً زادَت عَلَى الفَضلِ الَّذي حَصَلَ لأميرِ المؤمِنينَ عليه السلام علَى الجَماعةِ؛ مِن قِبَلِ أنّهم بَينَ قائلينَ:

فقائلٌ يقولُ: إنَّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام كانَ أفضَلَ مِن الكُلِّ في وَقتِ

---

١. هكذا في «ألف، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: - «الزيديّ».

٢. في «ب»: «فإنّما». و في «ج»: «و أنا». و في «د»: «فإذا».

٣. هكذا في «ب، ج، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «يُدفَع».

٤. في المطبوع: «أمر» بدون الألف و اللام.

٥. في «ب»: «فيدلّ». و في المطبوع: «و يدلّ».

٦. في المطبوع: - «من».

٧. في المطبوع: «لا نسألك».

٨. في «ج»: «يزعم».

الرسولِ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه، و لَم يُساوِه أحَدٌ بَعدَ ذلكَ، و هُم الشيعةُ الإماميّةُ و الزَّيديّةُ و جماعةٌ مِن شُيوخِ المعتزلةِ و جماعةٌ مِن أصحابِ الحديثِ.

١٠٠ وَ قائلٌ يقولُ: إنّه لَم يَبِنْ[١] لأميرِ المؤمِنينَ عليه السلام في وَقتٍ مِن الأوقاتِ فضلٌ علىٰ سائِرِ الصَّحابةِ يُقطَعُ به علَى اللّٰهِ تَعالىٰ، وَ تُجزَمُ[٢] الشهادةُ بصحّتِه، و لا بانَ لأحدٍ مِنهم فضلٌ عليهِ، و هُم[٣] «الواقفةُ في الأربعةِ» مِن المعتزلةِ؛ مِنهم: أبو عليٍّ، و أبو هاشمٍ، و أتباعُهما.

و قائلٌ يقولُ: إنّ أبا بَكرٍ كانَ أفضلَ مِن[٤] أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام في وَقتِ الرسولِ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه و بَعدَه، و هُم جماعةٌ مِن المعتزلةِ و بعضُ المُرجِئَةِ و طوائفُ مِن أصحابِ الحديثِ.

و قائلٌ يقولُ: إنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام خَرَجَ عن فضلِه بحوادثَ كانَت مِنه، فساواه غَيرُه[٥]، و فَضَلَ عَلَيه مِن أجلِ ذلكَ مَن لَم يَكُن له فضلٌ عَلَيه، و هُم الخَوارجُ و جماعةٌ مِن المعتزلةِ، مِنهم: الأصَمُّ، و الجاحِظُ. و جماعةٌ مِن أصحابِ الحديثِ أنكَروا قِتالَ أهلِ القِبلَةِ.

و لَم يَقُلْ أحَدٌ مِن الأُمّةِ: إنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام كانَ أفضلَ عندَ اللّٰهِ مِن الصحابةِ كلّهم، و لَم يَخرُجْ عن وِلايةِ اللّٰهِ عزَّ وَ جلَّ، و لا أحدَثَ معصيةً للّٰهِ تَعالىٰ[٦]، ثُمّ فَضَلَ عليهِ غيرُهُ بعملٍ زادَ به ثوابَه علىٰ ثوابِه، و لا جَوَّزَ ذلكَ، فيكونَ

---

١. هكذا في «د، س».

٢. في «ب، د»: «و يجزم».

٣. في «ألف»: «و هو من» بدل «و هم».

٤. في «س» و المطبوع: + «عليّ».

٥. في «ألف»: + «في الفضل».

٦. في «ألف»: - «ولا أحدث معصية للّٰه تعالى».

معتبَراً. و إذا[١] بَطَلَ الاعتبارُ بهِ للاتّفاقِ علىٰ خلافِه سَقَطَ، و كانَ الإجماعُ حجّةً يَقومُ مقامَ قولِ اللّٰهِ تعالىٰ في صحّةِ ما ذَهَبنا إليهِ.

فَلَم يأتِ بشيءٍ.

و ذاكَرَنِيَ الشيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ في[٢] هذه[٣] المسألةِ بَعدَ ذلكَ، فزادَني[٤] فيها زيادةً ألحَقتُها، و هي أن قالَ[٥]: إنّ الذي يُسقِطُ ما اعترضَ بهِ السائلُ في تأويلِ قَولِ النَّبِيِّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه: «اللّٰهُمَّ ائتِني بأحَبِّ خَلقِكَ إلَيْكَ» علَى المحبّةِ للأكلِ[٦] معه دونَ محبَّتِه في نَفسِه بإعظامِ ثوابِه ـ بَعدَ الذي ذَكَرْناهُ في إسقاطِه ـ أنَّ الروايةَ جاءَت عَن أنَسِ بنِ مالِكٍ أنّه قالَ: لمّا دَعا رَسولُ اللّٰهِ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه أن يأتِيَهُ اللّٰهُ تَعالىٰ بأحَبِّ الخَلقِ إلَيه، قُلتُ: اللّٰهُمَّ اجعَلْه رَجُلاً مِن الأنصارِ لِتَكونَ لِيَ الفَضيلةُ بذلكَ! فجاءَ عَلِيٌّ عليه السلام، فرَدَدتُه و قُلتُ له:[٧] رَسولُ اللّٰهِ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه علىٰ شُغُلٍ. فمَضىٰ ثُمّ عادَ ثانِيَةً، فقالَ لِيَ: استأذِنْ لِي[٨] علىٰ رَسولِ اللّٰهِ. فقُلتُ له: إنّه علىٰ شُغُلٍ. فجاءَ[٩] ثالِثَةً، فاستأذَنتُ له، و دَخَلَ[١٠]، فقالَ له[١١] النَّبِيُّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه: قد كُنتُ سألتُ اللّٰهَ تَعالىٰ أن يأتِيَني بكَ دَفعَتَينِ، و لَو أبطَأتَ عَلَيَّ ١٠١

١. في «ب، ج»: «فإذا».
٢. في «ألف»: ـ «في».
٣. في «ج»: «بهذه» بدل «في هذه».
٤. في «ألف، د، س»: «فزاد».
٥. في «د، س»: + «لي».
٦. في «ألف»: «محبّة الأكل» بدل «المحبّة للأكل».
٧. في «س»: + «إنّ».
٨. في «ألف، ب»: ـ «لي».
٩. في «د، س»: «ثمّ عاد» بدل «فجاء».
١٠. في «ج» و المطبوع: «فدخل».
١١. في «ألف، ب»: ـ «له».

الثالِثَةَ لَأقسَمتُ علَى اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ أن[١] يأتِيَني بِكَ.

فلَو[٢] لا أنّ النَّبيَّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه سألَ اللّٰهَ ـ عزَّ وَ جلَّ ـ أن يأتيَه بأحبِّ خَلقِه إلَيه في نَفسِه و أعظَمِهم ثواباً عندَه، وَ كانَت هذه مِن أجلِ الفضائِل، لَما آثَرَ أنَسٌ أن يختصَّ بها قَومَه، و لولا أنّ أنَساً فَهِمَ ذلكَ مِن مَعنىٰ كلامِ الرَّسولِ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه[٣] لَما[٤] دافَعَ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام عَن الدخولِ لِيَكونَ ذلكَ الفضلُ لِرجُلٍ مِن الأنصارِ، فيَحصُلَ له جُزءٌ مِنه.

و شيءٌ آخَرُ، و هو: أنّه لَو احتَمَلَ مَعنىً لا يَقتَضي الفَضيلةَ لأميرِ المؤمِنينَ عليه السلام لَما احتَجَّ به أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام يَومَ الدارِ، و لا جَعَلَه شاهداً[٥] علىٰ أنّه أفضَلُ مِن الجَماعةِ؛ و ذلكَ أنّه لَو لَم يَكُن الأمرُ علىٰ ما وَصَفناه، و كانَ مُحتَمِلاً لِما ظَنَّه المخالفونَ مِن أنّه سألَ ربَّهُ تَعالىٰ أن يأتيَه بأحبِّ الخَلقِ إليه في الأكلِ مَعَه لَما أمِنَ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام مِن أن يَتعلّقَ بذلكَ بعضُ خُصومِه في الحالِ، أو يَشتبهَ ذلكَ علىٰ إنسانٍ. فلمّا احتَجَّ به أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام علَى القَومِ و اعتَمَدَه في البُرهانِ، دَلَّ علىٰ أنّه لَم يَكُن[٦] مفهوماً منه إلّا فضلُه، و كانَ إعراضُ الجَماعةِ أيضاً عن دفاعِه[٧] عن[٨] ذلكَ بتسليمِ ما ادَّعاه دليلاً علىٰ صحّةِ ما ذَكَرناه.

---

١. في «ألف» و المطبوع: «بأن».

٢. في «ألف، د، س»: «و لو».

٣. في «ألف، د، س»: «النبيّ».

٤. في «ألف، د، س»: «ما».

٥. في «د، س»: «شاهده».

٦. في «ب، ج»: «لم يك».

٧. في «ألف» و حاشية «ب»: «دفعه».

٨. في «س»: – «عن».

و هذا بعينِه يُسقِطُ قَولَ مَن زَعَمَ أنّه يجوزُ ـ مَعَ إطلاقِ النبيِّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه في أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام ما يَقتَضي فضلَه عندَ اللّٰهِ تَعالىٰ علَى الكافّةِ ـ وجودُ مَن[1] هو أفضَلُ مِنه في المستقبَلِ؛ لأنّه لو جازَ ذلكَ لَما عَدَلَ القومُ عَن الاعتمادِ عَلَيه، و لَجَعَلوه شُبهةً في مَنعِه ممّا ادَّعاهُ مِن[2] القَطعِ علىٰ نُقصانِهم عنه في الفضلِ[3]، و في عُدولِ القَومِ عن ذلكَ دليلٌ علىٰ أنّ القولَ مفيدٌ بإطلاقِه فضلَه عليه السلام، و مؤمِنٌ[4] مِن بلوغِ أحَدٍ منزلتَه في الثوابِ بشيءٍ مِن الأعمالِ، و هذا بَيّنٌ لِمَن تدبَّره.

---

١. في «ألف»: «ما».

٢. في «ألف»: «بين».

٣. في «ج»: «بالفضل» بدل «في الفضل».

٤. في حاشية «ب»: «و مؤدّب».

الفَصلُ الرابعُ و الأربعونَ

[في شبهةِ صدورِ المعصيةِ عَن داودَ عليه السلام]

و مِن كلامِ الشيخِ [١] ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ أيضاً [٢]؛ سُئلَ الشيخُ عن معصيةِ داودَ عليه السلام و ما [٣] كانت؟

فقالَ: فيها جَوابانِ:

أحَدُهما: أنّ اللّٰهَ سُبحانَه لمّا جَعَلَه خَليفةً في الأرضِ بقولِه: ﴿يا داوُدُ إنّا جَعَلْناكَ خَليفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النّاسِ بِالحَقِّ﴾ [٤]، أرادَ سُبحانَه أن يُهَذِّبَه وَ يؤَدِّبَه لأمرٍ عَلِمَه مِنه، فجَعَلَ ذلكَ بملائكتِه دونَ البَشَرِ [٥]، وَ أهبَطَ عَلَيه المَلَكَينِ في صورةِ بَشَرَينِ، فقالا [٦] له: ﴿خَصْمانِ بَغىٰ بَعْضُنا عَلىٰ بَعْضٍ فَاحْكُمْ بَيْنَنا بِالحَقِّ وَ لا تُشْطِطْ وَ اهْدِنا إلىٰ سَواءِ الصِّراطِ * إنَّ هٰذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ واحِدَةٌ فَقالَ أَكْفِلْنِيها وَ عَزَّنِي فِي الخِطابِ﴾. [٧]

---

١. في المطبوع: «كلامه» بدل «كلام الشيخ».

٢. في «ب، ج، د»: - «أيضاً».

٣. في «ألف»: «أو ما». و في المطبوع: «ما» بدون واو العطف.

٤. صَ (٣٨): ٢٦.

٥. في «ألف»: - «دون البشر».

٦. في «د، س»: «و قالا».

٧. صَ (٣٨): ٢٢ و ٢٣.

فقالَ داودُ عليه السلام للمُدَّعي حاكماً علَى المُدَّعىٰ عَلَيه ـ مِن غَيرِ أن يَسألَ المُدَّعىٰ عَلَيه عن صحّةِ دَعوَى المُدَّعي ـ: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ إِلىٰ نِعاجِهِ﴾[١].

و قد كانَ الحُكمُ يوجِبُ أن لا يَعجَلَ بذلكَ حتّىٰ يَسألَ المُدَّعىٰ عَلَيه، فيقولَ له: ما تقولُ في هذه الدَّعوىٰ؟ فلمّا عَجِلَ بالحُكمِ قَبلَ الاستِثباتِ كانَ ذلكَ مِنه صغيرةً، و وَجَبَ عَلَيه التوبةُ منها و تَبَيُّنُ[٢] ذلكَ في الحالِ، فَفَعَلَ ما وَجَبَ عَلَيه مِمّا[٣] وَصَفناه؛ قالَ اللّٰهُ عزّ و جلّ: ﴿وَظَنَّ داوُدُ أَنَّما فَتَنّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ راكِعاً وَأَنابَ * فَغَفَرْنا لَهُ ذٰلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنا لَزُلْفىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ﴾.[٤]

١٠٣ و الجوابُ الآخَرُ حَكاهُ الناصرُ، فأخبَرَ[٥] أنَّ داودَ عليه السلام ذُكِرَت لهُ امرأةُ أوريا بنِ حَنانٍ، فسألَه أن يَنزلَ[٦] له عنها ليَتزوّجَ بها[٧] بَعدَ انقضاءِ عِدّتِها، و كانَ ذلكَ مُباحاً في شَرعِه، فامتَنعَ عَلَيه أوريا، و رَغِبَ بامرأتِه علىٰ جَزَعٍ لَحِقَه مِن الامتناعِ عَلَيه، و رَهبةٍ حَصَلَت له مِنه.

و كانَتِ[٨] الخطيئةُ مِن داودَ عليه السلام أن طَلَبَ ذلكَ من أوريا بنِ حَنانٍ، و هو نبيٌّ و مَلِكٌ مُطاعٌ، و أوريا رَعيّةٌ و تابعٌ، و لَو سألَ أوريا ذلكَ مِثلُه مِن الرَّعيّةِ لَما كانَ

---

١. صَ (٣٨): ٢٤.

٢. في «ألف»: «و بيّن».

٣. في «ب» و حاشية «ج»: «بما».

٤. صَ (٣٨): ٢٤ و ٢٥.

٥. في «ألف»: – «فأخبر». و في «ج»: «و أخبر».

٦. في «د»: «أن يترك».

٧. في «ألف»: «فيتزوّج بها». و في «د، س»: «ليتزوّجها»، كلاهما بدل «ليتزوّج بها».

٨. في «د، س»: «فكانت».

بسؤالِه[١] مُخطئاً؛ لأنّه لَم يَكُن يَحدُثُ له عندَ الامتناعِ عَلَيه[٢] مِن الجَزَعِ و الخَوفِ و الهَلَعِ ما حَدَثَ له عندَ الامتناعِ مِن نَبيِّه و مَلِكِه و رئيسِه داودَ عليه السلام. و هذا الجوابُ غيرُ بعيدٍ، و[٣] اللّٰهَ نسألُ التوفيقَ.

١. في «ألف، د»: «سؤاله».

٢. في المطبوع: - «عليه».

٣. في «س»: + «من».

الفصلُ الخامسُ و الأربعونَ

[في شُبهةِ صدورِ المعصيةِ مِن الأنبياءِ]

قالَ الشيخُ: فإن قالَ قائلٌ: أ فليسَ[1] قد نَطَقَ القُرآنُ بوقوعِ المعصيةِ مِن نبيٍّ من أنبياءِ اللّهِ عليهم السلام[2] في حالِ نبوّتِه؟! و هذا خِلافُ مذهبِكَ فِي ارتفاعِ المَعاصي عَن الأنبياءِ[3] و الأئمّةِ عليهم السلام؛ لأنّهم علىٰ أصلِكَ معصومونَ مِن الذُّنوبِ و الخطإِ في الدِّينِ.

فالجوابُ: أنّ الذي أذهبُ إليه في هذا البابِ أنّه لا يَقَعُ مِن الأنبياءِ عليهم السلام ذَنبٌ بتَركِ واجبٍ مفتَرَضٍ، و لا يجوزُ عَلَيهِم خطأٌ في ذلكَ، و لا سَهوٌ يوقِعُهُمْ فيه، و إن جازَ مِنهم تَركُ نَفْلٍ[4] و مَندوبٍ إليه علىٰ غَيرِ القَصدِ و التعمُّدِ، و مَتىٰ وَقَعَ ذلكَ مِنهم عوجِلُوا بالتنبيه عَلَيه، فيَنزلون[5] عنه في أسرَعِ مُدّةٍ و أقربِ زَمانٍ.

فأمّا[6] نَبيُّنا صلَّى اللّهُ عليه و آلِه خاصّةً و الأئمّةُ مِن ذرّيّتِه عليهم السلام فلَم يَقَعْ

---

١. في المطبوع: «أ ليس».

٢. في «ب، ج»: «الأنبياء» بدل «أنبياء اللّه».

٣. في المطبوع: + «كلّهم».

٤. في «ألف، د»: «فعل».

٥. هكذا في «ألف». يقال نَزَل عَنه: تركه. و في «ب»: «فينزلوا» و في سائر النسخ و المطبوع: «فيزولون».

٦. في «س»: «و أمّا».

مِنهم صغيرةٌ[١] بَعدَ النبوّةِ و الإمامَةِ ـ مِن تَركِ واجبٍ و لا مندوبٍ إليه ـ؛ لفَضلِهم
١٠٤ علىٰ مَنْ تقدَّمَهم مِن الحُجَجِ عليهم السلام، و قد نَطَقَ القرآنُ بذلكَ، و قامَت
الدلالةُ[٢] مِنه و مِن غَيرِه علىٰ ذلكَ للأئمّةِ مِن ذرّيّتِهِ عليهم السلام؛ قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ
و قد ذَكَرَ معصيةَ آدم عليه السلام: ﴿وَ عَصىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوىٰ﴾[٣]، فَسَمَّى المعصيةَ
غَوايةً، و ذلكَ حُكمُ كُلِّ معصيةٍ؛ إذ كانَ فاعلُها يَخيبُ بفِعلِها مِن ثَوابِ تَركِها،
و كانَت الغَوايةُ هي الخَيْبَةَ في وجهٍ مِن الوُجوهِ، و علىٰ[٤] مفهومِ اللُّغةِ؛ قالَ الشاعرُ:

فمَن[٥] يُلْقِ خَيراً يَحْمَدِ الناسُ أمرَهُ و مَن يُغوِ لا يُعدَمْ علَى الغَيِّ لائما

و قالَ اللّٰهُ سُبحانَه في آيَةِ الدَّينِ عندَ ذِكرِ[٦] الشهودِ: ﴿وَ ٱسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ ٱمْرَأَتانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما فَتُذَكِّرَ إِحْداهُما الأُخْرىٰ﴾[٧]، يُريدُ لِئلّا[٨] تَنسىٰ إحداهما، فسَمَّى[٩] النِّسيانَ ضَلالاً، و ذلكَ معروفٌ في اللُّغةِ. فلمّا تَقَرَّرَ أنّ كُلَّ معصيةٍ غَوايةٌ، و كُلَّ نسيانٍ ضَلالٌ[١٠]، قالَ اللّٰهُ[١١] سُبحانَه: ﴿وَ النَّجْمِ إِذا هَوىٰ * ما ضَلَّ صاحِبُكُمْ وَ ما غَوىٰ﴾[١٢]،

---

١. في «ج، س»: «صغير».
٢. في «ألف» و المطبوع: «الدلائل».
٣. طه (٢٠): ١٢١.
٤. في «ألف»: «على» بدون واو العطف.
٥. في المطبوع: «و من».
٦. في «د، س»: «ذكره».
٧. البقرة (٢): ٢٨٢.
٨. في «ج، د»: «أن».
٩. في «ألف، ج»: «فيسمّي».
١٠. في «ب»: «ضلالة».
١١. في المطبوع: «دلّ قوله» بدل «قال اللّٰه».
١٢. النجم (٥٣): ١ و ٢.

فنَفىٰ[١] عن نبيِّه عليه السلام المَعاصِيَ علىٰ كُلِّ وَجهٍ و النسيانَ مِن كُلِّ وَجهٍ[٢]، و هذا بَيِّنٌ لِمَن تأمَّلَه.

قالَ الشيخُ أيَّدَهُ اللّٰهُ تَعالىٰ: و أقولُ: إنَّ تَرْكَ النَّفْلِ قد يُسَمّىٰ معصيةً، كما أنّ فِعلَه قد[٣] يُسَمّىٰ طاعةً، لا سِيَّما إذا وَقَعَ ذلكَ مِن نَبيٍّ أو وَصيٍّ أو صَفيٍّ؛ فإنّهم لمنزلَتِهم عندَ اللّٰهِ تَعالىٰ يؤاخِذُهم بالقليلِ مِن الفِعلِ و لا يَعذِرُهم فيه؛ ليؤَدِّبَهم بذلكَ، و يُهَذِّبَهم، و يَزجُرَهم عن مِثلِه في المستَقبَلِ. و لَو وَقَعَ مِن غَيرِهم ما[٤] كانَ يؤاخِذُهم[٥] به، و لا يُعَجِّلُ لهمُ الأدبَ عَلَيه، علىٰ ما قَدَّمتُ ذِكرَه.

---

١. في المطبوع: «على أنّه قد نفى» بدل «فنفى».

٢. في «ألف»: – «و النسيان من كلّ وجه». و في «ج»: «على كلّ حال» بدل «من كلّ وجه».

٣. في «ب»: – «قد».

٤. في «ألف»: «لَما».

٥. في المطبوع: «ليواخذهم».

الفصلُ السادسُ و الأربَعونَ

[في ثُبوتِ الاجتهادِ]

١٠٥

و مِن كلامِ الشيخِ و حِكاياتِه[١]؛ قالَ الشيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: قالَ أبو القاسمِ الكَعبيُّ[٢] في كتابِ «الغُرَرِ»: إن سَأَلَ سائلٌ فقالَ: مِن أينَ أثبتَّ الاجتهادَ؟

قُلنا: لِأنّا[٣] وَجَدنا كُلَّ مُبطلٍ له قد صارَ ـ فيما أقامَه مَقامَه ـ إلَى الاجتهادِ، في أنّه[٤] أبطَلَ الاجتهادَ و أَوجبَ الوقوفَ في الحادثِ[٥]، أو أوجبَ[٦] الأخذَ بقَولِ الإمامِ حَسَبَ ما تقولُ[٧] الرافضةُ ـ يعني الإماميّةَ ـ قالَ: فهو علىٰ كُلِّ حالٍ قد صارَ إلَى الاجتهادِ؛ لأنّ إيجابَه الوقوفَ حُكمٌ حَكمَ بهِ، و كذلكَ الأخذُ بقَولِ الإمامِ حُكمٌ لَم يَنُصَّ اللّٰهُ[٨] عليهِ، و لا نَصَّ عليهِ رسولُ اللّٰهِ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه[٩]. فلمَّا كانَ هؤلاءِ

---

١. في «ألف، ج»: «حكايات الشيخ و كلامه» بدل «كلام الشيخ و حكاياته».

٢. تقدّمت ترجمته ذيل الفصل ٢٦.

٣. في المطبوع: «إنّا» بدون اللام.

٤. هكذا في المطبوع و في «ج، س»: «و كأنّه». و في «ألف»: «فإنّه». و في «د»: «كأنّه». و في سائر النسخ: «فكأنّه».

٥. في المطبوع: «الحادثة».

٦. في المطبوع: «و أوجب». و في «د، س»: «أو بأنّه أوجب».

٧. في «ج»: «يقوله». و في «د»: «يقول».

٨. في «ألف»: - «اللّٰه».

٩. في «ب» و المطبوع: «رسوله» بدل «رسول اللّٰه».

إنّما أبطَلُوا الاجتهادَ من هذه الجهةِ كانُوا مُصَحِّحينَ له مِن حَيثُ لا يَشعُرونَ، و مُثبِتينَ أنّه لا بُدَّ مِن الاجتهادِ.

قالَ الشيخُ: فيُقالُ له: خَبِّرْنا عمَّن أثبتَ الأُصولَ عندكَ مِن جهةِ الاجتهادِ و أبطلَ النصَّ فيها و لَم يَعتمدْ عَلَيه، و زَعَمَ أنّ الاجتهادَ[1] طريقٌ إلَى العِلمِ بها؛ أ يَكونُ[2] النظرُ أصلاً في إبطالِ مَقالِه، أم لا سبيلَ إلَى الردِّ عَلَيه إلّا مِن جهةِ التوقيفِ؟

فإن قالَ: لا سَبيلَ إلىٰ كَسرِ مَذهبِه إلّا مِن جهةِ التوقيفِ.

قيلَ له: فقد كانَ العقلُ إذَنْ[3] يُجيزُ للناسِ وَضْعَ الشرائعِ كُلِّها مِن جهةِ الاجتهادِ، و هذا خِلافُ مذهبِكَ، و ما لا نَعلَمُ[4] أنّ أحَداً مِن الفُقهاءِ و لا أهلِ العِلمِ كافّةً رَكِبَه، علىٰ أنّ صحّةَ السمعِ لا تَخلو[5] مِن أن تَكونَ[6] معروفةً مِن جهةِ النظرِ أو الخبرِ؛ فإن كانَت معروفةً مِن جهةِ الخبرِ، فحُكمُ صحّةِ الخبرِ كحُكمِها، و هذا يؤَدّي إلىٰ ما لا نِهايةَ له؛ و إن كانَت معروفةً بالنظرِ، فقَد ظَفِرْنا بالبُغيةِ[7] في إلزامِكَ ذلكَ.

و إنّ للقائلِ الذي قَدَّمْنا ذِكرَه أن يَستدلَّ علىٰ صحّةِ مَقالِه بمِثلِ استدلالِكَ، فيقولَ: وجدتُ كلَّ مَن أبطَلَ الاجتهادَ في استخراجِ هذه الأحكامِ يَضطَرُّه الأمرُ[8] في ذلكَ إلَى الاجتهادِ؛ لأنّه إن استَعمَلَه مُبتدِئاً فيه فضرورتُه إليه ظاهرةٌ، و إن ١٠٦

---

١. في المطبوع: + «هو».

٢. في «ج»: «أ فيكون».

٣. في المطبوع: «إذن».

٤. في «ب، ج»: «لا يعلم».

٥. في «د، س» و المطبوع: «لا يخلو».

٦. في «ألف، ج، د»: «أن يكون».

٧. البِغْيَةُ و البُغْيَةُ و البَغيَّةُ: ما ابْتُغِيَ. و البُغْيَةُ ـ بالضمّ ـ: الحاجة نفسها. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٧٦ (بغي).

٨. في «س»: «يدعوه» بدل «يضطرّه الأمر».

استَعمَلَ النصَّ[١] و الاحتجاجَ بالإجماعِ فإنّما[٢] يُصَحِّحُها[٣] بالاجتهادِ؛ فهو مضطرٌّ في أصلِ ما اعتَمَدَ عَلَيه إلَى الاجتهادِ، و هذا نظيرُ ما قُلتَ ـ يا أبا القاسم ـ لمُخالِفيكَ[٤] في الاجتهادِ في الفروعِ عندكَ، مَعَ أنَّها اُصولٌ عندهم لا مَجالَ للاجتهادِ فيها، و لا فَصلَ في ذلكَ.

علىٰ أنّه يُقالُ له: ما أبيَنَ غَفلتَكَ! أنتَ تَزعُمُ أنَّ الاجتهادَ في الأحكامِ له حدٌّ يَمنَعُ مِن الحُكمِ عَلَى الذاهبِ عنه بالضلالِ، و مُبطِلو الاجتهادِ ـ إنّما أبطَلوه بضَربٍ مِن النظَرِ و الاستدلالِ ـ حَكَموا عَلَى الذاهبِ عنه بالضلالِ؛ فمِن أينَ صارَ ما أبطَلَه القَومُ مِن الاجتهادِ عندكَ[٥] هو الذي[٦] صَحَّحوه، و ما صَحَّحوه هو الذي شَهِدُوا بفَسادِه، لَولا سَهوُكَ عنِ الحقِّ؟!

و اعلَمْ ـ رَحِمَكَ اللّٰهُ ـ أنَّ الذي يَذهَبُ إليه هذا الرَّجُلُ و مَن شارَكَه في خِلافِنا فِي الحُكمِ بالنصِّ لَيسَ هو اجتهاداً[٧] في الحقيقةِ؛ بَل هو حَدْسٌ وَ تَرجيمٌ و ظنٌّ فاسدٌ، لا يُنتِجُ يَقيناً، و لا يوَلِّدُ عِلماً. و لَو اعترفنَا لهم بأنّهم مُجتهِدونَ لَما لُمناهم علىٰ فِعلِهم؛ لكِنّا نعتقدُ فيهم أنّهم مُقَصِّرونَ، مُفَرِّطونَ، تائِهونَ، ضالّونَ. و مَن أطلَقَ لَفظَه بالردِّ علىٰ أهلِ الاجتهادِ في الأحكامِ فإنّما أطلَقَه مَجازاً؛ لأنّ القَومَ قد شَهَرُوا أنفسَهُم بهذه الصفةِ حَتّىٰ صارَت كالعَلَمِ لهم، و إن كانوا بالضدِّ مِنها، فجَرَت لهم

---

١. في «ب»: + «و الاجتهاد».

٢. في «ب، ج»: «و إنّما». و في المطبوع: «فإنّا».

٣. «ألف» و المطبوع: «نصحّحها».

٤. في «ألف، ج»: «لمخالفك».

٥. في المطبوع: - «عندك».

٦. في المطبوع: + «به».

٧. هكذا في «د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «اجتهادٌ».

مَجرىٰ سِمَةِ المَهلَكةِ بالمَفازةِ، وَ اللَّديغِ[١] بالسَّليمِ، و عَينِ الشمسِ بالجَونةِ[٢]، و ما أشبَهَ ذلكَ. فتأمَّلْه تَرشُدْ إن شاءَ اللّٰهُ تعالىٰ.

قالَ الشيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: و قد تَعَلَّقَ قَومٌ مِن ضَعَفةِ متفقِّهةِ[٣] العامّةِ و مِن جُهّالِ المعتزلةِ في صحّةِ الاجتهادِ و القياسِ بقَولِ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام: «عَلَّمَني رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله ألفَ بابٍ مِن العِلمِ[٤]، فَتَحَ لِيَ كُلُّ بابٍ ألفَ بَابٍ».[٥]

فيُقالُ لهم: و هَل أُصولُ الشريعةِ كُلُّها ألفُ أصلٍ[٦] و فُروعُها ألفُ ألفٍ[٧]، و ذلكَ نِهايَتُها، و هي محصورةٌ بهذا العددِ، لا أقلَّ مِنه و لا أكثرَ؟

١٠٧ فإن زَعَموا ذلكَ قالوا قَولاً[٨] مرغوباً عنه، و قيل لهم: أرونا أصلاً واحداً له ألفُ فرعٍ، و قد ظَهَرَت حُجّتُكم. و هذا ما يَعجِزونَ[٩] عنه.

و إن قالوا: لَيسَتِ الأُصولُ ألفاً علَى التحريرِ، و لَيسَ فيها ما له[١٠] ألفُ فَرعٍ، أبطَلوا استدلالَهم.

---

١. في «ج»: «و الملدوغ». و «اللَّديغُ» من اللَّدْغِ، بمعنى عَضِّ الحَيَّة و العقرب. و اللَّديغُ: الملدوغُ، فَعيلٌ بمعنى مفعول. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٤٤٩ (لدغ).

٢. «الجونة»: الفحمة، و الشمس عند مغيبها، لأنّها تسوّد حين تغيب. من «الجَوْن» بمعنى الأسود. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٠٢ (جون).

٣. في «ب»: «المتفقّهة».

٤. هكذا في «ج، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: - «من العلم».

٥. الإرشاد، ج ١، ص ١٨٦؛ إعلام الورى، ج ١، ص ٣١٨؛ الدرّ النظيم، ص ١٩٥.

٦. في «ج، د، س» و حاشية «ب»: «باب».

٧. في «د، س»: + «باب».

٨. في «د، س»: - «قولاً».

٩. هكذا في «ب، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «تعجزون».

١٠. في المطبوع: «مائة» بدل «ما له».

فإن قالوا: فما[١] وَجهُ قَولِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام؟ و ما تأويلُه؟

قيلَ لهم: يَحتَمِلُ وُجوهاً:

منها: أنَّ المعلِّمَ له الأبوابَ ـ و هو رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله ـ فَتَحَ له بكُلِّ بابٍ منها ألفَ بابٍ، و وَقَفَه علىٰ ذلكَ.

و منها: أنّ عِلمَه بكلِّ بابٍ أوجَبَ فِكرَه فيه، فبَعَثَه الفِكرُ علَى المسألةِ عن شُعَبِه و متعلَّقاتِه، فاستفادَ[٢] بالفِكرِ فيه عِلمَ[٣] ألفِ بابٍ بالبحثِ عن كلِّ بابٍ منها[٤]، و مِثلُ هذا مَعنىً[٥] قَولُ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله: «مَن عَمِلَ بما يَعلَمُ وَرَّثَه اللّٰهُ عِلمَ ما لَم يَعلَمْ».[٦]

و منها: أنّه صلى اللّٰه عليه و آله نَصَّ له[٧] علىٰ عَلاماتٍ تكونُ عندَها حوادثُ، كلُّ حادثةٍ تدلُّ علىٰ حادثةٍ إلىٰ أن تَنتهيَ إلىٰ ألفِ حادثةٍ؛ فلمّا عَرَفَ الألفَ علامةٍ عَرَفَ بكلِّ علامةٍ منها ألفَ علامةٍ، وَ الذي يُقَرِّبُ هذا مِن الصوابِ أنّه عليه السلام أخبرَنا[٨] بأُمورٍ تكونُ قَبلَ كونِها، ثُمّ قَالَ عليه السلام عَقِيبَ إخبارِه بذلكَ: «عَلَّمَني رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله ألفَ بابٍ، فَتَحَ لِيَ كُلُّ بابٍ ألفَ بابٍ».

و[٩] قالَ بعضُ الشيعةِ: إنّ مَعنىٰ هذا القَولِ أنَّ النَّبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله نَصَّ له علىٰ صفةِ ما فيه الحُكمُ علَى الجُملةِ دونَ التفصيلِ، كقَولِه: «يَحرُمُ مِن الرَّضاعِ

---

١. في «ألف، ب»: «ما» بدون الفاء.

٢. في «ج، د»: «و استفاد».

٣. في «ألف»: – «علم».

٤. في «ج»: – «منها».

٥. في «ب»: – «معنى». و في «د»: «المعنى».

٦. نزهة الناظر، ص١٠٢، ح ٣٠؛ أعلام الدين، ص ٣٠١؛ بحار الأنوار، ج ٤٠، ص ١٢٨؛ و ج٧٥، ص ١٨٩.

٧. في «ألف»: – «له».

٨. في «ألف، د»: «أخبر».

٩. في «ألف، د، س»: + «قد».

ما يَحرُمُ مِن النَّسَبِ»[١].[٢] وَ كانَ[٣] هذا باباً استُفيدَ[٤] مِنه تَحريمُ الأُختِ مِن الرَّضاعةِ و الأُمِّ و الخالةِ و العَمّةِ و بنتِ الأخِ و بنتِ الأُختِ.

و كقَولِ الصادِقِ عليه السلام: «الرِّبا في كُلِّ مَكيلٍ و مَوزُونٍ».[٥] فاستُفيدَ بذلكَ الحُكمُ في أصنافِ المَكيلاتِ و الموزوناتِ كُلِّها[٦].

و كقَولِه[٧] عليه السلام: «يَحِلُّ مِن الطَّيرِ ما يَدُفُّ، و يَحرُمُ مِنه[٨] ما يَصُفُّ، و يَحِلُّ مِن البَيضِ ما اختَلَفَ طَرَفاه، و يَحرُمُ مِنه[٩] ما اتَّفَقَ طَرَفاه، و يَحِلُّ مِن السَّمَكِ ما[١٠] له فُلوسٌ[١١]، و يَحرُمُ مِنه ما لَيسَ له فُلوسٌ[١٢]».

و ما أشبَهَ ذلكَ.[١٣]

و الأجوبةُ الأوّلةُ لِي[١٤]، و أنا اعتمدتُها[١٥].

---

١. في المطبوع: «بالنسب» بدل «من النسب».

٢. الكافي، ج ١٠، ص ٨٦٧، ح ٩٨٦٩؛ الفقيه، ج ٣، ص ١١٣، ح ٣٤٣٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢، ح ١٢٢٣ و ١٢٢٥؛ و ص ٣١٢، ذيل ح ١٢٩٦؛ و ص ٣٢٦، ذيل ح ١٣٤٢؛ و ج ٨، ص ٢٤٣، ضمن ح ٨٧٧؛ و ص ٢٤٤، ضمن ح ٨٨٠؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٦٩٤، ذيل ح ٧٠١؛ و ج ٤، ص ١٧، ضمن ح ٥٣؛ و ص ١٨، ح ٥٦.

٣. في «ألف، ب»: «فكان». و في «ج»: «فيكون».

٤. في «ألف، د، س»: «استفاد». في «ج»: «مستفاداً».

٥. لم نعثر عليه في المصادر الحديثيّة.

٦. في «س»: – «كلّها».

٧. في «ألف، د، س»: «و قوله».

٨. في «ب»: – «منه».

٩. في «ألف»: – «منه».

١٠. في «ب» و المطبوع: + «كان».

١١. في «ج»: «فلس».

١٢. في «ألف، ج»: «لا فلس له» بدل «ليس له فلوس».

١٣. راجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩٥؛ المقنع، ص ٤٢٢.

١٤. في «ألف»: – «لي». و في المطبوع: «هي لي خاصّة» بدل «لي».

١٥. في «د، س»: «أعتمدها».

الفصلُ السابعُ و الأربَعونَ

[تفسيرُ آياتٍ مِن القرآنِ خاصّةً بيومِ القيامةِ]

١٠٨

و مِن كلامِ الشيخِ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ سُئِلَ عن قولِ اللّٰهِ عزَّ و جلَّ: ﴿وَإِنَّ يَوْماً عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمّا تَعُدُّونَ﴾[١]، و قولِه في مَوضعٍ آخَرَ: ﴿تَعْرُجُ ٱلمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كانَ مِقْدارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ * فَاصْبِرْ صَبْراً جَمِيلاً﴾[٢]، و قَولِه تَعالىٰ في مَوضعٍ آخَرَ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلأَمْرَ مِنَ ٱلسَّماءِ إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كانَ مِقْدارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمّا تَعُدُّونَ﴾[٣]، و ما الوجهُ في هذه الآياتِ مَعَ اختلافِ ظواهِرِها؟

فقالَ الشيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: أمّا معنَى الأوّلةِ و الثانيةِ، فإنّه[٤] علَى التعظيمِ لأمرِ الآخِرةِ، و الإخبارِ عن شِدّتِه و أهوالِه، و أنّ اليَومَ[٥] الواحدَ مِن أيّامِها علىٰ أهلِ العذابِ كألفِ سنةٍ مِن سِنِي الدنيا؛ لشِدّتِه، و عِظَمِ بلائِهِ[٦]، و ما يَحُلُّ بالكافرينَ[٧] فيه[٨]

---

١. الحجّ (٢٢): ٤٧.

٢. المعارج (٧٠): ٤ و ٥.

٣. السجدة (٣٢): ٥.

٤. في المطبوع: + «تحمل».

٥. في «ج»: - «إنّ». و في المطبوع: «فاليوم» بدل «و إنّ اليوم».

٦. في «د، س»: + «على الكافرين».

٧. في «د، س»: «بهم».

٨. في «ب»: - «فيه».

مِن أنواعِ العقابِ.[١]

و اليومُ الذي مقدارُه خمسونَ ألفَ سَنةٍ، فهو يَومُ المَحشَرِ[٢]، و إنّما طالَ علَى الكافرينَ حتّىٰ صارَ قَدْرُه عندهُم ذلكَ؛ لِما يشاهدونَ فيه مِن شِدّةِ الحِسابِ و عَذابِ جهنَّمَ و صُعوبتِه و المَمَرِّ علَى الصراطِ و المُعايَنةِ لِلسَّعيرِ وَ سَماعِهم[٣] زَفَراتِ النارِ و صَوتَ سَلاسِلِها و أغلالِها و صياحَ خَزَنَتِها و رؤيتِهم لِاستِطارةِ[٤] شَرَرِها.

ألا تَرىٰ إلىٰ قَولِه تَعالىٰ: ﴿إِنَّـهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً * وَنَراهُ قَرِيباً﴾[٥] و قد وَصَفَ اللّٰهُ ـ عزَّ و جلَّ ـ ذلكَ اليَومَ[٦]، فقالَ:[٧] ﴿إِنَّ هٰؤُلاٰءِ يُحِبُّونَ الْعاجِلَةَ وَ يَذَرُونَ وَرٰاءَهُمْ يَوْماً ثَقِيلاً﴾.[٨] ﴿يَوْمَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمّا أَرْضَعَتْ وَ تَضَعُ كُلُّ ذاتِ حَمْلٍ حَمْلَها وَ تَرَى النّاسَ سُكٰارىٰ وَ مٰا هُمْ بِسُكارىٰ وَلٰكِنَّ عَذابَ اَللّٰهِ شَدِيدٌ﴾.[٩] ١٠٩

وَ قالَ جَلَّ مِن قائلٍ: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ اَلْمَرْءُ مِنْ أَخِـيهِ * وَأُمِّـهِ وَأَبِـيهِ * وَ صـاحِـبَتِهِ وَبَنِـيهِ * لِكُلِّ اِمْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِـيهِ﴾.[١٠]

و هذا الذي ذكرناه معروفٌ في اللِّسانِ؛ يقولُ القائلُ: «كانَت لَيلَتي البارحةُ[١١] شَهْراً».

---

١. في المطبوع: «العذاب».

٢. في «ب، س»: «الحشر».

٣. في المطبوع: «و أسماعهم».

٤. في «ب»: «لاستطالة أصوات» بدل «لاستطارة».

٥. المعارج (٧٠): ٦ و ٧.

٦. في «ب، ج، د، س»: - «اليوم».

٧. في المطبوع: «و قال».

٨. الإنسان (٧٦): ٢٧.

٩. الحج (٢٢): ٢.

١٠. عبس (٤٢): ٣٤ ـ ٣٧.

١١. «البارحة» قيل للّيلة الماضية؛ لأنّها بَرَحَتْ؛ أي: مَضَتْ. أي: كانت الليلة الماضية لي كشهرٍ. راجع: المحيط في اللغة، ج ٣، ص ٨٨؛ معجم مقاييس اللغة، ج ١، ص ٢٣٨ (برح).

و قالَ امرؤُ القَيسِ:

«ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجَلِ بصُبحٍ، و ما الإصباحُ مِنكَ[١] بأمثَلِ
فيا لكَ مِن لَيلٍ كأنّ نُجومَهُ بكلِّ مَغارِ الفَتْلِ[٢] شُدَّت بِيَذْبُلِ[٣]»[٤]

و الليلُ في نفسِه؛ لم يطل[٥] و لكِنْ[٦] طالَ عليه ما قاساه فيه[٧] مِن الهَمِّ و السَّهَرِ، و العربُ تقولُ ليَومِ الشرِّ: هذا يَومٌ أطوَلُ مِن عُمُرِ النَّسْرِ[٨].

و أمّا قَولُه تَعالىٰ: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّماءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كانَ مِقْدارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ[٩]﴾، فالمعنىٰ[١٠] علىٰ ما ذَكرناهُ:[١١] يَعرُجُ في يومٍ مقدارُهُ لَو رامَ بشرٌ قَطعَه لَما قَطَعَه إلّا في ألفِ سنةٍ، و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما بَيَّنّاهُ لَم يكُنْ بَينَ المعانِي تفاوتٌ علىٰ ما وصفناه.

---

١. في «ألف، ج، س» و حاشية «ب»: «فيك».

٢. أي شديد الفَتْل. و الفَتْل: لَيُّ الشيء كَلَيِّ الحبل. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٥١٤ (فتل).

٣. «يَذْبُل»: اسم جبل في بلاد نجد، معدود من اليمامة. راجع: تاج العروس، ج ١٤، ص ٢٥١ (ذبل).

٤. ديوان امرئ القيس، ص ١١٧.

٥. في المطبوع: «لم يطل في نفسه» بدل «في نفسه لم يطل».

٦. في «ألف، ج»: «و إنّما».

٧. في «ألف، د»: – «فيه». و في «ج، س»: «لما» بدل «ما». و في المطبوع: «لما قاسى فيه» بدل «ما قاساه فيه».

٨. «النَّسْر»: طائر معروف، يقال بالفارسيّة «كركس»، يزعم العرب أنّه يعمر إلى ٥٠٠ عام، و يضرب بهذا المَثَل عند إرادة طول العمر من شيء. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٢٤٢ (نسر)؛ مجمع الأمثال، ج ١، ص ٥١٢.

٩. السجدة (٣٢): ٥.

١٠. في المطبوع: + «فيه».

١١. في المطبوع: «ذكر أنّه» بدل «ذكرناه».

الفصلُ الثامنُ و الأربعونَ

[مناظَرةٌ في الغَيبةِ للإمامِ المهديِّ عليه السلام]

و مِن حكاياتِ الشيخِ و كلامِه في الغَيبةِ؛ قالَ الشيخُ[١]: قالَ لي شيخٌ مِن حُذّاقِ المعتزلةِ و أهلِ التَّدَيُّنِ بمذهَبِه مِنهم: أُريدُ أن أسألَكَ عن مسألةٍ كانَت خَطَرَت بِبالي[٢]، و قد[٣] سألتُ عنها جماعةً ممّن لقيتُ[٤] مِن متكلّمي الإماميّةِ بخراسانَ و فارِسَ و العراقِ، فلَم يُجيبوا فيها بجوابٍ مُقنِعٍ.

فقلتُ له:[٥] سَلْ علَى اسمِ اللّهِ إن شئتَ.

فقالَ: أخبِرْني[٦] عنِ الإمامِ عندكمُ الغائبِ[٧]؛ أ هو في تَقيّةٍ منكَ، كما هو في تَقيّةٍ[٨] مِن أعدائِه، أم هو في تَقيّةٍ مِن أعدائِه خاصّةً؟

فقلتُ له: الإمامُ عندي في تَقيّةٍ مِن أعدائِهِ لا مَحالةَ، و هو أيضاً في تقيّةٍ مِن كثيرٍ

---

١. في المطبوع: - «الشيخ».

٢. في «ب»: «في بالي» بدل «ببالي».

٣. في المطبوع: - «قد».

٤. في «د، س»: «لقيته».

٥. في «د» و المطبوع: - «له».

٦. في المطبوع: «خبّرني».

٧. في المطبوع: «الغائب عندكم» بدل «عندكم الغائب».

٨. في «د، س»: + «منّي و».

مِن الجاهلينَ به ممَّن لا يعرفُه و لا سَمِعَ بهِ فَيُعادِيَه أو يُوالِيَه. هذا علىٰ غالبِ الظنِّ و العُرْفِ، و لَستُ أُنكِرُ أن يكونَ في تقيّةٍ مِن جماعةٍ[١] تعتقدُ[٢] إمامتَه الآنَ؛ فأمّا أنا، فإنّه لا[٣] تقيّةَ عليه مِنّي بَعدَ معرفتِه بي علىٰ[٤] حقيقةِ المعرفةِ، و الحمدُ للّٰهِ.

فقالَ: هذا ـ وَ اللّٰهِ ـ جوابٌ طَريفٌ لَم أسمَعْه مِن أحدٍ قَبلَكَ، فأُحِبُّ أن تُفَصِّلَ لِيَ وجوهَه؛ و كيفَ صارَ في تقيّةٍ ممّن لا يعرفُه، و في تقيّةٍ مِن جماعةٍ تعتقدُ إمامتَه الآنَ، و لَيسَ هو في تقيّةٍ منكَ إذ عَرَفَكَ؟!

فقلتُ له: أمّا تقيّتُه مِنْ أعدائِهِ، فلا حاجةَ[٥] إلَى الكلامِ فيها؛ لِظُهورِ ذلكَ.

و أمّا تقيّتُه ممّن لا يعرفُه، فإنّما قلتُ ذلكَ علىٰ غالِبِ الظنِّ و ظاهرِ الحالِ؛ و ذلكَ أنّه لَيسَ يَبعُدُ أن[٦] لَو ظَهَرَ لهم لَكانوا بَينَ أُمورٍ: إمّا أن يَسفِكوا دمَه بأنفسِهم لِيَنالوا بذلكَ المنزلةَ عندَ المتغلِّبِ علَى الزمانِ و يَحوزوا به المالَ و ١١١
الرئاسةَ، أو يَسعَوا به إلىٰ مَن يُحِلُّ هذا الفِعلَ به، أو يَقْبِضُوا عليه و يُسَلِّموه إليه. فيكونَ في ذلكَ عَطَبُه[٧]، و في عَطَبِه و هلاكِه عظيمُ الفَسادِ.

و إنّما غلَبَ في الظنِّ ذلكَ؛ لأنّ الجاهلَ بحَقِّه[٨] ليسَ يكونُ[٩] معهُ المعرفةُ التي تَمنَعُه مِن السَّعيِ علىٰ دَمِه، و لا يعتقدُ في الكفِّ عنه ما يعتقدُه المتديِّنُ بوَلايَتِه،

---

١. في «ج» و المطبوع: + «ممّن».
٢. في «ألف، د» و المطبوع: «يعتقد».
٣. في «ب»: «فلا» بدل «فإنّه لا».
٤. في «د، س»: - «علىٰ».
٥. في المطبوع: + «لي».
٦. في «ب»: «أنّه».
٧. في «ب، ج»: + «و هلاكه». و «العَطَب»: الهلاك. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦١٠ (عطب).
٨. في المطبوع: «لحقّه».
٩. في «د، س»: «تكون».

و هو يَرَى الدُّنيا مُقبِلةً إلىٰ مَن أوقَعَ الضررَ به[١]، فلَم يَبعُدْ منه ما وَصفناه؛ بَل قَرُبَ، و بَعُدَ مِنه خِلافُه.

و أمّا وجهُ تقيَّتِه مِن بعضِ مَن يعتقدُ إمامتَه الآنَ[٢]، فإنّ المعتقدينَ لذلكَ[٣] لَيسوا بِمعصومينَ مِن الغَلَطِ، و لا مأموناً[٤] عليهم الخَطأُ؛ بَل لَيسَ مأموناً عليهم العنادُ و الارتدادُ، فلا يُنكَرُ أن يكونَ المعلومُ مِنهم أنّه لَو ظَهَرَ لهم الإمامُ[٥] عليه السلام أو عَرَفُوا مَكانَه أن تَدعُوَهم دَواعي الشيطانِ إلَى الإغراءِ به، و السَّعيِ عَلَيه، و الإخبارِ بمكانِه؛ طَمَعاً في العاجِلةِ، و رَغبَةً فيها، و إيثاراً لها علَى الآجِلةِ؛ كما دَعَت دواعي الشيطانِ أُمَمَ الأنبياءِ إلَى الارتدادِ عن شَرائعِهم حتّى غَيَّرَها جماعةٌ منهم و بَدَّلَها أكثرُهم، و كما عانَدَ قَومُ موسى نَبيَّهم وَ إمامَهم هارونَ، و ارتَدّوا عن شَرعِه الذي جاءَ به هو و أخوه موسىٰ عليه السلام ، وَ اتَّبَعوا السامِريَّ، و لَم[٦] يَلتَفِتوا إلىٰ أمرِ هارونَ و نَهيِه، وَ لا فَكَّروا في وَعظِه و زَجرِه، و إذا كانَ ذلكَ علىٰ ما وصفتُ[٧] لم يُنكَرْ أن تكونَ[٨] هذه حالَ جماعةٍ مِن مُنتَحِلي[٩] الحَقِّ في هذا الزمانِ؛ لارتفاعِ العصمةِ عنهم.

---

١. في «ج»: + «لأجله».
٢. في «ألف»: – «الآن».
٣. في «د»: «ذلك» بدون اللام. و في المطبوع: «بذلك».
٤. هكذا في المطبوع. و في سائر النسخ: «مأمون».
٥. في «ألف»: «الإمام لهم» بدل «لهم الإمام».
٦. في المطبوع: «فلم».
٧. في «ألف»: «وصفناه».
٨. في «ب، د»: «أن يكون».
٩. في «ألف»: «مسلّمي». و في «ب»: «متحمّلي».

فأمّا[١] حُكمي لنَفْسي، فإنّه لَيسَ يختصُّني؛ لأنّه يعمُّ كُلَّ مَن شارَكَني في المعنَى الذي مِن أجلِه حَكمتُ، و إنّما خَصَصْتُ نَفْسي بالذِّكرِ؛ لأنّني لا أعرفُ غَيري عَيناً علَى اليقينِ مُشاركاً لِيَ في الباطنِ، فأُدخِلَه مَعي في الذِّكرِ.

و المعنَى الذي مِن أجلِه نَفَيتُ أن يَكونَ صاحبُ الأمرِ عليه السلام متّقياً مِنّي عندَ المعرفةِ بِحالي؛ لأنّني أعلَمُ أنّي[٢] عارفٌ باللّهِ تعالىٰ و برسولِه صلى اللّه عليه ١١٢
و آله و بالأئمّةِ عليهم السلام، و هذه المعرفةُ تَمنَعُني[٣] مِن إيقاعِ كُفرٍ غَيرِ مغفورٍ، و السعيِ علىٰ دمِ الإمامِ عليه السلام؛ بل إخافتُه عِندي كفرٌ غيرُ مغفورٍ.[٤]

و إذا كنتُ على ثقةٍ تَعصِمُني من ذلكَ لِما أذهبُ إليه في[٥] المُوافاةِ فقد أمِنتُ أن يكونَ الإمامُ في تقيّةٍ مِنّي أو مِمّن شارَكَني فيما وصفتُ مِن إخواني إذا[٦] تحقّقَ أُمورُنا علىٰ ما ذكرتُ؛[٧] إذ التقيّةُ إنّما هي الخَوفُ علَى النَّفْسِ، و الإخافةُ للإمامِ لا تَقَعَ مِن عارفٍ باللّهِ تعالىٰ علىٰ ما قَدَّمتُ.

قالَ[٨]: فكأنّكَ إنّما جَوَّزتَ تقيّةَ الإمامِ مِن أهلِ النفاقِ مِن الشيعةِ، فأمّا المعتقدونَ للتشيّعِ ظاهراً و باطناً فحالُهُم كحالِكَ، و هذا يؤَدّي إلَى المناقَضةِ؛ لأنّ المنافقَ لَيسَ بمعتقدٍ للتشيّعِ في الحقيقةِ، و أنتَ فقَد[٩] أجَزتَ ذلكَ علىٰ بعضِ

---

١. في المطبوع: «و أمّا».
٢. في «ج، س»: «أنّني».
٣. في «د»: «يمنعني».
٤. في «ألف»: - «و السعي على دم الإمام...» إلى هنا.
٥. في «ألف» و حاشية «ج»: «من».
٦. في المطبوع: «و إذا».
٧. في المطبوع: + «فلا يكون في تقيّة منّي بعد معرفته أنّي على حقيقة المعرفة».
٨. في المطبوع: «فقال».
٩. في «د» و المطبوع: «قد».

الشيعةِ في الحقيقةِ؛ فكيفَ يكونُ هذا؟!

فقلتُ له: ليسَ الأمرُ كما ظننتَ؛ و ذلكَ أنّ جماعةً مِن مُعتقدي التشيّعِ عندي غيرُ عارفينَ في الحقيقةِ، و إنّما يعتقدونَ الديانةَ علىٰ ظاهرِ القَولِ و التقليدِ[١] و الاسترسالِ دونَ النظرِ في الأدلّةِ و العملِ عَلَى الحُجّةِ، و مَن كانَ بهذه المنزلةِ لَم يَحصُلْ له الثوابُ الدائمُ المستَحَقُّ للمعرفةِ المانعُ بدَلالةِ الخبرِ به عن إيقاعِ كفرٍ مِن صاحِبِه يستحقُّ[٢] به الخُلودَ في الجَحيم. فتأمَّلْ ذلكَ.

قالَ[٣]: فقَدِ اعتَرَضَ الآنَ هاهُنا سؤالٌ في غيرِ الغَيبةِ أحتاجُ إلىٰ معرفةِ جوابكَ عنه ثُمّ أرجِعُ إلَى المسألةِ في الغَيبةِ: خَبِّرني[٤] عن هؤلاءِ المقلّدينَ مِن الشيعةِ[٥]؛ أ تقولُ[٦]: إنّهم كفّارٌ يَستحقّونَ الخلودَ في النارِ[٧]؟

فإن قلتَ ذلكَ، فلَيسَ في الجَنّةِ مِن الشيعةِ الإماميّةِ إذَنْ غيرُكَ؛ لأنّا لا نَعرفُ أحَداً مِنهم علىٰ تحقيقِ النظرِ سِواكَ، بَل إن كانَ فيهم فلعلّهم لا يكونونَ عشرينَ نَفْساً في الدنيا كلِّها. و هذا لا أظنُّكَ[٨] تذهبُ إليه.

١١٣ و إن قلتَ: إنّهم لَيسوا بكفّارٍ، و هُم يعتقدونَ التشيّعَ ظاهراً و باطناً، فهُم[٩] مِثلُكَ، و هذا مُبطِلٌ لِما قَدَّمتَ.

---

١. هكذا في «ألف، س». و في سائر النسخ: «بالتقليد».
٢. في «س»: «ليستحقّ». و في المطبوع: «فيستحقّ».
٣. في «ألف، ج، د»: «فقال».
٤. في «ب، د»: «أخبرني».
٥. في «ألف» و المطبوع: + «الإماميّة».
٦. في المطبوع: - «أ تقول».
٧. في المطبوع: «بالنار» بدل «في النار».
٨. في المطبوع: «ما أظنّكَ».
٩. في «ألف»: «فإنّهم».

فقلتُ له: لستُ أقولُ: إنّ جميعَ المُقَلِّدةِ كفّارٌ؛ لأنّ فيهم جماعةً لَم يُكلَّفوا المعرفةَ و لا النظرَ في الأدلّةِ؛ لنُقصانِ عقولِهم عن الحدِّ الذي به يَجِبُ[١] تكليفُ ذلكَ، و إن كانوا مكلَّفينَ عندي للقَولِ و العَمَلِ، و هذا مَذهَبي في جماعةٍ مِن[٢] أهلِ السَّوادِ[٣] و البَوادي و الأعرابِ و العَجَمِ و العامّةِ، فهؤلاءِ إذا قالوا و عَمِلوا كانَ ثوابُهم[٤] علىٰ ذلكَ كعِوَضِ البَهائمِ و الأطفالِ[٥] و المَجانينِ، و كانَ[٦] ما يَقَعُ مِنهم مِن عِصيانٍ يَستحقّونَ عَلَيه العِقابَ في الدنيا و في يومِ المَآبِ طولَ زمانِ الحسابِ أو في النارِ أحقاباً، ثُمَّ يَخرجونَ إلىٰ مَحَلِّ الثَّوابِ.

و جماعةٌ مِن المُقَلِّدةِ عندي كُفّارٌ؛ لأنّ معهم[٧] مِن القوّةِ علَى الاستدلالِ ما يَصِلونَ به إلَى المَعارفِ، فإذا انصَرَفوا عن النظرِ في طُرُقِها فقَد استَحَقّوا الخُلودَ في النارِ.

و أمّا[٨] قولُكَ: إنّه لَيسَ في الدنيا[٩] أحدٌ مِن الشيعةِ ينظرُ حقّ النظرِ إلّا عشرونَ نَفْساً أو نَحوُهم؛ فإنّه لَو كنتَ صادقاً في هذا المَقالِ، ما مَنَعَ أن يكونَ جُمهورُ الشيعةِ عارفينَ؛ لأنّ طُرُقَ المعرفةِ قريبةٌ يَصِلُ إليها كلُّ مَن استَعملَ عقلَه، و إن لَم[١٠] يَتمكّنْ مِن العبارةِ عن ذلكَ و يَتَسهَّلْ[١١] عَلَيه الجَدَلُ و يَكُنْ مِن أهلِ التحقيقِ

---

١. في «ب، ج، د»: «يجب به» بدل «به يجب».
٢. في «ألف، ب»: – «من».
٣. في المطبوع: + «و النواحي الغامضة».
٤. في «ب»: «عوضهم».
٥. في المطبوع: «الأطفال و البهائم» بدل «البهائم و الأطفال».
٦. في حاشية «س»: «و كلّ».
٧. في المطبوع: «فيهم».
٨. في «ب، ج» و المطبوع: «فأمّا».
٩. في «ب»: – «في الدنيا».
١٠. في المطبوع: + «يكن».
١١. في المطبوع: «و يسهل».

في النظرِ[١]، و لَيسَ[٢] عدمُ الحِذْقِ[٣] في الجَدَلِ و إحاطةِ العِلمِ بحُدودهِ و المعرفةِ بغَوامضِ الكلامِ و دَقيقِه و لطيفِ القَولِ في المسائلِ[٤] دليلاً علَى الجَهلِ باللّٰهِ تعالىٰ.

فقالَ: لَيسَ أرىٰ أن أصِلَ معكَ الكلامَ في هذا البابِ الآنَ؛ لأنَّ الغرضَ هوَ القولُ في الغَيبةِ؛ و لكنْ لمّا تَعلَّقَ[٥] بمَذهبٍ غَريبٍ أحببتُ أن أقِفَ عَلَيه، و أنا أعودُ إلىٰ مسألتِيَ الأُولىٰ، و أُكلِّمُكَ في هذا المذهبِ[٦] يَوماً آخَرَ؛ أخبِرْنِي الآنَ: إذا لَم يَكُنِ الإمامُ في تقيّةٍ منكَ فما بالُه لا يَظهَرُ لكَ فيُعَرِّفَكَ نفسَهُ بالمشاهَدةِ، و يُريَكَ مُعجزةً، وَ يُبَيّنَ لكَ كثيراً مِن المشكلاتِ، وَ يؤنِسَكَ بقُربِه، وَ يُعظِّمَ قَدْرَكَ بقَصدِه[٧]، و يُشَرِّفَكَ بمَكانِه إذا كانَ قد أمِنَ منكَ الإغراءَ به، و تَيَقَّنَ ولايتَكَ لهُ ظاهرةً و باطنةً؟! ١١٤

فقلتُ لهُ: أوّلُ ما في هذا البابِ أنّني لا أقولُ:[٨] إنّ الإمامَ عليه السلام يَعلَمُ السرائرَ، و إنّه ممَّن[٩] لا يخفىٰ عَلَيه الضَّمائرُ، فتكونَ قد أخذتَ رَهْني بأنّهُ يَعلَمُ مِنّي ما أعرفُه مِن نَفْسي. و إذا[١٠] لَم يكُنْ ذلكَ مَذهَبي، و كنتُ أقولُ: إنّه يَعلَمُ الظواهرَ

---

١. في «ب»: - «في النظر».
٢. في «د، س»: «فليس».
٣. «الحِذْقُ»: المَهارةُ في كلّ عمل و معرفةُ غَوامضها و دَقائقها. راجع: المصباح المنير، ص ١٢٦ (حذق).
٤. في المطبوع: «المسألة».
٥. في المطبوع: «تعلّقتْ».
٦. في المطبوع: + «بعد هذا».
٧. في «ج»: - «بقصده».
٨. في المطبوع: + «لك».
٩. في المطبوع: «ممّا».
١٠. في «د، س»: «فإذا».

كما يَعلَمُها[١] البَشَرُ، و إن عَلِمَ باطناً فبإعلامِ اللّٰهِ ـ عزَّ وَ جلَّ ـ له خاصّةً علىٰ لسانِ نبيّه صلى اللّٰه عليه و آله بما أودَعَه إيّاه[٢] مِن النُّصوصِ علىٰ ذلكَ، أو بالمَنامِ الذي يَصدُقُ و لا يُخلفُ[٣] أبداً، أو بسببٍ[٤] أذكُرُه غيرِ هذا، فقد[٥] سَقَطَ سؤالُكَ مِن أصلِه؛ لأنَّ الإمامَ إذا فَقَدَ عِلمَ ذلكَ مِن جهةِ اللّٰهِ تَعالىٰ أجازَ عَلَيَّ ما يُجيزُ[٦] علىٰ غَيري ممّن ذَكرتُ، فأوجبَتِ الحكمةُ تقيّتَهُ[٧] مِنّي و إنّما تقيّتُهُ مِنّي علَى الشرطِ الّذي ذَكرتُ آنِفاً، و لم أقطَعْ علىٰ حُصولِه لا مَحالةَ.

و لم أقُلْ: إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ قد أطلَعَ الإمامَ علىٰ باطِني، و عَرّفَهُ حقيقةَ حالي قطعاً، فَتُفرِغَ الكلامَ عليهِ. علىٰ أنّني لَو قَطعتُ علىٰ ذلكَ لَكانَ لِتَرْكِ ظُهورِه لي و تَعَرُّفِه إلَيَّ وجهٌ واضحٌ غيرُ التقيّة؛ و هو أنّه صلى اللّٰه عليه و آله قد عَلِمَ أنّني و جميعَ مَن شارَكني في المعرفةِ لا نَزولُ[٨] عن معرفتِه، و لا نَرجِعُ[٩] عن اعتقادِ إمامتِهِ، و لا نَرتابُ[١٠] في أمرِه ما دامَ غائباً[١١]، و عَلِمَ أنّ اعتقادَنا[١٢] ذلكَ مِن جهةِ الاستدلالِ و مَعَ

---

١. في المطبوع: «يعلم».

٢. في «ب» و المطبوع: «آباؤه».

٣. في «ب» و حاشية «ج»: «ولا يختلف».

٤. في المطبوع: «لسبب».

٥. في «د، س»: «و قد».

٦. في «د» و المطبوع: «يجيزه».

٧. في «ألف، ب، ج، س»: «تفيقها» بدل «تقيّته منّي»، و لم ترد هذه العبارة في «د» أصلاً. و الظاهر أنّ ما أُثبت في المطبوع تصحيف، و لا مفرّ منه؛ لأنّ الكلمة غير مقروءة، و ظاهرها غير موجّهة.

٨. في «ب، د، س»: «لا يزول».

٩. في «ألف، ب، د، س»: «و لا يرجع».

١٠. في «ألف، ب، د، س»: «و لا يرتاب».

١١. في «ب»: + «عنّا».

١٢. في «د»: «اعتقاد».

عدمِ ظهورِه لِحَواسّنا أصلَحُ لَنا في تَعاظُمِ الثوابِ و عُلُوّ المنزلةِ باكتسابِ الأعمالِ؛ إذ كانَ ما يَقَعُ مِن العملِ بالمَشاقّ الشديدةِ أعظمَ ثواباً ممّا يَقَعُ بالسهولةِ و مَعَ[١] الراحةِ. فلمّا عَلِمَ عليه السلام ذلكَ مِن حالِنا وَجَبَ عَلَيه الاستتارُ عَنّا؛ لِنَصِلَ إلىٰ معرفتِه و طاعتِه علىٰ حدّ يَكسِبُنا مِنَ المَثوبةِ أكثرَ ممّا يَكْسِبُنا العِلم به[٢] و الطاعةُ له مَعَ المُشاهَدةِ و ارتفاعِ الشُّبهةِ التي تَكونُ في حالِ الغَيبةِ و الخَواطرِ، و هذا ضِدُّ ما ظَننتَ.

مَعَ أنّ أصلَكَ في اللطفِ يؤيّدُ ما ذَكرناه[٣]، و يوجبُ ذلكَ، و إن[٤] عُلِمَ أنَّ الكفرَ يكونُ مَعَ الغَيبةِ، و الإيمانَ مَعَ الظهورِ؛ لأنّكَ تقولُ: إنّه لا يَجِبُ عَلَى اللّهِ تعالىٰ فِعلُ اللطفِ الذي يَعلمُ أنَّ العبدَ إن فَعَلَ الطاعةَ مَعَ عدمِهِ كانت[٥] أشرفَ منها إذا فَعَلَها ١١٥
مَعَه، فلذلكَ[٦] يَمنعُ[٧] الإمامَ مِن الظهورِ إذا عَلِمَ أنّ الطاعة للإمامِ تكونُ[٨] عندَ غَيبتِه أشرفَ منها عندَ ظُهوره، و لَيسَ يَكْفُر القَومُ به في كِلَا الحالَينِ.[٩] و هذا بَيّنٌ[١٠] لا إشكالَ فيه.

فلمّا وَرَدَ عَلَيه[١١] هذا الجوابُ سَكتَ هُنَيئةً ثُمّ قالَ: هذا لَعَمري جوابٌ يَستمِرُّ

---

١. في المطبوع: «مع» بدون واو العطف.
٢. في «د، س»: - «به».
٣. في «ألف»: «ذكرت».
٤. في «د»: «إلّا إذا» بدل «و إن».
٥. في «د، س»: «كان».
٦. في «ألف» و المطبوع: «فكذلك». و في «س»: «فلذا».
٧. في «ج»: «يمتنع». و في «د، س»: «منع».
٨. في «ب»: «تكون للإمام» بدل «للإمام تكون».
٩. في «د، س»: «كلتا الحالتين».
١٠. في «ب، ج»: - «بيّن».
١١. في «س» و المطبوع: - «هذا».

علَى الأُصولِ التي ذَكرتَها، و الحَقُّ أَولىٰ ما استُعمِلَ.

فقلتُ لهُ: فأنا[١] أُجيبُكَ بَعدَ هذا[٢] بجوابٍ آخَرَ أظنُّه ممّا قد سَمِعتَهُ؛ لأنظُرَ كلامَكَ عليه.

فقالَ:[٣] هاتِ ذلكَ؛ فإنّي[٤] أحبُّ أن أستوفِيَ ما في هذه المسألةِ.

فقلتُ له: إن قلتُ لَكَ:[٥] إنَّ الإمامَ في تقيّةٍ مِنّي و في تقيّةٍ مِمَّن خالَفَني، ما يكونُ كلامُكَ[٦] عليه؟

قالَ: أ فتُطلقُ أنّه في تقيّةٍ مِنكَ كما هوَ في تقيّةٍ مِمَّن خالَفَكَ؟

قلتُ:[٧] لا. قالَ: وما[٨] الفرقُ بَينَ القَولَينِ[٩]؟

فقلتُ:[١٠] الفرقُ بَينَهما[١١] أنّني إذا قلتُ: إنّه في تقيّةٍ مِنّي كما هو في تقيّةٍ مِمَّن خالَفَني، أوهمتُ أنّ خَوفَه مِنّي علىٰ حَدّ خَوفِه مِن عدوّه، و أنّ الذي يَحْذَرُه مِنّي هو الذي يَحْذَرُه مِنه[١٢]، أو مِثله في القُبحِ. فإذا[١٣] قلتُ: إنّه يَتَّقي مِنّي و مِمَّنْ

---

١. في «ألف» و المطبوع: «أنا».

٢. في «ألف» و المطبوع: + «الجواب».

٣. في «ألف»: + «لي».

٤. في «ب»: «فأنا». و في «ج»: «فإنّني».

٥. في «ألف» و المطبوع: - «لك».

٦. في «د، س»: «جوابك».

٧. في «ألف، د، س»: «فقلت له» بدل «قلت».

٨. في المطبوع: «فما».

٩. في «د، س»: «الأمرين».

١٠. في المطبوع: «قلت».

١١. في «ألف، د، س»: «بين القولين» بدل «بينهما».

١٢. في «ج»: «من عدوّه» بدل «منه».

١٣. في «ب، ج، د»: «و إذا».

خالَفَني[١]، ارتَفَعَ هذا الإيهامُ.

قالَ:[٢] فمِنْ أيّ وَجهٍ اتَّقىٰ مِنكَ؟ و مِن أيّ وَجهٍ اتَّقىٰ مِن عدوّه؟ فَصّلْ لِيَ الأمرَينِ حتّى أعرِفَهما.

فقلتُ له: تقيّتُه مِن عدوّه هي لأجلِ[٣] خَوفِه مِن ظُلمِهِ له، و قَصدِه الإضرارَ[٤] به، و حَذَرِه مِن سَعيِه علىٰ دَمِه. و تقيّتُه مِنّي لأجلِ[٥] خَوفِه مِن إذاعَتي علىٰ سَبيلِ السهوِ، أو للتجمُّلِ[٦] و التشرُّفِ بمعرفتِه بالمشاهَدةِ، أو علَى التقيّةِ مِنّي بمَن أوعِزُه إليه مِن إخواني في الظاهرِ، فيُعقِبُه ذلكَ ضرراً عَلَيه. فبانَ الفرقُ بَينَ الأمرَينِ.

فقالَ: ما أنكرتَ أن يكونَ هذا يوجبُ المساواةَ بَينَكَ و بَينَ عدوِّه؛ لأنّه لَيسَ يَثِقُ بكَ كما لا يَثِقُ بعدوِّه؟

١١٦ فقلتُ له:[٧] قد بيّنتُ الفَرقَ و أَوضَحتُهُ، و هذا سؤالٌ[٨] قد سَلَفَ جوابُه، و تَكرارُهُ لا فائدةَ فيه. علىٰ أنّني[٩] أقْلِبُهُ عَلَيكَ فأقولُ لكَ: أ ليسَ قد هَرَبَ رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مِن أعدائِه و اسْتَتَرَ عنهم في الغارِ خَوفاً[١٠] علىٰ نَفسِه مِنهم؟

قالَ:[١١] بلىٰ.

---

١. في «ألف، ج، س»: «و مِن مُخالفي». و في «ب»: «يخالفني» بدل «خالفني».

٢. في «ب، ج، س»: «فقال».

٣. في «د»: «من أجل» بدل «لأجل».

٤. في «ب، ج»: «للإضرار».

٥. في «ج، د، س»: «من أجل» بدل «لأجل».

٦. في «ب، ج، د، س»: «التجمّل».

٧. في «ألف»: – «له».

٨. في المطبوع: + «بيّن».

٩. في «ب، د»: «أنّي».

١٠. في «ألف»: «خوفاً في الغار» بدل «في الغار خوفاً».

١١. في «ألف، د، س»: «فقال».

قلتُ[١] له: فهَل عَرَفَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ حالَ هَرَبِه و مُستَقَرَّه و مَكانَه كمَا عَرَفَ أبو بَكرٍ ذلكَ[٢] بكَونِه[٣] مَعَه؟

قالَ: لا أدري.

قلتُ:[٤] فهَبْ[٥] عَرَفَ عمرُ ذلكَ؛ أ عَرَفَ ذلكَ جميعُ أصحابِه و المؤمِنينَ به؟

قالَ: لا.

قلتُ: فأيُّ فرقٍ كانَ بَينَ أصحابِه الذينَ لَم يَعلَمُوا بهَرَبِه و لا عَرَفوا مَكانَه[٦] و بَينَ أعدائِه الذينَ هَرَبَ مِنهم؟ و هَلّا[٧] أبانَهم مِنَ المشرِكينَ بإيقافِهم علىٰ أمرِه، و لَم يَستُرْ[٨] ذلكَ عنهم كما سَتَرَه عن أعدائِه؟ و ما أنكرتَ أن يكونَ لا فَرقَ بَينَ أوليائِه و أعدائِه، و أن يكونَ قد سَوّىٰ بَينَهم في الخوفِ منهم و التقيَّةِ، و إلّا فما الفَصلُ[٩]؟

فلَم يأتِ بشيءٍ أكثَرَ مِن أنّه جَعَلَ يومئُ إلىٰ مُعتمَدي في الفَرقِ، بَينَما أُلزِمَ و لَم يأتِ به علىٰ وَجهِه، و عَلِمَ مِن نَفسِه العَجزَ عن ذلكَ.

قالَ الشريفُ أبو القاسمِ عليُّ بنُ الحسينِ الموسويُّ: و استزدتُ الشيخَ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ علىٰ هذا الفصلِ مِن هذا المجلسِ حيثُ اعتَلَّ بأنّ غَيبةَ الإمامِ عن

---

١. في «ألف، د»: «فقلت».

٢. في المطبوع: «ذلك أبو بكر» بدل «أبو بكر ذلك».

٣. في المطبوع: «لكونه».

٤. في «ألف، د، س»: + «له».

٥. في «ألف»: «فهل».

٦. في المطبوع: «بمكانه».

٧. في «ب»: «هل» بدل «و هلا».

٨. في المطبوع: + «و لِمَ سَتَر».

٩. في المطبوع: + «بين الأمرين».

أوليائِه إنّما هي لُطفٌ لهُم[١] في وقوعِ الطاعةِ مِنهم[٢] علىٰ وَجهٍ يكونُ به أشرفَ منها عند مشاهَدَتِه.

فقلتُ لهُ: فكيفَ يكونُ حالُ هؤلاءِ الأولياءِ عندَ ظُهورِه عليه السلام ؟ أليسَ يَجِبُ أن يكونَ القديمُ تعالىٰ قد مَنَعَهم اللطفَ في شَرَفِ طاعاتِهم و زيادةِ ثوابِهم؟

فقالَ الشيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: لَيسَ في ذلكَ مَنعٌ لهُم مِنَ اللطفِ؛ علىٰ ما ذَكرتُ ـ مِن قَبلُ ـ أنّه: لا يُنْكَرُ أن يَعلَمَ اللّٰهُ سُبحانَه مِنهم أنّهُ لَو أدامَ سَترَهُ عنهم و أباحَه الغَيبةَ في ذلك الزمانِ بَدَلاً مِن الظهورِ لَفَسَقَ هؤلاءِ الأولياءُ فِسقاً يَستحِقّونَ به مِن العِقابِ ما لا يَفي به[٣] أضعافُ ما يَفوتُهم مِن الثوابِ، فأظهَرَه سُبحانَه لهذه العِلّةِ، و كانَ ما يَقتطِعُهم به عنه مِن العذابِ أردَّ[٤] عَلَيهم و أنفعَ لهم[٥] مِمّا كانُوا يكتسبونَهُ مِن فضلِ الثوابِ، علىٰ ما تقدَّمَ به[٦] الكلامُ. ١١٧

قالَ الشيخُ: و وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّه لا يَستَحيلُ أن يكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ قد عَلِمَ مِن حالِ كثيرٍ مِن أعداءِ الإمامِ عليه السلام أنّهم يؤمِنونَ عندَ ظُهورِه، وَ يَعترفونَ بالحقِّ عندَ مُشاهَدَتِه، و يُسلِّمونَ له الأمرَ، و أنّه إن لم يَظهَرْ في ذلكَ الزمانِ أقاموا علىٰ كفرِهم، و ازدادوا طُغياناً بزيادةِ الشُّبهةِ عليهم، فوَجَبَ في حِكمتِه تعالىٰ إظهارُه لعمومِ الصَّلاحِ.

و لَو أباحَه الغَيبةَ لَكانَ قد خَصَّ[٧] بالصَّلاحِ، و مَنَعَ مِن اللطفِ في تَركِ الكفرِ،

---

١. في «د، س»: – «لهم».

٢. في «ألف، ب، ج»: – «منهم».

٣. في المطبوع: – «به».

٤. في «ج»: «أعود». و الأَرَدُّ: الأَنْفَعُ.

٥. في «ألف»: «بما» بدل «لهم ممّا».

٦. في «ج، د، س»: + «من».

٧. في «ألف»: «خَصّه».

و لَيسَ يجوزُ علىٰ مَذهبِنا في الأصلحِ أن يَخُصَّ اللّٰهُ تعالىٰ بالصَّلاحِ، و لا يَجوزُ أيضاً أن يَفعلَ لطفاً في اكتسابِ بعضِ خَلقِه مَنافعَ تزيدُ علىٰ منافِعِه، إذا[١] كانَ في فِعلِ ذلكَ اللطفِ رفعُ لطفٍ[٢] لجماعةٍ في تركِ القَبيحِ[٣] و الانصرافِ عن الكفرِ به تعالىٰ و الاستخفافِ بحقوقِ أوليائِه عليه السلام؛ لأنَّ الأصلَ و المَدارَ عَلىٰ إنقاذِ العبادِ مِن المَهالكِ، و زَجرِهم عَن[٤] القَبائحِ، و لَيسَ الغرضُ زيادتَهم في المنافعِ خاصَّةً؛ إذْ كانَ الاقتطاعُ بالألطافِ عمّا يوجِبُ دوامَ العقابِ أولىٰ مِن فِعلِ اللطفِ فيما يُستزادُ بهِ[٥] الثوابُ؛ لأنّه لَيسَ يَجِبُ علَى اللّٰهِ تَعالىٰ أن يَفعلَ بعَبدِه ما يَصِلُ مَعَه إلىٰ نفعٍ يَمنعُه مِن أضعافِه مِن النفعِ.

فَكذلكَ[٦] لا يَجِبُ عَلَيه أن يَفعلَ اللطفَ لهُ في النفعِ بما يَمنَعُ غَيرَه مِن أضعافِ ذلكَ النفعِ، و هو إذا سَلَبَهُ هذا اللطفَ لَم يستدرِجْه به إلىٰ فِعلِ القبيحِ، و متىٰ فَعَلَه حالَ بَينَ غَيرِه و بَينَ منافِعِه، و مَنَعَه مِن لطفِ ما يَنصرِفُ به عَن القبيحِ، و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما بَيَّنّاه كانَ هذانِ الفصلانِ يُسقِطانِ هذه الزيادةَ.

---

١. في المطبوع: «إذ».

٢. في المطبوع: «لطفه».

٣. هكذا في «ألف، ج، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «القبح».

٤. في المطبوع: «من».

٥. في المطبوع: + «من».

٦. في «ألف» و المطبوع: «و كذلك».

الفصل التاسعُ و الأربعونَ

[كلامُ الفَضلِ بنِ شاذانَ في الدَّلالة علىٰ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام]

و مِن حِكاياتِ الشَّيخ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ قالَ: سُئلَ أبو محمّدٍ الفضلُ بن شاذانَ النيسابوريُّ رحمه اللّٰه فَقيلَ[١] له: ما الدَّليلُ علىٰ إمامةِ أميرِ المؤمنينَ عليّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام[٢]؟

فقالَ: الدليلُ علىٰ ذلكَ مِن كتابِ اللّٰه ـ عزَّ وَ جلَّ ـ و مِن[٣] سُنّةِ نبيّه صلى اللّٰه عليه و آله، و مِن إجماعِ المسلمينَ.

فأمّا[٤] كتابُ اللّٰهِ ـ عزّ و جلّ ـ فقولُهُ[٥] ﴿**يا أيُّها الَّذينَ آمَنُوا أطيعُوا اللّٰهَ وَ أطيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولى الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾[٦]، فدَعانا[٧] سُبحانَه إلىٰ إطاعةِ أولي الأمرِ كما دَعانا إلىٰ طاعةِ نَفسِه و طاعةِ رسولِه، فاحتَجنا إلىٰ معرفةِ أولي الأمرِ كما وَجَبَت علينا[٨] معرفةُ

---

١. في المطبوع: «قيل».

٢. في «ألف، د»: - «عليّ بن أبي طالب». و في «س»: - «بن أبي طالب».

٣. في «د، س»: - «من».

٤. في «ج»: + «من».

٥. في المطبوع: «قوله».

٦. النساء (٤): ٥٩.

٧. في «ألف»: «فدعا».

٨. في «د، س»: «احتجنا إلى» بدل «وجبت علينا».

اللّٰهِ تعالىٰ وَ معرفةُ الرَّسولِ[١] صلى اللّٰه عليه و آله، فنظَرْنا في أقاويلِ الأُمَةِ فوجدناهم قد اختَلَفوا في أولي الأمرِ، و أجمَعوا فيٰ الآيةِ علىٰ ما يوجِبُ كونَها في عليِّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام . فقالَ بعضُهم: أولو الأمرِ هم[٢] أُمَراءُ السَّرايا. و قالَ بعضُهم: هُم العلماءُ. و قالَ بعضُهم: هُم القُوّامُ علَى الناسِ، و الآمِرونَ بالمعروفِ و الناهونَ عَن المُنكرِ. و قالَ بعضُهُم: هُم أميرُ المؤمِنينَ[٣] و الأئمّةُ مِن ذرّيّتِه عليه السلام.

فسألْنا الفِرقةَ الأُولىٰ فقُلنا لهم: أ لَيسَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام مِن أُمَراءِ السَّرايا؟ فقالُوا: بَلىٰ.

فقُلنا للثانية: أ لَم يَكُنْ[٤] عليٌّ[٥] عليه السلام مِن العُلَماءِ؟ قالوا: بَلىٰ.

و قُلنا[٦] للثالثة: أ لَيسَ عليٌّ عليه السلام قد كانَ مِن القُوّامِ علَى النـاسِ بـالأمرِ بالمعروفِ و النهيِ عَن المُنكَرِ؟

فقالُوا: بَلىٰ.

فصارَ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام مَعنيّاً بالآيةِ باتّفاقِ الأُمّةِ وَ اجْتماعِها[٧]، و تَيَقَّنّا ذلكَ بإقرارِ المخالفِ لنا في إمامتِه و الموافِقِ عَلَيها، فوَجَبَ أن يكونَ إماماً بهذه ١١٩
الآيةِ؛ لوجودِ الاتّفاقِ علىٰ أنّه مَعنيٌّ بها، و لَم يَجِب العُدولُ إلىٰ غَيرِه و الاعترافُ بإمامتِه؛ لوجود الاختلافِ في ذلكَ وَ عدمِ الاتّفاقِ و ما يَقومُ مَقامَه مِن[٨] البُرهانِ.

---

١. في «د» و المطبوع: «رسوله» بدل «الرسول».

٢. في «ألف، س»: – «هم».

٣. في «ب، ج»: + «عليّ بن أبي طالب». و في المطبوع: «عليّ بن أبي طالب» بدل «أمير المؤمنين».

٤. في «ألف»: «أ ليس» بدل «أ لم يكن».

٥. في «ألف»: + «بن أبي طالب». و في «ب»: – «عليّ». و في «د، س»: «أمير المؤمنين» بدله.

٦. في «ب، د، س»: «فقلنا».

٧. في المطبوع: «و إجماعها».

٨. في «ألف» و المطبوع: «في».

و أمّا السُّنّةُ فإنّا وَجَدْنا النبيَّ [١] صلى اللّٰه عليه و آله استَقضىٰ عليّاً عليه السلام علَى اليَمَنِ، وَ أمَّرَه علَى الجُيوشِ، و وَلّاهُ الأموالَ، و أمَرَه بأدائِها إلىٰ بَني جُذَيمةَ الذينَ قَتَلَهم خالدُ بنُ الوَليدِ ظُلماً، و اختارَه عليه السلام لأداءِ رسالاتِ اللّٰهِ سُبحانَه و الإبلاغِ عنه في سورةِ بَراءةٍ، و استخلَفَه عندَ غَيبته علىٰ مَن خَلَفَ، و لم نَجِدِ [٢] النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله سَنَّ هذه السُّنَنَ في [٣] غَيرِه، و لا اجتَمعَت هذه السُّنَنُ في أحَدٍ بَعدَ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله كما اجتَمعَت [٤] في عليّ عليه السلام، و سُنّةُ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله بَعدَ مَوتِه واجبةٌ كوجوبِها في حياتِه، و إنّما تَحتاجُ الأُمّةُ إلَى الإمامِ [٥] لهذه الخِصالِ التي ذَكَرناها [٦]، فإذا وَجَدناها في رَجُلٍ قد سَنَّها الرسولُ صلى اللّٰه عليه و آله فيه كانَ أَولىٰ بالإمامةِ مِمّن لَم يَسُنَّ النبيُّ صلى اللّٰه عليه و آله فيه شَيئاً مِن ذلكَ.

و أمّا الإجماعُ: فإنّ إمامتَه تَثبُتُ مِن جهتِه مِن وجوهٍ:

منها: أنّهم قد أجمَعوا جَميعاً علىٰ [٧] أنَّ عليّاً عليه السلام قد كانَ إماماً و لَو يَوماً واحِداً، و لَم يَختَلِفْ في ذلكَ أصنافُ أهلِ [٨] المِلّةِ، ثُمّ اختَلَفوا فَقالَت طائفة: كانَ إماماً في وقتِ كَذا و كَذا [٩]. و قالَت طائفةٌ: بَلْ [١٠] كانَ إماماً بَعدَ النبيِّ صلى اللّٰه عليه

---

١. في «د»: «رسول اللّٰه» بدل «النبيّ».
٢. في «ألف، د، س»: «و لم يوجد».
٣. في «ب»: + «أحد».
٤. في «ج»: «إلّا» بدل «كما اجتمعت».
٥. في «د، س»: «الأمير».
٦. في «ألف، د»: «ذكرنا».
٧. في «ج، د»: – «جميعاً على». و في «ألف، ب، س»: – «على».
٨. في «د»: – «أهل».
٩. في المطبوع: «دون وقت كذا» بدل «و كذا».
١٠. في المطبوع: – «بل».

و آله في جَميعِ أوقاتِه. و لَم تَجتمعِ الأُمّةُ علىٰ غَيرِه أنّه كانَ إماماً في الحقيقةِ طَرْفةَ عَينٍ، و الإجماعُ أحَقُّ أن يُتَّبَعَ مِن الخِلافِ.[١]

و منها: أنّهم أجمَعوا جميعاً علىٰ[٢] أنَّ عليّاً عليه السلام كانَ يَصلُحُ للإمامةِ، و أنَّ الإمامةَ تَصلُحُ لِبَني هاشم، وَ اختَلَفوا في غَيرِه: فقالت[٣] طائفةٌ: لَم تَكُن تَصلُحُ لغَيرِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام و لا تَصلُحُ لغَيرِ بَني هاشمٍ. و الإجماعُ حَقٌّ لا شُبهةَ فيه، و الاختلافُ لا حُجّةَ فيه. و مِنها: أنّهم أجمَعوا علىٰ أنَّ عليّاً عليه السلام ١٢٠
كانَ بَعدَ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله ظاهرَ العدالةِ واجبةً له الوَلايةُ، ثُمّ اختَلفوا فقالَ قَومٌ: إنّه كانَ مَعَ ذلكَ معصوماً مِن الكبائِر و الضلالِ. و قالَ آخَرونَ: لَم يَكُ[٤] معصوماً؛ و لكِن كانَ عَدلاً بَرّاً تَقيّاً علَى الظاهِرِ[٥]، لا يَشوبُ ظاهِرَه الشَّوائبُ. فحَصَلَ الإجماعُ علىٰ عَدالتِه، وَ اختَلَفوا في نَفيِ العصمةِ عنه. ثُمّ أجمَعوا[٦] جميعاً علىٰ أنَّ أبا بكرٍ لَم تُكِن[٧] معصوماً، و اختَلَفوا في عدالتِه، فقالَت طائفةٌ: كانَ عَدلاً. وَ قالَ آخرونَ[٨]: لَم يَكُن عَدلاً؛ لأنّه أخَذَ ما لَيسَ له. فمَن أجمَعوا علىٰ عَدالتِه و اختَلَفوا في عصمتِه أَولىٰ بالإمامةِ وَ أحَقُّ[٩] مِمّنِ اختَلَفوا في عَدالتِه و أجمَعوا علىٰ نَفيِ العصمةِ عنه.

---

١. في «ب»: «الاختلاف».
٢. في «ألف»: - «على».
٣. في «ج» و المطبوع: «و قالت».
٤. في «ألف، د، س»: «لم يكن».
٥. في «ألف»: «ظاهراً» بدل «على الظاهر».
٦. في المطبوع: + «كلّهم».
٧. في المطبوع: «لم يك».
٨. في المطبوع: «و قالت أُخرى» بدل «و قال آخرون».
٩. في المطبوع: - «و أحقّ».

الفصلُ الخَمسونَ

[مُناظَرةٌ مَعَ المعتزلِة حولَ شَجاعِة عليّ عليه السلام]

و مِن حكاياتِ الشَّيخِ ـ أدامَ اللّهُ عِزَّه ـ و كلامِه؛ حَضَرَ الشَّيخُ[1] مجلسَ أبي منصورِ بنِ المرزبانِ، و كانَ بالحضرةِ جماعةٌ مِن متكلّمِي المعتزلةِ، فَجَرىٰ كلامٌ و خَوضٌ في شَجاعةِ الإمامِ، و هَل ذلكَ شرطٌ يَجِبُ في الإمامةِ أم لا يَجِبُ؟ و مَضىٰ فيه طرفٌ علىٰ سبيلِ المُذاكَرَةِ. فقالَ أبو بكرِ بنُ صَرايا:[2] عندي أنَّ أبا بكرٍ الصدّيقَ كانَ مِن شُجعانِ العَربِ و متقدّميهم[3] في الشَّجاعةِ.

فقالَ له[4] الشيخُ ـ أدامَ اللّهُ عِزَّه ـ: مِن أينَ حَصَلَ ذلكَ عندكَ؟ و بأيِّ وجهٍ عرفتَهُ؟

فقالَ: الدلالةُ[5] علىٰ ذلكَ: أنّه رأىٰ قتالَ أهلِ الرّدّةِ[6] وَحدَه في نَفَرٍ مَعَه، و خالفَه علىٰ رأيِه في ذلكَ جُمهورُ[7] الصحابةِ، و تَقاعَدوا عن نُصرتِه. فقالَ: أما وَ اللّهِ، لَو

---

١. في «ألف، ج»: – «الشيخ».

٢. في «ألف»: «صوابا». و في «ب، د»: «صراما». و في «س»: «جرانما»، و لم نعثر له على ترجمة في كتب الرجال و التراجم و الأنساب.

٣. في «ألف، د»: «و متقدّمهم».

٤. في «ألف، ب»: – «له».

٥. في «ب» و المطبوع: «الدليل».

٦. «الرِّدَّة»: الارتداد، و هي الرجوع عن الطريق؛ لكن «الردّة» تختصّ بالكفر، و «الارتداد» يستعمل فيه و في غيره. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٧؛ المفردات، ج ١، ص ٣٤٩ (ردد).

٧. في «ألف، د، س»: «الجمهور من» بدل «جمهور».

مَنَعوني عِقالاً[١] لَقاتَلتُهم، و لَم يَستوحِشْ مِن اعتزالِ القومِ له، و لا ضَعَّفَ ذلكَ نفسَه، و لا مَنَعَه مِن التصميمِ علىٰ حَربِهم. فلَولا أنّه كانَ مِن الشَّجاعةِ علىٰ حدّ يَقصُرُ الشُّجعانُ عنه لَما أظهرَ هذا القولَ عندَ خِذْلانِ القومِ له.

١٢١ فقالَ[٢] الشيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزّه ـ: ما أنكرتَ علىٰ مَن قالَ لكَ: إنّكَ لَم تَلجأْ إلىٰ معتمَدٍ عليهِ في هذا البابِ؛ و ذلكَ أنّ الشَّجاعةَ لا تُعرَفُ بالحسِّ لصاحِبِها فَقَط، و لا بادّعائِهَا، و إنّما هي شيءٌ في الطَّبعِ يَمُدُّه الاكتسابُ، و الطريقُ إليها أحدُ أمرَينِ:[٣]

إمّا الخبرُ عنها مِن جهةِ علّامِ الغيوبِ المُطَّلِعِ علَى الضَّمائرِ[٤] ـ جَلَّت عظمتُهُ ـ[٥] فيُعلِمُ خَلقَه حالَ الشُّجاعِ، و إن لَم يَبدُ مِنه فِعلٌ يُستدلُّ به عليها.

و الوجهُ الآخَرُ: أن يَظهَرَ مِنه أفعالٌ تُعلَمُ بها حالُه؛ كمُبارَزةِ الأقرانِ، و مُقاوَمةِ الشُّجعانِ، وَ مُنازَلةِ الأبطالِ، و الصبرِ عندَ اللِّقاءِ، وَ تَركِ الفِرارِ عندَ تحقُّقِ[٦] القِتالِ. وَ لا يُعلَمُ ذلكَ أيضاً بأوّلِ وَهْلةٍ، و لا بواحدةٍ مِن الفِعلِ، حتّى يتكرَّرَ[٧] ذلكَ علىٰ حدٍّ يتميّزُ به صاحبُه مِمّن حَصَلَ له ذلكَ اتّفاقاً. أو علىٰ سبيلِ الهَوَجِ[٨] و الجهلِ بالتدبيرِ.

و إذا كانَ الخبرُ عن[٩] اللّٰهِ تَعالىٰ بشَجاعةِ أبي بَكرٍ معدوماً، و كانَ هذا الفعلُ

---

١. «العِقال»: القَلوصُ الفتيّةُ من الإبلِ. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٤٥٩ (عقل).

٢. في المطبوع: + «له».

٣. في المطبوع: «الأمرين».

٤. في «ألف»: «السرائر العالم بالضمائر» بدل «الضمائر».

٥. في المطبوع: - «جلّت عظمته».

٦. في «ألف، ج، د، س»: «تحقيق».

٧. في «ح»: «يكون».

٨. «الهَوَج»: الحمق و الطيش و التسرّع. و الأهوجُ: الأحمقُ. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ٦٥؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٣٩٤ (هوج).

٩. في المطبوع: «من».

الدالُّ علَى الشَّجاعةِ غيرَ موجودٍ للرَّجُلِ[١]، فكيفَ يَجوزُ لعاقلٍ أن يَدَّعِيَ له الشَّجاعةَ بقَولِ قاله[٢]، لَيسَ مِن دَلالتِها[٣] في شيءٍ عندَ أحَدٍ مِن أهلِ النَّظرِ و التحصيل؟ لا سِيَّما و دلائلُ جُبنِه و هَلَعِه[٤] و خَوفِه و ضَعفِه أظهَرُ مِن أن يُحتاجَ فيها إلَى التأمُّلِ؛ وَ ذلكَ أنَه لَم يُبارِزْ قَطُّ قِرْناً[٥]، و لا قاوَمَ بَطَلاً[٦]، و لا سَفَكَ بيدِه دَماً، و قد شَهِدَ مَعَ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مَشاهِدَه، فكانَ[٧] لكلِّ واحدٍ مِن الصَّحابةِ أثرٌ في الجهادِ إلّا له، وَ فَرَّ في يومِ أُحُدٍ، و انهَزَمَ في يومِ خَيبَرَ، و وَلَّى الدُّبُرَ ﴿يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعانِ﴾[٨] و أسلَمَ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله في هذه المَواطنِ مَعَ ما كَتَبَ اللّٰهُ تعالىٰ عَلَيه[٩] الجِهادَ؛ فكيفَ تَجتمعُ دلائلُ الجُبنِ و دلائلُ الشَّجاعةِ لرجُلٍ واحدٍ في وقتٍ واحدٍ، لَولا أنّ العصبيَّةَ تَميلُ بالعبدِ إلَى الهَوىٰ؟!

و قالَ له[١٠] رَجلٌ مِن طِيابِ الشيعةِ كانَ[١١] حاضراً: عافاكَ اللّٰهُ! أيُّ[١٢] دليلٍ هذا؟ و كيفَ تَعتمدُ[١٣] عليه و أنتَ تَعلَمُ أنَّ الإنسانَ قد يَغضَبُ فيقولُ: لو سامَني هذا ١٢٢

---

١. في «ج»: «في الرجل».

٢. في «ج»: + «و». و في المطبوع: + «هو».

٣. في «ج»: «الدلالة».

٤. «الهَلَعُ»: أفحشُ الجزع. و قيل: هو أشدّ الجزع و الضجر. و قيل: الحرص. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٣٠٨؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٦٩؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٣٧٤ (هلع).

٥. «القِرْنُ»: الكفو و النظير في الشجاعة و الحرب، و من يقاومك في علم أو قتال. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٥٥؛ المصباح المنير، ص ٥٠١ (قرن).

٦. في «د، س»: «قاهر قطّ» بدل «قاوم بطلاً». و «البَطَل»: الشجاع. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٦ (بطل).

٧. في «ألف، د، س»: «و كان».

٨. آل عمران (٣): ١٥٥ و ١٦٦؛ الأنفال (٨): ٤١.

٩. في «ب، ج، د»: + «من».

١٠. في «ب، س»: – «له».

١١. في «د» و المطبوع: «و كان».

١٢. في «ألف»: «و أيّ».

١٣. في المطبوع: «يعتمد».

السلطانُ هٰذا[١] الأمرَ ما قَبِلتُهُ، و أنّ عندَنا لَشَيخاً ضعيفَ الجسمِ ظاهرَ الجُبنِ يُصَلّي بنا في مسجدِنا، فما[٢] يَحدُثُ أمرٌ يُضجِرُه وَ يُنكِرُه إلّا قالَ: وَ اللّهِ لَأصبرنَّ علىٰ هذا، و[٣] لَأُجاهدنَّ فيه و لَو اجتَمعَت علَيَّ[٤] رَبيعةُ و مُضَرُ.

فقالَ: ليسَ الدليلُ[٥] علَى الشَّجاعةِ ما ذَكرتُ دونَ غيرِه، و الذي اعتمَدنا عَلَيه يَدُلُّ كما يَدُلُّ العقلُ[٦] و الخبرُ؛ و وجهُ الدَّلالةِ مِنه[٧] أنَّ أبا بكرٍ باتّفاقٍ[٨] لَم يَكُنْ مَوْوفَ العقلِ و لا غَبيّاً[٩] ناقصاً، بَلْ كانَ بالإجماعِ مِن العُقلاء، و كانَ بالاتّفاق جَيّدَ الآراءِ، فلَولا أنّه كانَ واثقاً مِنْ نفسِه[١٠] عالِماً بصَبرِه و شَجاعتِه لَما قالَ هذا القولَ بحضرةِ المُهاجرين و الأنصارِ، و هو لا يأمَنُ أن يُقيمَ[١١] القومُ علىٰ خِلافِه فيَخذُلونَه[١٢] وَ يَتأخَّرونَ[١٣] عنه، و يَعجِزُ[١٤] هوَ[١٥] لجُبنِه أن لَو كانَ الأمرُ علىٰ مَا

---

١. في المطبوع: «لهذا».

٢. في المطبوع: «فلا».

٣. في «ب» و المطبوع: «أو» بدل الواو.

٤. في «ب»: «فيه» بدل «عليّ». و في «ج، د، س»: + «فيه».

٥. في المطبوع: «الدلائل».

٦. في «ب، ج، س»: «الفعل».

٧. في «ب»: «فيه». و في «س»: «عنه».

٨. في «ألف، ب»: - «باتّفاق».

٩. في «د»: + «و». و في المطبوع: + «ولا». و «الغَبي»: ضدّ الذكي و الفَطِن. راجع: المصباح المنير، ص ٤٤٢ (غبو).

١٠. في «ألف، د، س»: «بنفسه» بدل «من نفسه».

١١. في «ج»: «أن تقيم». و في المطبوع: «أن يقوم».

١٢. في «ألف، س»: «فيخذلوه».

١٣. في «ألف، د»: «و يتأخّروا».

١٤. في «د، س»: + «عنه».

١٥. في «ألف، ج»: + «عنه».

ادَّعَيتُموه عَلَيه فيَظهَرُ مِنه الخُلفُ في قَولِه، و لَيسَ يَقَعُ هذا مِن عاقلٍ حكيمٍ. فلمّا ثَبتَت حكمةُ أبي بكرٍ دلَّ مقالُه الذي حَكيناه علىٰ شَجاعتِه كما وَصَفناه.

فقالَ له الشَّيخُ: لَيسَ تسليمُنا لعقلِ أبي بكرٍ و جَودَةِ رأيِه تسليماً لِما ادَّعيتَ مِن شَجاعتِه بما[١] روَيتَ عنه من القولِ، و لا يوجبُ ذلكَ في عُرفٍ و لا عقلٍ و لا سُنَّةٍ و لا كتابٍ؛ و ذلكَ أنّه و إن[٢] كانَ علىٰ ما ذَكرتَ مِن الحكمةِ فلَيسَ بممتنعٍ[٣] أن يأتيَ بهذا القولِ مَعَ جُبنه و خَوفِه و هَلَعِه[٤] لِيُشَجِّعَ أصحابَه، و يَحُضَّ المتأخِّرينَ عنه علىٰ نُصرته، و يَحُثَّهم علىٰ جِهادِ عدوِّه، و يُقوّي عزمَهم علىٰ مَعونَتِه، وَ يَصْرِفَهم عن رأيِهم في خِذْلانِه.

و هكذا يَصنَعُ الحُكماءُ في تدبيراتِهم؛ فيُظهِرونَ[٥] مِن الصبرِ ما لَيسَ عندهُم، و مِن الشَّجاعةِ ما لَيسَ في طَبائعِهم، حتّىٰ يَمتَحِنوا الأمرَ، و يَنظُروا عواقِبَه؛ فإن استجابَ المتأخّرونَ عنهم، و نَصَرَهم الخاذلونَ لهم، وَكَلوا الحربَ إليهم، و عَلَّقوا الكُلْفةَ بهم؛ و إن أقاموا علَى الخِذْلانِ، و اتَّفَقوا علىٰ تَركِ النُّصرةِ لهم، و العُدولِ ١٢٣
عن[٦] مَعونتهم، أظهَروا مِن الرأيِ خِلافَ ما سَلَفَ، و قالُوا[٧]: قد كانَت الحالُ موجِبةً للقتالِ، و كانَ عزمُنا علىٰ ذلكَ تامّاً فلمّا رَأَينا أشياعَنا و عامّةَ أتباعِنا يَكرهونَ ذلكَ أَوجبَتِ الضرورةُ إعفاءَهم عمّا يَكرهونَ، و التدبيرَ لهم بما يؤثِرونَ: و هذا أمرٌ قد

---

١. في المطبوع: «كما».

٢. في المطبوع: «لو» بدل «و إن».

٣. في «ب»: «يمنع». و في «د، س»: «يمتنع».

٤. تقدّم معنى «الهَلَع» بُعيد هذا.

٥. في «ألف»: «يظهرون» بدون الفاء. و في «ج»: «فيظهروا».

٦. في المطبوع: «من».

٧. في «د، س»: «فقالوا».

جَرَت به عادةُ[١] الرؤساءِ في كلِّ زمانٍ، و لَم يَكُ[٢] تَنقُّلُهم مِن رأيٍ إلىٰ رأيٍ مُسقطاً لأقدارِهم عندَ الأنامِ.

فلا يُنكَرُ أن يكونَ أبو بكرٍ إنّما أظهَرَ التصميمَ علَى الحربِ[٣] لِحَثِّ القومِ علىٰ موافقتِه في ذلكَ، و لَم يُبدِ لهم جزعَه لئلّا يزيدَ ذلكَ في فَشَلِهم[٤]، و يَقوىٰ بهِ رأيَهم، و اعتمَدَ علىٰ أنّهم إن صاروا[٥] إلىٰ أمرِه، و نَفَعَ هذا التدبيرُ في تمامِ غرضِه، فقد بَلَغَ المرادَ، و إن لَم يَنجَعْ[٦] ذلكَ عَدَلَ عَن الرأيِ الأوّلِ، كما وَصَفناه مِن حالِ الرؤساءِ في تدبيراتِهم.

علىٰ أنّ أبا بكرٍ لَم يُقسِمْ باللّٰهِ تعالىٰ فِي قِتالِ أهلِ الرِّدّةِ[٧] بنفْسِه، و إنّما أقسَمَ[٨] بأنصارِه الذينَ اتَّبعوه علىٰ رأيِه، و لَيسَ في يمينِه باللّٰهِ سُبحانَه لَيُنفِذَنَّ خالداً و أصحابَه ليَصِلُوا بالحربِ دليلٌ علىٰ شَجاعتِه في نَفسِه.

و شيءٌ آخَرُ؛ و هو أنّ أبا بكرٍ قالَ هذا القَولَ عندَ غضبِه لمُباينَةِ القَومِ له، و لا خِلافَ بَينَ ذَوِي العقولِ أنَّ الغَضبانَ[٩] يَعْتَريهِ عندَ غضبِه مِن هَيَجانِ الطّباعِ ما يُفسِدُ عَلَيه رأيَه حتّى يُقدِمَ مِن القولِ علىٰ ما لا يَفي به عندَ سُكونِ نفْسِه، وَ يَعملَ

---

١. في «ألف، ج، س»: «عادات».

٢. في «ألف، ب»: «و لم يكن».

٣. في «ألف»: + «إلّا».

٤. «الفَشَل»: الجُبن، و الضعف، و التراخي. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٤٩ (فشل).

٥. في المطبوع: «ساروا» بالسين المهملة.

٦. في «س»: «لم ينفع». و قوله: «لم ينجع»؛ أي: لم ينفع، أو: لم يؤثّر. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٤٨ (نجع).

٧. تقدّم معنى «أهل الردّة» في بداية هذا الفصل.

٨. في المطبوع: + «في قتالهم».

٩. في المطبوع: + «قد».

مِن الأعمالِ ما يَندَمُ عَلَيه عندَ زوالِ الغضبِ عنه، وَ لا يكونُ في وقوعِ ذلكَ منهُ دليلٌ علىٰ فَسادِ عقلِه و وجوبِ إخراجِه عن جُملةِ أهلِ التدبيرِ.

و قد صَرَّحَ بذلكَ الرجلُ[١] في خطبتِه المشهورةِ عنه التي لا يختلفُ اثنانِ فيها[٢]، و أصحابُه خاصّةً يقولونَ بها، و يَجعلونَها مِن مفاخِرِه، حيثُ يَقولُ: إنّ رَسولَ اللّٰهِ خَرَجَ مِن الدُّنيا و لَيسَ أحَدٌ مِن الأُمّةِ[٣] يُطالِبُه بِضَربةِ سَوطٍ، فما فَوقَها.[٤] و كانَ عليه السلام مَعصوماً مِن[٥] الخَطَإ[٦]؛ تأتيهِ المَلائِكةُ بالوَحيِ، فلا تُكَلِّفُوني ما كُنتُم تُكَلِّفُونَه؛ فإنّ لِيَ شَيطاناً يَعتَريني عِندَ غَضَبي، فإذا رَأَيتُموني مُغضَباً فاجتَنِبُوني، لَا أُؤثِّر في أَشعارِكُم و أَبشارِكُم.[٧] ١٢٤

فقد أعذَرَ هذا الرجلُ إلَى القومِ[٨] فيما يأتيهِ عندَ غضبِه مِن قولٍ و فِعلٍ[٩]، و دَلَّهم علَى الحالِ فيه، فلذلكَ أَمِنَ مِن نَكيرِ المهاجرينَ و الأنصارِ عَلَيه مَقالَه عندَ غضبِه مَعَ إحاطةِ العِلمِ مِنهم بما لَحِقَه[١٠] في الحالِ مِن خِلافِ المخالفينَ عَلَيه حتّى بَعَثَه علىٰ ذلكَ المَقالِ. فلم يأتِ بشيءٍ.

---

١. في المطبوع: «الرجل بذلك» بدل «بذلك الرجل».
٢. في المطبوع: «فيها اثنان» بدل «اثنان فيها».
٣. في «ب»: – «من الأُمّة».
٤. في المطبوع: «فوق».
٥. في المطبوع: «عن».
٦. في «ج»: «الخطايا».
٧. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.
٨. في المطبوع: + «و أنذرهم».
٩. في «ألف»: «أو فعل».
١٠. في «ألف»: «يلحقه».

الفصلُ الحادي و الخَمسونَ

[في دفعِ شُبهةِ أمر النبيّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه في مرضه أبا بكر بالصلاة]

و مِن كلامِ الشَّيخِ ـ أدامَ اللّٰهَ عِزَّه ـ أيضاً؛ سُئلَ عن صلاةِ أبي بكرٍ بالناسِ؛ هَل كانَت عن أمرِ النبيّ صلى اللّٰه عليه و آله، أم عن غيرِ أمرِه؟

فقالَ: الذي صَحَّ في ذلكَ و ثَبَتَ: أنّ عائشةَ قالَت: مُروا[1] أبا بَكرٍ أن يُصلِّيَ بالناسِ. وَكَانَ[2] الأمرُ بذلكَ مِن جِهَتِها في ظاهرِ الحالِ، و ادَّعَى المخالفونَ أنّها إنّما[3] أمَرَت بذلكَ عَن النبيّ صلى اللّٰه عليه و آله، و لَم تَثبُتْ لهم هذه الدَّعوىٰ بحُجّةٍ يَجِبُ قَبولُها.

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عزَّه ـ: و الدليلُ علىٰ أنَّ الأمرَ كانَ مُختَصّاً بعائشةَ دونَ النبيّ صلى اللّٰه عليه و آله قَولُ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله لها عِندَ إفاقتِه مِن غَشيَتِه ـ و قد سَمِعَ صَوتَ أبِي بَكرٍ في المِحرابِ ـ: «إنّكُنَّ لَصُوَيحِباتُ يوسُفَ»، و مُبادَرَتُه مُعَجّلاً مُعتَمِداً عَلىٰ أميرِ الْمؤْمِنينَ عليه السلام و الفَضلِ بنِ العَبّاسِ، و رِجلاه تَخُطّانِ الأرضَ مِن الضَّعفِ حَتّىٰ نَحّىٰ أَبا بَكرٍ عَن المِحرابِ.

---

١. في «ألف»: «قوموا».

٢. في المطبوع: «فكان».

٣. في «ب، ج»: - «إنّما».

وَ لَو كانَ[١] هو الذي أمَرَه بالصلاةِ لَما رَجَعَ باللَّوْمِ علىٰ أزواجِه في ذلكَ، و لا بادَرَ و هو علَى الحالِ التي وَصَفناها حتّى صَرَفَه عَن الصلاةِ، و لَكانَ قد أقرَّه لِيَقضيَ[٢] فَرْضَه، و يُتِمَّ الصلاةَ، و في صَرْفِه له و قولِه لعائشةَ ما ذَكرناه دليلٌ علىٰ صحّةِ ما وَصَفناه. ١٢٥

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: و قد تَعلّقَ القَومُ في تأويلِ قولِ النّبيّ صلى اللّٰه عليه و آله: «إنّكُنَّ لَصُوَيحِباتُ يوسُفَ» بشيءٍ يَدُلُّ علىٰ جَهلِهم، فقالوا: إنّ لهذا القَولِ مِن النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله سبباً معروفاً؛ و هو: أنّه صلى اللّٰه عليه و آله قالَ: «مُرُوا[٣] أبا بَكرٍ». فقالَت عائشةُ: يا رَسولَ اللّٰهِ، إنّ أبا بَكرٍ رَجُلٌ أسيفٌ، فإن قامَ[٤] مَقامَكَ لَم يَملِكِ الْعَبرَةَ، فمُرْ عُمَرَ أن يُصَلِّيَ بِالنّاسِ، فقالَ النَّبيُّ صلى اللّٰه عليه و آله لها عِندَ خِلافِها عَلَيه: «إنّكُنَّ لَصُوَيحِباتُ يُوسُفَ».

و قد كانَ اعتَرَضَ علَيَّ بهذا الكلامِ شَيخٌ مِن مشايخِ أصحابِ[٥] الحديثِ، و اعتمَدَه، فقلتُ له:

أوّلُ ما في هذا البابِ: أنّكَ قد اعتَرَفتَ بخِلافِ عائشةَ للنبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله و رَدِّها عَلَيه أمْرَهُ، حتّىٰ أنكَرَ عَلَيها ذلكَ، و في الاعترافِ به شهادةٌ مِنكَ عَلَيها بالمعصيةِ للّٰهِ تَعالىٰ و لِرَسولِه صلى اللّٰه عليه و آله، و هذا أعظَمُ مِمّا تُنكِرونَه عَلَى الشيعةِ مِن شهادتِهم عَلَيها بالمعصيةِ بَعدَ النبي صلى اللّٰه عليه و آله عندَ مُحارَبتها لأميرِ المؤمِنينَ صلى اللّٰه عليه و آله .

و الثاني: أنّهُ لا خِلافَ أنّ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله كانَ مِن أحكمِ الحُكَماءِ

---

١. في المطبوع: «فلو».

٢. في «ب، ج»: «حتّى يقضي». و في المطبوع: «حتّى ليقضي».

٣. في المطبوع: «قَدِّموا».

٤. في «د، س»: + «في».

٥. في المطبوع: «أهل».

و أفصح الفُصَحاءِ، و لَم يكُن يُشَبِّه الشيءَ بخِلافِه، و يُمثِّلُه بضدِّه، و إنّما كانَ يَضَعُ المَثَلَ في مَوضِعِه، فلا يَخرِمُ مِمّا مَثَّلَه به في معناه شَيئاً، و نَحنُ نَعلَمُ أنّ صُوَيحِباتِ يوسُفَ إنّما عَصَينَ اللّهَ و خالَفنَه؛ بأن أرادَت كلُّ واحدةٍ مِنهنَّ مِن يوسُفَ عليه السلام ما أرادَتهُ الأُخرىٰ، و فُتِنَت به كما فُتِنَت به[1] صاحبَتُها، و بذلكَ نَطَقَ القرآنُ؛ قالَ اللّهُ ـ عزَّ وَ جلّ ـ: ﴿فَلَمّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَ قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَ قُلْنَ حَاشَ لِلّهِ مَا هَـذَا بَشَراً إِنْ هَـذَا إِلّا مَلَكٌ كَرِيمٌ * قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ وَ لَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَ لَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَ لَيَكُوناً مِنَ الصّاغِرِينَ﴾[2].

فلَو كانَت عائشةُ دَفَعَت الأمرَ عن أبيها، و لَم تُرِدْ شرفَ ذلكَ المقامِ له، و لَم تَفتتِنْ بمحبّةِ الرئاسةِ و عُلوِّ المنزلةِ، لَكانَ النبيُّ صلى اللّه عليه و آله[3] في تشبيهِها ١٢٦
بصُوَيحِباتِ يوسُفَ قد وَضَعَ المَثَلَ في غيرِ مَوضِعِه، و شَبَّهَ[4] الشيءَ بضدّهِ و خِلافِه، و رَسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله يَجِلُّ عن هذه الصفةِ، و لا يَجوزُ عليه النقصُ، و يرتفعُ عَن الجَهلِ بحقيقةِ الأمثِلةِ.

و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما وَصَفناه ثَبَتَ أنَّ التمثيلَ[5] إنّما وَقَعَ مِن النبيّ صلى اللّه عليه و آله لمَوضعِ خِلافِ[6] المرأةِ[7] له، و تقدُّمِها بالأمرِ لأبيها[8] عليه؛ لفتنتِها بمَحبّةِ الاستطالةِ و الرغبةِ في حَوْزِ الفضيلةِ بذلكَ و الرئاسةِ ـ علىٰ ما قَدَّمناه ـ.

---

١. في «ألف، ب، ج»: ـ «به».
٢. يوسف (١٢): ٣١ و ٣٢.
٣. في «ب، ج»: «رسول اللّه» بدل «النبي».
٤. في «ألف»: «و مثّل».
٥. في «ب، ج»: «المثل».
٦. في «د»: «خالفت».
٧. في «د»: + «له».
٨. في «ألف، د، س»: «لأبيها بالأمر» بدل «بالأمر لأبيها».

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: و قد قالوا أيضاً في مُبادَرةِ النبي صلى اللّٰه عليه و آله بالخروجِ إلَى المسجدِ و صَرفِ أبي بَكرٍ عنِ الصلاةِ: إنّما كانَ ذلكَ[1] لأنّ المسلمينَ كانُوا متعلّقي القلوبِ برَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، محزونينَ بتأخُّرِه عنهم، فخَشِيَ أن يتأخَّرَ عنهم فيَختلِفُوا، فَيُرْجِفَ[2] عَلَيه مِنهم المُرجِفونَ، و لم يُبادِرْ لِما[3] ذكرتُموه مِن الإنكارِ لصلاةِ أبي بَكرٍ بالناسِ.

فيُقالُ لهم: لَو كانَ الأمرُ علىٰ ما وصفتُموه لَما نَحّىٰ رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله أبا بكرٍ عَن المِحرابِ، و لَأمكنَه الوصولُ إلىٰ غرضِه مَعَ إتمامِ أبي بكرٍ للصلاةِ، بأن كانَ يَخرجُ إلَى القومِ عندَ فراغِ أبي بكرٍ مِن الصلاةِ، فيُشاهدونَه علىٰ حالِ الاستقلالِ، و يُسَرّونَ بلِقائِه، و يَبطُلُ ما يَتخوّفُ منْ أراجيفِهم عَلَيه، و لا يَعزِلُ الرجلَ عن صلاةٍ قد أمَرَه بإقامتِها، لِيَدُلَّ بذلكَ علىٰ أنّه قد أحدَثَ ما يوجِبُ عَزلَه، أو يَكشِفَ عن حالٍ مستحَقّةٍ له كانَت مستورةً عن الأنامِ، لأجلِها لَم يَصِحَّ[4] أن يُصَلّيَ بالناسِ، أو يكونَ القولُ علىٰ ما قُلناه، مِن أنّه لَم يَكُن عن أمرِه تلكَ الصلاةُ، أو كانَ صلى اللّٰه عليه و آله لمّا خرجَ صلّىٰ خَلفَه، كما فَعَلَ علىٰ أُصولِكم مَعَ عبدِ الرحمٰنِ[5] لَمّا أدركَه و هو في الصلاةِ، فلَم يَعزِلْه عن المَقامِ، و صلّىٰ خَلفَهُ مَعَ المؤتمّينَ به مِن الناسِ.

---

١. في «ألف»: - «إنّما كان ذلك».

٢. في «ب، ج» و المطبوع: «و يرجف».

٣. في المطبوع: «إلى ما» بدل «لما».

٤. في «ب، ج، س»: «لم يصلح».

٥. في «ألف»: + «بن عوف». و الرجل هو عبد الرحمٰن بن عوف بن عبد الحرث بن زهير بن كلاب القرشيّ الزهريّ المشهور بعبد عمر أو عبد الكعبة في زمن الجاهليّة، و هو من أهل الشورى في قضيّة الخلافة، مات في سنة ٣٢ من الهجرة. راجع في ترجمته: تأريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٦٩؛ الإصابة، ج ٢، ص ٤١٦.

١٢٧ وَ قد عَلِمَ العقلاءُ بالعادةِ الجاريةِ أنّ الذي يُقَدِّمُ إنساناً في مَقامٍ يُشرِّفُ به قَدْرَه و يُعَظِّمُ به مَنزلتَه لا يُبادِرُ بَعدَ تقديمِه بغَيرِ فَصلٍ إلىٰ صَرْفِه و حَطِّ تلكَ الرتبةِ التي كانَ قد[١] جَعَلَها له، إلّا لحادِثٍ يُحدِثُه، أو اعتراضِ أمرٍ ظاهرٍ يَرفعُ الشُّبهةَ بظُهورِه عن[٢] تغيُّرِ حالِه الموجِبةِ لِصَرْفِه؛ فإنّ[٣] الفِعلَ الذي وَقَعَ مِن النبيّ صلى اللّٰه عليه و آله في بابِ أبي بكرٍ مَعَ القولِ الذي اقتَرَنَ إلَيه مِن التوبيخِ لِزَوجتِه لا يكونُ مِن الحُكَماءِ إلّا للنَّكيرِ المَحضِ، و الدَّلالةِ علَى استدراكِ ما كانَ يَفوتُ مِن الصَّلاحِ بالفعلِ لَو لَم يَقَعْ فيه ذلكَ البِدارُ، و مَن أنكَرَ ما وَصَفناه خَرَجَ مِن العُرفِ و العاداتِ.[٤]

و قد زَعَمَ قَومٌ مِن أهلِ العِنادِ:[٥] أنّ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله لَم يَعزِلْ[٦] أبا بكرٍ عَن الصلاةِ بخُروجِه إلَى المسجدِ، وَ أنّه كانَ مَعَ ذلكَ[٧] علىٰ إمامتِه في الصلاةِ.

قلنا لهم: أ فَكانَ أبو بكرٍ[٨] إماماً للنبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله و كانَ الرسولُ مؤتمّاً به في الحالِ؟

فقالوا بأجمَعِهم: لا.

قلنا لهم: أ فَكانَ شريكاً للنبيّ صلى اللّٰه عليه و آله في إمامةِ[٩] الصلاة حتّى كانا جميعاً إمامَينِ للمسلمينَ في تلكَ الصلاةِ؟

---

١. في المطبوع: - «قد».

٢. في المطبوع: + «[غير]».

٣. في المطبوع: «و إنّ».

٤. في «ج، د»: «و العادة».

٥. في «س»: «السنّة».

٦. في «ألف، د، س»: «لم يكن عزل» بدل «لم يعزل».

٧. في «د»: «مع ذلك كان» بدل «كان مع ذلك».

٨. هكذا في المطبوع؛ و لكن في النسخ: - «أبو بكر».

٩. في «ب، ج، د»: «إقامة».

فقالوا أيضاً: لا.

قلنا لهم: أ فَلَيسَ لمّا خرجَ النبيُّ صلى اللّٰه عليه و آله كانَ هو إمامَ المسلمينَ في تلكَ الصلاةِ، و صارَ أبو بكرٍ بَعدَ أن كانَ[1] إمامَهم فيها[2] مؤتمّاً كأحَدِ الجماعةِ بالنبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله؟

فقالوا:[3] بَلىٰ.

قلنا لهم: مَن لا يَعقِلُ أنّ هذا صَرفٌ له عَن[4] المَقامِ، فلَيسَ يَعقِلُ شيئاً علَى الوجوهِ و الأسبابِ.[5] و هذه الطائفةُ ـ رَحِمَكَ اللّٰهُ ـ جُهّالٌ جدّاً و أَوْباشٌ[6] أغمارٌ.[7]

و لعلَّ معانداً منهم لا يُبالي بما[8] قالَ يرتكبُ القولَ بأنّ أبا بكرٍ كانَ باقياً[9] علىٰ إمامتِه في الصلاةِ بَعدَ خروجِ النبيّ صلى اللّٰه عليه و آله .

فيُقالُ له: هذا خروج مِن الإجماعِ، و مَعَ أنّه خروجٌ مِن الإجماعِ، فما معنىٰ ما جاءَ به التواترُ، و حَصَلَ عَلَيه الإطباقُ مِن أنّ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله صلّىٰ بالناسِ؟ ثُمّ الاختلافُ في ابتدائه مِن حيثُ ابتَدَأَ أبو بكرٍ مِن القرآنِ، أو مِن حيثُ

---

١. في «ب»: + «هو».

٢. في «ب»: – «فيها». و في «ج»: «فيها إمامهم» بدل «إمامهم فيها».

٣. في «ألف» و المطبوع: «قالوا».

٤. في المطبوع: «من».

٥. في «د، س»: «الأسباب و الوجوه» بدل «الوجوه و الأسباب».

٦. «الأوباشُ» من الناس: الأخلاط منهم و المتفرّقون. قال الجوهري: هو جمع مقلوب من البوش. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٣٣ (وشب)؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٣٦٧ (وبش).

٧. في المطبوع: «غمار». و «الأغمار» جمع الغُمْرُ: الذي لم يُجرّبِ الأمورَ. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٢ (غمر).

٨. في «ب، ج»: «ما».

٩. في «ب، ج»: «إماماً».

انتهىٰ مِن القرآنِ؟ و مَعَ ذلكَ فإذا كانَ أبو بكرٍ هو الإمامَ للنبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله
في آخِرِ صلاةٍ صَلّاها، فيَجِبُ[1] أن يكونَ النبيُّ صلى اللّٰه عليه و آله معزولاً عن ١٢٨
إمامةِ أُمّتِه، و مصروفاً عَن النبوّةِ؛ لأنّ اللّٰهَ تَعالىٰ أخَّرَه في آخِرِ أيّامِه عنِ المَقامِ،
و خَتَمَ بذلكَ عَمَلَه في ملّةِ الإسلامِ، و لَيسَ يُشْبِهُ هذا ما يَدَّعونَه في صلاتِه خَلفَ
عبد الرحمٰنِ؛ فإنّ ذلكَ و إن كانَ أيضاً ظاهِرَ الفَسادِ ـ فقَد صلّىٰ رسولُ اللّٰهِ صلى
اللّٰه عليه و آله بَعدَ ذلكَ بالناسِ، و أخَّرَ عبدَ الرحمٰنِ عمّا كانَ قَدَّمَه فيه ـ و لَم يَجِبْ
أن تَثبُتَ[2] سنّتُهُ[3] بتقدُّمِه عَلَيه؛ إذ أفعالُ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله يَنسَخُ
بعضُها بعضاً، فلا تَثبُتُ السنّةُ منها إلّا بما استَقَرَّ، و آخِرُ أفعالِه صلى اللّٰه عليه و آله
سنّةٌ ثابتةٌ إلَى انقِضاءِ[4] آخِرِ الزَّمانِ.

---

١. هكذا في «ب، ج». و في سائر النسخ و المطبوع: «فواجب».
٢. في «ج، س»: «أن يثبت».
٣. في «س» و حاشية «ب»: «سنّة».
٤. في المطبوع: - «انقضاء».

الفصلُ الثاني و الخَمسونَ

[في دفعِ شُبهةِ بعضٍ بأنّ الإماميّة حَنبليةٌ، وَ حُكمِ زيارة القبورِ]

و مِن حكاياتِ الشّيخِ ـ أدامَ اللّهُ عِزَّه ـ؛ قالَ الشَّيخُ: كانَ يَختلفُ إليَّ حَدَثٌ مِن أَولادِ الأنصارِ يَتعلّمُ[1] الكلامَ، فقالَ لِيَ يَوماً: اجتمعَتُ البارِحةَ[2] مَعَ الطَّبَرانيّ ـ شَيخٍ مِن الزيديّةِ ـ فقالَ لِيَ: أنتُم يا مَعشَرَ الإماميّةِ حَنبليّةٌ، و أنتُم تَستهزِئُونَ بالحنبليّةِ.

فقلتُ له: و كيفَ ذلكَ؟

فقالَ: لأنَّ الحنبليّةَ تَعتمدُ علَى المَناماتِ و أنتم كذلكَ، و الحنبليّةُ تَدّعِي المُعجِزَ[3] لأكابِرِها و أنتم كذلكَ، وَ الحنبليّةُ تَرىٰ زيارةَ القبورِ و الاعتكافَ عندَها و أنتم كذلكَ.

فلَم يَكُن عندي جوابٌ أرتَضيهِ، فما الجوابُ؟

قالَ الشَّيخُ: فقلتُ له: ارجِعْ إلَيه، فقُل[4] له: قد عَرَضتُ ما ألقَيتَه إليَّ علىٰ فُلانٍ، فقالَ لي: قل له: إن كانتِ الإماميّةُ حنبليّةً بما وَصَفتَ ـ أيُّها الشَّيخُ ـ فالمسلمونَ

---

١. في «ألف» و المطبوع: «و يتعلّم».

٢. في الصحاح، ج ١، ص ٣٥٥ (برح): «البارحةُ: أقربُ ليلةٍ مَضَتْ. تقولُ: لَقيتُهُ البارحةَ الأولى، و هو من بَرِحَ؛ أي: زالَ».

٣. في المطبوع: «المعجزات».

٤. في «ب، ج»: «و قل».

بأجمَعِهم حنبليّةٌ، و القرآنُ ناطقٌ بصحّةِ الحنبليّةِ[١] و صوابِ مذاهبِ أهلِهَا؛[٢] و ذلكَ:

أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ يقولُ: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَ الشَّمْسَ وَ الْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ * قَالَ يَا بُنَيَّ لاٰ تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾[٣] فأثبتَ اللّٰهُ ـ جَلَّ اسمُهُ ـ ١٢٩
المنامَ، و جَعَلَ له تأويلاً عَرَفَه أولياؤهُ صلى اللّٰه عليه و آله و أثبَتَته الأنبياءُ، و دانَت به خلفاؤهم و أتباعُهم مِن المؤمِنينَ، وَ اعتَمَدوه في عِلمِ ما يكونُ، و أجرَوْهُ مَجرَى الخبرِ مَعَ اليَقَظَةِ و كالعِيانِ[٤] له.[٥]

و قالَ سُبحانَهُ: ﴿وَ دَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً وَ قَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزاً تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[٦]، فنبَّأهُمَا عليه السلام بتأويلِه، و ذلكَ علىٰ تحقيقٍ مِنه لِحُكمِ المَنامِ، و كانَ سؤالُهما له مَعَ جهلِهما بنبوّتِه دليلاً علىٰ أنَّ المَناماتِ حقٌّ عندهم، و التأويلَ لأكثَرِها صحيحٌ إذا وافَقَ مَعناها.

و قالَ ـ عَزَّ اسمُه ـ: ﴿وَ قَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَ سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَ أُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ * قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَ مَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ﴾[٧]، ثُمّ فَسَّرَها

---

١. في «د»: «قول الحنبلي» بدل «الحنبليّة». و في «س»: «قول الحنبليّة» بدله.

٢. في «د، س»: «مذاهبهم» بدل «مذاهب أهلها».

٣. يوسف (١٢): ٤ و ٥.

٤. في «ج»: «كالعيون» بدون واو العطف.

٥. في «ألف، د، س»: – «له».

٦. يوسف (١٢): ٣٦.

٧. يوسف (١٢): ٤٣ و ٤٤.

يوسُفُ عليه السلام، فَكانَ[١] الأمرُ كما قالَ.

و قالَ في قِصّةِ إبراهيمَ و إسماعيلَ عليهما السلام: ﴿فَلَمّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْىَ قالَ يا بُنَيَّ إنّى أرىٰ فى الْمَنامِ أنّى أذْبَحُكَ فَانْظُرْ ماذا تَرىٰ قالَ يا أبَتِ افْعَلْ ما تُؤْمَرُ سَتَجِدُنى إنْ شاءَ اللّهُ مِنَ الصّابِرينَ﴾[٢]، فأثبَتا عليهما السلام الرؤيا، و أَوجَبا الحكمَ، بها[٣] و لَم يَقُل إسماعيلُ عليه السلام لأبيهِ عليه السلام: يا أبَتِ، لا تَسفِكْ دَمي برؤياً رَأَيتَها؛ فإنَّ الرؤيا قد تكونُ مِن حديثِ النفْسِ و أخلاطِ البدنِ و غلبةِ الطِّباعِ بعضها علىٰ بعضٍ، كما ذهبَت إلَيه المعتزلةُ. فقَولُ الإماميّةِ في هذا البابِ ما نَطَقَ به القرآنُ، ١٣٠
و قولُ هذا الشيخِ هو[٤] قولُ الملإِ مِن أصحابِ المَلِكِ؛ حَيثُ[٥] قالوا: ﴿أضْغاثُ أحْلامٍ﴾.[٦] و مَعَ ذلكَ فإنّا لَسنا نُثبِتُ الأحكامَ الدينيّةَ مِن جهةِ المَناماتِ، و إنّما نُثبِتُ مِن تأويلِها ما جاءَ به الأثرُ[٧] عن وَرَثةِ الأنبياءِ عليهم السلام.

وَأمّا[٨] قَولُنا في المُعجِزاتِ: فهو كما قالَ[٩] اللّهُ تَعالىٰ: ﴿وَ أوْحَيْنا إلىٰ أُمِّ مُوسىٰ أنْ أرْضِعيهِ فَإذا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقيهِ فى الْيَمِّ وَ لا تَخافى وَ لا تَحْزَنى إنّا رادُّوهُ إلَيْكِ وَ جاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلينَ﴾.[١٠]

---

١. في «ألف» و المطبوع: «و كان».
٢. الصافّات (٣٧): ١٠٢.
٣. في المطبوع: - «بها».
٤. في «ب»: - «هو».
٥. في «ب، ج، د، س»: «حين».
٦. في «ألف»: + ﴿وَ ما نَحْنُ بِتَأْويلِ الْأَحْلامِ بِعالِمينَ﴾ [يوسف (١٢): ٤٤].
٧. في «ألف» و المطبوع: «الأثر به» بدل «به الأثر».
٨. في «ب، ج» و المطبوع: «فأمّا».
٩. في «ألف، ب»: «كقول» بدل «كما قال».
١٠. القصص (٢٨): ٧.

فضَمِنَ هذا القولُ تصحيحَ المَنامِ؛ إذ كانَ الوحيُ إلَيها في المَنامِ. و ضَمِنَ المُعْجِزَ لها؛[١] بعِلمِها[٢] بما كانَ قَبلَ كَونِه.

و قالَ سُبحانه في قِصّةِ مَريَمَ عليها السلام: ﴿فَأَشارَتْ إِلَيْهِ قالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ فِى الْمَهْدِ صَبِيّاً * قالَ إِنّى عَبْدُ اللّهِ آتانِىَ الْكِتابَ وَ جَعَلَنى نَبِيّاً * وَ جَعَلَنى مُبارَكاً أَيْنَ ما كُنْتُ وَ أَوْصانى بِالصَّلاةِ وَ الزَّكاةِ ما دُمْتُ حَيّاً﴾.[٣] فكانَ نُطْقُ المَسيحِ عليه السلام مُعجِزاً لمَريَمَ عليها السلام؛ إذ كانَ شاهداً ببراءةِ ساحَتِها. وَ أُمُّ موسىٰ و مَريَمُ عليهما السلام لَم تَكونا نَبيَّتينِ[٤] و لا مُرسَلَتينِ[٥]، و لكنّهما كانَتا مِن عبادِ اللّهِ الصالحينَ. فعلىٰ مذهبِ هذا الشيخِ كتابُ اللّهِ تَعالىٰ يُصحِّحُ الحنبليّةَ.

وَ أمّا زيارةُ القبورِ: فقَد أجمَعَ المسلمونَ علىٰ وجوبِ[٦] زيارةِ قَبرِ[٧] رَسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله حتّىٰ رَوَوا[٨]: «مَن حَجَّ و لَم يَزُرْه متعمِّداً[٩] فقَد جَفاه، و ثُلِمَ حَجُّه بذلكَ الفِعلِ».[١٠]

و قد قالَ رَسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله: «مَنْ سَلَّمَ عَلَيَّ[١١] عِندَ قَبري سَمِعتُهُ،

---

١. في «ب، ج»: - «و ضمن المعجز لها».

٢. في المطبوع: «لعلمها».

٣. مريم (١٩): ٢٩ ـ ٣١.

٤. هكذا في «ب، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «نبيّين».

٥. هكذا في «ألف، ب، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «مرسلين».

٦. في «ألف، ب»: - «وجوب».

٧. في «ج» و المطبوع: - «قبر».

٨. في «ب، د»: + «أنّه».

٩. في «ب»: - «متعمّداً».

١٠. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.

١١. هكذا في «ألف، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: + «مِن».

و مَن سَلَّمَ عَلَيَّ مِن بَعيدٍ بُلِّغْتُهُ».[١] عَلَيه سلامُ اللّٰهِ[٢] و رَحْمتُه و بَرَكاتُه[٣].

و قالَ صلى اللّٰه عليه و آله لِلْحَسَنِ[٤]: «مَن زارَكَ بَعدَ مَوتِكَ، أَو زارَ أَباك، أَو زارَ أَخاكَ، فلَه الْجَنَّةُ».[٥]

١٣١ و قالَ صلى اللّٰه عليه و آله أيضاً فِي حَديثٍ لهُ أوّلُه مَشروحٌ فِي غَيرِ هذا الْكتابِ: «تَزورُك[٦] طائِفةٌ مِن أُمَّتي تُريدُ[٧] به بِرّي و صلَتي، فَإذا كان يَومُ القِيامةِ زُرتُها في المَوقِفِ، فأخَذتُ بأعضادِها، فأنجَيتُها مِن أهْوالِه و شَدائِدِه».[٨]

و لا خِلافَ بَينَ الأُمّةِ: أنّ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله لمّا فَرَغَ مِنْ حَجّةِ الوَداعِ لاذَ بقَبرٍ قد دُرِسَ، فقَعَدَ عِندَه طَويلاً، ثُمّ استَعبَرَ، فقيلَ له: يا رَسولَ اللّٰهِ، ما هذا القَبرُ؟

فقالَ: «هذا قَبرُ أُمّي آمِنةَ بِنتِ وَهْبٍ، سَألتُ اللّٰهَ[٩] في زِيارَتِها، فأَذِنَ لي».[١٠]

---

١. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.

٢. في «ج» و المطبوع: «سلام اللّٰه عليه» بدل «عليه سلام اللّٰه».

٣. في «د، س»: «و بركاته و رحمته» بدل «و رحمته و بركاته».

٤. في «د، س»: «للحسين».

٥. راجع: كامل الزيارات، ص ٣٩، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠، ح ٤٤؛ وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٣٢٩، ح ١٩٣٢٦.

٦. في «ج» و المطبوع: «تزوركم».

٧. في «ب»: «يريدون».

٨. راجع: كامل الزيارات، ص ١٢٧، ح ١٤١؛ الإرشاد، ج ٢، ص ١٣١؛ الخرائج و الجرائح، ج ٢، ص ٤٩١، ح ٤؛ بشارة المصطفى، ص ٣٠٠؛ إعلام الورى، ج ١، ص ٩٥.

٩. في «د، س»: + «الجليل».

١٠. المستدرك على الصحيحين، ج ١، ص ٣٧٦؛ و ج ٢، ص ٣٣٦؛ البداية و النهاية، ج ٢، ص ٣٤١؛ كنز العمّال، ج ١١، ص ٤٧٢، ح ٣٢٢٢٤؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٨٩٤؛ أسباب نزول الآيات، ص ١٧٨ (في كلّها مع اختلاف في اللفظ).

و قَال صلى اللّٰه عليه و آله: «قد كُنتُ نَهَيتُكم عَن زِيارةِ القُبورِ، ألَا فزوروها؛ وَ كُنتُ نَهَيتُكم عَن ادِّخارِ لُحومِ الأضاحِيّ، ألا فادَّخِروها».[١]

و قد كانَ أمَرَ صلى اللّٰه عليه و آله في حياتِه بزيارةِ قَبرِ حَمزَةَ عليه السلام، و كانَ يُلِمُّ به و بِالشهداءِ، و لَم تَزَلْ فاطمةُ عليها السلام بَعدَ وَفاتِه صلى اللّٰه عليه و آله تَغدو إلىٰ قَبرِه و تَروحُ، و المسلمونَ يُثابِرونَ علىٰ زيارتِه و ملازَمةِ قَبرِه صلى اللّٰه عليه و آله. فإن كانَ ما يَذهَبُ[٢] إلَيه الإماميّةُ مِن زيارةِ مَشاهدِ الأئمّةِ عليه السلام حنبليّةً و سُخْفاً مِن العقلِ[٣]، فالإسلامُ مبنيٌّ[٤] علَى الحنبليّةِ، وَ رأسُ الحنبليّةِ رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله . و هذا قولٌ مُتَهافِتٌ جدّاً يدلُّ علىٰ قلّةِ دينِ قائلِه و ضَعفِ رأيِه و بصيرتِه.

ثُمّ قُلتُ له: يَجِبُ أن تَعلَمَ أنّ الذي حكيتَ عنه قد حَرَّفَ القولَ، و قَبَّحَه، و لَم يأتِ به علىٰ وَجهِه. و الذي نَذهبُ إلَيهِ فِي الرؤيا أنّها علىٰ أضرُبٍ: فضَربٌ[٥] منها ما[٦] يُبشِّرُ اللّٰهُ به عبادَه وَ يُحَذِّرُهم، و ضَربُ تحذيرٍ[٧] مِن الشيطانِ و كذبٌ يُخْطِرُهُ[٨] ببالِ النائمِ، و ضَربٌ مِن غلبةِ الطِّباعِ بعضِها علىٰ بعضٍ. و لَسنا نَعتمِدُ علَى

---

١. علل الشرائع، ج ٢، ص ٤٣٩، ح ٣؛ عوالي اللآلي، ج ١، ص ٤٦، ح ٦٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ١٧٠، ح ١٨٨٩٩؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٤٥٢؛ و ج ٥، ص ٣٥٠؛ صحيح مسلم، ج ٦، ص ٨٢؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ٨٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٧٦ (و في كلّها مع اختلاف في اللفظ).

٢. في «د، س»: «تذهب». و في «ب» على الوجهين.

٣. هكذا في «ب، ج». و في سائر النسخ و المطبوع: «الفعل».

٤. في «د، س»: «بُني».

٥. في «ألف»: - «فضرب».

٦. هكذا في «ألف». و في سائر النسخ و المطبوع: - «ما».

٧. هكذا في «د». و في «ب، س»: «تحزين». و في المطبوع: «تهويل». و في سائر النسخ: «آخر».

٨. هكذا في «ب، ج، د، س». و في «ألف» و المطبوع: «يخطر».

المَناماتِ كما حَكاهُ؛[١] لكنّنا[٢] نأنَسُ بما نُبشَّرُ[٣] به، و نَتخوَّفُ ممّا يُحَذِّرُ[٤] منها[٥]، و مَن وَصَلَ إلَيه شيءٌ مِن عِلمِها عن وَرَثةِ الأنبياءِ عليه السلام مَيَّزَ بَينَ حقِّ تأويلِها و باطلِه، و مَن[٦] لَم يَصِلْ إلَيه شَيءٌ مِن ذلكَ كانَ علَى الرَّجاءِ و الخَوفِ.

و هذا يُسقِطُ ما لعلّه سيتعلّقُ به في مَناماتِ الأنبياءِ عليه السلام مِن أنّها وحيٌ؛ لأنّ تلكَ مقطوعٌ بصِحّتِها، و هذه مشكوكٌ[٧] فيها، مَعَ أنّ منها أشياءَ قد اتّفَقَ ذَوُو العاداتِ علىٰ معرفةِ تأويلِها حتّى لَم يَختلِفوا فيه، و وَجَدوه حَسَناً. ١٣٢

و هذا الشَّيخُ لَم يَقصِد بكلامِه الإماميّةَ؛ لكنّه[٨] قَصَدَ الأُمّةَ، و نَصَرَ البَراهِمةَ و المُلحِدةَ، مَعَ أنّي أعجَبُ مِن هذه الحكايةِ عنه، و أنا أعرِفُه يَميلُ إلىٰ مذهبِ أبي هاشم، و يعظِّمُه، و يَختارُه، و أبو هاشم يقولُ في كتابِه «المسألةُ في الإمامة»: أنّ أبا بكرٍ رأىٰ في المَنامِ كأنّ عليهِ ثوباً جديداً عليه رَقْمانِ[٩]، ففَسَّرَه علَى النبيّ صلى اللّٰه عليه و آله، فقالَ له: «إن صَدَقَت رؤياكَ تُبَشِّرُ بخَيرٍ[١٠]، فستُخبَرُ بوَلَدٍ[١١]، و تَلي الخِلافةَ سَنَتَينِ».

---

١. في «ألف»: «حكى عنّا» بدل «حكاه». و في «ب، ج»: «حكى».

٢. في «ب، ج، د، س»: «لكنّا».

٣. في «ب»: «يبشّر».

٤. في «س» و المطبوع: «نحذّر».

٥. في «ب»: – «منها». و في «ج، د، س»: «فيها».

٦. في «ألف»: – «من». و في المطبوع: «و متى».

٧. في «د، س»: «مشكوكة».

٨. في المطبوع: «و لكنّه».

٩. «الرَّقْمُ»: الخَطّ الغليظ. و كلّ ثوبٍ رُقِمَ؛ أي: وُشِيَ برَقْمٍ حتّى صارَ عَلَماً. راجع: المفردات، ص ٣٦٢؛ المصباح المنير، ص ٢٣٦ (رقم).

١٠. في «ب، ج، د، س»: – «تبشّر بخير».

١١. في «ألف»: «بخير بولد» بدل «تبشّر بخير، فستخبر بولد».

فلَم يَرْضَ شَيخُه أبو هاشمٍ أن أثبَتَ[١] المناماتِ حتّىٰ أوجَبَ بـهَا[٢] الخِـلافةَ، و جَعَلَها دَلالةً علَى الإمامةِ، فيَجِبُ علىٰ قولِ هذا الشَّيخِ الزَّيديِّ عـندَ نـفْسِه أنْ يكونَ أبو هاشمٍ رئيسُ المعتزلةِ عندَه حنبليّاً، بَل يكونَ[٣] أبو بكرٍ حنبليّاً، بَل رسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله؛ لأنّه صَحَّحَ المنامَ، و أَوجَبَ به[٤] الأحكامَ، و هـذا مِـن بَهْرَجِ[٥] المَقالِ.

---

١. في «د، س»: «أن يثبت».

٢. في «ب، ج»: «له».

٣. في المطبوع: + «عنده».

٤. في «ألف»: «في». و في «س»: «بها». و في «د»: + «الإمامة و».

٥. في «ب»: «رديّ». و «البَهْرَجُ»: الرديءُ من كلّ شيء، و الباطل. راجع: المصباح المنير، ص ٦٤؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢١٧ (بهرج).

الفصلُ الثالثُ و الخَمسونَ

[مُناظَرةٌ مَعَ مُعتزِليٍّ حَولَ الفقهِ الإماميِّ]

و مِن حكاياتِ الشَّيخِ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ[1] قالَ: حَضَرتُ مَجْمَعاً[2] لقَومٍ مِن الرؤَساءِ، و كانَ فيهم شَيخٌ مِن أهلِ الرِّيِّ معتزِليٌّ، يُعَظِّمونَه، لمَحَلِّ[3] سَلَفِه و تعلُّقِه بالدَّولةِ، فَسُئِلتُ عن شيءٍ مِن الفِقهِ، فأفتَيتُ فيه علَى المأثورِ عَن الأئمّةِ عليهم السلام، فقالَ ذلكَ الشَّيخُ: هذه[4] الفُتيا[5] تُخالِفُ[6] الإجماعَ.

فقلتُ لهُ: عافاكَ اللّٰهُ، مَن تَعني بالإجماعِ[7]؟

فقالَ:[8] الفقهاءَ المعروفينَ بالفُتيا في الحلالِ و الحرامِ مِن فقهاءِ الأمصارِ.

فقلتُ له: و هذا[9] أيضاً مُجمَلٌ مِن القول؛ فهَل يَدخُلُ آلُ محمّدٍ عليهم السلام

---

١. في المطبوع: + «أيضاً و كلامه».

٢. في «د، س»: «مجتمعاً». و في المطبوع: «بمجمع».

٣. في «ألف»: «لأجل».

٤. في «د»: «هذا».

٥. في «ألف»: «الفتوى».

٦. في «ألف»: «بخلاف». و في «د»: «يخالف».

٧. في «ألف»: «و من تعني بالإجماع» بدل «عافاك اللّٰه، من تعني بالإجماع». و في المطبوع: «إجماع من تعني، عافاك اللّٰه» بدلها.

٨. في المطبوع: + «إجماع».

٩. في «ألف، د، س»: «و هذا».

١٣٣ في جُملةِ هؤلاءِ الفقهاءِ، أم تُخرِجُهم مِن[١] الإجماعِ؟!

فقالَ: بَل أجعَلُهم في صدرِ الفقهاءِ، و لَو صَحَّ عنهم ما تَروونَه[٢] لَما خالفناه.

فقلتُ له: هذا مذهبٌ لا أعرِفُه لكَ و لا لمَن أومأتَ إليه ممّن جعلتَهُم الفقهاءَ؛ لأنَّ القومَ بأجمَعِهم يَرَونَ[٣] الخِلافَ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام[٤]، و هو سيّدُ أهلِ البيتِ عليهم السلام في كثيرٍ ممّا قد صَحَّ عنه مِن الأحكامِ، فكيفَ تَستَوحِشونَ مِن خِلافِ ذرّيّتِه، و توجِبونَ علىٰ أنفسِكُم قبولَ قَولهم علىٰ كلّ حالٍ؟!

فقالَ: معاذَ اللّٰهِ، ما نذهبُ إلىٰ هذا، و لا يذهَبُ إليهِ أحَدٌ مِن الفقهاءِ، و هذه شَناعةٌ مِنكَ علَى القومِ بحضرةِ هؤلاءِ الرؤَساءِ.

فقلتُ له: لَم أَحكِ إلّا ما أُقيمَ عَلَيه البرهانُ، و لا ذَكَرتُ إلّا معروفاً لا يُمكِنُ أحَداً مِن أهلِ العِلمِ دَفعي عنه؛ لِما هو عَلَيه مِن الاشتهارِ؛ لكنّكَ[٥] تُريدُ أن تَتجمَّلَ بضِدِّ مَذهبِكَ عندَ هؤلاءِ الرؤَساءِ.

ثُمّ أقبَلتُ علَى القومِ، فقلتُ: لا خِلافَ عندَ شُيوخِ هذا الرَّجُلِ و أئمّتِه و فُقهائِه و ساداتِه أنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام قد يَجوزُ عليهِ الخَطأُ في شيءٍ يُصيبُ فيه[٦] عَمرُو بنُ العاصِ ـ زيادةً علىٰ ما حَكَيتُ عنه مِن المَقالِ ـ.

فاستعظَمَ القومُ ذلكَ، و أظهَروا البراءةَ مِن مُعتقِديهِ[٧]، و أنكرَه هو، و زادَ في الإنكارِ.

---

١. في المطبوع: «عن».

٢. في «ألف»: «ترويه». و في «ب»: «يرويه».

٣. في «ج، س»: «يروون».

٤. في «د، س» و المطبوع: - «عليّ بن أبي طالب».

٥. هكذا في «ألف، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: + «أنت».

٦. في «ألف»: «به».

٧. في «ج، د، س»: «معتقده».

فقلتُ له: أ لَيسَ مِن مذهبِكَ و مذهبِ هؤلاءِ الفُقهاء أنَّ عليّاً عليه السلام لم يَكُن معصوماً كعصمةِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله ؟

قالَ: بَلىٰ.

قلتُ: فلِمَ لا يَجوزُ عَلَيه الخَطأُ في شيءٍ مِن الأحكامِ؟

فسَكتَ.

ثُمّ قلتُ له: أ لَيسَ عندكُم أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام قد كانَ يَجتهِدُ برأيِه في كثيرٍ مِن الأحكامِ[١]، و أنّ عَمرَو بنَ العاصِ و أبا موسَى الأشعريَّ و المُغِيرةَ بنَ شُعبَةَ كانوا من أهلِ الاجتهادِ؟

قالَ: بَلىٰ.

قلتُ[٢] له: فما[٣] الذي يَمنعُ مِن إصابةِ هؤلاءِ القومِ ما يَذهَبُ علىٰ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام مِن جِهةِ الاجتهادِ مَعَ ارتفاعِ العصمةِ عنه و كونِ هؤلاءِ القومِ مِن أهلِ الاجتهادِ؟!

فقالَ: لَيسَ يَمنعُ مِن ذلكَ مانعٌ.

١٣٤ فقلتُ له: فَقد أقررتَ بما[٤] أنكَرتَ الآنَ، و مَعَ هذا أفَلَيسَ مِن أصلِك أنّ كلَّ أحَدٍ بَعدَ النبيّ عليه السلام يؤخَذُ مِن قَولِه و يُترَكُ إلّا ما انعَقَدَ عَلَيه الإجماعُ؟

قال: بَلىٰ.

قلتُ: أفَلَيسَ هذا[٥] يُسوِّغُكم الخِلافَ علىٰ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام في كثيرٍ

---

١. في «س»: + «و إن صحّ».

٢. في «ألف، د، س»: «فقلت».

٣. في المطبوع: «ما».

٤. في المطبوع: «ما» بدون الباء.

٥. في «د، س»: – «هذا».

مِن أحكامِه التي لَم يَقَع عَلَيها الإجماعُ؟!

و بَعدُ، فلَيسَت بي حاجةٌ إلىٰ هذا التعسُّفِ، و لا[١] فَقْرٌ[٢] فيما حكيتُ إلىٰ هذا الاستدلالِ؛ لأنّه لا أحَدَ مِن الفقهاءِ إلّا و قد خالَفَ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام[٣] في بعضِ أحكامِه، و رَغِبَ عنها[٤] إلىٰ غيرِها[٥]، و لَيسَ فيهم أحدٌ وافَقَه في جميعِ ما حَكَمَ به[٦] عليه السلام مِن[٧] الحلالِ و الحرامِ.

و إنّي لَأعجَبُ مِن إنكارِكَ لِما[٨] ذكرتُ[٩]، و صاحبُكَ الشافعيُّ يُخالِفُ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام في الميراثِ و المُكاتَبِ، و يَذهبُ إلىٰ قولِ[١٠] زَيدٍ[١١] فيهما.[١٢]

وَ يَرْوي عنه: أنّه كانَ لا يَرَى الوضوءَ مِن مَسِّ الذَّكَرِ.[١٣] و يقولُ هو: إنّ الوضوءَ مِنه واجبٌ[١٤]، و أنّ عليّاً عليه السلام خالَفَ الحُكمَ فيه بضَربٍ مِن الرأيِ.

---

١. في المطبوع: - «لا».

٢. هكذا في «ألف، ب، ج». و في «د» و المطبوع: «مفتقر».

٣. في «د»: «عليّاً» بدل «أمير المؤمنين».

٤. في المطبوع: «منها».

٥. في «ج، س» و المطبوع: «غيره».

٦. في المطبوع: «فيه».

٧. في «ب، ج»: «بين».

٨. في «ج»: «ما» بدون اللام.

٩. في «ب»: - «لما ذكرت».

١٠. في «د، س»: - «قول».

١١. في «د» و حاشية «س»: + «بن ثابت».

١٢. في «د، س»: + «جميعاً».

١٣. راجع: المحلّى لابن حزم، ج ٣، ص ١٩٨.

١٤. المصدر.

و حَكَى الربيعُ عنه في كتابِه المشهورِ[١] أنّه قالَ:[٢] «لا بأسَ بصلاةِ الجُمُعةِ و العيدَينِ خَلْفَ كلّ أمينٍ و غيرِ مأمونٍ[٣] و متغلّبٍ؛[٤] صَلّىٰ عَلِيٌّ بِالنّاسِ وَ عُثْمانُ مَحصورٌ».[٥]

فجَعَلَ الدَّلالةَ علىٰ جوازِ الصلاةِ خَلفَ المتغلِّبِ علىٰ أمرِ الأُمّةِ صلاةَ الناسِ خَلفَ عليّ عليه السلام في زَمَنِ حَصْرِ عُثمانَ، فصرَّحَ[٦] بأنّ عليّاً عليه السلام كانَ متغلّباً، و لا خِلافَ أنّ المتغلّبَ علىٰ أمرِ الأُمّةِ فاسقٌ ضالٌّ.

و قالَ: لا بأسَ بالصلاةِ خَلفَ الخَوارجِ؛ لأنّهم متأوّلونَ، و إن كانوا فاسقينَ.

فمَن يكونُ هذا مذهَبَهُ و مَقالةَ إمامِه و فقيهِه يَزْعُمُ مَعَه أنّه لَو صَحَّ له عن أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام شيءٌ أو عن ذرّيَّتِه[٧] عليهم السلام لَدانَ به، لَولا أنّ الذاهِبَ إلىٰ هذا يُريدُ التلبيسَ؟!

و لَيسَ في فقهاءِ الأمصارِ سِوَى الشافعيِّ إلّا و قد شارَكَ[٨] الشافعيَّ في الطَّعْنِ علىٰ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام، و تزييفِ كثيرٍ مِن قَولِه، و الردِّ عَلَيه في أحكامِه، حتّىٰ إنّهم يُصرِّحونَ بأنّ الذي يَذكُرُه أميرُ المؤمنينَ عليه السلام في الأحكامِ مُعتبَرٌ: فإن أسنَدَه إلَى النبيِّ صلى اللّه عليه و آله قَبِلوهُ[٩] مِنه علىٰ ظاهِرِ العَدالةِ، كما ١٣٥

---

١. في المطبوع: + «عنه».

٢. في «ب، ج»: - «قال».

٣. في «ألف»: «آمر و مأمور» بدل «أمين و غير مأمون». و في «د، س»: «أمير و غير مأمور» بدلها.

٤. لم نعثر عليه في مصادرهم الفقهيّة.

٥. كتاب الأُمّ للشافعي، ج ١، ص ١٨٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ١٢٣؛ كنز العمّال، ج ٨، ص ٣٧٠، ح ٢٣٣٠٧.

٦. في «ألف»: «و صرّح».

٧. في المطبوع: + «الطاهرين».

٨. في «ألف، د، س»: «من قد شاركه» بدل «و قد شارك».

٩. في «ألف»: «فقبلوه».

يَقبَلونَ مِن أبي موسَى الأشعريِّ[١] و أبي هُرَيرَةَ و المُغيرَةِ بنِ شُعبَةَ ما[٢] يُسنِدُه إلَى النبيّ صلى اللّه عليه و آله، بَل كما يَقبَلونَ مِن حَمّالٍ في السوقِ علىٰ ظاهرِ العَدالةِ[٣] ما يَروِيهِ مُسنَداً إلَى[٤] النبيّ صلى اللّه عليه و آله .

و أمّا[٥] ما قالَه[٦] أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام مِن غيرِ إسنادٍ[٧] إلَى الرَّسولِ[٨] صلى اللّه عليه و آله كانَ موقوفاً علىٰ سَبْرِهم[٩] و نَظَرِهم و اجتهادِهم:

فإن وَضَحَ[١٠] صوابُهُ فيه قالوا به مِن حيث النَّظَرِ، لا مِن حيث حُكمِه به و قولِه.

و إن عَثَروا علىٰ خَطَئه[١١] فيه اجتَنَبوه، و رَدّوه[١٢] عَلَيه و علىٰ مَن اتَّبَعَه فيه.

فزَعَموا[١٣] أنَّ آراءَهم هي المعيارُ[١٤] علىٰ قَولِه عليه السلام، و هذا[١٥] لا يَذهَبُ إليه مَن[١٦] وَجَدَ في صَدْرِه جُزءً مِن مَوَدَّتِه صلى اللّه عليه و آله و حقّه الواجبِ له

---

١. في «ألف، د، س»: - «الأشعريّ».

٢. في «ألف»: «و ما». و في المطبوع: «ممّا».

٣. في «د، س»: + «على».

٤. في «د، س»: «عن».

٥. في «ب، ج»: «فأمّا».

٦. في «ب، ج»: «قال».

٧. في المطبوع: + «له».

٨. في «ب، ج»: «رسول اللّه» بدل «الرسول».

٩. «السَّبْر: التجربة، و استخراج كُنه الأمر. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٤٠ (سبر).

١٠. في «د، س» و المطبوع: + «لهم».

١١. هكذا في «ألف، ب، د». و في سائر النسخ و المطبوع: «على خطإ».

١٢. هكذا في «ب، ج». و في سائر النسخ و المطبوع: «ردّوا».

١٣. في «د، س»: «و زعموا».

١٤. في «ج، د، س»: «العيار».

١٥. في «ألف، ب»: + «ما».

١٦. في «د، س»: «أحد ممّن» بدل «من».

و تعظيمِه الذي فَرَضَه اللّٰهُ تَعالىٰ و رسولُه صلى اللّٰه عليه و آله بَل لا يَذهَبُ إلىٰ هذا القولِ إلّا مَن رَدَّ علىٰ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله قولَه:[١] عَلِيٌّ مَعَ الْحَقّ، وَ الحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ، يَدورُ [مَعَه][٢] حَيثُما دارَ».[٣]

و قولَه: «أَنا مَدينةُ العِلمِ، و عَلِيٌّ بابُها».[٤]

و قولَه: «عَلِيٌّ أَقْضاكمْ».[٥]

و قولَ أميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام ضَرَبَ رَسولُ اللّٰهِ عليه السلام بيَدِه[٦] عَلىٰ[٧] صَدري و قالَ: اللّٰهُمَّ اهْدِ قلبه، وَ ثَبِّتْ لِسانَه، فما شَكَكتُ في قَضاءٍ بَينَ اثنَينِ».[٨]

فلمّا وَرَدَ عليه هذا الكلامُ تحيَّرَ، و قالَ: هذه شَناعات علَى الفقهاءِ، و القومُ لهم حُجَجٌ علىٰ ما حكيتَ عنهم.

---

١. في «ألف» و المطبوع: - «قوله».

٢. أثبتناه من المصادر و المطبوع، و لم يرد في النسخ التي عندنا.

٣. رجال الكشّي، ج ١، ص ٢١١؛ تقريب المعارف، ص ٣١٦ و ٣٥٤؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٧٩، المجلس ١٧، ح ١٠٤٦؛ إعلام الورى، ص ١٥٩. الاستغاثة لأبي القاسم الكوفي، ج ١، ص ٩؛ و ج ٢، ص ٦٣؛ فردوس الأخبار، ج ١، ص ٤٤، ح ٩؛ المناقب للخوارزمي، ص ٨٧؛ تأريخ ابن عساكر، ج ١، ص ١٤٢، ح ١٧٦؛ مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٠٠.

٤. الأمالي للصدوق، ص ٤٢٥، المجلس ٥٥، ح ٥٦٠؛ التوحيد، ص ٣٠٧، ح ١؛ الخصال، ص ٥٧٤، ضمن ح ١؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٧٢، ح ٢٩٨. المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٦؛ المعجم الكبير، ج ١١، ص ٥٥؛ كنز العمّال، ج ١١، ص ٦١٤، ح ٣٢٩٧٩.

٥. الكافي، ج ٧، ص ٤٢٩، ح ١٣؛ الخصال، ص ٥٥١، ضمن ح ٣٠؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٨٠، ضمن ح ٩؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٧٥. نهج الإيمان، ص ٣٠١.

٦. في «ج»: «يده».

٧. في «ب، ج»: «إلى».

٨. الإرشاد، ج ١، ص ١٩٥؛ الخرائج و الجرائح، ج ١، ص ٥٣، ح ٨٣؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٧٤. الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٣٣٧؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٣٦؛ سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٧٧٤ (و في الثلاثة الأخيرة مع اختلاف في اللفظ).

فقالَ له[١] بعضُ الحاضرينَ: نحنُ نبرأُ إلَى اللّٰهِ مِن هذا المَقالِ و مِن[٢] كلّ دائنٍ به.

و قالَ له[٣] آخَرُ: إن كانَ مَعَ القومِ حُجَجٌ علىٰ ما حَكاهُ الشَّيخُ فهي حُجَجٌ علىٰ إبطالِ ما ادَّعَيتَ أوّلاً مِن ضدّ هذه الحِكايةِ، و نَحنُ نُعيذُكَ باللّٰهِ[٤] أن تَذهبَ إلىٰ هذا القولِ؛ فإنّ كلَّ شيءٍ تَظُنُّهُ حُجّةً عَلَيه فهو[٥] كالحُجّةِ في إبطالِ نبوّةِ النبيّ صلى اللّٰه عليه و آله .

فسَكتَ مُستَحِياً ممّا جَرىٰ، و تَفَرَّقَ الجَمعُ.

---

١. في «د، س»: - «له».

٢. في «ب، ج»: - «من».

٣. في «ألف، د، س»: - «له».

٤. في المطبوع: + «من».

٥. في «ألف»: «فهي».

الفصلُ الرابعُ و الخَمسونَ

[في تفسيرِ آيات مِن القرآنِ]

و مِن كلامِ الشَّيخِ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ في تفسيرِ القرآنِ؛ سُئلَ عن قولِه تعالىٰ: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مٰا قَدَّمَتْ وَ أَخَّرَتْ﴾[١]، و عن قولِه تَعالىٰ: ﴿يُنَبَّؤُا الْإِنْسٰانُ يَوْمَئِذٍ بِمٰا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾[٢]، و قيلَ لهُ: ما[٣] المقدَّمُ هاهُنا و ما[٤] المؤخَّرُ؟

فقالَ: أمّا ما قَدَّمَه الإنسانُ فهو ما عَمِلَه في حَياتِه ممّا لم يَكُن له أثرٌ بَعدَ وَفاتِه، و أمّا الذي أخّرَه فهو ما سَنَّه في حَياتِه و اقتُديَ[٥] به بَعدَ وَفاتِه.

و هذا مبيّنٌ في قَولِ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله: «مَن سَنَّ سُنّةً حَسَنةً كانَ لهُ أَجرُها و أجرُ مَن عَمِلَ[٦] بها إلىٰ يَومِ القِيامةِ، و مَنْ سَنَّ سُنّةً سَيّئَةً كانَ عَلَيهِ وِزرُهَا وَ وِزرُ مَن عَمِلَ[٧] بها إلىٰ يَومِ القيامةِ».[٨]

---

١. الانفطار (٨٢): ٥.

٢. القيامة (٧٥): ١٣.

٣. في المطبوع: + «هو».

٤. هكذا في «ألف، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: - «ما».

٥. في المطبوع: «فاقتدي».

٦. في «ألف»: «يعمل».

٧. في «ألف»: «يعمل».

٨. سنن الدارمي، ج ١، ص ١٣٠؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٧٤، ح ٢٠٣؛ و ص ٧٥، ح ٢٠٧؛ السنن ↔

و قد قالَ اللّه تَعالىٰ:[1] ﴿وَ لَيَحْمِلُنَّ أَثْقالَهُمْ وَ أَثْقالاً مَعَ أَثْقالِهِمْ﴾[2]، يريدُ[3] عِقابَ إضلالِهم لمَن أضَلّوه مِن الناسِ.

و الأصلُ في هذا تَعاظُمُ العِقابِ عَلَيهم بما يُفعَلُ مِن القَبيحِ في الاقتداءِ بهم، و تَعاظُمُ الثوابِ لهم بما يُصنَعُ مِن الجَميلِ بالاتّباعِ لسُنَّتِهم الحَسَنةِ في الناسِ.

↔ الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ١٧٦؛ مسند ابن المبارك، ص ١٩٢، ح ٣٣١. و مع اختلاف في: الكافي، ج ٥، ص ٩، ح ١؛ التهذيب، ج ٦، ص ١٢٤، ح ٢١٧؛ الخصال، ص ٢٤٠، ح ٨٩؛ تحف العقول، ص ٢٤٣.

١. في المطبوع: - «اللّه».

٢. العنكبوت (٢٩): ١٣.

٣. في المطبوع: + «به».

الفصل الخامسُ و الخَمسونَ

[في تفسيرِ آياتٍ مِن القرآنِ خاصّةٍ بالإمامةِ]

١٣٧ و سُئلَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ عن قولِه[١] تَعالىٰ: ﴿يا أيُّها الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللّٰهَ وَ كُونُوا مَعَ الصّادِقينَ﴾؛[٢] فقيلَ له: فيمَن نَزَلَت هذه الآيةُ؟ فقالَ: في أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام، و جَرىٰ حُكمُها في الأئمّةِ مِن ذرِّيَّتِه الصادقينَ عليهم السلام.

قالَ[٣] الشَّيخُ: و قد جاءت آثارٌ كثيرةٌ في ذلكَ، و[٤] يَدُلُّ علىٰ صِحّةِ هذا التأويلِ ما أنا ذاكِرُهُ[٥] بمَشيئةِ اللّٰهِ و عَونِه؛ قد ثَبَتَ أنّ اللّٰهَ سُبحانَه دَعا المؤمِنينَ إلَى اتّباعِ الصادقينَ في هذه الآية[٦] و الكونِ مَعَهم فيما يقتضيهِ الدِّينُ، و ثَبَتَ أنّ المُنادىٰ به يَجِبُ أن يَكونَ غَيرَ المُنادىٰ إلَيه؛ لاستِحالَةِ أن يُدْعَى الإنسانُ إلَى الكَونِ مَعَ نفْسِهِ و اتّباعِها.

فلا يَخْلو أن يكونَ الصادقونَ الذينَ دَعا اللّٰهُ تَعالىٰ إلَيهمْ جميعَ مَن صَدَقَ

---

١. في «د، س»: «قول اللّٰه» بدل «قوله».

٢. التوبة (٩): ١١٩.

٣. في «ألف»: «و قال».

٤. في المطبوع: + «ممّا».

٥. في «د» و المطبوع: «أذكره».

٦. في المطبوع: «في هذه الآية إلى اتّباع الصادقين» بدل «إلى اتّباع الصادقين في هذه الآية».

و كانَ[١] صادقاً حتّىٰ يَعُمَّهم اللفظُ، و يَستغرقَ جنسَهم، أو أنْ يَكونُوا[٢] بعضَ الصادقينَ.

و قد تقدَّمَ إفسادُنا لمَقالِ مَن زَعَمَ[٣] أنّهُ عَمَّ الصادقينَ؛ لأنّ كلَّ مؤمنٍ فهو صادقٌ بإيمانِه، فكانَ يَجِبُ بذلكَ أن يكونَ الدعاءُ للإنسانِ إلى اتّباعِ نفْسِه، و ذلكَ مُحالٌ علىٰ ما ذَكرناه.

و إن كانُوا[٤] بعضَ المؤمنينَ دونَ بعضٍ، فلا يَخلو مِن أن يَكونُوا معهودينَ معروفين، فتكونَ[٥] الألفُ و اللامُ إنّما دَخَلا للمَعهودِ. أو يَكونوا[٦] غيرَ معهودينَ.

فإن كانُوا معهودينَ: فيَجِبُ أن يَكونوا معروفينَ غيرَ مختَلَفٍ فيهم، فَتأتِيَ[٧] الرواياتُ بأسمائهم و الإشارة إليهم خاصّةً، و أنّهم طائفةٌ معروفةٌ عندَ مَن سَمِعَ الخِطابَ مِن الرسولِ[٨] صلى اللّٰه عليه و آله. و في عدمِ ذلكَ دليلٌ علىٰ بُطلانِ مَقالِ ١٣٨
مَن ادَّعىٰ أنَّ هذه الآيةَ نَزَلَت في جماعةٍ غيرِ مَن ذَكرناه كانوا معهودينَ.

و إن كانوا غيرَ معهودينَ: فلا بُدَّ مِن الدَّلالةِ عليهم ليَمتازوا[٩] ممَّن يَدَّعي مَقامَهم، و إلّا بَطَلَت الحُجّةُ لهم، و سَقَطَ تكليفُ أتباعِهم. و إذا ثَبَتَ أنَّه لا بُدَّ مِن الدليلِ عَليهم، و لَم يَدَّعِ أحدٌ مِن الفِرَقِ دَلالةً علىٰ غيرِ مَن ذَكرناه، ثَبَتَ أنّها فيهم

---

١. في «ج، د، س»: «فكان».
٢. في «ألف، ب، ج»: «أن يكون». و في المطبوع: «يكونوا» بدون «أن».
٣. في «ب، ج»: «يزعم».
٤. في «ألف»: «كان».
٥. في «ب»: «فيكون».
٦. في «ألف»: «يكونا».
٧. في المطبوع: «و تأتي».
٨. في «ب، ج»: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».
٩. في «ألف»: «لتمتازوا». و في المطبوع: «ليتميّزوا».

خاصّةً؛ لفَسادِ خُلُوِّ الأُمّةِ كلِّها مِن تأويلِها، و عدمِ أن يَكونَ القصدُ إلىٰ أحَدٍ مِنهم بها.

علىٰ أنّ الدليلَ قائمٌ علىٰ أنّها فيمن ذَكرناه؛ لأنّ الأمرَ وَرَدَ باتِّباعِهم علَى الإطلاقِ، و ذلكَ يوجِبُ عصمَتَهم، و براءَةَ ساحَتِهم، و الأمانَ مِن زَلَلِهم؛ بدَلالةِ إطلاقِ الأمرِ باتِّباعِهم، و العصمةُ توجِبُ النصَّ علىٰ صاحبِها بلا ارتيابٍ. و إذا اتَّفَقَ مُخالِفونا علىٰ نَفيِ العصمةِ و النصِّ عَلى مَن[1] ادَّعَوا له تأويلَ هذه الآيةِ فقَد ثَبَتَ أنّها في الأئمّةِ عليهم السلام؛ لوجودِ[2] النَّقلِ للنصّ[3] عَلَيهم، و إلّا خَرَجَ الحقُّ عن أُمّةِ محمّدٍ صلى اللّه عليه و آله، و ذلكَ فاسدٌ.

مَعَ أنّ في القرآنِ دليلاً[4] علىٰ ما ذَكرناهُ؛ و هوَ أنّ اللّهَ سُبحانَه قالَ:[5] ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ وَ لٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّٰهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَ الْمَلاٰئِكَةِ وَ الْكِتٰابِ وَ النَّبِيِّينَ وَ آتَى الْمٰالَ عَلىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبىٰ وَ الْيَتٰامىٰ وَ الْمَسٰاكِينَ وَ ابْنَ السَّبِيلِ وَ السّٰائِلِينَ وَ فِي الرِّقٰابِ وَ أَقٰامَ الصَّلاٰةَ وَ آتَى الزَّكٰاةَ وَ الْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذٰا عٰاهَدُوا وَ الصّٰابِرِينَ فِي الْبَأْسٰاءِ وَ الضَّرّٰاءِ وَ حِينَ الْبَأْسِ أُولٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَ أُولٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[6] فجَمَعَ اللّهُ تَعالىٰ هذه الخِصالَ كلَّها، ثُمّ ١٣٩
شَهِدَ لمَن كَمَلَت فيه بالصّدقِ و التُّقىٰ علَى الإطلاقِ، فكانَ مفهومُ معنَى الآيتَينِ الأُولى و هذه الثانية: أن اتَّبِعوا الصادقينَ الذينَ باجتماعِ هذه الخصالِ التي عَدَدناها فيهم استَحَقُّوا إطلاقَ الاسمِ بـ«صادقينَ».[7]

---

١. في «ألف»: «عمّا». و في المطبوع: «عمّن».

٢. في «د، س»: «بوجود».

٣. في المطبوع: «بالنصّ».

٤. في «ألف، ب»: «مع أنّ القرآن دليل».

٥. في «د، س»: «يقول».

٦. البقرة (٢): ١٧٧.

٧. في «ألف»: «بصادق».

و لَم نَجِدْ أحَداً مِن أصحابِ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله اجتمعَت فيه هذه الخِصالُ إلّا أميرَ المؤمِنينَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ[١] عليه السلام، فوَجَبَ أنّه الذي عَناه اللّٰهُ سبحانَه بالآيةِ، و أمَرَ فيها باتّباعِه و الكَونِ مَعَه فيما يَقتضيهِ الدّينُ؛ و ذلكَ أنّه ذَكَرَ الإيمانَ به ـ جَلَّ اسمُه و تَعالىٰ ـ و اليومِ الآخِرِ و الملائكةِ و الكتابِ و النبيِّينَ، فكانَ[٢] أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام أوّلَ الناسِ إيماناً بـه؛ بـما[٣] وُصِفَ بـالأخبارِ المتواتِرةِ بأنّه أوّلُ مَن أجابَ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مِنَ الذُّكورِ.[٤]

و بقولِ النَّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله لفاطِمةَ عليها السلام: زَوَّجتُكِ أقدَمَهمْ سِلماً، و أكثرَهم عِلماً».

و قولِ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام: «أنا عَبدُ اللّٰهِ و أخو رَسولِه[٥] صلى اللّٰه عليه و آله لَم يَقُلْها أحَدٌ قَبلي، و لا يَقولُها أحَدٌ بَعدي، إلّا[٦] كَذّابٌ مُفتَرٍ، صَلَّيتُ قَبلَهم سَبعَ سِنينَ».[٧]

---

١. في «ألف»: - «عليّ بن أبي طالب».

٢. في «ب، ج»: «و كان».

٣. في أكثر النسخ: «و بما».

٤. الإرشاد، ج ١، ص ٣٦؛ و ج ٢، ص ٤٠٧؛ تقريب المعارف، ص ٣١٦؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ٢٦٤؛ الأمالي للطوسي، ص ١٥٥، المجلس ٦، ح ٢٥٦؛ إعلام الورى، ص ١٥٩؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٣٤٤. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٧، ص ٢٢٠؛ و ج ٩، ص ١٧٤؛ فتح الملك العلي، ص ٦٧؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ١٣٢؛ المناقب للخوارزمي، ص ٣٥٣؛ الدرّ النظيم، ص ٢٦٧.

٥. في «ألف، د، س»: «رسول اللّٰه» بدل «رسوله».

٦. في «د، س»: + «كافر».

٧. كنز الفوائد، ص ١٢٥؛ العمدة لابن البطريق، ص ٢٢٢، ح ٣٥٠ (مع اختلاف في اللفظ و زيادة في أثنائه). المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٩٧، ح ١٦ و ٢١؛ الدرر لابن عبد البرّ، ص ٩١؛ كنز العمّال، ج ١٣، ص ١٢٢، ح ٣٦٣٨٩ (مع زيادة في الأثناء).

و قولِه عليه السلام: «اللّٰهُمَّ إنّي لا أُقِرُّ لأحَدٍ مِن هَذه الأُمةِ عَبَدَكَ قَبلي».[١]

وَ قولِه عليه السلام و قد بَلَغَه عن[٢] الخَوارِجِ مَقالٌ[٣] أنكَرَه: «أم يَقولونَ:[٤] إنَّ عَلِيّاً يَكذِبُ؟ فَعَلىٰ[٥] مَن أكذِبُ؟ أعَلَى اللّٰهِ؟ فأنا أوّلُ مَن عَبَدَهُ، أم عَلىٰ رَسولِ اللّٰهِ[٦]؟ فأنا أوّلُ مَن آمَنَ به و صَدَّقَه و نَصَرَهُ».[٧]

وَ قَولِ الحَسَنِ عليه السلام صَبيحةَ اللَّيلةِ الّتي قُبِضَ فيها أَميرُ الْمؤمِنينَ عليه السلام: «لَقَد قُبِضَ في هذه[٨] اللَّيلَةِ رَجُلٌ ما سَبَقَه الأوّلُونَ بعَمَلٍ[٩]، وَ لَا يُدرِكُهُ[١٠] الآخِرُونَ[١١]».[١٢]

في أدلّةٍ يَطولُ شرحُها علىٰ ذلك.

ثُمّ أردَفَ الوصفَ ـ الذي تقدّمَ ـ الوصفَ[١٣] بإيتاءِ المالِ ﴿عَلىٰ حُبِّهِ ذَوِي القُرْبىٰ

---

١. كنز الفوائد، ج ١، ص ٢٦٥؛ التعجّب من أغلاط العامّة، ص ٩٨؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ١٥. مسند أحمد، ج ١، ص ٩٩؛ كنز العمّال، ج ١٣، ص ١٢٦، ح ٣٦٤٠٠.

٢. في المطبوع: «من».

٣. في «س» و المطبوع: «مقالاً».

٤. في «ألف، س»: «تقولون».

٥. في المطبوع: «أ فعلى».

٦. في «ب، ج، د»: «رسوله» بدل «رسول اللّٰه».

٧. الإرشاد، ج ١، ص ٢٧٩؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٥٥ (مع اختلاف في اللفظ). نهج الإيمان لابن جبر، ص ١٦٤.

٨. في المطبوع: – «هذه».

٩. في «ج»: – «بعمل».

١٠. في «ألف، د، س»: «أدركه».

١١. في «د، س»: + «بعمل».

١٢. كفاية الطالب، ص ٩٢؛ شرح الأخبار للنعمان المغربي، ج ١، ص ١٨٠، ح ١٤٣ (مع اختلاف في اللفظ).

١٣. في المطبوع: – «الوصف»، و هو المفعول الثاني لقوله: «أردف».

وَ الْيَتٰامىٰ وَ الْمَساكينَ وَ ابْنَ السَّبيلِ وَ السّائِلينَ وَ فى الرِّقٰابِ»[١]، و وَجَدْنا ذلكَ لأميرِ المؤمنينَ عليه السلام بالتنزيلِ و تواتُرِ الأخبارِ به[٢] علَى التفصيلِ: ١٤٠

قالَ اللّٰهُ عزَّ و جلَّ: «وَ يُطْعِمُونَ الطَّعٰامَ عَلىٰ حُبِّهِ مِسْكيناً وَ يَتيماً وَ أَسيراً»[٣]، و اتَّفَقَتِ الرُّواةُ[٤] مِن الفريقَينِ الخاصَّةِ و العامَّةِ علىٰ أنَّ هذه الآيةَ ـ بلِ السورةَ كُلَّها ـ نَزَلَت في أميرِ المؤمنينَ عليه السلام و زوجتِه فاطمةَ عليها السلام و ابْنَيهِ[٦] عليهما السلام.

و قالَ سبحانَهُ: «الَّذينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَ النَّهارِ سِرًّا وَ عَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَ لاٰ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَ لاٰ هُمْ يَحْزَنُونَ»[٧].

و جاءتِ الروايةُ أيضاً[٨] مستفيضةً بأنّ المَعنيَّ بهذه[٩] أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام، و لا خِلافَ أنّهُ عليه السلام أعتَقَ مِن كَدِّ يدِه جماعةً لا يُحصَونَ كثرةً، و وَقَفَ أراضِيَ كثيرةً[١٠]، و استَخرَجَها و أحياها بَعدَ مَوتِها، فانتَظَمَ الصِّفاتُ علىٰ ما ذَكرناه.

---

١. البقرة (٢): ١٧٧.

٢. في «ب»: - «به».

٣. الإنسان (٧٦): ٨.

٤. في «ألف»: «الروايتين». و في «د، س»: «الرواية».

٥. في «د»: - «الآية بل».

٦. في «ألف»: + «الحسن و الحسين».

٧. البقرة (٢): ٢٧٤.

٨. في «ألف، د، س»: - «أيضاً».

٩. في «ألف، د، س» و المطبوع: «بهذا». و الهاء في «هذه» راجعة إلى الآية المتقدّمة.

١٠. في المطبوع: + «عيناً».

ثُمَّ أردَفَ ذلكَ قولَهُ[١]: ﴿وَ أقامَ الصَّلاةَ وَ آتَى الزَّكاةَ﴾[٢]، فكانَ[٣] هو المعنيَّ بها؛ بدَلالةِ قولِه: ﴿إنَّما وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذينَ آمَنُوا الَّذينَ يُقيمُونَ الصَّلاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَ هُمْ راكِعُونَ﴾[٤]، و اتَّفَقَ أهلُ النَّقلِ علىٰ أنّه عليه السلام هو[٥] المُزَكّي في حالِ رُكوعِه في الصلاةِ، فطابَقَ هذا الوصفُ وصفَه في الآيةِ المتقدّمةِ، و شارَكَه في مَعناه.[٦]

ثمَّ أعْقَبَ ذلكَ بقولِه[٧] ـ عزَّ اسمُه ـ: ﴿وَ الْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إذا عاهَدُوا﴾[٨]، و لَيسَ أحدٌ مِن الصَّحابةِ إلّا مَن نَقَضَ العهدَ في الظاهرِ، أو مَقولاً[٩] ذلكَ عَلَيه؛[١٠] إلّا أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام؛ فإنّه لا يُمكِنُ أحَداً[١١] أن يَزعُمَ أنّه نَقَضَ ما عاهَدَ عَلَيه رسولَ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله مِن النُّصرةِ و المُواساةِ[١٢]، فاختَصَّ أيضاً بهذا الوصفِ.

١٤١ ثُمّ قالَ سُبحانَه: ﴿وَ الصّابِرينَ في الْبَأْساءِ وَ الضَّرّاءِ وَ حينَ الْبَأْسِ﴾[١٣]، و لَم

---

١. في «د، س»: «بقوله».
٢. البقرة (٢): ١٧٧.
٣. في «ألف، د» و المطبوع: «و كان».
٤. المائدة (٥): ٥٥.
٥. في «ألف»، س»: - «هو».
٦. في المطبوع: «معناها».
٧. في «ألف، د، س» و المطبوع: «قوله».
٨. البقرة (٢): ١٧٧.
٩. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «تقوّل».
١٠. في «ألف، د، س»: «عليه ذلك» بدل «ذلك عليه».
١١. في المطبوع: «لأحد».
١٢. في «ألف، ج، س» و المطبوع «و المساواة».
١٣. البقرة (٢): ١٧٧.

يوجَدْ أحَدٌ صَبَرَ مَعَ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله عندَ الشَّدائدِ غيرُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام؛ فإنّهُ باتّفاقِ وليّه و عدوّه لَم يُوَلِّ دُبُراً، و لا فَرَّ مِن قِرْنٍ[١]، و لا هابَ في الحربِ خَصماً.

فلمّا استكمَلَ عليه السلام هذه الخِصالَ بأَسْرِها قالَ سُبحانَهُ: ﴿أُولٰئِكَ الَّذينَ صَدَقُوا﴾؛[٢] يَعني به أنّ المَدعوَّ إلَى اتّباعِه مِن جُملةِ «الصادقينَ» هو مَن دَلَّت[٣] علَى اجتماعِ الخصالِ فيه، و ذلكَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام . و إنّما عَبَّرَ عنه بحَرفِ الجَمعِ تعظيماً له و تشريفاً؛ إذ العَرَبُ تَضَعُ لَفظَ الجَمعِ عَلى الواحدِ إذا أرادَت أن تَدُلَّ علىٰ نَباهَتِه[٤] و عُلوِّ قَدْرِه و شَرَفِه و[٥] مَحلِّه، و إن كانَ قد يُستعمَلُ فيمَن لا يُرادُ له ذلكَ إذا كانَ الخطابُ يتوَجَّهُ إلَيه و يَعُمُّ غَيرَه بالحُكمِ. و لَو جَعَلنا المعنىٰ في لفظِ الجَمعِ بالعبارةِ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام لَكانَ ذلكَ[٦] وجهاً؛ لأنّه و إن خُصَّ بالذِّكرِ فإنّ الحُكمَ جارٍ فيمن يَليهِ مِن الأئمّةِ المَهديِّينَ[٧] عليهم السلام علىٰ ما قد شَرَحناه، و هذا بَيِّنٌ نَسْألُ اللّٰه[٨] توفيقاً نَصِلُ بِه إلَى الرَّشادِ برحمته.[٩]

---

١. «القِرن»: مَن يُقاومُكَ في علمٍ أو قتالٍ أو غير ذلك. راجع: المصباح المنير، ص ٥٠١ (قرن).

٢. البقرة (٢): ١٧٧. و في «ب، ج»: ﴿أُولٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾.

٣. في «ب، ج» و المطبوع: «دلّ». و فاعل «دلّت» الآية المذكورة.

٤. «النَّباهةُ»: الفطانة و الشرف، و العلوّ، و ضدّ الخمول. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٤٦؛ المصباح المنير، ص ٥٩١ (نبه).

٥. في المطبوع: «شرف» بدل «شرفه و».

٦. في المطبوع: «لذلك».

٧. في المطبوع: «أئمّة الهدى» بدل «الأئمّة المهديّين».

٨. في المطبوع: «و اللّه نسأل» بدل «نسأل اللّه».

٩. في المطبوع: «بمَنّه».

الفصلُ السادسُ و الخَمسون

[الشبهةُ في توبةِ طلحةَ و الزُّبَيرِ و قِصّة ابنِ جُرْموزٍ قاتل الزُّبَيرِ]

و مِن كلامِ الشَّيخِ ـ أيَّدَه اللّٰهُ ـ في توبةِ طلحةَ و الزُّبَيرِ علىٰ ما تَدَّعيهِ المعتزلةُ مِن[1] ذلكَ؛ قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ:

أمّا طلحةُ: فقُتِلَ بَينَ الصَّفَّيْنِ و هو مُصَمِّمٌ علَى الحربِ. و هذه حالٌ ظاهِرُها الإقامةُ[2] علَى الفِسقِ.[3] و مِن ادَّعىٰ[4] باطناً غيرَها فقد ادَّعىٰ عِلمَ غَيبٍ لا يَجِبُ[5] قَبولُه مِنه إلّا ببُرهانٍ، و لا بُرهانَ[6] علىٰ ذلك.

مَعَ أنّ الأخبارَ قد جاءَت مُستفيضةً عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام أَنَّهُ مَرَّ بـه وَ هُوَ قَتيلٌ[7]، فقالَ لأَصحابه: «أَجلِسوا طَلحةَ». فأَجْلَسوه، فقالَ: «هَل[8] وَجَدتَ ما وَعَدَكَ رَبُّكَ حَقّاً؟ فقَد وَجَدتُ ما وَعَدَني رَبّي حَقّاً». ثُمّ قالَ: «أَضجِعوا طَلحةَ».[9]

---

١. في «ج»: «في».

٢. في «ألف»: «حاله».

٣. في «س»: «الوقعة».

٤. في «ألف»: «الفسوق».

٥. في «ألف»: «لا يوجب».

٦. في «ألف»: – «و لا برهان».

٧. في «ألف»: – «و هو قتيل».

٨. في «د»: «فهل».

٩. الكافئة للمفيد، ص ٢٦؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٦٣.

١٤٢ و قالَ في مَوضِعٍ آخَرَ ـ و قد مَرَّ به ـ: لقد كانَت[١] لَكَ برَسُولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله صُحبةٌ؛ لكِنّ الشَّيطانَ دَخَلَ مَنخِرَيكَ، فأَورَدَكَ النّارَ».[٢]

و كَتَبَ عليه السلام إلىٰ عُمّالِه في الأَفاقِ بالفَتحِ، و كانَ[٣] فيه: «إنّ اللّٰهَ ـ عزَّ و جلَّ ـ قَتَلَ طَلحةَ وَ الزُّبَيرَ علىٰ شِقاقِهما[٤] وَ نَكْثِهِمَا، وَ هَزَمَ جَمْعَهمَا، و رَدَّ عائشةَ خاسِرةً»[٥]، في كلامٍ طويلٍ.

و لَو كانَ الرَّجُلُ تائباً لَما قالَ هذا القولَ فيه أميرُ المؤمنينَ عليه السلام.

مَعَ أنّا إن جَوَّزْنا توبةَ طلحةَ مَعَ الحالِ التي وَصَفناها، و وَجَبَ علينا الشكُّ في أمرِه و الانتقالُ عن ظاهرِ حالِه، وَجَبَ أن نَشُكَّ[٦] في كلِّ فاسقٍ و كافرٍ[٧] ظَهَرَ لنا ضَلالُه و لَم يَظهَرْ[٨] مِنه[٩] نَدَمُه[١٠] بَل كانَ علىٰ ظاهرِ الضَّلالِ إلىٰ وقتِ خُروجِه مِنَ الدُّنيا، و هذا فاسدٌ. و قد استَقصَيتُ القولَ في هذا البابِ في كتابِيَ المعروفِ بـ«المسألةِ الكافئة»[١١].

---

١. في «ألف، ب» و المطبوع: «كان».

٢. راجع: الجمل، ص ٣٨٧ و ٣٩٠؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١١١؛ تأريخ الطبري، ج ٤، ص ٤٩٨ و ٥٣٤؛ أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٤٩ ـ ٥٤؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٧٢؛ الكامل في التأريخ، ج ٢، ص ٣٣٨.

٣. في «ألف، د، س»: «فكان». و في «ب»: «فقال».

٤. في المطبوع: «بغيهما و شقاقهما» بدل «شقاقهما و بغيهما».

٥. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.

٦. في «ألف» و المطبوع: «أن يشكّ».

٧. في «ألف»: «أو كافر».

٨. في «د، س»: + «له».

٩. في «ج، س»: – «منه».

١٠. في «د، س»: «ندامة».

١١. راجع: الكافئة للمفيد، ص ١٦ ـ ٣٢، الفصل الثاني.

و أمّا الزُّبيرُ: فقُتِلَ و هو مُنهزِمٌ مِن غيرِ إظهارِ نَدَمٍ، و لا إقلاعٍ[١]، و لا توبةٍ.[٢] و لَو كانَ انصرافُه للنَّدَمِ و التوبةِ لَكانَ يَصيرُ إلىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، و يكونُ مَصيرُه إلىٰ حَيِّزِه[٣]، و يُظهِرُ نُصرَتَه و مَعونَتَه، كما جَرَّدَ في حربِه و عَداوتِه. و لَو جازَ أن يُقطَعَ علىٰ توبتِه، و يَجِبَ علينا وَلايتُه مَعَ ما وَصَفناه، لوَجَبَ علَى المسلمينَ أن يَقطَعوا علىٰ توبةِ كلِّ مُنهَزِمٍ عنِ الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله، و إن لَم يَصيروا إلىٰ حَيِّزِه، و لا أظهَروا الإقرارَ بنُبوّتِه.

و قد تَعلَّقَ القومُ[٤] في بابِ الزُّبَيرِ بقَولَينِ رُوِيا عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام: فأمّا[٥] أحدُهما: فإنّهم[٦] ذَكَروا أنّ الزُّبَيرَ رَجَعَ عَن الحَربِ بَعدَ أن ذَكَّرَهُ أميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام كَلامَ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، فقالَ له[٧] ابنه عَبدُ اللّٰهِ: يَا أَبَةِ تَترُكُنا في[٨] هذا[٩] المَقامِ، و تَنصَرِفُ عَنّا في مِثلِ هذه الحالِ؟!

فقالَ له: يا بُنَيَّ، إنَّ عَلِيّاً ذَكَّرَنِي أمراً أنسَانِيهِ الدَّهرُ.

فقالَ له[١٠] عَبدُ اللّٰهِ: لا، و لكِنَّكَ فَرَرتَ مِن سَيفِ ابنِ أبي طالِبٍ.

---

١. في «ألف»: - «و لا إقلاع».

٢. في «ب»: - «من غير إظهار، و لا إقلاع، و لا توبة».

٣. في «ج»: «حزبه». و «الحيّز»: المكان، و الجهة، و الناحية. راجع: المصباح المنير، ص ١٥٦؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٣٤٢ (حوز).

٤. في «ألف، س»: «قوم».

٥. في المطبوع: «أمّا».

٦. في «ألف، د، س»: «إنّهم».

٧. في المطبوع: «عبد اللّٰه ابنه» بدل «ابنه عبد اللّٰه».

٨. في المطبوع: + «مثل».

٩. في «ج، د»: - «هذا».

١٠. في «د»: + «ابنه».

قَالُوا:[١] فَرَجَعَ الزُّبَيرُ عِندَ ذَلِكَ كارّاً علىٰ أصْحابِ أميرِ المُؤْمِنينَ عليه السلام، فقالَ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام: «أفْرِجوا للشَّيخِ؛ فإنّه مُحرَجٌ».[٢]

قالوا: فلمّا شَهِدَ لهُ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام بذلكَ، و كَفَّ أصحابَه عن قَتلِه، دَلَّ علىٰ نَدَمِه و توبتِه.

و القولُ الآخَرُ: زَعَموا أنّ ابنَ جُرموزٍ لمّا جاءَ برَأسِ الزُّبَيرِ و بسَيفِه إلىٰ أميرِ ١٤٣
المُؤمِنينَ عليه السلام، قالَ له: «سَمِعتُ رَسولَ اللّٰهِ عليه السلام يَقولُ: بَشِّرْ قاتِلَ ابنِ صَفيّةَ بالنّارِ».[٣]

قالوا: فلَو لَم يَكُن الزُّبَيرُ تائباً ما[٤] كانَ قاتِلُه ضالّاً مِن أهلِ النارِ[٥]، و لَو لَم يَكُن مِن أهلِ الجَنّةِ لَما كانَ قاتِلُه مِن أهلِ النارِ.

قالَ الشَّيخُ ـ أيّدهُ اللّٰه ـ: فيُقالُ لهم: إن كانَ رجوعُ الزُّبَيرِ عندَ إذكارِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام[٦] توبةً توجِبُ مدحَهُ، فالإنصافُ يوجِبُ[٧] أنَّ رجوعَه عندَ تَحريضِ ابنِه له نقضٌ للتوبةِ و إصرارٌ يوجِبُ ذمَّهُ؛ بَل رجوعُه إلَى القِتالِ عَلى الوجهِ الذي رُويَ أسوأُ لحالِه؛[٨] لأنّه يَدُلُّ علىٰ عِنادِه بارتفاعِ الشُّبهةِ عنه في فِسقِه بِه و ضَلالِه،

---

١. في «ألف، د، س»: «قال». و في المطبوع: «فقالوا».

٢. تأريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٨٢ و ١٨٣ مع اختلاف في اللفظ.

٣. الاقتصاد للطوسي، ص ٢٣٠؛ تحف العقول، ص ٤٧٧؛ الاختصاص، ص ٩٥؛ الجمل، ص ١٣٧. مسند أحمد، ج ١، ص ٨٩؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٣٦٧؛ فتح الباري، ج ٦، ص ١٦١؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١، ص ١٢٣، ح ٢٤٣ (مع اختلاف في اللفظ في جميع المصادر).

٤. في «ب» و المطبوع: «لَما».

٥. في «ألف، د، س»: – «من أهل النار».

٦. في «ج، س»: + «له».

٧. في «د»: – «يوجب».

٨. في «ب»: «لحالته». و في «ألف، ج» و المطبوع: «الحالة».

و لأنّه تَرَكَ الديانةَ للحَميّةِ و العَصَبيّةِ و الأنفةِ و مَحَبَّةِ الرئاسةِ، و هذا بالقلبِ ممّا[١] ظَنَنتُموه.

و أمّا[٢] قولُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام: «أَفرِجوا لِلشَّيخِ؛ فإنّهُ مُحرَجٌ»؛[٣] فهو[٤] مَتىٰ[٥] صَحَّ كانَ علَى الاستهزاءِ و الذمِّ؛ لأنّه لا يَجوزُ أن يأمُرَ عليه السلام أصحابَه بالتمكينِ لعَدُوِّه مِن حَربِه و لا يُجيزَ لهم تَسويغَه إظهارَ خِلافِه، و لأنّ الحرجَ[٦] لا يَدعو إلَى الفِسقِ، و لا يَبْعَثُ علىٰ خِلافِ الحقّ، مَعَ أنّ الذي كانَ مِن ابنِ الزُّبَيرِ غيرُ مُحرِجٍ لأهلِ الإيمانِ إلىٰ إظهارِ الضَّلالِ، و لا مُلجئٌ لأحدٍ مِن الخلقِ إلَى ارتكابِ المَعاصي و الطغيانِ. فيُعلَمُ[٧] أنّ قولَ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام مَتىٰ صَحَّ عنه صلى اللّٰه عليه و آله خَرَجَ مَخرَجَ قولِه سُبحانَهُ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[٨]، و قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ انْظُرْ إِلىٰ إِلٰهِكَ الَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عاكِفاً﴾[٩]، و قولِه سبحانَهُ: ﴿فَما أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِى يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللّٰهِ مِنْ شَىْءٍ﴾[١٠]، و نظائِرِ ذلكَ مِن آيِ القرآنِ.

و أمّا تركُ[١١] أميرِ المؤمنينَ عليه السلام الأمرَ لأصحابِه بقَتلِ الزُّبَيرِ و قتالِه، ١٤٤

---

١. في المطبوع: «بخلاف ما» بدل «بالقلب ممّا».
٢. في المطبوع: «أمّا» بدون واو العطف.
٣. تقدّم تخريجه سابقاً في بداية الفصل.
٤. في المطبوع: «فإنّه».
٥. في «ب»: «فمتى» بدل «فهو متى».
٦. في «ألف، ب»: «الخروج».
٧. في المطبوع: «فعُلم».
٨. الدخان (٤٤): ٤٩.
٩. طٰه (٢٠): ٩٧.
١٠. هود (١١): ١٠١.
١١. في «د»: «تذكّر».

فذلكَ مِن تفضُّلِه و مَنِّه عَلَيه[١]، و هو كفِعلِ[٢] رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله في المَنِّ علىٰ أهلِ مكّةَ و أمانِهم[٣]، و لَيسَ[٤] في العفوِ عَن الجاني و تركِ التعجيلِ لعقوبَتِه دَلالةٌ علَى الرضا بفِعالِه؛[٥] بَل هو دليلٌ عَلى[٦] التفضُّلِ و الصَّفحِ للتألُّفِ و الاستصلاحِ.

و أمّا تعلُّقُهُم بما رَوَوا عَن أميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام مِن قوله لابن جُرموزٍ حينَ جاءَ برأسِ الزُّبَيرِ: «بَشِّرْ قاتِلَ ابنِ صَفيّةَ بِالنارِ»[٧]، و أنّ ذلكَ يوجِبُ للزُّبَيرِ الجنّةَ، و يَدُلُّ علىٰ أنّه مِن أهلِ الإيمانِ، فأوّلُ ما في هذا البابِ: أنّه لَيسَ كلُّ مَن وَجَبَ عليهِ النارُ بقتلِ نفْسٍ دَلّ علىٰ أنَّ النّفسَ مِن أهلِ الجَنّةِ؛ لأنّ قتلَ المُعاهِدِ يوجِبُ النارَ، و إن كانَ المقتولُ في النارِ. و قتلُ الغِيلَةِ[٨] يوجِبُ النارَ و إن كانَ المقتولُ في النارِ. و قتلُ الكافرِ لشِفاءِ الغيظِ دونَ الديانةِ، أو للرياء، و السُّمْعَةِ، أو القُربةِ[٩] إلَى المخلوقينَ، أو لعَبَثٍ[١٠]، أو لجَعلِه علامةً لفجورٍ أو قتلِ[١١] مؤمنٍ، كلُّ ذلكَ يوجِبُ لفاعلِه النارَ و إن كانَ الكافرُ مِن أهلِ النارِ. و كذلكَ قتلُ الكافرِ المؤمنَ يوجبُ النار و إن كان الكافرُ من أهلِ النارِ، و كذلك قتلُ الكافرِ الكافِرَ يوجِبُ النارَ

---

١. في «ألف»: - «عليه». و في «ب، ج»: «عليهم»

٢. في «س»: «كفضل». و في «د» و المطبوع: «كقول».

٣. في «ألف»: + «إيّاهم».

٤. في المطبوع: - «و ليس».

٥. في «ألف، ب» و حاشية «ج»: «بفعله».

٦. في «ب، ج» و المطبوع: - «على».

٧. تقدّم في بداية الفصل.

٨. «الغِيلةُ» بالكسر: المكر، و الخديعة؛ و المراد هنا مَن قَتَلَ أحداً بالخديعة، أو على غفلة. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٥١٢ (غيل).

٩. في المطبوع: «للقربة».

١٠. في المطبوع: «للعبث».

١١. في «ألف» و المطبوع: «لقتل».

و إن كانَ الكافرُ من أهلِ النارِ.[١]

علىٰ أنّ قِصّةَ ابنِ جُرموزٍ في قتلِ الزُّبَيرِ و المعنَى الذي يوجِبُ[٢] له بـه النـارَ معروفٌ عندَ مَن سَمِعَ الأخبارَ، غيرُ مختلَفٍ فيه بينَ نَقَلَةِ السِّيَرِ و الآثارِ؛ و ذلك: أنّ ابنَ جُرموزٍ كانَ[٣] في يَومِ الجَمَلِ مَعَ عائشةَ في نَـفَرٍ مِـن بَـني سَـعْدٍ، فـقَتَلَ مِـن أصحابِ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام جَـماعةً، فـلمّا رَأَى الدّائـرةَ عـلىٰ أصـحابِ الجَمَلِ لَحِقَ بالأَحنَفِ بنِ قَيسٍ، و هو بالجَلْحاءِ علىٰ فَرسَخَينِ مِن البَصرةِ، مُعتَزِلاً لِلقِتالِ، فجاءَ رَجُلٌ إلَى الأحنَفِ، فأسَرَّ إلَيه أنّ الزُّبَيرَ بوادي السّباعِ مُـتَوَجِّهاً إلَـى المَدينةِ مُستَخفِياً مِن النّاسِ، فقالَ الأَحنَفُ رافِعاً صَـوتَه:[٤] مـا عَسَـيتُ أن أصـنَعَ بالزُّبَيرِ إنْ كانَ بوَادي السّباعِ، و قد جاءَ فقَتَلَ النّاسَ بَعْضَهم بِبَعضٍ، و فَتَنَهم، ثُمّ
١٤٥ انطَلَقَ إلَى المَدينةِ سَالِماً؟![٥] فعَلِمَ القَومُ أنّه إنّما رَفَعَ صَوتَه لِيُعلِمَهم بِذلِكَ، وَ أنّه يُعجِبُه قَتلُه، فقامَ ابنُ جُرموزٍ، و مَعَه رَجُلانِ مِن بَني عَوفِ بـنِ سَـعْدٍ: أحَـدُهما فَضالةُ بنُ حابِسٍ، و الآخَرُ جُمَيعُ بنُ عُمَيرٍ؛ فرَكِبوا خُيولَهم فأَدرَكوه، و قد تَوَجَّهَ مُنطَلِقاً، و رَكِبَ[٦] فَرَسَه، فَسَبَقَهم إلَيهِ عَمرُو بنُ جُرموزٍ، فحَذَرَه[٧] الزُّبَيرُ، و جَعَلَ يَتَحَذَّرُ مِنه. فقالَ له عَمرٌو: لا بَأسَ عَلَيكَ؛ فإنّما أنا مُنطَلِقٌ في طَريقي، و مُصاحِبُكَ.

---

١. في المطبوع بدل قوله: «كلّ ذلك يوجب لفاعله النار...» إلى هنا هكذا: «كلّ ذلك يوجب لفاعله النار و إن كان المقتول في النار. و كذلك قتل الكافر الكافر يوجب النار و إن كان الكافر من أهل النار».

٢. في «س»: «توجب». و في المطبوع: «وجب».

٣. في «ب» و المطبوع: - «في».

٤. في «ب»: - «رافعاً صوته».

٥. في المطبوع: «سالماً إلى المدينة» بدل «إلى المدينة سالماً».

٦. في المطبوع: «ركَضَ» بدون واو العطف.

٧. في المطبوع: + «[فحَذَقَهُ]».

فأَمِنَه الزُّبَيرُ عِندَ ذلِكَ، و اطمَأَنَّ إلَيهِ، فاغتَفَلَه حَتّىٰ إذا اشتَغَلَ[١] عنه طَعَنَه بالرُّمح فقَتَلَه، ثُمّ نَزَلَ فاحتَزَّ رأسَه، وَ أَتىٰ[٢] به الأَحنَفَ[٣]، ثُمّ انحَدَرَ به إلىٰ أميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام مُتَقَرِّباً به إلَيهِ عليه السلام يُريدُ الخُروجَ بِذلِكَ[٤] مِمَّا[٥] صَنَعَ في قِتالِه و قَتلِ أصحابِه، و لَم يَكُ قَتلُه له[٦] تَدَيُّناً، و لا علىٰ بَصيرةٍ مِن أمره، و كانَ ذلِكَ مَعلوماً لأميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام[٧]، أنبَأه به الرَّسُولُ صلى اللّه عليه و آله، فلأجْلِ ذلِكَ خَبَّرَ أَنَّهُ[٨] مِن أهلِ النارِ.[٩]

مَعَ أنّهُ قد استَحَقَّ النارَ بأمانِه له[١٠] ثمَّ قَتلِه[١١] له بَعدَ الأمانِ، ثُمّ باغْتيالِه له[١٢] أيضاً، مَعَ أنّ ابنَ جُرموزٍ خَرَجَ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام مَعَ الخَوارجِ، و كانَ آخِذاً فيَاتِهم[١٣]، فقَتَلَه[١٤] اللّهُ علىٰ يدِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، و أَورَدَه بقَتلِه إيّاهُ إلَى[١٥]

---

١. في المطبوع: «شُغِلَ».
٢. في «ب» و المطبوع: «فأتى».
٣. في «ألف، د، س»: + «بن قيس».
٤. في «ألف، د، س»: «الخروج بذلك» بدل «بذلك الخروج».
٥. في المطبوع: «عمّا».
٦. في «ألف، س»: – «له».
٧. في «س» و المطبوع: + «بما».
٨. في «ب» و المطبوع: «بأنّه».
٩. الجمل، ص ٣٨٨. و راجع: تأريخ مدينة دمشق، ج ١٨، ص ٤٣٥؛ تهذيب الكمال للمزّي، ج ٩، ص ٣٢٧؛ الإصابة لابن حجر، ج ٢، ص ٤٦١.
١٠. في «د» و المطبوع: – «له».
١١. في المطبوع: «و قتله» بدل «ثمّ قتله».
١٢. في المطبوع: – «له».
١٣. في «ب»: «برأيهم». و في المطبوع: «برايتهم».
١٤. في «ج»: «حتّى قتله» بدل «فقتله».
١٥. في «د، س» و المطبوع: – «إلى».

النارِ، فكانَ الخبرُ الذي رَووه خبراً عن عاقبتِه؛ لئَلّا يَلتَبِسَ أمرُه بقتلِ[١] الزُّبَيرِ، فيُظَنَّ أنّ ذلكَ عاصمٌ له مِن[٢] استحقاقِ العِقابِ.

و قد أطبَقَ أهلُ النَّقلِ علىٰ مِثلِ هذا[٣] القولِ الذي رُويَ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في أمرِ[٤] ابنِ جُرموزٍ عندَ مَجيئِه برأسِ الزُّبَيرِ عَن النبيّ في رَجُل مِن الأنصارِ قَتَلَ جماعَةً مِن المشركينَ في يومِ أُحُدٍ، و أبلىٰ بَلاءً حَسَناً، فبَشَّرَه رسولُ اللّٰهِ عليه السلام بالنارِ، فرَوَوا: أنّ رَجُلاً مِن الأنصارِ كانَ يُقالُ له «قُزْمانُ» قاتَلَ في يَومِ أُحُدٍ قِتالاً شَديداً حَتّىٰ قَتَلَ سِتّةَ نَفَرٍ مِن المُشرِكينَ أو سَبعَةً، وَأثبَتَه[٥] الجِراحُ[٦]، فاحتُمِلَ إلىٰ بَيته، و جاء المُسلِمونَ إلىٰ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، فأخبَروه بخَبَره، و ذَكَّروه عِندَه بحُسنِ مَعونَته، و زَكَّوه، و مَدَحوه، فقالَ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه ١٤٦
و آله: «إنّه مِنْ أهلِ النّارِ». فأُتِيَ[٧] النَّبيُّ صلى اللّٰه عليه و آله بَعدَ ذلِكَ، فقيلَ له:[٨] يا رَسولَ اللّٰهِ، إنّ قُزْمانَ قَد[٩] استُشهِدَ، فقالَ صلى اللّٰه عليه و آله: «يَفعَلُ اللّٰهُ ما يَشاءُ».

ثُمّ أُتِيَ، فقيلَ: يا رَسولَ اللّٰهِ، إنّهُ قَتَلَ نَفْسَه. فقالَ: «أشهَدُ[١٠] أنّي رَسولُ اللّٰهِ».

و ذَكَروا: أنّه لمّا احتُمِلَ و به الجِراحُ نَزَلَ في دُورِ بَني ظَفَرٍ، فقالَ له المُسلِمونَ:

---

١. في «ألف، ب، د»: «بقتله».
٢. في المطبوع: «عن».
٣. في «ب، ج، د» و المطبوع: - «هذا».
٤. في المطبوع: - «أمر».
٥. في المطبوع: «فأثبته».
٦. في «ج، س»: «الجراحة».
٧. في «ج، د، س»: + «إلى».
٨. في «د، س»: - «له».
٩. في «ب، ج، د»: - «قد».
١٠. في «ج» و المطبوع: «اشْهَدوا».

أبشِرْ، فقد أبْليتَ اليَومَ. فقالَ: بِمَ تُبَشّروني؟ فوَ اللّهِ، ما قاتَلتُ إلّا علىٰ أحْسابِ قَومي، و لَولا ذلِكَ[١] ما قاتَلتُ.

فلمّا اشتَدَّت[٢] به[٣] الجِراحةُ[٤] حَبا إلىٰ كِنانَةٍ[٥]، فأخَذَ مِنها مِشقَصاً[٦]، فقَتَلَ نَفْسَه.[٧]

و إذا[٨] كانَ الأمرُ علىٰ ما شَرَحناه ـ و كانَ رسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله قد قَطَعَ بالنارِ علىٰ رجُلٍ جاهَدَ في الظاهرِ لَمعونةِ الإسلامِ.[٩] و قَتَلَ جماعةً مِن المشركينَ، ثُمّ شَهِدَ عَلَيه بالعقابِ ـ عندَ إخبارِ المسلمينَ له بِبَلائه، و عِظَمِ نِكايَتِه في الكفّارِ، و بِحُسنِ[١٠] مَعونتِه لِما عَلِمَه[١١] مِن عاقبةِ أمرِه، و مَآلِه إلَى الفِعلِ الذي يستَحِقُّ بهِ النارَ، مَخافةَ أن يَشتَبِهَ أمرُه علىٰ أهلِ الإسلامِ، فيَعتَقِدوا فيه الإيمانَ مَعَ قَتلِه نَفْسَه، بما سَلَفَ له مِن الجِهادِ، أو يَشُكّوا في استِحقاقِه العقابَ ـ لَم يُنكَرْ أن يكونَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام بَشَّرَ[١٢] ابنَ جُرموزٍ بالنارِ عندَ مَجيئِه برأسِ

---

١. في «د، س»: «لما».

٢. في «س» و المطبوع: «اشتدّ».

٣. في «س» و المطبوع: + «ألم».

٤. في المطبوع: «الجراح».

٥. في «ألف» و المطبوع: «كنانته». و «الكنانة»: جعبة من جلد أو خشب تُجعل فيها السهام. راجع: المصباح المنير، ص ٥٤٢؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٦١ (كنن).

٦. «المِشْقَص»: سهمٌ فيه نصل عريض. راجع: المصباح المنير، ص ٣١٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٤٥ (شقص).

٧. إعلام الورى، ج ١، ص ١٨٢؛ بحار الأنوار، ج ٢٠، ص ٩٨ (عن أبان و أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام). و راجع: عمدة القاري، ج ١٤، ص ١٨١.

٨. في المطبوع: «فإذا».

٩. في «ألف»: + «قد».

١٠. في المطبوع: «و حسن» بدون الباء.

١١. في «ب»: «عايَنَ». و في المطبوع: «علم».

١٢. في «ب»: «يبشّر».

الزُّبَيرِ؛ لعاقبةِ أمرِه، و العِلمِ منه بضميرِه الذي يَستَحِقُّ بِهِ العقابَ، و ما سَبَقَ له مِن العِلمِ فيه بحُصولِه علَى الخارجيّةِ في العَقدِ، و قتالِه الذي كانَ مِنه في[1] يومِ النَّهرَوانِ، مَخافةَ أن يَشتَبِهَ أمرُه فيما يصيرُ إليهِ علىٰ أحدٍ مِن أهلِ الإيمانِ، كما وَصَفناه و بَيَّنّاه.

و لا يَدُلُّ ذلكَ مِنه عليه السلام علَى استِحقاقِ الزُّبَيرِ الجِنانَ، و لا علىٰ تَوبتِه مِن الضَّلالِ، و لا علىٰ عدمِ استِحقاقِه النارَ، كما لَم يَدُلَّ ذلكَ مِن رسولِ اللّٰهِ عليه السلام علَى استِحقاقِ مَن قَتَلَ قُرْمانُ[2] الجِنانَ، و لا علىٰ تَوبتِهم مِن الشِّركِ و انتقالِهم إلَى الإسلامِ، و لا علىٰ عدمِ استِحقاقِهم العقابَ، و هذا بَيِّنٌ لمَن تَدبَّرَه.

١٤٧ و وجهٌ آخَرُ: و هو أنّ بعضَ الشيعةِ قالَ: إنّ ابنَ جُرموزٍ إنّما استحَقَّ النارَ لخِلافِه علَى الإمامِ العادلِ عليه السلام في قَتلِ الزُّبَيرِ بنِ العَوّامِ؛ و ذلك: أنّ أميرَ المُؤمِنينَ عليه السلام نادىٰ يَومَ البَصرةِ: «ألا لا تَتَّبِعوا مُدبِراً، و لا تُجهِزوا علىٰ جَريحٍ، و لكم ما حَوىٰ عَسكَرُهم مِن الكُراعِ وَ السّلاحِ».[3]

فخالَفَه ابنُ جُرموزٍ و اتّبَعَ الزُّبَيرَ و هو مُدبِرٌ[4] فكانَ[5] في ذلكَ مُخالِفاً للإمامِ، و عاصياً له في أفعالِه، فاستحَقَّ النارَ بمَا[6] ارتَكبَه مِن ضَلالةٍ، و لَم يَجِبْ بذلكَ أن يكونَ الزُّبيرُ مِن أهلِ الجَنّةِ؛ لأنّه لا تعلُّقَ لاستحقاقِه الثوابَ

---

١. في المطبوع: - «في».

٢. في المطبوع: + «من الكفّار».

٣. الكافي، ج ٩، ص ٣٧٧، ضمن ح ٨٢١٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١١٦، ضمن ح ٣٣٦؛ تحف العقول، ص ٢٩٠ (و في كلّها إلى قوله: «على جريح» مع اختلاف يسير في اللفظ).

٤. في «ج» و المطبوع: - «و هو مدبر».

٥. في «ألف، س»: «و كان».

٦. في «ج» و المطبوع: «لما».

باستحقاقِ هذا المخالِفِ لإمامِه العقابَ، و هذا وجهٌ لا بأسَ بالتعلُّقِ به؛ بل هو[١] وجهٌ واضحٌ[٢] معتمَدٌ.

سؤالٌ

قال الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهَ عِزَّهُ ـ: فإن قالَ قائلٌ: ما أنكرتُم أن يكونَ إخبارُ النبيّ صلى اللّٰه عليه و آله باستحقاقِ قاتلِ الزُّبَيرِ النارَ يَدُلُّ علَى استحقاقِ الزُّبَيرِ الجِنانَ[٣]، و يوجِبَ أنّ قاتلَه إنّما استحَقَّ النارَ مِن أجْلِ أنّ[٤] المقتولَ مِن أهلِ الجَنّةِ لا لشيءٍ مِن الأشياء[٥] التي ذَكرتُموها؟ و إلّا فمَتىٰ ما[٦] كانَ الأمرُ علىٰ ما ادَّعَيتُموه دونَ ما ذَكرناه بَطَلَ معنىٰ قولِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله؛ لأنّه قد نَبَّهَ باستحقاقِ القاتلِ النارَ علَى استحقاقِ المقتولِ الجَنّةَ بذِكرِ المقتولِ، و الحُكمِ علىٰ قاتلِه بالنارِ.

جوابٌ[٧]

قيلَ له: إنّ لذِكرِ النبيّ صلى اللّٰه عليه و آله الزُّبَيرَ و قتلَه عندَ البِشارةِ لقاتلِه بالنارِ وجهاً غيرَ ما[٨] ظَنَنْتَه؛ و هو أنّه لمّا كانَ الزُّبَيرُ رأسَ الفتنةِ و أميرَ أهلِ الضَّلالةِ و قائدَ أهلِ النَّكْثِ[٩] و الجَهالةِ كانَ القتلُ له يوجِبُ علَى الظاهرِ لقاتلِه أعظمَ[١٠] المنازِل

---

١. في «ج» و المطبوع: – «وجه».
٢. في «ألف»: «صحيح».
٣. في «ب»: «الجنّة».
٤. في «ب»: «لأنّ» بدل «من أجل أن».
٥. في «ج، س» و المطبوع: «الأسباب».
٦. في «ب، د، س»: – «ما».
٧. في المطبوع: «الجواب».
٨. في المطبوع: «الذي».
٩. «النَّكْثُ»: نَقْضُ العَهْدِ، و الاسمُ: النِّكْثُ، بالكسر. راجع: النهاية، ج ٦، ص ١١٤ (نكث).
١٠. في «د»: «أعلى».

و أجَلَّ المَراتِب و أكبرَ[١] الثوابِ و المَدائحِ، كما يَجِبُ لقاتلِ النبيِّ أو الصّدّيقِ[٢] التَّقيِّ أو إمامِ المسلمينَ البَرِّ الوَفيِّ عظيمُ العقابِ، و كانَ المعلومُ مِن حالِ هذا القاتلِ ضدَّ ما يَقتَضيهِ الظاهرُ، أرادَ النبيُّ صلى اللّٰه عليه و آله[٣] الإبانةَ عن حالِه، و الكشفَ عن باطنِه مَآله؛ لئَلّا يَلتبسَ أمرُه علىٰ ما قَدَّمناه فيما سَلَفَ، و ليُزيلَ[٤] الشُّبهةَ فيما يَجِبُ مِن الاعتقادِ فيه علىٰ ظاهرِ الحالِ. و هذا يَجري مَجرىٰ مَن عَلِمَ ١٤٨
اللّٰهُ سُبحانَه أنّه يَقتُلُ عبداً مُسلِماً تَقيّاً[٥] بَرّاً عادلاً[٦] وَفيّاً علىٰ غيرِ التعمُّدِ و مَعَ حُسنِ الطَّويَّةِ[٧] و سَلامةِ النيّةِ و الإخلاصِ للّٰهِ تَعالىٰ في الطاعةِ، فذَكرَ النبيُّ صلى اللّٰه عليه و آله أنّ هذا القاتلَ مِن أهلِ الجَنّة، فقالَ:[٨] إنّ فُلاناً ـ يَعني الإمامَ ـ سيُقتَلَ، و أنّ قاتلَه مِن أهلِ الجَنّةِ؛ ليَكشِفَ بذلكَ عن حالِهِ، و يَمنَعَ مِنَ[٩] الاعتقادِ فيه ما يوجِبُه ظاهرُ فعلِه مِن القتل الذي لَيسَ[١٠] بالتعمُّدِ.

و إنّما بَشَّرَه بالجنّةِ مَعَ وصفِه بقتلِ رجُلٍ مِن أهلِ الجَنّةِ؛ ليَدُلَّ علىٰ أنّ قَتلَه له[١١]

---

١. في «د، س»: «و أكثر».

٢. في «ألف، ب»: «و الصدّيق».

٣. في المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «النبيّ».

٤. في «ب»: «و ليزول». و في «ج»: «و لتزول».

٥. في «ألف»: - «تقيّاً».

٦. في «ألف»: - «عادلاً». و في المطبوع: «عدلاً».

٧. في «ب»: «الظنّ به» بدل «الطَّويّة». و «الطَّويَّةُ»: الضميرُ، و الباطنُ. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٠ (طوي).

٨. في «د، س»: «و قال».

٩. في المطبوع: - «من».

١٠. في «ألف، ج» و المطبوع: «تلبّس».

١١. في «ج، د»: - «له».

لَم يَقَعْ علَى الوجهِ الذي به يَستَحِقُّ[١] العقابَ، و يُزيلَ[٢] الشُّبهةَ في[٣] أمرِه، و يَصرِفَ الناسَ عَن اعتقادِ موجَبِ ظاهرِه.

و هذا[٤] كقولِ نبيٍّ[٥] لأُمّتِه: أما[٦] تَرونَ[٧] فلاناً المصلّيَ[٨] نهارَه القائمَ لَيلَه المتصدّقَ[٩] بمالِه؟ اعلَموا أنّه مِن أهلِ النارِ؛ ليَدُلَّهم بذلكَ علىٰ حاله[١٠]، و يَكشِفَ لهم عن باطنِه، و ليُزولَ[١١] الشُّبهةَ عنهم في أمرِه بحُسنِ ظاهره.

أو قالَ في رجُلٍ مُرتكِبٍ لكبائرِ الذنوبِ: اعلَموا أنّ فلاناً الشاربَ للخمورِ[١٢] القاتلَ للنفوسِ المرتكِبَ للفجورِ مِن أهلِ الجنّةِ. فذلكَ سائغٌ جائزٌ يَدُلُّ علىٰ مَآلِ الرجُلِ، و يَكشِفُ عن عاقبتِه، و يَمنَعُ مِن الاعتقادِ لِما يَجِبُ بظاهرِه علىٰ أغلبِ الأُمورِ.

و مَدارُ هذا البابِ[١٣] هو: أنّ كُلَّ مَن فَعَلَ فعلاً أوجَبَ ظاهرُه فيه حُكماً لأجلِ الفعلِ، و كانَ الباطنُ عندَ اللّهِ سبحانَهُ و تعالىٰ يخالفُ[١٤] ظاهرَهُ[١٥]، و أرادَ الإبانةَ

---

١. في «ألف، ج»: «يستحقّ به» بدل «به يستحقّ».
٢. في «د، س»: «و تزول». و في المطبوع: «و ليزيل».
٣. في المطبوع: «من».
٤. في «د، س»: + «القول».
٥. في المطبوع: + «قال».
٦. في «ج» و المطبوع: «ألا».
٧. في المطبوع: + «أنّ».
٨. في المطبوع: «الصائم».
٩. في «ب، د»: «المصّدّق».
١٠. في «س» و المطبوع: «مآله».
١١. في «ب، س»: «و يزيل». و في المطبوع: «و لتزول».
١٢. في «ب»: «للخمر».
١٣. في «ب»: «الأمر».
١٤. في «ب، س»: «بخلاف».
١٥. في «ألف» و المطبوع: «الظاهر».

عن حالِه، و إزالةَ الشُّبهةِ في أمرِه، حَكمَ عَلَيه بخِلافِ حُكمِ الظاهرِ، و عَلَّقَه بذكرِ الفعلِ الذي يوجِبُ علَى الظاهرِ ضدَّ ما حَكمَ به لأجلِ الباطنِ؛ ليُزيلَ الشُّبهةَ بذِكرِ ذلكَ، و يَدُلَّ علىٰ ما كانَ ملتبِساً بالفعلِ بعَينِه.

و لَولا أنَّ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله ذَكرَ قاتلَ الزُّبَيرِ و خَبَّرَ عنه بالنارِ عندَ ذِكرِ قتلِه، لوَجَبَ أن يُعتقدَ في قاتلِه منزلةَ أجَلِّ الصالحينَ، و مَن فَقَأ[1] عينَ الفتنةِ، و اجتَثَّ[2] أصلَ الضَّلالةِ؛ حتّىٰ يَجِبَ له مِن الحُكمِ أن يُنَزَّلَ في أعلىٰ منازلِ المُثابينَ؛ ١٤٩
مِن حيثُ كانَ الزُّبَيرُ أعظمَ أهلِ الفتنةِ عقاباً؛ لكونِه إمامَ القَومِ، و داعيَهُم إلَى الفتنةِ، و لِما يَجِبُ مِن تعاظُمِ الثوابِ لقاتِلِ مَن يَتعاظَمُ له العقابُ، و لِما يجب لمُزيلِ الفتنةِ مِنَ الثوابِ الموفي علىٰ ما يَستحقُّهُ[3] مُثيرُها مِن العقابِ.

و لمّا عَلِمَ اللّٰهُ سُبحانَه مِن حالِ ابنِ جُرموزٍ ما ذَكرناهُ أعلَمَ نبيَّه صلى اللّٰه عليه و آله[4]؛ ليَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَيه، فدَلَّهم بِالذِّكرِ الذي حَكيناهُ، و هذا واضحٌ لمَن تأمَّلَه و أحسَنَ النظرَ فيه، و المِنَّةُ للّٰهِ.

---

١. أي: كسر عينَ الفتنة، أو قلعها. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٦٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١١٤ (فقأ).

٢. «الجَثُّ»: القطعُ. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١٢٦ (جثث).

٣. في «ألف، س»: «يستحقّها».

٤. في «ب» و المطبوع: + «ذلك».

الفصلُ السابعُ و الخَمسونَ

[مناظَرةٌ في قولِ الشيعةِ بإمامة الاثني عشر عليهم السلام]

و مِن كلامِ الشَّيخِ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ فيما يَختصُّ مَذاهبَ أهلِ الإمامةِ؛ قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: إن قالَ قائلٌ: كيفَ يَصِحُّ لكم ـ مَعشَرَ الإماميّةِ ـ القولُ بإمامةِ الاثني عَشَرَ عليهم السلام و أنتُم تَعلَمونَ أنّ فيهم مَن خَلّفَه أبوه و هو صبيٌّ صغيرٌ، لَم يَبلُغِ الحُلُمَ، و لا قارَبَ بلوغَه، كأبي جعفرٍ محمّد بنِ عليٍّ بنِ موسىٰ عليه السلام، و قد تُوُفِّيَ أبوه و له عندَ وفاتِه سبعُ سنينَ، و كقائمِكم الذي تَدَّعونَه و سنُّه عندَ وفاةِ أبيهِ عندَ الكثيرِ مِن مُشبِتيهِ[1] خَمسُ سنينَ.

و قد عَلِمنا بالعاداتِ التي لَم تَنتقِضْ في زمانٍ مِن الأزمِنَةِ أنّ مَن كانَ له مِن السنينِ ما ذَكرناه لَم يَكُن مِن بالغِي الحُلُمِ و لا مُقارِبيهِ، و اللّٰهُ تعالىٰ يقولُ[2]: ﴿وَ ابْتَلُوا الْيَتامى حَتَّى إِذا بَلَغُوا النِّكاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوالَهُمْ﴾[3]، و إذا كانَ اللّٰهُ تعالىٰ قد أوجَبَ الحَجْرَ علىٰ هذينِ النَّفْسَينِ في أموالِهما لإيجابِه ذلكَ في جُملةِ الأيتامِ ـ بَطَلَ أن يَكونا إمامَينِ؛ لأنّ الإمامَ هو الوالي علَى

---

١. في «ألف، د، س»: «المكثر» بدل «الكثير». و في المطبوع: «المكثرين» بدل «الكثير من مثبتيه».

٢. في «ب»: «قال اللّٰه تعالى» بدل «واللّٰه تعالىٰ يقول».

٣. النساء (٤): ٦.

١٥٠ الخَلقِ في جَميعِ أمرِ الدِّينِ و الدُّنيا، و لَيسَ يَصِحُّ أن يَكونَ الوالي علىٰ أموالِ اللّٰهِ تعالىٰ كلِّها مِن الصَّدَقاتِ و الأخماسِ و المأمونُ علَى الشريعةِ و الأحكامِ و الإمام للقُضاةِ[١] و الحُكّامِ و الحاجزُ علىٰ كثيرٍ مِن ذَوِي الألبابِ في ضُروبٍ مِن الأعمالِ مَن لا وِلايةَ له علىٰ دِرهمٍ[٢] مِن مالِ نَفسِه، و لا يؤمَنُ علَى النَّظرِ لنَفْسِه، و مَن هو محجورٌ عَلَيه لصِغَرِ سِنِّه و نُقصانِ عقلِه؛ لِتناقُضِ ذلكَ، و استِحالَتِه، و هذا دليلٌ[٣] علىٰ بُطلانِ مَذاهِبِ الإماميّةِ خاصَةً[٤]؛ فما الجوابُ على ذلكَ[٥]؟

الجوابُ[٦] ـ و باللّٰهِ التوفيقُ ـ؛ قالَ الشَّيخُ ـ أيّدهُ اللّٰهُ ـ: هذا كلامٌ يوهِمُ الضَّعَفةَ، و يوقِعُ الشُّبهةَ لمَن لا بصيرةَ له، و يَروعُ بظاهِرِه قبل الفَحصِ عن معناه و العِلمِ بباطنِه. و جُملةُ القولِ فيه: إنَّ الآيةَ التي اعتَمَدَها هؤلاءِ القومُ في هذا البابِ خاصّةٌ و لَيسَت بعامّةٍ؛[٧] بدَلالةٍ توجِبُ خُصوصَها و تَدُلُّ علىٰ بُطلانِ الاعتقادِ لعُمومِها؛ و ذلكَ أنّ اللّٰهَ سُبحانَه قد قَطَعَ العُذْرَ في كمالِ مَن أوجَبَ له الإمامَةَ، و دَلَّ علىٰ عصمةِ مَن نَصَبَه للرئاسةِ، و قد وَضَحَ بالبرهانِ القِياسيِّ و الدليلِ السَّمعيِّ إمامةُ هذَينِ الإمامَينِ عليهما السلام[٨]، فأوجَبَ ذلكَ خروجَهما مِن جُملةِ الأيتامِ[٩] الذينَ تَوَجَّهَ نحوَهم الكلامُ.

---

١. في المطبوع: «و إمام الفقهاء و القضاة» بدل «و الإمام للقضاة».

٢. في المطبوع: + «واحد».

٣. في «ألف»: «يدلّ».

٤. في «ألف»: – «خاصّة».

٥. في «ب، ج، د، س»: – «على ذلك».

٦. في المطبوع: «فالجواب عن ذلك» بدل «الجواب».

٧. في «ألف»: «عامّة» بدون الباء الجارّة.

٨. في «ب»: «الشخصين».

٩. في «ج»: «الأنام».

كما أوجَبَ العقلُ خصوصَ قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ اللّٰهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[١]، و قامَ الدليلُ علىٰ عدمِ العُمومِ مِن قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ أُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٢]، و ﴿فَتَحْنا عَلَيْهِمْ أَبْوابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٣] و كما خَصَّ الإجماعُ قولَه تَعالىٰ: ﴿فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنى وَ ثُلاثَ وَ رُباعَ﴾[٤] فأفردَ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله بغيرِ هذا الحُكمِ مِمَّن انتَظَمَه الخِطابُ. ١٥١

و كما خَصَّ العقلُ قولَه تَعالىٰ: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنا لِلظّالِمِينَ ناراً أَحاطَ بِهِمْ سُرادِقُها﴾[٥]، و قولَه تَعالىٰ: ﴿وَ مَنْ يَعْصِ اللّٰهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ ناراً خالِداً فِيها﴾[٦]، و قولَه تَعالىٰ: ﴿وَ مَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عَذاباً كَبِيراً﴾[٧]، فأخرجَ آدمَ و موسىٰ و ذا النونِ و غيرَهم مِن الأنبياءِ عليهم السلام و الصالحينَ و الذينَ[٨] وَقَعَ مِنهم ظُلمٌ صغيرٌ، فذَكرَهم اللّٰهُ تَعالىٰ في صريحِ التنزيلِ؛ إذْ[٩] لَم يَذكُرْهم علَى التفصيلِ.

و كما اختُصَّتِ الآيةُ في السُّرّاقِ مِن[١٠] قولِهِ عزَّ و جلَّ: ﴿وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما جَزاءً بِما كَسَبا نَكالاً مِنَ اللّٰهِ وَ اللّٰهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[١١]، فجُعِلَت

---

١. البقرة (٢): ٢٨٤؛ آل عمران (٣): ٢٩ و ١٨٩؛ المائدة (٥): ١٧ و ١٩ و ٤٠؛ الأنفال (٨): ٤١؛ التوبة (٩): ٣٩؛ الحشر (٥٩): ٦.

٢. النمل (٢٧): ٢٣.

٣. الأنعام (٦): ٤٤.

٤. النساء (٤): ٣.

٥. الكهف (١٨): ٢٩. و في «ألف، س»: - ﴿أحاطَ بِهِمْ سُرادِقُها﴾.

٦. النساء (٤): ١٤.

٧. الفرقان (٢٥): ١٩.

٨. في «ب، د» و المطبوع: «الذين» بدون الواو.

٩. في «ج»: «و إن» بدل «إذ».

١٠. في «س»: «في».

١١. المائدة (٥): ٣٨.

في سارقٍ دونَ سارقٍ، و لَم تَعُمَّ[١] السُّرّاقَ.

و كما اختُصَّت آيةُ القتلِ مِن[٢] قولِه تَعالىٰ: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾. و أشباهُ ذلكَ ممّا يَطولُ شرحُه.

و إذا كانَ المُستَدِلُّ بما حَكيناه علَى[٣] الإماميّةِ[٤] معترفاً بخصوصِ ما هو علَى الظاهرِ عمومٌ بدليلٍ يَدَّعيهِ رُبَّما وفِقَ فيه و رُبَّما خولِفَ عليه[٥]، كانتِ الإماميّةُ غيرَ حَرِجةٍ[٦] في اعتقادِها خصوصَ آيةِ الحَجْرِ؛ بدليلٍ يوجِبُه العقلُ و يَحصُلُ عَلَيه الإجماعُ، علَى التنزيلِ الذي أذكُرُه، و البيانِ؛[٧] و ذلكَ: أنّه لا خِلافَ بَينَ الأُمّةِ أنّ هذه الآيةَ يَختَصُّ انتظامُها لنواقصِ[٨] العقولِ عن حدِّ الكمالِ[٩] الذي يوجِبُ الإيناسَ، فلَم تَكُ[١٠] منتظِمةً لمَن حَصَلَ له مِن العقلِ ما هو حاصلٌ لبالِغي الحُلُمِ مِن أهلِ الرَّشادِ، فبَطَلَ أن تكونَ[١١] منتظِمةً للأئمة عليهم السلام.

و الذي يَكشِفُ لكَ[١٢] عن وَهْنِ[١٣] هذه الشُّبهةِ التي أَورَدَها هؤلاءِ الضعفاءُ هو: ١٥٢

---

١. في «ألف، ب» و المطبوع: «و لم يعمّ».

٢. في «د»: «عن». و في المطبوع: - «من».

٣. في «ب، د»: «عن». و في حاشية «ج»: «من».

٤. في «ب» و حاشية «ج»: «الآيات».

٥. في «ج» و المطبوع: «فيه». و في «د»: + «فيه».

٦. «الحَرِج»: الآثِم، كالحارج. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٢٣٣ (حرج).

٧. في «ألف»: «البيان» بدون واو العطف. و في «د»: «و للبيان». و في «س»: «للبيان» بدون واو العطف.

٨. في «ألف، ب، س»: «للنواقص».

٩. في المطبوع: «الإكمال».

١٠. في «ألف، ج، د»: «و لم يك». و في «ب»: «و لم تكن».

١١. في «ألف، س»: «أن يكون».

١٢. في «ب»: - «لك».

١٣. في ظاهر «ألف، ب، ج، س»: «وَهْي». و الوَهْيُ: الحمق، و الشقُّ في الشيء، و الاسترخاء، ↔

أنّ المُحتجَّ بهذه الآيةِ لا يَخلو مِن أن يكونَ: مسلِّماً للشيعةِ إمامةَ هذَينِ النفْسَينِ عليهما السلام تسليمَ جَدَلٍ، أو مُنكِراً لإمامَتِهما غيرَ معترِفٍ بها علىٰ حالٍ.

فإن كانَ مسلِّماً لذلكَ: فقد سَقَطَ احتجاجُه؛ لضرورَتِه إلَى الاعترافِ بخروجِ مَن أكمَلَ اللّٰهُ ـ عزّ و جلَّ ـ عَقلَه و كَلَّفَه المَعارفَ و عَصَمَه مِن الذنوبِ و المآثم مِن عمومِ هذه الآيةِ، و وجوبِ ما وَصَفناه للإمامِ.

و إن كانَ مُنكِراً: لَم يَكُن لكلامِه في تأويلِ هذه الآيةِ مَعنىً؛ لأنّ التأويلَ للقرآنِ[1] فرعٌ لا يَتِمُّ إلّا بأصلِه، و لأنّ إنكارَه لإمامةِ مَن ذَكرناه بغيرِ الآيةِ التي تَعَلَّقَ بها يُغنيهِ عن الاعتمادِ عَلَيها، و لا يُفقِرُه إليها، و إنِ[2] اعتَمَدَ عليها فإنّما يَعتمدُ علىٰ ضَربٍ مِن الرُّجْحانِ. مَعَ أنّ كلامَه حينئذٍ يَكونُ ككلامِ[3] مَن احتَجَّ بعمومِ قولِهِ تَعالىٰ: ﴿وَ اللّٰهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[4]، مَعَ مُنازَعَتِه في المخلوقِ، و إنكارِه القولَ بالتعديلِ. و ككلامِ مَن تَعَلَّقَ بعمومِ قوله تعالى: ﴿وَ مَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عَذاباً كَبِيراً﴾[5]، مَعَ إنكارِه عصمةَ الأنبياءِ مِن الكبائرِ، و القطعِ علىٰ أنّهم مِن أهلِ الثوابِ، و هذا تخليطٌ لا يَصيرُ إلَيه ناظرٌ.

مَعَ أنّ الخصوصَ قد يَقَعُ في القولِ، و لا يَصِحُّ وقوعُه في عمومِ العقلِ، و العقلُ

↔ و الضعف و السقوط. و هو هنا بمعنى الضعف. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ١٠٥؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٤١٧؛ المصباح المنير، ص ٦٧٤ (وهي).

١. في «ألف»: «في القرآن» بدل «للقرآن».

٢. في المطبوع: «فإن».

٣. في المطبوع: «كلام».

٤. البقرة (٢): ٢٨٤؛ آل عمران (٣): ٢٩ و ١٨٩؛ المائدة (٥): ١٧ و ١٩ و ٤٠؛ الأنفال (٨): ٤١؛ التوبة (٩): ٣٩؛ الحشر (٥٩): ٦.

٥. الفرقان (٢٥): ١٩.

موجِبٌ[١] لعمومِ الأئمّةِ عليهم السلام بالكمالِ و العصمةِ، فإذا دَلَّ الدليلُ علىٰ إمامةِ هذَينِ النفْسَينِ عليهما السلام وَجَبَ خصوصُ الآيةِ فيمن عَداهُما بلا[٢] ارتيابٍ.

مَعَ أنَّ العمومَ لا صيغةَ له عندَنا، فيَجِبُ استيعابُ الجنسِ بنفْسِ اللفظ، و إنّما يَجِبُ ذلكَ بدليلٍ يقترِنُ إلَيه، فمتىٰ تعرّىٰ مِن[٣] الدليلِ وَجَبَ الوقفُ[٤] فيه[٥]، و لا دليلَ علىٰ عمومِ هذه الآيةِ، و هذا بخِلافِ[٦] ما تَوَهَّموه.

علىٰ أنَّ خصومَنا قد نَسوا في هذا البابِ شيئاً لو ذَكروه لصَرَفَهم عن هذا الاحتجاجِ؛ و ذلكَ أنّهم يَخُصّونَ قولَه تعالىٰ: ﴿يُوصِيكُمُ اللّٰهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِساءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثا ما تَرَكَ وَ إِنْ كانَتْ واحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾[٧]، و يُخرِجونَ وَلَدَ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مِن عمومِ هذه الآيةِ بخبرِ واحدٍ يَنقُضُه القرآنُ، و يَردُّه اتّفاقُ آلِ محمّدٍ عليهم السلام، و لا يَقنَعونَ مِن خُصومِهم أن يَخُصّوا آيةَ الأيتامِ بدليلِ العقلِ و برهانِ القياسِ و تَواتُرِ الأخبارِ بالنصِّ علىٰ هؤلاءِ الأئمّةِ عليهم السلام؛ فمَن رأىٰ أعجَبَ مِن هؤلاءِ القومِ و لا أظلَمَ و لا أشَدَّ[٨] جَوراً في الأحكامِ؟ و اللّٰهَ نسألُ التوفيقَ للصوابِ.[٩] ١٥٣

---

١. في «د، س»: «يوجب».
٢. في «ألف»: «فلا».
٣. في المطبوع: «عن».
٤. في «ب»: «الوقوف».
٥. في «ب، د»: «عليه».
٦. في المطبوع: «خلاف» بدون الباء.
٧. النساء (٤): ١١.
٨. في «ج»: «و أظلم و أشدّ».
٩. في المطبوع: + «بمنّه».

الفصلُ الثامنُ و الخَمسونَ

[مناظَرةٌ في الرَّجعةِ]

و مِن كلامِ الشَّيخِ ـ أيَّدَه اللّٰهُ ـ في الرَّجعةِ و جوابِ سؤالٍ فيها سَألَه المخالفونَ؛ قالَ الشَّيخُ: سَألَ بعضُ المعتزِلةِ شَيخاً مِن أصحابِنا الإماميّةِ ـ و أنا حاضرٌ ـ في مَجلسٍ قد[1] ضَمَّ[2] جَماعةً كثيرةً مِن أهلِ النظرِ و المتفَقِّهةِ[3]، فقالَ له: إذا كانَ مِن قولِكَ: إنَّ اللّٰهَ ـ عزَّ و جلَّ ـ يَرُدُّ الأمواتَ إلىٰ دارِ الدُّنيا قَبلَ الآخرةِ عندَ قيامِ القائمِ عليه السلام ليَشفِيَ المؤمنينَ كما زعمتم مِن الكافرينَ، و يَنتقِمَ لهم مِنهم كما فَعَلَ ببني إسرائيلَ فيما ذَكرتم[4] حَيثُ[5] تَتعلَّقونَ بقَولِه تَعالىٰ: ﴿ثُمَّ رَدَدْنا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَ أَمْدَدْناكُمْ بِأَمْوالٍ وَ بَنِينَ وَ جَعَلْناكُمْ أَكْثَرَ نَفِيراً﴾[6]، فخَبِّرْني ما الذي يُؤمِنُكَ أنْ يَتوبَ يَزيدُ و شَمِرٌ[7] و عبدُ الرحمنِ بنُ مُلْجَمٍ، و يَرجِعوا عن كُفرِهم و ضَلالِهم، و يَصيروا في تلكَ الحالِ إلىٰ طاعةِ الإمامِ؟ فيجِبُ عليكَ وَلايتُهم و القطعُ بالثوابِ

---

١. في «ألف، ج»: - «قد».

٢. في «ب»: «فيه» بدل «ضمّ».

٣. في «د»: - «و المتفقّهة».

٤. في «ب»: «ذكرتموه».

٥. في «د» و المطبوع: «حتّى».

٦. الإسراء (١٧): ٦.

٧. في «ألف، ج»: «الشمر».

لهم، و هذا نقضُ مَذاهبِ[١] الشيعةِ.

فقالَ الشَّيخُ المسؤولُ: القولُ في الرَّجعةِ[٢] إنّما قُلتُه[٣] مِن طريقِ التوقيفِ، و لَيسَ
١٥٤ للنظرِ فيهِ مَجالٌ، و أنا لا أُجيبُ عَن هذا السؤالِ؛ لأنّه لا نَصَّ عندي فيه، و لَيسَ يَجوزُ لي[٤] أن أتكلّفَ مِن غيرِ جهةِ النصِّ الجوابَ، فشَنَّعَ السائلُ و جماعةُ المعتزلةِ عَلَيه بالعجزِ و الانقطاعِ.

فَقالَ[٥] الشيخُ ـ أيَّدَهُ اللّهُ ـ: فأقولُ: إنّ لنا عن[٦] هذا السؤالِ جوابَينِ:

أحدُهما: أنّ العقلَ لا يَمنَعُ مِن وقوعِ الإيمانِ ممّن ذَكرَه السائلُ؛ لأنّه يكونُ إذ ذاكَ قادراً عليهِ و متمكِّناً منه، لكنّ السمعَ الواردَ عن أئمّةِ الهُدىٰ عليهم السلام بالقطعِ عليهم بالخُلودِ في النارِ و التديُّنِ بلَعنِهم و البَراءةِ مِنهم إلىٰ آخر الزمانِ مَنَعَ مِن الشكّ في حالِهم، و أَوجَبَ القطعَ علىٰ سوءِ اختيارِهم، فجَرَوا في هذا البابِ مَجرىٰ فِرعَونَ و هامانَ و قارونَ، و مجَرىٰ مَن قَطَعَ اللّهُ علىٰ خُلودِه في النار، و دَلَّ بالقطعِ علىٰ أنّهم لا يَختارونَ أبداً الإيمانَ مِمَّن قالَ اللّهُ تعالىٰ في جُملتِهم: ﴿**وَ لَوْ أَنَّنا نَزَّلْنا إِلَيْهِمُ الْمَلائِكَةَ وَ كَلَّمَهُمُ الْمَوْتى وَ حَشَرْنا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً ما كانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللّهُ**﴾[٧]، يُريدُ إلّا أن يُلجِئَهُم اللّهُ.

و الذينَ قالَ اللّهَ ـ عزّ و جلَّ ـ فيهم: ﴿**إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لا**

---

١. في «ألف»: «مذهب».

٢. في «ب»: «بالرجعة» بدل «في الرجعة».

٣. في «ج، د» و المطبوع: «قبلتُه».

٤. في «ألف، د» و المطبوع: - «لي».

٥. في «ج»: «قال». و في المطبوع: «و قال».

٦. في «ألف، ب»: - «لنا». و في «ج»: «لي» بدل «لنا». و في المطبوع: «أنا أُبيّن في» بدل «إنّ لنا عن».

٧. الأنعام (٦): ١١١.

يَعْقِلُونَ * وَ لَوْ عَلِمَ اللّٰهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَ لَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَ هُمْ مُعْرِضُونَ﴾.[١]

ثُمّ قالَ ـ جَلَّ مِن قائلٍ ـ في تفصيلِهم، و هو يوجّهُ القولَ إلىٰ إبليسَ: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَ مِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٢]. و قولُه: ﴿وَ إِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلىٰ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٣]، و قولُه: ﴿تَبَّتْ يَدا أَبِي لَهَبٍ وَ تَبَّ * ما أَغْنىٰ عَنْهُ مالُهُ وَ ما كَسَبَ * سَيَصْلىٰ نَاراً ذاتَ لَهَبٍ﴾[٤]، فقَطَعَ عليهِ بالنارِ، و أمِنَ مِن انتقالِه إلىٰ ما يوجِبُ لهُ الثوابَ. ١٥٥

و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما وَصَفناه بَطَلَ ما تَوَهَّموه[٥] علىٰ هذا الجوابِ.

و الجوابُ الآخَرُ: أنَّ اللّٰهَ سُبحانَه إذا رَدَّ الكافرينَ في الرَّجعةِ ليَنتَقِمَ مِنهم لَم يَقبَلْ[٦] لهم[٧] تَوبةً. و جَرَوا في ذلكَ مَجرىٰ فِرعَونَ؛ لمّا ﴿أَدْرَكَهُ الغَرَقُ قالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لا إِلٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُوا إِسْرائِيلَ وَ أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[٨]، قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿آلْآنَ وَ قَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَ كُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾[٩]، فَرَدَّ اللّٰهُ عليهِ إيمانَه، و لَم يَنفَعْه في تلكَ الحالِ نَدَمُه و إقلاعُه. و كأهلِ الآخِرةِ الذينَ لا تُقبَلُ[١٠] لهم تَوبة، و لا يَنفَعُهم نَدَمٌ؛ لأنّهم[١١] كالمُلْجَئينَ[١٢] إذ ذاكَ إلَى الفِعلِ. و لأنّ الحكمةَ تَمنَعُ مِن قبولِ التَّوبةِ أبداً،

---

١. الأنفال (٨): ٢٢ و ٢٣.

٢. صٓ (٣٨): ٨٥.

٣. صٓ (٣٨): ٧٨.

٤. المسد (١١١): ١ ـ ٣.

٥. في «ب، ج، د»: «توهّمتموه».

٦. في «س»: «لم يتبيّن».

٧. في «ب»: «منهم».

٨. يونس (١٠): ٩٠.

٩. يونس (١٠): ٩١.

١٠. في «ب، س»: «لا يقبل».

١١. في «ج، س»: + «كالوا».

١٢. في «ألف»: «كالملحدين».

و توجِبَ اختصاصَ بعضِ الأوقاتِ بقبولِها دونَ بعضٍ.

و هذا هو الجوابُ الصحيحُ علىٰ مذهبِ أهلِ الإمامةِ، و قد جاءَت بهِ آثارٌ متظاهرةٌ عن آلِ محمّدٍ عليهم السلام، فَرُويَ[1] عنهم في قولِهِ تَعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمانُها لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمانِها خَيْراً قُلِ انْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾[2]، فقالوا: إنَّ هذه الآيةَ هي القائمُ عليه السلام، فإذا ظَهَرَ لَم تُقبَلْ تَوبةُ المخالفِ. و هذا يُسقِطُ ما اعتَمَدَه السائلُ.

سؤال:

فإن قالوا في هذا الجوابِ: ما أنكرتم أن يَكونَ اللّٰهُ سُبحانَه علىٰ ما أضَلتُموه قد أغرىٰ عبادَه بالعِصيانِ، و أباحَهم الهَرْجَ و المَرْجَ[3] و الطُّغيانَ؟ لأنَّهم إذا كانوا يَقدرونَ علَى الكفرِ و أنواعِ الضلالِ، و قد يَئِسوا مِن قبولِ التَّوبةِ، لَم يَدْعُهم داعٍ إلَى الكفّ عمّا في طِباعِهم، و لا انزَجَروا عن فعلٍ قبيحٍ يَصِلونَ به إلَى النفعِ العاجلِ، و مَن وَصَفَ اللّٰهَ تَعالىٰ بإغراءِ خَلقِه بالمَعاصي و إباحتِهم الذنوبَ[4]، فقد أعظَمَ الفِريَةَ[5] عَلَيه. ١٥٦

جواب:

قيلَ لهم: لَيسَ الأمرُ علىٰ ما ظَنَنتُموه؛ و ذلكَ أنّ الدَّواعِيَ لهم إلَى المعاصي تَرتفِعُ[6]

---

١. في المطبوع: «حتّى روي» بدل «فروي».

٢. الأنعام (٦): ١٥٨.

٣. «الهرج»: الفتنة، و الاختلاط، و القتل. و أصله الكثرة في الشيء. و «المرج» ـ بالتحريك ـ: الاضطراب، و اللبس، و الفساد، و الاختلاط. و تقول العرب: «بينهم هَرْجٌ و مَرْجٌ». فتُسكِنُ المَرْجَ مع الهَرْجَ مزاوجة: اختلاط و فتنة و تهويش و اضطراب. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣١٥ (مرج)؛ و ج ٥، ص ٢٥٧ (هرج).

٤. في «ألف»: «للذنوب».

٥. في «ج»: «الفضيحة». و «الفِرْيَةُ»: الكذب، و البُهتان. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٤٣ (فري).

٦. في «د، س»: «يرتفع».

إذ ذاكَ، و لا يحصُلُ لهم داعٍ إلىٰ قبيحٍ علىٰ وجهٍ مِن الوُجوهِ، و لا سببٍ مِن الأسبابِ؛ لأنّهم يَكونونَ قد عَلِموا بما سَلَفَ لهم مِن العذابِ إلىٰ وقتِ الرَّجعةِ علىٰ خِلافِ أئمّتِهم عليهم السلام، و يَعلَمونَ في الحالِ أنّهم مُعذَّبونَ علىٰ ما سَبَقَ[١] لهم مِن العِصيانِ[٢]، و أنّهم إن راموا فِعلَ قبيحٍ تَزايَدَ عَلَيهم العِقابُ[٣]، و لا يكونُ لهم عندَ ذلكَ طَبعٌ يَدعوهم إلىٰ ما يَتزايَدُ عليهم به العذابُ؛ بَل تَتوفَّرُ لهم دَواعي الطِّباعِ و الخَواطرِ كلُّها على[٤] إظهارِ الطاعةِ و الانتقالِ عن العصيانِ. و إن لَزِمَنا هذا السؤالُ لَزِمَ جميعَ أهلِ الإسلامِ مِثلُه في أهلِ الآخِرةِ و حالِهم في إبطالِ تَوبتِهم و كونِ نَدَمِهم[٥] غيرَ مقبولٍ[٦]، فمَهما أجابَ[٧] الموحِّدون لمَن ألزَمَهم ذلكَ فهو جوابُنا بعَينِه.

سؤالٌ آخَرُ:

و إن سَألوا علَى المذهبِ الأوّلِ و الجوابِ المتقدِّمِ فقالوا: كيفَ يُتَوَهَّمُ مِن القومِ الإقامةُ علَى العِنادِ و الإصرارُ على الخِلافِ، و قد عايَنوا فيما تَزْعُمونَ عقابَ[٨] القبورِ، و حَلَّ بِهم[٩] عندَ الرَّجعةِ العذابُ[١٠] علىٰ ما تَعلَمونَ ممّا[١١] زعمتُم[١٢] أنّهم

---

١. في «ألف»: «سلف».

٢. في «ألف»: «المعاصي».

٣. في «ألف»: «العذاب».

٤. في «ب» و المطبوع: «إلى». و لم يرد في «ألف».

٥. في المطبوع: «توبتهم».

٦. في المطبوع: «مقبولة». و في «د، س»: + «منهم».

٧. في المطبوع: + «به».

٨. في «س»: «عذاب».

٩. في «ألف»: «به».

١٠. في «ألف، د، س»: «العقاب».

١١. في «ألف، ج، د، س»: «بما».

١٢. في «ب»: «تزعمون».

مُقيمونَ عَلَيه؟ و كيفَ يَصِحُّ أن تَدْعُوَهم[١] الدَّواعي إلىٰ ذلكَ، و تخطُرَ لهم في فِعلِه الخَواطِرُ؟ و ما أنكرتُم أن تَكونوا[٢] في هذه الدَّعوىٰ مُكابِرينَ؟!

جوابُ[٣]:

قيلَ لهم: يَصِحُّ ذلكَ على مذهبِ مَن أجابَ بما حَكيناه مِن أصحابِنا بأن يقولَ:[٤] إنّ جميعَ ما عَدَدتُموه لا يَمنَعُ مِن دخولِ الشُّبهةِ[٥] عَلَيهم في استحسانِ الخِلافِ؛ لأنّ القومَ يَظُنّونَ أنّهم إنّما بُعِثوا بَعدَ الموتِ تكرمةً لهم، و لِيَلوا الدُّنيا كما كانوا، أوّلاً، و يَظُنّونَ أنّ ما اعتقَدوه في العذابِ السالفِ لهم كانَ غَلَطاً مِنهم. و إذا حَلَّ بهم العقابُ ثانيةً توَهَّموا قَبلَ مفارَقةِ أرواحِهم أجسادَهم أنَّ ذلكَ ليسَ مِن طريقِ الاستحقاقِ، و أنّه[٦] مِن اللّهِ تَعالىٰ لكنّه كما تكونُ[٧] الدُّوَلُ و كما حَلَّ بالأنبياءِ.

١٥٧ و لأصحابِ هذا الجوابِ أن يَقولوا: لَيسَ ما ذَكرناه في هذا البابِ بأعجَبَ مِن كفرِ قومِ موسىٰ و عبادتِهم العِجلَ، و قد شاهَدوا مِنه الآياتِ، و عايَنوا ما حَلَّ بفِرعَونَ و ملئه علَى الخِلافِ، و لا هو بأعجَبَ مِن إقامةِ أهلِ الشركِ علىٰ خِلافِ رسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله و هم يَعلَمونَ عجزَهم عن مِثلِ ما أتىٰ به القَرآنُ، و يَشهَدونَ مُعجِزاتِه و آياتِه، و يَجِدونَ مُخبَراتِ أخبارِه علىٰ حقائِقِها؛ مِن قولِه تَعالىٰ: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَ يُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾[٨]، و قولِه: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ

---

١. في «ألف»: «أن يدعوهم».
٢. في «ألف، د، س»: «أن يكونوا».
٣. في المطبوع: «الجواب».
٤. في «ألف، ج» و المطبوع: «بأن نقول».
٥. في «ج» و المطبوع: «شبهة» بدون الألف و اللام.
٦. في «ج»: + «ليس».
٧. في «د، س»: «يكون».
٨. القمر (٥٤): ٤٥.

اللّٰهُ آمِنِينَ﴾[١]، و قولِه: ﴿الٓمٓ* غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَ هُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾[٢]، و ما حَلَّ بهم مِن العقابِ بسَيفِه صلى اللّٰه عليه و آله و هلاكِ كلِّ مَن توعَّدَه بالهَلاكِ، هذا و فيمن أظهَرَ الإيمانَ به المنافقونَ يَنضافونَ في خِلافه إلىٰ أهل الشركِ و الضَّلالِ.

علىٰ أنّ هذا السؤالَ لا يَسوغُ لأصحابِ المَعارفِ مِن المعتزلةِ؛ لأنّهم يَزعُمونَ أنّ أكثرَ المخالفينَ علَى الأنبياءِ كانوا مِن أهلِ العِنادِ، و أنَّ جُمهورَ المُظهِرينَ الجهلَ[٣] باللّٰهِ تَعالىٰ يَعرفونَه علَى الحقيقةِ، و يَعرفونَ أنبياءَهُ و صِدقَهم؛ و لكنّهم في الخلافِ علَى اللَّجاجةِ و العِنادِ، فلا يَمتنعُ[٤] أن يكونَ الحكمُ في الرَّجعةِ و أهلِها علىٰ هذا الوصفِ الذي حَكيناه. و قد قالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿وَ لَوْ تَرىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقالُوا يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَ لا نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنا وَ نَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * بَلْ بَدا لَهُمْ ما كانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَ لَوْ رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ وَ إِنَّهُمْ لَكاذِبُونَ﴾[٥]، فأخبَرَ[٦] سُبحانَه أنّ أهلَ العقابِ لَو رَدَّهم[٧] إلَى الدُّنيا لَعادوا إلَى الكفرِ و العِنادِ، مَعَ ما شاهَدوا في[٨] القبورِ و في المَحشَرِ مِنَ الأهوالِ، و ما ذاقوا[٩] مِن أليمِ العذابِ.[١٠]

---

١. الفتح (٤٨): ٢٧.
٢. الروم (٣٠): ١ ـ ٣.
٣. في المطبوع: «بالجهل».
٤. في المطبوع: «فلا يمنع».
٥. الأنعام (٦): ٢٧ و ٢٨.
٦. في «ألف»: + «اللّٰه».
٧. في المطبوع: + «اللّٰه تعالى».
٨. في «ألف»: ـ «في».
٩. في «د، س»: «ذاقوه».
١٠. في «د، س»: «العقاب».

الفصلُ التاسعُ و الخَمسونَ

[مناظَرةُ ابنِ لؤلؤٍ في المُتعةِ]

و مِن كلامِ الشَّيخِ في المُتعةِ؛ قال: الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: حَضَرتُ دارَ بعضِ قُوّادِ الدَّولةِ، و كانَ بالحضرةِ شَيخٌ مِن الإسماعيليّةِ يُعرَفُ بابنِ لؤلؤٍ، فسَألَني: ما الدليلُ علىٰ إباحةِ المُتعةِ؟

فقلتُ له: الدَّلالةُ[1] علىٰ ذلكَ قولُ اللّٰهِ تَعالىٰ: ﴿وَ أُحِلَّ لَكُمْ ما وَراءَ ذلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَ لا جُناحَ عَلَيْكُمْ فِيما تَراضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللّٰهَ كانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾[2]، فأحَلَّ ـ جَلَّ اسمُه ـ نكاحَ المُتعةِ بصريحِ لفظِها، و بذِكرِ أوصافِه مِن الأجرِ عليها، و التَّراضي بَعدَ الفَرضِ؛ مِن الازديادِ في الأجَلِ، و زيادةِ الأجرِ فيها.

فقالَ: ما أنكرتَ أن تكونَ هذه الآيةُ منسوخةً بقولِه: ﴿وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حافِظُونَ * إِلَّا عَلىٰ أَزْواجِهِمْ أَوْ ما مَلَكَتْ أَيْمانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ابْتَغىٰ وَراءَ ذلِكَ فَأُولئِكَ هُمُ العادُونَ﴾[3]؟ فحَظَرَ اللّٰهُ تَعالَى النكاحَ إلّا لزوجةٍ أو مِلكِ يمينٍ، و إذا لَم تَكُن المُتعَةُ زوجةً و لا كانَت مِلكَ يَمينٍ فقد سَقَطَ قولُ مَن أحَلَّها.

---

١. في «ب»: «الدليل».

٢. النساء (٤): ٢٤.

٣. المؤمنون (٢٣): ٥ ـ ٧.

فقلتُ له: قد أخطأتَ في هذه المُعارَضَةِ مِن وَجهَينِ:

أحَدُهما: أنّكَ ادَّعَيتَ أنّ[١] المُستَمتَعَ[٢] بها لَيسَت بزَوجةٍ، و مخالفُكَ يَدفَعُكَ عن ذلكَ، و يُثبتُها زَوجةً في الحقيقةِ.

و الثاني: أنّ سورةَ المؤمنينَ مكّيّةٌ، و سورةَ النساءِ مَدَنيّةٌ، و المكّيُّ متقدِّمٌ[٣] للمَدَنيِّ[٤]، فكيفَ يكونُ ناسخاً له و هو متأخِّرٌ عنهُ؟! و هذه غفلةٌ شديدةٌ.

فقالَ: لو كانَت المُتعةُ زَوجةً لكانَت تَرِثُ، و يَقَعُ بها الطلاقُ، و في إجماعِ ١٥٩
الشيعةِ علىٰ أنّها غيرُ وارثةٍ و لا مطلَّقَةٍ دليلٌ علىٰ فَسادِ[٥] هذا القولِ.

فقلتُ له: و هذا أيضاً غَلَطٌ منكَ في الدّيانةِ؛ و ذلكَ أنّ الزوجةَ لم يَجِبْ لها الميراثُ و يَقَعُ[٦] بها الطلاقُ مِن حيثُ كانت زوجةً فقط و إنّما حَصَلَ[٧] لها ذلكَ[٨] بصفةٍ[٩] تَزيدُ علَى الزوجيّةِ.

و الدليلُ علىٰ ذلكَ: أنَّ الأَمةَ إذا كانَت زوجةً لَم تَرِثْ[١٠] و لَم تُورَثْ، و القاتلةَ لا تَرِثَ، و الذّمّيّةَ لا تَرِثَ و الأمةَ المَبيعةَ[١١] تَبينَ بغيرِ طلاقٍ، و المُلاعَنةَ تَبينُ أيضاً بغيرِ طلاقٍ.

---

١. في «ج»: «جعلت» بدل «ادّعيت أنّ».

٢. في «س»: «المتمتّع».

٣. في «ب»: «يتقدّم». و في «ج»: «مقدّم».

٤. في «ج»: «على المدنيّ» بدل «للمدنيّ».

٥. في «ألف»: «إفساد».

٦. في «د»: «و لم يقع». و في «ج»: «و لا وقع».

٧. في «ألف»: «جعل».

٨. في «ألف»: – «لها». و في «ج»: – «ذلك». و في «ب»: «ذلك لها» بدل «لها ذلك».

٩. في «ج، د، س»: «لصفة».

١٠. في «ألف»: «و لا».

١١. في «ألف»: «المتبوعة». و في «ج»: «المبيوعة».

و كذلكَ المُختَلِعةُ و المُرتَدّةُ و المرتَدُّ عنها زوجُها و المُرضعةُ قَبلَ الفِطامِ بما يوجِبُ التحريمَ مِن لَبَنِ الأُم أو الزَّوجةِ تَبينُ بغيرِ طلاقٍ.

و كلُّ مَن[1] عَدَدناه زوجاتٌ في الحقيقةِ، فبَطَلَ ما توهَّمتَ.

فلَم يأتِ بشيءٍ.

فقالَ صاحبُ المَجلِسِ ـ و هو رجُلٌ أعجَميٌّ لا مَعرفةَ له بالفقهِ، و إنّما يَعرفُ[2] الظَّواهِرَ ـ: أنا أسأَلُكَ في هذا البابِ عن مسألةٍ؛ خَبّرْني هل تَزَوَّجَ رسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله مُتعةً، أو تزوَّجَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام؟

فقلتُ له: لَم يأتِ بذلكَ خَبَرٌ، و لا عَلِمتُه.

فقالَ لي:[3] لَو[4] كانَ في المُتعةِ خَيرٌ ما تَرَكَها رسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله و أميرُ المؤمنينَ عليه السلام!

فقلتُ له:[5] أيُّها القائدُ، لَيسَ كلُّ ما لَم يَفعَلْه رسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله[6] كانَ مُحَرَّماً؛ و ذلكَ أنّ رسولَ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله و الأئمّةَ عليهم السلام كافّةً لَم يتزوَّجوا بالإماءِ، و لا نَكحوا الكتابيّاتِ، و لا خالَعوا، و لا تزوَّجوا بالزَّنْجِ، و لا نَكَحوا السِّنْدَ[7]، و لا اتَّجَروا إلَى الأمصارِ، و لا جَلَسوا باعةً[8]

---

١. في المطبوع: «ما».

٢. في «ب»: «يعلم».

٣. في «ألف»: - «لي».

٤. في «ج»: «و لو».

٥. في «د، س»: - «له».

٦. في «د»: + «و أمير المؤمنين عليه السلام».

٧. «السِّند»: جيلٌ من الناس تُتاخم بلادُهم بلادَ أهل الهند، و النسبةُ إليهم: سِنديّ. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٢٢٢ (سند).

٨. في «ج»: - «باعة».

للتجارةِ[١]، و لَيسَ ذلكَ كلُّه مُحَرَّماً، و لا مِنه شيءٌ محظوراً، إلّا ما اختَصَّتِ الشيعةُ به دونَ مُخالفيها مِن القولِ في نِكاحِ الكتابيّاتِ.

فقالَ: دَعْ[٢] هذا، و خَبّرْني عن رجُلٍ وَرَدَ مِن قُمَّ يُريدُ الحجَّ، فدَخَلَ إلىٰ[٣] مدينةِ السَّلامِ، فاستمتَعَ فيها بِامرَأةٍ، ثُمّ انقَضىٰ أجَلُها، فتَرَكها، و خَرَجَ إلَى الحجِّ، و كانَت حاملاً مِنه، و لَم يَعلَمْ بحالِها، فحَجَّ، و مَضىٰ إلىٰ بَلَدِه، و عادَ بعدَ[٤] عِشرينَ سَنةً، و قد[٥] وَلَدَت بِنْتاً[٦] و شَبَّتْ، ثُمّ عادَ إلىٰ مدينةِ السَّلامِ، فوَجَدَ فيها تلكَ البنتَ[٧]، ١٦٠
فاستمتَعَ بها و هو لا يَعلَمُ أ لَيسَ يكونُ[٨] قد نَكحَ بِنتَهُ؟! و هذَا فَظيعٌ جدّاً.

فقلتُ له: إن أَوجَبَ هذا الذي ذَكَره القائلُ تحريمَ المُتعةِ و تَقبيحَها[٩] أَوجَبَ تحريمَ نكاحِ الميراثِ و كلّ نكاحٍ[١٠] و تقبيحَه؛[١١] و ذلكَ أنّه قد يتَّفِقُ فيه[١٢] ما وصفتَ[١٣] و جعلتَه طريقاً إلى حَظرِ المُتعةِ؛ و ذلكَ أنّه لا يَمتَنِعُ[١٤] أن يَخرُجَ رجلٌ

---

١. في «ألف، ب، س»: «للتجّار».
٢. في «د، س»: «قال: فدع» بدل «فقال: دع».
٣. في «ألف»: – «إلى».
٤. في «د»: + «عشر سنين أو».
٥. في «د، س»: «فقد».
٦. في «ألف»: «بنت».
٧. في «ب»: – «و شبّت...» إلى هنا. و في المطبوع: «الابنةَ» بدل «البنتَ».
٨. في «د»: – «يكون».
٩. في «ج»: «و نسخها».
١٠. في «ألف»: – «و كلّ نكاح».
١١. في «ج»: «و نسخه».
١٢. في المطبوع: + «مثل».
١٣. في المطبوع: «وصفته»
١٤. في «ج» و المطبوع: «لا يمنع».

مِن أهلِ السُّنّةِ و أصحابِ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ مِن خوارَزْمَ قاصداً للحجِّ، فيَنزِلَ[1] بمدينةِ[2] السَّلامِ، و يَحتاجَ إلَى النكاحِ، فيستَدعِيَ امرأةً مِن جيرانِه حنبليّةً سُنّيّةً، فيَسألَها أن تلتَمِسَ له امرأةً يَنكِحُها، فتَدُلَّه علَى امرأةٍ شابّةٍ سَتيرةٍ بِنتٍ[3] لا وليَّ لها، فيَرغَبَ فيها، و تَجعلَ المرأةُ أمرَها إلىٰ إمامِ المَحَلّةِ و صاحبِ مسجدِها، فيُحضِرَ رَجُلَينِ ممّن يُصَلّي مَعَه، و يَعقِدَ عليها النكاحَ للخوارَزميِّ السُّنّيِّ الذي لا يَرَى المتعةَ، و يَدخُلَ بالمرأةِ، و يُقيمَ مَعَها إلىٰ وقتِ رَحيلِ الحاجِّ إلىٰ مكّةَ، فيَستدعِيَ الشيخَ الذي عَقَدَ عليها[4] النكاحَ، وَيُطلِّقُها[5] بحَضرَتِه، و يُعطِيَها عِدَّتَها و ما يجِبُ عَلَيه مِن نَفَقَتِها، ثُمّ يخرُجَ فيَحُجَّ و ينصَرِفَ مِن مكّةَ علىٰ طريقِ البَصرةِ[6] إلىٰ بَلَدِه ـ و قد كانَت المرأةُ حاملاً، و هو لا يَعلَمُ ـ فيُقيمَ عِشرينَ سَنَةً، ثُمّ يَعودَ إلىٰ مدينةِ السَّلامِ للحَجِّ فيَنزِل، في تلكَ المَحَلّةِ بعَينِها، و يَسألَ عنِ العجوزِ، فيَفقِدَها لمَوتِها، فيسألَ عن غيرِها، فتَأتِيَه قَرابةٌ لها أو نظيرةٌ لها في الدَّلالةِ، فتَذكُر له جاريةً هي بنتُ المتوفّاةِ بعَينِها، فيَرغَبَ فيها، و يَعقِدَ علَيها كما عَقَدَ علىٰ أُمِّها؛ بوليٍّ و شاهدَينِ، ثمَّ يَدخُلَ بها. فيكونَ قد وَطِئَ بِنتَه، فيَجِبُ[7] أن يُحرَّمَ لهذا الذي ذَكرناه كلّ نكاحٍ.

فاعترضَ الشَّيخُ السائلُ أوّلاً، فقالَ: عندَنا أنه يَجِبُ علىٰ هذا الرَّجُلِ أن يوصِيَ

---

١. في «د»: «فنزل منزل» بدل «فينزل».

٢. في «ألف، ج، س»: «مدينة» بدون الباء.

٣. هكذا في «ب». و في «ألف»: - «بنت». و في سائر النسخ و المطبوع: «ثيّب»

٤. «ألف، ب» و المطبوع: «عليه».

٥. في «ألف» «يطلّقها» بدون واو العطف. و في المطبوع: «فيطلّقها».

٦. في «ألف، ج»: + «و يرجع».

٧. في المطبوع: + «على القائد».

إلىٰ[١] جيرانِه باعتبارِ حالِها، و هذا يُسقِطُ هذه الشناعةَ.

فقلتُ له: إن كانَ هذا عندكم واجباً، فإنّ عندَنا[٢] أَوجَبَ مِنه و أشَدَّ لزوماً؛ و هو[٣] أن يوصِيَ المستَمتِعُ ثقةً مِن إخوانِه في البَلَدِ باعتبارِ حالِ المستَمتَعِ بها، فإن[٤] لَم ١٦١
يَجِدْ أخاً، أوصىٰ قوماً مِن أهلِ البَلَدِ، و ذَكرَ لهم أنّها كانت زوجَتَه، و لَم يَذكُرِ المُتعةَ. و هذا شرطٌ عندَنا، فقد سَقَطَ أيضاً ما توهَّمتَه.

ثُمّ أقبلتُ علىٰ صاحِبِ المَجلسِ، فقلتُ له: إنّ أمرَنا مَعَ هؤلاءِ المتفَقّهةِ عجيبٌ؛[٥] و ذلكَ أنّهم مُطبِقونَ[٦] علىٰ تَبديعِنا في نكاحِ المُتعةِ مَعَ إجماعِهم علىٰ أنّ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله قد كانَ أذِنَ فيها، و أنّها عُمِلَت علىٰ عهدِه، و مَعَ ظاهرِ كتابِ اللّٰهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ في تَحليلِها، و إجماعِ آلِ محمّدٍ عليهم السلام علىٰ إباحَتِها، و الاتّفاقِ علىٰ أنَّ عُمَرَ حَرَّمَها في أيّامِه مَعَ إقرارِه بأنّها كانَت حَلالاً علىٰ عهدِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، فلَو كُنّا علىٰ ضَلالةٍ فيها لَكُنّا في ذلكَ علىٰ شُبهةٍ تَمنَعُ ممّا يَعتَقِدُه[٧] المُخالفُ فينا مِن الضَّلالِ[٨] و البَراءةِ مِنّا.

و لَيسَ فيمن يُخالفُنا[٩] إلّا مَن يَقولُ في النكاحِ و غيرِه بضِدِّ القرآنِ و خِلافِ

---

١. في «د، س»: - «إلى».
٢. في المطبوع: «فعندنا» بدل «فإنّ عندنا».
٣. في المطبوع: - «و هو».
٤. في «ب، ج»: «و إن».
٥. في «ألف، د، س»: «عجب».
٦. في «د»: «متّفقون».
٧. في «ب، ج» و المطبوع: «ما يعتقده».
٨. في «ألف، س»: «الضلالة».
٩. في «ألف، ج»: «خالفنا».

الإجماعِ و نقضِ شَرْعِ الإسلامِ و المُنكَرِ في الطِّباعِ و عندَ[١] ذَوي المُروءاتِ، و لا يَرجِعُ في ذلكَ إلىٰ شُبهةٍ تُسَوِّغُهُ[٢] قولَه، و هُم مَعَه يتولّىٰ بعضهم بعضاً، و يُعَظِّمُ بعضُهم بعضاً؛ و لَيسَ ذلكَ إلّا لاختصاصِ قولِنا بِآلِ محمّدٍ عليهم السلام، فلِعَداوتِهم لهم رَمَونا عن قَوسٍ واحدةٍ.[٣]

هذا أبو حَنيفةَ النُّعمانُ بنُ ثابتٍ يَقولُ: لَو أنّ رجُلاً عَقَدَ علىٰ أُمِّه عُقدَةَ[٤] النكاحِ[٥] و هو يَعلَمُ أنّها أُمُّه، ثُمّ وَطِئَها، لَسَقَطَ[٦] عنه الحَدُّ، و لَحِقَ به الوَلَدُ.

و كذلكَ قوله في الأُختِ، و البنتِ، و[٧] سائرِ المحرَّماتِ، و يَزعُمُ أنّ هذا نكاحُ شُبهةٍ أوجَبَت سقوطَ الحَدِّ عنه.

و يقولُ: لَو أنّ رجُلاً استأجَرَ غَسّالةً أو خَيّاطةً أو خَبّازةً أو غيرَ ذلكَ مِن أصحابِ الصِّناعاتِ، ثُمّ وَثَبَ علَيها فوَطِئَها و حَمَلَت مِنهُ لأسقطتُ[٨] عنه الحدَّ، و ألحقتُ[٩] به الولَدَ.

١٦٢ و يقولُ: إذا لَفَّ الرجُلُ علىٰ إحليلِه حريرَةً، ثُمّ أولَجَه في قُبُلِ امرأةٍ لَيسَت له بمَحرَمٍ حتّىٰ يُنزِلَ، لَم يَكُن زانياً، و لا يَجِبُ[١٠] عَلَيه الحدُّ.

---

١. في «ألف، د، س»: «عند» بدون واو العطف.

٢. في المطبوع: + «في».

٣. في «ج» و المطبوع: «واحد»، و «القَوسُ» هي مؤنّثة و قد يذكّر.

٤. في «ألف»: «عقد».

٥. في «ب، د، س»: «نكاح» بدون الألف و اللام.

٦. في «د»: «يسقط». و في «س»: «سقط».

٧. في المطبوع: + «كذلك».

٨. في المطبوع: «سقط».

٩. في المطبوع: «و لحق».

١٠. في «ألف، ج»: «و لا يوجب». و في المطبوع: «ولا وجب».

و يقولُ: إنّ الرّجلَ إذا تَلَوَّطَ[١] بغلامٍ، فأوقَبَ، لَم يَجِبْ عَلَيه الحدُّ؛ و لكِنْ يُردَعُ[٢] بالكلامِ الغليظِ و الأدبِ و الخَفْقةِ بالنَّعلِ و الخَفْقَتَينِ و ما أشبَهَ ذلك.

و يقولُ: إنّ شُربَ النَّبيذِ الصُّلْبِ المُسكِرِ حلالٌ طِلْقٌ، و هو سُنّةٌ، و تَحريمُه بِدعةٌ.

و قالَ الشافعيُّ: إذا فَجَر الرجُلُ بامرأةٍ، فحَمَلَت مِنهُ، وَ وَلَدَت[٣] بِنتاً، فإنّه يَحِلُّ للفاجرِ أن يتزوَّجَ بهذِه البنتِ و يَطَأَها و يُوَلِّدَها، لا حَرَجَ عَلَيه في ذلكَ. فأحَلَّ نكاحَ البَناتِ.

و قالَ:[٤] لَو أنّ رجُلاً اشتَرىٰ أُختَه مِن الرَّضاعةِ و وَطِئَها، لَما وَجَبَ عَلَيه الحدُّ.

و كانَ يُجيزُ سَماعَ الغِناءِ بالقَصَب[٥] و أشباهِه[٦].

و قالَ مالكُ بنُ أنَسٍ: إنّ وطءَ النساءِ في أحشاشِهِنّ حلالٌ طِلْقٌ.[٧]

و كانَ يَرىٰ سَماعَ الغِناءِ بالدَّفِّ و أشباهِه مِن المَلاهي، و يَزعُمُ أنّ ذلك سُنّةٌ في العُرُساتِ و الوَلائمِ.

و قالَ داودُ بنُ عليٍّ الأصفهانيّ: إنّ الجَمعَ بَينَ الأُختَينِ في مِلكِ اليمينِ حلالٌ

---

١. في «ألف، ج» و المطبوع: «يلوط».

٢. «الرَّدْعُ»: الكفُّ عن الشيء، و المنع عنه. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٢١؛ المصباح المنير، ص ٢٢٤ (ردع).

٣. في المطبوع: «فأولدت».

٤. في «ألف، ج»: «و قالوا».

٥. في «ألف، ب، ج»: «بالقضيب». و «القَضيب»: السيف الدقيق، و الغُصن، و كلّ نبت من الأغصان. و «القَصَب»: كلُّ نبات ذي أنابيب. و الظاهر أنّ المراد ما يُعمل منهما من المزامير و الملاهي. راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ٥٣؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦٧٨ (قضب)؛ و ج ١، ص ٦٧٤؛ و المصباح المنير، ص ٥٠٤ (قصب).

٦. في «ب»: «و ما أشبهه» بدل «و أشباهه».

٧. في «ب»: «طلق حلال» بدل «حلال طلق».

طِلقٌ، و الجمعَ بَينَ الأُمِّ و البنتِ غيرُ محظورٍ.

فاقتسَمَ هؤلاءِ الفُجورَ و كلَّ مُنكَرٍ فيما بَينَهم و استَحلَوه، و لَم يُنكِرْ بَعضُهم علىٰ بعضٍ، مَعَ أنّ الكتابَ و السُّنّةَ و الإجماعَ يَشهَدُ[1] بضَلالِهم في ذلكَ.

ثُمَّ[2] عَظَّموا أمْرَ المُتعةِ، و القرآنُ شاهدٌ بتحليلِها، و السُّنّةُ و الإجماعُ يَشهَدانِ بذلكَ؛ فيُعلَمُ أنّهم لَيسوا مِن أهلِ الدِّينِ، و لكِنّهم مِن أهلِ العَصَبيّةِ و العَداوةِ لآلِ محمّدٍ عليهم السلام.[3]

فاستَعظَمَ صاحبُ المجلسِ ذلكَ، و أنكَرَه، و أظهَرَ البَراءةَ مِن مُعتقِده[4]، و سَهُلَ عَلَيه أمرُ المُتعةِ و القولُ بها.

---

١. في «ج» و المطبوع: «تشهد».

٢. في «س»: «مع ذلك أنّهم» بدل «في ذلك ثمّ».

٣. في «ألف»: «الرسول».

٤. في «ج» و المطبوع: «معتقديه».

الفصلُ السِّتّونَ

[مُناظَرةٌ مَعَ الدارَكيّ حولَ المُتعةِ]

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدهُ اللّٰهُ ـ: و قد كنتُ استدلَلتُ بالآيةِ التي قَدَّمتُ تلاوتَها علىٰ تحليلِ المُتعةِ في مَجلسٍ كانَ صاحبُه رئيسَ زمانِه، فاعتَرَضَني[١] أبو القاسمِ الدارَكيُّ[٢]، فقالَ:[٣] ما أنكرتَ أن يكونَ المرادُ بقولهِ تَعالىٰ: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[٤] إنّما أرادَ به نكاحَ الدوامِ، و أشارَ بالاستمتاعِ إلَى الالتذاذِ، دونَ نكاحِ المُتعةِ الذي[٥] تَذهَبُ إلَيه؟![٦]

فقلتُ له: إنّ الاستمتاعَ و إن كانَ في الأصلِ هو الالتذاذُ؛ فإنّه إذا عُلِّقَ بذِكرِ النكاحِ، و أُطلقَ بغَيرِ تقييدٍ لَم يُرَدْ به إلّا نكاحُ المُتعةِ خاصّةً؛ لكونِه[٧] عَلَماً عليها في الشريعةِ و تعارُفِ أهلِها.

---

١. في المطبوع: + «فيها».

٢. في «ألف، د»: «الدراكي». و أبو القاسم عبد العزيز بن عبد اللّٰه بن محمّد بن عبد العزيز الداركي كان شيخ الشافعيّة بالعراق في القرن الرابع، توفّي في شوّال سنة خمس و سبعين و ثلاثمائة. و «دارك» من أعمال أصبهان. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٠٤ـ٤٠٦، الرقم ٢٩٣.

٣. في «ب، د، س»: + «لي».

٤. النساء (٤): ٢٤.

٥. في «ألف، ج، د»: «التي».

٦. في «ألف»: «إليها».

٧. في «د، س»: «لكونها».

أ لا تَرىٰ أنّه لَو قالَ قائلٌ: نَكَحتُ أمسِ امرأةً[١] مُتعةً؛ أو: هذه المرأةُ نِكاحي لَها و عَقدي[٢] عليها للمُتعةِ؛ أو: أنّ فلاناً يَستَحِلُّ نكاحَ المُتعةِ؛ لَما فُهِمَ مِن قَولِه إلّا النكاحُ الذي تَذهَبُ إليهِ الشيعةُ خاصّةً؟ و إن كانَتِ المُتعةُ قد تَكونُ بوطءِ الإماءِ و الحَرائرِ عَلَى الدوامِ، كما أنّ الوطءَ في اللغةِ هوَ وطءُ القَدَمِ و مُماسّةُ باطنِه للشيءِ علىٰ سبيلِ الاعتمادِ. و لَو قالَ قائلٌ: وَطِئتُ جارِيَتي، و مَن وَطِئَ امرأةَ غيرِه فهو زانٍ[٣]، و فلانٌ يَطَأُ امرأتَه و هي حائضٌ، لَم يُعقَلْ من ذلكَ مطلقاً علىٰ أصلِ الشريعةِ إلّا النكاحُ دونَ وَطءِ القَدَمِ.

و كذلكَ الغائطُ هو الشيءُ المَحوطُ. و قيلَ: هو الشيءُ المُنهبِطُ. و لَو قالَ قائلٌ: هَل يَجوزُ أن آتِيَ الغائطَ ثُمّ لا أتوضّأَ و أُصَلِّيَ؟ أو قالَ: فلانٌ أتَى الغائطَ و لَم يَستبرئْ. لَم يُفهَمْ مِن قَولِه إلّا الحَدَثُ الذي يجبُ مِنه الوضوءُ. و أشباهُ ذلكَ ممّا ١٦٤
قد[٤] تقرَّرَ في[٥] الشريعةِ.

و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما وَصَفناهُ، فقَد ثَبَتَ أنّ إطلاقَ لفظِ نكاحِ المُتعةِ لا يَقَعُ إلّا علَى النكاحِ الذي ذَكرناه، و إن كانَ الاستمتاعُ في أصلِ اللغةِ هو الالتذاذُ ـ كما قَدَّمناه ـ.

فاعترضَ[٦] القاضي أبو محمّدِ بنُ معروفٍ[٧]، فقالَ: هذا الاستدلالُ يوجِبُ عليكَ

---

١. في «ج»: «المرأة».

٢. في المطبوع: «أو عقدي».

٣. في «ألف، د، س»: - «فهو زان».

٤. في «ألف، س»: - «قد»

٥. في «س»: «قرّرت» بدل «تقرّر في».

٦. في «ب»: «و اعترضني». و في «ج»: «فاعترضني».

٧. القاضي محمّد بن عبيد اللّه بن أحمد بن معروف أبو الحسين، ولي القضاء نيابة عن والده أبي محمّد بالجانب الشرقي من بغداد بعد وفاة القاضي أبي بكر بن صبر سنة إحدى و ثمانين و ثلاثمائة. راجع: الوافي بالوفيات، ج ٤، ص ٨؛ يتيمة الدهر، ج ٣، ص ١٢٥.

أنْ لا يكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ أحَلَّ بهذه الآيةِ غيرَ نكاحِ المُتعةِ؛ لأنّها لا تتضمَّنُ سِواه، و في الإجماعِ علَى انتظامِها تحليلَ نكاحِ الدوامِ دليلٌ علىٰ بُطلانِ ما اعتمَدتَه.

فقلتُ له: ليسَ يَدخُلُ هذا الكلامُ علىٰ أصلِ الاستدلالِ، و لا يتضمَّنُ معتمَدي ما ألزمَنيهِ القاضي فيه؛ و ذلكَ أنّ قولَه[1] سُبحانَهُ: ﴿وَ أُحِلَّ لَكُمْ ما وَراءَ ذلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسافِحِينَ﴾[2] يَتضمَّنُ تحليلَ المَناكِحِ المخالِفةِ للسِّفاحِ في الجُملةِ، و يَدخُلُ فيهِ نكاحُ الدَّوامِ مِن الحرائرِ و الإماءِ، ثُمّ يَختَصُّ نكاحُ المُتعةِ بقولِه تَعالىٰ: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[3]، و يَجري ذلكَ مَجرىٰ قولِ القائلِ: قد حَرَّمَ اللّٰهُ عليكَ نساءً بأعيانِهنَّ، و أحَلَّ لكَ ما عَداهُنَّ؛ فإن استَمتَعتَ مِنهُنَّ فالحكمُ فيهِ كَذا و كَذا، و إن نكَحتَ نكاحَ الدوامِ فالحُكمُ فيهِ كَيتَ و كَيتَ، فيَذكُرُ له المُحَلَّلاتِ في الجُملةِ، و يُبيِّنُ له[4] نكاحَ بعضِهِنَّ، كما يَذكُرُهنَّ له، ثُمّ يبيِّنُ له أحكامَ نكاحِهنَّ كُلِّهِنَّ.

فما أعلَمُه زادَ علَيَّ شيئاً.

---

١. في «ألف»: «قول اللّٰه» بدل «قوله».

٢. النساء (٤): ٢٤.

٣. النساء (٤): ٢٤.

٤. في «ج» و المطبوع: + «حكم».

الفصلُ الحادي و السِّتّونَ

[مُناظَرةٌ أُخرىٰ معَ الدارِكيّ حَولَ المُتعةِ]

١٦٥

قالَ الشَّيخُ ـ أيّدَهُ اللّٰه ـ: و قد[١] كنتُ حَضَرتُ مَجلِسَ الشَّريفِ أبي الحسنِ أحمدَ بنِ القاسمِ المحمَّديِّ رحمه اللّٰه[٢] و حَضَرَ[٣] أبو القاسمِ الدارَكيُّ، فسألَه بعضُ الشيعةِ عن الدَّلالةِ علىٰ تحريمِ[٤] المُتعةِ[٥]، فاستدَلَّ بقولِه[٦] تَعالىٰ: ﴿وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حافِظُونَ * إِلَّا عَلىٰ أَزْواجِهِمْ أَوْ ما مَلَكَتْ أَيْمانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ابْتَغىٰ وَراءَ ذلِكَ فَأُولئِكَ هُمُ العادُونَ﴾.[٧] قالَ: و المُتعةُ باتّفاقِ الشيعةِ لَيسَت بزوجةٍ، و لا مِلكِ يَمينٍ، فبَطَلَ أن تكونَ[٨] حلالاً.

فقالَ له السائلُ: ما أنكرتَ أن تكونَ[٩] زوجةً؟ و ما حكيتَ[١٠] عن الشيعةِ مِن

---

١. في «ح» و المطبوع: «قد» بدون واو العطف.

٢. تقدّمت ترجمة الرجل في الفصل ٤٣ من الكتاب.

٣. في «ح» و المطبوع: «و حضره».

٤. في «ب» و المطبوع: + «نكاح».

٥. في «د، س» و المطبوع: + «عنده».

٦. في «ب، ج، س»: «بقول اللّٰه» بدل «بقوله».

٧. المؤمنون (٢٣): ٥ ـ ٧؛ المعارج (٧٠): ٢٩ ـ ٣١.

٨. في «ألف، ب، س»: «أن يكون».

٩. في «ألف، ب»: «أن يكون».

١٠. في المطبوع: «حكيته».

إنكارِ ذلكَ لا أصلَ له.

فقالَ له: لو كانَت زوجةً كانَت وارثةً؛ لأنّ الاتّفاقَ حاصلٌ علىٰ أنّ كلَّ زوجةٍ فهي وارثةٌ و مَوروثةٌ إلّا ما أخرجَه الدليلُ مِن الأَمةِ و الذِّمّيّةِ و القاتلةِ.

فنازَعَهُ السائلُ في هذه الدَّعوىٰ، و قال: لهُ[١] ما أنكرتَ[٢] أن تكونَ المُتعةُ أيضاً زوجةً تَجري مَجرَى الذِّمّيّةِ و الرِّقِّ و القاتلةِ في خُروجِها[٣] عنِ استحقاقِ الميراثِ؟ و ضايَقَه في هذه المُطالَبة.

فلمّا طالَ الكلامُ بَينَهما في هذه النكتةِ و تَردَّدَ، قالَ: الدليلُ علىٰ أنّها لَيسَت بزَوجةٍ[٤] أنّ القاصدَ إلَى الاستمتاعِ بها إذا قالَ لَها: تُمتّعيني نفسَكِ؛ فأَنعمَت له، حصلَت مُتعة، لَيسَ بَينَها و بَينَه ميراثٌ، و لا يَلحَقُها الطلاقُ. و إذا قالَ لَها: تُزَوِّجيني[٥] نفسَكِ؛ فأَنعمَت، حصلَت زوجةً يَقَعُ بها الطلاقُ، و يَثبُتُ بَينَها و بَينَه الميراثُ.

١٦٦ فَلَو كانَت المُتعةُ زوجةً لَما اختَلفَ حُكمُها باختلافِ الألفاظِ، و لا وَقَعَ الفَرقُ بَينَ أحكامِها بتَغايُرِ الكلامِ، و لَوَجَبَ أن يَقَعَ الاستمتاعُ في العقدِ بلفظِ التزويجِ، و يَقَعَ التزويجُ بلفظِ الاستمتاعِ، و هذا باطلٌ بإجماعِ الشيعةِ و ما هُم عَلَيه مِن الاتّفاقِ. فلَم يَدْرِ السائلُ ما يقولُ له؛ لعدمِ فَهمِه و[٦] فِقهِه، و ضَعفِ بصيرتِه بأصلِ المَذهبِ.

قالَ[٧] الشَّيخُ: فقلتُ[٨] للداركيِّ: لِمَ زعمتَ أنَّ الأحكامَ قد تتغيَّرُ باختلافِ ما

---

١. في «ألف» و المطبوع: - «له».

٢. في «ب، ج»: + «أيضاً».

٣. في «ألف»: «خروجهم». و في «ج» و حاشية «س»: «خروجهنّ».

٤. في «ألف»: «زوجة» بدون الباء الجارّة.

٥. في «ألف» و المطبوع: «زوّجيني».

٦. في «ألف، د، س»: - «فهمه و».

٧. في المطبوع: «فقال».

٨. في «د»: - «فقلت».

ذَكرتَ مِن الكلامِ؟ و ما أنكرتَ أن يكونَ العقدُ عَليها بلفظِ الاستمتاعِ يَقومُ مَقامَ العقدِ علَيها بلفظِ الزوجيّةِ، و أن يكونَ لفظُ الزوجيّةِ يَقومُ مَقامَ لفظِ الاستمتاعِ؟ فهَل تَجِدُ لِما ادَّعَيتَ مِن هذا الأمرِ بُرهاناً، أو عَلَيه دليلاً[1]، أو فيه بياناً[2]؟

و بَعدُ، فكيفَ استجزتَ أن تَدَّعِيَ إجماعَ الشيعةِ علىٰ ما ذَكرتَ، و لَم تَسمَعْ[3] ذلكَ مِن أحَدٍ[4] مِنهم، و لا قرأتَهُ[5] لهم في كتابٍ، و نَحنُ مَعَكَ في المَجلسِ نُفتي بأنّه لا فَرقَ بَينَ اللفظينِ[6] في بابِ العقدِ للنكاحِ ـ سَواءٌ كانَ نكاحَ الدوامِ أو نكاحَ المُتعةِ ـ[7] و إنّما الفصلُ بينَ النكاحينِ في اللفظِ و مِن جهةِ الكلامِ ذِكرُ الأجَلِ في نكاحِ الاستمتاعِ، و تَركُ ذِكرِه في نكاحِ الميراثِ. فلَو قالَ لها: تُمَتّعيني نفْسَكِ؛ و لَم يَذكُرِ الأجَلَ، لوَقَعَ نكاحُ الميراثِ، لا ينحَلُّ[8] إلّا بالطلاقِ. و لو قالَ لها: تُزَوّجيني نفْسَكِ إلى أجَلِ كذا؛ فأنعمَت به[9]، لوَقَعَ نكاحُ استمتاعٍ. و هذا ما لَيسَ بَينَ الشيعةِ فيه[10] خِلافٌ.

فلَم يَرُدَّ[11] شيئاً تجِبُ[12] حكايَتُه، و ظَهَرَ عليهِ بحمدِ اللّٰهِ الكلامُ.

---

١. في «ألف، س»: «دليل».

٢. في «ألف، ب، د» و المطبوع: «بيان».

٣. في «الف، ب» و المطبوع: «و لم يسمع».

٤. في «ألف»: «واحد».

٥. في المطبوع: «قرأت».

٦. في «ألف، س»: «اللفظتين».

٧. في «ألف» و حاشية «س»: «الميراث».

٨. في «ب»: «و لم ينحلّ».

٩. في «ألف، ب»: – «به». و في «س»: «له».

١٠. في «ج» و المطبوع: «فيه بين الشيعة» بدل «بين الشيعة فيه».

١١. في «ج»: «فلم يورد». و في حاشية «س»: «فلم يزد».

١٢. في «ألف، س»: «يجب».

الفصلُ الثاني و السِّتّونَ

[في دفعِ الشُّبهةِ عن كلام لأمير المؤمنينِ عليه‌السلام]

١٦٧ و مِن حكاياتِ الشَّيخِ و كلامِه[١] قالَ:[٢] سُئلَ الفضلُ بنُ شاذانَ رحمه اللّه عَمّا رَوَته[٣] النّاصِبَةُ عَن أَميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام أَنّه قالَ: «لا أوتىٰ برَجُلٍ يُفَضِّلُني علىٰ أبي بَكرٍ و عُمَرَ إلّا جَلَدتُه حَدَّ[٤] المُفتَري».[٥]

فقالَ: إنّما روىٰ هذا الحديثَ سُوَيدُ بنُ غَفَلَةَ، و قد أجمَعَ[٦] أهلُ الآثارِ علىٰ أنّه كانَ كثيرَ الغلطِ.

و بَعدُ، فإنّ نَفْسَ الحديثِ متناقضٌ؛ لأنّ الأُمّةَ مُجمِعةٌ علىٰ أنّ عليّاً عليه السلام كانَ عدلاً في قضيّتِه، و لَيسَ مِن العدلِ أن يُجلَدَ حَدَّ المُفتري مَن لَم

---

١. في «ب» و المطبوع: - «و كلامه».

٢. في «ألف»: + «الشيخ أيّدهُ اللّه».

٣. في «ج»: «يرويه».

٤. في المطبوع: «جلدة».

٥. رجال الكشّي، ص ٣٩٥، ح ٧٤١، ضمن مناظرة الإمام الصادق عليه‌السلام مع قوم من أهل البصرة من قول بعض منهم حيث كذّب عليه‌السلام ناقله صريحاً. كتاب السنّة لابن أبي عاصم، ص ٥٦١، ح ١٢١٩ (بإسناده عن الحكم بن حجل عن عليّ عليه‌السلام)؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٣٠، ص ٣٨٣ (بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عنه عليه‌السلام)؛ و ج ٤٤، ص ٣٦٥ (بإسناده عن جابر بن حميد، عنه عليه‌السلام).

٦. في «د، س»: «اجتمع».

يَفتَرِ؛ لأنّ[١] هذا جَورٌ علىٰ لسانِ الأُمّةِ كلِّها، و عليّ بنَ أبي طالبٍ عليه السلام عندَنا بريءٌ مِن ذلكَ.

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ: و أقولُ: إنّ هذا الحديثَ إن صَحَّ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام ـ و لَن يَصِحَّ بأدلّةٍ أذكُرُها بَعدُ ـ فإنّ الوجهَ فيه أنَّ المُفاضِلَ بَينَه و بَينَ الرَّجُلَينِ إنَّما وَجَبَ عَلَيه حدُّ المُفتري مِن حيثُ أوجَبَ لَهما بالمفاضَلةِ ما لا يستحقّانِه مِن الفضلِ؛ لأنّ المُفاضَلةَ لا تَكونُ[٢] إلّا بَينَ متقارِبَينِ في الفضلِ، و بَعدَ أن يَكونَ في المفضولِ فضلٌ، و إذا[٣] كانتِ الدلائلُ علىٰ أنّ مَن لا طاعةَ مَعَه لا فَضلَ له في الدِّينِ، و أنّ المُرتدَّ عن الإسلامِ لَيسَ فيه[٤] شيءٌ مِن الفضلِ الدينيِّ، و كانَ الرَّجُلانِ بجَحدِهما النصَّ قد خَرَجا عن الإيمانِ، بَطَلَ أن يَكونَ لَهما فضلٌ في الإسلامِ؛ فكيفَ يَحصُلُ لَهما مِن الفضلِ ما يُقارِبُ فَضلَ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام ؟! و مَتىٰ[٥] فَضَّلَ إنسانٌ أميرَ المؤمنين عليه السلام عليهِما، فقَد أوجَبَ لَهما فضلاً عظيماً في الدِّينِ فإنّما استحقَّ حدَّ المُفتَري الذي هو كاذبٌ، دونَ المُفتري الذي هو راجمٌ بالقبيحِ؛ لأنّه افتَرىٰ بالتفضيلِ لأميرِ المؤمنينَ عليه السلام عليهما
١٦٨ مِن حيثُ كَذَبَ في إثباتِ فضلٍ لَهما في الدِّينِ، و يَجري في هذا البابِ مَجرىٰ مَن فَضَّلَ[٦] البَرَّ التَّقيَّ علَى الكافرِ المُرتَدِّ الخارجِ عن الدِّينِ، و مَجرىٰ مَن فَضَّلَ جَبرَئيلَ عليه السلام علىٰ إبليسِ، و رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله علىٰ أبي جهلِ بنِ

---

١. في المطبوع: - «لأنّ».

٢. في «ألف، د»: «لا يكون».

٣. في «ج»: «فإذا». و في المطبوع: «و إن».

٤. في «ألف»: «معه».

٥. في «د، س»: «فمتى».

٦. في المطبوع: + «المسلم».

هشام، في أنّ المفاضَلةَ بَينَ مَن[١] ذَكرناه توجِبُ لمَن لا فضلَ له علىٰ وجهٍ فضلاً مقارِباً لفضلِ العظماءِ عندَ اللّٰهِ تعالىٰ، و هذا بَيِّنٌ لمَن تأمَّلَه.

مَعَ أنّه لَو كانَ هذا الحديثُ صحيحاً، و تأويلُه علىٰ ما ظَنَّه القَومُ[٢]، لوَجَبَ أن يَكونَ حدُّ المُفتري واجباً علَى الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله [٣]، و حاشا له مِن ذلكَ؛ لأنَّ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله قد فَضَّلَ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام علىٰ سائرِ الخَلقِ فآخىٰ بَينَه و بَينَ نَفسِه، و جَعَلَه بحُكمِ اللّٰهِ في المُباهَلةِ نَفْسَه، و سَدَّ أبوابَ القومِ إلّا بابَهُ، و رَدَّ كُبَراءَ[٤] الصَّحابةِ[٥] عن إنكاحِهم ابنَتَه سيّدَةَ نساءِ العالَمينَ عليها السلام و أَنكَحَه، و قَدَّمَه في الوَلاياتِ كلِّها، و لَم يُؤَخِّرْهُ، و أخبَرَ أنّه يُحبُّ اللّٰهَ و رسولَه و يحبُّه اللّٰهُ و رسولُه[٦]، و أنّه أحَبُّ الخَلقِ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ، و أنّه مَولىٰ مَن كانَ مَولاه مِن الأنامِ، و أنّه مِنه بمَنزلةِ هارونَ مِن[٧] موسَى بنِ عِمرانَ عليهما السلام، و أنّه عليه السلام أفضلُ مِن سَيِّدَي شَبابِ أهلِ الجَنَّة، و أنّ حربَه حربُه، و سِلمَه سِلمُه، و غيرَ ذلكَ ممّا يَطولُ به الكتابُ إن ذَكرناه.[٨]

---

١. في المطبوع: «ما».

٢. في «ألف»: - «و تأويله على ما ظَنَّهُ القوم».

٣. في المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».

٤. في «ب، ج»: «أكثر».

٥. في «ألف» و المطبوع: «أصحابه».

٦. في «ألف، د، س»: «و أخبر أنّه يحبّ اللّٰه و يحبّه». و راجع: الزهد، ص ٨٢، ح ٢١٩؛ الكافي، ج ٢، ص ٢٢، ح ٧٦٨؛ تفسير الفرات، ص ٣٤١ و ٥٢٠ و ٥٧٤؛ تحف العقول، ص ٤٥٩؛ الخصال، ج ١، ص ٣١١، ح ٨٧؛ و ج ٢، ص ٥٥٥، ح ٣١؛ الاختصاص، ص ٨٨؛ الإرشاد، ج ١، ص ٦٤؛ و ج ٢، ص ١٢٦.

٧. في «د، س»: + «أخيه».

٨. لمزيد الاطّلاع على ما أُشير إليه راجع: الكافي، ج ٢، ص ٢٢، ح ٧٦٨؛ و ج ١٥، ص ٢٦٢، ح ١٤٨٩٥؛ المحاسن، ج ١، ص ١٥٩، ح ٩٧؛ تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٩٣؛ و ج ٢، ص ١٠٩؛ كفاية ↔

و كانَ يجِبُ أيضاً أن يَكونَ[١] عليه السلام قد أَوجَبَ الحَدَّ علىٰ نَفسِه إذ أبانَ عن فضلِه علىٰ سائرِ أصحابِ الرسولِ[٢] صلى اللّٰه عليه و آله؛ حيثُ يَقُولُ: «أنا عَبدُ اللّٰهِ، و أخو رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، لَمْ يَقُلْها أحَدٌ قَبلي، و لا يَقولُها أحَدٌ بَعدِي إلّا مُفْتَرٍ كَذّابٌ[٣]؛ صَلَّيتُ قَبلَهم سَبعَ سِنينَ».[٤]

و في قَولِه عليه السلام لعُثمانَ ـ وَ قد قال له: أبو بَكرٍ و عُمَرُ خَيرٌ مِنْكَ ـ فَقَالَ: «بَل أَنا خَيرٌ مِنكَ و مِنهُما، عَبَدتُ اللّٰهَ قَبلَهما، و عَبَدتُه بَعدَهما».[٥]

١٦٩ و كانَ أيضاً قد أوجَبَ الحدَّ علَى ابنِه الحسنِ عليه السلام و جميع ذرِّيَّتِه و أنصارِه و أشياعِه[٦] و أهلِ بَيتِه؛ فإنّه لا رَيبَ في اعتقادِهم فَضلَه علىٰ سائرِ أصحابِهِ.[٧]

و قد قالَ الحَسَنُ عليه السلام صَبيحةَ اللَّيلةِ الّتي قُبِضَ فِيها أميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام: «لَقَدْ قُبِضَ في هذه اللَّيلةِ رَجُلٌ ما سَبَقَه الأوّلونَ بعَمَلٍ، و لا أدرَكه الآخِرونَ».[٨]

⇔ الأثر، ص ١٣٥؛ تحف العقول، ص ٤١٦ و ٤٣٠ و ٤٥٩؛ الغيبة للنعماني، ص ٨٣ و ١٤٣؛ الخصال، ج ١، ص ٣١١، ح ٨٧؛ و ج ٢، ص ٣٧٠ ـ ٣٨٠، ح ٥٨؛ و ج ٢، ص ٥٥٤ و ٥٥٥، ح ٣١؛ الاختصاص، ص ١٦٩ ـ ١٧٣.

١. في «د، س»: + «عليّ».

٢. في «ج» و المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».

٣. في «د، س»: «كاذب مفترٍ». و في المطبوع: «كذّاب مفترٍ».

٤. كنز الفوائد، ص ١٢٥. المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١١١؛ تأريخ الطبري، ج ٢، ص ٣١٠؛ السيرة النبوية لابن كثير، ج ١، ص ٤٣١.

٥. الإيضاح، ص ٥١٩؛ المسترشد للطبري، ص ٢٢٧؛ كنز الفوائد، ص ١٢٢؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٢٩؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٨٩.

٦. في «ب» و المطبوع: «و أشياعه و أنصاره» بدل «و أنصاره و أشياعه».

٧. في «ب» و المطبوع: «الصحابة».

٨. شرح الأخبار للنعمان المغربي، ج ١، ص ١٨٠؛ مقاتل الطالبيّين، ص ٣٢؛ الإرشاد، ج ٢، ص ٨؛ ⇔

و هذه المقالةُ متهافِتةٌ جدّاً.

قالَ الشّيخُ ـ أدامَ اللّهُ عِزَّهُ ـ: و لَستُ أمنَعُ العبارةَ بأنّ أميرَ المؤمنين عليه السلام كانَ أفضلَ مِن أبي بَكرٍ و عُمَرَ علىٰ معنىٰ تسليمِ فضلِهما مِن طريقِ الجَدَلِ، أو علىٰ مُعتقَدِ الخُصومِ في أنّ لَهُما فضلاً في الدّينِ. فأمّا علىٰ تحقيقِ القولِ في المُفاضَلةِ، فإنّه غَلَطٌ و باطلٌ.

قالَ الشَّيخُ: و شاهِدُ ما أطلقت مِن القولِ و نظيرِه قَولُ أميرِ المُؤْمِنينَ عليه السلام فِي أهلِ الكُوفةِ:[1] «اللّٰهُمَّ إنّي قد مَلِلتُهم و مَلّوني، و سَئِمْتُهم و سَئِموني، اللّٰهُمَّ فأبْدلْني بِهِم خَيراً مِنهم، و أبدِلْهم بي شَرّاً مِنّي»[2]، و لَم يَكُن في أميرِ المؤمنينَ عليه السلام شَرٌّ، و إنّما أخرَجَ الكلامَ علَى اعتقادِهم فيه. و مِثلُه قولُ حَسّانٍ[3] و هو[4] يَعني النبيَّ[5] صلى اللّٰه عليه و آله:

«أ تَهجوهُ و لَستَ لهُ بِنِدٍّ[6] فشَرُّكما لخَيرِكُما الفِداءُ».[7]

↔ الخرائج و الجرائح، ج ٢، ص ٨٨٨. المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٧٢؛ إمتاع الأسماع للمقريزي، ج ١١، ص ١٧٨.

١. في «ألف، د، س»: – «في أهل الكوفة».

٢. نهج البلاغة، ج ١، ص ٦٥، الخطبة ٢٥؛ التبيان، ج ١، ص ٣٦١. تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٥٣٤ و ٥٣٥؛ البداية و النهاية، ج ٨، ص ١٣؛ كنز العمّال، ج ١٣، ص ١٩٤، ح ٣٦٥٧٩ و ٣٦٥٨١. و روي عن محمّد بن الحنفيّة في: الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٩٣. باختلاف يسير في جميع المصادر.

٣. في «ألف، ب»: + «بن ثابت».

٤. في «د، س»: – «و هو».

٥. في «ألف، ب»: «رسول اللّٰه» بدل «النبيّ».

٦. هكذا في «ج، د، س» و المسائل العكبريّة و الأمالي للسيّد المرتضى و التبيان، ج ١، ص ١٠١ و المناقب و الصراط المستقيم و البحار، ج ٢٢. و في سائر النسخ و المطبوع: «بكُفءٍ».

٧. المسائل العكبريّة، ص ٣٦؛ الأمالي للسيّد المرتضى، ج ٣، ص ٨٥؛ كنز الفوائد، ص ٢١٠؛ التبيان، ↔

و لَم يَكُن في رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله شَرٌّ[١]، و إنّما أخرَجَ[٢] الكلامَ علىٰ معتقَدِ الهاجي فيه.

⇔ ج ١، ص ١٠١؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ١٤٣؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٥٢؛ بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٣٧٩، ذيل ح ٩؛ و ج ٢٢، ص ٢٥٢، ذيل ح ١. مسند أبي يعلى، ج ٨، ص ١٠٤؛ الاستيعاب، ج ١، ص ٣٤٣؛ تأريخ بغداد، ج ٤، ص ٣٥٩؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ١٢، ص ٣٩٥؛ الأغاني، ج ٤، ص ١٦٣؛ سير أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٥١٥.

١. في «ب»: + «و قوله تعالى: ﴿وَ إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلىٰ هُدًى أَوْ فى ضَلَالٍ مُبينٍ﴾ [سبأ (٣٤): ٢٤]. و لم يكن الرسول صلى الله عليه و آله على ضلال».

٢. في «د، س»: + «هذا».

الفصلُ الثالثُ و السِّتّون

[استدلالُ الفَضلِ بنِ شاذانَ في الإمامةِ]

١٧٠

و مِن حكاياتِ الشَّيخِ و كلامِه، قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: و قد كانَ الفضلُ بنُ شاذانَ رحمه اللّٰه استدَلَّ علىٰ إمامةِ أمير المؤمنين عليه السلام بـقَولِ اللّٰـهِ ـ عـزَّ و جـلَّ ـ: ﴿وَ أُولُـوا الْأَرْحـامِ بَـعْضُهُمْ أَوْلى بِـبَعْضٍ فِـى كِـتابِ اللّٰـهِ مِـنَ الْـمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهاجِرِينَ﴾.[1]

قالَ: و إذا أوجبَ اللّٰهُ تَعالىٰ للأقربِ برسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله الوِلايةَ، و حَكمَ بأنّه أَولىٰ بها مِن غَيرِه، وَجَبَ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ[2] أَولىٰ بمَقامِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مِن كلّ أحَدٍ.

قالَ الفَضلُ: فإن قالَ قائلٌ: فإنّ العبّاسَ كانَ أقربَ إلىٰ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مِن عليٍّ عليه السلام.

قيلَ له: إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لَم يَذكُرِ الأقربَ في النبيّ صلى اللّٰه عليه و آله دونَ أن عَلَّقَه بوصفٍ، فقالَ: ﴿النَّبِيُّ أَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَ أَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُمْ وَ أُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلى بِبَعْضٍ فِى كِتابِ اللّٰهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْـمُهاجِرِينَ﴾[3]، فشَـرَطَ

---

١. الأحزاب (٣٣): ٦.

٢. في «ألف، ج، د، س»: - «كان».

٣. الأحزاب (٣٣): ٦.

في الأَولىٰ بالرسولِ الإيمانَ و الهجرةَ، و لَم يَكُن العبّاسُ مِن المهاجِرينَ[١]، و لا كانَت له هجرةٌ باتّفاقٍ.[٢]

قالَ الشيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عزَّه ـ: و أقولُ: إنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ أقربَ إلىٰ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مِن العبّاسِ، و أَولىٰ بمَقامه مِنه[٣] إن ثَبَتَ أنّ المَقامَ مَوروثٌ؛ و ذلكَ أنّ عليّاً عليه السلام كانَ ابنَ عَمٍّ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله[٤] لأبيه و أُمِّه، و العبّاسَ عَمُّه لأبيه خاصّةً، و مَن تقرَّبَ[٥] بسببَينِ كانَ أقربَ[٦] ممّن تقرَّبَ[٧] بسببٍ واحدٍ.

و أقولُ: إنّه لَو لَم تَكُن[٨] فاطمةُ عليها السلام موجودةً بَعدَ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله[٩] لَكانَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام أحقَّ بتَرِكةِ[١٠] رسولِ اللّٰه صلى اللّٰه عليه و آله[١١] مِن العبّاسِ، و لَو وَرِثَ مَعَ الولدِ أحدٌ غير الأبوينِ و الزوجِ و الزوجةِ لكانَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام أحقَّ بميراثِ الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله[١٢] مَعَ ١٧١

---

١. في «ألف»: + «باتّفاق».
٢. في «ألف»: «بالإجماع». و في «ب» و المطبوع: «بالاتّفاق».
٣. في «ألف، د، س»: – «منه».
٤. في «د، س»: «النبيّ» بدل «رسول اللّٰه».
٥. في «د، س»: «يقرب».
٦. في «د»: + «إلى رسول اللّٰه ﷺ كان «أقرب».
٧. في «ب، ج»: «يتقرّب». و في «د، س»: «يقرب».
٨. في «د، س»: «تلك».
٩. في «ج، د، س»: «الرسول» بعد «رسول اللّٰه».
١٠. في المطبوع: «بميراث».
١١. في المطبوع: + «و بتركته».
١٢. في «ب»: «بميراثه» بدل «بميراث الرسول». و في «ج»: «بميراث رسول اللّٰه» بدلها.

فاطمةَ عليها السلام مِن العبّاسِ؛ لِما[١] قَدَّمْتُ مِن انتظامِه القرابةَ مِن جهتَينِ، و اختصاصِ العبّاسِ بها مِن جهةٍ واحدةٍ.

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: و لَستُ أعلَمُ بَينَ[٢] أهلِ العِلمِ خِلافاً في أنّ عليّاً عليه السلام كانَ ابنَ عمِّ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله لأبيه و أُمِه، و أنّ العبّاسَ كانَ عمَّه لأبيه خاصّةً؛ و يَدُلُّ علىٰ ذلكَ ما رَواه نَقَلَةُ الْآثَارِ، و هو أنّ أبا طالِبٍ مَرَّ علىٰ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و هو يُصَلّي وَ عَلِيٌّ عليه السلام إلَىٰ جانِبِه، فلمّا سَلَّمَ قالَ: ما هذا يا ابنَ أخ؟

فقالَ له رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: «شَيءٌ أمَرَني به رَبّي، يُقَرِّبُني[٣] إلَيه».

فقالَ لِابنِه جَعفَرٍ: يا بُنَيَّ، صَلِّ جَناحَ ابنِ عَمِّكَ. فَصَلّىٰ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله بِعَلِيٍّ و جَعفَرٍ عليهما السلام[٤] يَومَئِذٍ، فكانَت أوّلَ صَلاةِ جَماعةٍ في الإسْلامِ، ثُمّ أنشَأَ أبو طالِبٍ عليه السلام يَقُولُ:

«إنّ عَلِيّاً و جَعفَراً ثِقَتي ... عِندَ مُلِمِّ الزَّمانِ وَ الكُرَبِ[٥]

وَ اللّٰهِ، لا أخذُلُ النَّبِيَّ و لا ... يَخذُلُهُ مِن بَنِيَّ ذُو حَسَبِ

لا تَخذُلا، و انصُرا ابنَ عَمِّكُما ... أخي لأُمِّي مِن بَينِهِمْ و أبي».[٦]

---

١. في «ب، د، س»: «بما».

٢. في «د، س»: «من».

٣. في المطبوع: + «به».

٤. في المطبوع: + «جميعاً».

٥. في «ألف»: «النوب».

٦. الأمالي للصدوق، ص ٥٠٨، المجلس ٧٦، ح ٤ بإسناده عن محمّد بن عمر الجرجاني، عن أبي عبد اللّٰه عليه السلام؛ و في روضة الواعظين، ج ١، ص ٨٧؛ و المناقب، ج ٢، ص ١٩ مرسلاً عنه عليه السلام؛ و في كنز الفوائد، ج ١، ص ١٨١؛ و روضة الواعظين، ج ١، ص ١٤١ عن أبي طالب؛ إعلام الورى، ص ١٠٣ ←

و مِن ذَلِكَ ما رَواهُ جابِرُ بنُ عَبدِ اللّٰهِ الأَنصارِيُّ رحمه اللّٰه قَالَ: سَمِعتُ عَلِيّاً عليه السلام يُنشِدُ و رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله يَسمَعُ:

أنا أخو المُصطَفىٰ لا شَكَّ في نَسَبي ... مَعَهُ رَبيتُ و سِبطاهُ هُما وَلَدِي
جَدّي و جَدُّ رَسولِ اللّٰهِ مُنفَرِدٌ ... و فاطِم زَوجَتي لا قَولُ ذي فَنَدِ
فالحَمدُ لِلّٰهِ شُكراً لا شَريكَ لَهُ ... البَرِّ بِالعَبدِ و الباقي بِلا أمَدِ».

١٧٢ قالَ: فابتَسَمَ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و قالَ:[1] «صَدَقتَ يا عَلِيُّ».[2]

و في ذلكَ يَقولُ الشاعرُ أيضاً:[3]

إنَّ عَلِيَّ بنَ أبي طالِبٍ ... جَدّا رسولِ اللّٰهِ جَدّاهُ
أبو عَلِيٍّ و أبو المصطفىٰ ... مِن طينةٍ طَيَّبَها اللّٰهُ[4]

← بإسناده عن عليّ بن إبراهيم في كتابه عن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ إيمان أبي طالب، ص ٢٤٨ بإسناده عن أبي ضوء بن صلصال بن الدلهمس؛ و فيه، ص ٢٤٩ بإسناده عن عمران بن الحصين الخزاعي؛ شرح ابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٧٠ بلفظ «روي»؛ و في ج ١٤، ص ٧٥ بلفظ «روي عن عليّ عليه السلام»، و في كلّها مع اختلاف في اللفظ.

١. في «د، س»: + «له».

٢. في المطبوع بزيادة هذا البيت:

«صدّقْتَه و جميعُ الناس في لُبَهَم ... منَ الضلالةِ و الإشراكِ و النَّكَدِ».

و راجع: ديوان أمير المؤمنين عليه السلام، ص ١٧٠؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ٢٦٥؛ الأمالي للطوسي، ص ٢١١، المجلس ٨، ح ٣٦٤؛ المناقب، ج ٢، ص ١٨٧.

٣. في «ألف، د، س»: «و في ذلك أيضاً يقول الشاعر».

٤. إيمان أبي طالب، ص ٢٥٣ (نسبها إلى بعض الشيعة).

الفصلُ الرابعُ و السِّتّونَ

[مُناظَرةٌ حَولَ حيازةِ البنتِ المالَ دونَ العَمِّ و الأخِ]

و مِن كلامِ الشَّيخِ ـ أيّدَه اللّٰهُ ـ في حَوزِ البنتِ المالَ دونَ العَمِّ و الأخِ؛ سُئلَ الشَّيخُ في مَجلِسِ الشريفِ أبي الحسنِ عليِّ بنِ أحمدَ بنِ إسحاقَ[1] ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ فقيلَ له: أخبِرْنا[2] عن رجُلٍ تُوُفِّيَ و خَلَّفَ بنتاً و عمّاً؛ كيفَ تُقَسَّمُ[3] الفريضةُ في تَرِكَتِه؟

فقالَ الشيخُ: إذا لَم يَكُن تَرَكَ غَيرَ المذكورَيْنِ، فالمالُ بأَسْرِه للبنتِ خاصّةً، و لَيسَ للعَمِّ شيءٌ.

فقالَ[4] السائلُ: لِمَ[5] زَعَمتَ أنّ المالَ للبنتِ خاصّةً، و لَيسَ للعَمِّ شيءٌ، و ما الدليلُ علىٰ ذلكَ؟

فقالَ الشَّيخُ ـ أيَّدهُ اللّٰهُ ـ: الدليلُ علىٰ ذلكَ مِن كتابِ اللّٰهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ و مِن سُنّةِ

---

١. أبو الحسن عليّ بن أحمد بن إسحاق بن جعفر الملك، كان منصوباً برئاسة الطالبيّين من قبلِ عضد الدولة ببغداد، ثمّ هاجر إلى الموصل و نزل بها، و كان رجلاً ذا نباهة و قدر، متفقّداً من الفقراء و المساكين. راجع: المجدي في الأنساب، ص ٢٧٢ و ٢٧٣.

٢. في «ألف، ج، د»: «خبّرنا».

٣. في «ب، د، س»: «يقسّم».

٤. في «د، س»: «و قال».

٥. في «ج، د»: «و لم».

نبيِّهِ صلى اللّٰه عليه و آله[١] و مِن إجماعِ آلِ محمّدٍ عليهم السلام:

فأمّا كتابُ اللّٰهِ سُبحانَه: فقولُه: ﴿يُوصِيكُمُ اللّٰهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِساءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثا ما تَرَك وَ إِنْ كانَتْ واحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾[٢]، فأَوجَبَ اللّٰهُ[٣] سُبحانَه للبنتِ النصفَ كَمَلاً مَعَ الأبوينِ، و أَوجَبَ[٤] لها النصفَ الآخَرَ مَعَ العَمِّ؛ بدَلالةِ قولِه تَعالىٰ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتابِ اللّٰهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهاجِرِينَ﴾؛[٥] و ذلكَ أنّه إذا كانَ الأقربُ أَولىٰ مِن الأبعَدِ كانَت البنتُ مستحِقّة للنصفِ مَعَ العَمِّ، كما تَستحقُّه مَعَ الأبوَينِ بنصِّ التلاوةِ، نَظَرْنا[٦] في النصفِ الآخَرِ و مَن أَولىٰ به؛ أ هي أم العَمُّ؟ فإذا[٧] وَجَدناها أقربَ مِن العمّ؛ لأنّها تَتقرَّبُ[٨] بنَفْسِها، و العَمُّ يَتقرَّبُ إلَى الميّتِ بجَدِّه، و الجدُّ يَتقرَّبُ إلَى الميّتِ بأبيه، فوَجَبَ ردُّ النصفِ الباقي علَى[٩] البنتِ[١٠] بمفهومِ آيةِ ذَوي الأرحامِ. ١٧٣

و أمّا السُّنّةُ: فإنّ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله لمّا قُتِلَ حَمزةُ بنُ عَبدِ المُطَّلِبِ و خَلَّفَ ابنَتَه[١١] و أخاه العَبّاسَ و ابنَ أخيه رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و بَني أخيه عَلِيّاً عليه السلام وَ جَعفَراً و عَقيلاً ـ رَضِيَ اللّٰهُ عنهما ـ فَوَرَّثَ رَسولُ اللّٰهِ

---

١. في «ألف»: «رسوله».

٢. النساء (٤): ١١.

٣. في «ج، س»: - «اللّٰه».

٤. في «د، س»: «فأوجب».

٥. الأحزاب (٣٣): ٦. و في «ألف، د، س»: - ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهاجِرِينَ﴾.

٦. في «س» و المطبوع: «و نظرنا».

٧. في «ب» و المطبوع: + «هي».

٨. في «د، س»: «تتقرّبه».

٩. في المطبوع: «إلى».

١٠. في «س»: «الابنة».

١١. في «ألف، ج، س»: «بنته»

صلى اللّه عليه و آله ابنَتَه جَميعَ تَرِكَتِه، و لَم يَرِثْ هو مِنها شَيئاً، و لا وَرَّثَ أخاه العَبّاسَ، و لا بَني أخيه أبي طالِبٍ.

فدَلَّ علىٰ أنّ البِنتَ[1] أحَقُّ بالميراثِ كُلِّه مِن العَمِّ و الأخِ و ابنِ الأخِ، و قد[2] قالَ اللّهُ سُبحانَه: ﴿لَقَدْ كانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[3]، و قالَ تَعالىٰ: ﴿وَ ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ ما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.[4]

و أمّا إجماعُ آلِ محمّدٍ عليهم السلام: فإنّ الأخبارَ متواترةٌ عنهم بما حَكيناه.

و قد قال رَسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله: «إنِّي مُخَلِّفٌ فيكمُ الثَّقَلَينِ: كِتابَ اللّهِ، و عِترَتي أهلَ بَيتي. و إنّهما لَن يَفتَرِقا حَتّىٰ يَرِدا عَلَيَّ الحَوضَ».[5]

فقالَ السائلُ: ما أنكَرتَ أن يَكونَ قولُه تَعالىٰ: ﴿وَ أُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلى بِبَعْضٍ فِي كِتابِ اللّهِ﴾[6] ليسَ في الميراثِ، لكنّه في غيرِه؟

و أمّا فعلُ رسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله[7] مَعَ بنتِ حمزةَ، فما أنكرتَ أن يَكونَ إنّما جازَ[8] ذلكَ لأنّه استطابَ نفوسَ الورّاثِ مَعَها؟ ١٧٤

---

١. في «د، س»: «الابنة».

٢. في «ج»: - «قد».

٣. الأحزاب (٣٣): ٢١. و في «ب، ج»: + ﴿لِمَنْ كانَ يَرْجُوا اللّهَ﴾.

٤. الحشر (٥٩): ٧.

٥. ورد بهذا اللفظ في: إثبات الوصيّة، ص ١٤٦؛ كفاية الأثر، ص ٢١٠؛ تحف العقول، ص ٤٢٦؛ الأمالي للصدوق، ص ٥٢٣، المجلس ٧٩، ضمن ح ١؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٢٢٩، ضمن ح ١؛ كمال الدين، ج ١، ص ٢٤٤؛ معاني الأخبار، ص ٩١، ح ٥؛ مقتضب الأثر، ص ١؛ الإفصاح في الإمامة، ص ٢٢٣؛ تقريب المعارف، ص ١٨١.

٦. الأحزاب (٣٣): ٦.

٧. في «ج، د، س»: «النبيّ» بدل «رسول اللّه».

٨. في «ألف، ج»: «أجاز». و في المطبوع: + «له».

و أمّا الإجماعُ الذي ذكرتَ عن آلِ محمّدٍ عليهم السلام، فإنّه لَيسَ بحُجّةٍ؛ لأنّ الحُجّةَ هي في إجماعِ الأُمّةِ بأَسْرِها.

فقالَ الشَّيخُ: أمّا إنكارُكَ كَونَ آيةِ ذَوي الأرحامِ في الميراثِ: فإنّه غيرُ مرتفَعٍ به، و لا يَعتمِدُ عَلَيه مَن كانَ مَعدوداً في جُملةِ أهلِ العلمِ؟ و ذلكَ أنّ اللّٰهَ سُبحانَه نَسَخَ بهذه الآيةِ ما كانَ عَلَيه القومُ مِن المَواريثِ[1] بَينَ الإخوانِ[2] في الدِّينِ، و حَطَّ عنِ الأنصارِ ميراثَ المهاجرينَ لهم دونَ أقارِبِهم؛ فقالَ سُبحانَه: ﴿النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَ أَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُمْ وَ أُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتابِ اللّٰهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلىٰ أَوْلِيائِكُمْ مَعْرُوفاً كانَ ذٰلِكَ فِي الْكِتابِ مَسْطُوراً﴾.[3] فَبيَّنَ سُبحانَه أنّ أُولِي[4] الأرحامِ أَولىٰ بذوي أرحامِهم مِن المهاجرينَ الذينَ لا رَحِمَ بَينَهم[5]، و منَ المؤمنينَ البُعَداءِ مِنهم في النَّسَبِ.

ثُمّ قالَ: إلّا أن تَتَبرَّعوا[6]، فتَفعَلوا بهم معروفاً، و هذا ما[7] لا[8] يَختلفُ فيهِ مَن عَرَفَ الأخبارَ و نَظَرَ في السِّيَرِ و الآثارِ مَعَ دَلالةٍ تَتَضمّنُ[9] الكلامَ.

علىٰ أنّا لا نَجِدُ[10] ذَوي الأرحامِ أَولىٰ بأقاربهم في شيءٍ مِن الأشياءِ إلّا

---

١. في المطبوع: «الموارثة».

٢. في «د، س»: «الأخوين».

٣. الأحزاب (٣٣): ٦.

٤. في المطبوع: «ذوي».

٥. في «ألف»: + «و بينه». و في «ج، س»: + «و بينهم».

٦. في «ب، ج»: «أن تبرّعوا». و في «ب» و المطبوع: + «عليهم».

٧. في «د»: – «ما». و في المطبوع: «ممّا».

٨. في «د، س»: «لم».

٩. في «ألف»: «متضمّن». و في «د»: «يتضمّن».

١٠. في المطبوع: + «من».

في الميراثِ خاصّةً، و العقلِ الذي يوجِبه الميراثُ، و ما عدا ذلكَ فالإمامُ أَولىٰ به مِن ذَوي الأرحامِ، و المسلمونَ أَولىٰ به إذا لَم يَنظُرْ فيه الإمامُ.

و أمّا[١] ما ادَّعَيتَهُ[٢] مِن استطابةِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله أنفُسَ المذكورينَ: فلَو كانَ علىٰ ما[٣] وَصَفتَ لوَجَبَ أن يَرِدَ به النَّقلُ، و يَثبُتَ في الآثارِ، و يكونَ معروفاً عندَ حَمَلَةِ الأخبارِ. فلمّا لَم يُذْكَرْ ذلكَ علىٰ وجهٍ مِن الوجوهِ دَلَّ علىٰ أنّه لا أصلَ له، و أنّ تخريجَه باطلٌ مُحالٌ[٤].

١٧٥ و أمّا دَفعُكَ الحُجّةَ مِن إجماعِ آلِ محمّدٍ عليهم السلام و اعتمادُكَ علىٰ إجماعِ الأُمّةِ كافّةً: فإنّه إذا[٥] وَجَبَت الحُجّةُ بإجماعِ الأُمّةِ وَجَبَت بإجماعِ أهلِ البيتِ عليهم السلام؛ لحُصولِ الإجماعِ الذي ذَكرتَ علىٰ موجِبِ العصمةِ لآلِ محمّد عليهم السلام مِن فعلِ[٦] النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله . فإن بَطَلَ الاعتمادُ علىٰ إجماعِ آلِ محمّدٍ عليهم السلام مَعَ الشهادةِ مِن النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله بأنّ المتمسِّكَ[٧] بهم لا يَضِلُّ[٨] أبداً بَطَلَت الحُجّةُ مِن إجماعِ الأُمّةِ؛ إذ قد وُجِدَ الفَسادُ فيما أجمَعوا عَلَيه مِن نَقلِ الخبرِ الذي رَوَيناه، و هذا مُحالٌ، لا خَفاءَ[٩] باستحالتِه.

فلَم يَرُدَّ شيئاً.

---

١. في «ألف، ج»: «فأمّا».

٢. في «د، س» و المطبوع: «ادّعيتَ».

٣. في المطبوع: + «ذكرت و».

٤. في «د، س»: «محال باطل» بدل «باطل محال».

٥. في «ب»: «لو».

٦. في «ب» و المطبوع: «قول».

٧. في «ألف»: «بها».

٨. في «س»: + «بهم».

٩. في «د، س»: + «به و».

الفصلُ الخامسُ و السِّتّونَ

[مُناظرةٌ حَولَ الطَّلاقِ]

و مِن كلامِ الشَّيخِ في الطلاقِ؛ قالَ الشَّيخُ: حَضَرتُ يَوماً عندَ صديقِنا أبي الهُذَيلِ سُبَيعِ بنِ المُنَبِّهِ المُختاريِّ[1] ـ رحمَهُ اللّٰهُ و ألحَقَه بأوليائِه الطاهرينَ عليهم السلام و حَضَرَ عندَه أبو طاهرٍ[2] و أبو الحَسَنِ الجَوهريّانِ[3]، و الشريفُ أبو محمّدٍ ابنُ المأمونِ[4]، فقالَ[5] لي أحَدُ الشَّيخَينِ: ما تَقولُ في طلاقِ الحاملِ إذا وَقَعَ الرجُلُ مِنه ثَلاثاً في مَجلِسٍ واحدٍ؟

---

١. لم نجد عنه ذكراً في كتب الرجال و التراجم.

٢. قال الخطيب في تأريخ بغداد، ج ١٣، ص ١٥٦، الرقم ٧١٣٣: «المحسن بن محمّد بن الحسن بن عبد اللّٰه أبو طاهر الجوهري عمّ شيخنا أبي محمّد الجوهري، حدّث عن إسماعيل بن محمّد الصفّار، حدّثنا عنه ابن أخيه أبو محمّد الحسن بن عليّ، و كان ثقة، قال لي الجوهري: مات عمّي في سنة ثمان و سبعين و ثلاثمائة، و كان أكبر من أبي...».

٣. في تأريخ بغداد، ج ١١، ص ٣٦٠، الرقم ٦٢١٥: «عليّ بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري مولى بني هاشم، سمع سفيان الثوري و مالك بن أنس و شعبة بن الحجّاج و ابن أبي ذئب و ورقاء بن عمر و...». و راجع أيضاً: الكامل لابن عدي، ج ٥، ص ٢١٣، الرقم ١٣٦٧.

٤. الظاهر أنّ الرجل هو أبو محمّد عبد اللّٰه بن أحمد بن المأمون. راجع: الوافي بالوفيات، ج ١٢، ص ١٧٠.

٥. في «د، س»: «قال».

قالَ: فقلتُ له: إذا أوقَعَه بحَضرةِ[١] مسلمَينِ عدلَينِ وقعَت مِنه واحدةٌ لا أكثرُ مِن ذلكَ:

فسَكتَ الجَوهريُّ هُنَيئةً، ثُم قالَ: كنتُ أظُنُّ أنّكُم لا توقِعونَ شيئاً مِنه بَتّةً.

فقالَ أبو محمّدٍ بنُ المأمونِ للشَّيخِ: أتَقولونَ: إنّه يَقَعُ مِنه واحدةٌ؟

فقالَ له الشَّيخُ نَعَمْ، إذا كانَ بشَرطِ الشُّهودِ.

فأظهَرَ تعجُّباً مِن ذلك، و قالَ:[٢] ما الدليلُ علىٰ أنّ الذي يَقَعُ بها واحدةٌ و هو قد لَفَظَ[٣] بالثلاثِ؟

قالَ الشَّيخَ:[٤] الدليلُ[٥] علىٰ ذلكَ: مِن كتابِ اللّٰهِ تَعالىٰ، و[٦] سُنّةِ نبيِّه صلى اللّٰه عليه و آله، و مِن إجماعِ المسلمينَ، و مِن قولِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، و مِن قولِ ابنِ عبّاسٍ رحمه اللّٰه، و مِن قولِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ. ١٧٦

فازدادَ تعجُّبُ الرجُلِ[٧] لمّا سَمِعَ هذا الكلامَ، و قالَ: أُحِبُّ أن تُفَصِّلَ لنا ذلكَ و تَشرَحَه علَى البيانِ.

فقلتُ[٨] له:[٩] أمّا كتابُ اللّٰهِ تعالىٰ، فقَد تَقرَّرَ أنّه نَزَلَ بلسانِ العربِ و علىٰ مذاهِبِها في الكلامِ؛ قالَ اللّٰهُ سُبحانَه: ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾[١٠]، و قالَ: ﴿وَ ما أَرْسَلْنا مِنْ

---

١. في «ب» و المطبوع: «بحضور».

٢. في «ألف»: «فقال».

٣. في «ج» و المطبوع: «تلفّظ».

٤. في «ألف، ج» و المطبوع: + «فقلت له».

٥. في «ألف، ج»: «الدلائل».

٦. في «ب» و المطبوع: + «من».

٧. في «ألف» و المطبوع: «الرجل تعجّباً» بدل «تعجّب الرجل».

٨. في «ألف، د، س»: «فقال».

٩. في «ب، د»: – «له».

١٠. الزمر (٣٩): ٢٨.

رَسُولٍ إلّا بِلِسانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[١]، ثمَّ قالَ سُبحانَه في آيةِ الطلاقِ: ﴿الطَّلاقُ مَرَّتانِ فَإمْساك بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإحْسانٍ﴾[٢]، فكانتِ[٣] الثالثةُ في قولِه: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإحْسانٍ﴾.

و وَجَدْنا المُطَلِّقَ إذا قالَ لامرأتِه: «أنتِ طالِقٌ» أتىٰ بلفظٍ واحدٍ يَتضمَّنُ تطليقةً واحدةً. وإذا[٤] قالَ[٥] لها عَقيبَ هذا اللفظِ: «ثَلاثاً»، لَم يَخلُ مِن أن تكونَ[٦] إشارَتُه إلىٰ طلاقٍ وَقَعَ فيما سَلَفَ ثَلاثَ مرّاتٍ أو إلىٰ طلاقٍ يكونُ في المستقبَلِ ثلاثاً، أو إلَى الحالِ. فإن كانَ أخبَرَ عن الماضي فلَم يَقَعِ الطلاقُ إذَن[٧] باللفظِ[٨] الذي أورَدَه في الحالِ، و إنّما أخبرَ عن أمرٍ كانَ. و إن كانَ أخبَرَ عن المستقبَلِ، فيَجِبُ أنْ لا يَقَعَ بِها طلاقٌ حتّى يأتِيَ الوقتُ ثمّ يُطَلِّقَها ثلاثاً علىٰ مفهومِ اللفظِ و الكلامِ. و لَيسَ هذانِ القسمانِ ممّا جَرَى الحُكمُ عَلَيهما، و لا تضمَّنهَمُا المقالُ، فلَم يَبقَ إلّا أنّه أخبَرَ عنِ الحالِ، و ذلكَ كَذِبٌ و لَغوٌ بِلا ارتيابٍ؛ لأنّ الواحدةَ لا تكونُ أبداً ثلاثاً. فلأجْلِ ذلكَ حَكَمنا عليهِ بتَطليقةٍ واحدةٍ؛ مِن حيثُ تضمُّنِه اللفظَ الذي أوردَه، و أسقَطْنا[٩] ما لَغا فيه، و اطَّرَحْناه؛ إذ كانَ علىٰ مفهومِ اللغةِ التي نَطَقَ بِها القرآنُ فاسداً، و كانَ مُضادّاً لأحكامِ الكتابِ. ١٧٧

---

١. إبراهيم (١٤): ٤.

٢. البقرة (٢): ٢٢٩.

٣. في «ج»: «كانت». و في «د، س»: «و كانت».

٤. في «ألف» و المطبوع: «فإذا».

٥. في المطبوع: - «لها».

٦. في «ب، د، س»: «أن يكون».

٧. في «ألف»: + «أتى». و في «د، س»: + «أتاه».

٨. في «س»: «اللفظ».

٩. في «ج، د، س»: «فأسقطنا».

و أمّا السُّنّةُ: فإنّ النَّبِيَّ صلى اللّه عليه و آله قَالَ: «كُلُّ ما لَم يَكُن علىٰ أمرِنا هذا[١] فهو رَدٌّ».[٢]

و قالَ صلى اللّه عليه و آله: «ما وافَقَ الكِتابَ فخُذوهُ، و ما خالَفَه فاطرَحوه».[٣]

و قد بَيَّنّا أنّ المَرّةَ لا تكونُ مرَّتَينِ، و أنّ الواحدَه[٤] لا يكونُ[٥] ثلاثاً، فـأَوجبَتِ السُّنّةُ إبطالَ طلاقِ الثلاثِ.

و أمّا إجماعُ[٦] الأُمّةِ: فإنّهم مُطبِقونَ علىٰ أنّ كُلَّ ما خالَفَ الكتابَ و السُّنّةَ فهو باطلٌ، و قد تقدَّمَ وصفُ خِلافِ الطلاقِ الثلاثِ للكتابِ و السُّنّةِ، فحَصَلَ الإجماعُ علىٰ إبطالِه.[٧]

و أمّا قَولُ أميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام: فإنّه قد تَظاهَرَ عنه بالخَبَرِ المُستَفيضِ أَنّهُ قالَ: «إيّاكم و المُطَلَّقاتِ ثَلاثاً[٨] في مَجلِسٍ واحِدٍ؛ فَإنّهُنَّ ذَواتُ أَزواجٍ[٩]».[١٠]

و أمّا قولُ ابنِ عبّاسٍ رحمه اللّه، فإنّه كانَ[١١] يقولُ: أ لا تَعجَبونَ مِن قَومٍ يُحِلّونَ

---

١. في «ألف» و حاشية «ج»: - «هذا».

٢. المسائل الصاغانيّة، ص ٨٦؛ السرائر، ج ٢، ص ٢٨٣. و ورد ما يقرب منه في: كنز العمّال، ج ١، ص ٢١٩، ح ١١٠١؛ و ص ٢٢٠، ح ١١٠٩.

٣. السرائر، ج ٢، ص ٦٨٣. و ورد مع اختلاف في اللفظ في: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٧٤، ح ٥.

٤. في «ب» و المطبوع: «الواحدة».

٥. في «ب، ج» و المطبوع: «لا تكون».

٦. في «ألف»: + «من».

٧. في المطبوع: «بطلانه».

٨. في «د، س»: «الثلاث».

٩. في «د» و حاشية «س»: «ذوات البعول».

١٠. تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٥٦، ح ١٨٣ و ١٨٤؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٩، ح ١٠٢٢ و ١٠٢٣؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٢٧٧، ح ٧٤؛ معاني الأخبار، ص ٢٦٣، ح ١، و في كلّها بالإسناد عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

١١. في المطبوع: - «كان».

المرأةَ لرجُلٍ و هي تَحرُمُ عَلَيه، و يُحرِّمونَها علىٰ آخَرَ[١] و هي تَحِلُّ[٢] لهُ؟!

فقالوا لهُ[٣]: يا ابنَ عبّاسٍ، و مَن هؤلاءِ القومُ؟

قال: هم الذينَ يَقولونَ لِلمُطَلِّقِ ثلاثاً في مَجلسٍ:[٤] قد حَرُمَت عليكَ امرأتك.

و أمّا قولُ عُمَرَ بنِ الخطّابِ: فلا خِلافَ أنّهُ رُفِعَ إلَيه رجُلٌ قد طَلَّقَ امرأتَه ثلاثاً، فأَوجَعَ رأسَه ثُمّ رَدَّها[٥] عَلَيه[٦]، و بَعدَ ذلكَ رُفِعَ إلَيه رجُلٌ قد طَلَّقَ كالأوّلِ فأبانَها مِنه؛ فقيلَ له في اختلافِ حُكمِه في الرَّجُلَينِ، فقالَ: قد أردتُ أن أحمِلَه علىٰ كتابِ اللّهِ ـ عزّ و جلَّ ـ؛ و لكنّي خَشيتُ[٧] أن يَتتابَعَ فيه السَّكْرانُ و الغَيْرانُ.

فاعتَرَفَ بأنّ المطلَّقةَ ثلاثاً تُرَدُّ إلىٰ زَوجِها علىٰ حُكمِ الكتابِ، و أنّه إنّما أبانَها مِنه بالرأيِ و الاستحسانِ، فعَمِلْنا مِن قولِه علىٰ ما وافَقَ القرآنَ[٨]، و رَغِبْنا عمّا ذَهَبَ إلَيه مِن جهةِ الرأيِ، فلَم يَنطِقْ أحدٌ مِن الجماعةِ[٩]، و أنشَأوا حديثاً آخَرَ تَشاغَلوا به.

١٧٨ قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّهُ ـ: و ما أشبَهَ قولَهم في الحُكمِ علَى الواحدةِ مِن الطلاقِ بأنّها ثَلاثٌ إلّا بقولِ النصارىٰ: ثلاثةُ أقانيمٍ جَوهرٌ واحدٌ. بَل النصارىٰ أعذَرُ مِنهم؛ لأنّهم ذَكروا ثلاثةَ مَعانٍ معقولة، ثُمّ وَصَفوها بمَعنًى واحدٍ في خِلافِ وَصفِها في الثلاثِ[١٠]،

---

١. في «د»: «رجل».

٢. في «ب»: «حلال».

٣. في المطبوع: - «له».

٤. في «ج، د، س»: - «في مجلس». و في «ألف»: + «واحد».

٥. في «ألف، ب، د»: «و ردّها».

٦. في «ب» و المطبوع: «إليه».

٧. في «ب»: «فخشيتُ» بدل «و لكنّي خشيتُ».

٨. في «ألف»: «الكتاب».

٩. في المطبوع: + «بحرف».

١٠. في المطبوع: «الثلاثة».

فأخْطَأوا في المعنَى القياسيّ، و إن كانَ غَلَطُهم علَى الظاهرِ في المَعنَى العـدديِّ. و الناصبةُ أتَت بمعنىً واحدٍ و لفظٍ واحدٍ[١]، فَخَبَّروا عنه بأنّه ثلاثٌ[٢] في معنىٰ ما كانَ واحداً، و هذا نهايةُ الجهلِ و ضعفِ العقلِ.

علىٰ أنّه لا خِلافَ بينَ أهلِ اللسانِ و أهلِ الإسلامِ أنّ المُـصَلِّيَ لَـو قـالَ فـي رُكوعِه: «سُبحانَ رَبِّي العظيمِ» فَقَطْ، ثُمّ قالَ في[٣] عَقيبِه: «ثَلاثاً» لَم يَكُن مُسَبّحاً ثلاثاً. و لَو قالَ في سُجودِه: «سُبحانَ رَبِّيَ الأعلىٰ»، ثُمّ قالَ: «ثَلاثاً»، لَم يَكُن مسبِّحاً ثلاثاً. و لو قَرَأَ الحمدَ مرّةً، ثُمّ قالَ في آخِرِها بلفظةِ «عَشراً»، لَم يَكُن قارئاً لها عَشراً.

و قد أجمَعَتِ الأُمّةُ علىٰ: أنّ المُلاعِنَ لَو قالَ في شهادتِه: «أشهَدُ باللّهِ أربعاً أنّي لَمِنَ الصادقينَ» لَم يَكُن شاهداً أربعَ مرّاتٍ علَى الحقيقةِ حتّى يُفَصِّلَها، و لَو أنّ حاجّاً رَمىٰ[٤] بسبعِ حَصَياتٍ في دَفعةٍ واحدةٍ لَم يُـجزِه[٥] ذلكَ عـن رَمْـيِ[٦] سـبعِ متفرّقاتٍ.

و هذا كلُّه دليلٌ علىٰ أنّه إذا قالَ: «أنتِ طالقٌ»، ثُمّ قالَ: «ثَلاثاً»؛ لم يَكُن مُطلِّقاً[٧] ثلاثاً. و هذا بَيِّنٌ لِمَن تدبَّرَهُ.

---

١. في «ألف»: - «و لفظ واحد».
٢. في المطبوع: «ثلاثة».
٣. في «ألف، د، س»: - «في».
٤. في المطبوع: + «الجمرة».
٥. في «ألف» و المطبوع: «لم يجز».
٦. في «ب»: - «رمي».
٧. في «ألف» و المطبوع: «طلاقاً».

الفصلُ السادسُ و السِّتّونَ

[إلزامُ الفضلِ بن شاذانَ فقهاءَ العامّةِ علىٰ قولهم بالطلاقِ]

و مِن حكاياتِ الشَّيخِ و كلامِه في الطلاقِ؛ قالَ الشَّيخُ: و قد ألزَمَ الفضلُ بنُ شاذانَ رحمه اللّٰه فقهاءَ العامّةِ علىٰ قولِهم في الطلاقِ أن يَحِلَّ للمرأةِ الحرّةِ المُسلمةِ[1] أن تُمكِّنَ مِن وَطْئِها في اليومِ الواحدِ عشرةَ أنفُسٍ علىٰ سبيلِ النكاحِ، و هذا شَنيعٌ في الدينِ مُنكَرٌ في الإسلامِ.

١٧٩ قالَ الشَّيخُ: و وجهُ إلزامِه لهم ذلكَ بأن قالَ لهم: خَبِّروني عن رجلٍ تزوَّجَ امرأةً[2] علَى الكتابِ و السُّنّةِ، و ساقَ إليها مَهْرَها، أ لَيسَ قد حَلَّ لهُ وَطْؤها؟

فقالوا و قالَ المسلمونَ كلُّهم: بَلىٰ.

قالَ لهم: فإن وَطِئَها، ثُمّ كَرِهَها عَقيبَ الوطءِ؛ أ لَيسَ يَحِلُّ له خُلعُها علىٰ مذهبِكم في تلكَ الحالِ؟

قالتِ[3] العامّةُ خاصّةً: نعمْ.

قالَ لهم: فإنّه خَلَعَها، ثُمّ بَدا له بَعدَ ساعةٍ في العَودِ إليها؛ أ لَيسَ يَحِلُّ له أن يَخطُبَها لنفسِه، و يَحِلُّ لَها أن تَرغَبَ فيه؟

---

١. في «ألف، س»: «المسلمة الحرّة» بدل «الحرّة المسلمة».

٢. في «ج، د، س»: «بامرأة».

٣. في المطبوع: «فقالت».

قالوا: بَلىٰ.

قالَ[١] لهم: فإن عَقَدَ عليها عُقدةَ[٢] النكاحِ؛ أ لَيسَ قد عادَت إلىٰ ما كانَت عَلَيه مِن النكاحِ و سَقَطَ عنها عِدّةُ الخُلعِ؟

قالوا: بَلىٰ.

قال: لهم: فإن[٣] رَجَعَ إلىٰ نيّتِه في فِراقِها، ففارَقَها عَقيبَ العقدِ الثاني[٤] مِن غيرِ أن يَدخُلَ بها ثانيةً؛ أ لَيسَ قد بانَت مِنه و لا عِدّةَ عليها بنصّ القرآنِ مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَما لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَها﴾[٥]؟

فقالوا:[٦] نعمْ، و لا بُدَّ لهم مِن ذلكَ مَعَ التمسُّكِ بالدين.

قالَ لهم: أ لَيسَ قد حَلَّت مِن وقتِها للأزواجِ؛ إذ لَيسَ عَلَيها عِدّةٌ بنصِّ القرآنِ؟

قالوا: بَلىٰ.

قالَ: فما تقولونَ إن صَنَعَ بِها الثاني كصُنعِ الأوّل؛ أ لَيسَ يكونُ قد نَكَحَها اثنانِ في بَعضِ يومٍ مِن غيرِ حَظْرٍ في[٧] ذلكَ على أُصولِكم في الأحكامِ؟

فلا بُدَّ[٨] مِن بَلىٰ.

قالَ لهم: و كذلكَ[٩] لَو نَكَحَها ثالثٌ و رابعٌ، إلىٰ أن يَتِمَّ ناكِحوها عشرةَ أنفسٍ

---

١. في المطبوع: «فقال».

٢. في المطبوع: «عقد».

٣. في «ألف، د، س»: «فإنّه».

٤. في المطبوع: + «بالطلاق».

٥. الأحزاب (٣٣): ٤٩.

٦. في المطبوع: «قالوا».

٧. في «ألف» و المطبوع: «من».

٨. في المطبوع: «أن يقولوا» بدل «من».

٩. في «ألف»: «فكذلك».

و أكثرَ مِن ذلكَ إلىٰ آخِرِ النهارِ؛ أ لَيسَ كانَ[١] يكونُ ذلكَ جائزاً طِلْقاً حلالاً؟ و هذه هي الشَّناعةُ التي لا تَليقُ[٢] بأهلِ الإسلامِ.

قالَ الشَّيخُ: و الموضعُ الذي لَزِمَت مِنه هذه الشناعةُ فقهاءَ العامّةِ دونَ الشيعةِ الإماميّةِ: أنّهم يُجيزونَ الخُلعَ و الطلاقَ و الظِّهارَ[٣] في الحَيضِ و في الطُّهرِ الذي قد حَصَلَ فيهِ جِماعٌ مِن غيرِ استبانة حَمْلٍ، و الإماميّةُ تَمنَعُ[٤] مِن ذلكَ و تقولُ: إنّ هذا أجمَعَ لا يَقَعُ بالحاضرةِ التي تَحيضُ[٥] إلّا بَعدَ أن تكونَ طاهرةً مِنَ الحيضِ طُهراً لَم يَحصُلْ فيه جِماعٌ، فلذلكَ سَلِمَت ممّا وَقَعَ فيه المخالفونَ. ١٨٠

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰه ـ: و قد حَيَّرَت هذه المسألةُ العامّةَ حتّىٰ زَعَمَ بعضُهم ـ و قد ألزمتُه[٦] بمتضمَّنِها ـ أنّ المطلَّقةَ بَعدَ الرجعةِ إليها عن الخُلعِ تَلزَمُها[٧] العِدّةُ، و إن كانَت مطلَّقةً مِن غيرِ دخولٍ بها، فرَدَّ[٨] القرآنَ ردّاً ظاهراً، و قلتُ لهذا القائلِ: مِن أينَ أَوجَبتَ علَيها العدّةَ و قد طَلَّقَها الرجلُ مِن غيرِ أن يَدخُلَ بِها مَعَ نَصِّ القُرآنِ؟ فقالَ: لأنّه قد دَخَلَ بها مَرّةً قَبلَ هذا الطلاقِ.

فقلتُ له: إنِ اعتبرتَ هذا البابَ لَزِمَكَ أن يكونَ مَن تزَوّج بامرأةٍ[٩] قد[١٠] كانَ

---

١. في «ب» و المطبوع: - «كان».

٢. في «ألف»: «لا يليق».

٣. في «ألف»: «الظهار و الطلاق» بدل «الطلاق و الظهار». و في «ب»: - «و الطلاق».

٤. في «ألف، س»: «تمتنع».

٥. في «ألف، د، س»: + «فتطهّر».

٦. في «س» و المطبوع: + «أنا».

٧. في «ج، د، س» و المطبوع: «يلزمها».

٨. في «ألف، ج، د»: «فردّوا».

٩. في «ألف، ب»: «امرأة» بدون الباء الجارّة.

١٠. في «ب» و المطبوع: «و قد».

طَلَّقَها ثلاثاً فاستَحَلَّت ثُمّ اعتَدَّت و تزوَّجها بَعدَ العِدّةِ ثُمّ طَلَّقَها قَبلَ أن يَدخُلَ بها في الثانيَ أن تكونَ[١] العِدّة واجبةً عليها؛[٢] لأنّه قد دَخَلَ بها مرّةً، و هذا خِلافُ دينِ الإسلامِ.

فقالَ: الفرقُ بَينَهما أنّ هذه التي ذَكرتَ قد قَضَت مِنه عِدّةً، و الأوّلةُ لَم تَقضِ العِدّةَ.

فقلتُ له:[٣] أ لَيسَ قد أسقطَتِ الرَّجعةُ لها بعدَ الخُلعِ عنها العِدّةَ باتّفاقٍ؟

قالَ: بَلىٰ.

قلتُ له: فمِن أينَ يَرجِعُ[٤] علَيها ما كانَ قد سَقَطَ عنها؟ و كيفَ[٥] يَصِحُّ ذلكَ في الأحكامِ الشرعيّةِ و أنتَ لا يُمكِنُكَ أن تُلزِمَها العِدّةَ الساقطةَ عنها إلّا بـنكاحٍ[٦] لا تَجِبُ[٧] فيه العِدّةُ بظاهرِ القرآنِ، و هذا أمرٌ متناقِضٌ.

فلَم يأتِ بشيءٍ.

---

١. في «ألف، ب، د»: «أن يكون».

٢. في «ج، د، س»: «عليها واجبة» بدل «واجبة عليها».

٣. في «ب، ج»: - «له».

٤. في «ج، د، س»: «رجع».

٥. في «د، س»: «فكيف».

٦. في «س»: + «صحيح».

٧. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «لا يجب».

الفصلُ السابعُ و السِّتّونَ

[مُناظَرةٌ في الميراثِ]

و مِن حِكايَات الشَّيخِ أَيضاً[1] في الميراثِ[2] وَ حَديثِهِ[3]، قَالَ الشيخُ:[4] أَخْبَرَنِي أَبو الحَسَنِ أحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ بنِ الوَليدِ، عن أبيه رحمه اللّٰه، عن سَعدِ بنِ عَبدِ اللّٰه، عن أحمَدَ بنِ محمّدِ بنِ عيسىٰ، عن محمّدِ بنِ أبي عُمَيرٍ، عن عُمَرَ بنِ أُذَينَةَ، عن بُكَيرِ بنِ أعيَنَ، قالَ: جاءَ رَجُلٌ إلىٰ أبي جَعفَرٍ محَمّدِ بْنِ عَلِيٍّ الباقر عليه السلام، فقالَ لهُ: يا أبا جَعفَرٍ، ما تَقولُ في امرَأَةٍ تَرَكَت زَوجَها و إخْوَتها[5] لأُمِّها[6] و أُختاً[7] لأبيهَا؟ ١٨١

فقالَ[8] أَبو جَعفَرٍ عليه السلام: «لِلزَّوجِ النِّصْفُ؛ ثَلاثَةُ أَسهُم مِن سِتّةٍ أَسهُم. و لِلإخوةِ مِن الأُمِّ الثُّلُثُ؛ سَهمانِ مِن سِتّةٍ. وَ لِلأُختِ مِن الأبِ ما بَقِيَ، و هو السُّدُسُ؛ سَهمٌ مِن سِتّةٍ».

---

١. في «ب، ج»: - «أيضاً».

٢. في «ج»: + «أيضاً».

٣. في «ب، ج» و المطبوع: + «حدّثني الشيخ».

٤. في «ب، ج» و المطبوع: - «الشيخ».

٥. في «ألف، ج» و المطبوع: «أخويها».

٦. في «د»: + «و أبيها».

٧. في «ألف، ب»: «و اُختها».

٨. في «د، س»: + «أسهم».

فَقالَ له الرَّجُلُ: فإنّ فَرائِضَ زَيدٍ و فَرائِضَ العامّةِ و القُضاةِ عَلىٰ غَيرِ ذلِكَ يا أَبا جَعفَرٍ يَقولونَ لِلأُختِ مِن الأبِ ثَلاثةُ أسهُمٍ مِن سِتّةٍ تَعولُ إلىٰ ثَمانِيةٍ.

فقالَ له أَبو جَعفَرٍ عليه السلام: «وَ لِمَ قالوا ذلِكَ؟»

قالَ: لِأنّ اللّٰهَ تَعالىٰ يَقولُ: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَك لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ أُخْتٌ فَلَها نِصْفُ ما تَرَك﴾.[1]

فقالَ:[2] أَبو جَعفَرٍ عليه السلام: «فإن[3] كانَت الأُختُ أخاً؟»

قالَ: لَيسَ له إلّا السُّدُسُ.

فقالَ[4] أَبو جَعفَرٍ عليه السلام: «فما لكم نَقَصتم الأخَ؟ إنْ كنتم تَحتَجّونَ في النّصفِ لِلأُختِ بأنَّ اللّٰهَ تَعالىٰ قد سَمّىٰ لها النّصفَ؛ فإنّ اللّٰهَ تَعالىٰ قَدْ سَمّىٰ لِلأخِ أيضاً الكُلَّ، و الكُلُّ أكثَرُ مِن النّصفِ؛ قالَ اللّٰهُ سُبحانَه: ﴿فَلَها نِصْفُ ما تَرَكَ وَ هُوَ يَرِثُها إنْ لَمْ يَكُنْ لَها وَلَدٌ﴾[5]، فلا تُعطونَ الّذي جَعَلَ اللّٰهُ له الجَميعَ في بَعضِ فَرائِضِكم شَيئاً، و تُعطونَه السُّدُسَ في مَوضِعٍ، و تُعطونَ الّذي جَعَلَ اللّٰهُ له النّصفَ ذلِكَ[6] تامّاً».

فقالَ[7] الرَّجُلُ: و كيفَ[8] تُعطَى[9] الأُختُ ـ أصلَحَكَ اللّٰهُ ـ النّصفَ و لا

---

١. النساء (٤): ١٧٦.

٢. في «ج» و المطبوع: «قال».

٣. في «ألف»: «إن» بدون الفاء.

٤. في «ألف، د، س»: + «له».

٥. النساء (٤): ١٧٦.

٦. في «ب، د»: – «ذلك».

٧. في «ج» و المطبوع: + «له».

٨. في «ج» و المطبوع: «فكيف». و في «د»: «كيف».

٩. في «د، س»: «يعطى».

يُعطَى[١] الأخُ شَيئاً؟ فقالَ أبو جَعفَرٍ عليه السلام: «يَقولونَ في أُمٍّ و زَوج و إخوَةٍ لِأُمٍّ و أُختٍ لِأبٍ، فيُعطونَ[٢] الزَّوجَ النِّصْفَ؛ ثَلاثَةَ أسهُمٍ مِن سِتَّةٍ تَعولُ[٣] إلىٰ تِسعةٍ، و الأُمَّ السُّدُسَ، و الإِخْوةَ مِن الأُمِّ الثُّلُثَ، و الأُختَ مِن الأبِ النِّصفَ، ثَلاثةً تَرتَفِعُ مِن سِتَّةٍ إلىٰ تِسعةٍ».

قالَ: كَذلِكَ يَقولونَ.

قالَ: «فإنْ كانَت الأُختُ أخاً لِأَبٍ؟»

قالَ: لَيسَ له شَيءٌ.

فقالَ الرَّجُلُ لِأبي جَعفَرٍ عليه السلام: فما تَقولُ أنتَ رَحِمَكَ[٤] اللّٰهُ؟

فقالَ:[٥] «لَيْسَ لِلإِخْوةِ مِن الأبِ و الأُمِّ[٦] و لا لِلإِخوةِ مِن الأُمِّ و لا لِلإِخوةِ مِن الأبِ مَعَ الأُمِّ شَيءٌ».[٧]

---

١. في «ب»: «ولا تعطى».

٢. في «ب، د، س»: «فتعطون».

٣. في «د، س»: «يعول».

٤. في «ألف، د، س»: «يرحمك».

٥. في «ألف، د، س»: «قال».

٦. في «د، س»: + «شيء».

٧. الكافي، ج ١٣، ص ٥٨١، ح ١٣٤٠٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٩١، ح ١٠٤٦ بإسنادهما عن ابن أبي عمير، عن ابن أُذينة، عن بكير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ الفقيه، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ٥٦٢٣ بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٨٧، ح ٣١٤ بإسناده عن بكير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ فقه القرآن للراوندي، ج ٢، ص ٣٤٢ مرسلاً عن أبي جعفر عليه السلام، و في الأخيرين وردت فقرات من الحديث فقط، و في كلّها مع اختلاف في اللفظ.

الفصل الثامنُ و السّتّونَ

[إلزام الفَضل فقهاءَ العامّةِ بالميراثِ]

و مِن حكاياتِ الشَّيخِ ـ أيّدهُ اللّهُ ـ[١] قال: و قَد ألزَمَ[٢] الفضلُ بن شاذانَ رحمه اللّه فقهاءَ العامّةِ في قولِهم في الميراثِ أن يكونَ نصيبُ بني العَمِّ أكثَرَ مِن نصيبِ الوَلدِ، و اضطَرَّهم إلَى الاعترافِ بذلكَ. فَقالَ[٣] لهم: خَبِّروني عن رجُلٍ تُوُفِّيَ و خَلَّفَ ثلاثينَ ألفَ دِرهَمٍ و خَلَّفَ ثمانيةً و عِشرينَ بنتاً و[٤] ابناً واحداً؛[٥] كيفَ يُقسَمُ ميراثُهُ[٦]؟

فقالوا: يُعطَى الولدُ الذَّكرُ ألفَي دِرهَم، و تُعطىٰ[٧] كلُّ بنتٍ ألفَ دِرهَم، فيكونُ للبناتِ ثمانيةٌ و عشرونَ[٨] ألفَ دِرهَمٍ علىٰ عددِهم[٩]، و يَحصُلُ للولدِ الذَّكرِ[١٠] ألفا

---

١. في «ألف»: + «أيضاً». و في «د، س»: + «و كلامه».

٢. في «د، س»: + «الناصبة».

٣. في «ج» و المطبوع: «قال».

٤. في «ج» و المطبوع: + «خلّف».

٥. في «ألف، د، س»: – «واحداً».

٦. في «ب، د، س»: «الميراث».

٧. في «ب، د، س»: «و يعطى».

٨. في «د، س»: «و عشرين».

٩. في حاشية «ب»: «عددهنّ».

١٠. في «د، س»: «للذكر» بدل «للولد الذكر».

دِرهَم، فيكونُ[١] ما قَسَمَه[٢] اللّٰهُ تعالىٰ[٣] و أَوجَبَه في كتابِهِ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾.[٤]

قالَ لهم: فما تقولونَ لَو[٥] كانَ مَوضِعَ الابنِ ابنُ عَمٍّ؛ كيفَ تُقسَمُ الفريضةُ؟

فقالوا: يُعطَى ابنُ العَمِّ عشرةَ آلافِ[٦] دِرهَمٍ، و تُعطَى[٧] البناتُ كلُّهُنَّ عشرينَ ألفَ دِرهَم.

فقالَ[٨] لهمُ الفضلُ بنُ شاذانَ: فقد صارَ ابنُ العَمِّ أوفَرَ حظّاً[٩] مِن الابنِ للصُّلْبِ، و الابنُ مسمّىً في التنزيلِ متقرّبٌ بنفسِه، و بَنو العمِّ لا تسميةَ لهم، و إنّما[١٠] يَتقرّبونَ بأبيهم، و أبوهم يَتقرّبُ بجَدِّه، و الجَدُّ يَتقرّبُ بابنِه، و هذا نقضُ الشريعةِ.

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: و إنَّما لَزِمَت هذه الشَّناعةُ فقهاءَ العامّةِ؛ خاصّةً لقَولِهم بأنّ مَن عَدَا الزوجَ و الزوجةَ و الأبوَينِ يَرِثونَ مَعَ الولدِ، علىٰ خلافِ مسطورِ الكتابِ و السُّنّةِ، و إنّما أعطَوا ابنَ العمِّ عشرةَ آلافِ دِرهَمٍ في هذه الفريضةِ مِن حيثُ تَعَلَّقوا بقولِه تعالىٰ: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِساءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثا ما تَرَكَ﴾[١١]. فلمّا بقيَ الثُّلثُ أعطَوه لابنِ العمِّ، فلَحِقَتهم الشَّناعةُ المُخرِجةُ لهم عنِ الدينِ، و نَجَت الشيعةُ مِن ذلكَ.[١٢]

---

١. في «ب، د، س»: + «له».
٢. في «د، س»: «قسم».
٣. في «ألف، د، س»: + «له».
٤. النساء (٤): ١١.
٥. في «ج» و المطبوع: «إن».
٦. في «د»: «ألف».
٧. في «ب، س»: «و يعطى».
٨. في «ج» و المطبوع: «قال» بدون الفاء.
٩. في «ب»: «نصيباً».
١٠. في «ج» و المطبوع: - «و إنّما».
١١. النساء (٤): ١١.
١٢. في «ألف»: + «و اللّٰه المحمود». و في «ب»: + «تمّ الجزء الأوّل، و يتلوه في الجزء الثاني بمشيئة اللّٰه و عونه فصلٌ "و ما رأيت أشدّ وقاحة من الناصبة في أهل الإمامة ممّا يذهبون إليه من الفقه المأثور عن آل محمّدﷺ، و إنّ عجبي ليطول منهم". و الحمد للّٰه أوّلاً و آخراً و ظاهراً و باطناً، و صلّى اللّٰه على سيّدنا محمّد النبيّ و آله الطاهرين، و سلّم تسليماً كثيراً، و حسبنا اللّٰه و نعم الوكيل». و في «د، س»: + «و اللّٰه المحمود. هذا آخر الجزء...» بمتن يشابه نسخة «ألف» مع تفاوت البتّة.

الفصلُ التاسعُ و السِّتّونَ

[تَشنيعُ الناصبةِ على الإماميّةِ فيما يَذهبونَ إلَيه مِن الفقهِ المأثورِ عن آلِ محمّدٍ]

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّهُ عِزَّهُ ـ: و ما رأيتُ أشدَّ وَقاحةً مِن الناصبةِ في تَشنيعِهم علىٰ أهلِ الإمامةِ[١] فيما يَذهبونَ إلَيه مِن الفقهِ المأثورِ عن آلِ محمّد عليهم السلام! و إنّ عَجَبي لَيَطولُ منهم في ذلكَ؛ فإنّني[٢] لا أزالُ أسمَعُ المحتَفِلَ و المتفَقِّهَ يقولُ: خرجتِ الإماميّةُ عنِ الإجماعِ في قولِها: إنّ البنتَ تَحوزُ المالَ دونَ العمِّ. و قد بَيَّنّا عن الحجّةِ في ذلكَ مِن نَصِّ القرآنِ و سُنّةِ رسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله، و لَو قالتِ الشيعةُ ذلك فيهم و وَصَفَتهم في توريثِ العمِّ النصفَ مَعَ البنتِ بِردِّ القرآنِ و السُّنّةِ و الإجماعِ لكانَت ظاهرةَ الحُجّةِ في صِدقِها.

ثُمّ إنّ الرجُلَ مِنهم يُنَفِّرُ العامّةَ عنِ الإماميّةِ بما يَحكيهِ من[٣] قولِها في توريثِ المرأةِ قيمةَ الطُّوبِ[٤] و الخشبِ دونَ ملكِ الرِّباعِ[٥]، و الأثرُ عن آلِ محمّدٍ عليهم

---

١. في «ج» و المطبوع: «الإماميّة» بدل «أهل الإمامة».

٢. في «د، س»: «فإنّي».

٣. في «ب»: «عن». و في «د، س»: «في».

٤. «الطُّوبُ»: الآجُرّ. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٧٣ (طوب).

٥. في «د»: «الأرباع».

السلام وَرَدَ بأنّ ذلكَ حُكمُ اللّهِ تَعالىٰ في الأزواجِ؛ لأنّهنّ إنّما يَرِثنَ بالسببِ دونَ النَّسَبِ، و هُنّ يتزوَّجنَ بَعدَ أزواجِهنّ، فلَو وَرِثنَ مِن الأرضِ لَأَدخَلنَ علىٰ ولدِ الميّتِ الأجنبيَّ، فأدّىٰ[1] ذلكَ إلىٰ فَسادِ[2] المِلكِ في الأغلبِ، و إن جازَ سلامتُه مِن الفَسادِ فحَكمَ اللّهُ تعالىٰ بذلكَ في الأزواجِ لِرأفَتِه بعبادِه[3]، فأُعطيَتِ[4] المرأةُ قيمةَ ما مُنعَت مِن مِلكِه، فلَم تُظلَمْ في ذلكَ.

و الناصبةُ لا ترجِعُ[5] علىٰ أنفسِها باللَّومِ إذا زَعمَت أنّ مَن سَمَّى اللّهُ له كلَّ المالِ لا يَستحقُّ مِنه شَيئاً في بعضِ فرائضِهم، و يَستَحقُّ السُّدُسَ في بعضٍ آخَرَ مَعَ توريثِهم الأُختَ ـ التي سُمِّيَ لَها النِّصفُ ـ ذلكَ علىٰ كمالِه. و إذا تأمّلَ المتأمِّلُ ما وَصفناه[6] بانَ له مِن جُرأةِ القومِ و تَغَطْرُسِهم[7] ما ذَكرناه.

١٨٤ ثُمّ يَقولونَ أيضاً[8]: إنّ الشيعةَ تَظلِمُ في الفرائضِ، فتُعطي الابنَ الأكبرَ سَيفَ أبيهِ و قَميصَه و خاتَمَه و مُصحَفَه دونَ الابنِ الأصغرِ، فإن لَم يَكُن له مِن الذُّكورِ إلّا ولَدٌ واحدٌ أُعطِيَ ذلكَ دونَ البناتِ، و هذا القولُ مأثورٌ مِن سُنّةِ رسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله، و قد فَعَلَه أميرُ المؤمنينَ عليه السلام بابنِه الحسنِ عليه السلام، و فَعَلَته الأئمّةُ عليهم السلام مِن[9] بَعدِه.

---

١. في «ألف، ب، د، س»: «قال». و لعلّ الصحيح: «فآلَ».

٢. في «ج» و المطبوع: «إفساد».

٣. في «د»: «بالعباد».

٤. في «ج، د» و المطبوع: «و اُعطيت».

٥. في «د، س»: «لا يرجع».

٦. في «ب»: «وصفت».

٧. في «ج» و المطبوع: «و تفريطهم». و «التَّغَطْرُس»: الإعجابُ بالنفس، و التطاول على الأقران. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ٤٦٢؛ لسان العرب، ج ٦، ص ١٥٥ (غطرس).

٨. في «ألف»: - «أيضاً».

٩. في «د»: - «من».

و قد ذَهَبَ جماعةٌ مِن الإماميّةِ إلىٰ تعويضِ باقي الوَرَثةِ بقيمةِ ما اختُصَّ به الولدُ الأكبرُ و الذَّكرُ[١] دونَ البناتِ، و مَن لَم يَرَ العِوَضَ و لا أخْذَ القيمةِ ذهبَ إلىٰ أنّ السُّنّةَ أفرَدَتِ الابنَ باستحقاقِ ذلكَ، و جاءت بتفضيلِه[٢] علىٰ باقي الوَلدِ، كما جاءَ القرآنُ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾.[٣]

و إنّما وجبَ للذَّكرِ ضِعفُ ما للأُنثىٰ؛ لأنّ عَلَيه العقلَ[٤] و الجهادُ. و لَيسَ ذلكَ[٥] علَى الإناثِ[٦]. كذلكَ علَى الوَلدِ الأكبرِ قضاءُ الصومِ عن أبيهِ و الصلاةُ إذا كانَ قد فَرَّطَ فيهما، و هو: أن يَجِبَ عَلَيه قضاءُ الصومِ[٧] مِن مرضٍ أو سفرٍ، فيُسَوِّفَه و يُختَرَمَ دونَه، و يَجِبَ عَلَيه قضاءُ الصلاةِ التي نَسِيَها، فيُسَوِّفَها[٨]، و تأتيَه[٩] المَنيّةُ[١٠] قَبلَ قضائِها، فيَلزَمُ الولدَ الأكبرَ[١١] قضاءُ ذلكَ[١٢]، فلأجله[١٣] فُضِّلَ في الميراثِ بما ذَكرناه.

---

١. في «ج» و المطبوع: «الذكر» بدون واو العطف.

٢. في «د»: «بنقصه». و في «س»: «تنقض».

٣. النساء (٤): ١١.

٤. أيّ حقّ العاقلة، و هم العصبة و الأقارب من قبل الأب الذين يعطون دية قتل الخطأ، و هي صفة جماعة عاقلة تحمل دية الخطأ. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٧٨ (عقل).

٥. في «ألف، ب، س»: - «ذلك».

٦. في «ألف، ب»: + «ذلك».

٧. في «د، س»: - «عن أبيه و الصلاة...» إلى هنا.

٨. في «ب»: «فيسوّفه». و في «س»: + «بتسويفه».

٩. في «ألف، د»: «و يأتيه».

١٠. «المَنيّة»: الموت. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (منى).

١١. في «ب، س»: «الذّكر». و في «ج» و المطبوع: + «من الذكور».

١٢. في «ألف، د»: + «عنه بعده، و يلزم الأكبر من الذكور ذلك». و في «ب»: + «عنه بعده، و يلزم الأكبر من الذكور».

١٣. في «ب»: «فلأجل ذلك» بدل «فلأجله».

و لَيسَ هذا بأشنعَ مِن قولِهم: إنّ ابنَ العَمِّ أوفَرُ حظّاً في الميراثِ مِن الابنِ، و إن كانَ[١] الابنُ أقلَّ سَهماً مِن ابنِ العمِّ؛ بَل لا شَناعةَ في قولِ الشيعةِ، و هذا القولُ ضَلالٌ؛ لخِلافِه[٢] الكتابَ و السُّنّةَ و قواعدَ الإجماعِ.

١. في «ج» و المطبوع: - «كان».

٢. في «ج، د، س» و المطبوع: «بخلاف».

الفصلُ السبعونَ

[تَشنيعُ العامّةِ على الإماميّةِ في المسحِ علَى الرِّجلَينِ في الوضوءِ]

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: و مِن شَناعَتِهم علىٰ أهلِ الإمامةِ ما اختَصّوا به مِن جُمهورِهم في المَسحِ علَى الرِّجلَينِ، و ظاهرُ القرآنِ يَنطقُ بذلكَ؛ قالَ اللّٰهُ تعالىٰ: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[١]، فأوجبَ المسحَ بصريحِ اللفظِ.

و جاءَت الأخبارُ أنّ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله تَوَضَّأَ، فغَسَلَ وَجهَه و ذِراعَيهِ، و مَسَحَ برأسِه، و مَسَحَ برِجلَيهِ.[٢] و أنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام تَوَضَّأَ كذلكَ.[٣]

و أنّ ابنَ عبّاسٍ رحمه اللّٰه قالَ: «نَزَلَ القرآنُ في الوضوءِ بغَسلَينِ و مَسحَينِ، فأسقَطَ اللّٰهُ تعالَى الغَسلَينِ في التيمّمِ، و جَعَلَ بَدَلَهما مَسحَينِ».[٤]

و جاءَت الآثارُ عن أئمّةِ الهُدىٰ مِن آلِ محمّدٍ[٥] عليهم السلام أنّهم قالوا:

---

١. المائدة (٥): ٦.

٢. راجع: تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٧٨؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ١٥٩ و ص ١٦١.

٣. راجع: الكافي، ج ٥، ص ١٠٠، ح ٣٩٥١؛ الوسائل، ج ١، ص ٤١٤، ح ١٠٧٥.

٤. راجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ٨٩.

٥. في «ألف، د، س»: - «من آل محمّد».

«إنّ الرَّجُلَ لَيُصَلّي أربَعينَ سَنةً، و ما يُطيعُ اللّهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ في الوُضوءِ».

فقيلَ لهم: و كيفَ[1] ذاكَ[2]؟

فقالوا: «يَجعَلُ مَوضِعَ المَسحِ غَسلاً».[3]

فهذا القولُ لا شَناعةَ فيه؛ لموافَقَتِه الكتابَ[4] و السُّنّةَ و أحكامَ أهلِ البيتِ عليهم السلام و خِيارِ الصحابةِ؛ لكنَّ الشَّناعةَ في قولِهم بالمَسحِ عَلَى الخُفَّينِ اللَّذَينِ لَيسا مِن[5] بَعضِ الإنسانِ و لا مِن جَوارِحِه، و لا نِسبةَ بَينَهما و بَينَ أبعاضِه إلّا كغَيرِهما مِن المَلبوساتِ، و القرآنُ يَنطقُ بِضدِّ قولِهم في[6] ذلكَ؛ إذ صريحُه يُفيدُ إيقاعَ الطهارةِ بنفْسِ الجارحةِ دونَ ما عَداها.

و قد قالَ الصادقُ عليه السلام: «إذا رَدَّ اللّهُ كُلَّ إهابٍ إلىٰ مَوضِعِه ذَهَبَت طَهارةُ هؤلاءِ ـ يَعني الناصبةَ ـ في جُلودِ[7] الإبِلِ و البَقَرِ و الغَنَمِ».[8]

و هم أنفُسُهم[9] ـ أعني الناصبةَ ـ يَروونَ عَن عائشةَ أنّها قالَت: لأَنْ تُقطَعَ رِجلايَ بالمَواسي أحَبُّ إلَيَّ مِن أن أَمسَحَ علَى الخُفَّينِ.[10] ١٨٦

---

١. في «ب، د، س»: «كيف» بدون واو العطف.

٢. في «ج» و المطبوع: «ذلك».

٣. لم نعثر عليه.

٤. في «ألف، ب»: «للكتاب».

٥. في «ألف، ب، س»: - «من».

٦. في «ألف»: «في قولهم بضدّ» بدل «بضدّ قولهم في». و في «ب»: «في قوله بضدّ» بدلها.

٧. في «ب، د، س»: «جنوب».

٨. لم نعثر عليه.

٩. في «ألف»: «يقطع». و في «ج» و المطبوع: «ينقطع».

١٠. التفسير الكبير، ج ١١، ص ١٦٣؛ البحر الزخّار، ج ١، ص ٧١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٩٨.

و يَروونَ[١] عن أبي هُرَيرةَ أنّه كانَ يَقولُ: ما أُبالي أ مَسَحتُ علىٰ خُفَّيَّ أَم مَسَحتُ علىٰ ظَهرِ عيرٍ بالفَلاةِ[٢]؟

و كثيراً ما يُشَنِّعونَ علَينا بتحليلِ المُتعةِ بالنساءِ، و قد تَقدَّمَ قولُنا في الحجّةِ[٣] علىٰ صحّتِها مِنَ الكتابِ و السُّنّةِ و إجماعِ الأُمّةِ، فلا شَناعةَ في القولِ بِها.

لكنَّ الشَّناعةَ علَيهم في القولِ بنكاحِ الأُمّهاتِ و الأَخَواتِ و البَناتِ و العَمّاتِ و الخالاتِ و المستأجَراتِ مِن ذَواتِ الصِّناعاتِ، و إتيانِ النساءِ في أدبارهِنَّ[٤] علَى الجَبْرِ لهنَّ و الإكراهِ، و الجمعِ بَينَ الأخواتِ في مِلكِ اليمينِ و الأُمّهاتِ و البناتِ، ثُمّ لا يَقنَعونَ بالتشنيعِ بالحقِّ الذي لا قُبحَ فيهِ مع شَناعةِ مذاهبِهم و قُبحِها علىٰ ما وَصَفناه، حتّىٰ يتخرّصوا[٥] علَينا الكذبَ[٦]، فيَزعُمونَ أنّا لا نُلحِقُ ولدَ المُتعةِ بأبيهِ، و هذا بَهْتٌ مِنهم للشيعةِ و كَذِبٌ عليهم، لا شُبهةَ فيهِ.

لكنّ القولَ عنهم فيما لا يُمكِنُهم دفاعُه ممّا هو ضدٌّ[٧] للشريعةِ[٨] و خروجٌ عن الملّةِ[٩] قولُ أبي حنيفةَ: إنّ الرجلَ إذا تزوَّجَ بالمرأةِ ثُمّ طَلَّقَها عَقيبَ عقدِ[١٠] النكاحِ

---

١. في «ألف، ب»: «و رووا». و في «د، س»: «و يروى».

٢. الاعتصام بحبل اللّه، ج ١، ص ٢١٨.

٣. في «ج» و المطبوع: «بالحجّة» بدل «في الحجّة».

٤. في «د، س»: «أحشاشهنّ».

٥. في «ج، س» و المطبوع: «حتى يتخرّصون». و في «د»: «يخرّصون». و «التخرّص»: الافتعال، و الخوض في الشيء، و الكذب. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ١٨٣؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢١ (خرص).

٦. في «ج» و المطبوع: «بالكذب».

٧. في «ألف، ب»: «بضدّ».

٨. في «ب»: «الشريعة».

٩. في «ب»: «المسألة».

١٠. في «د، س»: «هذا».

بلا فَصلٍ، فأتَت بولدٍ لستّةِ أشهُرٍ، أنّه يُلحَقُ بهِ مِن غيرِ أن يكونَ جامَعَها الرَّجلُ[١] و لا خَلا بِها، و إنَّما عَقَدَ عَلَيه لَها أبوها، و طَلَّقَها هو في المجلسِ بِلا فصلٍ[٢]، فألحَقَ بالرجلِ غيرَ ولدِه، و قالَ: لَو عَقَدَ عَلَيها بمِصرَ ـ و هي ببغدادَ ـ ثُمّ جاءت بولدٍ و هو بمِصرَ لَم يَبرَحْ منها، لَلَحِقَ به الولدُ[٣].

و قالَ الشافعيُّ بضدِّ هذا؛ إنّه لَوِ افتَضَّ رجُلٌ بِكراً[٤]، و أحبَلَها[٥]، فجاءت بابنةٍ[٦]، لَحَلَّ له العقدُ علَيها، و حلّ له وَطْؤها. فأباحَ هذا نكاحَ ابنتِه، و عَلَّقَ[٧] ذاكَ[٨] علَى الرجُلِ غَيرَ ولدِه.

١٨٧ ثُمّ زَعَمَ أبو حنيفةَ أيضاً: أنَّ المرأةَ إذا زَنَت بصبيٍّ صغيرٍ لم تُحَدَّ، و إن زَنىٰ كبيرٌ بصغيرةٍ[٩] حُدَّ، فأبطَلَ قولَ اللّهِ تعالىٰ: ﴿الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِى فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[١٠]. ثُمّ فَرَّقَ بَينَ المتّفِقَينِ[١١]، و ناقَضَ في القياسِ.

و قالَ ـ مُضيفاً إلىٰ قبائحِ قولِه ـ: إنّ المرأةَ إذا كانَ لها مَهرٌ، فماتَ زَوجُها، و تَقادَمَ مَوتُه، و جُهِلَ مَهرُ المرأةِ فإنّه لا مَهرَ لَها.

---

١. في «د، س»: + «و ما خالطها».
٢. في المطبوع: - «بلا فصل».
٣. في «ألف»: «ألحق الولد به» بدل «للحق به الولد».
٤. في «ألف، ب»: + «زنا».
٥. في «ألف»: «فأحبلها».
٦. في «ألف، ب»: «ببنت».
٧. في «د»: + «على».
٨. في «د» و المطبوع: «ذلك».
٩. في «د، س»: «بصغير».
١٠. النور (٢٤): ٢.
١١. في «ألف، ب»: «المقيس».

و نظيرُ ذلكَ قولُه: إنّ[١] المُقِرَّ علىٰ نَفْسِه بشُربِ الخمرِ بَعدَ ما تَقادَمَ لا حَدَّ عَلَيه، فأَبطَلَ أيضاً بذلكَ[٢] حُكمَ اللّٰهِ تعالىٰ.

و قالَ في الجماعةِ: إذا سَرَقَ بعضُهم دونَ بعضٍ قُطِعَ الجميعُ، فأَوجَبَ[٣] الحَدَّ علىٰ مَن أسقَطَه اللّٰهُ عنه، و أسقَطَه عمّن أوجَبَه اللّٰهُ تَعالىٰ عليه.[٤]

---

١. في «د»: + «المرء».

٢. في «د»: - «أيضاً». و في المطبوع: «بذلك أيضاً» بدل «أيضاً بذلك».

٣. في «ب»: «و أوجب».

٤. في «د»: + «الجزء الثاني من كتاب الفصول المختارة». و في المطبوع: + «الجزء الثاني من كتاب الفصول المختارة. بسم اللّٰه الرحمٰن الرحيم».

الفصلُ الحادي و السَّبعونَ

[تَناقُضاتٌ بَينَ العراقيِّ و الحجازِيِّ حولَ الفقهِ و الأُصول]

١٨٩ قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ كفايَتَه ـ: و قد ناقَضَ رجُلٌ مِن أهلِ الحجازِ رجُلاً مِن أهلِ العراقِ و شَنَّعَ عليهِ في مَقالَتِه، فقابَلَه العراقيُّ، و ظَهَرَ بَينَهما في ذلكَ فَضائِحُهما معاً[١] و قُبحُ اعتقاداتِهما[٢]، و أنا أَحكي طَرَفاً مِن قولِهما؛ لِيَنضافَ إلىٰ ما أثبَتناه[٣] في ذلك.

قالَ الحجازيُّ: وجدتُ اللّٰهَ سُبحانَه يقولُ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا ماءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾[٤]، و أرَى العراقيَّ يقولُ: فإن لَم تَجِدوا ماءً فتَوَضّأوا بالنبيذِ؛ خِلافاً للّٰهِ تَعالىٰ و لِرسولِه صلى اللّٰه عليه و آله، و لإجماعِ[٥] المسلمينَ.

فقالَ العراقيُّ: و أنا أيضاً وَجَدتُ اللّٰهَ سُبحانَه يَقولُ: ﴿وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ﴾[٦]، و أرَى ١٩٠ الحجازيَّ يقولُ: فاسَتشهِدوا[٧] شاهداً واحداً و يَمينَ المدَّعي، مَعَ قَولِ النَّبِيِّ

---

١. في «ألف، ب»: - «معاً».

٢. في «ألف»: «اعتقادهما».

٣. في «ألف، ب»: «بيّناه».

٤. النساء (٤): ٤٣؛ المائدة (٥): ٦.

٥. في المطبوع: «بخلاف قول اللّٰه ـ عزّ و جلّ ـ و رسوله ﷺ و إجماع» بدل «خلافاً للّٰه تعالىٰ و لرسوله ﷺ و لإجماع».

٦. البقرة (٢): ٢٨٢.

٧. في «د» و المطبوع: «و استشهدوا».

صلى اللّٰه عليه و آله: «لَو يُعطىٰ قَومٌ بِدَعواهم[١] لَادَّعىٰ قَومٌ دِماءَ قَومٍ و أَموالَهم»[٢] فخالَفَ كتابَ اللّٰهِ و سُنّةَ نبيِّهِ صلى اللّٰه عليه و آله و إجماعَ المسلمينَ.

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و أرَى العراقيَّ يقولُ في فأرةٍ وقعَت في بئرٍ فماتت[٣] أنّه يُنزَحُ مِنها[٤] عشرونَ دلواً، و إن[٥] وقعَ فيها ذَنَبُ فأرةٍ يُنزَحُ[٦] ماءُ البئرِ كلُّه، فما أعجَبَ هذا القولَ و أطرَفهُ!! كيفَ يكونُ الكُلُّ غَيرَ مُنَجِّسٍ و البَعضُ مُنجِّساً؟! إنّ هذا لَشيءٌ عجيبٌ!

فقالَ العراقيُّ: أطرَفُ مِن هذا القولِ[٧] قولُكَ أيُّها الحجازيُّ في فأرةٍ وقعَت في بئرٍ فيها قُلَّتانِ مِن ماءٍ، و تَفسَّخَت فيها: إنّ ماءَ البئرِ طاهرٌ، و لَو أُخِذَ مِن الماءِ قُلّةٌ و فيها بعضُ الفأرةِ لَكانَ ذلكَ الماءُ نجساً؛ فقَد صارت الفأرةُ بأَسْرِها غَيرَ منجِّسةٍ و بعضُها منجِّسٌ[٨]، و الماءُ بأَسْرِه طاهرٌ و بعضُه نَجِسٌ. و هذا أشنَعُ ممّا حَكيتَ.[٩]

ثمّ قالَ الحجازيُّ: و أرَى العراقيَّ يقولُ في الفأرةِ إذا ماتَت في البئرِ أنّه يُنزَحُ منها عشرونَ دلواً، و إن ماتَ فيها إنسانٌ مِن أهلِ الطهارةِ و الإيمانِ يُنزَحُ[١٠] الماءُ

---

١. في «د»: «يدّعونهم».

٢. سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٧٧٨، ح ٢٣٢١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٢٥٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ١٧، ص ٣٠.

٣. في «د، س»: + «فيها».

٤. في «ألف» و المطبوع: «منه».

٥. في «ب، د، س»: «فإن».

٦. في «ألف، ب»: «نزح».

٧. في «ألف، ب»: - «القول».

٨. في «ب»: «منجّساً».

٩. في المطبوع: + «عنّا».

١٠. في «ب، س»: «نزح».

كُلُّه؛ أ فَتَرَى[١] الفأرةَ أطهرَ مِن أهلِ الإيمانِ؟ نعوذُ باللّهِ مِن سوءِ الاختيارِ.

فقالَ العراقيُّ: و أنا أيضاً أرَى الحجازيَّ يقولُ: إنّ المسلمَ[٢] المؤمنَ الطاهرَ التقيَّ[٣] إذا مَسَّ فرْجَه وَجَبَ عَلَيه الوضوءُ، و لَو مَسَّ فرْجَ كلبٍ أو خنزيرٍ لَما وَجَب عَلَيه الوضوءُ. فجَعَلَ الكلبَ و الخنزيرَ أطهَرَ مِن أهلِ التُّقَى و الإيمانِ. نعوذُ باللّهِ[٤] مِن الخِذلانِ.

١٩١ و حَكَى زكريَّا بنُ يحيَى الساجيُّ[٥] عن أبي حنيفةَ[٦] قالَ: إذا أدخلَ الرجُلُ[٧] الجُنُبُ يدَه في بئرٍ بِنيّةِ الوضوءِ فَسَدَ ماء البئرِ[٨] كلُّه، و إن لَم يَنْوِ الوضوءَ كانَ الماءُ طاهراً، و هذا أعجَبُ[٩] أيضاً.

و حُكِيَ عن محمّدِ بنِ الحسنِ أنّه كانَ يقولُ: لَو أنّ رجُلاً جُنُباً دَخَلَ بئراً يَنوي الغُسلَ مِن الجَنابةِ لَفَسَدَ الماءُ كُلُّه، و لَم يَطهُرْ هو، فإن خَرَجَ منها ثُمّ دَخَلَها ثانيةً لَم يَطهُرْ هو أيضاً و لَم يَطهُرِ الماءُ، فإن دَخَلَها ثالثةً كانَ هذا حُكمَه، فإن دَخَلَها رابعةً طَهُرَ.

---

١. في «د، س»: + «أنّ».

٢. في «ألف، ب»: - «المسلم».

٣. في المطبوع: «التقيّ الطاهر» بدل «الطاهر التقي».

٤. في «ب»: و أعاذنا الله» بدل «نعوذ بالله».

٥. أبو يحيى زكريّا بن يحيى الساجي، حافظ من أقران أبي حنيفة و شيخ أبي الحسن الأشعري، له كتاب اختلاف العلماء، و علل الحديث، و غيرهما، توفّي سنة ٣٠٧ق. راجع: البداية و النهاية، ج ١١، ص ١٥٠؛ تذكرة الحفّاظ، ج ٢، ص ٧٠٩؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٩٨؛ تقريب التهذيب، ج ١، ص ٣١٤، الرقم ٢٠٣٤.

٦. في «س»: + «أنّه».

٧. في المطبوع: - «الرجل».

٨. في المطبوع: «الماء» بدل «ماء البئر».

٩. في «ب» و المطبوع: «عجيب».

و حُكِيَ عن أبي يوسُفَ أنّه قالَ: لَو أنّ رجُلاً جُنُباً دَخَلَ بئراً ليُخرِجَ مِنها دَلواً، فانغَمَسَ فيها، لَم يَفسُدِ الماءُ، و لَم يُجْزِه الغُسلُ.

و قالَ محمّدُ بنُ الحسنِ: لا يَفسُدُ الماءُ، و يُجزيهِ الغُسلُ.

و هذه الأقوالُ عجيبةٌ جدّاً.

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰه عِزَّه ـ: عُدنا إلَى الحكايةِ عنِ المتناقِضَينِ الحجازيِّ و العراقيِّ.

ثمَّ[١] قالَ الحجازيُّ: و رأيتُ[٢] العراقيَّ يَدفَعُ السُّننَ بالراحِ[٣]، و يَعدِلُ عنها إلَى الرأيِ و القياسِ؛ لأنّا نَجِدُ النَّبِيَّ صلى اللّٰه عليه و آله يَقولُ: «الأعمالُ بالنّيّاتِ، وَ لِكُلِّ امرِئٍ ما نَوىٰ».[٤]

و قالَ العراقيُّ: إنّ الوضوءَ غيرُ محتاجٍ إلَى النيّةِ؛ جرأةً مِنه علىٰ ردِّ السُّنَنِ.

فقالَ[٥] العراقيُّ: و أنا أرَى الحجازيَّ أردَّ للسُّنّةِ منّي، و[٦] أشَدَّ إقداماً علَى البدعةِ؛ لأنّه يقولُ في ضَرورةٍ أحرَمَ بالحجِّ عن غيرِه: إنّ الحَجّةَ تكونُ علَى المُحرِمِ، و تُجزيهِ عن حَجّةِ الإسلامِ. فيا عَجَباً[٧] مِن مُدَّعٍ علَى العراقيِّ ردَّ السُّنّةِ في الوضوءِ بغيرِ النيّةِ، و يأتي هو في الحجّ الذي هو أعظَمُ الدينِ فيُجيزُه بغيرِ نيّةٍ! نَعوذُ[٨] باللّٰهِ

---

١. في المطبوع: - «ثمّ».

٢. في المطبوع: «رأيت» بدون واو العطف.

٣. «الراحُ» جمع راحةٍ، و هي الكفّ. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٦٨ (ريح).

٤. التهذيب، ج ١، ص ٨٣، ح ٢١٨؛ و ج ٤، ص ١٨٦، ح ٥١٩؛ الأمالي للطوسي، ص ٦١٨، المجلس ٢٩، ضمن ح ١٢٧٤؛ دعائم الإسلام، ج ١، ص ٤؛ المسائل الصاغانيّة، ص ١١٨ و ١٢٧.

٥. في «د، س»: «و قال».

٦. في «د»: «و هي» بدل «منّي و».

٧. في «ب»: «فوا عجبى».

٨. في «ب»: «أعوذ».

مِن مُشَنِّع هو بالتشنيعِ عَلَيه أَولىٰ[١]، و مِن عائبٍ أمراً[٢] قد أتىٰ بما[٣] هو أعظَمُ مِنه.

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و أرَى العراقيَّ يقولُ: إنّ الرجلَ لَو صلّىٰ في ثَوبٍ فيه مِن[٤] بَولِ ما[٥] يُؤكَلُ لَحمُه أكثرُ مِن قدرِ الدِّرهَمِ أنّ صلاتَه جائزةٌ، إلّا أن يكونَ كثيراً فاحشاً، و الكثيرُ عندَه رُبعُ الثَّوبِ فصاعداً. ثُمّ يُناقِضُ فيَقولُ: لَو أنّ شاةً بالَت في بئرٍ فيها ألفُ قِربَةٍ[٦] ماءٍ لَنَجَّستَ[٧] الماءَ كُلَّه، و هذا مِن فاحشِ المُناقَضةِ. ١٩٢

فقالَ العراقيُّ: و أرَى الحجازيَّ أَولىٰ بالمناقضةِ؛ لأنّه يقولُ: لَو أنّ رجُلاً تيمَّمَ بترابٍ قد خالَطَه دقيقٌ لَم يُجزِه، فإن[٨] توضّأَ بماءٍ قد خالَطَه[٩] لَبَنٌ كانَ وضوؤه جائزاً. و هذا أعجَبُ مِن ذلكَ.[١٠]

ثُمّ قالَ[١١] الحجازيُّ: وجدتُ اللّٰهَ تَعالىٰ يقولُ: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**﴾[١٢]، فأمَرَ[١٣] تَعالىٰ بالوضوءِ[١٤] مُرَتَّباً. و قالَ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله

---

١. في «ب»: «أولى عليه بالتشنيع» بدل «بالتشنيع عليه أولى».

٢. في المطبوع: «بشيء».

٣. في المطبوع: «ما».

٤. في «ألف، ب، ج»: - «من».

٥. في المطبوع: + «[لا]».

٦. «القِربَةُ»: ما يستقى فيه الماء. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٩٩ (قرب).

٧. في المطبوع: «لَنَجِسَ».

٨. في «د» و المطبوع: «و إن».

٩. في «د، س»: «مازجه».

١٠. في «د، س» و المطبوع: «ذلك».

١١. في «ب»: «فقال» بدل «ثمّ قال».

١٢. المائدة (٥): ٦.

١٣. في «ألف»: + «اللّٰه».

١٤. في «ألف»: «مرتّباً».

حينَ بَدَأَ بالصَّفا: «نَبدَأُ بِما بَدَأَ اللّٰهُ به».[١] و أرَى العراقيَّ يَنقُضُ ذلكَ، و يُخالفُ اللّٰهَ في ترتيبِه.

فقالَ العراقيُّ: فإنّي رأيتُكَ أيُّها الحجازيُّ! تقولُ في أصلِ الديانةِ بمِثلِ ما شَنَّعتَ[٢] عليَّ؛ و ذلكَ أنّ اللّٰهَ ـ عزَّ و جلَّ ـ يقولُ: ﴿وَ فَضَّلَ اللّٰهُ الْمُجاهِدِينَ عَلَى الْقاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً﴾[٣]، و يقولُ[٤] تَعالىٰ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُواْ الْأَلْبابِ﴾[٥]، فَقدَّمَ اللّٰهُ ـ عَزَّ اسمُه ـ أهلَ الجهادِ عَلى القاعدينَ في مَحلِّ التعظيم، و لَم يُسَوِّ بَينَ العالِمينَ و بَينَ مَن نَقَصَ عن رتبَتِهم في العِلم؛ و قد قدَّمنا جميعاً أبا بكرٍ علىٰ عليِّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام، و كانَ أكثرَ عِلماً مِن أبي بكرٍ، و كانَ مجاهداً و أبو بكرٍ قاعداً[٦]، فيَجِبُ أن نشتَرِكَ جميعاً في العيبِ و تَسلَمَ مِنه الرافضةُ خاصّةً، و هذا ممّا[٧] لا تَرتَضيهِ لنفسِكَ.

ثُمّ قالَ له: إنّا[٨] قد اتَّفَقنا جميعاً علىٰ تقديمِ المَياسِرِ علَى المَيامِنِ، و لَم نوجِبِ الترتيبَ في ذلكَ؛ فيَجِبُ أن نكونَ جميعاً قد خالَفْنا اللّٰهَ ـ عزَّ و جلَّ ـ في ترتيبِه.

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و أرَى العراقيَّ متعَجرِفاً[٩] في قولِه متعسِّفاً في نحلَتِه؛ يُقدِمُ ١٩٣

---

١. كتاب الأُمّ للشافعي، ج ١، ص ٤٥؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٢٠ و ٣٨٨؛ سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ١٠٢٣؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٢٥؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ١٧٦.

٢. في «د، س» و المطبوع: + «به».

٣. النساء (٤): ٩٥.

٤. في «د»: + «اللّٰه».

٥. الزمر (٣٩): ٩.

٦. في المطبوع: «قاعد».

٧. في «ب، د، س»: «ما».

٨. في المطبوع: «على أنّنا» بدل «إنّا».

٩. «التعجرف» من «العَجْرَفة»: الجَفْوَةُ في الكلام، و الخُرقُ في العمل، و السرعةُ في المشي. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٣٤ (عجرف).

بالعَضيهَةِ[١] علَى الأنبياءِ، و ينجِّسُ الأخيارَ و الأصفياءَ؛ مِن ذلكَ قولُه: إنّ المَنيَّ نجسٌ، و مِنه خُلِقَت الأنبياءُ عليهم السلام. فلَيتَ شِعري، إذا لَم يُفكِّرْ في تنجيسِ نفْسِه، فهلّا اتَّقَى اللّٰهَ ـ عزّ و جلّ ـ في إقدامِه علىٰ أنبيائِه[٢] بالتنجيسِ؟ و لقد نَزَّهَ اللّٰهُ ـ عزَّ و جلَّ ـ الأنبياءَ عليهم السلام عمّا أضافَه إليهم.

فقالَ العراقيُّ: و أرَى الحجازيَّ أشَدَّ تعَجرُفاً[٣] و تعسُّفاً و إقداماً علَى القولِ بالباطلِ؛ مِن ذلكَ قولُه: إنّ الشَّعرَ إذا بانَ مِن الحيِّ فهو نجسٌ. و هذا ردٌّ علىٰ رسولِ اللّٰهِ[٤] صلى اللّٰه عليه و آله، و قولٌ فظيعٌ في سُنّتِه؛ لأنّ النَّبِيَّ صلى اللّٰه عليه و آله قَسَمَ شَعرَه حِينَ حَلَقَه بمِنًى بَينَ أصحابِه لِتَلحَقَهم[٥] بَرَكَتُه.

و لَو كانَ نجساً ـ و حاشا له صلى اللّٰه عليه و آله ممّا ذَهَبَ إلَيه الحجازيُّ ـ لَما قَسَمَه[٦] بَينَ أصحابِه، و لَكانَ يَجعَلُ سَبيلَه سبيل ما يَخرُجُ مِن السبيلينِ في إطِّراحِه و إبعادِه؛ و لكنَّه صلى اللّٰه عليه و آله أعلَمَنا بفِعلِه ذلكَ طهارةَ شَعرِه، فوَجَبَ[٧] علَينا أن نَحكُمَ[٨] علىٰ كلِّ شَعرٍ بائنٍ بالطهارةِ؛ لاتّفاقِ العللِ الموجِبَةِ لِذلكَ.

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و رأيتُ النَّبِيَّ صلى اللّٰه عليه و آله قالَ في الصَّلاةِ: تَحريمُها

---

١. هكذا في «ب، س» و حاشية «ج». و في «ب»: «الهضيعة». و في «ألف» و المطبوع: «بالعصبية» و العَضيهة: الإفك و البهتان و الكلام القبيح.

٢. في «س» و المطبوع: «أنبياء ربّه» بدل «أنبيائه».

٣. تقدم معناه سابقاً.

٤. في «د، س»: «النبيّ» بدل «رسول اللّٰه».

٥. في «د، س»: «ليلحقهم».

٦. في «د، س»: «قسم».

٧. في «د، س»: «و وجب».

٨. في «د، س» و المطبوع: + «لأجل ذلك».

التَّكبيرُ، و تَحليلُها التَّسليمُ».[١]

و أرَى العراقيَّ يقولُ: تحريمُ الصلاةِ التعظيمُ و التهليلُ[٢]، و تحليلُها البولُ و الغائطُ و الضُّراطُ[٣]. و هذا ردٌّ علىٰ رسولِ اللّٰهِ[٤] صلى اللّٰه عليه و آله.

فقالَ العراقيُّ: و أنا أرَى الحجازيَّ قد[٥] دانَ بمِثلِ ذلكَ و أشنَعَ مِنه؛ و ذلكَ أنّ مِن قولِه: إنّه[٦] مَن قَذَفَ المُحصَناتِ في صلاتِه ساهياً جازت صلاتُه. و النبيُّ صلى اللّٰه عليه و آله قد جَعَلَ التسليمَ خروجاً منها،[٧] فكيفَ يكونُ التسليمُ خروجاً و قذفُ المُحصَناتِ ليسَ بخروجٍ؟! و هذا هو الردُّ علىٰ الرسولِ[٨] صلى اللّٰه عليه و آله.

قالَ: و هوَ يقولُ مَعَ ذلكَ مُناقِضاً: إنّه لَو قالَ في افتتاحِ الصلاةِ: «الأكبرُ اللّٰهُ» لَم ١٩٤
يَكُن مُكبِّراً حتّىٰ يأتيَ باللفظِ المعروفِ في ذلكَ، و هوَ «اللّٰهُ أكبرُ». و لَو قالَ في موضعِ التسليمِ: «عَلَيكم السلامُ»، لكانَ مسلِّماً خارجاً مِن الصلاةِ، و إن خالفَ المعروفَ المأثورَ في ذلكَ.

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و رأيتُ اللّٰهَ سبحانَهُ يقولُ في القرآنِ: ﴿بِلِسانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[٩]،

---

١. الكافي، ج ٥، ص ٢٠٢، ح ٤١٣٢؛ الفقيه، ج ١، ص ٣٣، ح ٦٨؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ١٠٥؛ المسائل الصاغانيّة، ص ١١٩. مسند أحمد، ج ١، ص ١٢٣ و ١٢٩؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٧٥؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٧٥ و ٢٧٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٢، ح ٦١.

٢. في «د»: «و التبجيل».

٣. «الضُّراطُ»: صوتُ الفَيْخِ. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣٤١ (ضرط).

٤. في «د، س»: «النبيّ» بدل «رسول اللّٰه».

٥. في «د»: «و قد».

٦. في «ألف، د»: «إنّ».

٧. في المطبوع: - «منها».

٨. في المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».

٩. الشعراء (٢٦): ١٩٥.

و أرَى العراقيَّ يقولُ: لَو قَرَأَ بالفارسيّةِ في الصلاةِ لَكانَ جائزاً؛ تحريفاً للقرآنِ، و تبديلاً له، و إدخالاً له في جملةِ ما يأتيهِ الباطلُ. و قد نَفَى اللّٰهُ ـ عزَّ و جلَّ ـ عنهُ الباطلَ[1] مِن بَينِ يَدَيه و مِن خَلْفِه[2]، و هو أيضاً إخراجُ القرآنِ عن[3] حدِّ الإعجازِ إلىٰ حدِّ الإمكانِ؛ نعوذُ باللّٰهِ مِن الخِذلانِ.

فقالَ[4] العراقيُّ: فإنّ[5] الحجازيَّ قد شارَكَني في هذه الشَّناعةِ، و أبطَلَ الكتابَ و السُّنَّةَ؛ و ذلكَ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ يقولُ: ﴿وَ ما أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[6]، و قالَ تَعالىٰ: ﴿لَقَدْ كانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللّٰهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[7]، و لَم يُرَ[8] النبيُّ[9] صلى اللّٰه عليه و آله في حالٍ يَلفِظُ بالفارسيّةِ فَضلاً عن أن يُؤدِّيَ فَرضاً مِن فرائضِ الصلاةِ بالفارسيّةِ، و لا خِلافَ عندَ الحجازيِّ أنَّ التشهُّدَ في الصلاةِ و الصلاةَ علَى النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله فيها فرضٌ، و لَو تشهَّدَ المُصلّي بالفارسيّةِ في الصلاةِ لأجزَأَه ذلكَ، و لَو سَلَّمَ أيضاً التسليمةَ التي هي عندَه فريضةٌ بالفارسيّةِ لَأجزَأَه ذلكَ، فإن كانَ العراقيُّ قد خالَفَ القرآنَ فالحجازيُّ قد رَدَّ السُّنَّةَ و القرآنَ.

ثمَّ قالَ الحجازيُّ: رأيتُ النَّبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله يَقولُ: «كُلُّ صَلاةٍ لا يُقرَأُ فيها

---

١. في «د، س»: «بالباطل».

٢. إشارة إلى الآية ٤٢ من سورة فصّلت (٤١): ﴿لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

٣. في «ب، د، س»: «للقرآن من» بدل «القرآن عن».

٤. في «ب»: «ثمّ قال» بدل «فقال».

٥. في «ألف»: «و إنّ». و في المطبوع: «و أرى».

٦. إبراهيم (١٤): ٤.

٧. الأحزاب (٣٣): ٢١.

٨. في «ألف، ب»: «و لم نر».

٩. في «ب»: «رسول اللّٰه» بدل «النبيّ».

بأُمِّ الكِتابِ فهِيَ خِداجٌ[١]».[٢]

و أرَى العراقيَّ يُجيزُ الصلاةَ بالآيةِ القصيرةِ؛ مثلِ ﴿ألٓمٓ﴾[٣]، و ﴿مُدْهامَّتانِ﴾[٤]، و ما أشبَهَهما مِن الآياتِ؛ جُرأةً مِنه علَى اللّهِ عزَّ و جلَّ.

فقالَ العراقيُّ: فإنّ[٥] الحجازيَّ قد نَقَضَ هذا الخبرَ، و أبطَلَ مَعناهُ؛ و ذلكَ أنّه ١٩٥
يقولُ: مَن قَرَأَ بآيةٍ طويلةٍ مقدارُها مقدارُ فاتحةِ الكتابِ أجزَأَته صَلاتُه، فقَد دَخَلَ بهذا القولِ فيما عابَ، و رَدَّ الحديثَ الذي احتَجَّ به ردّاً واضحاً.

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و أرَى العراقيَّ مُدَّعياً للقياسِ، و هو مَعَ ذلكَ أشدُّ النـاسِ مُناقَضةً، و أبعَدُهم مِن القياسِ؛ مِن ذلكَ قولُه في رَجُلٍ تكلَّمَ في الصلاةِ ساهياً: إنّ[٦] ذلكَ مُفسِدٌ لصلاتِه، و إن سَلَّمَ في صلاتِه ساهياً لَم يُفسِدْ[٧] صَلاتَه؛ فأيُّ مناقَضةٍ أبيَنُ مِن هذه؟![٨]

فقالَ العراقيُّ: فإنّي[٩] أرَى الحجازيَّ أكثرَ مُناقَضةً و أعجَبَ[١٠] مَقالةً؛ مِن ذلكَ

---

١. «الخِداجُ»: نقص الخلقة، و النقصان. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٠٩؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢٤٨ (خدج).

٢. المـجازات النبوية، ص ١١٦، ح ٧٩؛ المسائل الصاغانية، ص ١١٩؛ فقه القرآن، ج ١، ص ١٢٠؛ الاحتجاج، ج ٢، ص ٤٩١؛ كتاب الأُمّ للشافعي، ج ١، ص ١٢٩؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٠٤ و ٢١٥ و ٢٤١ و ٤٥٧ و ٤٧٨؛ و ج ٦، ص ١٤٢؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٢٧٣، ح ٨٣٨ و ٨٤٠ و ٨٤١.

٣. البقرة (٢): ١؛ آل عمران (٣): ١؛ العنكبوت (٢٩): ١؛ الروم (٣٠): ١؛ لقمان (٣١): ١؛ السجدة (٣٢): ١.

٤. الرحمن (٥٥): ٦٤.

٥. في «ألف»: «و إنّ». و في المطبوع: «و أرى».

٦. في المطبوع: «فإنّ».

٧. في «د»: «لم تفسد».

٨. في «س»: «هذا».

٩. في «ألف»: «و إنّي». و في المطبوع: «و» بدل «فإنّي».

١٠. في «س»: «و أبين».

قَولُه: إنّ الخائفَ علىٰ نفْسِه مِن السَّبُعِ و العَدُوِّ في حالِ القتالِ أنّه يصلّي إلىٰ غيرِ القِبلةِ، و لا إعادةَ عَلَيه، و إن تيمَّمَ و هو يَخافُ علىٰ نفْسِه التلفَ إنِ اغتَسَلَ صلّىٰ بتيمُّمِه، و أعادَ الصلاةَ. و هذا لَعَمْري هو المناقضةُ الظاهرةُ.

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و أرَى العراقيَّ يُقدِمُ علىٰ ردِّ الكتابِ، و يُبيحُ ما قد جَعَلَ اللّٰهُ إباحَتَه لصفةٍ[1]؛ مِن ذلكَ قولُه: إنّ العائثَ في الأرضِ بالفسادِ يَحِلُّ له أكلُ الميتةِ عندَ الضرورةِ، و يُقَصِّرُ عندَ طولِ سفرِه، فأباحَ رُخَصَ اللّٰهِ تَعالىٰ حيثُ حَظَرَها.

فقالَ العراقيُّ: فإنّ قولَ الحجازيِّ أعجَبُ؛ و ذلكَ أنّه يُبيحُ لهذا العائثِ بعَينه المسحَ علَى الخُفَّينِ يوماً و ليلةً، كما يُبيحُه للمقيم؛ فإن كانَ ذلكَ تَشَهّياً فلا مِكاسَ[2] في الشهوةِ[3]، و إن كانَ[4] اتّباعاً للسُّنّةِ و اقتداءً بالسَّلَفِ، فلَسنا نَعلَمُ لذلكَ قائلاً[5] ممّن تَقدَّمَ الحجازيَّ، و اللّٰهَ نسألُ التوفيقَ.

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و أرَى العراقيَّ يقولُ في الرجلِ يصلّي الظهرَ في[6] يومِ الجُمُعةِ في مَنزِلِه إنّها تُجزيهِ، ثُمّ يقولُ: إن خَرَجَ بَعدَ ذلكَ يُريدُ الجُمُعةَ، فأدرَكَ الإمامَ في الصلاةِ، صلّىٰ مَعَه، و إن لَم يُدرِكِ الإمامَ أعادَ الظهرَ أربعاً. فهي في حالٍ تُجزيهِ و في حالٍ أُخرىٰ[7] لا تُجزيهِ، و هذا تلاعُبٌ بالدينِ. ١٩٦

فقالَ العراقيُّ: فإنّ الحجازيَّ أشَدُّ تَلاعُباً بالدينِ مِنّي؛ و ذلكَ أنّه يقولُ في الإمامِ

---

١. في «د، س»: «بصفة». و في المطبوع: «على صفة».

٢. «مَكَسَ» في البيعِ مَكْساً: نَقَصَ الثَّمَنَ، و ماكَسَ مماكسةً و مِكاساً مثلُه. و المَكْس: الجباية. راجع: المصباح المنير، ص ٥٧٧ (مكس).

٣. في المطبوع: «بالشهوة» بدل «في الشهوة».

٤. في «ب»: + «ذلك».

٥. في «ب»: «ناقلاً».

٦. في «د، س» و المطبوع: - «في».

٧. في المطبوع: - «أُخرى».

إذا خَطَبَ[١] يومَ الجُمُعةِ[٢] خُطبتَينِ لَم[٣] يَجلِسْ بَينَهما: إنّ ذلكَ لا يُجزيهِ، و إن صلّىٰ ركعتَينِ لَم يُجزِه عن الجُمُعةِ. و حُجَّتُه في ذلكَ أنَّ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله فَرَّقَ بَينَ الخُطبتَينِ، فلا يُجزي خِلافُ فعلِ رسولِ اللّٰهِ[٤] صلى اللّٰه عليه و آله . و هو مَعَ هذا يُقِرُّ أنّ[٥] النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله ما اعتَكَفَ إلّا صائماً، و الاعتكافُ علىٰ مذهبِه يجوزُ بغيرِ صيامٍ خِلافاً للنبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله، و خلافاً علىٰ جميعِ أصحابِه؛ إذ لَم يُرَ أحدٌ مِنهم اعتَكَفَ إلّا بصيامٍ؛ فأيُّنا علىٰ هذا القولِ ألعبُ بالدينِ[٦]؟!

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: أرَىٰ[٧] العراقيَّ مَعَ مناقَضَتِه في الطهارةِ و الصلاةِ قد ناقَضَ أيضاً في الزكاةِ؛ و ذلكَ أنّي رأيتُ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله جَعَلَ في أربعينَ مِن الغَنَمِ شاةً، و أرَى العراقيَّ يَجعَلُ فيها كلباً. و رأيتُ[٨] رسولَ اللّٰهِ[٩] صلى اللّٰه عليه و آله جَعَلَ صدقةَ الفِطرةِ مِن الحِنطةِ و الشعيرِ، و أرَى[١٠] العراقيَّ يُعطي مِن ذلكَ السَّقَمونْياءَ.[١١]

---

١. في «ألف»: + «في».

٢. في المطبوع: - «يوم الجمعة».

٣. في «ألف، ب»: «و لم».

٤. في «ألف»: «الرسول» بدل «رسول اللّٰه». و في المطبوع: «النبيّ» بدله.

٥. في المطبوع: «بأنّ».

٦. في «ألف» و المطبوع: «في الدين» بدل «بالدين».

٧. في المطبوع: «و أرى».

٨. في «ب»: «و أرى».

٩. في «ألف»: «الرسول» بدل «رسول اللّٰه».

١٠. في «د، س»: - «أرى».

١١. «السَّقَمونياء»، لفظة يونانيّة أو سريانيّة، و هي باللغة اليونانيّة: «اسكامونيا». و اللاتينيّة: «اسكاموني». دواء مرّ مسهل من عصارة شجر، أو نباتٍ مخصوص، قد يقال له: «محمودة». و يقال: هو لبن حشيشة تشبه اللبلاب، حارّ يابس في الثالثة، يضرّ بالمعدة و الكبد و القلب، و يُصلح بالأنيسون أو بالورد و المصطكي، يسهل الصفراء، و ينفع الصداع المزمن إذا طَلي به الرأس مع خلّ خمر و دهن ورد. راجع: المصباح المنير، ص ٢٨١ (سقم)؛ بحر الجواهر، ص ٢١١ (سقمونيا).

فقالَ العراقيُّ: و أنا أيضاً رأيتُ النَّبِيَّ صلى اللّٰه عليه و آله يَقولُ: «في خَمسٍ مِن الإبلِ شاةٌ»[١]، و أرَى الحجازيَّ يقولُ: في خَمسٍ مِن الإبلِ بَعيرٌ. و هذا ردٌّ عَلى النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله.

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و رأيتُ النَّبِيَّ صلى اللّٰه عليه و آله يَقولُ: «لَيسَ فِيمَا دونَ خَمسِ[٢] أَواقٍ[٣] صَدَقَةٌ»[٤]، و أرَى العراقيَّ يقولُ إذا كانَت للرجُلِ عشرةُ مَثاقيلَ ذَهَباً و مائةُ دِرهَمٍ قيمتُها عشرةُ مَثاقيلَ: أنّ عليهِ الزكاةُ؛ خلافاً للسُّنّةِ.

فقالَ العراقيُّ: و أنا أرَى الحجازيَّ قد رَدَّ قَولَ النَّبِيِّ[٥] صلى اللّٰه عليه و آله: «لَيسَ فِيمَا دونَ الخَمسِ[٦] أَواقٍ[٧] صَدَقَةٌ»؛ لأنّه يوجِبُ علىٰ ألفِ رجُلٍ لهم مائتا دِرهَمٍ الزكاةَ، و يُسقِطُها عمّن يَملكُ مائةَ ألفِ دِرهَمٍ مِن الصَّيارِفَةِ. و هذا تَشَهّي[٨] في الأحكامِ.

١٩٧ ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و قد ناقَضَ العراقيُّ أيضاً في الصيامِ، فقالَ: إذا داوَى الصائمُ جائفةً في شهرِ رمضانَ فعَلَيه القضاءُ، و إن بَلَعَ حَصاةً أو خاتَماً و ما أشبَهَها متعمّداً لَم يَجِبْ عَلَيه بذلكَ القضاءُ.

---

١. عوالي اللآلي، ج ١، ص ٨٥، ح ١٤؛ و ص ١٥٧، ح ١٣٧؛ و ص ٢١١، ح ٥٦؛ نهج الحقّ، ص ٤٥٨. مسند أحمد، ج ٢، ص ١٤؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٥٧٣؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٧٠.

٢. في «د، س»: «خمسة».

٣. في «ألف، ب»: «أواقي».

٤. عوالي اللآلي، ج ١، ص ٨٥، ح ١٣؛ و ص ٢٠٩، ح ٤٩؛ و ص ٢١٠، ح ٥٣؛ نهج الحقّ، ص ٤٥٦ و ٤٥٧. كتاب الأُمّ للشافعي، ج ٢، ص ٣٢؛ الموطّأ، ج ١، ص ٢٤٤؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٠٢؛ و ج ٣، ص ٦ و ٧٣؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٨٤ و ٣٨٥.

٥. في «ب»: + «أن».

٦. في «د، س»: «خمسة».

٧. في «ألف، ب»: «أواقي».

٨. هكذا في «د». و في «ألف، ب»: «تشبيه». و في «س»: «تشبّه». و في حاشية «ب»: «تَشَهّ. ظ». و في المطبوع: «هو السفه».

فقالَ العراقيُّ: فإنّ الحجازيَّ شريكي في المُناقَضَةِ؛ و ذلكَ أنّ مِن قولِه: إنّ المسافِرَ و المريضَ إذا أفطَرا في شهرِ رمضانَ، ثُمّ لَم يَقضيا ما أفطَراه حتّىٰ حالَ عَلَيهِما شهرُ[1] رمضانَ آخَرُ، أنَّ عَلَيهِما القضاءُ و الكفّارةُ. و قالَ مَعَ ذلكَ: لَو أنّ رجُلاً أفطَرَ عامِداً في شهرِ رمضانَ مِن غيرِ عُذرٍ كانَ عَلَيه القضاءُ، و لا كفّارةَ عَلَيه. فأيُّنا مَعَ هذا أشَدُّ مناقَضَةً؟!

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و قالَ العراقيُّ مناقِضاً في[2] المجنونِ: إذا غَلَبَ الجنونُ علىٰ عقلِه الشهرَ كلَّه لَم يكُن عَلَيه القضاءُ، فإن[3] أفاقَ في بعضِ الشهرِ كانَ عَلَيه صيامُ ما أفاقَ فيه و قضاءُ[4] ما سَلَفَ. ثُمّ قالَ في المُغمىٰ عليه الشهرَ كلَّه: عَلَيه قضاءُ الشهرِ بأَسرِه. و هذه هي المناقَضَةُ الواضحةُ.

فقالَ العراقيُّ: قد ذَهَبَ الحجازيُّ إلىٰ مِثلِ ذلكَ بعَينِه، فقالَ: إنّ مَن بَلَغَ من الصبيانِ في بَعضِ[5] النهارِ إنَّه يُمسِكُ بقيّةَ يَومِه، و لا قَضاءَ عَلَيه. و مَن أسلَمَ مِن الكفّارِ في بعضِ النهارِ كانَ عَلَيه قضاءُ ذلكَ اليَومِ. و هذا ما لا خَفاءَ بالمناقَضةِ فيه.

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و أرَى العراقيَّ مُبدِعاً[6] في الحجِّ كإبداعِه فيما سَلَفَ؛ و ذلك أنّ النَّبِيَّ صلى اللّٰه عليه و آله قالَ: «لا يَنكِحُ المُحرِمُ، و لا يُنكَحُ»[7]، و أرى العراقيَّ يقولُ:

---

١. في «ألف، ب»: - «شهر».

٢. في «ب، د»: + «الصائم».

٣. في المطبوع: «و إن».

٤. في «س»: «و قضى». و في حاشية «س»: «و قضاؤها».

٥. في «ألف، ب»: «آخر».

٦. في «د، س»: «مبتدعاً».

٧. المسائل الصاغانيّة، ص ١٢٨؛ كنز الفوائد، ج ٢، ص ٢٣. كتاب الأُمّ للشافعي، ج ٥، ص ٨٤ و ١٩٠؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٦٥ و ٦٩؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٣٦ و ١٣٧؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤١٣، ح ١٨٤١.

لا حَرَجَ علَى المُحرِمِ أن يَنكِحَ و يُنكَحَ؛ رَدّاً لقولِ الرسولِ[1] صلى اللّٰه عليه و آله.

فقالَ العراقيُّ: و أنتَ أيُّها الحجازيُّ، قد رَدَدتَ علَى النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله؛

١٩٨ و ذلكَ أنَّه[2] صلى اللّٰه عليه و آله قالَ: «إنّ المُحرِمَ إذا لَم يَجِدِ النَّعلَينِ، فليَلبَسِ الخُفَّينِ، وَ يَقطَعهما مِن أسفَلِ الكَعبَينِ».[3] و أنتَ تقولُ: يلبَسُ الخُفَّينِ، و لا حَرَجَ عَلَيه و إن لَم يَقطَعهما. فرَدَدتَ علَى النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله ردّاً صريحاً.

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و أرَى العراقيَّ يُقابِلُ أفعالَ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله بالردِّ، و يُبَدِّعُ المتَّبِعَ لسُنّتِه؛ و مِن[4] ذلكَ: أنّ النَّبِيَّ صلى اللّٰه عليه و آله أشعَرَ بَدَنَةً، و سَلَتَ الدَّمَ بإصبَعِه، قالَ[5] العراقيُّ: إشعارُ البُدْنِ[6] بدعةٌ.

فقالَ العراقيُّ: فإنّ الحجازيَّ أيضاً[7] غيرُ سليمٍ مِن هذا العَيبِ؛ و ذلكَ أنّ النَّبِيَّ صلى اللّٰه عليه و آله قيلَ له ليلةَ المُزدَلِفةِ: الصَّلاةُ، فقالَ: «الصَّلاةُ أمامَكَ»، و أُعيدَ عَلَيهِ القَولُ، فقالَ: «الصَّلاةُ أمامَك» حَتّىٰ أتَى المُزدَلِفةَ، فجَمَعَ بِها الصَّلاتَينِ.[8] و قالَ الحجازيُّ: إنّه[9] لا حَرَجَ في الصلاةِ قَبلَ جَمعٍ في وقتٍ لَم يُصَلِّ النبيُّ صلى اللّٰه

---

١. في «ب» و المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».

٢. في المطبوع: «أنّ النبيّ» بدل «أنّه».

٣. المدوّنة الكبرى، ج ١، ص ٤٦٣؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٢١٥؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ١٦٥، ح ٨٣٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٥١.

٤. في «ب، س»: «من» بدون واو العطف.

٥. في «د، س» و المطبوع: «فقال».

٦. في المطبوع: «البَدَنة».

٧. في «د، س»: - «أيضاً».

٨. المدوّنة الكبرى، ج ١، ص ٤١٦؛ كتاب الموطّأ، ج ١، ص ٤٠١؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٠٠ و ٢٠٢ و ٢٠٨ و ٢١٠؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٥٧.

٩. في «ألف» و المطبوع: - «إنّه».

عليه و آله فيه، و في مَوضعٍ لَم يُصَلِّ فيه. و هذا أشنَعُ ممّا أضافَه إلَى العراقيِّ.

ثُمّ قالَ الحجازيُّ مُشَنِّعاً علَى العراقيِّ في البيوعِ[١]: إنّه يَجعَلُ الخَمرةَ النجسةَ المحرَّمةَ[٢] أثماناً للأشياءِ استخفافاً بالشريعةِ؛ مِن ذلكَ قولُه: إنّ المُسلِمَ إذا اشتَرىٰ عبداً مِن ذِمِّيٍّ بخَمرٍ، ثُمّ أعتَقَه، إنّ العِتقَ جائزٌ، و عَلَيه قيمةُ الخَمرِ.

فقالَ العراقيُّ: و إنّ الحجازيَّ يقولُ في مسلمٍ كاتَبَ عبدَه علىٰ خَمرٍ: إنّ العبدَ يكونُ مُكاتَباً، و عَلَيه أداءُ الخَمرِ، لا غَيرُه. و هذا هو ما عابَه بعينِه.

و شَنَّعَ الحجازيُّ أيضاً فقالَ[٣]: إنّ[٤] العراقيَّ لا يَتَحاشىٰ مِن إجازةِ بَيعِ الخَمرِ تهاوناً بالمحارِمِ؛ مِن ذلكَ قولُه: إنّه[٥] لا بأسَ ببيعِ العصيرِ[٦] ممّن يتّخِذُه[٧] خَمراً.

فقالَ العراقيُّ: و أنتَ[٨] أيضاً تقولُ[٩]: لا بأسَ ببيعِ السلاحِ لأهلِ الحربِ، و حَملِه إليهم، و مبايعةِ قاتلي الأنفسِ و قاطِعي الطريقِ و مُخيفي السُّبلِ السلاحَ الذي يتوصَّلونَ به إلىٰ حَتْفِ أهلِ الإسلامِ. و هذا أشنعُ ممّا ذكرتَ. ١٩٩

فقالَ[١٠] الحجازيُّ: رأيتُ النَّبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله يَقولُ: «ثَمَنُ الكِلابِ[١١]

---

١. في «د، س»: + «علىٰ».

٢. في «ألف، د»: - «المحرّمة».

٣. في «د، س»: «بأن قال» بدل «فقال».

٤. في المطبوع: «و أرى» بدل «إنّ».

٥. في المطبوع: - «إنّه».

٦. في «د»: «العنب».

٧. في «س»: «اتّخذه».

٨. في «ألف» و المطبوع: «فأنت».

٩. في «د، س»: + «إنّه».

١٠. في «ب، س»: «قال».

١١. في «د، س»: «الكلب».

سُحْتٌ»، و أَمَرَ بقَتلِ الكِلابِ[١]، و أرَى العراقيَّ يَستجيزُ[٢] بَيعَ الكلابِ و أكلَ أثمانِها[٣].

فقالَ العراقيُّ: فإنّ الحجازيَّ قد رَدَّ قَولَ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله كما رددتُ؛ و ذلكَ أنّ النَّبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله قالَ: «مَن مَلَكَ ذا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ[٤] فهو حُرٌّ».[٥] و الحجازيُّ يقولُ: إنّ الرجُلَ يَملِكُ أُختَه، و المرأةَ تَملِكُ أخاها، و هذا أقبَحُ ممّا حكاه عنِ العراقيِّ.

ثُمّ شَنَّعَ الحجازيُّ علَى العراقيِّ أيضاً[٦] في الكفّاراتِ، فقالَ: وجدتُ اللّٰهَ تعالىٰ يقولُ في كفّارةِ اليمينِ: ﴿إِطْعامُ عَشَرَةِ مَساكِينَ﴾[٧]، و أرَى العراقيَّ يقولُ: يُطعِمُ مسكيناً واحداً عَشرَ مرّاتٍ، و قد أدّىٰ فرضَ اللّٰهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ عَلَيه.

و قالَ العراقيُّ: فإنّ اللّٰهَ تعالىٰ يقولُ: ﴿إِطْعامُ عَشَرَةِ مَساكِينَ مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾[٨]، و أنتَ ـ أيُّها الحجازيُّ ـ تقولُ: إنْ كَسا مسكيناً واحداً عشرَ مرّاتٍ أجزَأَه، فكيفَ أكونُ أنا رادّاً للقرآنِ في الإطعامِ، و لا تكونُ أنتَ رادّاً له في الكسوةِ لَولا الاقتراحُ الذي لا يُجدي نفعاً؟!

---

١. الكامل لابن عدي، ج ٦، ص ٢٨٤، ح ١٤٨؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٦٧٩؛ لسان الميزان، ج ٥، ص ٣٣٥.

٢. في «ألف»: «مستحسن». و في «ب»: «يستحسن».

٣. في «ب»: «ثمنها».

٤. في المطبوع: - «محرّم».

٥. دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٣٠٨، ح ١١٥٦؛ عوالي اللآلي، ج ٣، ص ٤٣٩، ح ٢٣. مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٠؛ سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٨٤٣، ح ٢٥٢٤ و ٢٥٢٥؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٣٨، ح ٣٩٤٩ و ٣٩٥٠ و ٣٩٥١.

٦. في «د، س» و المطبوع: - «أيضاً».

٧. المائدة (٥): ٨٩.

٨. المائدة (٥): ٨٩.

ثُمّ شَنَّعَ الحجازيُّ علَى العراقيِّ في الحدودِ، فقال: رأيتُ العراقيَّ مُبطلاً لحدودِ اللّهِ تعالىٰ؛ مِن ذلكَ قولُه في مَجنونٍ زَنىٰ بصحيحةٍ: إنّه لا حَدَّ عليهما، ثُمّ يقولُ مُناقِضاً: فإن[1] زنىٰ صحيحٌ بمجنونةٍ فإنّ الحدَّ عَلَيه.

فقالَ العراقيُّ: فإنّ الحجازيَّ يقولُ: إنّ المجنونَ إذا جامَعَ امرأتَه الصحيحةَ في شهرِ رمضانَ ـ و هي صائمةٌ ـ لَم يَكُن عليها[2] كفّارةٌ، و لَو جامَعَ صحيحٌ امرأتَه المجنونةَ في شهرِ رمضانَ كانَت عليه الكفّارةُ، فقَد[3] ناقَضَ هو أيضاً، و دَخَلَ فيما عابَ. ٢٠٠

ثُمّ قالَ الحجازيُّ: و أرَى العراقيَّ يُكافئُ دماءَ أهلِ الكفرِ بدماءِ أهلِ الإسلامِ، مَعَ قولِ اللّهِ تعالىٰ: ﴿وَ لَنْ يَجْعَلَ اللّٰهُ لِلْكافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾[4]، فزَعَمَ أنّ المسلمَ يُقتَلُ بالكافرِ، و أنّ لأهلِ الذمّةِ أن يَقتُلوا أهلَ الإسلامِ[5] قَوَداً.

فقالَ العراقيُّ: و أنتَ[6] أيُّها الحجازيُّ شريكي في مثلِ هذا[7]؛ لأنّكَ تقولُ: إنّ مُخيفَ السبيلِ[8] إذا كان مُسلماً و قَتَلَ ذمّيّاً، قُتلَ، أو صُلِبَ. و المُزَنيُّ[9] مِن قَبلِكَ

---

١. في «د» و المطبوع: «و إن».

٢. في «د، س»: «لم تكن عليهما» بدل «لم يكن عليها».

٣. في «د، س»: «و قد».

٤. النساء (٤): ١٤١.

٥. في «د، س» و المطبوع: «الإيمان».

٦. في «ب، د، س»: «فأنت».

٧. في «د، س» و المطبوع: «ذلك».

٨. في «ب، د، س»: «السبل».

٩. في المطبوع: «و الذي [و المزني]» بدل «و المزنيّ». و المراد من المزني مالك المزني، و قال به الليث أيضاً. راجع: عمدة القاري، ج ٢، ص ١٦١؛ الاستذكار، ج ٨، ص ١٢١؛ أحكام القرآن للجصّاص، ج ١، ص ١٧١.

يقولُ: إنّ المُسلمَ إذا قَتَلَ الذمّيَّ[١] غَيلةً قُتلَ به، فأيُّ شناعةٍ لَيسَت عليكما؟!

قالَ[٢] الشَّيخُ[٣] ـ أدامَ اللّهُ عِزَّه ـ: فهذا طَرَفٌ ممّا تناقَضَ فيه الرَّجُلانِ، قد أتيتُ به علىٰ نهايةٍ مِن الاختصارِ، و لَو ذكرتُ جميعَ ما وَجَدتُه لهما في إثباتِ الأحكامِ لاحتَجتُ إلىٰ كتابٍ مفردٍ لذلكَ، و خرجتُ عن غَرَضي في هذا الكتابِ، و فيما أوردتُهُ مِنه[٤] كفايةٌ لذَوي[٥] الألبابِ في بُطلانِ ما ذَهَبَ إليهِ أهلُ الخلافِ لآلِ محمّدٍ عليهم السلام في[٦] الحلالِ و الحرامِ.

---

١. في «د، س»: «ذمّيّاً».

٢. في «ب»: «فقال».

٣. في «د، س»: + «المفيد».

٤. في «س»: «فيه». و في المطبوع: - «منه».

٥. في المطبوع: «لأُولي».

٦. في «ألف» و المطبوع: «من».

الفصلُ الثاني و السَّبعونَ

[مُناظَرَةٌ حَولَ فقهِ الإماميّةِ مَعَ بعضِ المعتزلةِ]

٢٠١

و مِن حكاياتِ الشَّيخِ و كلامِه ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ؛ قالَ الشَّيخُ أيَّدَه اللّٰهُ[١]: قالَ[٢] لي يوماً بعضُ المعتزلةِ: لَو كانَ ما تَدَّعونَه مِن هذا الفقهِ الذي تُضيفونَه إلىٰ جعفرِ بنِ محمّدٍ و أبيه و ابنِه[٣] عليهم السلام حقّاً، و أنتم صادقونَ في الحكايةِ عنهم، لَوَجَبَ أن يَقَعَ لَنا مَعشرَ مُخالفيكم العلمُ الضروريُّ بصحّةِ ذلكَ حتّىٰ لا نَشُكَّ فيهِ، كما وَقَعَ لكم صحّةُ الحكايةِ عن أبي حنيفةَ و مالكٍ و الشافعيِّ و داودٍ و غيرِهم مِن فقهاءِ الأمصارِ بروايةِ أصحابِهم عنهم. فلمّا لَم نَعلَم صحّةَ ما تَدَّعونَه مَعَ سَماعِنا لأخبارِكم و طولِ مجالَسَتِنا لكُم، دَلَّ علىٰ أنّكم مُتَخَرِّصونَ[٤] في ذلكَ.

و بعدُ: فما بالُ كلِّ مَن عَدَدناه مِن فقهاءِ الأمصارِ قدِ[٥] استفاضَ عنهم القولُ في الفُتيا استفاضةً مَنَعَت مِن الرَّيبِ في مَذاهبِهِم، و أنتم أئمّتُكم أعظمُ قَدْراً مِن هؤلاءِ،

---

١. في «ب، د، س»: - «الشيخ أيّده اللّٰه».

٢. في «س»: - «قال».

٣. في «ألف»: «و ابنه و أبيه» بدل «و أبيه و ابنه». و في «د»: - «و أبيه». و في المطبوع: «و آبائه و أبنائه» بدلها.

٤. في «ب»: «منحصرون».

٥. في «ألف، د، س»: - «قد».

و أجَلُّ خَطَراً، لا سِيَّما مَعَ ما تعتَقِدونَه فيهم مِن العصمةِ و علوِّ المنزلةِ و الفضلِ علىٰ جميعِ البَريّةِ و البَينونةِ مِن الخلقِ بالمعجزِ[١]، و ما اختُصّوا بهِ من خِلافةِ الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله و فرضِ الطاعةِ علَى الجنِّ و الإنسِ؛ إنّ هذا لَشيءٌ عجيبٌ!

قالَ الشَّيخُ[٢] ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: فقلتُ له: إنّ الجوابَ عن هذا السؤالِ قريبٌ جدّاً، غَيرَ أنّي أَقْلِبُه عليكَ، فلا يُمكِنُكَ الانفصالُ مِنه إلّا بإخراجِ مَن ذَكرتَ مِن جُملةِ أهلِ العلمِ، و نفيِ المعرفةِ عنهم، و إسقاطِ مَقالِ مَن زَعَمَ أنّهم كانوا مِن أصحابِ الفُتيا، و العِلمُ الضروريُّ حاصلٌ لكلِّ مَن سَمِعَ الأخبارَ بضدِّ ذلكَ و خِلافِه، و أنّهم عليهم السلام كانوا مِن أجلِّةِ[٣] أهلِ الفُتيا؛ و ذلكَ أنّنا و إن كُنّا كاذبينَ علىٰ قولِكَ، فلا بُدَّ[٤] لهؤلاءِ القومِ عليهم السلام مِن مَقالٍ في الفُتيا يَتضمّنُ بعضَ ما حَكيناه عنهم، فما بالُنا مَعشَرَ الشيعةِ ـ بَل ما بالُكم مَعشَرَ الناصبةِ ـ لا تَعلمونَ مذاهبهم علَى الحقيقةِ بالضرورةِ، كما تَعلمونَ مذاهبَ أهلِ الحجازِ و أهلِ العراقِ و مَن ذَكرتَ مِن فقهاءِ الأمصارِ؟! ٢٠٢

فإن زعمتَ أنّكَ تَعلَمُ لهم في الفُتيا مَذهَباً بخِلافِ ما نَحكيهِ عنهم عِلمَ اضطرارٍ[٥] مَعَ تَدَيُّنِنا[٦] بكَذِبِكَ في ذلكَ، لَم[٧] نَجِدْ فرقاً بَينَنا و بَينَكَ إذا ادَّعَينا أنّنا[٨]

---

١. في «ألف» و المطبوع: «بالمعجزة».

٢. في «د، س»: + «المفيد».

٣. في «د»: «جملة».

٤. في «د، س»: «ولا بدّ».

٥. في «س»: «الاضطرار». و في «ب»: – «علم اضطرار».

٦. في «د»: «تيقّننا».

٧. في «ألف»: «فلم».

٨. في «ألف، د، س»: «أنّا».

نَعلَمُ صحّةَ ما نَحكيهِ عنهم بالاضطرارِ، و أنّكَ[١] و أصحابَكَ تَعلمونَ ذلكَ، و لكنّكم تُكابِرونَ العِيانَ؛ و هذا ما لا فصلَ[٢] فيه.

فقالَ: إنّما[٣] لَم نَعلَمْ[٤] مَذاهبَهم[٥] باضطرارٍ[٦]؛ لأنّه مَبثوثٌ[٧] في مَذاهبِ الفقهاءِ، إذ كانوا[٨] عليهم السلام يَختارونَ، فاختاروا مِن قولِ الصحابةِ و التابعينَ، فتفرَّقَ مجموعُ اختيارِهم في مذاهبِ الفقهاءِ.

فقلتُ له[٩]: فإنّ[١٠] هذا بعَينِه موجودٌ في مذهبِ مالكٍ و أبي حنيفةَ و الشافعيِّ و مَن عَدَدتَ؛ لأنّ هؤلاءِ تَخَيَّروا مِن أقوالِ الصحابةِ و التابعينَ، فكانَ يَجِبُ أنْ لا نَعلَمَ مذاهبَهم باضطرارٍ. علىٰ أنّكَ إن اقتنعتَ[١١] بهذا الاعتلالِ فإنّا نَعتمِدُ عَلَيه في جوابِكَ، فنقولُ: إنّنا إنّما تَعَرَّيْنا من[١٢] عِلمِ الاضطرارِ بمَذاهبِهم عليهم السلام، لأنّ الفقهاءَ الذينَ قَسَّموا[١٣] مَذاهبَهم المنصوصةَ عندَنا قد أتَوا بها علىٰ سبيلِ الاختيارِ؛

---

١. في «ألف»: «فإنّك».

٢. في «ألف، ب، ج»: «فضل».

٣. في «ألف» و المطبوع: «إنّا».

٤. في «ألف»: «لا نعلم».

٥. في «ب، س»: «مذهبهم».

٦. في «د، س»: «بالاضطرار».

٧. في «ب»: «مشوب». و في المطبوع: «كان مبثوثاً» بدل «مبثوث».

٨. في «س» و المطبوع: «و كانوا» بدل «إذ كانوا». و في «د»: «كانوا» بدله.

٩. في المطبوع: - «له».

١٠. في «د» و المطبوع: «إنّ» بدون الفاء.

١١. في «د، س» و المطبوع: «قنعت».

١٢. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «تعرّفنا من» بدل «تعرّينا من».

١٣. في المطبوع: «يقسموا» بدل «الذين قسّموا»، و هو ممّا لا يخفى فيه من الإشكال. و هكذا ما ورد في بعض النسخ: «تقسموا» بدله.

لأنّ[١] قولَهم متفرّقٌ في مَقالِ الفقهاءِ، فلذلكَ لَم يَقَعِ العِلمُ به باضطرارٍ.

فقالَ: فهَبْ أنّ الأمرَ كما وصفتَ؛ ما بالُنا لا نَعلَمُ ما رَوَيتم عنهم مِن خِلافِ جميعِ الفقهاءِ عِلمَ اضطرارٍ؟

فقلتُ له: لَيسَ شيءٌ ممّا تومئُ إليه إلّا و قد قالَه صحابيٌّ أو تابعيٌّ. و إنِ اتَّفَقَ مَن ذَكرتَ مِن فقهاءِ الأمصارِ علىٰ خِلافِه الآنَ، فلِما قدّمناهُ ممّا رضيتَه مِن الاعتلالِ لَم يَحصُلْ عِلمُ الاضطرارِ، مَعَ أنّكَ تقولُ لا مَحالةَ بأنّ قولَهم عليهم السلام في هذه
٢٠٣ الأبوابِ بخِلافِ ما عَلَيه غيرُهم فيها، و هو ما أجمَعَ عَلَيه عندكَ فقهاءُ الأمصارِ مِن الصحابةِ و التابعينَ بإحسانٍ؛ فما بالُنا لا نَعلَمُ ذلكَ مِن مَقالِهم عِلمَ اضطرارٍ، و لَيسَ هو ممّا يُحدِثُه[٢] مَذاهبُ الفقهاءِ، و لا اختَلَفَ فيه عندَكَ مِن[٣] أهلِ الإسلامِ أحدٌ[٤]، فبأيِّ شيءٍ تعلّقتَ في ذلكَ تعلَّقْنا به في إسقاطِ سؤالِكَ، و اللّهُ الموفِّقُ للصوابِ.

فلَم يأتِ بشيءٍ تَجِبُ حكايَتُه، و الحمدُ للّهِ وَحدَه.[٥]

قالَ الشريفُ أبو القاسمِ عليُّ بنُ الحسينِ الموسويِّ ـ أدامَ اللّهُ عِزَّه ـ: قلتُ للشَّيخِ عَقيبَ هذه الحكايةِ لي: إن حَمَلَ هؤلاءِ القومُ أنفسَهم علىٰ أن يَقولوا: إنّ جعفرَ بنَ محمّدٍ و أباهُ محمّدَ بنَ عليٍّ و ابنَهُ موسَى بنَ جعفرٍ عليهم السلام لَم يَكونوا مِن أهلِ الفُتيا؛ لكنّهم كانوا مِن أهلِ الزهدِ و الصَّلاحِ؟

قالَ: فإنّه يُقالُ[٦] لهم: هبْ أنّا سامَحناكم في هذه المُكابَرةِ، و جَوَّزناها لكم،

---

١. في «د، س»: «و لأنّ».

٢. في «ب»: «يخدشه».

٣. في «د، س»: – «من».

٤. في «د، س»: – «أحد».

٥. في «د، س» و المطبوع: – «و حده».

٦. في «ألف»: – «فإنّه». و في «ب»: «فيقال» بدل «فإنّه يقال».

أ لَيسَ مِن قولِكم و قولِ كلِّ مُسلمٍ و ذمّيٍّ[١] و عدوٍّ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام و وليٍّ له أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ مِن أهلِ الفُتيا؟ فلا بدَّ مِن أن يقولوا[٢]: بَلىٰ.

فيقالُ لهم: ما[٣] بالُنا لا نَعلَمُ جميعَ مَذاهِبِه في الفُتيا كما نَعلَمُ جميعَ مذاهبِ[٤] مَن عَدَدتُموه مِن فقهاءِ الأمصارِ؛ بل مِن الصحابةِ، كزيدٍ، و ابنِ مسعودٍ، و عُمَرَ بنِ الخطّابِ؟

فإن[٥] قالوا: إنّكم تَعلَمونَ ذلكَ باضطرارٍ. قُلنا لهم: و ذلكَ هو ما تَحكونَه أنتم عنه، أو ما نَحكيهِ نحنُ[٦] ممّا[٧] يُوافقُ حكايَتَنا عن ذرِّيَّتِه عليهم السلام؟

فإن قالوا[٨]: هو ما نَحكيهِ دونَكم. قُلنا لهم: و نحنُ علىٰ أصلِكم[٩] في إنكارِ ذلكَ مُكابِرونَ؟

فإن قالوا: نَعمْ. قُلنا لهم: بلِ العلمُ حاصلٌ لكم بِما نَحكيهِ عنه خاصّةً، و أنتم في إنكارِ ذلكَ مُكابِرونَ، و هذا ما لا فصلَ[١٠] فيه.

و هو أيضاً يُسقِطُ اعتلالَهم[١١] في عدمِ العلمِ الضروريِّ بمذاهبِ الذرِّيّة[١٢] لِما

---

١. في «ألف»: – «و ذمّيّ».

٢. في «د، س»: – «أن يقولوا».

٣. في «د، س»: «فما».

٤. في «د، س»: – «جميع». و في «ألف»: «مذاهب جميع» بدل «جميع مذاهب».

٥. في «ألف، ب»: «إن».

٦. في «د»: – «نحن».

٧. في المطبوع: «بما».

٨. في «س»: + «هذا».

٩. في «ألف»: «أصولكم».

١٠. في «ب»: «فضل» بالضاد المعجمة.

١١. في «ألف» و المطبوع: «اعتلالكم».

١٢. في «ألف»: «على ما» بدل «لما».

ذَكروه[١] مِن تقسيمِ الفقهاءِ لَها؛ لأنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام قد سَبَقَ الفقهاءَ
٢٠٤ الذينَ أشاروا إليهم، و كانَ مذهَبُه عليه السلام[٢] منفرداً.

فإن اعتَلُّوا بأنّهُ كانَ منقَسِماً[٣] في قولِ الصحابةِ، فهُم أنفُسُهم يُنكرونَ ذلكَ؛ لرواياتِهم عنه الخِلافَ، مَعَ أنّه يَجِبُ أنْ لا نعرفَ[٤] مذهبَ عُمَرَ و ابنِ مسعودٍ؛ لأنّهما كانا[٥] منقسمَينِ[٦] في مذهبِ[٧] الصحابةِ، و هذا فاسدٌ مِن القولِ بَيِّنُ الاضمحلالِ.

قالَ[٨] الشَّيخُ: و هذا كلامٌ صحيحٌ، و يؤيِّدُه عِلمُنا بمذاهبِ المُختارينَ مِن المعتزلةِ و الزَّيديّةِ و الخوارجِ مَعَ انبثاثِها في أقاويلِ[٩] الصحابةِ و التابعينَ و فقهاءِ الأمصارِ.

و قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّهُ حِراستَه ـ: و قد ذكرتُ الجوابَ عمّا تقدَّمَ مِن السؤالِ في هذا البابِ في كتابي المعروفِ بـ«تقرير الأحكامِ»، و وجودُه هناكَ يُغني عن تَكرارِه هاهُنا؛ إذ هو في موضِعِه مُستَقصىً علَى البيانِ.

---

١. في «ب»: «ذكرتموه».
٢. في «ألف، ب»: «مذهب عليٍّ» بدل «مذهبه».
٣. في «ألف» و المطبوع: «متقسّماً».
٤. في «ب، د»: «يعرف».
٥. في «ألف»: «لانّا كنّا» بدل «لأنّهما كانا».
٦. في «ألف» و المطبوع: «متقسّمين».
٧. في «د، س»: «مذاهب».
٨. في «د، س»: «فقال».
٩. في «ألف، ب»: «أقوال».

الفصلُ الثالثُ و السَّبعونَ

[نقضُ مسائلَ مِن كتابِ الفُتيا للنَّظّامِ]

و مِن حكاياتِ الشَّيخِ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ و كلامِه؛ قالَ الشَّيخُ: حَكىٰ عَمرُو بنُ بَحْرٍ الجاحِظُ[1] عن إبراهيمَ بنِ سيَّارٍ النَّظّامِ[2] في كتاب الفُتيا بَعدَ كلامٍ أَورَدَه في صدرِه: قالَ إبراهيمُ: و قد قالَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ: لَو كانَ هذا الدينُ بالقياسِ لَكانَ[3] باطنُ الخُفِّ أَولىٰ بالمَسحِ مِن ظاهِرِه.

---

١. «عمرو بن بحر الجاحظ» أبو عثمان، رأس جماعة تسمّى بالجاحظيّة، كان يعيش في أيّام المعتصم و المتوكّل، و توفّي عام ٢٥٥ ق، و له من الآثار: رسالة في فضائل بني هاشم، و كتاب الأصنام، و البيان و التبيين، و الحيوان، و رسالة في الحسد، و كتاب اللصوص، و المحاسن و الأضداد، و أخلاق الملوك، و رسالة في الترجيح و التفضيل، و غيرها. و قد نقل السيّد ابن طاووس ﷺ مختصراً من رسالته المذكورة الأخيرة في كتابه بناء المقالة الفاطميّة، و أيضاً الإربلي ﷺ في كشف الغمّة. راجع: المواقف للإيجي، ج ٣، ص ٦٥٦ و ٦٦٨؛ الملل و النحل، ج ١، ص ٧٥؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٤٧، الرقم ٦٣٣٣؛ كشف الظنون، ج ١، ص ٣٨ و ٢٦٣ و ٢٦٩ و ٨٦١؛ و ج ٢، ص ١٣٩٢ و ١٤٥٤ و ١٦٠٩.

٢. «أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار النظّام البصري» ابن أُخت أبي هذيل العلّاف، من المتكلّمين و رؤوس المعتزلة، يسمّى بالنظّام؛ لأنّه كان ينظّم الخرز في سوق البصرة و يبيعها. و قالت المعتزلة: إنّما سمّي ذلك؛ لحسن كلامه نثراً و نظماً. و تلمذ منه الجاحظ و زرقان المتكلّم، و قد حكى زرقان عنه أقوالاً في كتابه الفرق بين الفرق، و يسمّى من تبعه بالنظّاميّة، و توفّي في خلافة المعتصم سنة بضع و عشرين و مائتين. و قيل: ٢٣١ ق. راجع: الفرق بين الفرق، ص ٥٠ و ٥١؛ لسان الميزان، ج ١، ص ٦٧، الرقم ١٧٣؛ الملل و النحل، ج ١، ص ٥٦؛ المقالات و الفرق، ص ١٤٣؛ تأريخ بغداد، ج ٦، ص ٩٧، الرقم ٣١٣١؛ الكنى و الألقاب، ج ٣، ص ٢١١.

٣. في «ب»: + «مسح».

قالَ: و هذا القولُ مِن عُمَرَ لا يَجوزُ إلّا في الأحكامِ و الفرائضِ؛ و أمّا[١] الوعدُ و الوعيدُ و التعديلُ و التجويرُ و التشبيهُ و نفيُ التشبيهِ، فلا يَجوزُ فيهِ خِلافُ القياسِ. و قد كانَ يَجِبُ علىٰ عُمَرَ بنِ الخطّابِ العملُ بما قالَ في الأحكامِ كلِّها؛ و لكنّه[٢] ناقَضَ، فاستَعملَ القياسَ بَعدَ أن مَنَعَ مِنه بما تقدَّمَ مِن المَقالِ.

فقالَ الجاحظُ: و قالَ إبراهيمُ: و لَيسَ ذلكَ بأعجَبَ مِن قولِه ـ يَعني عمَرَ بنَ الخطّابِ ـ: أجرَؤُكم علَى الجَدِّ أجرَؤُكم علَى النارِ.[٣] ٢٠٥

ثُمّ قضىٰ في الجَدِّ بمائةِ قضيّةٍ مختلفةٍ؛ ذَكَرَ ذلكَ هشامُ بنُ حسّانٍ[٤] عن محمّدِ بنِ سيرينَ[٥]، قال: سألتُ عَبيدةَ السَّلْمانيَّ[٦] عن شيءٍ مِن أمرِ الجَدِّ، فقال: إنّي لَأَحفَظُ مِن[٧] عُمَرَ مائة قضيّةٍ في الجَدِّ كلُّها، يَنقُضُ بعضُها بعضاً.[٨]

قالَ[٩] إبراهيمُ: و لَيسَ قولُ مَن قالَ: إنّما كانَ ذلكَ مِن عُمَرَ علىٰ جهةِ الإصلاحِ

---

١. في «ألف، س»: «فأمّا».

٢. في «ألف، ب»: «لكنّه» بدون واو العطف.

٣. المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١١٦؛ المحلّى لابن حزم، ج ٩، ص ٢٨٢ (عن ابن عمر مع اختلاف في اللفظ)؛ تأويل مختلف الحديث، ص ٢٥.

٤. أبو عبد اللّٰه هشام بن حسّان الأزديّ القردوسيّ البصريّ؛ قال الذهبي: الظاهر أنّه رأى أنس بن مالك؛ فإنّه قد أدركه، و هو قد اشتدّ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٣٥٤، الرقم ١٥٤.

٥. «أبو بكر محمّد بن سيرين الأنصاريّ البصريّ»، مولى أنس بن مالك، و خادم رسول اللّٰه ﷺ، و كان أبوه من سبي جرجرايا. و قيل: كان اسم أُمّه صفيّة، مولاة لأبي بكر. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٦٠٦، الرقم ٢٤٦.

٦. «عبيدة بن عمرو (أو قيس) السلماني المرادي»، تابعيّ، أسلم باليمن أيّام فتح مكّة، و لم ير النبيّ ﷺ، و كان عريف قومه، و هاجر إلى المدينة في زمان عمر، و كان يوازي شريحاً في القضاء. راجع: الكامل، ج ٥، ص ١٣٢؛ المعارف لابن قتيبة، ص ٤٢٥.

٧. في «ألف، ب، س»: «عن».

٨. راجع: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٤٥؛ أخبار القضاة، ج ٢، ص ٤٠٠.

٩. في «ألف، ب»: «و قال».

بَينَ الخصومِ بشيءٍ؛ لأنّ الإصلاحَ غيرُ القضاءِ، و كيفَ يكونُ هذا التأويلُ مذهباً، و عُمَرُ نفسُهُ يقولُ: إنّي قضيتُ في الجَدِّ قَضايا مختلفةً كلَّها، لَم آلُ فيها عنِ الحقِّ، فإن أعِشْ إن شاءَ اللّهُ لَأقضينَّ فيه بقضاءٍ لا يَختلفُ فيه اثنانِ بَعدي؛ تَقضي بـهِ المرأةُ و هي قاعدةٌ علىٰ ذَيلِها.[١]

ذَكرَ ذلكَ أيّوبُ السِّجِستانيُّ[٢] و ابنُ عَونٍ عن محمّدِ بنِ سيرينَ، و هؤلاءِ بعُمَرَ أعرَفُ ممّن خَرَّجَ له العُذرَ.

و قالَ الجاحظُ: و قالَ[٣] إبراهيمُ: و قالَ أيضاً عُمَرُ: رُدُّوا الجهالاتِ إلَى السُّنَّةِ.[٤]

و لَعَمْري لَو رَدَّ المجهولَ إلى المعروفِ و الاختلافَ إلى الاجتماعِ[٥] كانَ[٦] أَولىٰ به، و مَتىٰ رَدَّ عُمَرُ الجهالاتِ إلَى السُّنّةِ و هو يَقضي في شيءٍ واحدٍ بمائةِ قضيّةٍ مختلفةٍ؟! و لَو كانَ ذلكَ عندَه جائزاً، و كانَ عندَ نفْسِه مأجوراً، لَما قالَ: أجرُؤكم علَى الجَدِّ أجرَؤُكم علَى النارِ.[٧] و هذا بَيِّنٌ مِن[٨] الكلامِ.

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّهُ حِراستَه ـ: و هذا القولُ الذي حَكيناه عن صديقِ المعتزلةِ أبي عثمانَ فيما حَكاه عن شَيخِه و رئيسِه إبراهيمَ النَّظّامِ طعنٌ ظاهرٌ علىٰ عُمَرَ

---

١. راجع: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٤٥ مع اختلاف في اللفظ.

٢. في «س»: «السَّخْتيانيّ».

٣. في «د، س»: «قال» بدون واو العطف.

٤. التعجّب، ص ٩٣؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ١٨٣. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٤٤٢؛ الاستذكار، ج ٥، ص ٤٧٦.

٥. هكذا في «د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «الإجماع».

٦. في «ألف»: «لكان».

٧. تقدّم تخريجه سابقاً.

٨. في «د» و المطبوع: «في».

بنِ الخطّابِ، و شهادةٌ عَلَيه بالجورِ في الأحكامِ، و قطعٌ مِنه علىٰ [1] أنّه كانَ مِن أهلِ العنادِ في الديانةِ، و أنّه لَم يَرعَها فيما صارَ إليهِ مِن اجتهادِ الرأيِ؛ أ لا تَرىٰ إلىٰ قولِه بَعدَ أن أَورَدَ مناقَضتَه في الكلامِ؛ كيفَ صَرَّحَ بعنادِه؟! فقالَ: و لَو [2] كانَ الاختلافُ في الأحكامِ و القولُ فيها بالرأيِ عندَ عُمَرَ جائزاً لَما قالَ: أجرَؤُكم علَى الجَدِّ أجرَؤكم علَى النارِ.

٢٠٦ فأبانَ بهذا [3] المقالِ عن اعتقادِه في عُمَرَ، و أنّه [4] إنّما أقدَمَ علَى القولِ بالرأيِ، و اختَلفَت أحكامُه فيه لِلدنيا و طلبِ الرئاسةِ، دونَ الدينِ الذي يُؤَمُّ به الثوابُ.

و قالَ الجاحظُ: قالَ [5] إبراهيمُ: و لَيسَ يُشبهُ رأيَه في الأحكامِ صنيعُه حينَ خالَفَ أُبيُّ بنُ كَعبٍ [6] عبدَ اللّهِ بنَ مسعودٍ [7] في الصلاةِ في ثوبٍ واحدٍ؛ لأنّه حينَ بَلَغَه ذلكَ خَرَجَ مُغضَباً حتّىٰ أسنَدَ ظَهْرَه إلىٰ حُجرةِ عائشةَ، و قالَ: اختلفَ رجلانِ مِن أصحابِ رسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله ممّن يؤخَذُ عنهُما، لا أَسمَعُ أحداً

---

١. في «ألف» و المطبوع: - «علىٰ».

٢. في «د، س» و المطبوع: «لو» بدون واو العطف.

٣. في المطبوع: «في هذا» بدل «بهذا».

٤. في «ألف»: «أنّه» بدون واو العطف. و في «س»: «و بأنّه». و في المطبوع: «بأنّه» بدون واو العطف.

٥. في «ألف، ب»: «و قال».

٦. «أبو المنذر أُبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد» من أصحاب الرسول صلى الله عليه و آله، شهد العقبة مع السبعين، و كان يكتب الوحي؛ و هو من الاثني عشر الذين أنكروا على أبي بكر، و آخى رسول اللّه صلى الله عليه و آله بينه و بين سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، شهد بدراً و العقبة الثانية. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٢، الرقم ١٥؛ رجال ابن داود، ص ٢١، الرقم ٤٨؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٤٩٨؛ الاستيعاب، ج ١، ص ٦٥ ـ ٦٧.

٧. «عبد اللّه بن مسعود بن غافل بن حبيب»، معروف من الأصحاب المهاجرين، شهد بدراً، و هاجر الهجرتين، و كان يوم اليرموك على النفل، روى أخباراً كثيرة. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٤٦١، الرقم ٨٧.

يختلفُ في الحكمِ بَعدَ مقامي هذا إلّا فعلتُ به و فعلتُ.

أ فَترىٰ أنّ عُمَرَ نَسِيَ اختلافَ قولِه في الأحكامِ، حتّىٰ أنكَرَ ما ظَهَرَ مِن الاختلافِ عن الرجلينِ؟ كَلّا، و لكنّه كانَ يُناقِضُ و يَخبِطُ خَبْطَ عَشْواءَ.[١]

قالَ الجاحظُ: و قالَ إبراهيمُ: و هذه أيضاً كانَت سبيل أبي بكرٍ؛ لأنّهُ سُئلَ عن قولِ اللّهِ عزَّ و جلَّ: ﴿وَ فاكِهَةً وَ أَبًّا﴾[٢]، فقالَ: أيُّ[٣] سماءٍ تُظِلُّني، أَمْ أيُّ أرضٍ تُقِلُّني، أَم أينَ أذهَبُ، أَم كيفَ أصنَعُ إذا قلتُ في آيةٍ مِن كتابِ اللّهِ[٤] بغيرِ ما أرادَ اللّهُ عزَّ و جلَّ؟ أمّا الفاكهةُ فنَعرِفُها، و أمّا الأبُّ فاللّهُ أَعلَمُ به.[٥]

ثُمّ سُئلَ عنِ الكَلالةِ، فقالَ: أقولُ فيها برَأيي؛ فإن كانَ صواباً فمِنَ اللّهِ عزَّ و جلَّ، و إن كانَ خَطأً فمِن قِبَلي: الكلالةُ ما دونَ الوالدِ و الولدِ[٦].

قالَ إبراهيمُ: فقولُهُ[٧] هاهُنا خلافُ قولِه هناكَ؛ فكيفَ يَجوزُ لصاحبِ الحُكمِ في الأموالِ و في حقوقِ المسلمينَ برأيٍ لا يَدري صاحبُه لعلّهُ فيهِ مُخطِئٌ؟! فإنِ استجازَ القولَ فيها؛ لأنّ ذلكَ كانَ جُهدَ رأيِه، فليُجزِ الاجتهادَ في الآيةِ التي سُئلَ عنها. و مَن استعظَمَ القولَ بالرأيِ ذلكَ الاستعظامَ لَم يُقدِمْ علَى القولِ بالرأيِ هذا الإقدامَ.

---

١. عَشا عن الشيء يَعْشو: ضَعُفَ بصرُه عنه. و خَبَطَهُ خَبْطَ عشواءَ: لم يتعمّدْهُ. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٥٧ (عشو).

٢. عبس (٨٠): ٣١.

٣. في «ألف، ب، د»: «أيّة».

٤. في «ألف»: «كتابه» بدل «آية من كتاب اللّه».

٥. الإرشاد، ج ١، ص ٢٠٠؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٣٥٧. فتح الباري، ج ٦، ص ٢١٢؛ و ج ١٣، ص ٢٢٩؛ تأويل مختلف الحديث، ص ٢٦؛ كنز العمّال، ج ٢، ص ٣٢٧، ح ٤١٤٩.

٦. في «د، س»: «الولد و الوالدين» بدل «الوالد و الولد». و راجع: المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٠٢؛ تخريج الأحاديث و الآثار، ج ١، ص ٢٩١.

٧. في «د، س» و المطبوع: «و قوله».

٢٠٧ قالَ الجاحظُ: و قالَ إبراهيمُ: و إنّي[١] لَأَعجَبُ مِن قولِ عُمَرَ: إنّي لَأستَحي مِن اللّهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ أن أُخالفَ أبا بكرٍ[٢]؛ فإن كانَ عُمَرُ إنّما تابَعَه لأنَّ خلافَه لا يَجوزَ، فقَد خالَفَه في الجَدِّ مائةَ مرّةٍ و في أهلِ الرِّدَّةِ[٣] و في أُمورٍ كثيرةٍ، و إن كانَ لَم يَقُلْ ذلكَ لأنّ أبا بكرٍ لا يُخطئُ، و لكنّه كانَ استبانَ له بَعدُ أنّ الحقَّ ما قالَ أبو بكرٍ في الكلالةِ، فإن كانَ ذلكَ كذلكَ، فما وجهُ قولِه: إنّي لَأستَحي مِن اللّه ـ عزَّ و جلَّ ـ أن أُخالفَ أبا بكرٍ؟ و هذا قولٌ لَو قالَ به[٤] أبعدُ الناسِ كانَ عليه الإقرارُ به علىٰ أنَّ أبا بكرٍ لَم يَعزِمْ علىٰ ذلكَ القولِ، و قد تبرَّأَ إليهم منه.

قالَ الجاحظُ: و قالَ إبراهيمُ[٥]: و كذلكَ كانَ ابنُ مسعودٍ ـ يعني في المناقَضةِ و القولِ بالباطلِ في الدينِ ـ؛ أ لا تَراهُ قالَ في حديثِ بَرْوَعَ[٦] ابنةِ واشقٍ[٧]: «أقولُ فيها برَأيي؛ فإن كانَ خطأً فمِنّي، و إن كانَ صواباً فمِن اللّهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ: لها صدقةُ

---

١. في المطبوع: «و إنّني».

٢. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٢٤؛ المصنّف للصنعاني، ج ١٠، ص ٣٠٤؛ كنز العمّال، ج ١١، ص ٧٩، ح ٣٠٦٩١.

٣. الارتداد و الرِّدَّة: الرجوع في الطريق الذي جاء منه؛ لكن الردّة تختصّ بالكفر، و الارتداد يستعمل فيه و في غيره. راجع: المفردات للراغب، ص ٣٤٨ (ردد).

٤. في «ألف»: «قاله» بدل «قال به».

٥. في «د، س»: - «و قال إبراهيم».

٦. «بَـرْوَع»: اسـم امـرأة. قـال ابـن مـنظور فـي لسـان العرب، ج ٨، ص ٨ (بـرع): «و أصـحاب الحديث يقولونه بكسر الباء، و هو خطأ، و الصواب الفتح؛ لأنّه ليس في الكلام فِعْوَل إلّا خِرْوَع و عِنْوَد اسم وادٍ».

٧. في المطبوع: «واسق» بالسين المهملة. و الظاهر من مطالعة الكتب و المآخذ المربوطة أنّ الصحيحَ الشينُ المعجمة، و هي امرأة من بني رؤاس من بني عامر بن رؤاس بن صعصعة. راجع: المصنّف للصنعاني، ج ٦، ص ٢٩٤؛ الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٤١٣؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٨ (برع).

نسائِها، لا[١] وَكْسَ[٢] و لا شَطَطَ[٣]».[٤]

و هذا هو الحكمُ بالظنِّ، و القضاءُ بالشُّبهةِ، و إذا كانتِ الشهادةُ بالظنِّ حراماً فالحُكمُ بالظنِّ أعظَمُ.

قالَ إبراهيمُ: و لَو أنَّ ابنَ مسعودٍ أخَذَ نَفْسَه بما أدّبَ به غيرَه حيثُ يقولُ: «الحلالُ بَيِّنٌ، و الحرامُ بيِّنٌ، فدَعْ ما يُريبُكَ إلىٰ ما لا يُريبُكَ». و استَعملَ هذا الأدبَ، لَم[٥] يَقُل في الأحكامِ ـ و هوَ رجلٌ مقلِّدٌ ـ: «أقولُ فيها برَأيي؛ فإن أصبتُ فمِن اللّهِ، و إن أخطأتُ فمِن نَفْسي».

و هذا كلامٌ فاسدٌ؛ لأنّه لا يكونُ عملٌ واحدٌ؛ و اجتهادٌ واحدٌ إذا وافَقَ الحقَّ كانَ مِن اللّهِ، و إذا وافَقَ الباطلَ كانَ مِن عندِ غيرِ اللّهِ، و هوَ في الوجهَينِ[٦] جميعاً شيءٌ واحدٌ.

و قالَ[٧] إبراهيمُ: و لَو كانَ ابنُ مسعودٍ بَدَّلَ نظرَه في الفُتيا بنظرِه في الشَّقيِّ كيفَ شَقِيَ و السعيدِ كيفَ سَعِدَ، حتّى لا يَفحُشَ قولُه علَى اللّهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ فيما دانَ به في ذلكَ، و لا يَشتدَّ غلطُه، كانَ أَولىٰ به.

قالَ: و كانَ يَزعُمُ أنّ مُرتكبَ الكبيرةِ لا مؤمنٌ و لا كافرٌ و لا فاسقٌ[٨] و لا منافقٌ. ٢٠٨

---

١. في المطبوع: «ولا».

٢. «الوَكْسُ»: النقص. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٥٧ (وكس).

٣. «الشَّطَطُ»: الزيادة، و الجور. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣٣٤ (شطط).

٤. مسند أحمد، ج ١، ص ٤٤٧؛ و ج ٤، ص ٢٨٠؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٦٩، ح ٢١١٤؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٠٦.

٥. في «د»: «و لم».

٦. في «ألف»: «الجهتين».

٧. في «ألف، ب»: «قال» بدون واو العطف.

٨. في «د» و المطبوع: «ولا فاسق ولا كافر» بدل «ولا كافر ولا فاسق».

و بقولِه قالَ سفيانُ الثوريُّ و غيرُه[١]، و هُم مِن[٢] الشكّيّةِ.

قالَ إبراهيمُ: و زَعَمَ ابنُ مسعودٍ أنّه رأى القمرَ قد انشَقَّ لرسولِ اللّه صلى اللّه عليه و آله. قالَ إبراهيمُ: و هذا مِن الكَذِبِ الذي لا خَفاءَ به؛ لأنَّ اللّهَ تعالىٰ لَم يَشُقَّ له القمرَ[٣] وَحدَه، و إنّما شَقَّه آيةً للعالَمينَ، و حُجّةً لسيّدِ المُرسَلينَ، و مَزْجَرَةً للعبادِ، و بُرهاناً في جميعِ البلادِ، فكيفَ لَم يَعرفْ ذلكَ العامّةُ، و لَم يُؤرِّخِ الناسُ[٤] بذلكَ العامِّ[٥]، و لَم يَذكُرْه شاعرٌ، و لَم يُسلِمْ عندَه كافرٌ، و لَم يَحتَجَّ به مُسلِمٌ علىٰ مُلحدٍ فيما سَلَفَ؟! و هذا بابٌ يَستَوي في معرفتِه العامّةُ و الخاصّةُ.[٦]

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّه عِزَّه ـ: فتأمَّلوا ـ وَفَّقكمُ اللّهُ ـ هذا الكلامَ و حَصِّلوا ما فيه؛ فإنّ أبا عثمانَ قد أفصَحَ في الحكايةِ عن شَيخِه النَّظّامِ صريحَ الطعنِ علىٰ أبي بكرٍ و عُمَرَ و عبدِ اللّهِ بنِ مسعودٍ، ثُمّ زادَ عبدُ اللّهِ في الذمِّ[٧] بأن كذَّبَه فيما يَحكيهِ مِن مشاهَدةِ المُعْجِزِ[٨] لرسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله علىٰ ما وَصَفَه به مِن الحُكمِ في الدينِ بالرأيِ و تَناقُضِ قولِه في ذلكَ؛ تَعرَّفوا بفَهمِ ما ذَكرناه خُبثَ باطنِ هذا الرجُلِ، و هو سيّدُ أهلِ الاعتزالِ، و به فَخَرَتِ المعتزلةُ، و ضربت به و بأبي الهُذَيلِ الأمثالُ، فقالَ قائلُهم عندَ موتِه: ذَهَبَ الكلامُ؛ خَرِفَ أبو الهُذَيلِ، و ماتَ النظّامُ. و إذا انضافَ إلىٰ نظرِكم فيما سَلَفَ نظرُكم فيما يَأتي بَعدُ مِن مَقالِ هذا الرجُلِ

---

١. في «ألف، ب»: «و غيرهم».

٢. في «د»: «أهل». و في «ب، س»: – «من».

٣. في «ألف، ب»: «القمر له» بدل «له القمر».

٤. في «د»: + «في جميع البلاد».

٥. في «س»: + «في جيمع البلاد».

٦. في «د» و المطبوع: «الخاصّة و العامّة» بدل «العامّة و الخاصّة».

٧. في «د»: – «في الذمّ».

٨. في «ألف»: «المعجزات».

و إخوانِه مِن أهلِ الاعتزالِ تَحقّقتم فيهم[١] ما ذَكرناه.

قالَ الجاحظُ: قالَ[٢] إبراهيمُ: و كإقدامِ عبدِ اللّٰهِ علىٰ حذفِ سورتَينِ مِن كتابِ اللّٰهِ عزَّ و جلَّ، فهَبْهُ لَم يَشهَدْ قراءَةَ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله بِهما[٣]، أ فَما عَلِمَ بعجيبِ تأليفِهما، و أنّهما علىٰ نظْمِ سائرِ القرآنِ المُعجزِ للبُلغاءِ أنْ يَنْظِموا نظْمَه و أن يُحسِنوا تأليفَه[٤] أنّهما[٥] مِن القرآنِ؟ و احسِبْهُ جَهِلَ ذلكَ كلَّه؛ كيفَ لَم يُصدِّقْ جماعة الأُمّةِ أنّهما مِن القرآنِ؟!

قالَ: و ما زالَ ـ يَعني[٦] عبدَ اللّٰهِ ـ يُطْبِقُ[٧] في الركوعِ حتّىٰ ماتَ، و أخَذَ ذلكَ عنهُ ٢٠٩
بعضُ أصحابِهِ و أحسِبهُ لَم يَشهَدِ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله فَعَلَ خِلافَ ذلكَ، و كانَ غائباً؛ كيفَ لَم يُقنِعْه اجتماعُهم[٨] علىٰ نَسخِ[٩] ذلكَ؟! و كيفَ[١٠] لَم يَستوحِشْ مِن خِلافِهم و هو في ذلكَ الرأيِ غريبٌ وحيدٌ؟!

قالَ: و عابَ عثمانَ لَمّا[١١] بَلَغَه أنّه صلّىٰ بِمِنىٰ أربعاً، و قالَ فيه قولاً شديداً[١٢]،

---

١. في «د، س»: «فيه».
٢. في «د، س»: «و قال».
٣. في المطبوع: «لهما».
٤. في المطبوع: + «على».
٥. في «ألف»: «و أنّهما».
٦. في «ب»: «يفتي».
٧. في «ب»: «مطبق». و في حاشية «ب»: «بالتطبيق».
٨. في المطبوع: «إجماعهم».
٩. في «ألف» و المطبوع: «فسخ».
١٠. في «ب»: «و كان».
١١. في «د» و المطبوع: «حين».
١٢. في «ألف، د»: «سديداً» بالسين المهملة.

ثُمّ قامَ فتقدَّمَ، فكانَ أوّلَ صلاةٍ صلّاها أربعاً. فقيلَ لهُ في ذلكَ، فقال: الخلافُ شرٌّ.[١]

فكيفَ يكونُ هذا عُذرَه. و قد عَمِلَ بالفُرقةِ في أُمورٍ كثيرةٍ عظيمةٍ، و خالَفَ الأُمّةَ بأسْرِها؟! و كيفَ يكونُ الخلافُ علَى المعصيةِ معصيةً؟!

قالَ[٢] إبراهيمُ: و رأىٰ عبدُ اللّهِ ناساً[٣] مِن الزُّطِّ، فقال: هؤلاءِ أشبهُ مَن رأيتُ بالجِنِّ ليلةَ الجِنِّ، ذَكرَ ذلكَ عنهُ مَن لا يُتَّهَمُ عَلَيه و لا علىٰ غيرِه جماعةٌ منهُم سليمانُ التَّيميُّ[٤] عن أبي عثمانَ النَّهديِّ.[٥]

و قالَ عَلقَمةُ: قُلتُ لابنِ مسعودٍ: كنتُ مَعَ رَسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله ليلةَ الجِنِّ، فقالَ: ما شَهِدَها منّا أحدٌ.[٦]

ذَكرَ ذلكَ أيضاً عنه مَن لا يُتَّهَمُ عَلَيه و لا علىٰ غيرِه جَماعةٌ منهم داودُ عن الشَّعْبيِّ عن عَلقَمةَ.

قالَ إبراهيمُ: و سألَه عُمَرُ عن شيءٍ مِن الصَّرفِ، فقالَ: لا بأسَ به. فقالَ عُمَرُ:

---

١. راجع: اختلاف الحديث للشافعي، ص ٤٩٢؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٣٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ١٤٤.

٢. في «د، س»: «و قال».

٣. في المطبوع: «أُناساً».

٤. في المطبوع: «التميمي». و اختلف ضبطه في مصادر الفريقين، و الأولى فيه ما أثبتناه، و يؤيّده جميع النسخ التي قوبلت، و هو و ابنه معتمر بن سليمان التيمي معروف في أسانيد العامّة، و كلاهما يروي عن أبي عثمان النهدي. راجع: ثواب الأعمال، ص ٧٦ و ٧٧؛ معرفة الثقات، ج ٢، ص ٢٨٦، الرقم ١٧٥٥؛ الجرح و التعديل، ج ١، ص ١٤٢، الرقم ٣٢؛ و ج ٤، ص ١٢٤، الرقم ٥٣٩؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٥١، الرقم ٦٨٥.

٥. «أبو عثمان النهدي عبد الرحمٰن»، أدرك الجاهليّة، و أسلم على عهد عمر، و أدّى إليه الصدقات، و غزا في عهد عمر، و مات سنة خمس و تسعين و هو ابن ثلاثين و مائة سنة. راجع: مشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٩، الرقم ٧٣٤.

٦. تأويل مختلف الحديث، ص ٢٧؛ المحصول للرازي، ج ٤، ص ٣٣٥.

قد كَرِهتُه. فقالَ: يا أميرَ المؤمنينَ، و أنا أيضاً قد كَرِهتُه إذ[١] كَرِهتَه.[٢]

فرَجَعَ عن قولِه بغيرِ نظرٍ و لا تأمُّلٍ.

و هذا ابنُ مسعودٍ رُكنٌ مِن أركانِكم ـ يَعني فقهاءَ العامّةِ ـ و إمامٌ مِن أئمّتِكم، و هو مِن أفاضِلِ مَن قالَ في الفُتيا، فما ظَنُّكَ فيمن[٣] دونَه؟ فكيفَ يكونُ[٤] هؤلاءِ حجّةً عَلَينا و يَلزَمُنا لهم طاعةٌ، علىٰ أنّا لَم نَبلُغْ مِن القولِ فيهم ما قالَ بعضُهم في بعضٍ؟!

قالَ الجاحظُ: قالَ إبراهيمُ: و رَوَيتم عن إسماعيلِ عنِ الشَّعْبيِّ: أنّ قوماً سَأَلوا زَيدَ بنَ ثابتٍ عن شيءٍ، فأفتاهم فكتَبوه، فقالَ: و ما يُدريكم؛ لعَلّي قد أخطأتُ، و إنّما اجتهَدتُ لكم بِرَأيي.

و رَوَيتم عن المُغِيرةِ، عن إبراهيمَ: أنّ عُمَرَ بنَ الخطّابِ قضىٰ بقضاءٍ، فقالَ له رجلٌ: أصَبتَ ـ و اللّهِ ـ يا أميرَ المؤمنينَ. فقالَ: و ما يُدريكَ أنّي[٥] أصبتُ؟ وَ اللّهِ، ما يَدري عُمَرُ: أ أصابَ أَم أخطَأَ؟ ٢١٠

و رَوَيتم عن سُفيانَ الثَّوريِّ، عن عاصمٍ، عنِ الشَّعبيِّ، عن ابنِ عبّاسٍ، أنّه قالَ: رُبَّما[٦] أنهاكُم[٧] عن أشياءَ لَعلَّها لَيسَ بها بأسٌ، و آمُرُكم[٨] بأشياءَ لعَلَّ بها بأساً.[٩]

---

١. في «ألف»: «إذا». و في المطبوع: «إذ كرهته أنت».

٢. الفصول للجصّاص، ج ٤، ص ٢٨٤؛ المحصول للرازي، ج ٤، ص ٣٣٦.

٣. في «د، س»: «بمن».

٤. في «د، س»: + «قول».

٥. في «د، س»: «أنّني».

٦. في «ألف، ب»: «إنّما».

٧. في «ب، د، س»: «ننهاكم».

٨. في «د»: «و نأمركم». و في «س»: «فنأمركم».

٩. في «ألف، ب»: - «و آمركم بأشياء لعلّ بها بأساً».

و رَويتم عن عُمَرَ و عن طاوُسٍ: أنّ ابنَ عُمَرَ سُئلَ عن شيءٍ، فقالَ: لا أدري؛ فإن شئتَ أخبرتُكَ بالظنِّ.

قالَ[١] إبراهيمُ: فقَد[٢] أَقرَّ القومُ علىٰ أنفسِهم أنّهم بالظنِّ كانوا يُريقونَ الدماءَ، و بالظنِّ[٣] يُبيحونَ الفروجَ، و بالظنِّ يَحكمونَ في الأموالِ، و بالظنِّ يوجِبونَ العباداتِ، و قد نهَى اللّٰهُ ـ عزَّ و جلَّ ـ العبادَ أن يَحكُموا بالظنِّ و يَشهدوا به؛ فقالَ تَعالىٰ: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ﴾[٤]، و أمرَ بالعِلمِ و اليقينِ، فخالفَ القومُ ذلكَ[٥]، و عَلِموا أنّ الناسَ لهم مُنقادونَ، و أنّهم ما قالوا مِن شيءٍ فهو حتمٌ لا مَرَدَّ له.

قالَ إبراهيمُ: و إذا كان هذا المذهبُ موجوداً في الأكابرِ و الأصاغرِ مِن السَّلَفِ فما ظنُّكَ بالتابعينَ، ثُمّ ما ظنُّكَ بالفِرَقِ التي بَينَهم؟ و إذا كانَ هذا ما أقَرّوا به علىٰ أنفسِهم فما لَم يُقِرّوا به و رَأَوا سَتْرَه أكثرُ.

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰه عِزَّه ـ: و قد أدخلَ إبراهيمُ النظّامُ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام في جُملةِ مَن ذَكرْنا قولَه فيه، و نَظَمَه معهم[٦] في مَعايبِ الأقوالِ؛ عناداً منه له عليه السلام و عصبيّةً، لَم يَلجَأْ فيها إلىٰ شُبهةٍ؛ بَلِ اعتَمَدَ في نُصرتِها علَى البَهتِ و اللِّجاجِ، و ظَنَّ الجاحظُ و إخوانُه مِن أهلِ الاعتزالِ أنّ إبراهيمَ قد أخَذَ بِطائلٍ في[٧] ذلكَ، و سَوّىٰ بَينَ القومِ في الحُكمِ عليهم بموجِبِ الضَّلالِ، و لَيسَ الأمرُ كما ظَنُّوه في

---

١. في «د، س»: «فقال».

٢. في «د، س»: «قد» بدون الفاء.

٣. في المطبوع: + «كانوا».

٤. الزخرف (٤٣): ٨٦.

٥. في «د، س»: + «و عملوا بالظنّ».

٦. في «د، س»: «معه».

٧. في المطبوع: «من».

استِواءِ الأحوالِ؛ لكنّه مستمِرٌّ في القولِ منهم و الاعتقادِ، دونَ الحُجّةِ الموجِبةِ للاتّفاقِ.

و الدليلُ علىٰ ذلكَ: أنّ الذي حَكىٰ عن النظّامِ عمّن ذَكرناهُ متّفَقٌ عَلَيه عندَ جماعةِ أهلِ الإسلامِ، لا يَتَنَازَعُ[1] فيه اثنانِ مِن نَقَلَةِ الآثارِ، فالطاعِنونَ[2] علَى القومِ ٢١١
ينقُلونَه[3] للحجّةِ عليهم في ارتِكابِ الضلالِ، و المُتَوَلّونَ لهم يَنقُلونَه[4] علىٰ وجهِ المدحِ لهم بالاجتهادِ في الأحكامِ، و يَجعلونَه[5] أصلاً لمَذاهبِهم[6] في تَسويغِ الاختلافِ، و مَن أبَى الاجتهادَ و القياسَ مِن القائلينَ بسلامةِ القومِ يَنقُلُه عنهم علىٰ وجهِ الصُّلحِ في الأحكامِ و القولِ بمدلولِ الخطابِ و اختلافِ وُجوهِه[7] و احتمالِه في اللسانِ، فلَيسَ في الأُمّةِ إلّا مَن يَشهَدُ بصحّةِ ذلكَ علىٰ ما حَكاه إبراهيمُ و غَيرُه مِن أصحابِ المَقالاتِ.

و الذي حَكاه عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام مِن اختلافِ الأقوالِ و إظهارِ القولِ بالرأيِ شيءٌ تفرَّدَ به فريقٌ و أباه فريقٌ، و ادَّعَته شيعةُ أبي بكرٍ و عُمَرَ و عثمانَ، و أنكَرَته[8] شيعةُ عليٍّ[9] أميرِ المؤمنينَ[10] عليه السلام كافّةً، و أطبَقوا علىٰ رَدِّه و تكذيبِ[11] الرُّواةِ له، و أجمَعَت ذرِّيَّتُه و عترتُه عليهم السلام علىٰ إنكارِ ذلكَ

---

١. في «ب» و المطبوع: «لا ينازع».
٢. في «د، س»: «و الطاعنون».
٣. في «د»: «ينقلون». و في المطبوع: «ينقونه».
٤. في المطبوع: «ينقونه».
٥. في «د»: «و يحصلونه».
٦. في «د»: «لمذهبهم».
٧. في «ب»: «وجهه».
٨. في «ألف»: «و أنكر».
٩. في «د، س»: – «عليّ».
١٠. في «ألف، ب»: – «أمير المؤمنين».
١١. في «ب»: «بتكذيب» بدل «و تكذيب».

و إبطالِه؛ فكيفَ يكونُ المختلَفُ فيه نظيرَ المتّفَقِ عَلَيه؟! أم كيفَ يتساوَى الحُكمانِ في ذلكَ و القولُ فيه على ما وَصفناهُ؟! مَعَ أنّ الإجماعَ مِن فِرَقِ أهلِ الخلافِ و مِن ذرِّيّةِ أميرِ المؤمنينَ عليهم السلام و شيعتِه على نقيضِ ما تفرَّدَ به شيعةُ عثمانَ مِن الحكايةِ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في اختلافِ الأحكام، و قد نَقَلَ ذلكَ عدوُّ عليٍّ عليه السلام كما نَقَلَه وليُّه، فكانَت الحُجّةُ به دامغةً لأهلِ الخِلافِ.

مِن ذلكَ إجماعُ الخاصِّ و العامِّ عن النَّبِيِّ صلى اللّه عليه و آله أنّه قالَ: «عَلِيٌّ أقضاكم».[1]

و أقضَى القومِ لا يَختلفُ قولُه في الأحكامِ.

و قالَ النَّبِيُّ[2] صلى اللّه عليه و آله: «عَلِيٌّ مَعَ الحَقِّ، وَ الحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ، يَدورُ حَيثُما دارَ».[3]

و مَن كانَ الحقُّ مَعَه بشهادةِ الرسولِ[4] صلى اللّه عليه و آله لَم يَرتَكِبِ الضلالَ.

و قولُ أميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام: «بَعَثَني رَسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله إلَى اليَمَنِ قاضياً بَينَ أهلِه. فقُلتُ له[5]: أ تَبعَثُ بي[6] و أنا شابٌّ و لا عِلمَ لي بكثيرٍ مِن

---

١. الكافي، ج ١٤، ص ٦٩٤، ضمن ح ١٤٦٦١؛ الخصال، ج ٢، ص ٥٥١، ضمن ح ٣٠؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٨٣، ضمن ح ٩. المفردات للراغب، ص ٤٠٧ (قضى)؛ نهج الإيمان لابن جبر، ص ٣٠١.

٢. في «د، س»: - «النبيّ».

٣. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٧٦؛ المناقب لابن مردويه، ص ١١٥؛ نهج الإيمان لابن جبر، ص ١٨٧.

٤. في المطبوع: «رسول اللّه» بدل «الرسول».

٥. في «د، س»: «يا رسول اللّه» بدل «له».

٦. في المطبوع: «تبعثني» بدل «تبعث بي».

٢١٢ القَضاءِ؟ فضَرَبَ بيَدِه علىٰ صَدري و قالَ: اللّٰهُمَّ اهْدِ قَلبَه، و ثَبِّتْ لِسانَه! فما شَكَكتُ في قَضاءٍ بَينَ اثنَينِ».[١]

و هذا القولُ يُضادُّ الحكايةَ عنه أنّه كانَ يقولُ بالرأيِ؛ لأنّ القولَ بالرأيِ يوجِبُ الشكَّ في الأحكامِ، و قد نَفىٰ عن نفسِه عليه السلام ذلكَ؛ فكيفَ[٢] يُثبِته مَعَ النفيِ له لَو لا البَهتُ و العنادُ؟!

و هذه أخبارٌ قد سَلَّمَها العدوُّ، و نَقَلها علىٰ ما ذَكرناه، و إنّما يَتَأوَّلُها مَن فارَقَنا في العَقدِ علىٰ مَدلولِها، و يَختصُّ[٣] بها شيئاً دونَ شيءٍ، أو زماناً دونَ زمانٍ، و ذلكَ باطلٌ؛ لظاهِرِ[٤] عُمومِها، و ما تَقتَضيهِ[٥] حقائقُها في مَعانيها مِن كونِها مدحاً علَى الأوصافِ التي هي علَيها عندَ مَن عَرَفَ اللسانَ، و لَيسَ لِخُصومِنا أخبارٌ تَنفي ما حَكاهُ إبراهيمُ عن أئمّتِهم مِن الاختلافِ؛ بَل الإجماعُ علىٰ صحّةِ ذلكَ عليهم حاصلٌ حَسَبَ ما قَدَّمناه.

علىٰ أنّ أكثرَ ما حَكاه إبراهيمُ عن أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام يُمكنُ مساهَلَتُه في بابِه، و تسليمُه له علىٰ وجهِ النظرِ دونَ التديّنِ[٦]، و حَمْلُه مَعَ ذلكَ علىٰ خِلافِ ما توهَّمَه مِن القولِ بالاجتهادِ؛ و لأنّا نذهبُ فيه إن سلَّمناه مذهبَ التقيّةِ

---

١. مسند أحمد، ج ١، ص ١٣٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٨٧ و ١٤١؛ مسند أبي داود الطيالسي، ص ١٦؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٢٦٨، و في كلّها مع اختلاف في اللفظ.

٢. في «ألف، ب»: «و كيف».

٣. في «ألف»: «و يخصّ».

٤. في «ألف»: «لإظهار». و في «ب»: «لظهور».

٥. في «ب، د، س»: «يقتضيه».

٦. في «د»: «التدوين».

و الاستصلاحِ و التأليفِ و المُداراةِ، و هذا أصلٌ نَدينُ به و نَعتَقِدُه، و لَيسَ لِخُصومِنا مِثلُه يَلجأونَ إلَيه في الخروجِ مِن الشَّناعاتِ.

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰه حِراستَه ـ: و قد أورَدَ الجاحظُ الأخبارَ التي ذَكَرناها، و اعتَمَدنا علَيها في بُطلانِ ما أضافَه إبراهيمُ إلىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام مِن القولِ بالرأيِ، و لَم يَعمَل فيها شيئاً؛ بل خَلَطَ في الكلامِ علَيها، و صارَ إلَى الهَذَيانِ[١]. و قد ذَكَرَ عنّا أيضاً[٢] عُمدةً، و أضربَ[٣] عنِ الكلامِ علَيها جانباً للعجزِ و الاضطرارِ، و هي[٤] أنّ العقولَ عندَنا توجِبُ[٥] عصمةَ الإمامِ، و الدليلُ القاهرُ قائمٌ علىٰ إمامةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، و لَيسَ يَجوزُ أن يَعتَريَ الشكُّ في الدينِ أهلَ العصمةِ في الأديانِ، و لا أن يَقَعَ الضلالُ مِن الإمامِ السيّدِ الذي هو أفضلُ ٢١٣
الأنامِ، و هذا يُسقِطُ ما حَكاهُ القومُ و اعتَمَدوه ممّا جاءَت به الأخبارُ[٦].

و لَيسَ فيمن خالَفَنا أحدٌ يَدَّعي العصمةَ لأئمّتِه، و لا لأحدٍ منهم و لا لِصحابيٍّ و لا لتابعيٍّ[٧] بإحسانٍ، فنُسَلِّمُ ممّا حَكاهُ إبراهيمُ عنهم و حَكَمَ به عليهم مِن الضلالِ في الدينِ و العنادِ. و قدِ استقصيتُ القولَ في إقرارِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام أحكامَ القومِ؛ للتقيّةِ و الاستصلاحِ، و بيَّنتُ وجوهَ ذلكَ، و أوردتُ الزياداتِ فيه و المسائلَ

---

١. «الهَذَيان»: كلام غير معقول، و الباطل، و الذي لا فائدة فيه. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٦٠ (هذي).

٢. في «ألف، ب»: «أيضاً عنّا» بدل «عنّا أيضاً».

٣. في «د»: «و انصرف».

٤. في «ألف»: «و ذلك».

٥. في «د»: «يوجب». و في «س» على الوجهين.

٦. في «د، س»: «الآحاد».

٧. في «ألف، د»: «تابعيّ».

و الجواباتِ في كتابيَ المعروفِ بـ«تقريرِ الأحكامِ»، فأغني[١] عن إعادَتِه هاهُنا.

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: و قد عَلِمَ إبراهيمُ أنّ الذي أرادَ به التسويةَ بَينَ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام و بَينَ القومِ لا يَتِمُّ له عندَ أهلِ النظرِ و الحِجاجِ، فاعتمدَ[٢] علَى السبِّ المحضِ لأميرِ المؤمنينَ عليه السلام و الغَميزةِ فيهِ بمجرّدِ أقوالِ الرجالِ، فقالَ: و قد اختلفَ قولُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام في أُمّهاتِ الأولادِ؛ فقالَ بشيءٍ، ثُمّ رَجَعَ عنه.

و حَكىٰ عن عَبيدةَ السَّلْمانيِّ أنّهُ[٣] قالَ: سألتُ عَليّاً عليه السلام عن بَيعِ أُمَّهاتِ الأَولاد، فقالَ: «كانَ رأيي و رأيُ عُمَرَ أنْ لَا يُبَعْنَ، و أنا الآنَ أرى أنْ يُبَعْنَ».

فقُلتُ له: رأيُكَ مَعَ رأيِ عُمَرَ أَحَبُّ إلَينا مِن رأيِكَ وَحدَكَ.[٤]

قالَ الشيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ: و هذا خبرٌ قد أَطبقَ الفقهاءُ و نُقّادُ الآثارِ علىٰ بُطلانِه، و مَن صَحَّحَه منهم فلَم يَثِقْ بهذه الحكايةِ مِن عَبيدةَ، و قالَ: تخرَّصَها و تَحَمَّلَ[٥] الكَذِبَ فيما ادَّعىٰ؛ لأنَّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ أعظمَ في نفوسِ المهاجرينَ و الأنصارِ مِن أن يُقْدِموا عَلَيه في حُكمٍ حَكَمَ به هذا الإقدامَ، فكيفَ بعَبيدةَ مَعَ صِغَرِ سِنِّه في الحالِ و ضَعَةِ قَدْرِه، و لم يَكُن عَبيدةُ و لا أضرابُه في الذينَ[٦] يَتَجاسَرونَ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام بهذا المقالِ.

---

١. في «ألف»: «و أغني».

٢. في «ب»: «و اعتمد».

٣. في «د»: «بأنّه».

٤. الانتصار، ص ٣٨٦؛ الإيضاح، ص ٥١٩. مغني المحتاج، ج ٤، ص ٥٤٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٤٨؛ المصنّف للصنعاني، ج ٧، ص ٢٩١، ح ١٣٢٢٤.

٥. في «ب» و المطبوع: «و عمل».

٦. في «د، س»: «ممّن» بدل «في الذين».

و جُملةُ الأمرِ: أنّه لَو كانَ عَبيدةُ صادقاً لَما أخَلَّ ذلكَ بما ذَكرناه مِن عصمةِ أميرِ
٢١٤ المؤمنينَ عليه السلام؛ مِن قِبَلِ أنّه كانَ رأيُه في أيّامِ عُمَرَ أنْ لا يُخالفَه في الفُتيا خوفاً مِن انتشارِ الكلمةِ و وقوعِ الفَسادِ، و ذلكَ هو الذي توجِبُه الحكمةُ في تدبيرِ الدينِ و استصلاحِ الأنامِ، فلمّا أفضَى الأمرُ إليه زالَ ما كانَ يَخافُه فيما سَلَفَ مِن إظهارِ الخِلافِ، فحَكَمَ[1] بما لَم يَزَلْ يعتقِدُه مِن جوازِ بَيعِ أُمّهاتِ الأولادِ؛ كما[2] رأىٰ رسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله في عامِ الحُدَيبيَةِ إمضاءَ أحكامِ الكفّارِ و الكفِّ عن الحربِ لهم و الجهادِ، ثُمّ زالتِ العلّةُ الموجِبةُ لذلكَ في عامِ الفتحِ، فرأىٰ حربَهم و جهادَهم و خِلافَ ما كانَ رآهُ قَبلُ مِن الأحكامِ.

فأمّا اعتراضُ عَبيدةَ قولَه بالردِّ، فذلكَ نظيرُ ردِّ الخوارجِ عَلَيه في التحكيمِ، و حربِ طلحةَ و الزُّبيرِ و معاويةَ و أهلِ الشامِ له، و لَم يُخِلَّ ذلكَ بكمالِ عصمتِه عليه السلام، كما لَم يَقدَحْ خِلافُ المشركينَ لِرسولِ اللّه صلى اللّه عليه و آله و ردُّهم عَلَيه و حربُهم له في نبوّتِه و عصمتِه. و مَن اعتمدَ علىٰ ما اعتمدَ عَلَيه الجاحظُ و أُستاذُه و أشياعُهما في هذا البابِ فقَد وَضَحَ جَهلُه و بانَ عَجزُه.

ثُمّ قالَ الجاحظُ: و قالَ[3] إبراهيمُ: و قد قَضىٰ ـ يَعني أميرَ المؤمنينَ عليه السلام ـ في الحدِّ بِقَضايا مختلفةٍ، و هذا تَخَرُّصٌ[4] لا خَفاءَ به[5]؛ لأنّه لا يُحفَظُ عنه في الحدِّ إلّا قولٌ واحدٌ، و لَم يختَلِفْ مِن أهلِ النقلِ عَلَيه في ذلكَ[6] اثنانِ، و مَن

---

١. في «د»: «و يحكم».

٢. في «د، س»: + «كان».

٣. في «د، س»: - «الجاحظ و قال».

٤. في المطبوع: + «منه».

٥. في «ألف»: «فيه».

٦. في «ألف»: - «في ذلك».

اعتمَدَ علَى البَهْتِ هانَ أمرُه.

ثُمّ قالَ إبراهيمُ: و نَدِمَ ـ يَعني أميرَ المؤمنينَ عليه السلام ـ علىٰ إحراقِ المرتَدِّ بعدَ الذي كانَ مِن فُتيا ابنِ عبّاسٍ.

و هذا مِن أطرَفِ شيءٍ سُمِعَ و أعجَبِه؛ و ذلكَ أنّ ابنَ عبّاسٍ أحَدُ تَـلامِذَتِه[1] و الْآخِذينَ العِلمَ عنه، و هو الّذي يَقولُ: كانَ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام يَجلِسُ بَينَنا كأحَدِنا وَ يُداعِبُنا و يَبسُطُنا. و يَقولُ: وَ اللّٰهِ، ما ملأتُ طَرْفي قَطُّ مِـنه[2] هَـيبةً له عليه السلام[3].

فكيفَ يَجوزُ مِن مِثلِ مَن وَصَفناه التقدّمُ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في ٢١٥
الفُتيا و إظهارُ الخِلافِ عليهِ في الدينِ. لا سيَّما في الحالِ التي هو مُظهِرٌ له فـيها الاتّباعَ و التعظيمَ و التبجيلَ؟!

و كيفَ يَكونُ ما حَكاهُ إبراهيمُ مِن نَدَمِه عليه السلام علىٰ إحراقِ المُرتدِّ حقّاً و قد أحرَقَ في آخِرِ زَمانِه الأحدَ عشَرَ الذين ادَّعَوا فيه الربوبيّةَ؟![4] أ فَتَراه نَدِمَ علىٰ نَدَمِه الأوّلِ؟ كَلّا؛ و لكنّ الناصِبةَ تَتعلَّقُ بالهَباءِ المَنْثورِ.

ثُمّ قالَ إبراهيمُ: و وَدىٰ رَجُلاً جَلَدَه في الخَمْرِ ثَمانينَ، فَماتَ، و قالَ: إنّما وَدَيتُه؛ لأنّ هذا شَيءٌ جَعَلناه بَينَنا.[5]

و هذَا شيءٌ لَم يُسمَعْ به إلّا مِن هذه الجهةِ، و لا رَواهُ أحَدٌ مِن أهلِ الآثارِ؛ كـيفَ و هو عليه السلام يَقولُ: «مَن ضَرَبناه حَدّاً في حَقٍّ مِن حُقوقِ اللّٰهِ فماتَ، فلا دِيَةَ له

---

١. في «ب، د، س»: «تلاميذه».

٢. في «ألف، ب»: «منه قطّ» بدل «قطّ منه»

٣. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.

٤. في المطبوع: «الربوبيّة فيه» بدل «فيه الربوبيّة».

٥. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.

عَلَينا؛ و مَن ضَرَبناه حَدّاً في حَقٍّ مِن حُقوقِ المَخلوقينَ فماتَ، فدِيَتُه عَلَينا[١]».[٢]

و لا خِلافَ أنّ حَدَّ الخَمْرِ مِن حقوقِ اللّهِ خاصّةً؛ و لكنّي أظُنُّ أنّ إبراهيمَ أرادَ أن يَذكُرَ حدَّ القَذْفِ، فَغَلِطَ بحدِّ الخَمْرِ؛ لاتّفاقِهما في العددِ.

و قالَ إبراهيمُ: و رَأىٰ[٣] ـ يَعني أميرَ المُؤمِنينَ عليه السلام ـ الرَّجْمَ علىٰ مَولاةٍ حاطِبٍ، فلمّا سَمِعَ قَولَ عُثمانَ تابَعَه.[٤]

و نازَعَه زَيدُ بنُ ثابِتٍ في المُكاتَبِ، فأفحَمَه.[٥]

و هذا سَبٌّ صَريحٌ بغَيرِ حُجّةٍ، و كَذِبٌ ظاهرٌ بلا شُبهةٍ؛ لأنّ[٦] الاتّفاقَ حاصلٌ علىٰ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ أعلَمَ القومِ، و أنّهم كانوا يَرجِعونَ إليه، و لا يَرجِعُ إلىٰ أحَدٍ مِنهم، و كيفَ يكونُ ما رَواه[٧] هذا الرجُلُ[٨] حقّاً؟!

و الخَبَرُ المُستَفيضُ عن النَّبِيِّ صلى اللّه عليه و آله أنّه[٩] قالَ[١٠]: «عَلِيٌّ أقْضاكم».[١١]

---

١. في «ألف، ب»: - «و من ضربناه حدّاً في حقّ من حقوق المخلوقين فمات، فديته علينا».

٢. راجع: المقنعة، ص ٧٤٣؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٣٣٦.

٣. في المطبوع: «رأى» بدون واو العطف.

٤. تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ص ١٤٧ مع اختلاف في اللفظ.

٥. المصدر السابق.

٦. في «د»: «و إنّ».

٧. في «ألف، ب»: «حكاه».

٨. في «ألف»: - «الرجل».

٩. في «ألف، س»: - «أنّه».

١٠. في «س»: - «قال».

١١. الكافي، ج ١٤، ص ٦٩٤، ضمن ح ١٤٦٦١؛ الخصال، ج ٢، ص ٥٥١، ضمن ح ٣٠؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٨٣، ضمن ح ٩. نهج الإيمان لابن جبر، ص ٣٠١؛ المناقب للخوارزمي، ص ٤١؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ١٦٦.

و لَيسَ يَصِحُّ أن يكونَ أقضَى الأُمّةِ مَن أفحَمَه زيدُ بنُ ثابتٍ في المُكاتَبِ، فإن كانَ قد أفحَمَه علىٰ ما ذَكرَه[١] إبراهيمُ فقَد أكذَبَ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله بإفحامِه مَن شَهِدَ لهُ بأنّه أقضىٰ منه، و لَيسَ المكاتَبُ مِن الفرائضِ في شيءٍ، فيَصِحَّ أن يُتعلَّقَ بالخَبَرِ الّذي يَروونَه: زَيدٌ أَفرَضُكُم.[٢]

مَعَ أنّ الإجماعَ موجودٌ علىٰ مذهبِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في الرجمِ و المكاتَبِ، خِلافَ زيدٍ و ابنِ عفّانٍ، و هذا يَدُلُّ علىٰ بطلانِ ما ادَّعاه هؤلاءِ القومُ. ٢١٦

ثُمّ قالَ إبرَاهيمُ: و رَوىٰ داوُدُ عن الشَّعبيِّ: أنّ عَلِيّاً عليه السلام رَجَعَ عن قَولِه فِي الحَرامِ ثَلاثاً.[٣]

و لَو لَم يُحتَجَّ في إبطالِ[٤] هذه الروايةِ[٥] إلّا بإضافَتِها إلَى الشَّعبيِّ لَكفىٰ؛ و ذلكَ أنّ الشَّعبيَّ كانَ مشهوراً بالنَّصْبِ لعليٍّ عليه السلام و لشيعَتِهِ و ذرّيَّتِه، و كانَ معروفاً بالكَذِبِ سِكّيراً خِمّيراً مُقامِراً عَيّاراً[٦]، و كانَ معلِّمَ ولدِ[٧] عبدِ الملكِ بنِ مروانَ و سَميرَ الحَجّاجِ[٨].

و رَوىٰ إسماعيلُ بنُ عيسَى العَطّارُ، قالَ: حَدَّثَنا بُهلولُ بنُ كَثيرٍ، قالَ: حَدَّثَنا

---

١. في «د، س»: «ذكر».
٢. الإيضاح، ص ٣٣٣.
٣. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.
٤. في «ألف، ب»: «بطلان».
٥. في «ألف»: - «الرواية».
٦. «العيّار» من الرجال: الذي يُخَلّي نفسَهُ و هواها لا يروعُها ولا يزجرها. راجع: المصباح المنير، ص ٤٤٠ (عير).
٧. في المطبوع: «معلّماً لولد» بدل «معلّم ولد».
٨. في المطبوع: «سميراً للحجّاج» بدل «سمير الحجّاج». و «السَّمير»: صاحب سَمَر، و هو الحديث بالليل. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٧٧ (سمر).

أبو حَنيفةَ، قالَ: أتَيتُ الشَّعبيَّ أسْأَلُه عن مَسألةٍ، فإذَا بَينَ يَدَيه شِطرَنجٌ و نَبيذٌ، و هو مُتَوَشِّحٌ بمِلحَفةٍ مَصبوغةٍ بعُصفُرٍ، فسألته عن مسألةٍ، فقالَ: ما تَقولُ[1] فيها بَنو اسْتِها[2]؟ فقُلتُ:[3] هذا أيضاً مَعَ هذا. و ذَهَبتُ إلىٰ كُتُبٍ لي كُنتُ سَمِعتُها مِنه، فخَرَقتُها، ثُمّ صارَ مَصيري هذا أن أسمَعَ عن رَجُلٍ عنه.

و رَوىٰ أبو بَكرٍ الكوفِيُّ عن المُغِيرَةِ، قالَ: كانَ الشَّعبيُّ يَهونُ عَلَيه أن تُقامَ الصَّلاةُ و هو عَلَى الشِّطرَنجِ و النَّرْدِ، و قالَ: مَرَرتُ بالشَّعبيِّ و إذا هو قائِمٌ في الشَّمسِ علىٰ فَردِ رِجلٍ و في فَمِه بَيذَقٌ[4]، فقالَ: هذا جَزاءُ مَن قومِرَ.[5]

و رَوَى الفَضلُ بنُ سُلَيمانَ عن النَّضرِ بنِ مُخارِقٍ، قالَ: رأيتُ الشَّعبيَّ بالنَّجَفِ يَلعَبُ بالشِّطرَنجِ و إلَىٰ جَنبِه[6] قَطيفةٌ، فإذا مَرَّ به[7] مَن يَعرِفُه أدخَلَ رأسَه فيها.

و بَلَغَ مِن كَذِبِه أنّه قالَ: لَم يَشهَدِ الجَمَلَ مِن الصَّحابةِ إلّا أربَعةٌ، فإن جاؤُوا بخامِسٍ فأنا كَذّابٌ[8]: عَلِيٌّ، و عَمّارٌ، و طَلحةُ، و الزُّبَيرُ.

و قَد أجمَعَ أهلُ السِّيَرِ أنّهُ شَهِدَ البَصرةَ مَعَ عَلِيٍّ عليه السلام ثَمانمِائةٍ مِن الأنصارِ، و تِسعمِائةٍ مِن أهلِ بَيعةِ الرِّضوانِ، و سَبعونَ مِن أهلِ بَدرٍ.

و هو الّذي رَوىٰ: أنّ عليّاً عليه السلام كانَ أحمَرَ الرّأسِ و اللِّحيةِ، خِلافاً

---

١. في «د، س»: «يقول».

٢. في «د، س»: + «فقال». و في المطبوع: + «قال».

٣. في «د، س»: «و قلت». و في «ألف»: + «له».

٤. في «د، س»: «بندق».

٥. لم نعثر على هذه الأخبار المذكورة في مصدر.

٦. في «ألف، ب»: «جانبه»

٧. في «ب»: «عليه».

٨. في «ب»: «كاذب».

على الأُمّةِ في وَصفِه. ٢١٧

و بَلَغَ مِن نَصْبِه و كَذِبِه أنّهُ كانَ يَحلِفُ باللّهِ: لقد دَخَلَ عليٌّ بنُ أبي طالِبٍ اللَّحْدَ[١] و ما حَفِظَ القرآنَ. و هذا خِلافُ الإجماعِ و إنكارُ الاضطرارِ.

و رَوىٰ مُجالدٌ، قالَ: قيلَ للشَّعبيِّ: إنّكَ لَتَقَعُ في هذه الشيعةِ، و إنّما تَعَلَّمتَ مِنهم.

و كانَ يقولُ: ما أشُكُّ في صاحِبِنا الحارثِ[٢] الأعورِ[٣] أنّه كانَ كذّاباً.

و كانَ يُشبِهُ في زِيِّه و لِباسِه و فِعالِه و كلامِه بالشُّطّارِ[٤] و أهلِ الزَّعارَةِ[٥].

و خالَفَ الأُمّةَ في قولِه: إنّ النُّفَساءَ تَرَبَّصُ شَهرَينِ.

فكيفَ يُحتَجُّ بروايةِ هذا علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام ؟ مَعَ أنّ المشهورَ عنه أنّه كانَ لا يَرَى الحَرامَ شيئاً، و يَقولُ:[٦] جاءَ إلىٰ ما أحَلَّ اللّهُ له[٧]، فحرَّمَه علىٰ نفْسِه؛ يُمسِكُ امرأتَه، و لا شيءَ عَلَيه.

ثُمّ قالَ إبراهيمُ: و قالَ ـ يَعني أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام ـ في أمرِ الحَكَمَينِ:

لَـقد عَـثَرتُ عَـثرةً لا أنـجَبِرْ سَوفَ أكيسُ[٨] بَعدَها و أستَمِرّْ

و أجمَعُ الرّأيَ[٩] الشَّتيتَ المُنتَشِر[١٠]

---

١. في «د، س»: «حضرته».

٢. في «ألف، س»: - «الحارث».

٣. في «س»: + «يعني الحارث الأعور».

٤. «الشُّطّار» جمع «الشاطِر»، و هو الذي أعيا أهلَه و مؤدِّبَهُ خُبثاً و مكراً. و أيضاً الذي يتباعد عن الحقّ. راجع: المفردات للراغب، ص ٤٥٤؛ تاج العروس، ج ٧، ص ٢٤ (شطر).

٥. «الزَّعارَة»: شراسة في خُلق الرجل، أو سوء الخُلق. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٢٣؛ المصباح المنير، ص ٢٥٣ (زعر).

٦. في المطبوع: + «فيه إنّه».

٧. في «ب» و المطبوع: - «له».

٨. في «د، س»: «ألبس».

٩. في حاشية «س»: «الأمر».

١٠. الغارات، ج ١، ص ٢٥٣. تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ص ١٤٧؛ أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٣٤٢.

و هذا مُضافٌ[1] إليه عليه السلام بلا شُبهةٍ؛ لأنّا نَعلَمُ بالضرورةِ أنّه كانَ عليه السلام يُظهِرُ التديُّنَ بصوابِه في التحكيمِ و تضليلِ مَن خَطَّأَهُ في ذلكَ حتّىٰ قَتَلَ أربعةَ آلافٍ علىٰ تَخطئتِهم له في التحكيمِ، فكيفَ يَسوغُ مِن عاقلٍ أن يَضرِبَ الرقابَ علىٰ قولٍ قيلَ فيه و هوَ يَشهَدُ به علىٰ نفسِه؟! هذا ما لا يَتَوَهَّمُه إلّا مَوُوفُ العقلِ غيرُ معدودٍ في جُملةِ المكلَّفينَ.

و كيفَ يَصِحُّ ذلكَ مَعَ أنّ الخَوارجَ إنّما ساموهُ أن يَعترفَ لهم بالخَطَإِ فيما صَنَعَه في بابِ الحَكَمَينِ؛ ليَرجِعُوا إلىٰ وِلايَتِه، فرَدَّ عليهم ذلكَ، و وَجَّهَ بابنِ عبّاسٍ لمناظَرتِهم فيه. و لَو كانَ قالَ هذا الشِّعرَ ـ كما حَكاهُ إبراهيمُ ـ لَكانَ الغايةَ في بُغيةِ القومِ مِنه، و لَرَضوا به عنه، و لَدَخَلوا في وِلايَتِه؛ إذ صريحُه شهادةٌ مِنه علىٰ نفْسِه بالخطإِ و النَّدَمِ علىٰ ما صَنَعَ. ٢١٨

و الذي يَدُلُّ علىٰ بُطلانِ جميعِ ما حَكاهُ هذا الرجُلُ عنه مِن قُربٍ و يوضِحُه[2]: أنّه لَو كانَ له أصلٌ لَكانَ أوكدَ الحُجَجِ لأعدائِه مِنَ الخوارجِ و غيرِهم ممّن رأىٰ حَربَه بالبصرةِ أو صِفّينَ، و مَن قَعَدَ عن نُصرتِه، و لشيعةِ عثمانَ خاصّةً؛ حتّىٰ كانوا يَحتَجّونَ به عَلَيه في المَقاماتِ، و يُشَنِّعونَ به علىٰ رؤوسِ الجَماعاتِ، و قد أحَطْنا عِلماً باحتجاجِ جميعِ مَن خالَفَه أو قَعَدَ عنه أو نازَعَه أو حارَبَه[3]، فلَم نَجِدْ فيه أنّهم قالوا له[4]: تناقَضَت أحكامُكَ، و اختلفَت آراؤُكَ، و لا فَضلَ لكَ في العِلمِ؛ لأنّ زَيداً

---

١. في «د»: «كذّاب فضاف» بدل «مضاف». و في «س»: «كذب مضاف» بدله. و في المطبوع: «لا ينضاف» بدله.

٢. في «ألف»: «و توضيحه». و في د»: «و نوضّحه».

٣. هكذا في «ألف، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «و حاربه».

٤. في «ألف»: – «له».

نازَعَكَ فأفحَمَكَ، و لأنَّ[١] عثمانَ خالفَكَ فأسكَتَكَ، و لأنّكَ تَحكُمُ بشيءٍ ثُمّ تَندَمُ عَلَيه، و تُخطِئُ في أمرٍ و تَعترفُ بخَطَئِكَ[٢] فيه ثُمّ تُقيمُ عَلَيه؛ بَل وَجَدنا جَماعةَ مَن ذَكرناه معترِفينَ[٣] بفَضلِه عليه السلام في العِلمِ و الشَّجاعةِ و الحُكمِ[٤] و القرابةِ بالرسولِ صلى اللّه عليه و آله و الزُّهدِ[٥]، و إنّما كانَ بعضُهم يَتعلّقُ عَلَيه بإيوائِه قَتَلةَ عثمانَ و هُم أهلُ البصرةِ و الشامِ، و بعضُهم بتحكيمِ الرجالِ و هُم أهلُ النَّهروانِ، و بعضُهم بقتالِ أهلِ القِبلةِ و هُم المعتزلةُ للقتالِ.

و قد اجتهدَت بنو أُميّةَ و بنو مَروانَ في مَثالِبِه عليه السلام، و نَفَّروا العامّةَ[٦] عن ولايتِه، فلَم يُحفَظْ عن أحدٍ مِنهم في سُلطانِه تنقّصٌ[٧] له عليه السلام في العِلمِ، و لا تجهيلٌ[٨] له في الأحكامِ[٩]، و أكثرُ ما كانوا يَخبِطونَ[١٠] به في ذلكَ و يُشبِّهونَ به علَى الأغفالِ خِذلانُهُ لعثمانَ و نُصرتُه لِقَتَلَتِه و الاستبدادُ بالأمرِ دونَ الرجالِ و ما أشبَهَ ذلكَ.

و لَو كانَ شيءٌ ممّا حَكاه إبراهيمُ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام محفوظاً لَنَشَرَه مَن ذَكرناه، و اعتمَدَ عَلَيه كما وَصفناه، و في عدولِ الكافّةِ عنه ـ لا سِيَّما الخَوارجِ،

---

١. في «ألف»: «أو لأنّ».

٢. في «ب»: «بخطيئتك».

٣. في «ب، س»: «معترفاً».

٤. في «ألف»: + «و الزهد».

٥. في «ألف»: – «و الزهد».

٦. في «ألف»: «و نفّر الجماعة» بدل «و نفّروا العامّة». و في «د، س»: «و نفّروا الجماعة» بدلها.

٧. في المطبوع: «سقط». و في «ألف»: «تنقّصاً».

٨. في «ألف»: «تجهيلاً».

٩. في «ألف، س»: «بالأحكام» بدل «في الأحكام».

١٠. في «د» و حاشية «س»: «يخطئون».

و قد جَرَت بَينَه و بَينَهم المناظَراتُ ـ دليلٌ علىٰ وَقاحةِ إبراهيمَ و بَهتِه و عِنادِه و ضَعفِ ما اعتمَدَه مِن الكَذِبِ الذي لا خَفاءَ بهِ.

٢١٩ ثُمّ طَعَنَ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام أيضاً إبراهيمُ بأن[١] قالَ: و خالَفَ الجماعةَ كلَّها في أُمّهاتِ الأولادِ، و في الأحياضِ[٢]، و[٣] في قطعِ اليدِ مِن[٤] أصولِ الأصابعِ، و دفعِ[٥] السارقِ إلَى الشهودِ، و جَلدِ الوليدِ بنِ عُقبةَ أربعينَ سَوطاً في خِلافةِ عثمانَ، و جَهْرِه بتسميةِ الرجالِ في قُنوتِ الغَداةِ، و قبولِ شهادةِ الصبيانِ بعضِهم علىٰ بعضٍ ـ قالَ: و قد قالَ اللّٰهُ عزَّ و جلَّ: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ﴾[٦] ـ، و أخذِه نصفَ ديةِ الرجُلِ مِن أولياءِ المرأةِ، و كأخذِ نصفِ ديةِ العينِ مِن المُقتَصِّ مِن الأعوَرِ، و تخليفِه رجُلاً يصلّي العيدَينِ بالضعفاءِ في المسجدِ الأعظمِ.

قالَ: و غيرُ ما عَدَدناه ممّا جَعَلَه في سلطانِه، و حَكَمَ به، و قالَه، و هو خِلافٌ علَى الأحياءِ مِن قُضاتِه و مِن فقهاءِ مِصرِه و علىٰ جميعِ الأمواتِ مِن نُظَرائِه.

قالَ[٧] إبراهيمُ: و هو يقولُ مَعَ ذلكَ لِقُضاتِه: «اقضوا كما كنتم تَقضونَ؛ حتّىٰ يَكونَ الناسُ جماعةً، أو أموتَ كما ماتَ أصحابي؛ فإنّي أكرَهُ الخِلافَ».[٨] فلا يَخلو

---

١. «ألف»: - «بأن».

٢. في «ألف»: «الاختصاص».

٣. في المطبوع: + «قضائه».

٤. في المطبوع: «اليدين» بدل «اليد من».

٥. في «ب»: «و دفعه».

٦. البقرة (٢): ٢٨٢.

٧. في «ألف»: «و قال».

٨. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٥٩، ذيل ح ٩٧٠ (إلى قوله: «مات أصحابي»). صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢٠٩؛ عمدة القاري، ج ١٦، ص ٢١٨؛ كنز العمّال، ج ١٣، ص ١٢٩، ح ٣٦٤٠٩.

ما تَرَكَ مِن الحُكمِ و أخَّرَه[١] مِن العملِ به إلىٰ إجماعِ[٢] الناسِ أن يَكونَ كهذه الأُمورِ في الخِلافِ، أو كخِلافِ بعضِهم علىٰ بعضٍ، أو كخِلافٍ آخَرَ.

قالَ: و أعجَبُ ممّا مَضىٰ قَطعُه القدَمَ و تركُه[٣] العَقِبَ، و قَطعُه[٤] الأصابعَ و تَركُه[٥] الكفَّ و الإبهامَ!

قالَ: فإن كانَ الذي أخَّرَه مِن بابِ الخلافِ الذي عَدَدناه، فكيفَ لَم يَحكُمْ به؟! و لِمَ أخَّرَه و قَدَّمَ مِثلَه؟! و إن كانَ كخِلافِ بعضِ الصحابةِ لبعضٍ، فذلكَ ما[٦] لا يُحتَشَمُ مِنه، و لا يَوحَشُ العامّةُ مِن صاحبِه. و إن كانَ ضرباً آخَرَ مِن الخِلافِ، فلَيسَ يَكونُ[٧] إلّا خِلافَ المعروفِ مِن دينِ محمّد صلى اللّٰه عليه و آله.

قالَ: فعلىٰ أيِّ وجهٍ استَجازَ تَرْكَ الحُكمِ عندَه و أمَرَهم أن يَحكُموا بالباطِلِ؟ ٢٢٠
أفَتَراه كانَ في تقيّةٍ؟ كَلّا، ما كانَت عَلَيه تقيّةٌ مِن ذلكَ؛ لأنّ أصلَ الفَسادِ لَم يَكُن عَلَيه[٨] مِن قِبَلِ خلافِهم له في الفُتيا، و إنّما كانَ الخِلافُ مِن طلحةَ و الزبيرِ علىٰ وجهِ طلبِ الشورىٰ، و أنّهما بايَعاه بالمدينةِ كارِهَيْنِ، و الطلبِ بدمِ عثمانَ، و أنّه كانَ سَدىً[٩] ذلكَ و لُحمَتَه، و أنّ قاتلَ عثمانَ لا يكونُ للناسِ إماماً. و كانَ خِلافُ

---

١. في «ألف، د، س»: «و أخّر».
٢. في «ب» و المطبوع: «اجتماع».
٣. في المطبوع: «و ترك».
٤. في «ب، س»: «و قطع».
٥. في «ب، س»: «و ترك».
٦. في «ب» و المطبوع: «ممّا».
٧. في «ألف»: + «الاختلاف».
٨. في «ألف»: – «عليه».
٩. في لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٧٥ (سدو): «السَّدى: المعروف، خلاف لُحمة الثوب. و قيل: أسفله. و قيل: ما مدّ منه... و السُّدى و السَّدى: المهمل».

عبدِ اللّٰهِ بنِ وَهْبٍ علىٰ أنّ مَن حكَّمَ الرجالَ في واجبِ الدينِ، و ما قد أفصَحَ به الكتابُ، فغَيرُ إمامٍ. فلَو كان اضطرابُ جُلِّ[1] الناسِ مِن قِبَلِ الخِلافِ علىٰ عليٍّ عليه السلام في الفُتيا كانَ لِما قالَ[2] وَجهٌ؛ فكيفَ و قد حَكَمَ في كلِّ ما[3] ذَكرناه بخِلافِ ما عَلَيه الجماعةُ، ثُمّ لَم يَكُن في ذلكَ تنكيرٌ و لا تغييرٌ؟!

ثُمّ قالَ إبراهيمُ عَقيبَ هذا الفصلِ: فكيفَ تَجِبُ[4] طاعةُ قومٍ هذه سيرتُهم و أقاويلُهم و مذاهِبُهم؟! يعني عليّاً[5] و أبا بكرٍ و عُمَرَ و زيداً و عبدَ اللّٰهِ بنَ مسعودٍ و عبدَ اللّٰهِ[6] بنَ عبّاسٍ و مَن تقدَّمَ ذكرُه. غيرَ أنّه لَم يَذكُرْ عثمانَ علَى التفصيلِ. و أظُنُّ أنّ الجاحظَ طَوىٰ ذِكرَه لعصبيَّتِه للعثمانيّةِ و المَروانيّةِ، إلّا أنّه قد حُكيَ عنه الطعنُ عَلَيه في الجُملةِ في فصلٍ أنا أُورِدُه إن شاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ.

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدهُ اللّٰهُ ـ: و لَيسَ في جميعِ هذا الفصلِ الذي حَكيناه عن إبراهيمَ كثيرُ طائلٍ و لا معتمَدٍ مِن شُبهةٍ، فيتعلّقَ بها المُبطِلُ، غيرُ ألفاظٍ في جُملةِ ما أُورِدُه أنا أُبينُ عن وَهْنِ متضمَّنِها، و إن كانَ في المختصرِ الذي قدّمتُه مِن النقضِ عليهِ كفايةٌ لَولا أنّني أُريدُ البَيانَ.

فأمّا[7] ما ذَكرَه مِن[8] خِلافِه عليه السلام علىٰ جُملةِ القومِ فالعارُ في ذلكَ علىٰ مَن خالَفَه دونَه، و العَيبُ يَختصُّ به سِواه؛ لأنّه عليه السلام هو الإمامُ المتبوعُ، و القُدوَةُ

---

١. في «ألف، س»: «جيل».

٢. في «ألف، د، س»: «قالوا».

٣. في «ب»: «في ما» بدل «في كلّ ما».

٤. في «ب، د، س»: «توجب».

٥. في «ب» و المطبوع: + «أمير المؤمنين عليه السلام».

٦. في «ألف، د، س»: - «عبد اللّٰه».

٧. هكذا في «ألف، د، س». و في سائر النسخ و المطبوع: «أمّا».

٨. في «د، س»: «في».

المتأسّىٰ به، و المدلولُ علىٰ صوابِه، و المَدعُوُّ إلَى اتّباعِه؛ حيثُ يَقُولُ رَسُولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: «أَنَا مَدينةُ العِلمِ و عليٌّ بابُها، فمَن أرادَ المَدينةَ فليَأْتِ البابَ».[١]

و حيثُ يَقولُ صلى اللّٰه عليه و آله ـ و قد قَدَّمناه فيما سَلَفَ ـ: «عَلِيٌّ أقضاكم»[٢]، ٢٢١
و «هو مَعَ الحَقِّ، و الحَقُّ مَعَه».[٣]

و في قَوله صلى اللّٰه عليه و آله: «إنّي مُخَلِّفٌ فيكم الثَّقَلَينِ: كتابَ اللّٰهِ، وَ عِترَتي أهلَ بَيتي، و إنّهما لَن يَفتَرِقا حتّى يَرِدا عَلَيَّ الحَوضَ».[٤]

فلمّا عَدَلَ القومُ عن اتّباعِه كانوا ضُلّالاً بذلكَ، و كانَ هو عليه السلام المصيبَ في أهلِ بيتِه[٥] و شيعتِه و أنصارِه[٦].

و ما أعجَبَ هذا المقالَ مِن النَّظّامِ و هو في مذهبِه هذا الذي نَـصَرَه بـتخطئةِ الصحابةِ مُبطِلٌ للإجماعِ، رادٌّ علىٰ مَن احتَجَّ به و اعتمَدَه! فكيفَ يُشَنِّعُ علَى الشيعةِ بانفرادِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام بالأحكامِ و هو رُكنُ الأُمّةِ و عِمادُها و مَلجَؤها في الدينِ و إمامُها؟!

---

١. التوحيد للصدوق، ص ٣٠٧، ح ١؛ الخصال، ص ٥٧٤، ح ١؛ عيون أخبار الرضاعليه السلام، ج ١، ص ٢١٠، ح ١؛ تحف العقول، ص ٤٣٠؛ كفاية الأثر، ص ١٨٤. المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٦ و ١٢٧؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١١، ص ٥٥؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٠٢.

٢. الكافي، ج ١٤، ص ٦٩٤، ضمن ح ١٤٦٦١؛ الخصال، ج ٢، ص ٥٥١، ضمن ح ٣٠؛ عيون أخبار الرضاعليه السلام، ج ١، ص ٨٣، ضمن ح ٩. المفردات للراغب، ص ٤٠٧ (قضى)؛ نهج الإيمان لابن جبر، ص ٣٠١.

٣. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٧٦؛ المناقب لابن مردويه، ص ١١٥؛ نهج الإيمان لابن جبر، ص ١٨٧.

٤. الأمالي للصدوق، ص ٦١٦، المجلس ٧٦، ح ٨٤٣؛ عيون أخبار الرضاعليه السلام، ج ١، ص ٢٠٨، ح ١؛ بشارة المصطفى، ص ٣٥٠.

٥. في «ألف» و المطبوع: «و أهل بيته» بدل «في أهل بيته».

٦. في «ألف» و المطبوع: «و أنصاره و شيعته» بدل «و شيعته و أنصاره».

ثُمّ يقولُ: خالَفَ جميعَ الأحياءِ مِن قُضاتِه و فقهاءِ مِصرِه؟! و لَو أنصَفَ و استَحيا لَجَعَلَ الخِلافَ للقُضاةِ و الفقهاءِ[1] عَلَيه[2]، و أضافَه[3] إليهم دونَه، و جَعَلَ قولَه الحُجّةَ؛ إذ قَولُ الإمامِ هو المعيارُ علىٰ قُضاتِه و رعيّتِه، و لَيسَ قولُ الرعيّةِ عِياراً[4] عَلَيه، فقَلَبَ القِصّةَ تَعجرُفاً[5].

و أمّا[6] قَولُه: إنّه عليه السلام قالَ لقُضاتِه: «اقضوا كَما كنتم تَقضونَ»[7]، فإنّما قالَ لهم هذا القولَ في أوّلِ الأمرِ و عندَ فَورِ الناسِ بالبيعةِ له، فكَرِهَ عليه السلام أن يأمُرَهم بالقضاءِ بمذاهبِه كلِّها المتضمِّنةِ لنقضِ أحكامِ مَن تقدَّمَه، و الخِلافِ علىٰ جماعتِهم[8]، فينفِرُوا[9] عن نُصرتِه، و يَتَفَرَّقوا[10] عن الجهادِ مَعَه، و يَشمَئزّوا[11] مِنهُ، و يَظُنُّوا[12] أنّ ذلكَ مقدّمةٌ للبراءةِ ممّن تَقدَّمَه، فصَدَفَ عنه لتألُّفِهم و استصلاحِهم. فلمّا قَتَلَ اللّهُ أهلَ البصرةِ، و فَرَّقَ جمعَهم، و أبادَ أهلَ الشامِ، و أفنَى

---

١. في «ب»: «للفقهاء و القضاة» بدل «للقضاة و الفقهاء».

٢. في «د»: - «عليه».

٣. في «ألف»: «فأضافه».

٤. في المطبوع: «معياراً».

٥. «تَعَجْرَفَ»: تكبّر و بغا. العَجْرَفَة: الجفوق في الكلام. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٣٥ (عجرف).

٦. في «ب، س»: «فأمّا».

٧. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٥٩، ذيل ح ٩٧٠. صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢٠٩؛ عمدة القاري، ج ١٦، ص ٢١٨؛ كنز العمّال، ج ١٣، ص ١٢٩، ح ٣٦٤٠٩.

٨. في «ب»: «جميعهم».

٩. في المطبوع: «فينفرون».

١٠. في المطبوع: «و يتفرّقون».

١١. في المطبوع: «و يشمئزّون».

١٢. في المطبوع: «و يظنّون».

الخارجةَ[١] بالنَّهرَوانِ، هَمَدَتْ[٢] نارُ الفتنةِ، و دَرَّجَهم في طولِ المدّةِ علَى الخلافِ شيئاً بعدَ شيءٍ. و لَو تَمكّنَ عليه السلام علَى الحَدِّ الذي يَستطيعُ مَعَه إظهارَ جميعِ الأحكامِ مِن غيرِ أن يكونَ في ذلكَ عمومُ الفَسادِ لَأظهَرَ الأحكامَ المأثورةَ عن ذرِّيَّتِه عليهم السلام ممّا حَفِظوها عنه عن الرسول صلى اللّٰه عليه و آله؛ فتلكَ هي
الأحكامُ التي لَم يَتَمَكَّنْ مِن إمضائِها مَعَ ما حَكمَ به ممّا ذَكرهُ إبراهيمُ مِن الأحكامِ، ٢٢٢
و لَيسَت خِلافاً لدينِ محمّدٍ صلى اللّٰه عليه و آله؛ بَل هي أحكامُه في الحقيقةِ بالجَليِّ مِن البُرهانِ[٣].

و أمّا[٤] قولُ إبراهيمَ: إنّ الفسادَ لَم يَكُن علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام مِن قِبَلِ خِلافِهم في الفُتيا، فإنّ ذلكَ إنّما كانَ كذلكَ؛ لأنّه عليه السلام لَم يَفتتِحْ وِلايَتَه به، بَل قالَ لقُضاتِه: «اقضُوا كما كنتم تَقضونَ».[٥] و قد ذَكرَ هذا إبراهيمُ؛ لكنّه نَسِيَه عن قُربٍ، و لَو[٦] افتَتَحَ وِلايَتَه بنقضِ أحكامِ القومِ و الخِلافِ عليهم جُملةً[٧] لَكانَ الفَسادُ عَلَيه أكثرَ مِن الفسادِ بأهلِ البصرةِ و صِفّينَ و النَّهرَوانِ؛ لأنّه كانَ يكونُ تضليلاً لأئمّتِهم، و تفسيقاً لهم، و تخطئةً لجُمهورِ الصحابةِ[٨] في الاقتداءِ بمَن سَلَفَ

---

١. في «د، س»: «الخوارج».

٢. في «ألف» و المطبوع: «خمدت». و «همدت»: سكنت و خمدت. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٣٦ (همد).

٣. في «د»: «بالحقيقة الجليّ بالبرهان» بدل «في الحقيقة بالجليّ من البرهان».

٤. في «ب، س»: «فأمّا».

٥. تقدّم تخريجه قُبيل هذا.

٦. في «ألف»: + «إنّه».

٧. في «س»: + «عقيب ما جرى له معهم يوم الشورى، و قد عرضوا عليه العقد له، و اشترطوا أن يسير فيهم بسيرة أبي بكر و عمر. فقال: بل أسير فيكم بكتاب اللّٰه و سنّة نبيّه صلى الله عليه و آله ما استطعت. فكرهوه، و عدلوا عنه إلى من اشترط لهم العدول عن كتاب اللّٰه و سنّة نبيّه صلى الله عليه و آله إلى سيرة شيخيهم».

٨. في «د، س»: «أصحابه».

و التصويبِ لهم في الأحكامِ؛ لكنّه عليه السلام عَدَلَ عن ذلكَ، و دَرَّجَهم علىٰ إظهارِ الخِلافِ في شيءٍ بَعدَ شيءٍ و حالٍ بَعدَ حالٍ، و أراهم في الظاهِرِ أنّه كخِلافِ بعضِهم علىٰ بعضٍ في الاجتهادِ. فلَو أمِنَ عليه السلام مِن اضطرابِ الجماعةِ و تفرُّقِهم عنه و انصرافِهم عن نُصرتِه عندَ الحُكمِ بمحضِ مذهَبِه لَما أخَّرَ ذلكَ.

و دليلُ ما قُلناهُ قَولُه عليه السلام لقُضاتِه: «اقْضوا كَما كنتم تَقضونَ؛ حَتّىٰ يَكونَ النّاسُ جَماعةً».

فأخَّرَ الحُكمَ بجميعِ مذهبِه إلَى اتّفاقِ الجماعةِ؛ أو لا[1] تَرىٰ إلىٰ قَولِه عليه السلام: «لَو ثُنِيَ لِيَ الوِسادةُ لَحَكَمتُ بَينَ أهلِ التَّوراةِ بتَوراتهم، و بَينَ أهلِ الإنجيلِ بإنجيلهم، و بَينَ أهلِ الزَّبورِ بزَبورِهم، و بَينَ أَهلِ الفُرقانِ بفُرقانِهم[2]، حَتّىٰ يَزهَرَ كُلُّ كِتابٍ مِن هذه الْكُتُبِ[3]، و يَقولَ: يا رَبِّ، إنّ عليّاً قد قَضىٰ بقَضائِكَ».[4]

فدَلَّ عليه السلام علىٰ أنّه لَم تَستقِرَّ به الدارُ، و لَم يَتمكَّنْ مِن تنفيذِ الأحكامِ.

و أمّا انصرافُهم عن النَّكيرِ عَلَيه فيما حَكمَ به مِن خِلافِ قولِ[5] الجماعةِ الذينَ[6] ذَكرَهم، فإنّما[7] استقامَ له ذلكَ؛ لِوفاقِ جُمهورِ أصحابه له عليه السلام، و اتّباعِهم إيّاه[8]، و تجويزِهم الخِلافَ علىٰ مَن تقدَّمَ فيه، و لَو استَجازوا فيما

---

١. في المطبوع: «أ فلا».

٢. في «ب، د، س»: «القرآن بقرآنهم» بدل «الفرقان بفرقانهم».

٣. في «ألف، د، س»: - «الكتب».

٤. المسائل العكبريّة، ص ١٢٣؛ الشافي في الإمامة، ج ٣، ص ٢٧٠؛ كشف المحجّة، ص ٥٨.

٥. في المطبوع: «أقاويل».

٦. في «د، س»: «التي».

٧. في «د»: «ذكرناهم إنّما» بدل «ذكرهم فإنّما».

٨. في «ب»: - «و اتّباعهم إيّاه».

٢٢٣ بَقِيَ مِن الأحكامِ مِثلَ ذلكَ لَأظهَرَ عليه السلام القولَ فيها، و لَم يؤخِّرْه إلىٰ وقتِ الاجتماعِ.

و قولُ إبراهيمَ: إنّ الذي أخَّرَه لا يَخلو مِن أن يكونَ مِثلَ ما أظهَرَه، أو خِلافَ المعروفِ مِن دينِ محمّدٍ صلى اللّه عليه و آله؛ فإنّه يُقالُ له: بل هو مِن جنسِ ما أظهَرَه، و هو[1] دينُ محمّدٍ صلى اللّه عليه و آله لا غيرُ. و إنّما لم يُظهِر الحُكمَ به[2]؛ لأنّ في إظهارِه مُبايَنةَ القومِ[3] بنقضِ أحكامِ أئمّتِهم كلِّها. و إخراجِ ذلكَ علىٰ وجهِ التضليلِ لهم، و ليسَ في إظهارِ البَعضِ ما يَدُلُّ علىٰ إظهارِ الكلِّ، و لأنّ الاتّفاقَ قد يَحصُلُ بتجويزِ جَماعةِ الخِلافَ علىٰ إمامٍ لهم في شيءٍ، و إن كانَ الخِلافُ لهم في مِثلِه و نَوعِه أو نظيرِه في بابِ الخِلافِ، فيكونُ لأجلِ ذلكَ الواجبُ علَى المستصلِحِ أن يَكُفَّ عنْ إظهارِه، و لَيسَ في الاتّفاقاتِ قياسٌ.

و شيءٌ آخَرُ، و هو أن يكونَ الذي عَدَلَ أميرُ المؤمِنينَ عليه السلام عن تغييرِه[4] مِن أحكامِ القومِ شيئاً قد تَكرَّرَ العملُ به في سُلطانِ الماضينَ حتّىٰ صارَ ديناً و مذهباً، و ما خالَفَه و نَقَضَه لَم يَكُن كذلكَ؛ بَل كانَ[5] قولُهم فيه مجرَّداً مِن عملٍ، بل كانَ[6] فُتيا مَضَت في الحالِ و عُمِلَ بها في سُلطانِهم وقتاً مِن الزمانِ، فلَم يتخوَّفْ مِن إظهارِ الخِلافِ فيها، و رُبّما كانتِ الشُّبهةُ للأَتباعِ في بعضِ المُنكرِ

---

١. في «ب» و المطبوع: + «من».

٢. في المطبوع: - «به».

٣. في «د، س»: «للقوم».

٤. في «ألف»: «تفسيره».

٥. في «د، س»: - «كان».

٦. في «د، س»: + «قولهم».

أقوىٰ مِنها في بعضٍ آخَرَ، فعَدَلَ الإمامُ المستصلِحُ للأنامِ عن تغييرِ ما قَوِيَت عندَهم فيه الشُّبُهاتُ إلىٰ ما ضَعُفَت[1] في أنفسِهم الشُّبهةُ فيه[2] كَراهةَ اختلافِ الكلمةِ و الافتتانِ.

و أمّا[3] ما تَعلَّقَ به في إبطالِ شهادةِ الصبيانِ مِن قولِه[4]: ﴿وَ أَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾[5]، فإنّ الأمرَ فيه علىٰ خِلافِ ما تَوهَّمَه؛ و ذلكَ أنّ اللّٰهَ سُبحانَه أمَرَ بالإشهادِ[6] في الدُّيونِ رجُلَينِ أو رجُلاً و امرأتَينِ، و لَم يُبطلِ الحُكمَ في ذلكَ و لا في غيرِه بشهادةِ مَن يُخالفُ ما وَصَفناه، و لَيسَ يتضمَّنُ قولُه: ﴿وَ أَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ أنْ لا تَقبَلوا إلّا شهادةَ ذَوَي عَدلٍ، و قد قَبِلَ رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله شهادةَ خُزَيمةَ بنِ ثابتٍ وَحدَه، و أمضَى الحُكمَ بها. و قَبِلَ شهادةَ واحدٍ[7] و يمينِ المُدَّعي، و أمضَى الحكمَ بذلكَ؛ فما نَرىٰ إبراهيمَ إلّا ٢٢٤
طاعِناً علىٰ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله بما اعتَمدَه؛ بَل طاعِناً علىٰ كتابِ اللّٰهِ عزَّ و جلَّ، و مُزْرِياً علىٰ أحكامِه؛ و ذلكَ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ قد أمَرَ بقبولِ شهادةِ الكفّارِ في الوصيّةِ حيثُ يقولُ: ﴿أَوْ آخَرانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾[8]، و الكفّارُ لَيسوا مِن أهلِ العَدالةِ.

---

١. في «د»: + «فيه».

٢. في «د»: - «فيه».

٣. في «ألف، د»: «فأمّا».

٤. في المطبوع: + ﴿ممّن ترضون من الشهداء﴾.

٥. الطلاق (٦٥): ٢.

٦. في «ب»: «في الإشهاد» بدل «بالإشهاد».

٧. في «د»: «الواحد».

٨. المائدة (٥): ١٠٦.

و إنّما قَبِلَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام شهادةَ الصبيانِ في مكانٍ دونَ مكانٍ و علىٰ حالٍ دونَ حالٍ، فقَبِلَها[١] في الجِراحِ و أشباهِه مِن حقوقِ العبادِ، و أخَذَ بأوّلِ قولِهم و اطَّرَحَ آخِرَه لمّا دَعاه إلىٰ ذلكَ الاضطرارُ لتنفيذِ أحكامِ اللّٰهِ عزَّ و جلَّ، و مَنْعُ أن يُبطِلَ[٢] حقوقَ العبادِ. و لَم يَصنَعْ عليه السلام ذلكَ إلّا بنَصٍّ فيه مِن الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله بأدلّةٍ؛ منها الاتّفاقُ علىٰ قَولِه صلى اللّٰه عليه و آله: «أنا مَدينةُ العِلمِ و عليٌّ بابُها»[٣]، و قَولِه صلى اللّٰه عليه و آله: «عليٌّ مَعَ الحَقِّ، و الْحَقُّ مَعَ عليٍّ[٤]، يَدورُ مَعَه[٥] حَيثُما دارَ».[٦]

علىٰ أنّه قد أخَذَ بهذا القولِ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام جماعةٌ لا يتمكَّنُ الجاحظُ مِن الطعنِ عليهم في الفُتيا، و دانَ به أئمّةٌ في الفقهِ عندَه مِن التابعينَ، و هو إجماعٌ مِن فقهاءِ مدينةِ الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله.

و قد روىٰ مالكٌ عن هشامِ بنِ عُروَةَ: أنّ عبدَ اللّٰهِ بنَ الزُّبيرِ أجازَ شهادةَ الصِّبيانِ بعضِهم علىٰ بعضٍ في الجِراحِ.

و قالَ مالكٌ بهذا القولِ ما لَم يتفرَّقُوا.

---

١. في «ب»: «و قبلها».

٢. في «د، س»: «أن تبطل».

٣. التوحيد للصدوق، ص ٣٠٧، ح ١؛ الخصال، ص ٥٧٤، ح ١؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٢١٠، ح ١؛ تحف العقول، ص ٤٣٠؛ كفاية الأثر، ص ١٨٤. المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٦ و ١٢٧؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١١، ص ٥٥؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٠٢.

٤. في «ألف»: «معه» بدل «مع عليّ».

٥. في «ألف»: – «معه».

٦. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٧٦؛ المناقب لابن مردويه، ص ١١٥؛ نهج الإيمان لابن جبر، ص ١٨٧.

و رَوَى ابنُ أبي زيادٍ عن أبيه، قالَ: السُّنَّةُ أن يُقضىٰ[١] بشهادةِ الغِلمانِ، و يؤخَذَ بها[٢] في الجِراحِ، و لا يُلتَفَتَ إلىٰ ما أحدَثوا.

و رَوىٰ[٣] أيضاً عن أبيه عن عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ مِثلَ ذلكَ.

و رَوىٰ يونُسُ عن ابنِ شِهابٍ، قالَ: كانَ مَروانُ يُجيزُ شهادةَ الصبيانِ، و يأخُذُ بأوّلِ قَولِهم.

و رَوَى ابنُ إسحاقَ، قالَ: كانَ ابنُ شِهابٍ و رَبيعةُ يُجيزانِ شهادةَ الصبيانِ بعضِهم علىٰ بعضٍ.

و رُوِيَ مِثلُ ذلكَ أيضاً[٤] عن شُرَيحٍ، و هو مشهورٌ عنه.[٥]

و هذا يَكشِفُ لكَ عن جهلِ الجاحِظِ و أُستاذِهِ النَّظّامِ فيما ادَّعَياهُ[٦] مِن الإجماعِ
٢٢٥ علىٰ خِلافِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في هذا البابِ.

و أمّا تعلُّقُه بضربِ الوليدِ بنِ عُقبةَ[٧] أربَعينَ سَوطاً في خِلافةِ عثمانَ، فإنّه ذَهَبَ عَلَيه وجهُ ذلكَ؛ لأنَّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام ضَرَبَه بِنِسْعةٍ[٨] لَها رأسانِ،

---

١. في «ب»: «أن تقضي».

٢. في «ألف، ب، د، س»: «به»، و تذكير الضمير باعتبار اللفظ.

٣. في «ألف»: + «زيد».

٤. في «د، س»: «أيضاً مثل ذلك» بدل «مثل ذلك أيضاً».

٥. راجع للأقوال المنقولة: عمدة القاري، ج ١٣، ص ٢٣٩؛ مسند ابن الجعد، ص ٣٤٥ و ٣٤٦؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ١٢٠ و ١٢١.

٦. في «ب»: «ادّعيا».

٧. في «ألف، د، س»: – «بن عقبة».

٨. في المطبوع: «بسَعَفَةٍ»، و هي غصن النخيل. و قيل: إذا يَبِسَت سُمّيت سَعَفَةً، و إذا كانت رطبة فهي شَطْبَةٌ. و أمّا «النِّسْع» بالكسر: سير مضفور يُجعل زماماً للبعير و غيره، أو حبل عريض طويل تُشدّ به ←

فكانَ[١] قد أقامَ فيه الحدَّ[٢] ثمانينَ علَى الكمالِ، و هذا مأخوذٌ مِن قولِه[٣] تَعالىٰ في مُحكمِ القرآنِ: ﴿وَ خُذْ بِيَدِكَ ضِغْثاً فَاضْرِبْ بِهِ وَ لا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْناهُ صابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾.[٤]

و أمّا تَشنيعُه علىٰ أميرِ المؤمنين عليه السلام في القنوتِ في الغَداةِ و الجهرِ فيه[٥] بتسميةِ الرجالِ فيه[٦]، فهذا أدلُّ دليلٍ علىٰ جَهلِه و قلّةِ دينِه[٧]، و أَوضحُ برهانٍ علىٰ إلحادِه و إرادتِه[٨] الطعنَ علىٰ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله؛ و ذلكَ أنّه لا خِلافَ بَينَ الفقهاءِ و حَمَلةِ الآثارِ أنّ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله كانَ يَقنُتُ في صلاةِ الغَداةِ، و يَجهَرُ بتسميةِ الرجالِ فيه[٩].

و قد نَقَلَ الناسُ ذلكَ و استَفاضَ[١٠] حتّىٰ لَيسَ يُخالِفُ في لفظِه مِن أهلِ العِلمِ اثنانِ، و كانَ قُنوتُه بَعدَ حَمدِ اللّٰهِ تَعالىٰ[١١]: «اللّٰهُمَّ العَنْ

↔ الرِّحالُ، و القطعة منه: النِّسعة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٨٦ (سعف)؛ و ج ٥، ص ٤٨؛ و مجمع البحرين، ج ٤، ص ٣٩٧ (نسع).

١. في «د، س»: «و كان».

٢. في «ألف»: «الحدّ عليه» بدل «فيه الحدّ».

٣. في «د»: «كتاب اللّٰه» بدل «قوله».

٤. صٓ (٣٨): ٤٤.

٥. في «ألف»: «به». و في «ب»: – «فيه».

٦. في «د، س»: – «فيه».

٧. في المطبوع: «فهمه».

٨. في «د، س»: «و أراد به» بدل «و إرادته».

٩. في «ألف، د، س»: – «فيه».

١٠. في «ألف، ب»: «فاستفاض».

١١. في «ب» و المطبوع: + «و الثناء عليه».

رِعْلاً و ذَكْوانَ[١]، و العَنِ المُجرمينَ[٢] مِن أسَدٍ و غَطَفانَ[٣]، و العَنْ أبا سُفيانَ، و العَنْ سُهَيلاً[٤] ذا الأسْنانِ، و العَنِ العُصاةَ الذينَ عادَوا دينَكَ و قاتَلوا نَبِيَّكَ».[٥]

فجَعَلَ يَلعَنُهم بِهذا الذي ذَكَرناه[٦] أربَعينَ صَباحاً.

و قد رَوَتِ الرُّواةُ عن أبي هُرَيرةَ: أنّ رَسولَ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله قَنَتَ في الصُّبحِ، فقالَ: «اللّهُمَّ أنجِ الوَليدَ بنَ الوَليدِ، وَ سَلَمةَ[٧] بنَ هِشامٍ، و عَيّاشَ بنَ أبي رَبيعةَ، و المُستَضعَفينَ بمَكّةَ. اللّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأتَكَ علىٰ مُضَرٍ و رِعْلٍ[٨] و ذَكْوانَ،

---

١. «رِعْل» و «ذَكْوان»: قبيلتان من سُلَيم. و قيل: «رعل» كانت باليمن. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٢٨٩ (رعل).

٢. هكذا في «ألف، ب». و في المطبوع: «الملحدين». و في «د، س»: «المجذمين». و قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «لعلّ المراد المنسوبين إلى الجذيمة، و لعلّ أسداً و غَطَفان كلتيهما منسوبتان إليها». راجع: مرآة العقول، ج ٢٥، ص ١٦٧.

٣. «غَطَفان»: اسم أبي قبيلة: و هو غَطَفان بن سعد بن قيس عيلان. قال ابن دريد: «اشتقاقه من الغَطَف، و هو قلّة شَعَر هُدْب العين». راجع: جمهرة اللغة، ج ٣، ص ١٢٤٧ (غطفان)؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٤١١ (غطف).

٤. هكذا في جميع النسخ و المطبوع. قال المازندراني رحمه الله: «و كأنّه سهيل بن عمرو من رؤساء المشركين، و هو الذي منع من أن يكتب في كتاب صلح الحديبيّة: بسم اللّه الرحمٰن الرحيم. و قال: ما أدري الرحمٰن الرحيم، إلّا أنّي أظنّ هذا». و قال الليث: «بلغنا أنّ سُهيلاً كان عَشّاراً على طريق اليمن ظَلوماً، فَمَسَخه اللّه كوكباً». و لم نجد شاهداً من كتب اللغة و الأنساب على أنّه كان أبا قبيلة. و في بعض المصادر لعن صلى الله عليه و آله بدله: «شهبلاً». و في بعضها: «شهيلاً». و قيل في الأخير: كأنّه لُقّب به لزرق أو حمرة في حدقته. راجع: الكافي، ج ١٥، ص ١٨٠، ضمن ح ١٤٨٤٢؛ مرآة العقول، ج ٢٥، ص ١٦٧؛ شرح المازندراني، ج ١١، ص ٤٠٣.

٥. الكافي، ج ١٥، ص ١٨٠، ضمن ح ١٤٨٤٢.

٦. في «د»: «بما ذكرنا» بدل «بهذا الذي ذكرناه». و في «س»: «بما ذكرناه» بدلها.

٧. في «ب»: «و سليمان».

٨. في «ب»: «و رعلة».

و اجعَلْ عَلَيهم[١] سِنينَ كَسِنيِّ يُوسُفَ».[٢]

٢٢٦ فإن كانَ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام[٣] عارٌ أو نقصٌ في الدينِ ـ و حاشاهُ مِن ذلكَ ـ بما ذَكرَه إبراهيمُ في[٤] قُنوتِه و جَهرِهِ[٥] بتسميةِ الرجالِ، فذلكَ بعَينِه عَيبٌ علىٰ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و عارٌ عَلَيه[٦]. و هذا هوَ الذي أرادَهُ النَّظّامُ، و كَنّىٰ عنهُ بذِكرِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام. و لَم يَذكُرْ بَعدَ هذا و قَبلَه شيئاً إلّا و الوجهُ فيه معروفٌ واضحُ البَيانِ، و قد قَدَّمتُ الحُجّةَ عَلَيه في الجُملةِ، و إذ[٧] ذَكرتُ وجهَ بعضِه، فأنا أذكُرُ وجوهَ باقيهِ لئلّا يَتَوهَّمَ متوهِّمٌ أنّي إنّما[٨] عَدَلتُ عنه لعَدَمِ البرهانِ عَلَيه.

أمّا[٩] قولُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في الأحياضِ: فلَسنا نَعلَمُ فيه خِلافاً؛ بَل[١٠] قولُه في الأقراءِ و أنّها الأطهارُ مأخوذٌ مِن جهةِ اللغةِ التي نَزَلَ بها القرآنُ؛ و ذلكَ أنّ القُرءَ هو الجمعُ، و مِن ذلكَ سُمّيَتِ القَريةُ قريةً لجَمعِها مَن تَحتَوي

---

١. في «ألف، د، س»: «و اجعلها» بدل «و رعل و ذكران، و اجعل عليهم».

٢. مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٣٩ و ٢٥٥ و ٢٧١ و ٣٩٦ و ٤١٨ و ٤٧٠ و ٥٠٢ و...؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٧٤؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٩٥؛ و ج ٢، ص ١٥؛ و ج ٣، ص ٢٣٤ و...؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٣٤ (مع اختلاف في اللفظ بين المصادر).

٣. في المطبوع: + «في ذلك».

٤. في «ب، س»: «من».

٥. في «ألف»: «جَهَرَ به» بدل «جهره».

٦. في «ب»: - «و عار عليه».

٧. في المطبوع: «و إن». و في «ألف، ب»: «إذا».

٨. في «د»: «أيضاً».

٩. في «د، س»: «فأمّا».

١٠. في «ألف، س»: «بين».

عَلَيه. و قيلَ: قَرَيتُ الماءَ في الحوضِ، إذا جَمَعتَه. و سُمِّيَ الذِّكرُ قرآناً باجتماعِ بعضِه إلىٰ بَعضٍ. و لمّا كانَ الطهرُ فيه تَجمَعُ المرأةُ الدمَ بالحيضِ ثَبَتَ أنّه الطُّهْرُ؛ فأيُّ شَناعةٍ في ذلكَ؟!

و أمّا قَطعُه عليه السلام اليدَ مِن أُصولِ الأصابعِ، فذلكَ هوَ حُكمُ اللّهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ بنصِّ القرآنِ؛ قالَ اللّهُ عزَّ و جلَّ: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾[1]، و إنّما الكتابةُ بالأصابعِ خاصّةً.

و أمّا[2] دفعُه السارقَ إلَى الشهودِ، فهو كأمرِه الجَزّارَ بقطعِ يدِ السارقِ، و كتأميرِه بعضَ الفقهاءِ في بَلَدٍ لِيَقطَعَ[3] الأيديَ و يَضرِبَ[4] الرِّقابَ، و إنّما رَدَّ أمرَ السارقِ إلَى الشهودِ استظهاراً عليهم في الشهادةِ؛ لِيَرهَبوا الكَذِبَ فيها، و لِيَمتَحِنَ صدقَهم؛ فإن كانوا صادقينَ لَم يَتحرَّجُوا مِن قَطعِ المشهودِ عَلَيه، و إن كانوا كاذبينَ جَزِعوا مِن ذلكَ و تَحَرَّجوا[5] مِن وِلايتِه بأنفسِهم؛ فأيُّ شَناعةٍ في هذا لَولا جَهلُ النَّظّامِ و ضَعفُ عقلِهِ؟!

و أمّا أخذُه نصفَ الديةِ مِن أولياءِ المرأةِ إذا أرادوا قَوَدَ الرجُلِ بها، فذلكَ هوَ العدلُ الذي مَن تخلَّفَ عنه لَم يَصِرْ إلّا إلَى الجَورِ؛ و ذلكَ أنّ ديةَ المرأةِ ٢٢٧
خمسةُ آلافِ دِرهَم، و ديةُ الرجُلِ عشرةُ آلافِ دِرهَم، فإذا قَتَلَ أولياءُ المرأةِ الرجُلَ قَتَلُوا نفساً ديتُها الضِّعفُ مِن ديةِ صاحبَتِهم، فوَجَبَ عليهم ردُّ الفاضلِ مِن

---

١. البقرة (٢): ٧٩.

٢. في «ب»: «فأمّا».

٣. في «ب» و المطبوع: «لقطع».

٤. في «ب» و المطبوع: «و ضرب».

٥. في «ألف، ج» و المطبوع: «و يخرجوا».

ذلكَ؛ ألا تَرىٰ أنّهم لَو أرادوا أخذَ الديةِ لَما كانَ لهم إلّا خمسةُ آلافِ دِرهَمٍ؟ فكيفَ يكونُ لهم نفسُ قيمَتِها في الشريعةِ عشرةُ آلافِ دِرهَمٍ، و إنّما لهم منَ الديةِ خمسةُ آلافِ دِرهَمٍ؟!

لكنّ النَّظّامَ مِن غَفلتِه يَجعَلُ المَحاسنَ[١] مَثالِبَ، و هو لا يَشعُرُ بذلكَ.

و كذلكَ القولُ في أخذِ نصفِ الديةِ مِن المُقتَصِّ مِنَ الأعوَرِ؛ لأنّ ديةَ عينِ[٢] الأعوَرِ عشرةُ آلافِ دِرهَمٍ، و ديةَ فَردِ عَينِ الصحيحِ خمسةُ آلافِ دِرهَمٍ[٣]، و هذا كالأوّلِ.

و أمّا تَخليفُه عليه السلام رجُلاً يُصلّي العيدَينِ بالضُّعَفاءِ في المسجدِ الأعظَمِ[٤]، فذلكَ مِنَ الأدلّةِ علىٰ عدلِه عليه السلام، و أنّه أعرَفُ الأُمّةِ بمَعالمِ الدينِ و أنواعِ القضاءِ؛ لأنّه لَو كلَّفَ الضُّعفاءَ بالخروجِ[٥] إلَى المُصَلّىٰ لكلَّفَهم[٦] فوقَ الوُسعِ، و لَو أنّه أسقَطَ عنهم صلاةَ العيدينِ لَكانَ قد مَنَعَهم فضلاً كثيراً، فجَعَلَ لهم ما يُدرِكونَ به الفَضلَ، و لَم يكلِّفْهم ما لا طاقةَ لهم به، و هذه كلُّها أُمورٌ منصوصةٌ علىٰ ما قَدَّمناه.

و أمّا قولُه: إنّهُ عليه السلام أمَرَهم أن يَحكُموا بالباطلِ إلىٰ أن تَجتمعَ[٧] النـاسُ، فقَد تجاهَلَ بذلكَ؛ مِن قِبَلِ أنّ الحقَّ كانَ عندَ الاختلافِ تنفيذَ

---

١. في المطبوع: «يجعل المحاسن من غفلته» بدل «من غفلته يجعل المحاسن».

٢. في «ألف»: «العين».

٣. في «ب» و المطبوع: - «درهم».

٤. في المطبوع: «الحرام».

٥. في «ألف، ب، س»: «الخروج» بدون الباء.

٦. في «ب»: «كلّفهم».

٧. في «ب، س»: «أن يجتمع».

أحكامِ القومِ، و لَو أبدَلَه بالحُكمِ بما يوجِبُ التقيّةُ العدولَ عنه لَكانَ الباطلَ بعَينِه، و لَم يَسلُكْ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام في هذا البابِ إلّا مَسلَكَ الرسولِ[1] صلى اللّه عليه و آله؛ حَيثُ أَمضىٰ أحكامَ المشرِكينَ في الحُدَيبِيَةِ، و كانَت ضلالاً مِنهم و شِركاً، و كانَ إمضاؤُه هُدًى و إيماناً و صَواباً. و هذا القدرُ كافٍ في إسقاطِ هذه الشَّناعةِ.

و أمّا قولُه: إنّ خِلافَ طلحةَ و الزبيرِ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام إنّما كانَ علىٰ وجهِ طلبِ الشورىٰ[2]. و أنّهما بايَعاه[3] بالمدينةِ كارهَيْنِ، فهذا هو نفسُ ما
٢٢٨ ادَّعاهُ[4] الرَّجُلانِ و كَذَبا[5] فيه علَى الواضحِ مِن البيانِ.

و ذلكَ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام لَم يَدْعُ الناسَ إلىٰ بَيعتِه، و إنّما جاؤوه فيها علَى الاختيارِ، و ألزَموه قبولَ أمرِهم، و كانَ أوّلَ مَن صَفَقَ علىٰ يدِه[6] بالاتّفاقِ طلحةُ بنُ عُبَيدِ اللّهِ؛ و الدَّلالةُ علىٰ ذلكَ ما أجمَعَ عَلَيه رُواةُ الآثارِ مِن قَولِ الأسَدِيِّ، و قد رأىٰ يَدَ طَلحةَ أوّلَ يَدٍ صَفَقَت علىٰ يَدِ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام، فقالَ: إنّا لِلّهِ، أوّلُ يَدٍ صَفَقَت عَلىٰ يَدِ أميرِ المؤمِنينَ يَدٌ شَلّاءُ[7]؛ يوشِكُ أنْ لا يَتِمَّ هذا الأمرُ، فكيفَ يكونُ طلحةُ مُكرَهاً و هو أوّلُ مَن صَفَقَ علىٰ يدِه بالبيعةِ؟!

---

١. في «د» و المطبوع: «رسول اللّه» بدل «الرسول».

٢. في «د، س»: «شورى» بدون الألف و اللام.

٣. في «ب، س»: «بايعا».

٤. في «ب، س»: «ادّعى».

٥. في «د، س»: + «عليه».

٦. في «د، س»: «يديه».

٧. أي اليد التي فسدت عروقُها، فبطلتْ حركتُها. راجع: المصباح المنير، ص ٣٢١ (شلل).

و يكشِفُ أيضاً عنْ ذلكَ قَولُ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام في خُطبتِه الّتي هي أشهَرُ مِن خُطَبِه كُلِّها، و قد ذَكَرَ بَيعَتَهُ، فقالَ: فتداكَّ[1] النّاسُ عَلَيَّ كتَداكِّ الإبلِ علىٰ حِياضِها[2]، حَتّىٰ[3] وُطِئَ الْحَسَنانِ، و شُقَّت أعطافي[4]، و قيلَ لي: إن لَم تُجِبْنا إلَى البَيعةِ أَلْحَقْنَاكَ بابنِ عَفّانَ».[5]

و لا خِلافَ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ عندَ قَتلِ عثمانَ مُستتِراً عن جُمهورِ الناسِ، فلمّا قُتِلَ عثمانُ[6] تَلَوَّذَ[7] بحيطانِ المدينةِ مَخافةَ أن يُقالَ: إنّه رَغِبَ في الأمرِ، حتّىٰ مَضَى الناسُ إليه طَوعاً. و كيفَ[8] يكونُ طلحةُ و الزبيرُ مُكرَهَيْنِ، و العامّةُ تَروي أنّهُ قالَ لهما: «امدُدا أيدِيَكما أُبايِعْكما؛ فإنّني[9] أكونُ لكما وزيراً خَيرٌ مِن أن أكونَ لكما أميراً»؟![10]

و أمّا طَلَبُهما[11] الشورىٰ: فلَيسَ ذلكَ لهُما، و قد تمَّت إمامتُه، و انعَقَدَت بَيعَتُه

---

١. في «د»: «قال: تداكّ» بدل «فقال: فتداكّ» و «التداكّ»: الازدحام؛ يقال: تداكّ عليه القوم، إذا ازدحموا عليه. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٢٦ (دكك).

٢. في «د»: «صاحبها».

٣. في «د، س»: + «لقد».

٤. «الأعطاف» جمع «عِطف»، و عِطْفُ الشيء: جانبه و طرفه. و «العِطْف» أيضاً: المَنْكِبْ. و العِطافُ: الرداء. و المراد من الأعطاف هنا جانبا ردائه ﷺ. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤٩؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ١٠١ (عطف).

٥. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.

٦. في «س»: «جعل».

٧. في «د، س»: «يلوذ».

٨. في «ألف»: «فكيف».

٩. في «د، س»: «فإنّي».

١٠. الجمل و النصرة، ص ١٣٠.

١١. في «د»: «طلبتهما».

بالمهاجرينَ و الأنصارِ و بهما أنفسِهما، هذا علَى التسليمِ للمخالفينَ أنّ إمامَتَه كانَت باختيارٍ، دونَ النصِّ علَيها، و الدَّلالةِ علىٰ وجوبِها.

و قولُه[١]: «قَتَلَ عُثمانَ، و كانَ سَدىٰ ذلكَ و لُحمَتَه[٢]، و قاتِلُ عثمانَ لا يكونُ للناسِ إماماً»، فقد[٣] عَلِمَ كلُّ مَن سَمِعَ الأخبارَ: أنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام لَم يَحضُرْ قَتْلَ عُثمانَ، و قد كانَ أنفَذَ إلَيهِ بابنِه الحَسَنِ عليه السلام لَمّا مَنَعوه الماءَ لِيَسقِيَه.

٢٢٩ و أنّ الذي تولّىٰ قَتْلَه و حَضَرَه طلحةُ و الزبيرُ في أشياعِهما و جماعةٌ مِن المُهاجِرينَ و الأنصارِ، و قد قالَ أَميرُ الْمُؤمِنينَ عليه السلام لهما وَ لِغَيرِهما مِمَّنِ اشتَبَهَ ذلِكَ عَلَيه: «وَ اللّهِ، ما قَتَلتُ عُثمَانَ، و لا مالَأتُ علىٰ[٤] قَتلِه».[٥] فلَم يُمكِنْ أحداً مِنهم الردُّ عَلَيه.

و أمّا[٦] خِذلانُه له: فلَسنا نُنكِرُه، و كذلكَ كانَتِ الديانةُ[٧] توجِبُ ذلكَ[٨]، و لَو نَصَرَه أو رَضِيَ بفِعالِه لَما كانَ يصلُحُ للإمامةِ.

و الذي توهَّمَه النَّظّامُ و شَبَّهَ به في إبطالِ إمامَتِه إذا صَحَّ كانَ دليلَ[٩] إمامَتِه عليه السلام، و لَم يأتِ فيما أَورَدَه بحُجّةٍ فيُحتاجَ إلىٰ نَقضِها، و إنّما اقتَصَرَ علَى الدَّعوىٰ

---

١. في المطبوع: + «إنّه».

٢. تقدّم معنى «اللُّحمة» قبيل هذا.

٣. في «ب»: «و قد».

٤. في «ب، د، س»: «في».

٥. الجمل و النصرة، ص ٢٠١؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٢٠٠؛ و ج ٢، ص ١٢٨.

٦. في «ب، د»: «فأمّا».

٧. في المطبوع: «الديانة كانت» بدل «كانت الديانة».

٨. في «ب، د، س»: – «ذلك».

٩. في المطبوع: «دليلاً على» بدل «دليل».

فأسقَطناها بمِثلِها، ثُمّ لَم نَقنَعْ بذلكَ حتّىٰ عَضَدناها بِبُرهانٍ يَعرِفُه مَن تَأمَّلَه، و اللّٰهُ الموفِّقُ لِلصَّوابِ.

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: و قد طَعَنَ إبراهيمُ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام مِن وَجهٍ آخَرَ؛ فزَعَمَ أنّه كانَ يُحَدِّثُ بالمَعاريضِ، و يُدَلِّسُ في الحديثِ، فقالَ: رَوىٰ[1] أبو عَوانةَ عن داوُدَ بنِ عَبدِ اللّٰهِ الأَزدِيِّ، عن حُمَيدِ بنِ عَبدِ الرَّحمٰنِ الحِميَريِّ، أنّه بَعَثَ ابنَ أَخٍ له إلى الكوفةِ، و قالَ[2]: سَلْ عليَّ بنَ أبي طالِبٍ عن الحَديثِ الّذي رَواه عنه أَهلُ الكوفةِ[3] في البَصرةِ، فإن كانَ حَقّاً تَحَوَّلْنا عنها. قالَ: فأتَى الكوفةَ، و أتَى الحَسَنَ بنَ عَليٍّ فأخبَرَه بالخَبَرِ[4] فقالَ له الحَسَنُ عليه السلام: «ارْجِعْ إلىٰ عَمِّكَ، فَأَقْرِئْه السَّلامَ، و قُلْ له: قالَ أَميرُ المؤمِنينَ عليه السلام ـ يَعني أباهُ عليه السلام ـ: إذا حَدَّثتُكم بحَديثٍ عن رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله فإنّي لَم أكذِبْ علَى اللّٰهِ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ و لا علىٰ رَسُولِه، و إذَا حَدَّثتُكم برأيي فإنّما أنا رَجُلٌ مُحارِبٌ، و الحَربُ خُدعةٌ[5]».[6]

قالَ: وَ رَوىٰ داوُدُ عن الأعمَشِ، عن خَيثَمةَ، عن سُوَيدِ بنِ غَفَلةَ، قالَ: سَمِعتُ عَلِيّاً عليه السلام يَقولُ: «إذا حَدَّثتُكم عن رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله فهو كما حَدَّثتُكم، فوَ اللّٰهِ لَأن أَخِرَّ مِن السَّماءِ أَحَبُّ إلَيَّ مِن أَن أكذِبَ علىٰ رَسولِ اللّٰهِ

---

١. في «ألف، د، س»: «و روى».

٢. في «ب»: «فقال».

٣. في «ب» و المطبوع: «عنه أهل الكوفة» بدل «أهل الكوفة عنه».

٤. في «ألف»: «الخبر» بدون الباء.

٥. في «ألف، د، س»: - «و الحرب خدعة».

٦. المسائل العكبريّة، ص ١٢٤. مسند أحمد، ج ١، ص ٨١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٧٠؛ مسند أبي داود الطيالسي، ص ٢٤، و في كلّها مع اختلاف في اللفظ.

٢٣٠ صلى اللّٰه عليه و آله. و إذا سَمِعتُموني أُحَدِّثُ فِيمَا بَيني وَ بَينَكم فإنّما أَنا رَجُلٌ مُحارِبٌ، و الحَربُ خُدعةٌ».[١]

قالَ إبراهيمُ: و كيفَ يَجوزُ لمَن قد عَلِمَ أنّه إذا قالَ للناسِ: أمَرَني رسولُ اللّٰه صلى اللّٰه عليه و آله بِكذا و كذا، أنّ ذلكَ عندَهم علَى السَّماعِ و المُشافَهةِ؟ فإن كانَ هذا و نحوُه جائزاً فالتدليسُ[٢] في الحديثِ جائزٌ.

قالَ إبراهيمُ: و في[٣] الجُملةِ أنَّ عليّاً عليه السلام لَو لَم يُحَدِّثْهم عنِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله بالمَعاريضِ لَما اعتذَرَ مِن ذلكَ.

قالَ الشَّيخُ: و هذا الذي ذَكَرَه النَّظّامُ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، لَيسَ فيه شيءٌ يوجِبُ التدليسَ، و لا الشُّبهاتِ في الأخبارِ؛ بَل قد أفصَحَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام عن المُرادِ فيه[٤]، و مَيَّزَ بَينَ ما يَقتَضي الظاهرُ مِنه مِثلَهُ في الباطنِ و بَينَ ما لَه وَجهٌ و تأويلٌ في الكلامِ، فقالَ لهم: «إذا حَدَّثتُكم عن رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله فهو كما حَدَّثتُكم، و إذا لَم أُسْنِدِ الحَديثَ إلىٰ رَسُولِ اللّٰهِ[٥] فله وجهٌ و تأويلٌ».[٦]

فرَفَعَ بذلكَ[٧] الإلباس[٨]، و أزالَ عنهم الشُّكوكَ فيه[٩] و الارتيابَ، و لا معنىٰ لقولِ

---

١. راجع: المصادر السابقة.
٢. في «س»: «و التدليس».
٣. في «ألف»: - «في».
٤. في «ب»: - «فيه».
٥. في المطبوع: «الرسول» بدل «رسول اللّٰه».
٦. في «ب» و المطبوع: «تأويل» بدون واو العطف.
٧. في «ب»: «ذلك» بدون الباء.
٨. في «ب»: «الالتباس». و في المطبوع: «التلبيس».
٩. في «ب» و المطبوع: - «فيه».

النَّظّام: كيفَ يَجوزُ لمَن[١] عَلِمَ أنّه إذا قالَ للناسِ: أمَرَني رسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله بكذا[٢]، أنّ ذلكَ عندَهم علَى السَّماعِ؟ لأنّه قد مَنَعَهم مِن الاعتقادِ بما أَورَدَه مِن علاماتِ الإعراضِ.

مَعَ أنهُ يُمكنُ[٣] أن يُقالَ له: إنّ الذي يُضيفُه أميرُ المؤمنينَ عليه السلام إلَى النبيِّ صلى اللّه عليه و آله مِن بابِ ما باطنُه كظاهِرِه في الأحكامِ، و لَيسَ يَدخُلُ في بابِ الخبرِ عَن نفسِه و ما[٤] يَراه، فلا تَخلِط أيُّها الرَّجُلُ هذَينِ، و مَيِّزْ كلَّ واحدٍ منهما علىٰ ما ذَكرناه؛ فإنّه يُسقِطُ شَناعتَكَ، مَعَ أنّها قد سَقَطَت بما قَدَّمناه.

و أمّا[٥] قولُه: إنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام لَو لَم يُحَدِّثْهم بِالمَعاريضِ لَما اعتَذَرَ مِن ذلكَ؛ فإنّا لا نُنكِرُ أن يتكلَّمَ عليه السلام بالمَعاريضِ في حالِ الاضطرارِ، بَعدَ أن يَجعَلَ بَينَها و بَينَ الحقائقِ فصلاً. و قد فَعَلَ ذلكَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام، و لَيسَ إخبارُه به[٦] اعتذاراً علىٰ ما ظَنَّه النَّظّامُ؛ بَل بيانٌ و بُرهانٌ لهم علىٰ ٢٣١
وجوهِ الكلامِ، و هو يَجْري مَجرَى الحقيقةِ في القرآنِ و المَجازِ[٧] و المُحكَمِ مِنه[٨] و الآياتِ المُتشابِهاتِ؛ فإن كانَتِ الدَّلالةُ مِن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام عَلى الفرقِ بَينَ الأعراضِ اعتذاراً مِن جنايةٍ جَناها أو غَلَطٍ وَقَعَ مِنه ـ و حاشاهُ مِن ذلكَ ـ

---

١. في «د، س»: + «قد».
٢. في «د»: + «و كذا».
٣. في «ب»: «ممكن».
٤. في «ب»: «في ما» بدل «و ما».
٥. في «ألف، ب»: «فأمّا».
٦. في «د، س»: – «به».
٧. في «ألف»: + «منه».
٨. في «ألف»: – «منه».

فالدلائلُ مِن اللّهِ عزَّ و جلَّ علَى الفرقِ بَينَ ما ذَكرناه اعتذاراً[١] مِن خَطإٍ فيه، و هذا كفرٌ و إلحادٌ.

و ما رأيتُ أعجَبَ مِن رجُلٍ يَحكي عن متكلِّمٍ أنّه حَقَّقَ و عَرَّضَ و لَم يَخلُ كلامُه مِن برهانٍ يُمَيِّزُ[٢] به بَينَ الأمرَينِ، ثُمّ يَحكُمُ عَلَيه بالتلبيسِ و التدليسِ[٣] لوجودِ البرهانِ! أ فَتَراه لَو عَرِيَ كلامُه مِنَ الدليلِ لَكانَ يَجِبُ علىٰ قولِ النَّظّامِ أن يَكونَ قد بَيَّنَ و أزالَ الإلباسَ[٤]؟ فإن[٥] كانَ ذلكَ كذلكَ، فهذا هو الجَهلُ المَحضُ و الوَسواسُ؛ و إن كانَ بخِلافِه، فكيفَ يَكونُ المُبَرهَنُ مدلَّساً لَولا العِنادُ؟

علىٰ أنّ الحديثَ الذي رَواه عن حُمَيدٍ الحِميَريِّ غيرُ معروفٍ، و لا ثابتٍ عندَ نَقَلةِ الآثارِ، و هو مِن جُملةِ تَخَرُّصِه الذي قَدَّمنا حكايَتَه عنه فيما سَلَفَ مِن هذه الأبوابِ.

ثُمَّ قالَ إبراهيمُ: و قالَ عَمرُو بنُ عُبيدٍ و هاشِمٌ الأَوقَصُ:[٦] أ فَتَرىٰ[٧] أنَّ قَولَه ـ يَعني أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام[٨]: «أُمِرتُ أَن أُقاتِلَ[٩] النّاكِثينَ و القاسِطينَ

---

١. في المطبوع: «اعتذار».

٢. في المطبوع: «و يميّز».

٣. في «ألف»: «بالتدليس و التلبيس» بدل «بالتلبيس و التدليس».

٤. في «ب، ج» و المطبوع: «الالتباس».

٥. في المطبوع: «و قد» بدل «فإن».

٦. في المطبوع: «و هاشم بن الأوقص». و الرجل مذكور في كُتب العامّة الرجاليّة بهذا العنوان غالباً، و نُقل عن البخاري: أنّه غير ثقة. راجع: الكامل لابن عدي، ج ٧، ص ١١٧، الرقم ٢٠٣٤؛ لسان الميزان، ج ٦، ص ١٨٥، الرقم ٦٦٠.

٧. في المطبوع: «أ لا ترى» بدل «أ فترى».

٨. في «ألف»: + «فيه».

٩. في «ألف»: «بقتال» بدل «أن أُقاتل».

و المارِقينَ»[١] مِن ذلكَ القولِ الذي يَقولُهُ[٢] برأيِه للخُدعةِ؟! و قَولَه في ذي الثُّدَيّة: «ما كَذَبتُ، و لا كُذِبتُ»[٣] مِنْ ذلكَ أيضاً؟!

قالَ: و لعلَّ الشيءَ إذا كانَ عندَه حقّاً استجازَ أن يقولَ: إنّ رَسولَ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله أمَرَني به؛ لأنَّ اللّهَ و رسولَهُ قد أمَرا[٤] بكلِّ حقٍّ.

قالَ الشيخُ ـ أيّدَهُ اللّهُ ـ: فيُقالُ[٥] لإبراهيمَ: هذا مِن جَهلِ عَمرِو بنِ عُبَيدٍ و هاشِمٍ[٦] الأَوقَصِ و ضَلالِهما، و ضَعفِ عقلِكَ أنتَ أيضاً ـ يا إبراهيمُ ـ في اعتمادِكَ علىٰ هذا القولِ مِنهما، و طَعنِكم و جماعَتكم علىٰ أميرِ المؤمنينَ[٧] عليه ٢٣٢
السلام؛ و ذلكَ أنّ قَولَه: «أُمِرتُ بقِتالِ النّاكِثينَ و القاسِطينَ و المارِقينَ» إنّما قالَه قَبلَ كونِ القتالِ مِن هؤلاءِ المذكورينَ، و هو متوجِّهٌ إلَى البصرةِ عندَ نَكْثِ طلحةَ و الزبيرِ بيعتَه، فجَعَلَ هذا القولَ حُجّتَه في قَصدِهما و المَسيرِ إليهما؛ لأنّ قوماً أشاروا بالكفِّ عنهما، فاعتَمَدَ في تركِ رأيِهم في ذلكَ[٨] علىٰ هذا القولِ، و أضافَه[٩] إلَى النبيِّ صلى اللّه عليه و آله في أقوالٍ ضَمَّها إليه نَقَلَها أهلُ السِّيَرِ جميعاً؛

---

١. علل الشرائع، ج ١، ص ٢٢٣، ح ١؛ دعائم الإسلام، ج ١، ص ٣٨٨؛ المعيار و الموازنة، ص ٣٧ و ٥٥ و ٣٢١. مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٣٩٧، ح ٥١٩؛ كنز العمّال، ج ١١، ص ٣٢٧، ح ٣١٦٤٩.

٢. في «ب»: «يقول».

٣. نهج البلاغة، ص ٥٠٢، الكلمة ١٨٥؛ الأمالي للصدوق، ص ٤٩١، المجلس ٦٣، ح ٦٦٨؛ خصائص الأئمّة، ص ١٠٧. مسند زيد بن عليّ، ص ٤٠٩؛ المدوّنة الكبرى، ج ٢، ص ٤٩؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٣٩ و ١٤١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ١٦٣، ح ٨٥٦٩ و ٨٥٧٠.

٤. في «ألف، د»: «أمر».

٥. في «ألف» و المطبوع: «يقال».

٦. في «د» و المطبوع: + «بن».

٧. في «ب، د، س»: + «به».

٨. في «ب»: ـ «في ذلك».

٩. في «د، س»: «فأضافه».

منها: قَولُه عليه السلام: «أما وَ اللّٰهِ، لقد عَلِمَ أصحابُ مُحَمَّدٍ صلى اللّٰه عليه و آله و هذه عائِشةُ بِنتُ أبي بَكرٍ، فاسألوها أنّ أصحابَ الجَمَلِ و المُخدَجَ اليَدِ مَلعونونَ على لِسانِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ. و ها هذه[1] فاسألوها».[2]

و قال عليه السلام[3]: «لا أجِدُ إلّا قِتالَهم أو الكُفرَ بِما أُنزِلَ علىٰ مُحَمَّدٍ صلى اللّٰه عليه و آله».[4]

فكيفَ يَكونُ هذا عن رأيِه و هو يَستَشهِدُ بأعدَى الناسِ له، و يواجِهُ عائشةَ بلعنةِ[5] أصحابِها، و يَستَشهِدُها علىٰ خبرِ ذي الثُّدَيّةِ قَبلَ كونِه؟!

و هَبْ أنّه عليه السلام ذَكَرَ قتالَ أهلِ البصرةِ و قالَ فيه برأيِه؛ مِن أينَ عَلِمَ بحالِ القاسطينَ و المارقينَ، و لَم يَكُن ظَهَرَ مِنهم شيءٌ في الحالِ يَستَدِلُّ به؟! بَل المارقونَ كانوا خاصّةَ أصحابِه عندَ هذا المَقالِ.

و كيفَ عَيَّنَ ذا الثُّدَيّةِ بالمَقالِ، و قَطَعَ عَلَيه بالضلالِ، و جَعَلَه رأسَ القومِ[6]، و هو إذ ذاكَ مِن جُملةِ أوليائِه؟!

فإن كانَ رَجَمَ بذلكَ و أصابَ[7]، لَم يُنكَرْ أن يَكونَ ما خَبَّرَ به المَسيحُ[8] عليه السلام أصحابَه مِن أفعالِهم في المَأكولِ و المَشروبِ و المُدَّخَرِ كانَ ترجيماً،

---

١. في المطبوع: + «هاهنا».

٢. لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.

٣. في «ب»: + «هذه».

٤. دعائم الإسلام، ج ١، ص ٣٨٨؛ علل الشرائع، ج ١، ص ٢٢٢؛ الأمالي للمفيد، ص ١٥٤، المجلس ١٩، ح ٥، و في كلّها مع اختلاف في اللفظ.

٥. في «ب، د»: «بلعن».

٦. في المطبوع: «رأساً للقوم» بدل «رأس القوم».

٧. في «ألف، ج» و المطبوع: «فأصاب».

٨. في «ب»: + «عيسى».

و كذلكَ جميعُ ما خَبَّرَت به الأنبياءُ عليهم السلام قَبلَ كونِه، و إخبارُ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله قَبلَ مُخبَراتِها، و هذا طعنٌ في الدينِ، و خروجٌ مِن قولِ أهلِ المِلَلِ كافّةً، و لَعَمْري أنّه يَليقُ بمَذهبِ النَّظّامِ.

و إن كانَ ما خَبَّرَ به عن النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله و كانَ إخبارُه به قبلَ كونِه يَدُلُّ علىٰ أنّه لَم يَكُن عن[١] تزكينٍ[٢] و لا حَدسٍ[٣] و ظنٍّ و تَرجيمٍ[٤]، فقَد بَطَلَ ما قالَه الرَّجُلانِ، و لا وَجهَ غيرَ الترجيمِ أو النصِّ عن[٥] الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله إلّا عِلمُ الغَيبِ، فتَرَى النظّامَ و ابنَ عُبيدٍ و الأَوقَصِ أرادوا الطعنَ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، فجَعَلوه إلهاً يَعلَمُ الغَيبَ بغَيرِ تعليمٍ! و هكَذا يُجِنُّ[٦] اللّٰهُ مَن عاداه. ٢٣٣

ثُمّ قالَ إبراهيمُ: و قالَ عَمْرُو بنُ عُبَيدٍ: لَولا أنّ عليّاً يَومَ التَمَسَ ذا الثُّدَيَّةِ كانَ يَقولُ: «وَ اللّٰهِ[٧]، ما كَذَبتُ، و لا كُذِبتُ» ـ و هو[٨] يَنظُرُ إلَى السَّماءِ مَرّةً و إلَى الأَرضِ مَرّةً أُخرىٰ ـ لَمَا[٩] شَككتُ أنّ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله قد[١٠] قالَ له في ذلكَ قولاً.

---

١. في «ألف» و المطبوع: + «رأي».

٢. في المطبوع: «ترجيم». و «التزكين»: طرف من الظنّ. و في بعض النسخ بالراء المهملة، و لم نجد له وجهاً يعتنى به. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٩٨ (زكن).

٣. في «ألف»: «تحدّس» و في «ب» و المطبوع: «تحديس».

٤. في «ألف»: «و ترخيم». و في المطبوع: «و تركين».

٥. في «ألف، د»: «علىٰ».

٦. في «د»: «يجبر».

٧. في «ألف، د، س»: - «و اللّٰه».

٨. في «ب»: - «هو».

٩. في «ألف» و المطبوع: «ما».

١٠. في «ب، د، س»: - «قد».

قالَ إبراهيمُ: و هذا القولُ مِن عَمْرٍو طعنٌ شديدٌ على عليٍّ عليه السلام.

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: فيُقالُ لإبراهيمَ: لَسنا نَشُكُّ في نَصبِ عَمْرٍو و عداوَتِه لأميرِ المؤمنينَ عليه السلام. و كما لا نَشُكُّ في ذلكَ، فلَسنا نَشُكُّ في جَهلِه و ضَعفِ عقلِه و طَعنِه في الدينِ و نِفاقِه، و الذي حَكَيتَ عنه يَدُلُّ علىٰ ما وَصَفناه؛ لأنّ نظرَ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام إلَى السماءِ إن لَم يَدُلَّ علىٰ صحّةِ ما رَواه عنِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله و رغبتِه إلَى اللّٰهِ في التوفيقِ لتقريبِ إظهارِ المُخدَجِ لِتَزولَ[1] عن قلوبِ الناسِ الشبهاتُ، لَم يَدُلَّ علىٰ أنّه لا نَصَّ عندَه في ذلكَ؛ و أيُّ نسبةٍ بَينَ النظرِ إلَى السماءِ و بَينَ الكَذِبِ، و بَينَ النظرِ إلَى الأرضِ و بَينَ التدليسِ، و هَلِ النظرُ إلىٰ ذلكَ إلّا كالنظرِ إلَى العسكرِ أو إلىٰ نفسِه أو يَميناً أو يَساراً أو أماماً[2] أو وَراءً؟ و هل ذلكَ إلّا كغيرِ ما[3] عَدَدناهُ مِن ضُروبِ الأفعالِ و التصرُّفِ مِن الإنسانِ في حركاتِه و سَكناتِه؟!

و هذا الذي حَكاه النَّظّامُ عن عَمرِو بنِ عُبَيدٍ لَيسَ يَجِبُ فيه أكثرُ مِن التعجّبِ مِنه؛ فإنّه لَيسَ بحُجّةٍ يَجِبُ التسليمُ لها، و لا شُبهةٍ يَجِبُ النظرُ فيها. و لَولا أنّني كَرِهتُ إغفالَه لِئلّا يَظُنَّ ظانٌّ أنّ ذلكَ لشُبهةٍ[4] فيه لَما كانَ الرأيُ إيرادَه؛ لأنّه محضُ الهَذَيانِ. ٢٣٤

علىٰ أنّه إذا تأمَّلَ متأمِّلٌ قِصّةَ المُخدَجِ عَرَفَ أنّ أمرَه كانَ بعهدٍ مِن الرسولِ[5]

---

١. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «ليزول».

٢. في «ألف» و المطبوع: «يمين أو يسار أو أمام» بدل «يميناً أو يساراً أو أماماً».

٣. في «ب» و المطبوع: «كغيره ممّا» بدل «كغير ما».

٤. في «ألف»: «الشبهة».

٥. في المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».

صلى اللّٰه عليه و آله؛ و ذلكَ أنّ هذا المُخدَجَ لَم يَكُن[١] معروفاً عندَ أصحابِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام و لا مشهوراً، و لا عَلِموا أنّه كانَ في الخوارجِ فنَجا أو قُتِلَ، و لا سَمِعوا له خبراً، فأنبأهم أميرُ المؤمنينَ عليه السلام بصفتِه قَبلَ الوَقعةِ، و خَبَّرَهم بقتالِه[٢] و مالِه؛ و الدليلُ علىٰ ذلكَ: أنّه لَو كانَ الرجلُ معروفاً عندَ القومِ و كانَ قَتلُه معلوماً لهم لَما كانَ لاستدلالِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام بالخبرِ عنه علىٰ باطلِهم و حقِّه معنىً يُعقَلُ، و إنّما جَعَلَ خَبرَه مُعجِزاً و برهاناً له علىٰ صوابِه.

فلمّا انكَشَفَ الحَربُ أمَرَ بطَلَبِه في القَتلىٰ، فلَم يوجَدْ، و شَكَّ النّاسُ في خَبَرِه، فقَلِقَ[٣] لِذٰلِكَ، و جَعَلَ يَنظُرُ إلَى السَّماءِ تارةً يُناجي رَبَّه في بَيانِ الأَمرِ و إزالةِ الغُمّةِ عن الخَلقِ، و يَنظُرُ إلَى الأَرضِ أُخرىٰ مُفَكِّراً في أصحابِه خائفاً عليهم الضَّلالَ عِندَ استِبطائهم وجودَه، فوَفَّقَ اللّٰهُ الكَشفَ عنه[٤]، فرَكِبَ أميرُ المؤمِنينَ[٥] عليه السلام بَغلةَ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله حتّىٰ أتىٰ جَمعاً مِن القَتلىٰ، فقالَ: «اكشِفوا بَعضَهم عن بَعضٍ»، فكَشَفوهم، فوَجَدوا رَجُلاً أسوَدَ بادياً[٦] له ثَديانِ[٧] كثَدي المَرأةِ، عليها شَعَراتٌ إذا مُدَّت جَذَبَت يَدَه و إذا أُرسِلَت رَدَّت يَدَه، فكَبَّرَ[٨] عليه

---

١. في «س»: «لم يك».

٢. في «ب» و المطبوع: «بقتله».

٣. في «ب»: + «أمير المؤمنين».

٤. في «ب»: «للكشف عنهم» بدل «الكشف عنه».

٥. في «ألف»: – «أمير المؤمنين».

٦. في المطبوع: «بادناً». و في «ألف»: «ماد ياً».

٧. في «د، س»: «ثدي».

٨. في «ب»: + «أمير المؤمنين».

السلام عِندَ ذلِكَ، و زالَ الرَّيبُ عن أصحابه.[١]

فكيفَ يكونُ الخبرُ عمّا وَصَفناه حدساً و ترجيماً؟! بَل كيفَ تكونُ هذه المَنقَبةُ الجليلةُ مَثلَبةً[٢] و هذه الفضيلةُ العظيمةُ رذيلةً؟! لَولا أنّ اللّٰهَ سُبحانَه قد أعمىٰ قَلبَ[٣] عَمْرِو بنِ عُبَيدٍ و النظّامِ و الحاكي عنه و أصحابِهما المعتقِدينَ لفَضلِهما، و اللّٰهَ[٤] نَسألُ[٥] توفيقاً برحمتِه[٦].

---

١. الإرشاد للمفيد، ج ١، ص ٣١٧. و راجع: مسند أحمد، ج ١، ص ٩١ و ١٣٩ و ١٤٠؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٣٧٤، ح ٤٨٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٢٧٦.

٢. «المَثْلَبَةُ»: المَسَبَّةُ، و العيبُ، و جمعه: المَثالبُ. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٢٤١؛ المصباح المنير، ص ٨٣ (ثلب).

٣. في «ألف»: «عين».

٤. في «ألف»: + «الموفّق للصواب».

٥. في «س»: + «التوفيق».

٦. في «ب، د»: - «توفيقاً برحمته».

الفصلُ الرابعُ و السَّبعونَ

[مُحاولاتُ جَماعةٍ مِن المعتزلةِ للدفاعِ عن النظّامِ]

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: وجدتُ جماعةً مِن المعتزلةِ[١] يَدفَعونَ ما حَكَيتُ[٢] عن النظّامِ بحكايةِ الجاحظِ عنه أن يَكونَ مَذهَباً له[٣]، و تَحمِلُهم الحميّةُ للاعتزالِ و العصبيّةُ للرجالِ علىٰ إنكارِ المعلومِ مِن ذلكَ، و علىٰ أن يَحمِلوا أنفسَهم علَى البَهْتِ المُزْري بصاحبِه المُسقِطِ لقَدْرِه، حتّىٰ آلَ بهم الأمرُ إلىٰ تخريجِ العُذْرِ للنظّامِ فيما ذَكرناه؛ بأنْ زَعَموا أنّ الذي وَصَفناه و شَرَحناه مِن الفصولِ عنه إنّما خَرَجَ مَخرَجَ الحِجاجِ لحَمَلةِ الأخبارِ و مناقَضةِ خُصومِه مِن الفقهاءِ.

قالوا: و إنّما قالَ الرجلُ: إنّ هذه الشَّناعاتِ علَى الصحابةِ تَلزَمُكم[٤] علىٰ روايتِكم عنهم هذه الرواياتِ؛ فأمّا أنا، فإنّي أتَخَلَّصُ مِن ذلكَ باعتِمادي[٥] علىٰ ظاهرِ القرآنِ و الخبرِ القاطعِ للعُذرِ مِن الأخبارِ، و يَسلَمُ بذلكَ علىٰ مَقالتي الأئمّةُ مِن الصحابةِ و التابعينَ بإحسانٍ.

---

١. في «ب»: «المعتزلين».

٢. في «ألف»: «حكيته».

٣. في «ب، د، س»: «له مذهباً» بدل «مذهباً له».

٤. في «ب، د»: «يلزمكم».

٥. في «ألف، ج»: «لاعتمادي».

قالَ الشّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّهُ ـ: و هذا تَمَنٍّ مِن هؤلاءِ[١] الجُهّالِ و اعتلالٌ فاسدٌ يَدُلُّ علىٰ ضَعفِ عقلِ مُعتَقِده[٢]، أو علىٰ مَحضِ العصبيّةِ منه و العنادِ؛ و ذلكَ أنّ صريحَ كلامِ النَّظّامِ و ظاهرَه و باطنَه بخِلافِ ما ادَّعاه هؤلاء القومُ[٣] الأوغادُ[٤]، و لا فرقَ بَينَ مَن حَمَلَ مذهبَ النظّامِ علىٰ ما ذَكرَه القومُ و انصَرَفَ عن مفهومِه، و بَينَ مَن حَمَلَ مذهبَ الخوارجِ علىٰ خِلافِ المعروفِ منه ـ بَل ادَّعىٰ فيه معنىٰ مذهبِ الشيعةِ ـ و حَمَلَ مذهبَ الشيعةِ علىٰ مُقتضىٰ مذهبِ الخوارجِ، و صَنَعَ ذلكَ في سائِرِ المَذاهِبِ و المَقالاتِ.

و أقربُ ما يُبطِلُ قولَ هذه الفِرقةِ و يَشهَدُ بتَخَرُّصِها و عِنادِها في تخريجِ مذهبِ النظّامِ علىٰ خلافِ ما حَكيناه: ما شَهِدَ به الجاحظُ عَلَيه، و حَكاه عنه نصّاً لا يَشوبُه شكٌّ و لا ارتيابٌ؛ و ذلكَ أنّه قالَ: ٢٣٦

و كانَ إبراهيمُ مِن أشدِّ الناسِ قولاً في الرَّوافِضِ؛ لبُغضِهم أبا بَكرٍ و عُمَرَ و أبا عُبيدةَ. و أشدِّ الناسِ قولاً في الخوارجِ؛ لِتَنَقُّصِهم[٥] عليّاً عليه السلام و عثمانَ و طلحةَ و الزبيرَ و عائشةَ، و مِن أشدِّ الناسِ قولاً في المعتزلةِ؛ لِتَنَقُّصِهم[٦] سعداً و ابنَ عُمَرَ و محمّدَ بنَ مَسلَمةَ و أُسامةَ بنَ زيدٍ و زيدَ بنَ ثابتٍ و سعيدَ بنَ زيدِ بنِ عَمْرِو بنِ نُفَيْلٍ و جميعَ مَن كانَ لا يَرىٰ قتالَ الفئةِ الباغيةِ، و يقولُ:

---

١. في «د»: - «هؤلاء».

٢. في «ألف»: «معتمده» بدل «عقل معتقده». و في «د»: «معتمده» بدل «معتقده».

٣. في «ألف، د، س»: - «القوم».

٤. «الأوْغاد»، جمع «الوَغْد»: الضعيف من الرجال الخفيف العقل. و أوغاد القوم: أذلّاؤهم و أراذلهم. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ٤٣٦؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٤٦٤ (وغد).

٥. في «ب» و المطبوع: «لبغضهم».

٦. في «ب» و المطبوع: «لبغضهم».

كُن عندَ[١] اللّهِ المقتولَ و لا تَكُنِ القاتلَ. فإذا صارَ إلَى القولِ في أُصولِ الفُتيا انتَظَمَ جميعُ المَعاني المَعيبةِ عندَه و المذهبُ الذي كانَ يَسْخَطُه مِن غيرِه.

و لَو كانَ له مَن يُثيرُه و يُسائلُه لَكشَفَ مِنه ما كانَ مستوراً، و لأظهَرَ مِن تَناقُضِ مذهَبِه ما يُسقِطُ قَدْرَه و يَحُطُّ مِنه؛ و لكنّ أصحابَه[٢] لَم يَكونوا أصحابَ أخبارٍ و آثارٍ[٣] و أحكامٍ و فُتياً، و كانَت المداخَلةُ أعجبَ إليهم[٤] مِن عِلمِ القرآنِ، و الطَّفْرةُ[٥] أنفَعَ[٦] عندهم مِن عِلمِ الأحكامِ. و بئسَ المذهبُ لَعَمْرُ اللّهِ اجتَبىٰ[٧] لنفسِه، و اختارَ لدينِه! و سنَقولُ عندَ الردِّ عَلَيه بالذي يَجِبُ إن شاءَ اللّهُ.

قالَ الشَّيخُ ـ أَيَّدَهُ اللّهُ ـ: فأيُّما أَولىٰ بنا الآنَ: أن نُصدِّقَ علَى النَّظّامِ قولَه علىٰ نفسِه، و إخبارَه عن مذهبِه، و صريحَ لفظِه الدالِّ علىٰ مُرادِه، و حكايةَ صاحبِه الجاحظِ[٨] عَمْرِو بنِ بَحْرٍ عنه، أو تصديقَ هؤلاءِ النَّفَرِ المتعصِّبينَ للباطلِ[٩] الحاملينَ أنفُسَهم علَى البَهْتِ و العنادِ للخصومةِ[١٠] و اللجاجِ؟! و كيفَ يَحسُنُ مناظَرةُ مِثلِ[١١]

---

١. في «ألف، د، س»: «عبد».

٢. في «د، س»: – «أصحابه».

٣. في «ب»: – «و آثار».

٤. في «ب» و المطبوع: «إليهم أعجب» بدل «أعجب إليهم». و في حاشية «ب»: «أحبّ» بدل «أعجب».

٥. «الطَّفْرَةُ»: الوَثْبَةُ. و قيلَ: الوثبةُ من فوق، و الطفرة إلى فوق. و يقال بالفارسيّة: «پرش» و «پريدن». راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٠١؛ المصباح المنير، ص ٣٧٤(طفر).

٦. في المطبوع: «أبلغ».

٧. في «د»: «ما أحبّ» بدل «اجتبى».

٨. في «ب، د، س»: – «الجاحظ».

٩. في المطبوع: «بالباطل».

١٠. في المطبوع: «و الخصومة» بدل «للخصومة».

١١. في المطبوع: – «مثل».

مَن رَكِبَ هذا المَركبَ في القَحَةِ[١] و المُكابَرةِ؟ لَولا أنّ قوماً[٢] مِن الضَّعَفةِ الذينَ لا معرفةَ لهم بالمَقالاتِ، و لَم يَطَّلِعُوا علَى المَذاهبِ، و لا عُنوا بقراءةِ الكتبِ علَى المشايخِ، يلتبسُ[٣] عليهم هذا المقالُ.

١. في المطبوع: «الوقاحة». و «القَحَة» بفتح القاف و كسرها: الوقاحة، و قلّة الحياء. راجع: كتاب العين، ج ٣، ص ٢٥٦؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٦٣٧ (وقح).

٢. في «د»: «القوم».

٣. في المطبوع: «فالتبس».

الفصلُ الخامسُ و السَّبعونَ

[خُلاصةُ القولِ في النَّظّامِ]

مَعَ أنَّ النظّامَ لَم يُحْتَجْ في شاهدِ مذهبِه إلَى الشهادةِ عليه مِن عَمْرِو بنِ بَحرٍ[١] و غيرِه؛ مِن حيثُ صَرَّحَ بما مَضىٰ، و بما أنا مُبَيِّنُهُ[٢] الآنَ حيثُ يقولُ:

و قلتُم ـ يعني مخالِفيه ـ: إنّ قولَنا هذا ـ يعني قولَه ـ خِلافٌ علَى الجماعةِ. و أنّ[٣] النَّبِيَّ صلى اللّٰه عليه و آله قالَ: «يَدُ اللّٰهِ علَى الجَماعةِ».[٤]

ثُمّ قالَ حاكياً عن مذهبِه: فنحنُ لا نَزعُمُ أنّ أصحابَ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله أطبَقوا علَى الرأيِ، و أجمَعوا علَى القولِ في الفُتيا، فيكونَ كما وصفتم، و يُخالفَ ما ادَّعَيتم؛ و إنّما كانَ يَرَى الفُتيا و القياسِ[٥] و تَرْكِ المنصوصِ عَلَيه مِن أصحابِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: عُمَرُ بنُ الخطّابِ و عثمانُ بنُ عَفّانٍ و عليُّ بنُ أبي طالبٍ و ابنُ مسعودٍ و زَيدٌ و مُعاذٌ و أبو الدَّرداءِ و أبو موسىٰ و ناسٌ

---

١. في «ب، س»: - «بن بحر».

٢. في «ب، د، س»: «مثبته».

٣. في «ألف»: «فإنّ».

٤. المستدرك على الصحيحين، ج ١، ص ١١٥؛ السنّة لابن أبي العاصم، ص ٤٠؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١، ص ١٨٦، ح ٤٨٩.

٥. في «ب، ج» و المطبوع: «بالقياس».

قليلٌ مِن أحداثِ الصَّحابةِ دونَ الأكابِرِ، و الباقونَ هم الجماعةُ، و هؤلاءُ النَّفَرِ هم أصحابُ الفُرقةِ؛ و لكنْ لمّا كانَ فيهم عُمَرُ بنُ الخطّابِ[1] و عثمانُ، و هؤلاءِ معهم سلطانُ[2] الرَّغبةِ و الرَّهبةِ، شاعَ لهم ذلكَ في الدَّهْماءِ، و انقادَت لهم العوامُّ، و جازَ للباقينَ السكوتُ علَى التقيّةِ، و علىٰ أنّهم قد عَلِموا أنّه غيرُ مقبولٍ منهم، و لا مسموعٍ قولُهم.

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: أ فَلا[3] تَرَونَ ـ وفَّقَكم اللّٰهُ ـ إلىٰ تجريدِه مذهبَه في تمييزِ الصحابةِ و تعيينِ مَن طَعَنَ عَلَيه[4] منهم؛ فبَدَأَ بعُمَرَ بنِ الخطّابِ، و أَتبَعَه الباقينَ، و قبلَ هذا قد ذَكَرَ أبا بكرٍ، و صَرَّحَ بالطعنِ عَلَيه[5] في قولِه في الكَلالةِ، و طَعَنَ علىٰ عَبدِ اللّٰهِ بنِ عبّاسٍ بعدَ هذا، و على ابنِ عُمَرَ. و ذَكَرَ في هذا الفصلِ بعَينِه علّةَ استفاضةِ القولِ في الصحابةِ بالرأيِ؛ و أنّها[6] هي التمكُّنُ و الغلبةُ و السُّلطانُ[7]. و نحنُ مصدِّقوه[8] فيما ذَكَرَه[9] عن القومِ، و مُصَوِّبوه في تعلُّقِه بانغمارِ الحقِّ بالتقيَّةِ، إلّا[10] إدخالَه أميرَ المؤمنينَ عليه السلام في جُملتِهم في القولِ بالقياسِ و الرأيِ، و مُكذِّبوه[11]، و رادّونَ عَلَيه؛ بما سَلَفَ لَنا في ذلكَ مِن البيانِ. و ما أعلَمُ أحَداً أجسَرَ

---

١. في «ألف، د، س»: – «بن الخطّاب».

٢. في «ب، د، س»: «سلطان معهم» بدل «معهم سلطان».

٣. في «د، س»: «أ وَ لا».

٤. في «ب»: «عليهم».

٥. في «ب»: «عليه بالطعن» بدل «بالطعن عليه». و في «س»: «باللعن عليه» بدلها.

٦. في «د، س»: «و إنّما».

٧. في «ب»: – «و السلطان».

٨. في «ب»: «فمصدّقوه».

٩. في «د، س»: «ذكر».

١٠. في «د، س»: + «أنّ».

١١. في «د، س»: «فمكذّبوه».

علَى البُهتانِ ممّن تَعَلَّقَ في مذهبِ النظّامِ بخِلافِ ما شَرَحَه هو في مَقالَتِه و حَكيناه عنه في المواضعِ المتقدّماتِ.[١]

٢٣٨ قالَ الشَّيخ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: و قالَ الجاحظُ في آخِرِ فصلٍ حَكاه عنِ النَّظّامِ في الفُتيا: و كانَ إبراهيمُ مِن حُفّاظِ الحديثِ مَعَ ذهنٍ حَديدٍ و لسانٍ ذَرِبٍ[٢]، يتخلَّصُ به إلَى الغامضِ، و يَحَلُّ به المُنعقِدَ، و يقرِّبُ به ما بَعُدَ، و هو مَعَ ذلكَ يُخطِئُ خَطأَ الغَمْرِ[٣]، و يَخبِطُ خَبطَ السَّكرانِ، و يَجمَعُ بَينَ التيقُّظِ و الغفلةِ و الحزمِ و الإضاعةِ.

ثُمّ قالَ عَمرٌو عَقيبَ هذا الفَصلِ: و قولُ إبراهيمَ هذا[٤] لَم يَعمَلْ به مُسلِمٌ؛ و هو و إن طَوَّلَ و كَثَّرَ فإنّ المأخَذَ في الكثيرِ عَلَيه قريبٌ.

فقَد شَهِدَ عَمرٌو علَى النظّامِ بخِلافِه الأُمّةَ في المَقالِ، و وَصَفَه بالجمعِ بَينَ المتضادّاتِ، و هو أعرَفُ بمذهبِه مِن هؤلاءِ الجُهّال. و بَعدُ: فإن لَم نُصَدِّقِ الجاحِظَ عَلَيه في هذه الحكاياتِ لَم يَجِبْ أن نُصَدِّقَه عَلَيه في جميعِ ما حَكاه مِن مذاهِبِه[٥]؛ لأنّها لَم تَظهَرْ إلّا مِن جهَتِه. و إذا أكذَبناه[٦] في ذلكَ كلِّه لَم نَعرِف للنَّظّامِ مذهباً في الفُتيا، فضلاً عن أن نَحتاجَ[٧] إلَى الاحتيالِ له في التخريجاتِ.

علىٰ أنّ هذه الجماعةَ التي حَكَينا عنها الإنكارَ لا بُدَّ لها مَعَ إقامَتِها علىٰ ذلكَ مِن تكذيبِ الجاحظِ و تَضليلِه و تَجهيلِه في الردِّ علَى النظّامِ؛ لأنّه قد رَدَّ عَلَيه في هذا

---

١. في «ب، ج، د» و المطبوع: «المقدّمات».

٢. «لسانٌ ذَرِبٌ»؛ أي فصيحٌ، أو حديدٌ. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨ (ذرب).

٣. «الغَمْرُ»: مَن لم يجرّبِ الأمورَ، و الجاهلُ. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٢ (غمر).

٤. في «ألف، د، س»: «إذا».

٥. في «ألف، د، س»: - «من مذاهبه».

٦. في «ألف، د»: «كذّبناه».

٧. في «ألف، د»: «أن يحتاج».

الكتابِ علىٰ ترتيبِ ما حَكَيناه مِن تديُّنِه بما وَصَفناه، و لَيسَت في مَوضعِ مَن يُقبَلُ قولُها علَى الجاحِظِ، و يُتْرَكُ ما خَبَّرَ به و حَكاهُ إلىٰ شَهَواتِها و أمانِيّها التي تَدُلُّ علىٰ سوءِ التدبيرِ[١] و قلّةِ الدِّينِ و ضَعفِ الرأيِ.

قالَ الشَّيخُ ـ أيّدَهُ اللّٰهُ ـ: فهذه جُملةٌ ما ثَبَتَ عنِ النظّامِ في الطعنِ علَى الصحابةِ و الأئمّةِ الراشدينَ و التابعينَ بإحسانٍ، و لَو أَورَدْنا جميعَ ما في هذه الأبوابِ مِن مَقالِه لَطالَ به الكتابُ، و قد أضرَبْنا عن مناقَضتِه بَينَ الأخبارِ، و إيرادِه تكذيبَ
٢٣٩ بعضِ القومِ لبعضٍ في الرواياتِ، و شهادتِه عليهم بالبِدَعِ في الدياناتِ و قولِ الزورِ و البهتانِ؛ فمَتىٰ أرَدتم ـ أرشَدَكُمُ اللّٰهُ ـ معرفةَ ذلكَ علَى الكمالِ فعليكم بكتابِ «الفُتيا» لعَمْرِو بنِ بَحرٍ الجاحظِ؛ فإنّكم تَجدونَه في ذلكَ علَى الاستقصاءِ و البيانِ.

مَعَ أنّ إبراهيمَ في اعتذارِه مِن[٢] الإقدامِ علىٰ تخطئةِ الأُمّةِ مُلَبِّسٌ[٣] في ذلكَ علَى الضعفاءِ[٤]؛ لأنّه يَدينُ بفَسادِ الإجماعِ، و قد ذَكَرَ ذلكَ عنه[٥] عَمْرُو بنُ بَحرٍ[٦] في هذا الكتابِ، فقالَ: و قالَ إبراهيمُ: لَم يَضطَرَّني الخبرُ أنّ النَّبِيَّ[٧] صلى اللّٰه عليه و آله قالَ: «لا تَجتَمِعُ أُمَّتي علىٰ خَطَإٍ»[٨]. و كانَ يَزعُمُ أنّه قد[٩] يَجوزُ أن يَجتمِعَ المسلمونَ على الخَطإ[١٠]؛ و لكن لا يَجتَمِعونَ علىٰ خطإٍ بعَينِه.

---

١. في «د»: «التديّن».

٢. في «ب»: «في».

٣. في «س»: «فليس تدين» بدل «ملبّس».

٤. في «س»: «الضعف».

٥. في «د»: - «عنه».

٦. في «د»: + «الجاحظ».

٧. في «ب»: «رسول اللّٰه» بدل «النبيّ».

٨. المحصول للرازي، ج ٤، ص ٩٢ و ١٦٥؛ البحر المحيط للزركشي، ج ٣، ص ٥٣٧.

٩. في «ألف، س»: - «قد».

١٠. في «س»: «خطأ» بدون الألف و اللام. و في المطبوع: «ضلالة».

و قالَ الجاحظُ في افتتاحِ حكايتِه[١] عنه: زَعَمَ إبراهيمُ بنُ سيّارٍ أنَّ سبيلَ القرآنِ كسبيلِ التَّوراةِ و الإنجيلِ و الزَّبورِ و جميعِ كُتبِ الأنبياءِ عليهم السلام، و أنّ سبيلَ هذه الأُمّةِ في فُتياها و أحكامِها كسبيلِ أُمّةِ موسىٰ و عيسىٰ و جميعِ الأنبياءِ عليهم السلام، و أنّ أصحابَ محمّدٍ صلى اللّٰه عليه و آله حينَ تَكلَّفوا القولَ في الفُتيا و قالوا بالقياسِ لَم يَعْدُ أمرُهم أحدَ وَجهَينِ: إمّا أن يَكونوا ظَنّوا أنّ ذلكَ جائزٌ[٢] لهُم بسببٍ[٣] غَلِطوا فيه و لأمرٍ[٤] تَوَهَّموه، أو يكونَ ذلكَ كانَ منهم علَى التَّأَمُّرِ و التَّحَكُّمِ و لِيَكونوا أئمّةً و قادةً[٥] و سَلَفاً.

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: في هذا ـ أدامَ اللّٰهُ توفيقَكم ـ كفايةٌ في الدَّلالةِ علىٰ مذهبِ الرجُلِ في جوازِ تغييرِ القرآنِ و الزيادةِ فيه و النقصانِ، و الطعنِ علَى الإجماعِ، و البراءةِ مِن أهلِ بيتِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله و الصحابةِ جميعاً و التابعينَ بإحسانٍ. و كفىٰ بمعتقِدِ هذا[٦] كفراً و إلحاداً و خروجاً عن دينِ الإسلامِ، و الحمدُ للّٰهِ علىٰ ما مَنَّ به علَينا[٧] مِن هدايَتِه، و لهُ الشكرُ علىٰ نعمتِه[٨] في دينِه، و إيّاه نَسألُ سَتراً جميلاً برحمتِه[٩].

---

١. في المطبوع: «حكاياته».
٢. في «ألف، د، س»: - «جائزاً».
٣. في «ألف، ب»: «لسبب».
٤. في «د»: «و أمر».
٥. في «د»: + «و سادةً».
٦. في المطبوع: + «الرجل».
٧. في «ألف، د، س»: - «علينا».
٨. في «ألف، د، س»: «نعمه».
٩. في «ألف»: + «إنّه كريم منّان».

الفصلُ السادسُ و السَّبعونَ

[في ذِكرِ أوّلِ خِلافٍ حَدَثَ في الإسلامِ بَعدَ وفاةِ النبيِّ صلى اللّه عليه و آله]

٢٤٠

و مِن حكاياتِ الشَّيخِ و كلامِه؛ قالَ: الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّهُ تَعالىٰ ـ: وَجَدتُ أصحابَ المَقالاتِ كافّةً يَقولونَ: إنّ أوّلَ خِلافٍ وَقَعَ في الإسلامِ بَعدَ وفاةِ رسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله الخِلافُ[١] في الإمامةِ بَينَ المهاجرينَ و الأنصارِ. و قد غَلِطوا في ذلكَ؛ فإنّ أوّلَ خِلافٍ حَدَثَ في الإسلامِ بَعدَ وفاةِ[٢] رسولِ اللّه[٣] صلى اللّه عليه و آله خِلافُ عُمَرَ بنِ الخطّابِ في وفاةِ النبيِّ صلى اللّه عليه و آله، و إنّه[٤] ادَّعىٰ حياتَه، و ذلكَ أنّ جميعَ أهلِ السِّيَرِ و الآثارِ نَقَلُوا[٥] أنَّ النَّبِيَّ صلى اللّه عليه و آله لمّا قَبَضَه اللّهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ[٦] فخَرَجَ النّاعي يَنعاهُ، خَرَجَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ مِن مَنزِلِه، فقالَ: وَ اللّهِ، لا أسمَعُ أحَداً يَقولُ: «قد[٧] ماتَ رَسولُ اللّهِ» إلّا قَتَلتُهُ؛ إنّ رَسولَ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله لَم يَمُتْ، و إنّما غابَ عَنّا كما غابَ موسىٰ عن قَومِه

---

١. في «د»: «اختلاف».

٢. في «ب»: - «وفاة».

٣. في «ب» و المطبوع: «الرسول» بدل «رسول اللّه».

٤. في «د، س»: - «و إنّه». و في المطبوع: «فإنّه».

٥. في «ب» و المطبوع: «يقولون».

٦. في «د، س»: + «إليه».

٧. في المطبوع: - «قد».

أربعينَ لَيلةً. وَ اللّٰهِ، لَيَرجِعَنَّ رَسولُ اللّٰهِ إلىٰ قَومِه كما رَجَعَ مُوسىٰ إلَىٰ قَومِه، و لَيَقطَعَنَّ[1] أَيدِيَ رِجالٍ و أرجُلَهم.

فلَم يَزَلْ علىٰ ذَلِكَ يَقولُ هذا القَولَ في مَحفِلٍ بَعدَ مَحفِلٍ، حتّىٰ خَرَجَ إلَيهِ أبو بَكرٍ فقالَ له: علىٰ رِسْلِكَ يَا عُمَرُ، فلَم يُنصِتْ له[2]، فلمّا رأىٰ أنّه لا يُنصِتُ له[3] قامَ قائماً، فحَمِدَ اللّٰهَ، وَ أثنىٰ عَلَيه، و صَلّىٰ علَى النَّبِيِّ صلى اللّٰه عليه و آله، ثُمّ قالَ: أيُّها النّاسُ، مَن كانَ يَعبُدُ مُحَمَّداً فإنّ مُحَمَّداً قد ماتَ، و مَن كانَ يَعبُدُ اللّٰهَ فإنّ اللّٰهَ سُبحانَه حَيٌّ لا يَموتُ، و لقد نَعىٰ نَبِيَّه إلىٰ نَفسِه و هو بَينَ أظهُرِكم، فقالَ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَ إِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾[4]، قالُوا: فحينَئِذٍ كَفَّ عُمَرُ[5] عن[6] القَولِ الذي كانَ يَقُولُ به.[7]

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ و في هذا الذي ذَكرناه غَيرُ شيءٍ:

فمنه: أنّ أوّلَ خِلافٍ حَدَثَ[8] في الدينِ[9] بَعدَ الرسولِ[10] صلى اللّٰه عليه و آله خلافُ عُمَرَ بنِ الخطّابِ علَى الجماعةِ و نفيُه مَوتَ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و ادّعاؤه[11] حَياتَه. ٢٤١

---

١. في «د»: + «به».

٢. في «س»: + «ولا يصغى».

٣. في «د، س»: – «له».

٤. الزمر (٣٩): ٣٠.

٥. في «ألف»: + «بن الخطّاب».

٦. في «ب»: + «هذا».

٧. تأريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١١٤؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ١٧٨؛ و ج ٢، ص ٤٣.

٨. في «ب»: «ظهر».

٩. في المطبوع: – «في الدين».

١٠. في «د» و المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».

١١. في المطبوع: «و ما ادّعاه من» بدل «و ادّعاؤه».

و منه: أنّ هذا الخِلافَ هو[١] مذهبُ المحمّديّةِ مِن الغُلاةِ، و به يَدينونَ[٢]، و هُم[٣] ضُلّالٌ باتّفاقٍ.

و منه: أنّه خِلافٌ أظهَرَه الرجُلُ بغَيرِ شُبهةٍ تَدعو إليه، مِن جهةِ عقلٍ، أو تأويلِ كتابٍ، أو لفظِ سُنّةٍ، أو عادةٍ جَرَت فيتعلَّقَ بذلكَ. و ما جَرىٰ هذا المَجرىٰ لَم يُتَوَهَّمْ علىٰ صاحبِه إلّا العِنادُ و قصدُ الإفسادِ[٤] و الإدغالِ في الدينِ.

و منه[٥]: أنّه يَدُلُّ علىٰ جَهلِ قائلِه بالقرآنِ و عدمِ حفظِه له[٦]؛ لأنّ التنزيلَ مُبيِّنٌ لِوَفاةِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله؛ قالَ اللّٰهُ سُبحانَه لنبيِّه عليه السلام: ﴿**إِنَّكَ مَيِّتٌ وَ إِنَّهُمْ مَيِّتُونَ**﴾[٧]، و قالَ سُبحانَه: ﴿**وَ ما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَ فَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلىٰ أَعْقابِكُمْ**﴾[٨].

و منه: أنّ الرجُلَ أقدَمَ علَى اليمينِ باللّٰهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ و القَسَمِ[٩] بأسمائه الحُسنىٰ أنّ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله لَم يَمُتْ، ثُمّ لَم يَقنَعْ بذلكَ حتّىٰ وَصَفَه بالغَيبةِ، ثُمّ شَبَّهَ غَيبتَه بغَيبةِ موسىٰ عليه السلام عن قومِه، و أقسَمَ باللّٰهِ في مقدارِ زمانِ غَيبتِه، ثُمّ لَم يُقنِعْه جميعُ ذلكَ مِن قولِه[١٠] الباطلِ حتّىٰ خَبَّرَ أنّه سيَرجِعُ

---

١. في «ألف، ب»: – «هو».

٢. في «د»: «يتدينون».

٣. في «ألف» و المطبوع: «و هو».

٤. في «د»: «الفساد».

٥. في «ألف»: + «على».

٦. في «ألف، د»: – «له».

٧. الزمر (٣٩): ٣٠.

٨. آل عمران (٣): ١٤٤.

٩. في «د» و المطبوع: «و أقسم».

١٠. في «ألف، ب، د»: «في قول» بدل «من قوله».

و يَقطَعُ أيديَ رجالٍ و أرجُلَهم. فهَبْ أنّ الشُّبهةَ دَخلَت عَلَيه في وفاةِ النبيِّ[١] صلى اللّٰه عليه و آله، و اعتقَدَ أنّه ممّن لا يَموتُ، أو ممّن يتأخَّرُ مَوتُه عن تلكَ الحالِ؛ أيُّ[٢] شبهةٍ عَرَضَت له في ذِكرِ[٣] قطعِ أيدي الرجالِ[٤] و أرجُلِهم إذا عادَ؟ إنّ هـذه الأمورَ[٥] عجيبةٌ، إذا[٦] تأمَّلَها المُنصِفُ عَرَفَ مباينَتَها للتديُّنِ بالصدقِ[٧] و مباعدَتَها لشرائطِ[٨] الإيمانِ.

و لعلَّ بعضَ أهلِ الخِلافِ يَزعُمُ عندَ سَماعِ هذا الكلامِ أنّ القولَ الذي أظهَرَه عُمَرُ لَم يَكُن عن عقدٍ و نيّةٍ، و لكنّهُ كانَ منه علىٰ سبيلِ الإرهابِ؛ لئلّا يَطمَعَ أهلُ النفاقِ. ٢٤٢

فإن زَعَمَ ذلكَ قيلَ له: إنّ هذا التخريجَ لا يَصِحُّ علىٰ ظاهرِ مَقالِ الرجُلِ، و لا يُلائمُ ما كانَ منه في الحالِ؛ لأنّه أخرجَه مَخرَجَ الجِدِّ، و أبانَ عمّا يُبانُ بـه عـن الاعتقادِ، فأكّدَه بالقَسَمِ و الأيمانِ.

و لَو كانَ علىٰ ما ظننتَ مِن أنّه أرادَ الاستصلاحَ ما كانَ يورِدُ ذلكَ عَلى الوجهِ الذي يَقَعُ به الضلالُ، و لا يؤكِّدُه التأكيدَ الذي يَدُلُّ به السامعينَ علىٰ وجـوبِ[٩] اعتقادِ صدقِه في ظاهرِه و باطنِه[١٠]، و لَما كانَ لقولِه عندَ سَماعِ الآيةِ مِن أبي بكرٍ:

---

١. في «ألف، د، س»: «رسول اللّٰه» بدل «النبيّ».

٢. في «ب»: «فأيّ».

٣. في «ألف»: - «ذكر».

٤. في «ألف»: «رجال» بدون الألف و اللام.

٥. في «ألف، ب»: «لأمور».

٦. في المطبوع: «و إذا».

٧. في المطبوع: «لليقين و الصدق» بدل «للتديّن بالصدق».

٨. في «ألف»: «لشرط».

٩. في «س» و المطبوع: «وجود».

١٠. في «ألف»: «باطنه و ظاهره» بدل «ظاهره و باطنه».

«لَكأنّي[١] ـ وَ اللّهِ ـ ما سَمِعتُها[٢] قَطُّ و لا عَلِمتُ أنّها في القرآنِ» مَعنىً، و لَقالَ عندَ اجتماعِ الكلمةِ علَى الوفاةِ للناسِ: اعلَموا ـ أيُّها الناسُ ـ أنّي[٣] لَم أكُ جاهلاً بوفاةِ رَسولِ اللّهِ[٤] صلى اللّه عليه و آله، و إنّما أظهَرتُ ما أظهَرتُ مِن الكلامِ للإرهابِ و الاستصلاحِ. و في يمينِ عُمَرَ باللّهِ تَعالىٰ أنّه لمّا سَمِعَ الآيةَ تَنَبَّهَ بها علىٰ غَلَطِه في المَقالِ ـ و كانَ قَبلَها كأن لَم يَسمَعْها قَطُّ ـ دليلٌ علىٰ بطلانِ قولِ مَن تَخَرَّجَ[٥] له ما قَدَّمناه.

و إذا بَطَلَ أن يَكونَ الرجُلُ أرادَ بما أظهَرَه الاستصلاحَ، و بَطَلَ أن يَكونَ قالَه لشُبهةٍ دَعَته[٦] إلىٰ ذلكَ[٧] المَقالِ، لَم يَبقَ إلّا أنّه أرادَ الفسادَ في الدينِ، و سَلَكَ طريقَ العنادِ.

علىٰ أنّه مَعَ الأمرِ الذي يُخَرِّجونَه له في ذلكَ لا يَنفَكُّ مِن إظهارِ الباطلِ و التصريحِ بالكذِبِ في الإخبارِ و الإذاعةِ بما يَدعو إلَى الجهلِ و الضَّلالِ، و هذا بَيِّنٌ لِذَوي الألبابِ.

علىٰ أنّ المقدارَ مِن الزمانِ الذي أظهَرَ فيه عُمَرُ بنُ الخطّابِ مِن القولِ ما حَكَيناه ثُمّ رَجَعَ عنه لَم يَكُن[٨] مَوهوماً فيه أن لَو صَمَتَ عن ذلكَ أو اعتَمَدَ علىٰ غيرِه ممّا لا يُخرَجُ به علىٰ ظاهرِ الحقِّ وقوعُ الفَسادِ علىٰ مَعهودِ العاداتِ.

---

١. في المطبوع: «كأنّي» بدون اللام.

٢. في «د»: «ما سمعته» بدل «و اللّه ما سمعتها». و في «س»: + «من سمعه».

٣. في «ب، د، س»: «أنّني».

٤. في «ألف» و المطبوع: «الرسول» بدل «رسول اللّه».

٥. في «د، س» و المطبوع: «يخرّج».

٦. في «ج» و المطبوع: «أن يكون ما قاله لشبهة دعته».

٧. في «ب»: «لذلك» بدل «إلى ذلك».

٨. في «د، س»: «لم يك».

و بعدُ: فما بالُ أبي بكرٍ لَم يَسبِقه إلىٰ هذَا الاستصلاحِ، و غيرُ أبي بكرٍ[١] مِن المهاجرينَ و الأنصارِ؟ بَل ما بالُه لمّا أَمَرَه أبو بكرٍ بالإنصاتِ لَم يُجِبْه إلىٰ ذلكَ حتّىٰ تَرَكَه و عَدَلَ عن كلامِه إلىٰ كلامِ الناسِ؟ و كيفَ لَم يَجرِ فَسادٌ قَطُّ فيما سَلَفَ ٢٤٣
عندَ مَوتِ نبيٍّ أو مَلِكٍ، كانَ المعلومُ أو المظنونُ أنّه لَو وَقَعَ[٢] مَوتُه ساعةً مِن النهارِ لَصَلَحَ[٣] الناسُ و ارتَفَعَ ذلكَ الفَسادُ؟ فكيفَ لَم يَسبِقْه إلىٰ ذلكَ أحَدٌ عندَ موتِ مَن ذَكرناه مِن المُلوكِ و الأنبياءِ؟ و أيُّ فَسادٍ كانَ يُتخوَّفُ مِن[٤] السُّكوتِ عن الباطلِ، و الكَذِبِ، و دَفعِ الضروراتِ؟ و ما كانَ وجهُ الفَسادِ الذي تَخوَّفه[٥] الرجُلُ؟ و إنّما انتشرَت الكلمةُ و وَقَعَ معظمُ الخِلافِ بَعدَ رُجوعِه عمّا كانَ ادَّعاه.

مَعَ أنّا لا نَجِدُه استصلَحَ أحَداً مِن الأُمّةِ بذلكَ، و لا نَعرفُ وجهاً في كلامِه للاستصلاحِ، و قد وَجَدْنا ما كانَ يتخوّفُه مِن الفَسادِ مَعَ مَقالِه ذلكَ؛ فأيُّ فائدةٍ حَصَلَت للأُمّةِ فيما أَورَدَه، و علىٰ أيِّ معنىً يَحمِلُه إن لَم يَكُن أرادَ[٦] الفَسادَ[٧] و التلبيسَ و الإضلالَ؟

علىٰ أنّ الرجُلَ نفسَه[٨] قد أظهَرَ أنّه قالَ القولَ الذي حَكَيناه عنه عَلى وجهِ الاعتقادِ له، و صَرَّحَ بأنّه لَم يَقصِد استصلاحاً[٩] بمقالٍ ظاهرُه خِلافُ باطنِه في

---

١. في المطبوع: «و غيره» بدل «و غير أبي بكر».
٢. في «ب، س»: «دفع».
٣. في «ألف، ج، د»: «يصلح».
٤. في «د»: «ينحرف عن».
٥. في المطبوع: «يتخوّفه».
٦. في «د»: + «به».
٧. في «د» و المطبوع: «الإفساد».
٨. في «د، س»: + «بعينه».
٩. في المطبوع: «الاستصلاح».

الحالِ، و أبطَلَ قولَ مَن خَرَّجَ له[١] العُذرَ بالاستصلاحِ؛ فرَوىٰ[٢] محمّدُ بنُ إسحاقَ عن الزُّهْرِيِّ، قالَ: أخبَرَني أنَسُ بنُ مالِكٍ، قالَ: لمّا بُويعَ أبو بَكرٍ في السَّقيفةِ، و كانَ مِن الغَدِ، جَلَسَ أبو بَكرٍ علَى المِنبَرِ، فقامَ عُمَرُ فتَكَلَّمَ قَبلَ أبي بَكرٍ، فحَمِدَ اللّهَ و أثنىٰ عَلَيه، و قالَ[٣]: أيُّها النّاسُ، إنّهُ[٤] كُنتُ قُلتُ لكم بالأمسِ مَقالةً ما كانَت إلّا عن رأيٍ، و ما وَجَدتُها في كِتابِ اللّهِ، و لا كانَت بعَهدٍ مِن رَسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله؛ و لكِنْ قد كُنتُ أرىٰ أنّ رَسولَ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله سَيُدَبِّرُ[٥] أمرَنا حتّىٰ يَكونَ آخِرَنا مَوتاً.[٦]

و رَوىٰ عِكرِمةُ عن ابنِ عَبّاسٍ، قالَ: وَ اللّهِ، إنّي لَأمشي مَعَ عُمَرَ في خِلافَتِه ما[٧] مَعَه غَيري، و هو يُحَدِّثُ نَفسَه، وَ يَضرِبُ قَدَميه بدِرَّتِه، إذ التَفَتَ إلَيَّ فقالَ: يا ابنَ عَبّاسٍ، هَل تَدري ما حَمَلَني علىٰ مَقالَتِيَ التي قُلتُ حينَ تُوُفِّيَ رَسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله؟

قالَ: قُلتُ: لا أدري، أنتَ أعلَمُ يا أميرَ المؤمِنينَ[٨]. ٢٤٤

قالَ: فإنّه ـ وَ اللّهِ ـ ما حَمَلَني علىٰ ذلِكَ إلّا أنّني كُنتُ أقرأُ هذه الآيَةَ: ﴿وَ كَذلِكَ جَعَلْناكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَداءَ عَلَى النّاسِ وَ يَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾[٩]،

---

١. في «ب»: + «هذا».

٢. في «ألف، د»: «و روى».

٣. في «ب، س»: + «يا».

٤. في «ألف، د»: «قد». و في «س»: + «قد».

٥. في «ب»: «مستدبر».

٦. تخريج الأحاديث و الآثار، ج ٢، ص ٤٠٦؛ الثقات لابن حبّان، ج ٢، ص ١٥٧؛ تأريخ الطبري، ج ٢، ص ٤٥٠؛ البداية و النهاية، ج ٥، ص ٢٦٨؛ و ج ٦، ص ٣٣٢.

٧. في «ب، ج» و المطبوع: «و ما».

٨. في «ألف، د، س»: «يا أمير المؤمنين أعلم» بدل «أعلم يا أمير المؤمنين».

٩. البقرة (٢): ١٤٣.

فكُنتُ[١] أظُنُّ أنّه سَيَبقىٰ بَعدَ أُمَّته حتّىٰ يَشهَدَ عَلَيها بِآخِرِ أعمالِها؛ فإنّه الذي حَمَلَني علىٰ أنْ قُلتُ ما قُلتُ.[٢]

أ فلا[٣] تَرىٰ إلىٰ تصريحِ الرجُلِ بأنّه كانَ يَعتقِدُ حياةَ النبيِّ[٤] صلى اللّه عليه و آله، و يَعتَلُّ لذلكَ تارةً بالرأيِ و تارةً بتأويلِ القرآنِ، و أنّه لَم يَعتمِدْ فيه آيةً[٥] مِن الكتابِ[٦] و لا عهداً[٧] مِن الرسولِ صلى اللّه عليه و آله، ثُمّ يُناقضُ[٨] تارةً أُخرىٰ في الاعتلالِ[٩]، فيَزعُمُ أنّ الذي حَمَلَه عَلَيه ما وَجَدَه في الكتابِ، فيُعلَمُ بذلكَ صحّةُ ما ذَكرناه عنه مِن التخليطِ، و يَظهَرُ لكَ إدغالُه في الدينِ بمناقَضتِه في المَقالِ، و بنَقلِه التلبيسَ علَى الضُّعفاءِ مِن اعتلالٍ إلى اعتلالٍ.

و قد تَبيَّنَ لكَ بما قُلناه صحّةُ ما قَدَّمناه؛ مِن رُكوبِه في ذلكَ عظيمَ الضَّلالِ، و أنّه إن كانَ صَدَقَ علىٰ نفسِه[١٠] فقَد وَضَحَ عِنادُه و إدغالُه في الدينِ، علىٰ ما شَرَحناه.

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّهُ ـ: و قد سَلَكَ ابنُه عبدُ اللّهِ طَريقَه[١١] في الإقدامِ علَى الباطلِ و القولِ بغيرِ عِلمٍ و لا بيانٍ، و هو عندَهم مِن صُلَحاءِ الصَّحابةِ و أهلِ

---

١. في «ألف» و المطبوع: «و كنت».

٢. تأريخ الطبري، ج ٢، ص ٤٥٠؛ السيرة النبويّة لابن هشام، ج ٤، ص ١٠٧٥؛ كنز العمّال، ج ٧، ص ٢٤٧، ح ١٨٧٧٦، و في كلّها مع اختلاف في اللفظ.

٣. في المطبوع: «أ لا» بدل «أ فلا».

٤. في المطبوع: «رسول اللّه» بدل «النبيّ».

٥. في «ب» و المطبوع: «أنّه».

٦. في «د، س»: «القرآن». و في المطبوع: «كتاب اللّه» بدل «الكتاب».

٧. في «ب، ج»: «عهد».

٨. في «ألف، د»: «تناقض».

٩. في المطبوع: «بالاعتلال» بدل «في الاعتلال».

١٠. في «د، س»: + «فيما حكاه فقد بانَ خطاؤه، و إن لم يكن صادقاً على نفسه».

١١. في «د، س»: «طريقته».

الفضلِ و السَّدادِ؛ و ذلكَ أنّه لمّا غَنِمَ المسلمونَ مِن الفُرسِ في أيّامِ عُمَرَ ما غَنِموه و كانَ في جُملتِه العودُ الذي يَستعمِلُه المَجوسُ في المَلاهي، فأحضَروهُ مجلسَ عُمَرَ، فلَم يَكَدْ يَعرِفُه أحَدٌ ممّن حَضَرَ في الحالِ، و لَم يَدرِ ما الذي يُصنَعُ به، و لا اسْمَه مِن الأسماءِ، فتَشاجَروا في ذلكَ، فقالَ لهم عبدُ اللّهِ بنُ عُمَرَ: دَعونا مِن اختلافِكم في هذا، و خُذوها عنّي[1]، و أنا أبو عبد الرحمنِ: هذا الميزانُ الحَرّانيُّ.

فلَم يَرضَ بالسكوتِ عمّا لا يَعلَمُ حتّىٰ تحدَّى القومَ بأنّ عندَه معرفةً لِما[2] لا يَعرِفُه[3]، ثُمّ لَم يَرضَ بذلكَ حتّىٰ أنبأهم[4] بباطلٍ، و شَهِدَ عندَهم بشهادةِ[5] زورٍ، ٢٤٥
و قد كانَ غنيّاً عن[6] ذلكَ، و لا داعِيَ له إليه[7].

و هذا ممّا يُعَدُّ مِن حَماقَتِه[8]؛ أفتَرىٰ مَن خالَفَنا يُمكنُه أن يَزعُمَ في هذا أيضاً[9] أنّه أرادَ به[10] الاستصلاحَ؛ كلاماً[11] يَطلبُ لهذا الرجُلِ عُذراً؟ إلّا مُشارِكٌ له في الحُمقِ و الإقدامِ علَى الباطلِ. و لا يَثِقُ به في النقلِ بَعدَ ما حَكَيناه و يتولّاهُ في الشرعِ

---

١. في «ب، د، س»: «منّي».
٢. في «ألف»: «ما». و في «د»: «بما».
٣. في «ألف»: «لا يعرف».
٤. في «ألف»: «أخبرهم».
٥. في المطبوع: «شهادة» بدون الباء الجارّة.
٦. في «ب»: «ادّعى» بدل «غنيّاً عن».
٧. في المطبوع: «و ما دعاه إليه داع» بدل «و لا داعي له إليه».
٨. في «د، س»: «حماقاته».
٩. في «ألف»: – «أيضاً».
١٠. في «ب»: – «به».
١١. في المطبوع: «بكلام» بدل «كلاماً».

و يَعتقِدُ فضلَه في الصحابةِ إلّا مائقٌ[١] مأفونٌ[٢] العقلِ.

و لَو لَم يَكُن عبدُ اللّهِ ضعيفَ الرأيِ ناقصَ العقلِ لَما تأخَّرَ عن بَيعةِ أميرِ المؤمنينَ[٣] عليه السلام، و أبَى الدخولَ في طاعتِه، و حَرَّمَ الجهادَ مَعَه و يَدَعَه في حُروبِه، و خَذَلَ الناسَ عنه، و استحَلَّ خِلافَه و مبايَنَتَه، ثُمّ جاءَ بَعدَ ذلِكَ مُختاراً إلَى الحَجّاجِ بنِ يُوسُفَ الثَّقَفِيِّ، فقالَ له: أيّها الأميرُ، امْدُدْ يَدَكَ[٤] أُبايِعْكَ لِأميرِ المؤمِنينَ عَبدِ المَلِكِ[٥]، حتّىٰ قالَ له[٦] الحَجّاجُ[٧]: و ما حَمَلَكَ علىٰ ذلِكَ[٨] ـ يا أبا عَبدِ الرَّحمٰنِ ـ بَعدَ ما[٩] تأخَّرتَ عنه؟ قالَ: حَمَلَني عَلَيه حَديثٌ رُوّيتُه عن النَّبِيِّ صلى اللّه عليه و آله أنّه قالَ: «مَن ماتَ و لَيسَ في عُنُقِه بَيعَةُ إمامٍ ماتَ ميتةً جاهِليّةً».[١٠] فقالَ له الحَجّاجُ: بالأمسِ تتأخَّرُ عن بَيعةِ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ مَعَ رِوايتِكَ هذا الحَديثَ، ثُمّ تأتيني الْآنَ لِأُبايِعَكَ لِعَبدِ المَلِكِ؟! أمّا يَدي فمشغولةٌ عَنكَ، و لٰكنْ هذه رِجلي، فبايِعْها. فسَخِرَ منه، و عَبَثَ به، و أنزَلَه منزلَتَه.

---

١. في «ب»: «آبق». و في «ألف»: «مانق». و «المائق»: الهالك حُمقاً و غَباوة. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٥٠(موق).

٢. في «ب»: «مأوف». و في «د»: «نوف».

٣. في «ب»: + «عليّ بن أبي طالب».

٤. في «د، س»: + «أنا».

٥. في المطبوع: + «بن مروان».

٦. في «ألف»: – «له».

٧. في المطبوع: + «بن يوسف الثقفيّ».

٨. في المطبوع: «هذا».

٩. في «ألف، ب، د، س»: – «ما».

١٠. الوافي بالوفيات، ج ٩، ص ٦٣؛ الملل و النحل، ج ١، ص ١٩٢.

و لَعَمْري إنّ عبدَ اللّٰهِ و إن فارَقَ أباه في الشهامةِ و الفطنةِ، فـقَد[1] وافَـقَه فـي العَداوةِ لأميرِ المؤمنينَ عليه السلام، و مَضىٰ علىٰ شاكِلتِه و عادتِه في ذلكَ.

و قد قالَ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: «مَن أبغَضَ عليّاً فقَد أبغَضَني، و مَن أبغَضَني فقَد أبغَضَ اللّٰهَ عَزَّ وَ جَلَّ».[2]

و قالَ له عليه السلام: «عادَى اللّٰهُ مَن عاداكَ، و قاتَلَ اللّٰهَ مَن قاتَلَكَ».[3]

و قالَ له عليه السلام: «حَربُكَ يا عليُّ حَربي، و سِلمُكَ يا عليُّ سِلمي».[4]

و قالَ له عليه السلام: «اللّٰهُمَّ والِ مَن والاهُ، و عادِ مَن عاداهُ، و انصُرْ مَن نَصَرَه، و اخذُلْ مَن خَذَلَه».[5]

و هذه دَعَواتٌ قد استجابَها اللّٰهُ ـ عزَّ و جلَّ ـ مِن نبيِّه عليه السلام .

---

١. في المطبوع: «لقد».

٢. الأُصول الستّة عشر، ص ٦٠؛ الأمالي للصدوق، ص ٤٦٦، المجلس ٦٠، ح ٦٢١؛ كتاب سليم بن قيس، ص ٢٠٢؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢١٨. المعجم الكبير للطبراني، ج ١، ص ٣١٩، ح ٩٤٧؛ و ج ٢٣، ص ٣٨٠؛ كنز العمّال، ج ١١، ص ٦١٠، ح ٣٢٩٥٣.

٣. راجع: تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي، ص ١٩٩.

٤. الانتصار، ص ٤٧٩؛ جمل العلم و العمل، ص ٤٥؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٨٣؛ عوالي اللآلي، ج ٢، ص ١٠٢، ح ٢٧٨؛ و ج ٤، ص ٨٧، ح ١٠٨. شرح المقاصد للتفتازاني، ج ٢، ص ٣٠٥.

٥. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ١٣١؛ معاني الأخبار، ص ٦٧، ح ٨؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٤٨، ح ١٨٣؛ الاقتصاد للطوسي، ص ٢١٦؛ الخلاف، ج ٥، ص ٣٣٦؛ بشارة المصطفى، ص ١٢٥. السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ١٣٦، ح ٨٤٨٣؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٤، ص ١٧؛ المواقف للإيجي، ج ٣، ص ٦٠٢.

الفصلُ السابعُ و السَّبعونَ

[في ذِكر ما قالَه أبو بكرٍ بَعدَ الخِلافةِ]

و مِن[١] كلامِ الشَّيخِ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: قالَ الشَّيخُ: قد[٢] أجمَعَت الأُمَّةُ علىٰ أنّ أبا بكرٍ قالَ بَعدَ العقدِ له: أقيلوني، أقيلوني. فاستَقالَهم الوِلايةُ و الإمرةُ عليهم. فَفَهِمنا[٣] ذلكَ و عَرَفناه.

و قد أجمَعَتِ الأُمَّةُ علىٰ أنّ الناسَ دَعَوا عثمانَ إلَى الخَلعِ، فأبىٰ، فحَصَروه لذلكَ، و تَوَعَّدوه بالقتلِ إن لَم يَخلَعْ نفسَه لِيَختاروا لأنفسِهم مَن يَرضَونَ[٤]، فأبىٰ إلّا دفاعَهم عن ذلكَ؛ و احتجَّ عليهم فيه بأنّ اللّٰهَ سُبحانَه قَمَّصَهُ الأمرَ، فلا يَحِلُّ له خَلعُه، و قالَ لهم: لا أَخلَعُ قميصاً قَمَّصَنيهِ اللّٰهُ عزَّ و جلَّ.

فنَظَرْنا في هذَينِ الفعلَينِ، فوَجَدناهما مختلفَينِ متضادَّينِ يوجِبَ أحدُهما إن كانَ صواباً خطأَ فاعلِ ضدِّهِ، و إن كانَ خطأً صوابَ فاعلِ خِلافِه.

و ذلكَ أنّه إن كانَ حَلَّ لأبي بكرٍ أن يَخلَعَ نفسَه مِن الإمامةِ مُختاراً، و يدعُوَ الناسَ إلىٰ خَلعِه، فقَد حرَّمَ اللّٰهُ سُبحانَه علىٰ عثمانَ أن يَمتنِعَ مِن ذلكَ إذا أُريد عَلَيه

---

١. في «ألف» و المطبوع: «من» بدون واو العطف.

٢. في «ألف، س»: - «قد».

٣. في «ب» و المطبوع: «و فهمنا».

٤. في المطبوع: «يرضوه».

و دُعِيَ إليه و أُخيف[١] بالقتلِ إن امتَنَعَ عليهم مِن ذلكَ، فلمّا رأَينا عثمانَ يَختارُ[٢] القتلَ علَى الإجابةِ إلَى الخَلعِ[٣] عَلِمنا أنّه لَم يَختَرْ ذلكَ إن كانَ متديِّناً به إلّا أنّ الخَلعَ أعظمُ مِن إظهارِ كلمةِ الشركِ و صُنعِ[٤] ضُروبِ الفسقِ و أكلِ المَيتةِ و الدَّمِ[٥] و لَحمِ الخِنزيرِ؛ لأنَّ هٰذِهِ كُلَّها تَحِلُّ عندَ الخوفِ علَى النفسِ، و عثمانَ لَم يَستَحِلَّ الخَلعَ عندَ الخَوفِ علَى النفسِ[٦]، فكانَ علىٰ مذهَبِهِ مِنْ أعظمِ الكبائرِ و أكبرِ[٧] ضُروبِ الكفرِ.

و إذا كانَ أبو بكرٍ قد استحَلَّه و دَعا إليه بانَ أنّه أتىٰ كفراً علىٰ مذهبِ عثمانَ و أعظمَ مِن الكفرِ، أو يكونُ استحلالُه ذلكَ دليلاً[٨] علىٰ أنَّ استسلامَ عثمانَ للقتلِ بَدَلاً مِن الخَلعِ أعظمُ ما يكونُ مِن الكفرِ؛ لأنّ مَن امتَنَعَ مِن مُباحٍ بقَتلِ نفسِه كانَ خارجاً مِن[٩] الدينِ.

٢٤٧ و لا فَضلَ في ذلكَ لمَن عَقَلَ[١٠] ما بَيَّنّاه.

و عسىٰ أن يقولَ بعضُهم: إنّ عثمانَ دُعِيَ إلىٰ خَلعِه علىٰ ما يوجِبُ الخَلعَ، فامتَنَعَ لذلكَ[١١]، و أبو بكرٍ اختارَ الخَلعَ؛ فاختَلَفَ[١٢] الوجهانِ في ذلكَ.

---

١. في المطبوع: + «و هدّد».
٢. في المطبوع: «اختار».
٣. في «د»: + «عنها».
٤. في «د، س»: «و صنيع».
٥. في «د»: – «و الدم».
٦. في المطبوع: «نفسه».
٧. في «ألف، ب»: «و أكثر».
٨. في المطبوع: «يدلّ».
٩. في المطبوع: «مارقاً عن» بدل «خارجاً من».
١٠. في «س» و المطبوع: + «على».
١١. في «د»: «من ذلك» بدل «لذلك».
١٢. في «ب»: «و اختلف».

فإنّه يُقالُ له[١]: لَو كانَ الأمرُ علىٰ ما وصفتَ لَكانَ الخلعُ حاصلاً له و إن لَم يَخلَعْ نفسَه؛ لأنّ الفِسقَ الموجِبَ للخَلعِ بوجودِه يُخرِجُ عندَ أصحابِ الاختيارِ خاصّةً[٢] صاحبَه مِنَ الإمامةِ، و لا يَحتاجُ معه إلىٰ أن يَخلَعَ نفسَه مَعَ أنّ عثمانَ قد[٣] كانَ أنابَ لهم، و أظهَرَ[٤] التوبةَ، و أعتَبَهم علىٰ ما[٥] عَتَبوه، و رَجَعَ لهم في الظاهرِ إلىٰ ما أرادوه، فصارَ في الحُكمِ بمنزلتِه الأُولىٰ مِن العَدالةِ، فلذلكَ ساموه أن يَخلَعَ نفسَه مُختاراً، و كانَ ذلكَ هو الذي دَعا إليه أبو بكرٍ بعَينه، فلَم يَختلفِ الوجهانِ علىٰ ما ظَنَنتُموه، و في ذلكَ ما قَدَّمناه مِن وجوبِ ضَلالِ أحَدِ الرَّجُلَينِ و خَطئِه في الدينِ.

علىٰ أنّ الاختيارَ إن كانَ للأُمّةِ وَ كانَ[٦] إليها العَزلُ و الخَلعُ، لَم يَكُن لدُعائها عثمانَ إلىٰ أن يَخلَعَ نفسَه معنىً يُعقَلُ؛ لأنّه كانَ لها أن تَخلَعَه ـ إذا لَم يُجِبْها إلىٰ ذلكَ ـ و تَختارَهُ.[٧] و إن كانَ الخَلعُ إلَى الإمامِ، فلا مَعنىٰ لقولِ أبي بكرٍ للناسِ: «أقيلوني»، و قد كانَ يَجِبُ لمّا كَرِهَ الأمرَ أن يَخلَعَ هو نفسَه، فلا يكونَ[٨] لهم إذْ ذاكَ ضَربةُ لازِبٍ[٩] عَلَيه. و هذا أيضاً تَناقضٌ آخَرُ، يُبينُ عن بُطلانِ الاختيارِ و تخليطِ القومِ.

و أنتَ ـ أرشَدَكَ اللّٰهُ ـ إذا تأمّلتَ قَولَ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام في خُطبَتِه

---

١. في «ب»: - «له».

٢. في «ألف، د»: - «خاصّة».

٣. في المطبوع: - «قد».

٤. في «د، س»: «فأظهر».

٥. في «د، س»: «ممّا» بدل «على ما».

٦. في «ج» و المطبوع: «فكان».

٧. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «و يختاره».

٨. في «ألف» و المطبوع: «ولا تكون» بدل «فلا يكون».

٩. «ضربةُ لازِبٍ»؛ أي: لازمٌ ثابتٌ. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢١٩ (لزب).

بالكوفةِ[١] عِندَ ذِكرِ الخِلافةِ حَيثُ يَقولُ: «فيا عَجَباً! بَينا هو يَستَقيلُها في حَياتِه إذ عَقَدَها لِآخَرَ بَعدَ وَفاتِه!»[٢] وجدته عَجَباً، و عرفْتَ منه المَغزَى الذي كانَ مِن الرجُلِ في القولِ، و بانَ خِلافُ الباطنِ منه للظاهِرِ، و تَيقَّنتَ الحيلةَ التي أَوقَعَها و التلبيسَ، و عَثَرتَ به علَى الضَّلالِ و قِلّةِ الدينِ، و اللّٰهَ نسألُ التوفيقَ.

١. في المطبوع: «في الكوفة» بدل «بالكوفة».

٢. نهج البلاغة، ص ٤٨، الخطبة ٣.

الفصلُ الثامنُ و السَّبعونَ

[في رَذالةِ بني تَيْمٍ و بَني عَدِيٍّ]

و سَمِعتُ الشَّيخَ[١] ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ يقولُ: إنّ ممّا يَشهَدُ برَذالةِ بني تَيْمِ بنِ مُرَّةَ[٢] و بني عَدِيٍّ و يَجِبُ أن يُضافَ[٣] إلىٰ ما سَلَفَ لنا في ذلكَ قولُ أبي سُفيانَ صَخْرِ بنِ حَرْبِ بنِ أُمَيَّةَ، حينَ بَلَغَه بَيعةُ الناسِ لأبي بكرٍ، فجَعَلَ[٤] يُحَرِّضُ بني هاشمٍ علىٰ فَسخِ أمرِه، و يَدعوهم إلىٰ تقديمِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام[٥] و يَقولُ:

بَني هاشِمٍ لا يَطمَعُ[٦] الناسُ فيكم ... و لا سِيَّما تَيْمُ بنُ مُرَّةَ أو عَدِيُّ

فما الأمرُ إلّا فيكمُ و إليكمُ ... و لَيسَ لَها إلّا أبو حَسَنٍ عليُّ

أبا حَسَنٍ فاشدُدْ بها كَفَّ حازمٍ ... فإنّكَ بالأمرِ الذي يُرتَجىٰ مَليُّ[٧]

أ فلا تَرَونَ إلىٰ قولِ هذا الشيخِ بحضرةِ المَلإِ، و بحَيثُ يَبلُغُ قولُه الحاضرَ و البادِيَ، كيفَ يَزْري علىٰ تَيْمٍ و عَدِيٍّ، و يُظهِرُ القولَ برَذالَتِها و قُصورِها عنِ

---

١. في المطبوع: «شيخنا».

٢. في «د، س»: - «بن مرّة».

٣. في «ألف، س»: «أن ينضاف».

٤. في المطبوع: + «يقول و».

٥. في «س» و المطبوع: + «و تسليمه».

٦. في «د، س»: «لا تطمعوا».

٧. الإرشاد، ج ١، ص ١٩٠؛ إعلام الورى، ص ١٣٨. تأريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٢٦.

استحقاقِ الخِلافةِ و نَيلِ الرئاسةِ؟ و هو و إن كانَ منافقاً عندَنا، فإنّ وصفَ القبائلِ لا تتعلَّقُ صحّتُه بما يَنفي[1] نفاقَه، و لا يُخِلُّ نفاقُه بصدقِه في وَصفِه؛ لأنّ العربَ كانوا أهلَ أنَفةٍ مِن الكَذِبِ فيما يُعلَمُ باضطرارٍ ضِدُّ مقالِتهم[2] فيه. لا سِيَّما و أبو سُفيانَ سيّدٌ مِن ساداتِ قومِه، و أَقَلُّ[3] ما في هذا البابِ أن يُنزَّلَ في شِعرِه[4] منزلةَ شِعرِ الجاهليّةِ في وَصفِ القَبائلِ بالشَّجاعةِ أو الجُبنِ أو السَّخاءِ أو البُخلِ أو الشرَفِ أو الضَّعَةِ.

و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما بَيَّناه سَقَطَ قولُ مَن رامَ إبطالَ احتجاجِنا بقَولِ أبي سُفيانَ ـ علىٰ ما ذَكرناه ـ؛ لِمَوضِعِ نِفاقِه، و خِلافِه الدينَ[5]، علىٰ ما بيّنّاه.

---

١. في «ألف»: «ينافي».

٢. في «ألف، د، س»: «مقالهم».

٣. في المطبوع: «فأقلّ».

٤. في المطبوع: «بشعره» بدل «في شعره».

٥. في «ألف»: «في الدين». و في «د، س»: «للدين»، كلاهما بدل «الدين».

الفصلُ التاسعُ و السَّبعونَ

[نَقضُ المعتزلةِ علىٰ مَقولةِ العبّاسِ لعليٍّ عليه السلام]

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: و ما رأيتُ أَوهَنَ و لا أضعَفَ مِن تعلُّقِ المعتزلةِ و متكلّمي المُجبِرةِ بقَولِ العَبّاسِ بنِ عَبدِ المُطَّلِبِ رَحِمَهُ اللّٰه لِأَميرِ المؤمِنينَ عليِّ بن أبي طالبٍ[1] عليه السلام بَعدَ وفاةِ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: امْدُدْ يَدَكَ ـ يا ابنَ أَخي[2] ـ أُبايِعْكَ، فيَقولَ النّاسُ: عَمُّ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله بايَعَ ابنَ عمِّه[3]، فلا يَختَلِفَ عَليكَ اثنانِ.

و ادّعائهم[4] أنّ في هذا دليلاً[5] علىٰ أنّ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله لَم يَنُصَّ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام .

و قولِهِم: إنّه لَو كانَ نَصَّ عَلَيه لَم يَدْعُه العبّاسُ إلَى البَيعةِ؛ لأنّ المنصوصَ عَلَيه لا يَفتقِرُ في إمامتِه و كمالِها إلَى البَيعةِ، فلمّا دعاه العبّاسُ إلىٰ عقدِ إمامتِه مِن حيثُ تنعَقِدُ الإمامةُ التي تكونُ بالاختيارِ دَلَّ علىٰ بطلانِ النصِّ.

---

١. في المطبوع: - «عليّ بن أبي طالب».

٢. في «ج، د» و المطبوع: «أخ».

٣. في «ب، ج، د» و المطبوع: «ابن أخيه».

٤. في المطبوع: «قد ادّعوا» بدل «ادّعاؤهم».

٥. في «ب»: «دليل».

و هذا الكلامُ مَعَ وَهْنِه فقَد حارَ قومٌ مِن الشيعةِ عن فهمِ الغرضِ فيه، و عَدَلوا عن نَقضِه مِن وجهِه[١]، و قد كنتُ قُلتُ لمُناظِرٍ ـ اعتَمدَ عَلَيه في حِجاجِه في الإمامةِ، و رامَ به مناقَضَتي في مجلسٍ من مجالسِ النظرِ ـ أقوالاً أنا أُورِدُ مختصراً منها، و أعتَمِدُ علىٰ بعضِها؛ إذ كانَ[٢] شرحُ ذلكَ يَطولُ.

و هو أن يُقالَ لهم: إن كانَ دعاءُ العبّاسِ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام إلَى البيعةِ يَدُلُّ علىٰ ما زَعَمتم مِن[٣] بُطلانِ النصِّ و ثبوتِ الإمامةِ مِن جهةِ الاختيارِ، فيَجِبُ أن يكونَ دعاءُ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله الأنصارَ إلىٰ بَيعتِه في ليلةِ العَقَبةِ و دعاؤُه المسلمينَ مِن المهاجرينَ و الأنصارِ تحتَ شجرةِ الرضوانِ دليلاً علىٰ أنّ نبوّتَه صلى اللّٰه عليه و آله إنّما ثبتَت له مِن جهةِ الاختيارِ؛ فإنّهُ[٤] لَو كانَ ثابتَ الطاعةِ مِن قِبَلِ اللّٰهِ تَعالىٰ و إرسالِه له و كانَ المعجزُ دليلَ نبوّتِه، لَاستَغنىٰ[٥] عن البيعةِ له[٦] تارةً بعدَ أُخرىٰ. فإن قلتم ذلكَ خَرجتم عن المِلّةِ، و إن أبَيتُموه[٧] نقضتم العلّةَ[٨].

٢٥٠ فإن قالوا: إنّ بَيعةَ الناسِ لِرسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله لَم تَكُ لإثباتِ نبوّتِه، و إنّما كانَت للعهدِ في نُصرتِه بَعدَ معرفةِ حقِّه و صدقِه فيما أتىٰ به عنِ اللّٰهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ مِن رسالتِه.

---

١. في «ألف»: «وجوه».

٢. في «د، س»: ـ «كان».

٣. في «ألف، د، س»: «على».

٤. في «ألف، ب»: «و إنّه».

٥. في «ألف»: «يستغني». و في «س»: «استغنى».

٦. في «ألف»: ـ «له».

٧. في «ألف»: «أتيتموه». و في المطبوع: «أثبتّموه».

٨. في المطبوع: + «عليكم».

قيلَ لهم: أحسنتم في هذا القولِ، و كذلكَ كانَ دعاءُ العبّاسِ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام إلى بَسطِ اليدِ للبَيعةِ[١]، فإنّما كانَ بَعدَ ثبوتِ إمامتِه لِتجديدِ[٢] العهدِ في نُصرتِه، و الحربِ لمُخالِفيهِ و أهلِ مُضادَّتِه، و لَم يَحتَج عليه السلام إليها في إثباتِ إمامتِه.

و يَدُلُّ علىٰ ما ذَكرناه قولُ العبّاسِ: يَقولُ الناسُ: عمُّ رسولِ اللّٰهِ بايَعَ ابنَ عمِّه[٣]، فلا يختلفُ عليكَ اثنانِ فعَلَّقَ[٤] الاتّفاقَ بوقوعِ البيعةِ، و لَم يَكُن لتعلُّقِه بها إلّا و هي بيعةُ الحربِ التي يَرهَبُ[٥] عندَها الأعداءُ و يَحذَرونَ مِن الخِلافِ. و لَو كانَت بيعةَ الاختيارِ مِن جهةِ الشورىٰ و الاجتهادِ لَما مَنَعَ ذلكَ مِن الاختلافِ؛ بل كانَت نفسُها الطريقَ إلىٰ تشتُّتِ الرأيِ و تعلُّقِ كلِّ قَبيلٍ باجتهادِه و اختيارِه.

أ وَ لا تَرىٰ إلىٰ جَوابِ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام بقَولِه: «يا عَمِّ، إنّ لي برَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله شُغُلاً[٦] عن ذلِكَ»[٧]؟

و لَو كانَت بَيعتُه عقدَ الإمامةِ لَما شَغَلَه عنها شاغلٌ، و لا[٨] كانَت قاطعةً له عن مُرادِه في القيامِ برسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله .

أوَ لا تَرىٰ أنّه لمّا ألحَّ عَلَيه العَبّاسُ في هذا البابِ، قالَ: «يا عَمِّ، إنّ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله وَصّىٰ[٩] إلَيَّ و أَوصاني أن لا أُجَرِّدَ سَيفاً بَعدَه حتّىٰ يأتِيَني النّاسُ

---

١. في المطبوع: «إلى البيعة» بدل «للبيعة».

٢. في المطبوع: «بتجديد».

٣. في «ب، ج» و المطبوع: «ابن أخيه».

٤. في «د، س»: «فتعلّق».

٥. في «ألف، ب»: «ترهب».

٦. في المطبوع: «أعظم شغل» بدل «شغلاً».

٧. الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٤٩.

٨. في «د، س»: «فلا». و في المطبوع: «و لمّا».

٩. في «ب، ج» و المطبوع: «أوصى».

طَوعاً، وَ أمَرَني بجَمعِ القُرآنِ و الصَّمتِ حتّىٰ يَجعَلَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ لي مَخرَجاً»[1]؟

فدَلَّ بذلكَ[2] أيضاً علىٰ أنّ البيعةَ إنّما دَعا إليها للنُّصرةِ و الحربِ، و أنّه لا تَعلُّقَ لثبوتِ الإمامةِ بها، و أنّ الاختيارَ لَيسَ منها في قَبيلٍ و لا دَبيرٍ، علىٰ ما وَصَفناه.

و وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّ القومَ لمّا أنكروا النصَّ و أظهَروا أنّ الإمامةَ تَثبُتُ لهم مِن طريقِ الاختيارِ، أرادَ العبّاسُ أن يَكيدَهم مِن حيثُ ذَهَبوا إليه، و يُبطِلَ أمرَهم بنفسِ ما جَعَلوه طريقاً لهم إلَى الظلمِ و جَحدِ النصِّ، فقالَ لأميرِ المؤمنينَ عليه السلام: «ابْسُطْ يَدَكَ أُبايِعْكَ». فإن سَلَّموا الحقَّ لأهلِه لَم تَضُرَّكَ البيعةُ، و إنِ ادَّعَوا الشورىٰ و الاختيارَ و أنكَروا حقَّكَ كانَ لكَ مِن البيعةِ و الاختيارِ و العقدِ[3] مِثلُ ما لهم، فلَم يُمكِنْهم الاستبدادُ بالأمرِ دونَكَ. ٢٥١

فأبىٰ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام ذلك، و كَرِهَ أن يَتوصَّلَ إلىٰ حقِّه بباطلٍ لا يوصِلُ إليه، و بُرهانُ أمرِه يَقهَرُ القلوبَ بظُهورِ النصِّ عَلَيه.

و لأنّه كَرِهَ أن يَبسُطَ يَدَه للبيعةِ، فيَلزَمَه بَعدَ ذلكَ تجريدُ السيفِ علىٰ دافعِيهِ الأمرَ، و لا[4] يستقيمَ له مَعَ الاختيارِ و عَقدِ القومِ له أن يَلزَمَ التقيّةَ، و قد تقدَّمَتِ الوصيّةُ له مِن النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله بالكفِّ عن الحربِ؛ مَخافةَ بُطلانِ الدينِ و دَرْسِ الإسلامِ. و قد بَيَّنَ ذلِكَ في مَقالِه[5] عليه السلام حَيثُ يَقولُ: «أما ـ وَ اللّٰهِ ـ لَولا قُربُ عَهدِ النّاسِ بالكُفرِ لَجاهَدتُهم».[6]

---

١. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.

٢. في «ألف، ج»: «ذلك».

٣. في «ألف، ب»: «العقد و الاختيار» بدل «الاختيار و العقد».

٤. في المطبوع: «فلا».

٥. في «د، س»: «مقالته».

٦. راجع: الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٥٨.

فعَدَلَ عن قبولِ البيعةِ؛ لِما ذَكرناه.

فإن قالَ بعضُهم في هذا الجوابِ: قد توصَّلَ[١] إلىٰ حقِّه[٢] بَعدَ عثمانَ بالاختيارِ و دَخَلَ في الشورىٰ؛ فكيفَ استجازَ التوصُّلَ إلَى الحقِّ بالباطلِ، علىٰ ما فَهِمناه عنكم مِن[٣] الجوابِ؟!

قيلَ له: يقولُ القومُ: إنّما ساغَ له ذلكَ في الشورىٰ و بَعدَ عثمانَ لِخَفاءِ النصِّ عَلَيه في تلكَ الأحوالِ و اندراسِ أمرِهِ بمرورِ الزمانِ علىٰ دفعِه عن حقِّه، فلَم يَجِدْ إذ ذاكَ مِن ظهورِ فرضِ طاعتِه ما كانَ عندَ وفاةِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، فاضطُرَّ إلَى التوصُّلِ إلىٰ حقِّه مِن حيثُ جَعَلوه طريقاً إلَى التأميرِ علَى الناسِ.

علىٰ أنّ القومَ جَمَعوا بينَ علّتَينِ: إحداهما: ما ذَكرناه، و الأُخرىٰ ما أردَفناه المذكورَ مِن وجوبِ الجهادِ عَلَيه[٤] بَعدَ قبولِ البيعةِ، و لَم يَكُ[٥] في الأوّلِ يَجوزُ له ذلكَ؛ للوصيّةِ المتقدِّمةِ مِن النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله في الكفِّ عن السيفِ، و لِما رآه في ذلكَ مِن الاستصلاحِ، و كانَت الحالُ بَعدَ عُمَرَ و بَعدَ عثمانَ علىٰ خِلافِ ما ذَكرناه، و هذا يُبطِلُ ما تَعلَّقتم[٦] به.

و وجهٌ آخَرُ ـ و هو المعتمَدُ عندي في هذا[٧] الجوابِ عن هذا السؤالِ و المعوَّلُ ٢٥٢

---

١. في المطبوع: «وصل».

٢. في «ألف، س»: + «كما». و في المطبوع: + «كما زعمتم».

٣. في «ألف، د، س»: «في».

٤. في «ب»: – «عليه».

٥. في المطبوع: «و لم يكن».

٦. في «د، س»: «تعلّقوا».

٧. في «ألف، س»: – «هذا».

عَلَيه[١] دونَ ما[٢] سِواه ـ و هو[٣]: أنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام لَم يَتوصَّلْ إلىٰ حقِّه في حالٍ مِن الأحوالِ بما لا يوصِلُ[٤] إليهِ؛ مِن اختيارِ الناسِ له، علىٰ ما ظَنَّه الخُصومُ. و ذلكَ أنّه عليه السلام احتَجَّ في يومِ الشورىٰ بنُصوصِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله الموجِبَةِ له فرضَ الطاعةِ؛ كقَولِه: «أ فيكم أحَدٌ قالَ له رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: مَن كُنتُ مَولاه فعليٌّ مَولاه غَيري؟ أ فيكم أحَدٌ قالَ له رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: أنتَ مِنّي بمَنزِلةِ هارونَ مِن موسىٰ، إلّا أنّه لا نَبِيَّ بَعدي غَيري»[٥]؟

و أشباهِ هذا مِن الكلامِ الموجِبِ لإمامةِ[٦] صاحِبِه؛ بدليلِه المُغني له عن اختيارِ العبادِ.

و لمّا قُتِلَ عثمانُ لَم يَدْعُ أحَداً إلَى اختيارِه؛ لكنّه دَعاهم إلىٰ بيعتِه علَى النُّصرةِ له، و الإقرارِ بالطاعةِ. و لَيسَ في هذا[٧] مِن معنَى الاختيارِ الذي يَذهَبُ إليه المخالِفونَ شَيءٌ[٨] علىٰ كلِّ حالٍ.

و الجوابُ الأوّلُ لي خاصّةً، و الثاني لأصحابِنا، و قد نَصَرتُه بموجَزٍ مِن الكلامِ.

---

١. في «ب، س»: + «فيه».

٢. في «د»: «هو ما دون» بدل «دون ما».

٣. في «د»: «هو» بدون واو العطف.

٤. في «ألف»: «ما لا توصل» بدل «بما لا يوصل». و في المطبوع: «بما يوصل» بدله.

٥. الخصال، ج ٢، ص ٥٥٤، ح ٣١؛ الأمالي للطوسي، ص ٣٣٣، المجلس ١٢، ح ٦٦٧؛ بشارة المصطفى، ج ٢، ص ٢٤٣؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٣٦. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٦، ص ١٦٨؛ و ج ٩، ص ٥٦.

٦. في «د، س»: + «أمير المؤمنين عليه السلام».

٧. في «د»: + «شيء».

٨. في «د»: – «شيء».

الفصلُ الثَّمانونَ

[في مَعنىٰ مَقولةٍ أُخرىٰ للعبّاسِ قالَها لعليٍّ عليه السلام]

و قد سَأَلَ المخالفونَ في شَيءٍ يَتعلَّقُ بهذا الفصلِ عن سؤالٍ لَم أجِدْ لأحَدٍ مِن أصحابِنا فيه جواباً، فأجَبتُ عنه بما أسقَطَه علَى البيانِ؛ و هو أن قالوا: إذا زَعَمتم أنّ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله قد نَصَّ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام بالإمامةِ، و بَيَّنَ عن فرضِ طاعتِه، و دَعا الأُمّةَ إلَى اتِّباعِه، فما مَعنىٰ قَولِ العَبّاسِ بنِ عَبدِ المُطَّلِبِ ـ رَحمَةُ اللّٰهِ عَلَيهِ ـ لِأَميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام في مَرَضِ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: يا ابنَ أَخٍ، ادْخُلْ مَعي إلى النَّبِيِّ صلى اللّٰه عليه و آله، فاسأله عن الأمرِ مِن بَعدِه: هَل هو فينا؟ فتَطمَئِنَّ قُلوبُنا، أم هو في غَيرِنا؟ فيوصِيَه بِنا.

فدَخَلا عَلَيهِ، فسَأَلَه العَبّاسُ عن ذلِكَ، فلَم يُجِبْه هَل هو فيهم أو في غَيرِهم؟ ٢٥٣
و قالَ[١] لهمْ[٢]: علىٰ رِوايَتِكُم[٣] مَعشَرَ الشّيعةِ[٤]: «أنتم المَظلومونَ و أنتم المَقهورونَ».[٥]

فيُقالُ لهم: أخطأتم الغرضَ في معنىٰ هذا المقالِ، و ضَلَلتم عن المرادِ[٦]؛ و ذلكَ

---

١. في المطبوع: «فقال».

٢. في «ب، د، س»: «لهما».

٣. في «د» و المطبوع: «رِسْلِكم».

٤. في المطبوع: «بني هاشم» بدل «الشيعة».

٥. راجع: النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة، ص ٨٦.

٦. في «ب» و المطبوع: + «منه».

أنّ العبّاسَ رحمه اللّٰه إنّما سألَ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله عن كونِ الأمرِ فيهم بَعدَه علَى الوجوبِ و تسليمِ الأُمّةِ لهم؛ و هَل المعلومُ عندَ اللّٰهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ تمكينُهم منه، و عدمُ الحَيلولةِ بَينَهم و بَينَه؟ فتطمئنَّ[1] لذلكَ نفسُه[2]، و يَسكُنَ[3] إلىٰ وصولِه إلىٰ غرضِه و عدمِ المنازعِ و تمكينِهم[4] مِن الأمرِ أو يُغْلَبونَ عَلَيه، و يُحالُ بَينَهم و بَينَه؟ فيَسألُ[5] النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله أن يوصِيَ بهم[6] في الإكرامِ و الإعظامِ. و لَم يَكُ[7] في شكٍّ مِن الاستحقاقِ و الاختصاصِ بالحُكمِ.

أ لا تَرىٰ إلىٰ جوابِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله بأنّكم المَقهورونَ و أنتم المُضطهَدونَ[8]؟ فجميعُ هذه الألفاظِ جاءَت بها[9] الروايةُ، و لَولا أنّ سؤالَ العبّاسِ إنّما كانَ عن حُصولِ المُرادِ مِن التمكّنِ[10] مِن المستَحَقِّ و نفوذِ الأمرِ و النهيِ لَم يَكُن لجوابِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله بما ذَكرناه[11] معنىً يُعقَلُ، و كانَ جواباً عن غَيرِ السؤالِ، و رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله يَجِلُّ عن صفاتِ النَّقصِ كلِّها؛ لانتظامِه صفاتِ الكمالِ.

---

١. في «ب»: «فيطمئنّ».
٢. في «ألف، ب»: «قلبُهُ».
٣. في «د، س»: «و تسكن».
٤. في «د، س»: «و تمكّنهم».
٥. في المطبوع: «فسأل».
٦. في «ألف»: «لهم». و في «د»: + «خيراً».
٧. في «د، س»: «و لم يكن».
٨. في «ألف»: «المظلومون».
٩. في «د، س»: «به».
١٠. في المطبوع: «التمكين».
١١. في «ب»: «ذكرنا». و في «ألف، د، س»: + «له».

و نظيرُ ما ذَكرناه قولُ رجُلٍ[١] لأبيهِ و هو يَعلَمُ أنّه وارثُه دونَ الناسِ كافّةً: أ تَرىٰ أنّ تَرِكَتَكَ تكونُ لي بَعدَ الوفاةِ، أم تَحصُلُ لغَيري؟ و هَل ما أهَّلتَني له يَتقرَّرُ[٢] لي، أم يَغلِبُني عَلَيه إخوَتي[٣] أو بَنو عَمّي؟

فيقولُ له الوالدُ إذا لَم يَعلَمِ الحالَ ما يَغلِبُ في ظنِّه مِن ذلكَ، أو يُجيبُه بالرجاءِ، و ليسَ سؤالُ الوَلَدِ لوالدِه[٤] عنِ الاستحقاقِ.

و أمثالُ هذا[٥] يَكثُرُ، و في الجوابِ عنه كفايةٌ و غِنىً عن الأمثالِ، و باللّٰهِ نَستعينُ[٦].

---

١. في المطبوع: «الرجل».

٢. في المطبوع: «ينفرد».

٣. في «ألف»: «إخواني».

٤. في المطبوع: + «أن يجيبه».

٥. في «ألف»: «ذلك».

٦. في «ب، س»: «التوفيق».

الفصلُ الحادي و الثَّمانونَ

[في تقدُّمِ إيمانِ عليٍّ عليه السلام]

و مِن كلامِ الشَّيخِ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ في تقدّمِ إيمانِ أميرِ المؤمنينَ[١] عليه السلام؛ قالَ الشيخُ: أجمَعَت الأُمّةُ على أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام أوّلُ ذَكرٍ أجابَ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، و لَم يَختلِفْ في ذلكَ أحَدٌ مِن أهلِ العِلمِ، إلّا أنّ العثمانيّةَ طَعَنَت في إيمانِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام؛ لِصِغَرِ سِنِّه في حالِ الإجابةِ، و قالوا: إنّه لَم يَكُن[٢] عليه السلام في تلكَ الحالِ بالغاً فيَقَعَ إيمانُه على وجهِ المعرفةِ، و إنّ إيمانَ أبي بكرٍ حَصَلَ منه مَعَ الكمالِ، فكانَ علَى اليقينِ و المعرفةِ. و الإقرارُ مِن جهةِ التقليدِ و التلقينِ غيرُ مساوٍ للإقرارِ بالمعلومِ المعروفِ[٣] بالدَّلالةِ.

فلَم يَحصُلْ خِلافٌ مِن القومِ في تقدُّمِ الإقرارِ مِن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام للجَماعةِ و الإجابةِ منه للرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله، و إنّما خالَفوا فيما ذَكرناهُ، و أنا أُبينُ عن غَلَطِهِم فيما ذَهَبوا إليهِ؛ مِن[٤] تَوهينِ إقرارِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، و حَملِهِم إيّاه علىٰ وجهِ التلقينِ دونَ المعرفةِ و اليقينِ، بَعدَ أن أذكُرَ خِلافاً حَدَثَ

---

١. في «د، س»: + «عليّ بن أبي طالب».

٢. في «ب» و المطبوع: «لم يك».

٣. في «د، س»: - «المعروف».

٤. في «د، س»: «في».

بَعدَ الإجماعِ مِن بعضِ المتكلّمينَ و[١] الناصبةِ مِن أصحابِ الحديثِ؛ و ذلكَ أنّ هاهُنا طائفةٌ تُنسَبُ إلَى العُثمانيّةِ تَزعُمُ[٢] أنّ أبا بكرٍ سَبَقَ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام إلَى الإقرارِ، و تَعتَلُّ في ذلكَ بأحاديثَ مولَّدةٍ ضِعافٍ:

منها: أنّهم رَوَوا عن أبي نَضْرةَ[٣]، قالَ: أبطأ عليٌّ و الزُّبَيرُ عن بَيعةِ أبي بَكرٍ. قالَ: فلَقِيَ أبو بَكرٍ عليّاً، فقالَ له: أبطأتَ عن بَيعَتي، و أنا أسلَمتُ قَبلَكَ. و لَقِيَ الزُّبَيرَ، فقالَ: أبطأتَ عن بَيعَتي، و أنا أسلَمتُ قَبلَكَ.

و منها: حَديثُ أبي أُمامةَ عَن عُمَرَ[٤] بنِ عَنبَسةَ، قالَ: أتَيتُ رَسولَ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله أوّلَ ما بُعِثَ ـ و هو بمَكّةَ، و هو حينَئِذٍ مُستَخفٍ ـ فقُلتُ: مَن أنتَ؟ قالَ[٥]: «أنا نَبِيٌّ[٦]». قُلتُ: و ما النَّبِيُّ؟ قَالَ: «رَسولُ اللّهِ». ٢٥٥

فقُلتُ[٧]: اللّهُ أرسَلَكَ؟ قالَ: «نَعَمْ».

قُلتُ[٨]: بما[٩] أرسَلَكَ؟ قَالَ: «بأن يُعبَدَ[١٠] اللّهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ و يُكسَرَ[١١] الأصْنامُ،

---

١. في «ب»: - «المتكلّمين و».

٢. في «ألف، ج» و المطبوع: «و تزعم».

٣. في «ب» و المطبوع: «نضيرة». و «أبو نضرة» هو منذر بن مالك العبديّ البصريّ من التابعين، توفّي عام ١٠٨ ق. راجع: ميزان الاعتدال، ج ٦، ص ٥١٥.

٤. في «ألف، د، س»: «عمرو». و الظاهر أنّ الصحيح في اسمه: «عمر»، لا «عمرو». راجع: أسد الغابة، ج ٤، ص ١٢٠؛ تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٣٦٩.

٥. في «د، س»: «فقال».

٦. في «د، س»: + «اللّه».

٧. في «ب، س»: «قلت».

٨. في المطبوع: «فقلت».

٩. في المطبوع: + «ذا».

١٠. في «ب، د»: «بأن نعبد».

١١. في «ب، د، س»: «و نكسر».

و يوصَلَ[١] الأرحامُ».

قُلتُ: نِعمَ ما أرسَلَكَ به! مَن[٢] تَبِعَكَ علىٰ هذا الأمرِ؟ قَالَ: «حُرٌّ و عَبدٌ»؛ يَعني أبا بَكرٍ و بِلالاً.

و كانَ عُمَرُ يَقولُ: لقد رأيتني و أنا رابعُ الإسلامِ. قالَ: فأسلَمتُ، ثُمّ قُلتُ: أنا[٣] أُبايِعُكَ يا رَسولَ اللّٰهِ.

و منها: حَديثُ الشَّعْبِيِّ، قالَ: سألتُ ابنَ عَبّاسٍ عن أوّلِ مَن أسلَمَ؛ قالَ: أبو بَكرٍ. ثُمّ قالَ: أ ما سَمِعتَ قَولَ حَسّانَ[٤]؟

إذا تَذَكَّرتَ شَجواً مِن أخي ثِقَةٍ ... فاذكُرْ أخاكَ أبا بَكرٍ بما فَعَلا

خَيرَ البَرِيّةِ أتقاها و أعدَلَها ... بَعدَ النَّبِيِّ و أوْفاها بما حَمَلا

الثّانِيَ التّالِيَ المَحمودَ مَشهَدُهُ ... و أوّلَ النّاسِ مِنهمْ صَدَّقَ الرُّسُلا[٥]

و منها: حَدِيثٌ روَوه عن مَنصورٍ عن مُجاهِدٍ، قالَ: أوّلُ مَن أظهَرَ الإسلامَ سَبعةٌ: رَسُولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، و أبو بَكرٍ، و خَبّابٌ، و صُهَيبٌ، و بِلالٌ، و عَمّارٌ، وَ سُمَيّةُ.[٦]

و منها: حَديثٌ روَوه عن عَمرِو بنِ مُرّةَ، قالَ: ذَكَرتُ لإبراهيمَ النَّخَعيِّ حَديثاً، فأنكَرَه، و قال: أبو بَكرٍ أوّلُ مَن أسلَمَ.

---

١. في «ألف»: «و نصل».

٢. في «د، س» و المطبوع: «فمن».

٣. في «ألف، ب»: - «أنا».

٤. في «د، س»: + «بن ثابت».

٥. الجمل و النصرة، ص ٢٢١؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ٢٦٧. المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٦٤؛ السنن الكبرى، ج ٦، ص ٣٦٩؛ المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٧١.

٦. راجع: تفسير الرازي، ج ٢٠، ص ١٢١؛ أُسد الغابة، ج ٢، ص ٩٨.

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّهُ عِزّه ـ: فيُقالُ لهُم: أمّا الحديثُ الأوّلُ؛ فإنّه رَواهُ أبو نَضْرةَ[١]، و هذا أبو نَضْرةُ[٢] مشهورٌ بعَداوةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، و قد ضَمَّنَه ما يَنقُضُ أصلاً لهم في الإمامةِ، و لَو ثَبَتَ لَكانَ أرجَحَ مِن تقدُّمِ إسلامِ أبي بكرٍ؛ و هو أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام و الزُّبَيرَ أبْطَئا عن بَيعةِ أبي بكرٍ، و إذا ثَبَتَ أنّهما أبْطَئا عن بَيعتِه و تأخَّرا، نَقَضَ ذلكَ قولَهم: إنّ الأُمّةَ أجمَعَت عَلَيه، و لَم يَكُن مِن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام كراهةٌ[٣] لأمرِه. ٢٥٦

و إذا ثَبَتَ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام قد كانَ متأخِّراً عن بيعتِه علىٰ وجهِ الكراهةِ لَها؛ بدَلالةِ ما روَوه مِن قولِ أبي بكرٍ له: «أبطأتَ عن بَيعَتي، و أنا أسلَمتُ قَبلَكَ» علىٰ وجهِ الحُجّةِ عَلَيه في كونِه أَولىٰ بالإمامةِ مِنه، ثَبَتَ بُطلانُ إمامةِ أبي بكرٍ؛ لأنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام لا يجوزُ أن يَكرَهَ الحقَّ، و لا أن يَتأخَّرَ عن الهُدىٰ، و قد أجمَعَت الأُمّةُ علىٰ أنّه عليه السلام لَم يوقِعْ خَطأً بَعدَ الرسولِ صلى اللّه عليه و آله يُعثَرُ عَلَيه طولَ مُدّةِ أبي بكرٍ و عُمَرَ و عُثمانَ، و إنّما ادَّعَت الخوارجُ الخَطأَ مِنه في آخِرِ أيّامِه عليه السلام بالتحكيمِ، و ذَهَبَت عن وجهِ الحقِّ في ذلكَ. و إذا لَم يَجُز مِن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام التأخُّرُ عن الهُدىٰ و الكراهةُ للحقِّ و الجهلُ بموضعِ الأفضلِ، بَطَلَ هذا الحديثُ.

و ما زِلنا نَجتَهِدُ في إثباتِ الخِلافِ مِن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام علىٰ أبي بكرٍ و التأخُّرِ عن بيعتِه و الكراهةِ لأمرِه، و الناصبةُ تَحيدُ عن قبولِ ذلكَ، و تَدفَعُه أشَدَّ دفعٍ، حتّىٰ صاروا يُسلِّمونَه طَوعاً و اختياراً، و يَنظِمونَه في احتجاجِهم لفضلِ

---

١. في «ب» و المطبوع: «نضيرة»، و تقدّم أنّ الصحيح ما أثبتناه.

٢. في «ب» و المطبوع: «نضيرة».

٣. في «ب» و المطبوع: «كراهية».

صاحبِهم. و هكذا[١] يَفعَلُ اللّهُ ـ عزَّ و جلَّ ـ بأهلِ الباطلِ، يُخَيِّبُهم و يَسلُبُهم التوفيقَ حتّىٰ يَدخُلوا فيما يَكرَهونَ مِن حَيثُ لا يَشعُرونَ.

علىٰ أنّ بإزاءِ هذا الحديثِ عن أبي بكرٍ حديثاً عنه[٢] يَنقُضُه مِن طريقٍ أَوضَحَ مِن طريقِ أبي نَضْرةَ[٣]، و هو ما رَواهُ عليُّ بنُ مُسلِمٍ الطّوسيُّ عن زافِرِ بنِ سُلَيمانَ، عن الصَّلْتِ بنِ بَهرامَ، عن الشَّعْبيِّ، قالَ: مَرَّ عليُّ بنُ أبي طالِبٍ عليه السلام و مَعَه أصحابُه علىٰ أبي بَكرٍ فسَلَّمَ و مَضىٰ، فقالَ أبو بَكرٍ: مَن سَرَّه[٤] أن يَنظُرَ إلىٰ أوّلِ النّاسِ في الإسلامِ سَبْقاً و أقرَبِ النّاسِ مِن نَبِيِّنا صلى اللّه عليه و آله رَحِماً و أعظَمِهِمْ دالّةً عَلَيه و أفضَلهم غَناءً عنه بنفسِه فليَنظُرْ إلىٰ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ[٥]. ٢٥٧

و هذا يُبطِلُ ما ادَّعَوه علىٰ أبي بكرٍ، و أضافَه أبو نَضرةُ[٦] إليه.

و أمّا حديثُ عُمَرَ بنِ عَنبَسةَ: فإنّه مِن طريقِ أبي أُمامةَ، و لا خِلافَ أنّ أبا أُمامةَ كانَ مِن المنحرِفينَ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام و المتحيِّزينَ[٧] عليه[٨]، و أنّه كانَ في حَيِّزِ[٩] معاويةَ.

ثُمّ فيه: عَن عُمَرَ، و أنّه شَهِدَ لنفسِه أنّه[١٠] كانَ رابعَ الإسلامِ، و شهادةُ المرءِ

---

١. في «ألف» و المطبوع: «فهكذا».

٢. في «ب، د»: - «عنه».

٣. في «ب» و المطبوع: «نضيرة».

٤. في «د، س»: «يسرّه».

٥. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.

٦. في «ب» و المطبوع: «نضيرة».

٧. في «ب»: «و المتجرّئين». و في المطبوع: «و المتجبّرين».

٨. في «ألف، د، س»: «عنه».

٩. في «ب»: «جيش».

١٠. في «د، س»: «بأنّه».

لنفسِه غيرُ مقبولةٍ، إلّا أن يكونَ معصوماً، أو يَدُلَّ دليلٌ [١] علىٰ صدقِه، و إذا لَم تَثبُتْ [٢] شهادتُه لنفسِه بَطَلَ الحديثُ بأَسْرِه.

مَعَ أنّ الروايةَ [٣] قد اختَلَفَت [٤] عن عُمَرَ مِن طريقِ أبي أُمامةَ.

فرُوِيَ عنه في حديثٍ آخَرَ أنّه قالَ: أتَيتُ النَّبِيَّ صلى اللّٰه عليه و آله بماءٍ يُقالُ له عُكاظٌ، فقُلتُ له: يا رَسولَ اللّٰهِ، مَن بايَعَكَ علىٰ هذا الأمرِ؟ قالَ: «مِن بَينِ حُرٍّ و عَبدٍ». فأُقيمَت الصَّلاةُ، فصَلَّيتُ [٥] خَلفَه أنا وَ أبو بَكرٍ و بِلالٌ، و أنا يَومَئِذٍ رابعُ الإسلامِ. [٦]

فاختلفَ اللفظُ و المعنىٰ في هذَينِ الحديثَينِ، و الواسطةُ واحدٌ؛ فتارةً يَذكُرُ مكّةَ، و تارةً يَذكُرُ عُكاظاً، و تارةً يَذكُرُ [٧] أنّه وَجَدَه مستَخفِياً بمكّةَ، و تارةً يَذكُرُ [٨] أنّه كانَ ظاهراً يُقيمُ الصلاةَ و يُصَلّي بالناسِ مَعَه، و الحديثُ واحدٌ مِن طريقٍ واحدٍ. و هذا أدَلُّ دليلٍ علىٰ فَسادِه.

و أمّا حديثُ الشَّعبيِّ، فقد قابَلَه الحديثُ عنه مِن طريقِ الصَّلْتِ بنِ بَهرامَ المتضمّنُ لضدِّهِ [٩]، و في ذلكَ إسقاطُه، مَعَ أنّه قد عزاه إلَى ابنِ عبّاسٍ، و المشهورُ عن ابنِ عبّاسٍ ضِدُّ ذلكَ و خِلافُه؛ أ لا تَرى إلىٰ ما رواه أبو صالِحٍ عن عِكرِمةَ عن ابنِ عَبّاسٍ ـ و هذانِ أصدَقُ علَى ابنِ عَبّاسٍ مِن الشَّعبِيِّ؛ لأنّ أباً صالِحٍ مَعروفٌ

---

١. في «ألف»: «الدليل».

٢. في «د، س»: «لم يثبت».

٣. في «د، س»: «الرواة».

٤. في «د»: «اختلفوا».

٥. في «ألف، س»: «فصففت».

٦. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.

٧. في «د، س»: - «يذكر».

٨. في «ب، د»: - «يذكر».

٩. في «د، س»: «بضدّه».

بعِكرِمةَ، و عِكرِمةُ مَعروفٌ بابن عَبّاسٍ ـ قالَ: قالَ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: «صَلَّت المَلائِكةُ عَلَيَّ و علىٰ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ عليه السلام سَبعَ سِنينَ». قالُوا: و لِمَ ذاكَ[1] يا رَسولَ اللّٰهِ؟

قالَ: «لَم يَكُن مَعي مِن الرِّجالِ غَيرَه».[2]

٢٥٨ و مِن طَريقِ عَمرو[3] بنِ مَيمونٍ عن ابنِ عَبّاسٍ، قالَ: أوّلُ مَن أسلَمَ مِن النّاسِ بَعدَ خَديجةَ بِنتِ خُوَيلِدٍ عليُّ بنُ أبي طالِبٍ عليه السلام[4].

و أمّا قولُ حَسّانَ[5]، فإنّه لَيسَ بحُجّةٍ؛ مِن قِبَلِ أنّ حَسّانَ[6] كانَ شاعراً، و قَصَدَ الدَّولةَ و السُّلطانَ، و قد كانَ مِنه[7] بَعدَ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله انحرافٌ شديدٌ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، و كانَ عُثمانيّاً، و حَرَّضَ الناسَ علىٰ أميرِ المؤمنينَ[8]

---

١. في المطبوع: «ذلك».

٢. روضة الواعظين، ص ٨٥؛ الإرشاد، ج ١، ص ٣٠؛ كنز الفوائد، ص ١٢٥؛ المناقب لابن المغازلي، ص ٣٢، ح ١٧ و ١٩؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٩٨. نظم درر السمطين، ص ٨٣؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٦ و ٣٩؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ١٨.

٣. في «د» و المطبوع: «عمر». و الصحيح ما أثبتناه، و الرجل هو عمرو بن ميمون الأودي أبو عبد اللّٰه أو أبو يحيى الكوفيّ المتوفّى عام ٧٥ق. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ٢٦١، الرقم ٤٤٥٨.

٤. السنّة لابن أبي عاصم، ص ٥٨٩؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ١١٣؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٩٨ و ١٠٠؛ البداية و النهاية، ج ٧، ص ٣٧٤.

٥. في «د، س»: + «بن ثابت».

٦. في «س» و المطبوع: «حسّاناً». و قال ابن منظور في لسان العرب، ج ١٣، ص ١١٧ (حسن): «و حَسّان: اسم رجل، إن جعلتَه فَعّالاً من الحُسن أجْرَيْتَهُ، و إن جعلتَهُ فَعْلانَ من الحَسّ و هو القتل، أو الحِسّ بالشي، لم تُجْرِه؛ قال ابنُ سيدَه: و قد ذكرنا أنه من الحِسّ أو من الحَسّ، و قال: ذكر بعض النحويّين أنّه فعّالٌ من الحُسنِ، قال: و ليس بشيءٍ».

٧. في «ب»: «فيه».

٨. في «ب»: «عليّ بن أبي طالب» بدل «أمير المؤمنين». و في «د، س»: «عليّ» بدله.

عليه السلام، و كانَ يَدعو إلىٰ نُصرةِ معاويةَ، و ذلكَ مشهورٌ[١] في نَثرِه و نَظمِه؛ أ لا تَرىٰ إلىٰ قَولِه:

يا لَيتَ شِعري و لَيتَ الطَّيرَ تُخبِرُني ... ما كانَ بَينَ عليٍّ و ابنِ عَفّانا

ضَحَّوا بأَشمَطَ عُنوانُ السجودِ به ... يُقطِّعُ اللَّيلَ تَسبيحاً و قُرآنا

لَيَسمَعُنَّ[٢] وَشيكاً[٣] في ديارِهِمُ: ... اللّٰهُ أكبرُ، يا ثاراتِ عُثمانا[٤]

فإن جَعلتِ الناصبةُ شِعرَ[٥] حَسّانَ حُجّةً في تقديمِ[٦] إيمانِ أبي بكرٍ، فلتَجعَلْه[٧] حُجّةً في قتلِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام عثمانَ، و القطعِ علىٰ أنّه أحَضُّ الناسِ بقتلِه، و أنّ ثاراتِه يَجِبُ أن تُطلبَ مِنه.

فإن قالوا: إنّ حَسّانَ[٨] غَلِطَ في ذلكَ.

قلنا لهم: و كذلكَ غَلِطَ في قولِه في أبي بكرٍ.

و إن قالوا: لا يَجوزُ غَلَطُه في بابِ أبي بكرٍ؛ لأنّه شَهِدَ به بِحَضرةٍ[٩] مِنَ الصحابةِ، فلَم يَرُدّوا[١٠] عَلَيه.

---

١. في المطبوع: + «عنه».

٢. في «ب، د، س»: «لتسمعنّ».

٣. «الوشيك»: السريع، و القريب. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٨٩ (وشك).

٤. راجع: تأريخ مدينة دمشق، ج ٥٦، ص ٢٢١؛ أُسد الغابة، ج ٣، ص ٣٨٣؛ تأريخ الطبري، ج ٣، ص ٤٤٩؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٤٦.

٥. في «ألف»: «قول».

٦. في «د، س»: «تقدّم».

٧. في «ألف»: «فنجعله». و في «د، س»: «فليجعله».

٨. في «ب، د، س» و المطبوع: «حسّاناً».

٩. في المطبوع: «بمحضر».

١٠. في «ألف»: «فلم يردّوه».

قيلَ لهم: ليسَ عدمُ إظهارِهم الردَّ عليهِ دليلاً علىٰ رضاهم به؛ لأنّ الجُمهورَ كانوا شيعةَ أبي بكرٍ، و كانَ المخالفونَ له في تقيّةٍ مِن الجَهرِ بالنكيرِ عَلَيه في ذلكَ مَخافةَ الفُرقةِ و الفتنةِ.

مَعَ أنَّ قولَ حَسّانَ بنِ ثابتٍ[١] مُحتمِلٌ لأن[٢] يَكونَ أبو بكرٍ مِن المتقدِّمينَ في الإسلامِ و الأوّلينَ، دونَ أن يَكونَ أوّلَ الأوّلينَ، و لسنا نَدفَعُ أنّ أبا بكرٍ ممّن يُعَدُّ في المُظهِرينَ للإسلامِ أوّلاً، و إنّما نُنكِرُ أن يَكونَ[٣] أوّلَ الأوّلينَ. فلمّا احتَمَلَ قولُ حَسّانَ ما[٤] وَصَفناه لَم يُنكِرِ المُسلمونَ عَلَيه ذلكَ. ٢٥٩

مَعَ أنّ حَسّانَ[٥] أيضاً قد حَرَّضَ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام ظاهراً، و دَعا بمُطالبتِه[٦] بثاراتِ عثمانَ جَهراً، فلَم يُنكِرْ عليهِ في الحالِ مُنكِرٌ، فيَجِبُ أن يَكونَ مُصيباً في ذلكَ.

فإن قالوا[٧]: هذا شيءٌ[٨] قاله في مكانٍ دونَ مكانٍ، فلمّا ظَهَرَ عنه أنكرَه جماعةٌ مِنَ الصحابةِ.

قيلَ لهم: فإن قَنَعتم بذلكَ و اقْتَرَحتم في الدَّعوىٰ، فاقْنَعوا منّا بمِثلِه فيما اعتَقَدتموه مِن شِعرِه في أبي بكرٍ، و هذا ما لا فَصلَ فيه.

---

١. في «ألف، ب»: - «بن ثابت».

٢. في «ب»: «يحتمل أن» بدل «محتمل لأن».

٣. في المطبوع: + «من».

٤. في «د، س»: «لما».

٥. في «د، س» و المطبوع: «حسّاناً».

٦. في «ب» و المطبوع: «إلى مطالبته» بدل «بمطالبته».

٧. في «ألف»: + «إنّ».

٨. في «ألف»: + «قد».

علىٰ أنَّ حَسّانَ بنَ ثابتٍ[١]: قد شَهِدَ في شِعرِه بإمامةِ أميرِ المؤمنينَ نصّاً، و ذَكرَ ذلكَ بحضرةِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله فجَزاهُ خَيراً في قولِه:

يُناديهِمُ يَومَ الغديرِ نبيُّهُمْ بِخُمٍّ و أسْمِع[٢] بالنبيِّ مُناديا[٣]

في أبياتٍ سأذكُرُها في موضِعِها إن شاءَ اللّٰهُ.

و شَهِدَ أيضاً لأميرِ المؤمنينَ عليه السلام[٤] بسَبْقِ قريشٍ إلَى الإيمانِ؛ حيثُ يقولُ:

جَزَى اللّٰهُ خَيراً و الجَزاءُ بكفِّهِ أبا حَسَنٍ عَنّا، و مَن كأبي حَسَن؟!

سَبقْتَ قريشاً بالذي أنتَ أهلُهُ فصَدرُكَ مَشروحٌ و قلبُكَ[٥] مُمتَحَن[٦]

فشَهِدَ بتقديمِ إيمانِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام[٧] الجماعةَ، و هذا مقابلٌ لِما تَقدَّمَ و مُسقِطٌ لَه.

فإن زَعَموا أنّ هذا محتمِلٌ، قيلَ لهم: أمّا في تفضيلِه إيّاهُ علَى الكلِّ، فلَيسَ بمحتمِلٍ؛ و أمّا في تقدّمِ الإسلامِ، فإنّ الظاهرَ منه يوجِبُه، و إنِ احتَمَلَ فكذلكَ ما[٨] ذَكرتُموه عنه أيضاً[٩] محتمِلٌ. ٢٦٠

---

١. في «د»: «حسّان» بدل «حسان بن ثابت». و في المطبوع: «حسّاناً» بدله.

٢. في «ب» و بعض المصادر: «و أكرم».

٣. الأمالي للصدوق، ص ٨٤، المجلس ٧٦، ح ٣؛ خصائص الأئمّة، ص ٤٢؛ روضة الواعظين، ص ١٠٣. نظم درر السمطين، ص ١١٢.

٤. في المطبوع: «لأمير المؤمنين عليه السلام أيضاً» بدل «أيضاً لأمير المؤمنين عليه السلام».

٥. في «د»: «و صدرك».

٦. المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٣٧٢. تأريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٢٨؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٦، ص ٣٥.

٧. في «د»: «علىٰ».

٨. في «ألف»: «ممّا» بدل «ما». و في «س»: «كان ما» بدل «احتمل فكذلك ما».

٩. في «س»: «محتملاً، و إن احتمل ما ذكرتموه عنه أيضاً».

و أمّا رواياتُهم عن مجاهدٍ: فإنّها مقصورةٌ علىٰ مذهَبِه و رأيِه و مَقالِه، و بـإزاءِ مجاهدٍ عالَمٌ مِن التابعينَ يُنكرونَ عَلَيه مَقالَه[١]، و يَذهَبونَ إلىٰ خِلافه في ذلكَ، و أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام أوّلُ الناسِ إيماناً. و هذا القدرُ كافٍ في إبطالِ قولِ مجاهدٍ.

علىٰ أنّ الثابتَ عن مجاهدٍ خِلافُ ما ادَّعاهُ هؤلاءِ القومُ و أضافوه إليه و ضِدُّهُ و نقيضُه؛ روىٰ ذلكَ[٢] مَن لا يُتَّهَمُ عَلَيه: سُفيانُ بنُ عُيَينةَ عن ابنِ أبي نَجيحٍ عـن مُجاهِدٍ، و أثرَه عن ابنِ عَبّاسٍ، قالَ: قَالَ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: «السُّبّاقُ أربَعةٌ: سَبَقَ يوشَعُ بنُ نونٍ إلىٰ موسَى بنِ عِمرانَ عليهما السلام، و صاحِبُ ياسينَ إلىٰ عيسَى بنِ مَريَمَ عليهما السلام، و سَبَقَ عليُّ بنُ أبي طالِبٍ عليه السـلام إلىٰ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله[٣]».

و نَسِيَ الناقلُ عن سُفيانَ الآخَرَ، و قد ذُكرَ في حديثٍ غيرِ هذا أنّه مؤمِنُ آلِ فِرعَونَ، و هذا يُسقطُ تعلُّقَهم بما ادَّعَوه علىٰ مجاهدٍ.

و أمّا حديثُ عَمرِو بنِ مُرّةَ عن إبراهيمَ، فهو أيضاً نظيرُ قولِ مجاهدٍ، و إنّـما أخبَرَ عَمرٌو عن مذهبِ إبراهيمَ، و الغلطُ جائزٌ علىٰ إبراهيمَ و مَن فَوقَه، و بـإزاءِ إبراهيمَ مَن هو فَوقَه و أجَلُّ قدراً مِنه يَدفَعُ قولَه، و يُكذِّبُه في دَعواه؛ كأبي جعفرٍ محمّدِ بنِ عليٍّ[٤] الباقرِ و أبي عبدِ اللّٰهِ الصادق عليه السلام، و مِن غَيرِ أهلِ البيتِ قَتادةُ و الحَسَنُ و غيرُهما ممّن لا يُحصىٰ كثرةً، و في هذا أيضاً غِنًى عن غيرِه.

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: فهذه جملةُ ما اعتَمَدَه القومُ فيما ادَّعَوه مِـن خِـلافِنا

---

١. في «ب، د، س»: - «مقاله».

٢. في «ب» و المطبوع: + «منهم».

٣. هكذا في جميع النسخ. و في بعض المصادر زيادة «و سبق إبراهـيم» و لم يـذكر المسـبوق إليـه. راجع: شواهد التنزيل للحسكاني، ج ٢، ص ٢٩٣، ح ٩٢٥.

٤. في «ألف، ب»: - «محمّد بن عليّ».

في تقديم إيمانِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، و تعلّقوا به، و قد بَيَّنتُ[١] عَوارَها[٢]، و أَوضَحتُ عن[٣] حالِها، و أنا أذكُرُ[٤] طَرَفاً مِن أسماءِ مَن روىٰ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام ـ كانَ أسبقَ الخَلقِ[٥] إلىٰ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و أوّلَهم مِن الذُّكورِ إجابةً له و إيماناً به:

٢٦١ فمِن ذلكَ الروايةُ عن أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام نفسِه مِن طَريقِ سَلَمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن حَبّةَ العُرَنيِّ، قالَ: سَمِعتُ عليّاً عليه السلام يَقولُ: «اللّٰهُمَّ لا أعرِفُ عَبداً لَكَ عَبَدَكَ مِن هذه الأُمّةِ قَبلي غَيرَ نَبيِّها»، فقالَ[٦] ذلكَ ثَلاثَ مَرّاتٍ، ثُمّ قالَ: «لقد صَلَّيتُ قَبلَ أن يُصَلِّيَ أحَدٌ سَبعاً».[٧]

و مِن طَريقِ المِنهالِ عن عَبايةَ الأسَديِّ، عن أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام قالَ: «لقد أسْلَمتُ قَبلَ النّاسِ بسَبعِ سِنينَ».[٨]

و مِن طَريقِ جابِرٍ عن عَبدِ اللّٰهِ بنِ يَحيَى[٩] الحَضرَميِّ، عن عليٍّ[١٠] عليه السلام

---

١. في «ألف»: «ثبت».

٢. «العَوار» و «العُوار»: خرق أو شقّ أو عيب في الثوب أو مطلقاً. راجع: المصباح المنير، ص ٤٣٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٦١٦ (عور).

٣. في «ب»: - «عن».

٤. في «ب» و المطبوع: «ذاكر».

٥. في «ب»: «الناس».

٦. في «ب»: «قال». و في المطبوع: «يقول».

٧. مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للكوفي، ص ٢٨٨، ح ٢٠٥؛ التعجّب من أغلاط العامّة، ص ٩٨. فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٦٨١، ح ١١٦٤؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٦٠، ح ٧٧٨؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٣٤٨، ح ٤٤٧، و في كلّها مع اختلاف في اللفظ.

٨. المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٩١؛ عمدة عيون صحاح الأخبار، ص ٢٢٠؛ نهج الإيمان لابن جبر، ص ٥١٦. فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٥٨٦، ح ٩٩٣.

٩. المصادر: «نجي».

١٠. في المطبوع: + «بن أبي طالب».

قالَ: «صَلَّيتُ مَعَ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله ثَلاثَ سِنينَ، وَ لَم يُصَلِّ أحَدٌ غَيري».[١]

و مِن طَريقِ نوحِ بنِ قَيسٍ الطَّاحِيِّ[٢] عن سُلَيمانَ[٣] أبي فاطِمةَ، قالَ: حَدَّثَتني مُعاذةُ العَدَوِيّةُ، قالَت: سَمِعتُ عليّاً عليه السلام يَخطُبُ عَلىٰ مِنبَرِ البَصرةِ، فسَمِعتُه يَقولُ: «أنا الصِّدّيقُ الأكبَرُ[٤]، آمَنتُ قَبلَ أن يُؤمِنَ أبو بَكرٍ، و أسلَمتُ قَبلَ أن يُسلِمَ».[٥]

و مِن طَريقِ عَمرِو بنِ مُرّةَ عن أبي البَختَريِّ، عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام قالَ: «صَلَّيتُ قَبلَ النّاسِ بسَبعِ[٦] سِنينَ».[٧]

وَ مِنْ طَريقِ نُوحِ بنِ دَرّاجٍ عن خالِدٍ الخَفّافِ، قالَ: أدْرَكتُ النّاسَ و هُم يَقولونَ: وَقَعَ بَينَ عليٍّ عليه السلام و عُثمانَ كَلامٌ، فقالَ عُثمانُ: وَ اللّٰهِ، لَأبوبَكرٍ[٨] و عُمَرُ خَيرٌ مِنكَ. فقالَ عليٌّ عليه السلام: «كَذَبتَ، وَ اللّٰهِ، لَأنا خَيرٌ مِنكَ و مِنهما؛ عَبَدتُ اللّٰهَ

---

١. مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للكوفي، ص ٢٩٧، ح ٢٢١؛ شرح الأخبار، ج ١، ص ١٧٧، ح ١٣٥؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٦١، المجلس ١٠، ح ٤٧٣.

٢. في «د، س» و المطبوع: «الطاحني»، و الصحيح ما أثبتناه في المتن. راجع: المعجم الأوسط للطبراني، ج ٩، ص ٤٤؛ الجرح و التعديل، ج ٤، ص ٢٩٤، الرقم ١٢٧٢؛ لسان الميزان، ج ٤، ص ١٧٣، ذيل الرقم ٤٣٦.

٣. في الطبوع: + «بن». و الصحيح ما أثبتناه. راجع: التأريخ الكبير للبخاري، ج ٤، ص ٢٣؛ الكامل لابن عدي، ج ٣، ص ٢٧٤؛ تهذيب الكمال، ج ١٢، ص ١١٤.

٤. في «د»: + «و الفاروق الأعظم».

٥. سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٤٤، ح ١٢٠؛ تأريخ الطبري، ج ٢، ص ٣١٠ مع اختلاف في اللفظ.

٦. في «د» و المطبوع: «سبع» بدون الباء.

٧. لم نجده بهذا الطريق؛ لكن ورد في مصادر أهل السنّة بإسناده عن عبّاد بن عبد اللّٰه الأسدي كثيراً، منها: المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١١١؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٩٨، ح ٢١؛ الآحاد و المثاني، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٧٨؛ السنّة لابن أبي عاصم، ص ٥٨٤، ح ١٣٢٤.

٨. في المطبوع: «إنّ أبا بكر» بدل «لأبوبكر».

قَبلَهما، و عَبَدتُ اللّٰهَ بَعدَهما».[١]

و مِن طَريقِ الحَرثِ الأعوَرِ، قالَ: سَمِعتُ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام يَقولُ: «اللّٰهُمَّ إنّي لا أعتَرِفُ لِعَبدٍ مِن عِبادِكَ عَبَدَكَ قَبلي».[٢]

و قالَ عليه السلام قَبلَ لَيلَةِ الهَريرِ بيَومٍ ـ و هو يُحَرِّضُ النّاسَ عَلىٰ أهلِ الشّامِ ـ: «أنا أوّلُ ذَكَرٍ صَلّىٰ مَعَ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، و لقد رَآني أضرِبُ ٢٦٢
بالسَّيفِ[٣] قُدّامَه و هو يَقولُ: لا سَيفَ إلّا ذو الفَقارِ، و لَا فَتىٰ إلّا عليٌّ، حَياتُكَ حَياتي، و مَوتُكَ مَوتي».[٤]

و قالَ عليه السلام ـ و قد بَلَغَه أنّ قَوماً مِن أعدائه[٥] يَطعَنونَ عَلَيه في الإخبارِ عن رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله ـ بَعدَ كَلامٍ خَطَبَ به عليه السلام: «بَلَغَني أنّكم تَقولونَ: إنّ عليّاً يَكذِبُ؛ فعَلىٰ مَن أكذِبُ؟ أ عَلَى اللّٰهِ؟ فأنا أوّلُ مَن آمَنَ به و عَبَدَه و وَحَّدَه؛ أم علىٰ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله؟ فأنا أوّلُ مَن آمَنَ به و صَدَّقَه و نَصَرَه».[٦]

و قالَ عليه السلام ـ لمّا بَلَغَه افتِخارُ مُعاوِيةَ عِندَ أهلِ الشّامِ ـ شِعرَه[٧] المَشهورَ الّذي يَقولُ فيه:

---

١. الإيضاح، ص ٥١٩؛ المسترشد، ص ٢٢٧؛ كنز الفوائد، ص ١٢٢؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٢٩؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٨٩. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢٠، ص ٢٥.

٢. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.

٣. في «ألف، د»: «بسيفي».

٤. الأمالي للصدوق، ص ٤٩١، المجلس ٦٣، ح ٦٦٨. نظم درر السمطين، ص ١٢٢.

٥. في «ب» و المطبوع: - «من أعدائه».

٦. نهج البلاغة، ص ١٠٠، الخطبة ٧١؛ خصائص الأئمة، ص ٩٩، مع اختلاف في اللفظ: نهج الإيمان لابن جبر، ص ١٦٤.

٧. في «ب»: «بشعره».

«سَبَقْتُكُمُ إلَى الإسلامِ طُرّاً صَغِيراً ما بَلَغتُ أوانَ حُلْمي»[١]

و أنا أذكُرُ الشِّعرَ بأَسْرِه في مَوضعٍ غيرِ هذا[٢] عندَ الحاجةِ إليه، إن شاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ.

و مِن ذلكَ ما رواه أبو أيّوبَ خالِدُ بنُ زَيدٍ الأنْصارِيُّ صاحِبُ[٣] رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مِن طَريقِ عَبدِ الرَّحمٰنِ بنِ مَعمَرٍ، عن أبيه، عن أبي أيّوبَ ـ رَضِيَ اللّٰهُ عَنهُ ـ قالَ: قالَ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: «صَلَّتِ المَلائكةُ عَلَيَّ و علىٰ عليٍّ بنِ أبي طالِبٍ سَبعَ سِنينَ؛ و ذلكَ أنَّهُ لَم يُصَلِّ مَعي رَجُلٌ غَيرُه».[٤]

و مِن ذلكَ ما رَواهُ سَلمانُ الفارِسِيُّ ـ رحمة اللّٰهُ عليه ـ مِن طَريقِ عُلَيمٍ[٥] الكِنديِّ عن سَلمانَ، قالَ: قالَ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: «أوّلُكم وُروداً عَلَيَّ الحَوضَ أوّلُكم إسلاماً عليُّ بنُ أبي طالِبٍ عليه السلام».[٦]

و مِن ذلكَ ما رَواه أبو ذَرٍّ الغِفاريُّ ـ رحمة اللّٰه عليه ـ مِن طَريقِ محمّدِ بنِ عَبدِ اللّٰهِ بنِ أبي رافِعٍ عن أبيه، عن جَدِّه، عن أبي ذَرٍّ، قالَ: سَمِعتُ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه

---

١. روضة الواعظين، ص ٨٧؛ التعجّب، ص ٩٨؛ كنز الفوائد، ص ١٢٢. تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٥٢١؛ أنساب الأشراف، ج ٥، ص ١١١؛ كنز العمّال، ج ١٣، ص ١١٢، ح ٣٦٣٦٦.

٢. في «د»: + «الموضع».

٣. في «ألف، س»: + «منزل».

٤. روضة الواعظين، ص ٨٥؛ مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ص ٢٨٣، ح ١٩٨؛ الإرشاد، ج ١، ص ٣٠. نظم درر السمطين، ص ٨٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٧، ص ٢١٩، و في كلّها مع اختلاف يسير في اللفظ.

٥. في المطبوع: «عَلْثَم».

٦. المناقب لابن المغازلي، ص ٣٤، ح ٢٢؛ عمدة عيون صحاح الأخبار، ص ٦٦. الاستيعاب، ج ٣، ص ١٠٩١؛ التمهيد لابن عبد البرّ، ج ٢، ص ٣٠٥؛ الكامل لابن عدي، ج ٤، ص ٢٩١؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٠.

عليه و آله يَقولُ لِعَلِيٍّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام[١]: «أنتَ أوّلُ مَن آمَنَ بي[٢]».[٣] في حديثٍ طويلٍ.

و رَوىٰ أبو سُخَيلةَ عن أبي ذَرٍّ أيضاً، قالَ: سَمِعتُ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و هو آخِذٌ بِيَدِ عَلِيٍّ[٤] عليه السلام يَقولُ: «أنتَ أوّلُ مَن آمَنَ بي، و أوّلُ مَن يُصافِحُني يَومَ القِيامةِ».[٥] ٢٦٣

و قد رَواه ابنُ أبي رافِعٍ عن أبيه أيضاً، عن أبي ذَرٍّ، قالَ: أتَيتُه أُوَدِّعُه، فقالَ:[٦] إنّها سَتَكونُ فِتنةٌ، فعَلَيكَ بالشَّيخِ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ عليه السلام؛ فإنّي سَمِعتُ رَسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله يَقولُ:[٧] «أنت أوّلُ مَن آمَنَ بي».[٨]

و مِن ذلكَ ما رَواهُ حُذَيفةُ بنُ اليَمانِ[٩] ـ رحمة اللّٰه عليه ـ مِن طَريقِ قَيسِ بنِ مُسلِمٍ عَن رِبعيِّ بنِ خِراشٍ، قالَ: سألتُ حُذَيفةَ بنَ اليَمانِ[١٠] عن[١١] عليِّ بنِ أبي

---

١. في المطبوع: - «بن أبي طالب».

٢. في «د»: + «و أوّل من يصافحني يوم القيامة».

٣. تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٢؛ الموضوعات لابن الجوزي، ج ١، ص ٣٤٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ٢٣، ص ٧٩.

٤. في «د»: + «بن أبي طالب».

٥. روضة الواعظين، ص ١١٥؛ شرح الأخبار، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ٥٦٧؛ الإرشاد، ج ١، ص ٣١. المعجم الكبير للطبراني، ج ٦، ص ٢٦٩.

٦. في «د»: «أما».

٧. في «د، س»: + «له».

٨. مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ص ٢٨٤، ح ٢٠٠؛ شرح الأخبار، ج ٢، ص ٢٧٨، ح ٥٨٧؛ المسترشد، ص ٢١٥ و ص ٢٩١. تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٢؛ الموضوعات لابن الجوزي، ج ١، ص ٣٤٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ٢٣، ص ٧٩.

٩. في «د، س»: «اليماني».

١٠. في «د، س»: «اليماني».

١١. في المطبوع: «ما تقول في» بدل «عن».

طالِبٍ عليه السلام، فقالَ: ذلكَ[١] أقدَمُ النّاسِ سِلماً، و أرجَحُ النّاسِ حِلْماً[٢].[٣]

و مِن ذلكَ ما رَواه جابرُ بنُ عبدِ اللّهِ الأنصاريّ ـ رحمة اللّه عليه ـ مِن طَريقِ شَريكٍ، عَن[٤] عَبدِ اللّهِ بنِ[٥] محمّدِ بنِ عَقيلٍ، عن جابِرٍ، قالَ: بُعِثَ رَسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله يَومَ الإثنَينِ، و أسلَمَ عليٌّ عليه السلام يَومَ الثّلاثاءِ.[٦]

و مِن ذلكَ ما رَواه زيدُ بن أرقَمَ مِن طَريقِ عَمرِو بنِ مُرّةَ، عن أبي حَمزةَ مَولَى الأنصارِ، قالَ: سَمِعتُ زَيدَ بنَ أرقَمَ يَقولُ: أوّلُ مَن صَلّىٰ مَعَ النّبيِّ صلى اللّه عليه و آله[٧] عليُّ بنُ أبي طالِبٍ عليه السلام.[٨]

و مِن ذلكَ ما رَواهُ زَيدُ بنُ صَوحانَ العبديُّ مِن طَريقِ عَبدِ اللّهِ بنِ هِشامٍ، عن أبيه، عن طَريفِ بنِ عيسَى الغَنَويِّ: أنّ زَيدَ بنَ صَوحَانَ خَطَبَ في مَسجِدِ الكوفةِ، فقالَ: سيرُوا إلىٰ أميرِ المؤمِنينَ و سَيِّدِ المُسلِمينَ و أوّلِ المؤمِنينَ إيماناً.[٩]

---

١. في المطبوع: «ذاك».

٢. في المطبوع: «علماً».

٣. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.

٤. في المطبوع: «بن».

٥. في المطبوع: «عن». و الصحيح ما أثبتناه بملاحظة طبقات الرجال، راجع على سبيل المثال من الأسانيد المشابهة له في: مسند أحمد، ج ٣، ص ١٦ و ٣٩ و ٣٢٥ و ٣٣٢ و ٣٣٩ و ٣٥٢ و ٣٦٧ و ٣٧٩؛ و ج ٥، ص ١٣٧ و ٣٤٤؛ و ج ٦، ص ٣٥٩ و ٣٩٠ و....

٦. كنز الفوائد، ص ١٢١؛ تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٧٨. المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١١٢؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٢٩؛ تأريخ بغداد، ج ١، ص ١٤٤؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٨ و ٢٩.

٧. في «د، س»: «الرسول». و في المطبوع: «رسول اللّه» بدل «النبيّ».

٨. عمدة عيون صحاح الأخبار، ص ٦١. السنن الكبرى، ج ٦، ص ٢٠٦؛ مسند ابن الجعد، ص ٢٩؛ المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٢٩٠، ح ١١٠؛ المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٧٧؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ١١٢، ح ٢١٦.

٩. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.

و مِن ذلك ما رَوَته أُمُّ سَلَمةَ زَوجُ[١] النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله مِن طَريقِ مُساوِرٍ الحِميَريِّ عن أُمِّهِ، قالَت: قَالَتْ أُمُّ سَلَمةَ: وَ اللّٰهِ، لقد أسلَمَ عليُّ بنُ أبي طالِبٍ أوّلَ النّاسِ، و ما كانَ كافِراً.[٢] في حديثٍ طويلٍ.

و مِن ذلكَ ما رَواه عبدُ اللّٰهِ بنُ عبّاسِ بنِ عبدِ المطَّلِبِ مِن طَريقِ أبي صالِحٍ عن عِكرِمةَ، عن ابنِ عبّاسٍ، قالَ: قالَ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: «صَلَّتِ ٢٦٤
المَلائكةُ عَلَيَّ و علىٰ عليِّ بنِ أبِي طالِبٍ سَبعَ سِنِينَ».

قالوا: و لِمَ ذاكَ يا رَسولَ اللّٰهِ؟

قالَ: «لَم يَكُن مَعي مِن الرِّجالِ غَيرُه».[٣]

و مِن طريقِ[٤] عَمرِو بنِ مَيمونٍ عنه ما تقدَّمَ ذِكرُه. و روىٰ مجاهدٌ عنه[٥] أيضاً مِثلَ ذلكَ، و قد سَلَفَ لنا فيما مَضىٰ.

و مِن ذلكَ ما رَواه[٦] قُثَمُ بنُ العبّاسِ بنِ عبدِ المطّلبِ مِن طريقِ قَيسِ بنِ أبي حازِمٍ، عن أبي إسحاقَ، قالَ: دَخَلتُ علىٰ قُثَمِ بنِ العَبّاسِ، فسألتُه[٧] عن عليِّ بنِ أبي طالِبٍ[٨] عليه السلام، فقالَ: كانَ أوّلَنا برَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله لُحوقاً و أشَدَّنا به لُصوقاً.[٩]

---

١. في «ألف»: «زوجة».

٢. راجع: الصراط المستقيم، ص ٢٣٦.

٣. تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٦.

٤. في «ألف»: «حديث».

٥. في «ألف»: – «عنه».

٦. في «د»: + «سعيد بن قيس من طريق مالك بن قدامة الأرحبيّ أنّ سعيد بن قيس خطب الناس بصفّين، فقال: معنا ابن عمّ نبيّنا ﷺ صدق، و صلّى صغيراً، و جاهد مع نبيّكم كبيراً».

٧. في «ألف، د، س»: «فسألناه».

٨. في «ألف، ب»: – «بن أبي طالب».

٩. شواهد التنزيل، ج ٢، ص ١٥٥، ح ٧٨٢؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٩٢.

و مِن ذلكَ ما رَواه مالكٌ الأشترُ ـ رحمة اللّٰه عليه ـ مِن طريقِ الفَضلِ بنِ أدهَمَ المُزَنيِّ، قالَ: سَمِعتُ مالِكَ بن الحرثِ الْأَشْتَرَ[١] يَقولُ في خُطبةٍ خَطَبَها بـصِفّينَ: مَعَنا ابنُ عَمِّ نَبِيِّنا[٢] صلى اللّٰه عليه و آله و سَيفٌ مِن سُيوفِ اللّٰهِ عليُّ بنُ أبي طالِبٍ، صَلّىٰ مَعَ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله صَغيراً، و لَـم[٣] يَسبِقْه بـالصَّلاةِ ذَكَـرٌ، و جاهَدَ حَتّىٰ صارَ شَيخاً كَبيراً.[٤]

و مِن ذلكَ ما رَواه سعيدُ بنُ قَيسٍ مِن طريقِ مالِكِ بنِ قُدامةَ الأُرحَبيِّ: أنّ سعيدَ بنَ قَيسٍ خَطَبَ النّاسَ بصِفّينَ، فقالَ: مَعَنا ابنُ عَمِّ نَبِيِّنا صلى اللّٰه عليه و آله، صَدَّقَ و صَلّىٰ صَغيراً، و جاهَدَ مَعَ نَبِيِّكم كَبيراً.[٥]

و مِن ذلكَ ما رَواه عَمرُو بنُ الحَمِقِ الخُزاعيُّ مِن طريقِ عَبدِ اللّٰهِ بنِ شَـريكٍ العامِريِّ، قالَ: قامَ عَمرُو بنُ الحَمِقِ بصِفّينَ، فقالَ: يا أميرَ المؤمِنينَ، أنتَ ابنُ عَمِّ نَبِيِّنا، و أوّلُ المؤمِنينَ إيماناً باللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ.[٦]

٢٦٥ و مِن ذلكَ ما رَواه هاشمُ بنُ عُتبة بنِ أبي وَقّاصٍ مِن طريقِ جُندَبِ بنِ عَبدِ اللّٰهِ الأزديِّ، قالَ: قالَ هاشِمُ بنُ عُتبةَ بنِ أبي وَقّاصٍ يَومَ صِفّينَ: نُجاهِدُ في طاعةِ اللّٰهِ مَعَ ابنِ عَمِّ رَسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، و أوّلِ مَن آمَنَ باللّٰهِ، و أفقَهِ النّاسِ في دينِ اللّٰهِ.[٧]

---

١. هكذا في «ب». و في سائر النسخ «مالك الأشتر بن الحرث».
٢. في المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «نبيّنا».
٣. في «ب» و المطبوع: «لم» بدون واو العطف.
٤. راجع: وقعة صفّين، ص ١٣٨.
٥. راجع: المعيار و الموازنة، ص ١٥٥؛ وقعة صفّين، ص ٢٣٧.
٦. لم نعثر عليه.
٧. لم نعثر عليه.

و مِن ذلكَ ما رَواه محمّدُ بنُ كَعبٍ مِن طريقِ عُمَرَ ـ مَولَى غُفْرَةَ[١] ـ عن محمّدِ بنِ كَعبٍ، قالَ: أوّلُ مَن أسلَمَ عليُّ بنُ أبي طالِبٍ، و أوّلُ مَن أظهَرَ الإسلامَ أبو بَكرٍ.[٢،٣]

و مِن ذلكَ ما رَواه مالكُ بنُ الحُوَيرِثِ مِن طريقِ مالكِ بنِ الحَسَنِ بنِ مالِكٍ، قالَ: أخبَرَني أبي عن جَدّي مالكِ بنِ الحُوَيرِثِ، قالَ: أوّلُ مَن أَسلَمَ مِن الرِّجالِ عليُّ بنُ أبي طالِبٍ عليه السلام.[٤]

و مِن ذلكَ ما رَواه أبو مِجلَزٍ[٥] مِن طرِيقِ أبي عَوانة عن عِمرانَ، عن أبي مِجلَزٍ[٦]،قالَ: أوّلُ مَن أسلَمَ و[٧] صَلّىٰ عليُّ بنُ أبي طالِبٍ عليه السلام.[٨]

و مِن ذلكَ ما رَواه أبو بكرٍ عَتيقُ بنُ أبي قُحافةَ و عُمَرُ بن الخَطّابِ و أنَسُ بنُ مالكٍ و عَمرُو بنُ العاصِ و أبو موسَى الأشعريُّ؛ و الذي رَواه أبو بكرٍ مِن طريقِ زافِرِ بنِ سُلَيمانَ عن الصَّلْتِ بنِ بَهرامَ، عن الشَّعبيِّ، قالَ: مَرَّ عليُّ بنُ أبي طالِبٍ علىٰ أَبي بَكرٍ ـ و مَعَه أصحابُه ـ فسَلَّمَ عَلَيهم[٩] و مَضىٰ، فقالَ أَبو بَكرٍ: مَن سَرَّه أن

---

١. في بعض النسخ: «عفرة» بالعين المهملة، و الصحيح ما أثبتناه، و الرجل هو عمر بن عبد اللّه. راجع: الجرح و التعديل، ج ٦، ص ١١٩؛ سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٢١٠، الرقم ٦١٥٥.

٢. في «ب»: - «و أوّل من أظهر الإسلام أبو بكر».

٣. راجع: أنساب الأشراف، ج ١، ص ١٥٨، ح ٣٤٥؛ سبل الهدى و الرشاد، ج ٢، ص ٣٦٠.

٤. راجع: العثمانيّة، ص ٢٩٧؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٣٥.

٥. في «ألف»: «مجبر». و في «ب»: «مجلذ». و في المطبوع: «مخلد». و الصحيح ما أثبتناه، و الرجل هو أبو مجلز لاحق بن حميد بن شبية السدوسي، قدم خراسان و أقام بها مدّة مع قتيبة بن مسلم، و مات بالكوفة سنة عشر. راجع: مشاهير علماء الأمصار، ص ١٤٧، الرقم ٦٦١.

٦. في «ألف»: «مجبر». و في «ب»: «مجلذ». و في المطبوع: «مخلد».

٧. في «ألف»: - «أسلم و».

٨. لم نعثر عليه.

٩. في المطبوع: «عليه».

يَنظُرَ إلىٰ أوّلِ النّاسِ فِي الإسلامِ سَبْقاً و أقرَبِ النّاسِ برَسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله[١] قَرابةً، فليَنظُرْ إلىٰ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ عليه السلام؛[٢] فـي الحـديثِ[٣] و قـد قَدَّمناه[٤] فيما مَضىٰ.

و أمّا[٥] عُمَرُ بنُ الخَطّابِ[٦]، فإنّ أبا حازِمٍ مَولَى ابنِ عبّاسٍ قالَ: سَمِعتُ عَبدَ اللّهِ بنَ عبّاسٍ يَقولُ: قالَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ: كُفّوا عن عليِّ بنِ أبي طالِبٍ؛ فإنّي سَمِعتُ مِنْ رَسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله فيه خِصالاً، قالَ: «إنّكَ أوّلُ المؤمنينَ بَعدي إيماناً».[٧]

و ساقَ الحديثَ.

و أمّا عَمرُو بنُ العاصِ، فإنّ تَميمَ بنَ حِذيَمٍ[٨] النّاجي قـالَ[٩]: إنّـا لَـمع[١٠] أمـيرِ

---

١. في «د، س»: - «برسول اللّه ﷺ». و في «ألف»: «من نبيّنا» بدله.

٢. راجع: الصراط المستقيم، ص ١٥٧.

٣. في «د»: - «في الحديث».

٤. في «ألف، س»: «بيّناه».

٥. في «د، س»: «فأمّا».

٦. في «ب» و المطبوع: - «بن الخطّاب».

٧. تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٥٨؛ العثمانيّة، ص ٢٩١؛ كنز العمّال، ج ١٣، ص ١١٧، ح ٣٦٣٧٨.

٨. في بعض النسخ و المطبوع و عدّة من المصادر الروائيّة: «جذيم» بالجيم؛ لكن الظاهر أنّ الصحيح بالحاء المهملة كما أثبتناه. قال البخاري في التأريخ الكبير، ج ٢، ص ١٥٠، الرقم ٢٠٢١: «تميم بن حذيم أبو حذيم، كوفي، كنّاه لي عبيد بن يعيش، قال لنا مسدّد عن أبي الأحوص، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال تميم بن حذيم الضبيّ: قرأت على عبد اللّه...». و راجع للمزيد: تأريخ مدينة دمشق، ج ٣٨، ص ٧١؛ المصنّف لابن أبي شيبة الكوفي، ج ٧، ص ٢٥٥، ح ٤٠؛ شرح نهج البلاغة لابـن أبـي الحديد، ج ٢، ص ٢١١؛ و ج ١٤، ص ١١.

٩. في «س»: + «لنا»

١٠. في «ألف»: «مع» بدون اللام.

٢٦٦ المؤمنينَ عليه السلام بصِفّينَ إذ خرج إليه عَمرُو بنُ العاصِ[١]، فأرادَ أن يُكلّمَه، فقالَ عَمرٌو: تَكلَّمْ؛ فإنّكَ أوّلُ مَن أسلَمَ و اهتَدىٰ، و وَحَّدَ و صَلّىٰ.[٢]

و مِن ذلكَ ما رَواهُ أبو موسَى الأشعريُّ مِن طريقِ يحيَى بنِ سَلَمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن أبيهِ سَلَمةَ، عن أبي جعفرٍ، عنِ ابنِ عبّاسٍ، قالَ: قالَ أبو موسَى الأشعَريُّ: عليٌّ أوّلُ مَن أسلَمَ.[٣]

و مِن ذلكَ ما رَواهُ أنَسُ بنُ مالكٍ مِن طريقِ عَبّادِ بنِ عبدِ الصّمدِ، قالَ: سَمِعتُ أنسَ بنَ مالكٍ يَقولُ: قالَ رَسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله: «لقد صَلَّتِ المَلائكةُ عَلَيَّ و علىٰ عَليٍّ بنِ أبي طالِبٍ سَبعَ سِنينَ؛ و ذلِكَ أنَّهُ لَم تُرفَعْ[٤] إلَى السّماءِ شهادَةُ أن لا إلهَ إلّا اللّهُ و أنّ محمّداً[٥] رَسولُ اللّهِ إلّا مِنّي و مِن عليٍّ».[٦]

و مِن ذلكَ ما رُويَ عنِ الحسنِ بنِ أبي الحسن البَصريِّ مِن طريقِ قَتادةَ بنِ دِعامةَ السَّدُوسيِّ، قالَ: سَمِعتُ الحسنَ يَقولُ: إنّ عليّاً عليه السلام صلّىٰ مع النّبيِّ صلى اللّه عليه و آله أوّلَ النّاسِ، فقالَ رسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله: صَلَّتِ المَلائِكةُ عليَّ و علىٰ عليٍّ سَبعَ سِنينَ».[٧]

و مِن ذلكَ ما رُويَ[٨] عن قَتادةَ مِن طريقِ سَعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، قالَ: سَمِعتُ

---

١. في «د، س»: - «بن العاص».

٢. لم نعثر عليه في مصادر الفريقين.

٣. الأمالي للطوسي، ص ٢٧٤، المجلس ١٠، ح ٥٢٢.

٤. في «د، س»: «لم يرفع». و في «ب» على الوجهين.

٥. في «ب»: «و أنّي محمّد» بدل «و أنّ محمّداً».

٦. الإرشاد، ج ١، ص ٣٠؛ كنز الفوائد، ص ١٢٥. المناقب لابن المغازلي، ص ٣٣، ح ١٩؛ شواهد التنزيل للحسكاني، ج ٢، ص ١٢٥، ح ٨١٩؛ تأريخ ابن عساكر، ج ١، ص ٨١، ح ١١٤.

٧. لم نعثر عليه.

٨. في «د، س»: «يروى».

قَتادةَ يَقولُ: أوّلُ مَن صَلّىٰ مِنَ الرِّجالِ عَلِيُّ بنُ أبي طالِبٍ[١].

و مِن ذلكَ ما رُوِيَ عنِ[٢] ابنِ إسحاقَ مِن طريقِ يونُسَ بنِ بُكيرٍ، عن محمّدِ بنِ إسحاقَ، قالَ: كانَ أوّلُ ذَكَرٍ آمَنَ و صَدَّقَ عَلِيَّ بنَ أبي طالِبٍ و هو ابْنُ عَشْرِ سِنينَ، ثُمَّ أَسلَمَ بَعدَهُ زَيدُ بنُ حارِثَةَ.[٣]

و مِن ذلكَ ما رُوِيَ عنِ الحسنِ بنِ زَيدٍ مِن طريقِ إسماعِيلَ بنِ عبدِ اللّٰهِ بنِ أبي أُويسٍ، قالَ: أخبَرَني أبي عنِ الحسنِ بنِ زَيدٍ: أنّ علياً عليه السلام كانَ أوّلَ ذَكَرٍ أسلَمَ[٤].

٢٦٧ و أمّا[٥] الروايةُ عن آلِ أبي طالبٍ في ذلكَ، فإنّها أكثرُ مِن أن تُحصىٰ، و قد أجمَعَ بنو هاشم ـ خاصّةً[٦] آلُ عليٍّ عليهم السلام ـ لا تَنازُعَ بينهُم علىٰ أنّ أوّلَ مَن أجابَ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مِنَ الذُّكورِ عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام، و نحنُ أغنياءُ بشُهرةِ ذلكَ عن ذِكرِ طُرُقِه[٧] و وجوهِه.

فأمّا[٨] الأشعارُ التي تؤثَرُ عنِ الصحابةِ في الشهادةِ لهُ عليه السلام بتقدّمِ الإيمانِ، و أنّهُ أسبقُ الناسِ إليهِ، فقد وَرَدَت عن جماعةٍ منهُم، و ظَهَرَت عنهُم علىٰ وجهٍ يوجِبُ العلمَ و يُزيلُ الارتيابَ، و لَم يَختلِفْ فيها مِن أهلِ العلمِ و النقلِ[٩] و الآثارِ اثنانِ:

---

١. لم نعثر عليه.

٢. في «ألف»: «رواه» بدل «رُوي عن».

٣. راجع: تأريخ مدينة دمشق، ج ١٩، ص ٣٥٣؛ و ج ٤٢، ص ٣٢؛ تهذيب الكمال، ج ٥، ص ٥٢؛ تأريخ الطبري، ج ٢، ص ٦٠؛ الكامل في التأريخ، ج ٢، ص ٥٩؛ تأريخ الإسلام للذهبي، ج ١، ص ١٣٧.

٤. تهذيب الكمال، ج ٥، ص ٥٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٢١٦.

٥. في «ألف، د، س»: «فأمّا».

٦. في «ب» و المطبوع: «و خاصّة».

٧. في «ألف»: «طريقة».

٨. في «ب، د»: «و أمّا».

٩. في «ب، س»: «بالنقل» بدل «و النقل».

فمِن ذلكَ قولُ خُزَيمةِ بنِ ثابتٍ ذي الشهادتَينِ رحمه اللّٰه:

إذا نحنُ بايَعْنا عليّاً فحَسْبُنا ... أبو حَسَنٍ ممّا نَخافُ[1] مِنَ الفِتَنْ
وَجَدناهُ أولَى الناسِ بالناسِ إنّهُ ... أطَبُّ قريشٍ بالكتابِ و بالسُّنَنْ
و إنّ قُريشاً لا تَشُقُّ غُبارَهُ ... إذا ما جَرىٰ يوماً علَى الضُّمَّرِ البدَنْ
ففيهِ الذي فيهِمْ مِنَ الخَيرِ كُلِّهِ ... و ما فيهِم مِثْلُ الذي فيهِ مِن حَسَنْ
وصيُّ رسولِ اللّٰهِ مِن دونِ أهلِهِ ... و فارِسُهُ قد كانَ في سالِفِ الزَّمَنْ
و أوّلُ مَن صَلّىٰ مِنَ النّاسِ كُلِّهِمْ ... سِوىٰ خيرةِ النِّسوانِ، و اللّٰهُ ذو المِنَنْ[2]
و صاحبُ كَبشِ القَومِ في كُلِّ وَقْعةٍ ... يَكونُ لها نَفْسُ الشجاعِ لَدَى الذَّقَنْ
فذاكَ الذي تُثْنَى الخَناصِرُ بِاسْمِهِ ... إمامُهُم حتّى أُغَيَّبَ في الكَفَنْ[3]

و منهُ قولُ حَسّانِ بن ثابتٍ:

جَزَى اللّٰهُ خَيراً و الجَزاءُ بِكَفِّهِ ... أبا حسنٍ عَنّا، و مَن كأبي حَسَنْ؟
سَبَقْتَ قُرَيشاً بالذي أنتَ أهلُهُ ... فصَدْرُكَ مشروحٌ و قلبُكَ مُمتَحَنْ

و قد قَدَّمنا هذَينِ البَيتَينِ فيما سَلَفَ.

و منهُ قولُ كَعْبِ بنِ زُهَيرٍ: ٢٦٨

صِهْرُ النبيِّ و خَيرُ الناسِ كُلِّهِم ... فَكُلُّ[4] مَن رامَهُ بالفَخرِ مَفخورُ
صَلَّى الصَّلاةَ مَعَ الأُمِّيِّ أوَّلَهُمْ ... قَبلَ العبادِ و رَبُّ الناسِ مكفورُ[5]

---

١. في «ب، س»: «يخاف».
٢. في «ألف، ب، س»: «منن» بدون الألف و اللام.
٣. إعلام الورى، ج ١، ص ٣٦١؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ١٩٦؛ كشف الغمّة، ج ١، ص ٧٩. المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١١٤؛ الفتوح، ج ٢، ص ٤٥١.
٤. في «ألف» و المطبوع: «و كلّ».
٥. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ١٥؛ غرر الأخبار، ص ٢٣٦. أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٥٠٧؛ ربيع الأبرار، ج ٥، ص ٢٢٨.

و منهُ قولُ رَبيعةَ بنِ الحرثِ بن عبدِ المطّلبِ حيثُ يقولُ عندَ بيعةِ أبي بكرٍ[١]:

ما كُنتُ أَحسَبُ أنَّ[٢] الأمرَ مُنتَقِلٌ[٣] عن هاشمٍ ثُمَّ مِنها عن أبي حَسَنِ
أ لَيسَ أوّلَ مَن صَلّىٰ لِقِبلتِهِمْ و أعلَمَ الناسِ بالآثارِ[٤] و السُّنَنِ؟
و آخِرَ الناسِ عهداً بالنبيِّ، و مَن جِبريلُ عَونٌ[٥] لهُ في الغُسلِ و الكَفَنِ؟
مَن فيهِ ما فيهِمُ لا يَمْتَرونَ[٦] بهِ و لَيسَ في القومِ ما فيهِ مِنَ الحَسَنِ
ماذا الذي رَدَّكُمْ عنهُ فنَعلَمَهُ؟ هاإنّ بَيعَتَكُمْ مِن أوّلِ الفِتَنِ[٧]

و في هذا الشِّعرِ قَطعٌ مِن قائلِه علىٰ إبطالِ إمامةِ أبي بكرٍ و إثباتِ الإمامةِ لأميرِ المؤمنينَ عليه السلام.

و منهُ قولُ الفضلِ بنِ[٨] أبي لَهَبٍ فيما رَدَّ به[٩] علَى الوليدِ بنِ عُقْبةَ في[١٠] مَديحِه لعثمانَ و مَرثيَته له و تحريضِه علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في قصيدَتِهِ التي يقولُ في أوّلِها:

---

١. في المطبوع: «الناس لأبي» بدل «أبي».
٢. في «ب»: «هذا».
٣. في «ب»: «منتقلاً». و في «د»: «منصرف».
٤. في «د، س»: «بالآيات».
٥. في «ألف، د»: «عوناً».
٦. في المطبوع: «لا تمترون».
٧. في «ألف»: «الغبن». و راجع: الإرشاد، ج ١، ص ٣٢؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ٢٦٧. ترجمة الإمام علي عليه السلام، ج ١، ص ١١٣؛ الأخبار الموفقيّات، ص ٥٨٠.
٨. في «ألف، د، س»: + «عقبة بن».
٩. في «د، س»: «ردّه» بدل «ردّ به».
١٠. في المطبوع: «من».

ألا إنّ خَـيرَ النـاسِ[١] بَـعدَ ثـلاثةٍ قتيلُ التَّجَيبيِّ[٢] الذي جاءَ مِن مِصْرِ[٣]

فقالَ الفضلُ رحمه اللّٰه:

ألا إنَّ خَـيرَ النـاسِ بَـعدَ مـحمّدٍ مُهَيمِنُهُ التاليهِ في العُرفِ و النُّكْرِ

و خـيرتُهُ فـي خَـيبَرٍ و رسـولُهُ بنَبذِ عهودِ الشركِ فوقَ أبي بكْرِ

و أوّلُ مَـن صـلّىٰ و صِـنْوُ نـبيِّهِ و أوّلُ مَن أرْدَى الغُواةَ لَدىٰ بدْرِ ٢٦٩

فذاكَ عليٌّ الخَيرِ، مَن ذا يَفوقُهُ؟ أبو حَسَنٍ حِلفُ القرابةِ و الصِّهْرِ[٤]

و في هذا الشعرِ دليلٌ علىٰ تقدُّمِ إيمانِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، و علىٰ أنّهُ كانَ الأميرَ[٥] في سَنةِ تِسعٍ على الجماعةِ، و كانَ في جملةِ رعيَّتِهِ أبو بكرٍ، علىٰ خِلافِ ما ادَّعَته الناصبةُ مِن قولِهم: إنّ أبا بكرٍ كانَ الأميرَ علَى الجماعةِ، و إنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ تابعاً[٦] له.

و منهُ قولُ مالكِ بنِ عُبادةَ الغافقيِّ حَليفِ حَمزةَ بنِ عبدِ المطّلبِ رضي اللّٰه عنه:

رأيتُ عـليّاً لا يُـلَبِّثُ قِـرْنَهُ إذا مـا دَعـاهُ حـاسِراً أو مُسَـربَلا

فـهذا و فـي الإسـلامِ أوّلُ مُسـلمٍ و أوّلُ مَن صلّىٰ و صـامَ و هَـلَّلا[٧]

و منهُ قولُ عبدِ اللّٰهِ بنِ أبي سُفيانَ بنِ الحَرثِ بنِ عبدِ المطّلبِ:

و كـانَ وليَّ الأمـرِ بَـعدَ مـحمّدٍ عليٌّ و في كُلِّ المَواطِنِ صاحبُهْ

---

١. في «ألف»: «الخلق».

٢. أي من قبيلة بني تجيب. و في «ب»: «التجوبي».

٣. تأريخ الطبري، ج ٥، ص ٢٠٤.

٤. المصدر، ج ٥، ص ٢٠٤؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٣١.

٥. في «د»: «أميراً».

٦. في «د»: «بايعاً».

٧. راجع: الصراط المستقيم، ص ٢٣٧.

وصيُّ رسولِ اللّٰهِ حقّاً و جارُهُ و أوّلُ مَن صلّىٰ و مَن لانَ جانبُهْ[1]

و في هذا الشعرِ أيضاً دليلٌ علَى اعتقادِ هذا الرجلِ في أميرِ المؤمنينَ عليه السلام أنّهُ كانَ الخليفةَ لرسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله بلا فصلٍ.

و منهُ قولُ النجاشيِّ بنِ الحَرثِ بن كعبٍ:

فقُلْ للمُضلَّلِ مِن وائلٍ و مَن جَعَلَ الغَثَّ يَوماً سَمينا
جعلتَ ابنَ هِندٍ و أشياعَهُ نَظيرَ عليٍّ؟ أ ما تَستَحُونا؟
إلىٰ أوّلِ الناسِ بَعدَ الرسولِ[2] أجابَ الرسولَ[3] مِنَ العالَمينا[4]

٢٧٠ و منهُ قولُ جَريرِ بنِ عبدِ اللّٰهِ البَجَليِّ:

فصَلَّى الإلهُ علىٰ أحمدٍ رسولِ المَليكِ تمامِ النِّعَمْ
و صلّىٰ علَى الطُّهرِ مِن بَعدِهِ خليفَتِنا القائمِ المُدَّعَمْ
عليّاً عَنَيتُ وصيَّ النبيِّ يُجالِدُ عنهُ غُواةَ الأُمَمْ
لهُ الفضلُ و السَّبقُ و المَكرُماتُ و بَيتُ النُّبوّةِ لا المُهتَضَمْ[5]

و في هذا الشعرِ أيضاً تصريحٌ مِن قائلِه بإمامةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام بَعدَ الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله، و أنّه كانَ الخَليفةَ له دونَ مَن[6] تَقدَّمَ.

و منهُ قولُ عبدِ اللّٰهِ بنِ حكيمٍ التميميِّ:[7]

---

١. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٣١.
٢. في «ب»: «النبيّ».
٣. في المطبوع: «النبيّ».
٤. وقعة صفّين، ص ٥٩؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٣، ص ٩٠.
٥. وقعة صفّين، ص ١٨ (مع اختلاف في بعض الأبيات)؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ١٤٧؛ و ج ٣، ص ٧٣.
٦. في «ألف»: «ما».
٧. في المطبوع: + «حيث يقول».

دَعــانا الزُّبَــيرُ إلىٰ بَــيعةٍ و طَلحةُ مِن بعدِ ما أَثـقَلا
فــقُلنا: صَــفَقنا بأَيــمانِنا فإن شِئتُما فخُذا الأَشـمُلا
نَكَــثتُمْ عـليّاً عـلىٰ بَيعةٍ و إســلامُهُ فـيكُمُ أوّلا؟![1]

و منهُ قولُ عبدِ الرحمنِ بنِ حَنبَلٍ حَليفِ بني جُمَحٍ:

لَــعَمري لَــقَد[2] بــايَعتُمْ ذا حَــفيظةٍ عَلَى الدِّيــنِ مـعروفَ العَـفافِ مُـوَفَّقا
عَفيفاً عَـنِ[3] الفَـحشاءِ أبـيَضَ مـاجِداً صَــدوقاً و للــجَبّارِ قِــدْماً مُـصَدِّقا
أبــا حَسَــنٍ فــارْضَوا بــهِ و تَـبايَعُوا فلَيسَ كمَن فـيهِ لِـذي العَيبِ مَـنطِقا
عــليٌّ وصــيُّ المـصطفىٰ و وزيـرُهُ و أوّلُ مَن صلّىٰ لذي العَرشِ و اتَّقىٰ[4]

و منهُ قولُ أبي الأَسوَدِ الدُّؤَليِّ:

و إنّ عــليّاً لكُـمْ مَـفخَرٌ[5] يُشَــبَّهُ بــالأَسَدِ[6] الأَسـوَد
أمــا إنّــهُ ثـانِيُ العـابِدَينِ بــمَكّةَ و اللّٰـهُ لَـم يُـعبَد[7]

و منهُ قولُ زُفَرَ بنِ زَيدِ بنِ حُذَيفةَ الأَسَديِّ: ٢٧١

فَحُوطوا عـليّاً و احـفَظوهُ؛ فـإنّهُ وَصيُّ و في الإسـلامِ أوّلُ أوّلِ[8]

و منهُ قولُ قَيسِ بنِ سَعدِ بنِ عُبادةَ بصِفّينَ:

---

١. بحار الأنوار، ج ٣٨، ص ٢٧٦.
٢. في «ألف، ب» و المطبوع: «لئن».
٣. في «ألف، س» و المطبوع: «على».
٤. كفاية الطالب، ص ١٢٧؛ التعجّب، ص ٣٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ١٤٣.
٥. في «ألف، د»: «معجز».
٦. في «د، س»: «تشبهه الأسد» بدل «يشبه بالأسد».
٧. في «د، س»: «لا يعبد». و راجع: ديوان أبي الأسود الدؤلي، ص ٣٣٣.
٨. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٣٢.

هذا عـليٌّ و ابـنُ عَـمِّ المـصطفىٰ أوّلُ مَـــن أجـــابَهُ مـمّن دَعـا
هذا الإمامُ لا نُبالي[1] مَن غَوىٰ[2]

و منه قولُ هاشمِ بنِ عُتبةَ بنِ أبي وَقّاصٍ بصِفّينَ:

أشَلُّهُمْ بـذي الكُـعوبِ شَـلّا مـعَ ابـنِ عـمِّ أحـمدٍ يُـجَلّىٰ
أوّلُ مَن صَدَّقَهُ و صَلّىٰ[3]

---

١. في «ألف، د، س»: «لا يبالي».
٢. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٦٦؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٣٢.
٣. وقعة صفّين، ص ٣٢٧؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٨، ص ١١.

الفصلُ الثاني و الثَّمانونَ

[في دفعِ شُبهةِ الناصبةِ بأنّ إيمانَ عليٍّ عليه السلام لَم يقَعْ علىٰ وَجهِ المعرفةِ]

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ: فأمّا قولُ الناصبةِ: إنَّ إيمانَ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام لَم يَقَعْ علىٰ وَجهِ المعرفةِ، و إنّما كانَ علىٰ وَجهِ التقليدِ و بحفظِ التلقينِ، و ما[1] كانَ بهذه المنزلةِ لَم يَستَحِقَّ صاحبُه[2] المِدحةَ، و لَم يَجِبْ له به[3] الثوابُ، و ادّعاؤهُم أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ في تلكَ الحالِ ابنَ سَبعِ سِنينَ، و مَن كانت هذه سِنَّه لَم يَكُنْ كاملَ العقلِ، و لا مكلَّفاً.

فإنّه يقالُ[4] لهم: إنّكم قد جَهِلتم في ادّعائِكم أنّه كانَ في وقتِ مَبعثِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله ابنَ سَبعِ سنينَ، و قُلتُم قولاً لا بُرهانَ عليهِ، يُخالِفُ المشهورَ، و يُضادُّ المعروفَ.

و ذلكَ أنّ جُمهورَ الرواياتِ جاءَت بأنّه عليه السلام[5] قُبضَ و له خمسٌ ٢٧٢

---

١. في «ألف» و المطبوع: «و من».

٢. في «ألف»: «صاحبها».

٣. في «ألف»: «بها».

٤. في «ألف»: «فيقال» بدل «فإنّه يقال».

٥. في «ألف»: + «قد».

و ستّونَ سنةً. و جاءَ في بعضِها أنّ سنّه كانَت عندَ وفاتِه ثلاثاً و ستّينَ سنةً. فأمّا ما سِوىٰ هاتَينِ الروايتَينِ فشاذٌّ مَطروحٌ[١]، لا يُعرَفُ في صحيحِ النقلِ، و لا يَقبَلُه أحَدٌ مِن أهلِ الروايةِ و العقلِ.

و قد عَلِمنا أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام صَحِبَ رسولَ اللّٰه صلى اللّٰه عليه و آله ثَلاثاً و عشرينَ سنةً، منها ثَلاثَ عَشرَةَ[٢] قَبلَ الهجرةِ، و عَشْرٌ[٣] بَعدَها، و عاشَ بَعدَهُ ثَلاثينَ سنةً، و كانَت وفاتُه في سنةِ أربعينَ من الهجرةِ. فإذا حَكَمنا في سنِّه علىٰ خَمسٍ و ستّينَ بما تَواتَرَت به الأخبارُ كانَت سنُّه عليه السلام عندَ مَبعَثِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله اثنتَي عَشرةَ[٤] سنةً، و إن حَكَمنا علىٰ ثَلاثٍ و ستّينَ كانَت سنُّه عندَ المَبعثِ عَشْرَ سنينَ؛ فكَيفَ يَخرُجُ مِن هذا الحسابِ أن يَكونَ سنُّه عندَ المَبعثِ سَبعَ سِنينَ؟!

اللّٰهمَّ إلّا أن يَقولَ قائلٌ: إنّ سنَّه كانَت عندَ وفاتِه ستّينَ سنةً، فيَصِحَّ له ذلكَ، إلّا أنّه يكونُ دافعاً للمُتواتِرِ مِنَ الأخبارِ، مُنكِراً للمشهورِ مِنَ الآثارِ، مُعتَمِداً علَى الشاذِّ مِنَ الرواياتِ، و مَن صارَ إلىٰ ذلكَ كانَ الأَولىٰ بمناظَرتِه[٥] البيانَ له عن وجهِ الكلامِ في الأخبارِ، و التوقيفَ علىٰ طريقِ[٦] الفاسدِ مِنَ الصحيحِ منها[٧]، دونَ المُجازَفةِ في المَقالةِ[٨].

---

١. في «ألف، د، س»: «مطّرح».
٢. في «ألف»: + «سنة».
٣. في «ب»: «و عشرة». و في «د»: «و عشراً».
٤. في «ب، د»: «اثني عشر».
٥. في «ب»: «في مناظرته» بدل «بمناظرته».
٦. في «د، س»: «طرق».
٧. في «ب، ج» و المطبوع: «فيها».
٨. في «د، س»: «المقال».

و كَيفَ يُمكِنُ عاقلاً[١] سَمِعَ[٢] الأخبارَ أو نَظَرَ في شيءٍ مِنَ الآثارِ أن يَدَّعيَ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام تُوفّيَ و له ستّونَ سنةً، مع قولِه عليه السلام الشائعِ عنه الذائعِ في الخاصِّ و العامِّ عندَ ما بَلَغَه مِن إرجافِ أعدائه به[٣] في التدبيرِ و الرأي: «بَلَغَني أنّ قَوماً يَقولونَ: إنّ ابنَ[٤] أبي طالبٍ شُجاعٌ، لكنْ لا بَصيرةَ[٥] له بالحَربِ[٦]؛ لِلّهِ أبوهم! و هل[٧] فيهم أحَدٌ أبصَرُ بها منّي؟ لقد قُمتُ فيها و ما بَلَغتُ العِشرينَ، و هأنَذا[٨] قد ذرَّفتُ علَى الستّينَ! و لكنْ لا رأيَ لِمَن لا يُطاعُ».[٩]

فخبَّرَ عليه السلام بأنّه قد نَيَّفَ[١٠] علَى الستّينَ في وقتٍ عاشَ بعدَهُ دهراً طويلاً، و ذلكَ في أيامِ صِفّينَ، و هذا يُكذِّبُ قَولَ مَن زَعَمَ أنّه صلى اللّه عليه و آله ٢٧٣
تُوفّيَ و لهُ ستّونَ سنةً.

مع أنَّ الرواياتِ قد جاءَت مُستفيضةً ظاهرةً بأنَّ سنَّه عليه السلام كانَت عندَ وفاتِه بِضعاً و ستّينَ سنةً، و في مَجيئِها بذلكَ علَى الانتشارِ دليلٌ علىٰ بُطلانِ مَقالِ[١١] مَن أنكَرَ ذلكَ[١٢].

---

١. في «ب» و المطبوع: «عاقل»، و لم نجد له وجهاً.
٢. في «ألف»: «أن يسمع» بدل «سمع».
٣. في «ب» و المطبوع: - «به».
٤. في «ب» و المطبوع: «عليّ بن» بدل «ابن».
٥. في «ألف»: «نظير».
٦. في «د، س»: «بالحروب».
٧. في «د، س»: «هل» بدون واو العطف.
٨. في «ب، د»: «وها أنا».
٩. نهج البلاغة، ص ٧١، الخطبة ٢٧ مع اختلاف في اللفظ.
١٠. في «ب» و المطبوع: «ذرّف».
١١. في «س»: + «ما ذكرناه».
١٢. في «د»: + «ما ذكرنا».

فممّن رَوىٰ ما ذكرناه[١] عليُّ بنُ عَمرِو بنِ أبي سَبْرةَ[٢] عن عبدِ اللّٰهِ بنِ محمّدِ بنِ عَقيلٍ، قالَ: سَمِعتُ محمّدَ بنَ الحَنَفيّةِ يَقولُ في سَنةِ الجِحافِ حينَ دَخلَت سَنةُ إحدىٰ و ثَمانينَ: هذه لي خَمسٌ و سِتّونَ[٣] سَنةً، و قَد جاوَزتُ سِنَّ أبي. قُلتُ: و كَم كانَت سِنُّه يَومَ قُتِلَ؟ قالَ: ثَلاثاً و سِتّينَ[٤] سَنةً.[٥]

و منهم أبو القاسمِ نُعَيمٌ، قالَ: حدَّثنا شَريكٌ عن أبي إسحاقَ، قالَ: تُوُفّيَ عليٌّ عليه السلام و هو ابنُ ثَلاثٍ و سِتّينَ سَنةً.[٦]

و منهم يحيى بنُ أبي كَثيرٍ عن سَلَمةَ، قالَ: سَمِعتُ أبا سَعيدٍ الخُدْريَّ يَقولُ ـ و قد سُئِلَ عن سِنِّ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام يَومَ قُبِضَ ـ قالَ: كانَ[٧] نَيِّفَ علَى السّتّين.[٨]

و منهم ابنُ عائشةَ مِن طريقِ أحمدَ بنِ زكريّا، قالَ: سَمعتُهُ يَقولُ: بُعثَ رَسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و عليٌّ عليه السلام ابنُ عَشْرِ سِنينَ، و قُتِلَ عليٌّ و له[٩] ثَلاثٌ و سِتّونَ[١٠] سَنةً.[١١]

---

١. في «د، س»: «ذلك» بدل «ما ذكرناه».

٢. في «د، س»: «ميسرة».

٣. في «ألف، ب»: «و ستّين».

٤. في «ألف، د، س»: «ثلاث و ستّون».

٥. المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٤٥؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٣٨؛ تأريخ بغداد، ج ١، ص ١٤٦؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٥٧١.

٦. الاختصاص، ص ١٣١؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١١٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٠٧.

٧. في «ألف» و المطبوع: + «قد».

٨. بحار الأنوار، ج ٣٨، ص ٢٧٩.

٩. في «د، س»: «و هو ابن» بدل «و له».

١٠. في «د، س»: «و ستّين».

١١. تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٣٩؛ أُسد الغابة، ج ٤، ص ١٦.

و منهم الوليدُ بنُ هِشام[١] القَحذَميُّ[٢] مِن طريقِ أبي عبدِ اللّهِ الكَواسِحيِّ[٣]، قالَ: أخبَرَنا الوليدُ بأسانيدَ مختلِفةٍ: أنّ عليّاً عليه السلام قُتِلَ بالكوفةِ يومَ الجُمُعةِ لِتِسعَ عَشْرةَ ليلةً خَلَت مِن شهرِ رمضانَ سنةَ أربعينَ، و هو ابنُ خَمسٍ و سِتّينَ سَنةً.[٤]

فأمّا مَن رَوىٰ أنّ سنَّه كانت عندَ البعثةِ أكثرَ مِن عشرِ سنينَ فغيرُ واحدٍ؛ منهم:

عبدُ اللّهِ بنُ مسعودٍ مِن طريقِ عثمانَ بنِ المُغِيرةِ، عن وَهْبٍ، عنه، قالَ: إنّ أوّلَ شيءٍ عَلِمتُه مِن أمرِ رسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله أنّي قَدِمتُ[٥] مكّةَ، فأرشَدونا إلَى العبّاسِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ، فانتهينا إليه، و هو جالسٌ إلىٰ زمزمَ، فبَينا نحن جُلوسٌ إذ أقبَلَ رَجُلٌ مِن بابِ الصَّفا عليه ثوبانِ أبيضانِ، علىٰ يمينِه غلامٌ مراهِقٌ أو محتلِمٌ، تَتبَعُه امرأةٌ قد سَتَرَت مَحاسِنَها، حَتّىٰ قَصَدوا الحَجر، فاستَلَمَه، و الغلامُ ٢٧٤
و المرأةُ معه، ثُمّ طافَ بالبيتِ سبعاً، و الغلامُ و المرأةُ يطوفانِ معه، ثُمّ استقبل الكعبةَ، و قام فرفَعَ يدَيه و كبَّرَ، و قامَ الغلامُ علىٰ يمينه و كبَّرَ[٦]، و قامَتِ المرأةُ خلفَهما، فرفَعَت يَدَيها و كبَّرَت[٧]، فأطالَ القنوتَ، ثُمّ ركع فركع الغلامُ و المرأةُ معه، ثُمّ رفع رأسَه، فأطالَ القنوتَ، ثُمّ سجد، و[٨] يَصنعانِ ما يَصنعُ.

فلمّا رأينا شيئاً نُنكِرُه و لا نَعرِفُه بِمكّةَ أقبَلنا علىٰ العبّاسِ، فقلنا: يا أبا الفضلِ،

---

١. في «ألف، ب، د»: «هاشم».

٢. النسخ مضطربة هنا، و الصحيح ما أثبتناه. راجع: المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٥٢٤؛ المعجم الأوسط، ج ٢، ص ١١٨؛ الجرح و التعديل، ج ٩، ص ٢٠، الرقم ٨٥؛ ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٣٤٩، الرقم ٩٤١٥.

٣. في «ألف»: «الكواشحيّ». و في «د»: «الكراشجي».

٤. راجع: تأريخ الطبري، ج ٤، ص ١١٠؛ جواهر المطالب، ج ٢، ص ٨٨.

٥. في المطبوع: «أنّنا قدمنا» بدل «أنّي قدمت».

٦. في «د، س»: «فكبّر».

٧. في «د، س»: «فكبّرت».

٨. في المطبوع: + «هما».

إنّ هذا الدِّينَ ما كُنّا نَعرِفُه. فقالَ[١]: أَجَلْ، و اللّٰهِ ما تَعرِفونَ هذا.

قلنا: ما تُعَرِّفُه[٢]؟ قالَ: هذا ابنُ أخي محمّدُ بنُ عبدِ اللّٰهِ، و هذا عليُّ بنُ أبي طالبٍ، و هذه المرأةُ خَديجةُ بِنتُ خُوَيلِدٍ. و اللّٰهِ، ما علىٰ وجهِ الأرضِ أحَدٌ يَعبُدُ اللّٰهَ بهذا الدِّينِ إلّا هؤلاء الثَّلاثةُ.[٣]

و رَوىٰ قَتادةُ عنِ الحَسَنِ و غيرِه، قالَ: كانَ أوّلُ مَن آمَنَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ، و هو ابنُ خمسَ عَشْرةَ سنةً، أو ستَّ[٤] عَشْرةَ.[٥]

و رَوىٰ شَدّادُ بنُ أوْسٍ، قالَ: سألتُ خَبّابَ بنَ الأرَتِّ عن إسلامِ عليٍّ عليه السلام فقالَ: أسلَمَ و هو ابنُ خمسَ عَشْرةَ سنةً، و لقد رأيتُه يُصلّي مع النّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله و هو يومئذٍ بالغٌ مستحكِمُ البُلوغِ.[٦]

و رَوىٰ عليُّ بنُ زَيدٍ عن أبي نَضْرةَ، قالَ: أسلَمَ عليٌّ و هو ابنُ أربَعَ عَشْرةَ سنةً، و كانَ له يومئذٍ ذؤابةٌ يَختلفُ إلَى الكُتّابِ.[٧]

و[٨] رَوىٰ عبدُ اللّٰهِ بنُ زِيادٍ عن محمّدِ بنِ عليٍّ، قالَ: أوّلُ مَن آمَنَ بِاللّٰهِ عليٌّ بنُ أبي طالبٍ[٩] عليه السلام، و هو ابنُ إحدىٰ عَشْرةَ[١٠] سنةً.[١١]

---

١. في «ألف، د، س»: «قال».

٢. في «ألف، ب»: «نعرف». و في «س»: «نعرفه».

٣. راجع: تأريخ مدينة دمشق، ج ٣، ص ٢٦٥؛ البداية و النهاية، ج ٦، ص ٢١.

٤. في «ألف، س»: «ستّة».

٥. راجع: السنن الكبرى، ج ٦، ص ٢٠٦ و ٢٠٧؛ معرفة السنن و الآثار، ج ٥، ص ٤٠.

٦. العثمانيّة للجاحظ، ص ٢٩٦؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٤، ص ٣١٦.

٧. تفسير القرآن المجيد للشيخ المفيد، ص ٣٤١؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٦.

٨. في المطبوع: + «قد».

٩. في «ألف» و المطبوع: - «بن أبي طالب».

١٠. في «ب، د»: «عشر».

١١. العثمانيّة للجاحظ، ص ٢٩٦؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٣٥.

و رَوَى الحَسنُ بنُ زَيدٍ، قالَ: أوّلُ مَن أسلَمَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام، و هو ابنُ خمسَ عَشْرةَ سنةً.[١]

و قد قالَ عبدُ اللّٰهِ بنُ أبي سفيانَ بنِ[٢] عبدِ المطّلبِ:

و صَلّىٰ عَـلِيٌّ مُـخلِصاً بـصَلاتِهِ لخَمسٍ و عَشرٍ مِن سنيهِ[٣] كَوامِلِ
و خَـلّىٰ أُنـاساً بَـعدَهُ يَـتْبَعونَهُ له عملٌ أفضِلْ بِهِ صُـنْعَ عـامِلِ[٤]

و رَوىٰ سَلَمةُ بنُ كُهَيلٍ عن أبيه، عن حَبّةَ[٥] بنِ جُوَينٍ، قالَ: أسلَمَ عليٌّ و كانَ له ذؤابةٌ، يَختلِفُ إلَى الكُتّابِ.[٦] ٢٧٥

علىٰ أنّا لو سَلَّمنا لخُصومِنا ما ادَّعَوه مِن أنّه عليه السلام كانَ له عندَ المبعثِ سبعُ سنينَ؛ لَم يَدُلَّ ذلكَ[٧] علىٰ صحّةِ ما ذَهَبوا إليهِ مِن أنّ إيمانَه كانَ علىٰ وجهِ التلقينِ دونَ المعرفةِ و اليقينِ؛ و ذلكَ أنَّ صِغَرَ السنِّ لا يُنافي كمالَ العقلِ، و ليسَ دليلَ وجوبِ التكليفِ بلوغُ الحُلُمِ، فيُراعىٰ ذلكَ ـ هذا باتّفاقِ أهلِ النظرِ و العقولِ ـ و إنّما يُراعىٰ بلوغُ الحُلُمِ في الأحكامِ الشرعيّةِ دونَ العقليّةِ.

و قد قالَ اللّٰهُ سبحانَه في قصّةِ يحيىٰ[٨] عليه السلام: ﴿وَ آتَيْناهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾[٩]،

---

١. راجع: السنن الكبرى، ج ٦، ص ٢٠٧؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٠٩٣.
٢. في «ألف»: + «الحرث بن».
٣. في المطبوع: «سنين».
٤. الذخائر للطبري، ص ٢٤٣.
٥. في بعض النسخ: «حيّة»، و الصحيح ما أثبتناه. راجع: سنن الدارمي، ج ١، ص ٩٢؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١١٢؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤٥٠، الرقم ١٦٨٨؛ تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ١٥٤، الرقم ٣١٩.
٦. تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٦.
٧. في «ألف، د، س»: - «ذلك».
٨. في «د، س»: + «بن زكريّا».
٩. مريم (١٩): ١٢.

و قالَ في قصّةِ عيسىٰ عليه السلام: ﴿فَأَشارَتْ إِلَيْهِ قالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا * قالَ إِنِّي عَبْدُ اللّٰهِ آتانِيَ الْكِتابَ وَ جَعَلَنِي نَبِيًّا * وَ جَعَلَنِي مُبارَكاً أَيْنَ ما كُنْتُ وَ أَوْصانِي بِالصَّلاةِ وَ الزَّكاةِ ما دُمْتُ حَيًّا﴾[1]، فلَم يَنفِ صِغَرُ[2] هذَينِ النبيَّينِ عليهما السلام كمالَ عقلِهما و الحكمةَ التي آتاهُما اللّٰهُ تعالىٰ، و لو كانتِ العقولُ تُحيلُ ذلكَ لأحالَتهُ في كلِّ أحدٍ و علىٰ كلِّ حالٍ.

و قد أجمَعَ أهلُ التفسيرِ إلّا مَن شَذَّ عَنْهُم[3] في قولِه تعالىٰ: ﴿وَ شَهِدَ شاهِدٌ مِنْ أَهْلِها إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَ هُوَ مِنَ الْكاذِبِينَ * وَ إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَ هُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[4]، أنّهُ كانَ طفلاً صغيراً في المهدِ أنطَقَه اللّٰهُ تعالىٰ حتّىٰ برَّأ يوسُفَ عليه السلام مِن الفحشاءِ، و أزالَ عنه التهمةَ.

٢٧٦ و الناصبةُ إذا سَمِعَت هذا الاحتجاجَ قالت: إنّ[5] الذي ذكرتموه فيمن عَدَدتموه كانَ مُعجِزاً بخَرقِه العادةَ، و دَلالةً لنبيٍّ مِن أنبياءِ اللّٰهِ عليهم السلام. فلو كانَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام مُشارِكاً لِمَن وصفتموه في خرقِ العادةِ لَكانَ مُعجِزاً له عليه السلام أو للنبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله، و لَيسَ يَجوزُ أن يَكونَ المعجزُ له، و لو كانَ للنبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله لَجعله في معجزاتِه، و احتَجَّ به في جُملةِ بيّناتِه، و لَجعله المُسلِمونَ مِن آياتِه. فلمّا لَم يَجعَلْه رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله لنفسِه عَلَماً، و لا عَدَّه المسلمونَ في معجزاتِه، عَلِمنا أنّهُ لَم يَجُزْ فيه الأمرُ[6] علىٰ ما ذكرتموه.

---

١. مريم (١٩): ٢٩ - ٣١.

٢. في «ألف»: «سنّ» بدل «صغر». و في «د، س»: + «سنّ».

٣. في «ألف» و المطبوع: «منهم».

٤. يوسف (١٢): ٢٦ و ٢٧.

٥. في «ب» و المطبوع: + «هذا».

٦. في «ألف، د»: «الأمر فيه» بدل «فيه الأمر».

فيُقالُ لهم: لَيسَ كُلُّ ما خرقَ اللّٰهُ به العادةَ وجب أن يَكونَ عَلَماً، و لا لَزِمَ أن يَكونَ مُعجِزاً، و لا شاعَ عِلمُه في العامِّ، و لا عُرِفَ مِن جهةِ الاضطرارِ، و إنّما المُعجِزُ العَلَمُ هو[١] خَرقُ العادةِ عندَ دعوةِ داعٍ، أو براءةِ مقذوفٍ، و تَجري براءتُه مَجرَى التصديقِ له في مَقاله؛ بل هي تصديقٌ في المعنىٰ، و إن لَم يكنْ[٢] تصديقاً بنفسِ اللفظِ و القَولِ.

و كلامُ عيسىٰ عليه السلام إنَّما كانَ مُعجزاً لتصديقِه له في قولِه: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللّٰهِ آتانِيَ الْكِتابَ وَ جَعَلَنِي نَبِيّاً﴾[٣] مع كونِه خرقاً للعادةِ، و شاهداً لبراءةِ أُمّهِ مِن الفاحشةِ، و لِصدقِها[٤] فيما ادَّعته مِن الطهارةِ، و كانت حكمةُ يحيىٰ عليه السلام في حالِ صِغرِه تصديقاً له في دعوتِه في الحالِ، و لدعوةِ أبيه زكريّا عليه السلام، فصارَت مع كونِها خرقاً للعادةِ دليلاً و معجزاً، و كلامُ الطفلِ في براءةِ يوسُفَ عليه السلام إنّما كانَ معجزاً بخرقِ العادةِ لشهادتِه ليوسفَ عليه السلام بالصدقِ في براءةِ ساحَتِه، و يوسُفُ عليه السلام نبيٌّ مرسَلٌ.

فثبت أنّ الأمرَ علىٰ ما ذَكرناهُ، و لَم يَكُ كمالُ عقلِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام شاهداً في شيءٍ ممّا ادَّعاه، و لا استَشهَدَ هو عليه السلام به فيكونَ مع كونِه خَرقاً للعادةِ معجزاً، و لَو استَشهَدَ عليه السلام به أو شَهِدَ علىٰ حدٍّ ما شَهِدَ الطفلُ ليوسُفَ عليه السلام، و كلامُ عيسىٰ عليه السلام له و لأُمِّه، و كلامُ يحيىٰ عليه السلام لأبيهِ بما يكونُ في المستقبلِ و الحالِ، لَكانَ لِخُصومِنا وجهٌ في المطالَبةِ[٥] ٢٧٧

١. في «ألف، د، س»: «و هو».

٢. في «س»: «يك».

٣. مريم(١٩): ٣٠.

٤. في «د»: «و في صدقها». و في «س»: «و تصديقها».

٥. في «ألف»: «بالمطالبة» بدل «في المطالبة».

بذِكرِ ذلكَ في المعجزاتِ؛ و لكنْ لا وجهَ له علىٰ ما بيّنّاه.

علىٰ أنّ كمالَ عقلِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام لَم يكنْ ظاهراً للحواسِّ[١]، و لا معلوماً بالاضطرارِ، فيَجريَ مَجرىٰ كلامِ المسيحِ[٢] عليه السلام و حكمةِ يحيىٰ عليه السلام و كلامِ شاهدِ يوسُفَ عليه السلام، فيمكنَ الاعتمادُ عليه في المعجزاتِ. و إنّما كانَ طريقُ العلمِ به قَولَ[٣] الرسولِ[٤] صلى اللّٰه عليه و آله، أو الاستدلالَ الشاقَّ بالنظرِ الثاقبِ و السَّبْرِ[٥] لِحالِه[٦] عليه السلام علىٰ مرورِ الأوقاتِ بسَماعِ[٧] كلامِه و التأمّلِ لاستدلالاتِه و النظرِ فيما[٨] يؤدّي إلىٰ معرفتِه و فِطنَتِه.

ثُمّ لا يَحصُلُ ذلكَ إلّا لخاصٍّ[٩] الناسِ و مَن عَرَفَ وجوهَ[١٠] الاستنباطاتِ، و ما جَرىٰ هذا المَجرىٰ فارقَ حُكمُه حُكمَ ما سَلَفَ للأنبياءِ مِن المعجزاتِ و ما كانَ لنبيِّنا صلى اللّٰه عليه و آله مِن الأعلامِ؛ إذ تلكَ بظواهِرِها تَقدَحُ في القلوبِ أسبابَ اليقينِ، و يَشتركُ الجميعُ في عِلمِ الحالِ الظاهرةِ منها[١١] المُنبِئةِ عن خَرقِ

---

١. في حاشية «س»: «للخرّاس».

٢. في «د»: «عيسى».

٣. في «ب»: «مقال».

٤. في «ألف» و المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».

٥. في «ألف»: «و الستر». و «السَّبْر»: امتحان غور الشيء. و سَبَرَ فلاناً: خبره ليعرف ما عنده. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ٤٥ (سبر).

٦. في «ب» و المطبوع: «بحاله».

٧. في «د، س» و المطبوع: «لسماع».

٨. في المطبوع: «إلى ما».

٩. في «ب» و المطبوع: + «من».

١٠. في المطبوع: «وجه».

١١. في «د، س»: «فيها».

العادَةِ[١] دونَ أن تَكونَ[٢] مقصورةً علىٰ ما ذَكرناهُ مِن البحثِ الطويلِ و الاستبراءِ للأحوالِ علىٰ مرورِ الأوقاتِ أوِ الرجوعِ[٣] فيه إلىٰ نفسِ قولِ الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله الذي يُحتاجُ في العِلمِ به إلى النظرِ في معجزِ غيرِه و الاعتمادِ علىٰ ما سِواهُ مِن البيّناتِ، فلا[٤] يُنكَرُ أن يَكونَ الرسولُ صلى اللّٰه عليه و آله إنّما عَدَلَ عن ذِكرِ ذلك و احتجاجِه به في جُملةِ آياتِه لِما وَصَفناه.

و شيءٌ آخَرُ، و هو: أنّه لا يُنكَرُ أن يَكونَ اللّٰهُ ـ عزّ و جلّ ـ عَلِمَ مِن مصلحةِ خَلقِه الكفَّ مِن الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله عنِ الاحتجاجِ بذلكَ، و الدعاءِ إلَى النظرِ فيهِ، و أنّ اعتمادَه علىٰ ما ظاهرُه خرقُ العادةِ أَولىٰ في مصلحةِ الدينِ.

و شيءٌ آخَرُ، و هو: أنّ رسولَ اللّٰهِ[٥] صلى اللّٰه عليه و آله و إن لَم يَحتَجَّ به علَى التفصيلِ و التعيينِ[٦] فَقد فعَل ما يَقومُ مَقامَ الاحتجاجِ به علَى البصيرةِ و اليقينِ، فابتدأ عليّاً عليه السلام بالدعوةِ قَبلَ الذكورِ كلِّهم ممّن ظاهُره البلوغُ، و افتتَح ٢٧٨
بدعوتِه أداءَ رسالتِه، و اعتمَدَ عليه في اسْتيداعِهِ[٧] سِرَّهُ، و أَودَعَه ما كانَ خائفاً مِن ظُهورِه عنه.

فدَلَّ باختصاصِه بذلكَ على ما يَقومُ مَقامَ قَولِه عليه السلام أنّه معجزٌ له، و أنّ بلوغَ عقلِه عَلَمٌ علىٰ صدقِه، ثُمّ جعَل ذلكَ مِن مفاخرِه و جليلِ مناقبِه و عظيمِ

---

١. في «ب، س» و المطبوع: «العادات».
٢. في «ألف، س»: «أن يكون».
٣. في «ب، د» و المطبوع: «و الرجوع».
٤. في «د، س»: «ولا».
٥. في «د، س»: «الرسول» بدل «رسول اللّٰه».
٦. في «ب» و المطبوع: «و اليقين».
٧. في «د»: «استيداع». و في «ب» و المطبوع: «إيداعه».

فضائلِه، و نَوَّهَ بـذِكرِه، و شَـهرَه بَـينَ أصـحابِه، و احـتَجَّ له بـه فـي اخـتصاصِه. و كذلكَ فعَل أميرُ المؤمنينَ عليه السلام في ادِّعائِه له، فاحتَجَّ به علىٰ خُـصومِه، و تَمدَّحَ به بَينَ أوليائِه و أعدائِه، و فَخَرَ به علىٰ جميعِ أهـلِ زمـانِه. و ذلكَ هـو معنَى النُّطقِ بالشهادةِ بِالمعجزِ له؛ بل هو الحُجّةُ في كَونِه نائباً[1] فـي القـومِ[2] بـما خَصَّه اللّٰهُ تعالىٰ منه و نفسُ الاحتجاجِ بعِلمِه و دليلُ اللّٰهِ فيه[3] و برهانُه، و هـذا يُسقِطُ ما اعتَمَدوه.

و ممّا يَدُلُّ علىٰ أنَّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ عندَ بعثةِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله بالغاً مكلَّفاً، و أنّ إيمانَه به كانَ بالمعرفةِ و الاستدلالِ، و أنّه وَقَعَ علىٰ أفضلِ الوُجوهِ و آكَدِها في استحقاقِ عظيمِ الثوابِ: أنّ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مَدَحَه به، و جَعَلَه مِن فضائلِه، و ذَكَرَه في مناقبه، و لَم يَكُ بالذي يفضِّلُ بما لَيسَ بفضلٍ، و يَجعَلُ في المناقبِ ما لا يَدخُلُ في جُملتِها، و يَمدَحُ علىٰ ما لا يُستحقُّ عليه الثوابُ.

فلمّا مَدَحَ رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله أميرَ المؤمنينَ عليه السلام بـتقدُّمِ الإيمانِ فيما ذَكرناهُ آنِفاً؛ مِن:

قَولِه صلى اللّٰه عليه و آله لفاطمةَ عليها السلام: «أ ما تَـرضَينَ أنّـي زوَّجـتُكِ أقدَمَهم سِلماً[4]؟».[5]

---

١. في «س»: «ثابتاً».

٢. في «ألف» و المطبوع: «القول».

٣. في «ب» و المطبوع: - «فيه».

٤. في «س»: «حلماً».

٥. الأمالي للطوسي، ص ٢٤٨، المجلس ٩، ح ٤٣٦؛ و ص ٦٣٣، المجلس ٣١، ح ١٣٠٥؛ كشف الغمّة، ج ١، ص ٨٦. تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ١٣٢.

و قَولِه صلى اللّٰه عليه و آله في روايةِ سلمانَ[١] رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ: «أوّلُ هذه الأُمّةِ وُروداً علىٰ نبيِّها الحَوضَ أوّلُها إسلاماً عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام».[٢]

و قَولِه صلى اللّٰه عليه و آله: «لقد صَلَّتِ الملائكةُ عليَّ و علىٰ عليٍّ سبع سنينَ؛ و ذلكَ أنّهُ لَم يكنْ أحدٌ مِن الرجالِ[٣] يُصلّي غيري و غيرُه».[٤]

و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما وصفناه فقد ثبت أنّ إيمانَه عليه السلام وقع بالمعرفةِ و اليقينِ دونَ التقليدِ و التلقينِ، لا سيَّما و قد سَمّاهُ رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله إيماناً و إسلاماً، و ما يقعُ مِن الصبيانِ علىٰ وجهِ[٥] التلقينِ لا يُسمّىٰ علَى ٢٧٩
الإطلاقِ الدينيِّ إيماناً و إسلاماً.

و يَدُلُّ علىٰ ذلكَ أيضاً[٦]: أنَّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام قد تمدَّحَ به، و جَعَله مِن مفاخرِه، و احتَجَّ به علىٰ أعدائه، و كرَّرَه في غيرِ مَقامٍ مِن مَقاماتِه، حيثُ يقولُ: «اللّٰهمّ إنّي لا أعرِفُ عبداً لكَ مِن هذه الأُمّةِ عبدكَ قَبلي».[٧]

و قَولِه عليه السلام: «أنا الصدِّيقُ الأكبَرُ، آمَنتُ قَبلَ أن يُؤمِنَ أبو بَكرٍ، و أسلَمتُ

---

١. في «د، س»: + «الفارسي».

٢. كتاب سليم بن قيس، ص ٤٨٣؛ المناقب للكوفي، ج ١، ص ٢٦٣، ح ١٧٥؛ شرح الأخبار، ج ١، ص ١٧٨، ح ١٣٨؛ كنز الفوائد، ص ١٢١. الآحاد و المثاني، ج ١، ص ١٤٩، ح ١٨١؛ كتاب الأوائل لابن أبي عاصم، ص ٣٥، ح ٦٧ و ٦٩؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٦، ص ٢٦٥.

٣. في «ألف»: «في الرجال أحد» بدل «أحد من الرجال». و في «ب، د»: «من الرجال أحد» بدلها.

٤. راجع: روضة الواعظين، ص ٨٥؛ المناقب للكوفي، ج ١، ص ٢٨٣، ح ١٩٨؛ الإرشاد، ج ١، ص ٣٠. تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٦ و ٣٩؛ أُسد الغابة، ج ٤، ص ١٨.

٥. في «ألف، د»: - «وجه».

٦. في المطبوع: - «أيضاً».

٧. شرح الأخبار، ج ١، ص ٤٥٠؛ عمدة عيون صحاح الأخبار، ص ٦٢، ح ٧٣. مسند أحمد، ج ١، ص ٩٩؛ نظم درر السمطين، ص ٨٤؛ كنز العمّال، ج ١٣، ص ١٢٦، ح ٣٦٤٠٠.

قَبلَ أن يُسلِمَ».[١]

و قَولِه عليه السلام لعثمانَ: «أنا خَيرٌ مِنكَ و مِنهما؛ عبدتُ اللّٰهَ قَبلَهما، و عبدتُ اللّٰهَ بَعدَهما».[٢]

و قَولِه عليه السلام: «أنا أوّلُ ذَكَرٍ صَلّىٰ».[٣]

و قَولِه عليه السلام: «علىٰ مَن أكذِبُ؟ أ علَى اللّٰهِ؟ فأنا[٤] أوّلُ مَن آمَنَ به[٥] و عَبَدَه».[٦]

فلو كانَ إيمانُه علىٰ ما ذهبَت إليه الناصبةُ مِن جهةِ التلقينِ، و لَم يكنْ له معرفةٌ و لا عِلمٌ بالتوحيدِ، لَما جازَ منه عليه السلام أن يَتمدَّحَ بذلكَ، و لا أن يُسَمّيَهُ عبادةً، و لا أن يَفتخرَ به علَى القَومِ، و لا أن[٧] يَجعلَه تفضيلاً له علىٰ أبي بكرٍ و عمرَ. و لو أنّه فعَل مِن ذلكَ ما لا يَجوزُ، لَرَدَّه عليه مخالِفوه، و اعترَضه فيهِ مضادّوه، و حاجَّه في بُطلانِه[٨] مخاصِموه. و في عدولِ القومِ عنِ الاعتراضِ عليهِ في ذلكَ[٩] و تسليمِ الجماعةِ له ذلكَ دليلٌ علىٰ ما ذكرناه، و برهانٌ علىٰ فسادِ قولِ الناصبةِ الذي حكيناه.

---

١. الإرشاد، ج ١، ص ٣١؛ الاحتجاج، ج ٢، ص ١٤٦. أنساب الأشراف، ج ٢، ص ١٤٦؛ الآحاد و المثاني، ج ١، ص ١٥١، ح ١٨٦.

٢. الإيضاح، ص ٥١٩؛ المسترشد، ص ٢٢٧؛ كنز الفوائد، ص ١٢٢. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢٠، ص ٢٥.

٣. راجع: الفتوح، ج ٦، ص ٢٤٨.

٤. في «ألف» و المطبوع: «و أنا».

٥. في «ألف»: «باللّٰه».

٦. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٤، ص ٣١٥.

٧. في «ألف، د، س»: - «أن».

٨. في «د، س»: «فيه» بدل «في بطلانه».

٩. في «ألف» و المطبوع: - «في ذلك».

و ليس يمكنُ أن يُدفعَ ما رويناه في هذا البابِ مِن الأخبارِ؛ لِشُهرتِها، و إجماعِ الفريقَينِ من الناصبةِ و الشيعةِ علىٰ روايَتِها. و مَن تعرَّضَ[1] للطعنِ فيها مع ما شرحناه لَم يمكنْه الاعتمادُ علىٰ تصحيحِ خبرٍ وقع في تأويلِه الاختلافُ، و في ذلكَ إبطالُ جُمهورِ الأخبارِ و إفسادُ عامّةِ الآثارِ.

و هَبْ أنّ مَن لا يَعرفُ الحديثَ و لا خالَطَ[2] حمَلةَ[3] العلمِ يُقدمُ علىٰ إنكارِ بعضِ ما رويناه، أو يُعانِدُ فيه بعضَ العارفينَ به[4]، و يغتنمُ الفرصةَ بكونِه خاصّاً في أهلِ العِلمِ، كيفَ يُمكنُ دفعُ شِعرِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في ذلكَ، و قد شاعَ مِن شُهرتِه علىٰ حدٍّ يَرتفعُ فيه الخِلافُ، و انتشرَ حتّىٰ صارَ مذكوراً مسموعاً مِن العامّةِ ـ فضلاً عن الخواصِّ ـ في قَوله عليه السلام: ٢٨٠

«محمّدٌ النّبيُّ أخي و صِنْوي ... و حمزةُ سَيِّدُ الشُّهداءِ عَمّي
و جعفرٌ الّذي يُضْحي وَ يُمْسي[5] ... يطيرُ مع الملائكةِ ابنُ أُمّي
و بِنتُ محمّدٍ سَكَني و عِرسي ... مُساطٌ[6] لحمُها بدمي و لحمي
و سِبطا أحمدٍ وَلَدايَ منها ... فمَن مِنكم[7] له سَهمٌ كسهمي؟
سبقتُكمُ إلَى الإسلامِ طُرّاً ... علىٰ ما كان مِن فَهمي و عِلمي[8]

---

١. في «د، س»: «يعترض».
٢. في «ألف»: «يخالط».
٣. في «ب»: «أهل».
٤. في «د، س»: – «به».
٥. في «ألف»: «يمسي و يضحي» بدل «يضحي و يمسي». و في «س» و المطبوع: «أضحى و أمسى» بدله.
٦. في «ب» و المطبوع: «منوط» و «مُساط» من «السَّوْط» بمعنى خَلْطُ الشيء بعضه ببعض راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣٢٥ (سوط).
٧. في «ب» و المطبوع: «فأيّكم» بدل «ضمن منكم».
٨. في «د، س»: «غلاماً ما بلغتُ أوانَ حُلم» بدل «على ما كان من فهمي و علمي».

و أَوجَبَ ليَ الوَلاءَ مـعاً عـليكم خَليلي[١] يَومَ دَوحِ[٢] غَديرِ خُـمّ[٣]»[٤]

و في هذا الشعرِ كفايةٌ في البيانِ عن تقدُّمِ إيمانِه عليه السلام، و أنّه وقع مع المعرفةِ بالحُجّةِ و البيانِ، و فيه أيضاً أنّه كانَ الإمامَ بَعدَ الرسولِ صلى اللّه عليه و آله؛ بدليلِ المقالِ الظاهرِ في يومِ الغديرِ الموجبِ له الاستِخلافَ[٥].

و ممّا يؤيِّدُ ما ذكرناه:

ما رواه عبدُ اللّهِ بنُ الأسوَدِ البَكْرِيُّ[٦] عن محمّدِ بنِ عبدِ اللّهِ بنِ أبي رافِعٍ، عن أبيه، عن جدِّه: أَنّ رسولَ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله صَلّىٰ يومَ الإثنينِ، و صَلَّت خَديجةُ معه، و دَعا عليّاً عليه السلام إلَى الصلاةِ معه يومَ الثلاثاءِ، فقال له: «أنظِرْني حتّىٰ ألقىٰ أبا طالبٍ». فقال له النّبيُّ صلى اللّه عليه و آله: «إنّهَا أَمانةٌ». فقال عليٌّ عليه السلام: «فإن كانت أمانةً فقد أسلمتُ لك»، و صلّىٰ[٧] معه، و هو ثاني يومِ المبعثِ.[٨]

و روىَ الكلبيُّ عن أبي صالحٍ، عن ابنِ عبّاسٍ مثلَه، و قال في حديثِه: إنّ هذا

---

١. في المطبوع: «رسول اللّه» بدل «خليلي».

٢. في «د» و المطبوع: - «دوح».

٣. في «د»: +

«فـويل ثـمّ ويـل ثـمّ ويـل لمن يرد القيامة و هو خصمي».

و في المطبوع: +

«فـويل ثـمّ ويـل ثـمّ ويـل لمن يلقى الإله غداً بـظلمي».

٤. ديوان أمير المؤمنين عليه السلام، ص ٤٣٠؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ٢٦٦؛ روضة الواعظين، ج ١، ص ٨٧.

٥. في «ب» و المطبوع: «للاستخلاف» بدل «له الاستخلاف».

٦. في المطبوع: «الكندي». و لم نجد كلا العنوانين في الكتب الرجاليّة.

٧. في «ب» و المطبوع: «فصلّى».

٨. لم نعثر عليه.

دِينٌ يُخالِفُ دِينَ أبي، حَتّىٰ أنظُرَ فيه و أُشاوِرَ أبا طالبٍ. فقال له النّبيُّ صلى اللّه عليه و آله: «انظُرْ و اكتُمْ». قال[1]: فمكث هُنَيئةً، ثُمّ قالَ: «بَلْ أُجيبُكَ[2]، و أُصدِّقُ بِكَ»، فصَدَّقَه، و صَلّىٰ معه.[3]

و[4] روىٰ هذا المعنىٰ بعينِه و هذا المقالَ مِن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام عـلَى اختلافٍ في اللفظِ و اتّفاقٍ في المعنىٰ جماعةٌ كثيرةٌ مِن حمَلةِ الآثارِ. ٢٨١

و هو يدلُّ علىٰ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ مكلَّفاً عارفاً في تلكَ الحالِ؛ بتوقُّفِه و استدلالِه و تمييزِه[5] بَينَ مَشورةِ أبيهِ و بَينَ الإقدامِ علَى القبولِ و الطاعةِ للرسولِ صلى اللّه عليه و آله مِن غيرِ فكرةٍ و لا تأمّلٍ، ثُمّ خوفِه إن ألقىٰ ذلكَ إلىٰ أبيهِ أن يَمنعَه منه، مع أنّه حقٌّ، فيكونَ قد صدَّ عنِ الحقِّ، فـعَدَلَ عـن ذلكَ إلَـى القبولِ، و عَلِمَ مِنَ النبيِّ صلى اللّه عليه و آله مع أمانتِه و ما كانَ يعرفُه مِن صدقِه في مَقالِه و ما سَمِعَه مِنَ القرآنِ الذي يدلُّ[6] عليه و أراهُ اللّهُ مِن برهانِه أنّهُ رسولٌ مُحقٌّ، فآمَنَ به، و صدَّقه. و هذا بَعدَ أن ميَّز بَينَ الأمانةِ و غيرِها، و عرَف حقَّها، و كَرِهَ أن يُفشيَ سرَّ رسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله و قدِ ائتمنه عليه. و هذا لا يقع باتّفاقٍ[7] مِن صبيٍّ لا عقلَ له، و لا يَحصُلُ ممّن لا تمييزَ معه.

و يؤيّدُ أيضاً ما ذكرناه أنّ النبيَّ صلى اللّه عليه و آله بدأ به في الدعـوةِ قَـبلَ

---

١. في «د، س»: «فقال».

٢. في «د، س»: «أجبتك».

٣. راجع: بحار الأنوار، ج ٣٨، ص ٢٨٦.

٤. في «د، س»: + «قد».

٥. في المطبوع: «و تميّزه».

٦. في «ب» و المطبوع: «نزل».

٧. في المطبوع: «اتّفاقاً».

الذكورِ كلِّهم، و إنّما أرسله اللّهُ تعالىٰ إلَى المكلَّفينَ، فلو لم يَعلمْ أنّه عليه السلام عاقلٌ مكلَّفٌ لَما افتتَح به أداءَ رسالتِه و قدَّمه في الدعوةِ علىٰ جميعِ مَن بُعِثَ إليه؛ لأنّه لو كانَ الأمرُ علىٰ ما ادّعَته الناصبةُ لَكانَ صلى اللّه عليه و آله قد عَدَلَ عنِ الأولى، و تَشاغَلَ بما لَم يُكلَّفه عن أداءِ ما كُلِّفه، و وضَع فِعلَه في غيرِ موضعِه، و رسولُ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله يَجِلُّ عن ذلكَ.

و شيءٌ آخَرُ، و هو: أنّه دَعا عليّاً عليه السلام في حالٍ[1] كان مُستِسرّاً[2] فيها بدينِه كاتِماً لأمرِه خائفاً إن شاعَ من عدوِّه، فلا يَخلو أن يكونَ قد كانَ واثقاً مِن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام بكتْمِ سرِّه و حفظِ وصيّتِه و امتثالِ أمرِه، و حَمْلِه مِن الدينِ ما حَمَلَه، أو لَم يكنْ واثقاً بذلكَ. فإن كان واثقاً فلَم يَثِقْ به عليه السلام إلّا و هو في نهايةِ كمالِ العقلِ، و علىٰ غايةِ الأمانةِ، و صلاحِ السريرةِ، و العصمةِ، و الحكمةِ، و حُسنِ التدبيرِ؛ لأنّ الثقةَ بما وصفناه دليلٌ علىٰ جميعِ ما شرحناه علَى الحالِ التي قدَّمنا وصفَها.[3] و إن كانَ غيرَ واثقٍ مِن أميرِ المؤمنينَ[4] عليه السلام بحفظِ سرِّه، و غيرَ آمنٍ مِن تضييعِه و إذاعةِ أمرِه، فوَضعُه عندَه مِن أعظَمِ الجهلِ ٢٨٢
و التفريطِ و ضدِّ الحزمِ و الحكمةِ و التدبيرِ، حاشا لرسولِ اللّهِ[5] صلى اللّه عليه و آله مِن ذلكَ و مِن كلِّ صفةِ نقصٍ، و قد أعلَى اللّهُ تعالىٰ رتبتَه، و أكذَبَ مَقالَ مِن ادَّعىٰ ذلكَ فيه.

---

١. في «د، س»: «حالة».

٢. في «ب، د» و المطبوع: «مستتراً».

٣. في المطبوع: «شرحها».

٤. في «د»: «منه» بدل «من أمير المؤمنين». و في «س»: «به» بدلها.

٥. في «ب» و المطبوع: «الرسول» بدل «لرسول اللّه».

و إذا كانَ الأمرُ على ما بيّنّاهُ فما تُرَى[١] الناصبةُ قَصدَت بالطعنِ[٢] في إيمانِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام إلّا عَيبَ الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله و الذمَّ لأفعالِه و وَصْفَه بالعبثِ و التفريطِ و وضعِ الأشياءِ[٣] غيرَ مواضِعِها[٤] و الإزراءَ عليه في تدبيراتِه. و ما أرادَ مشايخُ القومِ و مَن أُلقيَ هذا المذهبُ إليهم إلّا ما ذكرناه، ﴿وَ اللّٰهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَ لَوْ كَرِهَ الْكافِرُونَ﴾[٥].

---

١. في المطبوع: «نرى».

٢. في المطبوع: «الطعن» بدون الباء الجارّة.

٣. في «د، س»: «الشيء».

٤. في «د، س»: «موضعه».

٥. الصفّ (٦١): ٨.

الفصلُ الثالثُ و الثمانونَ

[في بيانِ الأدلّةِ علىٰ إيمانِ أبي طالبٍ]

و سمعتُ الشَّيخَ يقولُ: ممّا يَدُلُّ علىٰ إيمانِ أبي طالبٍ رضي اللّٰه عنه: إخلاصُه في الودِّ لرسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و النصرةِ له بقلبِه و يدِه و لسانِه؛ و أمرُه ولدَيه عليّاً عليه السلام و جعفراً رضي اللّٰه عنه باتِّباعِه؛ و قولُ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله فيه عندَ وفاتِه: «وَصَلَتكَ رَحِمٌ، وَ جُزيتَ خَيراً يا عَمِّ».[1]

فدَعا له، و ليس يَجوزُ أن يَدعُوَ رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله بَعدَ الموتِ لكافرٍ، و لا أن يَسألَ اللّٰهَ لَه[2] خيراً.

ثُمَّ أمرُه[3] عليّاً عليه السلام خاصّةً مِن بينِ أولادِه الحاضرينَ بتغسيلِه[4] و تكفينِه و توريتِه دونَ عقيلٍ ابنِه، و قد كانَ حاضراً، و دونَ طالبٍ أيضاً. و لَم يكنْ مِن أولادِه مَن قد آمَنَ في تلكَ الحالِ إلّا أميرُ المؤمنينَ عليه السلام و جعفرٌ، و[5] كانَ

---

١. عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٩٣، ح ٥؛ إيمان أبي طالب، ص ٢٦؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٦٣، المجلس ١٦، ح ١٠٣١. المصنّف للصنعاني، ج ٦، ص ٣٨، ح ٩٩٣٠؛ كنز العمّال، ج ١٢، ص ١٥٣، ح ٣٤٤٤٣.

٢. في المطبوع: – «له».

٣. في «ب»: «أمر»، و هو الأنسب. و على ما في المتن معناه: ثمّ ليس يجوز أمرُهُ عليّاً عليه السلام؛ و «أمره» فاعل «يجوز».

٤. في «ألف»: «بغسله».

٥. في «د، س»: + «قد».

جعفرٌ غائباً في بلادِ الحبشةِ، فلَم يحضُرْ مِن أولادِه مؤمنٌ إلّا أميرُ المؤمنينَ عليه السلام، فأمَرَه أن يَتولّىٰ أمرَه دونَ مَن لَم يكنْ علَى الإيمانِ، و لَو كانَ ـ رحمةُ اللّٰهِ عليهِ ـ كافراً لَما أمَرَ ابنَه المؤمنَ بتوليةِ أمرِه، و لكانَ الكافرُ أحقَّ بِه.

مع أنّ الخبرَ قد ورد علَى الاستفاضةِ بأنّ جبرئيلَ عليه السلام نزلَ علىٰ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله عندَ موتِ أبي طالبٍ ـ رحمة اللّٰه عليه ـ فقال له: «يا محمّدُ، إنّ ربَّكَ يُقرِئُكَ السّلامَ، و يقول لكَ: اخرُجْ مِن مكّةَ، فقد ماتَ ناصرُكَ».[1] ٢٨٣

و هذا يُبرهِنُ علىٰ إيمانِه؛ لتحقُّقِه بنُصرةِ الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله و تقويةِ أمرِه.

و يدلُّ علىٰ ذلكَ: قَولُه ـ رضي اللّٰه عنه ـ لعليٍّ عليه السلام حينَ رآه يُصلّي مع رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: ما هذا يا بُنَيَّ؟ فقالَ: «دِينٌ دعاني إليه ابنُ عمّي». فقال له: اتَّبِعْه؛ فإنّه لا يَدعوكَ[2] إلّا إلىٰ خيرٍ.[3]

فاعتَرَفَ بصدقِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، و ذلكَ حقيقةُ الإيمان.

و قَولُه ـ رَحمة اللّٰه عليه ـ و قد مَرَّ علىٰ أمير المؤمنينَ عليه السلام ثانيةً[4] و هو يُصلّي عن يمينِ رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله و معه جعفرٌ ابنُه، فقال[5]: يا بُنَيَّ، صِلْ جَناحَ ابنِ عَمِّكَ. فصلّىٰ جعفرٌ معه، و تأخّرَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام

---

١. إيمان أبي طالب، ص ٢٤؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٢٩؛ و ج ٤، ص ١٢٨؛ و ج ١٤، ص ٧٠.

٢. في «ب»: «لا يدعو».

٣. بحار الأنوار، ج ٣٥، ص ١٧٤.

٤. في «ألف»: «بأبيه». و في «د» و المطبوع: + «ثانية».

٥. في «د» و المطبوع: – «له».

حتّىٰ صارَ هو و جعفرٌ خَلْفَ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله.[١]

فجاءتِ الروايةُ بأنّها أوّلُ صلاةِ جماعةٍ صُلِّيَت في الإسلامِ، ثُمّ أنشأ أبو طالبٍ يقولُ:

إنّ عـــليّاً و جـعفراً ثِـقَتي ... عـندَ مُـلِمِّ الزمـانِ و الكُـرَبِ

و اللّٰـهِ لا أخـذُلُ النبيَّ و لا ... يَـخذُلُهُ مِـن بَـنِيَّ ذو حَسَبِ

لا تَخذُلا و انصُرا ابنَ عمِّكُما ... أخي لأُمّيَ مِن بَينِهِمْ و أبـي[٢]

فاعترَف بنبوّةِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله اعترافاً صريحاً في قولِه: «و اللّٰـهِ، لا أخذُلُ النبيَّ». و لا فَصلَ بَينَ أن يَصِفَ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله بالنبوّةِ في نَظمِه و بَينَ أن يُقِرَّ[٣] بذلكَ في نثرِ كلامِه و يَشهَدَ عليه مَن حضرَه.

و ممّا يَدُلُّ علىٰ ذلك[٤] أيضاً قولُه في قصيدَتِه اللاميّةِ:

أ لَـم تَـعلَموا أنَّ ابـنَنا لا مَكـذَّبٌ ... لَـدَينا و لا يُـعنىٰ[٥] بـقَولِ الأباطِلِ

و أبـيَضُ يُـستَسقَى الغَـمامُ بـوجهِهِ ... ثِـمالُ اليـتامىٰ عِـصمةٌ للأرامِـلِ[٦].[٧]

---

١. راجع: تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٧٨؛ الأمالي للصدوق، ص ٥٠٨، المـجلس ٧٦، ح ٤؛ و ص ٦١٤، المجلس ٨٩، ح ١٠؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ٢٧١. تفسير الآلوسي، ج ٣٠، ص ١٨٣؛ أُسد الغابة، ج ١، ص ٢٨٧؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٧٢.

٢. راجع المصادر السابقة.

٣. في «ب»: «أن يعترف».

٤. في «ألف»: «عليه» بدل «على ذلك».

٥. في «ألف، د»: «ولا يعبأ».

٦. في «ألف، د» +: «يطوف [في «د»: «تـطوف»] بـه الهُـلّاكُ مـن آل هـاشمٍ ـ فـهم عـنده فـي نـعمةٍ و فَواضلٍ».

٧. ديوان أبي طالب، ص ٢٦؛ روضة الواعظين، ج ١، ص ١٤١؛ إعلام الورى، ص ٥٠؛ عمدة عيون صحاح الأخبار، ص ٤١٢.

٢٨٤ فشَهِدَ بتصديقِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله شهادةً ظاهرةً لا تَحتملُ تأويلاً، و نَفىٰ عنه الكذبَ[١] علىٰ كلِّ وجهٍ، و هذا هو حقيقةُ الإيمانِ.

و منه قولُه:

أ لَـــم تَـــعلَموا أنّ النـبيَّ مـحمّداً رسولٌ أمينٌ خُطَّ في سالفِ[٢] الكُتْبِ[٣]؟

و هذا إيمانٌ لا شُبهةَ فيه؛ بشهادتِه[٤] له بالإيمانِ[٥] برسولِ اللّٰه صلى اللّٰه عليه و آله.

و قد روىٰ أصحابُ[٦] السِّيَرِ: أنّ أبا طالبٍ ـ رحمة اللّٰه عليه ـ لمّا حضرَته الوفاةُ اجتمَع إليه أَهلُه، فأنشأ يَقولُ:

أُوصي بـنصرِ النّـبيِّ الخَـيرِ مَشـهَدُهُ عـلـيّاً ابـني و شَـيخَ القَـومِ عَـبّاسا

و حـمزةَ الأَسَـدَ الحامي حـقيقتَهُ و جـعفراً أن يَـذودوا دونَـهُ النّـاسا

كونوا ـ فِداءً لكم أُمّي و ما وَلَدَت ـ في نصرِ أحمدَ دونَ النّاسِ أتراسـا[٧]

فأقَرَّ للنبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله بالنبوّةِ عندَ احتضارِه[٨]، و اعترفَ له بالرسالةِ قَبلَ مَماتِه، و هذا أمرٌ[٩] يُزيلُ الرَّيبَ في إيمانِه باللّٰهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ و برسولِه صلى اللّٰه عليه و آله و بتصديقِه[١٠] له و إسلامِه.

---

١. في «ألف»: «الكذب عنه» بدل «عنه الكذب».

٢. في «ب، د»: «أوّل».

٣. ديوان أبي طالب، ص ٧٢؛ سيرة ابن هشام، ج ١، ص ٣٥٢ (و في الأخير مع اختلاف في اللفظ).

٤. في «ب» و المطبوع: «لشهادته».

٥. في «ألف، ب» و المطبوع: «في الإيمان» بدل «بالإيمان».

٦. في «د»: + «الحديث و».

٧. ديوان أبي طالب، ص ٨١.

٨. في «ب»: «الاحتضار».

٩. في «ب»: ـ «أمر».

١٠. في «د، س»: «و تصديقه».

و منه قولُه ـ رحمةُ اللّٰه عليه ـ المشهورُ عنه بَينَ أهلِ المعرفةِ، و أنتَ[1] إذا التمستَه وجدتَه في غيرِ موضعٍ مِن المصنَّفاتِ، و قد ذَكره الحسينُ بنُ بِشرٍ[2] الْآمِديُّ[3] فِي كتابِ مُلَحِ القبائلِ[4]:

أ[5] تَرجونَ أن نَسخىٰ بِقتلِ محمّدٍ ... و لَم تَختَضِبْ سُمْرُ العَوالي مِنَ الدَّمِ؟
كَذَبتمْ وَ بيتِ اللّٰهِ حَتّىٰ تَفَرَّقوا ... جَماجِمَ تُلقىٰ بالحَطيمِ و زَمزَمِ
و تُقطَعَ أرحامٌ و تُسبىٰ حَليلةٌ ... حَلِيلاً و يُغشىٰ مَحرَمٌ بَعدَ مَحرَمِ
و يَنهَضَ قَومٌ في الحَديدِ إلَيكُمُ ... يَذودونَ عن أحسابِهِم كُلَّ مُجرِمِ[6]
علىٰ ما أتىٰ مِن بَغيِكم وَ ضَلالِكم[7] ... و غِشيانِكم في أمرِنا كُلَّ مأثَمِ
بِظُلْمِ نبيٍّ جاءَ يدعو إلَى الهُدىٰ ... و أمرٍ أتىٰ مِن عِندِ ذي العَرشِ مُبرَمِ
فلا تَحسَبونا مُسلِميهِ و مِثلُهُ ... و إذا كانَ في قَومٍ فليسَ بِمُسلَمِ
٢٨٥ فهذي مَعاذيرٌ و تَقدِمةٌ لكم ... لئلّا[8] يَكونَ الحَربُ قَبلَ التّقدُّمِ[9]

و هذا أيضاً[10] صريحٌ[11] في الإقرارِ بنبوّةِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله كالذي

---

١. في «د، س»: ـ «و أنت».
٢. في «د، س»: «بشير».
٣. في «ألف»: «الأسدي».
٤. لم نعثر عليه في كتب الرجال و الفهارس.
٥. هكذا في المطبوع، و لم يرد في سائر النسخ.
٦. في البيتين تقديم و تأخير في «د، س».
٧. في «ألف»: «و عقوقكم».
٨. في «د، س»: «لكيلا».
٩. ديوان أبي طالب، ص ٢٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٤، ص ٧٩.
١٠. في «ألف»: ـ «أيضاً».
١١. في «د، س»: + «خالص».

قَبلَه علىٰ ما بَيّنّاه.

و قد قال في قصيدتِه اللاميّةِ ما يدلُّ علىٰ ما وصفناه في إخلاصِه في النُّصرةِ، حَيثُ يَقولُ:

كَذَبتُمْ وَ بيتِ اللّهِ يُبرا محمّدٌ[١] و لمّا نُطاعِنْ دونَهُ و نُناضِلِ[٢]

و نُسلِمُهُ حتّىٰ نُصَرَّعَ حَولَهُ[٣] و نَذهَلَ عن أبنائنا و الحَلائلِ[٤]

فإن تَعلَّقوا بما يؤثَرُ عنه مِن قَولِه لرسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله:

وَ اللّهِ، لا وَصَلوا[٥] إليكَ بِجَمعِهِمْ حَتّىٰ أُغَيَّبَ في التُّرابِ دَفينا

فامْضِ[٦] ابنَ أخٍ فما عليكَ غَضاضةٌ و أبشِرْ[٧] بِذاكَ و قَرَّ مِنكَ عُيونا

و دعَوْتَني و زَعَمتَ أنّكَ ناصحٌ و لقد[٨] صَدَقتَ[٩] و كُنتَ ثَمَّ أمينا

لو لا المَخافةُ أن تَكونَ مَعَرّةٌ لَوجدتَني سَمِحاً بِذاكَ مُبينا[١٠]

فقالوا: هذا الشعرُ يتضمَّنُ أنّه لَم يؤمِنْ[١١] برسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله، و لَم

---

١. في «ب»: «نبرأ محمّداً». و في «د»: «يغلب محمّد». و في «س»: «نُبرئُ محمّداً». و في المطبوع: «نُسلم أحمداً»، كلّها بدل «يُبرا محمّدٌ».

٢. في «ب»: «و نقاتل».

٣. في «ب» و المطبوع: «دونه».

٤. تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٦٥ و ٣٨٠؛ الأمالي للمفيد، ص ٣٠٤، المجلس ٣٦، ضمن ح ٣؛ الأمالي للطوسي، ص ٧٦، المجلس ٣، ضمن ح ١١٠؛ روضة الواعظين، ج ١، ص ١٤١؛ إعلام الورى، ج ١، ص ١٢٦؛ الخرائج و الجرائح، ج ١، ص ٥٩.

٥. في «د»: «لا يصلوا».

٦. في «ب»: «و امض».

٧. في «ب، س»: «أبشر» بدون واو العطف.

٨. في «د، س»: «فلقد».

٩. في «ألف»: «نصحت».

١٠. ديوان أبي طالب، ص ٣٥.

١١. في «ألف»: «لا يؤمن».

يَسمَحْ[١] له بالإسلامِ و الاتّباعِ خوفَ المَعَرّةِ و التسفيهِ، فكيفَ يكونُ مؤمناً بِه[٢] مع ذلكَ.

فإنّه يقالُ لهم: إنّ أبا طالبٍ ـ رحمه اللّٰه ـ لَم يَمتَنِعْ مِن الإيمانِ برسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله في الباطنِ و الإقرارِ بحقِّه مِن طريقِ الديانةِ، و إنّما امتَنَعَ مِن «إظهارِ» ذلكَ؛ لئلّا تُسفِّهَه قريشٌ، و تَسقُطَ[٣] رئاسَتُه، و يَخرُجَ[٤] مَن كانَ[٥] متّبِعاً له عن طاعتِه، و تَنخَرِقَ[٦] هَيبتُه عندهم، فلا يُسمَع له قَولٌ، و لا يُمتثَلَ له أمرٌ، فيَحولَ ذلكَ بَينَه و بَينَ مُرادِه مِن نُصرةِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، و لا يَتمكّنَ مِن غرضِه في الذَّبِّ عنه، فاستَسرَّ[٧] بالإيمانِ[٨]، و أظهَرَ منه ما كانَ يُمكِنه إظهارُه علىٰ وجهِ الاستصلاحِ؛ لِيَصِلَ بذلكَ إلىٰ بِناءِ الإسلامِ و قِوامِ الدعوةِ و استقامةِ أمرِ الرسولِ اللّٰه[٩] صلى اللّٰه عليه و آله، و كانَ[١٠] في ذلكَ كمؤمِنِي أهلِ الكهفِ الذينَ أبطَنوا الإيمانَ و أظهَروا ضدَّه للتقيّةِ و الاستصلاحِ، فآتاهُم اللّٰهُ أجرَهم مرّتَينِ.[١١] ٢٨٦

---

١. أي: لم يوافقه. يقال: سمح لي بذلك يسمح سماحة: وافقني على المطلوب. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٨٩ (سمح).

٢. في «ب» و المطبوع: - «به».

٣. في «ب» و المطبوع: «و تذهب».

٤. في المطبوع: + «منها».

٥. في «ب، س»: + «منها».

٦. في «د، س»: «و تنقص».

٧. في «ألف»: «فاستسرّه».

٨. في المطبوع: «الإيمان» بدون الباء.

٩. في «ب» و المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «الرسول».

١٠. في «د، س»: «فكان».

١١. إشارة إلى الآية الشريفة ٥٤ من سورة القصص (٢٨): ﴿أُولٰئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَ يَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾.

و الدليلُ علىٰ ما ذكرناه[1] في أمرِ أبي طالبٍ ـ رحمه اللّٰه ـ قولُه في هذا الشعرِ بعَينِه:

و دعوتَني و زعمتَ أنّكَ ناصحٌ و لقد[2] صدقتَ و كنتَ ثَمَّ أمينا[3]

فشَهِدَ بصِدقِه، و اعتَرَفَ بنبوّتِه، و أقَرَّ بنُصحِه، و هذا محضُ الإيمانِ علىٰ ما قدَّمناه[4].

---

١. في «د، س»: «ذلك» بدل «ما ذكرناه».

٢. في «د، س»: «فلقد».

٣. ديوان أبي طالب، ص ٣٥. و في «د»: +

«و لقد علمت بأنّ دين محمّد من خير أديان البريّة دينا».

٤. في «ألف»: «بيّنّاه».

الفصلُ الرابعُ و الثمانونَ

[في أنَّ آلَ محمّدٍ عليهم السلام هُم أحقُّ بمَقامِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله مِن غَيرِهِم]

و سمعتُ الشَّيخَ ـ أدام اللّٰهُ عزَّه ـ يقول: و ممّا يَشهَدُ بأنَّ آلَ محمّدٍ صلى اللّٰه عليه و آله أحَقُّ بمَقامِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله ممَّن عَداهم مِن سائرِ الناسِ في النظمِ الذي قد ضَمِنَ أوفَى الاحتجاجِ، قَولُ الكُمَيتِ بنِ زَيدٍ الأسديِّ ـ رحمه اللّٰه ـ يَقولونَ: لَم يُورَثْ، و لَولا تُراثُهُ لقد شَرِكَت فيهِ بَكيلٌ[1] و أَرحَبُ[2] و عَكٌّ[3] و لَخْمٌ[4] و السَّكونُ[5] و حِمْيَرٌ[6] و كِنْدَةُ[7] و الحَيّانِ بَكرٌ و تَغلِبُ

---

١. بنو بَكيلٍ: حيّ من هَمْدانَ. راجع: كتاب العين، ج ١١، ص ٦٣ (بكل).

٢. «أرحبُ» أيضاً قبيلة من هَمْدانَ، و بنو أرحبَ: بطن من هَمْدان، إليهم تُنْسَبُ النجائبُ الأرحبيّة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٤١٦ (رحب).

٣. «عَكٌّ»: اسم قبيلة. و قد غلب على الحيّ. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٦٩ (عكك).

٤. «لَخْمٌ»: حيٌّ من جُذام. و قال ابن سيدة: حيّ من اليمن، و منهم كانت ملوك العرب في الجاهليّة، و هم آل عمرو بن عَديّ بن نصر اللَّخْمي. قال أبو منصور: ملوك لَخْمٍ كانوا نزلوا الحيرة، و هم آل المنذر. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٣٩ (لخم).

٥. «السَّكون، بالفتح: حيّ من اليمن. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٢١٨ (سكن).

٦. «حِمْيَرٌ»: أبو قبيلة من اليمن، و هو حِميرُ بن سبأ بن يَشْجُب بن يَعْرُبَ بن قَمطانَ، و اسم حِمير العَرَنْجَجُ. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢١٥ (حمر).

٧. «كِنْدَةُ» بكسر القاف أيضاً أبو حيّ من اليمن، و هو كِندَةُ بن ثور. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٣٨ (كند).

و لا انتَشَلَت عُضوَينِ منها يُحابِرٌ[١] و كانَ لعبدِ القَيسِ عُضوٌ مُوَرَّبُ[٢]
و لا انتَقلَت مِن خِندِفٍ[٣] في سِواهُمُ و لا اقتدَحَت قَيسٌ بها ثُمّ أثقَبوا
و لا[٤] كانتِ الأنصارُ فيها أذلّةً و لا غُيَّباً عنها إذِ الناسُ غُيَّبُ[٥]
هُمُ شَهِدوا بَدراً و خَيبرَ بَعدَها[٦] و يَومَ حُنَينٍ و الدماءُ تَصَبَّبُ
و هُمْ رَئِموها[٧] غيرَ ظِئرٍ[٨] و أشبَلوا[٩] علَيها بأطرافِ القَنا[١٠] و تَحَدَّبوا[١١]
فإن هيَ لَم تَصلُحْ لِحَيٍّ سِواهُمُ فإنّ ذَوي القُربىٰ أَحَقُّ و أَوجَبُ[١٢]

و قد كانَ الجاحِظُ قالَ في بعضِ كُتُبِه ـ بجَهلِه و تعصُّبِه[١٣] علَى الشيعةِ و عِنادِه ـ ٢٨٧
أنّه: لولا الكُمَيتُ و ما احتَجَّ به في هذا القَولِ لَم تَعرفِ الشيعةُ وَجهَ الحُجّةِ في

---

١. «يُحابِرٌ»: أبو مراد، ثمّ سمّيت القبيلة يحابر. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٦١ (حبر).
٢. «المورَّبُ»: الموفَّرُ و قيل: هو ما بين الأصابع. يقال: عُضوٌ مورَّبٌ؛ أي موفّر. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٩٦ (ورب).
٣. «خِندِفٌ»: امرأة إلياسَ بن مُضَرَ بن نِزارٍ، و اسمها لَيْلى، نُسِبَ ولدُ إلياسَ إليها، و هي أُمّهم. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٩٨ (خندف).
٤. في «ألف، س»: «و ما».
٥. في «ألف، ب، د»: «غيّبوا».
٦. «ب، د، س»: «بعده».
٧. أي: قبلوا دعوة الإسلام، و عطفوا عليها. و رَئِمَ الشيء أحبّه و ألفه. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٢٣ (رأم).
٨. ظَأَرَ فلاناً على كذا: راوده أو أكرهه. و «غير ظِئرٍ» أي قبلوا الإسلام من دون إكراه و جبر. راجع: مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٨٦ (ظأر).
٩. «الإشبال»: التعطّف على الرجل و مَعونته. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٣٥٢ (شبل).
١٠. «القَنا» جمع «القَناة»: الرمح. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٠٣ (قنو).
١١. «التحدُّب»: التعطّف. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣٠١ (حدب).
١٢. الهاشميات، ص ٣٣.
١٣. «ألف، د، س»: «و عصبيّته».

تقديم آل محمّدٍ عليهم السلام.

و هذا يَنضافُ إلىٰ حَماقاتِه في الديانةِ و اختياراتِه المـلائمةِ لسـخفِ عـقله؛ و كيفَ يَجوزُ أن يَذهَبَ مِثلُ هذا علَى الشيعةِ، و أميرُ المؤمنينَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ[1] عليه السلام إمامُ الشّيعةِ قدِ احتَجَّ به علىٰ معاويةَ في جوابِ كتابِه إليه الّذي يَقولُ فيه: «لِكُلِّ الخُلَفاءِ حَسَدتَ، و علىٰ كُلِّهِم بَغَيتَ، تُقادُ إلىٰ بيعَتِهم و أنتَ كارِهٌ، كما يُقادُ الجَمَلُ المَخشوشُ».

فأجابَه أميرُ المؤمنينَ عليه السلام عن هذا الفَصلِ بأن قالَ له[2]: «حاشَ[3] لِلّهِ أن يَكونَ الحَسَدُ مِن خُلُقي و البَغيُ مِن شيمَتي، بل ذلكَ مِن خُلُقِكَ و خُلُقِ أبـيكَ و أهلِ بَيتِكَ و شِيمَتِهم؛ إذ حَسَدتم رسولَ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله عَلىٰ ما آتاهُ اللّهُ مِن فَضلِه؛ فنَصَبتم له الحَربَ، وَ كنتم أصحابَ راياتِ أعـدائـه فـي كُـلِّ مَـوطِنٍ، و بَغيتم عليه، حتّىٰ أظفَره اللّهُ بكم».[4]

في كلامٍ يَتّصلُ بِهذا.

ثُمَّ قال عليه السلام: «فأمّا[5] كَراهَتي لأمرِ القَومِ، فَإنّي لَستُ أتبَرَّأُ منه، و لا أُنكِرُه؛ وَ ذلِكَ أنّ رسولَ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله قَبَضَه اللّهُ إليه[6]، و نحنُ أَهلُ بَيتِه أَحَقُّ النّاسِ بِهِ، فقلنا: لا يَعدِلُ الناسُ عنّا، و لا يَبخَسونا حَقَّنا، فما راعَنا إلّا و الأنصارُ قد صارَت إلىٰ سَقيفةِ بَني ساعِدةَ يَطلُبونَ هذا الأمرَ، فصارَ إليهم أَبو بكـرٍ[7] وَ عُـمَرُ

---

١. «ألف، د، س»: - «عليّ بن أبي طالب».

٢. في «ب»: - «له».

٣. في «د، س» و المطبوع: «حاشا».

٤. راجع: أنساب الأشراف، ج ٣، ص ٦٩.

٥. في المطبوع: «أمّا».

٦. في «ألف، ب، ج»: - «إليه».

٧. في المطبوع: «أبو بكر إليهم» بدل «إليهم أبو بكر».

فِيمن تَبِعَهُما، فاحتَجَّ أبو بكرٍ عليهم بأنّ قُرَيشاً أَولىٰ بمَقامِ رسولِ اللّٰهِ[١] صلى اللّٰه عليه و آله منهم؛ لأنّ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مِن قُرَيشٍ، و تَوَصَّلَ بذلكَ إلَى الأمرِ دونَ الأنصارِ، فإن كانَتِ الحُجّةُ لأبي بكرٍ بقريشٍ فنحنُ أحَقُّ النّاسِ بِرسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله ممّن تَقدَّمَنا؛ لأنّنا[٢] أقرَبُ مِن قريشٍ كُلِّها إليه و أخَصُّهم به، و إن لَم يكنْ لنا حَقٌّ مع[٣] القَرابةِ فَالانصارُ علىٰ دعواهم».[٤]

في كلامٍ يَتلو هذا لا حاجةَ بِنا إلىٰ إيرادِه في هذا المكانِ.

٢٨٨ و إنّما نَظَمَ الكُمَيتُ معنىٰ كلامِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في منثورِ كلامِه في الحُجّةِ علىٰ معاويةَ، و لَم يَزَلْ[٥] آلُ محمّدٍ عليهم السلام بَعدَ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام يَحتَجّونَ بذلكَ و متكلِّمو الشيعةِ قَبلَ الكُمَيتِ و في زمانِه و بَعدَه، و ذلكَ موجودٌ في الأخبارِ المأثورةِ و الرواياتِ المشهورةِ.

و مَن بلغ إلَى الحدِّ الّذي بلغه الجاحظُ في البَهتِ سَقَطَ كلامُه، و لَم نَجِدْ[٦] فرقاً بينه و بين مَن قالَ[٧]: إنّ[٨] أوّلَ مَن فتح بابَ الحُجّةِ للمعتزلةِ في مذاهبِها[٩] بِشْرُ بنُ المعتمرِ في شِعرِه، و أنّهم كانوا قَبل ذلكَ مقلِّدةً، و مَن تَعاطىٰ منهم الكلامَ كانَ[١٠]

---

١. في «ب»: «برسول اللّٰه» بدل «بمقام رسول اللّٰه».

٢. في «ألف»: «بأنّا».

٣. في «ألف»: «من».

٤. نهج البلاغة، ص ٣٨٧، الكتاب ٢٨ مع اختلاف.

٥. في المطبوع: «فلم يزل». و في «ألف، ب، د»: «و لم تزل».

٦. في «ألف، ب» و المطبوع: «و لم يجد».

٧. في «د، س»: + «له».

٨. في «ألف»: «له».

٩. في «د، س»: «مذهبها».

١٠. في «ألف، د، س»: «فكان».

سخيفَ الحُجّةِ ضعيفَ الشُّبهةِ، حتّى اتّفَقَ لهم بِشرٌ، و بَنَى الناسُ علىٰ شِعرِه.

فإن قالوا: هذا بَهتٌ؛ لأنّ كُتبَ القومِ موجودةٌ قبلَ بِشْرٍ تتضمّنُ[1] الحُججَ و البراهينَ.

قيلَ لهم: و ما أتىٰ به جاحظُكم بَهتٌ و عنادٌ؛ لأنّ أُصولَ الشيعةِ و رواياتِهم و كُتبَ السِّيَرِ[2] و المصنَّفاتِ في الأثرِ قَبلَ الكُمَيتِ موجودةٌ فيها احتجاجُ آلِ محمّدٍ عليهم السلام بالقرابةِ و اعتمادُهم في اللُّصوقِ بالرسولِ صلى اللّه عليه و آله و الاختصاصِ[3] به في النسبِ، و مَن نظر في كتبِ السقيفةِ و قولِ شيعةِ الصحابةِ عَرَفَ ذلكَ، و أغناه عن غيرِه.

مع أنّ مَن زَعَمَ أنّ احتجاجَ العلويّةِ و الشيعةِ بالقرابةِ شيءٌ مُحدَثٌ لَم يكنْ في منزلةِ مَن يُناظَرُ؛ لأنّهُ يَدفَعُ[4] الاضطرارَ، إذ الجماعةُ كلُّها مُطبِقةٌ علىٰ ذلكَ، و قد[5] صارَ سَبقُها إليهِ مِن جهةِ العادةِ كالطبعِ الذي لا يُتوهَّمُ مِن صاحبِه خِلافُ موجَبِه؛ لاتّفاقِها بلسانٍ واحدٍ علَى التعلُّقِ به[6] و الاعتمادِ عليه.

---

١. في «ب، س»: «يتضمّن».

٢. في «ألف» و المطبوع: «السيرة».

٣. في «ب»: «اختصاصه».

٤. في «ألف»: «يفعل».

٥. في «د، س»: «فقد».

٦. في «ألف، د، س»: - «به».

الفصلُ الخامسُ و الثمانونَ

[في ذكر أشعار في أحقّيّةِ آلِ محمّدٍ بِمَقامِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله من غَيرِهم]

و سمعتُ الشَّيخَ يقولُ: و ممّا يَشهَدُ لإمامةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام و يؤيّدُ القولَ بصحّةِ وجودِ السَّلفِ للشيعةِ في الصَّدرِ الأوّلِ، مِن النظمِ المتَّفَقِ علىٰ نقلِه أيضاً: قولُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام بصِفّينَ، و هو يَرتجِزُ[1] للمبارزةِ[2]:

«أنا عـليٌّ صـاحبُ الصَّـمصامَهْ[3] و صاحبُ الحَوضِ لَدَى القِيامَهْ

أخـــو نـــبيِّ اللّٰـــهِ ذي العَـــلامَهْ قـــد قـــالَ إذ عـــمَّمني العِـمامَهْ

أنتَ أخـــي و مَـــعدِنُ الكَـــرامَـهْ و مَـــن له مِـــن بَـعدِيَ الإمـامَهْ[4]

و هذا[5] مع ما فيه مِن الدَّلالةِ علىٰ ما قدّمناه دليلٌ علىٰ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام قد ذَكر النصَّ، و احتَجَّ به، و فيه إبطالُ قولِ الناصبةِ: إنّه لَم يذكُرْه في مَقامٍ مِن مَقاماتِه.

---

١. في «ألف»: «و هو يرتجز بصفّين» بدل «بصفّين و هو يرتجز».

٢. في «ألف»: + «و يقول».

٣. «الصَّمصامة»: السيف القاطع. راجع: النهاية لابن الأثير، ج ٣، ص ٥٢ (صمصم).

٤. ديوان أمير المؤمنين عليه السلام، ص ٤٣٩.

٥. في «د»: + «أيضاً».

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: و ممّا جاءَ في هذا المعنىٰ ما[١] قدْ تقدَّمَ ذِكرُه في الأشعارِ السابقةِ في تقدُّمِ إيمانِه عليه السلام، و أنا أذكُرُ المَواضعَ[٢] منها دونَ جُملتِها، و إن كُنتُ قد شرحتُ ذلكَ فيما مَضىٰ، و تَكرارُه هنا للتأكيدِ و البيانِ.

فمنه قولُ عبدِ اللّٰهِ بنِ أبي سُفيانَ بنِ الحَرثِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ:

و كانَ وليُّ الأمرِ[٣] بَعدَ محمّدٍ ... عليٌّ و في كُلِّ المَواطنِ صاحبَه[٤]

فشَهِدَ بأنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ خليفةَ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله[٥] دونَ[٦] مَن تقدَّمَ عليه؛ بشهادتِه[٧] أنّه كانَ وليَّ الأمرِ[٨] بَعدَهُ[٩].

و منه قولُ جَريرِ بنِ عبدِ اللّٰهِ: ٢٩٠

فصَلَّى الإلهُ علىٰ أحمدٍ ... رسولِ المليكِ تَمامِ النِّعَمْ

و صَلّىٰ علَى الطُّهرِ مِن بَعدِهِ ... خَليفتِهِ[١٠] القائمِ المُدَّعَمْ

عليّاً عَنَيتُ وَصيَّ النبيِّ ... يُجالِدُ عنهُ غُواةَ الأُممْ[١١]

و هذا قطعٌ علىٰ إمامةِ أميرِ المؤمنين عليه السلام، لا رَيبَ فيه علىٰ عاقلٍ في

---

١. في «ألف، ب»: - «قد».

٢. في «ب»: «مواضع» بدون الألف و اللام.

٣. في «د، س»: «العهد».

٤. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٣١.

٥. في «ألف»: + «قاله».

٦. في «س»: «و نفى» بدل «دون».

٧. في «ألف»: «فشهادته». و في «ب»: «شهادته».

٨. في «د، س»: «العهد».

٩. في «ب» و المطبوع: «من بعده» بدل «بعدَه».

١٠. في «ألف»: «خليفتنا».

١١. وقعة صفّين، ص ١٨ (مع اختلاف في بعض الأبيات)؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ١٤٧؛ و ج ٣، ص ٧٣.

قصدِ قائلِه و غَرضِه و الإبانةِ عن مُعتقَدِه في أنّه[١] الخليفةُ للرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله بلا فصلٍ و الإمامُ مِن بَعدِه. فأمّا الأشعارُ بأنّه الوصيُّ دونَ الجماعةِ و الإطباقُ مِن[٢] الكافّةِ علىٰ ذلكَ يُغني عن تفصيلِه بتسميةِ الرجالِ، و في ثُبوتِه دليلٌ علَى القولِ بإمامتِه عليه السلام؛ إذ كان وصيُّ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله في أهلِه و تَرِكاتِه هو الخليفةَ له؛ لِاستحالةِ أن يَكونَ إمامانِ في زمانٍ واحدٍ أو خليفتانِ[٣] للنبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله علىٰ أُمّتِه في وقتٍ واحدٍ.

---

١. في «ألف»: «و أنّه» بدل «في أنّه». و في «ب»: «فإنّه» بدله. و في «د، س»: «و في أنّه» بدله.

٢. في «س»: + «بين».

٣. في «ب، د» و المطبوع: «و خليفتان».

الفصلُ السادسُ و الثمانونَ

[في معنَى المولىٰ و أنّ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله أراد به الإمامةَ يومَ الغَديرِ]

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ و ممّا يَشهَدُ لقولِ الشيعةِ في معنَى المَولىٰ و أنَّ النبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله أرادَ به يومَ الغديرِ الإمامةَ قَولُ حَسّانَ بنِ ثابتٍ، علىٰ ما جاءَ به الأثرُ: أنّ رسولَ اللّٰهِ[1] صلى اللّٰه عليه و آله لمّا نَصَبَ عليّاً[2] عليه السلام يَومَ الغَديرِ للنّاسِ عَلَماً و قال فيه ما قال، استأذَنَه[3] حَسّانُ بنُ ثابتٍ[4] في أَن يَقولَ شِعراً في ذلِكَ المَقامِ، فأَذِنَ له، فأنشأ يَقولُ:

يُـنـاديهِمُ يَـومَ الغَـديرِ نـبيُّهُمْ ... بِـخُمٍّ و أَسـمِعْ بـالنَّبيِّ[5] مُـناديا

يَـقولُ: فـمَن مَـولاكُـم و وليُّكُـمْ؟ ... فقالوا ـ و لَم يُبدُوا هُناكَ التَّعاميا ـ:[6]

إلهُكَ مَـولانا و أنتَ وليُّـنا ... و ما لكَ[7] مِنّا[8] في المـقالةِ[9] عـاصِيا

---

١. في «ألف»: «الرسول» بدل «رسول اللّٰه».

٢. في «ب»: + «في».

٣. في «ب»: «استأذن».

٤. في «ب، د، س»: - «بن ثابت».

٥. في «ألف»: «بالرسول».

٦. في «د، س» و المطبوع: «التعاديا».

٧. في «ب» و المطبوع: «لن تجدنّ» بدل «ما لك».

٨. في حاشية «س»: «فينا».

٩. في «ب» و المطبوع: «لك اليوم» بدل «في المقالة».

فقالَ لَهُ: قُمْ يا عليُّ؛ فإنّني رَضِيتُكَ مِن بَعدي إماماً و هادِيا
فمَن كُنتُ مَولاهُ فهذا وليُّهُ فكونوا لَهُ أنصارَ صِدقٍ مَوالِيا ٢٩١
هُناكَ دَعا: اللّهُمَّ والِ وليَّهُ و كُنْ للّذي عادىٰ عليّاً مُعادِياً[1]

فلمّا فَرَغَ مِن هذا القَولِ قالَ له النّبيُّ صلى اللّه عليه و آله: «لا تَزالُ ـ يَا حَسّانُ ـ مُؤَيَّداً برُوحِ القُدُسِ ما نَصَرتَنا بلِسانِكَ».

فلولا أنّ النبيَّ صلى اللّه عليه و آله أرادَ بالمَولى الإمامةَ لَما أثنىٰ علىٰ حَسّانَ بإخبارِه بذلكَ، و لأنكرَه عليه، و رَدَّه عنه.

و منه قَولُ قَيسِ بنِ سَعدِ بنِ عُبادةَ رَحِمَهُ اللّهُ و هو متوجِّهٌ إلىٰ صِفّينَ قصيدتَه اللّاميّةَ الّتي أوّلُها:

قُلتُ لمّا بَغَى العدوُّ علينا: حَسبُنا ربُّنا و نِعمَ الوكيلُ
حَسبُنا ربُّنا الّذي فَتَحَ البَصرةَ بالأمسِ و الحديثُ طويلُ[2]

إلىٰ قَولِه:

و عليٌّ إمامُنا و إمامٌ لِسِوانا أتىٰ بِهِ التّنزيلُ
يَومَ قالَ النّبيُّ: «مَن كُنتُ مَولاهُ فهذا مَولاهُ» خَطْبٌ جَليلُ
إنّما قالَهُ النّبيُّ علَى الأُمّةِ حَتماً ما فيهِ قالٌ و قيلُ[3]

و هذه الأشعارُ مع تضمُّنِها الاعترافَ بإمامةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام فهي[4] دلائلُ[5] علىٰ ثبوتِ سَلَفِ الشيعةِ و إبطالِ عنادِ المعتزلةِ في إنكارِهم ذلكَ.

---

١. خصائص الأئمّة، ص ٤٢؛ الإرشاد، ج ١، ص ١٧٧؛ المناقب للخوارزمي، ص ١٣٦.
٢. في «ب»: «يطول».
٣. خصائص الأئمّة، ص ٤٣؛ كنز الفوائد، ج ٢، ص ٩٨؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٢٨.
٤. في «ألف»: «فهذه».
٥. في «ألف، ب»: «دليل».

الفصلُ السابعُ و الثمانونَ

[في شَجاعةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام]

قالَ الشَّيخُ ـ أيّدَهُ اللّٰهُ ـ: و ممّا يَشهَدُ بِشَجاعةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام و عظيمِ[١] بلائِه في الجهادِ و نِكايتِه في الأعداءِ مِنَ النظمِ الذي يَشهَدُ بصحّةِ النثرِ في النقلِ قَولُ أُسَيْدِ[٢] بنِ أبي إياسِ[٣] بنِ زُنَيمِ بنِ مُحميّةَ[٤] بنِ عبدِ بن عَديٍّ[٥] يحرِّضُ مشركي قريشٍ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام:

في كُلِّ مَجمَعِ غايةٍ أخزاكمُ ... جَذَعٌ أبَرُّ علَى المَذاكي القُرَّحِ

للّٰهِ دَرُّكُمُ أ لمَّا تُنكِروا؟ ... قَد يُنكِرُ الحُرُّ الكريمُ و يَستَحي

هذا ابنُ فاطمةَ الّذي أفناكمُ ... ذَبْحاً و يُمسي سالماً[٦] لَم يُذبَحِ[٧]

---

١. في «ألف» و المطبوع: «و عظم».

٢. في المطبوع: + «[أنس]».

٣. في المطبوع: + «[أناس]».

٤. في «ألف، ب» و المطبوع: «محمّد».

٥. في «ب» و المطبوع: «العزّى» بدل «بن عديّ». و الرجل ضبطه المصنّف رحمه الله في رسائله، ج ٤، ص ١٢٠ تحت عنوان: «أُسيد بن أبي إياس بن زنيم بن صحبة بن عبيد بن عديّ الدئل»، و في موضع آخر: «الدؤلي». و في تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٨ تحت عنوان: «أُسيد بن أبي إياس بن زنيم بن مجينة بن عبد بن عديّ بن الدئل». الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه. و راجع أيضاً: الإرشاد، ج ١، ص ٧٧؛ أُسد الغابة، ج ١، ص ١٠٨؛ كنز العمّال، ج ١٣، ص ٣٨١، ح ٣٦٨٢٣.

٦. في «ب»: «بيننا».

٧. في «ألف، س»: «لم يجرح».

أعطُوه خَرجاً[١] و اتَّقُوا بضَريبةٍ فِعلَ الذَّليلِ و بَيعةً لَم تَربَح
أين[٢] الكُهولُ و أين[٣] كُلُّ دِعامةٍ في المُعضِلاتِ و أين[٤] زَينُ الأبطَح؟
أفناهُمُ قَعْصاً و ضَرباً[٥] يَفتَري بالسّيفِ يَعملُ حَدُّهُ لَم يَصفَحِ[٦]

و ممّا يَشهَدُ لذلكَ قَولُ أُختِ عَمرِو بنِ وَدٍّ[٧] ـ و قد رأته قتيلاً ـ فقالت: مَن قتله؟ فقيلَ لها: عليُّ بنُ أبي طالبٍ. فقالت: كُفْوٌ كريمٌ. ثُمّ أنشأت تَقولُ:

لَو كانَ قاتِلُ عَمرٍو غَيرَ قاتِلِهِ لَكُنتُ أَبكي عليه آخِرَ[٨] الأبَدِ
لكِنَّ قاتِلَ عَمرٍو[٩] لا يُعابُ بِهِ مَن كانَ يُدعىٰ قديماً بَيضةَ البَلَدِ[١٠]

أ فلا تَرىٰ إلىٰ قريشٍ كيفَ تُحرِّضُ[١١] عليه بذِكرِ مَن قتله و كثرتِهم و فناءِ[١٢] رؤسائِهم بسيفِه عليه السلام و قتلِه لشُجعانِهم و أبطالِهم، ثُمَّ لا يَجسُرُ أحدٌ مِن القومِ أن يُنكِرَ ذلكَ، و لا يَنفعُ في جَماعتهم التحريضُ؛ لعَجزِهم عنهُ عليه السلام،
أ وَ لا تَرىٰ أنّه عليه السلام قد بلغ مِن فضلِه في الشَّجاعةِ أنّها قد صارَت تَفخَرُ ٢٩٣
بقتلِه مَن قُتلَ منها، و تَنفي العارَ عنه بإضافتِه إليه؟! و هذا لا يكونُ إلّا و قد سَلَّمَ

---

١. في «د، س»: «جرحاً».
٢. في المطبوع: «ابن».
٣. في المطبوع: «ابن».
٤. في المطبوع: «ابن».
٥. في «ألف»: «ضرباً و قعصاً» بدل «قعصاً و ضرباً». و «القَعْص»: الموت السريع. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٨٨ (قعص).
٦. الإرشاد، ج ١، ص ٧٨؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ١٢١، الإصابة، ج ١، ص ٢٣١.
٧. في المطبوع: + «العامري».
٨. في «ب»: «مدّة». و في «ألف»: + «مدّة».
٩. في المطبوع: «قاتله مَن» بدل «قاتل عمرو».
١٠. الإرشاد، ج ١، ص ١٠٨؛ الأمالي للسيّد المرتضى، ج ٢، ص ٨؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ١٩٩. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٢٠.
١١. في «ألف، د»: «يحرّض».
١٢. في «ألف»: «و قتل».

الجميعُ له[١]، و اصطَلَحوا علىٰ إظهارِ العجزِ عنه.

و قد رَوىٰ أَهلُ السِّيَرِ: أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام لمّا قتَل عَمرَو بنَ عَبدِ وَدٍّ نُعِيَ إلىٰ أُختِه، فقالت: لَم يَعْدُ يَومَه علىٰ يَدَي[٢] كُفْوٍ كريم، لا رقأت دمعتي إن هَرَقتُها عليه، قتَل الأبطالَ، و بارَزَ الأقرانَ، و كانَت مَنيّتُه علىٰ يَدَي[٣] كُفْوٍ كريمٍ، ما سَمِعتُ بأفخَرَ مِن هذا يا بَني عامِرٍ.

ثُمّ أنشَأَت تَقولُ:

أسَدانِ في ضِيقِ المَكَرِّ تَصاوَلا ... و كِلاهما كُفْوٌ كريمٌ باسِلُ

فتَخالَسا مُهَجَ النُّفوسِ كِلاهما ... وَسَطَ المَدارِ مُخاتِلٌ و مُقاتِلُ

و كِلاهما حَضَرَ القِراع حَفيظةً ... لَم يُثنِهِ عَن ذاكَ شُغلٌ شاغِلُ

فاذهَبْ عَلَيَّ فما ظَفِرْتَ بمِثلِهِ[٤] ... قَولٌ سَديدٌ ليس فيه تَحامُلُ

فالثأرُ عندي يا عليُّ وَ لَيتَني[٥] ... أدرَكتُهُ و الْعَقلُ مِنّيَ كامِلُ

ذَلَّت قريشٌ بَعدَ مَقتَلِ فارِسٍ ... فالذُّلُّ مُهلِكُها و خِزيٌ شامِلُ

ثُمّ قالت: وَ اللّٰهِ، لَا ثأرَت قريشٌ بأخي ما حَنَّتِ النِّيبُ.[٦]

و قد كان حَسّانُ بنُ ثابِتٍ افتَخَرَ للإسلامِ بقتلِ عَمرِو بنِ عَبدِ وَدٍّ، فقال في ذلكَ أقوالاً كثيرةً؛ منها:

---

١. في «د، س»: - «له».

٢. في «ب» و المطبوع: «يد».

٣. في «ب» و المطبوع: «يد».

٤. في «ألف»: «بمثلها».

٥. في «ب» و المطبوع: «فليتني».

٦. الإرشاد، ج ١، ص ١٠٨؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ١٩٩؛ الفصول المهمة لابن صبّاغ، ص ٦٢.

أمسَى الفَتىٰ عَمرُو بنُ عَبدٍ يَبتَغي بجَنُوبِ يَثرِبَ غارةً لَم تُنظَرِ[١]
فلقد وجَدتَ سُيوفَنا مشهورةً و لقد وجدتَ[٢] جِيادَنا لَم تَقصُرِ
و لقد لَقِيتَ غَداةَ بَدرٍ عُصبةً ضَرَبوكَ ضَرباً غَيرَ ضَربِ المُحْسَرِ[٣]
أصبَحتَ لا تُدعىٰ لِيَومٍ عَظيمةٍ[٤] يا عَمرُو أو لِجَسيمِ أمرٍ مُنكَرِ

فلمّا بلغ شِعرُه بَني عامِرٍ قالَ فتًى منهم يَرُدُّ[٥] قَولَه في ذلكَ[٦]: ٢٩٤

كَذَبتم و بَيتِ اللّٰهِ لَم تَقتُلونَنا و لكِنْ بسَيفِ الهاشميِّينَ فافخَروا
بسيفِ ابنِ عبدِ اللّٰهِ أحمدَ في الوَغىٰ بكَفٍّ عليٍّ نِلتُمُ ذاكَ فاقصُروا
فلَم تَقتُلوا عَمرَو[٧] بنَ عبدٍ[٨] و لا ابنَهُ و لكِنَّهُ الكُفْوُ الهِزَبرُ الغَضَنفَرُ
عليٌّ الّذي في الفَخرِ طالَ بِناؤهُ فلا تُكثِروا الدَّعوىٰ عَلَينا فَتَحقِروا[٩]
ببَدرٍ خرجتم للبِرازِ فرَدَّكمْ شُيوخُ قريشٍ جَهرةً و تأخَّروا[١٠]
فلمَّا أتاهم حمزةٌ و عُبَيدةٌ و جاءَ عليٌّ بالمهنَّدِ يَخطِرُ
فقالوا: نَعَمْ، أكفاءُ صِدقٍ، و أقْبَلوا إليهم سِراعاً إذ بَغَوْا و تجبَّروا
فجالَ عليٌّ جَولةً هاشميّةً فدَمَّرَهم لمّا عَتَوْا و تكبَّروا

---

١. في «ألف، د»: «لم ينظر».
٢. في المطبوع: «رأيتَ».
٣. في المطبوع: «الحُسَّر».
٤. في «د، س»: «كريهة».
٥. في «ألف»: + «عليه».
٦. في «د، س»: - «يردّ قوله في ذلك».
٧. في المطبوع: «عمر».
٨. في «ب» و المطبوع: «ودّ».
٩. في «ألف» و المطبوع: «فتفخروا».
١٠. في «ألف»: «فتأخَروا».

فـــليس لكـــمْ فـخرٌ عـلينا بـغَيرِنا و ليس لكُـــمْ فـخرٌ يُـعَدُّ و يُـذكَرُ[١]

و قد جاءَ الأثرُ مِن طُرُقٍ[٢] شَتّىٰ بأسانيدَ مُختلِفةٍ عن زَيدِ بنِ وَهْبٍ، قالَ: سَمِعتُ عليّاً عليه السلام[٣] ـ و قد ذَكر حديثَ بَدرٍ ـ فقال: «قَتَلْنا[٤] مِن المُشرِكينَ سَبعينَ، و أسَرنا سَبعينَ، و كان الّذي أسَرَ العبّاسَ رجلٌ قصيرٌ مِن الأنصارِ، فأدركتُه، فألقَى العبّاسُ عَلَيَّ عِمامتهَ لِئلّا يأخذَها الأنصاريُّ، و أحَبَّ أن يكونَ[٥] أنا الّذي أسَرتُه، و جيءَ به إلىٰ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله؛ فقال الأنصاريُّ: يا رسولَ اللّٰهِ، قد جِئتُكَ بعَمِّك العبّاسِ أسيراً.

فقال العبّاسُ: كَذَبتَ، ما أسَرَني إلّا ابنُ أخي عليُّ بنُ أبي طالبٍ.

فقال له الأنصاريُّ: يا هذا، أنا أسَرتُكَ.

فقال: و اللّٰهِ، يا رسولَ اللّٰهِ، ما أسَرَني إلّا ابنُ أخي[٦]، و لكأنّي بجَلْحَتِه في النَّقْعِ تَبَيَّنُ لي.

فقال رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله: صَدَقَ عمّي، ذاكَ مَلَكٌ كريمٌ.

فقال العبّاسُ: يا رسولَ اللّٰهِ،[٧] لقد عَرَفتُه بجَلْحَتِه و حُسنِ وجهِه.

٢٩٥ فقال له: إنّ المَلائكةَ الّذينَ أيَّدَني اللّٰهُ بهم علىٰ صورةِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ،

---

١. الإرشاد، ج ١، ص ١٠٦؛ سيرة ابن هشام، ج ٣، ص ٢٦٩؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٩٠.

٢. في «ألف»: «بطرق» بدل «من طرق».

٣. في «ب» و المطبوع: + «يقول».

٤. في «ألف، ب»: «و قتلنا». و في «س»: «فقتلنا».

٥. في «ب» و المطبوع: «أن أكون».

٦. في «س» و المطبوع: + «عليّ بن أبي طالب».

٧. في المطبوع: - «يا رسول اللّٰه».

ليَكونَ ذلكَ أهيَبَ لهم في صُدورِ الأعداءِ.

قالَ: فَهذه عِمامَتي علىٰ رأسِ عليٍّ، فمُرْه، فليَرُدَّها عَلَيَّ.

فقال:[1] وَيحَكَ، إن يَعلَمِ اللّٰهُ فيكَ خَيراً يُعَوِّضْكَ أحسَنَ العِوَضِ».[2]

أ فَلا ترونَ أنّ هذا الحديثَ يؤيّدُ ما تقدَّمَ و يؤكّدُ القولَ بأنَّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ أشجَعَ البريّةِ، و أنّهُ بلغ من بأسِه و خوفِ الأعداءِ منه عليه السلام أن جعَل اللّٰهُ الملائكةَ علىٰ صورتِه؛ لِيكونَ ذلكَ أرعَبَ لقلوبِهم. و أنّ هذا المعنىٰ لَم يحصُلْ لبشرٍ[3] قَبلَه و لا بَعدَه.

و يؤيّدُ ما رَوَيناه: ما جاءَ مِن الأثرِ عِن أبي جعفرٍ محمّدِ بنِ عليٍّ عليه السلام في حَديثِ بَدرٍ، قال[4]: «لقد كانَ يُسألُ الجَريحُ مِن المشرِكينَ، فيُقالُ له[5]: مَن جرَحكَ؟ فيقولُ: عليُّ بنُ أبي طالبٍ: فإذا قالها ماتَ».[6]

و في بَلاءِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام يَومَ بدرٍ يقولُ أبو هاشمٍ السيّدُ إسماعيلُ[7] بنُ محمّدٍ الحِمْيَريُّ رحمه اللّٰه:

مَـــن كـــعليّ الذي تُـــبارِزُهُ[8]الـ ـأقرانُ[9] إذ بالسيوفِ[10] يَصطَلِمُ[11]

---

١. في «د، س»: + «له».

٢. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ١٢٠.

٣. في المطبوع: + «من».

٤. في «ب»: «فقال».

٥. في «د، س»: - «له».

٦. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٢٤١.

٧. في «ألف، ب، س»: - «إسماعيل».

٨. في «د»: «يبارزه». و في «س»: «يبارز».

٩. في «د، س»: «بالأقران».

١٠. في «ب»: «بالسيف».

١١. في المطبوع: «تصطلم». و «الصَّلم»: القطع. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ١٢٩ (صلم).

إذِ الوَغـــىٰ نـــارُها[1] مُسَـــعَّرةٌ تُـــحرِقُ فُـرسانَها إذا اقـتَحَموا
فـي يـومِ بَـدرٍ و فـي مَشـاهدِهِ الـ ـعُظمىٰ و نـارُ الحـروبِ تَـضطَرِمُ
بـــارَزَ أبـــطالَها و ســـادَتَها قَعْصاً لهـم بـالحُسامِ[2] قـد عَـلِموا
دَعَـــوهُ كَـــي يُـدرِكونَ غِـرَّتَهُ فـما تَـملَّوا ذلكـم[3] و لا سَـلِموا[4]
جَـدَّ[5] بسـيفِ النـبيِّ هـاماتِ أقـ ـــوامٍ هُـمُ سـادةٌ و هُـمْ قَـدَمُ
سـيِّدُنا المـاجدُ الجـليلُ أبـو الـ ـسِّـبطَينِ رأسُ الأنـامِ و العَـلَمُ
إنّ عـــــليّاً و إنّ فـــــاطمةً و إنّ سِـــبطَيهِما و إن ظُـــلِموا
لَـــصَفوةُ اللّـــهِ بَـعدَ صَـفوتِهِ لا عَـــرَبٌ مِـثلُهُمْ و لا عَـجَمُ[6]

---

١. في «د، س»: «كالجحيم».
٢. في «د، س»: «من خوفهم كالحسام» بدل «قعصاً لهم بالحسام».
٣. في المطبوع: «منه».
٤. في «د، س»: «سئموا».
٥. في «د»: «جزّ». و في «ب»: «جذّ». و جَدَّ ـ هنا ـ: قَطَعَ.
٦. لم نعثر للأبيات على مصدر.

الفصلُ الثامنُ و الثمانونَ

[في معنىٰ نسبةِ الإماميّةِ لفرقة من أتباع أمير المؤمنين عليه السلام]

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ: الإماميّةُ هُم القائلونَ بوجوبِ الإمامةِ و العصمةِ و وجوبِ النصِّ، و إنّما حصَل لها[1] هذا الاسمُ في الأصلِ لجَمعِها في المقالةِ هذه الأُصولَ، فكلُّ مَن جمعها فهو إماميٌّ، و إن ضمَّ إلَيها حقّاً في المذهبِ كانَ أم باطلاً. ثُمّ إنّ مَن شَمِلَه هذا الاسمُ و استحقَّه لمَعناه قدِ افترقَت كلمتُهم في أعيانِ الأئمّةِ عليهم السلام، و في فروعٍ تَرجعُ إلىٰ هذهِ الأُصولِ، و غيرِ ذلكَ.

فأوّلُ مَن شَذَّ عن الحقِّ مِن فِرقِ الإماميّةِ: الكَيسانيّةُ، و هُم أصحابُ المُختارِ. و إنّما سُمّيَت بهذَا الاسمِ؛ لأنّ المختارَ كانَ اسمُه أوّلاً كَيسانَ.

و قيلَ: إنّه[2] سُمِّيَ بهذا الاسمِ؛ لأنّ أباه حمَله و هو صغيرٌ، فوضَعه بين يدي أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، قالوا: فمسح يدَه علىٰ رأسِه و قال[3]: «كَيسٌ كَيسٌ».[4] فلَزِمَه هذا الاسمُ.

و زعَمت فرقةٌ منهم أنّ محمّدَ بنَ عليٍّ عليه السلام استعمَلَ المختارَ علَى

---

١. في «ألف»: «لهم».

٢. في المطبوع: «إنّما».

٣. في «ب»: «فقال».

٤. راجع: رجال الكشّي، ص ١٢٧، الرقم ٢٠١.

العراقَينِ بَعدَ قتلِ الحُسينِ عليه السلام، و أمَرَه بالطلبِ بثاراتِهِ[١]، و سمّاهُ كَيسانَ؛ لِما عرَف مِن قيامِه و مذهبِه.

و هذه الحكاياتُ في معنَى اسمِه[٢] عنِ الكيسانيّةِ خاصّة؛ فأمّا نحنُ فلا نَعرِفُ لِمَ[٣] سُمِّيَ بهذا[٤]؛ و لا نتحقَّقُ معناه.

و قالت هذه الطائفةُ بإمامةِ أبي القاسمِ محمّدِ بنِ أميرِ المؤمنينَ[٥] عليه السلام ابنِ خَوْلةَ الحنفيّةِ، و زَعَموا أنّه هو المهديُّ الذي يَملأُ الأرضَ قِسطاً و عَدلاً كما مُلئَت ظُلماً و جَوراً، و أنّه حيٌّ لَم يَمُتْ و لا يَموتُ حتّىٰ يَظهَرَ بِالحقِّ[٦].

و تَعلّقَت في إمامتِه بقَولِ أمير المؤمنينَ[٧] عليه السلام يَومَ البَصرةِ: «أنتَ ابني حَقّاً».[٨]

و أنّه كانَ صاحبَ رايَتِه، كما كانَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام صاحبَ رايةِ رسولِ
اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله. و كانَ ذلكَ عندهم دليلاً[٩] علىٰ أنّه أَولَى الناسِ بمَقامِه. ٢٩٧

و اعتَلّوا في أنّه المهديُّ بقَولِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله: «لَن تَنقَضيَ الأيّامُ و اللَّيالي حتّىٰ يَبعَثَ اللّٰهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ رَجُلاً مِن أهلِ بَيتي: اسمُه اسمي،[١٠] و كنيتُه

---

١. في «ألف» و المطبوع: «بثأره».
٢. في «د، س»: «تسميته».
٣. في المطبوع: «إلّا أنّه» بدل «لِمَ».
٤. في «ب» و المطبوع: + «الاسم».
٥. في «د، س»: «عليّ» بدل «أمير المؤمنين».
٦. في «د، س» و المطبوع: «الحقّ» بدون الباء الجارّة.
٧. في «د، س»: + «له».
٨. الغيبة للطوسي، ص ١٨.
٩. في المطبوع: «الدليل».
١٠. في «ألف»: «كاسمي».

كنيتي،[١] و اسمُ أبيه اسمُ أبي؛ يَملأُ الأرضَ قِسطاً وَ عَدلاً كما مُلئَت ظُلماً و جَوراً».[٢]

قالوا: و كانَ مِن أسماءِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام: «عبدُ اللّٰهِ»؛ بِقَولِه[٣]: «أنا عبدُ اللّٰهِ، و أخو رسولِ اللّٰهِ[٤]، و أنا الصِّدّيقُ الأكبرُ، لا يَقولُها بَعدي إلّا كَذّابٌ مُفتَرٍ».[٥]

و تَعلَّقوا في حياتِه بأنّه إذا ثَبَتَتْ[٦] إمامتُه و أنّه القائمُ، فقد بطَلَ أن يَكونَ الإمامُ غيرَه، و ليس يَجوزُ أن يموتَ قبلَ ظهورِه، فتَخلُوَ الأرضَ مِن حُجّةٍ، فلا بُدَّ علىٰ صحّةِ هذه الأُصولِ مِن حياتِه[٧].

و هذه الفرقةُ بأجمَعِها تَذهَبُ إلىٰ أنَّ محمّداً رحمه اللّٰه كانَ الإمامَ بعدَ الحسنِ و الحسينِ عليهما السلام.

و قد حُكيَ عن بعضِ الكيسانيّةِ أنّه كانَ يقولُ: إنّ محمّداً كانَ الإمامَ بعدَ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، و يُبطلُ إمامةَ الحسنِ و الحسينِ عليهما السلام، و يقولُ: إنّ الحسنَ عليهما السلام إنّما دَعا في باطنِ الدعوةِ إلىٰ محمّدٍ بأمرِه، و إنّ الحسينَ عليه السلام ظهَرَ بالسيفِ[٨] بإذنِه، و إنّهما كانا داعيَينِ إليه و أميرَينِ مِن قِبَلِه.

و حُكيَ عن بعضِهم أنّ محمّداً ماتَ و حَصَلَتِ الإمامةُ[٩] مِن بَعْدِه في وَلدِه، و أنّها[١٠]

---

١. في «ألف»: «ككنيتي».

٢. راجع: مسند أحمد، ج ١، ص ٦٢٢، ح ٣٥٦١؛ وفيات الأعيان، ج ٤، ص ١٧٠.

٣. في «د»: «لقوله».

٤. في «ألف، ب»: «رسوله» بدل «رسول اللّٰه».

٥. تأريخ الطبري، ج ٢، ص ٢٢٣ و ٢٢٤.

٦. في المطبوع: «ثبت».

٧. في «ألف»: - «فلابدّ على صحّة هذه الأُصول من حياته».

٨. في «ألف»: «السيف».

٩. في «د، س» و المطبوع: - «من».

١٠. في «ب»: «ثمّ» بدل «و أنّها».

انتقَلَت مِن ولدِه إلىٰ وَلدِ العبّاس بنِ عبدِ المُطَّلِب.

و قد حُكيَ أيضاً أنّ منهم مَن يَقولُ: إنّ عبدَ اللّٰهِ بنَ محمّدٍ[١] حيٌّ لَم يَمُتْ، و أنّهُ القائمُ. و هذه حكايةٌ شاذّةٌ.

و قيلَ: إنّ منهم مَن يَقولُ: إنّ محمّداً قد ماتَ، و أنّه يَقومُ بَعدَ الموتِ، و هو المهديُّ. و يُنكِرُ حياتَه. و هذا أيضاً قولٌ شاذٌّ.

و جميعُ ما حَكيناهُ بعدَ الأوّلِ منَ الأقوالِ فهو حادثٌ ألجَأَ القومَ إليه الاضطرارُ عندَ الحيرةِ، و فراقِهم الحقَّ. و الأصلُ المشهورُ ما حَكيناه مِن قولِ الجماعةِ المعروفةِ بإمامةِ أبي القاسمِ[٢] بَعدَ أخوَيهِ عليهما السلام، و القطعِ علىٰ حياتِه، و أنّهُ
٢٩٨ القائمُ، مع أنّه لا بقيّةَ للكيسانيّةِ جُملةً، و قد انقَرَضوا حتّىٰ لا يُعرفُ منهم في هذا الزمانِ أحدٌ، إلّا ما يُحكىٰ و لا يُعرفُ صحّتُه.

و كانَ منَ الكَيسانيّةِ أبو هاشمٍ إسماعيلُ بنُ محمّدٍ الشاعرُ الحِمْيَريُّ رحمه اللّٰه[٣]، و له في مذهبِهم أشعارٌ كثيرةٌ، ثُمّ رجَع عن القَولِ بالكَيسانيّةِ، و بَرِئَ منه، و دانَ بالحقِّ؛ لأنَّ أبا عبدِ اللّٰهِ جعفرَ بنَ محمّدٍ عليه السلام دَعاه إلىٰ إمامتِه، و أبانَ له عن فرضِ طاعتِه، فاستجابَ له، و قالَ[٤] بنظامِ الإمامةِ[٥]، و فارَقَ ما كانَ عليه مِن الضلالةِ، و له في ذلكَ أيضاً شعرٌ معروفٌ. فمِن[٦] بعضِ قولِه في إمامةِ محمّدٍ[٧]

---

١. في «ألف، د»: «محمّد بن عبد اللّٰه» بدل «عبد اللّٰه بن محمّد».

٢. في «د، س»: + «محمّد».

٣. في المطبوع: «الحميريّ الشاعر» بدل «الشاعر الحميريّ».

٤. في المطبوع: «فقال».

٥. في «د، س»: – «و أبان له عن فرض طاعته، فاستجاب له، و قال بنظام الإمامة».

٦. في «د»: «فأمّا في» بدل «فمن». و في «س»: «فأمّا» بدله. و في المطبوع: «و من» بدله.

٧. في «د، س»: + «بن الحنفيّة».

رحمه اللّٰه و مذاهبِ الكَيسانيّةِ قولُه:

ألا حَيِّ المُقيمَ بشِعْبِ رَضْوىٰ و أهْدِ لهُ بمنزلِهِ السَّلاما
[و قُل: يَابْنَ الوصيِّ، فَدَتكَ نَفْسي أطَلتَ بذلكَ الجَبَلِ المُقاما][1]
أضَرَّ بمَعشَرٍ والَوكَ مِنّا و سَمَّوكَ الخَليفةَ و الإماما
و عادَوا فيكَ أهلَ الأرضِ طُرّاً مُقامُكَ عندَهم سَبعينَ عاما
لقد أضحىٰ بمَورِقِ شِعبِ رَضوىٰ تُراجعُهُ الملائكةُ الكَلاما
و ما ذاقَ ابنُ خَولةَ طَعمَ مَوتٍ و لا وارَت له أرضٌ عِظاما
و إنّ له بِها لَمُقيلَ صدقٍ و أنديةً تُحدِّثُهُ كِراما[2]

و لهُ أيضاً: و قد رَوىٰ عبدُ اللّٰهِ بنُ عطاءٍ عن أبي جعفرٍ محمّدِ بنِ عليٍّ[3] الباقِرِ[4] عليه السلام أنّه قالَ: «أنا دَفَنتُ[5] عمّي محمّدَ بنَ الحَنَفيّةِ، وَ نَفَضتُ يَدَيَّ مِن تُرابِ قَبرِهِ»، فقالَ:

نُبِّئتُ أنّ ابنَ عطاءٍ رَوىٰ و رُبَّما صَرَّحَ بالمُنكَرِ
لَمّا رَوىٰ أنَّ أبا جعفرٍ قالَ ـ و لَم يَصدُقْ و لَم يَبرُرِ ـ : ٢٩٩
دَفَنتُ عمّي ثُمّ غادَرتُهُ صَفيحَ لِبْنٍ و تُرابٍ ثَري
ما قالهُ قطُّ و لَو قالَهُ قُلنا: اتَّقِ اللّٰهَ، أبا جعفرٍ[6]

و له عندَ رجوعِه إلَى الحقِّ و فِراقِه الكَيسانيّةَ[7]:

---

١. لم يرد هذا البيت في النسخ، و أثبتناه من المطبوع و المصادر.
٢. كمال الدين، ج ١، ص ٣٣؛ الصراط المستقيم، ج ٢، ص ٢٦٨.
٣. في «ألف، ب»: - «محمّد بن عليّ».
٤. في «د، س»: - «الباقر».
٥. في «س»: «كفّنت».
٦. بحار الأنوار، ج ٣٧، ص ٣.
٧. في «ألف، ب»: - «و فراقه الكيسانيّة».

تَـجَعفَرتُ بـاسمِ اللّٰـهِ و اللّٰـهُ أكبرُ و أيـقنتُ أنَّ اللّٰـهَ يَـعفو و يَـغفِرُ
و دِنتُ بـدِينٍ غـيرَ مـا كنتُ دائناً بـهِ و نَـهاني سـيّدُ النـاسِ جَـعفرُ
فـقلتُ لهُ: هَـبْني[1] تَـهوَّدتُ بُـرهةً و إلّا فـدِيني دِيـنُ مَـن يَـتنصَّرُ
فـلستُ بـغالٍ مـا حَـبِيتُ و راجع إلىٰ مـا عـليهِ كـنتُ أُخـفي و أُضـمِرُ
و لا قـائلاً[2] قـولاً لكَـيسانَ بَـعدَها و إن عـابَ جُـهّالٌ مَـقالي و أكـثَروا
و لكـنّهُ مـمّن[3] مَـضىٰ لسـبيلِهِ علىٰ أحسنِ الحالاتِ يُقضى و يؤثَرُ[4]

و كانَ كُثَيِّرُ عَزّةَ كَيسانيّاً، و ماتَ علىٰ ذلكَ، و له في مذهبِ الكَيسانيّةِ قولُه:

ألا إنّ الأئـمّةَ مِـن قـريشٍ وُلاةُ الحـقِّ أربـعةٌ سَـواءُ
عـليٌّ و الثـلاثةُ مِـن بَـنيهِ هـمُ الأسـباطُ ليس بـهمْ خَـفاءُ
فسـبطٌ سـبطُ إيـمانٍ و بِـرٍّ و سـبطٌ غـيَّبَتهُ كـربلاءُ
و سـبطٌ لا يَـذوقُ الموتَ حتّىٰ يَـقودَ الخـيلَ يَـقْدُمُها اللِّـواءُ
يَـغيبُ فـلا يُـرىٰ فـيهمْ زماناً بـرَضوىٰ عـندهُ عسـلٌ و مـاءُ[5]

---

١. في «د، س»: - «له». و في المطبوع: «هب أنّي قد» بدل «له هبني».
٢. في «د» و المطبوع: «قائلٍ».
٣. في المطبوع: «من قد» بدل «ممّن».
٤. كمال الدين، ج ١، ص ٣٤ (مع اختلاف في بعض الألفاظ و الأبيات).
٥. أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٤٢٤.

الفصل التاسعُ و الثمانونَ

[في الاعتراضِ علىٰ مذهبِ الكَيسانيّةِ و ردِّ أدِلَّتِها]

٣٠٠

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عزَّهُ ـ: و أنا[1] أعترضُ على هذه الطائفةِ مع اختلافِها في مذاهبِها بما أدُلُّ به علىٰ فَسادِ أقوالِها بمختصَرٍ مِن القولِ، و إشارةٍ إلىٰ مَعاني الحِجاجِ، دونَ استيعابِ ذلكَ، و بلوغِ الغايةِ فيه؛ إذ ليسَ غَرَضي القصدَ لنقضِ المَذاهبِ الشاذّةِ عن نظامِ الإماميّةِ في هذا الكتابِ، و إنّما كانَ غَرَضي حكايتَها، فأحبَبتُ أن لا أُخْلِيَها مِن رسمٍ لُمَعٍ مِن الحُجَجِ علىٰ ما ذكرتُ، و باللّٰهِ التوفيقُ.

فممّا يَدُلُّ علىٰ بُطلانِ قولِ الكَيسانيّةِ في إمامةِ محمّدٍ رحمه اللّٰه: أنّه لَو كانَ علىٰ ما زَعَموا إماماً معصوماً تجبُ[2] علَى الأُمّةِ طاعتُه لَوجب النصُّ عليه، أو ظهورُ العَلَمِ الدالِّ علىٰ صدقِه؛ إذ العصمةُ لا تُعلَمُ بالحسِّ، و لا تُدرَكُ مِن ظاهرِ الخِلقةِ، و إنّما تُعلَمُ بخبرِ علّامِ الغُيوبِ المطَّلِعِ علَى الضمائرِ[3]، أو بدليلِه سبحانَه علىٰ ذلكَ. و في عدمِ النصِّ علىٰ محمّدٍ مِن الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله أو مِن أبيه أو مِن أخوَيهِ عليهم السلام أيضاً دليلٌ علىٰ بطلانِ مقالِ من ذهب إلىٰ إمامتِه.

---

١. في «ألف»: «و إنّما».

٢. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «يجب».

٣. في «د، س»: «السرائر».

و كذلكَ عدمُ الخبرِ المتواترِ بمعجزٍ ظهَر عليه عندَ دعوتِه إلىٰ إمامتِه ـ أنْ[١] لو كانَ[٢] ادَّعاها ـ برهاناً[٣] علىٰ ما ذَكرناه.

مع أنَّ محمّداً ـ رحمه اللّٰه ـ لَم يَدَّعِ قَطُّ الإمامةَ لنفْسِه، و لا دَعا أحداً[٤] إلَى اعتقادِ ذلكَ فيه، و قد كانَ سُئلَ عن ظهورِ المُختارِ و ادِّعائِه عليه أنّه أمَرَه بالخروجِ و الطلبِ بثأرِ[٥] الحسينِ عليه السلام، و أنّه أمَرَه أن يَدعُوَ الناسَ إلىٰ إمامتِه عن ذلكَ و صحّتِه، فأنكرَه، و قالَ لهم: و اللّٰهِ، ما أمَرتُه بذلكَ؛ لكنّي[٦] لا أُبالي أن يأخُذَ بثأرِنا كلُّ أحدٍ، و ما يَسوؤُني أن يكونَ المُختارُ هو الذي يَطلبُ بدِمائِنا.

٣٠١ فاعتمَد السائلونَ له علىٰ ذلكَ، و كانوا كثرةً قد رَحَلوا إليه لهذا المعنىٰ بعَينِه ـ علىٰ ما ذكَره أهلُ السِّيَرِ[٧] ـ فرَجَعوا[٨]، فنصَر أكثرُهم المختارَ علَى الطلبِ بدمِ أبي عبدِ اللّٰهِ الحسينِ عليه السلام، و لَم يَنصُروه علَى القولِ بإمامةِ أبي القاسمِ.

و مَن قرأ الكُتبَ و عرَف الآثارَ و تَصفَّحَ الأخبارَ و ما جَرىٰ عليه أمرُ المختارِ لَم يَخفَ عليه هذا الفصلُ الذي ذكرناه، فكيفَ يَصِحُّ القولُ بإمامةِ محمّدٍ مع ما وصفناه؟! فأمّا ما تَعلَّقوا به فيما ادَّعَوه مِن إمامتِه مِن قَولِ أمير المؤمِنينَ عليه السلام لَهُ يَومَ البَصرةِ و قد أقدمَ بالرّايةِ: «أنْتَ ابني حَقّاً».[٩]

---

١. في المطبوع: «إذ».
٢. في المطبوع: + «لكان».
٣. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «برهان».
٤. في «د، س»: + «قطّ».
٥. في «س»: «بثارات».
٦. في «ب، س»: «لكنّني».
٧. في «د، س»: «ذُكر» بدل «ذكره أهل السيَر».
٨. في «ألف»: «و رجعوا».
٩. الغيبة للطوسي، ص ١٨.

فإنّه جهلٌ منهم بمَعاني الكلامِ و عَجرَفةٌ[١] في النظرِ و الحِجاجِ؛ و ذلكَ أنّ النصَّ لا يُعقَلُ مِن ظاهرِ هذا الكلامِ، و لا مِن فَحواه علىٰ معقولِ أهلِ اللسانِ، و لا مِن تأويلِه علىٰ شيءٍ مِن اللغاتِ. و لا فَصلَ بَينَ مَن ادَّعىٰ أنّ الإمامةَ تُعقَلُ مِن هذا اللفظِ و أنّ النصَّ بها يُستفادُ منه و بَينَ مَن زَعَمَ أنّ النبوّةَ تُعقَلُ منه و تُستفادُ مِن مَعناه؛ إذ تَعرّيهِ مِن الأمرَينِ جميعاً علىٰ حدٍّ واحدٍ.

فإن قالَ منهم قائلٌ:[٢] إنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام لمّا كانَ إماماً و قالَ لابنِه محمّدٍ: «أنتَ ابني حقّاً»، دَلَّ بذلكَ[٣] علىٰ أنّه إنّما شبَّهه به في الإمامةِ لا غيرَ، فكانَ هذا القولُ منه تنبيهاً علَى استخلافِه له، علىٰ حَسَبِ ما رَتَّبناه.[٤]

قيلَ له: لِمَ زعمتَ أنّه لمّا أضافَه إلىٰ نفْسِه و شبَّهه بها دَلَّ علىٰ أنّه أرادَ التشبيهَ له بنفْسِه في الإمامةِ دونَ غيرِ هذه الصفةِ مِن صفاتِه عليه السلام؟ و ما أنكرتَ أنّه أرادَ تشبيهَه به في الصورةِ، دونَ ما ذكرتَ؟

فإن قالَ: إنّه لَم يَجرِ في تلكَ الحالِ[٥] ذِكرُ الصورةِ، و لا ما يَقتَضي أن يَكونَ أرادَ تشبيهَه به فيها بالإضافةِ التي ذكَرها، فكيف يَجوزُ حملُ كلامِه عليه السلام علىٰ ذلكَ؟! ٣٠٢

قيلَ له: و كذلكَ لَم يَجرِ في تلكَ الحالِ للإمامةِ ذِكرٌ، فتكونَ[٦] إضافتُه إلىٰ نفْسِه

---

١. «العَجْرَفَةُ»: الجَفْوةُ في الكلام، و الخُرق في العمل، و السرعة في المشي. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٣٤ (عجرف).

٢. في «ب»: «قائل منهم» بدل «منهم قائل».

٣. في «ألف، ب» و المطبوع: «ذلك».

٤. في المطبوع: «بيّناه».

٥. في «ألف، ب» و المطبوع: «الحالة».

٦. في «ب، د»: «فيكون».

بالذِّكرِ دليلاً علىٰ أنّه أرادَ تشبيهَه به فيها.

علىٰ أنّ لكلامِه عليه السلام معنىً معقولاً، و لا يَذهَبُ عنه مُنصِفٌ؛ و ذلكَ أنّ محمّداً لمّا حمَل الرايةَ يوم البصرةِ[1] ثمّ صبرَ حتّىٰ كشَف أهلَ البصرةِ، فأبانَ مِن شَجاعتِه و بأسِه و نَجدتِه ما كانَ مستوراً، سُرَّ بذلكَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام، فأحَبَّ أن يعظِّمَه و يَمدحَه علىٰ فِعلِه، فقالَ له: «أنتَ ابني حقّاً».

يريدُ به أنّكَ شَبيهي في الشَّجاعةِ و البأسِ و النَّجدةِ. و قد قيلَ: إنّ[2] مَن[3] أشبَهَ أباه فما ظلَم. و قيلَ: إنّ مِن نعمةِ اللّٰهِ علَى العبدِ أن يُشبِهَ أباهُ ليَصِحَّ نَسَبُه.

فكانَ الغرضُ المفهومُ مِن قولِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام التشبيهَ لمحمّدٍ به في الشَّجاعةِ، و الشهادةَ له بطيبِ المَولِدِ، و القطعَ علىٰ طهارتِه، و المِدحةَ له بما تضمَّنَه الذِّكرُ مِن إضافتِه؛ و لَم يَجرِ للإمامةِ ذِكرٌ، و لا كانَ هُناكَ سببٌ يَقتَضي حَمْلَ الكلامِ علىٰ مَعناها، و لا تأويلَه[4] علىٰ فائدةٍ يَقتَضيها. و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما وصفناه سَقَطَت شُبهتُهم في هذا البابِ.

ثُمّ يُقالُ لهم: فإنّ أمير المؤْمِنينَ عليه السلام قال في ذلكَ اليَومِ بعَينِه في ذلكَ الموطِنِ نَفسِه بَعدَ أن قالَ لمحمّدٍ[5] المَقالَ الّذي رويتموه للحَسَنِ و الحُسَينِ عليهما السلام، و قدْ رَأىٰ فيهما[6] انكساراً عِندَ مَدحِه لِمحمّدٍ: «و أنتما ابنا رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله».

---

١. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: - «يوم البصرة».

٢. في «ألف»: - «إنّ».

٣. في «ب»: «فمن» بدل «إنّ من».

٤. في «ب، س»: «تأوّله».

٥. في «د، س»: - «لمحمّد».

٦. في «ألف»: «منهما».

فإن كانَ إضافةُ محمّدٍ بقولِه: «أنتَ ابني حقّاً» يَدُلُّ علىٰ نصِّه عليه، فإضافتُه الحسنَ و الحسينَ عليهما السلام إلىٰ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله يَدُلُّ[1] علىٰ أنّه قد نَصَّ علىٰ نبوّتِهما؛ إذ كانَ الذي أضافَهما إليه نبيّاً و رسولاً و إماماً، فإن لَم يجبْ ذلكَ بهذه الإضافةِ لَم يجبْ بتلكَ ما ادَّعَوه. و هذا بَيِّنٌ لِمَن تأمَّلَه.

٣٠٣ و أمّا اعتمادُهم علىٰ إعطائِه الرايةَ يومَ البصرةِ و قياسُهم إيّاه بأميرِ المؤمنينَ عليه السلام عندَما أعطاهُ رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله رايتَه، فإنّ فِعلَ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله ذلكَ و إعطاءَه أميرَ المؤمنينَ عليه السلام الرايةَ لا يَدُلُّ علىٰ أنّه الخليفةُ مِن بَعدِه. و لَو[2] دَلَّ علىٰ ذلكَ لَوجب أن يَكونَ كلُّ مَن حمَل الرايةَ في عصرِ الرسولِ صلى اللّٰه عليه و آله منصوصاً عليهِ بالإمامةِ، و كلُّ صاحبِ رايةٍ كانَ لأميرِ المؤمنينَ عليه السلام مُشاراً إليه بالخِلافةِ، و هذا جهلٌ لا يرتكبُه عاقلٌ.

مع أنّه يَلزمُ هذه الفرقةَ أن يَكونَ محمّدٌ ـ رحمه اللّٰه ـ إماماً للحسنِ و الحسينِ عليهما السلام، و أن لا تَكونَ[3] لهما إمامةُ البتّةَ؛ لأنّهما لَم يَحمِلا الرايةَ، و كانت الرايةُ له دونَهما. و هذا قولٌ لا يذهبُ إليهِ إلّا مَن شَذَّ مِن[4] الكَيسانيّةِ، علىٰ ما حَكيناه. و قولُ أولئكَ مُنتقِضٌ[5] بالاتّفاقِ علىٰ قَولِ النّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله في الحَسَنِ و الحُسَينِ عليهما السلام: «ابنايَ هذانِ إمامانِ؛ قاما أو قَعَدا».[6]

---

١. في «ب»: «تدلّ».

٢. في المطبوع: «فلو».

٣. في «ألف، ب، س»: «يكون».

٤. في «ب، د، س»: «عن».

٥. في «ألف»: «منقض».

٦. الإرشاد، ج ٢، ص ٣٠. و راجع أيضاً: كفاية الأثر، ص ٣٨ و ص ١١٧؛ دعائم الإسلام، ج ١، ص ٣٧؛ علل الشرائع، ج ١، ص ٢١١، ضمن ح ٢.

و بالاتّفاقِ علىٰ وصيّةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام إلَى الحسنِ عليه السلام، و وصيّةِ الحسنِ عليه السلام إلى الحسينِ عليه السلام.

و بقيامِ الحسنِ عليه السلام بالإمامةِ بَعدَ أبيهِ و دُعائِه الناسَ إلىٰ بيعتِه علىٰ ذلكَ، و بقيامِ الحسينِ عليه السلام مِن بَعدِه و بيعةِ الناسِ له علَى الأمرِ دونَ محمّدٍ[١] حتّىٰ قُتلَ عليه السلام مِن غيرِ رجوعٍ عن هذا القولِ، مع قولِ رسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله فيهما[٢] الدالِّ علىٰ عصمتِهما، و أنّهما لا يَدَّعيانِ باطلاً؛ حيثُ يَقولُ: «ابنايَ[٣] هذانِ سَيِّدا شَبابِ أَهلِ الجَنّةِ».[٤]

و أمّا تعلُّقُهم بقَولِ النّبيِّ صلى اللّه عليه و آله: «لن تَنقضيَ الأيّامُ و اللَّيالي حتّىٰ يَبعثَ اللّهُ رَجُلاً مِن أهلِ بَيتي»[٥] إلىٰ آخِرِ الكلامِ، فإنّ[٦] بإزائِهم الزيديّةَ يَدَّعونَ[٧] ذلكَ في محمّد بنِ عبدِ اللّهِ بنِ الحسنِ[٨]، و هُم أَولىٰ به منهم؛ لأنّ أبا محمّدٍ كانَ اسمُه المعروفُ بِه عبدَ اللّهِ، و كانَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام اسمُه عليٌّ، و إنّما انضافَ إلَى اللّهِ بالعبوديّةِ، كما يَنضافُ[٩] جميعُ العبادِ إلَى اللّهِ بالعبوديّةِ[١٠]، و إن كانَ

---

١. «د، س»: «يزيد».

٢. «د، س»: - «فيهما».

٣. «د، س»: - «ابناي».

٤. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٣٩٤. و راجع أيضاً: وقعة الطفّ، ص ٢٠٧؛ الخصال، ج ٢، ص ٥٥١؛ الإرشاد، ج ٢، ص ٩٧.

٥. راجع: مسند أحمد، ج ١، ص ٦٢٢، ح ٣٥٦١؛ وفيات الأعيان، ج ٤، ص ١٧٠.

٦. في «د، س»: «بأنّ».

٧. في «د»: + «في».

٨. في المطبوع: + «بن الحسن عليه السلام».

٩. في المطبوع: «انضاف».

١٠. في «ألف»: - «كما ينضاف جميع العباد إلى اللّه بالعبوديّة».

٣٠٤ لإضافتِه في هذا الموضعِ معنىً يَزيدُ علىٰ ما ذَكرناه ليسَت بنا حاجةٌ إلَى الكشفِ عنه في حِجاجِ هؤلاءِ القومِ.

مع أنّ الإماميّةَ الاثنَي عَشريّةَ أَولىٰ به في الحقيقةِ مِن الجميعِ؛ لأنّ صاحبَهم اسمُه اسمُ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، و كنيتُه كنيتُه، و أبوه عبدٌ مِن عَبيدِ[1] اللّٰهِ، و هم يَقولونَ بالعصمةِ و جميعِ أُصولِ الإمامَة[2]، و بمضمونِ جميعِ الأخبارِ الواردةِ بالنصوصِ علَى الأئمّةِ عليهم السلام، و يَنقُلونَ فضائلَ مَن تقدَّمَ القائمَ عليه السلام مِن آبائِه و معجزاتِهم و عُلومِهم[3] التي بانوا بها مِن الرعيّةِ، و لا يَدفَعونَ ضرورةً مِن موتِ حيٍّ، و لا يُقدِمونَ علىٰ تضليلِ معصومٍ و تكذيبِ إمامِ عدلٍ، و الكَيسانيّةُ بالضدِّ ممّا حَكيناه، فلا معتبَرَ بتعلُّقِهم[4] بظاهرِ لفظٍ قد تُحدِثُه الفِرقُ؛ إذ المعتمَدُ هو الحُجّةُ و البرهانُ، و لَم يأتِ القومُ بشيءٍ منه فيَكونَ عذراً لهم فيما صاروا إليه.

و أمّا تعلُّقُهم في حياتِه بما ادَّعَوه مِن إمامتِه و بِناؤُهم علىٰ ذلكَ[5] أنّه القائمُ مِن آلِ محمّدٍ عليهم السلام، فإنّا قد أبطَلنا ذلكَ بما تقدَّمَ مِن مُختصَرِ القولِ فيه، فسقَط بسقوطِه و بُطلانِه.

و ممّا يَدُلُّ أيضاً علىٰ فَسادِه: تواتُرُ الخبرِ بنصِّ أبي جعفرٍ الباقرِ عليه السلام علَى ابنِه[6] الصادقِ عليه السلام بالإمامةِ، و نصِّ الصادقِ عليه السلام علَى ابنِه

---

١. في «ب» و المطبوع: «عباد».

٢. في «ب» و المطبوع: «الإماميّة».

٣. في «د، س»: «و علاماتهم».

٤. في المطبوع: «فلا يعبر تعلّقهم» بدل «فلا معتبر بتعلّقهم».

٥. في «د، س»: «ذلك على» بدل «على ذلك».

٦. في المطبوع: + «الكاظم».

موسىٰ عليه السلام، و نصّ موسىٰ عليه السلام علَى ابْنِهِ[1] عـليٍّ عـليه السـلام، و تظاهُرُ الخبرِ عمّن[2] ذَكرناه بالعلومِ الدالّةِ علىٰ إمامتِهم[3]، و المعجزاتِ المُنبِئةِ عن حَقِّهِمْ[4] و صِدقِهم، مع الخبرِ عـنِ النـبيِّ صـلى اللّـه عـليه و آله بـالنصِّ عـليهم مِن حديثِ اللَّوحِ، و ما رواه عبدُ اللّه بنُ مسعودٍ و وَصَفَهُ سلمانُ مِن ذِكرِ أعيانِهم و أعدادِهم.

و قد أجمَع مَن ذَكرناه بأسْرِهم و الأئمّةُ مِن ذرِّيَّتِهم و جميعُ أهلِ بيتِهم علىٰ موتِ أبي القاسمِ رحمه االلّه، و ليس يَصِحُّ أن يَكونَ إجماعُ هؤلاءِ باطلاً.

٣٠٥ و يؤيّدُ ذلكَ: أنّ الكَيسانيّةَ في وقتِنا هذا لا بقيّةَ لهم، و لا يوجَدُ عددٌ منهم يُقطَعُ العُذرُ بنقلِه؛ بل لا يوجَدُ أحدٌ منهم يَدخُلُ في جُملةِ أهلِ العِلمِ، بل لا نَجِدُ أحداً منهم جُملةً، و إنّما تَقَعُ مع الناسِ الحكايةُ عنهم خاصّةً. و مَن كانَ بهذه المنزلةِ لَم يَجُزْ أن يكونَ ما اعتمَدَه مِن طريقِ الروايةِ حقّاً؛ لأنّه لو كانَ كـذلكَ لَـما بـطَلَتِ الحُجّةُ عليه بانقراضِ أهلِه[5] و عدمِ تواتُرِهم.

فبانَ بما وصفناه أنّ مذهبَ القومِ باطلٌ، لَم يَحتَجَّ اللّهُ به علىٰ أحدٍ، و لا ألزَمَه اعتقادَه، علىٰ ما حَكيناه.

---

١. في «ألف، ب» و المطبوع: - «ابنه».

٢. في «ألف، ب»: «عمّا».

٣. في «ألف، ب»: «إمامته».

٤. في «ب» و المطبوع: «حقوقهم».

٥. في «ألف»: «أهلهم».

الفصلُ التسعونَ

[افتراقُ الشيعةِ بَعدَ وفاةِ الإمامِ الصادقِ عليه السلام]

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: ثُمّ لَم تَزَلِ الإماميّةُ علَى القولِ بنظامِ الإمامةِ، حتّى افترَقَت كلمتُها بَعدَ وفاةِ أبي عبدِ اللّٰهِ جعفرِ بنِ محمّدٍ عليهما السلام، فقالَت فرقةٌ منها: إنّ أبا عبدِ اللّٰهِ عليه السلام حَيٌّ لَم يَمُتْ و لا يَموتُ حتّىٰ يَظهَرَ فيَملأَ الأرضَ قِسطاً و عَدلاً كما مُلئَت ظُلماً و جَوراً؛ لأنّه القائمُ المهديُّ و تعلَّقوا بحديثٍ رواه رجلٌ يُقالُ له عَنبَسةُ بنُ مُصعَبٍ عن أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام أنّه[1] قالَ: «إن جاءَكم مَن يُخبِرُكم عنّي بأنّه غسَّلني و كفَّنني و دفَنني فلا تُصدِّقوه».[2]

و هذه الفرقةُ تُسمَّى «الناوُسيّةَ»، و إنّما سُمّيَت بذلكَ؛ لأنّ رئيسَهم في هذه المقالةِ رجلٌ مِن أهلِ البصرةِ يُقالُ له: عبدُ اللّٰهِ بنُ ناوُسٍ.

و قالت فرقةٌ أُخرىٰ: إنّ أبا عبدِ اللّٰهِ عليه السلام تُوُفِّيَ و نَصَّ علَى ابنِه إسماعيلَ بنِ جعفرٍ عليه السلام، و إنّه الإمامُ بَعدَه، و إنّه[3] القائمُ المنتَظَرُ، و أنكَروا وفاةَ إسماعيلَ في حياةِ أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام، و قالوا: إنّه[4] لَم يَمُتْ، و إنّما لُبِّسَ علَى الناسِ في أمرِه؛ لأمرٍ رآه أبوه.

---

١. في «ألف»: «بأنّه». و في «د، س»: - «أنّه».

٢. راجع: الصراط المستقيم، ج ٢، ص ٢٧١.

٣. في «ب»: «و هو».

٤. في «د، س»: - «إنّه».

و قالَ فريقٌ منهم: إنّ إسماعيلَ قد كانَ تُوُفِّيَ علَى الحقيقةِ في زَمَنِ أبيهِ عليه السلام غيرَ أنّه قَبلَ وفاتِه نَصَّ علَى ابنِه محمّدٍ، فكانَ[1] الإمامَ بَعدَه.

و هؤلاءِ هُم «القَرامِطةُ» و هُم «المبُارَكيّةُ»؛ فنَسَبُهم[2] إلَى القَرامِطةِ برجلٍ مِن أهلِ[3] السوادِ يقالُ له: قِرْمِطَوَيْه. و نَسَبُهم[4] إلَى المُبارَكيّةِ برجلٍ يُسمّى المُبارَكَ مولىٰ إسماعيلَ بنِ جعفرٍ. و القَرامِطةُ أخلافُ المُبارَكيّةِ، و المُبارَكيّةُ سَلَفُهم. ٣٠٦

و قالَ فريقٌ مِن هؤلاءِ: إنّ الذي نَصَّ علىٰ محمّدِ بنِ إسماعيلَ هوَ الصادقُ عليه السلام دونَ إسماعيلَ. و كانَ ذلكَ الواجبَ عليهِ؛ لأنّه أحقُّ بالأمرِ بَعدَ أبيهِ مِن غيرِه، و لأنّ الإمامةَ لا تَكونُ في أخَوَينِ بَعدَ الحسنِ و الحسينِ عليهما السلام.

و هؤلاءِ الفِرَقُ الثَّلاثُ[5] هُم «الإسماعيليّةُ». و إنّما سُمّوا بذلكَ؛ لادّعائِهم إمامةَ إسماعيلَ.

و أمّا[6] علّتُهم في النصِّ علىٰ إسماعيلَ، فهي أن قالوا: كانَ إسماعيلُ أكبرَ وَلدِ جعفرٍ، و ليس يَجوزُ أن يُنَصَّ علىٰ غيرِ الأكبرِ؛ قالوا: و قد أجمَعَ مَن خالَفَنا علىٰ أنّ أبا عبدِ اللّٰهِ عليه السلام نَصَّ علىٰ إسماعيلَ، غيرَ أنّهم ادَّعَوا أنّه بَدا لِلّٰهِ فيهِ. و هذا قولٌ لا نَقبَلُه منهم.

و قالَت فرقةٌ أُخرىٰ[7]: إنّ أبا عبدِ اللّٰهِ تُوُفِّيَ و كانَ الإمامُ بَعدَه محمّدَ بنَ جعفرٍ،

---

١. في «ألف، ب»: «و كان».

٢. في «د، س»: «فنسبتهم». و في المطبوع: «و نسبهم».

٣. في «ألف»: «آل».

٤. في «د، س»: «و نسبتهم».

٥. في «ألف، د»: «الثلاثة».

٦. في «ب، د، س»: «فأمّا».

٧. في «ب»: «منهم».

و اعتَلّوا في ذلكَ بحديثٍ تعلَّقوا بهِ؛ و هو أنّ أبا عبدِ اللّهِ عليه السلام ـ علىٰ ما زَعَموا ـ كانَ في دارِه جالساً، فدخَل عليه محمّدٌ و هو صَبيٌّ صَغيرٌ، فعَدا إليه، فكَبا في قَميصِه، و وقَع لوَجهِه، فقامَ إليه أبو عبدِ اللّهِ عليه السلام فقبَّله، و مسَح التُّرابَ عن وَجهه، و ضَمَّه إلىٰ صَدرِه، و قال: «سَمِعتُ أبي يَقولُ: إذا وُلِدَ لَكَ وَلَدٌ يُشبِهُني فسَمِّه باسمي، و هذا الوَلَدُ شَبيهي و شَبيهُ رسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه و آله، و علىٰ سُنَّتِهِ، و شَبيهُ عليٍّ[1] عليه السلام».[2]

و هذه الفرقةُ تُسَمَّى «الشَّمَطيّةَ» بنسبتِها إلىٰ رجلٍ[3] يُقالُ له: يحيَى بنُ أبي الشَّمَطِ.[4]

و قالت فرقةٌ أُخرىٰ: إنّ الإمامَ بَعدَ أبي عبدِ اللّهِ عليه السلام ابنُه عبدُ اللّهِ بنُ جعفرٍ، و اعتَلّوا في ذلكَ بأنّه كانَ أكبرَ وَلَدِ أبي عبدِ اللّهِ عليه السلام[5]؛ و أنّ أبا عبدِ اللّهِ عليه السلام قالَ: «الإمامةُ لا تَكونُ[6] إلّا في الأكبَرِ مِن وَلَدِ الإمامِ[7]».[8]

و هذه الفرقةُ تُسَمَّى «الفَطَحيّةَ»، و إنّما سُمِّيَت بذلكَ؛ لأنّ رئيساً[9] لَها يُقالُ له عبدُ اللّهِ بنُ أفطَحَ. و يُقالُ: إنّه كانَ أفطحَ الرِّجلَينِ. و يُقالُ: بل كانَ أفطحَ الرأسِ. و يقالُ: إنّ عبدَ اللّهِ كانَ هو الأفطحَ. ٣٠٧

---

١. في «ب، د، س»: - «و شبيه عليّ عليه السلام».
٢. لم نعثر عليه في المصادر الروائيّة.
٣. في «ألف»: «رئيس لها» بدل «رجل». و في «ب»: «رئيسها كان» بدله.
٤. في «د، س»: + «و هو رئيسهم».
٥. في المطبوع: + «قالت».
٦. في «ألف»: «لا تكون الإمامة» بدل «الإمامة لا تكون».
٧. في «د، س»: - «من ولد الإمام».
٨. راجع: رجال الكشّي، ص ٢٥٤؛ الفقيه، ج ٤، ص ٥٤٢.
٩. في «د، س»: «لرئيس» بدل «لأنّ رئيساً».

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: فأمّا الناوُسيّةُ فقَد ارتكبَت في إنكارِها وفاةَ أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام ضرباً مِن دفعِ الضرورةِ و إنكارِ المشاهَدةِ؛ لأنّ العِلمَ بوفاتِه كالعِلمِ بوفاةِ أبيه مِن قَبلِه، و لا فَرقَ بَينَ هذهِ الفرقةِ و بَينَ الغُـلاةِ الدافـعينَ لوفـاةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام و بَينَ مَن أنكَرَ مقتلَ الحسينِ عـليه السـلام و دفَـع ذلكَ و ادَّعىٰ أنّه كانَ مشبَّهاً[1] للقومِ، فكلُّ[2] شيءٍ جَعَلوه فصلاً بَينَهم و بَينَ مَن ذَكرناه فهو دليلٌ علىٰ بُطلانِ ما ذَهَبوا إليه في حياةِ أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام.

و أمّا الخبرُ الذي تَعلَّقوا به، فهو خبرُ واحدٍ لا يوجِبُ عِلماً و لا عملاً، و لو رواه ألفُ إنسانٍ و ألفُ ألفٍ لَما جازَ أن يُجعَلَ ظاهرُه حُـجّةً فـي دفـعِ الضـروراتِ و ارتكابِ الجهالاتِ بدفعِ المشاهَداتِ.

علىٰ أنّه يُقالُ لهم: ما أنكرتم أن يَكونَ هذا القولُ إنّما صدَر مِن أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام عندَ توجُّهِه إلَى العراقِ؛ ليؤمِنَهم مِن موتِه في تلكَ الأحوالِ، و يُعرِّفَهم رجوعَه إليهم مِن العراقِ، و يُحَذِّرَهم مِن قبولِ أقوالِ المُرجِفينَ به المـؤدّيةِ إلَـى الفَسادِ؟ و لا يَجِبُ أن يَكونَ ذلكَ[3] مُستغرِقاً لجميعِ الأزمانِ، و أن يَكـونَ عـلَى العُمومِ في كلِّ حالٍ.

و يُحتملُ أن يَكونَ أشارَ إلىٰ جماعةٍ عَلِمَ أنّهم لا يَبقَونَ[4] بَعدَه، و أنّه يـتأخَّرُ عنهم، فقالَ: مَن جاءَكم مِن هؤلاءِ. فقد[5] جاءَ في بعضِ الأسانيدِ: مَن جاءَكم منكم. و في بَعضِها: مَن جاءَكم مِن أصحابي. و هذا يقتضي الخُصوصَ.

---

١. في «د، س»: «شبهاً».

٢. في «د، س»: «و كلّ».

٣. في «ألف، د»: - «ذلك».

٤. في «ب»: «لا يتّقون».

٥. في «د»: «و قد».

و له وجهٌ آخَرُ، و هو: أنّه عَنىٰ بذلك كلَّ الخَلقِ ما[١] سِوَى الإمامِ القائمِ مِن[٢] بعدِهِ؛ لأنّه ليس يَجوزُ أن يَتَولّىٰ غُسلَ الإمامِ و تكفينَه و دَفنَه إلّا الإمامُ القائمُ مَقامَه، إلّا أن تَدعُوَ ضرورةٌ إلىٰ غيرِ ذلكَ، فكأنّه عليه السلام أنبَأَهم بأنّه[٣] لا ضرورةَ تَمنَعُ القائمَ مِن بَعده عن تَوَلّي أمرِه بنفْسِه. و إذا كانَ الخصوصُ قد يكونُ في كتابِ اللّهِ ٣٠٨
تعالىٰ مع ظاهرِ القولِ للعمومِ و جازَ أن يُخَصَّ القرآنُ و يُصرَفَ[٤] عن ظواهرِه علىٰ مذهبِ أصحابِ العمومِ[٥] بالدلائلِ، فلِمَ لا جازَ الانصرافُ عن ظاهرِ قولِ أبي عبدِ اللّه عليه السلام إلىٰ معنىً يُلائمُ الصحيحَ، و لا يُحمَلَ علىٰ وجهٍ يُفسِدُ المشاهَداتِ و يَسُدُّ علَى العقلاءِ بابَ الضروراتِ؟

و هذا كافٍ في هذا الموضعِ ـ إن شاءَ اللّهُ ـ مع أنّه لا بقيّةَ للناوُسيّةِ، و لَم يَكُنْ أيضاً في الأصلِ كثرةٌ[٦]، و لا عُرِفَ منهم رجلٌ مشهورٌ بالعِلمِ، و لا قُرِئَ لهم كتابٌ، و إنّما هي حكايةٌ إن صَحَّت فعَن عددٍ يسيرٍ لَم يَبرُزْ قولُهم حتّى اضمَحَلَّ و انتقَضَ، و في هذا[٧] كفايةٌ عن الإطالةِ في نَقضِه.

و أمّا مَا اعتَلَّت به الإسماعيليّةُ مِن أنّ إسماعيلَ ـ رحمه اللّه ـ كانَ الأكبرَ، و أنّ النصَّ يَجِبُ أن يَكونَ علَى الأكبرِ، فلَعَمْري أنّ ذلكَ يَجِبُ إذا كانَ الأكبرُ باقياً بَعدَ الوالدِ، و أمّا[٨] إذا كانَ المعلومُ مِن حالِه أنّه يَموتُ في حياتِه، و لا يَبقىٰ بَعدَه، فليس

---

١. في المطبوع: - «ما».
٢. في المطبوع: - «من».
٣. في «د، س»: «أنّه» بدون الباء الجارّة.
٤. في «د، س»: «و ينصرف».
٥. في «د»: + «و جاز أن يخصّ القرآن».
٦. في «ألف» و المطبوع: «كثيرة».
٧. في «د، س» و المطبوع: «ذلك».
٨. في «ألف، س»: «فأمّا».

يَجِبُ ما ادَّعَوه؛ بل لا مَعنىٰ للنصِّ عليه، و لو وقَع لَكانَ كَذِباً؛ لأنّ معنَى النصِّ: أنّ المنصوصَ عليه خليفةُ الماضي فيما كانَ يَقومُ به، و إذا لَم يَبقَ بَعدَه لَم يَكُن خليفةً[١]، فيكونُ[٢] النصُّ حينئذٍ عليه كَذِباً لا مَحالةَ. و إذا عَلِمَ اللّٰهُ سُبحانَه أنّهُ يَموتُ قَبلَ الأوّلِ و أمَرَه[٣] باستخلافِه لَكانَ[٤] الأمرُ بذلكَ عبثاً، مع كونِ النصِّ كَذِباً؛ لأنّه لا فائدةَ فيه و لا غرضَ صحيحَ، فبَطَلَ ما اعتَمَدوه في هذا البابِ.

و أمّا ما ادَّعَوه مِن تسليمِ الجماعةِ لهم حصولَ النصِّ عليهِ، فإنّهم ادَّعَوْا في ذلكَ باطلاً، و تَوَهَّموا فاسداً؛ مِن قِبَلِ أنّه ليس أحدٌ مِن أصحابِنا يَعترفُ بأنّ أبا عبدِ اللّٰهِ ٣٠٩
عليه السلام نَصَّ علَى ابنِه إسماعيلَ، و لا رَوىٰ راوٍ ذلكَ في شاذٍّ مِن الأخبارِ و لا في معروفٍ منها، و إنّما كانَ الناسُ في حياةِ إسماعيلَ يَظُنّونَ أنّ أبا عبدِ اللّٰهِ عليه السلام يَنُصُّ عليه؛ لأنّه أكبرُ أولادِه، و بما كانوا يَرَونَه مِن تعظيمِه. فلمّا ماتَ إسماعيلُ رحمه اللّٰه زالَت ظُنونُهم، و عَلِموا أنّ الإمامةَ في غيرِه، فتعلَّقَ هؤلاءِ المُبطِلونَ بذلكَ الظنِّ، و جَعَلوه أصلاً، و ادَّعَوْا أنّه قد وقَع النصُّ. و ليسَ معهم في ذلكَ خبرٌ و لا أثرٌ[٥] يَعرِفُه أحدٌ مِن نَقَلةِ الشيعةِ. و إذا كانَ معتمَدُهم علَى الدَّعوى المجرَّدةِ مِن بُرهانٍ فقد سقَط بما ذَكرناه.

فأمّا الروايةُ عن أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام مِن قَولِه: «ما بَدا للّٰهِ في شيءٍ كما بَدا له في إسماعيلَ»[٦]؛ فإنّها علىٰ غيرِ ما توهَّموه أيضاً مِن البَداءِ في الإمامةِ، و إنّما معناها

---

١. في «د» و حاشية «س»: «خليفته».
٢. في «ألف، ب»: «و يكون».
٣. في «د، س»: «فأمره».
٤. في «ب، د، س»: «كان».
٥. في «د، س» و المطبوع: «أثر ولا خبر» بدل «خبر ولا أثر».
٦. تقدّم ذكر الخبر سابقاً.

ما رُوِيَ عن أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام أنّه قالَ: «إنّ اللّٰهَ ـ عزٍّ و جلَّ ـ كتَبَ القَتلَ علَى ابني إسماعيلَ مرّتَينِ، فسألتُه فيه فعَفا عن ذَلِكَ[1]».[2] فـ«ما بَدا له في شيءٍ كما بَدا له في إسماعيلَ» يَعني به ما ذَكره مِن القتلِ الذي كانَ مكتوباً، فصرَفَه عنه بمسألةِ أبي عبد اللّٰهِ عليه السلام.

فأمّا[3] الإمامةُ، فإنّه لا يوصَفُ اللّٰهُ بالبَداءِ فيها[4]، و علىٰ ذلكَ إجماعُ فقهاءِ الإماميّةِ، و معهم فيه أثرٌ عنهم عليهم السلام أنّهم قالوا: «مهما بَدا لِلّٰهِ في شَيءٍ فلا يَبدو له في نَقلِ نَبيٍّ عن نُبوّتِه، و لا إمامٍ عن إمامتِه، و لا مؤمِنٍ قد أخَذ عهدَه بالإيمانِ عن إيمانِه».[5]

و إذا كانَ الأمرُ على ما ذَكرناه فقَد بطَل أيضاً هذا الفصلُ الذي اعتَمَدوه و جَعَلوه دَلالةً علىٰ نصِّ أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام علىٰ إسماعيلَ.

فأمّا مَن ذهَب إلىٰ إمامةِ محمّد بنِ إسماعيلَ بنصِّ أبيه عليه، فإنّه منتقِضُ القولِ ٣١٠
فاسدُ الرأيِ؛ مِن قِبَلِ أنّه إذا لَم يَثبُتْ لإسماعيلَ إمامةٌ في حياةِ[6] أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام ـ لاستحالةِ وجودِ إمامَينِ بَعدَ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله في زمانٍ واحدٍ ـ لَم يَجُزْ أن تَثبُتَ[7] إمامةُ محمّدٍ؛ لأنّها تَكونُ حينئذٍ ثابتةً بنصِّ غيرِ إمامٍ، و ذلكَ فاسدٌ بالنظرِ[8] الصحيحِ.

---

١. في «ألف، ب»: «فرقا» بدل «فعفا عن ذلك».

٢. راجع: الصراط المستقيم، ج ٢، ص ٢٧٣.

٣. في المطبوع: «و أمّا».

٤. في «د، س»: «فيها بالبداء» بدل «بالبداء فيها». و في المطبوع: «فيه بالبداء» بدله.

٥. المسائل العكبريّة، ص ١٠٠.

٦. في «د»: + «أبيه».

٧. في «ألف، د»: «أن يثبت».

٨. في «ب»: «في النظر» بدل «بالنظر».

و أمّا[١] مَن زعَم أنّ أبا عبدِ اللّٰهِ عليه السلام نَصَّ علىٰ محمّدِ بنِ إسماعيلَ بَعدَ وفاةِ أبيه، فإنّهم لَم يَتعلَّقوا في ذلكَ بأثرٍ، و إنّما قالوه قياساً علىٰ أصلٍ فاسدٍ؛ و هو ما ذهبوا إليه مِن حصولِ النصِّ علىٰ أبيه إسماعيلَ، فزَعَموا[٢] أنّ العدلَ يوجِبُ بَعدَ موتِ إسماعيلَ النصَّ علَى ابنِه؛ لأنّه أحقُّ الناسِ به. و إذا كُنّا قد بيّنّا عن بطلانِ قولِهم فيما ادَّعَوه[٣] مِن النصِّ علىٰ إسماعيلَ، فقَد فسَد أصلُهم الذي بَنَوا عليه الكلامَ.

علىٰ أنّه لَو ثبَت ما ادَّعَوه مِن نصِّ أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام علَى ابنِه إسماعيلَ لَما صَحَّ قولُهم في وجوبِ النصِّ علىٰ محمّدٍ[٤] ابنِه مِن بَعدِه؛ لأنّ الإمامةَ و النصوصَ[٥] لَيستا[٦] موروثَتَينِ[٧] علىٰ حدِّ ميراثِ الأموالِ، و لو[٨] كانَت كذلكَ لَاشتَرَكَ فيها ولدُ الإمامِ، و إذا لَم تَكُنْ[٩] موروثةً و كانت إنّما تَجِبُ لِمَن له صفاتٌ مخصوصةٌ و مَن أوجَبَتِ المصلحةُ إمامتَه فقَد بطَل أيضاً هذا المذهبُ.

و أمّا[١٠] مَن ادَّعىٰ إمامةَ محمّدِ بن جعفرٍ بَعدَ أبيهِ عليه السلام، فإنّهم شُذّاذٌ جدّاً، قالوا بذلكَ زماناً مع قلّةِ عددِهم و إنكارِ الجماعةِ عليهم، ثُمّ انقَرَضوا حتّى لَم يَبقَ منهم أحدٌ يَذهَبُ إلىٰ هذا المذهبِ. و في ذلكَ بُطلانُ[١١] مَقالتِهم؛ لأنّها لو كانَت ٣١١

١. في «ألف»: «فأمّا».
٢. في المطبوع: «و زعموا».
٣. في المطبوع: «ادّعوا».
٤. في «د، س»: - «محمّد».
٥. في «د»: «و النصّ».
٦. في «د، س»: «ليسا».
٧. في «د، س»: «موروثين».
٨. في «د، س»: «فلو».
٩. في «د، س»: «لم يكن».
١٠. في «د، س»: «فأمّا».
١١. في المطبوع: «إبطال».

حقّاً لَما جازَ أن يُعدِمَ اللّٰهُ أهلَها كافّةً حتّىٰ لا يَبقىٰ[١] منهم مَن يُحتَجُّ بنقلِه.

مع أنّ الحديثَ الذي رووه لا يَدُلُّ علىٰ ما ذهَبوا إليه لو صَحَّ و ثبَت، فكيفَ[٢] و ليس[٣] هو حديثاً معروفاً، و لا رواه محدِّثٌ مذكورٌ! و أكثرُ ما فيه عندَ ثبوتِ الروايةِ له أنّه خبرُ واحدٍ، و أخبارُ الآحادِ لا يُقطَعُ علَى اللّٰهِ تعالىٰ بصِحَّتِها.

و لو كانَ صحيحاً أيضاً[٤] لَما كانَ في متضمَّنِه دليلُ الإمامةِ؛ لأنّ مَسْحَ أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام الترابَ عن وجهِ ابنِه ليس بنصٍّ عليه في عقلٍ و لا سمعٍ و لا عُرفٍ و لا عادةٍ، و كذلكَ ضمُّه إلىٰ صدرِه، و كذلكَ قولُه: «إنّ أبي خَبَّرني أنّه[٥] سيولَدُ لي ولدٌ يُشبهُه». و أنّه أمَرَه بتسميتِه باسمِه[٦]، و أنّه أخبَرَه بأنّهُ[٧] يكونُ علىٰ شَبَهِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله. و لا في مجموعِ هذا كلِّه دَلالةٌ علَى الإمامةِ في ظاهرِ قولٍ و[٨] فعلٍ، و لا في تأويلِه. و إذا لَم يَكُ في ذلكَ دَلالةٌ علىٰ ما ذهبوا إليه بانَ بُطلانُه.

مع أنَّ محمّدَ بنَ جعفرٍ خَرَجَ بالسيفِ بَعدَ أبيهِ، و دَعا إلىٰ إمامتِه، و تَسَمّىٰ بإمرةِ المؤمنينَ، و لم يَتَسَمَّ بذلكَ أحدٌ ممّن خَرَجَ مِن آلِ أبي طالبٍ. و لا خِلافَ بَينَ أهلِ الإمامةِ أنّ مَن تَسَمّىٰ بهذا الاسمِ بَعدَ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام فقَد أتىٰ مُنكَراً، فكَيفَ يَكونُ هذا علىٰ شَبَهِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله لولا أنّ الراويَ لهذا الحديثِ قد وَهِمَ فيه أو تعمَّدَ الكَذِبَ؟

---

١. في «ألف، ب»: «لم يبق».

٢. في «ب، د، س»: «و كيف».

٣. في «د، س»: «فليس».

٤. في «د، س»: - «أيضاً».

٥. في «ب، س» و المطبوع: «أن».

٦. في المطبوع: - «باسمه».

٧. في «ب»: «أن». و في «ألف، س» و المطبوع: «أنّه».

٨. في «د، س»: + «لا».

٣١٢ و أمّا الفَطَحيّةُ، فإنّ أمرَها أيضاً[١] واضحٌ، و فسادُ قَولِها غيرُ خافٍ و لا مستورٍ عمّن تأمَّلَه؛ و ذلكَ أنّهم لَم يَدَّعوا[٢] نصّاً مِن أبي عبدِ اللّهِ عليه السلام علىٰ عبدِ اللّهِ، و إنّما عَمِلوا علىٰ ما رووه مِن أنّ الإمامةَ تَكونُ في الأكبرِ، و هذا حديثٌ لَم يُروَ قَطُّ إلّا مشروطاً، و هو أنّه قد وَرَدَ: «أنّ الإمامةَ تَكونُ في الأكبرِ ما لَم تَكُنْ بهِ عاهةٌ[٣]»[٤]، و أهلُ الإمامةِ القائلونَ بإمامةِ موسى[٥] عليه السلام متواتِرونَ بأنّ عبدَ اللّهِ كانت[٦] به عاهةٌ في الدينِ؛ لأنّه كانَ يَذهَبُ إلىٰ[٧] مذاهبِ المُرجِئةِ الذينَ يَقِفونَ[٨] في عليٍّ عليه السلام و عثمانَ.

و أنّ أبا عبدِ اللّهِ عليه السلام قالَ ـ و قد خرَج مِن عِندِه عبدُ اللّهِ ـ: «هذا مُرجِئٌ كبيرٌ».[٩]

و أنّه دخَل عليه عبدُ اللّهِ[١٠] يَوماً و هو يُحَدِّثُ أصحابَه، فلمّا رآه سكَت حتّىٰ خرَج، فسُئِلَ عن ذلِكَ، فقالَ: «أَوَ ما عَلِمتم أنّه مِن المُرجِئة؟»[١١]

هذا مع أنّه لَم يَكُنْ له مِن العِلمِ ما يتخصّصُ به مِن العامّةِ، و لا رُوِيَ عنه شيءٌ

---

١. في «ألف»: - «أيضاً».

٢. في «ب»: + «أيضاً».

٣. «العاهةُ»: الآفةُ. و العاهون: أصحابُ الريبة و الخبث. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٢٠ (عوه).

٤. راجع: الكافي، ج ١، ص ٧١١، ح ٧٥٢؛ و ج ٢، ص ١٩٢، ح ٩٢٨.

٥. في «د، س»: + «بن جعفر».

٦. في «ب» و المطبوع: «كان».

٧. في «د، س»: - «إلى».

٨. في «ألف، ب» و المطبوع: «يقعون».

٩. لم نعثر عليه في مصدر.

١٠. في «ألف، ب»: - «عبد اللّه».

١١. لم نعثر عليه في مصدر.

مِن الحلالِ و الحرامِ، و لا كانَ بمنزلةِ مَن يُستفتىٰ في الأحكامِ، و قدِ ادَّعَى الإمامةَ بَعدَ أبيه فامتُحِنَ بمسائلَ صغارٍ فلَم يُجِبْ عنها، و لا تَأَتّىٰ للجَوابِ[1]، فأيُّ علّةٍ أكبرُ[2] ممّا ذَكرناه تَمنَعُ مِن إمامةِ هذا الرجلِ؟!

مع أنّه لو لم تَكُنْ[3] علّةٌ تَمنَعُ مِن إمامتِه لَما جازَ مِن أبيه صرفُ النصِّ عنه، و لو لَم يَكُن قد صرَفه عنه لَأظهَره فيه، و لو أظهَره لَنُقِلَ و كانَ معروفاً في أصحابِه. و في عجزِ القومِ عنِ التعلُّقِ بالنصِّ عليه دليلٌ علىٰ بُطلانِ ما ذهبوا إليه.

---

١. في «ألف»: «و لا يأتي للجواب» بدل «و لا تأتي بالجواب». و في «د»: «و لا يأتي للجواب».

٢. في «ألف، ب»: «أكثر».

٣. في «د، س»: + «به».

الفصلُ الحادي و التسعونَ

[افتراقُ الشيعةِ بَعدَ موتِ الإمامِ الكاظِم عليه السلام]

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ: ثُمّ لَم تَزَلِ الإماميّةُ بَعدَ مَن ذكرناه علىٰ نظامِ الإمامةِ حتّىٰ قُبِضَ موسَى بنُ جعفرٍ[1] عليهما السلام، فافترقَت بَعدَ وفاتِه فِرَقاً:

قالَ جُمهورُهم بإمامةِ أبي الحسنِ الرضا عليه السلام، و دانوا بالنصِّ عليه، و سَلَكوا الطريقةَ المُثلىٰ[2] في ذلكَ.

و قالَ جماعةٌ منهم بالوقفِ علىٰ أبي الحسنِ موسىٰ عليه السلام، و ادَّعَوْا حياتَه، و زَعَموا أنّه هو المهديُّ المنتظَرُ.[3]

و قالَ فريقٌ منهم: إنّه قد ماتَ، و سيُبعَثُ، و هو القائمُ بَعدَه.

و اختلفتِ الواقِفةُ في الرضا عليه السلام و مَن قامَ مِن آلِ محمّدٍ بَعدَ أبي الحسنِ موسىٰ[4] عليه السلام؛ فقالَ بعضُهم: هؤلاءِ خلفاءُ أبي الحسنِ عليه السلام و اُمراؤه و قُضاتُه إلىٰ أوانِ خُروجِه، و إنّهم ليسوا بأئمّةٍ، و ما ادَّعَوُا الإمامةَ قَطُّ.

---

١. في «د، س»: - «بن جعفر».

٢. «المُثْلىٰ»: تأنيثُ الأمثلِ، كالقُصوى تأنيث الأقصى. يقال: هذا أمثل من هذا؛ أي أفضل و أدنى إلى الخير. و «الطريقة المُثلى»: التي هي أشبه بالحقّ. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦١٣ (مثل).

٣. في «ألف»: - «المنتظر».

٤. في «ألف»: + «بن جعفر». و في «د، س»: + «الرضا».

و قالَ الباقونَ: إنّهم ضالّونَ مُخطئونَ ظالِمونَ[١]. و قالوا في الرضا عليه السلام خاصّةً قولاً عظيماً، و أطلَقوا[٢] تكفيرَه و تكفيرَ مَن قامَ مقامَهُ[٣] بَعدَه مِن وَلَدِه.

و شَذَّت فِرقةٌ ممّن كانَ علَى الحقِّ إلىٰ قولٍ سخيفٍ جدّاً؛ فأنكَروا[٤] موتَ أبي الحسنِ عليه السلام و حَبْسَه، و زَعَموا أنّ ذلكَ كانَ تخييلاً للناسِ، و ادَّعَوْا أنّه حيٌّ غائبٌ، و أنّه هو[٥] المهديُّ، و زَعَموا أنّه استَخلَفَ علَى الأمرِ محمّدَ بنَ بِشْرٍ مولىٰ بني أسدٍ، و ذهبوا إلَى الغُلُوِّ و القولِ بالإباحةِ، و دانوا بالتَّناسُخِ.

و اعتلَّتِ الواقفةُ فيما ذهبَت[٦] إليه بأحاديثَ رووها عن أبي عبدِ اللّهِ عليه السلام؛ منها أنّهم حَكَوْا عنه: أنّه لمّا وُلِدَ موسَى بنُ جعفرٍ عليه السلام دخَل أبو عبدِ اللّهِ عليه السلام علىٰ حَميدةَ البَربَريّةِ أُمِّ موسىٰ عليه السلام، فقالَ لها: «يا حَميدةُ، بَخْ بَخْ، حَلَّ المُلكُ في بَيتِكِ».[٧]

قالوا: و سُئلَ عليه السلام عن اسمِ القائمِ، فقالَ: «اسمُه اسمُ حَديدةِ الحَلّاقِ».[٨]

٣١٤ فيُقالُ لهذه الفِرقةِ: ما الفرقُ[٩] بَينَكم و بَينَ الناوُسيّةِ الواقِفةِ علىٰ أبي عبدِ اللّهِ عليه السلام و الكَيسانيّةِ الواقِفةِ علىٰ أبي القاسمِ محمّدِ[١٠] بنِ الحنفيّةِ رحمه اللّه

---

١. في «ألف»: - «ظالمون».

٢. في «ألف»: «فأطلقوا».

٣. في «ب»: «من». و في «ألف» و المطبوع: - «مقامه».

٤. في «ب، د»: «و أنكروا».

٥. في «د، س»: - «هو».

٦. في «د، س» و المطبوع: «ذهبوا».

٧. راجع: الصراط المستقيم، ج ٢، ص ٢٧٤.

٨. لم نعثر عليه في مصدر.

٩. في «د، س»: «الفصل».

١٠. في «ب» و المطبوع: - «محمّد».

و المُفوِّضةِ المُنكِرةِ لوفاةِ أبي عبدِ اللّٰهِ الحسينِ عليه السلام الدافعةِ لقَتلِه و السَّبَئيّةِ المُنكِرةِ لوفاةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام المدَّعيةِ حياتَه و المحمّديّةِ النافيةِ لموتِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله المتديّنةِ بحياتِه؟! و كلٌّ[١] شيءٍ راموا به كَسْرَ مذاهبِ مَن عَدَدناهم فهو كَسرٌ لمذهبِهم[٢]، و دليلٌ علىٰ[٣] إبطالِ[٤] مقالتِهم[٥].

ثُمّ يُقالُ لهم فيما تعلَّقوا به مِن الحديثِ الأوّلِ: ما أنكَرتم أن يَكونَ الصادقُ عليه السلام أرادَ بالمُلكِ: الإمامةَ علَى الخلقِ، و فَرضَ الطاعةِ علَى البشرِ و مُلكَ الأمرِ و النهيِ؟ و أيُّ دليلٍ في قولِه لحَميدةَ: «حَلَّ المُلكُ في بيتِكِ» علىٰ أنّه نَصٌّ علَى ابنِه بأنّه القائمُ بالسيفِ؟ أ وَ ما سَمِعتم اللّٰهَ تعالىٰ يَقولُ: ﴿فَقَدْ آتَيْنا آلَ إِبْراهِيمَ الْكِتابَ وَ الْحِكْمَةَ وَ آتَيْناهُمْ مُلْكاً عَظِيماً﴾[٦]، و إنّما أرادَ مُلكَ الدِّينِ و الرئاسةَ فيه[٧] علَى العالَمينَ؟

و أمّا قولُه عليه السلام و قد سُئلَ عن اسمِ[٨] القائمِ فقالَ: «اسمُ حَديدةِ الحَلّاقِ»، فإنّه إن صَحَّ و ثَبَتَ[٩] ذلكَ ـ علىٰ أنّه غيرُ معروفٍ ـ فإنّما أشارَ به إلَى القائمِ بالإمامةِ بَعدَه، و لَم يُشِرْ به[١٠] إلَى القائمِ بالسيفِ، و قد عَلِمنا أنّ كلَّ إمامٍ فهو قائمٌ بالأمرِ بَعدَ أبيه؛ فأيُّ حُجّةٍ فيما تعلَّقوا به لولا عَمَى القلوبِ؟!

علىٰ أنّه يُقالُ لهم: ما الدليلُ علىٰ إمامةِ أبي الحسنِ موسىٰ عليه السلام؟ و ما البرهانُ علىٰ أنّ أباه نَصَّ عليه؟ فبأيِّ شيءٍ تعلَّقوا في ذلكَ و اعتَمَدوا عليه أرَيناهم

---

١. في «د، س»: «فكلّ».
٢. في «ب، س» و المطبوع: «لمذاهبهم».
٣. في «ألف»: – «دليل على».
٤. في «د، س»: «بطلان».
٥. في «ألف»: «مقالهم».
٦. النساء (٤): ٥٤.
٧. في «ب»: – «فيه».
٨. في «ألف، ب»: – «اسم».
٩. في «ألف، ب»: – «و ثبت».
١٠. في «ألف، ب»: – «به».

بمِثلِه صحّةَ[١] إمامةِ الرضا عليه السلام و ثبوتَ النصِّ مِن أبيهِ عليه. و هذا ما لا يَجِدونَ منه[٢] مَخلَصاً.

و أمّا مَن زعَم أنّ الرضا عليه السلام و مَن بَعدَه كانوا خُلفاءَ أبي الحسنِ موسىٰ عليه السلام و لَم يَدَّعوا الأمرَ لأنفسِهم، فإنّه قولُ مُباهِتٍ لا يُفكِّرُ[٣] في دفعِ الضرورةِ؛ لأنّ[٤] جميعَ شيعةِ هؤلاءِ[٥] القومِ و غيرِ شيعتِهم مِن الزيديّةِ الخُلَّصِ و مَن تَحقَّقَ بالنظرِ[٦] يَعلَمُ يقيناً أنّهم كانوا يَنتَحِلونَ الإمامةَ، و أنّ الدُّعاةَ إلىٰ ذلكَ خاصَّتُهم مِن الناسِ، و لا فَصلَ بَينَ هذه الفِرقةِ[٧] في بَهْتِها و بَينَ الفِرقِ الشاذّةِ مِن الكَيسانيّةِ فيما ادَّعَوه مِن أنّ الحسنَ و الحسينَ عليهما السلام كانا خليفَتي[٨] محمّدِ بنِ الحنفيّةِ.[٩] و أنّ الناسَ لم يُبايِعوهم[١٠] علَى الإمامةِ لأنفُسِهم[١١]، و هذا قولٌ وضوحُ فَسادِه يُغني عنِ الإطنابِ فيه. ٣١٥

و أمّا البِشْريّةُ، فإنّ دليلَ وفاةِ أبي الحسنِ عليه السلام و إمامةِ الرضا عليه السلام و بُطلانَ الحُلولِ و الاتّحادِ و لزومَ الشرائعِ و فَسادَ الغُلوِّ و التّناسخِ يَدُلُّ بمجموعِ ذلكَ و بآحادِه علىٰ فَسادِ ما ذهبوا إليه.

---

١. في «ألف، ب»: - «صحّة».
٢. في «ب» و المطبوع: «عنه».
٣. في المطبوع: «لا يذكر».
٤. في المطبوع: «و لأنّ».
٥. في «د، س»: «الشيعة لهؤلاء» بدل «شيعة هؤلاء».
٦. في المطبوع: «النظر».
٧. في «ألف، ب»: - «الفرقة».
٨. في «ألف، ب»: «كانوا خلفاء» بدل «كانا خليفتي».
٩. في «ألف، ب»: - «بن الحنفيّة».
١٠. في المطبوع: «لم يبايعوهما».
١١. في المطبوع: «لأنفسهما».

الفصلُ الثاني و التسعون

[افتراقُ الشيعةِ بَعدَ وفاةِ الإمامِ الرضا عليه السلام]

قالَ الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ: ثُمّ إنّ الإماميّةَ استَمَرَّت علَى القولِ بأُصولِ الإمامةِ طولَ أيّامِ أبي الحسنِ الرضا عليه السلام، فلمّا تُوُفِّيَ و خَلَّفَ ابنَه أبا جعفرٍ عليه السلام ـ و له عندَ وفاةِ أبيه سبعُ سنينَ ـ اختَلَفوا، و تفرَّقوا ثلاثَ فِرَقٍ:

فرقةٌ مَضَت علىٰ سَنَنِ القولِ في الإمامةِ، و دانَت بإمامةِ أبي جعفرٍ عليه السلام، و نقَلتِ النصَّ عليه، و هُم أكثرُ الفِرقِ عدداً.

و فرقةٌ ارتَدَّت إلىٰ قولِ الواقفةِ، و رَجَعوا عمّا كانوا عليه من إمامةِ الرضا عليه السلام.

و فرقةٌ قالت بإمامةِ أحمدَ بنِ موسىٰ، و زَعَموا أنّ الرضا عليه السلام كانَ[1] وَصّىٰ إليه، و نَصَّ بالإمامةِ عليه.

و اعتَلَّ الفريقانِ الشاذّانِ[2] عن أصلِ الإمامةِ بصِغَرِ سِنِّ أبي جعفرٍ عليه السلام، و قالوا: ليس يَجوزُ أن يَكونَ الإمامُ[3] صبيّاً لَم يَبلُغِ الحُلُمَ. ٣١٦

فيُقالُ لهم ما سِوَى الراجعةِ إلَى مذهبِ[4] الوقفِ، كما قيلَ للواقفةِ: دُلّوا[5]

---

١. في «ألف» و المطبوع: - «كان».

٢. في «د»: «الفرقتان الشاذّتان» بدل «الفريقان الشاذّان».

٣. في «د، س» و المطبوع: «إمام الزمان» بدل «الإمام».

٤. في «د، س» و المطبوع»: - «مذهب».

٥. في «ألف»: «دلّونا».

بأيِّ دليلٍ شِئتم علىٰ إمامةِ الرضا عليه السلام حتّىٰ نُريَكم بمِثلِه إمامةَ أبي جعفرٍ عليه السلام، و بأيِّ شيءٍ طَعَنتم به في نقلِ النصِّ علىٰ أبي جعفرٍ عليه السلام، فإنّ الواقفةَ تَطعُنُ بمثلِه في نَقلِ النصِّ علىٰ أبي الحسنِ الرضا عليه السلام، و لا فَصلَ في ذلكَ.

علىٰ أنّ ما اشتَبَهَ عليهم مِن جهةِ سنِّ أبي جعفرٍ عليه السلام، فإنّه بَيِّنُ الفَسادِ؛ و ذلكَ أنّ كمالَ العقلِ لا يُستنكَرُ لحُجَجِ اللّٰهِ تعالىٰ مع صِغَرِ السنِّ؛ قالَ اللّٰهُ سبحانَه: ﴿قالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً * قالَ إِنِّي عَبْدُ اللّٰهِ آتانِيَ الْكِتابَ وَ جَعَلَنِي نَبِيّاً﴾[1]، فخبَّر عن المسيحِ عليه السلام بالكلامِ في المَهْدِ.

و قالَ في قصّةِ يحيىٰ عليه السلام: ﴿وَ آتَيْناهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾.[2]

و قد أجمَعَ جُمهورُ الشيعةِ مع سائرِ مَن خالَفَهم علىٰ أنّ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله دَعا عليّاً عليه السلام و هو صغيرُ السنِّ، و لَم يَدْعُ مِن[3] الصبيانِ غيرَه.

و باهَلَ بالحسنِ و الحسينِ عليهما السلام و هُما طفلانِ، و لَم يُرَ مُبَاهِلٌ قَبلَه و لا بَعدَه باهَلَ بالأطفالِ.

و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما ذكرناه مِن تخصيصِ اللّٰهِ تعالىٰ حُجَجَه علىٰ ما شَرحناه بطَل ما تعلَّقَ به هؤلاءِ القومُ.

علىٰ أنّهُم إن أقَرّوا بظهورِ المعجزاتِ علَى الأئمّةِ عليهم السلام و خَرْقِ العادةِ لهم و فيهم بطَل أصلُهم الذي اعتَمَدوا عليه[4] في إنكارِ إمامةِ أبي جعفرٍ عليه

---

١. مريم(١٩): ٢٩ و ٣٠.

٢. مريم(١٩): ١٢.

٣. في المطبوع: - «من».

٤. في «ألف، ب»: «اعتمدوه» بدل «اعتمدوا عليه».

السلام، و إن أبَوْا ذلكَ و لَحِقوا بالمعتزلةِ في إنكارِ المعجزِ[١] إلّا علَى الأنبياءِ عليهم السلام كُلِّموا بِما يُكلَّمُ[٢] به إخوانُهم مِن أهلِ النَّصْبِ و الضلالِ[٣].

و هذا المقدارُ يَكفي بمشيئةِ اللّٰهِ في نقضِ ما اعتَمَدوه بما حَكيناه.

١. في «ألف، ب»: «المعجزات».

٢. في «ب، د» و المطبوع: «تكلّم».

٣. في «ألف، ب»: - «و الضلال».

الفصلُ الثالثُ و التسعونَ

[افتراقُ الشيعةِ بَعدَ وفاةِ الإمام الجوادِ ثُمّ الإمامِ الهادي عليهما السلام]

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: ثُمّ ثبَتتِ الإماميّةُ القائلونَ بإمامةِ أبي جعفرٍ عليه السلام بأسْرِها علَى القولِ بإمامةِ أبي الحسنِ عليِّ بنِ محمّدٍ عليه السلام مِن بعدِ أبيهِ عليه السلام، و نقلوا[1] النصَّ عليه، إلّا فِرقةً قليلةَ العددِ شَذّوا عَن جَماعتِهم، فقالوا بإمامةِ موسىٰ بنِ محمّدٍ أخي أبي الحسنِ عليِّ بنِ محمّدٍ، ثُمّ إنّهم لَم يَثبُتوا علىٰ هذا القولِ إلّا قليلاً حتّىٰ رَجَعوا إلَى الحقِّ، و دانوا بإمامةِ عليِّ بنِ محمّدٍ عليه السلام، و رَفَضوا القولَ بإمامةِ موسَى بنِ محمّدٍ، و أقاموا جميعاً علىٰ إمامةِ أبي الحسنِ عليه السلام.

فلمّا تُوُفِّيَ عليه السلام تفرَّقوا بَعدَ ذلكَ:

فقالَ الجُمهورُ منهم[2] بإمامةِ أبي محمّدٍ الحسنِ بنِ عليٍّ عليه السلام، و نَقَلوا النصَّ عليهِ[3] و أثبَتوه.

و قالَ فريقٌ منهم: إنّ الإمامَ بَعدَ أبي الحسنِ محمّدُ بْنُ عليٍّ أخو أبي محمّدٍ عليه السلام، و زَعَموا أنّ أباه عليّاً عليه السلام نَصَّ عليه في حياتِه، و هذا محمّدٌ كانَ قد تُوُفِّيَ في حياةِ أبيه، فدفَعَت هذه الفرقةُ وفاتَه، و زَعَموا أنّه لَم يَمُتْ، و أنّه حيٌّ، و هو الإمامُ المنتظَرُ.

---

١. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «نقل».

٢. في «ألف»: - «منهم».

٣. في «ألف، ب»: - «عليه».

و قالَ نَفَرٌ مِن الجماعةِ ـ شَذّوا أيضاً عن الأصلِ ـ: إنّ الإمامَ بَعدَ محمّدِ بنِ عليٍّ بنِ محمّدِ بنِ عليٍّ بنِ موسىٰ أخوه جعفرُ بنُ عليٍّ، و زَعَموا أنّ أباه نَصَّ عليه بَعدَ[1] محمّدٍ، و أنّه القائمُ[2] بَعدَ أبيه.

فيُقالُ للفرقةِ[3] الأُولىٰ:[4] لِمَ زَعمتم أنّ الإمامَ بَعدَ أبي الحسنِ عليه السلام ابُنه محمّدٌ؟ و ما الدليلُ على ذلكَ؟

فإنِ ادَّعَوُا النصَّ طولِبوا بلفظِه و الحُجّةِ عليه، و لن يَجِدوا[5] لفظاً يتعلَّقونَ به[6] في ذلكَ، و لا تَواتُرَ يعتَمِدونَ عليه؛ لأنّهم في أنفسِهم مِن الشُّذوذِ و القِلّةِ علىٰ حدٍّ ٣١٨ يُنفىٰ عنهم التواترُ القاطعُ للعُذرِ في العددِ، مع أنّهم قدِ انقَرَضوا فلا[7] بـقيّةَ لهـم، و ذلكَ مبطِلٌ أيضاً لِما[8] ادَّعَوه.

و يُقالُ لهم في ادِّعاءِ حياتِه ما قيلَ للكَيسانيّةِ و الناوُسيّةِ و الواقفةِ، و يُعارَضونَ بما[9] ذكرناه، فلا[10] يَجِدونَ فصلاً.

فأمّا أصحابُ جعفرٍ، فإنّ أمرَهم مبنيٌّ علىٰ إمامةِ محمّدٍ، و إذا سقَط قولُ هذا الفريقِ لعدمِ الدَّلالةِ علىٰ صحّتِه، و قيامِها علىٰ إمامةِ أبي محمّدٍ عليه السلام، فقد بانَ فَسادُ ما ذهبوا إليه.

---

١. في «د، س» و المطبوع: + «مضيّ».

٢. في «ألف»: + «المنتظر». و في «د، س»: + «من».

٣. في «ألف، ب»: «لهذه الفرقة» بدل «للفرقة».

٤. في «ب»: – «الأُولى».

٥. في «ألف»: «و إن وجدوا» بدل «و لن يجدوا». و في «د، س»: «و لم يجدوا» بدله.

٦. في «ألف»: «يتعلّقونه» بدل «يتعلّقون به».

٧. في «د، س» و المطبوع: «ولا».

٨. في «ب»: «ما».

٩. في «ب، ج، د، س»: «بمن».

١٠. في المطبوع: «ولا».

الفصلُ الرابعُ و التسعونَ

[في افتراقِ الشيعةِ بَعدَ وفاةِ الإمام الحسنِ العسكريِّ عليه السلام]

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: و لمّا تُوُفِّيَ أبو محمّدٍ الحسنُ بنُ عليِّ بنِ محمّدٍ[1] عليهم السلام افترَق أصحابُه بَعدَه ـ علىٰ ما حَكاه أبو محمّدٍ الحسنُ بنُ موسَى النَّوبَختيُّ رضي اللّٰه عنه ـ أربعَ عشرةَ فرقةً؛ فقالَ الجُمهورُ منهم بإمامةِ ابنِه[2] القائمِ المنتظَرِ عليه السلام، و أثبَتوا ولادتَه، و صَحَّحوا النصَّ عليه، و قالوا: هو سَميُّ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و مهديُّ الأنامِ، و اعتَقَدوا أنّ له غَيبَتَينِ؛ إحداهما أطوَلُ مِن الأُخرىٰ، و الأُولىٰ[3] منهما هي القُصْرىٰ، و له فيها الأبوابُ و السُّفَراءُ. و رووا عن جماعةٍ مِن شُيوخِهم و ثِقاتِهم أنّ أباه[4] الحسنَ عليه السلام أظهَرَه لهم، و أراهم شَخصَه.

و اختَلَفوا في سنِّه عندَ وفاةِ أبيه، فقالَ كثيرٌ منهم: كانَ سنُّه إذ ذاكَ خَمسَ سنينَ؛ لأنّ أباه تُوُفِّيَ[5] سنةَ ستّينَ و مائتَينِ، و كانَ مَولِدُ القائمِ عليه السلام سنةَ خَمسٍ

---

١. في «ألف، ب»: - «بن محمّد».

٢. في «ألف، ب»: - «ابنه».

٣. في «ب، د»: «فالأُولى».

٤. في المطبوع: «أبا محمّد» بدل «أباه».

٥. في «ألف، ب»: + «في».

و خَمسينَ و مائتَينِ. و قالَ بعضُهم: بل كانَ مَولِدُه سنةَ اثنتينِ و خَمسينَ و مائتَينِ، و كانَ سنُّه عندَ وفاةِ أبيه ثَمانيَ سنينَ.

و قالوا: إنّ أباهُ لَم يَمُتْ حتّىٰ أكمَلَ اللّٰهُ عقلَه، و علَّمَه الحِكمةَ و فَصلَ الخِطابِ، و أبانَه مِن سائرِ الخَلقِ بهذه الصفةِ؛ إذ كانَ خاتَمَ الحُجَجِ و وصيَّ الأوصياءِ و قائمَ الزمانِ عليه السلام. ٣١٩

و احتَجّوا في جَوازِ ذلكَ بدليلِ العقلِ؛ مِن حيثُ ارتفَعَت إحالتُه، و دخَل تَحتَ القُدرةِ. و بقَولِه[١] تعالىٰ في قِصّةِ عيسىٰ عليه السلام: ﴿وَ يُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَ كَهْلاً[٢]﴾[٣]، و في قِصّةِ يَحيىٰ عليه السلام: ﴿وَ آتَيْناهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾[٤].

و قالوا: إنّ صاحبَ الأمرِ عليه السلام حيٌّ لَم يَمُتْ و لا يَموتُ و لو بَقِيَ ألفَ عامٍ حتّىٰ يَملأَ الأرضَ عَدلاً و قِسطاً[٥] كما مُلئَت ظُلماً و جَوراً[٦]، و إنّه يكونُ عندَ ظهورِه شابّاً قويّاً في صورةِ ابنِ نَيِّفٍ و ثلاثينَ سنةً، و أثبَتوا ذلكَ في مُعجزاتِه، و جَعَلوه في[٧] جُملةِ دلائلِه و آياتِه عليه السلام.

و قالت فرقةٌ ممّن دانَت بإمامةِ الحسنِ عليه السلام: إنّه حيٌّ لَم يَمُتْ، و إنّما غابَ، و هو القائم[٨] المنتظَرُ.

---

١. في «ألف، ب»: «بقوله» بدون واو العطف.

٢. في «د، س» و المطبوع: - «و كهلاً».

٣. آل عمران (٣): ٤٦.

٤. مريم (١٩): ١٢.

٥. في «د» و المطبوع: «قسطاً و عدلاً» بدل «عدلاً و قسطاً».

٦. في «د، س»: «جوراً و ظلماً» بدل «ظلماً و جوراً».

٧. في المطبوع: «من».

٨. في «ألف»: «الإمام».

و قالت فرقةٌ أُخرىٰ[١]: إنّ أبا محمّدٍ عليه السلام ماتَ و عاشَ بَعدَ موتِه، و هو القائمُ المهديُّ. و اعتَلّوا في ذلكَ بخبرٍ رووه: أنّ القائمَ إنّما[٢] سُمِّيَ بذلكَ لأنّه يَقومُ بَعدَ الموتِ.

و قالت فرقةٌ أُخرىٰ: إنّ أبا محمّدٍ عليه السلام قد تُوُفِّيَ لا مَحالةَ، و إنّ الإمامَ مِن بَعدِه أخوه جعفرُ بنُ عليٍّ. و اعتَلّوا في ذلكَ بالروايةِ عن أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام: «أنّ الإمامَ هو الذي لا يوجَدُ منه مَلجأٌ إلّا إليه».[٣]

قالوا: فلمّا لَم نَرَ[٤] للحسنِ عليه السلام ولداً ظاهراً التَجأنا إلَى القولِ بإمامةِ جعفرٍ أخيه.

و رجَعَت فرقةٌ ممّن كانت تقولُ بإمامةِ الحسنِ عليه السلام عن إمامتِه عندَ وفاتِه، و قالوا: لَم يَكُنْ إماماً، و كانَ مدّعياً مُبطَلاً[٥]، و أنكَروا إمامةَ أخيه محمّدٍ، و قالوا: الإمامُ جعفرُ بنُ عليٍّ بنصِّ أبيه عليهِ؛ قالوا: و إنّما[٦] قُلنا بذلكَ؛ لأنّ محمّداً ماتَ في حياةِ أبيه، و الإمامُ لا يَموتُ في حياةِ أبيه. و[٧] الحسنُ عليه السلام، فلَم ٣٢٠
يَكُنْ له عَقِبٌ، و الإمامُ لا يَخرُجُ مِن الدُّنيا حتّىٰ يَكونَ له عَقِبٌ.

و قالَت فرقةٌ أُخرىٰ: إنّ الإمامَ محمّدُ بنُ عليٍّ أخو الحسنِ بن عليٍّ عليه السلام، و رَجَعوا عن إمامةِ الحسنِ عليه السلام، و ادَّعَوْا حياةَ محمّدٍ بَعدَ أن كانوا يُنكِرونَ ذلكَ.

---

١. في «ألف»: - «أُخرى».
٢. في «د، س»: - «إنّما».
٣. لم نعثر عليه في مصدر.
٤. في «د، س»: «لم يُرَ».
٥. في «د»: «باطلاً».
٦. في «ألف» و المطبوع: «إنّما» بدون واو العطف.
٧. في المطبوع: + «أمّا».

و قالت فرقةٌ أُخرىٰ: إنّ الإمامَ بَعدَ الحسنِ عليه السلام ابنُه المنتظَرُ، و إنّه عليُّ بنُ الحسنِ، و ليس كما تَقولُ القَطعيّةُ: إنّه محمّدُ بنُ الحسنِ. و قالوا بَعدَ ذلكَ بمقالةِ القَطعيّةِ في الغَيبةِ و الانتظارِ حرفاً بحرفٍ.

و قالت فرقةٌ أُخرىٰ: إنّ القائمَ[١] ابنَ الحسنِ عليه السلام وُلِدَ بَعدَ أبيه بثَمانيةِ أشهُرٍ، و هو المنتظَرُ، و أكذَبوا مَن زعَم أنّه وُلِدَ في حياةِ أبيه.

و قالت فرقةٌ أُخرىٰ: إنّ أبا محمّدٍ عليه السلام ماتَ عن غيرِ ولدٍ ظاهرٍ؛ و لكن عن حَبَلٍ مِن بعضِ جَواريهِ، و القائمُ مِن بَعدِ الحسنِ محمولٌ به و ما ولدته أُمُّه بَعدُ، و إنّه يَجوزُ أنّها[٢] تَبقىٰ مائةَ سَنةٍ حاملاً به، فإذا ولدَته ظهَرَت[٣] ولادتُه.

و قالت فرقةٌ أُخرىٰ: إنّ الإمامةَ قد بطَلَت بَعدَ الحسنِ عليه السلام، و ارتفَعَت[٤] الأئمّةُ، و ليس في الأرضِ حُجّةٌ مِن آلِ محمّدٍ عليهم السلام، و إنّما الحُجّةُ الأخبارُ الواردةُ عن الأئمّةِ المتقدِّمينَ عليهم السلام، و زعَموا أنّ ذلكَ سائغٌ إذا غَضِبَ اللّهُ علَى العبادِ، فجعَله عقوبةً لهم.

و قالت فرقةٌ أُخرىٰ: إنّ محمّدَ بنَ عليٍّ أخَا الحسنِ بنِ عليٍّ عليهما السلام كانَ الإمامَ في الحقيقةِ مع أبيه عليٍّ عليه السلام، و إنّه لما حضَرَته الوفاةُ وَصّىٰ إلىٰ غلامٍ له ـ يقالُ له: نَفيسٌ، و كانَ ثقةً أميناً ـ و دفَع إليه الكُتبَ و السِّلاحَ، و وَصّاه أن يُسلِّمَه[٥] إلىٰ أخيه جعفرٍ، فسَلَّمَه[٦] إليه، و كانت الإمامةُ في جعفرٍ بَعدَ محمّدٍ علىٰ هذا الترتيبِ.

---

١. في المطبوع: + «محمّد».

٢. في «د، س»: «إنّها تجوز أن» بدل «إنّه يجوز أنّها».

٣. في المطبوع: «أظهرت».

٤. في المطبوع: «فارتفعت».

٥. في المطبوع: «أن يسلّمها».

٦. في المطبوع: «فَسَلَّمَها».

و قالت فرقةٌ أُخرىٰ: قد[١] عَلِمنا أنّ الحسنَ عليه السلام كانَ إماماً، فلمّا قُبِضَ التبَس الأمرُ علينا؛ فلا نَدري: أ جعفرٌ كانَ الإمامَ[٢] بَعدَه[٣]، أم غيرُه؟ و الذي يَجِبُ ٣٢١
علينا أن نَقطَعَ علىٰ[٤] أنّه لا بُدَّ مِن إمامٍ، و لا نُقدِمَ علَى القولِ بإمامةِ أحدٍ بعَينِهِ حتّىٰ يَتبيَّنَ لنا ذلكَ.

و قالت فرقةٌ أُخرىٰ: إنّ[٥] الإمامَ بَعدَ الحسنِ ابنُه محمّدٌ، و هو المنتظَرُ، غيرَ أنّه قد ماتَ، و سَيَحْيا[٦] و يَقومُ[٧] بالسيفِ، فيَملَأُ الأرضَ قِسطاً و عَدلاً كما مُلئَت ظُلماً و جَوراً.

و قالتِ الفرقةُ الرابعةَ عَشَرَ[٨] منهم: إنّ أبا محمّدٍ عليه السلام كانَ الإمامَ[٩] بَعدَ أبيه، و إنّه لمّا حضَرَته الوفاةُ نَصَّ علىٰ أخيه جعفرِ بنِ عليِّ بنِ محمّدِ بنِ عليٍّ، و كانَ[١٠] الإمامَ مِن بَعدِه بالنصِّ عليه و الوراثةِ له، و زَعَموا أنّ الذي دَعاهم إلىٰ ذلكَ ما يَجِبُ في العقولِ[١١] مِن وجوبِ الإمامةِ مع فَقدِهم لِوَلدِ الحسنِ عليه السلام و بُطلانِ دَعوىٰ مَن ادَّعىٰ وجودَه ـ فيما زعَموا ـ مِن الإماميّةِ.[١٢]

---

١. في المطبوع: «و قد».
٢. في «ألف»: + «من».
٣. في «ب»: – «بعده».
٤. في «ألف، ب»: – «على».
٥. في المطبوع: «بل».
٦. في «ب، د، س»: «و سيجيء».
٧. في «ألف»: «فيقوم».
٨. في المطبوع: «الرابع عشرة».
٩. في المطبوع: + «من».
١٠. في «د، س»: «فكان».
١١. في «د، س» و المطبوع: «العقل».
١٢. في «د، س»: «الإمامة».

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: و ليس مِن هؤلاءِ الفِرَقِ التي ذكرناها فرقةٌ موجودةٌ في زَمانِنا هذا ـ و هو مِن سنةِ ثلاثٍ و سَبعينَ و ثَلاثمائةٍ ـ إلّا الإماميّةُ الاثنا عشريّةُ القائلةُ[١] بإمامةِ ابنِ الحسنِ المسمّىٰ باسمِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله القاطعةُ علىٰ حياتِه و بقائه إلىٰ وقتِ قيامِه بالسيفِ ـ حَسَبَ ما شرحناه فيما تقدَّمَ عنهم ـ و هُم[٢] أكثرُ فِرَقِ الشيعةِ عدداً و علماءُ و متكلّمونَ نُظّارٌ و صالحونَ عُبّادٌ[٣] متفقّهةٌ و أصحابُ حديثٍ و أُدباءُ و شُعراءُ، و هُم وجهُ الإماميّةِ و رُؤَساءُ جماعتِهم[٤] و المعتمَدُ عليهم في الديانةِ.

و مَن سِواهم مُنقرِضونَ، لا يُعلَمُ أحدٌ[٥] مِن جُملةِ[٦] الأربعَ عَشرَةَ فرقةً ـ التي قدَّمْنا ذِكرَها ـ ظاهراً بمقالةٍ، و لا موجوداً علىٰ هذا الوصفِ مِن ديانتِه، و إنّما الحاصلُ منهم حكايةٌ عمّن سَلَفَ و أراجيفُ بوجودِ قومٍ منهم لا تَثبُتُ.

---

١. في «ألف»: «القائلين».

٢. في «د، س»: «فهم».

٣. في المطبوع: «متكلّمين و نظّاراً و صالحين و عبّاداً» بدل «متكلّمون نظّار و صالحون عُبّاد».

٤. في «د، س»: «جميعهم».

٥. في «د، س»: «لا نعلم أحداً» بدل «لا يعلم أحد».

٦. في «ألف، ب»: - «جملة».

الفصل الخامسُ و التسعونَ

[في الردِّ علَى الفِرَقِ الضالّةِ عن طريقِ الهُدىٰ]

و أمّا الفرقةُ القائلةُ بحياةِ أبي محمّدٍ عليه السلام، فإنّه يُقالُ لها[١]: ما الفصلُ بَينَكم[٢] و بَينَ الواقفةِ و الناوُسيّةِ؟ فلا يَجِدونَ فصلاً.

و أمّا الفرقةُ[٣] التي زعَمَت أنّ أبا محمّدٍ عليه السلام عاشَ مِن بَعدِ موتِه و هو المنتظَرُ، فإنّه يُقالُ لها: إذا جازَ أن تَخلُوَ الدُّنيا مِن إمامٍ حيٍّ يوماً، فلِمَ لا يَجوزُ[٤] أن تَخلوَ منه شهراً، و إذا جازَ أن تخلوَ منه شهراً فلِمَ لا يجوزُ أن تخلوَ منه[٥] سَنةً؟ و ما الفرقُ بَينَ ذلكَ و بَينَ أن تَخلو أبداً مِن إمامٍ[٦]؟ و هذا خروجٌ عن مذهبِ الإماميّةِ، و قولٌ بمذهبِ الخوارجِ و المعتزلةِ، و مَن صارَ إليه مِن الشيعةِ كُلِّمَ كلامَ[٧] الناصبةِ، و دُلَّ علىٰ وجوبِ الإمامةِ.[٨]

---

١. في «ألف»: - «لها».

٢. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «بينك».

٣. في «د، س» و المطبوع: + «الأُخرى».

٤. في «ألف، ب»: «لاجاز».

٥. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: - «شهراً. و إذا جاز أن تخلو منه شهراً فلِمَ لا يجوز أن تخلو منه».

٦. في «ألف» و المطبوع: «الإمام».

٧. في «س» و المطبوع: «بكلام».

٨. في «د»: «الإمام».

ثُمّ يُقالُ لهم: ما أنكرتم أن يَكونَ الحسنُ عليه السلام ميّتاً لا مَحالةَ و لَم يَعِشْ بَعدُ و سَيَعيشُ؟ و هذا نقضُ مذاهبِهم.

فأمّا ما اعتَلّوا به مِن أنّ القائمَ إنّما سُمِّيَ بذلكَ؛ لأنّه يَقومُ بَعدَ الموتِ، فإنّه يُحتملُ أن يَكونَ أُريدَ[1] به بَعدَ موتِ ذِكرِه، دونَ أن يَكونَ المرادُ به موتَه في الحقيقةِ بعدمِ الحياةِ منه. علىٰ أنّهم لا يَجِدونَ بهذا الاعتلالِ بَينَهم و بَينَ الكَيسانيّةِ فَرقاً، مع أنّ الروايةَ قد جاءت بأنّ القائمَ إنّما سُمِّيَ بذلكَ؛ لأنّه يَقومُ بدِينٍ قد اندَرَسَ، و يَظهَرُ بحقٍّ كانَ مخفيّاً، و يَقومُ بالحقِّ مِن غيرِ تقيّةٍ تَعتَريهِ في شيءٍ منه. و هذا يُسقِطُ ما ادَّعَوه.

و أمّا الفرقةُ التي زعَمَت أنّ جعفرَ بنَ عليٍّ هو الإمامُ بَعدَ أخيه الحسنِ عليه السلام، فإنّهم صاروا إلىٰ ذلكَ مِن طريقِ الظنِّ و التوهُّمِ، و لَم يوردوا خبراً و لا أثراً يَجِبُ النظرُ فيه. و لا فصلَ بَينَ هؤلاءِ القومِ و بَينَ مَن ادَّعَى الإمامةَ بَعدَ الحسنِ عليه السلام لبعضِ الطالبيّينَ، و اعتمَدَ علَى الدَّعوَى المُتعرِّيةِ مِن بُرهانٍ[2].

٣٢٣ فأمّا ما اعتَلّوا به مِن الحديثِ عن أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام: «إنّ الإمامَ هو الّذي لا يوجَدُ منه مَلجأٌ إلّا إليهِ»[3]، فإنّه يُقالُ لهم فيه: و لِمَ زَعَمتم أنّه لا مَلجأَ إلّا إلىٰ جعفرٍ؟ و ما أنكَرتم أن يَكونَ المَلجأُ هو ابنَ الحسنِ عليه السلام الذي نقَلَ جُمهورُ الإماميّةِ النصَّ عليه؟

---

١. في المطبوع: «المراد».

٢. في «ألف، ب»: «البرهان».

٣. تقدّم الحديث في الفصل السابق.

فإن قالوا: لا يَجِبُ أن نُثبِتَ[١] وجودَ مَن لَم نُشاهِدْه[٢]. قُلنا[٣] لهم: و لِمَ[٤] لا يَجِبُ ذلكَ إذا قامتِ الدَّلالةُ[٥] علىٰ وجودِه؟ مع أنّه لا يَجِبُ علينا[٦] أن نُثبِتَ الإمامةَ لِمَن لا نصَّ عليه و لا دليلَ علىٰ إمامتِه. علىٰ أنّ هذه العلّةَ يُمكنُ أن يَعتَلَّ بها كلُّ مَن ادَّعَى الإمامةَ لرجلٍ مِن آلِ أبي طالبٍ بَعدَ الحسنِ عليه السلام و يَقولَ[٧]: إنّما قلتُ ذلكَ لأنّني لَم أجِدْ مَلجأً إلّا إليه.

و أمّا الفرقةُ الراجعةُ عن إمامةِ الحسنِ عليه السلام و المُنكِرةُ لإمامةِ أخيه محمّدٍ، فإنّها يُحتَجُّ عليها[٨] بدليلِ إمامةِ الحسنِ عليه السلام مِن النصِّ عليه[٩] و التَّواتُرِ عن أبيه به، و يُطالَبُ بالدَّلالةِ علىٰ إمامةِ عليِّ بنِ محمّدٍ عليهما السلام، فكلُّ[١٠] شيءٍ اعتَمَدوه في ذلكَ فإنّه[١١] العُمدةُ عليهم فيما أبَوْه مِن إمامةِ الحسنِ عليه السلام.

فأمّا[١٢] إنكارُهم لإمامةِ محمّدِ بنِ عليٍّ أخي الحسنِ عليه السلام، فقد أصابوا في

---

١. في «د» و المطبوع: «أن يثبت».
٢. في المطبوع: «لم يشاهد».
٣. في «د، س» و المطبوع: «قيل».
٤. في «د»: «لِمَ» بدون واو العطف.
٥. في «ألف»: «الدلائل».
٦. في «ألف، ب، ج»: – «علينا».
٧. في «ألف»: + «إنّني». و في «د، س»: + «إنّي».
٨. في «ألف، ب»: – «عليها».
٩. في «ألف، ب»: – «عليه».
١٠. في «ألف» و المطبوع: «و كلّ».
١١. في «ألف، ب»: «فهو».
١٢. في المطبوع: «و أمّا».

ذلكَ، و نحنُ مُوافِقوهم[١] علىٰ[٢] صحَّتِه.

و أمّا اعتِلالُهم لصَوابِهم في الرجوعِ عن إمامةِ الحسنِ عليه السلام و أنّه ممّن مَضىٰ و لا عَقِبَ له، فهو اعتمادٌ[٣] علَى التوهُّم؛ لأنّ الحسنَ عليه السلام قد أعقَبَ المنتظَرَ عليه السلام، و الأدلّةُ علىٰ إمامتِه[٤] أكثرُ مِن أن تُحصىٰ[٥]، و ليس إذا لَم يُشاهَدِ[٦] الإمامُ بطَلَت إمامتُه، و لا إذا لَم يُدرَكْ وجودُه حِسّاً و اضطراراً أو لَم[٧] يَظهَرْ للخاصّةِ و العامّةِ كانَ ذلكَ دليلاً علىٰ عدمِه.

و أمّا الفرقةُ الأُخرَى الراجعةُ عن إمامةِ الحسنِ عليه السلام إلىٰ إمامةِ أخيه محمّدٍ[٨]، فهي كالتي قَبلَها، و الكلامُ عليها نحوُ ما سَلَفَ. مع أنّهم أشدُّ بَهْتاً[٩] و مُكابَرةً؛ لأنّهم أنكَروا إمامةَ مَن كانَ حيّاً بَعدَ أبيه، و ظهَرَت عنه مِن العلومِ ما ٣٢٤
يَدُلُّ علىٰ فضلِه علَى الكلِّ، و ادَّعَوْا إمامةَ رجلٍ ماتَ في حياةِ أبيه، و لَم يَظهَرْ منه عِلمٌ و لا مِن أبيهِ عليه السلام نصٌّ عليه، بَعدَ أن كانوا يَعترفونَ بموتِه. و هؤلاءِ سُقّاطٌ[١٠] جدّاً.

و أمّا الفرقةُ التي اعترَفَت بولدِ الحسنِ عليه السلام و أقرَّت بأنّه المنتظَرُ إلّا أنّها

---

١. في «د، س»: «نوافقهم».
٢. في «ب، د، س»: «في».
٣. في «د، س»: «اعتمادهم».
٤. في «د، س»: «إمامة الحسن» بدل «إمامته».
٥. في «د، س»: «أن يُحصى».
٦. في «ألف» و المطبوع: «لم نشاهد».
٧. في «د، س» و المطبوع: «و لم».
٨. في «د، س» و المطبوع: «محمّد أخيه» بدل «أخيه محمّد».
٩. في «ب» و المطبوع: «بهتاناً».
١٠. «السُّقاطُ» جمع «الساقط»: اللئيم، الناقص العقل. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣١٩ (سقط).

زعَمَت أنّه عليٌّ[١]، و ليس بمحمّدٍ، فالخلافُ بَينَنا و بَينَ هؤلاءِ في الاسم دونَ المعنىٰ، و الكلامُ لهم فيه[٢] خاصّةً، فيَجِبُ أن يُطالَبوا بالأثرِ في الاسم؛ فإنّهم لا يَجِدونَه، و الأخبارُ منتشرةٌ في أهلِ الإمامةِ و غيرِهم أنّ اسمَ القائم عليه السلام اسمُ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله، و لَم يَكُنْ في أسماءِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله عليٌّ. و لو ادَّعَوْا أنّه «أحمَدُ» لَكانَ أقربَ إلَى الحقِّ. و هذا المقدارُ كافٍ فيما يُحتَجُّ[٣] به علىٰ هؤلاءِ.

و أمّا الفرقةُ التي زعَمَت أنّ القائمَ ابنُ الحسنِ عليه السلام[٤]، و أنّه وُلِدَ بَعدَ[٥] أبيه بثَمانيةِ أشهُرٍ، و أنكَروا[٦] أن يَكونَ[٧] وُلِدَ في حياةِ أبيه، فإنّه يُحتَجُّ عليهم بوجوبِ الإمامةِ مِن جهةِ العُقولِ[٨]، و كلُّ شيءٍ يَلزَمُ المعتزلةَ و أصنافَ الناصبةِ يَلزَمُ هذهِ الفرقةَ فيما ذهبوا إليه مِن جوازِ خُلُوِّ العالَمِ مِن وجودِ إمامٍ حيٍّ كاملٍ ثَمانيةَ أشهُرٍ؛ لأنّه لا فَرقَ بَينَ الثَّمانيةِ[٩] و الثَّمانينَ.

علىٰ أنّه يُقالُ لهم: لِمَ زعَمتم ذلكَ؟ أ بالعقلِ قُلتموه، أم بالسمعِ؟ فإنِ ادَّعَوُا العقلَ أحالوا في القَولِ[١٠]؛ لأنّ العقلَ لا مَدخَلَ له في ذلكَ. و إنِ ادَّعَوُا السمعَ

---

١. في «س»: «كان عليّاً» بدل «عليّ».
٢. في «ألف»: – «فيه».
٣. في «ألف، س»: «نحتجّ».
٤. في «ألف، ب»: «أبو الحسن» بدل «ابن الحسن».
٥. في «د، س»: +«موت».
٦. في «ألف» و المطبوع: «فأنكروا».
٧. في المطبوع: + «له».
٨. في «د، س»: «العقل».
٩. في المطبوع: «ثمانية أشهر» بدل «الثمانية».
١٠. في المطبوع: «العقول».

طولبوا[١] بالأثرِ فيه، و لن يَجِدوه. و إنّما صاروا إلىٰ هـذا القـولِ مِـن جـهةِ الظـنِّ و التَّرجيمِ[٢] بالغيبِ، و الظنُّ لا يُعتَمَدُ عليه في الدِّينِ.

و أمّا الفرقةُ الأُخرَى التي زعَمَت أنّ الحسنَ عليه السلام تُوُفِّيَ عن حَمْلٍ بالقائمِ عليه السلام، و أنّه لَم يولَدْ بَعدُ، فهيَ مُشارِكةٌ للفرقةِ المـتقدّمةِ لهـا[٣] فـي إنكـار الوِلادةِ، و ما دَخَلَ علىٰ تلكَ داخلٌ علىٰ هذه، و يَلزَمُها مِن التجاهُلِ ما يَلزَمُ تلكَ؛

٣٢٥ لقَولِها: إنّ[٤] حَمْلاً يَكونُ مائةَ سَنةٍ[٥]، إذ كانَ هذا ممّا لَم تَجرِ بهِ عادةٌ، و لا جاءَ به أثرٌ في أحدٍ مِن سائرِ[٦] الأُمَمِ، و لَم يَكُنْ له نَظيرٌ، و هو و إن كانَ مقدوراً للّٰهِ تعالىٰ فليس يَجوزُ[٧] أن يَثبُتَ إلّا بَعدَ الدليلِ الموجِبِ لِثُبوتِه.

و مَن اعترَفَ به مِن حَيثُ الجوازِ فأَوجَبَه، يَلزَمُه إيجابُ وجودِ كـلِّ مـقدورٍ، حتّىٰ لا يأمَنَ لعلَّ المياهَ[٨] قد استَحالَت ذَهَباً و فضّةً، و كذلكَ الأشجارُ، و لعلَّ كلَّ كافرٍ في[٩] العالَمِ إذا نامَ مَسَخَهُ اللّٰهُ تَعالىٰ قِرْداً أو[١٠] كلباً[١١] أو خنزيراً[١٢] مِن حَيثُ لا

---

١. في «ب، د، س»: «طلبوا».
٢. في «د، س»: «الترجيم و الظنّ» بدل «الظنّ و الترجيم». و في المطبوع: «الرجم» بدل «الترجيم».
٣. في «ب» و المطبوع: - «لها».
٤. في «د، س»: «بأنّ».
٥. في «د، س»: «عام».
٦. في «ألف»: + «من».
٧. في «د، س» و المطبوع: «يجب».
٨. في «د، س»: + «الغائبة عنّا».
٩. في «ألف، ب»: «من».
١٠. في «ألف، ب»: - «قرداً أو».
١١. في «ب»: + «قرداً و».
١٢. في «ألف»: + «و قرداً».

يُشعَرُ[١] به، ثُمّ يُعيدُه إلَى الإنسانيّةِ. و لعلَّ بالبلادِ القُصوىٰ ممّا لا نَعرِفُ خَبَرَه نساءً يَحبَلنَ يوماً و يَضَعنَ من[٢] غَدِه. و هذا كلُّه جهلٌ و ضلالٌ فَتَحَه علىٰ نفسِه مَن اعترَفَ بخَرْقِ العادةِ مِن غيرِ حُجّةٍ، و اعتمَدَ علىٰ جَوازِ ذلكَ في القُدرةِ.[٣]

و أمّا الفرقةُ[٤] التي زعَمَت أنّ الإمامةَ قد بطَلَت بَعدَ الحسنِ عليه السلام، فإنّ وجوبَ الإمامةِ بالعقلِ يُفسِدُ قَولَها، و قولَ اللّٰهِ عزَّ و جلَّ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنـاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾[٥]، و قَولَ النّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله: «مَن ماتَ وَ لم[٦] يَعرِفْ إمامَ زَمانِه ماتَ مِيتةً جاهِلِيّةً»[٧].

و قَولَ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام: «اللّٰهُمَّ إنّكَ لا تُخلي الأرضَ مِن حُجّةٍ لَكَ[٨] علىٰ خَلقِكَ؛ إمّا ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مغموراً؛ كيلا[٩] تَبطُلَ[١٠] حُجَجُكَ[١١] وَ بَيِّناتُكَ».[١٢]

و قَولَ النّبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله أيضاً[١٣]: «في كُلِّ خَلَفٍ مِن أُمَّتي عَدلٌ مِن أهلِ

---

١. في المطبوع: «لم يشعر».
٢. في «ب» و المطبوع: «في».
٣. في «ألف، ب»: «المقدور».
٤. في «س» و المطبوع: + «الأُخرى».
٥. الإسراء (١٧): ٧١.
٦. في «د، س» و المطبوع: «و هو لا» بدل «و لم».
٧. كفاية الأثر، ص ٢٩٦؛ الإفصاح في الإمامة، ص ٢٨.
٨. في «ب» و المطبوع: - «لك».
٩. في المطبوع: «لئلّا».
١٠. في «ألف، د»: «يبطل».
١١. في «د، س»: «حجّتك».
١٢. بصائر الدرجات، ج ١، ص ٤٨٦، ح ١٥؛ كمال الدين، ج ١، ص ٣٠٢، ح ١٠.
١٣. في «د، س» و المطبوع: - «أيضاً».

بَيتي؛ يَنفي عن هذَا الدِّينِ تَحريفَ الغالِينَ و انتِحالَ المُبطِلينَ».[١]

فأمّا[٢] تعلُّقُهم بقَولِ الصّادقِ عليه السلام: «إنّ اللّهَ لا يُخلي الأرضَ مِن حُجّةٍ إلّا أن يَغضَبَ علىٰ أهلِ الدُّنيا»[٣]، فالمعنىٰ في ذلكَ: أنّه لا يُخليها مِن حُجّةٍ ظاهرةٍ؛ بدلالةِ ما قدَّمناه.

و أمّا الفرقةُ التي زعَمَت أنّ محمّدَ بنَ عليٍّ عليهما السلام كانَ إماماً بَعدَ أبيه، و أنّه وَصّىٰ إلىٰ غلامٍ يُقالُ له: «نَفيسٌ»، و أعطاه السلاحَ و الكُتبَ، و أمَره أن ٣٢٦
يَدفَعَه[٤] إلىٰ جعفرٍ، فإنّ الذي قدَّمناه علَى الإسماعيليّةِ مِن الدليلِ علىٰ بُطلانِ إمامةِ إسماعيلَ بوفاتِه في حياةِ أبيه يَكسِرُ قولَ هذه الفرقةِ. و نَزيدُه بياناً أنّ وصيَّ الإمامِ لا يَكونُ إلّا إماماً، و «نفيسٌ» غلامُ محمّدٍ لَم يَكُن إماماً. و يُبطِلُ إمامةَ جعفرٍ عدمُ الدَّلالةِ علىٰ إمامةِ محمّدٍ، و دليلُ بُطلانِ إمامتِه أيضاً ما[٥] ذكرناه مِن وفاتِه في حياةِ أبيه.

و أمّا الفرقةُ التي أقَرَّت بإمامةِ الحسنِ عليه السلام و وقَفَت بَعدَه و اعتقَدَت أنّه لا بُدَّ مِن إمامٍ، و لَم يُعَيِّنوا علىٰ أحَدٍ، فالحُجّةُ عليهِم النقلُ الصادقُ بإمامةِ المنتظَرِ عليه السلام، و النصُّ مِن أبيه عليه، و ليس هذا مَوضِعَه فنذكرَه علَى النظامِ.

و أمّا الفرقةُ التي أقَرَّت بالمنتظَرِ و أنّه ابنُ الحسنِ عليه السلام و زعَمَت أنّه قد ماتَ و سَيَحْيا و يَقومُ بالسيفِ: فإنّ الحُجّةَ عليها ما يَجِبُ مِن وجودِ الإمامِ و حياتِه

---

١. قرب الإسناد، ص ٧٧؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ٣٣٠؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٤٥.
٢. في «ألف» و المطبوع: «و أمّا».
٣. لم نعثر عليه في مصدر.
٤. في المطبوع: «أن يدفعها».
٥. في «ألف، ب، د، س»: «بما».

و كمالِه و كَونِه[١] بحيثُ يَسمَعُ الاختلافَ و يَحفَظُ الشرعَ، و بدَلالةِ أنّه لا فرقَ بَينَ موتِه و عدَمِه.

و أمّا الفرقةُ التي اعترَفَت بأنّ أبا محمّدٍ الحسنَ بنَ عليٍّ عليهما السلام كان الإمامَ[٢] بَعدَ أبيه، و ادَّعَت أنّه لمّا حضَرَته الوفاةُ نَصَّ علىٰ أخيه جعفرِ بنِ عليٍّ، و اعتَلّوا[٣] في ذلك بأن زعَموا أنّ دَعوىٰ مَن ادَّعَى النصَّ علَى ابنِ الحسنِ عليه السلام باطِلةٌ[٤]، و العقلَ يوجِبُ الإمامةَ[٥]، فلذلكَ اضطُرّوا إلَى القولِ بإمامةِ جعفرٍ، فإنّه يُقالُ لهم: لِمَ زعَمتم أنّ نقلَ الإماميّةِ النصَّ مِن الحسنِ عليه السلام علَى ابنِه باطلٌ؟ و ما أنكَرتم أن يَكونَ حقّاً؟ لقيامِ الدَّلالةِ علىٰ وجوبِ الإمامةِ، و ثِقَةِ الناقلينَ، و علامةِ صِدقِهم بصفاتِ الغَيبةِ، و الخبرِ فيها عمّا يَكونُ قَبلَ كَونِه، و تكونُ النَّـقَلةُ لذلكَ خاصّةً أصحابُ الحسنِ عليه السلام و السفراءُ بَينَه و بَينَ شيعتِه.

و لفَسادِ إمامةِ جعفرٍ؛ لِما كانَ عليه في الظاهرِ مِمّا يُضادُّ صفاتِ الإمامةِ؛ مِـن: نُقصانِ العِلمِ، و قلّةِ المعرفةِ[٦]، و ارتكابِ القَبائحِ، و الاستخفافِ بحُقوقِ اللّهِ ـ عزَّ و جَلَّ ـ في مُخلَّفي أخيه، مع عدمِ النصِّ عليه؛ لفَقْدِ[٧] أحدٍ مِن الخَلقِ يَروي ذلكَ، أو يأثُرُه عن أحدٍ مِن آبائه، أو مِن أخيه خاصّةً. و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما ذكرناه فقد سقَط ما تعلَّقَ به هذا الفريقُ أيضاً. ٣٢٧

---

١. في «د، س»: - «و كونه».

٢. في «د، س»: «إماماً».

٣. في المطبوع: «فاعتلّوا».

٤. في «ألف، ج» و المطبوع: «باطل».

٥. في «د، س» و المطبوع: «موجب للإمامة» بدل «يوجب الإمامة».

٦. في «د»: - «و قلّة المعرفة».

٧. في «د، س» و المطبوع: «و لفقد».

علىٰ أنّه لا فَصلَ بَينَ هؤلاءِ القومِ و بَينَ مَن ادَّعىٰ إمامةَ بعضِ الطالبيّينَ و اعتَلَّ بعلَّتِهم في وجوبِ الإمامةِ و فَسادِ قولِ الإماميّةِ و زَعمِهم[1] فيما يَدَّعونَه مِن النصِّ علَى ابنِ الحسنِ عليه السلام. و إذا[2] كانَ لا فَصلَ بَينَ القَولَينِ، و أحدُهما باطلٌ بلا خِلافٍ[3]، فالآخَرُ في البُطلانِ و الفَسادِ مِثلُه.

فهذه ـ وفَّقكم اللّٰهُ ـ جُملةٌ كافيةٌ فيما قَصَدناه، و نحنُ نَشرَحُ هذه الأبوابَ و القَولَ فيها علَى الاستقصاءِ و البيانِ في كتابٍ نُفرِدُه بَعدُ، و اللّٰهُ وليُّ التوفيقِ، و إيّاه نَستَهدي إلىٰ سَبيلِ الرَّشادِ.

---

١. في «ألف، ب، س»: «و زعم». و في المطبوع: - «و زعمهم».

٢. في المطبوع: «فإذا».

٣. في «د، س» و المطبوع: «اختلاف».

الفصلُ السادسُ و التسعونَ

[في الغَيبةِ]

سُئِلَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ فقيلَ لهُ: أ ليس رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله قد ظهَر قَبلَ[1] استتارِه، و دَعا إلىٰ نَفْسِه قَبلَ هِجرتِه؟ و كانت وِلادتُه معروفةً، و نسبُه مشهوراً، و دارُه معلومةً؟ هذا مع الخبرِ عنه في الكُتبِ الأُولىٰ و البشارةِ به في صُحُفِ إبراهيمَ و موسىٰ و إدراكِ قريشٍ و أهلِ الكتابِ علاماتِه و مشاهدتِهم لدلائلِ نبوّتِه و أعلامِ عواقبِه، فكيفَ لَم يَخَفْ مع ذلكَ علىٰ نفْسِه، و لا أمَرَ اللّٰهُ أباه بسَترِ وِلادتِه، و فرَض عليه إخفاءَ أمرِه؟ كما زعَمتم أنّه فرَض ذلكَ علىٰ أبي الإمامِ، لمّا كانَ المنتظَرَ عندَكم مِن بَينِ الأئمّةِ و المشارَ إليه بالقيامِ بالسيفِ دونَ آبائِه، فأَوجَبَ ذلكَ علىٰ مَا ادَّعَيتموه و اعتَلَلتم به في الفَرقِ بَينَ آبائه و بَينَه في الظهورِ علىٰ خبرِه و كَتْمِ وِلادتِه و السَّترِ عن الأنامِ شَخصَه؟

و هل قولُكم في الغَيبةِ مع ما وَصَفناه مِن حالِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله إلّا فاسدٌ متناقِضٌ؟

١. في «ألف، ب»: «من».

جَوابٌ: يُقالُ[١]: أنّ المصلحةَ لا تُدرَكُ[٢] مِن جهةِ[٣] القياسِ، و لا تُعرَفُ[٤] أيضاً بالتوهُّمِ، و لا يُتوصَّلُ إليها بالنَّظائِرِ و الأمثالِ، و إنّما تُعلَمُ مِن جهةِ علّامِ الغُيوبِ المُطَّلِعِ علَى الضمائرِ العالِمِ بالعواقبِ الذي لا تَخفىٰ[٥] عليه السرائرُ. فليس يُنكَرُ[٦] أن يَكونَ[٧] سُبحانَه قد عَلِمَ مِن حالِ رسولِه[٨] صلى اللّٰه عليه و آله مع جميعِ ما شَرَحتم أنّه لا يُقدِمُ عليه أحدٌ و لا يؤثَرُ ذلكَ منه؛ إمّا لخوفٍ مِن الإقدامِ علىٰ ذلكَ، أو لشَكٍّ فيما قد[٩] سَمِعوه مِن وصفِه، أو لشُبهةٍ عرَضَت لهم في الرأيِ فيه، فدَبَّرَه[١٠] اللّٰهُ سبحانَه[١١] في الظهورِ علىٰ خلافِ تدبيرِ الإمامِ المنتظَرِ؛ لاختلافِ الحالَينِ[١٢] علىٰ ما بيّنّاه.[١٣]

بَيانٌ[١٤]: و يوضِحُ[١٥] عمّا ذَكرناه أنّه لَم يَتعرَّضْ أحدٌ مِن عبدةِ الأَوثانِ و لا أهلِ

---

١. في «د، س»: «فقال». و في «ألف»: + «لهم».

٢. في «د»: «لا يكون». و في «س» و المطبوع: «لا تكون».

٣. في «ألف»: «وجه».

٤. في «د»: «و لا يعرف».

٥. في «د، س»: «لا يخفى».

٦. في «س»: «منكر». و في المطبوع: «ننكر».

٧. في المطبوع: + «اللّٰه».

٨. في المطبوع: «رسول اللّٰه» بدل «رسوله».

٩. في «ألف، ب»: - «قد».

١٠. في المطبوع: «فتدبير».

١١. في المطبوع: + «له».

١٢. في «د، س»: «الحالتين».

١٣. في المطبوع: - «على ما بيّنّاه».

١٤. في المطبوع: «و يدلّ على ما بيّنّاه» بدل «بيان».

١٥. في «ألف، ب»: «و توضيح». و في «د»: «و توضح».

الكتابِ و لا أحدٌ مِن مُلوكِ العربِ و الفُرسِ مع ما قد اتَّصل بهم مِن البِشارةِ بالنبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله لأحدٍ مِن آباءِ رسولِ اللّٰهِ[1] صلى اللّٰه عليه و آله بالإخافةِ، و لا لاستبراءِ واحدةٍ مِن اُمَّهاتِه لمعرفةِ الحملِ به[2]، و لا قَصَدوا الإضرارَ به في حالِ الوِلادةِ، و لا طولَ زمانِه إلىٰ أن صَدَعَ بالرسالةِ.

و لا خِلافَ أنّ المُلوكَ مِن وُلْدِ العبّاسِ لَم يَزالوا علَى الإخافةِ لآباءِ الإمامِ، و خاصّةً ما جَرىٰ مِن أبي جعفرٍ[3] مع الصادقِ عليه السلام، و ما صنَعه هارونُ بأبي الحسنِ موسَى بنِ جعفرٍ الكاظمِ[4] عليه السلام حتّىٰ هلَك في حَبْسِه ببَغدادَ، و ما قصَد به[5] المتوكِّلُ أبا[6] الحسنِ العسكريِّ عليه السلام جَدَّ الإمامِ حتّىٰ أشخَصَه مِن الحجازِ، فحبَسه عندَه بسُرَّ مَن رأىٰ، و كذلكَ جَرىٰ أمرُ أبي محمّدٍ الحسنِ عليه السلام بَعدَ أبيه إلىٰ أن قبَضه اللّٰهُ عزَّ و جلَّ.

ثُمّ كانَ مِن أمرِ المعتمِدِ بَعدَ وفاةِ أبي محمّدٍ[7] عليه السلام ما لَم يَخْفَ علىٰ أحدٍ؛ مِن حَبْسِه لجَواريهِ، و المُساءَلةِ عن حالِهنّ[8] في الحَمْلِ، و استبراءِ أمْرِهنّ؛ عندَما اتَّفَقَت كلمةُ الإماميّةِ علىٰ أنّ القائمَ هو ابنُ الحسنِ عليه السلام، فظنَّ[9] المعتمِدُ أنّه يَظفَرُ به فيَقتلُه، و يُزيلُ طمعَهم في ذلكَ، فلَم يَتمكَّنْ مِن مرادِه، و بَقِيَ ٣٢٩

---

١. في «د، س»: «النبيّ» بدل «رسول اللّٰه».
٢. في «ألف، ب»: - «به».
٣. في المطبوع: + «المنصور».
٤. في «د، س»: «الرضي» بدل «بن جعفر الكاظم».
٥. في المطبوع: - «به».
٦. في المطبوع: «بأبي».
٧. في «د، س»: + «الحسن».
٨. في «ب، س»: «حالهم».
٩. في «ألف، ب، ج»: «و ظنّ».

بعضُ جَواري أبي محمّدٍ عليه السلام في الحبسِ أشهُراً كثيرةً، فدلَّ بذلكَ علَى الفَرقِ بَينَ حالِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله في مَولدِه و بَينَ الإمامِ عليه السلام علىٰ ما قدَّمناه بما ذكرناه و شَرَحناه.

و شيءٌ آخَرُ، و هو: أنّ الخوفَ قد كانَ مأموناً علىٰ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مِن بَني هاشمٍ و بَني عبدِ المُطَّلِبِ و جميعِ أهلِ بَيتِه و أقارِبِه؛ لأنّ الشرفَ المتوقَّعَ له بالنبوّةِ كانَ شرفَهم، و المنزلةَ التي تَحصُلُ له بذلكَ فهي تَختَصُّ بهم، و عِلمَهم بهذه الحالِ يَبعَثُهم علىٰ صيانتِه و حفظِه و كَلاءَتِه ليَبلُغَ الرتبةَ التي يَرجونَها له، فيَنالونَ بها أعلَى المَنازِلِ، و يَملِكونَ بها جميعَ العالَمِ.

و أمّا البُعَداءُ منهم في النَّسَبِ، فيَعجِزونَ عن إيقاعِ الضررِ به؛ لموضعِ أهلِ بيتِه، و مَنعِهم منه، و عِلمِهم بحالِهم، و أنّهم أمنَعُ العربِ جانباً، و أشدُّهم بأساً، و أعَزُّهم عشيرةً، فيَصُدُّهم ذلكَ عن التعرُّضِ له، و يَمنَعُ مِن خُطورِه ببالِهم.

و هذا فَصلٌ بَينَ حالِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله فيما يوجِبُ ظهورَه مع انتشارِ ذِكرِه و البِشارةِ به و بيَنَ الإمامِ عليه السلام فيما يُجوِّزُ[1] استتارَه و كَتْمَ[2] وِلادتِه، و هذا بَيِّنٌ لِمَن تدبَّرَه.

و شيءٌ آخَرُ، و هو: أنّ مُلوكَ العَجَمِ في زمانِ مولدِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله لَم يَكونوا يَكرَهونَ مَجيءَ نبيٍّ يَدعو إلىٰ شرعٍ مستأنَفٍ، و لا يَخافونَ بمَجيئه علىٰ أنفُسِهم، و لا علىٰ مُلكِهم؛ لأنّهم كانوا يَنوونَ الإيمانَ به و الاتّباعَ له، و قد كانَتِ اليَهودُ تَستفتِحُ به علَى العربِ، و تَرجو ظهورَه، كما قالَ اللّٰهُ عزَّ و جلَّ:

---

١. في «ب»: «يوجب».

٢. في المطبوع: + «أمر».

﴿فَلَمَّا جاءَهُمْ ما عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾[١]، و إنّما حصَل للقومِ الخِلافُ عليه و الإباءُ له[٢] بنيّةٍ تَجدّدَت لهم عندَ مَبعثِه.

و لَم يَجرِ أمرُ الإمامِ المنتظَرِ عليه السلام هذا المَجرىٰ؛ بلِ المعلومُ مِن حالِ جَميعِ مُلوكِ زمانِ مولدِه و مولِد آبائه خِلافُ ذلكَ، مِن اعتقادِهم فيمن ظهَر منهم ٣٣٠
يَدعو إلىٰ إمامةِ نفسِه أو يَدعو إليه داعٍ سَفْكَ دَمِه و استئصالَ أهلِه و عشيرتِه. و هذا أيضاً فَرقٌ بَينَ الأمرَينِ.

و شيءٌ آخَرُ، و هو: أنّ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله مَكَثَ ثلاثَ عَشْرةَ[٣] سَنةً يَدعو بمكّةَ إلى دينِه و الاعترافِ بالوحدانيّةِ[٤] و بنُبوّتِه[٥]، و يُسَفِّهُ جميعَ مَن خالَفَه، و يُضَلِّلُهم، و يَسُبُّ آلهَتَهم، فلَم يُقدِمْ أحدٌ منهم علىٰ قتلِه، و لا رامَ ذلكَ، و لا استَقامَ لهم نفيُه عن بلادِهم و لا حبسُه و لا منعُهُ مِن دَعوَتِه، و نحنُ نَعلَمُ عِلماً يقيناً[٦] لا يَتَخالَجُنا[٧] فيه الشكُّ بأنّه لَو ظنَّ أحدٌ مِن مُلوكِ هذه الأزمانِ ببعضِ[٨] آلِ أبي طالبٍ أنّه[٩] يُحدِّثُ نفسَه بادِّعاءِ الإمامةِ بَعدَ مدّةٍ طويلةٍ لَسفَكَ دمَه دونَ أن يَعلَمُ ذلكَ و يَتحقَّقَه، فضلاً عن أن يَراه و يَجدَه.

و قد عَلِمَ أهلُ العِلمِ كافّةً أنّ أكثرَ مَن حُبِسَ في السُّجونِ مِن وُلْدِ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله و قُتِلَ بالغِيلةِ[١٠] إنّما فُعِلَ به ذلكَ[١١] علَى الظِّنّةِ و التُّهَمةِ دونَ

---

١. البقرة (٢): ٨٩.
٢. في «د»: «الإيذاء له». و في «ألف»: «الإساء له».
٣. في «ب، س»: «ثلاثة عشر».
٤. في «س»: «بوحدانيّته».
٥. في «ب»: «و نبوّته».
٦. في «ب، د، س»: - «يقيناً».
٧. في «ب، س»: «لا يخالجنا».
٨. في «ألف، ب»: «بعض».
٩. في «ألف، ب»: - «أنّه».
١٠. «الغِيلةُ» بالكسر: المكر، و الخديعة، و الاغتيال. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٥١٢ (غيل).
١١. في «ب، س»: «ذلك به» بدل «به ذلك».

اليقينِ و الحقيقةِ، و لو لَم يَكُنْ أحدٌ منهم حَلَّ به ذلكَ إلّا موسَى بنُ جعفرٍ عليه السلام لَكانَ كافياً.

و مَن تأمَّلَ هذه الأُمورَ و عرَفَها[١]، و فكَّر فيما ذكرناه و تبيَّنَه، انكشَفَ[٢] له الفرقُ بَينَ النبيِّ و بَينَ الإمامِ فيما سألَ[٣] عنه هؤلاءِ القومُ، و لَمْ يَتَخالَجْه فيه ارتيابٌ، و اللّٰهُ المُوفِّقُ للصوابِ.

و بهذا النحوِ يَجِبُ أن يُجابَ مَن سأَل فقالَ: أ ليس الرسولُ صلى اللّٰه عليه و آله قد ظهَر في أوّلِ أمرِه[٤]، و عرَفَتِ العامّةُ و الخاصّةُ وجودَه، ثُمّ استتَر بَعدَ ذلكَ عندَ الخوفِ علىٰ نَفْسِه؟ فقد[٥] كانَ يَجِبُ أن يَكونَ تدبيرُ الإمامِ في ظُهورِه و استتارِه كذلكَ، معَ أنّ الاتّفاقاتِ ليس عليها[٦] قياسٌ، و الألطافُ و المصالحُ تَختلفُ[٧] في أنفُسِها، و لا تُدرَكُ حقائقُها إلّا بسمعٍ يَرِدُ عن عالِمِ الخفيّاتِ جلَّت عظَمتُه، فلا يَجِبُ أن يُسْلَكَ[٨] في معرفتِها طريقَ الاعتبارِ.

و ليس يَستتِرُ هذا البابُ إلّا علىٰ مَن قَلَّ عِلمُه بالنظَرِ، و بَعُدَ عنِ[٩] الصوابِ[١٠]، و اللّٰهَ نَستَهدي إلىٰ سَبيلِ الرَّشادِ.

---

١. في «ب»: - «و عرفها».

٢. في «ب»: «عرفها و تبيّن» بدل «و تبيّنه انكشف».

٣. في «ألف»: «يسأل».

٤. في «ألف، د، س»: «مرّة».

٥. في «ألف، ب»: «و قد».

٦. في «ألف»: «فيها».

٧. في «ألف، س»: «يختلف».

٨. في «ألف» و المطبوع: «أن نسلك».

٩. في المطبوع: «عنه».

١٠. في «ب»: «الجواب».

الفصلُ السابعُ و التسعونَ

[مُناظَرةٌ مع عليِّ بنِ عيسىَ الرُّمّانيِّ حولَ فَدَكٍ]

و مِن حكاياتِ الشَّيخِ و كلامِه؛ قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: حضَرتُ مجلساً لبعضِ الرُّؤَساءِ، و كانَ[١] فيه جمعٌ كثيرٌ مِن المتكلِّمينَ و الفقهاءِ، فألفَيتُ أبا الحسنِ عليَّ بنَ عيسىَ الرُّمّانيَّ[٢] يُكلِّمُ رجلاً مِن الشيعةِ يُعرَفُ بأبي الصَّقْرِ المَوْصِليِّ في شيءٍ يَتعلَّقُ بالحُكمِ في فَدَكٍ، و وجَدتُه قد انتَهىٰ في كلامِه[٣] إلىٰ أن قالَ له:

قد عَلِمنا باضطرارٍ أنّ أبا بكرٍ قالَ لفاطمةَ عليها السلام عندَ مُطالَبتِها له[٤] بالميراثِ: سَمِعتُ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰهُ عليه و آله يَقولُ: «نحنُ مَعاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ».[٥]

---

١. في «ألف، ب»: - «كان».

٢. أبو الحسن عليّ بن عيسى بن عليّ بن عبد اللّٰه النحويّ المتكلّم المعتزلي، المعروف بـالرمّاني، أصله من سُرَ من رأى، و مات ببغداد، صنّف في التفسير و اللغة و النحو و الكلام و شرح سيبويه و غيرها من الموارد إلى أن تبلغ تصنيفاته إلى مئة مصنّف. و قيل: كان يتشيّع و يقول: عليّ أفضل الصحابة. و للشيخ المفيد﵀ كتاب النقض على عليّ بن عيسى الرماني. و توفّي سنة ٣٨٤ق. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٩٩، الرقم ١٠٦٧؛ تأريخ بغداد، ج ١٢، ص ١٧، الرقم ٦٣٧٧؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٥٣٣، الرقم ٣٩٠.

٣. في «د، س»: + «له».

٤. في «ألف، ب، ج»: - «له».

٥. راجع: السقيفة و فدك للجوهري، ص ١١٥؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٤، ص ٦٤، ح ٦٣٠٩؛ المعجم الأوسط، ج ٥، ص ٢٦.

فسلَّمَت عليها السلام لقَولِه، و لَم تَردَّه عليه.

و ليسَ يَجوزُ علىٰ فاطمةَ عليها السلام أن تَصبرَ علَى المُنكَرِ، و تَتركَ المعروفَ، و تُسلِّمَ للباطلِ، لا سِيَّما و أنتم تَقولونَ: إنّ علياً عليه السلام كانَ حاضرَ المجلسِ، و لا شَكَّ أنّ جماعةً مِن المسلمينَ حَضَروه، و اتَّصلَ خبرُه بالباقينَ، فلَم يُنكِرْه أحدٌ مِن الأُمّةِ، و لا عَلِمنا أنّ أحداً رَدَّ علىٰ أبي بكرٍ و أكذَبَه في الخبرِ. فلولا أنّه كانَ مُحِقّاً فيما رواه مِن ذلكَ لَما سلَّمَت الجماعةُ له ذلكَ.[1]

فاعترَضَه الرجلُ الإماميُّ بما رُويَ عن فاطمةَ عليها السلام مِن رَدِّها عليه، و إنكارِها لروايته، و خُطبتِها في ذلكَ، و استشهادِها علىٰ بُطلانِ خبرِه بظاهرِ القرآنِ، و أورَدَ كلاماً في هذا المعنىٰ علىٰ حسَبِ ما تَقتَضيه و اتَّسَعَت لهُ[2] الحالُ.

فقالَ له[3] عليُّ بنُ عيسىٰ: هذا الذي ذكرتَه منَ الحُكمَ عَلَيها[4] شيءٌ تَختَصُّ أنتَ و أصحابُكَ به، و الذي ذَكرتُه مِن الحُكمِ عليها شيءٌ عليه الإجماعُ، و به حاصلٌ عِلمُ الاضطرارِ. فلو كانَ ما تَدَّعونَه مِن خِلافه حقّاً لارْتفَع معه الخلافُ، و حصَل عليه الإجماعُ، كما حصل علىٰ ما ذكرتُ لكَ[5] مِن روايةِ أبي بكرٍ و حُكمِه. فلمّا لَم يَكُنِ الأمرُ كذلكَ دَلَّ علىٰ بُطلانِه. ٣٣٢

فكلّمَهُ الإماميُّ علىٰ هذا الفصلِ[6] بكلامٍ لَم أرتَضِه، و تكرَّرَ منهما[7] جميعاً،

---

١. في «د، س»: - «ذلك».

٢. في «ألف، ب»: «فيه».

٣. في المطبوع: - «له».

٤. في «ب، د، س» و المطبوع: - «من الحكم عليها».

٥. في «ب»: - «لك».

٦. في المطبوع: - «على هذا الفصل».

٧. في «ب»: «بينهما».

فأشارَ صاحبُ المجلسِ إليَّ لأخذِ الكلامِ، فأحَسَّ بذلكَ عليٌّ بنُ عيسىٰ فقالَ[١]: إنَّني[٢] قد جعلتُ علىٰ نَفْسي أن لا أتكلَّمَ في مسألةٍ واحدةٍ معَ نَفْسَينِ في مجلسٍ واحدٍ، فأمسكتُ عنه، و تَرَكتُه حتّىٰ انقطَعَ الكلامُ بَينَه و بَينَ الرجلِ.

ثُمّ قلتُ له[٣]: خَبِّرْني عن المختلَفِ فيه؛ هل يَدُلُّ الاختلافُ علىٰ بُطلانِه؟

فظَنَّ أنَّني أُريدُ شيئاً غيرَ المسألةِ الماضيةِ، و أنّني لا أَكسِرُ شرطَه، فقالَ: لستُ أدري أيَّ شيءٍ تُريدُ بهذا الكلامِ، فأبِن[٤] عن غرضِكَ لأتَكلَّمَ عليه.

فقلتُ له[٥]: لَم آتِ[٦] بكلامٍ مشكلٍ، و لا خاطَبتُكَ بغيرِ العربيّةِ، و غرضي في نفسِ هذا السؤالِ مفهومٌ[٧] لكلِّ ذي سمعٍ مِنَ العربِ إذا أصغىٰ إليه و لَم يَلْهُ عنه، اللّهمَّ إلّا أن تُريدَ أن أُبينَ لكَ عن غرضي فيما أَجري بهذه المسألةِ إليه، فلستُ أفعَلُ ذلكَ[٨] بأوّلِ وَهْلةٍ، و لا[٩] يَلْزمُني[١٠] في حُكمِ النظرِ، و الذي استَخبَرتُكَ عنه معروفٌ[١١]، و أنا أُكرِّرُه؛ أ تقولُ: إنّ الشيءَ إذا اختلَفَ العقلاءُ في وجودِه أو صحّتِه و[١٢] فَسادِه

---

١. في المطبوع: + «لي».
٢. في «ألف، د»: «إنّني».
٣. في «د، س»: – «له».
٤. في المطبوع: + «لي».
٥. في «د، س»: – «له».
٦. في «ب» و المطبوع: «لم آتك».
٧. في «د»: «معلوم».
٨. في «ألف»: – «ذلك».
٩. في المطبوع: «إلّا أن» بدل «و لا».
١٠. في «ألف، س»: «تلزمني».
١١. في «د، س» و المطبوع: + «صحّته».
١٢. في «د، س»: – «صحّته و».

كانَ اختلافُهم دليلاً علىٰ بُطلانِه، أو قد[١] يَكونُ حقّاً و إنِ اختلَفَت العقلاءُ فيه؟

فقالَ: ليس يكونُ الشيءُ باطلاً مِن حيثُ اختَلفَ الناسُ فيه. و لا يَذهَبُ إلىٰ ذلكَ عاقلٌ.

فقلتُ له: فما أنكَرتَ الآنَ أن تكونَ فاطمةُ عليها السلام قد أنكرَت علىٰ أبي بكـرٍ حُكـمَه، و رَدَّت عـليه فـي خـبرِه، و احـتَجَّت عـليه فـي بُـطلانِ قَـضائِه، و استَشهَدَت بالقرآنِ علىٰ ما جاءَ به الأثرُ[٢]؟ و لا يَجِبُ أن يقعَ الاتّفاقُ علىٰ ذلكَ و إن كانَ حقّاً؛ و لا يَكونُ الخِلافُ فيه علامةً علىٰ كَذِبِ مدّعيه، بل[٣] يَكونُ صدقاً و إنِ اختُلِفَ فيه، علىٰ ما أعطيتَ في الفُتيا التي قرَّرناكَ عليها.

٣٣٣ فقالَ: أنا لَم أعتمِد[٤] علىٰ ما سَمِعتَ منّي مِن الكلامِ مع الرجلِ علَى الاختلافِ فيما ادَّعاه إلّا بَعدَ أن قدّمتُ معه مقدِّماتٍ لَم تَحضُرْها، و الذي أعتمِدُ عليه[٥] الآنَ[٦] معكَ أنّ الذي يَدُلُّ علىٰ صدقِ أبي بكرٍ فيما رَواه عنِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله مِن أنّه لا يُورَثُ و صَوابِه فيما حَكمَ به ما جاءَ به الخبرُ عن عليٍّ عليه السلام أنّه قالَ: «مَا حَدَّثَني أحدٌ بحَديثٍ إلّا استَحلَفتُه، و لقد حدَّثَني أبو بكرٍ و صدَق أبو بكرٍ».[٧]

فلو لَم يَكُنْ عندَه صادقاً[٨] أميناً عادلاً[٩] لَما عدَل عن استِحلافِه، و لا صدَّقَه في

---

١. في «ألف، ب»: - «قد».
٢. في «ب» و المطبوع: «الأثر به» بدل «به الأثر».
٣. في المطبوع: + «قد».
٤. في المطبوع: «لا أعتمد».
٥. في «د»: «اعتمدت» بدل «أعتمد عليه».
٦. في «د»: + «عليه».
٧. راجع: مسند أحمد، ج ١، ص ١٨.
٨. في «ألف»: - «صادقاً».
٩. في «ب»: - «عادلاً».

روايتِه، و لا ميَّز بَينَه و بَينَ الكافةِ[١] في خبرِه، و هذا يَدُلُّ علىٰ أنّ ما يَدَّعونَه علىٰ أبي بكرٍ مِن تخرُّصِ[٢] الخبرِ فاسدٌ مُحالٌ.

فقلتُ له: أوّلُ ما في هذا البابِ أنّكَ قد تَركتَ الاعتلالَ الذي اعتَمَدتَه بَدءً، و رَغِبتَ عنه بَعدَ أن كنتَ راغباً فيه، و أحَلتَنا علىٰ شيءٍ لا نَعرِفُه و لا سَمِعناه، و إنّما بَنَيْنا الكلامَ علَى الاعتلالِ الذي حَضَرناه، و لسنا نُشاحُّكَ[٣] في هذا البابِ؛ لكِنّا نُكلِّمُكَ علىٰ ما استَأنفتَه مِن الكلامِ:

أنتَ[٤] تعلَمُ و كلُّ عاقلٍ عرف المَذاهبَ و سَمِعَ الأخبارَ أنّ الشيعةَ لا تَروي هذا الحديثَ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام و لا تُصحِّحُه؛ بل تَشهَدُ بفَسادِه، و كَذِبِ رُواتِه، و إنّما يَرويهِ[٥] آحادٌ مِن العامّةِ، و يُسلِّمُه مَن دانَ بإمامةِ أبي بكرٍ خاصّةً، فإن لَزِمَ الشيعةَ أمرٌ بحديثٍ تفرَّدَ به خُصومُهم لَزِمَ المُخالفينَ ما تفرَّدَت[٦] الشيعةُ بروايتِه؛ هذا[٧] علىٰ شرطِ الإنصافِ و حقيقةِ النظرِ و العدلِ فيه، فيَجِبُ أن تَصيرَ إلَى اعتقادِ ضلالةِ كلِّ مَن رَوَت[٨] الشيعةُ عنِ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله و عن عليٍّ و الأئمّةِ مِن ذرِّيَّتِه عليهم السلام ما يوجِبُ ضلالتَهم. فإن لَم تَقبَلْ ذلكَ و لَم تَلتَزِمْه لِتفرُّدِ القومِ بنَقلِه دونَكَ، فكيفَ استَجَزتَ[٩] إلزامَهم[١٠] الإقرارَ بروايةِ ما تفرَّدت به

---

١. في «ألف»: «غيره».
٢. «التخرّص»: الكذب. و الخَرّاص: الكذّاب. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢١ (خرص).
٣. أي ننازعك و نجادلك. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٩٥ (شحح).
٤. في «د، س»: «و أنت».
٥. في «ألف، ب»: «ترويه».
٦. في «د، س»: + «به».
٧. في المطبوع: «و هذا».
٨. في «ألف»: «ما روته» بدل «من روت».
٩. في «ب»: «اخترت».
١٠. في «ألف»: «إلزام».

دونَهم لولا التحكّمُ دونَ الإنصافِ؟

علىٰ أنّ أقربَ الأُمورِ في هذا الكلامِ أن تَتَكافأَ الرواياتُ، فلا[١] يَلزَمَ أحدَ الفريقَينِ منها[٢] إلّا ما حصَل عليه الإجماعُ، أو انضمَّ[٣] إليه دليلٌ يَقومُ مَقامَ الإجماعِ ٣٣٤
في الحُجّةِ و البيانِ. و في هذا إسقاطُ الاحتجاجِ بالخبرِ مِن أصلِه.

مع أنّي[٤] أُسلِّمُه لكَ تسليمَ جَدَلٍ، و أُبيِّنُ[٥] أنّكَ لَم تُوفِّ الدليلَ حقَّه، و لا اعتمدتَ علىٰ برهانٍ؛ و ذلكَ أنّه ليس مِن شرطِ الكاذِبِ في خبرٍ أن يَكونَ كاذباً في جميعِ الأخبارِ، و لا مِن شرطِ مَن صَدَقَ في شيءٍ أن يَصدُقَ في كلِّ الأخبارِ. و قد[٦] وجَدنا اليهودَ و النصارىٰ و المُلحدينَ يَكذِبونَ في أشياءَ و يَصدُقونَ في غيرِها، و لا[٧] يَجِبُ لِصِدقهم فيما صَدَقوا فيه أن نُصَدِّقَهم فيما كَذَبوا فيه، و لا نُكذِّبَهم فيما صَدَقوا فيه[٨] لأجلِ كَذبِهم في الأُمورِ الأُخَرِ. و لا نَعلَمُ أنّ أحداً مِن العُقلاءِ جعَل التصديقَ لزيدٍ في مَقالٍ واحدٍ[٩] دليلاً علىٰ صِدقِه في كلِّ أخبارِه.

و إذا كانَ ذلكَ كذلكَ، فما أنكرتَ أن يَكونَ الرجلُ مُخطئاً فيما رَواه عن النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله في الميراثِ، و أنَّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام قد صدَّقه فيما

---

١. في «ب» و المطبوع: «و لا».
٢. في «ألف، ب» و المطبوع: «منهما».
٣. في المطبوع: «يضمّ».
٤. في «د، س»: + «لم».
٥. في المطبوع: + «لك».
٦. في «ألف»: «فقد».
٧. في المطبوع: «فلا».
٨. في المطبوع: - «فيه».
٩. في «ب» و المطبوع: «مقالة واحدة» بدل «مقال واحد».

رَواه مِن الحديثِ الذي لَم يَستَحلِفْه فيه، و يَكونَ[١] وجهُ تصديقِه له و علّةُ ذلكَ أنّه عليه السلام شارَكَه في سَماعِه مِن النبيِّ صلى اللّه عليه و آله، فكانَ حفظُه له عنه يُغنيهِ عن استِحلافِه، و يَدُلُّه علىٰ صِدقِه فيما أخبَرَ[٢] به، و لا يَكونَ ذلكَ مِن حيثُ التعديلِ له و الحُكمِ علىٰ ظاهرِه؟

علىٰ أنّ الذي رواه أبو بكرٍ عنِ النبيِّ صلى اللّه عليه و آله شيءٌ[٣] يَدُلُّ علىٰ صحّتِه العقلُ، و يَشهَدُ بصوابِه القرآنُ، فكانَ تصديقُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام له مِن حيثُ العقلِ و القرآنِ، لا مِن جهةِ روايتِه هو عن النبيِّ صلى اللّه عليه و آله، و لا لحُسنِ ظاهرٍ له علىٰ ما قَدَّمناه؛ ذلكَ: أنّ الخبرَ الّذي رواه أبو بكرٍ هو أن قالَ: سَمِعتُ رسُولَ اللّهِ يَقولُ: «ما مِن عَبدٍ يُذنِبُ ذَنباً فيَندَمُ عليه و يَخرُجُ إلىٰ صَحراءِ فَلاةٍ، فيُصَلّي رَكعَتَينِ، ثُمّ يَعتَرِفُ به، و يَستَغفِرُ اللّهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ فيه إلّا غفَرَ اللّهُ له».[٤]

و هذا شيءٌ قد نَطَقَ به القرآنُ؛ قالَ اللّهُ تعالىٰ: ﴿وَ هُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ وَ يَعْفُوا عَنِ السَّيِّئاتِ وَ يَعْلَمُ ما تَفْعَلُونَ﴾[٥]، و قالَ ﴿إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾[٦]، و العقلُ يَدُلُّ علىٰ قبولِ التوبةِ. ٣٣٥

و إذا كانَ الأمرُ علىٰ ما وصفناه بطَلَ ما تعلَّقت به، و كانَ ذكرُه لأبي بكرٍ خاصّةً؛ لأنّه لَم يُحدِّثْه بحديثٍ غيرِ هذا فصدَّقَه لِما ذكرناه، و أخبَرَ عن تَصديقِه بما

---

١. في المطبوع: «فيكون».

٢. في «د، س»: «أخبره».

٣. في «ب» و المطبوع: - «شيء».

٤. مسند أحمد، ج ١، ص ١٨.

٥. الشورى (٤٢): ٢٥.

٦. البقرة (٢): ٢٢٢.

وصفناه، و لَم يَكُنْ[١] ذلكَ[٢] لتعديلِه علىٰ ما ظننتَ، و لا لتصويبِه في الأحكامِ كلِّها علىٰ ما قدَّمتَ، بما شرحناه.

فقالَ عندَ سَماعِ هذا الكلامِ: أنا لَم أعتَمِدْ في عَدالةِ أبي بكرٍ و صحّةِ حُكمِه علَى الخبرِ، و إنّما جَعلتُه توطئةً للاعتمادِ، فطوَّلتَ[٣] الكلامَ فيه، و أطنَبتَ في معناه، و الذي أعتمِدُه في هذا البابِ أنّي وجدتُ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام قد بايَعَ أبا بكرٍ، و أخَذَ عطاءَه، و صلّىٰ خَلْفَه، و لَم يُنكِرْ عليه بيَدٍ و لا لسانٍ. فلو كانَ أبو بكرٍ ظالماً لفاطمةَ عليها السلام لَما جازَ أن يَرضىٰ به أميرُ المؤمنينَ عليه السلام إماماً يَنتَهي في[٤] طاعتِه إلىٰ ما وصفتَ.

فقلتُ له: هذا انتقالٌ ثانٍ[٥] بَعدَ انتقالٍ أوّلَ، و تدارُكُ فائتٍ، و تلافي فارطٍ، و تذكُّرُ[٦] ما كانَ مَنسيّاً. و إن عَمِلنا علىٰ هذه المجازَفةِ انقطَع المجلسُ بنَشرِ المسائلِ و التنقُّلِ فيها و التحيُّرِ، و خَرَجَ[٧] الأمرُ عن حَدِّه، و صارَ مجلسَ مُذاكَرةٍ دونَ تحقيقِ جدلٍ و مناظَرةٍ. و أنتَ لا تَزالُ تَعتذِرُ في كلِّ دَفعةٍ عندَ ما يَظْهَرُ لكَ[٨] مِن وَهيِ[٩] مُعتَمَداتِكَ بأنّكَ لَم تَرُدَّها، و لكنّكَ وُطِئتَ بها؛ فخبِّرنيَ الآنَ: هل هذا

---

١. في «ألف»: «و لم يك».

٢. في «ألف»: + «دليلاً».

٣. في «د، س»: «و طوّلت».

٤. في «ب، د»: «إلى».

٥. في «ألف، د، س»: – «ثان».

٦. في «د، س»: «فيذكّر».

٧. في «ألف، ب، ج»: «و خروج».

٨. في «ألف، ج» و المطبوع: – «لك».

٩. هكذا في جميع النسخ، و في المطبوع: «وهن». يقال: وَهَي الرجل: ضعف.

الذي ذكرتَهُ أخيراً[١] هو توطئةٌ أو عمادٌ؟ فإن كانَ توطئةً عَدَلنا عن الكلامِ عليه[٢] و سألناكَ عن المعتمَدِ، و إنْ كانَ أصلاً كلَّمْناكَ عليه مع أنّي لستُ أفهَمُ منكَ[٣] معنَى ٣٣٦
التوطئةِ؛ لأنّ كلَّ كلامٍ اعتَلَّ به معتلٌّ ففسَد فقد انهدَم ما بَناه عليه، و وضَحَ فَسادُ ما بيَّنه[٤] إن بَناه عليه، فاعتذارُكَ في فَسادِ ما تقدَّمَ بأنّه توطئةٌ لا معنىٰ له.

و لكنّا[٥] نتجاوَزُ هذا البابَ و نقولُ لكَ: ما أنكرتَ علىٰ مَن قالَ لكَ: إنّ مَا ادَّعَيتَه مِن أنّ «أميرَ المؤمنينَ عليه السلام بايَعَ الرجلَ» دَعوى عَرِيَّةٌ مِن[٦] برهانٍ، و لا[٧] فرقَ بَينَها و بَينَ قولِكَ: «إنّه كانَ مُصيباً فيما حَكمَ به علىٰ فاطمةَ عليها السلام».

فدُلَّ علىٰ أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام قد بايَعَ علىٰ ما ادَّعَيتَ، ثُمَّ ابْنِ عليه. فأمّا أنْ تَعتمدْ علَى الدَّعوَى المحضةِ، فإنّها تَضُرُّ و لا تَنفَعُ.

و قولُكَ: إنّه عليه السلام صلّىٰ خلفَ الرجلِ؛ فإن كنتَ تُريدُ أنّه صلّىٰ متأخِّراً عن مَقامِه، فلسنا نُنكِرُ ذلكَ، و لا هو[٨] دَلالةٌ علىٰ رِضاه بهِ. و إن أرَدتَ أنّه صلّىٰ مقتدياً به و مؤتمّاً، فما الدليلُ علىٰ ذلكَ؟ فإنّا فيه نُخالِفُكَ[٩]، و عنه نُدفعُكَ، و هذه دَعوَى كالأوّلةِ[١٠] تَضُرُّ مَنِ اعتَمَدَ عليها أيضاً و لا تَنفَعُ.

---

١. في «ب» و المطبوع: «آخراً».
٢. في «د، س» و المطبوع: «فيه».
٣. في «ألف، ب»: - «منك».
٤. في «ألف، د»: «يبيّنه».
٥. في «ب»: «و لكن». و في المطبوع: «و لكنّنا».
٦. في المطبوع: «عن».
٧. في «ب، س»: «لا» بدون واو العطف.
٨. في المطبوع: «و ليس فيه» بدل «و لا هو».
٩. في المطبوع: «نخالفك فيه» بدل «فيه نخالفك».
١٠. في المطبوع: «كالأولى».

و أمّا قولُكَ: إنّه أخَذَ العطاءَ، فالأمرُ كما وصفتَ؛ و لكن لِمَ زعمتَ أنّ في ذلكَ دَلالةً علىٰ رِضاه بإمامتِه، و التسليمِ له في حُكمِه[1]؟

أ وَ ليسَ تَعلَمُ أنَّ خُصومَكَ يقولونَ في ذلكَ: «إنّهُ أخَذَ بعضَ حقِّه، و لَم يَكُنْ يَحِلُّ له الامتناعُ مِن أخذِه؛ لأنّ في ذلكَ تضييعاً لمالِه، و قد نَهَى اللّٰهُ تعالىٰ عنِ التضييعِ و أكلِ الأموالِ بالباطلِ»؟

و بعدُ: فما الفصلُ بَينَكَ و بَينَ مَن جعَل هذا الذي اعتَمَدتَ عليه بعَينِه حُجّةً في إمامةِ معاويةَ فقالَ: «وجدتُ الحسنَ و الحسينَ و عبدَ اللّٰهِ بنَ عبّاسٍ و عبدَ اللّٰهِ بنَ جعفرٍ و غيرَهم مِن المهاجرينَ و الأنصارِ قد بايَعوا معاويةَ بنَ أبي سُفيانَ بَعدَ صُلحِ الحسنِ عليه السلام، و أخَذوا منه العطاءَ، و صَلَّوا خلفَه الفرائضَ، و لم يُنكِروا عليه بيدٍ و لا لسانٍ»؟ فكُلَّما جعَلتَه إسقاطاً لهذا الاعتمادِ فهو بعَينِه دليلٌ علىٰ فَسادِ ما اعتَمَدتَه[2]، حَذْوَ النعلِ بالنعلِ.

فلَم يأتِ بشيءٍ تَجِبُ[3] حكايتُه.

---

١. في «ألف، ب»: - «و التسليم له في حكمه».

٢. في «ألف»: «اعتمده».

٣. في «ألف، ب»: «يكون فائدة في» بدل «تجب».

الفصلُ الثامنُ و التسعونَ

[في كلامِ عليِّ بنِ نَصرٍ في عِلمِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام]

و مِن حِكاياتِ الشَّيخِ و كلامِه، قالَ:[١] سألَني أبو الحسنِ عليُّ بنُ نصرٍ الشاهدُ بِعُكْبَرا في مسجدِه و أنا متوجِّهٌ إلىٰ سُرَّ مَن رأىٰ، فقالَ: أ ليس[٢] قد ثَبَتَ عندَنا أنّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلام كانَ أعلَمَ الصحابةِ كُلِّها و أعرَفَها بمعالمِ الدينِ، و كانوا يَستَفتونَه و يتعلَّمونَ منه لفَقرِهم إليه، و كانَ غنيّاً عنهم، لا يَرجِعُ إلىٰ أحدٍ منهم في عِلمِ الدينِ، و لا يَستفيدُه منهم؟

فقلتُ: نعَم، هذا قولُنا، و هو[٣] الواضحُ الذي لا خَفاءَ به، و لا يُمكنُ عاقلاً[٤] دفعُه، و لا يُقدِمُ أحدٌ علىٰ إنكارِه إلّا أن يَرتكبَ البَهتَ و المكابَرةَ.

فقالَ أبو الحسنِ: فإنّ بعضَ أهلِ الخِلافِ قد احتَجَّ علَيَّ في دفعِ هذا بأن قالَ: قد ورَدَت الروايةُ عن عليٍّ عليه السلام أنّه قالَ: «ما حدّثَني أحدٌ بحَديثٍ إلّا استَحلَفتُه عليه، و لقد حدّثَني أبو بكرٍ و صدَق أبو بكرٍ».[٥]

---

١. في «ألف، ب»: + «الشيخ أدامَ اللّٰه عزّه».

٢. في «د»: - «أ ليس». و في «س»: «ليس» بدون همزة الاستفهام.

٣. في المطبوع: «هذا».

٤. في «ب» و المطبوع: «عاقل».

٥. راجع: مسند أحمد، ج ١، ص ١٨.

فلو كانَ يَعلمُ عليه السلام جميعَ الدينِ و لا يَفتقِرُ إلىٰ غيرِه، لَما احتاجَ إلَى استِحلافِ مَن يُحدِّثُه، و لا[1] الاستظهارِ في يَمينِه؛ ليَصِحَّ عندَه عِلمُ ما أُخبِرَ به.

و قد رُويَ أيضاً أنّه عليه السلام حكَم في شيءٍ، فقالَ له شابٌّ مِن القَومِ: أخطَأتَ يا أميرَ المؤمنينَ، فقالَ عليه السلام له[2]: «صدَقتَ أنتَ و أخطأتُ».[3]

فماذا يَكونُ الجوابُ عن هذا الكلامِ؟ و كيفَ الطريقُ إلىٰ حَلِّه؟

فقلتُ له[4]: أوّلُ ما في هذا الكلامِ أنّ الأخبارَ لا تَتقابَلُ و يُحكَمُ ببعضِها علىٰ بعضٍ حتّى تَتساوىٰ في الصفةِ؛ فيكونَ الظاهرُ المستفيضُ مقابِلاً لمِثلِه في الاستفاضةِ، و المتواتِرُ مقابِلاً لمِثلِه في التواتُرِ، و الشاذُّ مقابِلاً لمِثلِه في الشُّذوذِ.

و ما ذكرناه عن مَولانا أميرِ المؤمنينَ[5] عليه السلام مستفيضٌ قد تواتَرَ به الخبرُ
٣٣٨ علَى التحقيقِ، و ما ذَكرَه هذا الرجلُ عنه عليه السلام فأحدُهما[6] شاذٌّ واردٌ مِن طريقِ الآحادِ غيرُ مَرضيِّ الإسنادِ، و الآخَرُ ظاهرُ[7] البُطلانِ؛ لانقطاعِ إسنادِه، و عدمِ وجودِه في نقلِ معروفٍ مِن الثِّقاتِ، و ليس يَجوزُ المقابلَةُ في مِثلِ هذه الأخبارِ؛ بل الواجبُ إسقاطُ الظاهرِ مِنها الشاذَّ، و إبطالُ المتواتِرِ ما ضادَّه[8] مِن الآحادِ.

و الثاني: أنّ لِما[9] ذَكرَه الخَصمُ مِن الحديثِ الأوّلِ عن أميرِ المؤمنينَ عليه

---

١. في «د، س»: - «لا».

٢. في «ألف»: - «له».

٣. لم نعثر عليه في مصدر.

٤. في «ألف، ب»: - «له».

٥. في المطبوع: - «أمير المؤمنين».

٦. في «د»: «واحد». و في «س»: «فأخذه». و في المطبوع: «من الحديثين أحدهما».

٧. في «د، س»: + «في».

٨. في «د»: «يضادّه».

٩. في «د»: «أنّما». و في «س»: «إنّ ما».

السلام غيرَ وجهٍ يُلائمُ ما ذكرناه مِن فَضلِ مَولانا أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في العِلمِ علىٰ سائرِ الأنامِ:

منها: أنّه عليه السلام إنّما كانَ يَستَحلِفُ علَى الأخبارِ؛ لئلّا يَجتَريَ مُجتَرٍ علَى الإضافةِ إلىٰ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله بالسَّماعِ ما لَم يَسمَعْه منه، و إنّما أُلقيَ إليه عنه فحصَل عنده بالبلاغِ.

و منها: أنّه عليه السلام كانَ يَستَحلِفُ مع العِلمِ بصدقِ المُخبِرِ؛ ليتأكَّدَ خبرُه عندَ غيرِه مِن السامعينَ، فلا يُشَكَّ فيه و لا يُرتابَ.

و منها: أنّه عليه السلام استَحلَفَ فيما عرَفه يقيناً؛ لِيَكونَ ذلكَ حُجّةً له إذا حكَم به[1] علىٰ أهلِ العِنادِ، و لا يَقولَ منهم قائلٌ[2] عندَ حُكمِه بذلكَ: قد حكَم بالشاذِّ.

و منها: أنّه يَكونُ استحلافُه عليه السلام للمُخبِرِ[3] بما لا يَتضمَّنُ حُكماً في الدينِ و يَتضمَّنُ أدباً و مَوعظةً أو لفظةَ حِكمةٍ أو مِدحةً لإنسانٍ أو مَذّمةً، فلا يَجبُ إذا عَلِمَ ذلكَ مِن غيرِه أن يَكونَ فقيراً في علمِ الدينِ إليه، و ناقصاً في العِلمِ عن رُتبَتِه.

علىٰ أنّ لَفظَ الحديثِ: «ما حَدَّثَني أحدٌ بحديثٍ إلّا استَحلَفتُه»، فهذا يوجِبُ بالضرورةِ أنّه كانَ يَستَحلِفُ علىٰ ما يَعلَمُ؛ لأنّه محالٌ أن يَكونَ كلُّ مَن حدَّثَه حدَّثَه بما لا يَعلَمُ.

فإذا[4] ثبَت أنّه قد استَحلَفَ علىٰ عِلمٍ لأحَدِ ما ذكرناه أو لغيرِه[5] مِن العِللِ، بطَل ما اعتمَدَه هذا الخصمُ.

---

١. في «ألف، ب»: - «به».

٢. في المطبوع: «قائل منهم» بدل «منهم قائل».

٣. في المطبوع: «للخبر».

٤. في «د، س» و المطبوع: «و إذا».

٥. في المطبوع: «العلّة».

٣٣٩ و أمّا الحديثُ الثاني، فظهورُ بُطلانِه أوضَحُ مِن أن يَخفىٰ؛ و ذلكَ أنّه قالَ فيهِ: إنّ شابّاً قالَ له: ليس الحُكمُ فيه ذلكَ. فقالَ أميرُ المؤمنينَ[١] عليه السلام ـ علىٰ ما زعَم الخصمُ ـ: «أصَبتَ أنتَ و أخطأتُ».

و هذا واضحُ السقوطِ علىٰ ما بيّنّاهُ؛ لأنّه لا يَخلو مَولانا أميرُ المؤمنينَ[٢] عليه السلام أن يَكونَ حكَم بالخطإ مع عِلمِه بأنّه خطأٌ، أو يَكونَ حكَم بالخطإ و هو يظُنُّ أنّه صوابٌ.

فإن كانَ حكَم بالخطإ علىٰ عِلمٍ بأنّه[٣] خطأٌ، فقد[٤] عانَدَ في دينِ اللّٰهِ[٥]، و ضَلَّ بإقدامِه علىٰ تغييرِ حُكمِ اللّٰهِ، و هو عليه السلام يَجِلُّ عن هذه الرتبةِ، و لا يَعتقدُ مِثلَ هذا فيه الخوارجُ فضلاً عمّن دونَهم في عَداوتِه مِن الناصبةِ.

و إن كانَ حكَم بالخطإ و هو يظُنُّ أنّه صوابٌ، فكيفَ زالَ ظنُّه عن ذلكَ، فانتقَلَ[٦] عنه بقَولِ رجلٍ واحدٍ لا يعضُدُه برهانٌ؟ و هذا[٧] ما[٨] لا يُتوهَّمُ علىٰ أحدٍ مِن أهلِ الآثار[٩].

علىٰ أنّه لو كانَ لهذا الحديثِ أصلٌ أو كانَ معروفاً عندَ أحدٍ مِن أهلِ الآثارِ لَكانَ الرجلُ مشهوراً معروفاً[١٠] بالعَينِ و النَّسَبِ مشهورَ القبيلةِ و المكانِ، و لَكانَ أيضاً

---

١. في «د، س»: - «أمير المؤمنين».
٢. في «د، س» و المطبوع: - «مولانا أمير المؤمنين».
٣. في «ألف، ب»: «أنّه» بدل «علم بأنّه».
٤. في «ب، د، س»: - «فقد».
٥. في «ألف»: «الدين».
٦. في «ألف، ب»: «فانتقل».
٧. في «ألف، ب»: «فهذا».
٨. في المطبوع: «ممّا».
٩. في «ألف، ب» و المطبوع: «الأديان».
١٠. في المطبوع: «معروفاً مشهوراً» بدل «مشهوراً معروفاً».

الحُكمُ الذي جَرىٰ فيه هذا الأمرُ مشهوراً عندَ الفقهاءِ و مدوَّناً عندَ أصحابِ الأخبارِ. و في عدمِ معرفةِ الرجلِ و تعيينِ الحُكمِ و عدمِه مِن الأُصولِ دليلٌ علىٰ بُطلانِه، كما بيّنّاه.

على أنّ الأُمّةَ قد اتّفقَت عنه عليه السلام أنّه قالَ: «ضرَب رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله بيَدِه[1] عَلىٰ صَدري و قالَ: اللّٰهُمَّ اهْدِ قَلبَه، و ثَبِّتْ لِسانَه. فَما شَكَكتُ في قَضاءٍ بَينَ اثنَينِ».[2]

و هذا مُضادٌّ لوقوعِ الخطإ منه عليه السلام في الأحكامِ، و مانعٌ مِن دخولِ الشكِّ[3] عليه في شيءٍ منها و الارتيابِ.

و أجمَعوا أنّ النّبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله قالَ: «عليٌّ مع الحَقِّ وَ الحَقُّ مع عليٍّ؛ يَدورُ[4] حَيثما دارَ».[5]

و ليس يَجوزُ أن يَكونَ[6] مَن هذا وصفُه: يُخطئُ في الدينِ، أو يَشُكُّ في الأحكامِ[7].

و أجمَعوا أنّ النّبيَّ صلى اللّٰه عليه و آله قالَ: «عليٌّ أقضاكم».[8]

---

١. في «ألف»: - «بيده».

٢. دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٥٢٩، ح ١٨٨٠؛ الإرشاد، ج ١، ص ١٩٥. أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٨٥٤؛ المناقب للخوارزمي، ص ٨٣.

٣. في المطبوع: «السهو».

٤. في «د»: + «معه».

٥. رجال الكشّي، ج ١، ص ٢١١؛ المسائل الصاغانيّة، ص ١٠٩ و ص ١٥٤؛ المسائل العكبريّة، ص ٥٦. و راجع: السنن للترمذي، ج ٥، ص ٣٩٨، ح ٣٧٣٤؛ المناقب للخوارزمي، ص ١٠٤.

٦. في «د، س»: - «أن يكون».

٧. في «ألف»: «الحكم».

٨. الكافي، ج ١٤، ص ٦٩٤، ضمن ح ١٤٦٦١؛ الخصال، ج ٢، ص ٥٥١، ضمن ح ٣٠؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٨٣، ضمن ح ٩. الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٠٢.

٣٤٠ و أقصَى الناسِ لا[١] يَجوزُ أن يُخطئَ في الأحكامِ، و لا أنْ[٢] يَكونَ غيرُه أعلَمَ منه بشيءٍ مِن الحُكم. فَدلَّ ذلكَ[٣] علىٰ بُطلانِ ما اعترَض به الخَصمُ، و كشَفَ عن وَهنه علَى البيانِ، و باللّٰهِ التوفيقُ، و إيّاه نَستَهدي إلىٰ[٤] سَبيلِ الرَّشادِ.[٥]

---

١. في «ألف، ب»: «ليس».

٢. في «ألف، د»: – «أن».

٣. في المطبوع: «بذلك».

٤. في «د، س»: – «إلى».

٥. في المطبوع: + «و أمّا التعلّق من الخبر بقوله: و صدق أبو بكر في تعديله و إثبات الإمامة له، فليس بصحيح؛ لأنّه قد يصدق من لا يستحقّ الثواب، و قد يحكم بالصدق في الخبر لمن يستحقّ العقاب. فلا وجه لتعلّقه بذلك مع أنّ الخبر باطل لا يثبت بأدلّة قد ذكرناها في مواضعها، و الحمد للّٰه».

الفصلُ التاسعُ و التسعونَ

[في مناظَرَةِ الزيديِّ بمسجِدِ الكوفةِ في حالِ زيدٍ]

و حضَر الشَّيخُ أبو عبدِ اللّٰهِ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ بمسجدِ الكوفةِ، فاجتمَع إليه مِن أهلِها و غيرِهم أكثرُ مِن خَمْسِمائةِ إنسانٍ، فانتَدبَ له[1] رجلٌ مِن الزيديّةِ أرادَ الفتنةَ و الشناعةَ، فقالَ: بأيِّ شيءٍ استَجَزتَ إنكارَ إمامةِ[2] زيدِ بنِ عليٍّ؟

فقالَ لهُ الشَّيخُ: إنّكَ قد ظَننتَ عليَّ ظنّاً باطلاً، و قولي في زيدٍ لا يُخالِفُني عليه[3] أحدٌ مِن الزيديّةِ، فلا يَجِبُ أن يُتصوَّرَ مَذهَبي في ذلكَ بالخلافِ لهم[4].

فقالَ له الرجلُ: و ما مذهبُكَ في إمامةِ زيدِ بنِ عليٍّ؟

فقالَ لهُ الشَّيخُ: أنا أُثبِتُ مِن إمامةِ زيدٍ ما تُثبِتُه الزيديّةُ، و أنفي عنهُ مِن ذلكَ ما تَنفيهِ، فأقولُ: إنّ زيداً ـ رحمةُ اللّٰهِ عليه ـ كان إماماً في العِلمِ و الزهدِ و الأمرِ بالمعروفِ و النهيِ عن المنكرِ، و أنفي عنه الإمامةَ الموجِبةَ لصاحبِها العصمةَ و النصَّ و المعجزَ. و هذا ما لا يُخالِفُني عليه أحدٌ مِن الزيديّةِ، حسَبَ ما قدَّمتُ.

فلَم يَتمالَكْ جميعُ مَن حَضَرَ مِن الزيديّةِ أن شَكروه، و دَعَوْا له، و بطَلَت حيلةُ الرجلِ فيما أرادَ مِن التشنيعِ و الفتنةِ.

---

١. في «د» و المطبوع: «فابتدر إليه».

٢. في «ألف»: - «إمامة».

٣. في المطبوع: «فيه».

٤. في «ألف، ب»: - «لهم».

الفصلُ المائةُ

[في مناظَرةِ العبّاسيِّ في سامَرّاءَ حولَ الخِلافةِ]

و حضَر الشَّيخُ أبو عبدِ اللّٰهِ ـ أيَّدَهُ اللّٰهُ ـ بسُرَّ مَن رأىٰ، و اجتمَع عليه مِن العبّاسيّينَ و غيرِهم جمعٌ كثيرٌ[1]، فقالَ له بعضُ مشايخِ العبّاسيّينَ: أخبِرْني مَن كانَ الإمامُ بَعدَ رسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله؟

فقالَ له: كانَ الإمامُ مَن دَعاه العبّاسُ إلىٰ أن يمُدَّ يدَه للبَيعةِ[2] علىٰ حَربِ مَن حارَبَ و سِلمِ مَن سالَمَ.

فقالَ له العبّاسيُّ: و مَن هذا الذي دَعاه العبّاسُ إلىٰ ذلكَ؟

فقالَ لهُ الشَّيخُ: هو أميرُ المؤمنينَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام حيثُ قالَ له العبّاسُ في اليومِ الذي قُبِضَ فيه رسولُ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله بما اتَّفق عليه أهلُ النقل: «ابسُطْ يَدَكَ يا ابنَ أخي[3] أُبايِعْكَ؛ فيَقولَ النّاسُ: عَمُّ رَسولِ اللّٰهِ بايَعَ ابنَ عمِّه[4]، فلا يَختَلِفَ عليكَ اثنانِ».

فقالَ له شَيخٌ مِن فقهاءِ[5] البلَدِ: فما كانَ الجوابُ مِن عليٍّ؟

---

١. في «د، س»: «جماعة كثيرة» بدل «جمع كثير».

٢. في «د، س» و المطبوع: «لبيعته».

٣. في «ألف» و المطبوع: «أخ».

٤. في «ألف، ب» و المطبوع: «ابن أخيه».

٥. في المطبوع: + «أهل».

فقالَ له: كانَ الجوابُ أن قالَ له: «إنّ رسولَ اللّٰهِ صلى اللّٰه عليه و آله عَهِدَ إليَّ أن لا أدعُوَ أحَداً حتّىٰ يَأتوني، و لا أُجرِّدَ سيفاً حتّىٰ يُبايِعوني. و مع هذا فلي برسولِ اللّٰهِ صلى اللّٰهِ عليه و آله شُغُلٌ».[١]

فقالَ العبّاسيُّ: فقد كانَ العبّاسُ ـ رحمه اللّٰه ـ إذَن علىٰ خطإٍ في دُعائه له إلَى البيعةِ؟

فقالَ له الشَّيخُ: لَم يُخطئِ العبّاسُ فيما قصَد[٢]؛ لأنّه عَمِلَ علَى الظاهرِ، و كانَ عملُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام علَى الباطنِ، فكلاهما[٣] أصابَ الحقَّ و لَم يُخطِئْه، و الحمدُ للّٰهِ.

فقالَ له العبّاسيُّ: فإن كانَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام هو الإمامَ[٤] بَعدَ النبيِّ صلى اللّٰه عليه و آله فقد أخطأ أبو بكرٍ و عُمَرُ و مَن اتَّبعهما، و هذا أعظمُ في الدينِ!

فقالَ له الشَّيخُ: لستُ أنشَطُ الساعةَ للفُتيا بتخطئةِ أحدٍ، و إنّما أجَبتُكَ عن شيءٍ ٣٤٢
سألتَ عنه؛ فإن كانَ صواباً و ضَمِنَ[٥] تخطئةَ إنسانٍ، فلا تَستَوحِشْ مِن اتّباعِ[٦] الصوابِ؛ و إن كانَ باطلاً، فتكلَّمْ علىٰ إبطالِه؛ فهو أَولى مِن التشنيعِ بما لا يُجدي نفعاً.

مع أنّه إن استَعظمتَ تخطئةَ مَن ذَكرتَ فلا بُدَّ لكَ[٧] مِن تخطئةِ عليٍّ و العبّاسِ؛ مِن قِبَلِ أنّهما قد[٨] تأخَّرا عن بيعةِ أبي بكرٍ، و لم يَرضَيا بتقدُّمِه عليهما، و لا عَمِلا له

---

١. راجع: أسرار آل محمّد عليهم السلام، ص ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٢٧.

٢. في «ألف، ب»: + «له».

٣. في المطبوع: «و كلاهما».

٤. في «ألف»: «الإمام هو عليّ بن أبي طالب» بدل «عليّ بن أبي طالب هو الإمام».

٥. في «ألف، ب»: «ضمن» بدون واو العطف.

٦. في «ب»: – «اتّباع».

٧. في «ألف، ب»: – «لك».

٨. في «ألف، ب»: – «قد».

و لا لصاحبِه عملاً، و لا تَقَلَّدا لهما وِلايةً، و لا رآهما أبـو بكـرٍ و عُـمَرُ أهـلاً أن يُشرِكاهما في شيءٍ مِن اُمورِهما، و خاصّةً ما صنَعه[1] عمرُ بنُ الخَطّابِ؛ فإنّه ذكَر مَن يَصلُحُ للإمامةِ في الشورىٰ[2] و مَن يَصلُحُ للنظرِ في الاختيارِ فلَم يَذكُرِ العبّاسَ ـ رحمه اللّٰه ـ في إحدَى الطائفتَينِ. و لمّا ذكَر عليّاً عـليه السـلام عـابَه، و وصَـفه بالدُّعَابةِ تارةً و بالحِرصِ علَى الدنيا أُخرىٰ، و أمَر بقتلِه إن خالَفَ عبدَ الرحمنِ بنَ عَوفٍ، و جعَل الحقَّ في حيِّزِ عبدِ الرحمنِ دونَه، و فضَّله عليه.

هذا، و قد أخَذَ منه و مِن العبّاسِ و مِن جميعِ بني هاشمٍ الخُمُسَ الذي جعَله اللّٰهُ تعالىٰ لهم، و أرغَمهم فيه، و حالَ بَينَهم و بَينَه، و جعَله[3] في السلاحِ و الكُراعِ.

فإن كنتَ ـ أيُّها الشريفُ[4] أيَّدَكَ اللّٰهُ ـ تَـنشَطُ للـطَّعنِ عـلىٰ عـليٍّ و العـبّاسِ بخِلافِهما للشَّيخَينِ و كراهتِهما لإمارَتِهما و تأخُّرِهما عن بـيعَتِهما، و تَـرىٰ مِـن العَقدِ فيهما ما سَنَّه الشيخانِ مِن أمرِهما، مِن التأخيرِ لهما عن شـريفِ المـنازلِ، و الغَضِّ منهما، و الحَطِّ مِن أقدارِهما، فصِرْ إلىٰ ذلكَ؛ فإنّه الضلالُ بغيرِ شُبهةٍ. و إن كنتَ ترىٰ ولايتَهما و التعظيمَ لهما و الاقتداءَ بهما فاسلُكْ سبيلَهما، و لا تَستَوحِشْ مِن تخطئةِ مَن خالَفَهما. و ليس هاهُنا منزلةٌ ثالثةٌ.

فقالَ العبّاسيُّ عندَ سَماعِ هذا الكلامِ: ﴿**اللّٰهُمّ** ـ(...) ـ **أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبادِكَ فِى ما كانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾[5].

---

١. في «د، س»: «صنع».

٢. في «ألف، ب»: - «في الشورى».

٣. في «د، س»: «و حوّله».

٤. في المطبوع: «الشيخ».

٥. الزمر (٣٩): ٤٦.

الفصلُ الأوّلُ بَعدَ المائةِ

مِن حِكاياتِ الشَّيخِ المُفيدِ أبي عبدِ اللّٰهِ محمّدِ بنِ محمّدِ بنِ النُّعمانِ[1]

قالَ الشريفُ أبو القاسمِ عليُّ بنُ الحسينِ الموسويُّ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ:

سَمعتُ الشَّيخَ أبا عبدِ اللّٰهِ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّهُ ـ يَقولُ: ثلاثةُ أشياءَ لا تُعقَلُ، و قد اجتهَدَ المتكلِّمونَ في تحصيلِ مَعانيها مِن معتقِدِيها بكلِّ حيلةٍ، فلَم يَظفَروا منهم إلّا بعباراتٍ تُناقِضُ[2] المَعنىٰ فيها علىٰ مفهومِ الكلامِ: اتّحادُ النصرانيّةِ، و كَسبُ النجّاريّةِ، و أحوالُ البَهشَميّة.

قالَ الشيخُ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ: و مَن ارتابَ بما[3] ذَكرناه في هذا البابِ[4] فليَتوصَّلْ إلىٰ إيرادِ معنىً في واحدٍ منها معقولٍ، أو الفرقِ[5] بَينَها في التناقضِ و الفَسادِ؛ ليُعلَمَ أنّ خِلافَ ما حَكمنا به هو الصوابُ.

و سمعتُه يَقولُ: القولُ بالأحوالِ يَتضمَّنُ مِن فُحشِ الخطإِ و التناقضِ ما لا يَخفىٰ علىٰ ذي حِجاً؛ فمِن ذلكَ أنّ الحالَ في اللغةِ هي ما أحالَ[6] الشيءَ فيها عن

---

١. اختلفت النسخ الموجودة في بداية هذا الفصل في عنوانه بعبارات مختلفة، و في المطبوع لم يرد هذا الفصل بكلّه أصلًا، فأخذنا من النسخ ما هو يليق بالمقام، و اجتنبنا عن ذكر الاختلافات.

٢. في «د»: «تتناقض».

٣. في «ب»: «فيما».

٤. في «ألف»: «في هذا الباب بما ذكرناه» بدل «بما ذكرناه في هذا الباب».

٥. في «ب»: «و الفرق».

٦. في «ألف»: «حال». و أحالَ الشيءُ أو الرجلُ: تَحوَّل مِن حالٍ إلى حالٍ.

معنىً كانَ عليه ـ إمّا موجودٍ، أو معقولٍ ـ لا يُعرَفُ الحالُ في حقيقةِ اللسانِ إلّا ما ذَكرناه، و مَن ادَّعىٰ غيرَه كانَ كمَن ادَّعىٰ في التحوّلِ و التغيّرِ خِلافَ معقولِهما[١].

و مَن زعَم أنّ اللّٰهَ تعالىٰ يَحولُ عن صفاتِه و يتغيَّرُ في نفْسِه، فقد كفَرَ به كُفراً ظاهراً، تَعالَى اللّٰهُ عن ذلكَ عُلوّاً كبيراً.

ثُمّ العجَبُ[٢] ممّن يُنكِرُ علَى المشبِّهةِ قولَهم: إنّ للّٰهِ تعالىٰ عِلماً به كانَ عالِماً، و قُدرةً بها كانَ[٣] قادراً، و يَزعُمُ أنّ ذلكَ شِركٌ في مُعتقِدِه[٤]، و هو يَزعُمُ أنّ للّٰهِ ـ جَلَّ اسمُه ـ حالًا بها كانَ عالِماً، و بها فارَق مَن ليس بعالِمٍ، و أنّ له حالًا بها كانَ قادراً، و بها فارَق مَن ليس بقادرٍ، و كذلكَ القولُ في حيٍّ و سميعٍ و بصيرٍ، و يَدَّعي مع ذلكَ أنّه موحِّدٌ؛ كيفَ لا يَشعُرُ بموضعِ مُناقَضتِه؟!

هذا، و قد نطَق القرآنُ بأنّ للّٰهِ تَعالىٰ عِلماً، فقالَ ـ عَزَّ اسمُه ـ: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾[٥]، و ﴿وَ مٰا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثىٰ وَ لاٰ تَضَعُ إِلّا بِعِلْمِهِ﴾[٦]، و ﴿لا يُحيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلّا بِمٰا شٰاءَ﴾[٧].

و أطلَقَ المسلمونَ القولَ بأنّ للّٰهِ تعالىٰ قُدرةً.

و لَم يأتِ القرآنُ بأنّ للّٰهِ حالًا، و لا أطلَق ذلكَ أحدٌ مِن أهلِ[٨] الإسلامِ؛ بل

---

١. في «د»: «معقوليهما».

٢. في «ألف»: «التعجّب».

٣. في «ألف»: «له كان» بدل «بها كان». و في «ب»: «كان بها» بدله.

٤. في «ب، د»: «من يعتقده» بدل «في معتقده».

٥. النساء (٤): ١٦٦.

٦. فاطر (٣٥): ١١؛ فصّلت (٤١): ٤٧.

٧. البقرة (٢): ٢٥٥.

٨. في «د»: + «العلم و».

أجمَعوا علىٰ تخطئةِ مَن تلفَّظَ بذلكَ في اللّٰهِ سبحانَه، و لَم يُسمَعْ مِن أحدٍ مِن أهلِ القِبلةِ حتّىٰ أحدَثه أبو هاشمٍ، و اتَّبَعَه[1] عليه نفرٌ مِن أهلِ الاعتزالِ، خالَفوا به الجميعَ، علىٰ ما ذَكرناه.

هذا، و صاحبُ هذه المقالةِ يَزعُمُ أنّ هذه الأحوالَ مختلفةٌ، و لولا اختلافُها ما اختَلفَت الصفاتُ، و لا تبايَنَت في مَعانيها[2] المعقولاتِ.

فإذا قيلَ له: فهذه الأحوالُ هي اللّٰهُ تعالىٰ أم[3] غيرُ اللّٰهِ؟

قالَ: لا أقولُ: إنّها هي هو، و لا هي غيرُه، و القولُ بأحدِ هذَينِ المعنيَينِ مُحالٌ.

و هو مع هذا[4] جَهَّلَ المُجْبِرَةَ[5] في قولِهم: «إنّ صفاتِ اللّٰهِ تعالىٰ لا هي اللّٰهُ، و لا[6] غيرُ اللّٰهِ[7]»، و تعجَّبَ منهم، و نسَبَهم[8] بذلك إلَى الجُنونِ و الهَذيانِ.

و إذا احتفَل[9] في الفرقِ بَينَ الأمرَينِ قالَ: إنّما جَهَّلتُ المجبِرةَ في نَفيِهم أن تَكونَ الصفاتُ هي اللّٰهَ أو غيرَ[10] اللّٰهِ؛ لأنّهم يُثبتونَها مَعانيَ موجوداتٍ، و أنا لا أُثبتُ الأحوالَ مَعانيَ موجوداتٍ!

---

١. في «ألف»: «تابعه».

٢. في «ب»: + «من».

٣. في «د»: «أو».

٤. في «ألف»: «ذلك».

٥. في «ألف، د»: «المشبّهة»، و لم نجد له وجهًا.

٦. في «د»: + «هي».

٧. في «د»: «غيره» بدل «غير اللّٰه».

٨. في «ب، د»: «و ينسبهم».

٩. احتَفَلَ بالأمرِ؛ أي: عُني به و أحسَنَ القيامَ به، و بالغ فيه، و استبان. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ١٥٨ (حفل).

١٠. في «ألف»: «و غير».

و لو عَلِمَ أنّه قد ازدادَ مناقضةً فيما رامَ بـه الفـرقَ، و خـرَج عـن المـعقولِ[١]، لَاستَحيا مِن ذلكَ؛ لأنّ القومَ إنّما أثبَتوا الأوصافَ التي تَختَصُّ بالموجودِ لِـمَعانٍ أوجَبوا وجودَها عـلىٰ تـحقيقِ الكـلامِ، لاسـتِحالةِ إيـجابِ الصـفةِ المـتخصّصةِ بالموجودِ بالمعدومِ الذي ليس له وجودٌ؛ لِما يدخُلُ في ذلكَ مِن الخللِ و الفَسادِ.

و هذا الرجلُ لَم يتأمَّلْ ما اجتَناه، فأثبَتَ مِن الصفاتِ ما لا يَصِحُّ تعلُّقُه بالمعدومِ بحالٍ، زعَم أنّه لا وجودَ لها و لا عدَمَ.

فصارَت مناقَضتُه بذلكَ مِن جهتَينِ تَنضافُ إلىٰ مـناقَضتِه فـي الإنكـارِ عـلىٰ أصحابِ الصفاتِ، علىٰ ما ذَكرناه و[٢] حَكيناه.

علىٰ أنّ مِن مذهبِهِ و مذهبِ أبيه: أنّ وجودَ[٣] الشيءِ «ما صَحَّ[٤] العِلمُ به و الخبرُ عنه».

و هو يَزعُمُ أنّ الأحوالَ معلومةٌ له،[٥] و هو دائماً يُخبِرُ عنها، و يَدعو إلَى اعتقادِ القولِ بصحّتِها، ثُمّ لا يُثبِتُها أشياءَ!

و هذا ما لا يَكادُ يَنستِرُ[٦] عِلمُ المناقَضةِ فيه علىٰ إنسانٍ قد سَمِعَ بشيءٍ مِـن[٧] النظرِ و الحِجاجِ.

و أظُنُّ أنّ الذي أحوَجَه إلىٰ هذِهِ المُناقَضةِ ما سَطَره المتكلّمونَ و اتَّفَقوا علىٰ

---

١. في «ألف»: «عقل». و في «ب»: «العقل».

٢. في «ب، د»: – «ما ذكرناه و».

٣. في المطبوع: «حدّ».

٤. في «د»: «يصحّ».

٥. في «ب»: – «له». و في «د»: «للّه تعالى» بدل «له».

٦. في «ألف»: «يتستّر». و في «ب»: «يتسيّر».

٧. في «د»: + «علم».

صوابِه، مِن أنّ الشيءَ لا يَخلو مِن الوجودِ و العدمِ، فكَرِهَ أن يُثبِتَ الحالَ شيئاً، فتكونَ موجودةً أو معدومةً. و متىٰ كانت موجودةً لَزِمَه علىٰ أصلِه و أُصولنا جميعاً أنّها لا تَخلو مِن القِدَمِ أو الحُدوثِ.

و ليس يُمكِنُه الإخبارُ عنها بالقِدَمِ، فيَخرجَ بذلكَ عن التوحيدِ، و يَصيرَ به أسوأَ حالًا مِن أصحابِ الصفاتِ.

و لا يستجيزُ القولَ بأنّها مُحدَثةٌ، و هي التي بها[1] لَم يَزَل القَديمُ تعالىٰ مستحِقّاً للصفاتِ، فيكونَ بذلكَ مُناقضاً.

و إن قالَ: إنّها شيءٌ معدومٌ، دخَل عليه مِن المُناقَضةِ مِثلُ الذي ذَكرناه.

فأنكَرَ لذلكَ أنْ تكونَ الحالُ شيئاً.

و هو[2] لو شعَر بما قد جَناه علىٰ نفْسِه بنفيِ الشيئيّةِ عنها مع اعتقادِه العِلمَ بها و صحّةَ الخبرِ عنها، و إيجابِه كَونَ القديمِ تعالىٰ فيما لَم يَزَلْ مستحِقّاً لصفاتٍ أَوجَبَتها أحوالٌ ليست بشيءٍ و لا موجودةٍ و لا معدومةٍ و لا قديمةٍ و لا محدَثةٍ، لَما رَغِبَ في هذا المقالِ، و لَانتقَلَ عنه إلَى الحقِّ و الصوابِ.

[في رأيِ المعتزلةِ البصريّينَ في القُدرةِ و الإرادةِ[3]]

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّهُ عِزَّهُ ـ: زعَم البصريّونَ جَميعاً أنّ القُدرةَ لا يَصِحُّ تعلُّقُها بالموجودِ؛ لأنّها إنّما تتعلَّقُ بالشيءِ علىٰ سبيلِ الحُدوثِ. و أَوجَبوا لذلكَ تقدُّمَها الفعلَ.

---

١. في «ألف، ب»: - «بها».

٢. في «ب»: + «أن».

٣. أثبتناها من كتاب «الحكايات» للشيخ المفيد رحمه الله.

ثُمّ قالوا مُناقِضينَ: إنّ الإرادةَ لا تتعلَّقُ بالشيءِ أيضاً إلّا علىٰ سبيلِ الحُدوثِ، فلذلكَ[1] لا يَصِحُّ أن يُرادَ الماضي و لا القديمُ.

و هي مع ذلكَ عندَهم توجَدُ مع المُرادِ!

فهل تَخفىٰ هذه المُناقَضةُ علىٰ عاقلٍ[2]؟

[قولُ المعتزلةِ في الجَواهرِ بما يقولُ أصحابُ الهَيولىٰ]

و قالوا بأجمَعِهم: إنّ جَواهرَ العالَمِ و أعراضَه لَم تَكُنْ حقائقُها باللّٰهِ تعالىٰ و لا بفاعليّته البتّةَ[3]؛ لأنّ الجوهرَ جوهرٌ في العدمِ كما هو جوهرٌ في الوجودِ، و كذلكَ العَرَضُ.

ثُمّ قالوا: إنّ اللّٰهَ خلَق الجوهرَ، و أحدَثَ عَينَه، و أَوجَدَه بَعدَ العدمِ.

فقيلَ لهم: ما معنىٰ خَلقِه، و هو قبلَ أن يَخلُقَه جوهرٌ كما هو حينَ خلَقه؟

قالوا: معنىٰ ذلكَ: أَوجَدَه.

قيلَ لهم: و ما معنىٰ قولِكم: أَوجَدَه، و هو قَبلَ الوجودِ جوهرٌ كما هو في حالِ الوجودِ؟

قالوا: معنىٰ ذلكَ: أنّه أحدَثَه و أخرَجَه مِن العدمِ إلَى الوجودِ.

قيلَ لهم: هذه العبارةُ مِثلُ الأوّلتَينِ، و مَعناها مَعناهما، فما الفائدةُ في قولِكم: أحدَثَه و أخرَجَه، و هو قَبلَ الإحداثِ و الإخراجِ جوهرٌ كما هو في حالِ الإحداثِ و الإخراجِ؟

فلَم يأتوا بمعنًى يُعقَلُ في جميعِ ذلكَ، و لَم يَزيدوا علَى العباراتِ و الانتقالِ مِن

---

١. في «ب، د»: + «ما».

٢. في «ألف»: «أحد».

٣. في «ب»: «بتّة». و في «د»: – «البتّة».

واحدةٍ إلىٰ أُخرىٰ؛ نُزوحاً مِن الانقطاعِ.

و لَم يُفهَمْ عنهم معنىً معقولٌ في الخَلقِ و الإحداثِ و الإخراجِ[١] مع مذهبِهم في الجواهرِ و الأعراضِ.

و أصحابُ بِرْقُلْسَ[٢] و مَن دانَ بِالهَيولىٰ و قِدَمِ الطبيعةِ[٣] أعذَرُ مِن هؤلاءِ القومِ إن كانَ لهم عُذرٌ، و لا عُذرَ للجميعِ فيما ارتكبوه مِن الضَّلالِ؛ لأنّهم[٤] يَقولونَ: إنّ الهَيولىٰ هو أصلُ العالَمِ، و إنّه لَم يَزَلْ قديماً، و إنّ اللّٰهَ تعالىٰ مُحدِثٌ[٥] كما يُحدِثُ الصائغُ مِن السَّبيكةِ خاتَماً، و الناسجُ مِن الغَزْلِ ثَوباً، و الناجِرُ مِن الشجرةِ لَوحاً.

فأضافوا إلَى الصانعِ الأعيانَ؛ لِصُنعِه[٦] ما[٧] فيها مِن التغيُّراتِ.

و البصريّونَ مِن المعتزلةِ و مَن وافَقَهم فيما ذَكرناه أضافوا إلَى الفاعلِ الجواهرَ و الأعراضَ، و لَم يُحَصِّلوا في بابِ الإضافةِ معنىً يُتعَلَّقُ به.

و مَن تأمَّلَ قولَ هذا الفريقِ عَلِمَ أنّه قولُ أصحابِ الهَيولىٰ في معنىٰ قِدَمِ أصلِ العالَمِ بعَينِه، و إن فارَقَ أهلَه في العبارةِ التي تَلحَقُها الخَللُ، و يَسلَمُ أولئكَ منه

---

١. في «ب، د»: «و الاختراع».

٢. في «د»: «ابرقلس». و هو من فلاسفة القرن الخامس الميلادي، يقال باليونانيّة: «پروكلوس»، و قد يُذكر في المنابع الإسلاميّة باسم «ديادوخس» أو «ديدوخس»، و هو أفلاطونيّ في فلسفته، بل كان رئيس المدرسة الأفلاطونيّة في آتن. و من عقائده المشهورة: الاعتقاد بالتعالي في مقابل عقيدة قيام الحلولي، حركة النفس في العالم حركة أداوريّة، الاعتقاد بقدم العالم و غيرها. تأريخ الحكماء للقفطي، ج ١، ص ٨٩؛ الأفلاطونيّة المحدثة عند العرب للبدوي، ج ١، ص ٢٥٧؛ الأمد على الأبد، ج ١، ص ٨٣؛ الملل و النحل، ج ٢، ص ١٥٧؛ تأريخ فلسفه لفردريك كابلستون، بترجمة السيّد جلال الدين المجتبوي، ج ١، ص ٥٤٩.

٣. في «ب، د»: «الطينة».

٤. في «ألف، ب»: - «لأنّهم».

٥. في «د»: + «له».

٦. في «ألف»: «لصنعها».

٧. في «د»: + «أحدث».

و مِن المناقَضاتِ؛ لكشفِهم القِناعَ، و مَجمَجةِ[1] هؤلاءِ للتمويهاتِ.

[مفاسدُ قولِ المعتزلةِ في الوَعيدِ]

قالَ الشَّيخُ ـ أدامَ اللّٰه عِزَّهُ ـ: و قولُ جميعِ المعتزلةِ في الوَعيدِ تَجويزٌ للّٰهِ تعالىٰ[2] و تظليمٌ[3] و تكذيبٌ لإخبارِه؛ لأنّهم يَزعُمونَ أنّ مَن أطاعَ اللّٰهَ ـ عزَّ و جلَّ ـ ألفَ سَنةٍ، ثُمَّ قارَفَ ذنباً مُحرَّماً له مُسوِّفاً للتوبةِ منه، فماتَ علىٰ ذلكَ، لَم يُثِبْه علىٰ شيءٍ مِن طاعاتِه[4]، و أبطَل جميعَ أعمالِه، و خلَّده بذنبِه[5] نارَ جهنَّمَ أبداً؛ لا يُخرِجُه منها برحمةٍ منه و لا بشفاعةِ مخلوقٍ فيه.

و أبو هاشمٍ منهم خاصّةً يَقولُ: إنّ اللّٰهَ تعالىٰ يخلِّدُ في عذابِه مَن لَم يَترُكْ شيئاً مِن طاعاتِه و لا ارتكَب شيئاً مِن خِلافِه و لا فَعَلَ قبيحاً نَهاه عنه؛ لأنّه زعَم وقتاً مِن الأوقاتِ لَم يَفعلْ ما[6] وجَب عليه، و لا خرَج عن الواجبِ باختيارِه له[7]، و لا بفعلٍ يُضادُّه.

هذا[8] و اللّٰهُ تعالىٰ يَقولُ: ﴿إِنّا لا نُضيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾[9].

و يقولُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ[10]﴾[11].

و يقولُ: ﴿مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها وَ مَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزىٰ إِلّا مِثْلَها﴾[12].

---

١. «المَجْمَجَةُ»: تخليطُ الكُتبِ و إفسادُها بالقلمِ. و قيل: تغييرُ الكتاب و إفسادُه عمّا كُتِبَ. راجع: كتاب العين، ج ٦، ص ٢٩؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٣٦٢ (مجج).

٢. في «د»: «الله له» بدل «لله تعالى».

٣. في «د»: + «له».

٤. في «ب»: «طاعته».

٥. في «د»: + «في».

٦. في «ب»: «بأمر».

٧. في «ألف»: – «له».

٨. في «ب»: – «هذا».

٩. الكهف (١٨): ٣٠.

١٠. في «د»: + ﴿وَ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾.

١١. الزلزلة (٩٩): ٧.

١٢. الأنعام (٦): ١٦٠.

و يقولُ: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذٰلِكَ ذِكْرىٰ لِلذَّاكِرِينَ﴾[١].

[مخالَفاتٌ أُخرىٰ للمعتزلةِ]

و هُم بأجمعِهم يُبطِلونَ الشفاعةَ، و قد أجمعَتِ[٢] الأُمّةُ عليها، و يَدفَعونَ نُزولَ الملائكةِ علىٰ أهلِ القبورِ، و لا خِلافَ بَينَ المسلمينَ في ذلكَ.

و يَستهزئونَ بمَن أثبَتَ عذابَ القبرِ، و كافّةُ أهلِ المِلّةِ[٣] عليه. و يُنكِرونَ خَلقَ الجَنّةِ و النارِ[٤]، و المسلمونَ بأجمعِهم[٥] علىٰ إثباتِه.

و جُمهورُهم يُبطِلُ المعراجَ، و يَزعُمُ أنّ ذلكَ كانَ مَناماً[٦] مِن جُملةِ المَناماتِ.

و مشايخُهم يَجحَدونَ انشقاقَ القمرِ في مُعجِزاتِ النبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله، و كثيرٌ منهم يُنكِرُ[٧] نُطقَ الذِّراعِ.

و شيخُهم عَبّادٌ يَدفَعُ الإعجازَ في القرآنِ.

و سائرُهم ـ إلّا مَن شَذَّ منهم ـ يَزعُمُ أنّ طريقَ المُعجزاتِ التي للنبيِّ صلّى اللّٰه عليه و آله سِوَى القرآنِ أخبارُ الآحادِ؛ ليُطَرِّقَ بذلكَ[٨] إنكارَها، و الطعنَ في الاحتجاجِ بها علَى الكفّارِ.

و أمّا قولُهم في الأنبياءِ عليهم السلام فإنّهم يَصِفونَهم بالمَعاصي و السهوِ و النسيانِ و الخطإِ و الزللِ في الرأيِ، و يَقولونَ: إنّ الإمامَ الذي يَخلُفُ النبيَّ صلّى اللّٰه عليه و آله قد يَكونُ إماماً لجميعِ أهلِ[٩] الإسلامِ و إن كانَ زِنديقاً كافراً

---

١. هود (١١): ١١٤.
٢. في «د»: «اجتمعت».
٣. في «د»: «الملل».
٤. في «د»: + «الآن».
٥. في «د»: «بإجماعهم».
٦. في «د»: - «كان مناماً».
٧. في «د»: «ينكرون».
٨. في «ألف»: «لتطرق». و في «د»: + «إلى».
٩. في «ألف، ب»: «لأهل جميع» بدل «لجميع أهل».

باللّهِ العظيمِ في الباطنِ، جاهلاً بكثيرٍ مِن عِلمِ الدينِ في الظاهرِ[١]، مَحجُوزاً عليه السهوُ و النسيانُ، و تعمُّدُ الضلالِ، و إظهارُ الكفرِ و الارتدادِ.

و مع[٢] هذا، فإنّ الأُمّةَ التي تَحتاجُ إليه[٣] عندَهم و لا تَستَغني[٤] عنه في وقتٍ مِن الأوقاتِ أشرفُ مِن الأنبياءِ عليهم السلام كلِّهم[٥] في صفاتِ الكمالِ؛ لأنّها معصومةٌ مِن الصغائرِ و الكبائرِ و السهوِ و الغفلةِ و الغلطِ، عالمةٌ بجميعِ الأحكامِ، لا يَجوزُ[٦] اجتماعُها علىٰ شيءٍ مِن الضَّلالِ، و لا يَسوغُ لأحدٍ مخالفَتُها فيما اتّفَقَت عليه و إن كانَ مِن جهةِ الرأيِ.

و هذه الأقوالُ[٧] كلُّها[٨] ظاهرةُ الاختلافِ[٩] بيِّنةُ التناقُضِ و الفَسادِ، مخالِفةٌ لأدلّةِ العقولِ و مقتضَى السُّنّةِ و الكتابِ.

و اللّهَ نَسألُ العصمةَ ممّا يُسخِطُه، و التوفيقَ لمَرضاتِه[١٠]، و إيّاهُ نَستَهدي إلىٰ سَبيلِ الرَّشادِ.

[المناظَرةُ مِن أُصولِ الإماميّةِ]

و مِن الحكاياتِ أيضاً عنه[١١]، قلتُ للشَّيخِ أبي عبدِ اللّهِ ـ أيَّدَهُ اللّهُ ـ: إنّ المعتزلةَ و الحَشويّةَ يَزعُمونَ أنّ الذي نَستَعمِلُه مِن المناظَرةِ شيءٌ يُخالفُ أُصولَ الإماميّةِ

---

١. في «ب»: «بالظاهر» بدل «في الظاهر».
٢. في «ألف، د»: «مع» بدون واو العطف.
٣. في «د»: «يحتاج إليها» بدل «تحتاج إليه».
٤. في «د، س»: «و لا يستغني».
٥. في «ب»: – «كلّهم».
٦. في «د، س»: «و لا يجوز».
٧. في «د»: «هذه أقوال» بدل «و هذه الأقوال».
٨. في «د، س»: – «كلّها».
٩. في «س»: «الاختلال».
١٠. في «ألف»: «لما يحبّ» بدل «لمرضاته».
١١. في «ألف، ب»: – «أيضاً عنه».

و يَخرُجُ عن إجماعِهم؛ لأنّ القومَ لا يَرَونَ المناظَرةَ ديناً[١]، و يَنهَونَ عنها[٢]، و يَروونَ عن أئمّتِهم تبديعَ فاعلِها[٣] و ذَمَّ مستعمِلِها[٤].

فهل معكَ روايةٌ عن أهلِ البيتِ عليهم السلام في صحّتِها، أم[٥] تعتمدُ على حُجَجِ العقولِ و لا تَلتفِتُ[٦] إلىٰ ما خالفَها و إن كانَ عليه إجماعُ العِصابةِ؟

فقالَ[٧]: أخطأَتِ المعتزلةُ و الحشويّةُ فيما ادَّعَوه علينا مِن خِلافِ جماعةِ أهلِ[٨] مذهبِنا في استعمالِ المناظَرةِ، و أخطأَ مَن ادَّعىٰ ذلكَ أيضاً[٩] مِن الإماميّةِ و تَجاهَلَ؛ لأنّ فقهاءَ الإماميّةِ و رؤساءَهم في علمِ الدينِ كانوا يَستعمِلونَ المناظَرةَ، و يَدينونَ بصحّتِها، و تَلَقّىٰ ذلكَ[١٠] عنهم الخلَفُ، و دانوا به.

و قد أَشبعتُ القولَ في هذا البابِ و ذَكرتُ أسماءَ المعروفينَ بالنظرِ و كُتبَهم و مدائحَ الأئمّةِ عليهم السلام لهم في كتابي «الكاملِ في علومِ الدينِ» و كتابِ «الأركانِ في دعائمِ الدينِ»[١١]. و أنا أروي لكَ في هذا الوقتِ حديثًا مِن جُملةِ ما أَورَدتُ في ذلكَ:

أخبرَني[١٢] أبو الحسنِ أحمدُ بنُ محمّدِ بنِ الحسنِ بنِ الوَليدِ عن أبيه، عن سَعدِ بنِ عبدِ اللّٰهِ، عن أحمدَ بنِ محمّدِ بنِ عيسىٰ، عن يونُسَ بنِ عبدِ الرّحمنِ مَولىٰ

---

١. في «ب»: «ذنباً».
٢. في «ألف»: - «عنها».
٣. في «ألف، ب»: «فاعليها».
٤. في «ب»: «مستعمليها».
٥. في «ب»: «أو».
٦. في «ب، س»: «و لا يلتفت».
٧. في «د»: + «فقد». و في «س»: + «قد».
٨. هكذا في «د، س». و في سائر النسخ: - «أهل».
٩. في «ألف، ب»: - «أيضاً».
١٠. أي استعمال المناظرة.
١١. في «ألف»: «الإيمان». و في «س»: «الإسلام».
١٢. في «ألف»: + «الشيخ».

آلِ يَقطينٍ، عن أبي جعفرٍ محمّدِ بنِ النُّعمانِ، عن أبي عبدِ اللّٰهِ الصّادقِ جعفرِ بنِ محمّدٍ[١] عليه السلام قالَ: قالَ لي: «خاصِموهُم و بَيِّنوا لهم الهُدَى الذي أنتم[٢] عليه، و بَيِّنوا لهم ضَلالَتَهم[٣]، و باهِلوهم في عليٍّ عليه السلام»[٤].

قلتُ[٥]: فإنّي لا أزالُ أسمَعُ المعتزلةَ يَدَّعونَ علىٰ أسلافِنا[٦] أنّهم كانوا كلُّهم[٧] مشبِّهةً، و أسمَعُ المشبِّهةَ مِن العامّةِ يَقولونَ مِثلَ ذلكَ، و أرىٰ جماعةً مِن أصحابِ الحديثِ مِن الإماميّةِ يُطابقونَهم علىٰ هذه الحكايةِ و يقولونَ: إنّ نفيَ التشبيهِ إنّما أخذناه مِن المعتزلةِ، فأُحِبُّ أن تَروِيَ لي حديثاً يُبطِلُ ذلكَ.

فقالَ: هذه الدَّعوىٰ كالأوّلةِ، و لَم يَكُنْ في سَلَفِنا ـ رَحِمَهم اللّٰهُ ـ مَن يَدينُ بالتشبيهِ مِن طريقِ المعنىٰ، و إنّما خالفَ هِشامٌ و أصحابُه جماعةَ أَصحابِ[٨] أبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام بقولِه في الجسمِ، و زعَم[٩] أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ جسمٌ لا كالأجسامِ.

و قد رُوِيَ أنّهُ رجَع عن هذا القولِ بَعدَ ذلكَ. و قد اختلَفَت الحِكاياتُ عنه، و لَم يَصِحَّ مِنها إلّا ما ذَكرتُ.

فأمّا الردُّ علىٰ هِشامٍ و القولُ بنفيِ التشبيهِ فهو أكثرُ مِن أن يُحصىٰ مِن الروايةِ عن آلِ محمّدٍ عليهم السلام: أخبرَني أبو القاسِمِ جعفرُ بنُ محمّدِ بنِ قُولَوَيهِ

---

١. في «د، س»: ـ «جعفر بن محمّد».

٢. في «د»: «نحن». و في «س»: ـ «أنتم».

٣. هكذا في «ب، د، س». و في «ألف»: «ضلالهم».

٤. الحكايات، ص ٧٥.

٥. في «د، س»: + «له».

٦. في «د، س»: «أسلافكم كلّهم» بدل «أسلافنا».

٧. في «د، س»: ـ «كلّهم».

٨. في «ب، س»: ـ «أصحاب».

٩. في «د، س»: «يزعم» بدل «و زعم».

رحمه اللّه عن محمّدِ بنِ يعقوبَ، عن محمّدِ بنِ أبي عبدِ اللّهِ، عن محمّدِ بنِ إسماعيلَ، عن الحسينِ بنِ الحسنِ، عن بَكرِ بنِ صالحٍ و الحسينِ بنِ سَعيدٍ، عن عبدِ اللّهِ بنِ المُغيرةِ، عن محمّدِ بنِ زيادٍ، قالَ: سَمِعتُ يونُسَ بنَ ظَبيانَ يَقولُ: دَخلتُ علىٰ أبي عبدِ اللّهِ عليه السلام فقُلتُ له: إنّ هِشامَ بنَ الحَكَمِ يَقولُ في اللّهِ ـ عَزَّ و جَلَّ ـ قولاً عَظيماً، إلّا أنّي أَختَصِرُ لَكَ منه أحرُفاً: يَزعُمُ أنّ اللّهَ سُبحانَه جسمٌ؛ لأنّ الأشياءَ شيئانِ: جسمٌ، و فِعلُ الجسمِ. فلا يَجوزُ أن يَكونَ الصانِعُ بمعنَى الفِعلِ، و يَجِبُ أن يَكونَ بمعنَى الفاعلِ.

فقالَ أبو عبدِ اللّهِ عليه السلام: «يا وَيحَه! أما عَلِمَ أنّ الجسمَ محدودٌ مُتَناهٍ مُحتَمِلٌ لِلزِّيادةِ و النُّقصانِ، و ما احتَمَلَ ذلكَ كانَ مخلوقاً؟ فلو كانَ اللّهُ تَعالىٰ جسماً لَم يَكُن بَينَ الخالِقِ و المَخلوقِ فَرقٌ».[1]

فهذا قولُ أبي عبدِ اللّهِ عليه السلام و حجّتُه علىٰ هِشامٍ فيما اعتلَّ به مِن المَقالِ[2]، فكيفَ يَكونُ قد أخَذنا ذلكَ عن المعتزلةِ لولا قِلّةُ الدينِ؟

قلتُ: فإنّهم يَدَّعونَ أنّ الجماعةَ كانت تَدينُ بالجبرِ و القولِ بالرؤيةِ، حتّىٰ نَقَل[3] جماعةٌ مِن المتأخّرينَ منهم المعتزلةُ عن ذلكَ. فهل معنا روايةٌ بخِلافِ ما ادَّعَوه؟

فقالَ: هذا أيضاً[4] كالأوّلِ؛ ما دانَ أحدٌ مِن[5] أصحابِنا قطُّ بالجبرِ، إلّا أن يَكونَ عامّيّاً لا يَعرفُ تأويلَ الأخبارِ، أو شاذّاً عن جماعةِ الفقهاءِ و النُّظّارِ.

---

١. الكافي، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٢٩٠؛ التوحيد، ص ٩٩، ح ٧.

٢. في «د، س»: «لمقاله» بدل «من المقال».

٣. في «ب»: + «عن».

٤. في «د، س»: + «تخرص علينا».

٥. في «ألف، ب»: - «أحد من».

و الروايةُ في العدلِ و نفيِ الرؤيةِ عن آلِ محمّدٍ عليهم السلام أكثرُ مِن أن يقَعَ عليها الإحصاءُ:

أخبرَني أبو محمّدٍ سَهلُ بنُ أحمدَ الدِّيباجيُّ، قالَ: حدَّثنا أبو محمّدٍ قاسمُ بنُ جعفرِ بنِ يحيَى المِصريُّ، قالَ: حدَّثَنا أبو يوسُفَ يعقوبُ بنُ عليٍّ عن أبيه، عن حَجّاجِ بنِ عبدِ اللّٰهِ، قالَ: سَمِعتُ أبي يَقولُ: سَمِعتُ جعفرَ بنَ محمّدٍ عليهما السلام ـ و كانَ أفضَلَ [1] مَن رأيتُ مِن [2] الشُّرَفاءِ و العُلَماءِ و أهلِ الفَضلِ ـ و قد سُئِلَ عن أفعالِ العِبادِ، فقالَ: «كُلُّ ما وعَد اللّٰهُ و توعَّد عليه فهو مِن أفعالِ العِبادِ [3]». و قالَ: حدَّثَني [4] أبي عن أبيه عليِّ بنِ الحسينِ، قالَ: «قالَ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله في بعضِ كلامِه: إنّما هي أعمالُكم تُرَدُّ إليكم؛ فمَن وجَد خَيراً فليَحمَدِ اللّٰهَ، و مَن وجَد غيرَ ذلِكَ فَلا يَلومَنَّ [5] إلّا [6] نَفسَه». [7]

فأمّا نفيُ الرؤيةِ عنِ اللّٰهِ ـ عزَّ و جلَّ ـ بالأبصارِ، فعليه إجماعُ الفقهاءِ و المتكلّمينَ مِن العِصابةِ كافّةً، إلّا ما حُكيَ عن هِشامٍ في خِلافِه.

و الحُجَجُ عليه مأثورةٌ عنِ الصادقينَ عليهم السلام؛ فمِن ذلكَ حديثُ أحمدَ بنِ إسحاقَ، و قد [8] كتَب [9] إلىٰ أبي الحسنِ الثالثِ عليه السلام يسألُه عن الرؤيةِ،

---

١. في «د»: «أشرف».

٢. في «ألف»: - «رأيت من».

٣. الحكايات للمفيد، ص ٨٥؛ متشابه القرآن، ج ١، ص ١١٨.

٤. في «د، س»: «قال: و حدّثني» بدل «و قال: حدّثني».

٥. في «ألف»: «فلا يكون». و في «ب»: «فلا يلوم».

٦. في «ألف»: + «من».

٧. الحكايات، ص ٨٥.

٨. في «د، س»: «قال» بدل «و قد».

٩. في «د، س»: + «أحمد بن إسحاق».

فكتَب جوابَه: «ليس تَجوزُ[١] الرؤيةُ ما لَم يَكُنْ بَينَ[٢] الرائي و المَرئيِّ هَواءٌ يَنفُذُه البَصَرُ، فمَتَى انقَطَعَ الهَواءُ و عُدِمَ الضِّياءُ لَم تَصِحَّ الرؤيةُ. و في وجودِ اتِّصالِ الضِّياءِ بَينَ الرائي و المَرئيِّ وجوبُ الاشتباهِ[٣]، و اللّهُ يَتَعالىٰ عن الاشتباهِ[٤]، فثبَت أنّه سُبحانَه لا تَجوزُ[٥] عليه الرّؤيةُ بالأبصارِ»[٦].

فهذا قولُ أبي الحسنِ عليه السلام و حُجّتُه في نفيِ الرؤيةِ، و عليها اعتمَد جميعُ مَن نَفَى الرؤيةَ مِن المتكلِّمينَ.

و كذلكَ الخبرُ المرويُّ عنِ الرضا عليه السلام.

و في[٧] ثبوتِه مع نظائرِه في كتابَيَّ المقدَّمِ[٨] ذكرُهما غنيّ عن إيرادِه في هذا المكانِ.

[مِن أحاديثِ أهلِ البيتِ عليهم السلام في الوصيّةِ بالورعِ و العملِ و الشكرِ]

أخبرَني الشَّيخُ[٩] أبو عبدِ اللّهِ ـ أدامَ اللّهُ عِزَّه ـ قالَ: أخبرَني أبو الحسنِ أحمدُ بنُ محمّدِ بنِ الحسنِ بنِ الوَليدِ عن أبيه، عن سَعدِ بنِ عبدِ اللّهِ، عن أحمدَ بنِ محمّدِ بنِ عيسىٰ، عن يونُسَ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن بعضِ أصحابِه، عن خَيثَمةَ، عن أبي عبدِ اللّهِ جعفرِ بنِ محمّدٍ عليهما السلام قالَ: دخَلتُ عليه أُودِّعُه و أنا أُريدُ الشُّخوصَ عن المدينةِ، فقالَ: «أبلِغْ مَواليَنا السلامَ، و أَوصِهم[١٠] بتقوَى اللّهِ و العملِ

---

١. في «ألف، د»: «يجوز».
٢. في «ألف»: + «يدي».
٣. في «د»: «الأشباه».
٤. في «د»: «الأشباه».
٥. في «ألف، د، س»: «لا يجوز».
٦. الكافي، ج ١، ص ٢٤١، ح ٢٦٤؛ التوحيد، ص ١٠٩، ح ٧.
٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ: - «في».
٨. في «ب، س»: «المتقدّم».
٩. في «ألف، ب»: + «المفيد».
١٠. في «ألف»: «و أمرهم».

الصالح، و أن يَعودَ صَحيحُهم مَريضَهم، و ليَعُدْ غَنيُّهم علىٰ فَقيرِهم، و أن يَشهَدَ حَيُّهم جَنازةَ مَيِّتِهم، و أن يَتَلاقَوْا في بُيوتِهم، و أن يَتَفاوَضوا[1] عِلمَ الدِّينِ؛ فإنّ في ذلكَ حَياةً لِأمرِنا[2]. رَحِمَ اللّٰهُ عبداً أحيا أمرَنا. و أعلِمْهم ـ يا خَيثَمةُ ـ أنّا لا نُغني[3] عنهم مِن اللّٰهِ شَيئاً إلّا بِالعملِ[4] الصالحِ؛ و أنَّ[5] وَلايَتَنا لا تُنالُ إلّا بِالوَرَعِ، و أنّ أشَدَّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ مَن وصَف عَدلًا ثُمّ خالَفَه إلىٰ غيرِه».[6]

أخبرَنيَ الشيخُ الإمامُ أبو عبدِ اللّٰهِ ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ قالَ: أخبرَني أبو الحسنِ أحمدُ بنُ محمّدٍ عن أبيه، عن سعدِ بنِ عبدِ اللّٰهِ[7]، عن أحمدَ بنِ محمّدِ بنِ عيسىٰ، عن يونُسَ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن كَثيرِ بنِ عَلقَمةَ، قالَ: قُلتُ لِأبي عبدِ اللّٰهِ عليه السلام: أوصِني. فقالَ: «أُوصِيكَ بِتَقوَى اللّٰهِ، و الوَرَعِ، و العِبادةِ، و طُولِ السُّجودِ، و أداءِ الأمانةِ، و صِدقِ الحَديثِ، و حُسنِ الجِوارِ. فبهذا جاءنا محمّدٌ صلّى اللّٰه عليه و آله. صِلوا في عَشائِرِكم، و عودوا مَرضاكم، و احضُروا جَنائِزَكم، و كونوا لنا زَيناً، و لا تَكونوا علينا[8] شَيناً. حَبِّبونا إلَى الناسِ، و لا تُبَغِّضونا إليهم. جُرّوا إلينا كُلَّ مَوَدّةٍ، و ادفَعوا عنّا كُلَّ قَبيحٍ[9]؛ فما قيلَ فينا مِن خَيرٍ فنحنُ أهلُه، و ما قيلَ فينا مِن شرٍّ فواللّٰهِ ما نحنُ كذلكَ. لنا حَقٌّ في كِتابِ اللّٰهِ، و قَرابَةٌ مِن رسولِ

---

١. في «د، س»: «و ليتفاوضوا».
٢. في «ألف»: «أمرنا».
٣. في «ألف»: «أنّه لا يغني» بدل «أنّا لا نغني».
٤. في «ألف، ب»: «العمل» بدون الباء.
٥. في «ألف، ب»: «فإنّ».
٦. الكافي، ج ٣، ص ٤٥٠، ح ٢٠٧٧؛ الأمالي للطوسي، ص ٣٧٠، المجلس ١٣، ح ٤٧؛ و ص ٦٧٩، المجلس ٣٧، ح ٢٠؛ قرب الإسناد، ص ٣٣، ح ١٠٦؛ مصادقة الإخوان، ص ٣٤، ح ٦؛ المحاسن، ص ١٢٠، ح ١٣٤.
٧. في «ألف، ب»: - «بن عبد اللّٰه».
٨. في «ألف، ب»: «لنا».
٩. في «ألف، ب»: «شرّ».

اللّهِ صلّى اللّه عليه و آله، و وِلادةٌ طَيِّبةٌ. فهكذا[١] فقولوا».[٢]

و بهذا الإسنادِ عن الحَلَبيِّ، عن حُمَيدِ بنِ المُثَنّىٰ، عن يَزيدَ بنِ خَليفةَ، قالَ: قالَ لنا أبو عبدِ اللّهِ عليه السلام و نحنُ عندَه: «نَظَرتم و اللّهِ حَيثُ نَظَرَ اللّهُ، و اختَرتم مَن اختارَ اللّهُ، أَخَذَ الناسُ يَميناً و شِمالاً، و قَصَدتم قَصْدَ محمّدٍ صلّى اللّه عليه و آله. أنتم و اللّهِ علَى المَحَجّةِ البَيضاءِ، فأعينوا علىٰ ذلكَ بوَرَعٍ و اجتِهادٍ[٣]».

فلمّا أردنا أن نَخرُجَ قالَ: «ما علىٰ أحَدِكم إذا عَرَفَه اللّهُ بهذا الأمرِ أن لا يَعرِفَه الناسُ به؛ إنّه مَن عَمِلَ لِلناسِ كانَ ثَوابُه علَى الناسِ، ومَن عَمِلَ لِلّهِ كانَ ثَوابُه علَى اللّهِ تَعالىٰ».[٤]

و قالَ: قالَ الحسنُ بنُ عليٍّ عليه السلام لرجلٍ: «يا هذا، لا تُجاهِدِ الطَّلَبَ جِهادَ المُغالِبِ، و لا تَتَّكِلْ علَى القَدَرِ اتِّكالَ المُستَسلِمِ؛ فإنّ ابتِغاءَ الفَضلِ[٥] مِن السُّنّةِ و الإجمالَ في الطَّلَبِ مِن العِفّةِ، و ليسَتِ العِفّةُ بدافِعةٍ رِزقاً، و لا الحِرصُ بجالِبٍ فَضلاً؛ فإنّ الرِّزقَ مقسومٌ، و الأجَلَ موقوتٌ، و استِعمالُ الحِرصِ يورِثُ المأثَمَ».[٦]

قالَ: و أتىٰ رجلٌ أبا عبدِ اللّهِ عليه السلام فقالَ[٧]: يَابْنَ رسولِ اللّهِ، أَوصِني. فقالَ له[٨]: «لا يَفقِدُكَ اللّهُ[٩] حَيثُ أَمَرَكَ، و لا يَراكَ حَيثُ نَهاكَ».

---

١. في «ب»: «و هكذا».

٢. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٦؛ تحف العقول، ص ٤٨٨؛ الحكايات للمفيد، ص ٩٣.

٣. في «ب، د، س»: - «و اجتهاد».

٤. الأُصول الستّة عشر، ص ٢٤٥، ح ١٠٦؛ الحكايات، ص ٩٤؛ بشارة المصطفى، ج ٢، ص ٢٢٢.

٥. في «ألف»: «تبعتم» بدل «ابتغاء الفضل».

٦. التمحيص، ص ٥٢، ح ٩٨؛ تحف العقول، ص ٢٣٤؛ الحكايات، ص ٩٥.

٧. في «د، س»: + «له».

٨. في «ب، د، س»: - «له».

٩. في «د، س»: + «من».

فقالَ له: زِدْني. فقالَ: «لا أَجِدُ مَزيداً».[١]

قالَ: و قالَ الباقِرُ عليه السلام: «ما أَنعَمَ اللّٰهُ علىٰ عبدٍ نِعمةً فشَكَرَها بـقَلبِه إلّا استَوجَبَ المَزيدَ بها قَبلَ أن يُظهِرَ شُكرَه علىٰ لِسانِه».[٢]

قالَ: و قالَ أبو عَبدِ اللّٰهِ عليه السلام في أدَبِه لأصحابِه: «مَن قَصُرَت يَدُه عن المُكافأةِ[٣] فليُطْلِ لِسانَه بالشُّكرِ».[٤]

قالَ[٥]: و قالَ عليه السلام: «مِن حَقِّ الشُّكرِ للّٰهِ علىٰ نِعَمِه أن يَشكُرَ مَن أجرىٰ تلكَ النِّعمةَ علىٰ يَدِه».[٦]

قالَ: و قالَ سَلمانُ رحمه اللّٰه: أَوصاني خليلي رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله بسَبعٍ لا أَدَعُهنّ علىٰ كُلِّ حالٍ: أن أَنظُرَ إلىٰ مَن هو دوني، و لا أَنظُرَ إلىٰ مَن هـو فَوقي؛ و أن أُحِبَّ الفُقَراءَ و أَدنُوَ منهم؛ و أن أَقولَ الحَقَّ و إن[٧] كانَ مُرّاً؛ و أن أَصِلَ رَحِمي و إن كانَت مُدبِرةً؛ و أن لا أَسأَلَ الناسَ شَيئاً. و أَوصاني أن أُكثِرَ مِن قَولِ[٨] لا حَولَ و لا قُوَّةَ إلّا بِاللّٰهِ؛ فإنّها كَنزٌ مِن كُنوزِ الجَنّةِ».[٩]

قالَ: و قالَ أبو عَبدِ اللّٰهِ عليه السلام: «قالَ رجلٌ لأبي: مَن أعظَمُ الناسِ في الدُّنيا

---

١. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٧؛ الحكايات، ص ٩٥.

٢. الحكايات، ص ٩٦؛ الأمالي للطوسي، ص ٥٨٠، المجلس ٢٤، ح ١١٩٧.

٣. في «ب»: «بالمكافأة» بدل «عن المكافأة».

٤. الحكايات، ص ٩٦؛ بشارة المصطفى، ج ٢، ص ٢٢٢.

٥. في «ألف، ب»: - «قال».

٦. الحكايات، ص ٩٦؛ السرائر، ج ٣، ص ٦٥١.

٧. في «ألف»: «و لو».

٨. في «ألف»: «ذكر». و في «ب»: - «قول».

٩. الحكايات، ص ٩٦؛ بشارة المصطفى، ج ٢، ص ٢٢٢.

قَدْراً؟ فقالَ[١]: مَن لَم يَجعَلِ الدُّنيا لنَفْسه[٢] خَطَراً».[٣]

و قالَ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله: «ثَلاثَةٌ مِن مَكارِمِ الأخلاقِ: إعطاءُ مَن حرَمَكَ، و صِلةُ مَن قطَعَكَ، و العَفوُ عمّن ظلَمَكَ».[٤]

أخبرَنيَ[٥] الشيخُ أبو عبدِ اللّٰهِ قالَ: أخبرَني أبو الحسنِ أحمدُ بنُ محمّدِ بنِ الحسنِ عن أبيه، عن سَعدِ بنِ عبدِ اللّٰهِ، عن أحمدَ بنِ محمّدِ بنِ عيسىٰ، عن يونُسَ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن صَفوانَ، عن منصورِ بنِ حازمٍ، عن أبي حمزةَ الثُّماليِّ، عن عليِّ بنِ الحسينِ عليه السلام قالَ: «قالَ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله: ثَلاثٌ مُنجياتٌ، و ثَلاثٌ مُهلِكاتٌ؛ فأمّا المُنجياتُ: فخَوفُ اللّٰهِ في السِّرِّ و العَلانِيةِ، و العَدلُ في الغَضَبِ و الرِّضا[٦]، و القَصدُ في الغِنىٰ و الفَقرِ[٧]. و أمّا[٨] المُهلِكاتُ: فشُحٌّ مُطاعٌ، و هَوًى مُتَّبعٌ، و إعجابُ المَرءِ بنَفْسِه».[٩]

---

١. في «د، س»: «قال».

٢. في «ب»: + «في نفسه».

٣. الحكايات، ص ٩٧. و راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٥، ح ٥٨٤٠؛ الأمالي للصدوق، ص ٢١، المجلس ٦، ح ٤؛ معاني الأخبار، ص ١٩٥، ح ١.

٤. الحكايات، ص ٩٧. و راجع: الكافي، ج ٣، ص ٢٧٧، ح ١٧٨٨؛ الأمالي للمفيد، ص ١٨٠، المجلس ٢٣، ح ٢؛ الزهد، ص ٧٥، ح ٣٠.

٥. في «د، س»: «قال».

٦. في «ألف»: «الرضا و الغضب» بدل «الغضب و الرضا».

٧. في «د، س»: «الفقر و الغنى» بدل «الغنى و الفقر».

٨. في «د، س»: «فأمّا».

٩. الكافي، ج ٧، ص ٣٤٠، ح ٦٢١١؛ المحاسن، ص ٣، ح ٢؛ الزهد، ص ١٣٧، ح ١٨٣؛ الخصال، ص ٨٤، ح ١٢.

الفهارس العامّة

١. فهرس الآيات ٦٧٩

٢. فهرس الأحاديث ٦٩٠

٣. فهرس الآثار ٦٩٩

٤. فهرس الأشعار ٧٠٧

٥. فهرس الأعلام ٧١١

٦. فهرس الأماكن ٧٢٥

٧. فهرس الكتب الواردة في المتن ٧٢٧

٨. فهرس الأديان، و الفرق و المذاهب و الجماعات و القبائل ٧٢٨

٩. فهرس الأيّام و الوقايع ٧٣٦

١٠. فهرس الحيوانات و النباتات و المشروبات و الأشياء ٧٣٨

١١. فهرس الكلمات المترجمة في المتن ٧٣٩

١٢. فهرس مصادر التحقيق ٧٤٠

١٣. فهرس المطالب ٧٦٧

(١)

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة (٢)		
﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾	٧٩	٤٥٨
﴿فَلَمَّا جاءَهُمْ ما عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾	٨٩	٦٣٥
﴿وَ كَذلِكَ جَعَلْناكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَداءَ عَلَى النَّاسِ...﴾	١٤٣	٤٨٨
﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ وَ...﴾	١٧٧	٣٠٦
﴿عَلىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبىٰ وَ الْيَتامىٰ وَ الْمَساكِينَ وَ ابْنَ...﴾	١٧٧	٣٠٩
﴿وَ أَقامَ الصَّلاةَ وَ آتَى الزَّكاةَ﴾	١٧٧	٣١٠
﴿وَ الْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذا عاهَدُوا﴾	١٧٧	٣١٠
﴿وَ الصَّابِرِينَ فِي الْبَأْساءِ وَ الضَّرّاءِ وَ حِينَ الْبَأْسِ﴾	١٧٧	٣١٠
﴿أُولٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾	١٧٧	٣١١
﴿يُرِيدُ اللّٰهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾	١٨٥	١٤١
﴿الطَّلاقُ مَرَّتانِ فَإِمْساكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسانٍ﴾	٢٢٩	٣٧٢
﴿إِنَّ اللّٰهَ يُحِبُّ التَّوّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾	٢٢٢	٦٤٣
﴿أَ لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَ هُمْ أُلُوفٌ...﴾	٢٤٣	٢٢٤
﴿لا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلّا بِما شاءَ﴾	٢٥٥	٦٥٨

﴿فَأَماتَهُ اللّهُ مِائَةَ عامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾ ٢٥٩ ٢٢٤

﴿الَّذينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَ النَّهارِ سِرًّا وَ عَلانِيَةً...﴾ ٢٧٤ ٣٠٩

﴿وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونا رَجُلَيْنِ...﴾ ٢٨٢ ٣٩٤

﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ﴾ ٢٨٢ ٤٤٤

﴿وَ اللّهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٢٨٤ ٣٢٩ ٣٣١

آل عمران (٣)

﴿وَ اللّهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٢٩ ٣٢٩، ٣٣١

﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ وَ اللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ٣٤ ١٧٨

﴿وَ يُكَلِّمُ النّاسَ فِي الْمَهْدِ وَ كَهْلاً﴾ ٤٦ ٦١٦

﴿يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعانِ﴾ ١٥٥ و ١٦٦ ٢٧٤

﴿فَمَنْ حاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ ما جاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعالَوْا...﴾ ٦١ ١٠٥

﴿وَ ما مُحَمَّدٌ إِلّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَ فَإِنْ...﴾ ١٤٤ ٤٨٤

النساء (٤)

﴿فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنى وَ ثُلاثَ وَ رُباعَ﴾ ٣ ٣٢٩

﴿وَ ابْتَلُوا الْيَتامى حَتّى إِذا بَلَغُوا النِّكاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ...﴾ ٦ ٣٢٧

﴿يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ...﴾ ١١ ٣٣٢، ٣٦٦، ٣٨٤

﴿وَ مَنْ يَعْصِ اللّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ ناراً...﴾ ١٤ ٣٢٩

﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ ٢٤ ٣٤٩

﴿وَ أُحِلَّ لَكُمْ ما وَراءَ ذلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوالِكُمْ مُحْصِنِينَ...﴾ ٢٤ ٣٤٠، ٣٥١

﴿يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ ٢٦ ١٤١

﴿فَلَمْ تَجِدُوا ماءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ ٤٣ ٣٩٤

﴿فَقَدْ آتَيْنا آلَ إِبْراهِيمَ الْكِتابَ وَ الْحِكْمَةَ وَ آتَيْناهُمْ مُلْكاً...﴾ ٥٤ ٦٠٨

﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا أَطيعُوا اللّهَ وَ أَطيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولي...﴾ ٥٩ ٢٦٨

﴿لا يَسْتَوِي الْقاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ...﴾ ٩٥ ٩٨

﴿وَ فَضَّلَ اللّٰهُ الْمُجاهِدِينَ عَلَى الْقاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً﴾ ٩٥ ٣٩٩

﴿وَ لَنْ يَجْعَلَ اللّٰهُ لِلْكافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ ١٤١ ٤١١

﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ ١٦٦ ٦٥٨

﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَ لَهُ أُخْتٌ فَلَها نِصْفُ ما تَرَكَ﴾ ١٧٦ ٣٨١

المائدة (٥)

﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا...﴾ ٦ ٣٩٨

﴿رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاّ نَفْسِي وَ أَخِي﴾ ٢٥ ١٧١

﴿تَأْسَ عَلَى اَلْقَوْمِ اَلْفاسِقِينَ﴾ ٢٦ ١٩٠

﴿وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما جَزاءً بِما كَسَبا...﴾ ٣٨ ٣٢٩

﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللّٰهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ...﴾ ٥٥ ٣١٠

﴿إِطْعامُ عَشَرَةِ مَساكِينَ﴾ ٨٩ ٤١٠

﴿أَوْ آخَرانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ ١٠٦ ٤٥٢

الأنعام (٦)

﴿وَ لَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النّارِ فَقالُوا يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَ لا...﴾ ٢٧ ٣٣٩

﴿بَلْ بَدا لَهُمْ ما كانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَ لَوْ رُدُّوا لَعادُوا...﴾ ٢٨ ٣٣٩

﴿فَتَحْنا عَلَيْهِمْ أَبْوابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ٤٤ ٣٢٩

﴿وَ لَوْ أَنَّنا نَزَّلْنا إِلَيْهِمُ الْمَلائِكَةَ وَ كَلَّمَهُمُ الْمَوْتى وَ...﴾ ١١١ ٣٣٤

﴿وَ لا تَأْكُلُوا مِمّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّٰهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ...﴾ ١٢١ ١٦٤

﴿يَومَ يَأْتِي بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمانُها لَمْ تَكُنْ...﴾ ١٥٨ ٣٣٦

﴿مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها وَ مَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ...﴾ ١٦٠ ٦٦٤

الأعراف (٧)

﴿ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَ كادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾ ١٥٠ ١٧١

الأنفال (٨)

﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوابِّ عِنْدَ اللّٰهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ﴾ ٢٢ ٣٣٤

﴿وَ لَوْ عَلِمَ اللّٰهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَ لَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا...﴾ ٢٣ ٣٣٥

﴿يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعانِ﴾ ٤١ ٢٧٤
﴿ما كانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرىٰ حَتّىٰ يُثْخِنَ فِي الأَرضِ...﴾ ٦٧ ٩٤
﴿لَوْلا كِتابٌ مِنَ اَللّٰهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيما أَخَذْتُمْ عَذابٌ...﴾ ٦٨ ٩٤

التوبة (٩)

﴿وَ يَوْمَ حُنَيْنٍ إِذ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَ...﴾ ٢٥ ١٢٠
﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى المُؤْمِنِينَ﴾ ٢٦ ١٢٠
﴿عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ المُشْرِكُونَ﴾ ٣٣ ١٢٢
﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ اَلذَّهَبَ وَ الفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَها فِي...﴾ ٣٤ ١٢٤، ١٢٥
﴿فَأَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ...﴾ ٤٠ ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨
﴿لا تَحْزَنْ﴾ ٤٠ ١١٧
﴿عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ المُشْرِكُونَ﴾ ٣٣ ١٢٢
﴿إِلّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اَللّٰهُ﴾ ٤٠ ١٢٣
﴿وَ يَحْلِفُونَ بِاللّٰهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَما هُمْ مِنْكُمْ وَ لٰكِنَّهُمْ...﴾ ٥٦ ٩٣
﴿وَاللّٰهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ ٦٢ ١٢٦
﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اَللّٰهَ لا...﴾ ٩٦ ٩٣
﴿وَمِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ...﴾ ١٠١ ٩٢
﴿إِنَّ اللّٰهَ اَشْتَرىٰ مِنَ المُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ...﴾ ١١١ ٩٩
﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللّٰهَ وَ كُونُوا مَعَ الصّادِقِينَ﴾ ١١٩ ٣٠٤
﴿وَإِذا ما أُنْزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلىٰ بَعْضٍ هَلْ يَراكُمْ...﴾ ١٢٧ ٩٢

يونس (١٠)

﴿وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ ٦٥ ١١٩
﴿أَدْرَكَهُ الغَرَقُ قالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لا إِلٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ...﴾ ٩٠ ٣٣٥
﴿آلْآنَ وَ قَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَ كُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ ٩١ ٣٣٥

هود (١١)

﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ ٢٥ ١٧١

﴿هٰؤُلاءِ بَناتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اَللّٰهَ وَلا تُخْزُونِ...﴾ ٧٨ ١٧٢

﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ ٨٠ ١٧١

﴿فَما أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللّٰهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ ١٠١ ٣١٦

﴿إِنَّ الْحَسَناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ ذٰلِكَ ذِكْرىٰ لِلذّاكِرِينَ﴾ ١١٤ ٦٦٥

يوسف (١٢)

﴿إِذْ قالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَ...﴾ ٤ ٢٨٧

﴿قالَ يا بُنَيَّ لا تَقْصُصْ رُءْياكَ عَلىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً ...﴾ ٥ ٢٨٧

﴿فِي غَيابَةِ الْجُبِّ﴾ ١٠ و ١٥ ٨٨

﴿وَ شَهِدَ شاهِدٌ مِنْ أَهْلِها إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ...﴾ ٢٦ ٥٤٤

﴿وَ إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَ هُوَ مِنَ الصّادِقِينَ﴾ ٢٧ ٥٤٤

﴿فَلَمّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَ قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَ قُلْنَ حاشَ لِلّٰهِ ما هٰذا ...﴾ ٣١ ٢٨١

﴿قالَتْ فَذٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَ لَقَدْ راوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ ...﴾ ٣٢ ٢٨١

﴿وَ دَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيانِ قالَ أَحَدُهُما إِنِّي أَرانِي أَعْصِرُ ...﴾ ٣٦ ٢٨٧

﴿وَ قالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرىٰ سَبْعَ بَقَراتٍ سِمانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ ...﴾ ٤٣ ٢٨٧

﴿قالُوا أَضْغاثُ أَحْلامٍ وَ ما نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلامِ بِعالِمِينَ﴾ ٤٤ ٢٨٧

إبراهيم (١٤)

﴿وَ ما أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلّا بِلِسانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ ٤ ٣٧٢، ٤٠٢

الإسراء (١٧)

﴿ثُمَّ رَدَدْنا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَ أَمْدَدْناكُمْ بِأَمْوالٍ وَ بَنِينَ وَ...﴾ ٦ ٣٣٣

﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُناسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ ٧١ ٦٢٧

الكهف (١٨)

﴿إِنَّا أَعْتَدْنا لِلظّالِمِينَ ناراً أَحاطَ بِهِمْ سُرادِقُها﴾ ٢٩ ٣٢٩

﴿إنّا لا نُضيعُ أجْرَ مَنْ أحْسَنَ عَمَلاً﴾ ٣٠ ٦٦٤

﴿وَ حَشَرْناهُمْ فَلَمْ نُغادِرْ مِنْهُمْ أحَداً﴾ ٤٧ ٢٢٤

مريم (١٩)

﴿وَ آتَيْناهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾ ١٢ ٥٤٤، ٦١١، ٦١٦

﴿إنِّي عَبْدُ اللّهِ آتانِيَ الْكِتابَ وَ جَعَلَنِي نَبِيّاً﴾ ٣٠ ٥٤٥

﴿قالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً﴾ ٢٩ ٢٨٩، ٥٤٤، ٦١١

﴿قالَ إنِّي عَبْدُ اللّهِ آتانِيَ الْكِتابَ وَ جَعَلَنِي نَبِيّاً﴾ ٣٠ ٢٨٩، ٥٤٤، ٦١١

﴿وَ جَعَلَنِي مُبارَكاً أيْنَ ما كُنْتُ وَ أوْصانِي بِالصَّلاةِ وَ...﴾ ٣١ ٥٤٤، ٢٨٩

طه (٢٠)

﴿وَ انْظُرْ إلى إلهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عاكِفاً﴾ ٩٧ ٣١٦

﴿وَ عَصى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوى﴾ ١٢١ ٢٤٣

الحجّ (٢٢)

﴿يَومَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمّا أرْضَعَتْ وَ تَضَعُ كُلُّ ...﴾ ٢ ٢٥٢

﴿وَإنَّ يَوْماً عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمّا تَعُدُّونَ﴾ ٤٧ ٢٥١

المؤمنون (٢٣)

﴿إلّا عَلى أزْواجِهِمْ أوْ ما مَلَكَتْ أيْمانُهُمْ فَإنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ ٦ ٣٤٠، ٣٥٢

﴿وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حافِظُونَ﴾ ٥ ٣٤٠، ٣٥٢

﴿فَمَنِ ابْتَغى وَراءَ ذلِكَ فَأُولئِكَ هُمُ العادُونَ﴾ ٧ ٣٤٠، ٣٥٢

نور (٢٤)

﴿الزّانِيَةُ وَ الزّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ ٢ ٣٩٢

الفرقان (٢٥)

﴿وَ مَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عَذاباً كَبِيراً﴾ ١٩ ٣٢٩، ٣٣١

الشعراء (٢٦)

﴿تَاللهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾	٩٧	١٩٣، ١٩٥
﴿إِذ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعالَمِينَ﴾	٩٨	١٩٣، ١٩٥
﴿وَما أَضَلَّنا إِلّا الْمُجْرِمُونَ﴾	٩٩	١٩٣، ١٩٥
﴿فَما لَنا مِنْ شافِعِينَ﴾	١٠٠	١٩٣، ١٩٧
﴿وَ لا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾	١٠١	١٩٣، ١٩٧
﴿فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	١٠٢	١٩٧
﴿بِلِسانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾	١٩٥	٤٠١

النمل (٢٧)

﴿لا تَخَفْ﴾	١٠	١١٨
﴿وَ أُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾	٢٣	٣٢٩
﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجاً مِمَّنْ يُكَذِّبُ...﴾	٨٣	٢٢٤

القصص (٢٨)

﴿وَ أَوْحَيْنا إِلى أُمِّ مُوسى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذا خِفْتِ عَلَيْهِ ...﴾	٧	٢٨٨
﴿لا تَخَفْ﴾	٣١	١١٨

العنكبوت (٢٩)

﴿وَ لَيَحْمِلُنَّ أَثْقالَهُمْ وَ أَثْقالاً مَعَ أَثْقالِهِمْ﴾	١٣	٣٠٣

الروم (٣٠)

﴿الٓمٓ* غُلِبَتِ الرُّومُ﴾	١ و ٢	٣٣٩
﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَ هُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾	٣	٣٣٩

السجدة (٣٢)

﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّماءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ...﴾	٥	٢٥١، ٢٥٣

الأحزاب (٣٣)

﴿وَ أُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلى بِبَعْضٍ فِي كِتابِ اللّهِ﴾ ٦ ٣٦١، ٣٦٧، ٣٦٨

﴿لَقَدْ كانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ٢١ ٣٦٧، ٤٠٢

﴿يا نِساءَ اَلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ اَلنِّساءِ إِنِ اَتَّقَيْتُنَّ فَلا...﴾ ٣٢ ١٤٢

﴿إِنَّما يُرِيدُ اَللّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ اَلرِّجْسَ أَهْلَ اَلبَيْتِ وَ...﴾ ٣٣ ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ٢١١

﴿وَاَذكُرْنَ ما يُتْلى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آياتِ اللّهِ وَ الحِكْمَةِ ...﴾ ٣٤ ١٤٣

﴿وَكانَ أَمْرُ اَللّهِ قَدَراً مَقْدُوراً﴾ ٣٨ ١٧٥

﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَما لَكُمْ عَلَيْهِنَّ...﴾ ٤٩ ٣٧٧

﴿إِنَّ اَلَّذِينَ يُؤْذُونَ اَللّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اَللّهُ فِي اَلدُّنْيا وَ...﴾ ٥٧ ٢١٤

فاطر (٣٥)

﴿فَلا تَذهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَراتٍ﴾ ٨ ١٩٠

﴿وَ ما تَحْمِلُ مِنْ أُنْثى وَ لا تَضَعُ إِلّا بِعِلْمِهِ﴾ ٤٧ ٦٥٨

الصافّات (٣٧)

﴿فَلَمّا بَلَغَ مَعَهُ اَلسَّعْيَ قالَ يا بُنَيَّ إِنّي أَرى فِي اَلْمَنامِ أَنّي ...﴾ ١٠٢ ١٥٤، ٢٨٨

﴿إِنَّ هذا لَهُوَ اَلبَلاءُ اَلمُبِينُ﴾ ١٠٦ ١٥٣

ص (٣٨)

﴿وَ هَلْ أَتاكَ نَبَؤُا اَلخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا اَلمِحْرابَ﴾ ٢١ ١٣٠

﴿خَصْمانِ بَغى بَعْضُنا عَلى بَعْضٍ فَاحْكُمْ بَيْنَنا بِالحَقِّ وَ...﴾ ٢٢ ١٣٠، ٢٣٩

﴿إِنَّ هذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ واحِدَةٌ ...﴾ ٢٣ ٢٣٩

﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ إِلى نِعاجِهِ﴾ ٢٤ ٢٤٠

﴿وَظَنَّ داوُدُ أَنَّما فَتَنّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَ خَرَّ راكِعاً وَأَنابَ﴾ ٢٤ ٢٤٠

﴿فَغَفَرْنا لَهُ ذلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنا لَزُلْفى وَ حُسْنَ مَآبٍ﴾ ٢٥ ٢٤٠

﴿يا داوُدُ إِنّا جَعَلْناكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النّاسِ...﴾ ٢٦ ٢٣٩

﴿وَما بَيْنَهُما بِاطِلاً ذلِكَ ظَنُّ اَلَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ...﴾ ٢٧ ١٧٥

﴿وَ إِنَّ عَلَيْك لَعْنَتِى إِلىٰ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ٧٨ ٣٣٥
﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْك وَ مِمَّنْ تَبِعَك مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ٨٥ ٣٣٥

الزمر (٣٩)

﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ اَلعَذابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ...﴾ ١٩ ١٩٢، ١٩٣
﴿اللّٰهُمَّ ـ (...) ـ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبادِكَ فِى ما كانُوا فِيهِ...﴾ ٤٦ ٦٥٦
﴿هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّما يَتَذَكَّرُ...﴾ ٩ ٣٩٩
﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ ٢٨ ٣٧١
﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَ إِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ ٣٠ ٤٨٣، ٤٨٤

غافر (٤٠)

﴿ربَّنا أَمَتَّنا اَثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنا اَثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنا بِذُنُوبِنا فَهَلْ...﴾ ١١ ٢٢٤

فصّلت (٤١)

﴿وَ ما تَحْمِلُ مِنْ اُنْثىٰ وَ لا تَضَعُ إِلّا بِعِلْمِهِ﴾ ٤٧ ٦٥٨

الشورى (٤٢)

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىءٌ وَهُوَ اَلسَّمِيعُ اَلبَصِيرُ﴾ ١١ ١٦٣
﴿وَ هُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ وَ يَعْفُوا عَنِ السَّيِّئاتِ...﴾ ٢٥ ٦٤٣

الزخرف (٤٣)

﴿إِلّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ٨٦ ٤٣٠

الدخان (٤٤)

﴿ذُقْ إِنَّك أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ ٤٩ ٣١٦

الفتح (٤٨)

﴿فَأَنْزَلَ اَللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلىٰ رَسُولِهِ وَ عَلَى اَلمُؤْمِنِينَ﴾ ٢٦ ١٢٠
﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ اللّٰهُ آمِنِينَ﴾ ٢٧ ٣٣٨

الحجرات (٤٩)

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنادُونَكَ مِنْ وَراءِ الحُجُراتِ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾	٤	٢٢٣

النجم (٥٣)

﴿وَ النَّجْمِ إِذا هَوىٰ﴾	١	٢٤٣
﴿ما ضَلَّ صاحِبُكُمْ وَ ما غَوىٰ﴾	٢	٢٤٣

القمر (٥٤)

﴿أَنِّي مَغْلُوبٌ فانْتَصِرْ﴾	١٠	١٧١
﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَ يُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾	٤٥	٣٣٨

الرحمٰن (٥٥)

﴿مُدْهامَّتانِ﴾	٦٤	٤٠٣

الحشر (٥٩)

﴿وَ ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ ما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾	٧	٣٦٧

الصفّ (٦١)

﴿وَ اللّٰهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَ لَوْ كَرِهَ الْكافِرُونَ﴾	٨	٥٥٥
﴿عَلى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ المُشْرِكُونَ﴾	٩	١٢٢

الجمعة (٦٢)

﴿وَإِذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْها﴾	١١	١٢٦

المنافقون (٦٣)

﴿وَإِذا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ...﴾	٤	٩٣

الطلاق (٦٥)

﴿وَ أَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾	٢	٤٥٢

المعارج (٧٠)

﴿تَعْرُجُ ٱلمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إلَيْهِ فِى يَوْمٍ كانَ مِقْدارُهُ...﴾	٤	٢٥١
﴿فَاصْبِرْ صَبْراً جَمِيلاً﴾	٥	٢٥١
﴿إنَّـهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً﴾	٦	٢٥٢
﴿وَنَراهُ قَرِيباً﴾	٧	٢٥٢

القيامة (٧٥)

﴿يُنَبَّؤُا ٱلإنْسانُ يَوْمَئِذٍ بِما قَدَّمَ وَأخَّرَ﴾	١٣	٣٠٢

الإنسان (٧٦)

﴿وَ يُطْعِمُونَ الطَّعامَ عَلىٰ حُبِّهِ مِسْكيناً وَ يَتيماً وَ أسِيراً﴾	٨	٣٠٩
﴿إنَّ هٰؤُلاءِ يُحِبُّونَ الْعاجِلَةَ وَ يَذَرُونَ وَراءَهُمْ يَوْماً ثَقيلاً﴾	٢٧	٢٥٢

عبس (٨٠)

﴿وَ فاكِهَةً وَ أبّاً﴾	٣١	٤٢٣

الانفطار (٨٢)

﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ ما قَدَّمَتْ وَ أخَّرَتْ﴾	٥	٣٠٢

الزلزلة (٩٩)

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ﴾	٧	٦٦٤

المسد (١١١)

﴿تَبَّتْ يَدا أبِى لَهَبٍ وَ تَبَّ﴾	١	٣٣٥
﴿ما أغْنىٰ عَنْهُ مالُهُ وَ ما كَسَبَ﴾	٢	٣٣٥
﴿سَيَصْلىٰ ناراً ذاتَ لَهَبٍ﴾	٣	٣٣٥

(٢)

فهرس الأحاديث

النبيّ ﷺ

ابناي هذان إمامان؛ قاما أو قعدا ٥٩١

ابناي هذان سيّدا شباب أهل الجنّة ٥٩٢

الأعمال بالنّيّات، و لكلّ امرئ ما نوى ٣٩٧

اللّهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٦

اللّهمّ أنج الوليد بن الوليد، و سلمة بن هشام، و عيّاش بن أبي ربيعة ٤٥٦

اللّهمّ اهد قلبه، و ثبّت لسانه، فما شككت في قضاء بين اثنين ٣٠٠، ٦٥١

اللّهمّ لا أعرف عبداً لك عبدك من هذه الأُمّة قبلي غير نبيّها ٥١٩

اللّهمّ وال من والاه، و عاد من عاداه، و انصر من نصره، و اخذل من خذله ٤٩٢

اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي ١٤٠

أما ترضين أنّي زوّجتك أقدمهم سلماً؟ ٥٤٩

أنا ابن الذبيحين ١٥٣

إنّ المحرم إذا لم يجد النعلين، فليلبس الخفّين، و يقطعهما من أسفل الكعبين ٤٠٨

أنا مدينة العلم و عليّ بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب ٣٠٠، ٤٤٧، ٤٥٣

أنت أوّل من آمن بي، و أوّل من يصافحني يوم القيامة ٥٢٣

أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبيّ بعدي ٨١

إن صدقت رؤياك تبشّر بخير، فستخبر بولد، و تلي الخلافة سنتين ٢٩٢

إنّك إلى خير ١٤١
إنّك أوّل المؤمنين بعدي إيماناً ٥٢٨
إنّكنّ لصويحبات يوسف ٢٧٩، ٢٨٠
إنّما هي أعمالكم تردّ إليكم؛ فمن وجد خيراً فليحمد اللّه، و من وجد غير ذلك... ٦٧٠
إنّها ليست بدنيّة؛ ولكنّها خير لك ٧٧
إنّي مخلّف فيكم الثقلين: كتاب اللّه، و عترتي أهل بيتي. و إنّهما لن يفترقا... ٣٦٧، ٤٤٧
أوّلكم و روداً عليّ الحوض أوّلكم إسلاماً عليّ بن أبي طالب عليه السلام ٥٢٢
أوّل هذه الأُمّة و روداً على نبيّها الحوض أوّلها إسلاماً عليّ بن أبي طالب عليه السلام ٥٤٩
بأن يعبد اللّه ـ عزّ و جلّ ـ و يكسر الأصنام، و يوصل الأرحام ٥٠٩
بشّر قاتل ابن صفيّة بالنار ٣١٥، ٣١٧
تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم ٤٠١
تزورك طائفة من أُمّتي تريد به برّي و صلتي، فإذا كان يوم القيامة زرتها في الموقف... ٢٩٠
ثلاث منجيات، و ثلاث مهلكات؛ فأمّا المنجيات: فخوف اللّه في السرّ و العلانية... ٦٧٥
ثلاثة من مكارم الأخلاق: إعطاء من حرمك، و صلة من قطعك، و العفو عمّن ظلمك ٦٧٥
ثمن الكلاب سحت ٤٠٩
حربك يا عليّ حربي، و سلمك يا عليّ سلمي ٤٩٢
الحلال بيّن، و الحرام بيّن، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك ٤٢٥
زوّجتك أقدمهم سلماً، و أكثرهم علماً ٣٠٧
السبّاق أربعة: سبق يوشع بن نون إلى موسى بن عمران عليهما السلام، و... ٥١٨
شيء أمرني به ربّي، يقرّبني إليه ٣٦٣
صلّت الملائكة عليّ و على عليّ بن أبي طالب سبع سنين؛ و... ٥١٤، ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٣٠
عادى اللّه من عاداك، و قاتل اللّه من قاتلك ٤٩٢
عليّ أقضاكم ٣٠٠، ٤٣٢، ٤٣٨، ٤٤٧، ٦٥١
عليّ مع الحقّ، و الحقّ مع عليّ، يدور حيثما دار ٢٣١، ٣٠٠، ٤٣٢، ٤٥٣، ٦٥١
في خمس من الإبل شاة ٤٠٦
قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها؛ و كنت نهيتكم عن ادّخار... ٢٩١

كلّ صلاة لا يقرأ فيها بأُمّ الكتاب فهي خداج ٤٠٢
كلّ ما لم يكن على أمرنا هذا فهو ردّ ٣٧٣
لا تجتمع أُمّتي على خطإ ٤٨٠
لا تزال ـ يا حسّان ـ مؤيّداً بروح القدس ما نصرتنا بلسانك ٥٧٣
لا ينكح المحرم، و لا ينكح ٤٠٧
لقد صلّت الملائكة عليّ و على عليّ بن أبي طالبٍ سبع سنين؛ و ذلك أنّه... ٥٢٩
لقد صلّت الملائكة عليّ و على عليّ سبع سنين... ٥٤٩
لم يجر في بني إسرائيل شيء إلّا و يكون في أُمّتي مثله، حتّى الخسف... ٢٢٥
لن تنقضي الأيّام و الليالي حتّى يبعث اللّه رجلاً من أهل بيتي... ٥٩٢
لن تنقضي الأيّام و اللّيالي حتّى يبعث اللّه ـ عزّ و جلّ ـ رجلاً من أهل بيتي: اسمه اسمي... ٥٨٢
لو يعطى قوم بدعواهم لادّعى قَوم دماء قوم و أموالهم ٣٩٥
ليس فيما دون خمس أواق صدقة ٤٠٦
ما من عبد يذنب ذنباً فيندم عليه و يخرج إلى صحراء فلاة، فيصلّي ركعتين... ٦٤٣
ما وافق الكتاب فخذوه، و ما خالفه فاطرحوه ٣٧٣
من آذى فاطمة فقد آذاني، و من آذاني فقد آذى اللّه عزّ و جلّ ٢١٢
من أبغض عليّاً فقد أبغضني، و من أبغضني فقد أبغض اللّه عزّ و جلّ ٤٩٢
من زارك بعد موتك، أو زار أباك، أو زار أخاك، فله الجنّة ٢٩٠
من سلّم عليّ عند قبري سمعته، و من سلّم عليّ من بعيد بلّغته ٢٩٠
من سنّ سنّة حسنة كان له أجرها و أجر من عمل بها إلى يوم القيامة، و من سنّ سنّة... ٣٠٢
من عمل بما يعلم ورّثه اللّه علم ما لم يعلم ٢٤٩
من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة ٦٢٧
من مات و ليس في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهليّة ٤٩١
من ملك ذا رحم محرّم فهو حرّ ٤١٠
نبدأ بما بدأ اللّه به ٣٩٩
وصلتك رحم، و جزيت خيراً يا عمّ ٥٥٦
هذا قبر أُمّي آمنة بنت وهب، سألت اللّه في زيارتها، فأذن لي ٢٩٠

هو مع الحقّ، و الحقّ معه ٤٤٧
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ٢٤٩
يحشر المتكبّرون في صور الذرّ يوم القيامة ٢٢٤
يد اللّه على الجماعة ٤٧٧

أمير المؤمنين عليه السلام

إذا حدّثتكم بحديث عن رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله فإنّي لم أكذب على اللّه... ٤٦٣
إذ حدّثتكم عن رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله فهو كما حدّثتكم، و... ٤٦٤
أفرجوا للشيخ؛ فإنّه محرج ٣١٥، ٣١٦
أ فيكم أحد قال له رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله: من كنت مولاه فعليّ مولاه... ٥٠٤
اقضوا بما كنتم تقضون؛ حتّى يكون الناس جماعةً، أو أموت كما مات أصحابي ١٩١
اقضوا كما كنتم تقضون؛ حتّى يكون الناس جماعة، أو أموت كما... ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٤٩
ألا لا تتّبعوا مدبراً، و لا تجهزوا على جريح، و لكم ما حوى عسكرهم... ٣٢٢
الأمر من اللّه تعالى بذلك، و الحكم منه ١٧٥
اللّهمّ العن رعلاً و ذكوان، و العن المجرمين من أسد و غطفان، و... ٤٥٦
اللّهمّ إنّك لا تخلي الأرض من حجّة لك على خلقك؛ إمّا ظاهراً مشهوراً، أو... ٦٢٧
اللّهمّ إنّي قد مللتهم و ملّوني، و سئمتهم و سئموني... ٣٥٩
اللّهمّ إنّي لا أعترف لعبد من عبادك عبدك قبلي ٥٢١
اللّهمّ إنّي لا أعرف عبداً لك من هذه الأُمّة عبدك قبلي ٥٤٩
اللّهمّ إنّي لا أقرّ لأحد من هذه الأُمّة عبدك قبلي ٣٠٨
أما و اللّه، لقد علم أصحاب محمّد صلى اللّه عليه و آله و هذه عائشة بنت أبي بكر... ٤٦٨
أما ـ و اللّه ـ لولا قرب عهد الناس بالكفر لجاهدتهم ٥٠٢
امددا أيديكما أبايعكما؛ فإنّني أكون لكما وزيراً خير من أن أكون لكما أميراً ٤٦١
أمرت أن أُقاتل الناكثين و القاسطين و المارقين ٤٦٦
أمرت بقتال الناكثين و القاسطين و المارقين ٤٦٧
أم يقولون: إنّ عليّاً يكذب؟ فعلى من أكذب؟ أعلى اللّه؟ فأنا أوّل من عبده... ٣٠٨

أنا الصدّيق الأكبر، آمنت قبل أن يؤمن أبو بكر، و أسلمت قبل أن يسلم ٥٢٠، ٥٥٠
أنا أوّل ذكر صلّى ٥٥٠
أنا أوّل ذكر صلّى مع رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله، و لقد رآني أضرب بالسيف قدّامه... ٥٢١
أنا خير منك و منهما؛ عبدت اللّه قبلهما، و عبدت اللّه بعدهما ٥٥٠
أنا عبد اللّه، و أخو رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله، لم يقلها أحد قبلي... ٣٥٨
أنا عبد اللّه، و أخو رسول اللّه، و أنا الصدّيق الأكبر، لا يقولها بعدي إلّا كذّاب مفتر ٥٨٣
أنا عبد اللّه و أخو رسوله صلى اللّه عليه و آله لم يقلها أحد قبلي... ٣٠٧
إنّ اللّه تعالى قد أعظم لكم الأجر على مسيركم و أنتم سائرون... ١٧٤
إنّ اللّه ـ عزّ و جلّ ـ قتل طلحة و الزبير على شقاقهما و نكثهما، و هزم... ٣١٣
أنت ابني حقّاً ٥٨٢، ٥٨٨، ٥٩٠
إنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله عهد إليّ أن لا أدعو أحداً حتّى يأتوني... ٦٥٥
أنشدكم اللّه، هل فيكم أحد قال له رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله... ٢٣٠
إنّ هذا دين يخالف دين أبي، حتّى أنظر فيه و أشاور أبا طالب ٥٥٣
إيّاكم و المطلّقات ثلاثاً في مجلس واحد؛ فإنّهنّ ذوات أزواج ٣٧٣
بسم اللّه الرحمٰن الرحيم، الكلام ثلاثة أشياء: اسم، و فعل، و حرف جاء لمعنى... ٢١٧
بعثني رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله إلى اليمن قاضياً بين أهله... ٤٣٢
بل أنا خير منك و منهما، عبدت اللّه قبلهما، و عبدته بعدهما ٣٥٨
بلغني أنّ قوماً يقولون: إنّ ابن أبي طالب شجاع، لكن لا بصيرة له بالحرب... ٥٣٩
بلغني أنّكم تقولون: إنّ عليّاً يكذب؛ فعلى من أكذب؟ أ على اللّه؟... ٥٢١
حاش للّه أن يكون الحسد من خلقي و البغي من شيمتي، بل ذلك من خلقك و خلق... ٥٦٦
صلّيت قبل الناس بسبع سنين ٥٢٠
صلّيت مع رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله ثلاث سنين، و لم يصلّ أحد غيري ٥٢٠
ضرب رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله بيده على صدري... ٦٥١
علّمني رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله ألف باب، فتح لي كلّ باب ألف باب ٢٤٨، ٢٤٩
على من أكذب؟ أ على اللّه؟ فأنا أوّل من آمن به و عبده ٥٥٠
فأمّا كراهتي لأمر القوم، فإنّي لست أتبرّأ منه، و لا أنكره... ٥٦٦

فتداكّ الناس عليّ كتداكّ الإبل على حياضها، حتّى وطئ الحسنان... ٤٦١
فيا عجباً! بينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته! ٤٩٦
في كلّ خلف من أمّتي عدل من أهل بيتي؛ ينفي عن هذا الدين تحريف... ٦٢٧
قتل عثمان، و كان سدى ذلك و لحمته، و قاتل عثمان لا يكون للناس إماماً ٤٦٢
قتلنا من المشركين سبعين، و أسرنا سبعين، و كان الذي أسر العبّاس... ٥٧٨
كان رأيي و رأي عمر أن لا يبعن، و أنا الآن أرى أن يبعن ٤٣٥
كذبت، و اللّه، لأنا خير منك و منهما؛ عبدت اللّه قبلهما... ٥٢١
لا أجد إلّا قتالهم أو الكفر بما أنزل على محمّد صلى اللّه عليه و آله ٤٦٨
لا أوتى برجل يفضّلني على أبي بكر و عمر إلّا جلدته حدّ المفتري ٣٥٥
لا كفّارة عليك؛ لأنّك لم تحلف باللّه ١٦٤
لقد أسلمت قبل الناس بسبع سنين ٥١٩
لقد صلّيت قبل أن يصلّي أحد سبعاً ٥١٩
لقد كانت لك برسول اللّه صلى اللّه عليه و آله صحبة؛ لكنّ الشيطان... ٣١٣
لو ثني الوسادة لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم... ٤٥٠
لو ثني لي الوسادة لحكمت بين أهل التّوراة بتوراتهم... ١٩٠
ما حدّثني أحد بحديث إلّا استحلفته عليه، و لقد حدّثني أبو بكر... ٦٤٠، ٦٤٧
من ضربناه حدّاً في حقّ من حقوق اللّه فمات، فلا دية له علينا... ٤٣٨
نعم يا أخا أهل الشام، و الذي فلق الحبّة و برأ النسمة! ما وطئنا موطئاً... ١٧٤
و اللّه، ما قتلت عثمان، و لا مالأت على قتله ٤٦٢
و اللّه، ما كذبت، و لا كذبت ٤٦٩
و أنتما ابنا رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله ٥٩٠
ويحك يا أخا أهل الشام، لعلّك ظننت قضاءً لازماً و قدراً حتماً... ١٧٥
ويلك، إنّ اللّه لا يحجبه شيء عن شيء ١٦٢
هل وجدت ما وعدك ربّك حقّاً؟ فقد وجدت ما وعدني ربّي حقّاً ٣١٢
يا ابن دودان، إنّك لقلق الوضين، ضيّق المجمّ، ترسل... ١٨٨
يا عمّ، إنّ رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله وصّى إليّ و أوصاني أن لا أُجرّد سيفاً... ٥٠١

يا عمّ، إنّ لي برسول اللّه صلى اللّه عليه و آله شغلاً عن ذلك ٥٠١
اليوم أدخلت في باب إن انصفت فيه وصلت إلى حقّي ١٧٢

الإمام الحسن عليه السلام
ارجع إلى عمّك، فأقرئه السلام، و قل له: قال أمير المؤمنين عليه السلام... ٤٦٣
لقد قبض في هذه الليلة رجل ما سبقه الأوّلون بعمل، و... ٣٠٨، ٣٥٨
يا هذا، لا تجاهد الطلب جهاد المغالب، و ... ٦٧٣

الإمام السجّاد عليه السلام
أنا أخبرك بذلك؛ اعلم أنّ الناس كلّهم لا يخلون من أن يكونوا أحد ثلاثة... ٧١

الإمام الباقر عليه السلام
إذا ولد لك ولد يشبهني فسمّه باسمي، و هذا الولد شبيهي و... ٥٩٧
أنا دفنت عمّي محمّد بن الحنفيّة، و نفضت يديّ من تراب قبره ٥٨٥
فما لكم نقصتم الأخ؟ إن كنتم تحتجّون في النّصف للأخت بأنّ اللّه تعالى... ٣٨١
للزوج النصف؛ ثلاثة أسهم من ستّة أسهم. و للإخوة من الأُمّ الثلث... ٣٨٠
ليس للإخوة من الأب و الأُمّ و لا للإخوة من الأُمّ و لا للإخوة من... ٣٨٢
ما أنعم اللّه على عبد نعمة فشكرها بقلبه إلّا استوجب المزيد بها قبل أن يظهر... ٦٧٤
من لم يجعل الدنيا لنفسه خطراً ٦٧٥
يقولون في أُمّ و زوج و إخوة لأُمّ و أُخت لأب، فيعطون الزوج النصف؛ ... ٣٨٢

الإمام الصادق عليه السلام
أبلغ موالينا السلام، و أوصهم بتقوى اللّه و العمل الصالح، و ... ٦٧١
إذا ردّ اللّه كلّ إهاب إلى موضعه ذهبت طهارة هؤلاء... ٣٩٠
اسمه اسم حديدة الحلّاق ٦٠٧، ٦٠٨
أعربوا حديثنا؛ فإنّا قوم فصحاء ٢١٧
أ فهمت ـ يا هشام ـ فهماً تدفع به أعداءنا الملحدين مع اللّه عزّ و جلّ؟ ١٣٧
الإمامة لا تكون إلّا في الأكبر من ولد الإمام ٥٩٧

إنّ أبي خبّرني أنّه سيولد لي ولد يشبهه... ٦٠٣
أنّ الإمام هو الذي لا يوجد منه ملجأ إلّا إليه ٦١٧، ٦٢٢، ٦٢٨
إنّ اللّٰه ـ عزّ و جلّ ـ كتب القتل على ابني إسماعيل مرّتين... ٦٠١
إن جاءكم من يخبركم عنّي بأنّه غسّلني و كفّنني و دفنني فلا تصدّقوه ٥٩٥
أُوصيك بتقوى اللّٰه، و الورع، و العبادة، و طول السجود، و أداء الأمانة، و... ٦٧٢
أ و ما علمتم أنّه من المرجئة؟ ٦٠٤
خاصموهم و بيّنوا لهم الهدى الذي أنتم عليه، و بيّنوا لهم ضلالتهم، و... ٦٦٨
الربا في كلّ مكيل و موزون ٢٥٠
قال رجل لأبي: من أعظم الناس في الدنيا قدراً؟ ٦٧٤
كلّ ما وعد اللّٰه و توعّد عليه فهو من أفعال العباد ٦٧٠
لا يفقدك اللّٰه حيث أمرك، و لا يراك حيث نهاك ٦٧٣
ما بدا للّٰه في شيء كما بدا له في إسماعيل ٦٠٠
ما على أحدكم إذا عرفه اللّٰه بهذا الأمر أن لا يعرفه الناس به ... ٦٧٣
من حقّ الشكر للّٰه على نعمه أن يشكر من أجرى تلك النعمة على يده ٦٧٤
نظرتم و اللّٰه حيث نظر اللّٰه، و اخترتم من اختار اللّٰه، أخذ الناس يميناً و شمالًا، و... ٦٧٣
هذا مرجئ كبير ٦٠٤
هذا ناصرنا بقلبه و لسانه و يده ١٣٦
يا حميدة، بخ بخ، حلّ الملك في بيتك ٦٠٧
يا ويحه! أما علم أنّ الجسم محدود متناه محتمل للزيادة و النقصان، و... ٦٦٩
يا هشام، لا تزال مؤيّداً بروح القدس ما نصرتنا بلسانك ١٣٠
يحلّ من الطير ما يدفّ، و يحرم منه ما يصفّ، و يحلّ من البيض... ٢٥٠

الإمام موسى بن جعفر عليه السلام

إنّ المعصية لا بدّ من أن تكون من العبد، أو من ربّه أو منهما جميعاً... ١٧٨
السلام عليك يا رسول اللّٰه! السلام عليك يا أبة! ١٠٢
يا شيخ، اجتنب شطوط الأنهار، و مسقط الثمار، و في ء النزّال... ١٧٧

الإمام الرضا عليه السلام

إنّ لهذا الكلام جواباً؛ فإن شئت ذكرته لك، و إن شئت أمسكت ١٠٣

فَضيلتُه في المُباهَلةِ؛ قالَ اللّهُ ـ جَلَّ جلالُه ـ : ﴿فَمَنْ حاجَّكَ فِيهِ... ١٠٥

الإمام الهادي عليه السلام

ليس تجوز الرؤية ما لم يكن بين الرائي و المرئيّ هواء ينفذه البصر... ٦٧١

الأئمّة عليهم السلام

إنّ الرجل ليصلّي أربعين سنةً، و ما يطيع اللّه ـ عزّ و جلّ ـ في الوضوء ٣٩٠

أنّ الإمامة تكون في الأكبر ما لم تكن به عاهة ٦٠٤

ما بدا للّه في شيء فلا يبدو له في نقل نبيّ عن نبوّته، و... ٦٠١

من حجّ و لم يزره متعمّداً فقد جفاه، و ثلم حجّه بذلك الفعل ٢٨٩

جبرئيل عليه السلام

لا سيف إلّا ذو الفقار، و لا فتى إلّا عليّ ٥٢١

يا محمّد، إنّ ربّك يقرئك السلام، و يقول لك: اخرج من مكّة، فقد مات ناصرك ٥٥٧

(٣)

فهرس الآثار

ابسط يدك يا ابن أخي أُبايعك؛ فيقول الناس: عمّ رسول اللّه ...	العبّاس	٦٥٤
أبطأت عن بيعتي، و أنا أسلمت قبلك	أبوبكر	٥٠٩، ٥١١
اتّبعه؛ فإنّه لا يدعوك إلّا إلى خير	أبو طالب	٥٥٧
أتيت الشعبي أسأله عن مسألة، فإذا بين يديه شطرنج و نبيذ...	أبوحنيفة	٤٤٠
أتيت رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله أوّل ما بعث و...	عمر بن عنبسة	٥٠٩
أجمعت الأُمّة على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أوّل ذكر...	المفيد	٥٠٨
أحبّ الرشيد أن يسمع كلام هشام بن الحكم مع الخوارج، ...	المفيد	١٣٢
أخبرني بأكبر فضيلة لأمير المؤمنين عليه السلام يدلّ عليها...	المأمون	١٠٥
أخبرني ما النصّ في الحقيقة؟ و ما معنى هذه اللفظة؟	أبو بكر بن سيّار	٥٣
أدركت الناس و هم يقولون: وقع بين عليّ عليه السلام و ...	خالد الخفّاف	٥٢٠
الأدلّة على ذلك كثيرة، و أنا أذكر لك منها دليلاً يقرب من ...	المفيد	٧٢
إذا أدخل الرجل الجنب يده في بئر بنيّة الوضوء فسد ماء البئر...	أبوحنيفة	٣٩٦
إذا فجر الرجل بامرأة، فحملت منه، و ولدت بنتاً، فإنّه ...	الشافعي	٣٤٧
أسلم عليّ و كان له ذؤابة، يختلف إلى الكتّاب	حبّة بن جوين	٥٤٣
أسلم عليّ و هو ابن أربع عشرة سنة، و كان له يومئذ ذؤابة	أبونضرة	٥٤٢
أسلم و هو ابن خمس عشرة سنة، و لقد رأيته يصلّي مع النبيّ...	خبّاب بن الأرتّ	٥٤٢
أ فلست تعلم أنّ الأنصار ادّعت الإمرة لنفسها ثمّ...	عليّ بن ميثم	٦٧
أقول فيها برأيي؛ فإن أصبت فمن اللّه، و إن أخطأت فمن نفسي	ابن مسعود	٤٢٥

أقول فيها برأيي؛ فإن كان خطأً فمنّي، و إن كان صواباً فمن اللّه...	ابن مسعود	٤٢٤
ألست تعلم أنّ إبليس ينهى عن الخير كلّه، و يأمر بالشرّ كلّه؟	عليّ بن ميثم	٦٦
اللّهمّ اجعله رجلاً من الأنصار لتكون لي الفضيلة بذلك...	أنس	٢٣٦
أليس قد أجمعت الأُمّة على أنّ أبا بكر و عمر كان...	الشطوي	٧٥
أمّا الإظهار من النبيّ صلّى اللّه عليه و آله، فقد وقع و...	المفيد	٥٥
امدد يدك ـ يا ابن أخي ـ أبايعك، فيقول الناس: عمّ رسول اللّه...	عبّاس	٤٩٩
أنّ أبا بكر رأى في المنام كأنّ عليه ثوباً جديداً عليه رقمان...	أبو هاشم	٢٩٢
إنّ الجمع بين الأختين في ملك اليمين حلال طلق و ...	داود بن عليّ الإصفهاني	٣٤٧
إنّ الجواب عن هذا السؤال قريب جدّاً، غير أنّي أقلبه عليك،...	المفيد	٤١٤
إنّ الرجل إذا تزوّج بالمرأة ثمّ طلّقها عقيب عقد النكاح...	أبو حنيفة	٣٩١
أنّ المرأة إذا زنت بصبيّ صغير لم تحدّ، و إن زنى...	أبو حنيفة	٣٩٢
إنّا لمع أمير المؤمنين عليه السلام بصفّين إذ خرج إليه ...	تميم بن حذيم	٥٢٩
إنّ المعتزلة و الحشويّة يدّعون أنّ جلوس أبي بكر و عمر مع...	المفيد	٩٧
أنّ أمير المؤمنين عليه السلام مرّ برحبة القصّارين بالكوفة...	ميسرة	١٦٢
إنّ أوّل شيء علمته من أمر رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله ...	ابن مسعود	٥٤١
إنّ ترك النفل قد يسمّى معصية، كما أنّ فعله قد يسمّى طاعة...	المفيد	٢٤٤
انتقض الآن جميع ما اعتمدته، و بان فساده، و احتجت في ...	المفيد	٥٨
أنتم يا معشر الإماميّة حنبليّة، و أنتم تستهزئون بالحنبليّة	الطبراني	٢٨٦
إن حمل هؤلاء القوم أنفسهم على أن يقولوا: إنّ جعفر بن ...	الشريف المرتضى	٤١٦
أنّ رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله صلّى يوم الإثنين، و...	أبو رافع	٥٥٢
إنّ سكوت الأوّل أحسن من كلامك هذا، و ما كنت ...	المفيد	٧٣
إنّ شيخاً من المعتزلة أنكر أن تكون العرب تعرف المولى...	ابن قبة	٦٠
أنّ عبد اللّه بن الزبير أجاز شهادة الصبيان بعضهم على بعض...	هشام بن عروة	٤٥٣
إنّ عليّاً عليه السلام صلّى مع النبيّ صلى اللّه عليه و آله...	الحسن البصري	٥٢٩
أنّ عليّاً عليه السلام قتل بالكوفة يوم الجمعة لتسع عشرة ليلة...	الوليد بن هشام	٥٤١
أنّ عليّاً عليه السلام كان أوّل ذكر أسلم	الحسن بن زيد	٥٣٠

أنّ قوماً سألوا زيد بن ثابت عن شيء، فأفتاهم فكتبوه...	الشعبي	٤٢٩
إنّك قد ظننت عليّ ظنّاً باطلاً، و قولي في زيد ...	المفيد	٦٥٣
إنّما أتيتم من قبل العجمة؛ لأنّ العرب لا ترى ترك الوعيد ذمّاً...	عمرو بن عبيد	١٦٧
إنّ وطء النساء في أحشاشهنّ حلال طلق	مالك	٣٤٧
إنّها نزلت في بيت أُختي أُمّ سلمة، فاسألوها عنها...	عائشة	١٤١
إنّ هشام بن الحكم يقول في اللّه ـ عزّ و جلّ ـ قولاً عظيماً ...	يونس بن ظبيان	٦٦٩
إنّي لأستحي من اللّه ـ عزّ و جلّ ـ أن أُخالف أبا بكر	عمر	٤٢٤
أوصاني خليلي رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله بسبع لا أدعهنّ...	سلمان	٦٧٤
أوّل من آمن باللّه عليّ بن أبي طالب عليه السلام، و هو...	محمّد بن عليّ	٥٤٢
أوّل من أسلم عليّ بن أبي طالب عليه السلام، و هو...	الحسن بن زيد	٥٤٣
أوّل من أسلم عليّ بن أبي طالب، و أوّل من أظهر الإسلام أبو بكر	محمّد بن كعب	٥٢٧
أوّل من أسلم من الرجال عليّ بن أبي طالب عليه السلام	مالك بن الحويرث	٥٢٧
أوّل من أسلم من الناس بعد خديجة بنت خويلد عليّ بن...	ابن عبّاس	٥١٤
أوّل من أسلم و صلّى عليّ بن أبي طالب عليه السلام	أبوالمجلز	٥٢٧
أوّل من أظهر الإسلام سبعة: رسول اللّه...	مجاهد	٥١٠
أوّل من صلّى مع النبيّ صلى اللّه عليه و آله عليّ بن...	زيد بن أرقم	٥٢٤
أوّل من صلّى من الرجال عليّ بن أبي طالب	قتادة	٥٣٠
أيّها الأمير، امدد يدك أبايعك لأمير المؤمنين عبد الملك...	ابن عمر	٤٩١
أيّها الناس، إنّه كنت قلت لكم بالأمس مقالةً ما كانت إلّا عن...	عمر	٤٨٨
أيّها الناس، من كان يعبد محمّداً فإنّ محمّداً قد مات، و...	أبوبكر	٤٨٣
بعث رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله و عليّ عليه السلام ابن...	ابن عائشة	٥٤٠
بعث رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله يوم الإثنين، و أسلم...	جابر بن عبد اللّه	٥٢٤
البول في المسجد أحياناً أحسن من بعض القياس	مجهول	١٩٦
تكلّم؛ فإنّك أوّل من أسلم و اهتدى، و وحّد و صلّى	عمر بن العاص	٥٢٩
توفّي عليّ عليه السلام و هو ابن ثلاث و ستّين سنة	أبوإسحاق	٥٤٠
ثلاثة أشياء لا تعقل، و قد اجتهد المتكلّمون في تحصيل...	المفيد	٦٥٧

جاء ضرار إلى أبي الحسن عليّ بن ميثم رحمه اللّه فقال له	المفيد	٨٣
جاءني رجل من أصحاب الإمامة عن رئيس لهم زعم ...	أبو الحسين الخيّاط	١١٧
حضرت مجلساً لبعض الرّؤساء، و كان فيه جمع كثير من...	المفيد	٦٣٧
خبّرني يا هشام عن الحقّ؛ هل يكون في جهتين مختلفتين؟	يحيى بن خالد البرمكي	١٢٩
دخلت المدينة فأتيت جعفر بن محمّد، فسلّمت عليه، و...	أبو حنيفة	١٧٧
دخلت عليه أودّعه و أنا أُريد الشخوص عن المدينة	خثيمة	٦٧١
دخل ضرار بن عمرو الضّبّيّ على يحيى بن خالد البرمكيّ...	المفيد	٧٩
دع عنك الضجيج، و تخلّص ممّا أوردته عليك من البرهان ...	المفيد	٩٦
دعونا من اختلافكم في هذا، و خذوها عنّي، و أنا...	ابن عمر	٤٩٠
ذلك أقدم الناس سلماً، و أرجح الناس حلماً	حذيفة بن اليمان	٥٢٤
رأيت الشعبي بالنجف يلعب بالشطرنج و ...	النضر بن مخارق	٤٤٠
ربّما أنهاكم عن أشياء لعلّها ليس بها بأس، و آمركم...	ابن عبّاس	٤٢٩
ردّوا الجهالات إلى السنّة	عمر	٤٢١
زعم إبراهيم بن سيّار أنّ سبيل القرآن كسبيل التوراة و...	الجاحظ	٤٨١
زعم البصريّون جميعاً أنّ القدرة لا يصحّ تعلّقها بالموجود ...	المفيد	٦٦١
سئل أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن ميثم رحمه اللّه فقيل له: ...	المفيد	١٧٠
سأل رجل عليّ بن الحسين عليهما السلام فقال له	المفيد	٧١
سأل يحيى بن خالد البرمكي هشام بن الحكم بحضرة الرشيد...	المفيد	١٢٩
سبيل هذا القول أن يعكس، و هذه القضيّة أن تقلب...	المفيد	٩٨
السلام عليك يا رسول اللّه! السلام عليك يا ابن عمّ! افتخاراً...	الرشيد	١٠١
سمعت عليّاً عليه السلام ينشد و رسول اللّه...	جابر بن عبد اللّه	٣٦٤
سيروا إلى أمير المؤمنين و سيّد المسلمين و...	زيد بن صوحان	٥٢٤
عليّ أوّل من أسلم	أبو موسى الأشعري	٥٢٩
فأُسكت الشيخ كأنّما ألقم حجراً، و جعلت أستحسن ذلك	ابن قبة	٦٢
فالآن قد علمت ذلك و تحقّقته، ولعمري إنّ هذا ممّا لم...	المفيد	٧٨
فإنّه من طريق أبي أُمامة ، و لا خلاف أنّ أبا أمامة كان من...	عمر بن عنبسة	٥١٢

فخبّرني عن نفسين اختصما في حكم في الدّين و تنازعا و...	هشام بن الحكم	١٢٩
فو اللّه ما قهرني أحد في التّوحيد حتّى قمت مقامي هذا	هشام بن الحكم	١٣٧
قال رجل لبنيه: يا بنيّ، أصلحوا ألسنتكم؛ فإنّ الرجل...	الأصمعي	٢١٨
قد أجمعت الأُمّة على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام تأخّر...	المفيد	١٤٤
قد أردت أن أحمله على كتاب اللّه ـ عزّ و جلّ ـ؛ و لكنّي...	عمر	٣٧٤
قد بطل ما أردت أن أُورده على هذا السؤال بما أوردت، و...	الشطوي	٧٦
قد ثبت عصمة فاطمة عليها السلام بإجماع الأُمّة على ذلك...	المفيد	٢١١
قد سمعت كلام هؤلاء، و قد قلت أبياتاً، فادفعها إليهم	زيد بن عليّ	٧٠
قد سمعت ما عندي، و قد علمت ما الذي أردت ...	المفيد	٧٦
قد قال لي أيضاً شيخ من المعتزلة: إنّ الذي تدّعونه من النصّ...	المفيد	٦٢
قوموا بنا إلى زيارة رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله	الرشيد	١٠١
كان ابن شهاب و ربيعة يجيزان شهادة الصبيان بعضهم...	ابن إسحاق	٤٥٤
كان الشعبي يهون عليه أن تقام الصلاة و هو على الشطرنج...	المغيرة	٤٤٠
كان أوّل ذكر آمن و صدّق عليّ بن أبي طالب و هو ...	محمّد بن إسحاق	٥٣٠
كان أوّل من آمن عليّ بن أبي طالب، و هو ابن خمس عشرة...	الحسن البصري	٥٤٢
كان أوّلنا برسول اللّه صلى اللّه عليه و آله لحوقاً و...	قثم بن العبّاس	٥٢٥
كان مروان يجيز شهادة الصبيان، و يأخذ بأوّل قولهم	ابن شهاب	٤٥٤
كفّوا عن عليّ بن أبي طالب؛ فإنّي سمعت من رسول اللّه...	عمر	٥٢٨
كنت جالساً في مجلس المنصور، و هو بالجسر الأكبر، و...	الحارث الربعي	٢٢٣
لا أدري؛ فإن شئت أخبرتك بالظنّ	ابن عمر	٤٣٠
لا بأس بصلاة الجمعة و العيدين خلف كلّ أمين و غير...	الربيع	٢٩٨
لا تعجبون من قوم يحلّون المرأة لرجل و هي تحرم عليه، و...	ابن عبّاس	٣٧٤
لأمر على ما وصفت، فما أنكرت أن يكون النبيّ...	أبو بكر بن سيّار	٥٦
لا يفسد الماء، و يجزيه الغسل	محمّد بن الحسن	٣٩٧
لقد رأيتني و أنا رابع الإسلام	عمر بن عنبسة	٥١٠
لكأنّي ـ و اللّه ـ ما سمعتها قطّ و لا علمت أنّها في القرآن	أبوبكر	٤٨٦

لكلّ الخلفاء حسدت، و على كلّهم بغيت، تقاد إلى بيعتهم و...	معاوية	٥٦٦
لمّا بويع أبو بكر في السّقيفة، و كان من الغد، جلس أبو بكر...	أنس	٤٨٨
لم يعد يومه على يدي كفو كريم، لا رقأت دمعتي إن هرقتها...	أخت عمرو بن عبد ودّ	٥٧٦
لو أنّ رجلاً جنباً دخل بئراً ينوي الغسل من الجنابة لفسد الماء...	محمّد بن الحسن	٣٩٦
لو أنّ رجلاً جنباً دخل بئراً ليخرج منها دلواً، فانغمس فيها، لم ...	أبو يوسف	٣٩٧
لو أنّ رجلاً عقد على أُمّه عقدة النكاح و هو يعلم أنّها أمّه...	أبو حنيفة	٣٤٦
لو كان هذا الدين بالقياس لكان باطن الخفّ أولى بالمسح...	عمر	٤١٩
لو لا الكميت و ما احتجّ به في هذا القول لم تعرف الشيعة...	الجاحظ	٥٦٥
ليس يشبه أمر النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام جميع ما...	أبو بكر بن سيّار	٥٨
ما أُبالي أ مسحت على خفّي أم مسحت على ظهر عير بالفلاة	أبو هريرة	٣٩١
ما أحسن ما قلت! و لقد أصبت فيما أوضحت و كشفت، ...	أبو بكر بن سيّار	٥٤
ما الدليل على فساد إمامة أبي بكر؟	الكتبي	٧٢
ما أنكرت على من قال لك: إنّ الأُمّة أيضاً مجمعة...	عزرالة	٧٣
ما شككت منذ يوم أسلمت إلّا يوم قاضى فيه رسول اللّه...	عمر	٧٦
ما عسيت أن أصنع بالزبير إن كان بوادي السّباع، و قد...	الأحنف بن قيس	٣١٨
مرّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام و معه أصحابه على أبي بكر...	الشعبي	٥١٢
مرّ فضّال بن الحسن بن فضّال الكوفي بأبي حنيفة ...	المفيد	١٨٠
معنا ابن عمّ نبيّنا، صدّق و صلّى صغيراً، و...	سعيد بن قيس	٥٢٦
معنا ابن عمّ نبيّنا و سيف من سيوف اللّه...	مالك بن الأشتر	٥٢٦
من سرّه أن ينظر إلى أوّل الناس في الإسلام سبقاً و...	أبو بكر	٥١٢، ٥٢٨
نجاهد في طاعة اللّه مع ابن عمّ رسول اللّه...	هاشم بن عتبة	٥٢٦
نحن معاشر الأنبياء لا نورث	أبو بكر	٦٣٧
النحو ناحية من الكلام، و العربيّة اسم اللغة؛ يقال: هي اللغة...	المازني	٢١٨
نزل القرآن في الوضوء بغسلين و مسحين، فأسقط اللّه...	ابن عبّاس	٣٨٩
«النصّ» هو الإظهار و الإبانة؛ من ذلك قولهم: فلان قد نصّ...	الشيخ المفيد	٥٣
نعم، قد أجمعوا على أنّهما قد كانا على ظاهر الإسلام زماناً...	المفيد	٧٥

نعم ، يجوز ذلك؛ بل لا بدّ منه لمن غاب عن المقام ...	المفيد	٥٥
و أكثر الأخبار جاءت بمبيت أمير المؤمنين عليه السلام على...	المفيد	١٥٢
و اللّه إنّي لأمشي مع عمر في خلافته ما معه غيري، و ...	ابن عبّاس	٤٨٨
و اللّه، لا أسمع أحداً يقول: «قد مات رسول اللّه» إلّا...	عمر	٤٨٢
و اللّه، لأبوبكر و عمر خير منك	عثمان	٥٢٠
و اللّه، لقد أسلم عليّ بن أبي طالب أوّل النّاس، و ما كان كافراً	أمّ سلمة	٥٢٥
و اللّه، ما أمرته بذلك؛ لكنّي لا أُبالي أن يأخذ بثأرنا كلّ...	محمّد بن الحنفيّة	٥٨٨
و إنّما المعنى في هذا الكلام أنّ ولد العبّاس ...	المفيد	١٠٤
وجدت جماعة من المعتزلة يدفعون ما حكيت عن النظّام ...	المفيد	٤٧٣
و في هذا الحديث حجّة على المشبّهة، و حجّة على ...	المفيد	١٦٣
و قد جاءت آثار كثيرة في ذلك، و يدلّ على صحّة هذا...	المفيد	٣٠٤
و قد حيّر هذا الكلام جماعةً من الناصبة، و ...	المفيد	١٢١
وقف رجل من بني أسد على أمير المؤمنين ...	المفيد	١٨٨
و قول المعتزلة في الوعيد تجوير للّه تعالى و تظليم و...	المفيد	٦٦٤
و لمّا توفّي أبو محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد ...	المفيد	٦١٥
وليتكم و لست بخيركم؛ فإن استقمت فاتّبعوني، و ...	أبو بكر	٧٢
و ليس يشبه رأيه في الأحكام صنيعه حين خالف أُبيّ بن كعب...	إبراهيم بن سيّار	٤٢٢
و ما أشبه قولهم في الحكم على الواحدة من الطلاق بأنّها...	المفيد	٣٧٤
و ما يدريكم؛ لعلّي قد أخطأت، و إنّما اجتهدت لكم برأيي	زيد بن ثابت	٤٢٩
و ممّا يشهد بأنّ آل محمّد صلى اللّه عليه و آله أحقّ بمقام...	المفيد	٥٦٤
و ممّا يشهد لإمامة أمير المؤمنين عليه السلام و يؤيّد ...	المفيد	٥٦٩
و وجدت أبا القاسم قد اعتمد على هذا الكلام و...	المفيد	١٦٨
و هاهنا شبهة يمكن إيرادها هي أقوى ممّا تقدّم...	المفيد	١٢٣
و هذا من الكذب الذي لا خفاء به؛ لأنّ اللّه تعالى لم يشقّ...	إبراهيم بن سيّار	٤٢٦
هذه لي خمس و ستّون سنة، و قد جاوزت سنّ أبي	محمّد بن الحنفيّة	٥٤٠
هلّا أنصف القاضي من نفسه، و التزم ما ألزمه خصومه فيما...	المفيد	٥٧

يا أبا الحسن، إنّ هذا لهو الفخر الجسيم	الرشيد	١٠٢
يا أبا الحسن، إنّي فكّرت في شيء، ففتح لي الفكر الصواب...	المأمون	١٠٣
يا أبا عمرو، هل لك في مناظرة رجل هو ركن الشيعة؟	يحيى بن خالد البرمكي	٧٩
يا أبا محمّد، هذا ضرار، و هو من قد علمت في الكلام و...	يحيى بن خالد البرمكي	٨٠
يا ابن أخ، ادخل معي إلى النبيّ صلى اللّه عليه و آله، ...	العبّاس	٥٠٥
يا ابن رسول اللّه، أخبرني بماذا فضّلتم الناس جميعاً و...	رجل	٧١
يا ابن عبّاس، هل تدري ما حملني على مقالتي التي قلت...	عمر	٤٨٨
يا أبة تتركنا في هذا المقام، و تنصرف عنّا في مثل هذه الحال؟!	ابن الزبير	٣١٤
يا أمير المؤمنين، أنت ابن عمّ نبيّنا، و أوّل المؤمنين...	عمرو بن الحمق	٥٢٦
يا بنيّ، صل جناح ابن عمّك	أبو طالب	٥٥٧
يا رسول اللّه، ألست من أهل بيتك	أُمّ سلمة	١٤٠
يا رسول اللّه، إنّ أبا بكر رجل أسيف، فإن قام مقامك لم...	عائشة	٢٨٠
يا سبحان اللّه! أ ترى أنّ أبا بكر و عمر كانا من أهل النفاق؟...	الجرّاحي	٩٥
يا سبحان اللّه! أ و ما علمتم ما جرى بين إخوة يوسف و...	الحسن البصري	٨٧

(٤)

فهرس الأشعار

أبوك ابن سارق عنز النبيّ	٢٢٠
أ تأمرني بالصبر في نصر أحمد؟	١٥١
أ ترجون أن نسخى بقتل محمّد	٥٦٠
أ تهجوه و لست له بندّ	٣٥٩
إذا تذكّرت شجواً من أخي ثقة	٥١٠
إذا نحن بايعنا عليّاً فحسبنا	٥٣١
أسدان في ضيق المكرّ تصاولا	٥٧٦
أشلّهم بذي الكعوب شلّا	٥٣٦
اصبرن يا بنيّ فالصبر أحجى	١٤٩
ألا إنّ الأئمّة من قريش	٥٨٦
ألا إنّ خير الناس بعد ثلاثة	٥٣٣
ألا إنّ خير الناس بعد محمّد	٥٣٣
ألا أيّها الليل الطويل ألا انجل	٢٥٣
ألا حيّ المقيم بشعب رضوى	٥٨٥
ألم تعلموا أنّ ابننا لا مكذّب	٥٥٨
ألم تعلموا أنّ النبيّ محمّداً	٥٥٩
أمسى الفتى عمرو بن عبد يبتغي	٥٧٧

أنا أخو المصطفى لا شكّ في نسبي ٣٦٤
أنا عليّ صاحب الصمصامه ٥٦٩
إنّ الإله الذي لا شيء يشبهه ٢٢٣
أنت الإمام الذي نرجو بطاعته ١٧٦
إنّ عليّاً و جعفراً ثقتي ٣٦٣، ٥٥٨
إنّ عليّ بن أبي طالب ٣٦٤
إنّي امرؤ من حمير أُسرتي ٢٢١
أنّى يكون و ليس ذاك بكائن ٢٢٨
أُوصي بنصر النبيّ الخير مشهده ٥٥٩
بني هاشم لا يطمع الناس فيكم ٤٩٧
بين الوصيّ و بين المصطفى نسب ١١١
تجعفرت باسم اللّٰه و اللّٰه أكبر ٥٨٦
جاثيت سوّاراً أبا شملة ٢٢٥
جزى اللّٰه خيراً و الجزاء بكفّه ٥١٧، ٥٣١
الحمد للّٰه حمداً كثيراً ٦٣
دعانا الزبير إلى بيعة ٥٣٥
رأت بيتي على رغم الملاحي ١١٢
رأيت عليّاً لا يلبّث قرنه ٥٣٤
سبقتكم إلى الإسلام طرّاً ٥٢٢
صهر النبيّ و خير الناس كلّهم ٥٣٢
عبد اللّٰه بن حكيم التميمي ٥٣٥
فحوطوا عليّاً و احفظوه؛ فإنّه ٥٣٦
فصلّى الإله على أحمد ٥٣٤، ٥٧٠
فقل للمضلّل من وائل ٥٣٤
فما وجدت فيها قريش لأمرها ٦١
فمن يلق خيراً يحمد الناس أمره ٢٤٣

في كلّ مجمع غاية أخزاكم	٥٧٤
قد كان إذ نزل القرآن بفضله	٢٢٨
قلت لمّا بغى العدوّ علينا	٥٧٣
كذبتم و بيت اللّه لم تقتلوننا	٥٧٧
كذبتم و بيت اللّه يبرا محمّد	٥٦١
لعمري لقد بايعتم ذا حفيظة	٥٣٥
لقد أو ردتنا حومة الموت أُمّنا	٢١٠
لقد عثرت عثرة لا أنجبر	٤٤١
لم تخل أفعالنا اللاتي نذمّ بها	١٧٩
لو كان قاتل عمرو غير قاتله	٥٧٥
ما أُبالي إذا حفظت أبا القا	١١٦
ما كنت أحسب أنّ الأمر منتقل	٥٣٢
محمّد النبيّ أخي و صنوي	٥٥١
من كعليّ الذي تبارزه ال	٥٧٩
نبّئت أنّ ابن عطاء روى	٥٨٥
نحن بما عندنا و أنت بما	١٢٤، ١٢٦
و اللّه، لا وصلوا إليك بجمعهم	٥٦١
و إنّ عليّاً لكم مفخر	٥٣٦
و إنّي و إن أوعدته و وعدته	١٦٧
و جيد كجيد الرئم ليس بفاحش	٥٤
و دعوتني و زعمت أنّك ناصح	٥٦٣
و صلّى عليّ مخلصاً بصلاته	٥٤٣
و عليّ إمامنا و إمام	٥٧٣
و فيهم عليّ وصيّ النبيّ	٦٣
و قالت قريش: لنا مفخر	١١٣
و قيت بنفسي خير من وطئ الحصى	١٥١

و كان وليّ الأمر بعد محمّد ٥٣٤، ٥٧٠
و من شرّف الأقوام يوماً برأيه ٧٠
و يقضى الأمر حين تغيب تيم ٢٠٨
هذا عليّ و ابن عمّ المصطفى ٥٣٦
هذا يوم أطول من عمر النّسر (المثل) ٢٥٣
يا أمين اللّه، يا منصور، يا خير الولاة ٢٢٠
يا ليت شعري و ليت الطير تخبرني ٥١٥
يقولون: لم يورث و لو لا تراثه، ٥٦٤
يكاد يمسكه عرفان راحته ١٠٧
يناديهم يوم الغدير نبيّهم ٥١٧، ٥٧٢

(٥)

فهرس الأعلام

الف: المعصومون و الأنبياء عليهم السلام

محمّد = رسول اللّـه = النـبيّ = الرسـول = المصطفى صلى الله عليه وآله، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٣، ٦٦، ٧٠، ٧١، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩٠، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١١، ١١٥، ١١٧، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٠، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦١، ١٦٤، ١٧٢، ١٨١، ١٨٢، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٣، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٠، ٤٠٩، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٧، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٤، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٨، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٠١، ٦٠٨، ٦١١، ٦١٥، ٦٢٠، ٦٢٥، ٦٢٧، ٦٣١، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٤٠، ٦٤٢، ٦٤٩، ٦٥٤، ٦٦٥، ٦٧٠، ٦٧٢، ٦٧٥

سيّد الوصيّين و إمام المتّقين و أخو رسول

ربّ العالمين = أمير المؤمنين = عليّ بن أبي طالب ﷺ، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٩، ٨١، ٨٢، ٩٧، ١٠٥، ١٠٦، ١٣٠، ١٣١، ١٣٩، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٨١، ١٨٨، ١٩٠، ٢٠٧، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٤٢، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٨٦، ٣٨٩، ٤١٨، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٩١، ٤٩٥، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٤، ٥٤٨، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٣، ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٢، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٨، ٦٢٧، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٥٠، ٦٥٤

بنت رسول اللّٰه = فاطمة = سيّدة نساء العالمين ﷺ، ١٠٤، ١٠٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٤، ١٧٦، ١٨٢، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢٩١، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٥٧، ٣٦٣، ٥٤٨، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٠

الحسن بن عليّ = الحسن ﷺ، ١٠٥، ١٣٩، ١٤٠، ٢٩٠، ٣٠٨، ٣٥٨، ٣٨٦، ٤٦٢، ٤٦٣، ٥٨٣، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٦، ٦٠٩، ٦١١، ٦٤٦، ٦٧٣

أبو عبد اللّٰه الحسين ﷺ، ١٠٥، ١٣٩، ١٤٠، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٦، ٥٩٨، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١١، ٦٤٦

عليّ بن الحسين ﷺ، ١٠٧، ٦٧٠، ٦٧٥، ٧١

أبو جعفر الباقر = محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب = الباقر ﷺ، ١٩٧، ٣٢٧، ٣٨٠، ٥١٨، ٥٧٩، ٥٨٥

أبو عبد اللّٰه جعفر بن محمّد الصادق ﷺ، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٧، ١٧٧، ٢١٧، ٢٥٠، ٣٩٠، ٤١٣، ٤١٦، ٥١٨، ٥٨٤، ٥٩٣، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦١٧، ٦٢٢، ٦٢٨، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤

أبو الحسن موسى بن جعفر الكاظم =

موسى بن جعفر ﷺ، ١٠١، ١٠٢، ١١٧، ١٣٦، ١٧٧، ٤١٦، ٥٩٤، ٦٠٤، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦٣٣، ٦٣٦
الرضا عليّ بن موسى = الرضا = عليّ ﷺ، ٥٩٤، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦٧١
أبو جعفر (الإمام الجواد) ﷺ، ٣٨١، ٣٨٢، ٦١٠، ٦١١، ٦١٣
أبو الحسن عليّ بن محمّد = أبو الحسن = أبو الحسن العسكري (الإمام الهادي) ﷺ، ٢٢٧، ٦١٣، ٦٧٠
أبو محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد = محمّد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى = الحسن ﷺ، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٣٤
صاحب الأمر = المهديّ المنتظر = القائم المنتظر = القائم المهديّ = القائم ابن الحسن = القائم من آل محمّد = القائم = قائم الزمان = مهديّ الأنام ﷺ، ٢٥٧، ٣٣٦، ٥٩٣، ٥٩٥، ٦٠٦، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٨، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٣٦
آدم، ٣٢٩
نوح، ١٧١
إبراهيم، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ٢٨٨
إسماعيل، ٧٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ٢٨٨
لوط، ١٧١، ١٧٢
موسى بن عمران = موسى، ١١٨، ١١٩، ١٦٤، ١٧١، ١٨٥، ٢٥٦، ٣٢٩، ٣٥٧، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٥٠٤، ٥١٨
هارون بن عمران، ٧٠، ١٧١
زكريّا، ٥٤٥
يحيى، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٦١١، ٦١٦
يوسف، ٨٧، ١٧٠، ٢٨١، ٢٨٨، ٤٥٧، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦
عيسى بن مريم = عيسى = المسيح، ١٤٧، ١٤٨، ١٦٤، ٢٨٩، ٤٦٨، ٥١٨، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٦١١، ٦١٦
يوشع بن نون، ٥١٨
داود، ١٣٠، ١٣١، ٢٣٩، ٢٤٠
جبرئيل، ٣٥٦، ٥٣٢، ٥٥٧
مريم، ٢٨٩

ب: الأعلام

أبو بكر عتيق بن أبي قحافة = أبو بكر، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٨١، ٩٥، ٩٧، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٣٠، ١٣١، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٧٠، ١٧٢، ١٨١، ٢٠٧، ٢١٥، ٢١٦، ٢٣٥، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩،

٣٩٩، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٤٦، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٧، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٥٠، ٥٦٦، ٥٦٧، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٥٥

الشيخ المفيد أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان = الشيخ الإمام أبو عبد الله = الشيخ، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٥، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٣، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١١٧، ١١٨، ١٢١، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٢، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٢٤، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٦، ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٩، ٤٩٣، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٨، ٥٣٧، ٥٥٦، ٥٦٤، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٨١، ٥٨٧، ٥٩٥، ٥٩٨، ٦٠٦، ٦١٠، ٦١٣، ٦١٥، ٦٢٠، ٦٣١، ٦٣٧، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٧، ٦٦١، ٦٦٤، ٦٦٦، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٥

آمنة بنت وهب، ٢٩٠

إبراهيم النخعي، ٥١٠

إبراهيم بن سيّار النظّام = إبراهيم = النظّام، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٩، ٤٨١

إبليس، ٣٣٥، ٣٥٦

ابن أبي زياد، ٤٥٤

ابن أبي نجيح، ٥١٨

ابن إسحاق، ٤٥٤

ابن الراوندي، ٦١

ابن بنت أبي جحدر، ٢٢٠

ابن جرموز، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٦

ابن شهاب، ٤٥٤

ابن عائشة، ٥٤٠

ابن عون، ٤٢١
ابن فاطمة، ١٠٨، ٢٢٨
ابن لؤلؤ، ٣٤٠
أبو إسحاق السبيعي = أبو إسحاق، ١٧٣، ٥٢٥، ٥٤٠
أبو الأسود الدؤلي، ٢١٧، ٢١٨
أبو أمامة، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٣
أبو أيّوب خالد بن زيد الأنصاري صاحب رسول الله، ٥٢٢
أبو البختري، ٥٢٠
أبو بكر الكوفي، ٤٤٠
أبو بكر بن الباقلّاني، ٢٠٢
أبو بكر بن الدقّاق، ٨٦
أبو بكر بن صرايا، ٢٧٢
أبو جعفر الأحول، ١٣٦
أبو جعفر المنصور = أبو جعفر = المنصور، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٦٣٣
أبو جعفر محمّد بن النعمان، ٦٦٨
أبو جعفر محمّد بن عبد الرحمٰن بن قبة الرازي = أبو جعفر، ٦٠، ٦١
أبو جهل بن هشام، ٣٥٦
أبو حازم مولى ابن عبّاس، ٥٢٨
أبو الحسن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، ٣٨٠، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٢
أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن ميثم = أبو الحسن عليّ بن ميثم = أبو الحسن، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ١٤٧، ١٧٠، ١٨٦، ٢٠٧
أبو الحسن عليّ بن عيسى الرمّاني = عليّ بن عيسى، ٦٣٧، ٦٣٨
أبو الحسن عليّ بن نصر الشاهد، ٦٤٧
أبو الحسن محمّد بن عليّ أخو أبي محمّد، ٦١٣
أبو الحسين الخيّاط، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٦٦، ١٩٢، ١٩٣
أبو حمزة الثمالي، ٦٧٥
أبو حمزة مولى الأنصار، ٥٢٤
أبو حنيفة النعمان بن ثابت = أبو حنيفة، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٩٦، ٣٤٦، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٦، ٤١٣، ٤١٥، ٤٤٠
أبو الدرداء، ٤٧٧
أبو ذرّ الغفاري، ٥٢٢
أبو سخيلة، ٥٢٣
أبو سعيد الخدري، ٥٤٠
أبو سفيان صخر بن حرب بن أُميّة = أبو سفيان، ٤٥٦، ٤٩٧، ٤٩٨
أبو صالح، ٥١٣، ٥٢٥، ٥٥٣
أبو الصقر الموصلي، ٦٣٧
أبو طالب ﷺ، ١٥٤، ١٤٩، ٣٦٣، ٣٦٧، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٦٣
أبو طاهر و أبو الحسن الجوهريّان، ٣٧٠
أبو العبّاس هبة الله بن المنجّم، ٢٠٩

أبو عبد الله الكواسحي، ٥٤١
أبو عبيدة، ١٥، ٤٧٤
أبو عثمان المازني، ٢١٨
أبو عثمان النهدي، ٤٢٨
أبو عليّ (الجبّائي)، ٢٣٥
أبو عمرو الشطوي، ٧٥، ٧٦
أبو عمرو بن العلاء، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩
أبو عوانة، ٤٦٣، ٥٢٧
أبو عيسى الورّاق، ٢٠٨
أبو القاسم الداركي، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٣
أبو القاسم الكعبي، ١٦٦، ١٩٢، ٢٤٥
أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، ٦٦٨
أبو القاسم نعيم، ٥٤٠
أبو مجالد، ١٦٦
أبو مجلز، ٥٢٧
أبو محمّد بن المأمون، ٣٧١
أبو محمّد الحسن بن موسى النوبختي، ٦١٥
أبو محمّد الفضل بن شاذان النيسابوري = الفضل بن شاذان، ٢٦٨، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٧٦، ٣٨٣، ٣٨٤
أبو محمّد سهل بن أحمد الديباجي، ٦٧٠
أبو محمّد قاسم بن جعفر بن يحيى المصري، ٦٧٠
أبو محمّد هشام بن الحكم مولى بني شيبان = هشام بن الحكم = هشام، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ٢١٥، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠
أبو منصور بن المرزبان، ٢٧٢
أبو موسى الأشعري = أبو موسى، ٢٩٦، ٢٩٩، ٤٧٧، ٥٢٧، ٥٢٩
أبو نضرة، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٢، ٥٤٢
أبو هاشم إسماعيل بن محمّد الشاعر الحميري = السيّد إسماعيل بن محمّد الحميري = السيّد = السّيّد ابن محمّد، ٦٢، ٦٣، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٦، ٥٧٩، ٥٨٤
أبو هاشم (الجبّائي)، ٢٣٥، ٢٩٢، ٢٩٣، ٦٥٩، ٦٦٤
أبو الهذيل العلّاف = أبو الهذيل، ٦٥، ٦٦، ٢٠٧، ٤٢٦
أبو الهذيل سبيع بن المنبّه المختاري، ٣٧٠
أبو هريرة، ٢٩٩، ٣٩١، ٤٥٦
أبو يوسف، ٣٩٧
أبو يوسف يعقوب بن عليّ، ٦٧٠
أُبيّ بن كعب، ٢١٦
أحمد بن إسحاق، ٦٧٠
أحمد بن زكريّا، ٥٤٠
أحمد بن محمّد بن عيسى، ٣٨٠، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٥
أحمد بن موسى (بن جعفر)، ٦١٠
الأخطل، ٦٠
إسماعيل بن جعفر = إسماعيل، ٥٩٥، ٥٩٦،

٥٩٩، ٦٢٨
إسماعيل بن عبد الله بن أبي أُويس، ٥٣٠
إسماعيل بن عيسى العطّار، ٤٣٩
الأصمّ، ٢٣٥
الأصمعي، ٢١٨
الأعمش، ٤٦٣
الأحنف بن قيس = الأحنف، ٣١٨، ٣١٩
أمامة بنت زينب بنت رسول الله، ١٠٤
امرؤ القيس، ٢٥٣
أُمّ سلمة، ١٤٠، ٥٢٥
أنس بن مالك = أنس، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٧، ٤٨٨، ٥٢٧، ٥٢٩
أيّوب السجستاني، ٤٢١
أُبيّ بن كعب، ٤٢٢
أُسامة بن زيد، ٤٧٤
أُسيد بن أبي إياس بن زنيم بن محميّة بن عبد بن عديّ، ٥٧٤
أُمّ موسى، ٢٨٩
أُوريا بن حنان، ٢٤٠
بشر بن المعتمر، ٥٦٧
بكر بن صالح، ٦٦٩
بكير بن أعين، ٣٨٠
بلال، ٥١٠، ٥١٣
بنت حمزة، ٣٦٧
بهلول بن كثير، ٤٣٩
تميم بن حذيم الناجي، ٥٢٨
جابر بن عبد الله الأنصاري = جابر، ٣٦٤، ٥١٩، ٥٢٤
الجرّاحي، ٩٤
جرير بن عبد الله البجليّ = جرير بن عبد الله، ٥٣٤، ٥٧٠
جعفر الطيّار، ٢٢١، ٥٥٦، ٥٥٧
جعفر بن عليّ بن محمّد بن عليّ = جعفر بن عليّ = جعفر (الكذاب)، ٣٦٣، ٣٦٦، ٦١٤، ٦١٧، ٦١٩، ٦٢٢، ٦٢٩
جميع بن عمير، ٣١٨
جندب بن عبد الله الأزدي، ٥٢٦
الحارث الأعور، ٤٤١، ٥٢١
الحارث بن عبد الله الربعي، ٢٢٢
حبّة بن جوين = حبّة العرني، ٥١٩، ٥٤٣
حجّاج بن عبد الله، ٦٧٠
الحجّاج بن يوسف الثقفي، ٤٩١
حذيفة بن اليمان = حذيفة، ٢٢٥، ٥٢٣
حسّان بن ثابت = حسّان، ٣٥٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٧، ٥٣١، ٥٧٢، ٥٧٦
الحسن بن أبي الحسن البصري = الحسن البصري = الحسن، ٨٦، ٨٨، ٥١٨، ٥٢٩، ٥٤٢
الحسن بن زيد، ٥٣٠، ٥٤٣
الحسن بن سهل، ١٨٦
الحسين بن الحسن، ٦٦٩
الحسين بن بشر الآمدي، ٥٦٠

الحسين بن زيد، ٦٩
الحسين بن سعيد، ٦٦٩
حفصة، ١٨١، ١٨٢
الحلبي، ٦٧٣
حمران بن أعين، ١٣٦
حمزة بن عبد المطّلب = حمزة الأسد = حمزة سيّد الشهداء = حمزة، ٢٢١، ٢٩١، ٣٦٦، ٥٣٤، ٥٥١، ٥٥٩
حميد بن المثنّى، ٦٧٣
حميد بن عبد الرحمٰن الحميري = حميد الحميري، ٤٦٣، ٤٦٦
حميدة البربريّة أُمّ موسى، ٦٠٧
خالد الخفّاف، ٥٢٠
خالد بن الوليد، ٢٧٠
خبّاب بن الأرتّ = خبّاب، ٥١٠، ٥٤٢
خديجة بنت خويلد = خديجة عليها السلام، ٥١٤، ٥٤٢، ٥٥٢
خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، ٢١٣، ٤٥٢، ٥٣١
خيثمة، ٤٦٣، ٦٧١، ٦٧٢
داود بن القاسم أبي هاشم الجعفري، ١١٤
داود بن عبد الله الأزدي، ٤٦٣
داود بن عليّ الأصفهاني = داود، ٣٤٧، ٤١٣، ٤٢٨، ٤٣٩
ذو الثدية، ٤٦٧، ٤٦٨
ذو النون، ٣٢٩
ربعي بن خراش، ٥٢٣
الربيع، ٢٩٨
ربيعة، ٤٥٤
ربيعة بن الحرث بن عبد المطّلب، ٥٣٢
زافر بن سليمان، ٥١٢، ٥٢٧
الزبير بن العوام = الزبير، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٧، ٤٧٤، ٥٠٩، ٥٣٥
زفر بن زيد بن حذيفة الأسديّ، ٥٣٦
زكريّا بن يحيى الساجيّ، ٣٩٦
الزهري، ٤٨٨
زيد بن أرقم، ٥٢٤
زيد بن ثابت، ٤٢٩، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٧٤
زيد بن حارثة، ٥٣٠
زيد بن صوحان العبدي، ٥٢٤
زيد بن عليّ، ٦٩، ٤١٧، ٦٥٣
زيد بن وهب، ٥٧٨
سالم مولى أبي حذيفة، ٢١٥
السامري، ١٧١، ٢٥٦
سعد بن عبد الله، ٣٨٠، ٤٧٤، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٥
سعيد بن أبي عروبة، ٥٣٠
سعيد بن جناح، ٢٢٧
سعيد بن زيد، ٤٧٤
سعيد بن قيس، ٥٢٦

سفيان الثوري، ٤٢٦، ٤٢٩
سفيان بن عيينة، ٥١٨
سلمان الفارسي = سلمان، ٥٢٢، ٥٤٩، ٥٩٤، ٦٧٤
سلمة بن كهيل = سلمة، ٥١٩، ٥٤٠، ٥٤٣
سلمة بن هشام، ٤٥٦
سليمان أبي فاطمة، ٥٢٠
سليمان التيمي، ٤٢٨
سليمان بن جعفر، ٢٢٧
سميّة، ٥١٠
سوّار بن عبد الله = سوّار القاضي = سوّار، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤
سويد بن غفلة، ٣٥٥، ٤٦٣
الشافعي، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٤٧، ٣٩٢، ٤١٣، ٤١٥
شدّاد بن أوس، ٥٤٢
شريح، ٤٥٤
الشريف أبو الحسن أحمد بن القاسم المحمّدي، ٣٥٢
الشريف أبو الحسن عليّ بن أحمد بن إسحاق، ٣٦٥
الشريف أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي، ٢٦٥، ٤١٦، ٦٥٧
الشريف أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن طاهر، ٥٢، ٨٩
الشريف أبو محمّد بن المأمون، ٣٧٠
شريك، ٥٢٤، ٥٤٠
الشعبي، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٩، ٤٤٠، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٣، ٥٢٧
شمر (لعنه الله)، ٣٣٣
صاحب الصين، ٢٢٣
صاحب ياسين، ٥١٨
صفوان، ٦٧٥
الصلت بن بهرام، ٥١٢، ٥١٣، ٥٢٧
صهيب، ٥١٠
ضرار بن عمرو الضبّي = ضرار، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤
طاوس، ٤٣٠
الطبراني ـ شيخ من الزيديّة ـ ٢٨٦
طريف بن عيسى الغنوي، ٥٢٤
طلحة بن عبيد الله = طلحة، ٣١٢، ٣١٣، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٧، ٤٧٤، ٥٣٥
عائشة، ١٤١، ١٨١، ١٨٢، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٣١٣، ٣١٨، ٣٩٠، ٤٢٢، ٤٦٨، ٤٧٤
عاصم، ٤٢٩
عبّاد بن عبد الصمد، ٥٢٩
العبّاس بن الحسن بن عبيد الله بن العبّاس بن عليّ بن أبي طالب، ١١٣
العبّاس بن عبد المطّلب = العبّاس، ١٣٠، ١٣١، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٦٧، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٤١، ٥٧٨، ٦٥٤، ٦٥٥

عباية الأسدي، ٥١٩
عبد الرحمٰن بن حنبل حليف بني جمح، ٥٣٥
عبد الرحمٰن بن عوف = عبد الرحمٰن، ٢٨٢، ٢٨٥، ٦٥٦
عبد الرحمٰن بن معمر، ٥٢٢
عبد الرحمٰن بن ملجم، ٣٣٣
عبد الله بن أبي سفيان بن الحرث بن عبد المطّلب = عبد الله بن أبي سفيان بن عبد المطّلب، ٥٣٤، ٥٤٣، ٥٧٠
عبد الله بن أفطح، ٥٩٧
عبد الله بن الأسود البكري، ٥٥٢
عبد الله بن الزبير = عبد الله = ابن الزبير، ٣١٦، ٣١٤، ٤٥٣
عبد الله بن المغيرة، ٦٦٩
عبد الله بن جعفر (الصادق)، ٥٩٧، ٦٤٦
عبد الله بن زياد، ٥٤٢
عبد الله بن شريك العامري، ٥٢٦
عبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب = عبد الله بن عبّاس = ابن عبّاس، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٨٩، ٤٢٩، ٤٣٧، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٧٨، ٤٨٨، ٥١٠، ٥١٣، ٥١٨، ٥٢٥، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٥٣، ٦٤٦
عبد الله بن عطاء، ٥٨٥
عبد الله بن عمر = ابن عمر، ٤٣٠، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٩، ٤٩٠
عبد الله بن كلّاب، ١٨٣
عبد الله بن محمّد بن عقيل = عبد الله بن محمّد، ٥٢٤، ٥٤٠، ٥٨٤
عبد الله بن مسعود = ابن مسعود، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٤٦، ٤٢٨، ٤٢٩، ٥٤١، ٤٧٧، ٥٩٤
عبد الله بن ناوس، ٥٩٥
عبد الله بن وهب، ٤٤٦
عبد الله بن هشام، ٥٢٤
عبد الله بن يحيى الحضرمي، ٥١٩
عبد الله بن يزيد الإباضي، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤
عبد المطّلب، ١٥٣
عبد الملك بن مروان، ٤٣٩
عبيدة السلماني، ٤٢٠، ٤٣٥
عثمان بن المغيرة، ٥٤١
عثمان بن عفّان = عثمان = ابن عفّان، ١٦١، ١٧٠، ٢٩٨، ٣٥٨، ٤٢٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥١١، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٣٣، ٥٥٠، ٦٠٤
عزرالة، ٧٣
عطاء بن السائب، ١٦٢
عقيل، ٣٦٦
عكرمة، ٤٨٨، ٥١٣، ٥٢٥
علقمة، ٤٢٨
عليّ بن الحكم، ١٣٧

عليّ بن رياح، ٢٠٧
عليّ بن زيد، ٥٤٢
عليّ بن عاصم، ١٦٢
عليّ بن عمرو بن أبي سبرة، ٥٤٠
عليّ بن محمّد العلوي الحمّاني، ١١١
عليّ بن مسلم الطوسي، ٥١٢
عليم الكندي، ٥٢٢
عمّار، ٤٤٠، ٥١٠
عمران، ٥٢٧
عمر بن الخطّاب = عمر، ٦٩، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٩٥، ٩٧، ١٤١، ١٦١، ١٧٠، ١٧٢، ١٨١، ٢١٥، ٢١٦، ٢٥٦، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٧١، ٣٧٤، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٤٦، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٨، ٥١١، ٥١٢، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٥٠، ٥٦٦، ٦٥٥، ٦٥٦
عمر بن عبد العزيز، ٤٥٤
عمر بن عنبسة، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٢
عمر مولى غفرة، ٥٢٧
عمرو بن الحمق الخزاعي، ٥٢٦
عمرو بن العاص، ٢٩٥، ٢٩٦، ٥٢٧، ٥٢٨
عمرو بن بحر الجاحظ، ٢٣٥، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٤٦، ٤٥٤، ٤٦٩، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٥٦٥، ٥٦٧
عمرو بن جرموز، ٣١٨
عمرو بن سعد، ١٧٣
عمرو بن عبد ودّ، ٥٧٥، ٥٧٦
عمرو بن عبيد، ١٦٧، ١٦٨، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٢
عمرو بن مرّة، ٥١٠، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٤
عمرو بن ميمون، ٥١٤، ٥٢٥
عمرو بن نفيل، ٤٧٤
عمرو بن وهب اليماني، ١٧٣
عمير بن الأهلب الضبّي، ٢٠٩
عنبسة بن مصعب، ٥٩٥
عيّاش بن أبي ربيعة، ٤٥٦
الفرزدق، ١٠٧
فرعون، ٣٣٤، ٣٣٥
فضّال بن الحسن بن فضّال الكوفي = فضّال، ١٨٠، ١٨١
فضالة بن حابس، ٣١٨
الفضل بن أبي لهب، ٥٣٣
الفضل بن أدهم المزني، ٥٢٦
الفضل بن العبّاس، ٢٧٩
الفضل بن سليمان، ٤٤٠
قارون، ٣٣٤
القاضي أبو بكر أحمد بن سيّار = القاضي أبو بكر بن سيّار، ٥٢، ٥٣
القاضي أبو محمّد العماني، ٨٦، ٨٧
القاضي أبو محمّد بن معروف، ٣٥٠

قتادة بن دعامة السدوسي = قتادة، ٥١٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٤٢
قثم بن العبّاس بن عبد المطّلب، ٥٢٥
قرمطويه، ٥٩٦
قزمان، ٣٢٠، ٣٢٢
قيس الماصر، ١٣٦
قيس بن أبي حازم، ٥٢٥
قيس بن سعد بن عبادة، ٥٣٦، ٥٧٣
قيس بن مسلم، ٥٢٣
الكتبي، ٧٢، ٧٣، ٥٥٣
كثير بن علقمة، ٦٧٢
كثيّر عزّة، ٥٨٦
كعب بن زهير، ٥٣٢
الكميت بن زيد الأسدي = الكميت، ١١٦، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٨
كيسان، ٥٨١، ٥٨٢
مالك بن الحرث الأشتر، ٥٢٦
مالك بن الحسن بن مالك، ٥٢٧
مالك بن الحويرث، ٥٢٧
مالك بن أنس = مالك، ٣٤٧، ٤١٣، ٤١٥، ٤٥٣
مالك بن عبادة الغافقي حليف حمزة بن عبد المطّلب، ٥٣٤
مالك بن قدامة الأرحبي، ٥٢٦
المأمون (العبّاسي)، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦
المباركة مولى إسماعيل بن جعفر، ٥٩٦
المتوكّل (العبّاسي)، ٦٣٣
مجالد، ٤٤١
مجاهد، ٥١٠، ٥١٨، ٥٢٥
محمّد بن أبي عبد الله، ٦٦٩
محمّد بن أبي عمير، ٣٨٠
محمّد بن أحمد بن أبان النخعي، ٢١٩
محمّد بن إسحاق، ٤٨٨، ٥٣٠
محمّد بن إسماعيل (بن جعفر الصادق)، ٥٩٦، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٦٩
محمّد بن الحسن، ٣٩٦، ٣٩٧
محمّد بن الحنفيّة = أبو القاسم محمّد بن أمير المؤمنين بن خولة الحنفيّة = محمّد بن عليّ ﷺ، ٥٤٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٧، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٦٠٧، ٦٠٩
محمّد بن بشر مولى بني أسد، ٦٠٧
محمّد بن جابر، ١٧٣
محمّد بن جعفر (الصادق ﷺ)، ٥٩٦، ٦٠٣
محمّد بن زياد، ٦٦٩
محمّد بن سلّام الجمحي، ٢١٧
محمّد بن سيرين، ٤٢٠، ٤٢١
محمّد بن عبد الله، ٥٤٢
محمّد بن عبد الله بن أبي رافع = ابن أبي رافع، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٥٢
محمّد بن عبد الله بن الحسن، ٥٩٢
محمّد بن عبد الله بن طاهر، ١١٤
محمّد بن عليّ، ٤١٦، ٥٤٢

محمّد بن عليّ أخو الحسن بن عليّ ﷺ، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٣، ٦٢٨
محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ٢٢٧
محمّد بن كعب، ٥٢٧
محمّد بن مسلمة، ٤٧٤
محمّد بن يعقوب (الكليني)، ٦٦٩
المختار، ٥٨١، ٥٨٨
مروان، ٤٥٤
المزني، ٤١١
مساور الحميري، ٥٢٥
معاذ بن سعيد الحميري، ٢١٩
معاذ (بن جبل)، ٤٧٧
معاذة العدويّة، ٥٢٠
معاوية بن أبي سفيان = معاوية = ابن أبي سفيان = ابن هند، ١٨٩، ٤٣٦، ٥١٢، ٥١٥، ٥٢١، ٥٣٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٦٤٦
المعتمد (العبّاسي)، ٦٣٣
المغيرة بن شعبة = المغيرة، ٢١٥، ٢٩٦، ٢٩٩، ٤٢٩، ٤٤٠
ملك مصر، ١٧٠
منصور، ٥١٠
منصور بن حازم، ٦٧٥
المنهال، ٥١٩
موسى بن محمّد أخو أبي الحسن عليّ بن محمّد، ٦١٣
ميسرة، ١٦٢
مؤمن آل فرعون، ٥١٨
الناصر (الأُطروش)، ٢٤٠
النجاشي بن الحرث بن كعب، ٥٣٤
نصر بن ضبّة، ٢١٠
النضر بن مخارق، ٤٤٠
نفيس، ٦١٨، ٦٢٨
النقيب أبو الحسن العمري، ٨٦
نوح بن درّاج، ٥٢٠
نوح بن قيس الطاحي، ٥٢٠
واشق، ٤٢٤
الورثاني، ٨٩
الوليد بن الوليد، ٤٥٦
الوليد بن عقبة، ١٧٠، ٤٤٤، ٤٥٤، ٥٣٣
الوليد بن هشام القحذمي، ٥٤١
وهب، ٥٤١
هارون الرشيد، ١٠١، ١٠٢، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٧١، ٢٥٦، ٣٥٧، ٥٠٤، ٦٣٣
هاشم الأوقص، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٩
هاشم بن عتبة بن أبي وقّاص، ٥٢٦، ٥٣٦
هامان، ٣٣٤
هشام الصيدناني، ١٣٨
هشام الكندي، ١٣٧
هشام المعروف بأبي عبد الله البزّاز، ١٣٨
هشام بن المثنّى الكوفي، ١٣٨
هشام بن حسّان، ٤٢٠

هشام بن سالم مولى بشر بن مروان، ١٣٧
هشام بن عروة، ٤٥٣
هشام بن يزيد، ١٣٨
يحيى بن أبي الشمط، ٥٩٧
يحيى بن أبي كثير، ٥٤٠
يحيى بن خالد البرمكي = يحيى بن خالد = يحيى، ٧٩، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤
يحيى بن سلمة بن كهيل، ٥٢٩
يحيى بن عمر، ١١٥
يزيد بن خليفة، ٦٧٣
يزيد (لعنه الله)، ٣٣٣
يونس، ٤٥٤
يونس بن بكير، ٥٣٠
يونس بن ظبيان، ٦٦٩
يونس بن عبد الرحمٰن مولى آل يقطين = يونس بن عبد الرحمٰن، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٥
يونس بن يعقوب، ١٣٦

(٦)

فهرس الأماكن

باب أبي بكر، ٢٨٣
باب الصفا، ٥٤١
بدر، ٩٤
البصرة، ٢٠٩، ٣١٨، ٣٤٤، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٦٣، ٤٦٧، ٥٢٠
بغداد، ٣٩٢، ٦٣٣
بلاد الحبشة، ٥٥٧
بيت ابن أبي حفصة، ٢٢٨
البيت العتيق، ١٥١
بيت اللّٰه، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٧٧
بيت أُمّ سلمة، ١٤٠
تحت شجرة الرضوان، ٥٠٠
الجسر الأكبر، ٢٢٠، ٢٢٣
الجلحاء، ٣١٨
الجوزجان، ١٣٧
الحجاز، ٦٣٣
الحطيم، ٥٦٠
الحوض، ٥٦٩
خراسان، ١٠٣، ٢٥٤
خوارزم، ٣٤٤
دار الدنيا، ٣٣٣
دار السلام، ٥٢
دار الشريف أبي عبد اللّٰه محمّد بن محمّد بن طاهر الموسوي، ٥٢، ٨٩
الدهليز، ١٧٧
رحبة القصّارين، ١٦٢
رضوى، ٥٨٦
ركن الحطيم، ١٠٧
زمزم، ٥٤١، ٥٦٠
الزنج، ٣٤٢
سرّ من رأى، ٦٣٣، ٦٤٧، ٦٥٤
السقيفة، ٤٨٨

سقيفة بني ساعدة، ٥٦٦
السند، ٣٤٢
الشام، ١٧٤
شاهي، ١١٥
الشعب، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣
شعب رضوى، ٥٨٥
الصين، ٢٢٣
العراق، ٢٥٤
العراقين، ٥٨٢
العريش، ٩٧
عكاظ، ٥١٣
عكبرا، ٦٤٧
الغار، ١٢٢، ١٥٢، ٢٦٤
فارس، ٢٥٤
فدك، ١٩٠، ٦٣٧
فراش رسول الله، ١٥٢، ١٥٤
قبر آمنة بنت وهب، ٢٩٠
قبر حمزة، ٢٩١
قبر رسول، ١٠١، ٢٨٩
كربلاء، ٥٨٦
الكعبة، ٥٤١
الكوفة، ١٣٦، ١٦٢، ٤٦٣، ٤٩٦، ٥٤١
لخم، ٥٦٤
مجلس أبي منصور بن المرزبان، ٢٧٢
مجلس الشريف أبو الحسن عليّ بن أحمد بن إسحاق، ٣٦٥
مجلس الشريف أبي الحسن أحمد بن القاسم العلوي المحمّدي، ٢٢٩، ٣٥٢
المحراب، ٢٧٩، ٢٨٢
مدينة السلام = مجلس المنصور، ٢٢٣
المدينة = مدينة السلام، ١٠١، ١٧٧، ٣١٨، ٣٤٣، ٣٤٤، ٤٤٥، ٤٦٠، ٤٦١
المزدلفة، ٤٠٨
المسجد، ٢٨٢، ٢٨٣
المسجد الأعظم، ٤٤٤
مسجد الكوفة، ٥٢٤، ٦٥٣
مسجد النبيّ، ٢١٦
مشاهد الأئمّة، ٢٩١
مصر، ١٧٠، ٣٩٢
المعراج، ٦٦٥
مكّة، ٧٧، ٣٤٤، ٤٥٦، ٥٠٩، ٥١٣، ٥٤١، ٥٥٧، ٦٣٥
منى، ٤٢٧
الموقف، ٢٩٠
وادي السباع، ٣١٨
واسط، ٦٩
الهند، ١١١
اليمن، ٢٧٠، ٤٣٢

(٧)

فهرس الكتب الواردة في المتن

القرآن = كتاب الله = الكتاب، ٩٠، ٩٩، ١٠٥، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٠، ١٤٠، ١٤١، ١٩٦، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٦٨، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٦، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٢، ٤١٠، ٤٢٣، ٤٢٧، ٤٤١، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٦٥، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٨١، ٤٨٨، ٤٨٩، ٥٥٣، ٨٩٩، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤٣، ٦٥٨، ٦٦٥، ٦٧٣

الأركان في دعائم الدين، ٦٦٧

الإنجيل، ٤٨١

تقرير الأحكام، ٤١٨، ٤٣٥

التوراة، ٤٨١

الحكـــايات، ١٩٢، ٢١٥، ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٨٦، ٢٩٤، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨٣، ٤١٣، ٤١٩، ٤٨٢، ٦٣٧، ٦٤٧، ٦٥٧، ٦٦٦

دواوين العرب، ٢٠٩

الزبور، ٤٨١

صحف إبراهيم و موسى، ٦٣١

العيون و المحاسن، ٥١

الكامل في علوم الدين، ٦٦٧

كتاب «الإنصاف»، ٦٠

كتاب «الغرر»، ١٦٦، ٢٤٥

كتاب الفتيا، ٤١٩، ٤٨٠

كتاب ملح القبائل، ٥٦٠

كتب الأنبياء، ١٦٥، ٤٨١

كتب السير، ٥٦٨

المسألة الكافئة، ٣١٣

المسألة في الإمامة، ٢٩٢

(٨)

فهرس الأديان، و الفرق و المذاهب و الجماعات و القبائل

آباء رسول الله، ٦٣٣
آل أبي طالب، ٥٣٠، ٦٠٣، ٦٢٣، ٦٣٥
آل عليّ، ٥٣٠
آل محمّد، ١١٥، ١٤٣، ٢٩٤، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٨٥، ٤١٢، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٦٠٦، ٦١٨، ٦٦٨، ٦٧٠
الأُمّة، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ١١٠، ١٢٣، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٩، ١٧٥، ٢١١، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨٨، ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٣٠، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٩١، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٥٩، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥١١، ٦٣٨، ٦٥١، ٦٦٥، ٦٦٦
أئمّة الهدى من آل محمّد، ٣٣٤، ٣٨٩
الأبواب، ٦١٥
إخوة يوسف، ٨٧، ٨٨
أزواج النبيّ، ١٣٩
الإسلام، ٧٥، ٢٢٣، ٢٨٥، ٢٩١، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٧٦، ٤٨٢، ٥٠٢، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٢، ٥٢٧، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٥٢، ٥٦٢
الإسماعيليّة، ٣٤٠، ٥٩٦، ٥٩٩، ٦٢٨
أصحاب أبي عبد الله، ٦٦٨
أصحاب أبي هاشم، ٢٣٤
أصحاب أحمد بن حنبل، ٣٤٤
أصحاب الأخبار، ٦٥١
أصحاب الإمامة، ١١٧
أصحاب الجمل، ٣١٨، ٤٦٨
أصحاب الحديث، ١٣٩، ١٤١، ٢٣٥، ٢٨٠، ٥٠٩، ٦٦٨

أصحاب الحسن، ٦٢٩
أصحاب السير، ٥٥٩
أصحاب السير و مؤلّفي المغازي، ٥٧
أصحاب الصفات، ٦٦١
أصحاب الصناعات، ٣٤٦
أصحاب الطرقات، ٢١٥
أصحاب المختار، ٥٨١
أصحاب المعارف، ٣٣٩
أصحاب المقالات، ٤٣١، ٤٨٢
أصحاب الملك، ٢٨٨
أصحاب الهيولى، ٦٦٣
أصحاب أمير المؤمنين، ٧١، ٣١٥، ٣١٨
أصحاب برقلس، ٦٦٣
أصحاب جعفر، ٦١٤
أصحاب حديث، ٦٢٠
أصحاب رسول الله = أصحاب الرسول = أصحاب محمّد، ٣٠٧، ٣٥٨، ٤٢٢، ٤٦٨، ٤٧٧، ٤٨١
الأعراب، ١٦١، ٢٥٩
الأئمّة، ١٥٧، ١٩٧، ٢٤٢، ٢٥٧، ٢٦٩، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٤٢، ٣٨٦، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦١١، ٦٣١، ٦٤١، ٦٦٧
الإماميّة = الإماميّة الاثنا عشريّة، ٢٤٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٨٥، ٣٨٧، ٥٨١، ٥٨٧، ٥٩٣، ٥٩٥، ٦٠١، ٦١٠، ٦١٣، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٣٠، ٦٣٣، ٦٦٦، ٦٦٨
الأُمراء، ٧٣
أُمّة عيسى، ٤٨١
أنبياء الله = الأنبياء، ١٠٨، ١١٠، ١١٩، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٥، ٢٤٢، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٢، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٩، ٤٠٠، ٤٦٩، ٤٨١، ٤٨٧، ٥٤٤، ٦١٢، ٦٣٧، ٦٦٥، ٦٦٦
الأنصار، ٦٧، ١٠١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٦، ٣٢٠، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٦٢، ٤٨٢، ٤٨٧، ٥٠٠، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧٨، ٦٤٦
أنصار عائشة، ٢١٠
أولياء الله، ٢٢٠
أهل الآثار، ٣٥٥، ٤٣٧، ٦٥٠
أهل الاجتهاد، ٢٩٦
أهل الآخرة، ٣٣٥، ٣٣٧
أهل الأرض، ١٠٩، ٢٢٢، ٥٨٥
أهل الإسلام، ٣٢١، ٣٣٧، ٣٧٥، ٣٧٨، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٦، ٤٣١، ٦٥٨، ٦٦٥
أهل الاعتزال، ٤٢٦، ٤٢٧، ٦٥٩
أهل الإمامة، ١١٨، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٨٥، ٣٨٩، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٢٥
أهل الإنجيل، ١٩٠
أهل الإيمان، ٨٦، ١٢٠، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٩٦
أهل الباطل، ٥١٢
أهل البصرة، ٤٤٣، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٦٨، ٥٩٥
أهل البيت = أهل بيت النبيّ، ١٤٢، ١٥٥، ٢١١، ٢٩٥، ٣٦٩، ٣٩٠، ٤٨١، ٥١٨، ٦٦٧

أهل التجوير، ١٦٨
أهل التحقيق، ٢٥٩
أهل التدبير، ٢٧٨
أهل التديّن، ٢٥٤
أهل التفسير، ٥٤٤
أهل التقى، ١٠٩، ٣٩٦
أهل التوراة، ١٩٠
أهل الثواب، ٣٣١
أهل الجنّة، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥
أهل الجهاد، ٣٩٩
أهل الحجاز، ٢١٠، ٣٩٤، ٤١٤
أهل الحرب، ٤٠٩
أهل الخلاف، ١٥٢، ٤٣٢، ٤٨٥، ٦٤٧
أهل الدين، ١٠٤
أهل الذمّة، ٤١١
أهل الردّة، ٢٧٢، ٢٧٧، ٤٢٤
أهل الرشاد، ٣٣٠
أهل الرواية و العقل، ٥٣٨
أهل الريّ، ٢٩٤
أهل الزبور، ١٩٠
أهل الزعارّة، ٤٤١
أهل الزهد، ٤١٦
أهل السنّة، ٣٤٤
أهل السواد، ٢٥٩، ٥٩٦
أهل السير، ١٥٣، ٢١٠، ٤٤٠، ٤٦٧، ٤٨٢، ٥٧٦، ٥٨٨
أهل الشام، ١٧٤، ١٧٥، ٤٣٦، ٤٤٣، ٤٤٨، ٥٢١
أهل الشرك، ٩٩، ٣٣٨، ٣٣٩
أهل الشغب، ٩٦
أهل الضلالة، ٣٢٣
أهل العذاب، ٢٥١
أهل العراق، ٣٩٤، ٤١٤
أهل العربيّة، ١٤٢
أهل العصمة، ٤٣٤
أهل العقاب، ٣٣٩
أهل العقدة، ٢١٦
أهل العلم، ٢٤٦، ٢٩٥، ٣٦٣، ٣٦٨، ٤١٤، ٤٥٥، ٥٠٨، ٥٩٤، ٦٣٥
أهل العلم و النقل، ٥٣١
أهل العناد، ٢٨٣، ٣٣٩، ٤٢٢، ٦٤٩
أهل الفتنة، ٣٢٦
أهل الفتيا، ٤١٤، ٤١٦، ٤١٧
أهل الفرقان، ١٩٠
أهل الفضل، ٦٧٠
أهل القبلة، ١٩٣، ٢٠٧، ٢٣٥، ٤٤٣، ٦٥٩
أهل القبور، ٦٦٥
أهل الكتاب، ١٦٣، ١٦٤، ٦٣١، ٦٣٣
أهل الكفر، ٤١١
أهل الكوفة، ٣٥٩، ٤٦٣
أهل اللسان، ١٢٥، ٣٧٥، ٥٨٩

أهل المسجد، ٢١٦
أهل المعرفة، ٥٦٠
أهل الملل، ٤٦٩
أهل الملل و الملحدة، ٥٧
أهل الملّة، ٩٠، ٢٧٠، ٦٦٥
أهل النار، ١٩٧، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٥
أهل النصب و الضلال، ٦١٢
أهل النظر، ٢٧٤، ٣٣٣، ٤٣٥
أهل النظر و العقول، ٥٤٣
أهل النفاق، ٩٥، ٢٥٧، ٤٨٥
أهل النقل، ٣١٠، ٣٢٠، ٤٣٦، ٦٥٤
أهل النكث، ٣٢٣
أهل النهروان، ٤٤٣
أهل بدر، ٤٤٠
أهل بيعة الرضوان، ٤٤٠
أهل مكّة، ٧٦، ٣١٧
أهل هنات، ٢٢١
أُمراء السرايا، ٢٦٩
أُمم الأنبياء، ٢٥٦
أُمّة محمّد، ٣٠٦
أُمّة موسى، ٤٨١
البراهمة، ٢٩٢
البشريّة، ٦٠٩
البصريّون، ٦٦١، ٦٦٣
بقايا المهاجرين و الأنصار، ١٠١
بكر، ٥٦٤
بنو أسد، ١٨٨
بنو إسرائيل، ٢٢٥، ٣٣٣
بنو العبّاس، ٥٣
بنو أُميّة، ٤٤٣
بنو تيم بن مرّة، ٢٠٨، ٢١٠، ٤٩٧
بنو جذيمة، ٢٧٠
بنو جمح، ٥٣٥
بنو سعد، ٣١٨
بنو شيبان، ١٣٦، ١٣٧
بنو ظفر، ٣٢٠
بنو عامر، ٥٧٦، ٥٧٧
بنو عبد المطّلب، ٦٣٤
بنو عدي، ٤٩٧
بنو عليّ، ٥٣
بنو عوف بن سعد، ٣١٨
بنو مروان، ٤٤٣
بنو هاشم، ١٠١، ١٨٨، ٢٧١، ٤٩٧، ٥٣٠، ٦٣٤، ٦٥٦
البهشميّة، ٦٥٧
التابعون، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٥٣، ٤٧٣، ٤٨٠، ٤٨١، ٥١٨
التجّار، ٥٣
تغلب، ٥٦٤
تيم الرباب، ٢٠٩
تيم بن مرّة، ٢٠٩

جمهور الشيعة، ٦١١
جهّال المعتزلة، ٢٤٨
الحجّاج، ٤٣٩
حزب الشيطان، ١٧٥
الحشويّة، ٩٧، ٦٦٦، ٦٦٧
الحكّام، ٢٢٨، ٣٢٨
الحكماء، ٢٧٦، ٢٨٣
حمير، ٢٢١
الحنبليّة، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١
الخاصّة، ٣٠٩، ٤٢٦
الخـــوارج، ١٣٢، ١٤٥، ٢٠٦، ٢٣٥، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣١٩، ٤١٨، ٤٣٦، ٤٤٢، ٤٧١، ٤٧٤، ٥١١، ٦٢١، ٦٥٠
دين الإسلام، ٤٨١
دين اللّٰه، ٧٦، ٧٧
دين محمّد، ٤٤٥، ٤٥١
ذرّيّته الأئمّة الراشدين، ١٥٦
ذكوان، ٤٥٦
الرافضون، ٢٢٠
الرافضة، ٢٤٥، ٣٩٩
ربيعة، ٢٧٥
الرجال، ١٥٣، ٢٠٩، ٢١٠
رعل، ٤٥٦
الروافض، ٤٧٤
الرواة، ٣٠٩، ٤٣١، ٤٥٦
الرؤساء، ٢٩٤
الزيديّة، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٨٦، ٤١٨، ٦٠٩، ٦٥٣
السبئيّة، ٦٠٨
السرّاق، ٣٢٩، ٣٣٠
السفراء، ٦١٥، ٦٢٩
شجعان العرب، ٢٧٢
الشمطيّة، ٥٩٧
الشهداء، ٢٩١
شيعة أبي بكر، ٥١٦
شيعة أبي بكر و عمر و عثمان، ٤٣١
الشيعة الإماميّة = الشـيعة، ١١٥، ١١٨، ١٣٤، ١٣٩، ١٤١، ١٤٦، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤٩، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧٤، ٢٨٠، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٨، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٧٤، ٥٠٠، ٥٠٥، ٥٥١، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٢، ٦٣٧، ٦٤١
شيعة الصحابة، ٥٦٨
شيعة عثمان، ٤٣٢، ٤٤٢
شيعة عليّ أمير المؤمنين، ٤٣١
شيوخ الشيعة، ١٣٦
شيوخ المعتزلة، ٢٣٥
الصالحون، ١٥٩، ٣٢٦، ٣٢٩
الصحابة، ١٥٥، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٧٢، ٣١٠، ٣٥٧، ٣٩٠، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٧٣، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٩، ٥١٥، ٥١٦، ٥٣١، ٦٤٧

الصدر الأوّل، ٥٦٩
الطالبيّون، ٦٢٢، ٦٣٠
الظالمون، ١٢٣
العـــامّة، ٩٥، ١٥٥، ١٥٦، ١٩٠، ٢٠١، ٢١٥، ٢١٦، ٢٤٨، ٢٥٩، ٣٠٩، ٣٧٦، ٤٢٦، ٤٤٥، ٦٠٤، ٦٣٦، ٦٤١، ٦٦٨
العبّاسيّون، ٦٥٤
عبدة الأوثان، ٦٣٢
العثمانيّة، ٤٤٦، ٥٠٨، ٥٠٩
العجم، ١٠٨، ٢٥٩
العـــرب، ٦٠، ١٠٨، ١٢٥، ١٦٧، ١٦٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٨، ٢٥٣، ٣١١، ٣٧١، ٤٩٨، ٦٣٤، ٦٣٩
العقلاء، ٥٦، ٢٧٥، ٦٣٩
علّك، ٥٦٤
العلماء، ٢٦٩، ٦٧٠
العلويّة، ٥٦٨
غطفان، ٤٥٦
الغلاة، ٥٩٨
الفرس، ٤٩٠، ٦٣٣
الفريقين، ٣٠٩
الفطحيّة، ٥٩٧، ٦٠٤
الفقهاء، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٤٦، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٣٥، ٤٤٨، ٤٥٥، ٤٥٨، ٤٧٣، ٦٣٧، ٦٥١، ٦٦٩
فقهاء الإماميّة، ٦٦٧
فقهاء الأمصار، ٤١٤، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨
فقهاء العامّة، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٤، ٤٢٩
فقهاء مدينة الرسول، ٤٥٣
القاسطون، ٤٦٧، ٤٦٨
قبائل العرب، ١٠١
القرامطة، ٥٩٦
قـــريش، ٦١، ١١٣، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٧، ٥١٧، ٥٣١، ٥٦٢، ٥٦٧، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٨٦، ٦٣١
القضاة، ٧٣، ١٩٨، ٢٢٠
القطعيّة، ٦١٨
قوّاد الدولة، ٣٤٠
قوم موسى، ٣٣٨
الكافرون، ٢٣١، ٣٣٣، ٣٣٥
الكتابيّات، ٣٤٢، ٣٤٣
الكـفّار، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ٣٢١، ٤٠٧، ٤٣٦، ٤٥٢، ٦٦٥
كنانة، ٣٢١
الكـــيسانيّة، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٤
المارقون، ٤٦٧، ٤٦٨
المباركيّة، ٥٩٦
متقدّمو الشيعة، ٦١
متكلّمو الإماميّة، ٢٥٤
متكلّمو المجبرة، ٤٩٩
متكلّمو المعتزلة، ٢٧٢
المتكلّمون، ١٩٨، ٦٣٧، ٦٥٧، ٦٧١

المجاهدون، ٩٨
المجبرة، ٢٣١، ٦٥٩
المجوس، ١٧٥، ٤٩٠
المحقّقون من أهل الإمامة، ١٤٤
المحمّديّة، ٦٠٨
المخالفون، ١٤٣، ١٤٥، ٢٣٧، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٧٨، ٤٦٢، ٥٠٥، ٥١٦، ٦٤١
مذهب أبي هاشم، ٢٣٤
مذهب الإماميّة، ٦٢١
مذهب الكرابيسي، ١٣٩
مذهب المحمّديّة من الغلاة، ٤٨٤
مذهب أهل الاعتزال، ٨٨
مذهب عثمان، ٤٩٤
المرجئة، ١٩٢، ٢٠٦، ٢٣٥، ٦٠٤
المروانيّة، ٤٤٦
المستضعفون، ١٥٧
المسلمون، ٨٤، ٩٩، ٢٦٨، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩١، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٢٣، ٤٨٠، ٤٩٠، ٥٠٠، ٥٤٥، ٦٣٨، ٦٥٨، ٦٦٥
مشايخ العبّاسيّين، ٦٥٤
المشبّهة، ١٦٣، ٦٥٨، ٦٦٨
مشركو قريش، ٥٧٤
المشركون، ٢٦٥، ٣٢٠، ٣٢١، ٤٣٦، ٥٧٨، ٥٧٩
مضر، ٢٧٥، ٤٥٦
المعتزلة، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٧٣، ٧٥، ٨٧، ٩٧، ١٢٠، ١٥٥، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٥٤، ٢٨٨، ٢٩٣، ٣١٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٩، ٤١٣، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٤٣، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٩٩، ٥٧٣، ٦١٢، ٦٢١، ٦٢٥، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩
معشر الإماميّة، ٣٢٧
معشر الشيعة، ٤١٤
معشر الناصبة، ٤١٤
المفوّضة، ٦٠٨
الملائكة، ٩٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٦٠، ١٦٥، ٢٧٨، ٣٠٧، ٥٥١، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٥، ٦٦٥
الملحدون، ١٣٧، ٦٤٢
الملحدة، ٢٩٢
الملوك، ٤٨٧، ٦٣٣
ملوك العجم، ٦٣٤
ملوك العرب، ٦٣٣
المنافقون، ٩٥، ٣٣٩
المهاجرون، ٦٧، ١٠١، ٢٧٥، ٢٧٨، ٣٦٢، ٣٦٨، ٤٣٥، ٤٦٢، ٤٨٢، ٤٨٧، ٥٠٠، ٦٤٦
مؤمنو أهل الكهف، ٥٦٢
المؤمنون، ٧٧، ٢٦٥، ٢٨٧، ٣٠٥، ٣٣٣، ٣٦٨
الناس، ٥٣، ٦١، ٧١، ١٠١، ١٤٠، ١٨١، ١٨٦، ٢١٠، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٧٩، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣١٨، ٣٢٥، ٤٠٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٥، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٧٤، ٤٩٧، ٥٠٠،

٥٠٣، ٥١٠، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢١،
٥٣١، ٥٣٢، ٥٥٩، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٨٨، ٥٩٢،
٥٩٥، ٦٠٠، ٦٠٩، ٦٧٣
الناصبة، ٣٥٥، ٣٨٥، ٣٩٠، ٤٣٧، ٥١١، ٥١٥،
٥٣٣، ٥٣٧، ٥٤٤، ٥٥١، ٥٦٩، ٦٢١، ٦٢٥،
٦٥٠
الناكثون، ٤٦٧
الناوسيّة، ٥٩٥، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٧، ٦١٤، ٦٢١
النصارى، ٣٧٤، ٦٤٢
نقلة الآثار، ٣٦٣، ٤٦٦
نقلة السير و الآثار، ٣١٨
نقلة الشيعة، ٦٠٠
الواقفة، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦١٠، ٦١٤، ٦٢١
ولد العبّاس، ١٠٤، ٦٣٣
ولد العبّاس بن عبد المطّلب، ٥٨٤
ولد أمير المؤمنين، ١٠٤
ولد رسول اللّه، ٦٣٥
اليهود، ١٦٤، ٦٣٤، ٦٤٢

(٩)

فهرس الأيّام و الوقائع

آخر الزمان، ٢٨٥، ٣٣٤
أيّام أبي الحسن الرضا، ٦١٠
أيام صفّين = يوم صفّين = الصفّين = صفّين، ١٧٤، ٣١٢، ٤٤٢، ٤٤٩، ٥٢٦، ٥٣٦، ٥٣٩، ٥٦٩، ٥٧٣
أيّام عثمان، ١٤٥
أيّام عمر، ١٤٥، ٤٣٦، ٤٩٠
بدر = يوم بدر، ٩٥، ٢١٢، ١٢٣، ٥٦٥، ٥٧٨، ٥٧٩
بعد وفاة رسول اللّه، ٤٨٢، ٤٩٩
ثلاث عشرة قبل الهجرة، ٥٣٨
الجاهليّة، ٢٢٣، ٤٩٨
الجمعة = يوم الجمعة، ٢١٦، ٢٩٨، ٤٠٤، ٤٠٥، ٥٤١
حجّة الوداع، ٢٩٠
الحديبية، ٤٦٠
حديث الجمل، ٢٠٩
حرب البصرة، ٢٠٩
الرجعة، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٩
زمان أبي بكر، ١٤٥
زمن حصر عثمان، ٢٩٨
سنة اثنتين و خمسين و مائتين، ٦١٦
سنة إحدى و ثمانين، ٥٤٠
سنة أربعين، ٥٤١
سنة الجحاف، ٥٤٠
سنة ثلاث و سبعين و ثلاثمائة، ٦٢٠
سنة خمس و خمسين و مائتين، ٦١٦
الشورى، ٦٥٦
شهر رمضان، ٤٠٧، ٤١١، ٥٤١
صبيحة الليلة التي قبض فيها أمير المؤمنين، ٣٠٨، ٣٥٨
صلح الحسن، ٦٤٦
عام الحديبية، ٤٣٦
عام الفتح، ٤٣٦

عصر النبيّ، ٨٥
عند قيام القائم، ٣٣٣
العيدان، ٢٩٨
غدير خمّ = يوم الغدير، ٥١٧، ٥٥٢، ٥٧٢
ليلة الجنّ، ٤٢٨
ليلة العقبة، ٥٠٠
ليلة المزدلفة، ٤٠٨
ليلة الهرير، ٥٢١
ليلة مضى رسول اللّه إلى الغار، ١٥٢
ليلة مضيّه إلى الشعب، ١٥٢
المباهلة، ١٠٥، ٣٥٧
مبعث النبيّ، ٥٣٧، ٥٣٨
المحشر = يوم المحشر، ٢٥٢، ٣٣٩
مولد النبيّ، ٦٣٤
النهروان = يوم النهروان، ٣٢٢، ٤٤٩
الهجرة، ٥٣٨
يوم أُحد، ٩٨
يوم الإثنين، ٥٥٢
يوم البصرة، ٣٢٢، ٥٨٢، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩١
يوم الثلاثاء، ٥٥٢
يوم الجمل، ٣١٨
يوم الدار، ٢٣٠، ٢٣٧
اليوم الذي قبض فيه رسول اللّه، ٦٥٤
يوم السقيفة، ١٧٢
يوم الطائر، ٢٣٤
يوم القيامة = القيامة، ١٩٧، ٢٢٤، ٢٩٠، ٣٠٢، ٥٦٩
يوم المآب، ٢٥٩
يوم المبعث، ٥٤٣، ٥٥٣
يوم أُحد، ٢٧٤، ٣٢٠
يوم حنين = حنين، ٩٨، ١٢١، ١٢٣، ٥٦٥
يوم خيبر = خيبر، ٩٨، ٢٧٤، ٥٦٥

(١٠)

فهرس الحيوانات و النباتات و المشروبات و الأشياء

أبرص، ٢٣١
الإبل، ٥٣، ٣٩٠، ٤٠٦، ٤٦١
بغلة رسول الله، ٤٧١
البقر، ٣٩٠
البهائم، ٢٥٩
البيض، ٢٥٠
الجمل، ٤٤٠، ٥٦٦
الحمار، ١٤٧
الحنطة، ٤٠٥
خشب، ١٨٧
الخمر، ٤٣٨
الخمرة، ٤٠٩
خنازير، ٢٢٥
الخنزير، ٣٩٦
السبع، ٤٠٤
سفينة، ١٨٦، ١٨٧
السقمونياء، ٤٠٥
السمك، ٢٥٠
سيف ابن أبي طالب، ٣١٤
شاة، ٤٠٦
الشجرة، ٦٦٣
الشطرنج، ٤٤٠
الشعير، ٤٠٥
الصليب، ١٤٧
الطير، ٢٥٠
عباءة خيبريّة، ١٤٠
العجل، ١٧١، ٣٣٨
العصير، ٤٠٩
الغنم، ٣٩٠
الفاكهة، ٤٢٣
الفأرة، ٣٩٥، ٣٩٦
الفراش، ١٦٠
الفضّة، ١٢٤
قردة، ٢٢٥
القمر، ٦٦٥
كبش، ٥٣١
الكلب، ٢٢٥، ٣٩٦، ٤٠٥
ناقة، ٢١٣
ناقة حمراء، ١٥٣

(١١)

فهرس الكلمات المترجمة في المتن

الأرحام، ٣٦٨
الاستمتاع، ٣٥٣
الأفطح، ٥٩٧
أولو الأرحام، ٣٦٨
أولو الأمر، ٢٦٩
الذكر، ٤٥٨
الصادقون، ٣٠٤، ٣١١
الغواية، ٢٤٣
القائم، ٦٠٨، ٦٢٥
القرية، ٤٥٧
الكلام، ١٨٣
الكيسانيّة، ٥٨١
المتعة، ٣٥١
المتكلّم، ١٨٣
المفرش العالي، ٥٣
المقدّم، ٣٠٢
منصّة، ٥٤
المولى، ٦٠، ٥٧٢
المؤخّر، ٣٠٢
النبات، ١٨٧
النبيذ، ٣٤٧، ٣٩٤
النرد، ٤٤٠
النسر، ٢٥٣
النصّ، ٥٣
الوطء، ٣٥٠

(١٢)

فهرس مصادر التحقيق

١. **إثبات الوصيّة للإمام عليّ بن أبي طالب**عليه السلام، المنسوب إلى أبي الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ المسعوديّ (ت ٣٤٦ق)، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ ق.

٢. **الاحتجاج على أهل اللجاج**، أبو منصور أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسي (ت ٥٤٨ ق)، مشهد: طبعة مؤسّسة نشر المرتضى، ١٤٠٣ ق.

٣. **أحكام القرآن**، أبوبكر أحمد بن عليّ الرازي الجصّاص (ت ٣٧٠ق)، تحقيق: عبد السلام محمّد عليّ شاهين، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١٥ ق.

٤. **الإحكام**، ابن حزم، القاهرة: مكتبة العاصمة.

٥. **أخبار القضاة**، محمّد بن خلف بن حيان (وكيع)، بيروت: دار الكتب العلميّة.

٦. **الأدب المفرد**، محمّد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: خالد عبد الرحمٰن العكّ، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٦ ق.

٧. **الأخبار الموفّقيات**، الزبير بن بكّار بن عبد الله القرشي (ت ٢٥٦ق)، تحقيق: سامي مكّي العاني، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٦ق.

٨. **الاختصاص**، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ ق)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٤ ق.

٩. **اختيار معرفة الرجال (= رجال الكشّي)**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ ق)، تحقيق: حسن المصطفوي، منشورات جامعة المشهد الرضوي، ١٣٤٨ش.

١٠. **الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد**، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ ق)، قم: المؤتمر العالميّ للشيخ المفيد، ١٤١٣ ق.

١١. **أسباب نزول الآيات**، أبو الحسن عليّ بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨ ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة الحلبي، القاهرة، ١٣٨٨ ق.

١٢. **الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ ق)، طهران: دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٩٠ ق.

١٣. **الاستذكار**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النمري (ت ٤٦٣ ق)، تحقيق: سالم محمّد عطا، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى، ٢٠٠٠ م.

١٤. **الاستغاثة**، أبو القاسم عليّ بن أحمد الكوفي (ت ٣٥٢ ق)، طهران: مؤسّسة الأعلمي، الطبعة الأُولى، ١٣٧٣ ش.

١٥. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، أبو عمر يوسف بن عبد اللّه بن محمّد بن عبد البرّ القرطبي المالكي (ت ٤٦٣ ق)، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ ق.

١٦. **أُسد الغابة في معرفة الصحابة**، أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشيباني ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠ ق)، تحقيق: عليّ محمّد معوّض و عادل أحمد، بيروت: دار الكتاب العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١٥ ق.

١٧. **أسرار آل محمّد**ﷺ، سليم بن قيس الهلالي، ترجمة: إسماعيل الأنصاري الزنجاني، قم: الهادي، الطبعة الأُولى، ١٤١٦ق.

١٨. **الإصابة في تمييز الصحابة**، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ ق)، تحقيق: عادل أحمد و عليّ محمّد معوّض، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١٥ ق.

١٩. **الأُصول الستّة عشر**، نخبة من الرواة، تحقيق و نشر: دار الشبستري، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ ق.

٢٠. **أضواء البيان**، الشنقيطي (ت ١٣٩٣ق)، مكتبة البحوث و الدراسات، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر، ١٤١٥ق / ١٩٩٥م.

٢١. **اعتقادات فرق المسلمين**، الفخر الرازي (٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ)، تحقيق: عليّ سامي النشار، بيروت: دار الكتب العلميّة.

٢٢. **الأعلام**، خير الدين الزركلي (ت ١٤١٠ ق)، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.

٢٣. **أعلام الدين في صفات المؤمنين**، الشيخ الحسن بن أبي الحسن الديلمي (ت ٧١١ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم.

٢٤. **إعلام الورى بأعلام الهدى**، أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨ق)، تحقيق: السيّد محمّد مهدي الخرسان، قم: دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٠ ق.

٢٥. **أعيان الشيعة**، السيّد محسن الأمين (ت ١٣٧١ ق)، تحقيق: حسن الأمين، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣ ق.

٢٦. **الأغاني**، أبو الفرج عليّ بن الحسين الإصفهاني (ت ٣٥٦ق)، تحقيق و نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٧. **الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين** عليه السلام، أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ق)، قم: مؤسّسة البعثة، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ ق.

٢٨. **الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ ق)، تحقيق: الشيخ حسن السعيد، طهران: نشر مكتبة جامع چهلستون، ١٤٠٠ ق.

٢٩. **الآحاد و المثاني**، أحمد بن عمر بن أبي عاصم (ت ٢٨٧ ق)، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، الرياض: دار الراية، ١٤١١ق.

٣٠. **الأمالي** للسيّد المرتضى **(غرر الفرائد و درر القلائد)**، أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي السيّد المرتضى (ت ٤٢٦ ق)، تحقيق: بدر الدين النعساني، قم: مكتبة آية اللّه المرعشي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٣ق.

٣١. **الإمامة و السياسة (تاريخ الخلفاء)**، ابن قتيبة الدينوريّ (٢١٣ ـ ٢٧٦ق)، تحقيق: طه محمّد زيني، القاهرة: مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، ١٣٨٢ق.

٣٢. **إكمال الكمال**، حافظ ابن ماكولا (ت ٤٧٥ ق)، تحقيق: نايف العبّاس، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

٣٣. **الأمالي**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ ق)، المكتبة الإسلاميّة، ١٣٦٢ ق.

٣٤. **الأمالي**، أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ق)، قم: المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، ١٤١٣ ق.

٣٥. **الأمالي**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ ق)، تحقيق و نشر: دار الثقافة، قم، الطبعة الأُولى، ١٤١٤ ق.

٣٦. **إمتاع الأسماع بما للنبيّ ﷺ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع**، تقي الدين أحمد بن عليّ بن عبد القادر بن محمّد المقريزي (ت ٨٤٥ق)، تحقيق: محمّد عبد الحميد النميسي، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٤٢٠ ق.

٣٧. **إملاء ما منّ به الرحمٰن**، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ق)، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٣٩٩ق.

٣٨. **الانتصار**، أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسويّ البغدادي السيّد المرتضى عَلَم الهدى (ت ٤٣٦ ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٥ ق.

٣٩. **الأنساب**، أبو سعد عبد الكريم بن محمّد السمعاني (ت ٥٦٢ ق)، تحقيق: عبد اللّه عمر البارودي، بيروت: دار الجنان، الطبعة الأُولى، ١٤٠٨ ق.

٤٠. **أنساب الأشراف**، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩ق)، تحقيق: الشيخ محمّد باقر المحمودي، بيروت: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأُولى، ١٣٩٤ ق.

٤١. **الإيضاح**، فضل بن شاذان (٢٦٠ق)، تحقيق: ميرجلال الدين محدّث أُرموي (١٢٨٣ ـ ١٣٥٨ش)، تهران: انتشارات دانشگاه تهران، ١٣٦٣ش.

٤٢. **إيمان أبي طالب** ﷺ، فخر بن مَعَد الموسوي (٦٣٠ق)، تحقيق: محمّد بحرالعلوم، قم: سيّد الشهداء، الطبعة الأُولى، ١٤١٠ق.

٤٣. **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار**، المولى محمّدباقر بن محمّد تقيّ المجلسي (ت ١١١٠ ق)، بيروت: مؤسّسة الوفاء، ١٤٠٤ ق.

٤٤. **البحر الزخّار (مسند البزّار)**، أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي البزّار (ت ٢٩٢ ق)، تحقيق: محفوظ الرحمان زين الله، بيروت: مؤسسة علوم قرآن، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩ ق.

٤٥. **البحر المحيط**، أبو عبد الله محمّد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ق)، تحقيق و نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢ ق.

٤٦. **البداية و النهاية**، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ ق)، تحقيق: عليّ الشيري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٨ ق.

٤٧. **البرهان في علوم القرآن**، محمّد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ ق)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، داراحياء الكتب العربيّة، الطبعة الأُولى، ١٣٧٦ ق.

٤٨. **بشارة المصطفى لشيعة المرتضى**، أبو جعفر محمّد بن أبي القاسم الطبري (ت ٥٢٥ ق)، تحقيق: جواد القيّومي الإصفهاني، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولى، ١٤٢٠ ق.

٤٩. **بصائر الدرجات**، أبو جعفر محمّد بن الحسن بن فروخ الصفّار (ت ٢٩٠ ق)، تحقيق: محسن كوچه‌باغي، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٤ ق.

٥٠. **تاج العروس من جواهر القاموس**، السيّد محمّد مرتضى الحسينيّ الزبيدي (ت ١٢٠٥ ق)، تحقيق: عليّ شيري، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ ق.

٥١. **تاريخ الإسلام**، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ق)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩ ق.

٥٢. **التاريخ الكبير**، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ ق)، تحقيق: المعلمي اليماني، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٧ق.

٥٣. **تاريخ بغداد (= تاريخ مدينة السلام)**، أبو بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ ق)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ ق.

٥٤. **تاريخ الطبري (= تاريخ الأُمم و الملوك)**، أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ ق.

٥٥. **تاريخ مدينة دمشق**، أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (ت ٥٧١ ق)،

تحقيق: عليّ شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأُولى، ١٤١٥ ق.

٥٦. **تاريخ اليعقوبي**، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (ت ٢٨٤ ق)، تحقيق و نشر: دار صادر، بيروت، ١٤٠٥ ق.

٥٧. **تاريخ فلسفه**، فردريك كاپلستن، ترجمة: السيّد جلال الدين المجتبوي، تهران: مركز إنتشارات علمي فرهنگي، ١٣٦٣.

٥٨. **تأويل مختلف الحديث**، أبو محمّد عبد اللّٰه بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ ق)، تحقيق و نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت.

٥٩. **التبيان في تفسير القرآن**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ ق)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٩ ق.

٦٠. **تجارب الأُمم**، أحمد بن محمّد بن مسكوية الرازي (ت ١٠٣٠ق)، تحقيق: أبو القاسم الإمامي، دار السروش للطباعة و النشر، ١٤٢٢ق.

٦١. **تحف العقول عن آل الرسول** ﷺ، أبو محمّد الحسن بن عليّ بن الحسين بن شعبة الحرّاني (ت ٣٨١ق)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ ق.

٦٢. **تخريج الأحاديث و الآثار**، الزيعلي (ت ٧٦٢ق)، تحقيق: عبد اللّٰه بن عبد الرحمٰن السعد، الرياض: دار ابن خزيمة، الطبعة الأُولى، ١٤١٤ ق.

٦٣. **تذكرة الحفّاظ**، أبو عبد اللّٰه محمّد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ ق)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٦٤. **التذكرة الحمدونيّة**، محمّد بن حسن بن حمدون (ت ٥٦٢)، تحقيق: إحسان عباس و بكر عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأُولى، ١٩٩٦ م.

٦٥. **تصحيح اعتقادات الإماميّة**، أبو عبد اللّٰه محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ق)، تحقيق: حسين الدركاهي، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ ق.

٦٦. **التعجّب من أغلاط العامّة**، أبو الفتح الكراجكي (٤٤٩ق)، تحقيق: فارس الحسون، قم: دار الغدير، ١٤٢١ق.

٦٧. **التعريفات**، عليّ بن محمّد الشريف الجرجاني (مير سيّد شريف)، بيروت: دار الكتب العلميّة.

٦٨. **تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول**، أبو محمّد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ ق)، تحقيق: أسعد محمّد الطيّب، صيدا: المكتبة العصرية، مكّة: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانيّة، ١٤١٩ق.

٦٩. **تفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع من المثاني)**، أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي (ت ١٢٧٠ق) تحقيق: محمود الشكري، بيروت: دار إحياءالتراث، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ق.

٧٠. **تفسير الرازي: تفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**، الفخر الرازي (٥٤٤ ـ ٦٠٦ق)، تحقيق: محمّد رضوان الدايه، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ق.

٧١. **تفسير العيّاشي**، أبو النضر محمّد بن مسعود العيّاشي السمرقندي (ت ٣٢٠ ق)، تحقيق و نشر: المطبعة العلميّة، طهران، ١٣٨٠ ق.

٧٢. **تفسير الفرات الكوفي**، فرات بن إبراهيم الكوفي (ت ٣٥٢ ق)، تحقيق محمّد الكاظم، طهران: مؤسّسة الطبع و النشر الإسلامي، الطبعة الأُولى، ١٤١٠ ق.

٧٣. **تفسير القرآن المجيد**، أبو عبد اللّٰه محمّد بن محمّد بن النعمان العكبريّ البغداديّ الشيخ المفيد (ت ٤١٣ ق)، تحقيق: السيّد محمّدعليّ أيازي، قم: مؤسّسة بوستان كتاب، الطبعة الأُولى، ١٤٢٤ق.

٧٤. **تفسير القمّي**، أبو الحسن عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّي (ت ٣٢٩ ق)، تحقيق: السيّد طيّب الموسويّ الجزائري، قم: مؤسّسة دار الكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ ق.

٧٥. **تقريب التهذيب**، ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢ق)، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر، ١٤٠٤ق.

٧٦. **تقريب المعارف**، أبو الصلاح تقيّ بن نجم الحلبي (ت ٤٤٧ق)، تحقيق: فارس الحسّون، ١٤١٧ ق.

٧٧. **التمحيص**، أبو عليّ محمّد بن همّام الإسكافيّ ابـن هـمّام (ت ٣٣٦ق)، تـحقيق و نشـر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم، الطبعة الأُولى، ١٤٠٤ ق.

٧٨. **التمهيد**، أبو عمر يوسف بن عبد اللّه بن البرّ النمري (ت ٤٦٣ ق)، تحقيق: مصطفى بـن أحمد العلوي، المغرب: وزارة عموم الأوقاف و الشؤون الإسلاميّة، ١٣٧٨ ق.

٧٩. **التنبيه و الردّ**، محمّد بن أحمد ملطي، بيروت، ١٣٨٨ق.

٨٠. **تنزيه الأنبياء و الأئمّة** عليهم السلام، أبـو القـاسم عـليّ بـن الحسـين المـوسويّ السـيّد المـرتضى (ت ٤٣٦ق)، قم: دار الشريف الرضي، ١٢٥٠ ق.

٨١. **التوحيد**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسـين القـمّي الشـيخ الصـدوق (ت ٣٨١ ق)، تحقيق: السيّد هاشم الحسيني، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٣٩٨ ق.

٨٢. **تهذيب الأحكام**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ ق)، تحقيق: السيّد حسن الموسويّ الخرسان، طهران: دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٦٥ش.

٨٣. **تهذيب التهذيب**، أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ق)، تحقيق: مصطفى عـبد القـادر عطا، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٥ ق.

٨٤. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، يونس بن عبد الرحمٰن المزّي (ت ٧٤٢ ق)، تـحقيق: بشّار عوّاد، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ١٤٠٩ ق.

٨٥. **الثقات**، أبو حاتم محمّد بن حبّان البستيّ التميمي (ت ٣٥٤ ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة الكتب الثقافيّة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٣٩٣ ق.

٨٦. **ثواب الأعمال و عقاب الأعمال**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بـن بـابويه الشـيخ الصدوق (ت ٣٨١ ق)، تحقيق: و نشر منشورات الشريف الرضي، قم، ١٣٦٤ ش.

٨٧. **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠)، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر: دار القوميّة العربيّة، ١٣٨٤ ق / ١٩٦٤ م.

٨٨. **جامع الأخبار**، تاج الدين محمّد بن محمّد الشعيري، النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية.

٨٩. **تفسير الطبريّ (جامع البيان في تفسير القرآن)**، أبو جعفر مـحمّد بـن جـرير الطـبريّ (ت ٣١٠ق)، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٢ ق.

٩٠. **الجرح والتعديل**، أبو محمّد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ ق)، بيروت: دار إحياء التراث العربي (الأُفست من الأُولى، مطبعة حيدرآباد، الدكن ـ الهند ١٣٧١ ق).

٩١. **الجمل والنصرة لسيّد العترة في حرب البصرة**، أبو عبد اللّٰه محمّد بن محمّد بن النعمان العكبريّ البغداديّ الشيخ المفيد (ت ٤١٣ ق)، تحقيق: عليّ مير شريفي، قم: المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد، الطبعة الأُولى، ١٤١٣ق.

٩٢. **جمهرة اللغة**، أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١ق)، تعليق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٦ق.

٩٣. **جواهر المطالب في مناقب الإمام عليّ** عليه السلام، فخر الدين بن محمّد عليّ الطريحي (ت ١٠٨٥ ق)، تحقيق: مهدي هوشمند، مشهد: كتابخانهٔ أمير المؤمنين عليه السلام، ١٣٨٤ش.

٩٤. **الحكايات**، ابو عبد اللّٰه محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (ت ٤١٣ ق)، تحقيق: محمّد رضا آل كاشف الغطاء، قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأُولى، ١٤١٣ ق.

٩٥. **الحور العين**، أبو سعيد بن نشوان الحميري (ت ٥٧٣ق)، تحقيق: كمال مصطفى، طبعة طهران ١٣٩٤ ق.

٩٦. **الخرائج والجرائح**، أبو الحسين سعيد بن هبة اللّٰه الراوندي (قطب الدين الراوندي) (ت ٥٧٣ ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة الإمام المهدي (عج)، قم، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩ ق.

٩٧. **خصائص الأئمّة** عليهم السلام، أبو الحسن محمّد بن الحسين بن موسى الموسويّ الشريف الرضي (ت ٤٠٦ ق)، تحقيق: محمّد هادي الأميني، مشهد المقدّسة: مجمع البحوث الإسلاميّة، ١٤٠٦ ق.

٩٨. **خصائص الإمام أمير المؤمنين** عليه السلام، أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائيّ (ت ٣٠٣ق)، تحقيق: محمّد هادي الأميني، طهران: مكتبة نينوى الحديثة.

٩٩. **الخصال**، أبوجعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ ق)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٠٣ ق.

١٠٠. **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**، الحسن بن يوسف بن المطهّر العلّامة الحلّي

(ت ٧٢٦ ق)، تحقيق: جواد القيّومي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ ق.

١٠١. **الخلاف**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ ق)، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٧ ق.

١٠٢. **الدر النظيم في مناقب الأئمّة اللهاميم** عليهم السلام، يوسف بن حاتم العاملي الشامي (ق ٧ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأُولى، ١٤٢٠ ق.

١٠٣. **الدرر في اختصار المغازي و السير**، ابن عبد البرّ (٣٦٨ ـ ٤٦٣ق)، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ١٤٠٣ق.

١٠٤. **دعائم الإسلام و ذكر الحلال و الحرام و القضايا و الأحكام**، أبو حنيفة النعمان بن محمّد بن منصور بن أحمد بن حيّون التميميّ المغربي (ت ٣٦٣ق)، تحقيق: آصف بن عليّ أصغر الفيضي، القاهرة: دار المعارف، ١٣٨٥ ق.

١٠٥. **دلائل الإمامة**، أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري (ق ٥ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة البعثة، قم، الطبعة الأُولى، ١٤١٣ ق.

١٠٦. **ديوان أبي طالب**، برواية عبد الله بن أحمد أبو هفّان العبدي (ت ٢٥٧ق)، طبعة مصر.

١٠٧. **ديوان الأخطل**، غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة (ت ٩٠ق)، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣ق.

١٠٨. **الديوان المنسوب إلى الإمام عليّ** عليه السلام، الحسين بن معين الدين الميبدي، تصحيح: مصطفى زماني، قم: دار نداء الإسلام للنشر، ١٤١١ق.

١٠٩. **ذخائر العقبى في مناقب ذوى القربى**، أحمد بن عبد الله الطبري (٦٩٤ ق)، القاهرة: مكتبة القدسي، ١٣٥٦ق.

١١٠. **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**، آغا بزرگ الطهراني (ت ١٣٨٩ق) بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٣ق.

١١١. **ربيع الأبرار و نصوص الأخبار**، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ ق)، تحقيق: عبد الأمير مهنا، بيروت: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٢ق.

١١٢. **الرجال**، أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري (ق ٥ق)، تحقيق: السيّد محمّد رضا الجلالي، قم: دار الحديث، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢ ق.

١١٣. **رجال ابن داود**، الحسن بن عليّ بن داود الحلّي (ت ٧٤٠ ق)، تحقيق: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، النجف: المطبعة الحيدريّة، ١٣٩٢ ق.

١١٤. **رجال البرقي**، أحمد بن محمّد بن خالد البرقي (ت ٢٨١ق)، تحقيق: جواد القيّومي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولى، ١٤١٩ ق.

١١٥. **رجال الطوسي**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ ق)، تحقيق: جواد القيّومي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولى، ١٤١٥ ق.

١١٦. **رجال النجاشي**، أبو العبّاس أحمد بن عليّ النجاشي (ت ٤٥٠ ق)، تحقيق: السيّد موسى الشبيري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٣ ق.

١١٧. **رسائل الشريف المرتضى**، السيّد عليّ بن الحسين الموسويّ الشريف المرتضى (ت ٤٣٦ ق)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، دار القرآن الكريم، ١٤٠٥ ق.

١١٨. **رسالة أبي غالب الزراري**، أبو غالب الزراري (ت ٣٦٨ق)، تحقيق: السيّد محمّدرضا الحسينيّ الجلالي، قم: مركز البحوث و التحقيقات الإسلاميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١١ ق.

١١٩. **روضات الجنّات في أحوال العلماء و السادات**، محمّدباقر الخوانساري (ت ١٣١٣ق)، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، قم: مكتبة إسماعيليان.

١٢٠. **روضة الواعظين**، محمّد بن الحسن بن عليّ الفتّال النيسابوري (ت ٥٠٨)، قم: منشورات الشريف الرضي، ١٣٨٦ ق.

١٢١. **الزهد (كتاب الزهد)**، أبو محمّد الحسين بن سعيد الكوفيّ الأهوازي (ت ٢٥٠ق)، تحقيق: غلام رضا عرفانيان، قم: منشورات حسينيان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ ق.

١٢٢. **سبل الهدى و الرشاد**، محمّد بن يوسف الصالحي الشامي (ت ٩٤٢ق)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٤ق.

١٢٣. **السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى**، أبو جعفر محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلّي (ت ٥٩٨ ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٠ ق.

١٢٤. **سرّ السلسلة العلويّة**، أبو نصر سهل بن عبد الله البخاري (ت ٤٣١ ق)، النجف: المكتبة الحيدريّة، ١٣٨١.

١٢٥. **السقيفة وفدك**، أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهريّ البصري (ت ٣٢٣ق)، تحقيق: محمّد هادي الأميني، بيروت: شركة الكتبي للطباعة و النشر، ١٤١٣ ق.

١٢٦. **سمط اللآلي**، عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت ٤٨٧ يا ٤٩٦ق)، القاهرة: لجنة التأليف و الترجمة و النشر.

١٢٧. **السنن**، سليمان بن داود البصري الطيالسي (ت ٢٠٤ ق)، بيروت: مؤسّسة الريّان، ٢٠٠٤م.

١٢٨. **السنن الكبرى**، أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ق)، تحقيق: سليمان البغدادي و كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١١ ق.

١٢٩. **سنن الترمذي**، محمّد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ق)، تحقيق: عبد الوهّاب، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢ق.

١٣٠. **سنن ابن ماجة**، محمّد بن يزيد القزويني ابن ماجَة (ت ٢٧٥ ق)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥ ق.

١٣١. **سنن الترمذي (= الجامع الصحيح)**، أبو عيسى محمّد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ ق)، تحقيق: عبد الرحمٰن محمّد عثمان، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ ق.

١٣٢. **السنن الكبرى**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ ق)، تحقيق و نشر: دار الفكر، بيروت.

١٣٣. **سنن الدارمي**، أبو محمّد عبد الله بن الرحمٰن الدارمي (ت ٢٥٥ ق)، دمشق: مطبعة الاعتدال، ١٤٤٩ ق.

١٣٤. **سير أعلام النبلاء**، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ ق)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ١٤١٣ ق.

١٣٥. **السيرة النبويّة**، عبد الملك بن هشام الحميري (ت ٢١٨ ق)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مكتبة محمّد عليّ الصبيح، ١٣٨٣ ق.

١٣٦. **السيرة النبويّة**، ابن هشام الحميري (ت ٢١٨ق)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مكتبة محمّد عليّ صبيح، ١٣٨٣ ق.

١٣٧. **الشافي في الإمامة**، أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي السيّد المرتضى (ت ٤٣٦ ق)، تحقيق: عبد الزهراء الحسيني الخطيب، طهران: مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الثانية، ١٤١٠ ق.

١٣٨. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمّد بن العماد العَكري الحنبلي (ت ١٠٨٩ق)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، خرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، بيروت: دار ابن كثير، الطبعة الأُولى، ١٤٠٦ق / ١٩٨٦م.

١٣٩. **شرح ابن عقيل**، عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ق)، قم: مكتبة التجارية الكبرى، ١٤٠٥ق.

١٤٠. **شرح الأخبار في فضائل الأئمّة الأطهار** عليهم السلام، قاضي نعمان بن محمّد التميمي المغربي (ت ٣٦٣ق)، تحقيق: السيّد محمّد الحسيني الجلالي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٤ ق.

١٤١. **شرح المقاصد**، مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩١ق)، تحقيق: عبد الرحمٰن عميره، پاكستان: دار المعارف النعمانيّة، الطبعة الأُولى، ١٤٠١ق.

١٤٢. **شرح أُصول الكافي**، صدر المتألّهين محمّد بن إبراهيم الشيرازي ملّا صدرا (ت ١٠٥٠ق)، الطبعة الحجريّة.

١٤٣. **شرح أُصول الكافي (= شرح المازندراني)**، المولى محمّد صالح المازندراني (ت ١٠٨١ ق)، تحقيق: الميرزا أبو الحسن الشعراني، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأُولى، ١٤٢١ ق.

١٤٤. **شرح نهج البلاغة**، عبد الحميد بن محمّد بن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦ ق)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٧٨ ق.

١٤٥. **شواهد التنزيل لقواعد التفضيل**، عبيد الله بن عبد الله النيسابوريّ الحاكم الحسكاني (ق ٥ق)، تحقيق: محمّد باقر المحمودي، مؤسّسة الطبع و النشر التابعة لوزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامي، ١٤١١ ق.

١٤٦. **الصحاح (=تاج اللغة العربيّة)**، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٣٩٣ ق)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطّار، بيروت: مؤسّسة دار العلم للملايين، ١٤٠٧ ق.

١٤٧. **صحيح البخاري**، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ الجعفي (ت ٢٥٦ ق)، تحقيق و نشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ ق.

١٤٨. **صحيح مسلم (بشرح النووي)**، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج النيسابوري (ت ٢٦١ ق)، مع شرح النوويّ الشافعي (ت ٦٧٦ق)، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ ق.

١٤٩. **صحيح ابن حبّان**، عليّ بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ق)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤ق.

١٥٠. **صحيح ابن خزيمة**، أبو بكر محمّد بن إسحاق السلمي النيسابوري (ابن خزيمة) (ت ٣١١ ق)، تحقيق: محمّد مصطفى الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤١٢ ق.

١٥١. **الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم**، أبو محمّد عليّ بن يونس العاملي (ت ٨٧٧ق)، تحقيق: محمّد باقر البهبودي، المكتبة المرتضويّة، الطبعة الأُولى، ١٣٨٤ ق.

١٥٢. **الصوارم المهرقة في الصواعق المهرقة**، نور الله بن شريف الدين الشوشتري (ت ١٠١٩ق)، طهران: مطبعة النهضة، ١٣٦٧ق.

١٥٣. **الطبقات الكبرى**، ابن سعد (ت ٢٣٠ق)، دار صادر و دار بيروت، ١٣٧٧ ق.

١٥٤. **الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف**، السيّد عليّ بن موسى بن طاوس الحلّي (ت ٦٦٤ ق)، تحقيق و نشر: مطبعة الخيّام، قم، الطبعة الأُولى، ١٣٩٩ ق.

١٥٥. **طرف من الأنباء و المناقب**، أبو القاسم عليّ بن موسى بن طاوس الحلي (ت ٦٦٤ ق)، تحقيق: قيس العطّار، قم: مؤسّسة عاشوراء، الطبعة الأُولى، ١٤٢٠ ق.

١٥٦. **العثمانية**، أبو عثمان عمرو بن بحر الكِناني (الجاحظ) (ت ٢٥٥ ق)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مصر: دار الكتاب العربي، ١٣٧٤ ق.

١٥٧. **العدد القويّة لدفع المخاوف اليوميّة**، أبو منصور الحسن بن يوسف بن عليّ المطهّر العلّامة

الحلّي (ت ٧٢٦ ق) ، تحقيق : السيّد مهديّ الرجائي، قم: مكتبة آية اللّه المرعشيّ ، الطبعة الأُولى، ١٤٠٨ق.

١٥٨. **علل الشرائع**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ ق)، قم: منشورات مكتبة الداوري.

١٥٩. **العمدة (عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار)**، يحيى بن الحسن الأسدي الحلّي (ت ٦٠٠ ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٧ ق.

١٦٠. **عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب**، أحمد بن عليّ الحسيني ابن عنبة (ت ٨٢٨ ق)، تحقيق: محمّد حسن آل الطالقاني ، النجف: المكتبة الحيدريّة ، الطبعة الثانية، ١٣٨٠ ق.

١٦١. **عمدة القاري**، أبو محمّد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ق)، تحقيق و نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٦٢. **عوالي اللآلي**، الشيخ محمّد بن عليّ بن إبراهيم الأحسائي ابن أبي جمهور (ت ٨٨٠ق)، تحقيق : آقا مجتبي العراقي ، قم: مطبعة سيّد الشهداء عليه السلام ، الطبعة الأُولى، ١٤٠٣ ق.

١٦٣. **عيون الأخبار**، أبو محمّد عبد اللّه بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ق)، القاهرة: طبعة دار الكتب المصريّة، ١٣٤٣ ق.

١٦٤. **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ق)، منشورات جهان، ١٣٧٨ ق.

١٦٥. **عيون المعجزات**، حسين بن عبد الوهّاب (ق ٥ ق)، قم: مكتبة الداوري، الطبعة الأُولى، ١٣٩٥ ق.

١٦٦. **الغارات**، أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد الثقفيّ الكوفي (ت ٢٨٣ق)، تحقيق و نشر: دار الكتاب، بيروت، ١٤١٠ ق.

١٦٧. **الغدير في الكتاب والسنّة والأدب**، العلّامة عبد الحسين الأميني (ت ١٣٩٠ ق)، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧ ق.

١٦٨. **غرر الأخبار ودرر الآثار في مناقب أبي الأئمّة الأطهار عليّ أمير المؤمنين**، حسن بن محمّد الديلمي (ق ٨ق)، تحقيق : إسماعيل ضيغم، قم : دليل ما، الطبعة الأُولى، ١٤٢٧ ق.

١٦٩. **الغيبة**، أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب النعماني (ت ٣٥٠ق)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، طهران: مكتبة الصدوق، ١٣٥٥ ق.

١٧٠. **الغيبة**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ ق)، تحقيق: الشيخ عبد الله الطهراني و أحمد عليّ الناصح، قم: مؤسّسة المعارف الإسلامي، الطبعة الأُولى، ١٤١١ ق.

١٧١. **الفائق في غريب الحديث**، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٨٣ق)، تحقيق و نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٧ ق.

١٧٢. **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ ق)، تحقيق و نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٧٣. **فتوح البلدان**، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩ق)، تحقيق: صلاح الدين المنجد، القاهرة: مكتبة النهضة المصريّة، ١٩٥٦م.

١٧٤. **فتح الملك العليّ**، أحمد بن صديق المغزي (١٣٨٠)، محمّد هادي الأميني، إصفهان: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ق.

١٧٥. **الفتوح**، أحمد بن أعثم، بإشراف محمّد عبد المعيد خان، بيروت: دار النّدوة الجديدة.

١٧٦. **فرائد السمطين، في فضائل المرتضى و البتول و السبطين و الأئمّة من ذرّيّتهم عليهم السلام**، إبراهيم ابن محمّد الجوينيّ (ت ٧٣٠ق)، تحقيق: محمّد باقر المحموديّ، بيروت: مؤسّسة المحموديّ، الطبعة الأُولى، ١٣٩٨ق.

١٧٧. **فردوس الأخبار**، أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي (ق ٨ق)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٠٦ ق.

١٧٨. **فِرَق الشيعة**، أبو محمّد الحسن بن موسى النوبختي (ت ٣١٧ ق)، طهران: المكتبة المرتضويّة.

١٧٩. **الفرق بين الفرق**، أبو منصور عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩ق)، القاهرة.

١٨٠. **الفصول**، أبو بكر أحمد بن عليّ الرازيّ الجصّاص (ت ٣٧٠ق)، تحقيق: عجيل جاسم النمشي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٥ق.

١٨١. **الفصول المختارة**، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبريّ الشيخ المفيد

(ت ٤١٣ق)، بيروت: طبعة دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ ق.

١٨٢. **الفصول المهمّة في معرفة الأئمّة**، الشيخ عليّ بن محمّد المالكي (ت ٨٥٥ ق)، تحقيق: سامي الغريري، قم: طبعة دار الحديث، ١٤٢٢ ق.

١٨٣. **فضائل الصحابة**، أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل (ت ٢٤١ ق)، تحقيق: وصي الله بن محمّد عبّاس، مكّة المكرّمة: جامعة أُمّ القرى، الطبعة الأُولى، ١٤٠٣ ق.

١٨٤. **فقه الرضا**عليه السلام، تحقيق و نشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام، مشهد المقدّسة، الطبعة الأُولى، ١٤٠٦ ق.

١٨٥. **فقه القرآن**، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراونديّ قطب الدين (ت ٥٧٣ق)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني الإشكوري، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأُولى، ١٣٩٧ ق.

١٨٦. **الفهرست**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ ق)، تحقيق: الشيخ جواد القيّومي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ ق.

١٨٧. **الفهرست**، أبو الفجر محمّد بن إسحاق النديم (ت ٤٣٨ ق)، تحقيق: رضا تجدّد الحائري، طهران: مطبعة الجامعة، ١٣٩١ ق.

١٨٨. **القاموس المحيط**، محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ ق)، تحقيق: محمّد عبد الرحمٰن المرعشلي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ ق.

١٨٩. **قرب الإسناد**، أبو العبّاس عبد الله بن جعفر الحميريّ القمّي (ت ٣٠٠ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الأُولى، ١٤١٣ ق.

١٩٠. **الكافئة في إبطال توبة الخاطئة**، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبريّ البغدادي الشيخ المفيد (ت ٤١٣ق)، قم: المؤتمر العالمي لألفيّة الشيخ المفيد، ١٤١٣ق.

١٩١. **الكافي**، أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الرازيّ الكليني (ت ٣٢٩ ق)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٦٣ ق.

١٩٢. **الكامل في ضعفاء الرجال**، أبو احمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ق)، تحقيق: سهيل زكّار، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ق.

١٩٣. **كامل الزيارات**، أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه القمّي (ت ٣٦٧ق)، تحقيق: العلّامة عبد الحسين الأمينيّ، النجف: المطبعة المرتضويّة، الطبعة الأُولى، ١٣٥٦ ق.

١٩٤. **الكامل في التاريخ**، أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم الشيباني ابن الأثير (ت ٦٣٠ ق)، تحقيق: أبي الفداء عبد اللّه القاضي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٥ ق.

١٩٥. **كتاب الأربعين**، الشيخ الماحوذي (ت ١١٢١ق)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، قم: مطبعة أمير، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ق.

١٩٦. **الأُمّ (=كتاب الأُمّ)**، أبو عبد اللّه محمّد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ق)، تحقيق و نشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ ق.

١٩٧. **السُّنّة**، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت ٢٧٨ ق)، تحقيق: محمّد ناصرالدين الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٣ ق.

١٩٨. **العين**، أبو عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ ق)، تحقيق: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، قم: دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ ق.

١٩٩. **الموطّأ**، مالك بن أنس (ت ١٥٨ ق)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأُولى، ١٣٧٠ق.

٢٠٠. **كتاب سليم بن قيس**، سليم بن قيس الهلالي العامري (ت حوالي ٩٠ق)، تحقيق: محمّد الأنصاري الزنجاني، قم: نشر الهادي، الطبعة الأُولى، ١٤١٥ ق.

٢٠١. **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جار اللّه محمود بن عمر الزمخشريّ الخوارزمي (ت ٥٣٨ ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة مصطفى البابي و أولاده، مصر ١٣٨٥ ق.

٢٠٢. **كشف الغمّة**، عليّ بن عيسى الإربلي (ت ٦٨٧ ق)، تصحيح: السيّد هاشم الرسولي، بيروت: دار الكتاب، ١٤٠١ ق.

٢٠٣. **الكشف الحثيث**، سبط ابن العجمي (ت ٨٤١ق)، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، الطبعة الأُولى، ١٤٠٧ق.

٢٠٤. **كشف المحجّة لثمرة المهجة**، أبو القاسم رضيّ الدين عليّ بن موسى بن طاوس الحسني

(ت ٦٦٤ ق)، تحقيق: محمّد الحسّون، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ ق.

٢٠٥. **كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر**، أبو القاسم عليّ بن محمّد بن عليّ الخزّار القمّي (ق ٤ ق)، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الحسيني، قم: نشر بيدار، ١٤٠١ ق.

٢٠٦. **كفاية الطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب**عليه السلام، أبو عبد الله محمّدبن يوسف بن محمّد الگنجي الشافعي (ت ٦٥٨ ق)، تحقيق: محمّد هادي الأميني، طهران: دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ ق.

٢٠٧. **كمال الدين و تمام النعمة (=إكمال الدين و إتمام النعمة)**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ ق)، قم: دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٩٥ ق.

٢٠٨. **كنز الفوائد**، أبو الفتح محمّد بن عليّ بن عثمان الكراجكيّ (ت ٤٤٩ق)، تحقيق و نشر: مكتبة المصطفوي، قم، ١٤١٠ ق.

٢٠٩. **كنز العمّال**، عليّ بن حسام الدين المتّقي الهندي (ت ٩٧٥ ق)، تصحيح: صفوة السقّا، بيروت: مكتبة التراث الإسلامي، ١٣٩٧ ق.

٢١٠. **الكنى و الألقاب**، الشيخ عبّاس القمّي (ت ١٣٥٩ ق)، طهران: منشورات مكتبة الصدر، الطبعة الخامسة، ١٤٠٩ ق.

٢١١. **لسان العرب**، أبو الفضل محمّد بن مكرّم بن منظور الإفريقي (ت ٧١١ ق)، قم: طبعة مؤسّسة نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥ ق.

٢١٢. **لسان الميزان**، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ق)، بيروت: طبعة مؤسّسة الأعلمي، ١٤٠٦ ق.

٢١٣. **المبسوط في فقه الإماميّة**، أبو جعفر محمّد الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ ق)، تحقيق: محمّد تقيّ الكشفي، طهران: المكتبة المرتضويّة، ١٣٨٧ ش.

٢١٤. **متشابه القرآن و مختلفه**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن شهر آشوب السروري المازندراني (ت ٥٨٨ق)، تحقيق: حامد جابر حبيب المؤمن الموسوي، مؤسّسة المعارف للمطبوعات -بيروت، ١٤٢٩ق.

٢١٥. **المجازات النبويّة**، أبو الحسن محمّد بن الحسين الموسوي (الشريف الرضي) (ت ٤٠٤ ق)، تحقيق: محمّد زيني، قم: بصيرتي، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢ق.

٢١٦. **المجدي في أنساب الطالبيّين (= أنساب الطالبيّين)**، أبو الحسن العمري (ق ٥ ق)، تحقيق: أحمد المهدويّ الدامغاني، قم: نشر المكتبة المرعشيّة، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩ ق.

٢١٧. **مجمع الأمثال**، أبو الفضل النيسابوريّ الميلاني (ت ٥١٨ق)، تحقيق و نشر: دار الجيل، بيروت.

٢١٨. **مجمع البحرين ومطلع النيّرين**، فخر الدين الطريحي (ت ١٠٨٥ ق)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني الإشكوري، طهران: مكتبة النشر الثقافيّة الإسلاميّة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ ق.

٢١٩. **مجمع الزوائد**، عليّ بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ق)، تحقيق: عبد الله محمّد الدرويش، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢ ق.

٢٢٠. **مجموعة ورّام**، ورّام بن أبي فراس (القرن السادس)، تحقيق و نشر: انتشارات مكتبة الفقيه، قم.

٢٢١. **المجموع في شرح المهذّب**، أبو زكريّا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ ق)، تحقيق و نشر: دار الفكر، بيروت.

٢٢٢. **المحاسن**، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن خالد البرقي (ت ٢٧٤ ق)، تحقيق: السيّد جلال الدين المحدّث الأُرموي، قم: دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٧١ ق.

٢٢٣. **المحاسن والأضداد**، عمرو بن بحر الكناني (الجاحظ) (ت ٢٥٥ق)، القاهرة: المكتبة التجاريّة الكبرى، ١٣٥٠ق.

٢٢٤. **المحصول**، فخر الدين الرازي (٥٤٤ـ٦٠٦ق)، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ١٤١٢ق.

٢٢٥. **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل ابن سيدة (ت ٤٥٨ق)، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي.

٢٢٦. **المحلّى**، أبو محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ق)، تحقيق و نشر: دار الفكر، بيروت.

٢٢٧. **المحيط في اللغة**، الصاحب إسماعيل بن عبّاد (ت ٣٨٥ق)، بيروت: عالم الكتاب، الطبعة الأُولى، ١٤١٤ ق.

٢٢٨. **مختصر البصائر**، حسن بن سليمان الحلّي (ق ٩ق)، بيروت: دار المفيد، ١٤٢٣ ق.

٢٢٩. **مختلف الشيعة (= المختلف)**، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر العلّامة الحلّي (ت ٧٢٦ق)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٢ ق.

٢٣٠. **المدوّنة الكبرى**، مالك بن أنس (ت ١٧٩٠ ق)، رواية سحنون بن سعيد التنوخي (ت ٢٤٠ق)، تحقيق و نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٣١. **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، العلّامة محمّدباقر المجلسي (ت ١١١١ ق)، تصحيح: السيّد هاشم الرسولي، مكتبة وليّ العصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٤ ق.

٢٣٢. **مروج الذهب و معادن الجوهر**، أبو الحسن عليّ بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٦ق)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩ ق.

٢٣٣. **المزار**، محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (ت ٤١٣ ق)، تحقيق: السيّد محمّدباقر الأبطحي، قم: المؤتمر العالمي لألفيّة الشيخ المفيد، الطبعة الأُولى، ١٤١٣ ق.

٢٣٤. **المسائل الصاغانيّة**، أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان العكبريّ الشيخ المفيد (ت ٤١٣ق)، تحقيق: السيّد محمّد القاضي، بيروت: دار المفيد، ١٤١٤ق.

٢٣٥. **المسائل العكبريّة**، محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (ت ٤١٣ ق)، تحقيق: علي أكبر الإلهي الخراساني، بيروت: دار المفيد للطباعة و النشر و التوزيع، ١٤١٤ق.

٢٣٦. **مستدركات أعيان الشيعة**، حسن الأمين، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، الطبعة الثانية، ١٤١٨ق/ ١٩٩٧ م.

٢٣٧. **مستدرك سفينة البحار**، الشيخ عليّ النمازي الشاهرودي، تحقيق و تصحيح: الشيخ حسن بن عليّ النمازي الشاهرودي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٨ق.

٢٣٨. **مستدركات علم رجال الحديث**، الشيخ عليّ النمازيّ الشاهرودي (ت ١٤٠٥ ق)، طهران:

شفق، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ ق.

٢٣٩. **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد اللّٰه محمّد بن عبد اللّٰه الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ ق)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١١ ق.

٢٤٠. **المسترشد في إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب**عليه السلام، أبو جعفر محمّد بن جرير بن رستم الطبري (ق ٥ ق)، تحقيق: أحمد المحمودي، قم: مؤسّسة الثقافة الإسلاميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١٥ ق.

٢٤١. **مسند أحمد بن حنبل**، أحمد بن محمّد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ ق)، تحقيق: عبد اللّٰه محمّد الدرويش، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ ق.

٢٤٢. **مسند ابن الجعد**، أبو الحسن عليّ بن الجعد بن عبيد الجوهري (ت ٢٣٠ق)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، بيروت: مؤسّسة نادر، الطبعة الأُولى، ١٤١٠ ق.

٢٤٣. **مسند ابن المبارك**، عبد اللّٰه بن المبارك، تحقيق: مصطفى عثمان محمّد، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١١ ق.

٢٤٤. **مسند أبي حنيفة**، أبو نعيم أحمد بن عبد اللّٰه الإصفهاني (ت ٤٣٠ق)، تحقيق: نظر محمّد فاريابي، الرياض: مكتب الكوثر، الطبعة الاولى، ١٤١٥ ق.

٢٤٥. **مسند أبي داود الطيالسي**، سليمان بن داود البصري الطيالسي (ت ٢٠٤ ق)، بيروت: دار المعرفة.

٢٤٦. **مسند أبي يعلى الموصلي**، أبو يعلى أحمد بن عليّ بن المثنّى التميمي الموصلي (ت ٣٠٧ق)، تحقيق: إرشاد الحقّ الأثري، جدّة: دار القبلة، الطبعة الأُولى، ١٤٠٨ ق.

٢٤٧. **مسند الإمام زيد**، المنسوب إلى زيد بن عليّ بن الحسين عليهما السلام (ت ١٢٢ق)، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، الطبعة الأُولى، ١٩٦٦ م.

٢٤٨. **مشاهير علماء الأمصار**، أبو حاتم محمّد بن حبّان البستي (ت ٣٥٤ ق)، تحقيق: رزوق عليّ إبراهيم، بيروت: دار الوفاء، الطبعة الأُولى، ١٤١١ ق.

٢٤٩. **مشكاة الأنوار في غرر الأخبار**، أبو الفضل عليّ الطبرسي (ق ٧ ق)، تحقيق: مهدي هوشمند، قم: دار الحديث، الطبعة الأُولى، ١٤١٨ ق.

٢٥٠. **مصادقة الإخوان**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ق)، قم: مطبعة الكرماني، ١٤٠٢ ق.

٢٥١. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، أحمد بن محمّد بن عليّ المقريّ الفيّومي (ت ٧٧٠ ق)، قم: دار الهجرة، ١٤٠٥ ق.

٢٥٢. **المصنّف**، أبو بكر عبد الرزّاق بن همّام الصنعاني (ت ٢١١ ق)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، بيروت، ١٤٠٣ ق.

٢٥٣. **المصنّف**، ابن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥ ق)، تحقيق: سعيد اللّحام، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩ق.

٢٥٤. **المصون في الأدب**، حسن العسكري، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، الكويت.

٢٥٥. **المعارف**، أبو محمّد عبد اللّه بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ ق)، تحقيق: ثروت عكاشة، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانيّة، ١٣٨٨ق.

٢٥٦. **معالم العلماء**، محمّد بن عليّ بن شهرآشوب السروري المازندراني (٥٨٨ق)، النجف: المطبعة الحيدرية، ١٣٨٠ق.

٢٥٧. **معاني الأخبار**، أبوجعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ ق)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٠٢ ق.

٢٥٨. **المعجم الأوسط**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٩٠ق)، تحقيق و نشر: دار الحرمين، ١٤١٥ ق.

٢٥٩. **معجم البلدان**، أبو عبد اللّه ياقوت بن عبد اللّه الحموي (ت ٦٢٦ق)، بيروت: دار صادر، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٢٦٠. **معجم رجال الحديث**، السيّد أبو القاسم الموسويّ الخوئي (ت ١٤١١ ق)، منشورات مدينة العلم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ ق.

٢٦١. **المعجم الكبير**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ ق)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ ق.

٢٦٢. **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس الرازي القزويني (ت ٣٩٥ق)، تحقيق: عبد السلام

محمّد هارون، قم: مكتبة الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤ ق.

٢٦٣. **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحّالة، بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٣٧٦ق.

٢٦٤. **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، أحمد بن عبد الله العِجلي الكوفي (ت ٢٦١ ق)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، المدينة: مكتبة الدار، الطبعة الأُولى، ١٤٠٥ ق.

٢٦٥. **معرفة السنن والآثار**، أحمد بن حسين البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ق.

٢٦٦. **معرفة علوم الحديث**، محمّد بن عبد الله الحاكم النيشابوري، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٠ق.

٢٦٧. **المعيار والموازنة**، أبو جعفر محمّد بن عبد الله الإسكافي (ت ٢٢٠ ق)، تحقيق: الشيخ محمّد باقر المحمودي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٢ ق.

٢٦٨. **المغرّب في ترتيب المعرّب**، أبو الفتح ناصر بن عبد السيّد بن عليّ المطرزي (ت ٦١٦ ق)، بيروت: دار الكتاب العربي.

٢٦٩. **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، محمّد الشربينيّ الخطيب (ت ٩٧٧ق)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٧ ق.

٢٧٠. **مفردات ألفاظ القرآن**، أبو القاسم السحين بن محمّد الراغب الإصفهاني (ت ٥٠٢ق)، تحقيق: صفوان عدنان الداوودي، دمشق: دار القلم، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ ق.

٢٧١. **مقاتل الطالبيّين**، أبو الفرج عليّ بن الحسين بن محمّد الإصفهاني (ت ٣٥٦ق)، تحقيق: السيّد أحمد صقر، قم: منشورات الشريف الرضي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٥ ق.

٢٧٢. **المقنع**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي الشيخ الصدوق (ت ٤٨١ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام، قم، ١٤١٥ ق.

٢٧٣. **المقنعة**، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري الشيخ المفيد (ت ٤١٣ ق)، تحقيق و نشر: المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، قم، ١٤١٣ ق.

٢٧٤. **مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين**، عليّ بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن (٣٢٤ق)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة.

٢٧٥. **المقالات والفِرَق**، أبو خلف سعد بن عبد الله الأشعري (ت ٣٠١ ق)، طهران: مؤسّسة مطبوعات عطائي، ١٩٦٣ م.

٢٧٦. **مقتضب الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر**، أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن عيّاش الجوهري (ابن عياش) (ت ٤٠١ ق)، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ ق.

٢٧٧. **الملل والنحل**، أبو الفتح محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ ق)، تحقيق: صلاح الدين الهوّاري، بيروت: نشر مكتبة الهلال، الطبعة الأُولى، ١٩٨٩م.

٢٧٨. **مناقب آل أبي طالب**، أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن شهر آشوب السروري المازندراني (ت ٥٨٨ ق)، النجف: طبعة المكتبة الحيدريّة، ١٣٧٦ ق.

٢٧٩. **مناقب الإمام أمير المؤمنين** عليه السلام، القاضي محمّد بن سليمان الكوفيّ (ت ٣٠٠ق)، تحقيق: محمّد باقر المحمودي، قم، مجمع إحياء الثقافة الإسلاميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ ق.

٢٨٠. **المنتظم في تاريخ الأُمم والملوك**، أبو الفرج عبد الرحمٰن بن عليّ بن محمّد ابن الجوزي (ت ٥٩٧ ق)، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا و مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٢ ق.

٢٨١. **منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة**، مير حبيب الله الخوئي، طهران: مكتبة الإسلاميّة، الطبعة الثانية، ١٣٨٦ش.

٢٨٢. **المنية والأمل في شرح الملل والنحل**، أحمد بن يحيى بن مرتضى، تحقيق: محمّدجواد مشكور، مؤسّسة الكتاب الثقافية، ١٩٨٨م.

٢٨٣. **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان**، عليّ بن أبي بكر الهيثميّ (ت ٨٠٧ق)، تحقيق: محمّد عبد الرزّاق حمزة، بيروت: دار الكتب العلميّة.

٢٨٤. **من لا يحضره الفقيه**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ق)، تحقيق: عليّ أكبر الغفّاري، مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٣ ق.

٢٨٥. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي

(ت ٧٤٨ ق)، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأُولى، ١٣٨٢ ق.

٢٨٦. **المواقف**، عضد الدين عبد الرحمٰن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦ق)، تحقيق: عبد الرحمٰن عميرة، بيروت: دار الجيل، ١٤١٧ ق.

٢٨٧. **الموضوعات**، أبو الفرج عبد الرحمٰن بن عليّ ابن الجوزي (ت ٥٩٧ ق)، تحقيق: عبد الرحمٰن محمّد عثمان، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانيّة، ١٤٠٣ق.

٢٨٨. **الموطّأ**، مالك بن أنس (ت ١٥٨ ق)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأُولى، ١٣٧٠ق.

٢٨٩. **نزهة الناظر**، يحيي بن سعيد الحلي (ت ٦٨٩ق)، السيّد أحمد الحسيني الإشكوري، النجف الأشرف: الآداب، ١٣٨٦ق.

٢٩٠. **نزهة الناظر و تنبيه الخاطر**، أبو عبد الله الحسين بن محمّد الحلوانيّ (ت بعد ٤٣٩ ق) تحقيق و نشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، عبد الهادي المسعودي، قم: دار الحديث، الطبعة الأُولى، ١٣٨٣ش.

٢٩١. **نشريّهٔ نسخه‌های خطّی**، محمّد تقي دانش‌پژوه و إيرج أفشار، منشورات جامعة طهران ١٣٣٩ ـ ١٣٦٢ش.

٢٩٢. **نظم درر السمطين**، محمّد بن يوسف الزرندي (ت ٧٥٠ هـ)، إصفهان: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ١٣٧٧ ش.

٢٩٣. **نهج الإيمان**، زين الدين عليّ بن يوسف بن جبر (ق ٧ق)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني الإشكوري، مشهد المقدّسة: مجتمع الإمام الهادي عليه السلام، الطبعة الأُولى، ١٤١٨ ق.

٢٩٤. **النهاية**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ق)، تحقيق و نشر: إنتشارات قدس، قم.

٢٩٥. **نهج البلاغة**، محمّد بن الحسين بن موسى الموسوي الشريف الرضي (ت ٤٠٦ق)، تحقيق: صحبي صالح، قم: دار الهجرة.

٢٩٦. **نهج الحقّ وكشف الصدق**، الحسن بن يوسف بن المطهّر العلّامة الحلّي (ت ٧٢٦ق)،

تحقيق: عين الله الحسنيّ الأُرمويّ، قم: دار الهجرة، الطبعة الأُولى، ١٤٠٧ق.

٢٩٧. **الوافي بالوفيّات**، خليل بن إيبك الصفدي (ت ٧٦٤ ق)، تحقيق و نشر: دار صادر، بيروت، ١٣٨٩ ق.

٢٩٨. **وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**، محمّد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤ ق)، تحقيق و نشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩ ق.

٢٩٩. **وفيات الأعيان**، أبو العبّاس أحمد بن محمّد البرمكيّ ابن خلّكان (ت ٦٨١ق)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، ١٩٤٨م.

٣٠٠. **وقعة صفّين**، نصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢ق)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، قم: منشورات مكتبة آية الله المرعشي، ١٤٠٤ ق.

٣٠١. **الهاشميّات**، الكميت بن زيد الأسدي (ت ١٢٠ ق)، بشرح ابن أبي الحديد المعتزلي، بيروت: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات.

٣٠٢. **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ق)، تحقيق: مفيد محمّد القمحية، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

فهرس المطالب

مقدّمة التحقيق ٥
الشريف المرتضى في سطور ٦
ضرروة تحقيق مصنّفاته رحمه اللّه ٨
الفصول المختارة من كتاب «العيون و المحاسن» ٩
مؤلّف الكتاب و نسبته إلى الشريف المرتضى ٩
ترجمة الشيخ المفيد ١٢
طبعات الكتاب ١٦
مخطوطات الكتاب ١٧
الفصل الآخِر من الكتاب ٢٩
جهود حول الكتاب ٣٠
منهج التحقيق ٣١
شكر و تقدير ٣٦
نماذج من تصاوير النسخ ٣٧

الفصول المختارة

الفصل الأوّل: في معنى النصّ ٥٢
الفصل الثاني: معنى المولىٰ و بيان النصّ الجليّ علىٰ إمامة عليّ عليه السلام ٦٠
الفصل الثالث: مناظرة عليّ بن ميثم مع أبي الهذيل العلّاف ٦٥

الفصل الرابع: أشعارٌ من زيد بن عليّ عليه السلام في الخلافة ٦٩
الفصل الخامس: حديث الإمام السجّاد عليه السلام في... ..... ٧١
الفصل السادس: في إبطال إمامة أبي بكر من جهة الإجماع ٧٢
الفصل السابع: مناظرة مع الشطويّ حول الخلافة ٧٥
الفصل الثامن: مناظرة بين ضرار و هشام بن الحكم حول الخلافة ٧٩
الفصل التاسع: مناظرة بين ضرار و عليّ بن ميثم في الخلافة ٨٣
الفصل العاشر: مناظرة مع جمع من المعتزلة في الحسد ٨٦
الفصل الحادي عشر: مناظرة مع الورثانيّ في عصمة النبيّ صلى اللّٰه عليه آله ٨٩
الفصل الثاني عشر: في ردّ شبهة بعض من المعتزلة و الحشويّة في الخلافة ٩٧
الفصل الثالث عشر: حوار بين الإمام الكاظم عليه السلام و... ..... ١٠١
الفصل الرابع عشر: حوارٌ بين الإمام الرضا عليه السلام و المأمون في المُفاضَلَةِ ١٠٣
الفصل الخامس عشر: حوارٌ بين الرضا عليه السلام و المأمون في المباهلة ١٠٥
الفصل السادس عشر: قصيدة الفرزدق في مدح الإمام السجّاد عليه السلام ١٠٧
الفصل السابع عشر: معنىٰ قول النبيّ صلى اللّٰه عليه و آله لأبي بكر: «لا تحزن» ١١٧
الفصل الثامن عشر: مناظرة يحيى البرمكيّ و هشام بن الحكم ١٢٩
الفصل التاسع عشر: مناظرة خارجيّ مع هشام عند الرشيد ١٣٢
الفصل العشرون: في أحوال هشام بن الحكم ١٣٦
الفصل الحادي و العشرون: مناظرة حول آية التطهير ١٣٩
الفصل الثاني و العشرون: ما يدلّ علىٰ عدم مبايعة أمير المؤمنين أبا بكر ١٤٤
الفصل الثالث و العشرون: مناظرة ابن ميثم مع نصرانيّ في الصّليب ١٤٧
الفصل الرابع و العشرون: مبيت عليّ عليه السلام علىٰ فراش النبيّ صلى اللّٰه عليه و آله ... ١٤٩
الفصل الخامس و العشرون: في الردّ على المشبّهة و بيان معنى المعرفة و الإرجاء ١٦٢
الفصل السادس و العشرون: في حسن العفو مع صدور الوعيد ١٦٦
الفصل السابع و العشرون: علّة صلاة أمير المؤمنين عليه السلام خلف القوم ١٧٠
الفصل الثامن و العشرون: كلام في القضاء و القدر ١٧٣
الفصل التاسع و العشرون: جوابات الإمام الكاظم عليه السلام لأسئلة أبي حنيفة ١٧٧

الفصل الثلاثون: سؤال فضّال الكوفيّ لأبي حنيفة حول الخلافة ١٨٠
الفصل الحادي و الثلاثون: في معنى الكلام و المتكلّم ١٨٣
الفصل الثاني و الثلاثون: مكالمة عليّ بن ميثم مع الملحد في وجود الصانع ١٨٦
الفصل الثالث و الثلاثون: حوار مع أمير المؤمنين حول عدول القوم عنه في الخلافة ١٨٨
الفصل الرابع و الثلاثون: إبطال أبي الحسين الخيّاط قول المرجئة في الشفاعة ١٩٢
الفصل الخامس و الثلاثون: مناظرة في القياس و إبطاله ١٩٨
الفصل السادس و الثلاثون: مناظرة أبي الهذيل مع أبي الحسن عليّ بن ميثم في الخلافة ٢٠٧
الفصل السابع و الثلاثون: في رذالة بني تيم بن مرّة ٢٠٨
الفصل الثامن و الثلاثون: إثبات الحكم بقول فاطمة عليها السلام في قضيّة فدك ٢١١
الفصل التاسع و الثلاثون: مناظرة هشام في مقال منسوب إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام ٢١٥
الفصل الأربعون: في علم النّحو و أوّل من وضعه ٢١٧
الفصل الحادي و الأربعون: كلام السيّد الحميريّ مع سوّار القاضي و شعره فيه ٢١٩
الفصل الثاني و الأربعون: حول، كلام مروان بن أبي حفصة: أنّىٰ يكون و... ٢٢٧
الفصل الثالث و الأربعون: الدليل علىٰ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أفضل الصحابة ٢٢٩
الفصل الرابع و الأربعون: في شبهة صدور المعصية عن داود عليه السلام ٢٣٩
الفصل الخامس و الأربعون: في شبهة صدور المعصية من الأنبياء ٢٤٢
الفصل السادس و الأربعون: في ثبوت الاجتهاد ٢٤٥
الفصل السابع و الأربعون: تفسير آيات من القرآن خاصّة بيوم القيامة ٢٥١
الفصل الثامن و الأربعون: مناظرة في الغيبة للإمام المهديّ عليه السلام ٢٥٤
الفصل التاسع و الأربعون: كلام الفضل بن شاذان في الدلالة علىٰ أمير المؤمنين ٢٦٨
الفصل الخمسون: مناظرة مع المعتزلة حول شجاعة عليّ عليه السلام ٢٧٢
الفصل الحادي و الخمسون: في دفع شبهة أمر النبيّ في مرضه أبا بكر بالصلاة ٢٧٩
الفصل الثاني و الخمسون: في دفع شبهة بعض بأنّ الإماميّة حنبلية، و حكم زيارة القبور ٢٨٦
الفصل الثالث و الخمسون: مناظرة مع معتزليّ حول الفقه الإماميّ ٢٩٤
الفصل الرابع و الخمسون: في تفسير آيات من القرآن ٣٠٢
الفصل الخامس و الخمسون: في تفسير آيات من القرآن خاصّة بالإمامة ٣٠٤

الفصل السادس و الخمسون: الشبهة في توبة طلحة و الزبير و... ٣١٢
الفصل السابع و الخمسون: مناظرة في قول الشيعة بإمامة الاثني عشر عليهم السلام ٣٢٧
الفصل الثامن و الخمسون: مناظرة في الرجعة ٣٣٣
الفصل التاسع و الخمسون: مناظرة ابن لؤلؤ في المتعة ٣٤٠
الفصل الستّون: مناظرة مع الداركيّ حول المتعة ٣٤٩
الفصل الحادي و الستّون: مناظرة أخرىٰ مع الداركيّ حول المتعة ٣٥٢
الفصل الثاني و الستّون: في دفع الشبهة عن كلام لأمير المؤمنين عليه السلام ٣٥٥
الفصل الثالث و الستّون: استدلال الفضل بن شاذان في الإمامة ٣٦١
الفصل الرابع و الستّون: مناظرة حول حيازة البنت المال دون العمّ و الأخ ٣٦٥
الفصل الخامس و الستّون: مناظرة حول الطّلاق ٣٧٠
الفصل السادس و الستّون: إلزام الفضل بن شاذان فقهاء العامّة علىٰ قولهم بالطلاق ٣٧٦
الفصل السابع و الستّون: مناظرة في الميراث ٣٨٠
الفصل الثامن و الستّون: إلزام الفضل فقهاء العامّة بالميراث ٣٨٣
الفصل التاسع و الستّون: تشنيع الناصبة على الإماميّة فيما يذهبون إليه من... ٣٨٥
الفصل السبعون: تشنيع العامّة على الإماميّة في المسح على الرجلين في الوضوء ٣٨٩
الفصل الحادي و السّبعون: تناقضات بين العراقيّ و الحجازيّ حول الفقه و الأُصول ٣٩٤
الفصل الثاني و السبعون: مناظرة حول فقه الإماميّة مع بعض المعتزلة ٤١٣
الفصل الثالث و السبعون: نقض مسائل من كتاب الفتيا للنظّام ٤١٩
الفصل الرابع و السبعون: محاولات جماعة من المعتزلة للدفاع عن النظّام ٤٧٣
الفصل الخامس و السبعون: خلاصة القول في النظّام ٤٧٧
الفصل السادس و السبعون: في ذكر أوّل خلاف حدث في الإسلام بعد وفاة النبيّ ٤٨٢
الفصل السابع و السبعون: في ذكر ما قاله أبو بكر بعد الخلافة ٤٩٣
الفصل الثامن و السبعون: في رذالة بني تيم و بني عديّ ٤٩٧
الفصل التاسع و السبعون: نقض المعتزلة علىٰ مقولة العبّاس لعليّ عليه السلام ٤٩٩
الفصل الثمانون: في معنىٰ مقولة أخرىٰ للعبّاس قالها لعليّ عليه السلام ٥٠٥
الفصل الحادي و الثمانون: في تقدّم إيمان عليّ عليه السلام ٥٠٨

الفصل الثاني و الثمانون: في دفع شبهة الناصبة بأنّ إيمان عليّ لم يقع على وجه المعرفة ٥٣٧
الفصل الثالث و الثمانون: في بيان الأدلّة على إيمان أبي طالب ٥٥٦
الفصل الرابع و الثمانون: في أنّ آل محمّد هم أحقّ بمقام النبيّ من غيرهم ٥٦٤
الفصل الخامس و الثمانون: في ذكر أشعار في أحقّيّة آل محمّد بمقام النبيّ من غيرهم ٥٦٩
الفصل السادس و الثمانون: في معنى المولى و أنّ النبيّ أراد به الإمامة يوم الغدير ٥٧٢
الفصل السابع و الثمانون: في شجاعة أمير المؤمنين عليه السلام ٥٧٤
الفصل الثامن و الثمانون: في معنى نسبة الإماميّة لفرقة من أتباع... ٥٨١
الفصل التاسع و الثمانون: في الاعتراض على مذهب الكيسانيّة و ردّ أدلّتها ٥٨٧
الفصل التسعون: افتراق الشيعة بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام ٥٩٥
الفصل الحادي و التسعون: افتراق الشيعة بعد موت الإمام الكاظم عليه السلام ٦٠٦
الفصل الثاني و التسعون: افتراق الشيعة بعد وفاة الإمام الرضا عليه السلام ٦١٠
الفصل الثالث و التسعون: افتراق الشيعة بعد وفاة الإمام الجواد ثمّ... ٦١٣
الفصل الرابع و التسعون: في افتراق الشيعة بعد وفاة... ٦١٥
الفصل الخامس و التسعون: في الردّ على الفرق الضالّة عن طريق الهدى ٦٢١
الفصل السادس و التسعون: في الغيبة ٦٣١
الفصل السابع و التسعون: مناظرة مع عليّ بن عيسى الرمّانيّ حول فدك ٦٣٧
الفصل الثامن و التسعون: في كلام عليّ بن نصر في علم أمير المؤمنين عليه السلام ٦٤٧
الفصل التاسع و التسعون: في مناظرة الزيديّ بمسجد الكوفة في حال زيد ٦٥٣
الفصل المائة: في مناظرة العبّاسيّ في سامرّاء حول الخلافة ٦٥٤
الفصل الأوّل بعد المائة: من حكايات الشيخ المفيد... ٦٥٧

الفهارس العامّة ٦٧٧
١. فهرس الآيات ٦٧٩
٢. فهرس الأحاديث ٦٩٠
٣. فهرس الآثار ٦٩٩
٤. فهرس الأشعار ٧٠٧

٥. فهرس الأعلام ٧١١
٦. فهرس الأماكن ٧٢٥
٧. فهرس الكتب الواردة في المتن ٧٢٧
٨. فهرس الأديان، و الفرق و المذاهب و الجماعات و القبائل ٧٢٨
٩. فهرس الأيّام و الوقايع ٧٣٦
١٠. فهرس الحيوانات و النباتات و المشروبات و الأشياء ٧٣٨
١١. فهرس الكلمات المترجمة في المتن ٧٣٩
١٢. فهرس مصادر التحقيق ٧٤٠